سلسلة الإصدارات العلمية (٣)

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

عند أهل السنة ومخالفيهم وأثر ذلك في العقيدة

تأليف

جيلالي بن أحمد الملياني

بدعم وتمويل من:

وقف خالد الخرافي

دار الخزانة للنشر والتوزيع

سلسلة الإصدارات العلمية (٣)

بيان الرسول ﷺ

لتوحيد الأسماء والصفات

عند أهل السنة ومخالفيهم وأثر ذلك في العقيدة

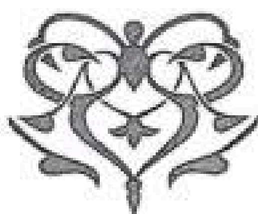
تأليف

جيلالي بن أحمد الملياني

بدعم وتمويل من:
وقف خلف الحربي رحمه الله

دار الخزانة

بسم الله الرحمن الرحيم



مُقَدِّمَة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ﷺ، **وبعد:**

فإن الله تعالى أرسل في كل قوم رسولًا بلسانهم، يدعوهم إلى الهدى، وينهاهم عن الردى، ويصبر منهم على الأذى، يعرفهم معبودهم بأسمائه الحسنى، وصفاته العلى، وما يجوز عليه ويمتنع، فحاجة البشر إذًا إلى الرسل فوق كل حاجة، وضرورتهم إليهم فوق كل ضرورة؛ لأن معرفة الله تعالى تفصيلًا من غير طريقهم محال، وابتغاءها بما يسمى كشفًا وعقلًا، ضرب من الضلال، وموقع في القول على الله ﷻ بالجهل من المقال، المقرون في كتاب الله باتخاذ الأمثال مع الكبير المتعالي.

وقد قامت الرسل ببيان ذلك لأممها؛ فاهتدى على أيديها من شاء الله من أقوامها، وقامت الحجة على أعدائها، كما قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

كيف لا؟! ورسلهم تدعوهم ليلًا ونهارًا، سرًّا وجهارًا، ترغيبًا وترهيبًا، وإنذارًا وتبشيرًا، حرصًا منها على هدايتهم، ونصحًا لهم إلى خير ما تعلمه لهم، ونهيًا لهم عن شر ما تعلمه لهم.

ولما أن شاء الله تعالى أن يكون نبينا محمد ﷺ آخر رسله، وخاتم واسطته بينه وبين خلقه، في معرفة توحيده وشرعه، خصّه بأفضل كلامه،

وآتاه جوامع الكلم، وكلّفه ببيانه ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل]، فإنه ﷺ السراج المنير، والبشير النذير، أعلم الناس بالله وأكملهم بيانًا، وأفصحهم لسانًا، وأحرصهم على هداية الخلق، ودعوتهم إلى الحق، فكان بذلك أهلًا لأن يفتح الله به، أعينًا عميًا، وآذانًا صمًا، وقلوبًا غلفًا.

وقد أولى ﷺ توحيد الله تعالى أكبر عنايته، ودعا إليه من أول بعثته، إلى آخر أيام حياته، فعلّم أصحابه التوحيد بنوعيه: العلمي والعملي، أي: «توحيد الربوبية والأسماء والصفات»، و«توحيد الإرادة والطلب»[(١)]، وقد بيّن انقسام التوحيد، إلى هذين القسمين، بما لا يدع شكًا عند من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، فقد أخرج الطحاوي[(٢)] أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقرأ سورة الكافرون في الركعة الأولى من صلاة الفجر، فقال: «هذا عبد آمن بربه»، وسمع رجلًا يقرأ في الركعة الثانية سورة الإخلاص؛ فقال: «هذا عبد عرف ربه»[(٣)].

ولما كان العلم بالله وبأسمائه وصفاته، مقدمًا على عبادته ومستلزمًا لها، كما قال تعالى: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩]، لم يأل النبي ﷺ جهدًا في تعليم أصحابه معبودهم وفاطرهم؛ بذكر أسمائه وصفاته لهم في كثير من المناسبات، في الإقامة والتنقلات، حتى بلغت الأحاديث في هذا الباب، العدد الكبير، والطيب الكثير، بحيث لا يمكن حصرها، إلا بجهد كبير، وزمن غير يسير.

---

(١) انظر: الكلام على تقسيمات التوحيد/ ص١٠٨، من هذا البحث.

(٢) في شرح معاني الآثار (١/ ٢٩٨) عن جابر بن عبد الله وإسناده حسن، وانظر الملحق الأول.

(٣) وفي هذا الحديث دلالة على تقسيم التوحيد، وفي هذا فائدة وهي أن التقسيم ثابت بالنص، وليس بالاستقراء فقط.

وقد وردت تلك الأحاديث بإثبات أسماء الله تعالى وصفاته، من غير تفريق بين صفة ذاتية وفعلية، فتلقاها عنه الصحابة ﷺ بالقبول والتسليم، ولم يستشكلوا معانيها لورودها بلسانهم العربي المبين، واعتقادهم أن رسولهم ﷺ داع إلى الصراط المستقيم، معصوم عن الضلالة والغواية، موفق إلى الرشد والهداية، فلا يخرج من فيه إلا الحق، الموحى إليه من إله الخلق، كما شهد له بذلك ربه في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم].

وقد اجتهد الصحابة في حفظ كتاب الله تعالى، وسنة نبيه ﷺ، والتعرف على معانيهما وأحكامهما، كل حسب استطاعته، ثم نقلوا ذلك إلى من بعدهم كما تحملوه، غضًا طريًا، واضحًا جليًا.

ولا يزال المسلمون على ذلك، يعلم السابق منهم اللاحق أسماء الله وصفاته وما تتضمنه من معان، وتقتضيه من آثار في سلوك العبد، إلى أن ظهرت الأهواء، وكاد للإسلام الأعداء؛ فحدث في المسلمين ـ مع الأسف ـ من يَدَّعي عدم بيان الرسول ﷺ لهذا الأمر العظيم، محيلًا في ذلك أمته على تعلمه واستفادته بدرك العقول، وكشف من يدعي الوصول في العلم بالله تعالى إلى ما لم يصل إليه الرسول ﷺ، أو دعوى أن هذا مما لا سبيل إلى إدراكه، ومن استثنى من ذلك الرسول ﷺ يزعم أنه لم يعلِّمه أمته، فخرجوا بذلك إلى البدع، والضلال، بل إلى الكفر، والإلحاد، وليتهم أخفوا ذلك، ولم يبينوه وينشروه، فيكون ضررهم قاصرًا عليهم، ولكنهم بثّوه في المسلمين، فتلقاه عنهم ما شاء الله من المغرضين والمغفلين، فصاروا جميعا أئمة يدعون إلى النار[1]، ومفاتيح للشر مغاليق

(١) إشارة إلى قول النبي ﷺ: «دعاة على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها»، وهو قطعة من حديث أخرجه البخاري (٩/ ٧٠٨٤)، ومسلم (٣/ ١٨٤٧).

للخير[١]، كما ثبت عن النبي المختار ﷺ، وأيّ خير أعظم من تحقيق العلم بالله، وأسمائه وصفاته، والعمل بمقتضى ذلك؟!

ومن هنا وجب على أهل الحق أن يبينوه، ويكشفوا زغل هذه المقالة الضالة الخطيرة، ويقرروا بالأدلة النقلية والعقلية، ما يتقين به المسلمون، أن نبيهم الرؤوف الرحيم، الحريص على هدايتهم، قد بيّن لهم توحيد أسماء الله تعالى وصفاته، بيانًا كافيًا شافيًا، بحيث لم يدع لغيره قيلًا، ولا لمنكر لذلك سبيلًا.

ومن الغريب أن يعترف بعض المشركين، بأن النبي ﷺ علّم أمته كل ما تحتاج إليه في أمور دينها، حتى آداب الخلاء قبله وبعده[٢]، وينكر من ينتسب إلى الإسلام بيان النبي ﷺ لأشرف أمور الدين، وهو ما يعتقده المسلم بقلبه، ويقوله بلسانه في ربه ومعبوده، رب العالمين الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية[٣]، وعلى هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة جميعها؛ فإن الخوف والرجاء، والمحبة، تابعة لمعرفة المرجو، المخوف، المحبوب، المطاع، المعبود، بل لا حياة للقلوب، ولا نعيم، ولا لذة، إلا بأن تعرف ربها، ومعبودها، وفاطرها، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ويكون أحب إليها مما سواه[٤]، وأحسن حال من ينكر وقوع البيان النبوي في هذا الباب، أن يقرّ ببيانه للأحكام العملية، وهو مع

---

(١) إشارة إلى قوله ﷺ: «إن من الناس ناسًا مفاتيح للشر مغاليق للخير»، أخرجه ابن أبي عاصم: السنة (١/ ٣٠).

(٢) أخرجه مسلم (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية/ ص١٩٨ ـ ١٩٩، تحقيق: حمد التويجري.

(٤) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ١٥٠).

إنكاره هذا، يدعي نصرة الرسول ﷺ، والذب عنه، فيكون جامعًا بين الكذب على الرسول ﷺ في باب معرفة أسماء الله وصفاته، وبين نصرته له في الأمور العملية(١).

وقد استخرت الله تعالى في أن يكون بحثي المقدم للجامعة الإسلامية، بالمدينة النبوية، حرسها الله تعالى، لدرجة الماجستير بقسم العقيدة، في هذا الموضوع مقررًا فيه قول أهل السنة، المصرح بوقوع البيان من النبي ﷺ لهذا الباب، بأكمل بيان وأتمه، وموردًا فيه أقوال مخالفيهم في هذه المسألة، مع أصولهم التي اعتمدوا عليها، رادًا بكلام علماء السنة عليها، وإن كان مجرد ذكرها يغني اللبيب عن دحضها، وكشف زيفها، فما أشبهها بسراب بقيعة يحسبه الضمآن ماء، حتى إذا جاءه لم يجده شيئا، وأيقن أنه قد خاب سعيًا، فهي كما قيل:

حجج تهافت كالزجاج تخالها ... حقًّا وكل كاسر مكسور(٢)

وقد عنونت لهذا البحث بـ:

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات
عند أهل السنة ومخالفيهم وأثر ذلك في العقيدة

---

(١) انظر: قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق لابن تيمية/ ص١٤٥.

(٢) ذكره الخطابي: الغنية/ مختصره ـ ضمن صون المنطق للسيوطي/ ص٩٩، والسمعاني: الانتصار/ مختصره ـ ضمن صون المنطق للسيوطي/ ص١٧٦، وابن تيمية: درء التعارض (٧/ ٣١٣)، وابن القيم: الصواعق المرسلة (٣/ ١٢٧٧) غير منسوب، ولو قال فيه شبه لكن أنسب؛ لأن الحجج لا تتهافت، وإن كانت قد تتكافأ في نظر المجتهد وغيره.

أهمية الموضوع:

تبرز أهمية الموضوع من حيث:

١ ـ تعلقه بالركن الأول من أركان الإيمان، وهو الإيمان بالله تعالى؛ فإن من الإيمان به، الإيمان بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل.

٢ ـ خطورة الآثار المترتبة على أقوال الطوائف المخالفة لأهل السنة في هذا الباب كما سيأتي بيانه ـ إن شاء الله تعالى ـ وأكتفي هنا بذكر اثنين منها:

أ ـ الوقوع في البدع والقول على الله بغير علم.

ب ـ سد باب معرفة الله تعالى من طريق الرسول ﷺ.

٣ ـ إن التحريف المسمى تأويلًا، لم تقم قدمه، ولا راجت سوقه، إلا لاعتقاد أن الرسول ﷺ لم يبين لأمته هذا الباب، ولا هداهم فيه إلى الصواب؛ ولهذا جاءت المقالة الباطلة «**طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أعلم وأحكم**».

٤ ـ إن الكتابة في هذا الموضوع، تكشف الاعتقاد السيئ للطوائف المنحرفة فيه، ومنزلة البيان النبوي عندهم، وفي ذلك تنفير للمسلمين عن اتباعهم، والأخذ بآرائهم.

٥ ـ إن الانحراف في هذه المسألة، كان سببا في الانحراف عن معرفة الله تعالى على وجه الصواب، وطلب الوصول إلى الحق فيها من غير طريق رسول الله ﷺ.

٦ ـ إن تقرير الحق في هذه المسألة، رد للبدع المحدثة في باب الأسماء والصفات خاصة، وفي غيره عامة.

٧ ـ إن إبراز حرص النبي ﷺ على هداية الأمة، وكمال نصحه

لهم، يدعو إلى محبته وتعظيمه، فإن النفوس مجبولة على حب من يحسن إليها، ولو بأدنى شيء، وقد قيل: أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم[١].

أسباب اختيار الموضوع:

١ ـ أهميته وقد سبقت الإشارة إليها.

٢ ـ عدم وجود ـ حسب اطلاعي القاصر ـ مؤلف مفرد في هذا الموضوع جامع لأقوال الطوائف فيه مع ذكر مستند كل قوم، وبيان الحق في ذلك من الباطل.

٣ ـ تشجيع بعض المشايخ على الكتابة في هذا الموضوع والحث على ذلك.

٤ ـ الرغبة في الإلمام بجوانب هذا الموضوع لما يتضمنه من فوائد علمية وعملية.

خطة البحث

قسمت البحث إلى مقدمة، وتمهيد، وبابين، وخاتمة:

المقدمة: وفيها الإشارة إلى حاجة البشرية إلى الرسل، وقيام الرسل بوظيفة البيان، التي كلفوا بها حرصا منهم على هداية أقوامهم، وأن نبينا ﷺ أكملهم علمًا ونصحًا وبيانًا، ثم أهمية الموضوع وأسباب اختياره.

التمهيد:

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: معنى البيان.

---

(١) صدر بيت لأبي الفتح علي بن محمد البستي، عجزه: فطالما استعبد الناس إحسان، وهو من قصيدته المسماة عنوان الحكم، وقد طبعت بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، والبيت/ ص٣٦.

المبحث الثاني: أنواع بيان الرسول ﷺ لأمور الدين عمومًا.

المبحث الثالث: حجية خبر الآحاد.

المبحث الرابع: تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا.

المبحث الخامس: تعريف توحيد الأسماء والصفات، وأسسه عند أهل السنة والجماعة.

ـ الباب الأول ـ

إثبات بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وموقف أهل السنة من ذلك، وأثره في العقيدة

وفيه أربعة فصول:

* **الفصل الأول: الأدلة النقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.**

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة من القرآن على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: الآيات المصرحة ببيان الكتاب والسنة لأمور الدين.

المطلب الثاني: امتنان الله تعالى على عباده بإرساله محمدًا ﷺ معلمًا للناس أمور دينهم.

المطلب الثالث: أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبلاغ المبين والشهادة له بذلك.

المطلب الرابع: إخبار الله تعالى بأنه فصل لنا كل شيء من أمور الدين.

المطلب الخامس: أمر الله تعالى بالتحاكم إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف والتنازع.

المطلب السادس: إخبار الله تعالى عن كتابه ورسوله بأنهما يخرجان الناس من الظلمات إلى النور.

المطلب السابع: حصر الهداية فيما أوحي إلى الرسول ﷺ ونفي الضلال عمن اتبعه والإخبار بأنه من المفلحين.

المطلب الثامن: وصف القرآن بأنه هدى ونور وبصائر وشفاء وفرقان وآيات بينات ونحوها.

المطلب التاسع: إخبار الله تعالى بإكماله الدين.

المبحث الثاني: الأدلة من السنة على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

وفيه ثمانية مطالب:

المطلب الأول: إخباره ﷺ بأنه بين لأمته كل ما يحتاجون إليه من أمر دينهم.

المطلب الثاني: إشهاده ﷺ الله تعالى بأنه بلّغ أمته الرسالة، وشهادته ﷺ بذلك عليهم يوم القيامة، واعتراف أمته بذلك.

المطلب الثالث: تركه ﷺ ما همّ به عند موته من كتابة كتاب لأمته لا تضل بعده، وإقراره عمر رضي الله عنه على قوله: حسبنا كتاب الله.

المطلب الرابع: أمره ﷺ بالتمسك بسنته عند حدوث الاختلاف.

المطلب الخامس: نفيه ﷺ الضلال عمّن تمسك بالقرآن.

المطلب السادس: ذمه ﷺ للبدع والمحدثات ونهيه عنها.

المطلب السابع: نهيه ﷺ عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرون به.

المطلب الثامن: عدم جزمه ﷺ بوجود المُحدَّثين في أمته كما كانوا في الأمم السابقة.

المبحث الثالث: إجماع السلف على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الآثار الواردة عن السلف في أن الرسول ﷺ بلغ كل شيء لأمته.

المطلب الثاني: الآثار الواردة عن السلف في الاعتصام بالكتاب والسنة.

* **الفصل الثاني: الأدلة العقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.**

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: الدليل الأول منزلة توحيد الأسماء والصفات من الدين.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: توحيد الأسماء والصفات شطر باب الإيمان بالله تعالى.

المطلب الثاني: العلم بأسماء الله تعالى وصفاته هو أشرف العلوم وأعظمها.

المطلب الثالث: العلم بأسماء الله تعالى وصفاته أصل العلوم.

المطلب الرابع: العلم بأسماء الله تعالى وصفاته هو حياة القلوب.

المطلب الخامس: أساس الإيمان الصحيح هو العلم بالله تعالى وبأسمائه وصفاته.

المطلب السادس: العلم بأسماء الله تعالى وصفاته يفتح للعبد باب معرفة الله تعالى.

المطلب السابع: ثمرة العلم بأسماء الله تعالى وصفاته.

المبحث الثاني: الدليل الثاني اجتماع مقومات قبول الخبر في الرسول ﷺ.

المبحث الثالث: الدليل الثالث بيان ما هو أقل منزلة من توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الرابع: الدليل الرابع توحيد الأسماء والصفات أمر غيبي لا يعرف إلا عن طريق الرسول ﷺ.

المبحث الخامس: الدليل الخامس عدم وقوع خلاف بين الصحابة ﵃ في توحيد الأسماء والصفات.

* **الفصل الثالث: طرق بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.**

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالقول.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: بيان الرسول ﷺ لأسماء الله تعالى بالقول.

المطلب الثاني: بيان الرسول ﷺ لصفات الله تعالى بالقول.

المطلب الثالث: بيان الرسول ﷺ لمسائل متعلقة بالأسماء والصفات.

المبحث الثاني: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإشارة.

المبحث الثالث: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالجمع بين القول والإشارة.

المبحث الرابع: بيان الرسول ﷺ لتوحيد السماء والصفات بضرب الأمثال.

المبحث الخامس: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإقرار.

* **الفصل الرابع: موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة.**

وفيه تمهيد ومبحثان:

التمهيد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: المراد بأهل السنة في هذا البحث.

المبحث الثالث: تعريف الأثر.

المبحث الأول: موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: أثر موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إثبات ما وردت به النصوص من الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: التسليم لأقوال الرسول ﷺ واحترامها وعدم معارضتها بالعقل.

المطلب الثالث: سلوك طرق الرسول ﷺ في بيانه توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الرابع: ثباتهم على عقيدتهم وبعدهم عن الحيرة والاضطراب.

المطلب الخامس: احتجاجهم بالأحاديث النبوية على نفاة الصفات.

ـ الباب الثاني ـ

موقف الطوائف المخالفة لأهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثر ذلك في العقيدة والرد عليهم

وفيه ثلاثة فصول:

* **الفصل الأول: موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.**

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد:

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التخييل.

المبحث الثاني: التعريف بأهل التخييل وأقسامهم.

المبحث الثالث: مفهوم النبوة عند أهل التخييل.

المبحث الرابع: خصائص النبوة عند أهل التخييل.

المبحث الخامس: منزلة الأنبياء عند أهل التخييل.

المبحث الأول: موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التخييل موقفهم والرد عليها.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: الأصل الأول: قولهم إن الحق هو نفي الأسماء والصفات والرد على ذلك.

المطلب الثاني: الأصل الثاني: تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن والرد على ذلك.

المطلب الثالث: الأصل الثالث: دعواهم تخصيص آل البيت بالعلم الباطن والرد على ذلك.

المطلب الرابع: الأصل الرابع: دعواهم عدم تمكن الرسول ﷺ من بيان الحق، والرد على ذلك.

المبحث الثالث: أثر موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: إيجاب بعضهم التأويل الباطني لعامة الناس.

المطلب الثاني: إيجاب بعضهم التأويل للعلماء، وإقرار الجمهور على الظاهر.

المطلب الثالث: عدم احتجاجهم بالنصوص الشرعية في هذا الباب.

* **الفصل الثاني**: موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد:

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تعريف التأويل لغة واصطلاحًا.

المبحث الثاني: التعريف بأهل التأويل وأقسامهم.

المبحث الثالث: بيان خطورة أهل التأويل.

المبحث الأول: موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التأويل موقفهم والرد عليها.

وفيه ثلاثة مطالب.

المطلب الأول: الأصل الأول: إثبات الصفات يقتضي التشبيه والرد على ذلك.

المطلب الثاني: الأصل الثاني: ثبوت التأويل عن بعض السلف والرد على ذلك.

المطلب الثالث: الأصل الثالث: دعواهم أن الرسول ﷺ أراد من الأمة الاجتهاد في البحث عن الحق بالعقل تعظيمًا للثواب والرد على ذلك.

المبحث الثالث: أثر موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.

وفيه سبعة مطالب:

المطلب الأول: إيجاب تأويل نصوص الصفات.
المطلب الثاني: عدم الاحتجاج بالنصوص الشرعية على المطالب الإلهية.
المطلب الثالث: تقديم العقل على النقل عند توهم المعارضة.
المطلب الرابع: كراهة النصوص المخالفة لمذهبهم، وانزعاجهم منها.
المطلب الخامس: المنع من نشر آيات الصفات والتحديث بأحاديثها.
المطلب السادس: فتح الباب لأهل التخييل لتمكين مذهبهم.
المطلب السابع: في بعض اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التأويل.

* **الفصل الثالث: موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.**

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد:

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف التجهيل.
المطلب الثاني: التعريف بأهل التجهيل وأقسامهم.

المبحث الأول: موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التجهيل موقفهم والرد عليها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأصل الأول: أن نصوص الصفات من المتشابه، والرد على ذلك.
المطلب الثاني: الأصل الثاني: أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، والرد على ذلك.

المبحث الثالث: أثر موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تفويض معاني نصوص الصفات والمنع من تفسيرها وتأويلها.

المطلب الثاني: الجهل بأشرف العلوم، وأصل الإيمان.

المطلب الثالث: فتح الباب للزنادقة وأهل الإلحاد للطعن في الرسالة.

المطلب الرابع: في اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التجهيل.

* **الخاتمة:**

ذكرت فيها أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث.

منهج العمل في البحث

أولًا: في المبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول: أذكر الآية ووجه الاستدلال بها مستضيئًا بكلام أهل العلم.

ثانيًا: في المبحث الأول من الفصل الرابع من الباب الأول، أذكر أقوال أهل السنة المصرحة بوقوع البيان النبوي لتوحيد الأسماء والصفات مرتبًا لهم حسب وفياتهم.

ثالثًا: بالنسبة لتخريج الأحاديث.

١ ـ إذا كان الحديث في الصحيحين أو أحدهما أكتفي بعزوه إليهما أو إلى من أخرجه منهما.

٢ ـ إذا كان الحديث في غير الصحيحين، أخرجه من مصادر السنة، وأذكر حكم أهل العلم فيه، وإن لم أجد فيه حكما لأحد أحكم عليه بناء على قواعد المصطلح.

٣ ـ يكون العزو إلى المصدر المخرج فيه الحديث بذكر اسم المصدر ثم الجزء والصفحة أو رقم الحديث، إلا في مصنفات الأئمة التي اشتهر عند العلماء والباحثين أنها المرادة عند إطلاق العزو إليهم، فإني لا أسمي المصدر في هذه الحالة(١).

رابعًا: بالنسبة للآثار عن الصحابة ومن بعدهم، أقتصر على ما صحت نسبته إلى قائله، وأذكر المصدر الذي ذكر فيه الأثر.

خامسًا: بالنسبة لنقل الأقوال:

١ ـ نقلت أقوال العلماء من مصادرها الأصلية، وإن لم أعثر على المصدر الأصلي نقلته بواسطة من نقله عنه.

٢ ـ إذا كان النقل حرفيًا وضعته بين علامتي تنصيص، وأشرت إلى مصدره في الهامش.

٣ ـ إذا كان النقل غير حرفي لم أضعه بين علامتي تنصيص، وأشرت إلى مصدره في الهامش مسبوقًا بكلمة: «انظر».

سادسًا: بالنسبة للرد على شبه المخالفين، اكتفيت برد من سبقني من أهل العلم عليها، وما لم أجد بذلت الوسع في الرد عليها مستعينًا في ذلك بالله تعالى، طالبًا منه التوفيق لذلك.

سابعًا: ترجمت للأعلام غير المشاهير ترجمة مختصرة، بذكر العلم ونسبته وكنيته ولقبه وتاريخ وفاته إن وجد، وأحد مؤلفاته على الأقل.

ثامنا: ذيلت البحث بفهارس فنية ثمانية هي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

---

(١) وقد عدلت عن ذكر الكتاب والباب المخرج فيهما الحديث في مصادره بعد أن التزمت بذلك وعملت في البحث، واقتصرت على الجزء ورقم الحديث أو الصفحة طلبًا لتخفيف حجم الحواشي ثم الرسالة عمومًا.

٢ - فهرس الأحاديث النبوية.

٣ - فهرس الآثار.

٤ - فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.

٥ - فهرس الأعلام.

٦ - فهرس الأماكن والبلدان.

٧ - فهرس المصادر والمراجع.

٨ - فهرس المواضيع.

وأخيرًا أسأل الله تعالى أن يتقبل مني هذا البحث وأن ينفع به، ويجعله خالصًا لوجهه، إنه خير مسؤول، وأكرم مأمول، وما كان فيه من صواب، فبفضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ، فمن نفسي ومن الشيطان، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.





شكر وتقدير

أحمد الله تعالى على نعمه التي لا تعد ولا تحصى، وأولها الهداية إلى الإسلام واتباع سنة نبيه عليه الصلاة والسلام، ثم الالتحاق بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، لتحصيل العلم الشرعي المستمد من الكتاب والسنة.

ثم إني أتوجه بالشكر إلى جميع القائمين على هذه الجامعة الإسلامية، من مدرسين، وإداريين وعاملين، وأسأل الله تعالى أن يوفقهم لما فيه صلاح الإسلام والمسلمين، وأن يكتب لهم الأجر في الدارين.

وإني أخص بالشكر القائمين على كلية الحديث الشريف، حيث تلقيت دراستي الجامعية فيها، وكذا كلية الدعوة وأصول الدين، التي أتيح لي فيها فرصة الالتحاق بالدراسات العليا بقسم العقيدة منها، فتلقيت فيها عقيدة أهل السنة، على مشايخ فضلاء، أسأل الله تعالى أن يجعل ذلك في ميزان حسناتهم.

وإنه لمن الواجب عليّ، شكر شيخي الدكتور غالب بن علي العواجي، المشرف على هذه الرسالة، وعلى وقوفه معي لإتمام هذا البحث، وتبرعه بمتابعته في أوقات الإجازة، رغم كثرة أشغاله، وضيق أوقاته، فالله تعالى أسأل أن يعظم أجره، ويرفع في المهديين درجته، وأن يصلح أهله وولده، إنه سميع الدعاء.

كما إنني أتوجه بشكري وتقديري للشيخين الفاضلين الدكتور عطية بن عتيق الزهراني وفقه الله، والدكتور محمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف

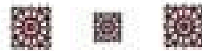
الجهني وفقه الله، على قبولهما مناقشة هذه الرسالة، وتقويمها وإبداء ما لديهما من ملاحظات وتصويب ما فيها من أخطاء، ولا يفوتني شكرهما على حسن تعاملهما، والله أسأل أن يتقبل ذلك منهما، وأن يجعله في ميزان حسناتهما، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأخيرًا أسأل الله تعال أن يجزي عني كل من كانت له عليَّ يد في إنجاز هذا البحث، سواء كان ذلك بإعارة كتاب، أو إفادة بمعلومة، أو توجيه نصيحة.

وقد قال أحد العلماء الأفاضل(١):

إذا أفادك إنسان بفائدة ... من العلوم فأدمن شكره أبدا
وقل فلان جزاه الله صالحة ... أفادنيها، وألق الكبر والحسدا(٢)

والحمد لله أولًا وآخرًا، والشكر له سابقًا ولاحقًا، والصلاة والسلام على نبيه محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.



(١) أبو محمد عبد المنعم بن محمد بن الحسين الباجسرائي، ثم البغدادي الحنبلي، كان فقيهًا فاضلًا دينًا، توفي سنة ٦٢١هـ، انظر ترجمته في الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ١٨١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٨٧).



التمهيد

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: معنى البيان.
- المبحث الثاني: أنواع بيان الرسول ﷺ لأمور الدين عمومًا.
- المبحث الثالث: حجية خبر الآحاد.
- المبحث الرابع: تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا.
- المبحث الخامس: تعريف توحيد الأسماء والصفات وأسسه عند أهل السنة.

المبحث الأول

معنى البيان

المطلب الأول

معنى البيان لغة

البيان: مصدر بان يبين بيانًا فهو بائن وبيّن، واسم مصدر بيّن يبين تبيانًا وبيانًا[١].

فهو كالكلام، والسلام، يقال: كلم تكليمًا وكلامًا، وسلم تسليمًا وسلامًا[٢].

ومعناه يدور على الوضوح، والظهور، والانكشاف[٣].

قال ابن فارس[٤]:

---

(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٤٩٥)، والصحاح للجوهري (٥/ ١٠٨٢)، ولسان العرب لابن منظور (١/ ٥٦٢)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي/ ص١٥٢٦، والمصباح المنير للفيومي/ ص٢٧.

(٢) انظر: الكليات للكفوي/ ص٢٣٠.

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٤٩٥)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ٣٢٨)، والصحاح للجوهري (٥/ ١٠٨٢)، ولسان العرب (١/ ٥٦٢)، والقاموس المحيط/ ص١٥٢٦، والمصباح المنير/ ص٢٧.

(٤) أحمد بن فارس أبو الحسين القزويني المالكي لغوي محدث علامة، كان رأسًا في الأدب، بصيرًا في فقه مالك، متكلمًا مناظرًا على طريقة أهل الحديث، =

«بان الشيء إذا اتضح وانكشف، وفلان أبين من فلان، أي: أوضح كلامًا منه»[١].

وقال الفيومي[٢]:

«بان الأمر يبين، فهو بيّن وبائن ـ على الأصل ـ، وأبان إبانة، وبيّن وتبيّن واستبان، كلها بمعنى الوضوح والانكشاف، والاسم: البيان، وجميعها يستعمل لازمًا ومتعديًا»[٣].

فالبيان إذن مصدر بيَّن اللازم، بمعنى التبيُّن، وهو الوضوح.

ومنه قول العرب: «قد بيَّن الصبح لذي عينين»[٤]، أي تبيّن.

وهو اسم مصدر بيّن المتعدي بمعنى التبيين، وهو الإيضاح.

قال الجوهري[٥]: «التبيين: الإيضاح، والتبيُّن ـ أيضًا ـ

= صاحب تصانيف كثيرة، منها مجمل اللغة، مات سنة ٣٩٥هـ، انظر: السير للذهبي (١٧/١٠٣ ـ ١٠٦)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ٣٣٥).

(١) معجم مقاييس اللغة (١/ ٣٢٨).

(٢) أحمد بن محمد أبو العباس الفيومي، لغوي مشهور، ولد بالفيوم بمصر، واشتغل ومهر وتميز، درس في العربية على أبي حيان، ثم رحل إلى حماة، واستقر بها حتى وفاته، وولي بها خطابة جامع الدهشة، له «نثر الجمان في تراجم الأعيان»، وديوان خطب، مات سنة ٧٧٠هـ، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (١/ ٧٣٢)، والأعلام للزركلي (١/ ٢٢٤).

(٣) المصباح المنير للفيومي/ ص٢٧.

(٤) مجمع الأمثال للميداني (٢/ ص٩٩/ رقم ٢٨٦٣)، وقال: «بين هنا بمعنى ظهر، يضرب للأمر يظهر كل الظهور»، وانظر الصحاح للجوهري (٥/ ١٥٨٢)، وتهذيب اللغة للأزهري (١٥/ ٤٩٥)، ولسان العرب لابن منظور (١/ ٥).

(٥) إسماعيل بن حماد أبو نصر الجوهري التركي، إمام في اللغة وأحد من يضرب به المثل في ضبطها، رحل إلى عدة بلدان في تطلب لغة العرب، ثم استوطن نيسابور، يعلم بها، ويصنف، وينسخ المصاحف، له مقدمة في النحو، توفي =

الوضوح»[١].

فالأول بيّن المتعدي، والثاني بيّن اللازم.

المطلب الثاني

معنى البيان في الكتاب والسنة

وردت كلمة البيان وما تصرف منها في الكتاب والسنة في مواطن كثيرة موافقة لمعناها في اللغة، فالبيان يأتي بمعنى تبين الشيء.

ويكون بمعنى بينت الشيء أي أوضحته، **وهذا هو الغالب عليه**، ومنه قوله ﷺ: «**إن من البيان لسحرًا**»[٢].

وقد قرئ قوله تعالى: ﴿وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ ٱلْمُجْرِمِينَ ﴿٥٥﴾﴾ [الأنعام] بالرفع والنصب[٣] أي: ولتتبين أنت سبيلهم، فالإنسان يستبين الأشياء، يقال: قد بان الشيء، وبينته وتبين الشيء وتبينته، واستبان الشيء واستبنته[٤].

و«التبيين التعريف والتعليم»[٥].

وقوله: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [النساء: ١١٥].

«أي ومن يخالف طريق الشريعة التي جاء بها الرسول ﷺ فصار في

= سنة ٣٩٣هـ بنيسابور، انظر: السير (١٧/ ٨٠ ـ ٨٢).

(١) الصحاح للجوهري (٥/ ١٠٨٣).

(٢) قطعة من حديث عند البخاري (٧/ ٥١٤١).
حديث آخر عند مسلم: الصحيح (٢/ ٨٦٩).

(٣) انظر: النشر في القراءات العشر للجزري (٢/ ٢٥٨).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٩/ ٦٧).

(٥) انظر: المصدر السابق (١٠/ ٥٨١).

شق والشرع في شق وذلك عن عمد منه بعد ما ظهر له الحق وتبين له واتضح له»[١].

والبيان مراتب منها مرتبة البيان العام وهو تبيين الحق وتمييزه من الباطل بأدلته وشواهده وأعلامه بحيث يصير مشهودًا للقلب كشهود العين للمرئيات.

وهذه المرتبة هي حجة الله على خلقه التي لا يعذب أحدًا ولا يضله إلا بعد وصوله إليها قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًۢا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، فهذا الإضلال عقوبة منه لهم، حين بين لهم فلم يقبلوا ما بينه لهم، ولم يعملوا به، فعاقبهم بأن أضلهم عن الهدى، وما أضل الله سبحانه أحدًا قط إلا بعد هذا البيان.

وهذا البيان نوعان:

بيان بالآيات المسموعة المتلوة.

وبيان بالآيات المشهودة المرئية[٢].

والمقصود ببيان الكلام حصول البيان لقلب المستمع، حتى يتبين له الشيء ويستبين **كما قال تعالى:** ﴿هَٰذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ **الآية** [آل عمران: ١٣٨]، ومع هذا فقد لا يستبين له كما قال تعالى: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ ۖ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى﴾ [فصلت: ٤٤] وقال: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤].

---

(١) تفسير ابن كثير (٢/ ٤٥٢).

(٢) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (١/ ٤٢).

والبيان تارة يكون:

- لفظًا محضًا، إن كان المخاطب يعرف المحدود.

- وتارة يحتاج إلى ترجمة المعنى وبيانه، إذا كان المخاطب لم يعرف المسمى.

وذلك يكون:

- بضرب المثل.

- أو تركيب صفات، وذلك لا يفيد تصوير الحقيقة لمن لم يتصورها بغير الكلام[(١)].

والأسماء الجارية في القرآن ثلاثة أنواع:

١ - نوع بيانه معه؛ فهو مع بيانه يفيد اليقين بالمراد منه.

٢ - ونوع بيانه في آية أخرى؛ فيستفاد اليقين بالمراد من مجموع الاثنين.

٣ - ونوع بيانه موكول إلى الرسول ﷺ، فيستفاد اليقين من المراد منه ببيان الرسول ﷺ، فمراد المتكلم يعلم من لفظه المجرد تارة، والمقرون تارة، ومنه ومن لفظ آخر يفيدان اليقين بمراده تارة، ومنه ومن بيان آخر بالفعل أو القول يحيل المتكلم عليه تارة، وليس في القرآن خطاب أريد منه العلم بمدلوله إلا وهو داخل في هذه الأقسام.

فالبيان المقترن كقوله: ﴿حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وكقوله: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، وقوله: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، ونظائر ذلك.

والبيان المنفصل كقوله: ﴿وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ﴾

---

(١) مجموع الفتاوى (٩/ ٦٧).

[البقرة:]، وقوله: ﴿وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيْنِ﴾ [لقمان: ١٤] مع قوله: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] فأفاد مجموع اللفظين بأن مدة الحمل ستة أشهر.

وأما ما وكل بيانه إلى الرسول ﷺ، فمقادير الصلاة والزكاة والحج وفرائض الإسلام، وصفاتها وهيئاتها، ولا يخرج خطاب القرآن عن هذه الأنواع الثلاثة[١].

قال ابن جرير عن قوله تعالى: ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾﴾ [النور]: «يقول تعالى ذكره: لقد أنزلنا أيها الناس علامات واضحات دالات على طريق الحق وسبيل الرشاد...»[٢].

والبينة من البيان، وهو الكشف والإيضاح[٣] والمراد بها وضوح حجة الدعوى وانكشافها[٤].

وهي صفة في الأصل يقال آية بينة وحجة بينة.

وهي السبيل البينة وهي الطريق البينة الواضحة، وهي أيضًا ما تبين بها الحق، فهي بينة في نفسها مبينة لغيرها.

وقد تفسر بالبيان وهو الدلالة والإرشاد، فتكون كالهدى كما يقال: فلان على هدى وعلى علم، فيفسر بمعنى المصدر والصفة والفاعل، ومنه قوله: ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِم بَيِّنَةُ مَا فِي ٱلصُّحُفِ ٱلْأُولَىٰ ﴿١٣٣﴾﴾ [طه]، أي: بيان ما فيها، أو تبين ما فيها، أو الأمر البيّن فيها، وقد سمي الرسول بينة كما قال:

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم (٢/ ٧٥٤ ـ ٧٥٧).
(٢) تفسير الطبري (١٨/ ١٥٥).
(٣) انظر: الطرق الحكمية/ ص٣١٤، وتفسير القرطبي (٢/ ٢٩٩).
(٤) انظر: الطرق الحكمية/ ص٣١٤.

﴿...حَتَّىٰ تَأْتِيَهُمُ ٱلْبَيِّنَةُ ۝١ رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البينة]؛ فإنه يبين الحق، والمؤمن على سبيل بينة ونور من ربه(١).

والبينة اسم لما يبين الحق ويظهره(٢) من علامة منصوبة أو أمارة أو دليل علمي قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ﴾ [الحديد: ٢٥]، فالبينات الآيات التي أقامها الله دلالة على صدقهم من المعجزات، والكتاب هو الدعوة، وقال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ۝٩٦ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [آل عمران] ومقام إبراهيم آية جزئية مرئية بالأبصار وهو من آيات الله الموجودة في العالم.

ومنه قول موسى لفرعون وقومه: ﴿...قَدْ جِئْتُكُم بِبَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِىَ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ۝١٠٥ فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ﴾ [الأعراف]، وكان إلقاء العصا وانقلابها حية هو البينة؟، وقال قوم هود: ﴿يَٰهُودُ مَا جِئْتَنَا بِبَيِّنَةٍ﴾ [هود: ٥٣] يريدون آية الاقتراح، وإلا فهو قد جاءهم بما يعرفون به أنه رسول الله إليهم، فطلب الآية بعد ذلك تعنت واقتراح لا يكون لهم عذر في عدم الإجابة إليه(٣).

وقال القرطبي: «البينة إقامة الحجة والبرهان»(٤).

وذكر ابن تيمية أن المراد بالبينات ـ التي أرسل الله بها الرسل ﷺ ـ الأدلة البينة الدالة على الحق(٥).

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٥/ ٧١ ـ ٧٢).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (١/ ٩٠)، الطرق الحكمية/ ص٣٣٤، ومفتاح دار السعادة (١/ ٤٥٨).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/ ٤٥٨ ـ ٤٥٩).

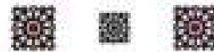
(٤) تفسير القرطبي (٨/ ٢٢).

(٥) انظر: النبوات (١/ ١٦١).

وقال: «والقرآن جاء بالبينات والهدى، بالآيات البينات وهي الدلائل اليقينيات»(١).

وفسر قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ لَن نُّؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [طه: ٧٢] «من الدلائل البينات اليقينية القطعية»(٢).

وقال القرطبي عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ مِن قَبْلِكُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ [يونس: ١٣]: «أي بالمعجزات الواضحات والبراهين النيرات»(٣).



(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ١٦٤).

(٢) المصدر السابق (١٩/ ١٦٧).

(٣) تفسير القرطبي (٨/ ٣١٧).

المبحث الثاني

أنواع بيان الرسول ﷺ لأمور الدين عمومًا

ما ثبت عن الرسول ﷺ من بيانه لأمور الدين عموما يرجع إلى نوعين:

الأول: بيانه للقرآن، وهو ثلاثة أنواع:

١ - بيانه لنص القرآن.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «البيان من النبي ﷺ أقسام: الأول: بيان نفس الوحي بظهوره على لسانه بعد أن كان خفيًا»(١)، وذلك أن هذا امتثال لما أمره الله تعالى به في قوله: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، «والبيان هو بالكلام، فإذا تلاه النبي ﷺ، فقد بينه»(٢).

وقد أخبر الله تعالى في كتابه أنه أمر الذين أوتوا الكتاب، أن يبينوه للناس، ولا يكتموه، وأنهم لم يمتثلوا ذلك، وتوعد سبحانه الذين يكتمون ما أنزل من الكتاب، ومن البينات والهدى، وهذا شامل لكتمان ألفاظها، وما اشتملت عليه من العلم والمعاني، فمن أظهره للناس وتلاه عليهم، صح أن يقال فيه إنه بيَّن الكتاب لغيره، ويبقى عليه بيان معانيه وأحكامه إن كان أهلًا لذلك، والله أعلم.

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ٣١٤).
(٢) إحكام الأحكام لابن حزم (١/ ٨٢).

٢ ـ بيانه معنى القرآن وتفسيره لمن احتاج إلى ذلك.

وذلك لكونه أعلم الناس بكلام الله تعالى وما أراده به، وقد يخفى المراد من بعض الآيات على بعض الناس فيبينه له الرسول ﷺ، ولهذا أمثلة كثيرة في كتب التفسير والحديث، منها:

ـ بيانه ﷺ للصحابة لمّا شق عليهم قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] ففهموا من الآية أن المراد بالظلم هنا، ظلم العبد نفسه، فبيَّن لهم الرسول ﷺ أن الأمر ليس كذلك، وأن المراد بالظلم في هذه الآية الشرك، وتلا عليهم قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان][1].

ـ بيانه ﷺ أن المراد بالحساب في قول الله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق] العرض، فقد ثبت عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**ليس أحد يحاسب إلا هلك**»، فقالت: يا رسول الله، جعلني الله فداك، أليس يقول الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ ﴿٧﴾ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾ [الانشقاق]، قال: «**ذاك العرْض**[2]**، ومن نوقش الحساب هلك**»[3].

٣ ـ بيانه لما أجمل في القرآن.

وذلك أن يرد في القرآن إيجاب شيء، أو تحريمه، أو إباحته، ويكون لذلك الحكم، شروط، وموانع، وقيود، وغير ذلك، فيحيل الله سبحانه على رسوله في بيانها.

---

(١) أخرجه البخاري (٤/ ٣٣٦٠)، ومسلم (١/ ١٢٤).

(٢) المراد به أن تعرض أعمال المؤمن عليه ليعرف منة الله عليه بسترها عليه في الدنيا، وعفوه عنها في الآخرة، انظر فتح الباري (١١/ ٤٠٢).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ١٠٣)، ومسلم (٤/ ٢٨٧٦).

- مثال الإيجاب: قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ١١]، فجاءت السنة ببيان صفة الحج، والصلاة، وبيان من تجب عليه الزكاة، وما تجب فيه، والمقدار الواجب في ذلك.

- مثال التحريم: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ﴾ [البقرة: ١٨٨]، فجاءت السنة ببيان ذلك، كتفاصيل ما يحرم من البيوع، كما هو معروف في كتب الفقه، وغيرها.

- ومثال الإباحة كما ذكره ابن القيم قوله تعالى - بعد ذكر ما يحرم من النساء -: ﴿وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، فبينت السنة أن هذه الإباحة، موقوفة على توفر شروط النكاح، وانتفاء موانعه، وحضور وقته، وأهلية المحل.

الثاني: بيانه لأمور الدين: وهو أنواع:

١ - بيانه بالقول: وهو على نوعين:

أ - بيانه بالقرآن: وذلك ببيان ما سئل عنه من الأحكام، التي ليست في القرآن، فنزل القرآن ببيانها، ومن الأمثلة في ذلك:

- قصة اللعان: كما في الصحيحين[1] في الرجل الذي قذف زوجته، فلم يجبه النبي ﷺ، فأنزل الله تعالى الآيات في سورة النور: ﴿وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ﴾ [النور: ٦]، فتلاهن عليه ووعظه وذكره... الحديث.

- حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: «عادني النبي ﷺ، وأبو بكر في بني سلمة ماشيين، فوجدني النبي ﷺ لا أعقل، فدعا بماء فتوضأ

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٧٤٥)، ومسلم (٢/ ١٤٩٢).

منه، ثم رش علي فأفقت، فقلت: «ما تأمرني أن أصنع في مالي يا رسول الله؟»، فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِيٓ أَوۡلَٰدِكُمۡۖ﴾ [النساء: ١١]، وفي لفظ: «فلم يجبني بشيء، حتى نزلت آية الميراث»(١).

ب ـ بيانه بقوله هو، وتحته أنواع:

• بيان ما سئل عنه بالوحي وإن لم يكن قرآنًا، فمن ذلك:

ـ حديث يعلى بن أمية رضي الله عنه(٢) قال: «بينما النبي ﷺ ـ بالجعرانة(٣) ـ ومعه نفر من أصحابه، جاءه رجل فقال: «يا رسول الله، كيف ترى في رجل أحرم بعمرة، وهو متضمخ(٤) بطيب؟»، فسكت النبي ﷺ ساعة، فجاءه الوحي، فأشار عمر رضي الله عنه إلى يعلى، فجاء يعلى ـ وعلى رسول الله ﷺ ثوب قد أظل به ـ، فأدخل رأسه، فإذا رسول الله ﷺ محمر الوجه، وهو يغط(٥)، ثم سري عنه، فقال: «**أين الذي سأل عن العمرة؟**»، فأتي بالرجل، فقال: «**اغسل الطيب الذي بك ثلاث مرات، وانزع عنك الجبة، واصنع في عمرتك، كما تصنع في حجك**»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٥٧٧)، ومسلم (٣/ ١٦١٦).

(٢) يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام، أبو خلف التميمي الحنظلي، حليف قريش، شهد حنين والطائف وتبوك، وكان عامل عمر على نجران، انظر: الإصابة (١٠/ ٣٦٠).

(٣) الجعرانة ماء بين مكة والطائف، وهي إلى مكة أقرب، وبها آبار متقاربة وهي بكسر الجيم، وفيها روايتان: كسر العين مع تشديد الراء، والثانية: إسكان العين، وتخفيف الراء، انظر: معجم البلدان لياقوت الحموي (٢/ ١٤٢).

(٤) التضمخ: التلطخ بالطيب وغيره، والإكثار منه، النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (٣/ ٩٩).

(٥) غط يغط غطًا وغطيطًا، وهو الصوت الذي يخرج مع نفس النائم، وهو ترديده حيث لا يجد مساغًا، انظر: المصدر السابق (٣/ ٣٧٢).

(٦) أخرجه البخاري (٣/ ١٧٨٩)، ومسلم (٢/ ١١٨٠).

• بيانه للدين ابتداء من غير سؤال:

وهذا كثير في السنة النبوية، ومن أمثلته:

ـ تحريم سفر المرأة بغير محرم، كما في حديث أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ قال:

«**لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر، أن تسافر مسيرة يوم وليلة، إلا ومعها محرم**»(١).

ـ النهي عن استقبال القبلة واستدبارها عند التخلي كما في حديث أبي أيوب ﷺ أن الرسول ﷺ قال: «**إذا أتيتم الغائط، فلا تستقبلوا القبلة بغائط ولا بول، ولا تستدبروها، ولكن شرقوا أو غربوا**»(٢).

٢ ـ **بيانه بالفعل**: وذلك ببيانه جواز الشيء للأمة بفعله هو له، وعدم نهيهم عن التأسي به فيه، ومن الأمثلة في هذا: صلاته ﷺ النوافل على الراحلة(٣).

٣ ـ **بيانه بإقراره**: هو بيانه جواز الشيء بإقراره على فعله، وهو يشاهده أو يعلم بأنه يفعله غيره:

مثال الأول:

ـ إقراره ﷺ الصحابة ﷺ على الزيادة في ألفاظ التلبية(٤).

ـ إقراره ﷺ أهل الحبشة على اللعب بالحراب في المسجد(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٢/ ١٠٨٨)، ومسلم (٢/ ١٣٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٣٩٤)، ومسلم (١/ ٢٦٤).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٤٠٠)، ومسلم (١/ ٧٠٠).

(٤) ورد ذلك في حديث جابر في الحج، وغيره، وسيأتي تخريج حديث جابر/ ص١٣٧.

(٥) أخرجه البخاري (١/ ٤٥٤)، ومسلم (٢/ ٨٩٢).

مثال الثاني: إقراره ﷺ أصحابه ﷺ على العزل[١].

٤ ـ البيان بالترك: بيانه إباحة الشيء عفوا بالسكوت عن تحريمه، وإن لم يأذن فيه مطلقا، ويدخل في هذا ما لا حصر له من الأشياء، التي لم يرد فيها نهي، ولا تصريح بالإباحة، وهو ما يعرف عند العلماء بالبراءة الأصلية، فالمسكوت عنه ما لم يذكر حكمه بتحليل، ولا تحريم، ولا إيجاب؛ يكون معفوًا عنه.

وأكتفي بهذه الأمثلة الواضحة؛ لأهميتها من ناحية، ولأن تتبع ما ورد في هذا الباب كاملًا يطول به الكلام، والغرض التنبيه والإشارة، لا الاستقصاء، ومن أراد الزيادة، فعليه بالرجوع إلى مظانها في كتب أصول الفقه.

وما تقدم ذكره من أنواع بيان الرسول ﷺ لأمور الدين، شامل لما بينه بالقرآن والسنة، وأما البيان الوارد في السنة فقط، فقد ذكر ابن القيم أنه على ثلاثة أوجه:

الأول: أن يكون موافقًا لما في القرآن.

الثاني: أن يكون مفسرًا لما أجمل في القرآن.

الثالث: أن يكون زائدًا على ما في القرآن[٢].

وهذا القسم الثالث وقع فيه الخلاف، فمن مثبت له وناف، وقد ذكر كل فريق أدلته، وأجاب عما استدل به الفريق الآخر[٣]، ومال بعض

---

(١) أخرجه البخاري (٣/ ٢٢٢٩)، ومسلم (٢/ ١٤٣٨).

(٢) انظر: إعلام الموقعين (٢/ ٣٠٧)، والطرق الحكمية/ ص١٠٧، كلاهما لابن القيم، وراجع: إعلام الموقعين (٢/ ٣٠٩).

(٣) انظر: الموافقات للشاطبي (٤/ ٣١٤ ـ ٣٣٩)، وحجية السنة لعبد الغني عبد الخالق/ ص٥٠٦ ـ ٥٣٦، وخبر الواحد وحجيته لأحمد محمود عبد الوهاب/ ص٤٥ ـ ٥٥.

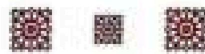
الباحثين إلى أن النزاع في هذه المسألة لفظي[١]؛ لاتفاق الجميع على العمل بكل ما ثبت بالسنة[٢].

وبالنظر في تلك المباحثات، يبدو أن النقاش حول مجيء السنة بحكم شرعي لم يرد في القرآن، أما إذا وسعت المسألة بأن يكون البحث في مجيء السنة ببيان أمور لم يرد ذكرها في القرآن، بغض النظر عن كونها مسائل اعتقادية أو عملية؛ فإن هذا لا ينبغي أن يكون محل خلاف، وذلك أن القول بأن السنة جاءت بالإخبار عن أمور اعتقادية، لا ينكره عاقل، ويبقى الخلاف بعد ذلك، هل السنة حجة في هذا الباب أم لا؟

وهل يفرق بين ما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وبين غير ذلك من مباحث العقيدة؟

وعلى القول بعدم الفرق، هل يشترط تواتر السنة الواردة في ذلك، أم يُكتفى بحديث الآحاد؟

ولما كانت غالب السنة آحادًا، وكان من الفرق الإسلامية، من لا يحتج بمثل ذلك في العقيدة، على ما بينهم من تفاوت في ذلك، كان من المناسب تقرير حجية خبر الآحاد في العقائد، وهو ما سيأتي بيانه بعون الله وتوفيقه.



(١) انظر: خبر الواحد وحجيته للدكتور أحمد محمود عبد الوهاب/ ص٥٥.

(٢) انظر: المصدر السابق/ ص٥٥، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني/ ص١٢٦ ـ ١٢٧.

المبحث الثالث

حجية خبر الآحاد

وفيه تمهيد وأربعة مطالب:

- المطلب الأول: الأدلة من القرآن على حجية خبر الآحاد.
- المطلب الثاني: الأدلة من السنة على حجية خبر الآحاد.
- المطلب الثالث: الآثار الواردة عن الصحابة في العمل بخبر الآحاد.
- المطلب الرابع: إجماع الصحابة ومن بعدهم على العمل بخبر الآحاد.

تمهيد

إن مسألة حجية خبر الآحاد، ذات أهمية كبيرة؛ لتعلقها بالمصدر الثاني من مصادر التشريع من جهة، وكون غالب السنة منقولًا من طريق الآحاد من جهة أخرى، وقد كانت هذه المسألة محل بحث ونظر منذ زمن بعيد[(١)]، حيث ظهر من أهل الأهواء، من ينكر الاحتجاج بخبر الواحد مطلقًا في العقائد والأحكام، وقد تصدّى للرد عليهم الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ في الرسالة، ثم ظهر من ينكر العمل به في العقائد دون الأحكام، فانبرى لهم أهل السنة فبينوا بطلان هذا المذهب[(٢)]، وألف بعضهم كتبًا خاصة في ذلك، كالخطيب

---

(١) انظر: شرح مسلم للنووي (١/ ٦٢).

(٢) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد للعلامة المعلمي (٢/ ٢٦٢) ضمن التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل.

البغدادي[١]، وابن عبد البر[٢]، فقد صرح كل منهما بذلك[٣].

ومما ألف في العصر الحاضر:

- حجية خبر الآحاد للشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وهو مطبوع.
- وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقائد والأحكام، له أيضًا، وهو مطبوع.
- خبر الواحد وحجيته للشيخ أحمد محمود عبد الوهاب، وهو رسالة في الماجستير، وقد طبعت.
- أخبار الآحاد في الحديث النبوي للشيخ عبد الله بن جبرين، وهو مطبوع.
- حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى، سنة ١٤١٥هـ، لعبد الله بن معوض المطرفي، وقد طبعت.
- الأدلة والشواهد على حجية خبر الواحد، للشيخ سليم بن عيد الهلالي، وهو مطبوع.

---

(١) أحمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي، أحد حفاظ الحديث وضابطيه المتقنين، ولد سنة ٣٩٢هـ، مشهور في الحديث، وسمع من كثيرين، ورحل إلى عدة بلدان، له مصنفات تزيد على ستين منها: تاريخ بغداد، والفقيه والمتفقه، والكفاية في علم الرواية، توفي سنة ٤٦٣هـ، انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١٠١٥)، وطبقات الشافعية (٢/ ٢٤٠ ـ ٢٤١).

(٢) يوسف بن عبد الله أبو عمر النمري القرطبي المالكي، الإمام، حافظ المغرب، شيخ الإسلام، ولد سنة ٣٦٨هـ، وطلب العلم بعد٣٩٠هـ، وأدرك الكبار، وطال عمره وعلا سنده، وجمع وصنف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان، له تصانيف فائقة، أشهرها التمهيد والاستذكار كلاهما شرح على موطأ مالك، مات سنة ٤٦٣هـ، انظر: السير (١٨/ ١٥٣ ـ ١٥٩).

(٣) انظر: الكفاية للخطيب/ ص٢٦، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٢)، و (٥/ ١١٦).

- خبر الواحد وحجيته في التشريع الإسلامي لأبي عبد الرحمٰن القاضي برهون، وهو مطبوع.
- قدوم كتائب الجهاد لغزو أهل الزندقة والإلحاد القائلين بعدم الاحتجاج بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، لعبد العزيز بن فيصل الراجحي(١).
- خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة لحسان بن محمد حسين فلمبان.

وألف فيها بعض أهل البدع أيضًا، ومن ذلك:

- السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد، لسعيد بن مبروك القنوبي الإباضي، وليس في الكتاب سوى بضعة صفحات حول هذه المسألة، وغالبه خارج عن عنوانه، مع ما فيه من التلبيس والتدليس، وكتمان الحقائق(٢) مع العجب والغرور الظاهر لكل من قرأ هذا الكتاب.
- الاحتجاج بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد لصهيب محمود السقار، وهي رسالة ماجستير بجامعة صدام للعلوم الإسلامية: سنة ١٩٩٧م(٣).

وفيما يأتي بيان الأدلة على حجية العمل بخبر الواحد في أمور

---

(١) رد به على كتاب القنوبي المذكور أعلاه، وهو بحاجة إلى مدد، وقد ألف القنوبي ردًّا عليه، سماه الطوفان الجارف لكتائب البغي والعدوان، وإنما هو ضباب طائف، والمواضع المنتقدة عليه كثيرة جدًّا، فلعل الله أن ييسر من يكشف ضبابه، ويرد الحق إلى نصابه.

(٢) كما هي عادة أهل الأهواء.

(٣) انظر: جامع الرسائل والأطاريح في الجامعات العراقية/ ص٥٦/ رقم ٥٠١/ ٢٠، ثم طبعت الرسالة عن دار النور المبين للنشر والتوزيع/ سنة.

الدين كلها بما في ذلك العقائد[١]، وقبل الشروع في ذلك، لابد من معرفة المراد بخبر الواحد، أو خبر الآحاد، فأقول:

خبر الواحد في اللغة ما رواه شخص واحد، وفي الاصطلاح: خلاف المتواتر، سواء كان راويه شخصًا واحدًا، أو أكثر وهو المراد بما وقع فيه الاختلاف في حجيته، ويدخل فيه خبر الشخص الواحد دخولًا أوليًا[٢].

المطلب الأول

الأدلة من القرآن على حجية خبر الآحاد

وردت عدة آيات في القرآن تدل على أن خبر الواحد حجة شرعية، يلزم العمل بها، ومن ذلك:

- **الدليل الأول**: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا۟ كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ...﴾ [التوبة: ١٢٢].

وقد استدل بهذه الآية، على وجوب قبول خبر الواحد، جمع من

---

(١) المقصود هنا بيان حجية خبر الواحد في العقائد والأحكام، لا ما يفيده من العلم أو الظن، فتلك مسألة أخرى، وسيأتي في كلام بعض أهل العلم أن خبر الواحد يفيد العلم وقد تركت كلامهم على ما هو عليه؛ لأن رد خبر الآحاد في العقيدة مبني على أنه يفيد الظن، والمطلوب في العقائد القطع، وعلى هذا فالعبارات المصرحة بإفادة خبر الواحد للعلم يستفاد منها أمران:

الأول: رد دعوى أن خبر الآحاد لا يفيد العلم.

الثاني: أنه حجة شرعية في العقيدة عند هؤلاء العلماء.

(٢) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢)، وفتح الباري له (٩/ ١٥)، و(١٣/ ٣٢٢)، وانظر: كتابه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر/ ص٧٠ ـ ٧١.

أهل العلم[١].

والاستدلال بها على ذلك من أربعة أوجه:

الوجه الأول: تعليق النفر بطائفة من المؤمنين، والطائفة تطلق في كلام العرب على الجماعة والواحد[٢] عند الجمهور[٣]، وأيده مجاهد والشافعي[٤] والبخاري[٥] وأبو العباس الطبري المعروف بابن القاص[٦][٧] بقول الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩][٨].

---

(١) الشافعي في الرسالة/ص٣٦٥، والبخاري في صحيحه ـ ك: أخبار الآحاد ـ ب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، وابن القاص ـ كما في الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢٨٢) ـ، وأبو القاسم التيمي الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٧٤)، وابن القيم في الصواعق ـ مختصره (٢/ ٣٩٤).

(٢) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٣٩٥)، وفتح الباري (١٣/ ٢٣٣).

(٣) انظر: الفتح لابن حجر (١/ ١٠٧).

(٤) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٣٤).

(٥) انظر: الصحيح (٩/ ٨٦).

(٦) أحمد بن أبي أحمد أبو العباس الطبري، ثم البغدادي، الشافعي، إمام فقيه شيخ الشافعية، تلميذ أبي العباس بن سريج، تفقه به أهل طبرستان، من مصنفاته: المفتاح في الفقه الشافعي، وكتاب المواقيت، مات مرابطًا في طرسوس سنة ٣٣٥هـ، انظر: السير للذهبي (١٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٢).

(٧) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢٨٢).

(٨) ولا يمنع ذلك قوله تعالى: ﴿وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَآئِفَةٌ مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۝﴾ [النور: ٢]؛ لكون سياقه يشعر بأن المراد أكثر من واحد؛ لأنا لم نقل أن الطائفة لا تكون إلا واحدًا، وأما اشتراط حضور أربعة في رجم الزاني فلدليل خاص، وكذلك اشتراط ثلاثة في صلاة الخوف مع قوله تعالى: ﴿فَلْتَقُمْ طَآئِفَةٌ مِّنْهُم مَّعَكَ﴾ فلقوله تعالى: ﴿وَلْيَأْخُذُوٓا۟ أَسْلِحَتَهُمْ﴾ فأتى بصيغة الجمع وأقله ثلاثة على الصحيح، انظر الفتح لابن حجر (١/ ١٠٧)، و(١٣/ ٢٣٣).

الوجه الثاني(١): أن أقل الفرقة ثلاثة(٢)، وقد علق النفر بطائفة منهم؛ فأقل من ينفر واحد، ويبقى اثنان، وكذا بالعكس، وخبر الاثنان من الآحاد.

ومعلوم أنه ليس في الوسع أن ينفر من كل قبيلة، من العدد ما يقع العلم بخبرهم؛ ليبلغوا بقيتهم؛ لما في ذلك من المشقة، والضرر، والحرج، الذي لا يجوز أن يرد بمثله خطاب الشرع، فإن الله تعالى رفع الحرج عن عباده بقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]، وقوله: ﴿مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، فلو كلف أن ينفر من كل فرقة، من العدد ما يشترطه بعض الأصوليين في الخبر المتواتر، لكان في ذلك حرج ومشقة(٣).

الوجه الثالث(٤): أنَّ أمرَ الله تعالى بأن ينفر من كل فرقة طائفة، وبأن تنذر قومها، ـ «والإنذار الإعلام بما يفيد العلم»(٥) ـ دليل على وجوب قبول المنذَرين له، كما قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، وقوله: ﴿وَٱسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢]؛ فكان ذلك دليلًا على قبول قولهما.

الوجه الرابع(٦): أن قوله تعالى: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ نظير قوله في آياته المتلوة والمشهودة ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ و﴿لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣١﴾﴾،

---

(١) نقله ابن حجر في الفتح (١٣/ ٢٣٣) عن بعض الأئمة ولم يسمه، ولعله السمعاني.
(٢) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(٣) انظر: المصدر السابق (٢/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠).
(٤) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٣٩٤)، والفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢٨٢، ٢٨٣)، نقلًا عن ابن القاص.
(٥) مختصر الصواعق (٢/ ٣٩٤).
(٦) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣)، ومختصر الصواعق (٢/ ٣٩٥).

وهو سبحانه إنما يذكر ذلك فيما يحصل العلم لا فيما يفيده[١].

فلولا قيام الحجة بخبر الواحد على المنذَرين ما استوجبوا الحذر[٢]، لأن في قوله: ﴿لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٢﴾﴾ إيجابًا للحذر به كما في قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ ﴿٣﴾﴾ [السجدة] إيجابًا للاهتداء عليهم بذلك، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف] إيجابًا عليهم أن يعقلوا خطاب القرآن[٣].

- **الدليل الثاني**: قول الله ﷻ: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦].

نهى الله تعالى نبيه ﷺ عن قول ما ليس له به علم، واتباعه، والعمل به[٤]، وقد صح عن النبي ﷺ قبول خبر الواحد والعمل به[٥]، وأمره بالتبليغ عنه؛ وهذا شامل لكل فرد، بل قد صح عنه أيضًا، أمره الواحد بالتبليغ عنه، بعض الأحكام العملية والعلمية[٦]، ولو كان خبر الواحد لا يفيد العلم، وليس هو بحجة؛ لكان الرسول ﷺ مخالفًا لهذه الآية، وهذا مما ينزه عنه.

كما قد صح أيضًا عن الصحابة، ومن بعدهم التحديث بخبر الواحد، واعتقاد ما دل عليه، والعمل به في العقيدة والأحكام، والدعوة إلى ذلك، والمعاداة في ذلك؛ فلو كانت تلك الأخبار لا تفيد علمًا،

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٣٩٥).
(٢) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٢٨٢ - ٢٨٣) نقلًا عن ابن القاص.
(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٨٠).
(٤) مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٢٩٦).
(٥) انظر: قواطع الأدلة في أصول الفقه للسمعاني (٢/ ٢٩٤).
(٦) انظر: الأدلة من السنة/ ص٥٥.

لكان الصحابة، والتابعون، وتابعوهم، وأئمة الإسلام، كلهم قد قفوا ما ليس لهم به علم(١)، واشتغلوا بما لا يفيد علمًا، وأتعبوا أنفسهم، وأفنوا أعمارهم، بما لا طائل من ورائه، وكفى به طعنًا فيهم، وتجهيلًا لهم.

ـ **الدليل الثالث**: قوله ﷻ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، والبلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلَّغ ويحصل له به العلم(٢)، وإنما يكون التبليغ بحسب الإمكان والوسع؛ إذ ليس في وسع الرسول ﷺ أن يبلغ بنفسه جميع من كان في عصره، فضلًا عمن بعدهم، وليس في الإمكان أن يأتيه من كل قبيلة من العدد ما يفيد التواتر، فضلًا عن جميعهم، لما في ذلك من المشقة(٣)، ولم يكن الرسول ﷺ يرسل إلى كل قوم العدد الكثير ليبلغوا عنه، بل الثابت عنه خلاف ذلك؛ حيث إنه كان يرسل واحدًا للتبليغ عنه في غير مناسبة، وكان يبلغ من حضره ويأمرهم بأن يبلغوا عنه.

ولو كان خبر الواحد لا يحصل به البلاغ، ولا تقوم به حجة، لم يفعل الرسول ﷺ ذلك، وأي فائدة في فعله وهو قريب من العبث؟!

وعلى هذا، فإن الزاعم بأن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم، يلزمه أحد أمرين:

أحدهما: القول بأن الرسول ﷺ لم يبلغ غير القرآن، وما ثبت بالتواتر، وما دونهما لم يحصل به تبليغ ولا حجة.

والثاني: أن الحجة والبلاغ حاصلان بما لا يفيد علمًا، ولا يقتضي

---

(١) انظر: المصدر السابق (٢/ ٢٩٦).

(٢) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٣٩٦).

(٣) نسبه الحافظ لبعض الأئمة وجوده، انظر: فتح الباري (١٣/ ٢٣٥).

عملًا، ولا خفاء في بطلان ذلك، وهذا يستلزم بطلان القول بعدم إفادة أحاديث الآحاد العلم[(١)]؛ لأن بطلان اللازم دليل على بطلان الملزوم.

ـ **الدليل الرابع**: قول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ[(٢)] أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦﴾ [الحجرات].

أمر الله تعالى في هذه الآية بالتثبت في نبأ الفاسق[(٣)] ـ والنبأ الخبر والشأن الغائب عن المخبَر ـ فلا تجزم بصدقه ولا كذبه إلا ببينة[(٤)]؛ فإن الكافر والفاسق قد يقوم على خبره شواهد الصدق، فيجب قبوله والعمل به[(٥)]، ولهذا لم يأمر سبحانه برد خبر الفاسق، وتكذيبه ورد شهادته جملة.

وأفادت الآية الفرق بين خبر العدل، وخبر الفاسق، وأن التثبت لازم في خبر[(٦)] الثاني دون الأول[(٧)]، فلو كان العدل إذا جاء بنبأ يتثبت في خبره، ولم ينفذ، لاستوى الفاسق والعدل، وهذا خلاف القرآن[(٨)]، وعلة المنع من إمضاء خبر الفاسق، هو خشية الإصابة بجهالة، وهذا يدل على قبول خبر العدل، وأنه يفيد العلم؛ لأن الفسق ضد العدالة،

---

(١) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٣٩٧).
(٢) وفي قراءة حمزة، والكسائي، وخلف: «فتثبتوا» كما في إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للبنا (٢/ ٤٨٦).
(٣) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢٨١، ٢٨٣)، وتفسير القرطبي (١٦/ ٣١٢)، ومختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٣٩٤).
(٤) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (١/ ٤٥).
(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٩/ ٦٣).
(٦) انظر: الطرق الحكمية في السياسة الشرعية لابن القيم/ ص٣٣.
(٧) انظر: مدارج السالكين (١/ ٣٦٠).
(٨) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٨/ ٣٧٠).

والجهالة ضدها العلم، ولو كان خبره لا يفيد العلم؛ لأمر الله بالتثبت فيه حتى يحصل العلم[١]، فوجه الدلالة من الآية، يؤخذ من مفهومي الشرط والصفة؛ فإنهما يقتضيان قبول خبر الواحد[٢].

المطلب الثاني

الأدلة من السنة على حجية خبر الآحاد

بعدما تقدم ذكره من الآيات المقررة لحجية خبر الآحاد، أثنِّي هنا بإيراد جملة من الأحاديث النبوية، الدالة على قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به في العقيدة وغيرها، وقد وقفت على طائفة طيبة من ذلك، ولو تتبعت لبلغت الكثير، ويكفي من وفقه الله لقبول الحق، الحديث الواحد الثابت السالم من معارضة ما هو مثله، أو أقوى منه.

وربما يرى بعض الفضلاء، أن المسألة من الوضوح، بحيث لا تحتاج إلى ذكر هذا العدد من الأحاديث؛ خاصة وأنه قد حكي فيها الإجماع[٣]، ولكني آثرت ذكر هذه الأحاديث العديدة، لأمور أربعة:

الأول: تأكيدًا لصحة القول، بوجوب العمل بخبر الآحاد، وأن الأدلة على ذلك كثيرة جدًا.

الثاني: بيان صحة قول بعض أهل العلم، بتواتر إجازة خبر الواحد عن الرسول ﷺ.

الثالث: أهمية هذه المسألة، وقد سبقت الإشارة إليها.

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٨١، ٢٨٣)، ومختصر الصواعق (٢/ ٣٩٤)، وشرح العمدة لابن تيمية - كتاب الصيام (١/ ١٣٨٠).

(٢) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٢٨١)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٣٠).

(٣) انظر/ ص٩٢ من هذا البحث.

الرابع: أن أهل الأهواء المخالفين، لأهل السنة في هذه المسألة، لا يزالون على ما كان عليه أسلافهم، من عدم الاحتجاج بأخبار الآحاد في العقيدة، ويؤلفون[١] في ذلك الكتب، ولكنها على ما عهد من بعض أسلافهم، من التلبيس، والتدليس، وإخفاء الحقائق، وأعجب من ذلك، استدلال بعضهم على تأييد باطله، بما يعلم أنه لا دلالة فيه على ذلك، وأن العلماء قد أجابوا عن تلك الشبه، بل إن في بعض ما يستدلون به، الدلالة على خلاف دعواه[٢]، والله المستعان.

وبالتأمل في الأحاديث التي وقفت عليها، يظهر أنه يمكن تصنيفها إلى أربعة أنواع:

النوع الأول: أحاديث فيها قبول الرسول ﷺ خبر الآحاد.

النوع الثاني: أحاديث فيها إرسال الرسول ﷺ شخصًا واحدًا، للتبليغ عنه.

النوع الثالث: أحاديث فيها إقرار الرسول ﷺ الصحابة، على العمل بخبر الواحد.

---

(١) انظر/ص٤٣ من هذا البحث.

(٢) من الأمثلة على ذلك، استدلاله بحديث ابن عباس في سؤاله عمر ﷺ عن المرأتين اللتين ظاهرتا على النبي ﷺ، مع أن الحديث دليل على عكس دعواه وقد استدل به البخاري، وقرر ذلك الحافظ ابن حجر، ومع هذا كله، تعامى عنه، ولم يشر إليه لا من قريب ولا بعيد، وكان الواجب عليه أن يذكر ذلك، ثم يبين بطلانه إن كان يرى ذلك، وهيهات أن يتم له ذلك؛ فإن الحديث دليل على حجية خبر الواحد في العقيدة، وفي غيرها كما ستراه قريبًا، وذلك أن في أوله قول عمر ﷺ: «كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد ـ وهم من عوالي المدينة ـ، وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ، فينزل يوما وأنزل يوما، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك. . .»، وهل الوحي من العقيدة أم لا؟.

النوع الرابع: أحاديث يأمر الرسول ﷺ فيها بالتبليغ عنه، أو الحث على ذلك.

وفيما يلي ذكر هذه الأنواع الأربعة، مع الاستدلال لكل نوع منها، بما تيسر لي من الأحاديث، مبينًا في كل حديث منها، وجه الاستدلال به على قبول خبر الواحد، من خلال كلام أهل العلم إن وجد؛ فأقول:

النوع الأول: أحاديث فيها قبول الرسول ﷺ خبر الآحاد

١ ـ عن المغيرة بن شعبة[(١)] رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ خرج لحاجته، فاتبعه المغيرة بإداوة فيها ماء، فصب عليه حين فرغ من حاجته، فتوضأ ومسح على الخفين»[(٢)].

وقد ورد عند أحمد من طريق أخرى عن المغيرة، أن الماء الذي توضأ به الرسول ﷺ، أخذه المغيرة من أعرابية، صبته له من قربة، كانت جلد ميتة، وأن النبي ﷺ قال له: «**سلها، فإن كانت دبغتها، فهو طهور**»، وأنها قالت: «أي والله، لقد دبغتها»، فتوضأ[(٣)].

وقد صرح الحافظ ابن حجر أن من فوائد الحديث «قبول خبر الواحد في الأحكام، ولو كانت امرأة سواء كان ذلك فيما تعم به البلوى

---

(١) المغيرة بن شعبة بن عامر أبو عيسى، أو أبو محمد الثقفي، أسلم قبل عمرة الحديبية، وشهدها مع بيعة الرضوان، روى عن النبي ﷺ وشهد اليمامة، وفتوح الشام، والعراق، كان من دهاة العرب، ويقال له مغيرة الرأي، ولاه عمر البصرة، ففتح عدة بلدان، ثم ولاه الكوفة، وأقره عثمان، واعتزل الناس بعد مقتل عثمان، ثم حضر قضية التحكيم، ثم بايع معاوية بعد اجتماع الناس عليه، وولاه الكوفة بعد ذلك، فاستمر أميرًا عليها حتى مات سنة ٥٠هـ، انظر: الإصابة (٩/ ٨١٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٢٠٣)، ومسلم (١/ ٢٧٤٠).

(٣) المسند (٤/ ٢٥٤).

أم لا؛ لأنه ﷺ قبل خبر الأعرابية»[١].

٢ ـ حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: «قسم النبي ﷺ قسمًا، فقال رجل: إن هذه القسمة ما أريد بها وجه الله، فأخبرت النبي ﷺ، فغضب حتى رأيت الغضب في وجهه، وقال: «**يرحم الله موسى؛ لقد أوذي بأكثر من هذا فصبر**»»[٢].

٣ ـ حديث أبي مسعود البدري[٣] رضي الله عنه «أن رجلًا أتى النبي ﷺ فقال: «إني لأتأخر عن صلاة الصبح من أجل فلان مما يطيل فيها»؛ فما رأيت النبي ﷺ غضب في موعظة قط أشد مما غضب يومئذ، فقال: أيها **الناس إن منكم منفرين؛ فأيكم أمَّ الناس فليخفف...**»[٤] الحديث.

٤ ـ حديث سبيعة الأسلمية[٥] رضي الله عنها في وفاة زوجها ـ وهي حامل ـ ثم وضعت بعد وفاته بأيام، فأرادت أن تتزوج، فدخل عليها أبو السنابل بن بعكك[٦]، فقال لها: «لا تنكحي حتى تعتدي أبعد الأجلين»، فأتت

---

(١) الفتح (١/٣٠٨).

(٢) أخرجه البخاري (٨/٦٣٣٦)، ومسلم (٢/١٠٦٢).

(٣) عقبة بن عمرو، أبو مسعود الخزرجي الأنصاري البدري، مشهور بكنيته، شهد العقبة، واختلفوا في شهوده بدرًا، فقال الأكثر: نزلها، وشهد أحدًا، وما بعدها، مات بعد الأربعين على الصحيح، قيل: بالكوفة، وقيل: بالمدينة، انظر: الإصابة (٧/١٠٣٦).

(٤) أخرجه البخاري (١/٧٠٢)، ومسلم (١/٤٦٦).

(٥) سبيعة الأسلمية، هي بنت الحارث زوج سعد بن خولة، أول امرأة أسلمت بعد صلح الحديبية إثر العقد وطي الكتاب، ولم تخف، فنزلت آية الامتحان، فامتحنها النبي ﷺ، ورد على زوجها مهر مثلها، روى عنها ابن عمر انظر: الإصابة (١٢/٥٢١).

(٦) أبو السنابل بن بعكك ـ على وزن جعفر ـ بن الحارث القرشي العبدري، اختلف في اسمه على أقوال، قال البغوي: سكن الكوفة، وقال ابن سعد: أقام بمكة حتى مات، وقال البخاري: لا أعلم أنه عاش بعد النبي ﷺ، روى عن =

النبي ﷺ فأخبرته، فقال: «**كذب**[١] **أبو السنابل، انكحي فقد حللت**»[٢].

٥ - حديث سلمة بن الأكوع[٣] رضي الله عنه في قصة وفاة أخيه عامر بن الأكوع[٤] عام خيبر، وأن سيفه كان قصيرًا، فتناول به ساق يهودي، فرجع سيفه، فأصاب ركبته، فمات منه، قال سلمة: «رآني رسول الله ﷺ، فقال: «**ما لك؟**» قلت له: «فداك أبي وأمي، زعموا أن عامرًا حبط عمله»، فقال: «**كذب من قاله، إن له لأجرين**»»[٥].

ففي هذه الأحاديث الأربعة، قبول الرسول ﷺ خبر الواحد، وتصديقه لما أخبره به، ولو كان خبره غير مقبول لتوقف فيه، ولقال لكل من هؤلاء: إن خبرك خبر واحد، فلا ينبغي أن يقبل منك، وسيأتي فيما

= النبي ﷺ، وعنه الأسود بن يزيد النخعي، وزفر بن أوس بن الحدثان النضري، وقد استنبط الحافظ من قصته مع سبيعة، أنه كان فقيها؛ لعدم إنكار النبي ﷺ عليه الفتوى بغير علم، انظر: الإصابة (١١/ ٥٦٩).

(١) المراد بالكذب هنا الخطأ وهو كثير في كلام أهل الحجاز، انظر: الفتح لابن حجر (٩/ ٤٧٥).

(٢) رواه الشافعي: الرسالة/ ص٥٧٥/ رقم ١٧١١، والبيهقي: السنن (٧/ ٤٢٩)، و(١٠/ ٢٠٩)، وأصل الحديث في الصحيحين، أخرجه البخاري (٤/ ٣٩٩١)، ومسلم (٢/ ١٤٨٤)، دون قوله كذب أبو السنابل.

(٣) سلمة بن عمرو بن الأكوع، أول مشهده الحديبية، كان شجاعًا، يسبق الفرس عدوًا، وهو من أصحاب بيعة الرضوان، نزل المدينة، وتحول إلى الربذة بعد مقتل عثمان، وقبل وفاته بليال نزل المدينة، فمات بها سنة ٧٤هـ على الصحيح، انظر: الإصابة (٤/ ٣٣٨٢).

(٤) هو عامر بن سنان بن عبد الله الأسلمي، ورد في صحيح البخاري أنه أخو سلمة بن الأكوع، وفي مسلم أنه عمه فيحتمل أنه أخوه من أمه على ما كان يفعله أهل الجاهلية، ويحتمل أنه أخوه من الرضاعة، انظر: الإصابة (٥/ ٤٣٨٦).

(٥) أخرجه البخاري (٥/ ٤١٩٦)، ومسلم (٣/ ١٨٠٢).

يلي ذكر الأحاديث، التي فيها إرسال الرسول ﷺ شخصًا واحدًا للتبليغ عنه، وهي دليل على قبوله ﷺ خبر الواحد؛ لأنه ما دام اكتفى بإرسال الواحد؛ فإنه كان يكتفي أيضًا بقبول خبره.

النوع الثاني: أحاديث فيها إرسال النبي ﷺ الآحاد للدعوة إلى الإسلام أو تبليغ الأحكام

من المقرر في الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، أن الله تعالى ختم النبوة بنبينا محمد ﷺ، وأن الله تعالى أرسله إلى الناس جميعًا، خلافًا لما كانت عليه بعثة الأنبياء قبله، من إرسال كل نبي إلى قومه خاصة.

وامتثالًا لأمر الله تعالى رسولَه بالتبليغ والدعوة والبيان؛ كان الرسول ﷺ يبلغ من يحضره من الناس شفاهًا، سواء كان فردًا أو جماعة، وكان يرسل دعاته أفرادًا وجماعات، للدعوة إلى الإسلام، وتبليغ الأحكام، ولا يعرف عنه ﷺ أنه كان لا يرسل إلا العدد الكثير، الذي يفيد التواتر، بل المشهور(١) عنه، والمتواتر عند أهل العلم(٢)، بل هو معلوم بالضرورة(٣) من سيرته؛ الاكتفاء بإرسال الآحاد للتبليغ عنه، وهذا دليل على قبول خبر الواحد، في العقائد والأحكام(٤).

قال الإمام أبو المظفر السمعاني(٥):

---

(١) انظر: الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٢٣١) نقلًا عن السمعاني في الانتصار.

(٢) انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل للأمير الصنعاني/ ص١٠٤، والإحكام لابن حزم (١/ ١٠٩)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/ ٢٧٨)، وبيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي (٣/ ٢٨٧).

(٣) انظر: العواصم من القواصم في الذب عن السنة لابن الوزير اليماني (٤/ ١٤).

(٤) انظر: إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني/ ص١٠٤.

(٥) منصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد، أبو المظفر التميمي السمعاني =

«وإنما بعث واحدًا واحدًا، ودعاهم إلى الله وإلى التصديق برسالته لإلزام الحجة به وقطع العذر لقوله تعالى: ﴿رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وهذه المعاني لا تحصل إلا بعد وقوع العلم لمن أرسل إليه، بالإرسال والمرسل، وأن الكتاب من قبله، والدعوة منه، وإنما قصد بإرسال الرسل إلى هؤلاء الملوك، والكتاب إليهم، بث الدعوة في جميع الممالك، ودعاء الناس إلى دينه، على حسب ما أمره الله بذلك، فلو لم يقع العلم بخبر الواحد في أمور الدين، لم يقتصر على إرسال الواحد من أصحابه في هذا الأمر، وكذلك في أمور كثيرة، اكتفى ﷺ بإرسال الواحد من أصحابه»[(١)].

ولما كانت الأحاديث المندرجة تحت هذا النوع على قسمين:

أحدهما: أحاديث فيها إرسال النبي ﷺ الآحاد للدعوة إلى الإسلام أو الإخبار بأمور عقدية.

والثاني: أحاديث فيها إرسال النبي ﷺ شخصًا واحدًا لتبليغ بعض الأحكام العملية.

أذكر أولًا أحاديث القسم الأول لكونها واردة في محل النزاع، ولأن أحاديث القسم الثاني ليست نصًا في المسألة، وإنما يستدل بها من حيث إنه ليس هناك ما يدل على الفرق بين العقائد والأحكام في العمل

= المروزي الحنفي، ثم الشافعي الإمام العلامة، مفتي خراسان، شيخ الشافعية، ولد سنة ٤٢٦هـ، برع في مذهب أبي حنيفة على والده العلامة أبي منصور السمعاني، وبرز على الأقران، كان زاهدًا ورعًا، وكان شوكًا في أعين المخالفين، وحجة لأهل السنة، من مصنفاته: كتاب البرهان، والانتصار بالأثر في الرد على المخالفين، والمنهاج لأهل السنة، وكتاب القدر، توفي سنة ٤٨٩هـ، انظر: السير للذهبي (١٩/ ١١٤ ـ ١١٩).

(١) الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٢٣٢)، ومختصر الانتصار ضمن صون المنطق للسيوطي/ ص١٦٢ ـ ١٦٣.

بخبر الواحد، فمن سلم بالعمل بها في الأحكام، يلزمه قبولها في العقائد؛ وإلا طولب بالدليل على التفريق.

أحاديث القسم الأول:

وقد تيسر لي الوقوف على جملة من الأحاديث المندرجة تحت هذا القسم، فأكتفي بذكر بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر؛ لأن فيها غنية وكفاية لطالب الحق.

١ ـ إرسال النبي ﷺ معاذ بن جبل رضي الله عنه إلى اليمن، وقوله له: «**إنك تأتي قومًا أهل كتاب؛ فليكن أول ما تدعوهم إليه شهادة أن لا إله إلا الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة...**»[١].

فهذا الحديث صريح في إجازة خبر الواحد والعمل به في العقائد والأحكام، ولو لم يرد في السنة إلا هذا لكفى به حجة[٢]، وقد احتج به الشافعي[٣]، والسمعاني[٤]، والصنعاني[٥][٦]، وصرح النووي وابن حجر،

(١) أخرجه البخاري (٢/١٤٥٨)، ومسلم (١/١٩)، واللفظ له.

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/٢٣٠).

(٣) انظر: الرسالة/ ص٤١٦.

(٤) انظر: قواطع الأدلة (٢/٢٧٠)، والحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/٢٢٣)، ومختصر الانتصار ـ ضمن صون المنطق/ ص١٦٣.

(٥) هو محمد بن إسماعيل بن صلاح الكحلاني ثم الصنعاني المعروف بالأمير، من ذرية الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إمام كبير، مجتهد مطلق ولد سنة ١٠٩٩هـ، بكحلان، ثم انتقل مع والده إلى مدينة صنعاء سنة ١١٠٧هـ، وأخذ عن علمائها ورحل إلى الحرمين، وقرأ الحديث على علمائهما، له مصنفات جليلة حافلة منها سبل السلام وشرح الجامع الصغير للسيوطي، توفي سنة ١١٨٢هـ، انظر: البدر الطالع (٢/١٣٣ ـ ١٣٩).

(٦) إجابة السائل شرح بغية الآمل للصنعاني/ ص١٠٤.

بأنه دال على قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به(١).

٢ ـ إرسال النبي ﷺ عبد الله بن حذافة السهمي(٢) إلى كسرى ملك الفرس.

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ بعث بكتابه إلى كسرى مع عبد الله بن حذافة السهمي فأمره أن يدفعه إلى عظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى(٣).

وهذا الحديث كالذي قبله في الدلالة على حجية خبر الواحد، ولذلك استدل به الشافعي والبخاري وأبو المظفر السمعاني وأبو القاسم التيمي(٤) والصنعاني(٥) رحمهم الله تعالى.

٣ ـ إرسال الرسول ﷺ دحية الكلبي(٦) إلى هرقل عظيم الروم.

---

(١) شرح صحيح مسلم (١/ ١٩٧)، وفتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤١).

(٢) عبد الله بن حذافة السهمي، أبو حذافة أو أبو حذيفة القرشي، قيل: شهد بدرًا، قال ابن يونس: شهد فتح مصر، توفي في خلافة عثمان، قال أبو نعيم بمصر، انظر: الإصابة (٦/ ٤٦١٣).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٦٤).

(٤) إسماعيل بن محمد بن الفضل، أبو القاسم التيمي الأصبهاني، الملقب قوام السنة ولد سنة ٤٥٧هـ، قال عنه ابن منده في الطبقات: «ليس في وقتنا مثله»، وكان أئمة بغداد يقولون: ما رحل إلى بغداد بعد أحمد بن حنبل أفضل ولا أحفظ منه، ولم يُنكر أحد شيئًا من فتاويه قط، وفي مختصر الصواعق (٢/ ٢٢٣) أنه من مجددي المائة الخامسة، وفي اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص١٨٠ أنه إمام الشافعية في وقته، وفيهما أن لأبي موسى المديني كتابًا في مناقبه، من مصنفاته: دلائل النبوة، والترغيب والترهيب، توفي سنة ٥٣٥هـ، انظر: تذكرة الحفاظ (٤/ ١٠٥٧)، والعبر (٢/ ٤٤٦)، وشذرات الذهب (٤/ ١٠٥).

(٥) انظر: صحيح البخاري (٩/ ٧٢٦٤)، والانتصار ضمن صون المنطق/ ص١٦٢، والحجة في بيان المحجة (١/ ٢٣١)، وإجابة السائل/ ص١٠٤ على التوالي.

(٦) دحية بن خليفة بن فروة بن فضالة الكلبي، صحابي مشهور، أول مشاهده الخندق، وقيل أحد، ولم يشهد بدرًا، وكان يضرب به المثل في حسن =

وقد ورد هذا في حديث أبي سفيان[١] الطويل في قصة هرقل، لما سأله عن النبي ﷺ بعدما جاءه كتابه، وقد دفعه دحية الكلبي إلى عظيم بصرى فدفعه إلى هرقل[٢].

وهذه الواقعة كالحديثين السابقين في اكتفاء النبي ﷺ بإرسال شخص واحد للدعوة إلى الإسلام، ولذلك احتج بها الشافعي، ومن سبق ذكرهم إثر الحديث السابق[٣]، وذكر الحافظ ابن حجر أن من فوائد الحديث «وجوب العمل بخبر الواحد، وإلا لم يكن في بعث الكتاب مع دحية وحده فائدة»[٤].

٤ ـ حديث أبي ذر[٥] رضي الله عنه في قصة إسلامه؛ فإن فيه قول الرسول ﷺ لأبي ذر: **«ارجع إلى قومك فأخبرهم حتى يأتيك أمري»**[٦].

وفي رواية: **«اكتم هذا الأمر، وارجع إلى قومك فأخبرهم، فإذا**

= الصورة، وكان جبريل ينزل على صورته، شهد اليرموك على كُردوس، وقد نزل دمشق، وسكن المزّة وعاش إلى خلافة معاوية، انظر: الإصابة (٣/ ١٦٦٥).

(١) صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس أبو سفيان القرشي الأموي، ويكنى أيضًا أبا حنظلة، أمه صفية بنت حرب الهلالية عمة ميمونة زوج النبي ﷺ، أسلم عام الفتح، وشهد حنين والطائف، وكان من المؤلفة، وتزوج النبي ﷺ ابنته أم حبيبة قبل إسلامه، توفي في خلافة عثمان، انظر: الإصابة (٥/رقم ٤٠٤١).

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٧)، ومسلم (٣/ ١٧٧٣).

(٣) انظر: الرسالة للشافعي/ص٤١٨، والحجة للتيمي (١/ ٢٣١)، وإجابة السائل للصنعاني/ص١٠٤.

(٤) فتح الباري (٨/ ٢٢٠).

(٥) مشهور أنه جندب بن جنادة ابن سكن، وقيل ابن عبد الله، وقيل اسمه برير، من السابقين إلى الإسلام، يقال إن إسلامه كان بعد أربعة، مضت بدر وأحد، ولم تهيأ له الهجرة إلا بعد ذلك، الزاهد المشهور، الصادق اللهجة، كان طويلًا نحيفًا أسمر اللون، توفي بالربَذة سنة ٣١هـ، انظر: الإصابة (١١/ ٣٨٤).

(٦) أخرجه البخاري (١/ ٧)، ومسلم (٤/ ٢٤٧٤).

بلغك ظهورنا فأقبل»(١).

وفي رواية: «**إني قد وجهت إلى أرض ذات نخل، فهل أنت مبلغ عني قومك لعل الله ينفعهم بك، فذكر قصة إسلام أخيه وأمه، وأنهم توجهوا إلى قومهم غفار فأسلم نصفهم»**(٢).

ففي هذه القصة إرسال النبي ﷺ أبا ذر رضي الله عنه وهو شخص واحد إلى قومه ليبلغهم الإسلام، فأفاد قبول خبر الواحد في العقيدة، وقد أسلم نصف غفار لأجل خبر أبي ذر وأمه وأخيه، ولو كان خبر الواحد غير مقبول لما اكتفى الرسول ﷺ بإرسال أبي ذر وحده إلى قوم كفار لدعوتهم إلى الإسلام، ولا قبل إسلامهم بناء على خبره، فإن قيل: إن أبا ذر كان معه أمه وأخوه؛ فلم يكن وحده؛ فالجواب: أن خبرهم لا يخرج عن كونه آحادًا.

٥ ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه في قصة مجيء ضمام بن ثعلبة(٣) رضي الله عنه إلى النبي ﷺ؛ فإن فيه «أن ضمامًا قال له: **يا محمد! أتانا رسولك، فزعم لنا أنك تزعم**(٤) **أن الله أرسلك، قال: صدق، قال: فمن خلق السماء؟ قال: الله، قال: فمن خلق الأرض؟ قال: الله، قال: فمن نصب هذه الجبال وجعل فيها ما جعل؟ قال: الله، قال: فبالذي خلق السماء وخلق الأرض ونصب هذه الجبال آلله أرسلك؟ قال: نعم، قال:**

---

(١) الفتح (٧/ ١٧٥).

(٢) أخرجه مسلم (٤/ ٢٤٧٣).

(٣) ضمام بن ثعلبة السعدي، من بني سعد بن بكر، كان عمر بن الخطاب يقول: «ما رأيت أحدًا أحسن مسألة ولا أوجز من ضمام بن ثعلبة»، كان يسكن الكوفة، انظر: الإصابة (٥/ ٤١٧٣).

(٤) الزعم يطلق على القول المحقق، كما نقله أبو عمر الزاهد في شرح الفصيح لثعلب، وأكثر سيبويه من قوله زعم الخليل في مقام الاحتجاج، انظر: الفتح (١/ ١٥٢) وانظر: (١/ ١٢٧)، (١/ ٢٣٠)، (٢/ ٢٢٤) (٢/ ٥٥٥) منه.

وزعم رسولك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا، قال: صدق... الحديث»[١].

والاستدلال على حجية خبر الآحاد من هذا الحديث من وجهين:

الأول: أن الرسول ﷺ أرسل إلى قوم ضمام شخصًا واحدًا لدعوتهم إلى الإسلام، فإن قيل: إن ضمامًا جاء يستثبت من النبي ﷺ، ولو كان خبر الواحد حجة لما رحل إلى الرسول ﷺ للسماع منه؛ فالجواب هو أن ضمامًا قصد اللقاء والمشافهة[٢]، ولو فرض أنه جاء متثبتًا فالجواب هو:

الوجه الثاني: وهو أن الرسول ﷺ اكتفى برجوع ضمام إلى قومه للتبليغ عنه، ولهذا ذكر النووي، وابن حجر رحمهما الله تعالى، أن في هذا الحديث «العمل بخبر الواحد»[٣].

وزاد الحافظ: «وقد رجع ضمام إلى قومه وحده فصدقوه وآمنوا به»[٤].

٦ ـ حديث أبي موسى الأشعري[٥] رضي الله عنه في دخول النبي ﷺ بئر أريس، وجلوس أبي موسى عند الباب ثم أبي بكر ثم عمر ثم عثمان رضي الله عنهم

(١) أخرجه البخاري (١/ ٦٣)، ومسلم (١/ ١٢) واللفظ له.

(٢) انظر: الفتح لابن حجر (١/ ١٥٣).

(٣) شرح صحيح مسلم للنووي (١/ ١٧١)، وفتح الباري (١/ ١٥٣).

(٤) فتح الباري (١/ ١٥٣)، وسيأتي ذكر الرواية في ذلك/ ص٧٤.

(٥) عبد الله بن قيس بن سليم، أبو موسى الأشعري، سكن الرملة، حالف سعيد بن العاص، ثم أسلم، هاجر إلى الحبشة، روى عن النبي ﷺ وعن الخلفاء الراشدين، كان حسن الصوت بالقرآن، شهد فتوح الشام، استعمله عمر على إمرة البصرة، افتتح الأهواز والأصبهان، توفي سنة ٣٥هـ، واختلفوا هل مات بالكوفة أو بمكة، انظر: الإصابة (٦/ ٤٨٨٩).

يستأذنون، وقول النبي ﷺ لأبي موسى في كل مرة: «**ائذن له وبشره بالجنة**»، وزاد في عثمان: «**على بلوى تصيبه**»[١].

ففي هذا الحديث أمر النبي ﷺ أبا موسى بتبشير هؤلاء الثلاثة بالجنة، وهو أمر عقدي غيبي، وإخبار عثمان أن ذلك على بلوى تصيبه، وهذا أمر غيبي أيضًا، فلولا أن خبر الواحد يكفي في ذلك، لما اكتفى النبي ﷺ بإرسال أبي موسى وحده لإخبارهم بذلك.

وقد استدل به البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه من وجه آخر؛ حيث بوب عليه بقوله: باب قول الله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥٣] فإذا أذن له واحد جاز[٢].

قال ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأراد البخاري أن صيغة: ﴿يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ على البناء للمجهول تصح للواحد فما فوقه، وأن الحديث الصحيح بين الاكتفاء بالواحد على مقتضى ما تناوله لفظ الآية، فيكون فيه حجة لقبول خبر الواحد»[٣]. اهـ.

وعلى هذا، يكون الحديث دليلًا على قبول خبر الآحاد في العقائد والأحكام، على حد سواء.

٧ ـ حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كنا قعودًا حول النبي ﷺ معنا أبو بكر وعمر في نفر فقام رسول الله ﷺ من بين أظهرنا.. فذكر دخول النبي ﷺ حائطًا لبني النجار، وأنه دخل عليه، وفيه: يا أبا هريرة وأعطاني نعليه وقال: اذهب بنعليّ هاتين فمن لقيت من وراء هذا الحائط

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٣٦٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٤٠٣)، والمراد بالبلوى في حق عثمان، ما وقع من قتله ظلمًا، وانظر في تفاصيلها كتاب: «فتنة مقتل عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ» للدكتور محمد عبد الله الغبان، وفقه الله.

(٢) البخاري (٦/ ٤٧٩٢).

(٣) فتح الباري (١٣/ ٢٤٠).

يشهد أن لا إلٰه إلا الله مستيقنًا بها قلبه فبشره بالجنة، فكان أول من لقيت عمر فقال: ما هاتان النَّعلان يا أبا هريرة؟ فقلت: هاتان نعلا رسول الله ﷺ بعثني بهما من لقيت يشهد أن لا إلٰه إلَّا الله مستيقنا بها قلبه بشَّرته بالجنّة، قال: فضرب عمر بيده بين ثدييَّ، فخررت لاستي، فقال: ارجع يا أبا هريرة؛ فرجعت. فقال رسول الله ﷺ ما لك يا أبا هريرة. وركبني عمر. فقال له رسول الله ﷺ: ما الذي حملك على ما صنعت؟ قال: «يا رسول الله؛ بأبي أنت وأمّي؛ أبعثت أبا هريرة من لقي يشهد أن لا إلٰه إلَّا الله مستيقنا بها قلبه بشَّره بالجنّة؟» قال: «نعم»، قال: «فلا تفعل؛ فإنِّي أخشى أن يتّكل النّاس عليها، فخلِّهم يعملون»، فقال رسول الله ﷺ: «**فخلِّهم**»[1].

ووجه الاستدلال من الحديث ظاهر حيث إن فيه إرسال النبي ﷺ أبا هريرة وحده للتبشير والإخبار بهذا الحكم العقديّ، ولو كان خبره لا يفيد العلم لما كان في إرساله معنى، ويستفاد من الحديث إضافة إلى ذلك أنَّ عمر بن الخطاب ﷺ كان يرى العمل بخبر الواحد؛ لأنَّه لو كان رأيه خلاف ذلك؛ لقال لأبي هريرة: إنَّ خبرك خبر آحاد فلا فائدة من إخبارك الناس بذلك، وأن منعه أبا هريرة من تبشير الناس بذلك مخافة أن يتكلوا عليها.

فإن قيل: إن عمر ﷺ تثبت في خبر أبي هريرة، ولو كان عنده حجة ما احتاج إلى ذلك.

فالجواب: أن سياق القصة يدل على أنه أراد بذلك مراجعة النبي ﷺ في إرساله أبا هريرة في هذه المهمة، وعلى فرض أنه لم يقبل خبر أبي هريرة؛ فإن هذا ليس فعله مع كل خبر واحد حيث إنه ثبت عنه

(١) أخرجه مسلم (١/ ٣٠).

في غير مرة قبول خبر الآحاد كما سيأتي بيانه[(١)]، وغاية ما يدل عليه أن خبر الآحاد قد يتوقف فيه بعض الأحيان لوجود ما يقتضي ذلك[(٢)]، وعلى التسليم بأن عمر لا يجيز خبر الآحاد ففعل الرسول ﷺ مقدم عليه، ولا ينبغي أن يعارض بفعل الصحابي؛ فكيف إذا انضم إليه قبول هذا الصحابي خبر الآحاد في غير موطن، ومخالفة غيره من الصحابة له.

فهذه سبعة أحاديث صريحة في إجازة خبر الآحاد، وأنه حجة في العقيدة، فضلًا عن الأحكام، وأنه يجب على من بلغه العمل به، ومن اللطائف أن المرسل في كل منها شخص واحد فقط؛ فهي آحاد لغة واصطلاحا، فلم تبلغ رتبة الشهرة فضلا عن التواتر، فمن ادعى أن خبر الآحاد لا يقبل في العقيدة، فإنما يعترض أول ما يعترض على الرسول ﷺ، الذي دل الأمة على الاكتفاء بخبر الواحد، كما يلزمه الطعن في الرسول ﷺ لإرساله ـ على زعمه الباطل ـ من لا يقوم بخبره حجة، ولا تحصل به فائدة، ولا يخفى على عاقل بطلان مثل هذا، فيلزم منه بطلان القول بأن خبر الآحاد غير حجة في العقائد، وليس واجب القبول فيها، وإذا ثبت هذا، لزم منه حجية خبر الواحد فيها، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ۝١١٥﴾ [النساء].

وفيما سبق من صنيع النبي ﷺ يقول ابن حزم[(٣)]:

---

(١) انظر: الصفحات ٥٢ ـ ٥٥.

(٢) انظر: الإحكام لابن دقيق العيد (٤/ ٩٩)، وفتح الباري لابن رجب (٦/ ٤٤٧)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣).

(٣) علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، أبو محمد الأندلسي القرطبي، الوزير الظاهري، صاحب التصانيف، ولد بقرطبة سنة ٣٨٤هـ، وسمع في سنة أربع مائة وبعدها من طائفة، نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاء مفرطًا، وذهنًا سيالًا، له مؤلفات منها: المحلى في الفقه، مات سنة ٤٥٦هـ، انظر ترجمته في =

«بعث إلى كل طائفة رجلًا معلمًا لهم دينهم، ومعلمًا لهم القرآن ومفتيًا لهم في أحكام دينهم، وقاضيًا فيما وقع بينهم، ناقلًا إليهم ما يلزمهم عن الله تعالى ورسوله ﷺ، وهم مأمورون بقبول ما يخبرونهم به عن نبيهم ﷺ... من المحال الباطل الممتنع أن يبعث إليهم رسول الله ﷺ من لا تقوم عليهم الحجة بتبليغه، ومن لا يلزمهم قبول ما علموهم من القرآن وأحكام الدين وما أفتوهم به في الشريعة ومن لا يجب عليهم الانقياد لما أخبروهم به من كل ذلك عن رسول الله ﷺ؛ إذ لو كان ذلك لكانت بعثته لهم فضولًا، ولكان ﷺ قائلًا للمسلمين: بعثت إليكم من لا يجب عليكم أن تقبلوا منه ما بلغكم عني، ومن حكمكم أن لا تلتفتوا إلى ما نقل إليكم عني، وأن لا تسمعوا منه ما أخبركم به عني، ومن قال بهذا فقد فارق الإسلام...»(١).

وقال السمعاني: «وربما يرتقي هذا القول إلى أعظم من هذا؛ فإن النبي ﷺ أدى هذا الدين، إلى الواحد فالواحد من أصحابه؛ ليؤدوه إلى الأمة، ونقلوا عنه، فإذا لم يقبل قول الراوي؛ لأنه واحد رجع هذا العيب إلى المؤدي، نعوذ بالله من هذا القول الشنيع، والاعتقاد القبيح»(٢).

أحاديث القسم الثاني:

وهي الأحاديث الواردة في إرسال النبي ﷺ شخصًا واحدًا؛ لتبليغ بعض الأحكام العملية، والداعي لذكر هذه الأحاديث ـ مع أن في

= السير للذهبي (١٨/ ١٨٤ ـ ١٩٠).

(١) الإحكام في أصول الأحكام (١/ ١١٠).

(٢) الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٢٣٠)، ومختصر الانتصار ـ ضمن صون المنطق للسيوطي/ ص١٦٢.

أحاديث القسم الأول الكفاية لكونها في محل النزاع ـ هو إلزام المخالفين الذين يجيزون العمل بخبر الآحاد في الأحكام، ويمنعون ذلك في باب الاعتقاد، ووجه الإلزام أنه ليس هناك ما يدل على هذا التفريق المزعوم، فإن بعض أهل العلم صرح في بعض الأحاديث الآتي ذكرها؛ بأنها دليل على قبول خبر الواحد؛ فأطلق القول ولم يقيده بالأحكام، وذلك يشعر بأنه يراها دليلًا على حجيتها في العقيدة أيضًا، ولو كان مذهبه خلاف ذلك لبينه، خاصة في مثل هذه المسألة الخطيرة، المتعلقة بالاعتقاد، حتى لا يفهم من إطلاقه الكلام، قوله بجواز العمل بخبر الآحاد في العقيدة، وهو لا يرى ذلك، والله أعلم.

فإليك الآن بعض الأحاديث المندرجة في هذا القسم:

١ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال «كنت ساقي القوم، في منزل أبي طلحة[١]، فنزل تحريم الخمر، فأمر مناديًا ينادي ألا إن الخمر قد حرمت، فقال: اذهب فأهرقها»[٢].

فهذا الحديث فيه اكتفاء الرسول ﷺ بإرسال شخص واحد يخبر الناس بتحريم الخمر؛ فأفاد قبول خبر الواحد، وأنه حجة، ولذلك استدل به على هذه المسألة الشافعي والبخاري رحمهما الله تعالى[٣].

ونقل الحافظ عن ابن التين[٤] قوله: «وفي حديث أنس وجوب

---

(١) زيد بن سهل بن الأسود بن حرام، أبو طلحة الخزرجي الأنصاري، مشهور بكنيته، كان من فضلاء الصحابة وهو زوج أم سليم، شهد بدرًا وما بعدها، وأوقف أحب أمواله في سبيل الله، صح عن أنس أنه مات غازيًا، فما وجدوا جزيرة يدفنوه بها، إلا بعد سبعة أيام، ولم يتغير، اختلف في سنة وفاته على أقوال، أقربها أنه سنة ٥٠ أو ٥١هـ، انظر: الإصابة (٤/٢٨٩٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ٢٤٦٤)، ومسلم (٣/ ١٩٨٠).

(٣) صحيح البخاري (٩/ ٧٢٥٣).

(٤) عبد الواحد بن التين السفاقسي، أبو محمد المالكي، محدث، مفسر، متفنن =

قبول خبر الواحد والعمل به في النسخ وغيره»(١).

ولو كان خبر الواحد غير كاف في ذلك لأرسل الرسول ﷺ من العدد ما يفيد التواتر، ولم يكتف بتبليغ هذا الصحابي الواحد.

٢ ـ إرسال النبي ﷺ يوم خيبر مناديًا، يبلغ الناس النهي عن لحوم الحمر الأهلية(٢).

وهذا الحديث كالذي قبله، في اكتفاء الرسول ﷺ بإرسال رجل واحد يبلغ عنه؛ ولذلك أورده الإمام أبو القاسم التيمي(٣) رَحِمَهُ اللَّهُ، محتجًا به على حجية خبر الواحد.

٣ ـ إرسال النبي ﷺ علي بن أبي طالب رضي الله عنه في حجة الوداع، يبلغ الناس النهي عن صوم أيام التشريق، فعن عمرو بن سليم الزرقي(٤) عن أمه(٥) قالت: «بينما نحن بمنى، إذا علي بن أبي طالب على جمل يقول: إن رسول الله ﷺ يقول: «**إن هذه أيام طعام وشراب فلا يصومن أحد**»، فاتبع الناس على جمله يصرخ فيهم بذلك»(٦).

= مع مزيد اهتمام بالفقه المالكي يعرف بابن التين، له شرح على صحيح البخاري سماه: «المخبر الفصيح في شرح الصحيح»، توفي سنة ٤٤٩هـ، انظر: شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد بن محمد مخلوف/ص١٦٨.

(١) الفتح لابن حجر (٨/ ٢٨٠)، وانظر: فتح الباري لابن رجب (١/ ١٧٤)، والفتح لابن حجر (١/ ٥٠٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧/ ٥٥٢٨).

(٣) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٧٨).

(٤) عمرو بن سليم بن خلدة الزرقي، الأنصاري، ثقة من كبار التابعين، وقيل له رؤية، مات سنة ١٠٤هـ انظر: التقريب/ ٥٠٧٩٠.

(٥) لم أقف على ترجمتها بعد البحث، ولا تضر جهالتها؛ لأنها صحابية.

(٦) أخرجه النسائي (٢/ ٢٨٨٦ ـ ٢٨٩٠)، وأحمد (١/ ١٤٩) والشافعي في الرسالة/ ص٤١٢ ـ ٤١٣، وصححه أحمد شاكر.

فلو لم يكن خبر علي حجة ولازمًا على الناس قبوله؛ لما اكتفى النبي ﷺ بإرساله، مع أنه كان يمكنه أن يرسل إلى الناس فيشافههم بذلك، أو يبعث إليهم جمعًا من الصحابة، فدل على أن الحجة قائمة بخبر علي ﷺ وحده على هؤلاء القوم، وأن خبر الواحد الصدوق يلزم العمل به، خاصة مع تعذر ما كان يمكن الرسول ﷺ، من مشافهة الناس الذين حجوا معه، أو إرسال عدد من الصحابة إليهم؛ فإن هذا لا يمكن مع سائر الأمة في عصره، ومن بعده[١].

٤ ـ إرسال النبي ﷺ عبد الله بن رواحة[٢] ﷺ إلى يهود خيبر[٣].

وقد صرح الإمام ابن عبد البر أن في الحديث من الفقه إثبات خبر الواحد؛ لأنه لو لم يجب الحكم به، ما بعث الرسول ﷺ عبد الله بن رواحة وحده، وقد أخبر أهل خيبر بحكم كبير في الشريعة، فلم يردوا قوله ولا توقفوا فيه[٤].

٥ ـ إرسال النبي ﷺ أنيس الأسلمي[٥] لإقامة الحد على امرأة، إن اعترفت بالزنا[٦].

---

(١) انظر الرسالة للشافعي/ ص٤١٢.

(٢) عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرىء القيس، الأنصاري الخزرجي، الشاعر المشهور يكنى أبا محمد، ويقال: أبو رواحة، ليس له عقب، من السابقين الأولين، من الأنصار، وكان أحد النقباء الاثني عشر من الأنصار ليلة العقبة، شهد بدرًا، وما بعدها إلى أن استشهد بمؤتة، انظر: الإصابة (٦/ ٤٦٦٧).

(٣) رواه مالك في الموطأ (٢/ ٧٠٣) وهو مرسل في جميع الموطآت كما ذكر ابن عبد البر في التمهيد (٩/ ١٣٩).

(٤) انظر: التمهيد (٩/ ١٤٠).

(٥) أنيس بن الضحاك الأسلمي، ليس له ذكر إلا في هذا الحديث، انظر: الإصابة (١/ ٢٨٨).

(٦) أخرجه البخاري (٨/ ٦٨٥٩)، ومسلم (٣/ ١٦٩٧).

وقد استنبط من هذه القصة قبول خبر الواحد، الشافعي، والبخاري[١]، وابن عبد البر رحمهم الله، وعبارته: «وفي هذا الحديث أيضًا إثبات خبر الواحد، وإيجاب العمل به في الحدود، وإذا وجب في الحدود فسائر الأحكام أحرى»[٢].

النوع الثالث: أحاديث فيها إقرار الرسول ﷺ أصحابه على العمل بخبر الآحاد

١ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «بينا الناس بقباء في صلاة الصبح، إذ جاءهم آت؛ فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام، فاستداروا إلى الكعبة»[٣].

فهذه القصة دليل على قبول خبر الواحد في العقيدة والأحكام؛ لأن هؤلاء الصحابة ـ مع ما هم عليه من العلم والفضل والسبق إلى الإسلام ـ قبلوا خبر هذا الشخص الواحد، أن الرسول ﷺ أنزل عليه قرآن، وهذا أمر عقدي، وأنه أمر أن يستقبل الكعبة، فصدقوا خبره، وعملوا به، وتركوا التوجه إلى بيت المقدس، الثابت عندهم بالقطع، وتوجهوا إلى الكعبة؛ فلم ينكر عليهم الرسول ﷺ ذلك، ولهذا استدل بهذه الحادثة على حجية خبر الواحد والعمل به، الشافعي، والبخاري، وأبو القاسم التيمي[٤]،

---

(١) انظر: الرسالة/ ص٤١٣، وصحيح البخاري (٩/ ٧٢٤٦).

(٢) التمهيد (٩/ ٩٢٠).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٤٠٣)، ومسلم (١/ ٥٢٦).

(٤) انظر: الرسالة (٤٠٦ ـ ٤٠٨)، وصحيح البخاري: كتاب أخبار الآحاد ـ ب: إجازة خبر الواحد الصدوق، والحجة للتيمي (١/ ٣٧٦) على التوالي.

وأبو عبد الله القرطبي[(١)(٢)]، وابن بطال[(٣)]، وأبو العباس القرطبي[(٤)(٥)]، وابن دقيق العيد[(٦)(٧)]، وابن القيم[(٨)]، وابن حجر.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري أبو عبد الله الأندلسي القرطبي المالكي، من كبار المفسرين، كان صالحًا متعبدًا، رحل إلى الشرقة واستقر بشمالي أسيوط بمصر حتى توفي فيها سنة ٦٧١هـ، من مؤلفاته: التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة، انظر: طبقات المفسرين للداوودي (٢/ ٦٩)، والديباج المذهب/ ص٣١٧ ـ ٣١٨، والوافي بالوفيات (٢/ ١٢٢).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٢/ ١٥٢).

(٣) علي بن خلف ابن بطال أبو الحسن البكري يعرف بابن اللجام أصلهم من قرطبة، وأخرجتهم الفتنة إلى بلنسية روى عن الطلمنكي والمهلب بن أبي صفرة وغيرهما، من أهل العلم والمعرفة والفهم، عني بالحديث، استقضى بلورقة وحدث عنه جماعة من العلماء، له شرح على البخاري، وقد طبع مؤخرًا، توفي سنة ٤٤٤هـ، انظر: الديباج المذهب/ ص٢٠٣ ـ ٢٠٤، والشذرات (٢/ ٢٨٣).

(٤) هو أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري الأندلسي ثم القرطبي ضياء الدين المالكي، من أعيان فقهاء المالكية جمع بين الحديث والفقه والعربية ولد سنة ٥٧٨هـ بقرطبة، اختصر الصحيحين، وشرح مختصره على مسلم في المفهم، مات سنة ٦٥٦هـ، انظر: الديباج المذهب/ ص٦٨ ـ ٧٠، ونفح الطيب (٢/ ٦١٥).

(٥) انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص مسلم (٢/ ١٢٦).

(٦) هو محمد بن علي بن وهب، أبو الفتح تقي الدين القشيري المنفلوطي المالكي ثم الشافعي المصري الشهير بابن دقيق العيد، ولد سنة ٦٢٥هـ، تفقه على والده المالكي المذهب، ثم على الشيخ عز الدين بن عبد السلام الشافعي، فحقق المذهبين، وسمع الحديث من جماعة، وبرز في فنونه، وولي قضاء الديار المصرية، له تصانيف منها: الإلمام في الحديث، وشرحه، والاقتراح في أصول الدين، وكان يقول: «ما تكلمت بكلمة ولا فعلت فعلًا، إلا أعددت له جوابًا بين يدي الله تعالى»، مات سنة ٧٠٢هـ بالقاهرة، انظر: طبقات الشافعية (٩/ ٢١٢ ـ ٢٤٩)، والشذرات (٣/ ٥ ـ ٦).

(٧) انظر: إحكام الأحكام (١/ ١٨٩).

(٨) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٧٣٢، ٧٥٢).

قال ابن بطال: «وفيه قبول خبر الواحد والعمل به؛ لأن الصحابة قد استعملوا وقضوا به، وتركوا قبلتهم بخبر الواحد، ولم ينكر ذلك رسول الله ﷺ»[(١)].

وقال الإمام ابن عبد البر: «وحسبك بمثل هذا قوة، من عمل القرن المختار، وفي حياة الرسول ﷺ»[(٢)].

وقال الحافظ ابن حجر: «والحجة منه بالعمل بخبر الواحد ظاهرة»[(٣)].

وقد ورد نظير هذا الحديث عن أنس رضي الله عنه «أن رسول الله ﷺ كان يصلي نحو بيت المقدس فنزلت: ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤] فمر رجل من بني سلمة وهم ركوع في صلاة الفجر، وقد صلوا ركعة، فنادى ألا إن القبلة قد حولت؛ فمالوا كما هم نحو القبلة»[(٤)].

٢ ـ عن البراء بن عازب[(٥)] رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت، وأنه صلى أول صلاة صلاة العصر، صلى معه قوم، فخرج رجل ممن صلى معه، فمر على أهل مسجد، وهم راكعون، فقال: أشهد بالله، لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل الكعبة، فداروا كما هم

---

(١) شرح صحيح البخاري له (٢/ ٦٨٠).
(٢) التمهيد (١٧/ ٤٦).
(٣) الفتح (١٣/ ٢٣٧).
(٤) أخرجه مسلم (١/ ٥٢٧).
(٥) البراء بن عازب بن الحارث، أبو عمارة الأوسي الأنصاري، له ولأبيه صحبة، استصغر يوم بدر فلم يشهدها، شهد أحدًا، وروي عنه أنه غزا مع رسول الله ﷺ خمسة عشر غزوة، فتح الري سنة ٢٤، وشهد مع أبي موسى تستر، ومع علي الجمل والصفين، نزل الكوفة، ومات في إمارة مصعب بن الزبير سنة ٧٢هـ، انظر: الإصابة (ج١/رقم ٦١٥).

قبل البيت»[١].

وهذا الحديث نظير ما قبله في الدلالة على إقرار الرسول ﷺ الصحابة على العمل بخبر الآحاد، ولهذا قال الإمام ابن رجب[٢] رحمه الله تعالى: «ويستدل به على قبول خبر الواحد الثقة في أمور الديانات مع إمكان السماع من الرسول ﷺ بغير واسطة، فمع تعذر ذلك أولى وأحرى»[٣].

فصرح رحمه الله بأن الحديث دليل على العمل بخبر الآحاد في أمور الدين ولم يقيده بالأحكام؛ لأنه إذا جاز فيها جاز في غيرها لعدم الفرق، ولو كان يرى التفريق لقيد قوله.

وقد وردت هذه القصة من طريق نويلة بنت أسلم[٤] قالت: «إنا لبمقامنا نصلي في بني حارثة، فقال عباد بن بشر بن قيظي[٥]: إن رسول الله ﷺ استقبل البيت الحرام أو الكعبة، فتحول الرجال مكان النساء والنساء مكان الرجال، فصلوا السجدتين الباقيتين،

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٤٠)

(٢) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي زين الدين أبو الفرج، ولد ببغداد سنة ٧٣٦هـ، ثم قدم إلى دمشق مع والده، رحل إلى مكة ومصر، كان مشتغلًا بالعلم وصنف التصانيف الكثيرة المليحة منها: «القواعد الفقية، وجامع العلوم والحكم» وغيرهما، توفي في دمشق سنة ٧٩٥هـ، انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٣٢١)، وطبقات الحفاظ للسيوطي (ص: ٥٦٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٣) فتح الباري له (٥/ ١٧٤).

(٤) نويلة، ويقال تويلة بنت أسلم أو مسلم الحارثية الأنصارية، من المبايعات، انظر: الإصابة (١٢/ ٢٠٦) و(١٣/ ١٠٧١).

(٥) عباد بن بشر بن قيظي بن حارث الأوسي الأنصاري، ذكره ابن إسحاق فيمن شهد بدرًا، وذكر ابن حجر في الإصابة القصة المذكورة أعلاه، انظر (٥/ ٤٤٤٧).

نحو الكعبة»[١].

والغرض من إيراد هذه الأحاديث الأربعة بيان تعدد القصة، وأنها وقعت في مسجدين، ونفي احتمال وقوع الوهم في حديث ابن عمر رضي الله عنهما أو حديث البراء رضي الله عنه؛ لأن حديث أنس رضي الله عنه موافق لحديث ابن عمر رضي الله عنهما أن الرجل أخبر بني سلمة وهم أهل قباء في صلاة الصبح، وحديث نويلة يوافق رواية البراء في أن الصحابة استداروا في صلاة العصر، وأنهم بنوا حارثة وهم غير بني سلمة لما بينهم من المسافة، وإذا ثبت تعدد الواقعة فإنه يبعد عدم اطلاع النبي ﷺ على ذلك، فيستفاد منه إقراره لهم على العمل بخبر شخص واحد؛ إذ لو كان ذلك غير سائغ لأنكره عليهم.

بل استنبط منه ابن رجب الحنبلي، وابن حجر رحمهما الله تعالى، نسخ خبر الواحد لما ثبت بالتواتر[٢].

٣ ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه الذي سبق ذكره[٣]: «كنت أسقي أبا طلحة...».

ووجه الاستدلال به هنا هو إقرار الرسول ﷺ هؤلاء الصحابة على

---

(١) أخرجه الطبراني (٢٤/ ٢٠٧/ ٥٣٠)، وقال الهيثمي في المجمع (٢/ ١٤): «رجاله موثقون».

(٢) انظر: فتح الباري لابن رجب (١/ ١٧٤)، وفتح الباري لابن حجر (١/ ٥٠٧)، وهذه المسألة نفاها أغلب الأصوليين، وأجازها بعضهم، من جهة أن الجميع وحي، وهذا المثال يصلح لذلك، ونحوه ما تقدم في قصة تحريم الخمر/ ص٥٢، فقد صرح ابن التين بأن فيها العمل بخبر الواحد في النسخ وغيره، وفي كلام ابن رجب وابن حجر أن خبر الواحد في قصة تحويل القبلة محفوف بالقرائن، فأفاد العلم لذلك، وذكر ابن القيم أن غاية ما يقال فيه ذلك، ولا يخرجه ذلك عن كونه خبر آحاد كما لا يخفى، فثبت المقصود، وفي كلامهم إفادة خبر الواحد العلم إذا احتف بالقرائن.

(٣) تقدم قريبا/ ص٦٦.

عملهم بخبر الواحد، فلو كان فعلهم خطأ لأنكره عليهم ولبين لهم أن اعتمادهم خبره غير سائغ، ولا شك في اطلاعه ﷺ على ذلك لما ثبت في الحديث أن الخمر جرت في سكك المدينة[(١)].

٤ ـ حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أيضًا في قصة مجيء ضمام بن ثعلبة إلى النبي ﷺ، وقد سبق ذكره في النوع الثاني[(٢)]، والغرض من إيراده هنا هو الاستدلال على حجية خبر الآحاد بتقرير الرسول ﷺ، وذلك من وجهين:

الأول: أن الرسول ﷺ أقر قوم ضمام على إرسالهم إياه وحده، كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: «بعث بنو سعد بن بكر ضمام بن ثعلبة وافدًا إلى رسول الله ﷺ»[(٣)]، ولو كان خبر الواحد غير مقبول لرده الرسول ﷺ، واشترط عليهم أن يأتي معه جمع من قومه، تقوم بهم الحجة.

الثاني: أن ضمامًا لما رجع إلى قومه قال لهم: «إن الله قد بعث لكم رسولًا، وأنزل عليه كتابًا، وقد جئتكم من عنده بما أمركم به ونهاكم عنه، قال: فوالله ما أمسى من ذلك اليوم وفي حاضره رجل ولا امرأة إلا مسلمًا»[(٤)].

ولهذا قال البخاري رحمه الله: «أخبر ضمام قومه بذلك فأجازوه»[(٥)]، أي: قبلوا منه[(٦)]، ولو كان خبر الواحد غير حجة ولا يجوز الأخذ به؛

---

(١) تقدم قريبًا/ ص٦٦.

(٢) انظر/ ص٦١.

(٣) أخرجه أحمد: المسند (١/ ٢٦٤)، وأبو داود (١/ ٤٨٧)، ولكنه لم يسق لفظه، والدارمي (١/ ٦٧٨) وغيرهم، وحسن إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داود (١/ ٣٦٢)، ومسند أحمد (٤/ ٢١١/ ط: الرسالة).

(٤) انظر/ ص٦١.

(٥) الصحيح ـ ك: العلم ـ ب: ما جاء في المناولة.

(٦) الفتح (١/ ١٤٩).

لم يقر الرسول ﷺ قوم ضمام على اعتمادهم خبره والعمل به؛ حتى يرسل إليهم من العدد ما يفيد التواتر أو يرسلوا هم إليه جماعة إما ابتداء أو بطلب منه ليبلغهم الإسلام ثم يعودوا دعاة إلى قومهم.

قال ابن بطال: «وفي حديث ضمام قبول خبر الواحد لأن قومه لم يقولوا: لا نقبل خبرك عن النبي ﷺ حتى يأتينا من طريق آخر»[١].

فإن قيل: إن أخذ قوم ضمام بخبره إنما كان بعد انضمامه إلى خبر الرسول السابق؛ فالجواب ظاهر، وهو أنه لا يخرج بذلك عن كونه خبر آحاد في الاصطلاح.

٥ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قصة إسلام أبي ذر الغفاري رضي الله عنه، وقد مر ذكرها أيضًا وإيرادها هنا من حيث إن فيها إقرار الرسول ﷺ من أسلم من قبيلة أبي ذر رضي الله عنه اعتمادًا على خبره، وقبول الرسول ﷺ ذلك منهم، ولو كان عملهم غير مشروع واعتماد خبره غير جائز؛ لم يصحح الرسول ﷺ إسلامهم حتى يرحل إليهم بنفسه لدعوتهم إلى الإسلام أو يرسل إليهم جماعة من أصحابه تقوم بمثلهم الحجة.

٦ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنهما في سؤاله عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن قوله تعالى: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيۡهِ...﴾ الآية [التحريم: ٤]، فإن فيه قول عمر رضي الله عنه: «كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد وهم من عوالي المدينة، وكنا نتناوب النزول على النبي ﷺ، فينزل يومًا وأنزل يومًا، فإذا نزلت جئته بما حدث من خبر ذلك اليوم من الوحي أو غيره، وإذا نزل فعل مثل ذلك...»[٢].

ومثل هذا التناوب لا يخفى على الرسول ﷺ لمكان عمر منه، فلو

(١) شرح صحيح البخاري له (١/ ١٤٤).
(٢) أخرجه البخاري (٣/ ٢٤٦٨)، ومسلم (٢/ ١٤٧٩).

كان الأخذ بخبر الواحد غير جائز لنهاهما عن ذلك، وأمرهما باكتفاء كل منهما بما يأخذه شفاها من الرسول ﷺ، أو يطلب كل منهما متابعًا لخبر صاحبه.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفيه أنه لا يشترط على من أمكنته المشافهة أن يعتمدها، ولا يكتفي بالواسطة؛ لثبوت ذلك من فعل الصحابة في عهد النبي ﷺ، من غير نكير»(١).

النوع الرابع: أحاديث فيها أمر الرسول ﷺ بالتبليغ عنه أو الحث على ذلك

١ ـ عن مالك بن عبادة الغافقي(٢) رضي الله عنه مرفوعًا: «عليكم بكتاب الله، وسترجعون إلى قوم يحبون الحديث عني، فمن حفظ شيئا فليحدث به، ومن قال عليّ ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار»(٣).

٢ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنهما في قدوم وفد عبد القيس إلى النبي ﷺ، وفيه قولهم له: «فمُرنا بأمر فصل نخبر به من وراءنا، وندخل به الجنة، قال: فأمرهم بأربع ونهاهم عن أربع، قال: أمرهم بالإيمان بالله وحده، وقال: هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: «الله ورسوله أعلم»، قال: «**شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تؤدوا خمسًا من المغنم**»، ونهاهم عن

---

(١) فتح الباري له (١٣/ ٣٢٢).

(٢) مالك بن عبادة، ويقال: مالك بن عبد الله، أبو موسى الغافقي، مشهور بكنيته، ذكره ابن أبي عاصم وغيره في الصحابة، وذكره محمد بن الربيع الجيزي في الصحابة الذين نزلوا مصر، انظر: الإصابة (٦/ ٧٦٣٥)، و(١٢/ ١٠٩٣).

(٣) أخرجه الحاكم: المستدرك (١/ ١١٣)، وقال: رواة هذا الحديث عن آخرهم يحتج بهم ولم يخرجاه.

الدباء، والحنتم[١]، والمزفت[٢]، وقال: احفظوهن، وأخبروا بها من وراءكم»[٣].

ففي هذا الحديث دلالة على حجية خبر الواحد في العقيدة والأحكام؛ لأنه أمرهم بتبليغ قومهم الإيمان وبعض الشرائع، ولذلك احتج به البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ في صحيحه حيث أورده في كتاب أخبار الآحاد[٤]، وأيده الحافظ ابن حجر في ذلك فقال: «فإن الأمر بذلك ـ يعني الأمر بالإخبار ـ يتناول كل فرد، فلولا أن الحجة قائمة بتبليغ الواحد ما حضهم عليه»[٥]، إذ أمرهم بتبليغ من خلفهم لا فائدة فيه حيث، فيكون قد كلفهم وشغلهم بتبليغ ما لا يجب على قومهم العمل به، فلو كان خبر الواحد غير حجة لم يكتف بإخبار هؤلاء قومهم.

٣ ـ قوله ﷺ: «نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه».

وفي رواية: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها وأداها كما سمعها»[٦].

ففي هذا الحديث حث من الرسول ﷺ على استماع مقالته وحفظها

---

(١) جرار مدهونة، خضر كانت تحمل الخمر فيها إلى المدينة، ثم اتسع فيها فقيل للخزف كله حنتم، وإنما نهى عن الانتباذ فيها؛ لأنها تسرع فيها الشدة لأجل دهنها. النهاية لابن الأثير (١/ ٤٤٨).

(٢) هو الإناء الذي طلي بالزفت ـ وهو القار ـ، ثم انتبذ فيه. المصدر السابق (٢/ ٣٠٤).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٥٣)، (١/ ٢٣).

(٤) ب: وصاة النبي ﷺ وفود العرب أن يبلغوا من وراءهم.

(٥) الفتح (١٣/ ٢٣٤).

(٦) أخرجه أبو داود (٤/ ٣٦٦٠)، وابن ماجه (١/ ٢٣٠) عن زيد بن ثابت، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة/ ٤٠٤٠.

وأدائها، ودعا له بالنضارة، وهذا دليل على قيام الحجة بخبر الواحد؛ لأن الحديث المبلغ عن الرسول إما أن يكون حكمًا عمليًا من تحليل شيء أو تحريم شيء، أو إخبار بأمر اعتقادي[١]، كالإخبار عن أسماء الله وصفاته، أو غير ذلك من أمور العقيدة، ولما كانت الأحاديث الواردة في العقيدة لا تتضمن حكمًا عمليًا، دل هذا الحديث على أنها حجة فيما اشتملت عليه من الأمور العلمية[٢]، وإلا لزم منه إشغال الرسول ﷺ أمته بما لا يفيد علمًا، وتكليف لهم بما لا فائدة في حفظه وتبليغه.

٤ ـ حديث عبد الله بن عمرو[٣] رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**»[٤].

قال المعافى النهرواني[٥]: «**ولو آية**» أي: واحدة؛ ليسارع كل سامع إلى تبليغ ما وقع له من الآي ولو قل؛ ليتصل بذلك نقل جميع ما جاء به ﷺ»[٦].

---

(١) الرسالة/ ص٤٠٢ ـ ٤٠٣، وانظر: الحجة للتيمي نقلا عن السمعاني (١/ ٣٧٥).

(٢) انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٦).

(٣) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل، أبو محمد، أو أبو عبد الرحمن القرشي السهمي، عمي في آخر عمره، أسلم قبل أبيه، وكان يكتب الحديث في حياة النبي ﷺ، مات بالشام، وقيل بمكة، وقيل بالطائف، وقيل بمصر، ودفن في داره سنة: ٦٥هـ، وقيل: ٦٨أو٦٩، انظر: الإصابة (٦/ ٤٨٣٨).

(٤) أخرجه البخاري: ٤/ ٣٤٦١.

(٥) المعافى بن زكريا بن يحيى بن حميد العلامة الفقيه الحافظ القاضي المتفنن، أبو الفرج النهرواني الجريري نسبة إلى رأي ابن جرير الطبري، له تفسير كبير في ست مجلدات، وكتاب الجليس الأنيس في مجلدين، وكان من بحور العلم، مات بالنهروان سنة ٣٩٠هـ، انظر: السير (١٦/ ٥٤٤ ـ ٥٤٧).

(٦) الفتح لابن حجر (٦/ ٤٩٨).

وتقدم أن الأمر بالشيء يتناول كل فرد، ففيه دليل على حجية ما ينقله الواحد عن الرسول ﷺ، سواء تضمن حكمًا عقديًا أو عمليًا، وإلا لم يكن ليأمرهم بتبليغ ما لا فائدة في نقله.

٥ - حديث أبي بكرة ﷺ في خطبة الرسول ﷺ يوم النحر وفيها قوله ﷺ: «**فليبلغ الشاهد الغائب**»(١).

فأمر فيها الرسول ﷺ أن يبلغ كل واحد منهم من لم يشهد خطبته، فلو لم يكن خبر الواحد حجة ما كان في أمرهم بالتبليغ فائدة، ولهذا قال الإمام ابن جرير الطبري(٢) رحمه الله: «فيه دليل على جواز قبول خبر الواحد؛ لأنه معلوم أن كل من شهد الخطبة قد لزمه الإبلاغ، وأنه لم يأمرهم بإبلاغ الغائب عنهم، إلا وهو لازم له فرض العمل بما أبلغه، كالذي لزم السامع سواء، وإلا لم يكن للأمر بالتبليغ فائدة»(٣).

٦ - حديث مالك بن الحويرث(٤) ﷺ قال: «قدمنا على النبي ﷺ ونحن شببة متقاربون، فلبثنا عنده نحوًا من عشرين ليلة... وكان النبي ﷺ رحيمًا، فقال: «**ارجعوا إلى أهليكم فأقيموا فيهم وعلموهم ومروهم**»»(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٦٧)، ومسلم (٣/ ١٦٧٩).

(٢) محمد بن جرير بن يزيد الطبري أبو جعفر، صاحب التصانيف البديعة، ولد سنة ٢٢٤هـ، أكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، واستقر أواخر عمره ببغداد، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، وإمامًا في فنون كثيرة، من مؤلفاته: جامع البيان في تأويل القرآن، وتاريخ الأمم والملوك، وتهذيب الآثار، وغيرها كثير، توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ، انظر: وفيات الأعيان (٤/ ١٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧)، وطبقات المفسرين للداودي (٢/ ١١٠).

(٣) الفتح لابن حجر (٤/ ٤٤).

(٤) مالك بن الحويرث بن ثابت الليثي، يقال: ابن الحويرثة، وهو ليثي سكن البصرة، وله أحاديث، مات بالبصرة سنة ٦٤هـ، انظر: الإصابة (٩/ ٧٦١١).

(٥) أخرجه البخاري (١/ ٦٣١)، ومسلم (١/ ٦٧٤).

وهذا الحديث نظير حديث وفد عبد القيس؛ لأن الأمر بالتعليم يتناول كل فرد أيضًا، فيكون دليلًا على قيام الحجة بخبر الواحد؛ ولذلك استنبط منه الإمام البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ حجية خبر الآحاد[١]، وذكر الحافظ في الفتح ضمن فوائده إجازة خبر الواحد، وقيام الحجة به[٢].

وبهذه الأنواع الأربعة يتبين للقارىء حجية خبر الآحاد من قول الرسول ﷺ وفعله وتقريره؛ فيكون قد اجتمع عندنا في هذه المسألة أنواع السنة التشريعية الثلاثة، ولا شك أن وجود حديث واحد منها يكفي طالب الحق؛ فكيف إذا كان قد ورد في كل منها أحاديث كثيرة؛ فلا شك أن هذا يفيد التواتر عن الرسول ﷺ في لزوم العمل بخبر الواحد كما صرح به بعض أهل العلم.

المطلب الثالث

الآثار الواردة عن الصحابة في حجية خبر الآحاد

تمهيد:

سبق ذكر الأدلة من القرآن وسنة النبي ﷺ، بما يكفي في تقرير حجية خبر الآحاد في العقيدة، ولرغبتي في تنويع الأدلة أحببت أن أذكر هنا بعض الآثار الواردة عن الصحابة رضي الله عنهم في قبول خبر الآحاد؛ لما علم من فضلهم وعلمهم بسنة الرسول ﷺ، ولأن فعلهم هذا يدل على أن قبول خبر الواحد كان معلومًا عندهم بالضرورة، وأن استنباط حجية خبر الواحد من الكتاب والسنة قوي المأخذ؛ لأنه يشهد له عمل الصحابة رضي الله عنهم

(١) فقد أورده في كتاب أخبار الآحاد من صحيحه، ب: إجازة خبر الواحد الصدوق/٧٢٤٦.

(٢) فتح الباري (٢/ ١٧٢).

وهم أعلم بالدين ممن بعدهم، ولنا فيهم أسوة حسنة خلافًا لما يدعيه بعض أهل الأهواء من أن مذهبهم عدم قبول خبر الواحد.

١ - عن ابن عباس ﷺ أنه تمارى هو والحر بن قيس الفزاري[١] في صاحب موسى؛ فقال ابن عباس: «هو خضر»، فمر بهما أبي بن كعب[٢] فدعاه ابن عباس، فقال: «إني تماريت أنا وصاحبي هذا في صاحب موسى، الذي سأل موسى السبيل إلى لقيه هل سمعت النبي ﷺ يذكر شأنه»؟ قال: «نعم؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**بينما موسى في ملأ من بني إسرائيل**»...» فذكر الحديث[٣].

ففي هذه القصة دليل على قبول الصحابة ﷺ خبر الآحاد الصدوق في العقيدة وقيام الحجة به، وذلك من ثلاثة أوجه:

الأول: سؤال ابن عباس ﷺ أبيّ بن كعب ﷺ عما سمعه من الرسول ﷺ في شأن الخضر؛ فلولا اعتداد ابن عباس بخبر أبيّ في مثل هذا الأمر الغيبي العقدي لما سأله عن ذلك.

الثاني: جواب أبيّ بن كعب عما سأله ابن عباس، ولو كان أبيّ لا يرى حجية خبر الآحاد، لأنكر عليه سؤاله له بحجة كونه شخصًا واحدًا، ولما أقره على التحاكم إليه في هذه المسألة، وطلب منه أن يسأل غيره عنها؛ ليكون أخذه لها عن غير واحد.

---

(١) الحر بن قيس بن حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، ابن أخي عيينة بن حصن، ذكره ابن السكن في الصحابة، انظر: الإصابة (٢/ ١٦٨٨).

(٢) أبي بن كعب بن قيس أبو المنذر النجاري الأنصاري، سيّد القراء، من أصحاب العقبة الثانية، كان ربعة أبيض اللحية، لا يغير شيبه، شهد بدرًا، والمشاهد، وهوأول من كتب للنبي ﷺ، وأول من كتب في آخر الكتاب: «وكتب فلان بن فلان»، مات في خلافة عثمان، سنة ٣٠هـ على الصحيح، انظر: الإصابة (١/ ٣٢).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٣٨٠).

الثالث: عدم إنكار الحر بن قيس على ابن عباس سؤاله أبيًا عن هذا الأمر، وعدم رده خبر أبيٍّ في ذلك، مع أن حديث أبيٍّ يؤيد قول ابن عباس، فلولا قيام الحجة بخبر الآحاد عنده، لكان في ذلك حجة له لرد خبر أبيٍّ، أو لقال له: لا أصدقك في هذا حتى يتابعك على هذا الخبر غيرك[1].

٢ - عن سعيد بن جبير قال: «قلت لابن عباس: «إن نوفًا البكالي[2] يزعم أن موسى ليس بموسى صاحب بني إسرائيل، إنما هو موسى آخر»، فقال: «كذب عدو الله؛ حدثنا أبيّ بن كعب عن النبي ﷺ قال: «**قام موسى النبي خطيبًا في بني إسرائيل، فسئل أي الناس أعلم؟**» . . .» الحديث[3].

فهذا يدل على أن خبر أبيٍّ حجة عند ابن عباس في مسائل العقيدة، ولذلك جزم بتخطئة نوف البكالي اعتمادًا على خبر أبي وهو واحد، وهذا يفيد أن قوله هذا، كان بعد سؤاله أبيًا عن الخضر، لما تمارى هو والحر بن قيس في شأنه كما سبق.

ففي القصة اعتماد ابن عباس على خبر أبيٍّ وهو شخص واحد، قال الحافظ: «في استدلاله بذلك دليل على قوة خبر الواحد المتقن عنده؛ حيث أطلق مثل هذا الكلام في حق من خالفه»[4].

---

(١) وقد قال ابن عباس في حديث آخر: «وكان الحر من النفر الذين يدنيهم عمر، وكان القراء أصحاب مجلس عمر ومشاورته، كهولًا كانوا أو شبانًا» صحيح البخاري (٩/ ٧٢٨٦).

(٢) نوف - بفتح النون وسكون الواو - ابن فَضالة البِكالي، ابن امرأة كعب شامي مستور، وإنما كذب ابن عباس مروياته عن أهل الكتاب، من الثانية، مات بعد التسعين، انظر: التقريب/ ٧٢٦٢.

(٣) أخرجه البخاري (١/ ١٢٢)، ومسلم (٤/ ٢٣٨٠).

(٤) فتح الباري (١/ ٢١٩).

وقال ابن عقيل(١): «فعمل بخبر أبي إلى حد كذب الرجل وسماه عدو الله تعويلًا على خبر الواحد»(٢).

٣ ـ حديث ابن عباس ﷺ في سؤاله عمر بن الخطاب ﷺ عن المرأتين اللتين قال الله فيهما ﴿إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]، وقد سبق ذكره في النوع الثالث، والغرض من إيراده هنا بيان احتجاج الصحابة بخبر الآحاد، وذلك من وجهين(٣):

الأول: تناوب عمر مع صاحبه النزول على الرسول ﷺ، وإخبار كل واحد منهما صاحبه بما حدث في ذلك اليوم من وحي أو غيره، فلولا جواز العمل بخبر الواحد في العقيدة ما اعتمد على نقل الواحد للوحي.

الثاني: قول عمر لابن عباس ـ وقد قال له ـ: «إن كنت لأريد أن أسألك عن هذا منذ سنة، فما أستطيع هيبة لك»، قال عمر: «فلا تفعل، ما ظننت أن عندي منه علمًا فاسألني، فإن كان لي علم خبرتك به»(٤).

---

(١) علي بن عقيل أبو الوفاء الظفري البغدادي الحنبلي، فقيه، مقرىء واعظ، أصولي متكلم، ولد سنة ٤٣١هـ، أخذ عن شيوخ كثيرين، وكان له ميل إلى المعتزلة، فأنكره عليه الأصحاب، ثم تاب من ذلك، وكتب توبته بخطه، تبرأ فيها من أهل البدع، وصوّب المنكرين عليه، وله رسائل إلى الملوك في إنكار بعض المنكرات، من مصنفاته كتاب الفنون، وهو كتاب عظيم جدًا فيه فوائد كثيرة في مختلف الفنون، وكفاية المفتي، والانتصار لأهل الحديث توفي صبيحة الجمعة سنة ٥١٣هـ، انظر: السير (١٩/٤٤٣ ـ ٤٥١)، وذيل طبقات الحنابلة (١/٣١٦ ـ ٣٦٢).

(٢) الواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٤/٣٧٦).

(٣) ففي هذا الحديث حجية خبر الواحد من ثلاثة أوجه، وقد استدل به من ذكرت من أهل العلم، ومع هذا زعم سعيد القنوبي الإباضي أنه ظاهر الدلالة في عدم الاحتجاج بخبر الآحاد في الاعتقاد! في كتابه السيف الحاد/ ص١٨، وهذا أحد الأمثلة على تعالمه وتطاوله كما سبق ذكره.

(٤) هي عند البخاري (٦/٤٩١٣).

ففي هذه القصة دليل على حجية خبر الواحد عند عمر وجاره وابن عباس، ولو كان الأمر على خلاف ذلك، لأنكر عمر على ابن عباس سؤاله عن ذلك؛ لكونه شخصًا واحدًا لا يقوم بخبره حجة، ولذلك استنبط منه البخاري قبول خبر الواحد[١].

وصرح به الحافظ ابن حجر[٢]، وزاد في موطن آخر أن من فوائد هذه القصة: «التناوب في مجلس العالم إذا لم يتيسر المواظبة على حضوره لشاغل ديني أو دنيوي، وقبول خبر الواحد، ولو كان الآخذ فاضلًا والمأخوذ عنه مفضولًا»[٣].

وقال ابن بطال: «وفيه أن الصحابة كان يخبر بعضهم بعضًا بما يسمع من الرسول، ويقولون: قال رسول الله ﷺ، ويجعلون ذلك كالمسند؛ إذ ليس في الصحابة من يكذب، ولا غير ثقة»[٤].

٤ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج إلى الشام... حتى إذا كان بسرغ[٥] لقيه أمراء الأجناد أبو عبيدة بن الجراح وأصحابه، فأخبروه أن الوباء قد وقع بأرض الشام، فذكر اختلافهم في دخول الشام أو الرجوع، ثم قال: فجاء عبد الرحمٰن بن عوف وكان متغيبًا في بعض حاجته، فقال: إن عندي في هذا علمًا؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع

---

(١) حيث أخرجه البخاري (٩/ ٧٢٥٦).
(٢) فتح الباري (١/ ١٨٦).
(٣) المصدر السابق (٩/ ٢٩٢).
(٤) شرح صحيح البخاري له (١/ ١٦٩).
(٥) سرغ، بفتح المهملة وسكون الراء بعدها معجمة، مدينة بين الغيثة وتبوك، وهي من منازل حاج الشام، افتتحها أبو عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة، انظر: معجم البلدان (٣/ ٢١١ ـ ٢١٢)، والفتح (١٠/ ١٨٤).

بأرض وأنتم فيها، فلا تخرجوا فرارًا منه، قال: فحمد الله عمر ثم انصرف»[(١)].

فهذه القصة دليل قوي على اعتماد الصحابة على خبر الواحد، وقد استنبط منه ابن الباقلاني[(٢)] تقديم الصحابة ﷺ خبر الواحد على القياس؛ لاتفاقهم على الرجوع اعتمادًا على خبر عبد الرحمٰن وحده، بعد ركوب المشقة في مسيرهم من المدينة إلى الشام[(٣)].

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «وهذا هو أوضح وأقوى ما نرى من جهة الآثار في قبول خبر الواحد؛ لأن ذلك كان في جماعة الصحابة وبمحضرهم، في أمر قد أشكل عليهم، فلم يقل لعبد الرحمٰن بن عوف: أنت واحد لا يجب قبول خبرك إنما يجب قبول خبر الكافة، ما أعظم ضلال من قال بهذا»[(٤)].

واستدل به ابن بطال في إثبات الإجماع على العمل بخبر الآحاد[(٥)].

وقال الحافظ ابن حجر: «وهو من أقوى الأدلة في ذلك؛ لأن ذلك كان باتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة، فقبلوه من عبد الرحمٰن بن عوف، ولم يطلبوا معه مقويًا»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥٧٢٩/٧)، ومسلم (٢٢١٩/٤).

(٢) محمد بن الطيب بن محمد أبو بكر الباقلاني البغدادي، أصولي متكلم، كان يضرب به المثل في الذكاء والفهم وكان منتصرًا لطريقة الأشعري مع مخالفته له في مضايق، له مؤلفات في الرد على الرافضة والباطنية والخوارج وغيرهم، من مصنفاته: الانتصار للقرآن، انظر: السير (١٧/ ١٩٠ ـ ١٩٢)، وتبيين كذب المفتري/ ص٢١٧ ـ ٢٢٦.

(٣) انظر: الفتح لابن حجر (١٢/ ٢٤٤).

(٤) التمهيد (٨/ ٣٧٠).

(٥) شرح البخاري له (١٠/ ٣٨٥).

(٦) الفتح (١٠/ ١٩٠).

٥ ـ الأحاديث الواردة في تحول الصحابة الذين كانوا يصلون إلى بيت المقدس إلى جهة الكعبة، وقد مر ذكرها، وأن ذلك وقع في مسجدين، وقد سبق الاستدلال بها من جهة إقرار الرسول ﷺ ذلك وعدم إنكاره عليهم، والغرض هنا الاستدلال بها على أن الصحابة كانوا يقبلون خبر الواحد في العقائد والأعمال على فرض عدم اطلاع النبي ﷺ على ذلك.

ولهذا أشار ابن عبد البر إلى ذلك بقوله: «وحسبك بمثل هذا قوة من عمل القرن المختار، وفي حياة الرسول ﷺ»[١].

وقال القرطبي: «وفيها دليل على جواز القطع بخبر الواحد...»[٢].

وقال الحافظ ابن حجر: «والحجة فيه في العمل بخبر الواحد ظاهرة»[٣] وفي موطن: «وفيه قبول خبر الواحد ووجوب العمل به، **ونسخ ما تقرر بطريق العلم**؛ لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق القطع؛ لمشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهته، ووقع تحولهم عنها إلى جهة الكعبة بخبر هذا الواحد»[٤].

٦ ـ حديث أنس بن مالك ﷺ في قصة الصحابة الذين كان يسقيهم الخمر، وقد تقدم ذكره أيضًا، والاستدلال به هنا على نحو ما تقدم في الحديث السابق، وهو قبول الصحابة لخبر الواحد وأثبتوا به نسخ إباحة الخمر حتى أقدموا من أجله على تحريمه، وزيادة على ذلك فإنهم أكدوا قبول خبره بإتلاف الجرار، وهي مال ما كانوا ليقدموا على

(١) التمهيد (١٧/٤٦).
(٢) تفسير القرطبي (٢/١٥١).
(٣) الفتح (١٣/٢٣٧).
(٤) المصدر السابق (١/٥٠٧).

إتلافه بخبر لا تقوم بمثله الحجة ورسول الله ﷺ إلى جنبهم وبإمكانهم السماع منه والأخذ عنه بغير واسطة[١].

فلو كان خبر الواحد ليس بحجة عندهم ما أقدموا على ذلك حتى يستثبتوا بخبر غيره أو بسماع من الرسول ﷺ، ولا يعرف عنهم أنهم أتوه ليتأكدوا من صحة الخبر ولا طلبوا متابعًا لخبر المنادي، فدل على اكتفائهم بخبره، وقد قال أنس ﷺ: «**فما سألوا عنها ولا راجعوها بعد خبر الرجل**»[٢].

وقد استدل بفعلهم هذا على حجية خبر الواحد الشافعي وأبو القاسم التيمي وابن القيم وابن عبد البر وابن التين وابن حجر وغيرهم، وقد نقل الحافظ عن ابن التين وغيره أنه قال: «في حديث أنس وجوب العمل بخبر الآحاد في **النسخ وغيره**»[٣].

وقال الحافظ: «وهو حجة قوية في قبول خبر الواحد؛ **لأنهم أثبتوا به نسخ الشيء** الذي كان مباحًا حتى أقدموا من أجله على تحريمه والعمل بمقتضى ذلك». اهـ[٤].

قلت: فإذا جاز نسخ الحكم الشرعي القطعي الثبوت بخبر الآحاد، فأولى منه جواز ما هو دون ذلك، ومن أنكره فهو مكابر.

٧ ـ حديث أبي بكر ﷺ أن الرسول ﷺ قال: «**لا نورث ما تركناه صدقة**»[٥].

قال الإمام ابن عبد البر: «وفي هذا الحديث قبول خبر الواحد

(١) مختصر الصواعق (٢/ ٤٠٣).
(٢) صحيح البخاري (٦/ ٤٦١٧).
(٣) الفتح (٨/ ٢٨٠).
(٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٣٨).
(٥) أخرجه البخاري (٥/ ٤٢٤٠)، ومسلم (٣/ ١٧٥٩).

العدل؛ لأنهم لم يردوا على أبي بكر قوله، ولا رد أزواج النبي ﷺ على عائشة قولها ذلك وحكايتها لهن عن رسول الله ﷺ بل قبلوا ذلك وسلموه»[١].

٨ ـ عن يزيد الفقير[٢] قال: «كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج، فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج ثم نخرج على الناس، قال: فمررنا على المدينة، فإذا جابر بن عبد الله يحدث القوم ـ جالس على سارية ـ عن رسول الله ﷺ قال: فإذا هو قد ذكر الجهنميين... فذكر محاورته لجابر في خروج قوم من النار، وأن جابرًا ذكر له المقام المحمود والصراط ومرور الناس عليه قال: فرجعنا فقلنا: أترون الشيخ يكذب على رسول الله ﷺ فرجعنا فلا والله ما خرج منا غير رجل واحد...»[٣].

ووجه الاستدلال بهذه القصة أن جابرًا رضي الله عنه أخبر بما سمعه من الرسول ﷺ، واحتج بذلك في إثبات الشفاعة ومرور الناس على الصراط، وهذه أمور اعتقادية، فلو كان يرى أن خبره لا تقوم به الحجة على غيره، ما اعتمد عليه ولا احتج به على يزيد.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «وحاصله أن الخوارج الطائفة المشهورة المبتدعة، كانوا ينكرون الشفاعة، وكان الصحابة ينكرون عليهم، ويحدثون بما سمعوا من النبي ﷺ في ذلك»[٤].

فلو كان خبر الواحد غير مقبول في أمور العقيدة لما حدث الصحابة

---

(١) التمهيد (٨/ ١٥٥)، وانظر (٨/ ١٧٧).

(٢) يزيد بن صهيب أبو عثمان الكوفي، المعروف بالفقير؛ لأنه كان يشكو فقار ظهره، ثقة، من الرابعة، انظر: التقريب/رقم ٧٧٨٤.

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٣٢٠).

(٤) الفتح (١١/ ٤٢٦).

بها فضلًا عن الاحتجاج بها على المخالف، فيلزم من رد خبر الآحاد الطعن في الصحابة لإشغالهم أنفسهم بالتحديث بما لا فائدة فيه واحتجاجهم بذلك.

٩ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما «أن سعد بن أبي وقاص حدثه أن النبي ﷺ مسح على الخفين، فسأل عبدُ الله عمرَ عن ذلك فقال: نعم إذا حدثك سعد عن النبي ﷺ فلا تسأل عنه غيره»[(١)].

فانظر إلى هذا القول الصريح من عمر في توجيهه ابنه أن يكتفي بما حدثه به سعد عن النبي ﷺ، وعدم طلب المتابع له على ذلك، ثم اعجب بعد ذلك ممن ينسب إلى عمر رضي الله عنه عدم قبول خبر الواحد، ـ مع وقوفه على هذا الأثر وكلام أهل العلم فيه ـ، والله المستعان.

قال الحافظ ابن حجر في قول عمر: «فلا تسأل عنه غيره»:

«أي لقوة الوثوق بنقله، ففيه دليل على أن الصفات الموجبة للترجيح، إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن، التي إذا حفت خبر الواحد، قامت مقام الأشخاص المتعددة، وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض، وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد»[(٢)].

قال البيهقي: «وفي ذلك دلالة على أنه كان يرجح رواية سعد بن أبي وقاص؛ لتقدمه وعلمه، على رواية من هو أقل درجة، فلا يطلب مع خبره غيره، ويحب[(٣)] الاحتياط في خبر غيره بالاستظهار فيه»[(٤)].

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٠٢).
(٢) الفتح لابن حجر (١/ ٣٠٦).
(٣) في الأصل: يجب، والصواب ما أثبته، ولا يصح جعلها يوجب؛ لما ثبت من قبوله خبر الواحد في مواطن.
(٤) المدخل إلى السنن الكبرى/ ص٩٤.

١٠ ـ قصة عبد الله بن عباس والمسور بن مخرمة[١] في اختلافهما في غسل المحرم رأسه فأفتى ابن عباس بالجواز ومنعه المسور، فأرسل ابن عباس عبد الله بن حنين[٢] إلى أبي أيوب الأنصاري[٣] ﷺ كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم، فأرسل إليه بالجواز، فقال المسور: «لا أماريك[٤] بعدها أبدًا»[٥].

فهذه القصة نظير قصة تماري ابن عباس مع الحر بن قيس، في شأن الخضر، والاستدلال بها على نحو ما سبق في تلك[٦].

فهي دالة أيضًا على قبول الصحابة لخبر الواحد[٧]، ولو كان تابعيًّا[٨]،

---

(١) المسور بن مخزمة بن نوفل، أبو عبد الرحمٰن القرشي الزهري، ولد قبل الهجرة، وهو غلام أيفع ابن ست سنين، حفظ من النبي ﷺ أحاديث، وكان مع ابن الزبير، فلما كان الحصار الأول، أصابه حجر من حجارة المنجنيق، فمات سنة ٢٤هـ، انظر: الإصابة (٩/ ٧٩٨٨).

(٢) عبد الله بن حنين بن الهاشمي مولاهم، مدني ثقة، من الثالثة، مات في أوائل المائة الثانية أول خلافة يزيد بن عبد الملك، انظر: التقريب/ ٣٣٠٥.

(٣) خالد بن زيد بن كليب، أبو أيوب النجاري الأنصاري، من بني الحارث من الخزرج، من السابقين، شهد العقبة وبدرًا، وما بعدها، نزل عليه النبي ﷺ لما هاجر إلى المدينة، فأقام عنده حتى بنى بيوته، توفي في غزاة القسطنطينية، سنة ٥٠هـ، وقيل ٥١، والأكثر على أنه سنة ٥٣هـ، انظر: الإصابة (٣/ ١٤٣٩).

(٤) أي: لا أجادلك، ولا أخاصمك، انظر: المفهم للقرطبي (٣/ ٢٩٢)، وفي النهاية لابن الأثير (٤/ ٣٢٢): «ويقال للمناظرة مماراة؛ لأن كل واحد منهما يستخرج ما عند صاحبه ويمتريه كما يمتري الحالب اللبن من الضرع».

(٥) أخرجه البخاري (٣/ ١٨٤٠)، ومسلم (٢/ ١٢٠٥).

(٦) انظر/ ص٨١ من هذا البحث.

(٧) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٦٨)، وشرح النووي (٨/ ١٢٦)، وفتح الباري لابن حجر (٤/ ٥٧).

(٨) انظر: فتح الباري لابن حجر (٤/ ٥٧).

وأن العمل به سائغ شائع(١)، ومشهور(٢) بين الصحابة.

فهذه عشرة أدلة، وهي أمثلة من أفراد لا تحصى(٣)، وفي غاية الكثرة(٤) في مسائل مختلفة، وأحكام شتى(٥)، تفيد بمجموعها العلم والقطع بقبول الصحابة ﷺ خبر الواحد في أمور الدين(٦)، وهذا يدل على أن العمل بخبر الواحد مشتهر(٧)، وذائع، وفاش(٨)، من غير نكير أحد منهم(٩)، ولو أنكره أحد منهم لنقل إلينا(١٠)، وهذه الشهرة قائمة مقام الرواية المستفيضة(١١)، فلا ينكرها إلا من يجهل أحوالهم وسيرهم(١٢)؛

---

(١) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٦٨).

(٢) انظر: شرح مسلم للنووي (٨/ ١٢٦).

(٣) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/ ٢٦٨ و٢٧٤)، وشرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٣٨٥)، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ١٨٩)، (٢/ ٩١)، و(٣/ ٤٠ و٦٨).

(٤) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣)، وشرح الورقات لابن فركاح الشافعي/ ص٢٨٩.

(٥) انظر: شرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي (٢/ ٥٩٠)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٢٦)، وإجابة السائل للصنعاني/ ص١٠٥.

(٦) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٦٩).

(٧) انظر: الكفاية للخطيب البغدادي/ ص٢٦، وقواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٢٧٨)، وروضة الناظر (١/ ٢٦٨)، وشرح مسلم للنووي (٨/ ١٢٦)، وشرح الورقات لابن فركاح الشافعي/ ص٢٨٩.

(٨) انظر: إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (١/ ٦٨)، والفتح (١٣/ ٢٣٤)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥).

(٩) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٣٤)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣).

(١٠) انظر: إرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣).

(١١) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٢٧٨).

(١٢) انظر: إجابة السائل للصنعاني/ ص١٠٥.

ولذلك اعتبره الخطيب البغدادي(١)، والصنعاني من المتواتر(٢)، وذكر الخطيب أنه من أقوى الأدلة في المسألة(٣).

وقد سبق تصريح ابن عبد البر أن قبول الصحابة لخبر عبد الرحمن بن عوف في الطاعون أوضح وأقوى ما ورد من الآثار في المسألة، وكذا تصريح ابن حجر بأنه من أقوى الأدلة فيها، ومعلوم أنه لم يحضر تلك الواقعة جميع الصحابة رضي الله عنهم.

فإذا انضم إليها غيرها من الآثار ـ التي سبق ذكر بعضها ـ على كثرتها ازدادت قوة بذلك وأفادت العلم(٤) والقطع(٥) باتفاق الصحابة على قبول خبر الآحاد، وهو ما سيأتي تقريره في المطلب الآتي.

المطلب الرابع

إجماع الصحابة ومن بعدهم على العمل بخبر الآحاد

بناء على ما سبق ذكره من الآثار عن الصحابة ـ وغيرها مما لم يذكر ـ في الأخذ بخبر الآحاد صرح غير واحد من أهل العلم بإجماع الصحابة على العمل به كأبي محمد بن حزم، وابن عبد البر، وأبي إسحاق الشيرازي، وأبي بكر الباقلاني، وابن قدامة، وابن عقيل، وابن دقيق العيد، وابن القيم، وعبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي

---

(١) انظر: الفقيه والمتفقه (١/ ٢٧٧).

(٢) انظر: إجابة السائل/ ص١٠٥.

(٣) انظر: الكفاية له/ ص٢٦.

(٤) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣).

(٥) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/ ٢٦٨ ـ ٢٦٩)، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٦٨)، ونقل الشوكاني نحوه عنه في إرشاد الفحول (١/ ٢٥٣).

الحنبلي[١]، والطوفي، والعلائي، وابن حجر، والصنعاني، والشوكاني[٢][٣].

وأما التابعون فقد ذكر إجماعهم في هذه المسألة ابن حزم[٤]، والخطيب البغدادي[٥]، وابن قدامة[٦] وابن دقيق العيد[٧] وابن القيم[٨] وابن حجر[٩] والشوكاني[١٠]، ونقل القرطبي والمعلمي إجماع السلف

---

(١) عبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي أبو الفضائل، صفي الدين، البغدادي، الحنبلي، الإمام، الفقيه، الفرضي، ولد سنة ٦٥٨هـ، ببغداد، لازم العلم مدة مطالعة وكتابة، وصنف كتبا كثيرة منها: اللامع المغيث في علم المواريث ومختصر منهاج السنة لابن تيمية، مات سنة ٧٣٩هـ، انظر: الذيل لابن رجب (٥/ ٧٧ ـ ٨٤).

(٢) هو محمد بن عبد الله الشوكاني ثم الصنعاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، ولد سنة ١١٧٣هـ، ونشأ في صنعاء وولي قضاءها، له ١١٤ مؤلفا منها: نيل الأوطار من أسرار منتقى الأخبار، توفي حاكمًا بصنعاء سنة ١٢٥٠هـ، انظر: الأعلام (٦/ ٢٩٨)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٥٤١).

(٣) انظر: إحكام الأحكام لابن حزم (١/ ١١٣)، والتمهيد لابن عبد البر (١/ ٢)، وشرح اللمع لأبي إسحاق الشيرازي (٢/ ٥٩٠)، وروضة الناظر لابن قدامة (١/ ٢٦٨)، والواضح في أصول الفقه لابن عقيل (٤/ ٣٧٢)، وإحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٦٨)، ومختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٢٣٣)، وقواعد الأصول لعبد المؤمن بن عبد الحق (١/ ١٤٥ ـ مع شرحه تيسير الوصول)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٢٦)، ونظم الفرائد بما في حديث ذي اليدين من الفوائد للعلائي/ ص٢٢٩، والفتح لابن حجر (١٢/ ٢٤٤، ١٣/ ٢٣٤)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ٢٥٣) على التوالي.

(٤) انظر: إحكام الأحكام (١/ ١١٣).

(٥) انظر: الكفاية/ ص٣١.

(٦) انظر: روضة الناظر (١/ ٢٧٤).

(٧) انظر: إرشاد الفحول (١/ ٢٥٣).

(٨) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٢٣٣).

(٩) انظر: الفتح (١٣/ ٢٣٤)، وانظر (١٣/ ٢٣٨).

(١٠) انظر: إرشاد الفحول (١/ ٢٥٣).

على ذلك، وزاد الأخير أنه محقق[(١)].

وأما الذين نقلوا إجماع الأمة على الأخذ بخبر الآحاد ممن وقفت على أسمائهم، فالشافعي وابن عبد البر، وابن حزم، أبو بكر ابن شاقلا، والسمعاني، وابن بطال، وابن القطان الفاسي[(٢)]، والنووي[(٣)].

قال الإمام الشافعي: «ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة، أجمع المسلمون قديمًا وحديثًا، على تثبيت خبر الواحد، والانتهاء إليه، بأنه لم يعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبته، جاز لي، ولكن أقول لم أحفظ عن فقهاء المسلمين، أنهم اختلفوا في تثبيت خبر الواحد، بما وصفت من أن ذلك موجود في كلهم»[(٤)].

وقال الإمام ابن عبد البر: «وأجمع أهل العلم، من أهل الفقه والأثر، في جميع الأمصار، ـ فيما علمت ـ على قبول خبر الواحد العدل، وإيجاب العمل، به إذا ثبت ولم ينسخه غيره، من أثر أو إجماع، على هذا جميع الفقهاء، في كل عصر، من لدن الصحابة إلى يومنا هذا، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع، شرذمة لا تعد خلافًا»[(٥)].

وقال ابن حزم: «... فصح بهذا إجماع الأمة كلها، على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، وأيضًا فإن جميع أهل الإسلام، كانوا

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢/ ١٥٢)، وأنوار كاشفة للمعلمي/ ص٦٦، على التوالي، ويدخل في كلاميهما الصحابة.

(٢) انظر كلامه في كتابه: بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام (٣/ ٢٨٧).

(٣) انظر كلامه في شرح صحيح مسلم (١٤/ ١٣٢)، وصرح أن المنع من العمل به مذهب باطل.

(٤) الرسالة/ ص٤٥٧ ـ ٤٥٨.

(٥) التمهيد (١/ ٢)، وذكر في (٥/ ١١٦) أن الحجة في إثباته والعمل به، قائمة بالكتاب والسنة والإجماع.

على قبول خبر الواحد الثقة عن النبي ﷺ، يجري كل فرقة في علمها، (كذا) كأهل السنة، والخوارج، والشيعة، والقدرية، حتى حدث متكلموا المعتزلة، بعد المائة من التاريخ، فخالفوا الإجماع في ذلك...»[(١)].

وقال ابن شاقلا[(٢)] ـ ضمن حكايته لمناظرة جرت بينه وبين أحد المتكلمين ـ: «... ثم قلت له: خرقت الإجماع؛ لأن الأمة بأسرها اتفقت على نقلها، ولم يكن نقل ذلك عبثًا ولا لعبًا، ولو كان نقلهم لها كترك نقلهم لها؛ لكانوا عابثين، وحاشا لله من ذلك، ومن كانت هذه مقالته فقد دخل تحت الوعيد في قوله ﷻ: ﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء]، ولما كانت أخبار الآحاد في الصفات لا توجب عملًا، دل على أنها موجبة للعلم[(٣)]، فسقط بهذا ما ادعاه من لم ينتفع بعلمه، وتهجم على إسقاط كلام الرسول ﷺ، بنقل العدل عن العدل، موصولًا إليه برأيه وظنه»[(٤)].

وقال ابن بطال: «وانعقد الإجماع على القول بأخبار الآحاد، وبطل قول من خرج عن ذلك من أهل البدع»[(٥)].

واعلم أن إنكار بعض أهل البدع العمل بخبر الآحاد في العقيدة

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام له (١/ ١١٣، ١١٤).
(٢) إبراهيم بن أحمد بن عمر بن حمدان بن شاقلا، أبو إسحاق البزاز شيخ الحنابلة، كان جليل القدر، كثير الرواية رأسًا في الأصول والفروع، حسن الكلام فيها، كانت له حلقتان: إحداهما في جامع المنصور، والثانية بجامع مصر، مات سنة ٣٦٩هـ انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٢٨)، والسير (١٦/ ٢٩٢).
(٣) انظر: الحجة للتيمي (٢/ ٢٣٠) نقلًا عن السمعاني.
(٤) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٦).
(٥) شرح صحيح البخاري (١٠/ ٣٨٥)، ونقله عنه الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٢١)، وأقره.

لا اعتبار له، في مقابل إجماع السلف في هذه المسألة، ثم إن إنكارهم هذا أحد الأمثلة على اضطرابهم، وتناقضهم في العقيدة، وذلك أنهم أخذوا به في مسائل منها، وهذا مصير منهم إلى القول بقبوله في العقيدة.

قال الإمام أبو المظفر السمعاني:

«ولو أنصف الفرق من الأمة لأقروا بأن خبر الواحد يوجب العلم، فإنك تراهم مع اختلافهم في طرائقهم وعقائدهم، يستدل كل فريق منهم على صحة ما يذهب إليه بخبر الواحد، ترى أصحاب القدر[(١)] يستدلون بقوله: «**كل مولود يولد على الفطرة**»[(٢)]، وبقوله: «**خلقت عبادي حنفاء، فاجتالتهم الشياطين عن دينهم**»[(٣)]، وترى أهل الإرجاء[(٤)] يستدلون بقوله: «**من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، قال: وإن زنى وإن سرق؟ قال: نعم، وإن زنى وإن سرق**»[(٥)]، وترى الرافضة[(٦)] يستدلون بقوله: «**يجاء**

(١) المراد بهم نفاة القدر الذين يزعمون أن الله لم يخلق أفعال العباد، والغلاة منهم قالوا إنه تعالى لا يعلم بها قبل وقوعها، وهؤلاء كفار وقد انقرضوا، ويدخل في الأولين المعتزلة؛ فإنهم ينفون أن تكون أفعال العباد مخلوقة لله، انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي/ ١٦٥ ـ ١٧٦، والفرق بين الفرق/ ص٩٣ ومابعدها، والملل للشهرستاني (١/ ٤٣ ـ ٨٥).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٥٨)، ومسلم (٤/ ٢٦٥٨).

(٣) أخرجه مسلم (٤/ ٢٨٦٥).

(٤) لقب على الذين لا يجعلون العمل من مسمى الإيمان، ثم اختلفوا بعد ذلك فمنهم من اكتفى بالمعرفة ومنهم من اكتفى بالقول، ومنهم من اشترط التصديق، ومنهم مرجئة الفقهاء، انظر عنهم المقالات للأشعري (١/ ٢١٣ ـ ٢٣٤)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٣٩ ـ ١٤٩).

(٥) أخرجه البخاري (٢/ ١٢٣٧)، ومسلم (١/ ٩٤).

(٦) ذكر أهل العلم في تسميتهم بالرافضة أن زيد بن علي بن الحسين خرج على هشام بن عبد الملك، فطعن عسكره في أبي بكر ﷺ، فمنعهم من ذلك، فرفضوه ولم يبق معه إلا مئتا فارس، فقال لهم: رفضتموني، فقالوا: نعم. =

بقوم من أصحابي فيسلك بهم ذات الشمال فأقول: أصحابي أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك؛ إنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم»(١)، وترى الخوارج(٢) يستدلون بقوله: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»(٣)، وبقوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**»(٤)، إلى غير ذلك من الأحاديث التي يستدل بها أهل الفرق، ومشهور ومعلوم استدلال أهل السنة بالأحاديث، ورجوعهم إليها، فهذا إجماع منهم، على القول بأخبار الآحاد»(٥).

وقال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «وكلهم يروي خبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويعادي ويوالي عليها، ويجعلها شرعًا وحكمًا ودينًا في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة»(٦).

= وقيل: إن سبب تسميتهم بهذا اللقب هو رفضهم لإمامة أبي بكر وعمر، وقيل: إنهم طلبوا من زيد بن علي التبرؤ ممن خالف عليًا في إمامته، فامتنع من ذلك، فرفضوه فسموا رافضة، وهم عدة طوائف منهم الكافر ومنهم دون ذلك، انظر عنهم: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٦٥ ـ ٨٩)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٤٦ ـ ١٥٥).

(١) أخرجه البخاري (٨/ ٦٥٢٦)، ومسلم (٤/ ٢٨٦٠).

(٢) لقب على الذين خرجوا علي رضي الله عنه، ومن أصولهم التبري من عثمان وعلي رضي الله عنهما، ومن عقائدهم تكفير مرتكب الكبيرة والحكم بخلوده في النار إذا مات من غير توبة، وخالفهم في ذلك النجدات، وهم عشرون فرقة، ومن ألقابهم الحرورية نسبة إلى المكان الذي نزلوا فيه عند خروجهم على المسلمين، انظر عنهم: المقالات للأشعري (١/ ١٦٧ ـ ١٦٨)، والملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٤ ـ ١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٤٨)، ومسلم (١/ ٦٤٠).

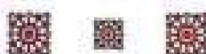
(٤) أخرجه البخاري (٣/ ٢٤٧٥)، ومسلم (١/ ٥٧).

(٥) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٣٠)، ومختصر الانتصار للسمعاني/ ضمن صون المنطق للسيوطي/ ١٦١.

(٦) المسودة لآل تيمية (٢/ ٤٩٢/ ط: دار الفضيلة).

ولعل بهذه النصوص من الكتاب والسنة وآثار الصحابة، وكلام أهل العلم الذين حكوا الإجماع، أو قرروا حجية خبر الواحد، يظهر لكل منصف أن القول بوجوب العمل بخبر الآحاد ـ الذي ليس له معارض أقوى منه أو مساو له ـ في العقائد والأحكام هو القول الحق الذي لا شك فيه، وقد سبق ذكر بعض الأحاديث والآثار في حجيته في باب العقيدة، فضلًا عن الأحكام، وبهذا يمكن القول بأن إنكار ذلك من البدع الحادثة[1] التي لا يساندها دليل شرعي صحيح صريح، وقد قيل:

هذا الحق ليس به خفاء فدعني من بنيات الطريق[2]



---

(١) وحكم البدعة الرد كما هو مقرر في الشريعة، وقد جعل الشاطبي في الاعتصام (١/ ٢٨٧) إنكار العمل بخبر الآحاد مطلقًا من البدع الحقيقية.

(٢) فائدة زائدة: ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح أنه لم يقع عنوان: كتاب أخبار الآحاد، إلا في نسخة الصاغاني، وأنه وقع عند الجميع: باب ما جاء في إجازة خبر الواحد، فاقتضى أنه من جملة كتاب الأحكام، وهو واضح، ثم ذكر أنه يحتمل أن يكون هذا من جملة أبواب الاعتصام لأنه من متعلقاته، فلعل بعض من بيض الكتاب قدمه عليه. انظر: الفتح (١٣/ ٢٣٣)، وانظر: هدي الساري لابن حجر/ ص٨، والأنوار الكاشفة للمعلمي/ ص٢٥٧ ـ ٢٥٨، قلت: وهذا الاحتمال الأخير، قوي جدًا، فيحتمل أن البخاري ذكر كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم أردفه بكتاب أخبار الآحاد (على ما هو موجود في المطبوع)، أو جعل منه أبوابا في حجية خبر الآحاد ليقرر هذه المسألة، ثم أردف بكتاب التوحيد محتجا على ما قرر فيه بالكتاب والسنة ـ وقد أثبت حجيتهما في كتاب الاعتصام ـ وكان مما أورده في التوحيد أحاديث آحاد، لما سبق من تقريره لحجية خبر الواحد، وبهذا تكون المناسبة بين الكتب ثلاثة ظاهرة جدًا أعني: كتاب الاعتصام، ثم كتاب أخبار الآحاد، ثم كتاب التوحيد، أو كتاب الاعتصام، ثم كتاب التوحيد ـ بناء على أن خبر الواحد من جملة كتاب الاعتصام على ما وقع في أغلب النسخ كما ذكره الحافظ ـ، والله أعلم.

المبحث الرابع

تعريف العقيدة لغة واصطلاحًا

لما كان هذا البحث متعلقًا بأصل العقيدة، وهو باب أسماء الله تعالى وصفاته، من حيث بيان الرسول ﷺ له، وموقف الطوائف من ذلك، وما ترتب على ذلك من آثار عقدية، ناسب تعريف العقيدة في اللغة والاصطلاح، وبناء على ذلك كان الكلام في هذا المبحث مشتملًا على مطلبين:

المطلب الأول

معنى العقيدة لغة

العقيدة، والاعتقاد، والمعتقد، كلها بمعنى واحد، وهي مشتقة من العين والقاف والدال، وهذه المادة تأتي في اللغة على معان عدة، كلها ترجع إلى أصل واحد.

قال ابن فارس: «العين والقاف والدال أصل واحد، يدل على شد وشدة وثوق، وإليه ترجع فروع الباب كلها»[1].

وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية تبين أن هذه المادة تأتي لعدة معان منها[2]:

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٨٦/٤).

(٢) اقتصرت هنا على ما ظهر لي أن له علاقة بالمعنى الاصطلاحي، والله أعلم.

الأول الربط والشد والتوثيق:

تقول: عقدت الحبل أعقده عقدًا وتعقادًا وقد انعقد.

قال ابن سيده[١]:

«العقد نقيض الحل، عقده يعقده عقدًا وتعقادًا، وعقده واعتقده كعقده، قال الشاعر:

فإن تقل يا ظبي حَلًا حَلًا تَعْلَقْ وتَعْقِدْ حبلها المنحلا»[٢]

أي: تجد وتشمر لإغضابه وإرغامه حتى كأنها تعقد على نفسها الحبل.

وعقد التاج فوق رأسه واعتقده عصبه به، أنشد فارس لابن قيس الرقيات:

يعتقد التاج فوق مفرقه على الجبين كأنه الذهب

وقال الفيومي:

«عقدت الحبل من باب ضرب فانعقد، والعقدة ما يمسكه، ويوثقه»[٣].

وقال الفيروزآبادي[٤]:

---

(١) علي بن أحمد بن سيده أبو الحسن الأندلسي، الضرير اللغوي النحوي، كان حافظًا، لم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب، من مؤلفاته: شرح إصلاح المنطق، شرح الحماسة، شرح كتاب الأخفش، مات سنة ٤٥٨هـ، انظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢/ ١٤٣).

(٢) المحكم (١/ ٩٣).

(٣) المصباح المنير/ ص١٦٠.

(٤) محمد بن يعقوب بن محمد، أبو طاهر مجد الدين الفيروز أبادي، الشيرازي اللغوي إمام في اللغة والأدب، ولد سنة ٧٢٩هـ، رحل إلى العراق فسمع القراءات العشر، ثم دخل عدّة بلدان، إلى أن استقر بزبيد، فعين قاضيا عليها،

«عقد الحبل والبيع والعهد يعقده شده»[١].

وقال الزبيدي[٢]:

«الذي صرح به أئمة الاشتقاق، أن أصل العقد نقيض الحل، عقده يعقده وتعاقدا وعقّده وقد انعقد وتعقد»[٣].

ولهذا يقال لموضع العقد من الحبل عقدة، ويقال للحبل الذي ينظم فيه الخرز ـ وهو القلادة ـ العقد بكسر العين، وجمعه عقود[٤].

ويقال: ناقة معقودة القرى: أي موثقة الظهر[٥].

والعَقِد: جمل موثق الظهر[٦].

الثاني التوكيد:

يقال: عقد فلان اليمين إذا وكدها[٧]، وعقدّها ـ بالتشديد ـ

= ثم عين قاضيا على اليمن كله، له مصنفات منها: «بصائر ذوي التمييز بلطائف الكتاب العزيز»، و«نور الاقتباس من تفسير ابن عباس»، مات سنة ٨١٧هـ، انظر: البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٤).

(١) القاموس/ ص٣١٦.

(٢) محمد بن محمد الحسيني أبو الفيض الزبيدي، الملقب بمرتضى، عالم باللغة، أشعري المعتقد، ولد سنة ١١٤٥هـ، من مصنفاته: «إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين»، و«مختصر العين»، مات سنة ١٢٠٥هـ، انظر: الأعلام للزركلي (٧/ ٧٠).

(٣) تاج العروس (٨/ ٣٩٤).

(٤) انظر: جمهرة اللغة لابن دريد (٢/ ٢٧٨)، وتهذيب اللغة للأزهري (١/ ٢٧٢)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٨٧)، والمحكم لابن سيده (١/ ٩٣)، والصحاح للجوهري (٢/ ٥١٠)، ولسان العرب لابن منظور (٣/ ٢٩٦)، والمصباح المنير للفيومي/ ص١٦٠، والقاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣١٦).

(٥) معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤/ ٨٨)، والصحاح للجوهري (٢/ ٥١٠).

(٦) القاموس المحيط للفيروزآبادي (١/ ٣١٥).

(٧) تهذيب اللغة (١/ ١٩٦).

التوكيد[١].

وعقد العهد واليمين بعقدهما عقدًا، وعقّدهما: أكدهما[٢].

والعقد عقد اليمين ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩][٣].

الثالث الاتخاذ:

العقدة الضيعة[٤] والعقار الذي اعتقده صاحبه ملكًا[٥]، والجمع: عقد[٦].

ويقال: اعتقد فلان عقدة؛ أي: **اتخذها**.

واعتقد الدر والخرز وغيره إذا **اتخذ** منه عقدًا[٧].

المطلب الثاني

تعريف العقيدة اصطلاحًا

العقيدة في الاصطلاح تطلق باعتبار مفهومين: أحدهما: عام، والثاني: خاص.

أما باعتبار الأول: فالمراد بها الأمور التي تصدق بها النفوس، وتطمئن إليها وتوقن بها بحيث لا يتطرق إليها شك ولا يخالطها ريب

(١) المصباح المنير/ص١٦٠، واللسان (٣/ ٢٩٦).
(٢) المحكم (١/ ٩٢).
(٣) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٨٦).
(٤) معجم مقاييس اللغة (/ ٨٤٧).
(٥) القاموس المحيط (١/ ٣١٦).
(٦) معجم مقاييس اللغة (٤/ ٨٦).
(٧) الصحاح (٣/ ٥١٠)، واللسان (٣/ ٢٩٩).

سواء كانت حقًّا أم باطلًا[١]، سواء كان في أمور الدين أو الدنيا.

أما باعتبار الثاني: فالمراد بها ما يدين به الإنسان من التصديقات والأعمال الباطنة بغض النظر ـ أيضًا ـ عن صحة ذلك وبطلانه[٢].

ولهذا تنوعت عقائد الناس وتباينت لاختلاف ما يدينون به من المسائل العقدية أو اختلاف اعتقادهم في المسائل المشتركة.

كما أنه بسبب الاختلافين السابقين وقع الاختلاف بين الملة الواحدة، فتجد مثلا في المسلمين: عقيدة اعتزالية، وعقيدة أشعرية، وعقيدة أهل السنة وهكذا.

وأما العقيدة الإسلامية، فالمراد بها عند الإطلاق ما ثبت بالكتاب والسنة من أصول الدين، وهي التي عليها أهل السنة والجماعة، لتقيدهم بما ثبت فيهما في هذا الباب واعتقادهم ذلك. . . ولم يرد هذا اللفظ في الكتاب والسنة[٣]، ولا بيان ما يندرج تحته، إلا أن أهل العلم أطلقوه ملاحظين معناه اللغوي، فقصدوا به ما يصدق به المرء، ويعتقده بقلبه من مسائل الدين، ويدل على ذلك أمران:

الأول: بيانهم لما اشتمل عليه هذا الباب من المسائل، ومن ذلك:

١ ـ قول الإمام يحي بن إبراهيم السلماسي[٤] (ت: ٥٥٠هـ)، عند

---

(١) انظر: «العقيدة في الله» للدكتور عمر بن سليمان الأشقر/ص٩٠، وبحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الأشاعرة والحركات الإسلامية منها لناصر بن عبد الكريم العقل/ص١١ ـ ١٢.

(٢) انظر: شرح حديث أبي الدرداء للإمام ابن رجب ضمن مجموع رسائله (١/ ٢٤)، ولوامع الأنوار البهية للسفاريني (٢/ ٣٦١)، وشرح العقيدة الواسطية للهراس/ ص١٦، وعقيدة التوحيد للفوزان/ ص١٤٢، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد له/ ص١٠.

(٣) ورد ما يدل على معناه كالإيمان.

(٤) أبو زكريا يحي بن إبراهيم بن أحمد الأزدي السلماسي، واعظ كبير سلفي =

بيانه للفصول التي اشتمل عليها كتابه: «منازل الأئمة الأربعة».

الفصل الثالث: في جمل الاعتقاد، وهي أربعة فصول:

- الفصل الأول: في إثبات العلم بالذات والأسماء والصفات.
- الفصل الثاني: في ذكر الأفعال والوعد والوعيد.
- الفصل الثالث: في الرسالة والنبوة، وبيان ما أوتي الرسل من معجزات والقوة.
- الفصل الرابع: في ذكر الإمامة والخلافة[1].

وذكر ابن تيمية أن عادة المؤلفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة أنهم يذكرون إثبات الصفات، وأن القرآن غير مخلوق، ورؤية الله في الآخرة، وخلق أفعال العباد وأن الله مريد لجميع الكائنات، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ومسائل الأسماء والأحكام والوعد والوعيد، وعدم تكفير المسلم بمجرد الذنب، وعدم تخليده في النار، وتحقيق القول في الإيمان، وإثبات الوعيد مجملًا خلافًا للمرجئة، وإمامة الخلفاء الأربعة وفضائلهم[2].

وذكر الإيمان برسالة النبي ﷺ، واليوم الآخر، وما أخبر به النبي ﷺ من أمر الجنة والنار والبعث والحساب وفتنة القبر والحوض

= المعتقد، مات سنة ٥٥٠هـ، انظر: سير أعلام النبلاء (٢٠/ ٢٧٠)، وتاريخ دمشق (٢٤/ ٢٥)، وقد ترجم له الدكتور محمود قدح في مقدمة كتاب منازل الأئمة الأربعة/ ص١٣ ـ ٢٧.

(١) منازل الأئمة الأربعة/ ص٥٧.

(٢) انظر شرح العقيدة الأصبهانية/ ص١٤٣ ـ/ ص١٤٦/ ط: دار المنهاج، وذكر أن هذه المسائل هي التي تميز بها أهل السنة عن غيرهم من أهل البدع، وقد أشار في كلامه إلى المخالفين فيها.

وشفاعته لأهل الكبائر[١].

وقد ألف هو رسالة سماها: «العقيدة الواسطية» جاء في أولها:

«فهذا اعتقاد الفرقة الناجية المنصورة إلى قيام الساعة، أهل السنة والجماعة، وهو الإيمان بالله...»[٢]، وقد ذكر فيها أمورًا غير ذلك كمسألة صاحب الكبيرة، وموقف أهل السنة من الصحابة، ومسألتي الخلافة والتفضيل.

وقال في مناظرته بعض أهل الكلام: «فأنا أحضر عقيدة مكتوبة من نحو سبع سنين قبل مجيء التتار إلى الشام»[٣].

وذكر أخوه العلامة عبد الله بن تيمية[٤] أن في الواسطية: «جمل الاعتقاد في أبواب الصفات، والقدر، ومسائل الإيمان، والوعد والوعيد، والإمامة، والتفضيل»[٥].

الثاني: مصنفاتهم التي أسموها بالعقيدة أو الاعتقاد، وهي ما بين منثور ومنظوم.

فمن المنثور:

- كتاب شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي[٦].
- كتاب عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني[٧].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٨٥).

(٢) العقيدة الواسطية/ ص١٦ ـ ١٧.

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٢).

(٤) عبد الله بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي، أخو شيخ الإسلام ابن تيمية، كان إمامًا بارعًا في كثير من الفنون، توفي سنة ٧٧٠هـ، انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٤٧٧ ـ ٤٨٣).

(٥) المصدر السابق (٣/ ١٦٢).

(٦) هبة الله بن الحسن بن منصور أبو القاسم اللالكائي الرازي الطبري الحافظ، =

ـ العقيدة الواسطية[1] لابن تيمية.

ومن المنظوم:

ـ عقيدة الإمام أبي الحسن الكرجي[2] التي يقول فيها:

وأفضل زاد للمعاد عقيدة على منهج في الصدق والصبر لَاحِبِ
عقيدة أصحاب الحديث فقد سمت بأرباب دين الله أسنى المراتب[3].

ومثل شيخ الإسلام رحمه الله لمسائل اعتقادية؛ بسماع الميت صوت

= قال الخطيب: «كان يحفظ ويفهم صنف كتابًا في السنن وكتابًا في شرح السنة وغير ذلك، وعاجلته المنية فلم يُنشر عنه كثير شيء من الحديث»، توفي رحمه الله بالدينور وكان خرج إليها لحاجة سنة ٤١٨هـ، انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٧٠)، والسير (١٧/ ٤١٩ ـ ٤٢٠)، وشذرات الذهب (٣/ ٢١١).

(١) هو إسماعيل بن عبد الرحمٰن أبو عثمان الصابوني النيسابوري، محدث، فقيه، مفسر، مولده سنة ٣٧٣هـ، له مؤلفات منها: «الانتصار»، و«الدعوات»، توفي سنة ٤٤٩هـ، انظر ترجمته في الطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ١١٧).

(٢) وقد ذكر أن سبب تأليفها أن أحد القضاة بواسط، طلب منه أن يكتب له عقيدة، تكون عمدة له ولأهل بيته، كما في مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٤).

(٣) محمد بن عبد الملك الكرجي، أبو الحسن الشافعي، مولده سنة ٤٥٨هـ أثنى عليه السمعاني وقال: أفنى عمره في جمع العلم ونشره، وأن له تصانيف في المذهب والتفسير، وأنه كان لا يقنت في الفجر ويقول: قال الشافعي: إذا صح الحديث فاتركوا قولي وخذوا بالحديث، وقد صح عندي أن النبي ﷺ ترك القنوت في صلاة الصبح. لقبه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٧٥) بشيخ الحرمين، وذكر أنه من أئمة الشافعية، ألف كتاب «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزامًا لذوي البدع والفضول»، وكانت وفاته سنة ٥٣٢هـ، انظر في ترجمته: تاريخ الإسلام للذهبي (١١/ ١٠٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٦/ ١٣٧).

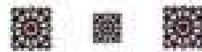
(٤) من قصيدة له تزيد عن مائتي بيت كما قال الذهبي في العلو (٢/ ١٣٦١)، وتاريخ الإسلام (١١/ ٥٧٨) نقلًا عن السمعاني كما نقل عنه أنه شرح فيها عقيدة السلف.

الحي، وتعذيب الميت ببكاء أهله، وغير ذلك[(١)].

وذكر الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي[(٢)] أن موضوع هذا العلم: الإيمان بالله وبالرسل والكتب، وأمور الغيب التي أخبر الله بها في كتبه وأخبرت بها رسله، والإيمان باليوم الآخر وما فيه من الجزاء والجنة والنار وما يتبع ذلك ويتعلق به[(٣)].

ولذلك عرفها بعض المعاصرين بقوله:

«الإيمان الجازم بالله وما يجب له في ألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، والإيمان بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وبكل ما جاءت به النصوص الصحيحة، من أصول الدين، وأمور الغيب وأخباره، وما أجمع عليه السلف الصالح، والتسليم لله تعالى في الحكم، والأمر، والقدر، والشرع، ولرسوله ﷺ بالطاعة والتحكيم والاتباع»[(٤)].



(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢٣/١٩).

(٢) عبد الرحمٰن بن عبد الله بن ناصر آل سعدي، ولد في عنيزة سنة ١٣٠٧هـ، كان صالحًا تقيًا منذ شبابه مع انقطاع في العلم، ألف أكثر من أربعين مؤلفًا منها: تفسير القرآن، وجوامع الأخبار، وشرح قصيدة ابن القيم، وغيرها، مات سنة ١٣٧٦هـ، انظر: علماء نجد للبسام (٢/ ٤٢٢ ـ ٤٣١).

(٣) انظر: فتح الرحيم الملك العلام/ ص٢١، وانظر: بحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة للدكتور ناصر العقل/ ص١٢.

(٤) ناصر بن عبد الكريم العقل: بحوث في عقيدة أهل السنة والجماعة/ ص١١ ـ ١٢.

المبحث الخامس

تعريف توحيد الأسماء والصفات وأسسه عند أهل السنة

أولًا: تعريف التوحيد:

عرف أهل السنة التوحيد بعدة تعريفات[١] متفقة المعنى، مشتملة على ما يجب على العبد اعتقاده وعمله في حق الله تعالى في هذا الجانب، وبما أنه لا حاجة إلى ذكرها جميعًا؛ أكتفي بواحد منها وهو: «إفراد الله سبحانه بما يختص به من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات»[٢].

ثانيًا: بيان أقسامه عند أهل السنة:

وأما بالنسبة لأقسام التوحيد؛ فقد تضمن التعريف السابق ما يندرج في مسمى التوحيد، من العلم والعمل، الواجبين على العبد، كما دل على ذلك القرآن والسنة[٣]، وبناء على ذلك؛ فإنَّ علماء السنَّة قسَّموا

---

(١) انظرها في لوامع الأنوار البهية للسفاريني (١/ ١٥٧)، والقول السديد في مقاصد التوحيد للسعدي (٥/ ١٠)، ومختصر الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية للسلمان/ ص٨١، ودعوة التوحيد للهراس/ ص٧، والكواشف الجلية عن معاني الواسطية للسلمان/ ص٤١٧، وسبل الهدى والرشاد في بيان حقيقة توحيد رب العباد لمحمد بن عبد الرحمٰن الخميس/ ص١٢.

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد لمحمد بن صالح العثيمين (١/ ١٨).

(٣) انظر بعض الآيات والأحاديث الدالة على ذلك في كتاب «القول السديد في

التَّوحيد، وبيَّنوا ما يتضمَّنه من أقسام على النَّحو الآتي:

١ ـ فمنهم من قسَّمه إلى قسمين[١]، وهما:

توحيد المعرفة والإثبات، وتوحيد الإرادة والطَّلب.

وذلك لجمعهم بين توحيد الرُّبوبيَّة وتوحيد الأسماء والصِّفات؛ لكونهما يشكِّلان الجانب العلميّ بالله تعالى ومعرفته، وأمَّا توحيد الألوهيَّة فهو الجانب العملي[٢].

وقد أطلقوا على كل واحد من القسمين عدة عبارات مختلفة الألفاظ متفقة المعنى؛ فقالوا في الأول منهما:

- توحيد المعرفة والإثبات[٣].
- توحيد المعرفة[٤].
- توحيد الإثبات[٥].
- توحيد العلم[٦].

= الرد على من أنكر تقسيم التوحيد» للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد.

(١) لم أقف على هذا التقسيم عند أحد من أهل العلم قبل ابن تيمية، وهو متفق مع التقسيم الثلاثي كما سيأتي.

(٢) انظر: فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي/ ص٢٢، ومعتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات/ ص٣٨.

(٣) ابن قيم الجوزية: مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين (٣/ ٤٤٩)، وحافظ بن أحمد حكمي: معارج القبول في شرح سلم الوصول (١/ ٢٤٤)، وعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد/ ص٣٧، وصالح الفوزان محاضرات في العقيدة والدعوة/ ص١٣.

(٤) زاد المعاد (١/ ٣١٦) نقلًا عن ابن تيمية.

(٥) معارج القبول لحافظ بن أحمد حكمي (١/ ٢٤٢، ٢٥٥).

(٦) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٤٧٩)، وزاد المعاد (١/ ٣١٦) نقلًا عن ابن تيمية.

- التوحيد الخبري[١].
- توحيد علمي اعتقادي[٢].
- توحيد الاعتقاد[٣].
- التوحيد الاعتقادي[٤].
- توحيد الاعتقاد والمعرفة[٥].
- التوحيد في العلم والاعتقاد[٦].
- التوحيد القولي[٧].
- توحيد قولي اعتقادي[٨].
- التوحيد بالقول والاعتقاد[٩].

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٠٤).
(٢) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٣١٦)، وتوضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية للسعدي: ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٥/ ٣٧٦، ٤٢٠).
(٣) زاد المعاد (١/ ٣١٦).نقلًا عن ابن تيمية.
(٤) توضيح الكافية للسعدي/ ص٣٧٦.
(٥) زاد المعاد لابن القيم (١/ ٣١٦).
(٦) مدارج السالكين لابن القيم (١/ ٤٨)، وبدائع الفوائد له (١/ ١٥٣)، وقرة عيون الموحدين لعبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ/ ص٤.
(٧) التوسل والوسيلة لابن تيمية/ ص١٧٧، وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (١/ ٣٦٧)، والتسعينية له (٣/ ٨٠٢)، والقصيدة النونية لابن القيم/ ص١٤٥، والهراس: المصدر السابق (٢/ ٥١)، وتوضيح المقاصد وتسهيل الفوائد (شرح النونية) لأحمد بن عيسى (٢/ ٢١٣).
(٨) المصدر السابق للهراس (٢/ ٥٢)، الكواشف الجلية عن معاني الواسطية لعبد العزيز المحمد السلمان/ ص٤١٨، والحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمرسلين للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٥/ ٢١٢).
(٩) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٩٨).

- توحيد السيادة[١].
- التوحيد العلمي[٢].
- التوحيد العلمي الخبري[٣].
- التوحيد العلمي القولي[٤].
- التوحيد في العلم والقول[٥].
- التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي[٦].
- التوحيد القولي العلمي الخبري[٧].

وعبّروا عن القسم الثاني ـ وهو توحيد الألوهية ـ بقولهم:

- توحيد القصد والطلب[٨].

---

(١) ذكره د/ محمد بن خليفة التميمي في معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات/ ص٤٠، وذكر لنا في أحد دروسه أنه سمعه من الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله.

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ١٠٨)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٠٢)، ومدارج السالكين (١/ ٤٨)، وتوضيح الكافية للسعدي (٥/ ٤٢٠) ضمن مجموعة مؤلفاته.

(٣) واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٩٤، والصواعق المرسلة له (٢/ ٤٠٣)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (١/ ٤٣)، وشرح القصيدة النونية للهراس (٢/ ٣٠٩).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (٢/ ٨٦٢)، والصفدية له (٢/ ٢٢٨)، ومجموع فتاويه (١٧/ ١٠٧)، وبيان تلبيس الجهمية له (١/ ١٧٤)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٠١).

(٥) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٩)، والتدمرية/ ص٥، ومنهاج السنة (٣/ ٢٠٩)، والصفدية (٢/ ٣١٥)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٢٧٣) جميعها لابن تيمية.

(٦) معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد (١/ ٥٥، ٥٨)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٩٣.

(٧) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١).

(٨) شرح الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٤٢)، ومعارج القبول (١/ ٢٥٥).

- التوحيد في الإرادة والقصد[(١)].
- التوحيد القصدي الإرادي[(٢)].
- توحيد القصد[(٣)].
- توحيد الإرادة[(٤)].
- توحيد قصدي طلبي[(٥)].
- التوحيد الطلبي القصدي الإرادي[(٦)].
- التوحيد القصدي الإرادي العملي[(٧)].
- التوحيد الإرادي الطلبي[(٨)].
- التوحيد الفعلي[(٩)].
- توحيد العمل[(١٠)].
- التوحيد العملي[(١١)].

---

(١) التسعينية لابن تيمية (٣/ ٨٠١)، وبيان تلبيس الجهمية له (٢/ ٤٩٨)، ومدارج السالكين لابن القيم (١/ ٤٨)، وبدائع الفوائد له (١/ ١٥٣).

(٢) مدارج السالكين (١/ ٤٨).

(٣) زاد المعاد (١/ ٣١٦) نقلًا عن ابن تيمية.

(٤) المصدر السابق (١/ ٣١٦).

(٥) شرح النونية للهراس (٢/ ٣٠٩).

(٦) معارج القبول (١/ ٥٧).

(٧) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١).

(٨) مدارج السالكين (٣/ ٤٥٠)، وشرح الطحاوية (١/ ٤٣)، ومعارج القبول (١/ ٥٧).

(٩) القصيدة النونية لابن القيم/ ص١٧٧، وشرح القصيدة النونية للهراس/ ص٥١، ٥٢، وتوضيح المقاصد لابن عيسى (٢/ ٢١٠)، والحق الواضح للسعدي (٥/ ٢١٢) ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته.

(١٠) بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٤٧٩)، ومجموع فتاويه (١/ ٢٧٣)، وزاد المعاد لابن القيم (١/ ٣١٦) نقلًا عن ابن تيمية.

(١١) التوسل والوسيلة لابن تيمية/ ص١٧٧، وضمن مجموع الفتاوى (١/ ٣٦٧)، =

- التوحيد في القصد والإرادة والعمل[(١)].
- التوحيد القصدي العملي[(٢)].
- التوحيد العملي الإرادي[(٣)].
- التوحيد في الإرادة والعمل[(٤)].
- توحيد العبادة[(٥)].
- التوحيد في العبادة والإرادة والعمل[(٦)].
- توحيد الألوهية[(٧)].
- توحيد الإلهية والعبادة[(٨)].

٢ - ومنهم من قسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

= والصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٤)، وتوضيح الكافية للسعدي (٥/ ٣٧٦ و٤٢٠) ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته.

(١) التدمرية لابن تيمية/ ص٥، ومجموع فتاويه (٣/ ٣).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٢/ ٨٦٢)، ومجموع فتاويه (١٧/ ١٠٧)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٠٣).

(٣) الصفدية لابن تيمية (٢/ ٢٢٨)، وبيان تلبيس الجهمية له (١/ ١٣٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٩٤.

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٩)، ومنهاج السنة (٣/ ٢٩٠)، والصفدية (٢/ ٣١٥)، والفتاوى الكبرى (٢/ ٣٢٥)، جميعها لابن تيمية.

(٥) التدمرية لابن تيمية/ ص٥، والتسعينية له (٣/ ٨٠١)، ومحاضرات في العقيدة والدعوة للفوزان/ ص١٤، وانظر معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات للتميمي/ ص٤٠ مع حاشية رقم ٥.

(٦) منهاج السنة (٣/ ٢٩١).

(٧) معارج القبول (١/ ٥٥)، والمقصود هنا من عبر بهذا اللفظ مع اعتبار القسمة ثنائية، وأما التعبير به مطلقًا أو مع اعتبار القسمة ثلاثية، فكثير في كلام أهل العلم.

(٨) شرح القصيدة النونية (٢/ ٣٠٩).

وهو صنيع جمع[١] من أهل العلم من المتقدمين والمتأخرين، وهذا التقسيم هو الأشهر والأكثر في كلام أهل العلم المتقدمين[٢] فقالوا:

- توحيد الألوهية.
- توحيد الربوبية.
- توحيد الأسماء والصفات.

واعلم أنه لا تعارض بين هذين المسلكين في تقسيم التوحيد؛ وذلك أن من قسم التوحيد إلى قسمين وعبر عن الأول بتوحيد المعرفة والإثبات أو غير ذلك مما سبق ذكره؛ فإن هذا التقسيم يشمل[٣] عنده أمرين:

توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، اللذين نصَّ عليهما من

---

(١) منهم ابن أبي زيد والقاضي أبو يوسف وابن منده، والطحاوي، وابن بطة العكبري (ت٣٨٧): الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة (ق٦٩٤) بواسطة القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد/ص٨٣، وابن تيمية: درء التعارض (٧/ ٣٠٨)، وشرح العقيدة الأصبهانية (١/ ٨٩)، وابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢): شرح الطحاوية (١/ ٢٤)، وسليمان بن عبد الوهاب: تيسير العزيز الحميد/ ص٣٣، ٣٦، والسعدي: القول السديد (٥/ ١٠)، وسؤال وجواب في أهم المهمات (٥/ ٦١)، والتوضيح والبيان لشجرة الإيمان (٥/ ١٠٨) ثلاثتها ضمن مجموعة مؤلفاته، وعبد العزيز بن باز: مجلة البحوث ـ العدد٥١ ص١١، ١٢، وابن عثيمين: القول المفيد (١/ ٩)، وشرح العقيدة الواسطية له (١/ ٢١، ٢٩)، والقواعد المثلى/ ص٥، وصالح الفوزان: إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد (١/ ٢٥، ٢٨، ٣٠)، و(٢/ ١٩١، ١٩٢)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد/ ص٧، ١٤٢، ومحاضرات في العقيدة والدعوة/ ص٤١، ١٨٨، والتعليقات المختصرة على متن الطحاوية/ ص٢٨، ٢٩.

(٢) فإن القسمة الثنائية إنما اشتهرت عن ابن تيمية وابن القيم، ومن بعدهما، وقارن بما في معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات/ ص٣٨.

(٣) معارج القبول (١/ ٥٧)، إعانة المستفيد (٢/ ١٩٢).

جعل التوحيد ثلاثة أقسام، فالفريق الأول أجمل والثاني فصَّل؛ فلا تعارض ولا تناقض.

ويؤيد ذلك أن من أهل العلم(١) من سلك المسلكين؛ فمرة قسم التوحيد قسمين، ومرة ثلاثة أقسام.

ولعل هذا التنوع في التقسيم لا يخرج عن الأسباب الآتية:

الأول: ورود ما يدل على القسمة الثنائية في السنة النبوية؛ فعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن رجلًا قام فركع ركعتي الفجر فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ①﴾ حتى انقضت السورة؛ فقال النبي ﷺ: هذا عبد آمن بربه، ثم قام فقرأ في الآخرة ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾ حتى انقضت السورة؛ فقال النبي ﷺ: هذا عبد عرف ربه، قال طلحة (الراوي عن جابر): «فأنا أحب أن أقرأ هاتين السورتين»(٢).

الثاني: أن من سلك التقسيم الثنائي، فلاعتبار ومراعاة ما يجب على العبد من العلم والعمل في حق الله تعالى، وأما من جعل القسمة ثلاثية؛ فباعتبار متعلق التوحيد؛ وهو الله تعالى(٣).

الثالث: ولعل من الأسباب أيضًا(٤)، ما وقع من انحرافات في بعض الطوائف، في أنواع التوحيد جميعها أو بعضها؛ فأوجب ذلك ضرورة التفصيل في التقسيم لتحذير المسلمين من الوقوع في شيء من تلك الانحرافات؛ كما يدل عليه كلام ابن بطة العكبري(٥) رحمه الله حيث

---

(١) كابن تيمية، وابن أبي العز، والسعدي.

(٢) تقدم تخريجه/ ص٦.

(٣) انظر دعوة التوحيد للهراس/ ص١١.

(٤) ذكرت هذا احتمالًا، ثم وقفت على كلام للعلامة صالح الفوزان جزم فيه بهذا الاحتمال؛ فالحمد لله على توفيقه، انظر: كتابه إعانة المستفيد (٢/ ١٩٢).

(٥) عبيد الله بن محمد بن محمد أبو عبد الله العكبري المعروف بابن بطة سافر الكثير إلى مكة والثغور والبصرة وغيرها، ولما رجع من رحلته لازم بيته أربعين =

بين أن أصل الإيمان بالله، الذي يجب على المرء اعتقاده ثلاثة أشياء:

أحدها: اعتقاد العبد ربانية الله تعالى لمباينة مذهب أهل التعطيل المنكرين للخالق.

الثاني: اعتقاد وحدانيته في العبادة لمباينة مذاهب المشركين مع الله تعالى غيره في عبادته.

الثالث: اعتقاد العبد اتصاف الله تعالى بالصفات الواجبة له، وذلك أن كثيرًا ممن يقر به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته؛ فيكون إلحاده في صفاته قادحًا في توحيده(١).

ثالثًا: تعريف توحيد الأسماء والصفات وعلاقته مع أقسام التوحيد الأخرى:

بعد أن أشرت إلى ما سبق من تعريف التوحيد وأنواعه، وكان موضوع البحث بيان علاقته مع القسمين الآخرين فأقول:

أ ـ تعريف توحيد الأسماء والصفات:

لقد ذكر علماء أهل السنة والجماعة لهذا القسم تعريفات كثيرة(٢) أجمعها وأشملها ثلاثة هي:

= سنة، فلم ير في سوق، ولا رئي مفطرًا إلا في يوم العيد وأيام التشريق، من مصنفاته: الإبانة الكبرى، والصغرى، المناسك، ذم الغناء والاستماع إليه، توفي سنة ٣٨٧هـ ودفن بعكبرا، انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٤٤ ـ ١٥٢).

(١) انظر: الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية للإمام ابن بطة العكبري (ق: ٦٩٤) بواسطة القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد/ ص٨٣، ثم وقفت عليه بعد، طبع كتابه كاملا وهو عنده (٦/ ١٧٣).

(٢) انظر الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٣٣٢)، ومدارج السالكين (١/ ٤٨، ٤٩)، و(٣/ ٤١٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية/ ص٩٣، ولوامع الأنوار للسفاريني (١/ ٥٧)، والقول المفيد على كتاب التوحيد للعثيمين (١/ ١٦).

١ ـ إثبات جميع صفات الله الموجودة في الكتاب والسنة والأسماء الحسنى ومعانيها على وجهها، والتفقه في معرفة معانيها والتحقق بها تصديقا ومعرفة وتعبدًا لله بها[١].

٢ ـ إفراد الله سبحانه بما له من الأسماء الحسنى والصفات العليا، التي لا تنبغي إلا له[٢].

٣ ـ إفراد الله سبحانه بأسمائه الحسنى وصفاته العلى الواردة في القرآن والسنة والإيمان بمعانيها وأحكامها[٣].

ب ـ العلاقة بين توحيد الأسماء والصفات وبين توحيد الألوهية وتوحيد الربوبية:

قبل بيان العلاقة بين أقسام التوحيد الثلاثة أذكر تعريف توحيد الألوهية وتعريف توحيد الربوبية لتتضح العلاقة أكثر، ويظهر الترابط والتلازم بين هذه الأقسام، وأنها تشكل[٤] بمجموعها التوحيد الواجب على العبد اعتقاده وتحقيقه؛ فهي أركان[٥] الإيمان بالله تعالى.

توحيد الربوبية: إفراد الله تعالى بالخلق والملك والتدبير[٦].

توحيد الألوهية: إفراد الله تعالى بالعبادة، ولهذا يقال له: توحيد العبادة[٧]؛

---

(١) توضيح الكافية الشافية للسعدي ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٥/ ٣٧٧).

(٢) الكواشف الجلية في معاني الواسطية لعبد العزيز السلمان/ ص٢٤٥.

(٣) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات/ ص٢٩، وانظر شرحه هناك.

(٤) انظر شرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٥)، والكواشف الجلية عن معاني الواسطية/ ص٤٢١ ـ ٤٢٢، ومعتقد أهل السنة والجماعة لمحمد التميمي/ ص٤٠.

(٥) انظر شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٢١).

(٦) القواعد المثلى لابن عثيمين/ ص٥، وشرح العقيدة الواسطية له (١/ ٢١).

(٧) تيسير الكريم الرحمٰن للسعدي (١/ ٣٧)، ومحمد صالح العثيمين، شرح العقيدة =

فالأول باعتبار إضافته إلى الله؛ لأن الإلهية وصف الباري تعالى[١].

والثاني باعتبار إضافته إلى العبد[٢]؛ «لأن العبادة وصف العبد الموحد، المخلص لله في أقواله وأعماله، وجميع شؤونه»[٣].

وأما العلاقة بين توحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات وتوحيد الربوبية؛ فهي علاقة تضمن والتزام؛ وذلك أن الأول متضمن للنوعين الآخرين، والنوعين الآخرين مستلزمان له، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله عند الكلام على منزلة توحيد الأسماء والصفات[٤].

= الواسطية (١/ ٢٤).

(١) فتح الرحيم الملك العلام للسعدي/ ص٢٢، وقد روى ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس ﷺ أنه قال في تفسير لفظ الجلالة «الله»: «ذو الألوهية والعبودية على خلقه أجمعين».

قال السعدي ﷺ معلقا عليه: «فجمع ﷺ في هذا التفسير بين الوصف المتعلق بالله من هذا الاسم الكريم وهو الألوهية التي هي وصفه الدال عليها لفظ الله... والمقصود أن هذا التفسير من ابن عباس ﷺ يدخل فيها (كذا) وصفه بالألوهية التي نبهنا هذا التنبيه اللطيف على معنى الألوهية، ويدخل فيها وصف العبادة وهو العبودية، فالعباد يألهونه ويعبدونه».

(٢) محمد صالح العثيمين، المصدر السابق (١/ ٢٤).

(٣) فتح الرحيم الملك للسعدي/ ص٢٢.

(٤) انظر في بيان هذه العلاقة دعوة التوحيد للهراس/ ص٧٢ ـ ٧٤، الكواشف الجلية للسلمان/ ص٤٢١ ـ ٤٢٢، منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى لخالد عبد اللطيف نور (١/ ١٦)، التدمرية لابن تيمية/ ص٥ ـ ٦، ومجموع فتاويه (١٧/ ١٠٥)، وانظر العلاقة بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٥٤)، ومجموع فتاويه (١٠/ ٢٨٤)، والإرشاد إلى صحيح الاعتقاد/ ص٣٤ ـ ٣٥، ومحاضرات في العقيدة والدعوة/ ٤٤ ـ ٤٥، كلاهما للشيخ صالح الفوزان.

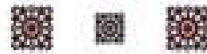
رابعًا: أسس توحيد الأسماء والصفات عند أهل السنة:

ارتكز معتقد أهل السنة في باب أسماء الله تعالى وصفاته على ثلاثة أسس[١] عظيمة دل على كل واحد منها الكتاب والسنة والعقل، وباجتماع هذه الأسس لديهم سلم اعتقادهم في هذا الباب من جميع الانحرافات التي وقع فيها مخالفوهم فيه، وهذه الأسس هي:

أ ـ الإيمان بما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته إثباتًا ونفيًا.

ب ـ تنزيه الله تعالى عن مشابهة صفة من صفاته لصفات المخلوقين[٢].

ج ـ عدم الخوض في كيفية صفات الله تعالى، وقطع الطمع عن معرفة ذلك[٣].



(١) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٣/ ٤٠، ٣٣٤)، ومنهج ودراسات في آيات الأسماء والصفات/ ص٤٣ ـ ٤٤، وآداب البحث والمناظرة/ ص١٥٠، ١٥٨ كلاهما للعلامة محمد الأمين الشنقيطي.

(٢) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص٩٣، ومدارج السالكين (١/ ٤٨)، و(٣/ ٤١٤) كلاهما لابن القيم، ومعارج القبول لحافظ حكمي (١/ ٢٣٤ ـ ٢٤٠)، والصفدية لابن تيمية (٢/ ٢٢٨)، ومنهج ودراسات في آيات الأسماء والصفات للشنقيطي/ ص١٠، والقول المفيد للعثيمين (١/ ١٦، ١٧)، وإعانة المستفيد للفوزان (١/ ٢٨ ـ ٢٩).

(٣) انظر: الحجة للتيمي (١/ ١٠٧، ١٢٢)، ومنازل السائرين للهروي مع شرحه مدارج السالكين (٢/ ٨٥ ـ ٨٧)، ومنهج ودراسات في الأسماء والصفات/ ص٤٣ ـ ٤٦، وانظر في شرح هذه الأسس: المدارج لابن القيم (٢/ ٨٥ ـ ٨٧)، وآداب البحث والمناظرة للشنقيطي أيضًا/ ص١٥٠ ـ ١٥٣، ١٥٨.

الباب الأول

إثبات بيان الرسول لتوحيد الأسماء والصفات ومـوقف أهل السنة من ذلك، وأثره في العقيدة

وفيه أربعة فصول:

- الفصل الأول: الأدلة النقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- الفصل الثاني: الأدلة العقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- الفصل الثالث: طرق بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- الفصل الرابع: موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة.



الفصل الأول

الأدلة النقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: الأدلة من القرآن على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الثاني: الأدلة من السنة على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الثالث: أقوال السلف في بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

المبحث الأول

الأدلة من القرآن على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: الآيات المصرحة ببيان الكتاب والسنة لأمور الدين.
- المطلب الثاني: امتنان الله تعالى على عباده بإرساله محمدًا ﷺ معلمًا للناس أمور دينهم.
- المطلب الثالث: أمر الله تعالى رسوله ﷺ بالبلاغ المبين والشهادة له بذلك.
- المطلب الرابع: إخبار الله تعالى بأنه فصل لنا كل شيء من أمور الدين.
- المطلب الخامس: أمر الله تعالى بالتحاكم إلى الكتاب والسنة عند الاختلاف والتنازع.
- المطلب السادس: إخبار الله تعالى عن كتابه ورسوله بأنهما يخرجان الناس من الظلمات إلى النور.
- المطلب السابع: حصر الهداية فيما أوحي إلى الرسول ﷺ ونفي الضلال عمن اتبعه والإخبار بأنه من المفلحين.
- المطلب الثامن: وصف القرآن بأنه هدى ونور وبصائر وشفاء وفرقان وآيات بينات ونحوها.
- المطلب التاسع: إخبار الله تعالى بإكماله الدين.

تمهيد

الغرض من هذا المبحث ذكر جملة من الآيات العامة الدالة على أن الرسول ﷺ بيَّن لأمته توحيد الأسماء والصفات، وهي وإن كانت عامة فإنها تشمل بعمومها هذا الباب بل هو داخل فيما تدل عليه دخولًا أوليًا لكونه أصل الدين وأساسه فلا بد وأن يكون بينه الرسول ﷺ.

وقد يتصور بعض القراء، أن الحاجة لم تكن داعية إلى ذكر هذه الآيات؛ لإثبات ما نحن بصدده؛ لأن الآيات والأحاديث الواردة في الأسماء والصفات بخصوصها، أكبر دليل على أن الرسول ﷺ قد عرّف أمته، ما لله تعالى من الأسماء والصفات، ولكن لما كان المخالفون ينفون دلالتها ـ جميعها أو بعضها ـ، على أسماء الله تعالى وصفاته؛ اقتضى الأمر تقرير هذه المسألة من غيرها من الآيات والأحاديث، وهي كثيرة؛ ولذلك اقتصرت على ذكر طائفة منها؛ وعلى هذا فتلك الآيات دليل أيضًا، على بيانه ﷺ لهذا الأمر العظيم؛ لأنه إذا ثبت بطلان موقف تلك الطوائف منها؛ تعين كون قول أهل السنة فيها هو الحق، كما هو معروف من دليل السبر والتقسيم.

وطريقتي في ذكر الآيات، أن أجمع الآيات المتفقة الدلالة في موطن واحد، وأعنون لوجه الدلالة منها بعنوان، ثم أذكر وجه الاستدلال منها، من خلال تفسير أهل العلم لها، إلا إن وجدت أحدًا من أهل العلم، استدل بها على بيان الرسول ﷺ، فإني أذكر كلامه بنصه أو بمعناه، والله الموفق والهادي، وهو حسبي ونعم الوكيل.

المطلب الأول

الآيات المصرحة ببيان الكتاب والسنة لأمور الدين

جاء في القرآن الكريم أكثر من آية فيها التصريح ببيان الرسول ﷺ لأمور الدين، بما لا يدع مجالًا للشك عند المؤمن أن جميع ما يحتاجه المسلمون قد بينه الله تعالى في كتابه وبينه الرسول ﷺ في سنّته:

١ ـ ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤].

هذا من لطف الله تعالى بعباده(١)، حيث إنّه أرسل الرّسل بلغة أقوامهم ليتمكّنوا من دعوتهم إلى الله تعالى(٢) ببيان ما أرسلوا به لأممهم من أمر الله ونهيه(٣)، ويسهل على المدعوّين فهم ما جاءتهم به رسلهم؛ فلا يكون لهم حجة على الله تعالى(٤)، ولا يخفى أن أول ما يدخل في ذلك، أمور العقائد التي من أعظمها معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته، وأن رسولنا محمد ﷺ من هؤلاء الرسل، فيكون قد بيَّن لقومه باب توحيد الأسماء والصفات، وحصل لهم بذلك المقصود من بعثته إليهم(٥).

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤٧٦)، وتيسير الكريم المنان للسعدي (٤/ ١٢٤).

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١٠/ ٦٥)، ومعالم التنزيل للبغوي (٤/ ٢٣٥)، وفتح البيان للقنوجي (٧/ ٨١).

(٣) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٤/ ٢٣٥) وفتح البيان للقنوجي (٧/ ٨١) ومحاسن التأويل للقاسمي (٦/ ١٠/ ٦)، وتيسير الكريم المنان للسعدي (٤/ ١٦٣).

(٤) انظر: محاسن التأويل للقاسمي (٦/ ١٠/ ٦)، وتيسير الكريم المنان للسعدي (٤/ ١٦٣).

(٥) ولا يُشكِل على هذا كونه ﷺ مبعوثا إلى جميع الناس عربهم وعجمهم كما دل على ذلك الكتاب والسنة؛ لأن الله تعالى لم يقل وما أرسلنا من رسول إلا إلى قومه، وإنما أخبر أنه لم يرسله إلا بلسان قومه ليبيّن لهم أولا فيحصل المقصود =

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩].

أي بيانًا لكل ما يحتاج إليه الناس من أمور الدين[١] أصوله وفروعه، قد بُيِّن ذلك فيه أتم بيان بواضح من الألفاظ وجليّ من المعاني[٢]، كما قال ابن مسعود رضي الله عنه: «أنزل في هذا القرآن كل علم، وكل شيء قد بُيِّن لنا في القرآن»[٣]، ثم ذكر هذه الآية، وقد استحسن قوله الإمام ابن كثير رحمه الله معللًا ذلك بقوله: «فإن القرآن اشتمل على كل علم نافع من خبر ما سبق، وعلم ما سيأتي، وحكم كل حلال وحرام، وما الناس محتاجون في أمر دنياهم، ودينهم، ومعاشهم، ومعادهم»[٤].

وإذا كان الله تعالى قد أنزل كتابه تبيانًا لكل شيء من أمور الدين، فأول ما يدخل في ذلك أصوله التي ينبني عليها، ومن أهمها معرفته سبحانه بأسمائه وصفاته، وما ينبغي أن ينزه عنه.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

والمراد بالذكر في هذه الآية القرآن بإجماع المفسرين[٥]، وأخبر

= لهم ثم يقع البيان لغيرهم بتبليغ قومه عنه إما باللفظ وإما بالمعنى، فتقوم بذلك الحجة على الخلق ويحصل لهم الهدي. انظر: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (٢/ ٥٤ ـ ٥٥).

(١) انظر: جامع البيان للطبري (١٤/ ١٦٠)، وزاد المسير من علم التفسير لابن الجوزي (٤/ ٤٨٢)، والمحرر الوجيز (١٠/ ٢٢٢)، ومعالم التنزيل (٥/ ٣٨)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٥٩٤)، ومحاسن التأويل (٦/ ١٠/ ١٤٩)، وتيسير الكريم المنان (٤/ ٢٣٠).

(٢) انظر: تيسير الكريم المنان للسعدي (٤/ ٢٣٠).

(٣) ذكره ابن كثير (٤/ ٥٩٤) ولم أقف عليه مسندًا، وقد ورد عنه ما يفيد هذا المعنى، وسيأتي/ ص١٩٧.

(٤) تفسير ابن كثير (٤/ ٥٩٤ ـ ٥٩٥).

(٥) انظر: زاد المسير من علم التفسير لابن الجوزي (٤/ ٤٥٠).

سبحانه أن العلة من إنزاله إليه أن يبين للناس ما نزل إليهم[١]، وهذا متناول لتبيين ألفاظه ومعانيه[٢]، فإن الرسول ﷺ بين لأصحابه معاني القرآن وألفاظه، فسنته مفسرة للقرآن مبينة له[٣]، لأنه أعلم بمعنى ما أنزل الله وأفضل ولد آدم، فخصه بإنزال القرآن عليه وكلَّفه ببيانه للناس، بتفصيل ما أجمل وتفسير ما أشكل[٤]، «فلا يجوز ألبتة، أن يبقى في الدين شيء مشكل، بل هو كله مقطوع على أنه بين بيانًا جليًّا»[٥].

ومن ذلك أمور العقائد، وعلى رأسها باب الإيمان بالله تعالى بجميع أركانه، والتي منها الإيمان بأسمائه وصفاته.

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلۡنَا عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِي ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

يخبر الله تعالى نبيه ﷺ بأنه لم ينزل عليه القرآن إلا ليبين لهم الحق فيما اختلفوا فيه من دين الله تعالى، كأمر التوحيد، والقدر، والبعث، وسائر الأحكام الشرعية[٦]، وأنه يفصل به بينهم فيما تنازعوا فيه من ذلك[٧]،

---

(١) انظر: أضواء البيان للشنقيطي (٦/ ٢٥١).

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (١٠/ ١٩٩)، والجواب الصحيح لابن تيمية (٢/ ١٧)، ومجموع فتاويه (١٣/ ٣٣١)، وتيسير الكريم المنان (٤/ ٢٠٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٣١).

(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٧٤).

(٥) ابن حزم: الإحكام في أصول الأحكام (٢/ ٨/ ١٤٨).

(٦) انظر: جامع البيان للطبري (١٤/ ١٣٠)، ومعالم التنزيل للبغوي (٥/ ٢٧)، وزاد المسير (٤/ ٣٦٤)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/ ١٢٢)، وفتح القدير للشوكاني (٣/ ١٧٣)، وفتح البيان للقنوجي (٧/ ٢٦٧)، وتيسير الكريم المنان للسعدي (٤/ ٢١٥).

(٧) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٥٨٠)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٦/ ١٠/ ١٦٣).

ويبين لهم الصواب من الخطأ والحق من الباطل[(١)] فتقوم عليهم بذلك حجة الله تعالى[(٢)].

ولا اختلاف أعظم من الاختلاف في أعظم الأمور، وهي معرفة الله تعالى واليوم الآخر، وهما من الأمور العلمية التي لا تقبل النسخ والتغيير، بحيث يكون الاختلاف فيهما حقيقيًا، بخلاف الأمور العملية التي قد تختلف في الشريعة الواحدة[(٣)].

ولا يخفى ما وقع فيه الناس قبل البعثة المحمدية من الاختلاف في باب الإيمان بالله تعالى، بين اليهود والنصارى ومشركي العرب وغيرهم، فلابد أن يكون ذلك أهم ما يبين فيه الرسول ﷺ الهدى من الضلال والحق من الباطل.

٥ ـ ﴿يَٰٓأَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ قَدۡ جَآءَكُمۡ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمۡ عَلَىٰ فَتۡرَةٖ مِّنَ ٱلرُّسُلِ... ١٩﴾ [المائدة] يخبر الله تعالى في هذه الآية أهل الكتاب ـ وهم اليهود والنصارى ـ أنه أرسل إليهم رسوله محمدًا ﷺ ليبين لهم المطالب الإلهية[(٤)]، والشرائع الدينية[(٥)]، وما أشكل عليهم منها، وضلوا فيه[(٦)]، وأول ما يدخل في ذلك أمر التوحيد، الذي ضلوا فيه ضلالًا كبيرًا، وانحرفوا فيه عن طريق الهدى والرشد إلى التعطيل والتشبيه، فإن الله

(١) انظر: جامع البيان للطبري (١٤/ ١٣٠).
(٢) انظر: جامع البيان للطبري (١٤/ ١٣٠)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (١٠/ ١٢٢).
(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٩)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٩٢١، ١١٠٩).
(٤) انظر: تفسير السعدي (٢/ ٢٧٢).
(٥) انظر: اللباب في علوم الكتاب (٧/ ٢٦٥)، وجامع البيان للطبري (٧/ ١٦٧)، وفتح البيان للقنوجي (٣/ ٣٨٣)، وتفسير السعدي (٢/ ٢٧٢).
(٦) انظر: جامع البيان للطبري (٦/ ١٦٧).

تعالى أرسله «على فترة من الرسل، وطموس من السبل، وتغير الأديان، وكثرة عبادة الأوثان، والنيران، والصلبان، فكانت النعمة به أتم النعم، والحاجة إليه أمر عَمَم؛ فإن الفساد كان قد عم جميع البلاد، والطغيان والجهل قد ظهر في سائر البلاد، إلا قليلًا من المتمسكين ببقايا من دين الأنبياء الأقدمين، من بعض أحبار اليهود، وعباد النصارى والصابئين، ... فكان الدين قد التبس على أهل الأرض كلهم، حتى بعث الله محمدًا ﷺ، فهدى الخلائق، وأخرجهم الله به من الظلمات إلى النور، وتركهم على المحجة البيضاء، والشريعة الغراء»[1].

المطلب الثاني

امتنان الله تعالى على عباده بإرساله محمدًا ﷺ معلمًا للناس أمور دينهم

وقد ورد ذلك في عدد من الآيات وهي:

١ - ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة]، وامتن عليهم بهذه النعمة التي لا نعمة أعظم منها وأكمل بقوله سبحانه:

٢ - ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝١٦٤﴾ [آل عمران].

وذكرهم بها تعالى في قوله:

٣ - ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا۟ تَعْلَمُونَ ۝١٥١﴾ [البقرة].

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٧١ - ٧٢).

فوصفهم سبحانه بأنهم أميون وهم «الذين لا كتاب عندهم ولا أثر رسالة من العرب وغيرهم»(١)، وجعله منهم يعرفون صدقه وأمانته(٢)، ويتمكنون من مخاطبته وسؤاله ومجالسته والانتفاع به(٣) والفهم عنه(٤).

والمراد بتلاوة آياته عليهم: تلاوة آيات القرآن(٥) «القاطعة الموجبة للإيمان واليقين»(٦) المبينة للحق من الباطل والهدى من الضلال الدالة لهم على توحيد الله وكماله وعلى صدق رسوله ووجوب الإيمان به ثم على جميع ما أخبر به من المعاد والغيوب حتى حصل لهم الهداية التامة والعلم اليقيني(٧).

والمراد من تعليمهم الكتاب ألفاظه ومعانيه(٨)، وما اشتملت عليه من دلائل التوحيد والنبوة(٩)، وأحكام الشرع(١٠)، وعلوم الأولين والآخرين(١١).

---

(١) تفسير السعدي (٧/ ٣٧٧).
(٢) انظر: المحرر الوجيز (٣/ ٢٨٨).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ١٥٨)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٢٨٤).
(٤) انظر: تفسير الطبري (٤/ ١٦٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ١٦٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ١٥٨)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٣٩٤).
(٥) انظر: تفسير الطبري (٢٨/ ٩٤)، وفتح البيان عن مقاصد القرآن للقنوجي (١٤/ ١٣٠)، ومحاسن التأويل للقاسمي (١٦/ ١٥٧).
(٦) اقتباس من تفسير السعدي (١/ ٤٤٩).
(٧) انظر المصدر السابق (١/ ١٧٣).
(٨) انظر: تفسير الطبري (٤/ ١٦٣)، وتفسير السعدي (١/ ٤٤٩).
(٩) انظر: فتح البيان عن مقاصد القرآن للقنوجي (١/ ٢٨٥).
(١٠) انظر: تفسير الطبري (٢٨/ ٩٤ ـ ٩٥)، وفتح البيان (١/ ٢٨٥)، وتفسير السعدي (٧/ ٣٧٨).
(١١) انظر: تفسير الطبري (٤/ ١٦٣)، و(٢٨/ ٩٤ ـ ٩٥)، وتفسير السعدي (٧/ ٣٧٨).

والمراد بالحكمة في هذه الآيات الثلاثة السنة(١).

وقد بين سبحانه أن ذلك وقع منه في وقت كانوا في أشد الحاجة إلى بعثة هذا الرسول الكريم(٢)، حيث إنهم كانوا في ضلال واضح لا أعظم منه لجهلهم بعلوم الأنبياء وانحرافهم عن طريق الحق والرشد(٣)، وأنه أرسله «على حين فترة من الرسل وجهالة من الأمم، فالخلق كانوا متحيرين ضالين في أمر أديانهم، فعلمهم ما احتاجوا إليه في دينهم»(٤) من الأحكام والشرائع(٥)، وأخبار الأنبياء، وقصص الماضين، وأخبار الأمور المستقبلة، وأن ذلك كله إنما علموه بتعليمه لهم ولولا إرساله بذلك لم يكونوا يعلمونه(٦).

ولا يخفى أن الرسول ﷺ إنما علمهم ذلك بالكتاب والسنة فبهما أكمل الله لهم الدين وحصل لهم العلم بأصوله وفروعه(٧)، وأعظم ذلك معرفة أسماء الله وصفاته؛ لأنه لا سبيل إلى العلم بها على وجه التفصيل، إلا عن طريق الوحي، قال الإمام ابن كثير: «يذكّر تعالى عباده المؤمنين ما أنعم به عليهم من بعثة الرسول محمد ﷺ إليهم (يتلو) عليهم آيات الله مبينات (ويزكيهم) أي: يطهرهم من رذائل الأخلاق، ودنس

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٨/ ٩٤ ـ ٩٥)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ٢٨٧) وابن كثير (١/ ٤٦٤)، و(٢/ ١٥٨)، وفتح البيان (١٤/ ١٣٠)، ومحاسن التأويل (٤/ ٢٨٤)، و(٢/ ٣٠٩)، و(١٦/ ١٥٧)، والسعدي (١/ ٤٥٠).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١١٦)، ومحاسن التأويل للقاسمي (١٦/ ١٥٧).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٢٨/ ٩٥)، وفتح البيان للقنوجي (١٤/ ١٣١)، ومحاسن التأويل للقاسمي (١٦/ ١٥٧).

(٤) القاسمي: محاسن التأويل (٢/ ٣١٠).

(٥) معالم التنزيل للبغوي (١/ ١٦٧).

(٦) انظر: تفسير الطبري (٢/ ٣٧)، وفتح البيان للقنوجي (٢/ ٣١٥).

(٧) انظر: تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن للسعدي (٨/ ١٩٨).

النفوس، وأفعال الجاهلية، ويخرجهم من الظلمات إلى النور ويعلمهم الكتاب ـ وهو القرآن ـ، والحكمة ـ وهي السنة ـ، ويعلمهم مالم يكونوا يعلمون، فكانوا في الجاهلية الجهلاء، يسفهون بالقول الفرى، فانتقلوا ببركة رسالته، ويمن سفارته إلى حال الأولياء، وسجايا العلماء، فصاروا أعمق الناس علمًا، وأبرّهم قلوبًا، وأقلّهم تكلُّفًا، وأصدقهم لهجة، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية.

وذمّ الله من لم يعرف قدر هذه النعمة، فقال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ۝٢٨﴾ [إبراهيم].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «يعني بنعمة الله محمدًا ﷺ»، ولهذا ندب الله المؤمنين إلى الاعتراف بهذه النعمة، ومقابلتها بذكره وشكره، فقال: ﴿فَٱذْكُرُونِىٓ أَذْكُرْكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لِى وَلَا تَكْفُرُونِ ۝١٥٢﴾ [البقرة]»[1].

وقال ابن كثير رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾ [الجمعة]: «وهذه الآية هي مصداق إجابة الله لخليله إبراهيم، حين دعا لأهل مكة أن يبعث الله فيهم رسولًا منهم، يتلو عليهم آياته، ويزكيهم، ويعلمهم الكتاب والحكمة، فبعثه الله ﷺ ـ وله الحمد والمنة ـ، على حين فترة من الرسل وطموس من السبل، وقد اشتدت الحاجة إليه، وقد مقت الله أهل الأرض عربهم وعجمهم إلا بقايا من أهل الكتاب»[2]، أي: نزرًا يسيرًا ـ ممن تمسك بما بعث الله به عيسى بن مريم عليه السلام ـ؛ ولهذا قال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ ۝٢﴾.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١١٦).

(٢) كما ورد في الحديث المرفوع، وفيه أن الله قال: «وإني خلقت عبادي حنفاء...»، وقد سبق تخريجه/ ص٩٦.

وذلك أن العرب كانوا قديما يتمسكون بدين إبراهيم الخليل ﷺ، فبدلوه، وغيروه وقلبوه، وخالفوه، واستبدلوا بالتوحيد شركًا، وباليقين شكًا، وابتدعوا أشياء لم يأذن بها الله، كذلك أهل الكتابين، قد بدلوا كتبهم، وحرّفوها وأوّلوها، فبعث الله محمدًا صلوات الله وسلامه عليه، بشرع عظيم، شامل كامل، لجميع الخلق، فيه هداتهم، والبيان لجميع ما يحتاجون إليه، من أمر معاشهم ومعادهم، والدعوة لهم إلى ما يقربهم إلى الجنة، ورضا الله عنهم، والنهي عما يقربهم إلى النار وسخط الله، حاكم فاصل لجميع الشبهات والشكوك والريب في الأصول والفروع، وجمع الله تعالى له ـ ولله الحمد والمنة ـ جميع المحاسن ممن كان قبله، وأعطاه ما لم يعط أحدًا من الأولين، ولا يعطيه أحدًا من الآخرين، فصلوات الله وسلامه عليه دائمًا إلى يوم الدين»[1].

وقال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية:

«فمحمد ﷺ هو الإمام الأعظم، المعلِّم لهذين الأمرين (يعني: الكتاب والحكمة)، اللذين هما ينابيع العلوم كلها، تتفجر من معينهما، فعلم أمته الكتاب والحكمة، وأوقفهم عند حكم الأحكام وأسرارها... فجمع لهم بين تعليم الأحكام الأصولية والفروعية، وما به تدرك وتنال، والطرق التي تفضي إليها عقلا ونقلا، وتفكيرا وتدبرا... وبين لهم فوائد ذلك كله وثمراته، وشرح لهم الصراط المستقيم: اعتقاداته وأخلاقه وأعماله، وما لسالكه عند الله من الخير العاجل والآجل، وما على المنحرف عنه من العقاب، والضرر العاجل والآجل...»[2].اهـ.

(١) تفسير ابن كثير (٨/ ١١٦).
(٢) خلاصة تفسير القرآن ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٨/ ١٩٩).

فكيف يظن مع هذا أن يترك باب العلم بأسمائه وصفاته، ولا يبينه لأمته مع أنه أصل من أصول التوحيد، وله من المنزلة والرتبة، والثمرات، والفوائد في العاجل، والآجل[١]، ما لا يخفى إلا على جاهل؟! ولهذا ندب الله المؤمنين إلى شكر هذه النعمة ـ التي كانت سببًا لهم في تحصيل العلوم والأعمال، التي أعظمها معرفة الرّبّ تعالى، بما له من الأسماء والصفات، وإفراده سبحانه بالعبادة، وغير ذلك من الأخلاق ـ بعد أن ذكّرهم بها فقال تعالى:

﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴿١٥٢﴾﴾[٢] [البقرة].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

هذه الآية نص في أن الله سبحانه يبين لعباده، جميع ما يحتاجون إليه في أمور دينهم، أصوله وفروعه[٣]، بإبلاغ الرسول ﷺ، وقيام الحجة عليهم[٤]، وأول ما يدخل في هذا، بيان ما لا يستقل العقل بمعرفته[٥]، ومن ذلك معرفة الرّبّ تعالى، وما له من الأسماء والصفات والأفعال.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ... ﴿١٥﴾﴾ [المائدة].

قال ابن كثير: «يقول الله تعالى مخبرًا عن نفسه الكريمة: أنه قد

(١) انظر/ص٢٠٤ وما بعدها من هذا البحث.
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٦٥)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٢/ ٣١٠)، وتفسير السعدي (١/ ١٧٤).
(٣) انظر: تفسير السعدي (٣/ ٣٠٧).
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٢٧).
(٥) انظر: محاسن التأويل للقاسمي (٥/ ٨/ ٣٤٣).

أرسل رسوله محمدًا ﷺ بالهدى، ودين الحق، إلى جميع أهل الأرض، عربهم وعجمهم، أميهم وكتابيهم، وأنه بعثه بالبينات والفرق بين الحق والباطل. فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنتُمْ تُخْفُونَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾، أي: يبين ما بدّلوه، وحرّفوه، وأوّلوه، وافتروا على الله فيه، ويسكت عن كثير مما غيّروه، ولا فائدة فيه . . .»[(١)].

المطلب الثالث

أمر الله تعالى رسوله محمدًا ﷺ بالبلاغ المبين والشهادة له بذلك

ذكر الله تعالى في القرآن الكريم آيات كثيرة تدل على أن النبي ﷺ بلغ عن الله كل ما أمره به، وأثنى عليه في هذا، ومن تلك الآيات:

١ ـ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِ ۗ﴾ [المائدة: ٦٧].

في هذه الآية أمر من الله تعالى، لرسوله ﷺ بالاستمرار في تبليغ ما أنزله إليه[(٢)]، وإظهاره جميعه وأن لا يكتم منه شيئًا، لأن كتمان بعضه ككتمانه كلّه[(٣)]، وفي هذا ردّ على من زعم أنه ﷺ كتم شيئًا من الدين تقية[(٤)]، وأنه لم يسرَّ إلى أحد شيئًا من ذلك[(٥)]، ولولا هذا لما كان في

---

(١) تفسير ابن كثير (٣/ ٦٧ ـ ٦٨).

(٢) انظر: المحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ١٥٤).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٦/ ٣٠٧)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٥/ ١٤٥)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٦/ ٢٨٣).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٢٤٢).

(٥) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٢٤٢)، وفتح البيان (٤/ ١٨ ـ ١٩).

قوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ فائدة[(١)].

قال القرطبي: «وهذا تأديب للنبي ﷺ، وتأديب لحملة العلم من أمته، أن لا يكتموا شيئًا من أمر شريعته، وقد علم الله من أمر نبيه، أنه لا يكتم شيئًا من وحيه»[(٢)].

فهذه الآية، تدّل على أنه ﷺ، بلّغ جميع ما أرسله الله به من الدين، أصوله وفروعه، وأولى ما يدخل في ذلك، باب الإيمان بالله تعالى، وبأسمائه وصفاته، ولذلك استدل بها ابن عباس رضي الله عنهما على من قال له: «إن أناسًا يأتوننا، فيخبروننا أن عندكم شيئا، لم يبده رسول الله ﷺ للناس»، فقال ابن عباس رضي الله عنهما: «ألم تعلم أن الله قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، والله ما ورّثنا رسول الله سوداء في بيضاء»[(٣)].

قال القرطبي رحمه الله ـ بعد أن ذكر أنه لا زكاة في الخضروات ـ:

«ومما يدّل على هذا المعنى من التنزيل، قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧] أتراه يكتم شيئًا مما أُمِر بتبليغه، أو بيانه، حاشاه الله من ذلك»[(٤)].اهـ.

وكذلك يقال أتراه كتم باب معرفة الله بما له من الأسماء والصفات، ولم يبين ذلك لأمته؟ حاشاه من ذلك.

وقد أوضح الله تعالى في آيات أخر، أن البلاغ المأمور به الرسول ﷺ، ومن قبله من الأنبياء، هو البلاغ المبين، كما قال سبحانه:

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٦/ ٢٤٢).
(٢) انظر: المصدر السابق (٦/ ٢٤٢).
(٣) أخرجه ابن أبي حتم في تفسيره (٤/ ١١٧٢/رقم ٦٦١١)، وجوّد إسناده ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٥٠).
(٤) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٠١).

﴿فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٣٥﴾ [النحل]، وقال تعالى: ﴿فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٩٢﴾ [المائدة]، وقال أيضًا ﴿فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٨٢﴾ [النحل].

وقال أيضًا: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟ ۚ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ۝٥٤﴾ [النور] ـ وفسر الإمام ابن جرير رحمه الله البلاغ المبين، بأنه الذي يبين لهم عما أراد الله تعالى، ويظهر لسامعه حتى يفهمه[1].

قال ابن القيم رحمه الله: «ومعلوم أن البلاغ هو الذي تقوم به الحجة على المبلغ، ويحصل به العلم»[2].

وذكر الشوكاني وصديق حسن خان[3] رحمهما الله، أنه البلاغ الواضح، الذي يفهمه المرسل إليهم ولا يلتبس[4]، وفسّره العلامة عبد الرحمٰن السعدي، بأنه البيّن الظاهر الذي يصل إلى القلوب، ولا يبقي على الله حجة، ولا شبهة ولا شكًّا[5].

وإذا كان هذا هو الواجب على الرسول ﷺ، علم أنه قد بلّغ رسالة ربه، تبليغًا واضحًا، وأن ذلك شامل لجميع أمور الدين، أصولها وفروعها، وقد شهد له ربه، بأنه أدى ما كلفه به من البلاغ والبيان، بقوله:

---

(١) انظر: تفسير ابن جرير (١٨/ ١٥٨)، و(١٤/ ١٥٧).
(٢) مختصر الصواعق (٢/ ٣٩٦).
(٣) محمد صديق خان بن علي الحسيني، أبو الطيب القنوجي، ولد في قنوج (بالهند) سنة ١٢٤٨هـ، ونشأ بها في دهلي، له نيف وستون مصنفا بالعربية والفارسية والهندوسية منها: فتح البيان في مقاصد القرآن، والروضة الندية، ونيل المرام في تفسير آيات الأحكام، توفي سنة ١٣٠٧هـ، انظر: الأعلام (٦/ ١٦٧)، ومعجم المؤلفين (٣/ ٣٥٨)، وترجم لنفسه في التاج المكلل/ ص٥٤٦.
(٤) انظر: فتح القدير للشوكاني (٣/ ١٦٠)، وفتح البيان لصديق حسن خان (٧/ ٦٤٠).
(٥) انظر: تفسير السعدي (٤/ ٢٠١)، و(٥/ ٤٣٨).

٢ - ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ فَمَآ أَنتَ بِمَلُومٍ ﴿٥٤﴾﴾ [الذاريات].

وقوله:

٣ - ﴿ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

فنفى عنه في الآية الأولى اللوم؛ لأنه أدى ما كلف من تبليغ الرسالة، ولم يقصر في ذلك[١]، و«لو لم يكن قد عرف المسلمون، وتيقنوا ما أرسل به، وحصل لهم منه العلم اليقين، لم يكن قد حصل منه البلاغ المبين، ولما رفع الله عنه اللوم»[٢]، ولما شهد الله له ولغيره من الرسل بذلك، كما دلت عليه الآية الأخرى قال الإمام ابن كثير: «يمدح الله تبارك وتعالى، الذين يبلغون رسالات الله أي: لخلقه، ويؤدونها بأماناتها، ﴿وَيَخْشَوْنَهُۥ﴾ أي: يخافونه، ولا يخافون أحدًا سواه، فلا يمنعهم سطوة أحد من إبلاغ رسالات الله تعالى، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾﴾، أي: وكفى بالله ناصرًا ومعينًا، وسيد الناس في هذا المقام، - بل وفي كل مقام -، محمد رسول الله ﷺ؛ فإنه قام بأداء الرسالة وإبلاغها، إلى أهل المشارق والمغارب، وإلى جميع أنواع بني آدم، وأظهر الله تعالى كلمته ودينه وشرعه على جميع الأديان والشرائع...»[٣].

وقد شهد له أيضًا بالبلاغ المبين، أصحابه رضوان الله عليهم، كما سيأتي بيانه في المبحث الثالث من هذا الفصل، إن شاء الله تعالى[٤].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٢٧/ ١٠)، وتفسير القرطبي (١٧/ ٥٤)، وتفسير السعدي (٧/ ١٨٠).

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٧٣٣).

(٣) تفسير ابن كثير (٦/ ٤٢٧).

(٤) انظر/ ص١٩٠.

المطلب الرابع

إخبار الله تعالى بأنه فصل لنا كل شيء من أمور الدين

١ ـ قال تعالى: ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَّلْنَٰهُ تَفْصِيلًا ﴿١٢﴾﴾ [الإسراء].

فكل شيء مما يفتقر إليه العباد، في أمر دينهم، ودنياهم، قد بيّن تبيينًا واضحًا، لا التباس فيه، وعلى الوجه الذي لا مزيد عليه[١]، فتبين الحق من الباطل، في كل ما يحتاجون إليه[٢]، ومن ذلك ما لله تعالى من الأسماء والصفات.

٢ ـ وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْنَٰهُم بِكِتَٰبٍ فَصَّلْنَٰهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الأعراف: ٥٢].

والمراد من هذه الآية، قطع الأعذار عن أهل النار، وأنهم قد أزيحت عنهم العلل، بإنزال الكتب، وإرسال الرسل؛ ولذلك ذكرت بعد بيان ما آلوا إليه من الخسارة، والهلاك، في الآخرة[٣]، فذكر سبحانه أنه قد بين لهم في كتبه جميع المطالب الدينية، التي يحتاجون إليها، وهو عالم بذلك، وبما يصلح لهم على اختلاف الأزمنة والأمكنة[٤]، ولهذا أنكر الله عليهم تحاكمهم إلى غير كتابه، فقال:

٣ ـ ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْتَغِى حَكَمًا وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤] وهذا استفهام إنكار، أي: كيف أطلب حكمًا غير الله، وقد أنزل كتابًا مفصلًا بيّنًا[٥]، وقوله مفصلًا: أي مبينًا[٦]،

---

(١) انظر: فتح البيان للقنوجي (٧/ ٣٦٣).

(٢) انظر: تفسير السعدي (٤/ ٢٦٥).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٤٢٥).

(٤) انظر: تفسير السعدي (٣/ ٣٦).

(٥) انظر: درء التعارض (٥/ ٢٢١) والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ١٠٤٣).

(٦) انظر: تفسير القرطبي (٧/ ٧٠)، ودرء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٢١) ومدارج =

موضحًا فيه أصول الدين، وفروعه، بأحسن بيان وأجلى برهان؟[١]، فهل يعقل مع هذا، أن يترك بيان ما يجب إثباته لله تعالى، من الأسماء والصفات، وما يتنزّه عنه من العيوب والنقائص، وهو أصل من أصول الدين ولا تخفى أهميته إلا على جاهل[٢]، ولا يمكن للعباد الوصول إليه إلا عن طريق الوحي[٣]؟.

٤ ـ قال الله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [يوسف: ١١١].

في هذه الآية التصريح بأن في القرآن تفصيل كل شيء، مما يحتاج إليه العباد من أمور الدين[٤]، أصوله وفروعه[٥]، عقائده وشرائعه[٦]، والأدلة والبراهين على ذلك[٧]، ومن أعظم ذلك، تفصيل ما يستحقه الرب، من الأسماء والصفات، وما يتنزه عنه من النقائص، ومشابهة المخلوقات، ولما كان تفصيلًا لجميع المطالب الدينية، كان أعظم هدى للمؤمنين به[٨]، يهتدون به في هذه الحياة، ويوم المعاد[٩]، وإنما خصوا

= السالكين لابن القيم (٢/ ١٨١).

(١) انظر: تفسير السعدي (٢/ ٤٦٠).

(٢) انظر: المبحث الأول من الفصل الثاني/ ص٢٠٤.

(٣) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني/ ص٢٨١.

(٤) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٩١)، والمحرر الوجيز (٩/ ٣٩٧)، ومعالم التنزيل (٤/ ٢٨٧)، وتفسير القرطبي (٩/ ٢٧٧)، وتفسير ابن كثير (١/ ٤٢٧)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٦/ ٩/ ٣٠٧).

(٥) انظر: تفسير السعدي (٤/ ٦٥).

(٦) المحرر الوجيز لابن عطية (٩/ ٣٩٧)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٧).

(٧) انظر: تفسير السعدي (٤/ ٦٥).

(٨) انظر: محاسن التأويل للقاسمي (٦/ ٩/ ٣٠٢).

(٩) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٧).

بالذكر؛ لأنهم هم المنتفعون به[١]، والمستجيبون له، وهم المسارعون إلى تصديقه وتطبيقه.

المطلب الخامس:

أمر الله تعالى بالتحاكم إلى الكتاب والسنة عند وقوع الاختلاف والتنازع

فقد أخبر الله عباده أنه يجب أن يكون هو الحاكم بين الناس في جميع ما اختلفوا فيه، فقال تعالى:

١ - ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠]، ومعلوم أن حكمه تعالى، هو ما أخبر به في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ؛ ولهذا قال ابن القيم رحمه الله:

«وهذا نص صريح، في أن حكم جميع ما تنازعنا فيه، مردود إلى الله وحده، وهو الحاكم فيه على لسان رسوله»[٢].

وقال العلامة السعدي رحمه الله:

«﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ﴾ من أصول دينكم وفروعه، مما لم تتفقوا عليه، ﴿فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾، يرد إلى كتابه، وإلى سنة رسوله، فما حكما به فهو الحق، وما خالف ذلك فباطل»[٣].

وقد بين سبحانه أنه أنزل كتبه بالحق من «الإخبارات الصادقة، والأوامر العادلة[٤]، فكل ما اشتملت عليه الكتب الإلهية، فهو حق،

---

(١) انظر: محاسن التأويل للقاسمي (٦/٩/٣٠٢).
(٢) الصواعق المرسلة (٣/٨٢٨).
(٣) تفسير السعدي (٦/٥٩٦).
(٤) كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ أي: صدقًا في الأخبار وعدلًا =

يفصل بين المختلفين في الأصول والفروع، وهذا هو الواجب عند الاختلاف والتنازع، أن يرد الاختلاف إلى الله ورسوله»[١]، قال الله تعالى:

٢ - ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «إذ لا يحكم بين الناس فيما تنازعوا فيه، إلا كتاب منزل، أو نبي مرسل»[٢]، ولهذا جاء الأمر صريحًا برد جميع ما تنازع الناس فيه، إلى الكتاب والسنة دون غيرهما، وهذا يوجب تقديم السمع، فقال تعالى:

٣ - ﴿فَإِن تَنَـٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ۝٥٩﴾ [النساء].

قال ميمون بن مهران[٣]: «قالوا الرد إلى الله إلى كتابه، والرد إلى الرسول إذا قبض إلى سنته»[٤].

= في الأحكام، وانظر/ص٢٤٩ من هذا البحث.

(١) تفسير السعدي (١/ ٢٦٠).

(٢) الرد على المنطقيين/ ص٣٣٢. وقال أيضًا: «وإنما يفصل بين الناس فيما تنازعوا فيه الكتاب المنزل من السماء والرسول المؤيد بالأنباء» مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٦٦)، وانظر نحوه في دره التعارض (١/ ١٤٧).

(٣) ميمون بن مهران الكوفي أبو أيوب الجزري، نزل الرقة وولي الجزيرة لعمر بن عبد العزيز، ثقة فقيه، من الرابعة انظر: التقريب/ ٧٠٩٨.

(٤) أخرجه الطبري في تفسيره (٥/ ١٥١) والخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه (٢/ ٣٧٥ و٣٧٦) وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١٨٧ و١٩٠)، وابن حزم: الإحكام (٨/ ١٧٤)، والهروي: ذم الكلام (٢/ ٢٣٠)، واللالكائي (١/ ٥٦)، وصحح إسناده بدر البدر في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة للسيوطي/ ٤٧.

وروي عن قتادة والأعمش وهو قول الشافعي، وبه قال أهل التفسير فانظر: =

لأن الرد إلى ما جاءت به الرسل يؤول بأصحابه إلى الهدى والفلاح[١]، ولأن فيه الفصل في جميع المسائل الخلافية[٢].

فقوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ﴾ نكرة في سياق الشرط فتعم كل ما تنازع فيه المؤمنون[٣] من أمور الدين[٤] «دقه وجله، جليه وخفيه»[٥] أصوله وفروعه[٦]، ومعلوم أنه لا أعظم من الاختلاف في أعظم الأمور وأجلها، وهو معرفة الله تعالى، ومعرفة اليوم الآخر، فإن الخلاف الحقيقي، إنما يكون في الأمور العلمية، والقضايا الخبرية، التي لا تقبل النسخ والتغيير[٧] «ولو لم يكن بيان الله ورسوله فاصلًا للنزاع، لم يؤمروا بالرد إليه»[٨].

= تفسير الطبري (٥/ ١٥٠)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٤/ ١٥٩)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/ ٣٩٢)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٥)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٤٨٧)، وفتح البيان للقنوجي (٣/ ١٥٨)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٣/ ٥/ ٢٥٨)، وحكى ابن القيم الإجماع عليه في إعلام الموقعين (١/ ٢٢٧) و(١/ ٤٩)، وفي الكلام على مسألة السماع/ ص٩٦ ـ ٩٧، وابن الوزير في إثار الحق على الخلق/ ص١٠٧.

(١) ابن تيمية: بيان تلبس الجهمية (١/ ١٥١).

(٢) انظر: تفسير السعدي (٢/ ٨٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ١٧٤) وإعلام الموقعين (١/ ٤٩).

(٤) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٥٠)، ومحاسن التأويل (٢/ ٢٤٢)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٣٨).

(٥) ابن القيم: إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، وانظر: الكلام على مسألة السماع له/ ص٩٧.

(٦) انظر: تفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٥)، وتفسير السعدي (٢/ ٨٩)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٧) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (٥/ ٢٩)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٩ ـ ١١)، و(٣/ ١١٠٩)، وانظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤٣٢).

(٨) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٧٤).

قال الإمام ابن القيم:

«وهذا يعم دقيق ما تنازع فيه المسلمون وجليله، لا يخص شيئًا دون شيء، فمن ظن أن هذا في شرائع الإسلام، دون حقائق الإيمان، وفي أعمال الجوارح، دون أعمال القلوب وأذواقها، ومواجيدها، أو في فروع الدين، دون أصوله وباب الأسماء والصفات والتوحيد، فقد خرج عن موجب الآية، علمًا وعملًا وإيمانًا، فكما أن رسالته ﷺ عامة إلى كل مكلف، في كل وقت، فهي عامة في كل حكم من أحكام الدين، أصوله وفروعه، حقائقه وشرائعه، فمن أخرج حكمًا من أحكام الدين، عن عموم رسالته، فهو كمن أخرج محكومًا عليه من المكلفين، عن عموم رسالته، فهذا في البطلان كهذا»[(١)].

وقال أيضًا: «فلو لم يكن في كتاب الله وسنة رسوله بيان حكم ما تنازعوا فيه، ولم يكن كافيًا، لم يأمر بالرد إليه؛ إذ من الممتنع أن يأمر الله تعالى بالرد عند التنازع، إلى من ليس عنده فصل النزاع»[(٢)].

وقال ابن الوزير اليماني[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو لم يكونا وافيين ببيان مهمات الدين، ما أمرهم الله بالرجوع إليهما عند الاختلاف»[(٤)].

---

(١) الكلام على مسألة السماع/ ص٩٧ ـ ٩٨.

(٢) إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٤٩) وانظر: تفسير السعدي (١/ ٢٦١).

(٣) محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضي أبو عبد الله الحسيني الصنعاني المعروف بابن الوزير، ولد سنة ٧٧٥هـ، تعلم بصنعاء، وصَعدة ومكة، وأقبل في آخر أيامه على العبادة، وانقطع عن الناس، من كتبه: «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم، وإيثار الحق على الخلق، وتنقيح الأنظار في علوم الآثار»وغيرها، توفي سنة ٨٤٠هـ، انظر: الضوء اللامع (٣/ ٢/ ٢٧٢)، والبدر الطالع (٢/ ٨١)، والأعلام (٥/ ٣٠٠).

(٤) إيثار الحق على الخلق/ ص١٠٧.

وذكر الشاطبي[١] رَحِمَهُ اللَّهُ أن هذه الآية تدل على أن القرآن والسنة «بيان لكل مشكل، وملجأ لكل معضل»[٢].

وقد أكد سبحانه وجوب تحكيم الرسول ﷺ، في جميع ما حصل فيه الاختلاف والنزاع، فقال سبحانه:

٤ ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء] فأقسم سبحانه بنفسه على نفي إيمان الخلق، حتى تحصل منهم هذه الغاية ـ وهي تحكيم الرسول في كل شيء حصل فيه اختلاف بينهم ـ[٣] «من دقيق الدين وجليله، وأصوله وفروعه»[٤]، وأحكام الشرع وأحكام المعاد، وسائر الصفات وغيرها[٥]، وهذا يدل على أن ما حكم به الرسول ﷺ، هو الحق الذي يجب[٦] الانقياد له، باطنًا

---

(١) إبراهيم بن محمد اللّخمي أبو إسحاق الغرناطي الشهير بالشاطبي، المؤلف، المحقق، الفقيه الأصولي، كان من أئمة المالكية له استنباطات جليلة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة مع التحري والتحقيق، من مؤلفاته الموافقات في أصول الشريعة، والاعتصام وغيرهما، توفي سنة ٧٩٠هـ، انظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج/ ص٤٨، وشجرة النور الزكية/ ص٢٣١، والأعلام (١/ ٧٥).

(٢) الموافقات في أصول الشريعة (٤/ ١٣٦).

(٣) انظر: تفسير الطبري (٥/ ١٥٨)، ومعالم التنزيل للبغوي (٢/ ٢٤٦)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٣٨) و(٩/ ٤٧١)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٩)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٤٨٤)، وفتح البيان للقنوجي (٣/ ١٦٧)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٣/ ٥/ ٢٧٣)، وتفسير السعدي (٢/ ٩٣).

(٤) اقتباس من مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٣٥٢) وانظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٧/ ٣٨)، والتبيان في أقسام القرآن لابن القيم/ ص٤٣٠.

(٥) انظر: التبيان في أقسام القرآن/ ص٤٣.

(٦) انظر: تفسير ابن جرير (٥/ ١٥٨) وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٩).

وظاهرًا، مع انشراح الصدر، والرضى به، من غير منازعة، ولا مدافعة[١].

ولولا أن في حكم الرسول ﷺ بيان جميع ما وقع فيه الاختلاف والتنازع لما أمر الله تعالى بتحكيمه في ذلك، ولما أكد هذا الأمر بالوعيد الشديد، الذي تقشعر منه الجلود، وترجف منه الأفئدة[٢].

وإلا فكيف يأمرهم بذلك، ونصوص الكتاب والسنة، ليس فيها بيان الحق فيما اختلفوا فيه كما يتصورون، وأعظم ما اختلفوا فيه باب الإيمان بالله تعالى، وما له من الأسماء والصفات؟! ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد أن أورد هذه الآيات، وغيرها من الآيات الواردة في الاعتصام بالكتاب والسنة، وذم من لا يتحاكم إليهما ـ:

«فهذه النصوص وغيرها، تبين أن الله أرسل الرسل، وأنزل الكتب؛ لبيان الحق والباطل، وبيان ما اختلف فيه الناس، وأن الواجب على الناس، اتباع ما أنزل إليهم من ربهم، ورد ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة»[٣].

---

(١) انظر: معالم التنزيل للبغوي (٢/ ٢٤٦)، والصواعق المرسلة (٣/ ٨٢٨)، و(٤/ ١٥٢١)، والتبيان في أقسام القرآن/ ص٤٣٠، ومختصر الصواعق (٢/ ٣٥٢)، وإعلام الموقعين (١/ ٥١) أربعتها لابن القيم، وتفسير ابن كثير (٢/ ٣٤٩)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ٤٨٤)، وفتح البيان للقنوجي (٣/ ١٧٣)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٣/ ٥/ ٢٧٣) وتفسير السعدي (٢/ ٩٣).

(٢) انظر: فتح القدير للشوكاني (١/ ٤٨٤)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٣/ ٥/ ٢٧٣).

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٣).

المطلب السادس

إخبار الله تعالى عن كتابه ورسوله بأنهما يخرجان الناس من الظلمات إلى النور

قال الله تعالى:

١ ـ ﴿قَدْ جَاءَكُم مِّنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ﴾ [المائدة].

وقال تعالى:

٢ ـ ﴿الر كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ [إبراهيم: ١].

ففي هاتين الآيتين الإخبار من الله تعالى عن كتابه بأنه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، وأطلق الظلمات؛ لتشمل جميع أنواع الظلمة[١]، ومن ذلك ظلمة الجهل بالله وبما له من الأسماء والصفات، إلى العلم بذلك، وخاصة أن هذه المعرفة، لا يمكن إدراكها على وجه التفصيل، إلا عن طريق خبر الله تعالى، أو خبر رسوله ﷺ[٢].

---

(١) انظر: تفسير الطبري (٦/ ١٦٢)، و(١٣/ ١٧٩)، وزاد المسير (٤/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥)، وتفسير القرطبي (٦/ ١١٨ ـ ١١٩)، و(٩/ ٣٣٨)، وفتح القدير للشوكاني (٣/ ٩٣)، وفتح البيان للقنوجي (٧/ ٧٩)، وتفسير السعدي (٢/ ٢٦٨)، و(٤/ ١٦١)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٤/ ٦/ ١٣٧).

(٢) انظر: المبحث الرابع من الفصل الثاني/ ص٢٨١.

المطلب السابع

حصر الهداية فيما أوحي إلى الرسول ﷺ ونفي الضلال عمن اتبعه والإخبار بأنه من المفلحين

أمر الله تعالى نبيه أن يخبر الناس أن اهتداءه ﷺ ورشده محصور فيما أوحي إليه من ربه من الوحي والحق المبين[١] فقال سبحانه:

١ - ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ۖ وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ ۚ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ۝٥٠﴾ [سبأ].

وضمن الله تعلى لعباده أن من اتبع منهم الهدى الذي أرسل به رسله، أنه لا يضل ولا يشقى، وأنه من المفلحين[٢] دون غيرهم، كما في قوله تعالى:

٢ - ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۝١٢٣﴾ [طه].

فعبر بالظاهر موضع المضمر، وأضافه إلى ضميره تشريفا ومبالغة في اتباعه[٣].

وقال سبحانه في الأمر باتباع محمد ﷺ:

٣ - ﴿فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَـٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ۝١٥٨﴾ [الأعراف]، فجعل اتباعه سببا في الاهتداء.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٥٢٧).

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ١٥٥)، والصفدية (٢/ ٢٤٦)، و«مقدمة تشمل على أن جميع الرسل كان دينهم الإسلام» لابن رجب الحنبلي ضمن مجموع رسائله (٢/ ٥٥٥)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٨٨، ٤٩١)، وفتح البيان للقنوجي (٨/ ٢٨٩).

(٣) انظر: فتح البيان للقنوجي (٨/ ٢٨٩).

وقال تعالى:

٤ - ﴿فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِهِۦ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَٱتَّبَعُوا۟ ٱلنُّورَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ مَعَهُۥٓ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾﴾ [الأعراف].

فشهد لمن آمن بالرسول ﷺ، وآمن بالقرآن الذي جاء به، بالفلاح في الدنيا والآخرة.

ولا شك أن الجهل بالله تعالى وبأسمائه وصفاته، من أعظم الضلال، ولولا أن فيما جاء به الرسول ﷺ بيان ذلك، لم يكن متبعوه من المهتدين والمفلحين، فضلًا عن أن تكون الهداية محصورة فيه.

٥ - وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾ الآية [المائدة: ٦٨].

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «جاء مالك بن الصيف وجماعة من الأحبار، فقالوا: «يا محمد! ألست تزعم أنك على ملة إبراهيم ودينه، وتؤمن بما عندنا من التوراة، وتشهد أنها حق؟»، قال: «**بلى، ولكنكم كتمتم منها ما أمرتم ببيانه، فأنا أبرأ إلى الله ممّا أحدثتموه**»، قالوا: «فإنا نتمسك بما في أيدينا من الهدى، ولا نؤمن بك، ولا بما جئت به»؛ فأنزل الله: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ۗ﴾ أي: القرآن، الآية»[١].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وهذا يدل على أن المراد بما أنزل إليكم من ربكم القرآن»[٢].

---

(١) أخرجه الطبري في التفسير (٨/ ٥٧٣)، وفيه محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، وهو مجهول، كما في التقريب/ ٦٣١٦، وعزاه الحافظ في الفتح (٨/ ٢٦٩) لابن أبي حاتم وحسنه، وإنما الذي في تفسيره (٤/ ١١٧٤) وقفه على محمد هذا، والله أعلم.

(٢) الفتح (٨/ ٢٦٩).

المطلب الثامن

وصف القرآن بأنه «هدى» و«نور» و«بصائر» و«شفاء» و«فرقان» و«آيات بينات» ونحوها

إن الله تعالى سمى كتابه بأسماء ووصفه بأوصاف عظيمة كل واحد منها دال على أنه سبب للهداية والفوز بكل مطلوب محبوب، والنجاة من كل مكروه فوصفه بأنه:

أ ـ «هدى»:

كما في قوله تعالى:

١ ـ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة]، وقوله تعالى:

٢ ـ ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ ۝٥٢﴾ [يوسف]، وقوله تعالى:

٣ ـ ﴿هُدٗى وَرَحۡمَةٗ لِّلۡمُحۡسِنِينَ ۝٣﴾ [لقمان].

وأخبر أنه أنزله هدى للناس كافة كما في قوله تعالى:

٤ ـ ﴿شَهۡرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِيٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلۡقُرۡءَانُ هُدٗى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٨٥].

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«هو بيان أمره، ورشاد من جهل سبيل الحق، فعمي عنه إذا اتبعه، فاهتدى به من ضلالته»[(١)]، و«رشاد للناس إلى سبيل الحق، وقصد المنهج»[(٢)].

---

(١) تفسير الطبري (١٣/ ٩١).

(٢) تفسير الطبري (٢/ ١٤٦).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

«فأنزله هاديًا للناس، وبينات من الهدى، فهو يهدي إلى صراط مستقيم، يهديهم إلى صراط العزيز الحميد . . . بما فيه من الخبر، والأمر»(١).

وقال أيضًا: «والهدى هو بيان ما ينتفع به الناس، ويحتاجون إليه، وهو ضد الضلالة، فالضال يضل عن مقصوده وطريق مقصوده.

وهو سبحانه بين في كتبه ما يهدي الناس، فعرفهم ما يقصدون، وما يسلكون من الطرق، عرفهم أن الله هو المعبود وحده، وأنه لا يجوز عبادة غيره، وعرفهم الطريق وهو ما يعبدونه به، ففي الهدى بيان المعبود، وما يعبد به»(٢).

وقال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهو في نفسه هدى، ويهدي الناس إلى جميع ما يحتاجونه، من أمور دينهم ودنياهم، ويرشدهم إلى كل طريق نافع»(٣).

ب ـ «الروح والنور»:

فالروح كما في قوله تعالى:

١ ـ ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا﴾ الآية [الشورى: ٥٢] وقوله تعالى:

٢ ـ ﴿يُنَزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ بِٱلرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ أَنْ أَنذِرُوٓا۟ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱتَّقُونِ ﴿٢﴾﴾ [النحل].

فسماه الله تعالى «روحًا لتوقف الحياة الحقيقية عليه، ونورًا لتوقف

---

(١) النبوات (٢/ ٦٤١).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١).

(٣) تيسير اللطيف في خلاصة القرآن (٨/ ١٧٦).

الهداية عليه»[١]؛ لأنه يبين ويوضح العلوم النافعة، والمعاني الكاملة، وبه يخرج العبد من الظلمات إلى النور.

وقال العلامة السعدي عند شرحه الآية السابقة من سورة النحل:

«أي بالوحي الذي به حياة الأرواح»[٢].

وأما وصفه بالنور ففي قوله تعالى:

١ - ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، وقوله تعالى:

٢ - ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُم بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء]، وقوله تعالى:

٣ - ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنزَلْنَا﴾ [التغابن: ٨].

قال ابن جرير في كلامه عن الآية السابقة من سورة النساء:

«يا أيها الناس، من جميع أصناف الملل، يهودها، ونصاراها، ومشركيها . . . قد جاءتكم حجة من الله، تبرهن لكم بطول ما أنتم عليه مقيمون من أديانكم ومللكم، وهو محمد ﷺ، الذي جعله الله عليكم حجة، قطع بها عذركم، وأبلغ إليكم في المعذرة بإرساله إليكم، مع تعريفه إياكم صحة نبوته، وتحقيق رسالته.

﴿وَأَنزَلْنَا...﴾ يقول: أنزلنا إليكم معه ﴿نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾: يعني يبين لكم المحجة الواضحة، والسبل الهادية إلى ما فيه لكم النجاة من عذاب الله وأليم عقابه، إن سلكتموها واستنرتم بضوئه، وذلك النور

(١) اقتباس من الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ١٥٢). وقال في مفتاح دار السعادة (١/ ٢٣٢): «فأخبر أنه روح تحصل به الحياة، ونور يحصل به الإضاءة والإشراق».

(٢) تفسير السعدي (٥/ ٤٣).

المبين، هو القرآن الذي أنزله الله على محمد ﷺ»[١].

ج - «شفاء لما في الصدور»:

أخبر الله تعالى عن كتابه أنه شفاء للمؤمنين في قوله تعالى:

١ - ﴿وَنُنَزِّلُ مِنَ ٱلْقُرْءَانِ مَا هُوَ شِفَآءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الإسراء: ٨٢].

وفي قوله سبحانه:

٢ - ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ﴾ [فصلت: ٤٤] فهو شفاء لأمراض القلوب والأبدان.

وأطلق سبحانه كونه شفاء في موضع آخر، من غير تخصيص بالمؤمنين، بل هو شفاء للناس جميعًا، لما في الصدور من أمراض الشهوات والشبهات[٢]، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [يونس: ٥٧].

قال الإمام ابن القيم:

«وقد تقدم أن جماع أمراض القلب، أمراض الشبهات والشهوات، والقرآن شفاء للنوعين، ففيه من البينات والبراهين القطعية، ما يبين الحق من الباطل، فتزول أمراض الشبه، المفسدة للعلم، والتصور، والإدراك، بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه . . .»[٣].

فهو يذهب ما في القلوب من الشكوك[٤]، والنفاق والزيغ والميل[٥]؛

---

(١) تفسير الطبري (٦/ ٣٩).
(٢) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم/ ص٥٠ وتيسير اللطيف المنان/ ص١٧٦.
(٣) انظر: المصدر السابق/ ص٥٠.
(٤) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ١١٢)، وفتح القدير للشوكاني (٣/ ٤٥٣) وفتح البيان للقنوجي (٦/ ٨٢).
(٥) انظر: تفسير ابن كثير (٥/ ١١٢).

لما اشتمل عليه من العقائد الحقة، وتزييف العقائد الباطلة[١].

وقال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«ولا يكون شفاء لكل ما في الصدور، إلا وفيه تبيان كل شيء»[٢].

د ـ «الفرقان»:

وذلك لأن فيه الفصل بين الحق والباطل[٣]، والهدى والضلال[٤]، والرشد والغي[٥] والحلال والحرام[٦]، والخير والشر، والبينات والشبهات، والحجج الصحيحة والفاسدة[٧]، وبين طريق الجنة وطريق النار، وبين سبيل أولياء الرحمٰن وسبيل أولياء الشيطان[٨]، وأهل السعادة والشقاوة[٩]، ولهذا امتدح الله تعالى نفسه على إنزاله على نبينا محمد ﷺ بقوله: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ لِيَكُونَ لِلْعَٰلَمِينَ نَذِيرًا ۝١﴾ [الفرقان]، وقال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْهُدَىٰ وَٱلْفُرْقَانِ... ۝١٨٥﴾ [البقرة].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وذلك أن الدليل لا يتم إلا بالجواب

---

(١) انظر: فتح القدير للشوكاني (٣/ ٤٥٣)، وفتح البيان للقنوجي (٦/ ٨٢).

(٢) الموافقات في أصول الشريعة: (٤/ ١٨٤).

(٣) انظر: تفسير ابن جرير (٢/ ١٤٦)، وتفسير القرطبي (٢/ ٢٩٨)، والنبوات (٢/ ٦٤٢)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٤١٥) وتفسير ابن كثير (٦/ ٩٢)، وتفسير السعدي (٥/ ٤٥٥)، وتيسير اللطيف المنان/ ١٧٥.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٤١٥) وتفسير ابن كثير (١/ ٥٠٢) وتفسير السعدي (٥/ ٤٥٥).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٤١٥) وتفسير ابن كثير (١/ ٥٠٢).

(٦) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤٢) وتفسير ابن كثير (٦/ ٢).

(٧) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤٢).

(٨) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٤١٥).

(٩) انظر: تفسير السعدي (٥/ ٤٥٥)، وتيسير اللطيف المنان/ ص١٧٥.

عن المعارض، ... فلا بد من الفرق بين الدليل الدال على الحق، وبين ما عارضه؛ ليتبين أن الذي عارضه باطل؛ فالدليل يحصل به الهدى، وبيان الحق، لكن لابد مع ذلك من الفرقان، وهو الفرق بين ذلك الدليل وبين ما عارضه، والفرق بين خبر الرب، والخبر الذي يخالفه»[١].

قال ابن كثير مبينًا معنى الفرقان: «وهو الفارق بين الهدى والضلال، والحق والباطل، والغي والرشاد، بما يذكره الله تعالى من الحجج والبينات، والدلائل الواضحات، والبراهين القاطعات، ويبينه، ويوضحه، ويفسره، ويقرره، ويرشده إليه، وينبه عليه من ذلك»[٢].

هـ - «أنه آيات بينات»:

أي أنه حجج واضحة[٣]، ودلائل وبراهين[٤] قاطعة، بينة في نفسها، وبها يتبين غيرها، تدل على صحة جميع ما جاء به[٥]، أمرًا ونهيًا وخبرًا[٦]، وأنه الحق اليقين[٧]؛ ولهذا كانت سببًا لإخراج الناس من ظلمات الجهل، والكفر، والآراء المتضادة، إلى نور العلم، والهدى والإيمان، واليقين[٨]، قال الله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ...﴾ [العنكبوت: ٤٩]، وقال: ﴿وَلَقَدْ أَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ وَمَثَلًا مِّنَ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُمْ... ﴿٣٤﴾﴾ [النور]، وقال: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ

(١) النبوات (٢/ ٦٤٢).
(٢) تفسير ابن كثير (٢/ ٥).
(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٢٨٦) و(٨/ ١١)، وتفسير السعدي (٧/ ٢٨٧).
(٤) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤٠)، وتفسير ابن كثير (٨/ ١١).
(٥) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤١)، وتفسير السعدي (٧/ ٦٨٧).
(٦) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤١)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٢٨٦).
(٧) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٤١)، وتفسير السعدي (٧/ ٦٨٧).
(٨) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ١١)، وتفسير السعدي (٧/ ٢٨٦).

عَلَىٰ عَبْدِهِۦٓ ءَايَٰتٍۭ بَيِّنَٰتٍ لِّيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ... ﴿٩﴾﴾ [الحديد]، قال السعدي: «أي واضحات الدلالة على كل ما تحتاجون إليه، من الأصول والفروع، بحيث لا يبقى فيها إشكال ولا شبهة».

ولهذا توعد الله من كتم ما أنزله في كتابه من البينات والهدى باللعنة، فقال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَٰبِ ۙ أُو۟لَٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّٰعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية معلقًا على هذه الآية: «فالبينات جمع بينة، وهي الأدلة والبراهين التي هي بينة في نفسها، وبها يتبين غيرها، فهذا شأن الأدلة، فإن مقدماتها تكون معلومة بنفسها، كالمقدمات الحسيّة والبديهيّة، وبها يتبين غيرها، فيستدل بالجليّ على الخفيّ... ففي الهدى بيان المعبود وما يعبد به، والبيّنات فيها الأدلة والبراهين على ذلك، فليس ما يخبر به ويأمر به من الهدى قولًا مجردًا عن دليله؛ ليؤخذ تقليدًا واتباعًا للظن، بل هو مبين بالآيات البينات، وهي الأدلة اليقينية والبراهين القطعية»[1].

وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿وَبَيِّنَٰتٍ﴾، أي: دلائل وحجج بينة واضحة، لمن فهمها وتدبرها، دالة على صحة ما جاء به من الهدى المنافي للضلال، والرشد المنافي للغيّ، ومفرقًا بين الحق والباطل، والحلال والحرام»[2].

وقال تعالى ﴿لَّقَدْ أَنزَلْنَآ ءَايَٰتٍ مُّبَيِّنَٰتٍ ۚ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤٦﴾﴾ [النور].

قال السعدي: «أي واضحات الدلالة، على جميع المقاصد

---

(١) النبوات (٢/ ٦٤٠ ـ ٦٤١).

(٢) تفسير ابن كثير (١/ ٥٠٦).

الشرعية. . . فاتضحت بذلك السبيل، ويتبين الرشد من الغي، والهدى من الضلال، فلم يبق أدنى شبهة لمبطل، يتعلق بها، ولا أدنى إشكال لمريد الصواب؛ لأنها تنزيل من كمل علمه، وكملت رحمته، وكمل بيانه، فليس بعد بيانه بيان، ليهلك بعد ذلك من هلك عن بينة، ويحي من حيّ عن بينة»(١).

فهذه الأوصاف العامة الجامعة ـ التي لا يشذ عنها شيء ـ، وغيرها مما وصف بها القرآن في آيات كثيرة(٢)، تدل على أن في القرآن، الهداية لجميع ما يحتاج إليه الناس في أمور دينهم، وبيان ذلك في غاية الظهور، والوضوح، مع علاج ما يخالج النفوس من الخلل، والشكوك، والرد على ما يعارضُ به من الشبه الباطلة، وبيان الحق من الباطل، ولا يخفى أن أولى الأمور بذلك كله، أصول الدين، والتي منها الإيمان بالله تعالى، وبما له من الأسماء والصفات.

المطلب التاسع

إخبار الله تعالى بإكماله الدين

وذلك في حجة الوداع، والرسول ﷺ واقف بعرفة، فأنزل الله تعالى عليه قوله:

﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فهذه الآية دليل على كمال الدين الإسلامي، من جميع جوانبه، أصوله وفروعه، وأنه لا نقص فيه، ولا خلل، وأن جميع ما يحتاج إليه

---

(١) تفسير السعدي (٥/ ٤٣٦).

(٢) انظر: تيسير اللطيف المنان/ ص١٧٥.

المسلمون في دينهم، قد بينه الله في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ؛ لأن الدين إنما كمل بما بلغه الرسول ﷺ، ولا يخفى أن أول ما يدخل في ذلك، باب الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته.

وقد احتج جمع من أهل العلم بهذه الآية الكريمة، على أن جميع أمور الدين قد وقع بيانها من الله ﷻ، ومن الرسول ﷺ، وإليك أقوال بعضهم في ذلك:

١ - قال الخطابي[(١)] رَحِمَهُ اللهُ: «وكان مما أنزله الله وأمر بتبليغه، هو كمال الدين وتمامه؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فلم يترك ﷺ شيئًا من أمور الدين قواعده وأصوله، وشرائعه وفصوله، إلا بينه وبلّغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لا خلاف بين فرق الأمة، أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال[(٢)]، ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع، لا تبرح فيهما الحاجة راهنة أبدًا، في كل وقت وزمان، ولو أخر فيهما البيان، لكان كلفهم ما لا سبيل لهم إليه»[(٣)].

٢ - وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أخبر الله بأنه قد أكمل الدين وإنما كمل بما بلغه إذ الدين لم يعرف إلا بتبليغه؛ فعلم أنه بلّغ

---

(١) حمد بن محمد بن إبراهيم أبو سليمان البستي الخطابي، ولد سنة ٣١٩هـ، بمدينة بست من بلاد كابل، سمع الحديث بمكة والبصرة وبغداد ونيسابور، من تصانيفه: أعلام الحديث شرح صحيح البخاري، ومعالم السنن في شرح سنن أبي داود، وغريب الحديث، توفي سنة ٣٨٨هـ، انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، والسير (١٧/ ٢٣).

(٢) انظر: ص من هذا البحث.

(٣) الحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (١/ ٤٠٧)، ودرء التعارض (٧/ ٢٩٦)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٥).

جميع الدين، الذي شرعه الله لعباده»[١].

٣ ـ وقال الإمام ابن القيم: «بين الله على لسان رسوله، بكلامه وكلام رسوله، جميع ما أمر به، وجميع ما نهى عنه، وجميع ما أحله، وجميع ما حرمه، وجميع ما عفا عنه، وبهذا يكون دينه كاملًا كما قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]»[٢].

٤ ـ وقال الإمام ابن رجب: «ومما ينبغي أن يعلم، أن الله أكمل لنا ديننا، وأتم علينا نعمته، ورضي لنا الإسلام دينًا، فما ترك شيئًا مما يقرب منه، ومن دار كرامته، إلا وأرشدنا إليه، ولا شيئًا يباعدنا عنه، وعن دار كرامته، إلا وزجر عنه»[٣].

٥ ـ وقال العلامة المعلمي ـ بعد أن ذكر الآية ـ: «وكمال الدين، وكمال إيمان الصحابة، صريح في أن جميع العقائد، المطلوب معرفتها في الإسلام، كانت مبينة، موضحة، حاصلة لهم، وليس هذا كالأحكام العملية؛ فإنه لا يطلب معرفة مالم يقع سببه منها»[٤].

٦ ـ وذكر العلامة السعدي في تفسيره أن المراد من الآية: «تكميل الشرائع الظاهرة، والباطنة، الأصول والفروع؛ ولهذا كان الكتاب والسنَّة كافيين كلَّ الكفاية في أحكام الدِّين، وأصوله وفروعه»[٥].

وقد تفطَّن بعض أهل الكتاب، إلى عظيم ما تدلُّ عليه هذه الآية،

---

(١) مجموع الفتاوى (٥/ ١٥٥ ـ ١٥٦).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٣٣٢)، وانظر نحوه في كتابيه الكلام على مسألة السماع/ ص١١٠، ومفتاح دار السعادة (٢/ ٣٠٩).

(٣) نزهة الأسماع في مسألة السَّماع ضمن مجموع رسائل ابن رجب (٢/ ٤٦٧).

(٤) القائد إلى تصحيح العقائد ضمن كتابه التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (٢/ ٢٠٧).

(٥) تفسير السعدي (٢/ ٢٤٢).

من كمال الدِّين، فقال مخاطبًا عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «يا أمير المؤمنين، آيةٌ في كتابكم، لو علينا معشر اليهود نزلت؛ لاتَّخذنا ذلك اليوم عيدًا»، قال: «أيُّ آية»؟ قال: «﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾»، قال عمر: «قد علمنا ذلك اليوم، والمكان الذي نزلت فيه على النَّبي ﷺ، وهو قائم بعرفة، يوم جمعة»[(١)].

وقال داود بن أبي هند[(٢)] للشعبي[(٣)]: «إن اليهود تقول: «كيف لم تحفظ العرب هذا اليوم الذي كمل الله دينها فيه»، فقال الشعبي: «أوما حفظته»؟ قال داود: فقلت: «أي يوم هو؟»، قال: «يوم عرفة»»[(٤)].

ولهذا كانت هذه الآية، أصل في رد البدع بجميع أنواعها، كما قال الإمام مالك رحمه الله: «من ابتدع في الإسلام بدعة، فرآها حسنة، فقد زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذ دينًا، فلا يكون اليوم دينًا»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٤٥)، ومسلم (٤/ ٣٠١٧).

(٢) داود بن أبي هند اسمه دينار بن عذافر القشيري، أبو بكر البصري ثقة، مفتي البصرة، روى عن سعيد بن المسيب والشعبي ومحمد بن سيرين، وروى عنه سفيان وشعبة وخلق، توفي سنة ١٣٩هـ، وقيل ١٤٠هـ، انظر: تهذيب الكمال (٨/ ٤٦١)، والسير (٦/ ٣٧٦).

(٣) عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو الكوفي، ولد لست سنين خلفت من خلافة عمر بن الخطاب، من كبار التابعين، جليل القدر، وافر العلم، ثقة، يضرب المثل بحفظه، استقضاه عمر بن عبد العزيز، توفي فجأة سنة ١٠٣هـ بالكوفة، انظر: تهذيب الكمال (١٤/ ٢٨)، والسير (٤/ ٢٩٤)، وحلية الأولياء (٤/ ٣١٠).

(٤) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره (٦/ ٨٣).

(٥) الاعتصام للشاطبي (١/ ١٦٢).

وافتتح البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنَّة من صحيحه بأثر عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ[١].

فهذه الآيات التي سبق ذكرها، وغيرها، تدل دلالة صريحة، على أن الكتاب والسنة، مشتملان على بيان جميع ما يحتاجه المسلمون في أمور دينهم، أصوله وفروعه، حلاله وحرامه، وغير ذلك من الأخلاق والآداب، وإن الناظر فيها، وفيما اشتملت عليه من المعاني، لا يبقى عنده أدنى شك، في أن القرآن والسنة، قد بيّنا الطريق إلى معرفة الله تعالى، وما له من الأسماء والصفات؛ لأن هذا أحد أصول الدين، بل إن هذا الباب متعلق بأصل أصول الإيمان، وهو الإيمان بالله تعالى، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى[٢].



(١) صحيح البخاري (٩/ ٧٢٢٦)

(٢) انظر/ ص٢٢٨.

المبحث الثاني

الأدلة من السنة على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه تمهيد وثمانية مطالب:

- المطلب الأول: إخباره ﷺ بأنه بين لأمته كل ما يحتاجون إليه من أمر دينهم.
- المطلب الثاني: إشهاده ﷺ الله تعالى بأنه بلّغ أمته الرسالة، وشهادته ﷺ بذلك عليهم يوم القيامة، واعتراف أمته بذلك.
- المطلب الثالث: تركه ﷺ ما همّ به عند موته من كتابة كتاب لأمته لا تضل بعده، وإقراره عمر ﷺ على قوله: حسبنا كتاب الله.
- المطلب الرابع: أمره ﷺ بالتمسك بسنته عند حدوث الاختلاف.
- المطلب الخامس: نفيه ﷺ الضلال عمّن تمسك بالقرآن.
- المطلب السادس: ذمه ﷺ للبدع والمحدثات ونهيه عنها.
- المطلب السابع: نهيه ﷺ عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرون به.
- المطلب الثامن: عدم جزمه ﷺ بوجود المُحدَّثين في أمته كما كانوا في الأمم السابقة.

تمهيد

سأذكر هنا الأدلة على ذلك من السنة النبوية وفق ما سبق إيراده في المبحث السابق، وسأقتصر على ما صح[1] من الأحاديث النبوية، معرضًا

(١) المراد بالصحيح هنا ما يقابل الضعيف فيشمل الحسن أيضًا.

عما لم يصح منها، أو لم تتبين لي صحته، حتى لا يكون لأهل الأهواء مطمع في دفعها، واجتنابًا لما يعيبه أهل البدع على بعض أهل السنة، من الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة والضعيفة[١]، وقبل ذلك كلّه، الحذر من نسبة ما لم يصح إليه ﷺ؛ لما في ذلك من الوعيد الشديد[٢]، ولأن في الصحيح غنية عن الضعيف، ولله الحمد والمنة.

---

(١) وقد وقع ذلك كما ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ، أن بعض أهل الحديث، قد يحتج على بعض مسائل الدين، بأحاديث موضوعة، وآثار مفتعلة، وحكايات غير صحيحة، فيقع لهم الخلل من هذه الجهة، فيعيبهم مخالفوهم بقلة المعرفة، وذكر أيضًا أن اتباع الحديث يحتاج إلى صحته أولا، ثم فهم معناه، ثم ذكر ﷺ أن ما يعيب به أهل البدع أهل الحديث من ذلك، هو موجود في أولئك، أضعاف أضعاف ما هو موجود في أهل السنة، كما أن ما في أهل الأهواء من الخير، هو في أهل السنة أضعافًا مضاعفة. انظر مجموع الفتاوى (٤/٢٣ ـ ٢٤).

ومن المفاسد في ذلك، أن بعضاً ممن كانت له عناية بعلم الحديث رواية، إذا وجد عالمًا من أهل السنة قرر مسألة عقدية، واستدل لها بحديث ضعيف، ذهب يسوّد الصفحات في بيان ضعفه وبطلانه، مشنعًا على هذا الفعل؛ ليوهم القراء أنه ليس هناك دليل على هذا الحق، إلا هذا الحديث الضعيف، ومن ليس له علم بالمسألة يظن أنّ الأمر كذلك، فلو أن هذا العالم اقتصر على ما يصح من الأحاديث، لم يكن لمثل هؤلاء مدخل للطعن فيه، وفي صحة أدلته، وأما التحريف المسمى تأويلًا فذاك أمر آخر قد يتبين للقارئ من خلال سياق الكلام بطلانه دون الرجوع إلى ردود أهل السنة عليه.

(٢) وهو ما ورد في قوله ﷺ: «**من حدّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**»، رواه الإمام مسلم ﷺ في مقدمة صحيحه/ص٨ عن سمرة بن جندب والمغيرة بن شعبة، ووصفه بأنه أثر مشهور.

ورواه ابن حبان في الصحيح (١/١٢)، وأحمد في المسند (٥/١٤) عن سمرة بن جندب.

وقد روي لفظ «يرى» على وجهين: فتح الياء وضمها وبناء على الثاني يدخل في الوعيد، من حدّث عنه بما لم يتثبت في صحة نسبته إليه ﷺ.

المطلب الأول

إخباره ﷺ بأنه بيّن لأمته كلّ ما يحتاجون إليه من أمر دينهم

١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «إنه ليس شيء يقربكم إلى الجنة إلا قد أمرتكم به، وليس شيء يقربكم إلى النار إلا قد نهيتكم عنه...»(١).

وأعظم ما يقرب العبد إلى الجنة هو الإيمان بالله تعالى، بل لا يصح ولا ينفع أي تقرب إذا فقد، ومن الإيمان بالله الإيمان بأسمائه وصفاته.

٢ ـ عن المطّلب بن حنطب(٢) أن الرسول ﷺ قال: «**ما تركت شيئًا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به، ولا تركت شيئًا مما نهاكم الله عنه إلا وقد نهيتكم عنه...**»(٣).

وأعظم ما أمر الله به عباده الإيمان به، بل هو شرط لصحة الأعمال، ولا يتصور من أحد لا يؤمن بالله أن يتقرب إليه بفعل أوامره واجتناب نواهيه.

---

(١) أخرجه أبو بكر الحداد في المنتخب من فوائد ابن علويه القطان (١/١٦٨)، وابن مردويه في ثلاثة مجالس (١/٢/١٨٨)، كما في السلسلة الصحيحة (١/٢٨٦٦).

(٢) المطلب بن حنطب بن الحارث بن مخزوم أبو عبد الله بن حنطب، ذكره إسحاق فيمن أسر يوم بدر، ثم أسلم اختلف في سنده، انظر: الإصابة (٩/٨٠١٢).

(٣) أخرجه الشافعي في الرسالة/ص٨٧، و٩٣، وإبطال الاستحسان ضمن الأم (٧/٢٩٩)، وصحح إسناده أحمد شاكر في الرسالة/ص٩٧ ـ ١٠٣، بناء على أن المطلب هذا صحابي، وخالفه الألباني فحكم عليه بالإرسال، وحسنه بشواهده في الصحيحة.

وليس المراد من العباد أن يؤمنوا بالله على حسب ما تلقيه إليه أهواءهم وعقولهم، بل الإيمان به على الوجه الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، ومن ذلك الإيمان بأسمائه وصفاته.

٣ ـ عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال لهم: «**إنه لم يكن نبي قبلي إلا كان حقًّا عليه، أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينذرهم شرّ ما يعلمه لهم...**»[١].

ففي هذا الحديث يخبر الرسول ﷺ، أن الله تعالى أوجب[٢] على جميع الأنبياء قبله، أن يدلوا أممهم على خير ما يعلمونه لهم، وينذرونهم شر ما يعلمونه لهم.

ولا يخفى أن خير ما يعلمه الأنبياء جميعًا لأقوامهم، معرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته، وشر ما يعلمونه لهم الجهل بالله تعالى، وما يستحقه من الأسماء والصفات.

ومن وجه آخر، فإن خير ما يعلمه الأنبياء لأممهم هو الإيمان بالله تعالى، بل هو أصل الدين وأساسه، ولا يتحقق لأحد إلا بالإيمان بما لله تعالى من الأسماء والصفات، فإن هذا أحد الأركان التي يقوم عليها الإيمان الصحيح بالله تعالى، كما سيأتي توضيحه إن شاء الله تعالى[٣].

وليس المقصود من الحديث أن هذا محصور في الأنبياء الذين بعثوا قبله ﷺ، وإنما المراد أن هذه المهمة أنيطت بجميع الرّسل قبله، وهي واجبة عليه أيضًا؛ لأنه واحد منهم، ولهذا نهى أصحابه عن

---

(١) أخرجه مسلم (٣/ ١٨٤٤).

(٢) قال القرطبي في المفهم (٤/ ٥١): «أي: حقًّا واجبًا؛ لأن ذلك من طريق النصيحة والاجتهاد في التبليغ والبيان».

(٣) انظر/ ص٢٢٨ من هذا البحث.

سؤاله عمّا لم يخبرهم عنه من أمور الدين بقوله:

٤ ـ «ذروني ما تركتكم، فإنما أهلك من كان قبلكم كثرة سؤالهم واختلافهم عن أنبيائهم، فإن أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتم عن شيء فدعوه»(١).

قال الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله تعالى، بعد أن ذكر أن من أهل العلم(٢) من ذهب إلى أن النهي مختص بزمن الرسول ﷺ، خشية تحريم ما لم يحرم، أو إيجاب ما يشق القيام به، وقد أمن هذا بعد وفاة النبي ﷺ:

«ولكن ليس هذا وحده هو سبب كراهية المسائل، بل له سبب آخر، وهو الذي أشار إليه ابن عباس في كلامه الذي ذكرنا...، ومعنى هذا أن جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم، لابد أن يبينه الله في كتابه العزيز، ويبلغ ذلك رسوله عنه، فلا حاجة بعد هذا لأحد في السؤال، فإن الله تعالى أعلم بمصالح عباده منهم، فما كان فيه هدايتهم ونفعهم؛ فإن الله لا بد أن يبينه لهم ابتداء من غير سؤال، كما قال تعالى: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمۡ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦]... وقد كان النبي ﷺ يسأل عن المسائل، فيحيل على القرآن، كما سأله عمر عن الكلالة(٣)،

(١) أخرجه البخاري (٩/٧٢٨٨)، ومسلم (٢/١٣٣٧)، وهو معدود من جوامع كلمه ﷺ، كما في شرح مسلم للنووي (٩/١٠٢)، والفتح لابن حجر (١٣/ ٢٦٣ ـ ٢٦٤)، وقد روي الحديث من طرق أخرى بتقديم الأمر على النهي، وذكر الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/٢٦١) أن العكس أرجح من حيث الصناعة الحديثية.

(٢) نقله الحافظ في الفتح (١٣/٢٦٣) عن ابن العربي االمالكي.

(٣) هو من مات ولم يدع والدًا، ولا ولدًا يرثانه، انظر: النهاية لابن الأثير (٤/١٩٧).

فقال النبي ﷺ: «**يكفيك آية الصيف**[(١)]»[(٢)][(٣)].

ويؤيد كلامه سبب ورود الحديث كما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: «خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «**أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا**»، فقال رجل: «أكل عام يا رسول الله؟»، فسكت حتى قالها ثلاثا؛ فقال رسول الله ﷺ: «**لو قلت: نعم لوجبت، ولما استطعتم**»، ثم قال: «**ذروني ما تركتكم**»...» الحديث؛ فإن المقصود الاكتفاء بالمرة الواحدة كما بين الرسول ﷺ، ولو كانت الزيادة عليها مطلوبة، لأخبر بها، ولم يخاطبهم بما يفهم الاكتفاء بواحدة[(٤)].

ويؤيد ذلك أيضًا إخراج البخاري رحمه الله للحديث، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة من صحيحه، تحت باب الاقتداء بسنن الرسول ﷺ، وقد أورد فيه عدة أحاديث في وجوب اتباعه ﷺ، والترهيب من مخالفته، وختمها بهذا الحديث.

المطلب الثاني

إشهاده ﷺ الله تعالى بأنه بلغ أمتَّه رسالة ربه، وشهادته هو عليهم بذلك يوم القيامة، واعتراف أمته بذلك يوم القيامة

وقد ورد ذلك في الأحاديث الصحيحة، وهذا الدليل يشمل فرعين:

الفرع الأول: إشهاده ﷺ الله تعالى على شهادة أمته له بالبلاغ

وقد كان ذلك منه في البلد الحرام، في الشهر الحرام، في جمع

---

(١) وهي آخر آية في سورة النساء كما ورد التصريح بذلك في الحديث نفسه في رواياته.

(٢) أخرجه مسلم (١/ ٥٦٧)، و(٣/ ١٦١٧).

(٣) جامع العلوم والحكم (١/ ٢٣٦).

(٤) كما بين ذلك في مواطن أخرى.

عظيم من أصحابه، وفي آخر أيام حياته، حيث خاطبهم - يوم عرفة - بقوله: «إنكم مسؤولون عني فما أنتم قائلون؟»، قالوا: «نشهد أنك قد بلغت ونصحت»؛ فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكبها[١] إلى الناس: «اللّهم اشهد. ثلاث مرات»[٢].

وفي حديث ابن عباس - في خطبته يوم النحر -: ثم رفع فقال: «اللّهم هل بلَّغت، اللّهم هل بلَّغت»[٣].

قال النووي رحمه الله: «معناه أن التبليغ واجب عليّ، وقد بلغت فاشهد لي»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «وإنما قال ذلك؛ لأنه كان فرضًا عليه أن يبلغ، فأشهد الله على أنه أدى ما أوجبه عليه»[٥].

وقال صاحب عون المعبود: «اللّهم اشهد على عبادك، بأنهم أقروا لي بأني قد بلغت، أو المعنى: اللّهم اشهد أنت؛ إذ كفى بك»[٦].

---

(١) روي لفظ: يُنَكِّبُها، بضم الياء، ثم موحدة مفتوحة، بعدها كاف مكسورة، ثم موحدة مضمومة، وقد صحح القرطبي هذه الرواية، وذكر أنه قيدها عن أئمة معتمد عليهم في التقييد، وأن معناها يعدِّلها إلى الناس، وذكر رواية ثانية، وهي بفتح الياء وسكون الموحدة، وضم الكاف، ومعناها يقلبها، انظر: المفهم (٣/ ٣٣٥)، وروي بلفظ: ينكتها، باثنتين فوق، ومعناها يقلبها ويرددها إلى الناس، مشيرًا بها إليهم، كما في شرح مسلم للنووي (٨/ ١١٨)، واعتبرها القرطبي أبعد الروايات، وعلى كل، فالمراد واحد والله أعلم.

(٢) قطعة من حديث جابر الطويل المشهور في الحج، أخرجه مسلم: الصحيح - ك: الحج - ب: صفة حجة النبي ﷺ (٢/ ١٢١٧).

(٣) أخرجه البخاري (٢/ ١٧٣٩).

(٤) شرح صحيح مسلم (٣/ ٩٦ - ٩٧).

(٥) فتح الباري (٣/ ٥٧٦).

(٦) عون المعبود (٣/ ٣٧٩).

فهذا الإشهاد، دليل على أن الرسول ﷺ بلّغ لأمته جميع ما تحتاج إليه في أمر دينها، ونصح لهم؛ ولذلك أشهد عليهم ربه سبحانه ـ بعد إقرارهم له بالبلاغ ـ وكيف يعقل أن يشهده على ذلك، لو أنه لم يقع منه ذلك، والله تعالى عالم به وبحاله، لا يجوز عليه سبحانه ما يجوز على البشر، من السهو، والخطأ، والكذب[1]؟؛ ولهذا أمره تعالى أن يخبر الكفار، بأنه لا أعظم شهادة منه، وأنه سبحانه هو الشهيد بينه وبينهم، فقال: ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ ۚ﴾ [الأنعام: ١٩].

وأخبر سبحانه عن المعبودات سواه، أنها تشهد الله تعالى على براءتها من عابديها، وأنها ما أمرتهم بذلك، ولا رضيت به وأن شهادته سبحانه أعظم شهادة بقوله: ﴿وَقَالَ شُرَكَآؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ ۝٢٨ فَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًۢا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَٰفِلِينَ ۝٢٩﴾[2] [يونس: ٢٩].

وبعد ففي هذين الحديثين، دلالة قوية على أن الرسول ﷺ علم أمته دينهم كله أصوله وفروعه، وإلا لم يجترئ على أن يشهد الله تعالى، الذي لا تخفى عليه خافية على ذلك ـ مع تقصيره فيما أمر بتبليغه ـ وهو يقرأ فيما أنزل إليه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ ۚ﴾ [المائدة: ٦٧].

ولنضرب لذلك مثلا ـ ولله المثل الأعلى ـ لو أن رجلًا يعيش في دولة ملك عظيم، شديد البطش، وأراد الملك أن يكلف رعيته بواجبات يقومون بها، واختار هذا الشخص ليبلغهم ذلك، ويبين لهم ما أوجب عليهم الملك، وقد أبلغه أن تركه تبليغ بعض الرسالة، كترك تبليغ الجميع، وتوعده على ذلك أشد الوعيد، وليتأكد الملك من قيام هذا الرسول بوظيفته أرسل معه جنودًا، لا يفارقونه ليلًا، ولا نهارًا، وأمرهم

(١) انظر: تفسير الطبري (٧/ ١٦١).
(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٢٦٥).

بأن يراقبوا الرسول أثناء تبليغه للناس، رسالة الملك، إلا أن هذا الرسول قصر في تبليغ الرسالة، ولم يبين لهم جميع ما طلب منهم الملك، ـ والجنود يسجلون عليه ذلك ـ ثم عاد الرسول، واجتمعت الرعية، عند الملك، وقد بلّغه الجنود ما كان من تقصير الرسول في أداء رسالته، وقام الرسول فسأل الناس أمامه: هل بلغت؟، فشهدوا له بذلك، ظنًّا منهم أن ما بلغهم إياه، هو الذي أراده منهم الملك لا غير، فالتفت إلى الملك، الذي قد علم بتقصيره في أداء رسالته، وأراد إشهاده عليهم بقوله: أيها الملك اشهد عليهم بذلك.

فهل يفعل هذا من يقدر الملك حق قدره، ويعلم شدة بطشه، وأليم أخذه، ويخاف على نفسه من أليم عقابه، مع علمه بتبليغ الجنود الملك، ما كان منه من تقصير، في تبليغ ما أرسل به؟.

وإذا كان لا يعقل أن يفعل هذا شخص مع ملك من البشر مع أنه بإمكانه الفرار منه إلى بلد آخر، ومع عدم علم الملك به إلا عن طريق جنده؛ فكيف بالله الذي لا تخفى عليه خافية، الذي يعلم السر وأخفى، ويعلم خائنة الأعين، وما تخفي الصدور، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض؟، أيعقل أن يشهده الرسول ﷺ على أنه بلغ ما أرسل به ـ مع تقصيره في تعليمهم أعظم ما يحتاجون إليه وأساس الدين كله وهو باب الإيمان به وبأسمائه وصفاته ـ ثم يجترئ فيشهد ربه العالم به، وبأحواله، البصير به، وبأفعاله، السميع لأقواله، بأنه قد بلغ رسالته، وقد قصر فيها أيّما تقصير؟.

الفرع الثاني: شهادته ﷺ على أمته

وقد ثبت ذلك عنه في حديثين:

١ ـ ما رواه أبو سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**يدعى نوح يوم القيامة، فيقول: «لبيك وسعديك»، فيقول: «هل بلغت»؟ فيقول:**

«نعم»، فيقال لأمته: «هل بلغكم؟»، فيقولون: «ما جاءنا من بشير ولا نذير»، فيقول: «من يشهد لك؟»، فيقول: «محمد وأمته»، فيشهدون أنه قد بلغ، ويكون الرسول عليكم شهيدًا، فذلك قوله جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة: ١٤٣]»[(١)].

٢ ـ عن معاوية بن حيدة[(٢)] أن النبي ﷺ قال: «**ألا إن ربي داعيَّ، وإنه سائلي: هل بلغت عبادي؟، وأنا قائل له: «رب قد بلغتهم، ألا فليبلغ الشاهد الغائب»**»[(٣)].

فهذا الحديثان صريحان، في أن الرسول ﷺ بلَّغ أمته رسالة ربه، أصولها وفروعها؛ وبذلك يشهد عليهم أمام الله يوم القيامة؛ ولهذا أورد البخاري رحمه الله الحديث الأول في كتاب: «الاعتصام بالكتاب والسنة» من صحيحه، وهذا من دقيق فقهه؛ لأنه إذا لم يكن قد بلغهم رسالة ربه، يمتنع أن يشهد عليهم بذلك، وإذا كان قد بلغ فما على المسلم الحريص على نجاة نفسه ومرضاة ربه، إلا الاعتصام بما جاء به دون إحداث

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٤٨٧).
وفي الحديث تفسير قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍۭ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ شَهِيدًا ۝٤١﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٦﴾، ونحوها، وأخرج الطبري (٢/ ٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**ما من رجل إلا ودّ أن يكون منا أيتها الأمة؛ ما من نبي كذبه قومه إلا ونحن شهداؤه يوم القيامة، أن قد بلغ رسالة ربه ونصح لهم**»، وانظر: تفسير ابن كثير (١/ ٤٥٥).

(٢) معاوية بن حيدة بن معاوية القشيري جد بهز بن حكيم الفقيه، له ولأبيه صحبة، قال ابن سعد: له وفادة وصحبة، وقال البغوي: نزل البصرة، انظر: الإصابة (٩/ ٨٠٦٠).

(٣) قطعة من حديث طويل أخرجه معمر في الجامع (١١/ ١٣٠)، وأحمد في المسند (٥/ ٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٦٤٣)، وغيرهم، وهو صحيح.

لبدعة؛ فقد كفي المؤنة ببيان الرسول ﷺ ما يجب عليه في حق الله تعالى اعتقادًا وعملًا.

ولذلك أخبر ﷺ بأن أمته يعرفون يوم القيامة بأنه قد بلغهم رسالة ربه كما رواه عدي بن حاتم[١] رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**وليلقين الله أحدكم يوم يلقاه، وليس بينه وبينه ترجمان يترجم له، فيقول: ألم أبعث إليك رسولًا فيبلغك؟، فيقول: بلى...**»[٢] الحديث.

وكيف يعترفون بأنه بلغهم، لو أنه ترك تبليغهم أعظم ما يحتاجون إليه - وهو معرفة معبودهم سبحانه بما له من الأسماء والصفات -، ولا تتم لهم معرفته إلا من هذا الباب، ولا سبيل لهم إليه إلا بخبر الرسول ﷺ؟.

المطلب الثالث

تركه ﷺ ما هم به في مرض موته من كتابة كتاب لأمته لا تضل بعده وإقراره عمر رضي الله عنه على قوله: «حسبنا كتاب الله»

وقد ثبت هذا في حديث ابن عباس رضي الله عنه في قصة مرض النبي ﷺ وفيه أن النبي ﷺ قال: «**ائتوني بكتاب أكتب لكم كتابًا، لا تضلوا بعده أبدًا...، فقال عمر: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا...**».

---

(١) عدي بن حاتم بن سعد بن الحشرج بن امرىء القيس، أبو طريف الطائي، صحابي مشهور، ولد حاتم الجواد المشهور، أسلم سنة تسع أو عشر، وكان قبلها نصرانيًا، ثبت في الردة وحضر فتوح العراق، ثم سكن الكوفة، وشهد صفين مع علي، مات بعد الستين، انظر: الإصابة (٦/ ٥٤٦٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٤١٣)، و(٤/ ٣٥٩٥)، ومسلم (٢/ ١٠١٦)، وليس عنده موطن الشاهد.

وفي رواية: فقال بعضهم: إن رسول الله ﷺ قد غلبه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله...، فقال النبي ﷺ: «**قوموا عني**...»[(١)] الحديث.

والاستدلال بهذا الحديث من وجهين:

الوجه الأول: ترك الرسول ﷺ لكتابة هذا الكتاب، الذي وصفه بأنه لا تضل أمته بعده ـ ولا شك أن هذا الكتاب من الأهمية بمكان ـ فلولا أنه قد بين لهم، بما جاء به من الكتاب والسنة دينهم، على وجه لا يضلون بعده أبدًا، لكان واجبًا عليه كتابته، ولم يكن ليتركه بسبب اختلاف أصحابه، وقد عاش بعد ذلك أيامًا، ولم يأمرهم بذلك ثانية، ولو كان واجبًا ما تركه؛ لأنه لا يترك التبليغ لمخالفة مخالف[(٢)].

وقد اختلف في ما أراد الرسول ﷺ كتابته على قولين[(٣)]:

أحدهما: أنه أحكام الدين.

الثاني: أسامي الخلفاء بعده.

وقد استظهر الحافظ القول الأول؛ لقول عمر: «حسبنا كتاب الله»، ولأن الثاني داخل فيه[(٤)].

قلت: والذي يظهر أن المراد أعم من كتابة الأحكام لأنه إذا كان هم بالكتابة فيها خشية الاختلاف، فالأولى من ذلك أن يهم بكتابة ما يجب اعتقاده من أصول الدين لأن الاختلاف فيها أخطر وأعظم إلا أن يحمل القول الأول على أن المراد أحكام الدين عمومًا بما فيها

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١١٤)، ومسلم (٣/ ١٦٣٧).

(٢) انظر: المفهم للقرطبي (٤/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩)، وزاد الحافظ في الفتح (١/ ٢٠٨) نسبته إلى غيره.

(٣) انظر: أعلام السنن للخطابي (١/ ٢١٧ ـ ٢١٨)، والفتح لابن حجر (١/ ٢٠٩).

(٤) انظر: الفتح (١/ ٢٠٩).

أصوله، وإذ ترك الرسول ﷺ هذه الكتابة، دل على أنهم لا يحتاجون إليها لأنه قد بين لهم دينهم وتركهم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يضلون بعدها أبدًا ولا يزيغ عنها إلا هالك(١).

الوجه الثاني: إقرار الرسول ﷺ عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوله: «حسبنا كتاب الله» ولذلك اعتبر من موافقاته(٢).

ولو كان عمر مخطئًا في اكتفائه بالقرآن عاصمًا من الضلال، لأنكر عليه الرسول ﷺ قوله، وبين له أن القرآن غير كاف في ذلك، وأنه لا بد من كتابة هذا الكتاب الذي لا غنى لهم عنه، خاصة وأن الرسول ﷺ كان في مرض الموت ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، فدل إقرار الرسول ﷺ لعمر ومن معه على قولهم: «حسبنا كتاب الله»، وفي رواية: «وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله»(٣) على أن القرآن عصمة من الضلال في جميع أمور الدين، ولا يضل من اعتصم به واستمسك به، وقد دل القرآن على وجوب تصديق الرسول ﷺ، وطاعته، واتباعه في جميع ما جاء به، ولذلك أورد البخاري رحمه الله هذا الحديث في كتاب «الاعتصام بالكتاب والسنة»(٤) من صحيحه، وهذا من سعة علمه ودقيق فقهه رحمه الله.

---

(١) ورد ذلك في حديث العرباض بن سارية الآتي ذكره وتخريجه في الصفحة التالية.

(٢) انظر: الفتح (١/٢٠٩).

(٣) صحيح البخاري (٦/ ٤٤٣٢)، ومسلم (٣/ ١٦٣٧) واللفظ له.

(٤) تحت باب: كراهية الخلاف (٩/ ٧٣٦٦).

تنبيه: قد يقول بعض المبطلين: إذا كان الكتاب والسنة كفيلان ببيان ما يحتاجه المسلمون في أمور دينهم، فلماذا همّ الرسول ﷺ أن يكتب لأمته هذا الكتاب؟.

فالجواب: أن هذا من شدة حرصه على أمته، ورأفته، ومبالغته في النصح =

المطلب الرابع

أمره ﷺ بالتمسك بسنته عند حدوث الاختلاف

وقد ورد ذلك فيما رواه عنه العرباض بن سارية رضي الله عنه[(١)] في الحديث المشهور وفيه: «**فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين، تمسكوا بها، وعضوا عليها بالنواجذ**»[(٢)].

فأخبر ﷺ بما وقع بعده من الاختلاف الكثير في أصول الدين

= لهم، كما همّ أن ينص على خلافة أبي بكر بعده وترك ذلك لوجود ما يدل على أنه الأحق بالخلافة، وقد قال: «يأبى الله والمؤمنون إلا أبا بكر»، وقد وقع كما قال، ولو لم يكن متيقنًا من ذلك، لنص عليه حسمًا للخلاف.

(١) عرباض بن سارية السلمي أبو نجيح صحابي مشهور من أهل الصفة من قدماء الصحابة، هو ممن نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوۡكَ لِتَحۡمِلَهُمۡ﴾، نزل حمص وحديثه في السنن الأربعة، قال خليفة: مات في فتنة بن الزبير، وقال أبو مسهر: مات بعد ذلك سنة خمس وسبعين، الإصابة (٦/ ر٥٤٩٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٦٠٧)، والترمذي (٥/ ٢٩٧٨)، وابن ماجه (١/ ٤٢)، وأحمد في المسند (٤/ ١٢٦، ١٢٧) وغيرهم، وصححه الترمذي (٥/ ٤٤)، والبزار، كما في جامع بيان العلم لابن عبد البر (٢/ ١١٦٥)، وأبو العباس الدغولي، كما في ذم الكلام للهروي (٣/ ١٢٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٧٤) والهروي: ذم الكلام (٣/ ١٢٢)، وابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله (٢/ ١١٦٥)، والضياء المقدسي: جزء في اتباع السنن واجتناب البدع/ رقم ٢، وابن تيمية: مجموع الفتاوى (٤/ ٣٩٩) و(٢٨/ ٤٩٣)، والذهبي: السير (١٨/ ١٩٠)، والألباني: مشكاة المصابيح (١/ ص٥٨)، وإرواء الغليل (٨/ ١٠٧)، والنصيحة/ ص٣١، وشعيب الأرنؤوط: تعليقه على شرح السنة للبغوي (١/ ٢٠٥)، والمسند (٢٩/ ٣٦٧ و٣٧٥)، وحسنه البغوي: شرح السنة (١/ ٢٠٥).

وفروعه، والعقائد والأعمال[١]، وظهور الأمور المنكرة[٢] من البدع والأهواء[٣]، ثم أمر بلزوم سنته وسنة الخلفاء الراشدين ـ وهي ما كان عليه هو وخلفاؤه، من العقائد والأعمال والأقوال[٤] ـ والتمسك بها بأبلغ وجوه الجدّ[٥]، وهذا يدل على أن في سنته بيان الحق فيما اختلف فيه الناس؛ إذ «لولا أن سنته وسنة الخلفاء الراشدين، تسع المؤمن وتكفيه عند الاختلاف الكثير، لم يجز الأمر بذلك»[٦].

وأعظم الاختلاف ـ كما سبق ذكره ـ هو الاختلاف في الإيمان بالله تعالى؛ فلا بد وأن يوجد في السنة بيان الحق فيه.

قال ابن حبان رحمه الله: «في قوله: «**فعليكم بسنتي**» عند ذكر الاختلاف، الذي يكون في أمته، بيان واضح أن من واظب على السنن، قال بها، ولم يعرج على غيرها من الآراء، من الفرقة الناجية في القيامة، جعلنا الله منهم»[٧].

المطلب الخامس

نفيه ﷺ الضلال عمن تمسك بالقرآن

وفي ذلك جملة من الأحاديث حث فيها النبي ﷺ على الاعتصام بالقرآن والأخذ به وأن ذلك سبب الهداية، وأن من تركه كان أهلًا للضلال والغواية وإليك هذه الأحاديث:

---

(١) انظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ١١٠).
(٢) انظر: شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد/ ص٧٥.
(٣) انظر: شرح السنة للبغوي (١/ ٢٠٦).
(٤) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ١١٠).
(٥) انظر: شرح السنة للبغوي (١/ ٢٠٦).
(٦) اقتباس من الاستقامة لابن تيمية (١/ ٥).
(٧) الصحيح (١/ ١٨٠ ـ الإحسان).

١ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**تركت فيكم ما لن تضلوا بعده ـ إن اعتصمتم به ـ كتاب الله...**»[١]، وهذا في خطبته ﷺ يوم النحر في حجة الوداع.

٢ ـ عن زيد بن الأرقم[٢] رضي الله عنه أنه ﷺ خطب يوم غدير خم[٣]، فقال: «**أيها الناس، إنما أنا بشر يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيب، وإني تارك فيكم ثقلين أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله، ورغب فيه...**»[٤].

وفي لفظ: «**ألا وإني تارك فيكم ثقلين، أحدهما كتاب الله عز وجل، هو حبل الله، ومن اتبعه كان على الهدى، ومن تركه كان على الضلالة...**»[٥].

وفي لفظ: «**وإني تارك فيكم الثقلين، أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فمن استمسك به وأخذ به، كان على الهدى ومن أخطأه ضل**»[٦].

قال في عون المعبود: «**لن تضلوا بعده**»، أي: بعد تركي إياه فيكم، أو بعد التمسك والعمل بما فيه، إن اعتصمتم به، أي: في

---

(١) قطعة من حديث جابر الطويل في الحج وقد سبق تخريجه/ ص١٦٩.

(٢) زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن ثعلبة بن الخزرج، مختلف في كنيته قيل أبو عمر، وقيل أبو عامر، استصغر يوم أحد وأوّل مشاهده الخندق، غزا مع النبي ﷺ سبعة عشر غزوة، له حديث كثير، شهد الصفّين مع علي، ومات بالكوفة أيام المختار سنة ٩٦هـ، وقيل ٦٨هـ، انظر: الإصابة (٤/ ٢٨٦٧).

(٣) خم واد بين مكة والمدينة بينه وبين الجحفة ميلان، وبه غدير يسمى به. معجم البلدان (٢/ ٣٨٩)، و(٤/ ١٨٨).

(٤) أخرجه مسلم (٤/ ٢٤٠٨).

(٥) المصدر السابق (٤/ ١٨٧٤).

(٦) المصدر السابق (٤/ ١٨٧٤).

الاعتقاد والعمل»[١].

٣ ـ عن أبي شريح الخزاعي[٢] قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «أبشروا، أليس تشهدون أن لا إلٰه إلا الله، وأني رسول الله؟ قالوا: نعم، قال: فإن هذا القرآن سبب طرفه بيد الله وطرفه بأيديكم، فتمسكوا به؛ فإنكم لن تضلوا، ولن تهلكوا بعده أبدًا»[٣].

٤ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**القرآن مشفّع، وماحل**[٤] **مصدّق، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلف ظهره ساقه إلى النار**»[٥].

٥ ـ عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: قلت: «يا رسول الله، هل بعد هذا الخير الذي نحن فيه من شر نحذره؟»، قال: «**يا حذيفة، تعلّم كتاب الله، واتبع ما فيه خيرًا لك**»[٦].

---

(١) عون المعبود (٥/٣٧٨).

(٢) أبو شريح الخزاعي، واسمه خويلد بن عمرو على الأشهر، ذكر ابن سعد أنه أسلم قبل الفتح، نزل المدينة ومات بها سنة ٦٨هـ، الإصابة (١١/٦١١).

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة: المصنف (١٢/٣٠٠٠٦)، وابن حبان: الصحيح (١/١٢٢ ـ الإحسان)، والطبراني: الكبير (٢٢/٤٩١)، وعبد بن حميد: المسند (١/٥٨)، وابن منده: التوحيد (٣/٦٣٠)، وجود المنذري إسناد الطبراني في الترغيب والترهيب (١/٦٢)، وقال الهيثمي في المجمع (١/١٦٩): رجاله رجال الصحيح، وصحح الحديث الألباني: السلسلة الصحيحة (٢/٧١٣)، وصحيح الترغيب (١/٣٩).

(٤) أي: خصم مجادل مصدق، النهاية لابن الأثير (٤/٣٠٣).

(٥) أخرجه ابن حبان: الصحيح (١/١٢٤ ـ الإحسان) بإسناد جوده شعيب الأرنؤوط، ورواه البزار (١/١٢٢)، بإسناد قال عنه الهيثمي: رجاله، ثقات مجمع الزوائد (١/١٧١).

(٦) أخرجه ابن حبان: الصحيح (١/١١٧ ـ الإحسان)، وصحح المحقق إسناده على شرط الشيخين.

ففي هذه الأحاديث أمر الرسول ﷺ بالتمسك بكتاب الله تعالى، واتباعه والعمل بما فيه، وأن الخير في ذلك، وأن من امتثل ذلك كان على الهدى، ومن تركه ضل عن طريق الهداية؛ ولهذا بوّب ابن حبان لحديث زيد بن الأرقم: «باب إثبات الهدى لمن اتبع القرآن والضلالة لمن تركه»[1]، وبوّب لحديث أبي شريح: «باب نفي الضلال عن الآخذ بالقرآن»[2].

وليعلم أن من الاعتصام بكتاب الله، واتباعه، والعمل بما فيه، اتباع الرسول ﷺ، وتصديقه في كل ما أخبر عن ربه، وطاعته فيما أمر به، ونهى عنه، فإن هذا من أعظم ما دل عليه القرآن في نحو أربعين آية من آياته[3]، كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٢﴾﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]، وقوله: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ ۖ وَمَن تَوَلَّىٰ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴿٨٠﴾﴾ [النساء]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾ [الأحزاب].

وقد وردت أحاديث تدل على وجوب طاعة الرسول ﷺ واتباعه، ولو لم يرد إلا قوله ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله**»[4]، وقوله: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى، قالوا:

---

(١) الصحيح (١/ ٣٣٠).

(٢) المصدر نفسه (١/ ٣٢٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٨٣، ٢٦١)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٢/ ٢٩١ - ٢٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (٤/ ٢٩٥٧)، و(٩/ ٧١٣٧)، ومسلم (٣/ ١٨٣٥).

«يا رسول الله ومن يأبى»؟ قال: «**من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى**»[(١)]، وقوله ﷺ: «**لا ألفين أحدكم متكئًا على أريكته، يأتيه الأمر ممّا أمرت به أو نهيت عنه، فيقول لا أدري، ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه**»[(٢)].

والمقصود أن الأحاديث السالف ذكرها، تدل على أن الكتاب والسنة ينبوع الهداية، وأنه لا طريق للعبد في سيره إلى الله تعالى إلا باتباع ما فيهما، وأن من أعرض عنهما ضل عن السبيل، وأخطأ النور المهتدى به دون غيره، وإلا لم يكن لحكم الرسول ﷺ على من لم يتبع القرآن بالضلال معنى؛ لأنه يمكن للعباد أن يهتدوا من غير طريقه.

وهذا يدل على أن فيما جاء به الرسول ﷺ من القرآن والسنة جميع ما بالعباد إليه حاجة من أمور الدين والهداية إلى ذلك، وأعظم ذلك هو باب الإيمان بالله تعالى.

المطلب السادس

ذمه ﷺ للبدع والمحدثات

وقد ثبت ذلك عنه ﷺ في أحاديث مشهورة أكتفي هنا بذكر بعضها لكونها كافية في المقصود، فمنها:

١ ـ عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٢٨٠)، وانظر: الحديث رقم (٧٢٨١) و(٧٢٨٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٦٠٤)، وأحمد في المسند (٦/ ١٠)، وصححه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داود (٧/ ١٥)، والمسند (٣٩/ ٢٣٨٧٦).

(٣) أخرجه البخاري (٣/ ٢٦٩٧)، ومسلم (٣/ ١٧١٨).

وفي لفظ: «من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردّ»[(١)].

٢ ـ عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ كان يقول إذا خطب: «...وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة»[(٢)].

٣ ـ قول الرسول ﷺ في حديث العرباض بن سارية: «وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»[(٣)].

٤ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «...أحسن الكلام كلام الله، وأحسن الهدى هدى محمد، ألا وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن شر الأمور محدثاتها، إن كل محدثة بدعة»[(٤)].

إلى غير ذلك من الأحاديث الثابتة في هذا الباب، سواء كانت واردة على وجه العموم، أو في إنكار بعض البدع على وجه الخصوص.

ووجه الدلالة من ذلك، أن تحذيره ﷺ من الابتداع والبدع، دليل على كونها غير مشروعة، وأنها ليست من الدين في شيء[(٥)] «سواء كانت من البدع القولية الكلامية... أو من البدع العملية»[(٦)]، وأن مردّ ما يتقرب به العبد إلى ربه إلى الكتاب والسنة وقد بيّن ذلك فيهما فلا حاجة إلى

---

(١) أخرجه مسلم في الموضع السابق، وعُدَّ من جوامع كلمه ﷺ كما في شرح مسلم للنووي (١٢/ ١٦)، وجامع العلوم لابن رجب (١/ ١١٨)، والفتح لابن حجر (٥/ ٣٠٢)، و(١٣/ ٢٦٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ٧٦٧).

(٣) تقدم تخريجه/ ص١٧٦.

(٤) أخرجه ابن ماجه (١/ ٤٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٥)، والطبراني (٩/ ٨٥١٩ و٨٥٢٠)، والبزار: البحر الزخار (٥/ ٢٠٧٦)، وقد جوّد ابن تيمية إسناده في كتابه بيان الدليل في إبطال التحليل/ ص١٧٣.

(٥) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ١٦٢)، وفتح الباري لابن حجر (٥/ ٣٠٣)، و(١٣/ ٢٥٤).

(٦) اقتباس من كتاب السعدي: بهجة قلوب الأبرار في شرح جوامع الأخبار/ ص١٢.

الإتيان بما لم يرد فيهما وإلا لزم من ذلك كون الدين ناقصا حيث لم تأت النصوص بتلك المحدثات، ولازم ذلك الطعن في الرسالة وأنها غير وافية ببيان ما يجب على العباد اعتقادًا وعملًا، ولذلك قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «من ابتدع في الإسلام بدعة فرآها حسنة فقد زعم أن محمدًا خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾»[1].

وإذا كان إحداث بدعة عملية يلزم منه الطعن في الرسول ﷺ، فكيف بأمور العقيدة التي «لا يجوز أن يتجدد فيها للخلف، ما لم يكن واجبًا على السلف، بخلاف الفروع»[2].

وأهم أمور الاعتقاد ـ كما هو معلوم عند الجميع ـ هو باب الإيمان بالله تعالى وأسمائه وصفاته، بل هو أصل الدين كله؛ فلابد وأن يبينه الرسول ﷺ؛ وإلا كان الناس معذورين فيما يحدثونه في ذلك اعتمادًا على عقولهم، كما هو لازم لأهل الكلام، الذين يقولون إن العقل هو المصدر في معرفة الله تعالى.

المطلب السابع

نهيه ﷺ عن تصديق أهل الكتاب فيما يخبرون به

١ ـ عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية ويفسرونها بالعربية لأهل الإسلام»؛ فقال رسول الله ﷺ: «**لا تصدقوا أهل الكتاب، ولا تكذبوهم، وقولوا:** ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦] **الآية**»[3].

---

(١) ذكره الشاطبي في الاعتصام (١/ ٦٢).

(٢) اقتباس من كتاب: إيثار الحق على الخلق لابن الوزير اليماني/ ص١٠٩.

(٣) أخرجه البخاري (٦/ ٤٤٨٥)، (٩/ ٧٣٦٢)، و(٩/ ٧٥٤٢).

فنهى النبي ﷺ عن تصديق أهل الكتاب مع احتمال كون ما يخبرون به حقًّا لاستغنائهم عن أخبارهم.

قال المهلب[١]: «هذا النهي[٢] إنما هو في سؤالهم عمّا لا نص فيه لأن شرعنا مكتف بنفسه، فإذا لم يوجد فيه نص ففي النظر والاستدلال[٣] غنية عن سؤالهم، ولا يدخل في النهي، سؤالهم عن الأخبار المصدقة لشرعنا، والأخبار عن الأمم السالفة...»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ جامعًا بين ما ترجم به البخاري وبين الحديث:

«هذا لا يعارض حديث الترجمة[٥]؛ فإنه نهي عن السؤال، وهذا نهي عن التصديق والتكذيب، فيحمل الثاني على ما إذا بدأهم أهل الكتاب بالخبر...»[٦].اهـ.

قلت: ويحتمل أن يكون البخاري رحمه الله تعالى استنبط النهي عن السؤال من نهيه ﷺعن تصديقهم؛ لأن سؤالهم ـ والحالة هذه ـ ممّا لا فائدة فيه؛ فيكون منهيًا عنه من باب أولى؛ لأنا إذا نهينا عن

---

(١) المهلب بن أحمد بن أسيد أبو القاسم التميمي الأندلسي، سكن المرية من أهل العلم الراسخين المتفننين في الفقه والحديث والعبادة والنظر، ولي قضاء مالقة وتوفي سنة ٤٣٣هـ، انظر: الديباج المذهب/ ص٣٤٨.

(٢) مراده بالنهي ما ورد في حديث جابر رضي الله عنه مرفوعًا: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء...» أخرجه أحمد: المسند (٣/ ٣٣٨)، وغيره، وفيه مجالد بن سعيد الهمداني، وهو ضعيف، انظر: التقريب/ ٦٥٢٠.

(٣) النظر والاستدلال لا مدخل لهما في هذا الباب، فالاستغناء عنهم فيه بالنص والحمد لله.

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٤).

(٥) هو حديث جابر الذي سبق ذكره في الحاشية رقم ٢ المتقدم ذكرها.

(٦) الفتح (١٣/ ٣٣٥).

تصديقهم فيما حدثونا به ابتداء؛ فأولى من ذلك ألا نبدأهم نحن بالسؤال ويؤيد هذا أن البخاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يصحح حديث النهي عن السؤال[١] والله أعلم.

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن أمتنا مستغنية عن نبي يأخذون عنه سوى محمد ﷺ، وما علمته من أمور الأنبياء فبواسطته؛ إذ هو الذي بلّغهم ذلك، وما لم يبلغهم إياه فلعدم حاجتهم إليه وأنه لا تجب عليهم معرفته إلا بعد تمييز صدقه وكذبه، وأن في الحديث السابق الأمر بالإيمان العام، المتناول ما جاءت به الأنبياء، وما لم يعلم صدقه فلا يصدق ولا يكذب، ثم أوضح أن من احتاج من هذه الأمة، إلى شيء غير ما جاء به الرسول ﷺ، فلضعف معرفته واتباعه لما جاء به الرسول ﷺ، ككثير ممن يقول إنه بحاجة إلى الإسرائيليات، وأن من قام بما جاء في الكتاب والسنة، أشرف على علم الأولين والآخرين، وأغناه الله بالنور الذي بعث به محمدًا ﷺ عمّا سواه[٢].

ومعلوم أنه لا يحصل الاستغناء، إلا مع كمال ما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتم ذلك إلا ببيان جميع ما يُحتاج إليه من أمور الدين، وإذا كنا مستغنين عن معرفة أخبار الأمم السابقة من طريقهم، فأولى أن نستغني عنهم في معرفة أصول الدين، التي على رأسها ـ بل هو أصلها ـ معرفة الرب سبحانه بأسمائه وصفاته؛ فلو كنا في حاجة إلى أخبارهم في هذا الباب، لزم من ذلك عدم بيانه في الكتاب والسنة، على الوجه المطلوب، وهذا بيّن البطلان، كما لا يخفى.

---

(١) انظر: الإصابة لابن حجر (٤/ ٣٠).
(٢) انظر: الصفدية (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).

المطلب الثامن

عدم جزمه ﷺ بوجود المحدَّثين في أمَّته كما كانوا في الأمم السابقة

وقد ثبت ذلك عنه في الحديث الذي رواه عنه أبو هريرة ﷺ أنه قال: «لقد كان فيما قبلكم من الأمم ناس محدَّثون[١]؛ فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر».

وفي لفظ: «لقد كان في من كان قبلكم من بني إسرائيل، رجال يكلَّمون من غير أن يكونوا أنبياء، فإن يكن في أمتي منهم أحد فعمر»[٢].

وقد استدلَّ بهذا الحديث شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في مواطن من كتبه[٣]؛ ونظرًا لكون في بعضها ما ليس في بعض؛ أذكر هنا محصَّل كلامه عليه؛ وهو أنَّ النَّبيَّ ﷺ علَّق كون عمر ﷺ من المحدَّثين بشرط وجودهم في أمَّته مع جزمه بوجودهم في الأمم السَّابقة ـ مع كون أمَّته أفضل الأمم وأكملها[٤] ـ؛ لأنَّ الله تعالى أغنى المسلمين بنبيِّهم عن

(١) أي: ملهمون، كما فسره بذلك عبد الله بن وهب كما في صحيح مسلم (٤/ ١٨٦٤)، وقال الهروي: «والملهم هو الذي يلقى في نفسه الشيء فيخبر به حدسًا وفراسة، وهو نوع يختص به الله ﷻ من يشاء من عباده الذين اصطفى مثل عمر؛ كأنهم حُدِّثوا به فقالوه» الغريبين (٢/ ٤١٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥/ ٣٦٨٩)، ومسلم (٤/ ٢٣٩٨). قال الحافظ: «والسبب في تخصيص عمر بالذكر لكثرة ما وقع له في زمن النبي ﷺ من الموافقات التي نزل القرآن مطابقًا لها، ووقع له بعد النبي ﷺ عدة إصابات» الفتح (٧/ ٥١).

(٣) وهذا من لطائف استنباطاته وغرر فوائده التي فتح الله بها عليه؛ ولذلك نقله عنه تلميذه ابن القيم رحمه الله.

(٤) وعلى ذلك أدلة كثيرة منها قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾، =

المحدَّثين ـ وإن كان هذا المعلَّق قد تحقَّق في أمَّته[١] ـ كما استغنوا عن الأنبياء، وقد جمع الله لنبيِّهم من الفضائل، والمعارف، والأعمال، ما فرّقه في غيره، فأغناهم الله به عن نبيٍّ آخر يأخذون عنه سوى نبيِّهم؛ ولهذا لم يحتاجوا مع القرآن والرَّسول ﷺ إلى كتاب آخر؛ فلأن لا يحتاجوا إلى محدَّث مُلهَم، أولى وأحرى، بخلاف الأمم السَّابقة، فكانوا بحاجة إلى الأنبياء، كما كانوا بحاجة إلى المُلهَمين.

ثمَّ إنَّ المحدَّث من أمتنا كعمر بن الخطاب ﷺ، إنَّما يؤخذ منه ما وافق فيه الكتاب والسنة، وليس له أن يقبل ما يُلهَم به في قلبه، حتى يعرضه عليهما[٢].

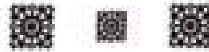
ولا شك أن هذا كله دلالة على كمال ما جاء به الرسول ﷺ، وأن فيه بيان جميع ما يحتاجون إليه في أمور دينهم على وجه استغنوا فيه عن الأخذ عن الملهمين، بل هو حاكم وميزان يوزن به ما يلقى على المحدثين؛ ليميز صواب ذلك من خطئه، ولا يخفى أن أولى أمور الدين بالبيان معرفة الله تعالى، وما يستحق من الأسماء والصفات، سيما وأن هذا أمر غيبي توقيفي، لا يؤخذ عن المحدثين، فضلًا عن غيرهم، فلا بد وأن يكون بيان ذلك قد وقع فيما جاء به الرسول ﷺ، على وجه الكمال والتمام.

= وقوله ﷺ: «أنتم توفون سبعين أمة أنتم خيرها وأكرمها على الله تعالى»، رواه أحمد في المسند (٤/ ٤٤٧)، والطبراني (١٩/ ١٠٣٠) بلفظ: «آخرها بدل خيرها»، وحسن أسانيده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند.

(١) انظر: الفتح لابن حجر (٦/ ٥١٦) و(٧/ ٥٠ ـ ٥١).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٢٢٥)، و(١٧/ ٤٥ ـ ٤٦)، والصفدية (٢/ ٢٥٧)، والجواب الصحيح (٢/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣) ثلاثتها له، ونقله عنه ابن القيم في مدارج السالكين (١/ ٤٩).

وبعد فكانت هذه طائفة طيبة من الأحاديث النبوية، دالة على بيان الرسول ﷺ لكل ما بالمسلمين إليه حاجة من أمر دينهم، بما في ذلك باب الإيمان بالله تعالى، بل إن هذا الأمر أول ما تشمله تلك الأحاديث بعمومها لما له من عظيم المنزلة في الدين.



المبحث الثالث

إجماع السلف على بيان الرسول ﷺ توحيد الأسماء والصفات

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الآثار الواردة عن السلف في أن الرسول ﷺ بلغ كل شيء لأمته.
- المطلب الثاني: الآثار الواردة عن السلف في الاعتصام بالكتاب والسنة.

تمهيد

المراد من هذا المبحث، إيراد أقوال السلف[١] من الصحابة، والتابعين، وأتباعهم الدالة على إجماعهم، على أن رسول الله ﷺ بيّن لأمته باب معرفة الله تعالى، وما يستحقه من الأسماء والصفات، وأوّد التنبيه إلى أن هذه الآثار، غالبها ليس فيه التنصيص على هذه المسألة بخصوصها، وإنما هي عامة في أن جميع ما يحتاج إليه المسلمون في

---

(١) المراد بالسلف: الصحابة، والتابعون، وأتباع التابعين، بناء على الراجح من أقوال أهل العلم، وهو الذي رجحه ابن تيمية، وابن حجر، والشوكاني، وغيرهم، ودخول الصحابة فيهم مما لا خلاف فيه، إنما اختلفوا في التابعين وأتباعهم، وللتوسع ينظر: وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم با عبد الله/ ص (٩٧ ـ ١٠٠).

دينهم، قد ورد بيانه في الكتاب والسنة، والسبب في ذلك أنهم لم يكن عندهم شك في أن الرسول ﷺ علّم أمته جميع الدين، أصولًا وفروعًا، ولم تكن الحاجة داعية إلى أن يتكلموا في هذه المسألة بخصوصها؛ ولذلك لم يرد عنهم فيها إلا أقوال نادرة، ممن أدركوا زمن الأهواء والبدع، وعلى هذا؛ فإني أذكر ما وقفت عليه من الآثار عنهم، جاعلًا كل طائفة منها تحت مطلب مناسب له، على نحو ما سبق في المبحثين السابقين، وبالله التوفيق.

المطلب الأول

الآثار الواردة عن السلف في أن الرسول ﷺ بلغ كل شيء لأمته

١ ـ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إنكم مسؤولون عني فما أنتم قائلون؟ قالوا: نشهد أنك قد بلغت، وأديت، ونصحت**»[١].

فهذه شهادة من الصحابة الذين كانوا في هذا اليوم العظيم ـ وقد كانوا نحو أربعين ألفًا ـ[٢] بأن الرسول ﷺ بلغ رسالة ربه، وأدى الأمانة ونصح الأمة، بعد أن استفهم الرسول ﷺ عمّا هم قائلون في حقه من التبليغ وعدمه[٣].

٢ ـ عن عبد الله بن زيد بن عاصم[٤] قال: لما أفاء الله على

---

(١) قطعة من حديث جابر الذي سبق تخريجه/ ص١٦٩.

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٥١).

(٣) انظر: عون المعبود (٥/ ٣٦٣).

(٤) عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، أبو محمد الأنصاري، راوي صفة الوضوء، وغير ذلك، اختلف في شهوده بدرًا، يقال: مات يوم الحرة سنة ثلاث وستين. الإصابة (٦/ ٩٢ ـ ٩٣).

رسوله ﷺ يوم حنين قسم في المؤلفة قلوبهم ولم يعط الأنصار شيئًا، وفيه فقال: «**يا معشر الأنصار ألم أجدكم ضلالًا فهداكم الله بي؟، قالوا: بلى**»(١).

قال الحافظ: «**«ضلالًا»**: بالضم والتشديد، جمع ضال، والمراد هنا بالضلالة الشرك، وبالهداية الإيمان، وقد رتب ﷺ ما منَّ الله عليهم، على يده من النعم ترتيبًا بالغًا، فبدأ بنعمة الإيمان، التي لا يوازنها شيء من أمر الدنيا»(٢).

٣ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «أيها الناس: قد سنت لكم السنن، وفرضت لكم الفرائض، وتركتُم على الواضحة، إلا أن تضلوا بالناس يمينًا وشمالًا»(٣).

٤ ـ عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: «صدق رسول الله ﷺ لقد تركنا ـ والله ـ على مثل البيضاء ليلها ونهارها سواء»(٤).

٥ ـ عن أبي ذر رضي الله عنه قال: «توفي رسول الله ﷺ ـ وما طائر يقلب جناحيه في الهواء ـ، إلا وهو يذكر لنا منه علمًا»(٥).

قال ابن حبان: «معنى «عندنا منه علم»: يعني بأوامره ونواهيه وأخباره، وأفعاله وإباحته ﷺ»(٦).

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٤٣٣٠)، ومسلم (٢/ ١٠٦١).
(٢) فتح الباري (٨/ ٥٠).
(٣) رواه مالك: الموطأ/ ص٨٢٤.
(٤) أخرجه ابن ماجه (١/ ٥٠).
(٥) أخرجه ابن حبان (١/ ٦٥) ـ الإحسان، وأحمد المسند (٥/ ١٥٤، ١٦٢)، والطيالسي/ ص٦٥، والطبراني: الكبير (٢/ ١٦٤٧)، والبزار (٩/ ٣٨٩٧) وحسنه شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند (٣٥/ ٢٩٠، ٣٤٦/ الرسالة).
(٦) الصحيح (١/ ٢٦٧ ـ الإحسان).

٦ ـ عن سلمان[١] أنه قيل له: قد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة[٢]، وفي رواية: «إني أرى صاحبكم يعلمكم، حتى يعلمكم الخراءة، فقال سلمان: «أجل»...»[٣].

قال النووي رحمه الله:

«مراد سلمان رضي الله عنه أنه علمنا كل ما يحتاج إليه في ديننا حتى الخراءة التي ذكرت أيها القائل، فإنه علمنا آدابها، فنهانا عن كذا وكذا، والله أعلم»[٤].

٧ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كان رسول الله ﷺ عبدًا مأمورًا، بلغ ـ والله ـ ما أرسل به...»[٥].

٨ ـ عن هارون بن عنترة[٦] عن أبيه[٧] قال: كنت عند ابن عباس

---

(١) سلمان الفارسي أصله من رام هرمز، وقيل: من أصبهان، سمع بأن النبي ﷺ سيبعث فخرج في طلبه فأسر وبيع في المدينة، فاشتغل بالرق، فكان أول مشاهده الخندق، وشهد ما بعدها، وفتوح العراق، وولي المدائن، مات سنة اثنين وثلاثين أو ثلاث وثلاثين. انظر: الإصابة (٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٥).

(٢) الخراءة، بكسر الخاء التخلي والقعود للحاجة، وأكثر الرواة يفتحون الخاء. النهاية (٢/ ١٧).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٥٤).

(٤) شرح مسلم (٣/ ١٥٤).

(٥) أخرجه أبو داود (١/ ٨٠٨)، والترمذي (٤/ ١٧٠١)، والنسائي (٦/ ٥٨٥٣)، وأحمد في المسند (١/ ٢٢٥)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني: صحيح أبي داود (رقم ٧٢٣/ ط: المكتب الإسلامي)، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على سنن أبي داود (٢/ ١٠٦).

(٦) هارون بن عنترة بن عبد الرحمٰن الشيباني أبو عبد الرحمٰن، أو أبو عمرو الكوفي لا بأس به من السادسة، مات سنة ١٤٢هـ. التقريب/ ٧٢٨٥.

(٧) عنترة بن عبد الرحمٰن الشيباني أبو وكيع الكوفي، ثقة من الثانية، التقريب/ ٤٤٥٢ و٧٢٨٥.

فجاء رجل فقال له: إن ناسا يأتوننا فيخبرونا أن عندكم شيئًا لم يبده رسول الله ﷺ للناس؛ فقال ابن عباس: «ألم تعلم أن الله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] والله ما ورثنا رسول الله ﷺ سوداء في بيضاء»(١).

٩ ـ عن أبي جحيفة وهب بن عبد الله السوائي(٢) قال: سألت عليًا: هل عندكم شيء ممّا ليس في القرآن؟ فقال: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه وما في هذه الصحيفة، قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر(٣).

١٠ ـ وعن عائشة ﷺ قالت: «. . . ومن زعم أن محمدًا كتم شيئًا من كتاب الله فقد أعظم على الله الفرية، والله يقول: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧](٤).

وفي رواية: «لو كان رسول الله ﷺ كاتمًا شيئًا مما أنزل عليه، لكتم هذه الآية: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]»(٥).

١٢ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: جاء زيد بن حارثة يشكو فجعل

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم: التفسير (٤/ ٦٦١١)، وجوّد إسناده ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٥٠).

(٢) وهب بن عبد الله بن مسلم، أبوجحيفة السوائي، قدم على النبي ﷺ في أواخر عمره، وحفظ عنه، كان من أصحاب علي ﷺ وولاه في خلافته شرطة الكوفة، مات سنة ٦٤هـ، الإصابة (١٠/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٦٩٠٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٤٦١٢)، ومسلم (١/ ٢٨٧).

(٥) أخرجها مسلم (١/ ٢٨٨).

النبي ﷺ يقول: اتق الله وأمسك عليك زوجك، قال أنس: «لو كان رسول الله ﷺ كاتمًا شيئًا، لكتم هذه الآية»[(١)].

١٣ ـ وقال الإمام مالك رحمه الله: «محال أن يظن بالنبي ﷺ، أنه علم أمته الاستنجاء، ولم يعلمهم التوحيد، التوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها وحسابهم على الله**»[(٢)]؛ فما عصم به الدم والمال، فهو حقيقة التوحيد»[(٣)].

المطلب الثاني

الآثار الواردة عن السلف في الاعتصام بالكتاب والسنة

ثبت عن السلف الصالح من الصحابة ومن بعدهم آثار كثيرة في الأمر بالتمسك بالكتاب والسنة، ورد البدع والمحدثات، وذلك لاعتقادهم أن الله تعالى بين في كتابه، وكذا رسوله ﷺ في سنته، كل ما يهم المسلمين من أمر دينهم، وقد سبق ذكر الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة، ومن تلك الآثار:

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنه قال: «لما حضر النبي ﷺ ـ وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطاب ـ قال لهم: «**هَلُمَّ أكتب لكم كتابًا لن تضلوا بعده أبدًا**»، قال عمر: «إن النبي ﷺ غلبه الوجع، وعندكم القرآن؛

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٢٠)، و(٩/ ٧٥٣١).
(٢) البخاري (١/ ٢٥)، ومسلم (١/ ٣٥).
(٣) رواه السلمي في ذم الكلام عن عبد الرحمٰن بن جابر السلمي عن محمد بن عقيل بن الأزهر عن المزني عن الشافعي عن مالك ـ كما في التسعينية لابن تيمية (٣/ ٧٨٢) والفتح لابن رجب (٥/ ٩٩)، ورواه أبو إسماعيل الهروي: ذم الكلام (٤/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣) من طريق السلمي به.

فحسبنا كتاب الله»»..[١].

فقوله كتاب الله: أي القرآن كافيًا في تحصيل الهداية والعصمة من الضلال لأن فيه بيان ما يحتاج إليه في أمر ديننا.

قال النووي رحمه الله: «وأما كلام عمر رضي الله عنه فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه خشي أن يكتب ﷺ أمورًا ربما عجزوا عنها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها فقال عمر حسبنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨][٢]، وقوله: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة وأراد الترفيه على رسول الله ﷺ»[٣] وقد ورد نحو هذا عنه صريحًا فيما رواه عنه:

٢ ـ أنس بن مالك أنه سمع عمر الغد حين بايع المسلمون أبا بكر واستوى على منبر رسول الله ﷺ فقال: «أما بعد، فاختار الله لرسوله ﷺ الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسوله؛

---

(١) تقدم تخريجه/١، قال الحافظ في الفتح (١/٢٠٩): «وعد هذا من موافقات عمر رضي الله عنه».

(٢) هذا بناء على أن المراد بالكتاب في الآية القرآن، والراجح أن المراد به اللوح المحفوظ، وهو أشهر القولين كما في درء التعارض (٩٣٩)، أكثر العلماء كما في بيان تلبيس الجهمية (٨/٢٢١/ط: مجمع الملك فهد)، وأصحهما كما في بغية المرتاد/ص٣٢٧، وأظهرهما وعليه يدل السياق كما في شفاء العليل/ص٤٠، ويكون قول عمر إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾، ونحوها من الآيات الدالة على اشتمال القرآن على كل ما للمسلم إليه حاجة في أمر الدين، ومنها ما ذكره رحمه الله، وقد سبق ذكر كثير منها في المبحث الأول.

(٣) شرح مسلم (١١/ ٩٠)، وانظر توجيه آخر للخطابي في: أعلام السنن (١/ ٢٢٤)، ولا يبعد أن يكون مقصود عمر رضي الله عنه مجموع الأمرين.

فخذوا به تهتدوا لما هدى الله به رسوله»[١].

وفي رواية: «فإن الله تعالى، قد جعل بين أظهركم نورًا تهتدون به، بما هدى الله محمدًا ﷺ»[٢].

وفي رواية: «وهدى الله به محمدًا فاعتصموا به تهتدوا؛ فإنما هدى الله محمدًا به»[٣].

وفي أخرى: «قد جعل بين أظهركم كتابه، الذي هدى به محمدًا ﷺ، فخذوا به تهتدوا»[٤].

٣ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يا معشر المسلمين، كيف تسألون أهل الكتاب وكتابكم الذي أنزل الله على نبيه ﷺ أحدث[٥] الأخبار بالله تقرؤونه لم يُشب[٦]، وقد حدثكم الله أن أهل الكتاب، بدلوا وغيروا بأيديهم الكتاب، فقالوا: هذا من عند الله ليشتروا به ثمنًا قليلًا، أفلا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مساءلتهم؟، لا والله ما رأينا رجلا قط يسألكم عن الذي أنزل إليكم»[٧].

---

(١) أخرجه البخاري: (٩/ ٧٢٦٩).

(٢) هي عند البخاري (٩/ ٧٢١٩).

(٣) هي عند عبد الرزاق في المصنف (٥/ ٩٧٥٧).

(٤) في رواية عقيل، ذكرها الحافظ في الفتح (١٣/ ٢٠٩).

(٥) فيه الرد على قول الأشاعرة: بقدم القرآن، ولذلك أورده البخاري في كتاب التوحيد ـ ب: كل يوم هو في شأن ـ رقم ٧٥٢٢ و٧٥٢٣، وأما قول الحافظ في الفتح (٥/ ٢٩٢): «أحدث الأخبار بالله أي أقربها نزولًا إليكم من عند الله ﷻ، فالحديث بالنسبة إلى المنزول إليهم، وهو في نفسه قديم»، فإنما تبع فيه الأشاعرة، وهو خلاف قول أهل السنة الذي دلت عليه النصوص.

(٦) بضم أوله وفتح المعجمة، أي: لم يخالطه غيره الفتح (١٣/ ٤٩٩)، وانظر (٥/ ٢٩٢).

(٧) أخرجه البخاري (٣/ ٢٦٨٥)، و(٩/ ٧٣٦٣).

٤ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن هذا القرآن حبل الله، وهو النور المبين والشفاء النافع، عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن تبعه، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعتب»(١).

قال الشاطبي رحمه الله: «وكونه حبل الله بإطلاق، والشفاء النافع إلى تمامه دليل على كمال الأمر فيه»(٢).

قلت: ولهذا ثبت عنه أيضًا الحث على التمسك بالقرآن، وأنه حبل الله، مع تحذيره من السبل المنحرفة عنه في قوله:

٥ ـ إن هذا الصراط محتضر، تحضره الشياطين ينادون: «يا عبد الله هذا الطريق، هلمَّ إلى الطريق»، فاعتصموا بحبل الله، فإن حبل الله هو القرآن»(٣).

٦ ـ وثبت عنه أنه قال: «من أراد العلم، فليثور القرآن، فإن فيه علم الأولين والآخرين»(٤).

---

(١) أخرجه ابن المبارك: الزهد/ ص٢٧٩، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٤٦٢)، والفريابي: فضائل القرآن/ ص٢٣، وصحح إسناده مشهور حسن في تعليقه على الموافقات للشاطبي (٤/ ١٨٥)، ورواه الدارمي: المسند (٢/ ٥٢٣)، وفي إسناده إبراهيم بن إسحاق الهجري، قال عنه ابن حجر: «لين الحديث، رفع موقوفات»، ولكنه توبع عليه.

(٢) الموافقات (٤/ ١٨٥).

(٣) أخرجه الطبراني (٩/ ٩٠٣١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤/ ٥٨٦)، والدارمي في المسند (٢/ ٥٢٤) مختصرًا، وصححه الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح حديث ضرب الله مثلًا صراطًا مستقيمًا ضمن مجموع رسائله (١/ ١٩٥).

(٤) أخرجه مسدد في المسند ـ كما في إتحاف الخيرة للبوصيري (١/ ٢٤٣)، والطبراني في الكبير (٩/ ٨٦٦٤)، و(٩/ ٨٦٦٦)، وابن أبي شيبة في المصنف (١٠/ ٤٥٨)، وسعيد بن منصور: السنن (١/ ١)، وغيرهم، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وقال الهيثمي في المجمع ـ بعد أن عزاه للطبراني ـ وذكر أنه أخرجه بأسانيد: «ورجال أحدها رجال الصحيح».

٧ ـ عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: «يا معشر القراء[١]، اسلكوا الطريق، فلئن سلكتموها لقد سبقتم سبقًا بعيدًا، ولئن أخذتم يمينًا وشمالًا، لقد ضللتم ضلالًا بعيدًا»[٢].

قال الحافظ: «قوله استقموا: أي اسلكوا طريق الاستقامة، وهي كناية عن التمسك بأمر الله تعالى فعلًا وتركًا».

وقوله: «سبقًا بعيدًا»: أي ظاهرًا، ووصفه بالبعد؛ لأنه غاية شأو[٣] السابقين، والمراد أنه خاطب بذلك من أدرك أوائل الإسلام فإذا تمسك بالكتاب والسنة سبق إلى كل خير، لأن من جاء بعده إن عمل بعلمه لم يصل إلى ما وصل إليه من سبقه إلى الإسلام، وإلا فهو أبعد منه حسًا وحكمًا».

وقوله: «فإن أخذتم يمينًا وشمالًا»: أي خالفتم الأمر المذكور»[٤]، ثم ذكر أن كلام حذيفة هذا منتزع من قول الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣][٥].

٨ ـ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «اتبعوا آثارنا ولا تبتدعوا، فقد كفيتم»[٦] فحث على الاتباع، ونهى عن الابتداع، وذلك بأن الناس قد

---

(١) المراد بهم العباد العالمون بالقرآن والسنة، كما في الفتح لابن حجر (١٣/ ٢٥٧).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧٢٨٢) مختصرا، ورواه ابن نصر: السنة/رقم ٩٠، وابن وضاح: البدع/رقم ٢٠، والهروي: ذم الكلام (٣/ ٤٧٣)، وغيرهم.

(٣) الغاية والأمد، مختار الصحاح/ص٢٨٧.

(٤) الفتح (١٣/ ٢٥٧)

(٥) انظر المصدر السابق (١٣/ ٢٥٧).

(٦) الدارمي في السنن (١/ ٦٩)، والمروزي: السنة/رقم ٨٦، والطبراني في الكبير (٩/ ١٦٨)، وابن وضاح: البدع/رقم ١٦ والبيهقي/رقم ٢١٢، وغيرهم وإسناده صحيح، وليس عند البيهقي: «آثارنا».

كفوا بيان ما يتقربون به إلى الله تعالى على وجه الكمال.

٩ ـ وعنه ﷺ قال: «إنكم قد أصبحتم اليوم على الفطرة، وإنكم ستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة، فعليكم بالهدي الأول»[١].

١٠ ـ وثبت عنه أيضًا قوله: «أيها الناس عليكم بالعلم، قبل أن يرفع، فإن من رفعه أن يقبض أصحابه، وإياكم والبدع والتنطع، وعليكم بالعتيق»[٢].

١١ ـ وعن عمر بن الخطاب وابن مسعود ﷺ: «شر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»، وزاد عمر: «وكل ضلالة في النار»[٣].

١٢ ـ وعن ابن عمر ﷺ قال: «كل بدعة ضلالة، وإن رآها الناس حسنة»[٤].

---

(١) أخرجه ابن نصر: السنة/رقم ٨٠، وابن بطة: الإبانة (١/ ١٨٠)، وصححه ابن رجب في جامع العلوم والحكم (٢/ ١٢٣).

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل/رقم ٣٨٨، وصحح إسناده بدر البدر في مفتاح الجنة للسيوطي/رقم ١٦.

(٣) أخرج أثر عمر ابن نصر في السنة/رقم ٧٨، وابن وضاح: البدع/رقم ٥٦، وابن عبد البر في الجامع (١/ ١٠٥٤)، وصحح إسناده مشهور حسن: الاعتصام (١/ ١٠٠ ـ ط: دار التوحيد).
أما أثر ابن مسعود فأخرجه الدارمي (١/ ٦٩)، والطبراني (٩/ ٨٥١٨ و٨٥٢١ ـ ٨٥٢٤ و٨٥٣٤)، والبزار (٥/ ٤١٨)، و(٥/ ص٤٢٣)، وابن وضاح: البدع/ رقم ٥٧ و٥٨، والبيهقي: المدخل/رقم ٧٨٥، وقال الهيثمي في المجمع (١/ ١٢٨): رجاله موثقون.

(٤) أخرجه ابن نصر: السنة/رقم ٨٢، واللالكائي (١/ ٩٢) والبيهقي: المدخل/رقم ١٩١، وصحح إسناده مشهور حسن في الباعث على إنكار البدع والحوادث لأبي شامة/ ص٧٥.

١٣ ـ وعن أبي برزة الأسلمي[١] ﷺ قال: «إنكم يا معشر العرب كنتم على الحال الذي علمتم، من الذلة، والقلة، والضلالة، وإن الله أنقذكم بالإسلام، وبمحمد ﷺ حتى بلغ بكم ما ترون»[٢].

١٤ ـ عن عمر بن عبد العزيز قال: «أوصيك بتقوى الله والاقتصاد في أمره، واتباع سنة نبيه، وترك ما أحدث المحدثون، بعد ما جرت به سنته، وكفوا مؤنته، فعليك بلزوم السنة؛ فإنها بإذن الله لك عصمة، فإن السنة إنما سنها من قد علم ما في خلافها من الخطأ، والزلل، والحمق والتعمق. . .»[٣].

فبين رحمه الله، أن الناس قد كفوا المؤونة، ببيان ما يجب علهم ويحرم، وحث على لزوم السنة وأنها عصمة لمن تمسك بها من الضلال، وأن الشارع الحكيم إنما شرعها على علم بها وبما يقابلها من الزيغ والخطأ.

١٥ ـ عن عروة بن الزبير[٤] قال: «السنن السنن فإن السنن قوام الدين»[٥].

---

(١) نضلة بن عبيد، أبو برزة الأسلمي، صحابي مشهور بكنيته، أسلم قديمًا، وشهد فتح خيبر ومكة وحنين، توفي في خلافة عبد الملك بن مروان، سنة ٦٥هـ، انظر: الإصابة (١٠/ ٨٨١٠).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧١١٢) و(٩/ ٧٢٧١) مختصرًا، ولفظه: «إن الله نعشكم بالإسلام وبمحمد ﷺ».

(٣) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٦١٢).

(٤) عروة بن الزبير العوام بن خويلد الأسدي أبو عبد الله المدني ثقة فقيه مشهور من الثالثة مات سنة ٩٤هـ على الصحيح، التقريب/ ٤٥٩٣.

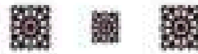
(٥) رواه ابن نصر: السنة/رقم ١١٢رواه عنه ابن وهب في الجامع قال: أخبرني يحي بن أيوب عن هشام بن عروة عن أبيه ـ كما في الفتح لابن حجر (١٣/ ٣١٤) ـ، والبيهقي: المدخل/رقم ٢٢١.

١٦ ـ وقال الشعبي: «إنما هلكتم حين تركتم الآثار»[١].

١٧ ـ وقال أبو العالية[٢]:

«تعلموا الإسلام، فإذا تعلمتموه، فلا ترغبوا عنه، وعليكم بالصراط المستقيم فإنه الإسلام ولا تحرفوا يمينًا وشمالًا، وعليكم بسنة نبيكم وما كان عليه أصحابه...»[٣].

فهذه الآثار وغيرها تدل على أن السلف الصالح رحمهم الله، كانوا يرون الاكتفاء بالكتاب والسنة، والاعتصام بهما، والاعتماد عليهما في أمور الدين، وما ذلك إلا لأن فيهما الكفاية والغنية لمن أراد نجاة نفسه، والسير بها إلى مرضاة ربه تعالى؛ إذ كل ما يُتقرب به إلى الله تعالى، من الاعتقادات والأقوال والأعمال، قد جاء بيانه في الكتاب والسنة، بما لا مزيد عليه، فلم يبق إلا الاتباع، ولا حاجة إلى الابتداع، فقد وضحت السبيل، واتضحت المحجة، وقامت الحجة.



(١) رواه البيهقي: المدخل/رقم ٢٢٨، وابن عبد البر في جامع بيان العلم (٢/ ٢٠١٧)، وزاد «وأخذتم بالمقاييس»، وصحح إسناده محقق الجامع، وبدر البدر في مفتاح الجنة للسيوطي/رقم ١٠١.

(٢) رفيع بن مهران، أبو العالية الرياحي، ثقة كثير الإرسال، مات سنة ٩٠هـ وقيل: ٩٣هـ. التقريب/ ١٩٦٤.

(٣) أخرجه عبد الرزاق: المصنف (١١/ ٢٠٧٥٨) من طريق معمر، وابن نصر: السنة/رقم ٢٧، وابن بطة: الإبانة (١/ ١٣٦ ـ ٢٠٢)، وابن وضاح: البدع/رقم ٧٧، واللالكائي: شرح أصول الاعتقاد (١/ ١٧ و١/ ١٢٧/رقم ٢١٤)، والآجري: الشريعة (١/ ١٩)، وأبو نعيم في الحلية (٢/ ٢١٨) من طرق حماد كلاهما عن عاصم الأحول عن أبي العالية، وإسناده صحيح.

الفصل الثاني

الأدلة العقلية على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: منزلة توحيد الأسماء والصّفات من الدين.
- المبحث الثاني: اجتماع مقومات قبول الخبر في الرسول ﷺ.
- المبحث الثالث: بيان الرسول ﷺ ما هو أقل منزلة من توحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الرابع: توحيد الأسماء والصفات أمر غيبيّ لا يعرف إلا عن طريق الرسول ﷺ.
- المبحث الخامس: عدم وقوع خلاف بين الصّحابة ﵃ في توحيد الأسماء والصفات.

المبحث الأول

منزلة توحيد الأسماء والصفات من الدين

وفيه تمهيد وسبعة مطالب:

- المطلب الأول: توحيد الأسماء والصفات شطر باب الإيمان بالله تعالى.
- المطلب الثاني: العلم بأسماء الله وصفاته هو أشرف العلوم وأعظمها.
- المطلب الثالث: العلم بأسماء الله وصفاته أصل العلوم.
- المطلب الرابع: العلم بأسماء الله وصفاته هو حياة القلوب.
- المطلب الخامس: أساس الإيمان الصحيح هو العلم بالله وبأسمائه وصفاته.
- المطلب السادس: العلم بأسماء الله وصفاته يفتح للعبد باب معرفة الله تعالى.
- المطلب السابع: ثمرة العلم بأسماء الله تعالى وصفاته.

تمهيد

إن أهمية توحيد الأسماء والصفات، والعلم به والاعتناء بتحقيقه، موضع اتفاق بين الطوائف[(١)]، فقد ذكر ابن سينا أن هذا الأصل الأول الذي يعرفه النبي لقومه[(٢)]، والجهمية والمعتزلة يسمون

(١) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ١٧٥).
(٢) انظر: الشفا (٢/ ٤٢٢).

علمهم علم التوحيد[١]، والفلاسفة والمعتزلة يسمون مذهب النفاة التوحيد[٢].

وبنت الإمامية دينها على أربعة أصول أولها التوحيد[٣]، والأشاعرة «يرون أن الأصول العقلية ـ وهي العلم بما يجب للرب ويمتنع عليه، وما يجوز من الأفعال ـ هي أعظم الأصول وأشرفها»[٤].

والمتكلمون عموما يسمون العلم بأسماء الله وصفاته علم التوحيد[٥]، وقد وصف سلامة القضاعي الأشعري[٦]، هذا الباب من الدين بالمطلب الأعلى[٧]، وذكر أن بيان تنزه الرب سبحانه عما لا يليق به، من أهم مقاصد الأنبياء[٨].

والجهمية والمعتزلة يسمون أنفسهم الموحدين[٩]، وقد فعله ابن تومرت[١٠]

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٤٦٥)، ومجموع فتاويه (١١/ ٤٨٨)، و(١٧/ ٣٥٢).

(٢) انظر: القاعدة المراكشية/ ص٥٧/ت: دغش العجمي، وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

(٣) انظر: منهاج السنة (١/ ٩٩)، والثلاث البواقي هي العدل، والنبوة، والإمامة، كما في الكتاب نفسه.

(٤) اقتباس من مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٢٨).

(٥) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٧/ ١٠٨).

(٦) ستأتي ترجمته/ ص٦٤٥.

(٧) انظر: فرقان القرآن له/ ص٢٠.

(٨) انظر: البراهين الساطعة له/ ص٢٣٩، وسيأتي تقرير أن دعوة الأنبياء تدور على ثلاثة محاور: أحدها تعريف الرب بأسمائه وصفاته/ ص....

(٩) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٣٥٩)

(١٠) محمد بن تومرت، رحل من بلاده المغرب وهو حدث فسكن بغداد، وطلب العلم على الغزالي وغيره فحصل شيئًا جيدًا في الأصول والفروع، وكان عنده شيء من الزهد والعبادة، ثم حج ورجع إلى بلده، فأظهر الأمر بالمعروف =

بأصحابه(١)، وسمى جيشه جيش الموحدين(٢) كذلك، والمعتزلة يدعون أنهم أهل التوحيد(٣)، ويفخرون بذلك(٤).

وهذا الباب باب أسماء الله وصفاته من أعظم أصول الإيمان، وهو أحد أركان الإيمان بالله التي لا يصح إيمان العبد بالله إلا باجتماعها.

وهذه المنزلة العظيمة التي اتفقت عليها طوائف الأمة، من أقوى الأدلة على وجود بيانه في الكتاب والسنة؛ إذ كيف يتصور مع ارتفاع تربته، وعلو مكانته، أن يغفل الرسول ﷺ بيانه لأمته.

والكلام على قدر هذا الأصل، لا تتسع له هذه العجالة، إلا أنني أشير إلى ما يسره الله سبحانه من ذلك، من خلال سبعة أوجه، مفردًا كل واحد منها بمطلب، والله الموفق.

= والنهي عن المنكر، ثم خرج على دولة المرابطين بعد أن نفاه ملكها؛ فقضى عليها وعلى غيرها، وكان قد ادعى العصمة، وأنه علوي، وأنه المهدي، وكان يتواطأ مع أناس وهم في قبور ليشهدوا له بذلك، ثم يردم عليه قبورهم، وقد دام ملكه عشر سنين، وهلك آخر سنة ٥٢٤هـ، وصار الملك بعده لصاحبه عبد المؤمن بن علي، انظر: البداية والنهاية (١٢/ ١٨٦)، مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٧٧)، والسير للذهبي (١٩/ ٥٣٩).

(١) انظر: المراكشية/ ص٥٧، وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٧)، ودرء التعارض (٣/ ٤٣٨)، وشرح العقيدة الأصفهانية/ ص١٠١ ـ ١٠٢/ ط: دار المنهاج، ومجموع الفتاوى (١١/ ٤٨٨) ثلاثتها لابن تيمية، والسير للذهبي (١٧/ ١٢١)، و(١٩/ ٥٤٩).

(٢) انظر: البداية والنهاية لابن كثير (١٢/ ١٨٦).

(٣) انظر: شرح العقيدة الأصبهانة/ ص١٠١/ ط: دار المنهاج.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٤٩٣).

المطلب الأول

توحيد الأسماء والصفات شطر باب الإيمان بالله(١)

فإن الإيمان بالله تعالى قائم على أربعة أركان لا بد من تحقيقها جميعا وهي:

- الإيمان بوجوده.
- الإيمان بربوبيته.
- الإيمان بألوهيته.
- الإيمان بأسمائه وصفاته(٢).

ولهذا قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ومن الإيمان بالله الإيمان بما وصف به نفسه وبما وصفه به نبيه ﷺ من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل»(٣).

وذكر الشيخ السعدي أن الإقرار والاعتراف بأسماء الله الحسنى وصفاته العليا وأفعاله الناشئة عنهما من أعظم أصول الإيمان(٤)، وهو داخل في التوحيد الذي أرسل الله به رسله، وأنزل به كتبه، وقد سبق ذكر أقسام التوحيد، وأن منها توحيد الأسماء والصفات.

وأسوق هنا بعض عبارات أهل العلم المصرحة بأن تعليم الناس ما للرب تعالى من الأسماء والصفات وما ينبغي أن ينزه عنه من أعظم

---

(١) معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات للدكتور محمد بن خليفة التميمي/ ص١٢.

(٢) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى/ ص٥، وشرح العقيدة الواسطية (١/ ٥٥) كلاهما الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

(٣) العقيدة الواسطية بشرح الهراس/ ص٢٠ ـ ٢١، وبشرح العثيمين (١/ ٧٢ ـ ٧٦).

(٤) التوضيح والبيان لشجرة الإيمان/ ص٨٩، وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣١٥).

مقاصد الرسالة، خلافًا لما يظنه أقوام بناء على ما في كلام بعض أهل العلم من أن الرسل إنما جاءت بتوحيد الألوهية(١).

ـ أولًا: ما تقدم في كلام الإمام ابن بطة رحمه الله أن اعتقاد العبد اتصاف الله تعالى بصفات الكمال، أحد أصول الإيمان الواجب على العبد اعتقادها في الله تعالى، وأن كثيرًا ممن يقِّر بالله ويوحِّده بالقول المطلق، قد يلحد في هذا الجانب؛ فيكون إلحاده فيه قادحًا في توحيده ثم قال:

«ولأنا نجد الله تعالى، قد خاطب عباده بدعائهم إلى اعتقاد كل واحدة من هذه الثلاث، والإيمان بها»(٢).

فصرح أن الله تعالى، دعا عباده إلى الإيمان بأنواع التوحيد الثلاثة، ومنها توحيد الأسماء والصفات.

---

(١) وهذا الكلام بصيغة الحصر إنما قاله بعض أهل العلم ردًا على أهل الكلام الذين يفنون أعمارهم في تقرير توحيد الربوبية، ويجعلونه الغاية من التوحيد، وبعضهم يفسر الآيات الواردة في تقرير الألوهية بتوحيد الربوبية كما ترى مثاله في منهاج السنة (٣/ ٣٠٤)، وشرح الطحاوية (١/ ٢٨، ٤٠)، ومراد أولئك العلماء أن الرسل لم تبعث لتقرير توحيد الربوبية لكونه أمرًا فطريًا لم ينكره إلا القليل، وأن الإقرار به وحده دون إفراد الله تعالى بالعبادة لا يكفي في ثبوت الإيمان لصاحبه فكيف يكون هو الغاية؟.

وليس مرادهم أن الرسل لم تبعث إلا للدعوة لتوحيد الألوهية فقط، ومما يوضح هذا أن ابن تيمية وابن القيم وغيرهما ممن أنكروا على أهل الكلام صنيعهم هذا، يصرحون بأن الرسل جاءت لتعليم الناس ما لله تعالى من الأسماء والصفات، وأن هذا أحد نوعي التوحيد الذي جاءت به الرسل، وأن القرآن كله في التوحيد العلمي والعملي، كما سيأتي قريبًا إن شاء الله تعالى/ ص١٧٠، أضف إلى ذلك تصريحهم بتقرير القرآن لتوحيد الربوبية، فلم ينفوا بيانه لهذا النوع من التوحيد، وإنما نفوا كونه هو الغاية.

(٢) الإبانة: ق٦٩٣ ـ ٦٩٤ من المخطوط، نقلًا عن القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد/ ص٨٣. ثم وقفت عليه بعد طبع الكتاب في (٦/ ١٧٣).

ـ ثانيًا: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بعد أن ذكر أن النصوص التي فيها عيب الآلهة الباطلة بعدمها صفات الكمال، إنما ذكرت لتقرير صفات الكمال لله تعالى، وبيان أنه المستحق للعبادة ـ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأفاد الأصلين، اللذين بهما يتم التوحيد، وهما:

أ ـ إثبات صفات الكمال ردًا على أهل التعطيل.

ب ـ وبيان أنه المستحق للعبادة، لا إلٰه إلا هو، ردًا على المشركين»[(١)].

وقال أيضًا: «والتوحيد الذي جاء به الرسول، يتناول التوحيد في العلم والقول، وهو وصفه بما يوجب أنه في نفسه أحد صمد، . . . والتوحيد في الإرادة والعمل، وهو عبادته وحده لا شريك له»[(٢)].

وذكر في موطن آخر، أن سورة الإخلاص فيها إثبات ذات الله تعالى بأسمائه وصفاته، وبذلك يتميز من يثبت الرب الخالق الأحد الصمد، من المعطلين له، نفاة الأسماء والصفات»[(٣)].

وصرح رَحِمَهُ اللَّهُ في كلام آخر له ـ بعد أن تكلم على عظمة التوحيد وأن منه التوحيد العلمي القولي ـ: «فإن هذا بيان لأصل الدعوة إلى الله وحقيقتها ومقصودها»[(٤)]، وأن هذا «خلاصة الدعوة النبوية وزبدة الرسالة الإلهية»[(٥)].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٨٣).

(٢) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٧٩)، وانظر من كتبه: الصفدية (٢/ ٢٢٨ و٣٤٠)، ودرء التعارض (٢/ ٨٤٨)، ومنهاج السنة (٣/ ٢٩٠)، واقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٦١).

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٣).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٦٤).

(٥) الفتوى الحموية/ ص١٩٩.

ـ ثالثًا: قول الإمام ابن القيم رحمه الله: «وملاك النجاة والسعادة بتحقيق التوحيدين الذين عليهما مدار كتب الله تعالى وبتحقيقهما بعث الله ﷻ رسوله ﷺ وإليهما دعت الرسل صلوات الله وسلامه عليهم كلهم من أولهم إلى آخرهم:

أحدهما: التوحيد العلمي الخبري الاعتقادي المتضمن إثبات صفات الكمال لله تعالى، وتنزيهه عن التشبيه والتمثيل وتنزيهه عن صفات النقص.

والتوحيد الثاني: عبادته وحده لا شريك له...»[(١)].

وذكر رحمه الله أن معرفة الله بأسمائه وصفاته وأفعاله، أساس دعوة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم[(٢)]، وأن «مدار ما بعث الله به رسله وأنزل به كتبه على هذين التوحيدين وأقرب الخلق إلى الله أقومهم بهما علمًا وعملًا ... فهذان الأصلان هما قطب رحى القرآن وعليهما مداره وبيانهما من أهم الأمور»[(٣)]، وأنّ «دعوة الرسل تدور على ثلاثة أمور:

١ ـ تعريف الرب المدعو إليه بأسمائه وصفاته وأفعاله...»[(٤)].

ـ رابعًا: وقرر العلامة السعدي رحمه الله أن التوحيد «يرجع إلى أمرين:

أ ـ توحيد الأسماء والصفات ويدخل فيها توحيد الربوبية، وهذا يرجع إلى العلم والاعتقاد.

ب ـ توحيد الإلهية والعبادة»[(٥)].

---

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص٩٣، وانظر كتابيه: مدارج السالكين (٣/ ٣٢٥)، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١ ـ ٤٠٣).

(٢) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٥١).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٤٠٣)، وانظر (١/ ١٤٨) منه.

(٤) المصدر نفسه (٤/ ١٤٨٩).

(٥) فتح الرحيم الملك العلام/ ص٢٢.

ومما سبق يظهر لنا بوضوح أن توحيد الأسماء والصفات شطر باب التوحيد المطلوب من العبد تحقيقه[١]، وأن الإخلال به نقص في التوحيد قد يصل بصاحبه إلى الكفر حسب حال صاحبه[٢]، والله أعلم.

المطلب الثاني

العلم بأسماء الله وصفاته هو أشرف العلوم وأعظمها[٣]

وبيان ذلك أن «شرف العلم تابع لشرف معلومه[٤]، ولوثوق النفس بأدلة وجوده وبراهينه، ولشدة الحاجة إلى معرفته، وعظم النفع به»[٥]، فهذه أربعة أشياء توجب شرف العلم بالشيء، ومن تأمل في باب العلم بأسماء الله وصفاته، وجدها كلها متحققة فيه.

---

(١) انظر: معتقد أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات للدكتور محمد بن خليفة التميمي/ ص١٤.

(٢) انظر: شرح العقيدة الواسطية للعثيمين (١/ ٥٥).

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢١، ٣٥٩، ٣٦٤)، و(٨/ ٣٦٤)، والصفدية له (٢/ ٢٩٥)، ومجموع فتاويه (٢/ ٨٧، ٨٩)، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٥٣٥)، وشرح القسطلاني (١١/ ٢٨٨) والتنبيهات السنية على العقيدة الواسطية للرشيد/ ص٣٥، وغاية المرام للآمدي/ ص٤، ونقله ابن تيمية: الدرء (١/ ١٥٩)، وابن القيم: الصواعق (٢/ ٦٦٥) عن الفخر الرازي، في كتابه أقسام اللذات، وأنه علل ذلك بشرف معلومه وشدة الحاجة إليه.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٨٨)، ومفتاح دار السعادة (١/ ٢١٥، ٣١٠)، وإعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٥)، والفوائد له/ ص٩٧، والقصيدة النونية (١/ ٦ ـ بشرح الهراس)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٥)، وشرح القسطلاني (١١/ ٢٨٨).

(٥) مفتاح دار السعادة (١/ ٣١١)، وشرح حديث أبي الدرداء لابن رجب ضمن مجموع رسائله (١/ ٤١).

فأما شرف المعلوم فلا يشك في ذلك أحد؛ لأن موضوع هذا العلم، هو أجل معلوم وأكبره بلا ريب؛ إذ هو الله رب العالمين، وقيوم السموات والأرضين، الملك الحق المبين، الموصوف بصفات الكمال كلها، المنزه عن كل عيب ونقص، وعن كل تمثيل وتشبيه في كماله[(١)]، «الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب»[(٢)]، فلا ريب أن العلم به، وبأسمائه وصفاته، أجل العلوم وأفضلها، ونسبته إلى سائر العلوم، كنسبة معلومه، إلى سائر المعلومات[(٣)].

وأما وثوق النفس بأدلة وجود هذا العلم وبراهينه؛ فلأن هذا العلم إنما يؤخذ من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، ودل على وجوده كل منهما، مع الإجماع، والعقل الصحيح، والفطرة السليمة.

وأما شدة الحاجة إلى معرفته؛ فلتعلقه بالمعبود ﷻ، فالحاجة إلى هذا العلم أعظم الحاجات وأشدها[(٤)]، وهي فوق الحاجة إلى ما تقوم به النفس من الهواء، والماء، والقوت[(٥)]؛ ولهذا فإن كل من كان في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم أو نهمة[(٦)] في العبادة يكون بحثه عن هذا الأمر والسؤال عنه والتعرف عليه أكبر مقاصده وأعظم مطالبه كما هو معروف

---

(١) انظر: مفتاح دار السعادة (١/ ٣١١)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٨٨، ٨٩)، والصواعق المرسلة (١/ ٣٦٥)، والفوائد/ ص٩٧، وغاية المرام للآمدي/ ص٤، وشرح القسطلاني (١١/ ٢٨٨).

(٢) الفتوى الحموية لابن تيمية/ ص١٩٩.

(٣) انظر: الصفحة السابقة، حاشية (٤).

(٤) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٣/ ٣٣١)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٣٥٥).

(٥) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٦٦).

(٦) النهمة: بلوغ الهمة في الشيء، النهاية لابن الأثير (٥/ ١٣٨).

وذلك أن الناس مفطورون على ذلك[(١)]، ولا يتصور وجود شخص يعبد شيئًا لا يعرف ما هو، ولا يعرف أوصافه ونعوته؛ «إذ المجهول لا يتوجه إليه، ولا يقصد بعبادة ولا بغيرها»[(٢)]؛ ولهذا كانت معرفة الله بأسمائه وصفاته، مفتاح الدعوة النبوية وزبدة الرسالة اللإلهية؛ لأن على هذه المعرفة تنبني مطالب الرسالة جميعها[(٣)].

والعبادة بأنواعها، من خوف، ورجاء، ومحبة، وطاعة، تابعة لمعرفة المخوف، المرجو، المحبوب، المطاع[(٤)].

ولو قدر أن شخصًا دعا الناس إلى عبادة شيء، لكان أول ما يحرصون عليه، ويسألونه عنه أن يعرِّفهم بهذا المعبود، ولهذا كان الطالبون لمعرفة الله، والمريدين له، والسائرين إليه، قد عرفوا وجوده أوّلًا، وهم يطلبون معرفة صفاته، أومشاهدة قلوبهم له في الدنيا[(٥)]؛ ولهذا فإن «أساس دعوة الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، معرفة الله سبحانه، بأسمائه وصفاته وأفعاله، ثم يتبع ذلك أصلان عظيمان:

أحدهما: تعريف الطريق الموصلة إليه، وهي شريعته المتضمنة لأمره ونهيه.

الثاني: تعريف السالكين ما لهم بعد الوصول إليه..

وهذان الأصلان تابعان للأصل الأول، ومبنيان عليه فأعرف الناس بالله أتبعهم للطريق الموصل إليه، وأعرفهم بحال السالكين، عند القدوم

---

(١) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية/ ص٢٠١، وضمن مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٤).

(٢) الموافقات للشاطبي (٤/ ٢٠٤).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ١٥٠)، ونقل نحوه عنه ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/ ٦).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ١٥٠).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٧٠ ـ ٧١).

عليه...»[١].

وأما عظم النفع بهذا العلم فشيء لا يقدر قدره وستأتي الإشارة إلي شيء من ذلك في الأوجه الآتية إن شاء الله تعالى.

وبناء على ما تقدم صرح غير واحد من أهل العلم، بأن العلم بأسماء الله تعالى وصفاته أشرف العلوم ومن ذلك:

أولًا: ابن تيمية: وله في ذلك عدَّة أقوال منها:

١ ـ «أعظم العلوم وأجلها وأشرفها وهو العلم بالله تعالى»[٢].

٢ ـ «العلم بالله الذي هو أعلى العلوم وأشرفها»[٣].

ثانيًا: قال الإمام ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولا ريب أن العلم به، وبأسمائه وصفاته وأفعاله، أجل العلوم وأفضلها، ونسبته إلى سائر العلوم، كنسبته إلى سائر المعلومات»[٤].

ثالثًا: وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأفضل العلم العلم بالله، وبأسمائه وصفاته وأفعاله، التي توجب لصاحبها، معرفة الله وخشيته، ومحبته وهيبته، وإجلاله وعظمته، والتبتل إليه، والتوكل عليه،

---

(١) ابن القيم: المصدر نفسه (١/ ١٥١)، ونقل نحوه عنه ابن أبي العز في المصدر السابق (١/ ٦)، وذكر ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١٩/ ٩٥ ـ ٩٦)، وابن القيم في الصواعق (٤/ ١٤٨٩)، والمدارج (٣/ ٢٢٥)، والفوائد/ ص٢٠١، والشاطبي في الموافقات (٤/ ٢٠٤، ٢٠٦) أن دعوة الرسل تدور على هذه الأمور الثلاثة، وهذا يعني أن الرسل دعت إليها جميعًا.

(٢) درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢١).

(٣) مجموع الفتاوى (٢/ ٨٧)، وانظر من كتبه: درء التعارض (٥/ ٣٦٤)، و(٨/ ٤٦)، والصفدية (٢/ ٢٩٥)، وشرح العقيدة الأصبهانية (١/ ٩١، ٩٢)، ومجموع فتاويه (٢/ ٨٩).

(٤) مفتاح دار السعادة (١/ ٣١١)، وانظر الفوائد له/ ص٦٢.

والرضا عنه، والاشتغال به دون خلقه»[١].

وقال أيضًا مبينًا فضل جنس هذا العلم، على العمل بالجوارح: «وجنس المعرفة بالله والإيمان به، أفضل من جنس العمل بالجوارح والأركان»[٢].

رابعًا: وقال العلامة السعدي رحمه الله معددًا فوائد هذا العلم: «منها: أن هذا العلم ـ هو العلم المتعلق بالله تعالى ـ أشرف العلوم وأجلها على الإطلاق فالاشتغال بفهمه والبحث التام عنه اشتغال بأعلى المطالب، وحصوله من أشرف المواهب»[٣].

ومما يدل أيضًا على كون هذا العلم هو أشرف العلوم، ما ورد في السنة النبوية من فضل آية الكرسي وسورة الإخلاص[٤]، لأن موضوعهما الإخبار عن أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله، ولهذا كانت الآيات المتضمنة لذلك أعظم قدرًا من غيرها وأشرف[٥]، وكان اشتمال القرآن والكتب الإلهية عليه أكثر من اشتمالها على غيره[٦].

فأما آية الكرسي فقد ثبت عن أبي بن كعب رضي الله عنه «أن النبي ﷺ قال

---

(١) شرح حديث أبي الدرداء: ضمن مجموع رسائل ابن رجب (١/ ٤١).
(٢) المصدر السابق (١/ ٤٢).
(٣) تفسير السعدي (١/ ٢٤)، وانظر كتابيه: القواعد الحسان في تفسير القرآن/ ضمن مجموعة مصنفاته (٨/ ١٧، ٨٩)، وفتح الرحيم الملك العلّام/ ص٦٣.
(٤) وهذا يدل على التفاضل في كلام الله تعالى، وفي صفاته؛ لأن الكلام صفته، وانظر في هذا كتاب: «مباحث المفاضلة في العقيدة» للدكتور محمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف حفظه الله ووفقه.
(٥) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٣١٠)، و(٥/ ٣٥٨)، ومجموع فتاويه (٩/ ٣٠٦)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٦٥).
(٦) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٦٥).

له: «**يا أبا المنذر؛ أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم**»؟ قال: «قلت: الله ورسوله أعلم»، قال: «**يا أبا المنذر، أتدري أي آية من كتاب الله معك أعظم**»؟ قال: «قلت: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ﴾»، قال: فضرب في صدري وقال: «**والله ليهنك العلم أبا المنذر**»[(١)].

قال العلامة السعدي رحمه الله: «أخبر ﷺ أن هذه الآية أعظم آيات القرآن؛ لما احتوت عليه من معاني التوحيد والعظمة وسعة الصفات للباري تعالى»[(٢)].

وأما سورة الإخلاص فلم يصح في فضل سورة من القرآن ما صح في فضلها[(٣)]، فقد ثبت من غير وجه عن النبي ﷺ أنها تعدل ثلث القرآن[(٤)].

وقد ذكر أهل العلم[(٥)] أن وجه ذلك هو كون القرآن ثلثه توحيد، وثلثه قصص، وثلثه أمر ونهي، وهو كلام الله تعالى، والكلام خبر أو إنشاء، والثاني الأمر، والنهي والإباحة، والأول إما خبر عن الخالق[(٦)]، أو خبر عن المخلوق، وهذه السورة أخلصت[(٧)] للخبر عن الله تعالى، فهي صفته محضًا، وبذلك كانت ثلث القرآن[(٨)]، لما فيها من التوحيد

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٨١٠).

(٢) خلاصة تفسير السعدي ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٨/ ١٨٥).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٤٣٨).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٥٠١٣)، ومسلم (١/ ٨١١ ـ ٨١٢).

(٥) عزاه ابن تيمية لابن سريج، والمهلب، والأصيلي، وذكر أنه قول غيرهم أيضًا، ونصره، انظر: مجموع فتاويه (١٧/ ١٢٩)، وفي (١٧/ ١٣٤) أنه أحسن الوجوه.

(٦) والإخبار عن الخالق هو التوحيد كما في مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٢٠٧).

(٧) ولذلك سميت سورة الإخلاص.

(٨) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٢٩١)، والصفدية له (٢/ ٢٧٣).

الذي هو ثلث معاني القرآن[١].

وبعد أن ثبت أن هذا العلم هو أشرف العلوم على الإطلاق، وأنه أفضل من جنس أعمال الجوارح، بقي الجواب عمّا قد يستشكل من أن العلم وسيلة إلى العمل الذي هو الغاية، فالأول مراد للثاني، والغاية أشرف من الوسيلة كما هو معلوم؛ فما وجه تفضيل الوسائل على غايتها[٢]؟ والجواب أن يقال:

«كل من العلم والعمل ينقسم قسمين:

- منه ما يكون وسيلة.

- ومنه ما يكون غاية.

فليس العلم كله وسيلة مرادة لغيرها، فإن العلم بالله وأسمائه وصفاته هو أشرف العلوم على الإطلاق، وهو مطلوب لنفسه مراد لذاته، قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [الطلاق: ١٢]، فقد أخبر سبحانه أنه خلق السماوات والأرض ونزّل الأمر بينهن؛ ليعلم عباده أنه بكل شيء عليم، وعلى كل شيء قدير[٣].

فهذا العلم هو غاية الخلق المطلوبة[٤].

---

(١) انظر: المعلم للمازري (١/ ٤٦١)، والمفهم للقرطبي (٢/ ٤٤١ ـ ٤٤٢) ـ وعزاه للمحققين ـ، واقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٢/ ٨٦١)، وتفسير سورة الإخلاص لابن رجب: ضمن مجموع رسائله (٢/ ٥٤٣)، والفتح لابن حجر (٩/ ٦١)، وشرح صحيح البخاري للقسطلاني (١١/ ٢٨٨)، وشرح الواسطية للهراس/ ص٣٢، والتنبيهات السنية للرشيد/ ص٤٦.

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٥٣٤).

(٣) انظر نحوه في شرح حديث أبي الدرداء لابن رجب ضمن مجموع رسائله (١/ ٤٠)، وبدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٤٦٥).

(٤) انظر نحوه في بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٤٦٥).

وقال تعالى: ﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، فالعلم بوحدانيته تعالى وأنه لا إله إلا هو مطلوب لذاته وإن كان لا يكتفي به وحده، بل لا بد معه من عبادته وحده لا شريك له فهما أمران مطلوبان لأنفسهما.

- أن يعرف الرب تعالى بأسمائه وصفاته وأفعاله وأحكامه.

- وأن يعبد بموجبها ومقتضاها.

فكما أن عبادته مطلوبة مرادة لذاتها، فكذلك العلم به ومعرفته»(١).

وقال العلامة السعدي مبينًا فوائد هذا العلم: «ومنها أن الله خلق الخلق ليعرفوه ويعبدوه، وهذا هو الغاية المطلوبة منهم فالاشتغال بذلك اشتغال بما خلق له العبد وتركه وتضييعه إهمال لما خلق له، وقبيح بعبد لم تزل نعم الله عليه متواترة، وفضله عليه عظيم من كل وجه أن يكون جاهلًا بربه معرضًا عن معرفته»(٢).

وفي كلامه رَحِمَهُ اللَّهُ إشارة إلى أحد الوجوه الدالة على شرف هذا العلم وهو أنه لما كان الجهل به أقبح أنواع الجهل، كان العلم به أشرف أنواع العلم كما قيل:

---

(١) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥/دار ابن الجوزي).
قال ابن تيمية: «والله سبحانه قد ذكر هذه الكلمة ﴿مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ في ثلاث مواضع ليثبت عظمته في نفسه، وما يستحقه من الصفات، وليثبت وحدانيته، وأنه لا يستحق العبادة إلا هو، وليثبت ما أنزله على رسله، فقال في آخر الزمر: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ الآية، وقال في الحج: ﴿...ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ ﴿٧٣﴾ مَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾، وقال في الأنعام: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِذْ قَالُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ عَلَىٰ بَشَرٍ مِّن شَيْءٍ﴾». اهـ. من مجموع الفتاوى (١٣/ ١٦٠).
(٢) تفسير السعدي (١/ ٢٤).

والضد يظهر حسنه الضد[(١)]، وبضدها تتبين الأشياء[(٢)].

ولما كان الإيمان قول القلب الذي هو التصديق، وعمل القلب الذي هو المحبة على سبيل الخضوع، كان من منهج أهل السنة ـ وعلى رأسهم السلف الصالح ـ الجمع بين معنييه من القول التصديقي والعمل الإرادي، وكان كل من تصديقهم وعملهم عن علم، وكان كل منهما مقرونًا بالآخر[(٣)]؛ فكملوا أنفسهم بالجمع بين القوة النظرية العلمية، والقوة الإرادية العملية[(٤)]، وهؤلاء هم المسلمون حقًّا، المؤمنون، أهل العلم النافع والعمل الصالح، الباقون على الصراط المستقيم[(٥)].

وبهذا سلموا من آفتي الانحراف، اللتين وقع فيهما مخالفوهم، من المتكلمة والمتصوفة:

فالأولى: القول بلا علم، كما هو حال المتكلمين، والعمل بلا علم، كما هو حال المتصوفين.

والثانية: أن المتكلمين فوتوا العمل، والمتصوفون فوتوا العلم.

ولهذا كان في الأولين شبه من اليهود، وكان في الآخرين شبه

---

(١) عجز بيت وصدره: ضدان لما استجمعا حسنا، من قصيدة درة الغواص، وتعرف بالدعدية، ويتيمة الدهر، وفي نسبتها نزاع مفصل في ديوان أبي الشيص وأخباره/ ١١٨ ـ ١٢٢، والبيت فيه/ ص١٣٦.

(٢) عجز بيت للمتنبي، وصدره: ونذيمهم وبهم عرفنا فضله، في قصيدته التي يمدح فيه أبا علي هارون بن عبد العزيز الأوراجي مطلعها أمن ازديادك في الدجى الرقباء إذ حيث كنت من الظلام ضياء، والبيت في ديوانه (١/ ٢٢ مع شرح العكبري)، وديوانه/ ص١٢٥.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٤٠ ـ ٤٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (٢/ ٩٧).

(٥) انظر: المصدر نفسه (٢/ ٤٢٠، ٩٧).

من النصارى[١].

المطلب الثالث

العلم بأسماء الله وصفاته أصل العلوم[٢]

وذلك أن الله تعالى هو الأول الذي خلق الكائنات، والآخر الذي تصير إليه الحادثات، فهو الأصل الجامع، فالعلم به أصل كل علم وجامعه، كما أن كل الموجودات مستندة في وجودها، وتحقق ذواتها، وأينيتها إلى الملك الحق المبين، فكل علم تابع للعلم به، مفتقر في تحقيق ذاته إليه، فالعلم به أصل كل علم، كما أنه سبحانه رب كل شيء، ومليكه، وموجده... فالعلم بذاته سبحانه، وصفاته، وأفعاله، يستلزم العلم بما سواه، فهو في ذاته رب كل شيء، ومليكه، والعلم به أصل كل علم، ومنشؤه، وأساسه[٣].

فكل أنواع العلوم تتشعب من العلم به[٤]؛ فمن عرفه عرف ما سواه، ومن جهله كان لما سواه أجهل، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنسَاهُمْ أَنفُسَهُمْ﴾ [الحشر: ١٩]، فإذا تأملت هذه الآية، وجدت تحتها معنى عظيمًا شريفًا، وهو أن من نسي ربه أنساه نفسه، فلم يدر حقيقته ولا مصالحه، ولا ما به صلاحه، وفلاحه، في معاشه ومعاده، فيصير

---

(١) انظر: المصدر نفسه (٢/ ٤١)، وبيان تلبيس الجهمية له (١/ ٢٦٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٦ و٨٨)، وشرح العقيدة الأصبهانية له (١/ ٩٢)، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١١)، وفتح الرحيم الملك العلّام للسعدي/ ص٦٣، وشرح نونية ابن القيم للهراس (٢/ ٣٤٤).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٦ و٨٨)، ومفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١١)، وشرح نونية ابن القيم للهراس (٢/ ٣٤٤).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٦).

معطلًا مهملًا، بمنزلة الأنعام السائمة، بل ربما كانت هي أخبر بمصالحها منه؛ لبقائها على هداها التام، الذي أعطاها إياه خالقها، وأما هذا الجاهل بربه فقد خرج عن فطرته التي خلق عليها، فنسي ربه فأنساه نفسه وصفاتها، وما به كمالها وزكاتها وسعادتها في معاشها ومعادها، قال ﷻ: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ وَكَانَ أَمْرُهُۥ فُرُطًا ۝٢٨﴾ [الكهف]، فبغفلته عن ذكر ربه، انفرط عليه أمره وقلبه، فلا التفات له إلى مصالحه، وكماله، وما به زكاة نفسه، وقلبه، بل قلبه مشتت مضيع، منفرط أمره، حيران، ضال السبيل[(١)].

«والمقصود أن العلم بالله أصل كل علم، وهو أصل علم العبد بسعادته، وكماله، ومصالح دنياه وآخرته، والجهل به مستلزم للجهل بنفسه، ومصالحها، وكمالها، وما تزكو به، وتفلح؛ فالعلم به سعادة العبد، والجهل به أصل شقاوته»[(٢)].

فالعالم به لا يزال بين زيادة العلم والسلامة من الجهل؛ ولهذا عامة أهل السنة على أن الله تعالى يسمى دليلًا[(٣)]، خلافًا لمن منع ذلك من المتكلمين، وإذا كان ما سواه من الموجودات أعيان وصفات، بل وكذا المعدومات يستدل بها؛ فلأن يستدل بالحي القيوم أولى وأحرى، وإذا كان هو الدليل، والبرهان، والأول، والأصل، الذي يستدل به العبد، ويفزع إليه، ويرجع جميع ما سواه إليه في العلم، كان ذلك سبيل الهدى وطريقه. . . .

وجماع الأمر أنه سبحانه هو الهادي والنصير، ﴿وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا

(١) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١١).
(٢) مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١٢).
(٣) لعل المراد جواز الإخبار عنه تعالى بأنه دليل لا أنه من أسماء الله تعالى.

وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾ [الفرقان] وكل علم فلا بد له من هداية، فالواجب أن يكون هو أصل كل هداية وعلم»[١].

المطلب الرابع

العلم بأسماء الله وصفاته هو حياة القلوب

إن الإنسان مركب من جسد وروح، وقوام كل منها بغذائه الذي يتغذى به، فالجسد يتغذى بالطعام والشراب، ويلتذ بالنكاح وتوابعه، وبما يشم ويسمع، وهكذا الروح لها غذاء، تتغذى به، هو قوتها الذي إذا فقدته أصابها مرض أعظم من مرض الجسد إذا فقد غذاءه.

والجسد إذا مرض لم يلتذ بما يتغذى به ولا يميل إلى ما ينفعه، وربما مال إلى ما يضره[٢]، وكذلك القلب والروح، إذا مرض فإنه لا يستلذ بغذائه، ولا يميل إليه، بل يميل إلى ما يضره.

ولا حياة للقلوب والروح ولا نعيم ولا لذة ولا سرور ولا أمان ولا طمأنينة ولا غذاء إلا بمعرفة الله تعالى بأسمائه وصفاته[٣]، فيحصل من هذه المعرفة خشية الله وتعظيمه وإجلاله والأنس به والمحبة له والشوق إلى لقائه والرضا بقضائه[٤]، «وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو معنى لا إله إلا الله، ولا صلاح للقلوب، حتى يكون إلهها الذي تعرفه وتحبه

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/١٦ ـ ٢٠) بتصرف واختصار.

(٢) انظر: نزهة الأسماع في مسألة السماع لابن رجب/ضمن مجموع رسائله (٢/ ٤٨٠).

(٣) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ١٥٠)، ونزهة الأسماع لابن رجب/ ضمن مجموع رسائله (٢/ ٤٨)، وجامع العلوم والحكم له (١/ ١٩٨ ـ ١٩٩).

(٤) انظر: نزهة الأسماع لابن رجب (٢/ ٤٨).

وتخشاه، هو الله وحده لا شريك له»[١].

وليست حاجة الأرواح إلى شيء قط، أعظم منها إلى معرفة بارئها وفاطرها ومحبته وذكره والابتهاج به وطلب الوسيلة إليه، والزلفى عنده، وحاجتهم إلى هذه المعرفة فوق حاجة الجسد لما يقيمه من الغذاء والماء والهواء[٢]، ولا سبيل إلى هذه المعرفة إلا بمعرفة أسماء الله تعالى وأوصافه، فإن الله تعالى تعرف بها إلى عباده على لسان رسله، وكلما كان العبد بها أعلم كان بالله أعرف وله أطلب وإليه أقرب، وكلما كان بها أنكر كان بالله أجهل وإليه أكره ومنه أبعد[٣].

فمن ورد عليه شيء من ذلك، وقابله بالقبول والرضى والتسليم، وأذعن له بالانقياد، استنار قلبه، واتسع صدره، وامتلأ به معرفة وسرورًا، فإذا نزل تلك الصفة من قلبه منزلة الغذاء أعظم ما كان إليه فاقة، ومنزلة الشفاء أشد ما كان إليه حاجة، اشتد بها فرحًا، فعظم غناؤه، وقويت معرفته، واطمأنت إليها نفسه، وسكن قلبه، فجال من المعرفة في ميادينها، وأسام[٤] عين بصيرته في رياضها، وبساتينها[٥].

وليست القلوب الصحيحة، والنفوس المطمئنة، إلى شيء أشوق منها، إلى معرفة هذا الأمر، ولا فرحها بأمر أعظم من فرحها بالظفر بمعرفة الحق فيه.

وكل مَن كان في قلبه أدنى شيء من حياة، وطلب للعلم، ومحبة لربه، وإرادة لوجهه، وشوق إلى لقائه، أو نهمة في العبادة؛ فإن البحث

---

(١) جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/١٩٩).
(٢) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/٣٦٦).
(٣) القصيدة النونية لابن القيم (١/٦ ـ ٧ بشرح الهراس).
(٤) قال صاحب القاموس (ص١٤٥٢): أسام إليه ببصره، رماه إليه.
(٥) انظر: القصيدة النونية لابن القيم (١/٦ ـ بشرح الهراس).

عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الصواب والحق فيه، أكبر ما يقصد، وأعظم ما يطلب، وأجل ما يبتغي[١]، فلا جرم بذل وسعه في استكشاف مسائله، وشغل عمره وأوقاته بالتبصُّر في أحكامه ودلائله.

ولما كان فقد العلم، فقدًا لحياة الروح والقلب، ولا غناء للعبد عنه طرفة عين، ومن فقده كان شرًّا من الحمير، بل كان شرًّا من الدوابّ عند ربّه، ولا شيء أنقص منه حينئذ[٢]، «وكانت الأنعام أطيب عيشًا منهم في العاجل، وأسلم عاقبة في الآجل»[٣]، واللذة والبهجة حاصلة بوجوده؛ لأنه كمال في نفسه، وهو ملائم للنفوس غاية الملائمة؛ إذ الجهل مرض ونقص، وهو في غاية الإيذاء والإيلام للنفس؛ فحصوله للنفس إدراك منها؛ لغاية محبوبها، واتصال لها به، وهذا غاية لذتها وفرحتها، وهذا بحسب المعلوم، ومحبة النفس له، ولذتها بقربه، وتفاوت العلوم في هذا، أعظم تفاوت وأبينه، فعلم النفوس بفاطرها وبارئها ومبدعها، ومحبته والتقرب إليه، ليس كعلمها بالطبيعة، وأحوالها، وعوارضها[٤].

فإذا كان فقدان العلم فقدًا لحياة الروح والقلب، فلا موت لهما حقيقة إلا بفقدان العلم بالله، وأسمائه، وأوصافه، وأفعاله، وقد تقدم أنه أشرف العلوم، وأهمها على الإطلاق؛ ففقدانه فقدان لأعظم أسباب حياة القلب، بل فقدان لسبب حياته؛ إذ «ليس للخلق صلاح إلا في معرفة ربهم وعبادته، وإذا حصل لهم ذلك، فما سواه إما فضل نافع، وإما

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية/ ص٢٠١، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٦٦).
(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١٠).
(٣) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٦٦).
(٤) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١١).

فضول غير نافعة، وإما أمر مضر»[١]؛ ولهذا قيل الجهل بالله سم قاتل[٢]، فهو قاتل في ذاته ولما يترتب عليه، وربما اجتمعا في الشخص الواحد[٣].

وتقدم أيضًا أنه أصل العلوم الدينية، التي ينبني عليها السعادة الحقيقية، في الدنيا والآخرة، وكمال العبد ومصالح دنياه وآخرته، وأن الجهل به مستلزم للجهل بنفسه، ومصالحها وكمالها، وما به تزكو وتفلح، فلا يبقى لفاقده إلا حياة الجسد، التي يشاركه فيها البهائم[٤].

«وبهذا جاءت النصوص الإلهية، في أنه بالإيمان يخرج الناس من

---

(١) ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٢/ ١٦).

(٢) انظر: المنقذ من الضلال للغزالي/ ص٧٥.

(٣) عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كنت مستترًا بأستار الكعبة فجاء ثلاثة نفر قرشي وختناه ثقفيان ـ أو ثقفي وختناه قرشيان ـ كثير شحم بطونهم، قليل فقه قلوبهم، فتكلموا بكلام لم أسمعه، فقال أحدهما: «أترون أن الله يسمع كلامنا هذا؟»، فقال الآخر: «إنا إذا رفعنا أصواتنا سمعه، وإذا لم نرفعه لم يسمعه»، فقال الآخر: «إن سمع منه شيئًا سمعه كله» ـ قال ـ فذكرت ذلك للنبي ﷺ فأنزل الله عز وجل: ﴿وَمَا كُنتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَن يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ﴾ الآية [فصلت: ٢٢]»، أخرجه البخاري: (٩/ ٧٥٢١)، واللفظ له، ومسلم (٤/ ١٧٧٥).

قال الإمام ابن كثير رحمه الله مفسرًا الآية: «أي: تقول لهم الأعضاء والجلود حين يلومونها على الشهادة عليهم: ما كنتم تكتمون الذي كنتم تفعلونه، بل كنتم تجاهرون الله بالكفر والمعاصي، ولا تبالون منه في زعمكم؛ لأنكم كنتم لا تعتقدون أنه يعلم جميع أفعالكم؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَلَٰكِن ظَنَنتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِّمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٢﴾ وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ﴾، أي هذا الظن الفاسد وهو اعتقادكم أن الله تعالى لا يعلم كثيرًا مما تعملون هو الذي أتلفكم وأرداكم عند ربكم ﴿فَأَصْبَحْتُم مِّنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٢٣﴾﴾، أي: في مواقف القيامة خسرتم أنفسكم وأهليكم». اهـ. تفسير ابن كثير (٧/ ١٧٢).

(٤) انظر/ ص٢٢١ وما بعدها.

الظلمات إلى النور، وضرب مثل المؤمن ـ وهو المقر به علمًا وعملًا ـ بالحي، والبصير، والسميع، والنور، والظل، وضرب مثل الكافر بالميت، والأعمى والأصم، والظلمة والحرور»[(١)].

ولعل من المناسب أن أختم الكلام على هذا الوجه، برسالة أرسلها الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ إلى أصحابه ـ وهو في حبس الإسكندرية ـ؛ لتكون مثالًا عمليًا لما ذكر، وهذا نصها:

«والذي أعرف به الجماعة، أحسن الله إليهم في الدنيا وفي الآخرة، وأتم عليهم نعمته الظاهرة والباطنة؛ فإني ـ والله العظيم الذي لا إله إلا هو ـ في نعم من الله ما رأيت مثلها في عمري كله، وقد فتح الله ﷻ من أبواب فضله، ونعمته، وخزائن جوده ورحمته، ما لم يكن بالبال، ولا يدور في الخيال، ما يصل الطرف إليها، يسرها الله تعالى حتى صارت مقاعد، وهذه يعرف بعضها بالذوق، من له نصيب من معرفة الله وتوحيده، وحقائق الإيمان، وما هو مطلوب الأولين والآخرين، من العلم والإيمان؛ فإن اللذة والفرحة والسرور، وطيب الوقت، والنعيم الذي لا يمكن التعبير عنه، إنما هو في معرفة الله ﷻ وتوحيده والإيمان به، وانفتاح الحقائق الإيمانية، والمعارف القرآنية، كما قال بعض الشيوخ: «لقد كنت في حال أقول فيها: إن كان أهل الجنة في هذه الحال، إنهم لفي عيش طيب»، وقال آخر: «[إنه][(٢)] لتمر على القلب أوقات، يرقص فيها طربا، وليس في الدنيا نعيم يشبه نعيم الآخرة، إلا نعيم الإيمان والمعرفة»»[(٣)].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٦).

(٢) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق، وهي في مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٦٤٧).

(٣) المصدر السابق (٢٨/ ٣٠ ـ ٣١).

المطلب الخامس

أساس الإيمان الصحيح هو العلم بالله وبأسمائه وصفاته[(١)]

سبق بيان أن الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته، أحد أركان الإيمان بالله تعالى، وأنّه شطر التوحيد المطلوب من العبد، وقد تواترت النصوص النبوية بأنه أفضل الأعمال[(٢)]، والمقصود هنا، بيان أنّ العلم بهذا الباب أساس الإيمان الصحيح، وأنّ من عرف هذا الباب المعرفة الصّحيحة، سلِم من الانحرافات التي وقع فيها كثير من الطوائف الإسلامية، فضلًا عن غيرهم؛ فإنّ شجرة الإيمان، لا تقوم إلا على أساس العلم والمعرفة[(٣)].

قال الإمام ابن القيّم رحمه الله: «لا يستقرّ للعبد قدم في المعرفة ـ بل ولا في الإيمان ـ، حتى يؤمن بصفات الرب جل جلاله، ويعرفها معرفة تخرجه عن الجهل بربّه.

فالإيمان بالصفات وتعرفها هو أساس الإسلام، وقاعدة الإيمان، وثمرة شجرة الإحسان.

فمن جحد الصفات، فقد هدم أساس الإسلام، والإيمان، وثمرة شجرة الإحسان، فضلًا عن أن يكون من أهل الفرقان...»[(٤)]، وقال: «فإنّ إثبات صفات الكمال، أصل التّوحيد»[(٥)].

---

(١) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص١٧٥، ومعتقد أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات للتميمي/ ص١٩.

(٢) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٢٩٩).

(٣) المصدر السابق (١/ ٢٩٩).

(٤) مدارج السالكين (٣/ ٣٢٤).

(٥) المصدر السابق (٣/ ٤١٤).

وقال العلّامة السّعدي رحمه الله: «فإثبات صفات الله على الوجه الوارد في الكتاب والسّنّة، هو أصل العلوم، وأسُّ الإيمان، فأصول الإيمان وفروعه، لا تبنى ولا تثبت ولا تقوى ولا تتم، إلا بإثبات الصّفات»[١].

وبناء على هذا؛ كان الإيمان بالله يتضمّن الإيمان بربوبيّته، وأسمائه الحسنى، وصفاته العليا، وبهذا يباين العبد جميع طوائف أهل البدع، والمنكرين لذلك، أو لشيء منه، لأنّ الإيمان بالله يتضمّن إثبات ما أثبته لنفسه، وتنزيهه عمّا نزّه نفسه عنه، وبهذين الأمرين يفارق العبد جميع طوائف الكفر، وفرق الضلال الملحدين في أسمائه وصفاته، وبهذا يكون إيمانه صحيحًا[٢]، وتوحيده كاملًا، خالصًا من الانحرافات، التي وقع فيها أهل الكفر وأصحاب البدع[٣]، فإنّ التّوحيد إنّما يتمّ بأصلين اثنين:

أحدهما: إثبات صفات الكمال.

الثاني: إفراده سبحانه بالعبادة.

فالأوّل براءة من داء التّعطيل، والثّاني براءة من الشّرك[٤]، ولا يتمّ أحد التّوحيدين إلا بالآخر[٥]، فإنّ التّوحيد الذي جاءت به الرُّسُل هو أن يعبد الله وحده لا يشرك به شيئًا، ومن تمام ذلك وصفه بما وصف به نفسه ووصفه به رسله؛ من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير

---

(١) توضيح الكافية الشافية/ ص٣٩٩، وانظر: التوضيح والبيان لشجرة الإيمان له/ ص١٠٨.

(٢) وقد قرر أهل الكلام أنه يستحيل أن يكون العبد «مؤمنًا يستحق المدح إن لم يكن عارفًا بالله معنى، بصفاته أجمع» حكاه عنهم أبو القاسم النيسابوري في شرح الإرشاد للجويني، كما في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٨٠).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ١٣٦ و٣٥١).

(٤) انظر: المصدر السابق (٦/ ٨٣).

(٥) انظر: اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص٩٤.

تكييف ولا تمثيل[١].

وذكر العلّامة السّعدي رَحِمَهُ اللَّهُ أنّ معرفة أسماء الله وصفاته أصل الإيمان وإليها يرجع، وأنّ العلم بها يتضمّن أنواع التّوحيد الثّلاثة التي هي روح الإيمان وروحه وغايته، فكلّما ازداد العبد معرفة بأسماء الله وصفاته ازداد إيمانه وقويَ يقينه»[٢]، وبهذا يكون إيمانه بالله كاملًا سالمًا من الانحرافات، التي ابتلي بها كثير من الناس في أنواع التوحيد جميعها أو بعضها؛ فإنّ إثبات التوحيد المنافي للإشراك، لا يلزم منه إبطال قول أهل التعطيل، وكذلك العكس.

المطلب السادس

العلم بأسماء الله وصفاته يفتح للعبد باب معرفة الله تعالى

لمّا كانت معرفة الله تعالى أصل عبادته[٣]، وكانت القلوب بحاجة إليها مشتاقة إلى ذلك[٤]، وكانت رؤيته في الآخرة أعظم نعيم[٥]، ولذة العلم به في الدنيا من أعظم اللذات[٦]، ولم يكن هناك سبيل إلى معرفته إلا عن طريق أسمائه وصفاته ـ إذ بها تعرَّف تعالى إلى عباده ـ[٧]؛ كان العلم بها مفتاح المعرفة به وما هو عليه وما يجوز عليه ويمتنع إذ لا يعلم

(١) انظر: درء التعارض (١/ ٣٨٤).

(٢) انظر: التوضيح والبيان لشجرة الإيمان/ ص١٠٨.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ١٦٠)، والموافقات للشاطبي (٤/ ٢٠٤).

(٤) انظر: ص، من هذا البحث.

(٥) كما ثبت في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم (١/ ١٨١)، عن صهيب رضي الله عنه، وفيه: «فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إليه».

(٦) انظر: الصفدية لابن تيمية (٢/ ٢٧٢).

(٧) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٣٧، والنونية له (١/ ٦ ـ بشرح الهراس).

كيف هو إلّا هو، وإنما يعرفه عباده بأسمائه وأوصافه وأفعاله[١]، ولا تتمّ هذه المعرفة على الوجه الأكمل، إلّا بمعرفة هذا الباب والتّفقّه فيه[٢]، وكل من كان به أعرف كان أعلم بالله من غيره[٣]، فلا يمكن أن يكون الإنسان عارفًا بالله المعرفة الواجبة في الشرع، ولا المعرفة التي تمكن بني آدم، ولا المعرفة التّامة، إلا من طريق معرفة هذا الباب[٤]؛ ولذلك كان الرسول ﷺ أعلم الناس بربه، كما صرح بذلك في غير حديث[٥]؛ وذلك لزيادة معرفته بتفاصيل أسمائه تعالى، وصفاته، وأفعاله، وما يستحقه من الجلال والإكرام والإعظام[٦]، «فإنّ العبد يترقّى من معرفة الأفعال إلى معرفة الصفات، ومن معرفة الصفات إلى معرفة الذّات»[٧].

والعلم بتفاصيل هذه الأمور، هو المعرفة الخاصة التي يمتاز بها العلماء والعارفون بالله عن العامّة[٨]؛ ولهذا فإن أعم الناس معرفة بالله من عرفه بكلامه؛ فإنّه يعرف ربًا قد اجتمعت له صفات الكمال، ونعوت الجلال منزّه عن المثال، بريء من النّقائص والعيوب، له كل اسم حسن، وكل وصف كمال، فعّال لما يريد، فوق كل شيء، وسع كل

---

(١) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٨٤).

(٢) انظر: تفسير السعدي (١/ ٢٤)، والصفات الإلهية للعلامة محمد أمان الجامي/ ص٧.

(٣) انظر: الإيمان الأوسط لابن تيمية/ ص٤٨١، وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٧٤)، والنونية لابن القيم (١/ ٦بشرح الهراس).

(٤) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٣/ ٢٦).

(٥) انظر: صحيح البخاري (١/ ٢٠)، وصحيح مسلم (٣/ ٢٣٥٦).

(٦) انظر: فتح الباري لابن رجب الحنبلي (١/ ٨١).

(٧) الفوائد لابن القيم/ ص٢٠٣، ومراده معرفة عظمة الذات المتصفة بتلك الصفات، وما هي عليه من الكمال.

(٨) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٧٣).

شيء، قادر على كل شيء، ومقيم لكل شيء...»[(١)].

فمعرفة الله تعالى إذن نوعان:

إحداهما: المعرفة العامة؛ وهي معرفة الإقرار به والتّصديق، وهي مشتركة بين عامّة المؤمنين.

الثانية: المعرفة الخاصة المقتضية محبّة الله تعالى، وميل القلب إليه، وخشيته، والإنابة إليه، والحياء منه، والطُّمأنينة بذكره[(٢)].

وهذه المعرفة هي التي يدور حولها العلماء بالله تعالى، وهم متفاوتون فيها بحسب حظهم منها.

ولها بابان، جماعهما الفقه في معاني أسماء الله تعالى وصفاته، وجلالها وكمالها، وتفرُّده تعالى بها، وتعلّقها بالخلق والأمر[(٣)].

ومن رزق هذه المعرفة، استدل بما عرف من أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله على ما يليق به سبحانه أن يفعله، ويشرعه من الأحكام، وما لا يليق به فعله، ولا شرعه؛ فإنّه تعالى لا يفعل إلا ما هو مقتضى أسمائه وصفاته، وهي دائرة بين العدل والحكمة والفضل[(٤)]؛ فإذا رأى في بعض الأحكام جورًا أو ظلمًا أو سفهًا أو عبثًا ومفسدة، أو ما لا يوجب حمدًا ولا ثناء، علم أنه ليس من أحكام الله تعالى، ولا دينه؛ فإنّه تعالى إنّما يأمر بالعدل والمصلحة والحكمة، دون الظّلم والمفسدة والسَّفه، وإنّما أرسل رسوله بالحنيفية السّمحة، لا بالغلظة

---

(١) انظر: الفوائد لابن القيم/ص٢٠٠ ـ ٢٠١ وقد ذكر قبلُ المعرفة الجزئية التي تقع لمن عرف الله تعالى بصفة من صفاته، أو بعض الصفات فقط.

(٢) انظر: الفوائد لابن القيم/ص١٩٠، وجامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/٤٩٦).

(٣) انظر: الفوائد لابن القيم/ص١٩٠.

(٤) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم/ص١٢٥، وتفسير السعدي (١/٢٥).

والشّدّة، وبالرّحمة لا بالقسوة، فإنّه سبحانه أرحم الرّاحمين، ورسوله رحمة مهداة، ودينه كلّه رحمة، وذلك موجب أسمائه الحسنى، وصفاته العليا، وأفعاله الحميدة(١).

المطلب السابع

ثمرة العلم بأسماء الله تعالى وصفاته

المراد بالثمرة هنا الآثار المترتبة عن العلم بأسماء الله وصفاته، في حياة الإنسان وسلوكه، في أعمال القلب، وأعمال الجوارح، وعلى هذا؛ فإن كل ما يحدثه الإيمان بالاسم أو الصفة في حياة المؤمن، فهو من ثمرات العلم بهذا الباب، ولا يتسع المقام لتتبعها وذكرها جميعا، وليس ذلك مقصودًا في هذه العجالة(٢)؛ ولهذا فإنّي أشير إلى بعضها تنبيهًا على الباقي، ومن أراد التّوسع في ذلك؛ فعليه بالرجوع إلى الكتب المؤلفة في شرح أسماء الله تعالى، وكتب التفسير التي عنيت بهذا الأمر، وليحذر أشد الحذر من الشروح التي يذكرها أهل التحريف المسماة تأويلًا؛ فإنها خلو عن المعنى الحق في الصفات، التي يرون إثباتها

---

(١) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم/ ص١٢٥.

(٢) وقد ذكر العلامة السعدي أنه لا يمكن التعبير عن آثارها في قلوب العارفين بها من التعظيم والإجلال والود والسرور الذي لذات الدنيا بالنسبة إليه أقل من قطرة بالنسبة إلى البحر. انظر كتابه فتح الرحيم/ ص٩٢، وهناك رسالتان علميتان في هذا الموضوع:

الأولى: أسماء الله الحسنى معانيها وآثارها والرد على المبتدعة فيها، وهي دكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة.

والثانية: أسماء الله الحسنى وآثارها في حياة المسلم، وهي رسالة ماجستير مسجلة بالعراق، انظر: جامع الرسائل والأطاريح بالجامعات العراقية/ ص٥٥/ رقم ٤٨٢.

تشبيهًا[١]، وليقتصر على كلام أهل السنة في ذلك؛ فإن فيه غنية عن كلام أهل البدع.

الثمرة الأولى: العلم بتوحيد الأسماء والصفات موجب لتوحيد العبادة[٢].

وهذه أعظم ثمرة ينالها الإنسان في هذه الحياة، فإنّ الله تعالى خلق الإنس والجنّ لعبادته، ولا تصح هذه العبادة إلا إذا كانت خالصة لله تعالى لا يشرك فيها أحد معه، والعلم بأسماء الله الحسنى وصفاته العظمى وتفرده بها من أعظم البراهين على استحقاقه تعالى للعبادة دون ما سواه؛ ولذلك ورد في القرآن الاستدلال به على ذلك كما في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُ ۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ... ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه]، وقوله: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ۖ هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلَّذِى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْمَلِكُ ٱلْقُدُّوسُ ٱلسَّلَٰمُ ٱلْمُؤْمِنُ ٱلْمُهَيْمِنُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْجَبَّارُ ٱلْمُتَكَبِّرُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ ۖ لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ۚ... ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر].

وجاء في القرآن أيضًا عيب آلهة المشركين بفقدها صفات الكمال[٣]، وذلك يدلّ على أنّ المتصف بها هو الذي يستحق أن يؤله ويعبد[٤]، ومن ذلك:

---

(١) بل حتى ما يثبتونه من الأسماء والصفات، لا يسلم كلامهم فيه من الباطل.

(٢) انظر على سبيل المثال مدارج السالكين (١/٤٩ ـ ٥٠)، والداء والدواء/ ص٢٠٩، وتيسير اللطيف المنان للسعدي/ ص١٩٣.

(٣) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٤/١٣٠٢).

(٤) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٠٩ ـ ٩١٠).

قول الله تعالى حكاية عن إبراهيم الخليل ﷺ مخاطبًا أباه وداعيًا إياه إلى ترك عبادة الأصنام: ﴿يَٰٓأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم]، وقال تعالى مبينًا ضلال بني إسرائيل الذين اتّخذوا عجلًا آلهة: ﴿وَلَقَدْ قَالَ لَهُمْ هَٰرُونُ مِن قَبْلُ يَٰقَوْمِ إِنَّمَا فُتِنتُم بِهِۦ ۖ وَإِنَّ رَبَّكُمُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [طه: ٨٩ ـ ٩٠]، وقال سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَخْلُقُونَ شَيْـًٔا وَهُمْ يُخْلَقُونَ ﴿٢٠﴾ أَمْوَٰتٌ غَيْرُ أَحْيَآءٍ ۖ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [النحل].

وكما أنّ العلم بأسماء الله وصفاته مستلزم لتوحيد العبادة؛ فإنّ الجهل به وإنكاره وتعطيله من أسباب الشّرك به تعالى، فإنّ الشّرك والتّعطيل متلازمان، لا ينفكُّ أحدهما عن الآخر، فكل معطّل مشرك، وكلّ مشرك معطّل[(١)]؛ ولهذا كان «القرامطة والباطنيّة من أعظم النّاس شركًا، وعبادة لغير الله؛ إذ كانوا لا يعتقدون في إلههم أنّه يسمع، أو يبصر، أو يغني عنهم شيئًا»[(٢)].

الثمرة الثانية: العلم بأسماء الله وصفاته موجب للمراقبة[(٣)].

وهي حال ناشئة عن العلم بعلم الله تعالى الشامل المحيط بكلّ شيء، وبسمعه الذي وسع الأصوات وببصره الذي أحاط بجميع المبصرات، وبأسمائه سبحانه العليم والسّميع، والبصير والرّقيب؛ فإنّ ذلك يثمر للعبد حفظ جوارحه، وخطرات قلبه، عن كلّ ما لا يرضي الله تعالى[(٤)]، وهو مقام المراقبة في الحركات والسّكنات[(٥)]؛ فتصبح

---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (٢/ ٤٠٣)، والداء والدواء له/ ص١٩٨ كلاهما لابن القيم، وشرح نونية ابن القيم للهراس (٢/ ٣٠٨).
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٨٣)، وانظر: شرح الأصبهانية له (١/ ٩٦).
(٣) انظر: مدارج السالكين (٢/ ٢٥٣)، ومفتاح دار السعادة (٣/ ٥١٠)، والفتح لابن رجب (٤/ ٣٩٠ ـ ٣٩١)، وفتح الرحيم الملك العلام/ ص٥٨.
(٤) انظر: مفتاح دار السعادة (٣/ ٥١٠)، والفوائد/ ص٨١.
(٥) انظر: فتح الرحيم الملك العلام/ ص٥٨.

حركاته، وأقواله، وخواطره، موزونة بميزان الشّرع، غير مهملة، ولا مرسلة تحت حكم طبيعته وهواه(١).

فإنّ من علم أن الله يراه حيث كان، وأنّه سبحانه مطّلع على ظاهره وباطنه، وسرّه وعلانيته، واستحضر هذا العلم في خلوته، أوجب له ترك المعصية في السرّ، والحياء من الله في السرّ والعلانية، وعبادته كأنّه يراه(٢)، كما فسر ﷺ الإحسان بقوله: «**أن تعبد الله كأنك تراه**»(٣)، وكما في حديث: «**أفضل الإيمان أن تعلم أنَّ الله معك حيث كنت**»(٤).

قال أبو العبّاس القرطبي رحمه الله:

«وأرباب هذه المراقبة على حالين:

أحدهما: غالب عليه مشاهدة الحق، فكأنه يراه، ولعل النبي ﷺ أشار إلى هذه الحالة بقوله: «**وجعلت قرة عيني في عبادة ربي**»(٥).

ثانيهما: لا ينتمي إلى هذه الحالة، لكن يغلب عليه، أن الحق سبحانه مطلع عليه، ومشاهد له، وإليه الإشارة بقوله: ﴿ٱلَّذِى يَرَىٰكَ حِينَ تَقُومُ ۝٢١٨ وَتَقَلُّبَكَ فِى ٱلسَّٰجِدِينَ ۝٢١٩﴾ [الشعراء]، وبقوله: ﴿وَمَا تَتْلُوا۟ مِنْهُ

---

(١) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٨١.

(٢) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب (١/ ٤٢١)، وشرح حديث عمار بن ياسر له (١/ ١٦٤/ ضمن مجموع رسائله)، وفتح الباري له (٢/ ٣٣١).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٨).

(٤) أخرجه الطبراني: مسند الشاميين (١/ ٥٣٥)، والأوسط (٨/ ٨٧٩٦)، وابن مردويه: جزء فيما انتقى ابن مردويه من رواية الطبراني لأهل البصرة/ ١٦٠، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ١٢٤)، وضعفه الألباني: ضعيف الجامع/ رقم ١٠٠٢، والضعيفة (٦/ ٢٥٨٩)، وهو بمعنى الذي قبله.

(٥) رواه أحمد: المسند (٣/ ١٢٨ ـ ١٩٩ ـ ٢٨٥) وغيره بلفظ: «وجعلت قرة عيني في الصلاة»، وحسنه الذهبي: الميزان (٢/ ١٧٧)، وابن حجر: التلخيص الحبير (٣/ ١١٦).

مِن قُرْءَانٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ﴾ [يونس: ٦١].

وهاتان الحالتان ثمرة معرفة الله تعالى وخشيته»[١].

الثمرة الثالثة: العلم بأسماء الله وصفاته يوجب الخشية من الله[٢].

أفضل الأعمال خشية الله في السرّ والعلانية[٣]، وأصلها إنما هو من معرفة الله ومعرفة عظمته وجلاله وكماله، فمن كان به أعرف كان له أخشع[٤]، فإذا رسخ هذا العلم في القلب، أوجب خشية الله تعالى لا محالة[٥]؛ ولهذا قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ [فاطر: ٢٨].

قال ابن جرير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير هذه الآية: «إنّما يخاف الله فيتّقي عقابه بطاعته العلماء بقدرته على ما يشاء من شيء وأنه يفعل ما يريد؛ لأن من علم ذلك أيقن بعقابه على معصيته؛ فخافه ورهبه خشية منه أن يعاقبه»[٦].

وقال ابن كثير: «أي: إنّما يخشاه حقّ خشيته العلماء العارفون به؛ لأنّه كلّما كانت المعرفة للعظيم العليم الموصوف بصفات الكمال، المنعوت بالأسماء الحسنى، كلّما كانت المعرفة به أتمّ، والعلم به أكمل

---

(١) المفهم (١/ ١٤٣)، وانظر نحوه في فتح الباري لابن رجب الحنبلي (١/ ١٩٣).
(٢) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٣٣)، ومدارج السالكين (١/ ١٣٦)، وشفاء العليل/ ص٢٩، والفتح لابن رجب (٢/ ٧٨٩، ٧٩١)، والذل والانكسار له ضمن مجموع رسائله (١/ ٢٩٣).
(٣) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (١/ ٢٩).
(٤) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (٣/ ٣٣٠)، وفتح الباري لابن رجب (٦/ ٤٨٧)، والذل والانكسار له ضمن مجموع رسائله (١/ ٢٩٣).
(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٣٣).
(٦) تفسير ابن جرير (١٩/ ٣٦٤).

كلما كانت الخشية له أعظم وأكثر»[١]، ولهذا كان الرسول ﷺ أخوف الناس لربه[٢]، ونقصان الخوف من الله إنّما هو لنقصان معرفة العبد له، وكلما ازداد معرفة به ازداد خوفا منه[٣]، وعدم هذا العلم يستلزم فقد هذه الخشية[٤].

الثمرة الرّابعة: العلم بأسماء الله وصفاته يوجب التوكل عليه.

والتوكل حال للقلب، تنشأ عن معرفة العبد بالله، والإيمان بتفرّده بالخلق، والتّدبير، والضر والنفع، والعطاء والمنع، والإحياء والإماتة، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن[٥]، فإن هذا العلم يثمر للعبد عبودية التوكُّل على الله ظاهرًا وباطنًا، ولوازم التوكّل وثمراته ظاهرًا[٦]؛ من تفويض الأمور إليه، والرضا به، وبكل ما يجريه عليه، ويقيمه فيه، مما يرضى به هو سبحانه[٧]، فحاله شبيهة بحال الطّفل مع أبويه، فيما ينوبه من رغبة، ورهبة هما مليان بهما، قلبه متجرد عن الالتفات إلى غير أبويه، وهمّته محبوسة على إنزال ما ينوبه بهما[٨].

وقد أمر سبحانه رسوله ﷺ بالتوكّل عليه، وقرن ذلك بذكر بعض أسمائه وصفاته الموجبة لذلك، فقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴿٢١٧﴾ الَّذِي يَرَاكَ حِينَ تَقُومُ ﴿٢١٨﴾ وَتَقَلُّبَكَ فِي السَّاجِدِينَ ﴿٢١٩﴾ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿٢٢٠﴾﴾

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٦/ ٥٤٤).

(٢) انظر: صحيح البخاري (٩/ ٧٣٠١)، وصحيح مسلم (٤/ ٢٣٥٦).

(٣) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم/ ص٣٦٩، وفتح الباري لابن رجب (١/ ٨٢).

(٤) انظر: تفسير ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ لابن رجب ضمن مجموع رسائله (٢/ ٧٨٩)، وإعلام الموقعين لابن القيم (٣/ ٣٣٠).

(٥) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١١٧ ـ ١١٨).

(٦) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٣/ ٥١٠ ـ ابن الجوزي).

(٧) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٨١.

(٨) انظر: المدارج لابن القيم (٢/ ١١٨).

[الشعراء]، فبعزّته تعالى يقدر على إيصال الخير ودفع الشّرّ عن عبده، وبرحمته يفعل ذلك[١]، وهو سبحانه عليم بحال عبده، وما هو محتاج إليه، وعالم بالطريق الذي يوصل له به مطلوبه، سميع لشكواه مجيب لدعواه.

والتوكل أعم المقامات تعلقًا بالأسماء والصفات؛ ولهذا فسره بعض الأئمة بأنه المعرفة بالله، ومراده أنه بحسب هذه المعرفة يكون توكله قوة وضعفًا، فكلما كان العبد بهذه الأسماء والصفات الموجبة للتوكل على الله أعلم؛ كان توكله على الله أعظم[٢]، وسيد الناس في ذلك، وفي كل مقام رسولنا ﷺ، فها هو يأمر أصحابه ﷺ بترك حراسته، لما نزل قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ ٱلنَّاسِۗ﴾ [المائدة: ٦٧][٣]، لتيقنّه بقدرة الله تعالى وعلمه وصدق قوله ووعده.

وعن جابر بن عبد الله ﷺ قال: «غزونا مع رسول الله ﷺ قبل نجد... فإذا رسول الله ﷺ يدعونا وإذا عنده أعرابي فقال: «**إن هذا اخترط**[٤] **عليّ سيفي وأنا نائم، فاستيقظت وهو في يده صَلْتًا**»[٥]، فقال: «من يمنعك مني؟»، فقلت: «**الله، ثلاثًا**...»»[٦].

---

(١) انظر: تفسير السعدي (٥/ ٥٥٤).

(٢) انظر: مدارج السالكين لابن القيم (٢/ ١٢٥).

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٣٠٤٦)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٣٧٣)، والطبري (٨/ ٥٦٩)، وسعيد بن منصور في السنن (٤/ ٧٦٨)، والبيهقي في السنن (٩/ ٨)، وصحح الحاكم إسناده، وحسنه الحافظ ابن حجر: الفتح (٦/ ٨٢)، والألباني في صحيح الترمذي (٣/ ٢٣٠).

(٤) اخترط السيف، أي: سَلّه من سيفه، النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٣).

(٥) صلتا، بفتح الصاد وسكون اللام أي: مجرَّدًا، من أصلت سيفه إذا جرَّده، المصدر السابق (٣/ ٤٥).

(٦) أخرجه البخاري (٤/ ٢٩١٠).

وفي رواية لمسلم: «فجاء رجل من المشركين وسيف رسول الله ﷺ معلق بالشجرة فاخترطه، فقال: «تخافني؟»، فقال: «لا»؛ فقال: «من يمنعك مني»؟ قال: «الله...»»[1].

وقد أمر الله تعالى نبيه موسى وأخاه هارون عليهما السلام بالذهاب إلى فرعون لدعوته إلى الحق، وأمره بالكف عمّا هو فيه من الباطل، فقالا: ﴿رَبَّنَآ إِنَّنَا نَخَافُ أَن يَفْرُطَ عَلَيْنَآ أَوْ أَن يَطْغَىٰ ﴿٤٥﴾﴾ [طه]، فكان جواب الله تعالى لهما: ﴿لَا تَخَافَآ ۖ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ﴿٤٦﴾﴾ [طه]، فأخبر تعالى أنه معهما المعية الخاصة، وأنه يسمع ما يقوله لهما عدوهما ويرى ما يفعله تشجيعًا لهما على المضي فيما أُمرا به.

وتأمل حال موسى عليه السلام مع بني إسرائيل لما خرج بهم من مصر، فأتبعهم فرعون وجنوده بغيًا وعدْوًا، فلمّا تراءا الجمعان، ورأى أصحاب موسى البحر أمامهم، والعدو وراءهم، ينظر مكانهم، ظنّوا أنّ العدو مدركهم لا محالة؛ فإنّه لم يكن هناك مركب يعبرون به البحر، فقالوا لموسى: إنّا لمدركون، فكان جواب موسى عليه السلام في مثل هذه الحالة الحرجة: ﴿كَلَّآ ۖ إِنَّ مَعِىَ رَبِّى سَيَهْدِينِ ﴿٦٢﴾﴾ [الشعراء]، وما ذلك إلا لعلمه بأنّ الله صادق الوعد غير مخلفه، فلا بدّ وأن يحقق له ما وعده به، من إنجائه من عدوّهم بقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِى فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه].

ولهذا أرشد النبي ﷺ ابن عباس رضي الله عنهما ـ بعدما أوصاه بإفراد الله تعالى بالسؤال والاستعانة ـ إلى ما يحقق له ذلك وييسره عليه بقوله: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت...»[2]، فأخبره بتفرد الله تعالى بالضر

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٤١٣٦).

(٢) أخرجه الترمذي (٤/ ٢٥١٦)، وأحمد في المسند (١/ ٢٩٣)، والطبراني =

والنفع، والعطاء والمنع، وأنه لا يصيب المرء من ذلك، إلا ما سبق من تقدير الله وقضائه، وليس للعباد شيء من ذلك إلا بتقدير الله تعالى، والتحقق بهذا يقتضي انقطاع العبد عن التعلق بالخلق، وسؤالهم، واستعانتهم، ورجاءهم في جلب منفعة، أو دفع مضرة[(١)].

الثمرة الخامسة: العلم بأسماء الله وصفاته موجب لمحبّة العبد لله تعالى.

إنّ الله تعالى مدح في كتابه المؤمنين بأنّهم يحبُّونه، وأنّهم أشدّ حبًّا له من المشركين لآلهتهم، وحبّ الله تعالى من صفات السابقين المقرّبين[(٢)].

ومن الأسباب الدّاعية إلى محبّة الله سبحانه معرفة كماله وجلاله وجماله، بل هي أصل محبته[(٣)]؛ فإن محبّة الشّيء والشّوق إليه تابعة لمعرفته[(٤)] والعلم به وبحاله الظاهر والباطن[(٥)]، فلا يمكن أن تحصل هذه المحبة دون هذه المعرفة؛ فإنّ أوصاف المدعو إليه هي الجاذبة للقلوب إلى محبّته وطلب الوصول إليه، فالقلوب إنّما تحبّ من تعرفه وتخافه وترجوه وتشتاق إليه[(٦)]؛ فمن عرف الله تعالى أحبَّه لا محالة[(٧)].

= (١٢/ ١٢٩٨٨)، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢/ ٦٠٩).

(١) انظر: نور الاقتباس من مشكاة وصية النبي ﷺ لابن عباس ضمن المجموع المنتخب من رسائل ابن رجب/ ص١٧٧.

(٢) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم/ ص٢٤٣.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٠/ ٨٤).

(٤) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٦٢.

(٥) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (١/ ٣١٣).

(٦) انظر: مدارج السالكين (٣/ ٣٢٧).

(٧) انظر: المصدر السابق (٣/ ١٨).

وهذه المحبّة متفاوتة بحسب معرفة صفاته[١]؛ فمن كان مؤمنًا بالله وبأسمائه وصفاته، وبه أعرف؛ كان له أحبّ وكانت لذته بالوصول إليه والنّظر إلى وجهه، وسماع كلامه أتمّ[٢].

والعلم بكمال الله تعالى وجماله وصفاته العلى، يوجب للعبد محبة خاصة؛ فإن هذه الأمور تدل على كمال الذات وذلك يستنفذ من العبد قوة الحب كلها على قدر معرفته بذلك فيصبح فؤاده فارغًا إلا من محبته[٣]، ويصير أحب شيء إليه[٤]، وانشغل بمحبته عن محبة غيره[٥].

وهذه المحبة تورث عبودية الله تعالى وميل القلب إليه؛ فإن كماله وجلاله وأسماءه وصفاته تقتضي من عباده غاية الحب والذل والطاعة، كما أنها من الأمور الموجبة لعبادته وحسن التكليف بها[٦].

هذه بعض ثمرات العلم بأسماء الله تعالى وصفاته، وكما أسلفت فإن هناك ثمرات أخرى غير ما ذكرت، والناس متفاوتون في تحقيقها أيضًا حسب تفاوتهم في هذا العلم، وقد أشار الإمام ابن القيم رحمه الله ـ بعد أن ذكر بعض أسماء الله وصفاته وما تقتضيه من الأحوال القلبية والعملية ـ إلى جماع هذا الباب بقوله:

«وجماع ذلك أنه سبحانه يتعرف إلى عباده بصفات إلهيته تارة وبصفات ربوبيته تارة، فيوجب له شهود صفات الإلهية المحبة الخاصة والشوق إلى لقائه، والأنس والفرح به، والسرور بخدمته، والمنافسة في

---

(١) انظر: طريق الهجرتين/ ص٣٦٩، والفوائد/ ص٦٢ كلاهما لابن القيم.
(٢) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٦٢، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٨٥).
(٣) انظر: الفوائد لابن القيم/ ص٨٠.
(٤) انظر: المصدر السابق/ ص١٥٥.
(٥) انظر: طريق الهجرتين/ ص١٩٨.
(٦) انظر: مفتاح دار السعادة لابن القيم (٣/ ٥١١).

قربه، والتودد إليه بطاعته، واللهج بذكره، والفرار من الخلق إليه، ويصير هو وحده همّه دون ما سواه.

ويوجب له شهود صفات الربوبية، التوكل عليه، والافتقار إليه، والاستعانة به، والذل والخضوع والانكسار له...»[(١)].

وبهذه الثمرات أختم الكلام على منزلة العلم بأسماء الله تعالى وصفاته، وقد ظهر بفضل الله ﷻ ما لهذا الباب من عظيم الدرجة، وشريف المرتبة في الدين[(٢)]، وهذا من أقوى الأدلة على أن بيانه في الكتاب والسنة من أهم المهمات، وأنه قد وقع ذلك فيهما على وجه التمام والكمال؛ ولهذا كانت هذه المنزلة الثابتة له، من الأمور التي قرر بها أهل السنة بيان الرسول ﷺ له، ومن ذلك:

١ ـ قول شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد كلام سبق ـ:

«محال ـ مع هذا وغيره ـ أن يكون قد ترك باب الإيمان به ملتبسًا مشتبهًا، فلم يميز [بين][(٣)] ما يجب لله من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وما يجوز عليه، وما يمتنع عليه؛ فإن هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول؛ فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول، وأفضل خلق الله بعد النبيين، لم يحكموا هذا الباب اعتقادًا وقولًا؟»[(٤)].

٢ ـ وقال الإمام ابن القيم:

«ومحال مع هذا أن يدع أهم ما خلق له الخلق، وأرسلت به

---

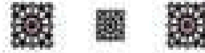
(١) الفوائد/ ص٨١ ـ ٨٢.

(٢) وبذلك يظهر خطأ من يقلل من شأنه، وضلال من يزهد فيه ويعيب المشتغلين به تعلمًا وتعليمًا.

(٣) ذكر المحقق أنها من إحدى نسخ الكتاب، وقد تكون زائدة.

(٤) الفتوى الحموية/ ص١٩٥ ـ ١٩٦، وانظر/ ص١٩٩ منه.

الرسل، وأنزلت به الكتب ونصبت عليه القبلة، وأسست عليه الملة ـ وهو باب الإيمان به ومعرفته ومعرفة أسمائه، وصفاته، وأفعاله ـ ملتبسًا مشتبهًا حقه بباطله، لم يتكلم فيه بما هو الحق، بل تكلم بما ظاهره الباطل، والحق في إخراجه عن ظاهره، وكيف يكون أفضل الرسل، وأجل الكتب، غير واف بتعريف ذلك على أتم الوجوه، مبين له بأكمل البيان، وموضح له غاية الإيضاح، مع شدة حاجة النفوس إلى معرفته، ومع كونه أفضل ما اكتسبته النفوس، وأجلّ ما حصلته القلوب»[1].



(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٥٧ ـ ١٥٨).

المبحث الثاني

اجتماع مقومات قبول الخبر في خبر الرسول ﷺ

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: اجتماع مقومات قبول الخبر في كلام الله تعالى.
- المطلب الثاني: اجتماع مقومات قبول الخبر في كلام الرسول ﷺ.

تمهيد

المقصود بهذا المبحث بيان توفر عناصر الدلالة والإفهام[1] في خبر الرسول ﷺ، وهذا أمر ظاهر لا يحتاج إلى تقرير؛ فإنه من مقتضيات الرسالة؛ لولا وجود من ينازع في ذلك من أهل الإلحاد، ودعوى أهل الكلام بمنع الاحتجاج بالنصوص الشرعية في باب معرفة الله تعالى؛ إذ يلزم على مذهبهم القدح في توفر هذه المقومات في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى، ثمّ إن اعتقاد اجتماع هذه الأمور في النصوص الشرعية، لا يدع عند مسلم أدنى شك

(١) انظر: درء التعارض (٥/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣)، والفتوى الحموية/ ص٢٧٢، ومجموع الفتاوى (١٣/ ١٣٦)، و(١٧/ ١٢٩) لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٦٤٥)، والعواصم والقواصم لابن الوزير اليماني (٥/ ٧٧ ـ ٧٨)، وتوضيح الكافية للسعدي/ ص٣٣٧، وشرح الواسطية للهراس/ ص٢٦ ـ ٢٧، والتنبيهات السنية للرشيد/ ص٣٤ ـ ٣٥، والقواعد المثلى/ ص٤٢، وتقريب التدمرية/ ص٥١ كلاهما لابن عثيمين.

في أن جميع ما يلزم المسلمين معرفته من أمور الدين، قد بين في الكتاب والسنة، على أكمل الوجوه وأحسنها، سيما أمور الاعتقاد التي لا مجال للاجتهاد فيها، وفي مقدمتها باب الإيمان بالله تعالى.

والمراد بهذه المقومات أمور أربعة هي:

١ ـ كمال العلم.

٢ ـ كمال الصدق.

٣ ـ كمال الفصاحة والقدرة على البيان.

٤ ـ كمال النصح وإرادته.

ولما كانت النصوص الشرعية منها ما هو من كلام الله تعالى، ومنها ما هو من كلام الرسول ﷺ، كان هذا المبحث مشتملًا على مطلبين:

المطلب الأول: اجتماع مقومات قبول الخبر في كلام الله تعالى.

المطلب الثاني: اجتماع مقومات قبول الخبر في كلام الرسول ﷺ.

فأقول وبالله التوفيق، ومنه أستمد العون والتسديد.

المطلب الأول

اجتماع مقومات قبول الخبر في كلام الله تعالى

الفرع الأول: كمال العلم

فإن صفة العلم مما ثبت اتصاف الله تعالى بها بالكتاب والسنة والإجماع والعقل، ومن أسمائه تعالى العليم، وهو دال على ثبوت صفة العلم لله فأما من الكتاب فقد ورد فيه إثبات صفة العلم لله تعالى في أكثر من آية، ومن ذلك:

١ ـ قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ١١٥﴾ [التوبة].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ٣٥﴾ [النور].

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ١٢﴾ [الطلاق].

فهذه الآيات الثلاث، دالة على عموم علم الله تعالى، وأنه شامل لكل شيء، ومما يدخل في ذلك علمه تعالى بما يجب له، ويمتنع عليه، وما له من الأسماء والصفات، بل هو سبحانه أعلم بذلك من غيره، ولا يعلم العباد من ذلك، إلا ما أطلعهم هو عليه، على ألسنة رسله، كما قال سبحانه: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

وأعلم الخلق به ﷺ كان يقول: «. . . وأعوذ بك منك، لا أحصي ثناء عليك، أنت كما أثنيت على نفسك»[1]، وأخبر أنه يفتح عليه يوم القيامة من محامده بما لم يكن يحسنه في الدنيا[2].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ٦﴾ [النمل].

فأخبر أن مصدر التلقي عن علم المتكلم وحكمته، وما كان كذلك كان صدقًا وعدلًا وهدى ورشادًا، وبكمال هاتين الصفتين يكون المفعول الصادر عن الموصوف بهما حكمة كله ومصلحة وحقًّا[3].

وأما من السنة؛ فيكفي في ذلك ما ذكره الرسول ﷺ حاكيًا عن الخضر أنه قال لموسى عليه السلام ـ وقد رأى عصفورًا نقر نقرة من البحر ـ: «يا موسى ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا كَنَقرَةِ هذا العصفور من البحر»[4].

وأما الإجماع؛ فقد أجمع المسلمون سلفًا وخلفًا، على إثبات صفة

(١) أخرجه مسلم (١/ ٤٨٦)، عن عائشة رضي الله عنها.
(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٤٧١٢)، ومسلم (١/ ١٩٤)، عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) بدائع الفوائد/ ص٦٣ ـ ٦٤.
(٤) أخرجه البخاري واللفظ له (١/ ١٢٢)، ومسلم (٤/ ٢٣٨٠).

العلم لله تعالى، ولم يخالف في ذلك إلا أهل البدع من الجهمية والمعتزلة، وهم محجوجون بالآيات والأحاديث الدالة على ثبوت هذه الصفة لله تعالى، وبإجماع السلف قبلهم على إثباتها.

وأما العقل؛ فدلالته على إثبات صفة العلم لله تعالى من وجوه:

الأول: أن إيجاد الله تعالى للأشياء بإرادته، والإرادة تستلزم تصور المراد، وتصور المراد هو العلم.

الثاني: أن في المخلوقات من الإحكام والإتقان ما يستلزم علم خالقها لأن الفعل المحكم المتقن يمتنع صدوره عن غير عالم.

الثالث: أن من المخلوقات ما هو عالم، والعلم صفة كمال، ويمتنع أن يكون المخلوق أكمل من الخالق، إذ كل كمال فيه فهو منه فوجب أن يكون الخالق عالمًا[1].

وإنكار الجهمية والمعتزلة لصفة العلم لا يخدش فيما نحن بصدده إذ إنهم يقرون باشتمال القرآن على العلم، ولكن هذا العلم عندهم مخلوق، ومن الآيات الدالة على اشتمال القرآن على العلم:

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿١٢٠﴾﴾ [البقرة].

٢ - وقوله تعالى: ﴿وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُم مِّن بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَّمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾﴾ [البقرة].

٣ - وقوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦].

٤ - وقوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ﴾ [هود: ١٤].

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٣٤٤، ٣٤٥).

أي: أنزله وفيه علمه وأنزله من علمه، ولهذا كان أبو عبد الرحمٰن السُّلَمِيُّ[(١)] إذا أقرأ أحدًا القرآن قال: قد أخذت علم الله؛ فليس أحد أفضل منك إلا بعمل ثم يقرأ ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَشْهَدُونَ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴿١٦٦﴾﴾ [النساء][(٢)].

فما فيه من الخبر هو خبر بعلم الله، وما فيه من الأمر فهو أمر بعلم الله، وهو متضمن لعلم الله ابتداء، وهذا يقتضي أنه حق[(٣)].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«أي فيه علمه الذي أراد أن يطلع العباد عليه من البينات والهدى والفرقان، وما يحبه ويرضاه، وما يكرهه ويأباه، وما فيه من العلم بالغيوب من الماضي والمستقبل، وما فيه من ذكر صفاته تعالى المقدسة، التي لا يعلمها نبي مرسل، ولا ملك مقرب إلا أن يعلمه الله بها كما قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾﴾ [طه]»[(٤)].

الفرع الثاني: كمال الصدق

الصدق من صفات الله تعالى، ومن أسمائه الصادق، وقد ورد وصف الله تعالى بالصدق في القرآن والسنة.

فمن القرآن:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء].

---

(١) عبد الله بن حبيب بن رُبَيِّعَة، أبو عبد الرحمٰن السُّلمي الكوفي المقرىء، مشهور بكنيته، ثقة ثبت من الثانية، مات بعد السبعين، انظر: التقريب/٣٢٨٩.

(٢) أخرجه عنه ابن أبي حاتم: التفسير (٤/١١٢١).

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/٤٦٤ ـ ٤٦٥).

(٤) تفسير ابن كثير (٢/٤٧٦).

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾ [النساء].

٣ ـ وقوله: ﴿قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٩٥].

٤ ـ وقوله: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ [الأنعام: ١١٥].

فكل ما أخبر به فهو حق وصدق لا كذب فيه ولا خلف، ولا مرية فيه ولا شك[١]، بل لا أصدق من أخباره التي أودعها في هذا الكتاب[٢].

الفرع الثالث: كمال الفصاحة والقدرة على البيان

فقد ثبت بالكتاب والسنة أن القرآن الكريم أفضل كتب الله تعالى وأفصحها وأحسنها بيانًا، وقد جعله الله تعالى من الأدلة على صدق دعوى الرسول ﷺ للنبوة[٣]، وتحداهم أن يأتوا بمثله بل بسورة من مثله، أي على صفته من البيان وعلو الطبقة في البلاغة[٤]، ومع حرص الكفار على الطعن في الرسالة النبوية، لم يستطيعوا الطعن في هذا الكتاب المنزَّل بلسانهم ولم يعثروا له على خطأ يكون لهم حجة في أنه من إنشاء الرسول ﷺ، ولذلك رموه بما يعلمون كذبه وبطلانه وهو ما ذكره الله تعالى في قوله: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ لِّسَانُ ٱلَّذِى

---

(١) انظر تفسير ابن كثير (٣/ ٣٢٢).

(٢) انظر تفسير السعدي (٢/ ٤٦١).

(٣) وقد جعله الرسول ﷺ آية نبوته فقال: «ما من الأنبياء نبيّ إلا أعطي من الآيات ما مثله آمن عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا يتلى؛ فأرجو أن أكون أكثرهم تابعًا يوم القيامة»، أخرجه البخاري (٧/ ٤٩٨١)، و(٩/ ٧٢٧٤)، وأخرجه مسلم (١/ ١٥٢).
وانظر توجيه هذا الحصر مع أنه ﷺ أعطي غيره من الآيات الدالة على نبوته في الفتح (٩/ ٦)، و(١٣/ ٢٤٨).

(٤) نقله الحافظ في الفتح (٩/ ٦) عن الطيبي.

يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [النحل] فأنزله الله تعالى بلسان العرب الذي هو أكمل الألسنة، وقد اتفق العلماء بالبلاغة على أن أكمل البلاغة بلاغة القرآن(١).

٢ ـ وقال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ كِتَٰبٗا مُّتَشَٰبِهٗا مَّثَانِيَ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإذا كان هو الأحسن، علم أن ألفاظه أفصح الألفاظ، وأن معانيَه أجل المعاني؛ لأنه أحسن الحديث في لفظه ومعناه، ﴿مُّتَشَٰبِهٗا﴾ في الحسن والائتلاف وعدم الاختلاف، بوجه من الوجوه»(٢).

٣ ـ وقال سبحانه: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾ [الفرقان].

قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى: «أنزل الله سبحانه الكتاب شفاء لما في الصدور، وهدى ورحمة للمؤمنين؛ ولذلك كانت معانيه أشرف المعاني وألفاظه أشرف الألفاظ، وأبينها، وأعظمها مطابقة للمعاني المرادة منها، كما وصف الله سبحانه كتابه في قوله: ﴿وَلَا يَأۡتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ وَأَحۡسَنَ تَفۡسِيرًا ﴿٣٣﴾﴾، فالحق هو المعنى والمدلول الذي تضمنه الكتاب، والتفسير الأحسن هو الألفاظ الدالة على ذلك الحق، فهي تفسيره وبيانه».

٤ ـ وقال تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبۡدِهِ ٱلۡكِتَٰبَ وَلَمۡ يَجۡعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ﴿١﴾﴾ [الكهف].

فلا أحد أحسن حديثًا منه سبحانه، فألفاظه أفصح الألفاظ وأبينها،

---

(١) انظر: تلخيص الاستغاثة لابن تيمية (٢/ ٦١٦).
(٢) تفسير السعدي (٦/ ٤٦٣ ـ ٤٦٤).

وأعظمها مطابقة لمعانيها المرادة منها، فلا تجد كلامًا أحسن تفسيرًا، ولا أتم بيانًا من كلامه تعالى؛ ولذلك سماه بيانًا[(١)].

ومن السنة:

ما ثبت في الحديث الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «أعطيت جوامع الكلم...»[(٢)].

وأول ما يدخل في ذلك القرآن الكريم[(٣)] «فالكلم التي في القرآن جامعة محيطة، كلية عامة لما كان متفرقًا منتشرًا في كلام غيره، ثم إنه يسمي كل شيء بما يدل على صفته المناسبة للحكم المذكور المبين، وما يبين وجه دلالته»[(٤)].

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**خير الحديث كتاب الله...**»[(٥)].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعًا: «...**فأحسن الكلام كلام الله...**»[(٦)].

الفرع الرابع: كمال النصح وإرادة البيان

وردت آيات في كتاب الله تعالى، تدل على أن بيان ما يجب على العباد، وما يجوز لهم، وما يحرم عليهم، مما أراد الله تعالى وقوعه كونًا وشرعًا وهذا أمر لا يحتاج إلى كبير تقرير، ومن شك في هذا فلا شك

---

(١) انظر: التنبيهات السنية للرشيد/ ص٣٥.

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧٢٧٣)، ومسلم (١/ ٥٢٣) واللفظ له.

(٣) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٢٤٨)، وذكر أن بعضهم خص ذلك بالقرآن بدليل رواية «بعثت»، وفيه نظر.

(٤) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٣٣).

(٥) أخرجه مسلم (٢/ ٨٦٧).

(٦) قطعة من حديث ابن مسعود وقد سبق تخريجه/ ص١٨٢.

في كفره، وإنما يذكر هذا الأمر كغيره مما سبق إلزامًا للمخالفين، الذين لا يقرون ببيان جميع أمور الدين في الكتاب والسنة، وإزالة للشبهة عمن اغتر بزخرف قولهم، ومما يدل على إرادة الله تعالى البيان للناس:

١ ـ قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦].

٢ ـ وقوله سبحانه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦].

٣ ـ وقوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

المطلب الثاني

اجتماع مقومات قبول الخبر في خبر الرسول ﷺ

الفرع الأول: كمال العلم

وهذا لا خلاف فيه بين المسلمين، وقد دل على ذلك الكتاب والسنة؛ فإنه ﷺ أفضل الرسل جميعًا، فضلًا عن غيرهم، «وخواص الرسل، إنما فضلوا على غيرهم من الأنبياء ﷺ، بمزيد العلم المقتضي لزيادة المعرفة بالله، والخشية له، ولهذا وصف الله تعالى محمدًا ﷺ في كتابه بالعلم الذي اختصه به، وامتن به عليه في مواضع كثيرة، وأمره أن يعلمه لأمته»(١).

ومن الآيات الدالة على كمال علمه ﷺ:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [النساء].

(١) شرح حديث أبي الدرداء لابن رجب ضمن مجموع رسائله (١/٣٩ ـ ٤٠).

قال العلامة السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وهذا يشمل جميع ما علمه الله تعالى؛ فإنه ﷺ كما وصفه الله قبل النبوة بقوله: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ﴾ [الشورى: ٥٢][1]، وقوله: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى]، ثم لم يزل يوحي الله إليه، ويعلمه، ويكمله، حتى ارتقى مقامًا من العلم،، يتعذر وصوله على الأولين والآخرين؛ فكان أعلم الخلق على الإطلاق، وأجمعهم لصفات الكمال، وأكملهم فيها، ولهذا قال: ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ۝١١٣﴾»[2].

٢ ـ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ۝١٦٤﴾ [آل عمران].

وقوله: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّۦنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ﴾ [الجمعة: ٢]، فامتن الله تعالى على المؤمنين، بإرساله محمدًا ﷺ يعلمهم الكتاب والحكمة؛ وهذا يستلزم علمه بهما، وبطرق تعليمهما.

٣ ـ قوله تعالى: ﴿وَٱلنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤ عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم].

فنزه الله تعالى رسوله عن الضلال والغي؛ فالأول نقيض الهدى، وهو الجهل وعدم العلم، والثاني نقيض الرشد، وهو اتباع الهوى[3]؛

---

(١) المراد تفاصيل الإيمان؛ كما ذهب إليه ابن قتيبة وابن خزيمة، واختاره ابن الجوزي، انظر زاد المسير لابن الجوزي (٧/ ٢٩٨).

(٢) تفسير السعدي (٢/ ١٦١).

(٣) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (١/ ١٨)، و(٢/ ١٣)، و(٧/ ٤٢٤ ـ ٤٢٥)، والجواب الصحيح له (١/ ١٠٦)، ومجموع فتاويه (١/ ٥٤٥)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٢١١)، والتبيان في أقسام القرآن له/ ص٢٤٥، وتفسير =

ذاك فساد في القوة العلمية، والآخر فساد في القوة العملية[١]، فالكمال في عدم الهوى وفي العلم، ثابت للرسول ﷺ على أكمل الوجوه[٢]، وهذان الأصلان، هما غاية كمال العبد، وبهما سعادته وفلاحه[٣].

٤ ـ قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [طه].

فأمره تعالى أن يسأله المزيد من العلم[٤]، وطلب الزيادة من الشيء، دليل على ثبوت أصله، وهذا يعني أنه كان عالمًا، وإنما أمر بطلب الزيادة منه[٥]، ومعلوم أن دعاءه ﷺ مستجاب.

٥ ـ قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ [التوبة: ٣٣].

والهدى: كمال العلم، ودين الحق: كمال العمل[٦]، وبناء على ما سبق أمره الله تعالى أن يخبر الناس جميعًا، أنه يدعو إلى الله تعالى على علم ويقين[٧]، فقال تعالى:

٦ ـ ﴿قُلْ هَٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي﴾ [يوسف: ١٠٨].

= ابن كثير (٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، ومقدمة تشتمل على أن جميع الأنبياء كان دينهم الإسلام لابن رجب ضمن مجموع رسائله (٢/ ٥٥ ـ ٥٦).

(١) مقدمة ابن رجب ضمن مجموع رسائله (٢/ ٥٦).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٥٤٥)، و(١١/ ٣٨٤).

(٣) انظر: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم/ ص٢٤٥.

(٤) انظر: الفتح لابن حجر (١/ ١٤١).

(٥) انظر: الفتاوى الكبرى لابن تيمية (١/ ٣٣٨).

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٥٩)، وانظر: تفسير ابن كثير (٣/ ١٣٦)، وتفسير السعدي (٣/ ٢٢٥).

(٧) انظر: تفسير الطبري (١٣/ ٨٠)، وتفسير ابن كثير (٤/ ٤٢٢)، ومعالم التنزيل للبغوي (٤/ ٢٨٤)، وتفسير السعدي (٤/ ٦٣).

قال البغوي رحمه الله تعالى: «البصيرة هي المعرفة التي يميز بها بين الحق والباطل»(١).

ولهذا خاطبه الله تعالى بقوله:

٧ ـ ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ وَسِرَاجًا مُّنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب].

وأما الأدلة من السنة:

١ ـ عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «... **فوالله لأنا أعلمهم وأشدهم له خشية**»(٢).

قال الحافظ: «قوله ﷺ: «**أنا أعلمهم بالله**» ظاهر في أن العلم بالله درجات، وأن بعض الناس فيه أفضل من بعض، وأن النبي ﷺ منه في أعلى الدرجات، والعلم بالله يتناول ما بصفاته، وما بأحكامه، وما يتعلق بذلك»(٣).

٢ ـ وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «**بينا أنا نائم أتيت بقدح فشربت منه حتى إني لأرى الري يخرج من تحت أظفاري، ثم أعطيت فضلي عمر بن الخطاب...**» فقيل: «فما أولت ذلك يا رسول الله»؟ قال: «**العلم**»»(٤).

٣ ـ عن عمر رضي الله عنه قال: «قام فينا النبي ﷺ مقامًا؛ فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه»(٥).

---

(١) معالم التنزيل (٤/ ٢٨٤).
(٢) أخرجه البخاري (٨/ ٦١٠١)، ومسلم (٤/ ٢٣٥٦).
(٣) الفتح (١/ ٧٠).
(٤) أخرجه البخاري (٥/ ٣٦٨١)، ومسلم (٤/ ٢٣٩١).
(٥) أخرجه البخاري (٤/ ٣١٩٢)، وأخرج نحوه مسلم (٤/ ٢٨٩٢) عن عمرو بن =

الفرع الثاني: كمال الصدق

اتفق الناس على أن الرسول لابد أن يكون صادقًا معصومًا فيما يبلغه عن الله، وأنه لا يكذب في ذلك خطأ ولا عمدًا؛ لأن مقصود الرسالة لا يحصل بدون هذا، ولهذا قال موسى ﷺ لفرعون: ﴿...يَٰفِرْعَوْنُ إِنِّي رَسُولٌ مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٤ حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [الأعراف]؛ فأخبر أنه جدير، وحري، وثابت، على أن لا يقول على الله إلا الحق.

وفي قراءة: ﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ﴾[1].

فأخبر أنه واجب عليه أن لا يقول على الله إلا الحق[2].

فالأنبياء صادقون في كل ما يخبرون به عن الله، وهم منزهون عن الكذب عليه فيما أخبروا به عنه أو عن دينه، وهذا معلوم من الدين بالضرورة[3]، وقد وردت الأدلة من الكتاب والسنة على صدق الرسول ﷺ بل هذا أمر اعترف به أعداؤه كما سيأتي.

فمن الكتاب:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] أي: بمتهم[4]؛

= أخطب ﷺ، وكذا البخاري برقم ٦٦٠٤، ومسلم برقم ٢٨٩١ عن حذيفة ﷺ نحوه.

(١) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقون بغير ياء المتكلم، انظر: إتحاف فضلاء البشر للبنا (٢/ ٥٥).

(٢) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (١/ ١٤١).

(٣) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي ضمن التنكيل (٢/ ٢٤٨، ٢٩٧).

(٤) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص٢٧٨، ومجموع فتاويه (١٦/ ٣١٥)، والتبيان في أقسام القرآن لابن القيم/ ص١٢٠، وتفسير ابن كثير (٨/ ٣٣٩).

فوصفه بقول الحق، وعدم الكذب والكتمان(١)، فلا يزيد ولا ينقص، إذ الرسالة لا يتم مقصودها إلا بأمرين:

الأول: أداؤها من غير كتمان.

والثاني: أداؤها على وجهها من غير زيادة ولا نقصان(٢).

٢ ـ قوله تعالى: ﴿قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ [العنكبوت: ٥٢] أي: فلو كنت غير محق لانتقم مني كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ ٱلْوَتِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الحاقة]، وإنما أنا صادق فيما أخبرتكم به ولهذا أيدني بالمعجزات الواضحات والدلائل القاطعات(٣).

٣ ـ قوله تعالى: ﴿أَمْ لَمْ يَعْرِفُوا۟ رَسُولَهُمْ فَهُمْ لَهُۥ مُنكِرُونَ ﴿٦٩﴾﴾ [المؤمنون].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أي: أنهم لا يعرفون محمدًا وصدقه وأمانته وصيانته التي نشأ بها فيهم، أفيقدرون على إنكار ذلك والمباهتة فيه؟(٤).

٤ ـ قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ ٱلشَّيَٰطِينُ ﴿٢٢١﴾﴾ [الشعراء].

نزه الله تعالى رسوله ﷺ عن قول الكفار وافترائهم، ونبه أن ما جاء به من عند الله وهو تنزيله ووحيه، نزل به ملك كريم أمين وليس هو من قيل الشياطين إذ لا رغبة لهم في مثل هذا القرآن، وإنما ينزلون على من يماثلهم من الكهان والكذبة، وهذا بخلاف حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ فهم في غاية البر والصدق والرشد والاستقامة والعدل فيما

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/ ٣١٥).

(٢) انظر: التبيان في أقسام القرآن لابن القيم/ ص ١٢٥ ـ ١٢٦، والجواب الصحيح لابن تيمية (١/ ٤٤٦).

(٣) انظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢١٨).

(٤) المصدر السابق (٥/ ٤٨٤).

يقولونه ويأمرون به مع تأييد الله لهم بخوارق العادات، والأدلة الواضحات[(١)].

٥ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ﴿٤٤﴾ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ﴿٤٥﴾﴾ [الحاقة].

٦ ـ وقوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا... ﴿٢٤﴾﴾ [الشورى].

فبين تعالى أنه لو كان كاذبًا عليه فيما يخبر به عنه لانتقم منه وعاجله بالعقوبة؛ كما هي عادته فيمن يفعل ذلك، فلما أيده بالمعجزات والبراهين، وأظهره على أعدائه دل على أنه صادق فيما يخبر به عنه[(٢)].

٧ ـ قوله تعالى: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَٰتِنَا فِى ٱلْآفَاقِ وَفِىٓ أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٢].

فأخبر تعالى أنه سيري الناس في أنفسهم وفي الآفاق، من الآيات ما يبين لهم أن القرآن حق، وإذا كان حقًّا لزم كون الرسول الذي جاء به صادقًا، وأن الله أنزله عليه وأرسله، وأنه يجب تصديقه فيما يخبر به عن الله[(٣)].

وأما الأدلة من السنة:

فإن الأحاديث الدالة على صدقه ﷺ على نوعين:

ـ **الأول:** الأحاديث الواردة عنه في الأمر بالصدق والحث عليه.

ـ **الثاني:** الأحاديث الواردة عنه في النهي عن الكذب والتنفير منه.

فمن الأول:

١ ـ قوله ﷺ: «**إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى**

---

(١) انظر: المصدر نفسه (٦/ ١٧٢).

(٢) انظر البيان في أقسام القرآن/ ص١٧٩، وتفسير السعدي (٧/ ٤٦٧).

(٣) انظر: الجواب الصحيح (٦/ ٣٧٩).

الجنة...»[١].

وفي رواية لمسلم: «عليكم بالصدق...».

٢ ـ وقوله ﷺ: «فإن الصّدق طمأنينة...»[٢].

ومن الثاني:

١ ـ قوله ﷺ: «إن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذابًا»[٣].

٢ ـ قوله ﷺ: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب...»[٤].

٣ ـ وقوله: «أربع من كن فيه كان منافقًا خالصًا، ومن كانت فيه خصلة منهنّ كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها.. وإذا حدث كذب...»[٥].

٤ ـ قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر.. ألا وقول الزور...»[٦].

٥ ـ وقوله ﷺ في الكبائر: «الشرك بالله، وعقوق الوالدين، وقتل النفس، وقول الزور»[٧].

٦ ـ وكان ابن مسعود ﷺ يقول: «حدثنا رسول الله ﷺ وهو

---

(١) أخرجه البخاري (٨/ ٦٠٩٤)، ومسلم (٤/ ٢٦٠٧) عن ابن مسعود ﷺ.

(٢) أخرجه الترمذي (٤/ ٢٥١٨)، وأحمد (١/ ٢٠٠)، والحاكم (٤/ ١١٠)، والبيهقي: السنن (٥/ ٣٣٥) عن الحسن بن علي ﷺ، وقال الترمذي: حسن صحيح، وقوى سنده الذهبي، وصححه الألباني في الإرواء (١/ ١٢).

(٣) قطعة من حديث ابن مسعود ﷺ السابق.

(٤) أخرجه البخاري (١/ ٣٣)، ومسلم (١/ ٥٩) عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري (١/ ٣٤)، ومسلم (١/ ٥٨) عن عبد الله بن عمرو ﷺ.

(٦) أخرجه البخاري واللفظ له (٣/ ٢٦٥٤)، ومسلم (١/ ٨٧) عن أبي بكرة ﷺ.

(٧) أخرجه البخاري (٥/ ٢٦٥٣)، ومسلم (١/ ٨٨) عن أنس ﷺ.

الصادق المصدوق»[١].

٧ ـ وعن عائشة رضي الله عنها في قصة نزول الوحي أن النبي ﷺ قال لخديجة: «**لقد خشيت على نفسي**»، فقالت: «**كلا؛ والله لا يخزيك الله** أبدًا؛ إنك لتصل الرحم، **وتصدق الحديث**...»[٢].

٨ ـ وعن علي رضي الله عنه أنه لما قتل الخوارج طلب من أصحابه، أن يأتوه برجل منهم، أسود، إحدى يديه ظبي شاة، أو حلمة ثدي، فنظروا فلم يجدوا شيئا، فقال: «**ارجعوا، فوالله ما كَذَبْت، ولا كُذِبت**، مرتين أو ثلاثًا»[٣].

٩ ـ وعن جعفر بن أبي طالب[٤] رضي الله عنه، أنه قال للنجاشي: «...حتى بعث الله إلينا رسولًا منا، نعرف **صدقه** وأمانته وعفافه...»[٥].

وقد شهد له ﷺ بالصدق أعداؤه المكذبون له، فضلًا عن أصحابه المؤمنين به، كما قال تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ۖ فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأنعام].

---

(١) أخرجه البخاري (٤/٣٢٠٨)، ومسلم (٤/٢٦٤٣).

(٢) أخرجه مسلم (١/١٦٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢/١٠٦٦).

(٤) جعفر بن أبي طالب بن عبد المطلب، أبو عبد الله الهاشمي القرشي، ابن عم النبي ﷺ كان يحسن للمساكين، هاجر إلى الحبشة، فأسلم النجاشي ومن تبعه على يديه، ثم رجع إلى المدينة والنبي ﷺ بخيبر، استشهد في غزوة مؤتة بأرض الروم مقبلًا غير مدبر سنة ٨هـ، انظر: الإصابة (٦/١١٦٢).

(٥) أخرجه أحمد: المسند (١/٢٠٢ ـ ٢٠٣)، وأبو نعيم في الحلية (١/١١٥)، وإسناده حسن رجاله ثقات رجال الشيخين غير محمد بن إسحاق؛ فهو صدوق حسن الحديث وقد روى له مسلم متابعة، وقد صرح بالتحديث فانتفت شبهة تدليسه كما قرره شعيب في المسند (٣/١٧٤٠ ـ الرسالة).

فلم يجربوا عليه ﷺ كذبًا في أمر دنيًا ولا دين[(١)]، «ولم يستطيعوا ـ مع إسرافهم في عداوته، واضطرارهم إلى صد الناس عن اتباعه ـ أن يذكر أحدهم أنه كذب، أو وقع منه ما يشبه الكذب»[(٢)].

ومن ذلك:

١ ـ شهادة أبي سفيان ﷺ ـ وقد كان أشد الناس عداوة للنبي ﷺ قبل إسلامه، وأحرصهم على عيبه كما يعلم من سياق القصة[(٣)] ـ بأن قومه لم يكونوا يتهمونه بالكذب قبل دعواه النبوة، وأنه يأمر بالصدق والعفاف...[(٤)].

٢ ـ عن ابن عباس ﷺ قال: «لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴿٢١٤﴾﴾ [الشعراء] صعد النبي ﷺ على الصفا، فجعل ينادي: «**يا بني فهر، يا بني عدي**» ـ لبطون قريش ـ حتى اجتمعوا...، فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلًا بالوادي، تريد أن تغير[(٥)] عليكم؛ أكنتم مصدقيّ؟**»، قالوا: «**نعم؛ ما جربنا عليك إلا صدقًا**»...»[(٦)].

٣ ـ وعن ابن مسعود ﷺ أن سعد بن معاذ لما أخبر أمية بن خلف أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: إنه قاتله؛ قال: «بمكة؟»، قال: «لا أدري»، ففزع لذلك أمية فزعًا شديدًا، وقال: **والله ما يكذب محمد**، فلما رجع إلى أهله قال: «يا أم صفوان؛ ألم تري إلى ما قال لي

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٥/٤٣٨)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير/ ص٧٩.

(٢) القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي ضمن كتابه التنكيل (٢/٢٥٣).

(٣) انظر: المصدر السابق (٢/٢٥٣).

(٤) كما في حديث هرقل الطويل، وقد سبق تخريجه/ ص٥٩.

(٥) أغار على القوم إغارة، دفع عليهم الخيل القاموس/ ص٥٨٢.

(٦) أخرجه البخاري واللفظ له (٨/ ٤٧٧٠ ـ ٤٩٧١)، ومسلم (١/٢٠٨).

سعد؟»، قالت: «وما قال لك؟»، قال: «زعم أن محمدًا أخبرهم أنه قاتلي، فقلت: «بمكة؟»، فقال: «لا أدري»، فقالت: «والله ما يكذب **محمد**»، فقال: «والله لا أخرج من مكة...»[(١)].

وأما ما ورد في كلمات بعضهم من رميه بتعمد الكذب فهو من باب اللجاج[(٢)]، الذي يعرف قائله قبل غيره، أنه ظاهر البطلان لكل أحد، والاعتناء بحكاية مثله في القرآن وإبطاله إبلاغًا في إقامة الحجة، وبيانًا أنه لا شبهة لهم إلا مثل ذلك[(٣)].

فانتفاء الكذب عنه ﷺ أمر مقرر ومعلوم من الدين بالضرورة، وأن من خصائصه ﷺ عدم تعمد الكذب مطلقًا، سواء في أمر الدين أو الدنيا[(٤)].

الفرع الثالث: كمال الفصاحة والقدرة على البيان

إن الفصاحة والبيان مما يعين على الدعوة والتعليم؛ ولذلك سأل موسى عليه السلام الله تعالى أن يحلل عقدة من لسانه ليُفقَهَ قولُه[(٥)]، وقد ثبت بالأدلة النقلية والعقلية أن الرسول ﷺ أفصح خلق الله، ومن ذلك:

١ ـ ما سبق في قوله ﷺ: «**بعثت بجوامع الكلم**».

قال الزهري رحمه الله: «بلغني أن جوامع الكلم، أن الله يجمع له الأمور الكثيرة، التي كانت تكتب في الكتب قبله، في الأمر الواحد والأمرين، أو نحو ذلك»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٣٩٥٠).
(٢) اللجاج، واللجاجة من لججت بكسر الجيم، الخصومة، القاموس/ص٢٦٠.
(٣) انظر القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٢٥٣).
(٤) انظر التنكيل للمعلمي (٢/ ٢٥٦)، والفتح لابن حجر (٦/ ١٥٩).
(٥) خلاصة تفسير السعدي ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته (٨/ ٣٧٥).
(٦) علقه عنه البخاري (٩/ ٧٠١٣)، وقد نبه الحافظ ابن حجر أنه نسب في بعض =

وقال ابن تيمية: «والكلمة الجامعة هي القضية الكلية، والقاعدة العامة التي بعث بها نبينا ﷺ، فمن فهم كلمه الجوامع، علم اشتمالها لعامة الفروع وانضباطها بها، والله أعلم»(١).

وقال الحافظ ابن حجر: «وحاصله أنه ﷺ كان يتكلم بالقول الموجز القليل اللفظ، الكثير المعاني»(٢).

٢ ـ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «إن رسول الله ﷺ عُلِّمَ فواتحَ الخيرِ وجوامعَه وخواتمه»(٣).

٣ ـ وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «... وكان النبي ﷺ قد أعطي جوامع الكلم بخواتمه»(٤).

وأما من العقل: فبيانه أن الرسل بعثوا للدعوة إلى الله، وبيان ما أوجب الله عليهم، وقد أُرسل كل رسول بلغة قومه لقصد البيان، ومع عدم الفصاحة لا يتم المقصود من الدعوة، ومعلوم أن نبينا ﷺ أفضل الأنبياء، وقد جمع الله له من المحاسن والفضائل، ما تفرق فيهم(٥)؛ وعلى هذا فهو ﷺ أكملهم بيانًا، وأفصحهم لسانًا.

= نسخ الصحيح للبخاري وأن ذلك خطأ، وانظر: جامع العلوم والحكم (١٦/١) فقد عزاه ابن رجب للزهري أيضًا.

(١) الاستقامة (١/ ١١ ـ ١٢).

(٢) الفتح (١٣/ ٢٤٧).

(٣) أخرجه أحمد: المسند (١/ ٤٣٧)، والنسائي: (٢/ ١١٦٢)، وابن خزيمة: الصحيح (١/ ٧٢٠)، وابن حبان: الصحيح (٥/ ١٩٥١)، والطحاوي: شرح معاني الآثار (١/ ٢٦٣)، وصححه الألباني: صحيح سنن النسائي (١/ ٣٧٨)، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم، انظر: المسند (٧/ ٤١٦٠/ الرسالة).

(٤) أخرجه مسلم (٣/ ١٧٣٣).

(٥) انظر: تلخيص الاستغاثة (٢/ ٢٣٤)، وتفسير ابن كثير (٨/ ١١٦).

الفرع الرابع: كمال النصح وإرادته

وهذه سمة الأنبياء جميعًا فكلُّهم كانوا أنصح الخلق لأممهم، وقد حكى الله تعالى عن نوح عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنصَحُ لَكُمْ وَأَعْلَمُ مِنَ اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [الأعراف]، وأخبر عن هود عليه السلام أنه قال لقومه: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴿٦٨﴾﴾ [الأعراف]، وعن صالح عليه السلام قوله: ﴿فَتَوَلَّىٰ عَنْهُمْ وَقَالَ يَا قَوْمِ لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَةَ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٧٩]، وعن شعيب عليه السلام قوله: ﴿لَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَنَصَحْتُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٩٣].

وهكذا رسولنا ﷺ كان أنصح الخلق لأمته، وقد شهد له بذلك الله ﷻ في كتابه، وصح عنه ﷺ ما يدل على ذلك.

فمن الآيات التي أخبر الله تعالى فيها عن حرصه ﷺ على النصح لأمته:

١ ـ قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾ [التوبة].

٢ ـ وقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴿٣﴾﴾ [الشعراء].

٣ ـ وقوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَّفْسَكَ عَلَىٰ آثَارِهِمْ إِن لَّمْ يُؤْمِنُوا بِهَٰذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا ﴿٦﴾﴾ [الكهف]؛ ولهذا كان ﷺ أولى بالمؤمنين من أنفسهم[(١)]، كما قال تعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

ومن السنة:

١ ـ قوله ﷺ: «إن مثلي ومثل ما بعثني الله به كمثل رجل أتى قومه

---

(١) انظر: المحرر الوجيز (١٣/ ٥٠)، وتفسير القرطبي (١٤/ ١٢٣)، وتفسير ابن كثير (٦/ ٣٨٠)، وفتح البيان للقنوجي (١١/ ٤٦)، ومحاسن التأويل للقاسمي (٨/ ١٣/ ٢٢٧).

فقال: يا قوم إني رأيت الجيش بعيني، وإني أنا النذير العريان[١]؛ فالنجاء، فأطاعه طائفة من قومه فأدلجوا[٢] فانطلقوا على مهلتهم، وكذبت طائفة منهم فأصبحوا مكانهم فصبحهم الجيش فأهلكهم واجتاحهم...»[٣].

٢ ـ وقوله ﷺ: «إنما مثلي ومثل أمتي كمثل رجل استوقد نارًا، فلما أضاءت ما حولها، جعل الفراش وهذه الدواب التي في النار يقعن فيها، وجعل يحجزهن ويغلِبْنه فيقتحمن فيها، قال: فذلكم مثلي ومثلكم؛ أنا آخذ بحجزكم عن النار هلم عن النار فتغلبوني تَقَحَّمُون فيها»[٤].

٣ ـ وقوله ﷺ ـ وقد عرض عليه ملك الجبال استئصال وتعذيب أهل ثقيف لما رفضوا الدعوة الإسلامية ـ: «بل أرجو أن يخرج الله من أصلابهم من يعبد الله وحده لا يشرك به شيئًا»[٥]؛ فاستأنى[٦] لهم، وطلب لهم التأخير[٧].

«ففي هذا الحديث بيان شفقة النبي ﷺ على قومه، ومزيد صبره وحلمه، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران:

---

(١) خصّ العُريان؛ لأنه أبْيَنُ للعين وأغرب وأشنع عند المُبْصِر، وذلك أن ربيئة القوم وعينَهم، يكون على مكان عالٍ فإذا رأى العدوّ قد أقبل، نزع ثوبه وألاحَ به؛ ليُنْذِر قومه ويبقى عريانًا. النهاية (٣/ ٢٢٥).

(٢) أدْلَجَ بالتخفيف، إذا سار من أول الليل، وادَّلج بالتشديد إذا سار من آخره، والاسم منهما الدُّلجة، والدَّلجة بالضم والفتح، النهاية (٢/ ١٢٩).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٧٢٨٣)، ومسلم (٤/ ٢٢٨٣) عن أبي موسى ﷺ.

(٤) أخرجه البخاري (١١/ ٦٤٨٣)، ومسلم (٤/ ٢٢٨٤) عن أبي هريرة ﷺ.

(٥) أخرجه البخاري (٤/ ٣٢٣١)، ومسلم (٣/ ١٧٩٥).

(٦) يقال تأنى فلان يتأنى، إذا تمكث وانتظر، تهذيب اللغة (٥/ ٢٣٨، ويقال: استأنيت بفلان أي: لم أعجله لسان العرب (١٤/ ٤٨).

(٧) انظر: تفسير ابن كثير (٣/ ٢٦٤).

١٥٩]، وقوله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ۝١٠٧﴾ [الأنبياء]»[(١)].

٤ ـ قوله ﷺ وهو في مرض الموت: «**لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبياءهم مساجد**»[(٢)].

وهذا من كمال حرصه ﷺ على أمته ونصحه لهم، وأنه بلغ البلاغ المبين حتى في آخر حياته ﷺ وفي مثل هذه الحال الحرجة[(٣)].

٥ ـ قوله ﷺ في حديث احتجاج آدم وموسى ﷺ: «**فحج آدم موسى، فحج آدم موسى، فحج آدم موسى**»[(٤)].

قال الطيبي[(٥)]: «ثم إنه ﷺ ختم الحديث بقوله: فحج آدم موسى... تنبيهًا على أن بعض أمته كالمعتزلة ينكر حديث القدر فاهتم لذلك وبالغ في الإرشاد»[(٦)].

٦ ـ عن أبي هريرة ﷺ أن النبي ﷺ دخل بيت المدراس[(٧)] فقال:

---

(١) الفتح لابن حجر (٦/٣١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١٣٣٠)، ومسلم (١/ ٥٣١).

(٣) انظر: إعانة المستفيد للفوزان (٢/ ٤٠١).

(٤) أخرجه البخاري (٨/ ٦٦١٤)، ومسلم (٣/ ٢٦٥٢).

(٥) الحسين بن محمد بن عبد الله الطيبي، كان كريمًا متواضعًا، شديد الرد على الفلاسفة والمبتدعة، مظهرًا فضائحهم مع استيلائهم على بلاد المسلمين، آية في استخراج الدقائق من النصوص، شرح الكشاف شرحًا كبيرًا ورد على مخالفاته، وصنف في المعاني والبيان، مات سنة ٧٤٣هـ، انظر: الدرر الكامنة (٢/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٦) شرح مشكاة المصابيح المسمى الكاشف عن حقائق السنن (٢/ ٥٣٣)، ونقله الحافظ في الفتح (١١/ ٥١٢).

(٧) هو البيت الذي يدرسون فيه، والمراد به كبير اليهود، ونُسب البيت إليه؛ لأنه هو الذي كان صاحب دراسة كتبهم أي قراءتها، انظر: النهاية لابن الأثير (٢/ ١١٣)، والفتح لابن حجر (١٢/ ٣١٨).

«يا معشر يهود أسلموا تسلموا»، فقالوا: «قد بلغت يا أبا القاسم»، قال: فقال لهم رسول الله ﷺ: «ذلك أريد، أسلموا تسلموا»، فقالوا: «قد بلغت يا أبا القاسم»، فقال لهم رسول الله ﷺ: «ذلك أريد»، ثم قالها الثالثة...»[1].

فبلغهم ﷺ ودعاهم إلى الإسلام والاعتصام به، فشهدوا له بالبلاغ، ولم يذعنوا لطاعته، فبالغ في تبليغهم وكرره[2].

٧ ـ عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رجلًا سأل النبي ﷺ ما يلبس المحرم؟ فقال: «لا يلبس القميص...»[3].

فعدل ﷺ عما لا ينحصر طلبًا للإيجاز؛ لأن السؤال كان عما يلبس المحرم فأجاب بما لا يلبس طلبًا للإيجاز؛ لأن الأصل الإباحة، ولو عدد المشروع لبسه لطال به، ولم يؤمن أن يتمسك بعض السامعين بمفهومه، فيظن اختصاصه بالمحرم، ولأن المقصود ما يحرم لبسه لا ما يحل؛ لأنه لا يجب عليه لباس مخصوص، بل الواجب عليه اجتناب شيء مخصوص[4].

٩ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن ناسًا قالوا: إنا نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء؛ فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ من ماء البحر؟، فقال ﷺ: **«هو الطهور ماؤه، الحلُّ ميتته»**[5]، فأخبرهم ﷺ بحكم

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٣٤٨).

(٢) انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٣١٥) نقلًا عن المهلب بن أبي صفرة.

(٣) أخرجه البخاري (١/ ١٣٤)، ومسلم (٢/ ١١٧٧) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (١/ ٢٣١).

(٥) أخرجه أبو داود (١/ ٨٣)، والترمذي (١/ ٦٩)، والنسائي (١/ ٥٩)، وابن ماجه (١/ ٣٨٦)، وغيرهم، وقد صححه جمع من الأئمة، انظر: المحرر في الحديث لابن عبد الهادي (١/ ٨١ ـ ٨٢).

ميتة البحر، مع أنهم لم يسألوا عنها؛ لحاجتهم إلى ذلك.

قال الرافعي[(١)]: «لما عرف ﷺ اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشتبه عليه حكم ميتته، وقد يبتلى بها راكب البحر؛ فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة[(٢)].

قال ابن العربي[(٣)]: «وذلك من محاسن الفتوى، أن يجاء في الجواب بأكثر مما سئل عنه تتميمًا للفائدة، وإفادة لعلم غير المسؤول عنه»[(٤)].

١٠ ـ عن عبد الله بن عمر ﷺ قال: «قام رسول الله ﷺ في الناس فأثنى على الله بما هو أهله ثم ذكر الدجال فقال: «إني لأنذركموه، وما من نبي إلا أنذره قومه، لقد أنذر نوح قومه، ولكني أقول لكم فيه قولًا لم يقله نبي لقومه: تعلمون أنه أعور، وأن الله ليس بأعور»»[(٥)].

وفي رواية: «تعلموا أنه لن يرى أحد منكم ربه ﷻ حتى يموت»[(٦)].

---

(١) عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، كان متضلعًا من علوم الشريعة تفسيرًا وحديثًا وأصولًا، وكان من الصالحين، ألف الشرح الكبير المسمى الفتح العزيز في شرح الوجيز، والشرح الصغير، وغيرهما، توفي سنة ٦٢٣هـ، انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٢٨١ ـ ٢٩٣).

(٢) سبل السلام للصنعاني (١/ ٦١).

(٣) محمد بن عبد الله بن محمد المعروف بابن العربي المعافري من أهل إشبيلية يكنى أبا بكر سمع من كثيرين، وصنف أنوار الفجر في تفسير القرآن، أحكام القرآن، والمسالك في شرح موطأ مالك، والقواصم والعواصم، والمحصول في أصول الفقه، وغير ذلك، توفي سنة ٥٤٣هـ، الديباج المذهب/ ص٢٧٩.

(٤) المصدر السابق (١/ ١٦).

(٥) أخرجه البخاري في مواضع منها (٤/ ٣٠٥٧)، ومسلم (٤/ ٢٩٣١).

(٦) هي عند مسلم/ ص٢٢٤٥ تحت الحديث السابق.

فلما كان الدجال أعظم فتنة تكون، وهو يدعي الإلهية، وتظهر على يديه الخوارق[١]، بين الرسول ﷺ لأمته في هذين الحديثين، ما يدل على كذبه في ذلك، ولم يدرك بعضهم وجه الحكمة في ذلك، كأبي عبد الله الرازي؛ فكان يعجب من كون الرسول ﷺ قاله، وطعن في ثبوته[٢]؛ لأن ظهور دلائل الحدوث والنقص على الدجال، أبين من أن يستدل عليه بأنه أعور، وأنه لا يحتاج إلى نفي الإلهية عنه إلى هذا الدليل[٣].

وفي انفراد الرسول ﷺ بذكر ذلك لأمته دليل حرصه ﷺ على أمته وكثرة الأدلة على كذب الدجال؛ لأنها لو كانت هي العلامة الوحيدة، لوجب على كل نبي أن يقولها لأمته[٤].

---

(١) يقال أخرقه بمعنى أدهشه، انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٦٤)، والقاموس المحيط/ ص١١٣٥، والمراد بالخارق الأمر غير العادي، الذي يجاوز قدرة الإنسان، وطبيعة المخلوقات، علمًا وعملًا، كآيات الأنبياء، وكرامات الأولياء، وما يقع من السحرة وغيرهم، انظر: النبوات (١/ ١٤١، ١٥٧/ط: أضواء السلف)، والعقيدة الواسطية/ ص١٢٣، والفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان/ ص١٨٧، وانظر في تسمية آيات الأنبياء خوارق النبوات (٢/ ٧٨٥، وما بعدها، و٨٢٨)، وانظر الفرق بين آيات الأنبياء وخوراق غيرهم في االنبوات كذلك (٢/ ١٠٧٤ ـ ١٠٩٥)، والفرق بين كرامة الولي وخارق الساحر ونحوه في الفرقان بين أولياء الرحمٰن وأولياء الشيطان/ ص١٩٠، وراجع النبوات (٢/ ٨٤٨ ـ ٨٥١)، و(٢/ ٨٥٥ ـ ٨٦٠) لمعرفة أن خرق العادة لا يكون لغير الأنبياء وأتباعهم بخلاف ما يقع للسحرة ونحوهم فجنسه معتاد عند غيرهم.

(٢) وقد كشف بذلك عن جهله بالحديث وصحيحه وضعيفه، وانظر ما سيأتي عنه وعن غيره/ ص٧٠١.

(٣) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٧/ ١٣١ ـ ١٣٢)، ونحوه في بغية المرتاد/ ص٥١٥، كلاهما لابن تيمية.

(٤) انظر: بغيبة المرتاد لابن تيمة/ ص٥١٦.

وقد ذكر بعضهم أن سبب اقتصار الرسول ﷺ على هذه العلامة كونها أثرًا محسوسًا يدركه العالم والعامي، ومن لا يهتدي إلى الأدلة العقلية، فدعوى الدجال الربوبية ـ وهو ناقص الخلقة، والرب سبحانه منزه عن النقص ـ دليل ظاهر على كذبه في دعواه(١).

ويضاف إلى ذلك ماقرره ابن تيمية وهو ما يقوله الاتحادية النصارى والحلولية؛ فإنه الرسول ﷺ بعث رحمة للعالمين، فلو علم منكر هذا الحديث ضلال أهل الاتحاد المطلق والمعين(٢)، والحلول العام والمعين(٣)، لم يقع منه ذلك، فإذا كان كثير من الخلق يجوز ظهور الرب في البشر، أو يقول: إنه هو البشر، كان وصفه بالعور دليلًا على انتفاء الإلهية عنه(٤).

---

(١) انظر: فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٩٦).

(٢) الاتحاد المطلق هو القول بأن الله متحد بسائر خلقه، كما هو قول الاتحادية أصحاب وحدة الوجود، وسأتي الكلام عليهم/ ص٤٩٢.
والاتحاد المعين هو زعم أن الله سبحانه يتحد ببعض خلقه كما في بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٣٠)، ويقال له الاتحاد الخاص كذلك، وانظر: تفصيل الكلام على النوعين عند ابن تيمية في: درء تعارض العقل والنقل (٥/ ١٧٠)، و(٦/ ١٥١)، والاستقامة (١/ ٨٨)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٥٩)، والمستدرك على مجموع فتاويه (١/ ٣٧ ـ ٣٨)، ومجموعة الرسائل والمسائل (١/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٣) الحلول العام اعتقاد أن الله يحل في سائر المخلوقات، والخاص اعتقاد أنه يحل في بعض خلقه، كاعتقاد النصارى أنه حل في عيسى ﷺ، واعتقاد غلاة الرافضة في علي ؓ، وغلاة الصوفية في بعض شيوخهم، ونحو ذلك. انظر تفصيل الكلام فيهما في درء التعارض (٥/ ١٧٠)، و(٦/ ١٥١)، والاستقامة (١/ ٤٢٥)، ومجموع الفتاوى (١٠/ ٥٩)، والمستدرك على المجموع الفتاوى (١/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٤) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٧/ ١٣٢/ ط: المجمع) ومجموعة الرسائل والمسائل =

وظهر بهذا أن ما ذكره النبي ﷺ من الدلائل(١) على نفي ربوبية الدجال، من أحسن الأدلة، وأثبتها وأنفعها للعامة والخاصة، وأنه كان أعلم بما ينفع الناس، وأحرص عليهم، وأرحم بهم؛ فإن الدليل الواضح الظاهر ـ عند اضطراب القلوب، واشتباه الحق، وافتتان كثير من الخلق أو أكثرهم ـ ينفع ويظهر الحق ويدفع الباطل ما لا تسعه الأدلة الحسية، وإن كانت قطعية يقينية، والمقصود من الأدلة والأعلام هدي العباد وإرشادهم، فكل ما كان منها أدل على الحق، وأنفع للخلق كان أرجح(٢).

وإذا كانت هذه المقومات الأربعة متوفرة في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ على أكمل الوجوه، وأتمها وأحسنها، وجب أن يكون بيانهما أكمل بيان وأتمه، ويلزم على ذلك أن يكون بيان ما لله تعالى من الأسماء والصفات، وما ينبغي أن ينزه عنه، قد وقع في الكتاب والسنة، على أوضح بيان وأكمله وأحسنه(٣)؛ لأن مع كمال العلم، وكمال القدرة، وكمال الإرادة، يجب وقوع المراد(٤)، فيعلم أن كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ أبلغ ما يكون وأتمه، فبيانهما لأمور الدين أعظم البيان وأبلغه(٥)، ولهذا كان من ينازع في هذا إما أن يعتقد عدم توفر هذه العناصر الأربع، في خبر الله تعالى، وخبر الرسول ﷺ، وإما أن يكون ذلك لازم مذهبه، كما سيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

= (١/ ١٨٠) كلاهما لابن تيمية.

(١) المقصود بها ما جاء من الأحاديث: من امتناع رؤية الرب في الدنيا، والعور وأنه مكتوب بين عيني الدجل كافر، وأنه يقرؤها كل مؤمن قارئ وغير قارئ.

(٢) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٥٢٨.

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٣/ ٣٧٣)، ومجموع فتاويه (٤/ ٩٨، ١٤٢)، و(١٣/ ١٣٦)، وتوضيح الكافية للسعدي/ ص٣٣٧ و٣٥٩.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ١٣٦)، و(١٧/ ١٢٩).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ١٢٩).

المبحث الثالث

بيان الرسول ﷺ ما هو أقل أهمية من توحيد الأسماء والصفات

المقصود من هذا المبحث ذكر بعض الآداب التي علمها الرسول ﷺ لأمته، سواء كان ما ورد فيها من الأمر أو النهي على وجه الإلزام أو الإرشاد؛ إذ الغرض بيان اهتمامه ﷺ بتعليم أمته كل ما لهم فيه منفعة دينية وإن دقت، مما يدل على بيانه ﷺ لما هو أولى من ذلك وأهم، كأمر الإيمان بالله تعالى وما له من الأسماء والصفات، بل هذا أهم أمور الدين، وقد سبق بيان ذلك، فكيف يغفل الرسول ﷺ تعليم أمته إياه، ويشغل نفسه بما لا يجب فعله، ولا يحرم باتفاق العلماء؟، فإن هذا مما ينزه عنه آحاد العلماء، فضلًا عن إمام الأنبياء ﷺ.

وهذه جملة من الآداب الشرعية التي علمها الرسول ﷺ أمته، وهي كما أسلفت دليل على حرصه ﷺ، على تعليمهم كل ما يحتاجون إليه من أمور الدين، ولا شك أن أولى الأمور بذلك أصول الدين، التي لا تقوم فروعه بدونها، وقد اعترف بذلك بعض أهل الكتاب، فقال لسلمان رضي الله عنه: «إني لأرى صاحبكم يعلمكم حتى يعلمكم الخراءة»، وفي رواية: «قد علمكم صاحبكم كل شيء حتى الخراءة»، فقال سلمان: «أجل...»[1].

(١) تقدم تخريجه/ ص١٩٢.

قال النووي: «مراد سلمان ﷺ أنه علمنا كل ما نحتاج إليه في ديننا، حتى الخراءة التي ذكرت أيها القائل؛ فإنه علمنا آدابها، فنهانا عن كذا وكذا، والله أعلم»[1].

وفيما يلي ذكر بعض الآداب التي علمها الرسول ﷺ أمته، وهي دليل على تعليمه لهم ما هو أوجب منها وآكد، وأول ذلك بلا شك باب الإيمان بالله تعالى، وبما له من الأسماء والصفات.

أولًا: آداب الأكل:

- التسمية عند الأكل[2].
- الأكل باليمين[2].
- الأكل مما يلي الآكل[2].
- ترك الطعام حتى يذهب حره[3].
- الأمر بلعق الأصابع[4].

---

(١) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٥٤).

(٢) أخرجه البخاري: ٧/ ٥٣٧٦، ومسلم: ٣/ ٢٠٢٢ عن عمر بن أبي سلمة.

(٣) أحمد (٦/ ٣٥٠) وفي إسناده ابن لهيعة، والدارمي: كتاب الأطعمة/ ٢٠٤٧، والحاكم: المستدرك (٤/ ١١٨)، وابن حبان: الصحيح (١٢/ ٥٢٠٧ ـ الإحسان)، وفيه قرة بن عبد الرحمٰن وله شاهد من حديث أبي هريرة موقوفًا بلفظ: «لا يؤكل طعام حتى يذهب بخاره»، أخرجه البيهقي (٧/ ١٤٦٣١)، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في تعليقه على المسند (٢٨/ ٦٣٩)، والحديث حسنه الألباني الإرواء: ١٩٧٨، الصحيحة/ رقم ٣٩٢، ٦٥٩، وشعيب الأرنؤوط في تعليقه على الإحسان (١٢/ ٦)، وقال في تعليقه على المسند (٢٨/ ٦٣٩): حسن صحيح.

(٤) أخرجه البخاري (٧/ ٥٤٥٦)، ومسلم (٣/ ٢٠٣١)، عن ابن عباس وهو حديث جابر عند مسلم (٣/ ٢٠٣٣).

- الدعاء بعد الأكل[١].
- كراهة الأكل متكئًا[٢].
- النهي عن القران بين التمرتين، إلا أن يستأذن من صاحبه[٣].
- النهي عن الأكل في صحاف الذهب والفضة[٤].

ثانيًا: آداب الشرب:

- الشرب باليمين[٥].
- التسمية عند الشرب[٦].
- التنفس في الشرب[٧].
- النهي عن الشرب قائمًا[٨].
- بيان أن ساقي القوم آخرهم شربًا[٩].
- النهي عن الشرب من فم السقاء[١٠].
- تقديم الأيمن في الشرب[١١].

---

(١) أخرجه البخاري (٧/ ٥٤٥٨)، عن أبي أمامة، ومسلم (٤/ ٢٧٣٤) عن أنس.
(٢) أخرجه البخاري (٧/ ٥٣٩٨) عن أبي جحيفة.
(٣) أخرجه البخاري (٧/ ٥٤٤٦)، ومسلم (٣/ ٢٠٤٥) عن ابن عمر.
(٤) أخرجه البخاري: ٧/ ٥٤٢٦، ومسلم: ٣/ ٢٠٦٧ عن حذيفة.
(٥) أخرجه مسلم (٣/ ٢٠٢٠) عن ابن عمر.
(٦) تقدم في آداب الأكل/ ص٢٧٤.
(٧) أخرجه البخاري (٧/ ٥٦٣١)، ومسلم (٣/ ٢٠٢٨) عن أنس.
(٨) أخرجه مسلم (٣/ ٢٠٢٤) عن أنس.
(٩) أخرجه مسلم (١/ ٦٨١) عن أبي قتادة.
(١٠) أخرجه البخاري (٧/ ٥٦٢٧) عن أبي هريرة.
(١١) أخرجه البخاري (٣/ ٢٣٥٢)، ومسلم (٣/ ٢٠٢٩) عن أنس بن مالك.

- حمد الله تعالى بعد الشرب[١].
- النهي عن اختناث[٢] الأسقية[٣].
- النهي عن النفخ في الإناء[٤].
- النهي عن الشرب في آنية الذهب والفضة[٥].

ثالثًا: آداب قضاء الحاجة:

- النهي عن استقبال القبلة واستدبارها[٦].
- النهي عن مس الذكر باليمين حال البول.
- النهي عن الاستنجاء باليمين[٧].
- النهي عن الاستنجاء بالروث أو العظام[٨].
- النهي عن الاستنجاء بأقل من ثلاثة أحجار[٩].
- النهي عن البول في طريق الناس أو ظلهم[١٠].
- النهي عن البول في الماء الراكد[١١].

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٧٣٤) عن أنس.

(٢) يقال: اختنث السقاء، إذا ثنيت فمه إلى الخارج وشربت منه، انظر النهاية (٢/ ٨٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧/ ٥٦٢٥)، ومسلم (٣/ ٢٠٢٣) عن أبي سعيد الخدري.

(٤) أخرجه البخاري (٧/ ٥٦٣)، ومسلم (١/ ٢٦٧) عن أبي قتادة.

(٥) تقدم في النهي عن الأكل في آنية الذهب والفضة/ ص....

(٦) تقدم تخريجه/ ص٣٨.

(٧) أخرجه البخاري (١/ ١٥٣)، ومسلم (١/ ٢٦٤) عن أبي قتادة.

(٨) أخرجه البخاري (١/ ١٥٥)، عن أبي هريرة، ومسلم (١/ ٢٦٢) عن سلمان الفارسي.

(٩) أخرجه مسلم (١/ ٢٦٢) عن سلمان الفارسي.

(١٠) أخرجه مسلم (١/ ٢٦٩) عن أبي هريرة.

(١١) أخرجه البخاري (١/ ٢٣٩)، ومسلم (١/ ٢٨٢) عن أبي هريرة.

- الأمر بالاستنجاء من البول، والترهيب من ترك ذلك(١).
- الأمر بإيتار الاستجمار(٢).
- الدعاء عند دخول الخلاء(٣).

رابعًا: آداب النوم:

- استحباب النوم على طهارة(٤).
- الذكر إذا أتى الرجل فراشه(٥).
- النوم على الشق الأيمن(٦).
- الدعاء إذا تقلب في نوم(٧).
- قراءة آية الكرسي(٨).
- إطفاء النار والسرج(٩).
- نفض الفراش لمن قام منه ثم عاد إليه(١٠).
- الأمر بالتفريق بين الأولاد في المضاجع(١١).

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢١٦)، ومسلم (١/ ٢٩٢) عن ابن عباس.
(٢) أخرجه البخاري (١/ ١٦١)، ومسلم (١/ ٢٣٧) عن أبي هريرة.
(٣) أخرجه البخاري (١/ ١٤٢)، ومسلم (١/ ٣٧٥) عن أنس بن مالك.
(٤) أخرجه البخاري (١/ ٢٤٧)، ومسلم (٤/ ٢٧١٠) عن البراء بن عازب.
(٥) أخرجه البخاري (٤/ ٣١١٣)، ومسلم (٤/ ٢٧٢٧) عن علي.
(٦) انظر: حاشية رقم ١، وورد من فعله ﷺ عند مسلم (١/ ٦٨٣) عن أبي قتادة.
(٧) أخرجه البخاري (٢/ ١١٥٤) عن عبادة بن الصامت.
(٨) أخرجه البخاري (٤/ ٣٢٧٥)، عن أبي هريرة.
(٩) أخرجه البخاري (٤/ ٣٢٨٠)، ومسلم (٩/ ٢٠١٢) عن جابر.
(١٠) أخرجه البخاري: ٨/ ٦٣٢٠، ومسلم (٤/ ٢٧١٤) عن أبي هريرة.
(١١) أخرجه أحمد (٢/ ١٨٠)، وابن أبي شيبة (١/ ٣٤٧)، وأبو داود (١/ ٤٩٥)، ومن طريقه البغوي: شرح السنة (٢/ ٥٠٥)، وقال الألباني: حسن صحيح، انظر: صحيح سنن أبي داود (١/ ١٤٤).

ـ الأمر باجتناب الطريق لمن نزل في سفره ليلًا؛ لأنها طرق الدواب والهوام بالليل(١).

ـ النهي عن إفضاء الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ليس بينهما شيء، وكذا النساء(٢).

فهذه بعض الآداب الإسلامية التي علمها الرسول ﷺ أمته، وكل عاقل يعلم أنه ﷺ ما كان ليترك تعليم أمته، ما يجب اعتقاده في الله تعالى، وما يجب له، ويمتنع عليه، مع تعليمهم لهذه الآداب وغيرها مما لم أذكره، ولهذا صرح بعض أهل العلم بامتناع أن يقع من الرسول ﷺ تقصير في تعليم أمته أمر الإيمان بالله تعالى، وما له من الأسماء والصفات، مع تعليمه إياهم ما هو من الأمور المستحبة والمباحة.

قال الإمام مالك رحمه الله ـ وقد سئل عن الكلام والتوحيد ـ:

«محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد...»(٣).

وقال ابن تيمية رحمه الله:

«من المحال أيضًا أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء، حتى الخراءة... محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة ـ وإن دقت ـ أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه في ربهم ومعبودهم رب العالمين الذي هو غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة النبوية، وزبدة الرسالة الإلهية.

فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة أن لا يكون

---

(١) أخرجه مسلم (٣/١٩٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١/٣٣٨) عن أبي سعيد الخدري.

(٣) تقدم تخريجه/ ص١٩٤.

بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام؟»[١].

وقال أيضًا: «ومن المحال أن يكون الرسول ﷺ قد بيّن فروع الدين دون أصوله»[٢].

وقال ابن القيم رحمه الله:

«ومن أبين المحال أن يكون أفضل الرسل قد علم أمته آداب البول قبله وبعده ومعه، وآداب الوطء، وآداب الطعام والشراب، ويترك أن يعلمهم ما يقولونه بألسنتهم، وتعتقده قلوبهم في ربهم ومعبودهم الذي معرفته غاية المعارف، والوصول إليه أجل المطالب، وعبادته أشرف الوسائل»[٣].

وقال ابن الوزير اليماني رحمه الله:

«ولقد علمهم الرسول ﷺ حتى كيفية قضاء الحاجة، وفي ذلك يقول السيد الإمام يحي بن منصور الهاروني المفضلي[٤] عليه السلام[٥].

ما باله حتى السواك أبانه ... وقواعد الإسلام لم تتقرر؟

في أبيات طويلة في تقرير هذا المعنى...»[٦].

---

(١) الفتوى الحموية/ ص١٩٦ ـ ١٩٩/ ط: دار العاصمة.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/ ٥٦).

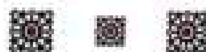
(٣) الصواعق المرسلة (١/ ١٥٨).

(٤) يحي بن منصور بن العفيف بن مفضل من أعلام القرن التاسع، كان مبرزًا في علم الكلام، وشاعرًا قوي الحجة، درس في الروعة، ثم انتقل إلى شظب، له كتاب جمل الإسلام، وكان كثير الرد على المعتزلة، وله قصيدة في الرد عليهم، انظر: هجر العلم ومعاقله باليمن (٢/ ٩٤٩ ـ ٩٥١)، و(٣/ ١٣٤٤ ـ ١٣٤٥)، و(٤/ ٢٣٥٦).

(٥) الصواب أن يقال ﷺ، وأما تخصيص علي وآل البيت به دون غيرهم فهو من شعار الرافضة، انظر: جلاء الأفهام لابن القيم/ ص٦٣٧ ـ ٦٣٩، ٦٦٣.

(٦) وقد ذكر ابن الوزير القصيدة في ترجيح أساليب القرآن على أساليب اليونان/ ص٢٩ ـ ٣٠، وأورد بعضها في العواصم والقواصم (٣/ ٤٠٩ ـ ٤١٠).

فإن قيل: هذا في غير العقائد؟ قلنا: العقائد أولى بذلك؛ لأنه لا يجوز أن يتجدد فيها للخلف، ما لم يكن واجبًا على السلف، بخلاف الفروع؛ فقد تتجدد الحوادث، ويقع للمتأخر فيها ما لم يقع للمتقدم»[1].



(١) إيثار الحق على الخلق/ص١٠٩.

المبحث الرابع

توحيد الأسماء والصفات أمر غيبي لا يعرف إلا عن طريق الرسول ﷺ

إن أسماء الله تعالى وصفاته من الغيب[١]، الذي أثنى الله على المؤمنين به[٢]، بل هذا من أعظم الغيب الذي أخبرت به الرسل[٣] ومن المعلوم أن أمور الغيب لا يمكن العلم بها إلا بخبر الرسول[٤]، ولا يمكن الاطلاع عليها بأحكام المقاييس؛ ولذلك كان من وظيفة الرسل عليهم السلام، تعليم أممهم هذا الباب؛ لأنه لا سبيل إلى تحصيله من غير طريقهم، وكيف يمكن أن يدرك بالقياس، والرب سبحانه لا مثيل له، ولا نظير فيقاس عليه؟[٥].

وقد أخبر الله تعالى أنه أرسل الرسل ﴿مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ونفى سبحانه المؤاخذة

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٣٣).

(٢) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ١٧٢)، ومجموع فتاويه (١٤/ ١٣٤، ٥٢، ٥١)، وفتح الرحيم للسعدي/ ص٩١، وتفسيره (١/ ٤٢).

(٣) انظر: درء التعارض (٥/ ١٧٢)، والرد على المنطقيين/ ص١٥٠، وشرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣) جميعها لابن تيمية.

(٤) انظر: الرد على المنطقيين/ ص٥١١، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٠٦)، و(٤/ ٢١١) جميعها لابن تيمية.

(٥) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

والتعذيب على من لم تقم عليه الحجة الرسالية فقال سبحانه: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ۝١٥﴾ [الإسراء]، فأخبر أن من لم يأته رسول فغير مؤاخذ وإن جاءه إمام أو قياس، فالأول يبطل مذهب من أحوج الخلق إلى غير الرسول حاجة عامة كالرافضة، والثاني يبطل مذهب من أقام الحجة عليهم قبل الرسل كالمتفلسفة والمتكلمة[1]، فالله تعالى عذر الجميع في العلميات قبل مجيء الرسل[2].

ولا يعني هذا إنكار وقوع معرفة الله تعالى بالعقل، وأن القلوب مفطورة على ذلك، إنما المقصود هنا المعرفة التفصيلية التي جاء بها الأنبياء؛ فإن هذه لا يمكن للعقل إدراكها بحال[3]؛ ولهذا اعترف أساطين الفلاسفة أن كلامهم في الإلهيات ظن وتخمين[4]، وأن الله لا يعرف ببرهانهم[5]، وأن كلامهم في هذا الباب باعتبار الأولى والأحرى[6]؛ لأنهم لم يروا الله تعالى، ولا رأوا له شبيها فيقاس عليه[7].

وتأمل المتفلسفة وأهل الكلام، المدعين لحصول العلم بالله تعالى

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/٦٦).

(٢) انظر: الاعتصام للشاطبي (١/٦٨/ط: دار ابن عفان).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/٩٦، ١٠٠)، ودرء التعارض (٩/٣٨)، وبيان تلبيس الجهمية (١/٢٤٨)، و(٢/١٣٧/ط المجمع)، والصارم المسلول (٢/٤٥٩) أربعتها لابن تيمية، والصواعق المرسلة (١/١٥٠)، والروح/ص٣٠ كلاهما لابن القيم، والفتح لابن حجر (١٣/٣٥٠ و٣٦٥ و٤٠٧) نقلًا عن السمعاني، وإيثار الحق لابن الوزير/ص٩١، وغيرها.

(٤) انظر: العواصم لابن الوزير (٥/٣٣٨)، وإيثار الحق له/ص٧١ نقلًا عن الرازي.

(٥) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ص٤٤٥.

(٦) انظر: درء التعارض لابن تيمية (١/٧٩)، و(٧/٢٤).

(٧) انظر: العواصم لابن الوزير اليماني (٥/٣٣٨).

بالعقل وما بينهم من اختلاف وتناقض وتضليل وتكفير، مع دعوى كل فريق منهم أن الحق معه وصريح العقل معتمده.

فطائفة منهم تنفي عن الله تعالى جميع الأسماء والصفات(١)، وطائفة تنفي الصفات وتثبت أسماء مجردة عن المعاني(٢)، وطائفة تثبت الأسماء وبعض الصفات وتنفي بقيتها(٣) فضلًا عن الذين يصفونه بالنفي فقط، والواقفة في الأمرين، والذين يسلبون عنه النقيضين فيقولون مثلًا: لا هو موجود ولا هو معدوم(٤)؛ أي عقل يتبع الناس إذن؟.

وقد سبق أن الاختلاف في المسائل العلمية أعظم أنواع الاختلاف(٥)، وجمهور المتكلمين على تأثيم المجتهد المخطئ فيها(٦)، ولم يصل أصحاب المنهج العقلاني إلى حل النزاعات القائمة بينهم منذ قرون؛ وإذا كان الأمر كذلك، فلا بد من فصل النزاع بين المختلفين، وبيان الحق من الباطل، ولا يكون ذلك إلا بالرجوع إلى الكتاب والسنة؛ لأن الله تعالى ضمن الهداية لمن اتبعها؛ ولذلك أمر تعالى برد التنازع إليه وإلى رسوله ﷺ، كما سبق بيانه(٧) قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء].

قال الإمام عثمان بن سعيد الدارمي(٨) ـ مبينًا عدم صحة الاكتفاء بالعقل ـ:

---

(١) وهم الجهمية، انظر: التدمرية/ص١٥.

(٢) وهم المعتزلة، انظر: المصدر السابق/ص٣٥، وانظر/ص٦٤٢ من هذا البحث.

(٣) وهم الأشاعرة والماتريدية، انظر/ص٦٤٥ و٦٤٦ من هذا البحث.

(٤) وهم غلاة الجهمية، انظر: التدمرية/ص١٦.

(٥) انظر/ص١٢٩.

(٦) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ٨٧)، وانظر: مجموع فتاويه (١٣/ ١٢٥).

(٧) انظر/ص١٤٢.

(٨) عثمان بن سعيد بن خالد الدارمي السجستاني، ولد سنة ٢٠٠هـ، كان جذعًا =

«لأن المعقول ليس شيئًا واحدًا موصوفًا بحدود عند جميع الناس فيقتصر عليه، ولو كان كذلك كان راحة للناس ولقلنا به ولم نعد، ولم يكن الله تبارك وتعالى قال: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون]، فوجدنا المعقول عند كل حزب ما هم عليه، والمجهول عندهم ما خالفهم، فوجدنا فرقكم معشر الجهمية في المعقول مختلفين، كل فرقة منكم تدعي أن المعقول عندها ما تدعو إليه والمجهول ما خالفها، فحين رأينا المعقول اختلف منا ومنكم ومن جميع أهل الأهواء، ولم نقف على حد بين في كل شيء، رأينا أرشد الوجوه، وأهداها أن نرد المعقولات كلها إلى أمر الرسول ﷺ، وإلى المعقول عند أصحابه المستفيض بين أظهرهم، فكانوا أعلم بتأويله منا ومنكم»[١].

وإن مما يبين بطلان مذهب المكتفين بالنظر العقلي في هذا الباب، ما يلزم على مذهبهم من الاستغناء عن الرسل ﷺ فيه[٢]، والاقتصار على أخذ الأمور العملية فقط من طريقهم، فصارت عقولهم ـ على مذهبهم ـ أفضل من الرسل؛ لتفاوت الأمرين في الشرف والمنزلة، وكفى بهذا ضلالًا[٣].

وقد صرح جمع من العلماء بأن العلم بالله تعالى لا يحصل من طريق العقل؛ لأن الله تعالى لا يقاس بأحد من خلقه، فلا سبيل إلى

= وقذًى في أعين المبتدعة قيمًا بالسنة حجّة ثبتًا من تلاميذ الإمام أحمد، من كتبه الردعلى بشر المريسي العنيد، والمسند الكبير، توفي بهراة سنة ٢٨٠هـ، انظر: السير (١٣/ ٣١٩)، وشذرات الذهب (٢/ ١٧٦).

(١) الرد على الجهمية/ ص١٢٧.

(٢) انظر: الحجة للتيمي (١/ ٣٤٣) نقلًا عن السمعاني، ودرء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٩٧)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٨٠٤).

(٣) انظر: الحجة للتيمي (١/ ٣٤٣) نقلًا عن السمعاني، ونقل الحافظ ملخص كلامه في الفتح (١٣/ ٣٥٣).

معرفته تعالى إلا عن طريق رسله، وهذه بعض أقوالهم في ذلك:

١ ـ قال الإمام الشافعي ـ وقد سئل عن صفات الله، وما ينبغي أن يُؤمَن به ـ:

«لله تبارك وتعالى أسماء وصفات، جاء بها كتابه، وأخبر بها نبيه ﷺ أمته، لا يسع[(١)] أحدًا من خلق الله، قامت عليه الحجة، أن القرآن نزل[(١)] بها، وصح عنده[(١)]، بقول النبي ﷺ فيما رواه العدل[(٢)]؛ فإن خالف بعد ثبوت الحجة عليه، فهو بالله كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعذور؛ لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، والروية...».

ثم مثل رحمه الله تعالى ببعض الصفات، التي يرى النفاة[(٣)] إثباتها تجسيمًا، ثم قال: «فإن هذه المعاني، التي وصف الله بها نفسه، ووصفه بها رسوله ﷺ، مما لا يدرك حقيقته بالفكر والرَّوِيَّة، فلا يكفر بالجهل بها أحد، إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها...»[(٤)].

---

(١) في الأصل: «يسمع»، و«نزل به»، و«صح عنه»، والتصويب من الفتح (١٣/ ٤٠٧).

(٢) فيه اكتفاؤه بخبر الآحاد في العقيدة، دون اشتراط التواتر، وقد سبق نقل بعض كلامه في ذلك/ ص٩٤، وانظر الرسالة له/ ص٤٠١ ـ ٤١٨.

(٣) ومنهم كثير من المنتسبين له مع دعواهم أنه إمامهم، ثم يخالفونه في الاعتقاد، ولذلك ألف العلامة أبو الحسن الكرجي كتابه: «الفصول في الأصول عن الأئمة الفحول إلزاما لذوي البدع والفضول ١٢، وقد ذكر في مقدمته أنه ردٌّ على من اتبع الأئمة في الفروع وخالفهم في الأصول، ومن أولئك الأئمة الشافعي ﷺ، انظر مجموع ابن تيمية (٤/ ١٧٥، ١٧٩)، والتسعينية له (٣/ ٨٧٩).

(٤) رواه ابن أبي حاتم عن يونس بن عبد الأعلى عنه، فإسناده كالشمس، ومن طريقه القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤)، وعزاه الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٠٧) لمناقب الشافعي لابن أبي حاتم عن يونس عنه، ولم أقف عليه فيه، ويظهر أنه وهم، وأنه أخرجه في الرد على =

٢ ـ وقال الإمام أبو يوسف[١]: «ليس التوحيد بالقياس[٢]، ألم تسمع إلى قول الله ﷻ، في الآيات التي يصف بها نفسه أنه عالم، قادر، قوي، ولم يقل: إني قادر عالم لعلّة كذا أقدر بسبب كذا أعلم وبهذا المعنى أملك؛ فلذلك لا يجوز القياس في التوحيد، ولا يعرف إلا بأسمائه، ولا يوصف إلا بصفاته.

ثم قال: يعرف الله بآياته وبخلقه، ويوصف بصفاته، ويسمى بأسمائه، كما وصف في كتابه، وبما أدى إلى الخلق رسولُه.

ثم قال: إنّ الله ﷻ خلقك، وجعل فيك آلات وجوارح، عجز بعض جوارحك عن بعض، وهو ينقلك من حال إلى حال؛ لتعرف أن لك ربا، وجعل فيك نفسك عليك حجة بمعرفته، تتعرف بخلقه، ثم وصف نفسه، فقال: أنا الرب، وأنا الرحمٰن، وأنا الله، وأنا القادر، وأنا المالك، فهو يوصف بصفاته، ويسمى بأسمائه، قال الله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ

= الجهمية؛ فهو من مظانه.

وفي هذا النص إثبات الشافعي للصفات خلافًا لما ينسبه إليه المبتدعة من أنه مفوض كما أوهم السقاف في مقدمة دفع شبه التشبيه لابن الجوزي/ ص٧٢ ـ ٧٤.

(١) يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، أبو يوسف الكوفي القاضي، إمام مجتهد علامة محدث، ولد سنة ١١٣هـ، لزم أبا حنيفة سبعة عشر عامًا، فتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم، تخرج به أئمة كمحمد بن الحسن، وحدث عنه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل وغيرهما، مات سنة ١٨٢هـ، السير (٨/ ٥٣٥ ـ ٥٣٩).

(٢) القياس في اللغة التقدير، يقال قست الثوب إذا قدرته بالذراع، وعرفه الأصوليون بتعريفات متقاربة منها: حمل معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما، أو نفيه عنهما بجامع بينهما، من إثبات حكم أو صفة لهما، أو نفيهما عنهما، انظر: روضة الناظر لابن قدامة/ ص٢٧٥، وانظر بقية التعريفات فيه.

أَسْمَٰٓئِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٨٠]، وقال: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر]، فقد أمرنا الله أن نوّحده وليس التوحيد بالقياس؛ لأن القياس يكون في شيء له شبه ومثل، والله[1] تعالى وتقدس لا شبه له، ولا مثل له، تبارك الله أحسن الخالقين.

ثم قال: وكيف يدرك التوحيد بالقياس، وهو خالق الخلق بخلاف الخلق، ليس كمثله شيء تبارك وتعالى وقد أمرك الله ﷻ أن تؤمن بكل ما أتى به نبيّه ﷺ فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا ٱلَّذِى لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ يُحْىِۦ وَيُمِيتُ فَـَٔامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِ ٱلنَّبِىِّ ٱلْأُمِّىِّ ٱلَّذِى يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَكَلِمَٰتِهِۦ وَٱتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥٨﴾﴾ [الأعراف]، فقد أمرك الله ﷻ، بأن تكون تابعًا، سامعًا، مطيعًا، ولو يوسّع على الأمة التماس التوحيد، وابتغاء الإيمان برأيه، وقياسه وهواه[2] إذا لضلوا، ألم تسمع إلى قول الله ﷻ: ﴿وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ﴾ [المؤمنون: ٧١]، فافهم ما فسر به ذلك»[3].

٣ ـ وقال الإمام إسحاق بن راهويه[4]: «وإنما يلزم المسلم

---

(١) في الأصل: فالله.

(٢) في الأصل: هوائه، والتصويب من الحجة (١/ ١٢٥).

(٣) رواه ابن منده: كتاب التوحيد (٣/ ٣٠٤)، ومن طريقه التيمي: الحجة (١/ ١٢٢ ـ ١٢٥).

(٤) إسحاق بن إبراهيم أبو يعقوب الحنظلي المروزي، ثم النيسابوري المعروف بابن راهويه، ولد سنة ١٦١هـ، قال الخطيب: «كان أحد أئمة المسلمين، وعلما من أعلام الدين، اجتمع له الحديث والفقه والحفظ والصدق والورع والزهد»، صنف المسند، وقد طبع بعضه، توفي سنة ٢٣٨هـ، انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٤٥)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٣).

الأداء[١]، ويوقن بقلبه أن ما وصف به نفسه في القرآن، إنما هي صفاته، ولا يعقل نبي مرسل، ولا ملك مقرب، تلك الصفات، إلا بالأسماء التي عرفهم الرب تبارك وتعالى، فأما أن يدرك أحد من بني آدم منتهى[٢] تلك الصفات، فلا يدركه أحد، وذلك أن الله تعالى، إنما وصف من صفاته، قدر ما تحتمله عقول ذوي الألباب؛ ليكون إيمانهم بذلك، ومعرفتهم بأنه الموصوف بما وصف به نفسه، ولا يعقل أحد منتهاه، ولا منتهى صفاته، وإنما يلزم المسلم، أن يثبت معرفة صفات الله بالاتباع، والاستسلام كما جاء»[٣].

٤ ـ وذكر الإمام ابن جرير الطبري نحو كلام الشافعي[٤]، ومثل بنحو ما مثل[٥]، ثم قال: «فإن هذه المعاني التي وصفت، وغيرها مما وصف الله ﷻ به نفسه، أو وصفه بها رسوله ﷺ، مما لا تدرك حقيقة علمه بالفكر، ولا بالروية، ولا نكفر أحدًا بالجهل بها، إلا بعد انتهائها إليه»[٦].

٥ ـ وقال الإمام ابن عبد البر: «وما غاب عن العيون، فلا يصفه

---

(١) كذا ولا شك أنها تصحفت من الاتباع أو الإذعان كما يدل عليه آخر كلامه.

(٢) في المطبوع من الفتاوى الكبرى «معنى»، ولا شك أنه تصحيف لقوله عقبها «ولا يعقل أحد منتهاه، ولا منتهى صفاته»، ولما سيأتي من نقل أبي القاسم التيمي نحوه عن غير إسحاق وفيه: «ولا يدرك بالعقول والمقاييس، منتهى صفات الله..»، وأما أن ينفي إسحاق العلم بمعاني الصفات فمستبعد، وسيأتي بيان بطلان نسبة الجهل بمعاني الصفات للسلف/ ص٧٩٨.

(٣) رواه أبو الشيخ الأصبهاني إجازة عن جده عن إسحاق كما في الفتاوى الكبرى لابن تيمية (٥/ ٩٩).

(٤) انظر: التبصير في أصول الدين له/ ص١٣٢ ـ ١٣٣.

(٥) انظر/ ص١٢٨ ـ ١٣٣.

(٦) المصدر السابق/ ص١٣٩، والظاهر أنه أخذ ذلك عن الشافعي ؒ خصوصًا أنه من الشافعية.

ذوو العقول إلا بخبر، ولا خبر في صفات الله ﷻ، إلا بما وصف به نفسه في كتابه، أو على لسان رسوله ﷺ، فلا نتعدى ذلك إلى تشبيه، أو قياس، أو تنظير؛ فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]»[(١)].

وقال: «ونهى السلف ﷺ عن الجدال في الله جل ثناؤه، وفي صفاته وأسمائه، وأما الفقه فأجمعوا على الجدال فيه والتناظر؛ لأنه علم يحتاج فيه إلى رد الفروع إلى الأصول؛ للحاجة إلى ذلك، وليس الاعتقادات كذلك؛ لأن الله ﷻ، لا يوصف عند أهل السنة، إلا بما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، وأجمعت الأمة عليه، وليس كمثله شيء فيدرك بقياس[(٢)]، أو بإنعام نظر»[(٣)].

٦ ـ وقال الإمام أبو المظفر السمعاني:

«ونحن إذا تدبرنا عامة ما جاء في أمر الدين، من ذكر صفات الله وما تعبدنا الله باعتقاده... أمور لا تدرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها، والإيمان بها»[(٤)].

٧ ـ ونقل الإمام أبو القاسم التيمي، عن أحد علماء السنة قوله: «إنما يلزم العباد الاستسلام، ولا يعرف ملك مقرب، ولا نبي مرسل تلك الصفات، إلا بالأسماء التي عرفهم الرب ﷻ، ولا يدرك بالعقول والمقاييس، منتهى صفات الله ﷻ؛ فسبيل ذلك، إثبات معرفة صفاته

---

(١) التمهيد (٧/١٤٥)، وانظر (٧/١٣٥ ـ ١٣٦)، ففيه الإنكار على من يقيس صفات الله على صفات خلقه، وأن الله تعالى لا يدرك بقياس.

(٢) مراده قياس التمثيل كما يظهر من تعليله.

(٣) جامع البيان (٢/٩٢٨ ـ ٩٢٩)، وانظر: (٢/٧٩٦) منه.

(٤) الحجة في بيان المحجة للتيمي (١/٣٤٧ ـ ٣٤٨)، ومختصر الانتصار للسمعاني ـ ضمن صون المنطق للسيوطي/ ص١٨٢.

بالاتباع والاستسلام»[١].

٨ ـ وقسم ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ ـ أسماء الله تعالى إلى ثلاثة أقسام ثم قال: «وطريق إثباتها السمع»[٢].

٩ ـ وقال الشيخ الشهاب السهروردي[٣]: «أخبر الله في كتابه وثبت عن رسوله الاستواء والنزول والنفس واليد والعين، فلا يتصرف فيها بتشبيه ولا تعطيل، إذ لولا إخبار الله ورسوله، ما تجاسر عقل أن يحوم حول ذلك الحمى»[٤].

١٠ ـ وأرسل الشيخ الزاهد القدوة إسحاق بن أحمد بن محمد العلثي[٥] رسالة لابن الجوزي، ينكر عليه فيها بعض المسائل، منها الخوض في صفات الله تعالى بالعقل، وفيها «فاتق الله، ولا تتكلم فيه برأيك، فهذا خبر غيب، لا يسمع إلا من الرسول المعصوم»[٦].

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٨٤)، وانظر: (٢/ ٥٥٣) منه، ففيه نقل آخر.

(٢) انظر: شرحه للبخاري (١٠/ ٤٢٦)، وبه قال الحافظ في الفتح (٥/ ٣٣٦)، وعزاه في (١١/ ٢٢٣) لبعض المتكلمين.

(٣) عمر بن محمد أبو حفص، وأبو عبد الله، شهاب الدين السهروردي ثم البغدادي، ولد سنة ٥٣٩هـ، أخذ عن عمه أبي النجيب، وعبد القادر الجيلاني وغيرهما، له كتاب عوارف المعارف، وأملى في آخر عمره كتابًا في الرد على الفلاسفة طبع قريبًا، مات سنة ٦٣٢هـ، انظر: السير (٢٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٨)، وطبقات الشافعية للسبكي (٨/ ٣٣٨ ـ ٣٤١).

(٤) فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٩٠)، والتحبير في شرح التحرير للمرداوي (٣/ ١٣٠٠).

(٥) إسحاق بن أحمد بن محمد، أبو الفضل العلثي، شيخ العراق في زمانه، كان قدوة صالحًا فقيهًا عالمًا، أمارًا بالمعروف نهاء عن المنكر، له رسالة طويلة في إنكار الرقص والسماع، وله أجزاء مجموعة، وأربعينيات حديثية، مات سنة ٦٣٤هـ، انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٤٤٥ ـ ٤٥٣).

(٦) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٤٥٠).

١١ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فإذا تبين أن القياس العقلي البرهاني، لا يفيد إلا معرفة مطلقة كلية، فمعلوم أن أسماءه لا تعرف إلا بالسمع، فبالسمع عرفت أسماء الله وصفاته التي يوصف بها من الكلام، ولولا السمع لما سمِّي، ولا ذكر، ولا حمد، ولا مدح، ولا نعت، ولا وصف، فإن كان هذا هو الذي أراد(١) بمعرفة عينه ومن هو، فلا ريب أنه لا يحصل إلا بالسمع، وإن أراد بذلك معرفة أخرى، مثل المعرفة بسائر نعوته التي أخبرت بها الرسل، فهذا أيضًا يعلم بالسمع، ومنها ما لا يعلم بمجرد القياس العقلي، ومنها ما قد تنازع الناس هل يعلم بالعقل أم لا»(٢).

١١ ـ وقال الإمام ابن القيم ـ بعد ذكره لأهمية العلم بأسماء الله وصفاته ـ:

«ومن المحال أن تستقل العقول البشرية بمعرفة ذلك، وإدراكه على التفصيل؛ فاقتضت رحمة العزيز الرحيم أن بعث الرسل به معرفين، وإليه داعين، ولمن أجابهم مبشرين ومن خالفهم منذرين، وجعل مفتاح دعوتهم، وزبدة رسالتهم، معرفة المعبود سبحانه، بأسمائه وصفاته وأفعاله»(٣).

١٢ ـ وقال الإمام ابن رجب الحنبلي:

«لأن طريق التوحيد، والعلم بالله تعالى، وأحكامه، وثوابه وعقابه، لا يدرك بالحس، إنما يعرف بالدليل، وقد بين ذلك كله في كتابه، وعلى لسان رسوله»(٤).

---

(١) في الأصل: أرادوه، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) درء التعارض (٩/٩)، وانظر (٥/٢٩٧)، و(٧/٣٢٢) منه، والرد على المنطقيين له/ ص٥١١، ومجموع فتاويه (١١/٣٢٧).

(٣) الصواعق المرسلة (١/١٥٠).

(٤) شرح حديث أبي الدرداء ضمن مجموع رسائله (١/١٤)، وهناك أقوال أخرى تركتها خشية الإطالة.

وإذا ثبت أن هذا العلم من باب الغيب الذي يطلع الله عليه رسله، وأنه لا يعلم عن طريق القياس(١)، ولا يمكن للعقل أن يستقل بمعرفته تفصيلًا، مع أنه من أصول الدين، التي يجب الإيمان بها، لزم من ذلك أن يكون بيانه قد حصل في الكتاب والسنة، على أتم الوجوه وأكملها؛ لأن ترك بيانه فيهما مع إيجاب الإيمان به، لا يتصور إلا مع القول بجواز التكليف بما لا يطاق، والقول به باطل شرعًا وعقلًا(٢).



(١) المراد قياس التمثيل وقياس الشمول؛ ولهذا كان المستخدم في حق الله تعالى ـ عند أهل السنة ـ قياس الأولى، وانظر: درء التعارض (٧/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣)، وشرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣)، والرد على المنطقيين/ ص١٥٠ ثلاثتها لابن تيمية.

(٢) انظر: درء التعارض لابن تيمية (١/ ٦٠ ـ ٦٥)، ومجموع فتاويه (٨/ ٤٦٩ ـ ٤٧١)، ومذكرة الأصول للشنقيطي/ ص٤٣ ـ ٤٥، وحصول المأمول من كلام ابن تيمية في علم الأصول/ ص٢٧٨، والمسائل المشتركة للعروسي/ ١٣٨ ـ ١٤٦.

المبحث الخامس

عدم وقوع خلاف بين الصحابة ﭬ في توحيد الأسماء والصفات

ثبت عن النبي ﷺ أن أمته لا تجتمع على ضلالة[(١)]، فلا بد أن يكون فيهم من يبيِّن أمر الله ورسوله، ولو اجتمع الملوك على جمع الأمة على خلافه، لم يتمكنوا من ذلك كما هو الحال في محنة القول بخلق القرآن[(٢)]، وهذا مصداقًا لما أخبر به الرسول ﷺ، من أنه لا تزال طائفة منهم ظاهرين على الحق، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك[(٣)]، فلا يظهر أهل الباطل من هذه الأمة على أهل الحق[(٤)]، وقد أمروا أن يردوا ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنة، وهذا يدل على أنهم على حق في حال اجتماعهم[(٥)]؛ لأن الأمر علق

(١) أخرجه الحاكم: (١/١١٦) عن ابن عباس بسند صحيح، وله طرق كثيرة أسانيدها ضعيفة، ذكرها الزركشي في المعتبر/ص١٤٥ ـ ١٥٠، ورواه الحاكم (٤/٥٠٦ ـ ٥٠٧)، وابن أبي عاصم: السنة (١/٨٥)، والطبراني: (١٧/ ٦٦٥)، موقوفًا على أبي مسعود البدري ﭬ، وصححه الحاكم، والألباني على شرط مسلم: السنة (١/ ٨٩)، وحسنه الحافظ في موافقة الخبر الخبر (١/ ١١٥).

(٢) انظر: الحكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب ضمن مجموع رسائله (٢/ ٢٤٧).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٧٣١١)، ومسلم (٣/ ١٩٢١) عن المغيرة بن شعبة.

(٤) انظر: فتح الباري لابن رجب (٢/ ٣٨٧).

(٥) انظر: الرسالة للإمام الشافعي/ص٤٧٢، ٤٧٦، والفقيه والمتفقه للخطيب =

بوجود التنازع، والحكم المعلق بشرط يعدم عند عدمه، فلولا أن اجتماعهم حق، لكانوا مأمورين بهذا الرد في هذه الحالة من باب أولى وأحرى(١).

ولا يقع إجماع من الأمة على حكم، إلا وفيه نص من الكتاب والسنة، جلي أو خفي(٢)، علمه من علمه، وجهله من جهله، إلا أنه لا يمكن أن يخفى على جميع الأمة(٣)، فما أجمعت عليه، لا بد وأن يكون حصل بيانه في الشريعة(٤).

ولا بد أن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، قد علموا ذلك الحق، الذي بعث الله به رسوله ﷺ؛ فإنهم لم يجتمعوا على ضلالة(٥)، وإجماع السلف لا يكون إلا معصوما(٦).

وإذا كان إجماع الأمة حقا، فأولى الناس به أصحاب الرسول ﷺ، فهم خير هذه الأمة بشهادة الله تعالى، وشهادة رسوله ﷺ(٧).

= البغدادي (١/ ٣٩٧)، ومنهاج السنة (٨/ ٣٥٤، ٣٤٨)، والنبوات (١/ ٥٩٢)، والجواب الصحيح (١/ ٣٦٢)، (٤/ ٣٣٣)، ومجموع الفتاوى (١/ ٩، ١٠)، و(١٩/ ٢٧، ٩١، ١٧٦)، و(٢٧/ ٣٧٣) أربعتها لابن تيمية، والحكم الجديرة بالإذاعة لابن رجب/ ضمن مجموع رسائله (١/ ٢٤٧)، وتفسير السعدي (٦/ ٥٩٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٩١ ـ ٩٢).

(٢) انظر: الرسالة للشافعي/ ص٤٧٢، والإحكام لابن حزم (٤/ ١٣١)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٣٤٤)، ومجموع فتاويه (٧/ ٣٨)، و(١٩/ ١٩، ٢٧، ٣٧٣)، والاعتصام للشاطبي (١/ ٣٦٣)، وتفسير السعدي (٢/ ٩٣).

(٣) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٣٤٤).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٣٩)، و(١٩/ ١٩٤، ١٩٥).

(٥) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ٢٦٢).

(٦) انظر: المصدر السابق (٥/ ٢٦٢)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٤).

(٧) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٣٥٤)، وقال الإمام أبو الفتح نصر بن =

وقد ثبت ذلك في الواقع؛ فإن «من استقرأ أحوال العالم في جميع الفرق، تبين له أنه لم يكن طائفة أعظم اتفاقًا على الهدى والرشد، وأبعد عن الفتنة والتفرق والاختلاف، من أصحاب رسول الله ﷺ»[(١)].

وأبرز ما أجمع عليه الصحابة ﷺ أصول الدين[(٢)]، ومنها باب الأسماء والصفات؛ فإنهم لم يتنازعوا في العقيدة، وإن كانوا قد تنازعوا في مسائل عملية[(٣)]، بل وفي مسائل علمية أيضا[(٤)]، وهذا يدل على أن هذا الباب ـ أعني باب الأسماء والصفات ـ، قد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا، قاطعًا للعذر، بحيث صار عند الصحابة من المعلوم من الدين بالضرورة؛ ولذلك اتفقت عليه كلمتهم، وإن كانوا متفاوتين في العلم

= إبراهيم المقدسي ـ بعد ذكره أثرًا لابن مسعود وآخر لابن عمر في مدح الصحابة ـ: «وهذا الذي ذكره ابن مسعود وعبد الله بن عمر، قد أخبر الله عنهم بأكثر منه في غير موضع من كتابه وبين عدالتهم وأزال الشبه عنهم، وكذلك أخبر به الرسول ﷺ، وأمر بالرجوع إليهم، والأخذ عنهم، والعمل بقولهم، مع علمه بما يكون في هذا الزمان من البدع، واختلاف الأهواء، ولم يأمر بأن يتمسك بغير كتاب الله، وسنته، وسنة أصحابه رضوان الله تعالى عليهم، ونهانا عن ما ابتدع خارجًا عن ذلك، وعما جاوز ما كان عليه هو وأصحابه، فواجب علينا قبول أمره فيما أمر، وترك ما نهى عنه وزجر، وعلى هذا الأمر كان العلماء والأئمة فيما سلف، إلى أن حدث من البدع ما حدث». الحجة على تارك المحجة (١/ ١٥٨ ـ ١٥٩ ـ مختصره)، وانظر: الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٤٢٦ ـ ٤٢٧).

(١) اقتباس من كلام ابن تيمية في منهاج السنة (٦/ ٣٦٥).

(٢) انظر: الرد على الجهمية للدارمي/ ص١٢٧.

(٣) انظر: الفتوى الحموية/ ص٤٠٦ نقلًا عن محمد بن خفيف، والاعتقاد للبيهقي/ ص١٤٣، والحجة في بيان المحجة لأبي القاسم التيمي (٢/ ٢٤٢) نقلًا عن أبي المظفر السمعاني، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٢٠٨، ٢٧٤)

(٤) انظر: الاعتقاد للبيهقي/ ص١٤٣، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٢٣٠)، و(١٩/ ١٢٣)، و(١٢/ ٤٩٢).

بتفاصيله، كغيره من مسائل الدين، ولو أنه حصل فيه نزاع بينهم، لنقل عنهم كما نقل اختلافهم في غيره من أمور الدين، علميِّها وعمليِّها كما أسلفت.

وقد نقلت عنهم في هذا الباب أقوال كثيرة، تدل على أنهم كانوا يثبتون لله تعالى ما ورد في القرآن والسنة من الأسماء والصفات(١)، ومن ذلك الصفات الخبرية(٢) التي يرى النفاة إثباتها تجسيمًا(٣)، فإن ما ورد عنهم في ذلك، له حكم الحديث المرفوع إلى الرسول ﷺ؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه؛ فلا يقال إلا عن توقيف(٤)؛ وقد عزا هذا المذهب العراقي للحاكم وابن عبد البر(٥)؛ وصرح به أبو عمرو الداني(٦)؛ ومثل

---

(١) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٨/ ٥٣)، ومجموع فتاويه (٥/ ١٦٩)، و(١٣/ ٢٦١).

(٢) وتسمى أيضًا الصفات السمعية والنقلية، وهي الصفات التي ينفرد بإثباتها الدليل الخبري من الكتاب والسنة، ولا يستدل على إثباتها بالعقل، وهي على نوعين: ذاتية كاليد والساق والقدم ونحوها، وفعلية كالضحك والنزول إلى السماء الدنيا، والاستواء على العرش، وانظر تفصيلًا فيها في الصفات الإلهية في ضوء الكتاب والسنة لمحمد أمان الجامي/ ص٢٠٧، والصفات الإلهية تعريفها، أقسامها لمحمد خليفة التميمي/ ص٧٢.

(٣) انظر: درء التعارض (٨/ ٥٣).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٤٠٥) والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٣١)، ونزهة النظر/ ص١٠٧، وفتح المغيث (١/ ١٤٨ ـ ١٥٢)، والغاية في شرح الهداية (١/ ١٦٦) كلاهما للسخاوي، والتحبير شرح التحرير للمرداوي (٣/ ١٣٣٣) ونقله عن القاضي أبي الحسين ابن أبي يعلى وغيره في قول ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي...»، وذكر أنهم عللوا ذلك بأن مثله لا يقال إلا توقيفًا لأن فيه إثبات صفة ذاتية.

(٥) فتح المغيث/ ص٦١ ـ ٦٢.

(٦) انظر: النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٥٣١) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٦٢).

له بقول أبي هريرة: «نساء كاسيات عاريات»[١]، في قول ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي» وبه قال العراقي وابن حجر، وحكم على أقوال للصحابة من هذا الجنس بالرفع[٢]، ووجه الحكم على ما كان هذا سبيله بالرفع، أنه أمر غيبي لا يعرفه إلا نبي، أو من أخذه عن نبي، ولا يجوز أن يكون الصحابي الذي نقل عنه نحو ذلك، قد أخذه عن أهل الكتاب[٣].

واشترط العراقي وتبعه ابن حجر للحكم بالرفع[٤]، على ما ورد عن الصحابة من ذلك، أن يكون من نقل عنه، غير معروف بالأخذ عن أهل الكتاب[٥].

وقد خالفهما السخاوي في اشتراطه[٦]، ولا شك أنه شرط ضعيف، لم يسبقهما إليه أحد فيما اطلعت عليه[٧]، وبيان ضعفه من وجوه ستة:

---

(١) أخرجه مسلم مرفوعًا/رقم ٢١٢٨، وهو في الموطأ موقوفًا/رقم ٧.

(٢) انظر: فتح الباري (١/ ٤٦٤، ٥٨٤)، و(٢/ ١٣٥، ٣٥٠)، و(٦/ ٤٩٩)، و(٧/ ١٥٠)، و(١٠/ ٦٣)، و(١١/ ٤٨٧) و(١٣/ ١٣٠، ٤٨٤)، والعجاب في بيان الأسباب/ ص١٤٦.
بل إنه انتقد الخطابي في منعه من الحكم على حديث لم يصرح أنس برفعه إلى النبي ﷺ بأن ما اشتمل عليه الحديث من الغيبيات لا يقال بالرأي؛ فيكون في حكم المرفوع.

(٣) انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٤٠٥).

(٤) كلام ابن حجر في إخبار الصحابي عن الأمور الماضية كبدأ الخلق، وأخبار الأنبياء، والقادمة، كالفتن، وأحوال يوم القيامة، ولم يذكر ما يتعلق بأسماء الرب سبحانه وصفاته.

(٥) انظر: النكت على ابن الصلاح (٢/ ٥٣٢)، والفتح (٦/ ٣٥٣).

(٦) انظر: فتح المغيث له (١/ ١٥١ ـ ١٥٢)، والمقاصد الحسنة/ ١٦٢.

(٧) وقد تبعهما عليه أغلب ـ إن لم يكن جل ـ من جاء بعده سوى السخاوي، فلا =

ـ **أحدها**: أن الصحابة قد نُهوا عن تصديق أهل الكتاب، فيما يحدثون به عمومًا، فمحال أن يحدثوا عنهم، ما يتعلق بوصف الرب ﷻ، مصدقين له جازمين به[(١)].

ـ **الثاني**[(٢)]: أن الإذن الوارد في التحديث عنهم، إنما هو فيما وقع لهم من الحوادث العجيبة ونحوها؛ وبه صرح الشافعي[(٣)] لما فيها من العبرة والعظة؛ لقوله ﷺ بعد إذنه بالتحديث عنهم: «**فإنه قد كانت فيهم الأعاجيب**»[(٤)]، وما أحسن قول بعض أهل العلم: «هذا دال على سماعه للفرجة، لا للحجة»، وفي الحديث زيادة: ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة من بني إسرائيل حتى أتوا مقبرة لهم»... الحديث، فذكر قصة فيها إحياء ميت ومخاطبته لهم.

= تكاد تجد كتابًا، إلا ويذكر هذا الشرط، وكذا لا تكاد تسمع من يقرر هذه المسألة، إلا ويذكره مقررًا له أو مقرًا له، أو جامعًا بين الأمرين، وإن كان أغلبهم يعزونه لابن حجر فقط، والله المستعان.

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٤٠٥).

(٢) انظر: التمهيد لابن عبد البر (١/ ٤٣) وقد نقله عن الشافعي، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٦٥ ـ ١٦٦)، وقد ذكر أنه بسط المسألة في كتاب له بعنوان: «الأصل الأصيل في الإجماع على تحريم النقل من التوارة والإنجيل».

(٣) واستدل عليه بتفريق النبي ﷺ بين التحديث عنه والتحديث عن أهل الكتاب؛ لأنه ليس في الحديث عنهم ما يقدح في الشريعة، ولا ما يوجب فيها حكمًا، وتلك الأعاجيب التي كانت فيهم هي التي يحدث بها عنهم، لا شيء من أمور الديانة، وبنحوه قال السخاوي في المقاصد/ ص٣٠٢، وذكر أن هذه الزيادة تكاد تكون مقيدة لكون المأذون في التحديث به عنهم ما كن من هذا النمط، لا فيما يرجع للأحكام لعدم اتصالها، ولا حاجة لقوله تكاد، فظاهر الإذن إنما هو في الوقائع التي حدثت لهم، وهو الذي كان يقص منه الرسول ﷺ على أصحابه، وإن كان أخذه وحيًا، وقد جزم في فتح المغيث بأن الإذن، إنما هو في تلك الحوادث العجيبة.

(٤) أخرجه أحمد: الزهد/ ٨٨، وعبد بن حميد: المنتخب من المسند/ ١١٥٦، =

ـ **الثالث**: أن أهل الكتاب ثبت عنهم وصف الرب عز وجل بما لا يليق به من النقائص والعيوب، وفي التوراة المحرفة جملة من ذلك، فكيف يعتمد الصحابة كلامهم، وينقلونه عنهم، فضلًا عن أن يقولوه ابتداء من غير أن يأثروه عنهم؟ وهذا معاوية رضي الله عنه كان في جمع من الصحابة، فذكر كعب الأحبار فقال: «إن كان من أصدق هؤلاء المحدثين الذين يحدثون عن أهل الكتاب، وإن كنا مع ذلك لنبلو عليه الكذب»[1]، فذكر أن الصحابة كانوا يعرفون بعض الكذب المنقول لهم

= وابن أبي داود: البعث/٥، وتمام: الفوائد/٢٢٩، وابن أبي الدنيا: من عاش بعد الموت/٥٨.

من طريق وكيع عن الربيع بن سعد عن جابر وفيه قصة لنفر من بني إسرائيل، وجاء التصريح برفع القصة في فوائد تمام فقط.

ورواه ابن أبي شيبة: الأدب/٢٠٦ عن وكيع، والآجري: ذم اللواط/٢٣، ٢٥، وأبو سعيد النقاش الأصبهاني: فنون العجائب/١٧ ـ ١٨ من طريقين عن وكيع، والبزار (١/ ١٩٦ ـ البحر الزخار) من طريق عبد الله بن نمير، كلاهما عن الربيع دون ذكر القصة.

ورواه أحمد بن منيع كما في المطالب/ ٧٧٤، ٣٤٦٧، والإتحاف/ ٥٦٥ عن مروان بن معاوية عن الربيع بن حسان مرسلًا.

والحديث جود إسناده ابن رجب في أهوال القبور/ص٧١، وصححه الألباني في الصحيحة (٦/ ٢٦٢٩)، ولكن ذكر ابن رجب أن قوله: «ثم أنشأ يحدث إلى آخر القصة»، من حكاية عبد الرحمٰن بن سابط، كما رواه ابن عيينة عن الربيع عنه من قوله، ثم ذكر رواية البزار له دون القصة، وأنها مدرجة، ولعل ما يؤيد كلامه اختلاف الرواة فيه على ابن سابط، فمنهم من ذكرها، ومنهم من لم يذكرها، كما أن في متنها إشكالًا من حيث إنه لم يثبت إحياء الأموات فيما مضى لأحد من غير الأنبياء، كما حصل لموسى وعيسى عليهما السلام، والذي يهمنا هو الشطر الأول منه، وقد صح والحمد لله، وهو مبين للمأذون في التحديث به عن أهل الكتاب وهو الذي فهمه الصحابة.

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٣٦١).

من هؤلاء[١]، فهل يعقل أن ينقلوا عنهم ما يتعلق بالله ﷻ.

ـ **الرابع**: أن الحافظ نفسه يحكم على ما يفعله الصحابي، مما لا مجال للرأي فيه في الأحكام الشرعية بالرفع وعزاه للشافعي وغيره[٢]، فإذا كان يجزم بأن ما يأتي عن الصحابة في العمليات مما لا يدخله الاجتهاد مرفوع حكمًا، ولا يقوله الصحابة إلا عن توقيف، فكيف بما يخبرون به عن أسماء الله وصفاته الذي هو أعظم وأخطر؟، ومعلوم أن العمليات يدخلها الاجتهاد والقياس بخلاف هذا الباب؛ فهو خبري محض العمدة فيه على الخبر من الكتاب والسنة.

ـ **الخامس**: أنه لم يصح عن أحد من الصحابة، أنه كان يروي عن أهل الكتاب سوى عبد الله بن عمرو، وقد ذكر المزي أن ابن عباس روى عن كعب الأحبار[٣]، فإن صح عنه ـ لما تقدم عنه من نهيه عن سؤال أهل الكتاب[٤] ـ فهو محمول على ما ورد الإذن فيه فقط؛ فلا أثر لتشغيب أهل البدع بتحديث بعض الصحابة ﷺ عما وقع لبني إسرائيل من العجائب، على ما قالوه واصفين به الرب سبحانه، ومضيفينه إليه.

ـ **السادس**: أن ابن حجر نفسه فهم أن الإذن إنما هو خاص

---

(١) الكذب هنا إما أن المراد به الخطأ المخالف للواقع، وإما أنه كذب المنقول، وليس المراد منه تكذيب كعب الأحبار؛ لأنه ثقة، وانظر كلام العلماء في توجيه كلام معاوية في فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

(٢) انظر: نزهة النظر/ ص١٠٧.

(٣) انظر تهذيب الكمال (١٥/١٥٦)، ورمز له ب «فق» يعني: عند ابن ماجه في التفسير، وقد روى ابن كثير عنه في تفسيره قصة طويلة ثم قال: «وليس فيه شيء مرفوع ولعلها مما أخذه عن الإسرائيليات»، وليس في القصة حكم شرعي، ولا هي مما يتعلق بالله سبحانه اسمًا ووصفًا، فهذا الذي فهم الصحابة الإذن بالتحديث عن أهل الكتاب فيه.

(٤) انظر: / ص١٩٦.

بالأخبار العجيبة التي وقعت لما فيه من الاتعاظ والاعتبار(١)، فهل يعقل أن الصحابة يحدثون عنهم لأجل ذلك بما يتعلق بأسماء الرب وصفاته؟، وإذا كان الصحابة ﷺ يمتنعون عن التحديث عنهم في مقام بيان الشريعة(٢)، فكيف بمقام بيان الاعتقاد في الرب سبحانه؟.

ـ السابع(٣): أن الحافظ ابن حجر لما مثل لهذه المسألة، إنما مثل بإخبار الصحابي عن الأمور الماضية كبدأ الخلق، والقادمة كالفتن والملاحم، وأحوال يوم القيامة، ولم يذكر ما يخبر به الصحابة عن الله ﷻ، وكلامه يشعر بإخراجه هذا النوع من الشرط المذكور.

هذا وقد أشار السيوطي إلى الحكم بالرفع، على ما لا مجال للرأي فيه بقوله:

وما أتى ومثله بالرأي لا ... يقال إذ عن سالف ما حملا(٤)

وأسوق هنا نبذة من الآثار الواردة عن الصحابة في إثبات الصفات(٥)، والمنصف يقطع أنهم إنما أخذوها عن الرسول ﷺ، وأنهم تعلموا ذلك منه.

أولًا: إثبات العلو:

١ ـ عن ابن عمر ﷺ قال: لما قبض رسول الله ﷺ قال

---

(١) انظر: فتح الباري (٦/ ٤٩٨).

(٢) انظر فتح المغيث السخاوي (١/ ١٦٥).

(٣) هذا الوجه لمن يتعلق بكلام ابن حجر من المبتدعة النفاة، ممن جاؤوا بعده إن حاولوا لاستناد على كلامه، لرد ما ثبت عن الصحابة في باب الأسماء والصفات.

(٤) ألفية السيوطي (١/ ١٠٧ بشرح محمد آدم).

(٥) اقتصرت هنا على هؤلاء الصحابة؛ لأنهم لم يعرف عنهم الأخذ عن أهل الكتاب.

أبو بكر[(١)]: «أيها الناس، إن كان محمد إلهكم الذي تعبدون، فإنه قد مات، وإن كان إلهكم الله الذي في السماء، فإن إلهكم لم يمت»[(٢)].

قال الشيخ محمد بن الحسين الفقيه[(٣)] رَحِمَهُ اللَّهُ:

«هذا إجماع من الصحابة على أنهم كانوا مجمعين على أن الله في السماء؛ لأن أبا بكر خطب يومئذ بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ، فلو كان أحد منهم، يعلم خلافًا في ذلك لبادر بالإنكار على أبي بكر، وهم[(٤)] أشد الناس تحريًا للحق، والصواب، سيما أمر العقائد»[(٥)].

٢ ـ وقال عمر بن الخطاب[(٦)] رضي الله عنه: «ويل لديان الأرض، من ديان السماء يوم يلقونه»[(٧)].

٣ ـ وعن ابن مسعود[(٨)] رضي الله عنه ـ وهو من أعظم الناس إثباتًا

---

(١) انظر: حكم الحافظ على قول لأبي بكر بالرفع بأنه في حكم المرفوع، معللا ذلك بأنه لا يقال إلا عن توقيف في الفتح (٧/ ١٥٠).

(٢) رواه ابن أبي شيبة في المصنف (١٤/ ٥٥٣) وعنه الدارمي: الرد على المريسي/ ١٣٦، والرد على الجهمية/ ٧٨، والتيمي: الحجة (٢/ ٤٦٠)، وعلقه البخاري: تاريخه (١/ ٢٠١ ـ ٢٠٢) كلهم من طريق محمد بن فضيل عن أبيه عن نافع عن ابن عمر، وصححه الذهبي في العلو (١/ ٦٠٠).

(٣) محمد بن الحسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه من علماء جدة، ولد سنة ١٣٠٤هـ، بمصر، توفي سنة ١٣٥٥هـ بجدة، انظر ترجمته في مقدمة محقق الكتاب.

(٤) في الأصل: هو.

(٥) الكشف المبدي لتمويه السبكي/ ص٤١٧، وانظر: اعتبار الحافظ عدم إنكار الصحابة على عمر رضي الله عنه، إجماعًا منهم على ما فعله في الفتح (/ ١٦٩).

(٦) لم يثبت عنه الأخذ عن أهل الكتاب، وأما قصة الصحيفة فلم يصح إسنادها وفيها نكارة، والله أعلم.

(٧) رواه ابن أبي شيبة: المصنف (٧/ ٣٠٠٤)، والدارمي: الرد على المريسي/ ١٣٣، والبيهقي: السنن الكبرى (١٠/ ١١٧).

(٨) صرح ابن تيمية وابن حجر بأن ابن مسعود رضي الله عنه لم يكن يأخذ عن أهل =

للصفات، وأرواهم لأحاديثها ـ[(١)]:

«بين السماء السابعة وبين الكرسي خمسمائة عام، وبين الكرسي إلى الماء خمسمائة عام، والعرش على الماء، والله فوق العرش، وهو يعلم ما أنتم عليه»[(٢)].

٤ ـ عن أنس بن مالك ﷺ قال: «كانت زينب تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: «زوجكن أهاليكنَّ، وزوجني الله تعالى، من فوق سبع سموات»[(٣)].

٥ ـ وعنه أيضًا: «نزلت آية الحجاب في زينب بنت جحش، وأطعم عليها يومئذ خبزًا ولحمًا، وكانت تفتخر على نساء النبي ﷺ، وكانت تقول: إن الله أنكحني في السماء»[(٤)].

= الكتاب؛ بل ذكر ابن تيمية أنه كان من أشد الصحابة إنكارًا على من يأخذ عنهم، وذكر السخاوي أنه كان ينهى عن سؤالهم كذلك، ولذلك اعتبر ابن تيمية وابن حجر، أقواله المنقولة عنه في هذا الباب وغيره في حكم المرفوع، انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٦/ ٤٠٥)، والفتح لابن حجر (١١/ ٤٨٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١٦٥)، ثم إن ما في هذا الأثر من ذكر هذه المخلوقات، وما بينها من مسافة، يؤكد أن هذا الأثر مرفوع قطعًا؛ لأنها أمور غيبية توقيفية.

(١) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٥/ ١٦٩)، و(١٣/ ٢٦١).

(٢) أخرجه ابن خزيمة: التوحيد (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٤)، والطبراني: الكبير (٩/ ٢٨٨)، والدارمي: الرد على المريسي/ ٨٩ ـ ١١١، والرد على الجهمية/ ٨١، وعزاه الذهبي لعدد من علماء السنة، وصحح إسناده: العلو (١/ ١٥٧)، وصحح إسناده ابن القيم في مختصر الصواعق (٢/ ٢١٠)، واجتماع الجيوش الإسلامية/ ٢٥٤، وجود إسناده الألباني في مختصر العلو/ ص١٠٤.

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٢٠)

(٤) أخرجه البخاري أيضًا: الموضع السابق (٩/ ٧٤٢١).

تنبيه: يفهم من سياق روايات الأثر أن هذا الافتخار وقع من زينب في =

ثانيًا: إثبات الرؤية:

عن أبي مراية[١] قال: كان أبو موسى يعلم الناس دينهم وسنتهم، فشخصت أبصارهم... فقال: «فكيف بكم إذا رأيتم الله جهرة؟»[٢].

ثالثًا: إثبات صفة الكلام:

عن عمرو بن دينار[٣] قال: «أدركت أصحاب النبي ﷺ فمن دونهم منذ سبعين سنة يقولون: «الله الخالق وما سواه مخلوق، والقرآن كلام الله منه خرج وإليه يعود»»[٤].

عن عائشة رضي الله عنها قالت: «ولشأني في نفسي كان أحقر من أن يتكلم الله فيَّ بأمر يُتلى»[٥].

= حياته ﷺ، ويبعد أن لا يطلع عليه الرسول ﷺ عن طريق زوجاته، وقد ورد من طريق مرسلة عن الشعبي أن زينب خاطبت بذلك الرسول ﷺ، فعلى القول بأن ما وقع في عصره ﷺ، واطلع عليه له حكم المرفوع، كما هو مقرر في كتب المصطلح فيصلح أن يكون هذا من الأحاديث التي فيها بيان الرسول ﷺ بالإقرار، وإنما لم أذكره فيما سيأتي لعدم الجزم بذلك والله أعلم.

(١) عبد الله بن عمرو أبو مراية العجلي، انظر: الكنى والأسماء لمسلم (١/ ٨٢٧)، والطبقات الكبرى لابن سعد (٧/ ٢٣٦)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٥/ ٥٣٩).

(٢) أخرجه ابن خزيمة: كتاب التوحيد (٢/ رقم ٢٥٧)، ورواه قبله مرفوعًا، وذكر أنه وهم، وصوب الموقوف (٢/ ٤٤١).

(٣) عمرو بن دينار الجمحي مولاهم، أبو محمد المكي إمام حافظ شيخ الحرم في زمانه، وكان من أوعية العلم والاجتهاد، توفي سنة ١٢٦هـ، انظر السير للذهبي (٥/ ٣٠٠)، والتهذيب لابن حجر (٨/ ٢٦).

(٤) رواه الدارمي: الرد على الجهمية/ ٣٤٤، والرد على المريسي/ ١٤٩، ٢٢٠ عن إسحاق بن راهوية عن سفيان بن عيينة عنه، وإسناده صحيح، رواته أئمة.

(٥) أخرجه البخاري (٦/ ٤٧٥٠).

رابعًا: صفة السمع:

عن عائشة ﵂ قالت: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات...»[1].

خامسًا: صفة اليد:

عن ابن عمر ﵄ قال: «خلق الله أربعة أشياء بيده، آدم، والعرش، والقلم، وجنة عدن، ثم قال لسائر الخلق كن فكان»[2].

سادسًا: صفة القدم:

عن ابن عباس ﵄ ـ وهو من أعظم الصحابة إثباتًا للصفات ـ[3] قال: «الكرسي موضع القدمين»[4].

---

(١) أخرجه إسحاق: المسند (٢/١٨٨)، والنسائي (٦/٣٤٦٠)، وابن ماجه (١/١٨٨)، وابن عاصم: السنة (١/٣٤٦٠)، والحاكم (٢/٤٨١)، وعلقه البخاري: (٩/٣٧٨٥) وغيرهم، وقال ابن منده في كتاب التوحيد (٣/٥١): «هذا حديث مجمع على صحته»، وصححه الحاكم، والحافظ ابن حجر في تغليق التعليق (٥/٣٣٩).

(٢) أخرجه الحاكم: المستدرك (٢/٣١٩)، والدارمي: الرد على المريسي/٤٤، والطبري (٢٣/١٨٥)، والآجري: الشريعة (٣/٦٦١، ٦٦٢) واللالكائي (٣/٧٢٩)، والبيهقي: الأسماء والصفات (١/٦٩٣)، وأبو الشيخ: العظمة (٢/٢١٣)، و(٥/١٠١٨)، وغيرهم، وجود إسناده الذهبي في العلو (١/١٦٩)، وصححه الألباني على شرط مسلم في مختصر العلو/ص١٠٥.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/١٦٩)، و(١٣/٢٦١).

(٤) أخرجه ابن خزيمة: كتاب التوحيد (١/١٥٤)، والحاكم: (٢/٢٨٢)، والدارمي: الرد على بشر المريسي/٨٩، ٩٤، ٩٩، وعبد الله بن أحمد: السنة (١/٥٨٦)، وغيرهم، وصححه أبو زرعة الرازي ـ كما في التوحيد لابن منده (٣/ص٣٠٩) ـ، والدارمي: الرد على المريسي/ص١٩٧، والحاكم: المستدرك (٢/٢٨٢)، وقال الذهبي في العلو (١/٥٩٧): «رواته ثقات»، وما روي عنه خلافه فإسناده ضعيف، وفيه نكارة، ويؤكد نكارته الأثر الذي بعده.

عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: «الكرسي موضع القدمين، وله أطيط[(١)] كأطيط الرحل»[(٢)].

سابعا صفة النزول:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «ينادي مناد بين يدي الساعة، أتتكم الساعة، يسمعه الأحياء والأموات، ثم ينزل الله إلى السماء الدنيا»[(٣)].

عن أم سلمة[(٤)] رضي الله عنها قالت: «نعم اليوم يوم عرفة، ينزل فيه رب العزة إلى السماء الدنيا»[(٥)].

---

(١) الأطيط: هو صوت الأقتاب، ومنه: «أطت السماء»، أي أثقلتها كثرة الملائكة حتى أطت، النهاية (١/ ٥٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة: العرش/ ٧٨، وعبد الله ابن أحمد: السنة (١/ ٣٠٢)، والطبري: التفسير (٣/ ١١)، وابن منده: الرد على الجهمية/ ص٤٦، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ١٤٨)، وغيرهم، وصححه الحافظ: الفتح (٨/ ١٩٩)، والألباني: مختصر العلو/ ص١٢٤.

(٣) أخرجه الحاكم: المستدرك (٢/ ٤٣٧)، والدارمي: الرد على الجهمية/ ١٤٠، وعبد الله: السنة (١/ ٢٢٠)، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وقال الذهبي في العلو (١/ ٨٣٢): «رواته ثقات».

(٤) أم سلمة هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن مخزوم القرشية أم المؤمنين، وقيل اسمها رملة، أسلمت قديمًا مع زوجها أبو سلمة وهو ابن عمها، وهي أول من هاجر من النساء إلى الحبشة، ثم قدمت مع زوجها إلى مكة، وهاجرا إلى المدينة، فكانت أول ظعينة دخلت إليها، ثم مات عنها زوجها فتزوجها الرسول ﷺ في السنة الرابعة من الهجرة، ماتت سنة ٥٩هـ، وصلى عليها أبو هريرة رضي الله عنه، انظر: الإصابة (١٣/ ١٣٠٤).

(٥) رواه عنها أربعة:

١ ـ محمد بن المنكدر: أخرجه الصابوني: عقيدة السلف/ ٧٦ من طريقين عن مخرمة بن بكير عن أبيه سمعت محمد بن المنكدر يسمع أنه سمع أم سلمة فذكره، وإسناده صحيح، مخرمة بن بكير وإن كان صدوقًا فروايته عن أبيه =

فهذه الآثار وغيرها[(١)]، تدل على أن الصحابة ﷺ، كانوا يثبتون أسماء الله وصفاته، وتفيد أنهم أخذوها عن الرسول ﷺ، وتلقوها عنه، وأن ذكرها كان شائعًا بينهم[(٢)]، ولو كان إثباتها منكرًا لأنكر بعضهم على بعض، كما أنكروا ما ظهر لهم خطؤه من مسائل الأحكام، وكذا بعض المسائل العلمية؛ فكيف يتركون الإنكار على من أخطأ في باب الإيمان بالله تعالى، الذي هو أصل الدين كله؟.

= وجادة من كتابه قاله أحمد وابن معين وغيرهما وقال بن المديني سمع من أبيه قليلًا، كما في التقريب/ ٦٥٢٦.

٢ ـ أبو صالح ذكوان السمان: رواه أبو سعيد الأشج عبد الله بن سعيد الكندي كما في جزئه/ ٢١.

ورواه عن الأشج ابن بن أبي حاتم: أخرجه اللالكائي (٣/ ٧٦٨)، ويزداذ بن عبد الرحمٰن أخرجه الدارقطني/ ٩٦، وإسناده عن عقبة بن خالد عن الأعمش عن أبي صالح وإسناده صحيح.

وأخرجه الدارقطني/ ٩٥ من طريق شجاع بن الوليد عن الأعمش به وإسناده صحيح كذلك.

٣ ـ خيثمة بن عبد الرحمٰن: أخرجه اللالكائي (٣/ ٧٦٧) من طريق ابن أبي حاتم، وإسناده حسن فيه عباس بن يزيد البحراني الملقب عباسويه، والمعروف بالعبدي، وهو صدوق حسن الحديث كما في تحرير التقريب/ ٣١٩٤.

٤ ـ عاصم بن أبي النجود: أخرجه الدارمي/ ٧١، وإسناده ثقات سوى عاصم، قال عنه الحافظ في التقريب/ ٣٠٥٤: «صدوق له أوهام»، وخالفه صاحب التحرير فقال: «ثقة يهم فهو حسن الحديث»/ ٣٠٥٤، وقوله أشبه، ولكن قال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٣/ ٥٠٩): «فيه انقطاع»، والظاهر أنه يريد بين عاصم وأم سلمة، وفيه المغيرة بن مقسم ثقة مدلس، كما في التقريب/ ٦٨٥١، ولم يصرح بالسماع، ولكنه يتقوى بما سبق من الطرق.

(١) وقد قدمت رسالة دكتوراه في جامعة أم القرى بمكة المكرمة بعنوان: «الأقوال المسندة عن الصحابة في أبواب الاعتقاد».

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٣٣/ ١٧٤).

وإليك بعض أقوال أهل العلم، المصرحة بإجماع الصحابة رضي الله عنهم على هذا الباب:

١ ـ قول الإمام أبي عبد الله محمد بن خفيف[١] (ت٣٧١هـ) رحمه الله في كتابه اعتقاد التوحيد بإثبات الأسماء والصفات[٢]:

«فاتفقت أقوال المهاجرين والأنصار في توحيد الله عز وجل، ومعرفة أسمائه وصفاته وقضائه، قولًا واحدًا، وشرعًا ظاهرًا، وهم الذين نقلوا عن رسول الله ﷺ ذلك... فكانت كلمة الصحابة على اتفاق من غير اختلاف، وهم الذين أمرنا بالأخذ عنهم؛ إذ لم يختلفوا بحمد الله تعالى، في أحكام التوحيد وأصول الدين، من الأسماء والصفات، كما اختلفوا في الفروع، ولو كان منهم في ذلك اختلاف، لنقل إلينا كما نقل سائر الاختلاف، فاستقر صحة ذلك عن خاصتهم وعامتهم، حتى أدوا إلى التابعين لهم بإحسان، فاستقر ذلك عند العلماء المعروفين، حتى نقلوا ذلك قرنًا بعد قرن؛ لأن الاختلاف كان في الأصل عندهم كفر، ولله الحمد والمنة»[٣].

٢ ـ وقال البيهقي ـ بعد أن ذكر بعض من قال برؤية الله تعالى في الآخرة من الصحابة ـ:

«ولم يرو عن أحد منهم نفيها، ولو كانوا فيها مختلفين لنقل اختلافهم إلينا، كما أنهم لما اختلفوا في الحلال والحرام، والشرائع والأحكام نقل اختلافهم في ذلك إلينا[٤]، وكما أنهم لما اختلفوا في

---

(١) محمد بن خفيف الضبي أبو عبد الله الشيرازي الفارسي من مشايخ الصوفية، أخذ عن الأشعري، وألف الوصية، والمعتقد، والاقتصاد، انظر: السير (١٦/ ٣٤٢)، وتبيين كذب المفتري/ ص١٩٠، وشذرات الذهب (٣/ ٧٦).

(٢) انظر: الفتوى الحموية/ ص٤٠٥.

(٣) المصدر السابق/ ص٤٠٥ ـ ٤٠٧.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٢٢٠).

رؤيته بالأبصار في الدنيا، نقل اختلافهم في ذلك[١]، فلما نقلت رؤية الله بالأبصار عنهم في الآخرة، ولم ينقل عنهم في ذلك اختلاف، يعني في الآخرة كما نقل عنهم فيها اختلاف في الدنيا، علمنا أنهم كانوا على القول برؤية الله بالأبصار في الآخرة متفقين مجتمعين، وبالله التوفيق»[٢].

٣ ـ وحكى الإمام ابن عبد البر المالكي إجماع الصحابة والتابعين أنهم قالوا في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]: هو على العرش وعلمه في كل مكان[٣].

٤ ـ وحكى ابن قدامة إجماع الصحابة على إثبات صفة العلو[٤].

٥ ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«إن جميع ما في القرآن من آيات الصفات، فليس عن الصحابة اختلاف في تأويلها، وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة، وما رووه من الحديث، ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار، أكثر من مائة تفسير، فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة، أنه تأول شيئًا من آيات الصفات أو أحاديثها، بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، بل عنهم من تقرير ذلك وتثبيته، وبيان أن ذلك من صفات الله ما يخالف كلام المتأولين ما لا يحصيه إلا الله، وكذلك فيما يذكرونه آثرين وذاكرين عنهم شيء كثير»[٥].

ثم ذكر ما نقل عنهم من اختلاف في المراد بالساق في قول الله

---

(١) كما نقل أيضًا: اختلافهم في تعذيب الميت ببكاء أهله عليه، وسماع الميت صوت الحي، انظر: مجموع الفتاوى (١٩/ ١٢٢ ـ ١٢٣).

(٢) الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد/ ص١٤٣ ـ ١٤٤/ ط: دار الفضيلة.

(٣) انظر: التمهيد (٧/ ١٣٤).

(٤) إثبات صفة العلو/ ص٩٨.

(٥) مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤).

تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] وسببه[١]، ولا يخفى أن هذا ليس اختلافًا في الصفة نفسها، ولا هو تأويل للآية لأن من نقل عنه تفسيرها بالشدة أو نحوها لم يثبت عنده أنها من آيات الصفات، ونظير ذلك ما يقع من اتفاق أهل العلم على مسألة، وإن كان بعضهم يستدل لها بما لا يستدل به غيره، ولا يعد أحد ذلك اختلافًا بينهم.

٥ ـ وقال الإمام ابن القيم:

«وقد تنازع الصحابة في كثير من مسائل الأحكام، وهم سادات المؤمنين وأكمل الأمة إيمانًا، ولكن بحمد الله لم يتنازعوا في مسألة واحدة من مسائل الأسماء والصفات والأفعال، بل كلهم على إثبات ما نطق به الكاتب والسنة كلمة واحدة، من أولهم إلى آخرهم، لم يسوموها تأويلًا، ولم يحرفوها عن مواضعها تبديلًا، ولم يبدوا لشيء منها إبطالا، ولا ضربوا لها أمثالًا، ولم يدفعوا في صدورها وأعجازها، ولم يقل أحد منهم يجب صرفها عن حقائقها، وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمرًا واحدًا، وأجروها على سنن واحد»[٢].

وقال العلامة المقريزي[٣]: «ومن أمعن النظر في دواوين الحديث

---

(١) انظر: المصدر السابق (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥)، وانظر: أيضًا الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٥٢).

(٢) إعلام الموقعين (١/ ٤٩)، وانظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٠)، وفيه أنه لا يحفظ عنهم في ذلك خلاف مشهور، ولا شاذ.

(٣) أحمد بن علي، تقي الدين المقريزي البعلي الأصل؛ المصري المولد والدار والوفاة، عالم بارع، عمدة المؤرخين، ولد بعد سنة ٧٠٦هـ، تفقه على مذهب الحنفية، ثم تحول شافعيًا بعد مدة، وسمع الكثير، كان منقطعًا في داره، ملازمًا للخلوة والعبادة، قلَّ أن يتردد لأحد إلا لضرورة، عرض عليه قضاء دمشق فأبى، من مصنفاته: تجريد التوحيد المفيد، إمتاع الأسماع بما للنبي من =

النبوي، ووقف على الآثار السلفية علم أنه لم يرد قط من طريق صحيح ولا سقيم، عن أحد من الصحابة ﷺ على اختلاف طبقاتهم، وكثرة عددهم، أنه سأل رسول الله ﷺ عن معنى شيء مما وصف الرب به نفسه الكريمة في القرآن الكريم، وعلى لسان محمد ﷺ، بل كلهم فهموا معنى ذلك، وسكتوا عن الكلام في الصفات...، ولا فرق أحد منهم بين كونها صفة ذات، أو صفة فعل، وإنما أثبتوا الصفات كلها... إثباتًا بلا تشبيه، وتنزيهًا من غير تعطيل، ولم يتعرض أحد منهم إلى تأويل شيء من هذا، ورأوا بأجمعهم إجراء الصفات كما وردت»[(١)].

وبعد: فهذا الإجماع من الصحابة قاطبة، دليل واضح على أن بيان ما لله تعالى من الأسماء والصفات، قد وقع في الكتاب والسنة، بيانًا عامًا، شافيًا، كافيًا، وفي ذلك يقول الإمام ابن القيم - بعد أن مثل لاختلاف الصحابة في بعض مسائل الأحكام، وذكر أنهم لم يتنازعوا هم والتابعون في آيات الصفات، بل اتفقت كلمتهم على إقرارها مع فهم معانيها -:

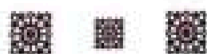
«وهذا يدل على أنها أعظم النوعين بيانًا، وأن العناية ببيانها أهم؛ لأنها من تمام تحقيق الشهادتين، وإثباتها من لوازم التوحيد، فبينها الله ورسوله بيانًا شافيًا، لا يقع فيه لبس ولا إشكال يوقع الراسخين في العلم في منازعة ولا اشتباه، ومن شرح الله لها صدره، ونور لها قلبه، يعلم أن دلالتها على معانيها، أظهر من دلالة كثير من آيات الأحكام على معانيها، ولهذا آيات الأحكام لا يكاد يفهم معانيها إلا الخاصة من الناس[(٢)]، وأما

= الحفدة والمتاع، والخبر عن خير البشر، انظر: الشذرات (٤/ ٢٥٤ - ٢٥٥).

(١) المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار للمقريزي (٣/ ٣٠١ - ٣٠٢).

(٢) بل قد يشكل بعضها على بعض الخاصة، كما مثل هو له بعد كلامه هذا، فانظر: الصواعق المرسلة (١/ ٢١٠ - ٢١٢).

آيات الأسماء والصفات فيشترك في فهمها الخاص والعام، أعني فهم أصل المعنى، لا فهم الكنه[١] والكيفية»[٢].



(١) الكنه، يطلق على جوهر الشيء وغايته وقدره ووقته ووجهه، القاموس/ ص١٦١٦.

(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٠).

الفصل الثالث

طرق بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالقول.
- المبحث الثاني بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإشارة.
- المبحث الثالث: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالجمع بين القول والإشارة.
- المبحث الرابع: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بضرب الأمثال.
- المبحث الخامس: بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإقرار.



مدخل
في طرق بيان توحيد الأسماء والصفات في القرآن

تقدم أن القرآن الكريم كله في التوحيد، وأن مما اشتمل عليه بيان ما لله تعالى من الأسماء والصفات، وأن هذا من مقاصد الدعوة النبوية، فلا جرم أن تنوعت طرق بيان هذا الأمر العظيم في القرآن، فورد بعضها على وجه لا يحتمل الشك، وإرادة معناها الظاهر إلا عند من تلوثت فطرته بشبه النفاة، ومنها ما هو ظاهر في معناه، والغرض هنا التمثيل ببعض ما ورد مبينًا من أسماء الله تعالى وصفاته، في بعض آيات القرآن؛ وعلى هذا سيكون الكلام بتوفيق الله تعالى على فرعين:

الفرع الأول: بيان أسماء الله تعالى في القرآن

إن غالب آيات القرآن مشتمل على بيان ما لله تعالى من الأسماء، ومن ذلك:

اسم «السميع»:

وقد ورد ذلك في عدة آيات منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾ [النساء].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا۟ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٢٧﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى].

اسم «الرحمٰن»:

وقد ورد هذا الاسم في آيات كثيرة منها قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾﴾ [البقرة].

وقوله تعالى: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِٱلرَّحْمَٰنِ قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [الرعد: ٣٠].

وقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ ٱلْقُرْءَانَ ﴿٢﴾﴾ [الرحمٰن].

الفرع الثاني: بيان صفات الله تعالى في القرآن

ورد بيان صفات الله تعالى في كثير من آيات القرآن، وبما أن استيعاب ذلك مما يعسر، أكتفي بالتمثيل لبعض الصفات:

أولًا: صفة العلو:

وقد تنوعت دلالات الآيات في بيان اتصاف الله تعالى بهذه الصفة بما يقطع معه بثبوتها لله تعالى، ومن ذلك:

أ - الإخبار بأن الله تعالى في السماء: كقوله تعالى: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ فَإِذَا هِىَ تَمُورُ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾ [الملك].

ب - الإخبار بأن الله تعالى هو العلي الأعلى: ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْعَظِيمُ ﴿٢٥٥﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلِىٌّ حَكِيمٌ ﴿٥١﴾﴾ [الشورى].

وقوله تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ﴿١﴾﴾.

ج - التصريح بالفوقية: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ ﴿١٨﴾﴾ [الأنعام]، وقوله تعالى: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ ﴿٥٠﴾﴾ [النحل].

د - التصريح باستواء الله تعالى على العرش: وقد ورد ذلك في سبع

آيات من القرآن إحداها بلفظ: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه].

والباقي: فيها الإخبار باستوائه تعالى على عرشه بعد خلقه السماوات والأرض بقوله ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[1].

هـ - الإخبار بعروج بعض الأشياء إليه ونزول بعضها من عنده:

كقوله تعالى: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ﴾ [المعارج: ٤]، وقوله تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وقوله تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٨]، وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْعَلِيمِ ۝٢﴾ [غافر]، وقوله تعالى: ﴿تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ نَزَّلَهُۥ رُوحُ ٱلْقُدُسِ مِن رَّبِّكَ بِٱلْحَقِّ... ۝١٠٢﴾ [النحل].

و - الإخبار بمجيئه يوم القيامة: وقد ورد ذلك في ثلاثة مواضع: قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾ [البقرة: ٢١٠]، **وقوله تعالى:** ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، **وقوله تعالى:** ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾ [الفجر].

ثانيًا: صفة الكلام:

وقد ورد إثبات هذه الصفة لله تعالى في القرآن بعدة طرق منها:

أ - إضافة الفعل: كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

ب - إضافة الفعل مع تأكيده بالمصدر: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء].

---

(١) الأعراف: ٥٤، ويونس: ٣، والرعد: ٢، والفرقان: ٥٩، والسجدة: ٤، والحديد: ٤.

ج ـ إضافة المصدر: كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ١٥].

ثالثًا: صفة اليد:

وقد ورد إثبات هذه الصفة لله تعالى في أكثر من موطن، وذلك على وجوه:

أ ـ إضافة اليد إلى الله تعالى كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠].

ب ـ تثنية اليد، وذلك قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤].

ج ـ إضافة الفعل إلى الله تعالى مع تعدية الفعل بالباء، كقوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

د ـ إثبات القبض: وذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [الزمر: ٦٧].

هـ ـ إثبات اليمين: وذلك في قوله تعالى في الآية نفسها: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧].



المبحث الأول

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالقول

وهذا هو الأكثر ورودًا في السنة، ويطول إحصاؤه وحصره، باعتبار كل حديث ورد عنه ﷺ متضمنًا لاسم من أسماء الله، أو صفة من صفاته بيانا لذلك الاسم أو الصفة، دون ما ورد عنه ﷺ قصدًا لذلك، وعلى هذا فإني أقتصر هنا على بعض الأحاديث الواردة عنه ﷺ، لإثبات بيانه ﷺ لهذا الأمر بقوله؛ إذ يكفي في ذلك التمثيل؛ ولأن الاستيعاب غير مقصود هنا، والكلام في هذا المطلب على فرعين:

- المطلب الأول: بيان الرسول ﷺ لأسماء الله تعالى بالقول.
- المطلب الثاني: بيان الرسول ﷺ لصفات الله تعالى بالقول.
- المطلب الثالث: بيان الرسول ﷺ لمسائل متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات.

فأقول وبالله التوفيق:

المطلب الأول

بيان الرسول ﷺ لأسماء الله[1] تعالى بالقول

ورد عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة جدًا، فيها بيان بعض أسماء الله

---

(١) ليس المقصود من هذا حصر الأسماء فيما ورد بصيغة الاسم فقط، وإنما آثرت التمثيل بذلك؛ لكونه أبلغ في البيان ولذلك كان هذا الطريق أوضح وأظهر ما يثبت به الاسم لله تعالى، وانظر تفصيل هذه المسألة في كتاب: معتقد أهل =

تعالى وهي من أدلة أهل السنة في إثبات تلك الأسماء، ومن ذلك:

١ - قوله ﷺ: «**إن الله هو السلام**»(١).

٢ - قوله ﷺ: «**إن السلام اسم من أسماء الله**»(٢).

٣ - قوله ﷺ: «**إن الله هو الحكم**»(٣).

٤ - قوله ﷺ: «**إن الله هو المسعر، القابض، الباسط، الرازق**»(٤).

٥ - قوله ﷺ: «**إن الله رفيق يحب الرفق**»(٥).

٦ - قوله ﷺ: «**السيد الله تبارك وتعالى**»(٦).

= السنة والجماعة في أسماء الله تعالى للدكتور محمد بن خليفة التميمي، وقارن بما ذكره ابن القيم في مدارج السالكين (٣/ ٣٨٣)، والمسألة لا تزال بحاجة لتحرير، والله أعلم.

(١) أخرجه البخاري (١/ ٨٣١)، ومسلم (١/ ٤٠٢) عن ابن مسعود.

(٢) أخرجه البخاري: الأدب المفرد/ ٩٨٩ عن أنس، وصحح الألباني إسناده في الصحيحة (١/ ٣٥٨)، وله شاهد عن ابن مسعود أخرجه الطبراني (١٠/ ١٠٣٩٢)، والبزار (٥/ ٢٣٧ مرفوعًا)، والبخاري: الأدب المفرد/ ١٠٣٩ موقوفًا، وقال المنذري: الترغيب (٣/ ٢٦٨): «وأحد إسنادي البزار جيد قوي»، وقال الهيثمي في المجمع (٨/ ٢٩): «رجال أحدهما رجال الصحيح»، وصحح الألباني إسناد الموقوف في الصحيحة (١/ القسم الأول/ ص٣٥٩)، وهو في حكم المرفوع؛ لأنه لامجال للرأي فيه.

(٣) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٩٥٥)، والنسائي (٨/ ٥٤٠٢)، وابن حبان (٢/ ٥٠٤)، والحديث صححه الألباني في صحيح الأدب المفرد/ ٨١١.

(٤) أخرجه أبو داود (٣/ ٣٤٥٠)، والترمذي (٣/ ١٣١٤)، وقال: «هذا حديث حسن صحيح»، وابن ماجه (٢/ ٢٢٠٠)، وأحمد (٣/ ٢٨٦)، وغيرهم، والحديث صححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٢/ ٣٦٢).

(٥) أخرجه البخاري (٩/ ٦٩٢٧)، ومسلم (٤/ ٢٥٩٣) عن عائشة.

(٦) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٨٠٦)، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٣/ ١٨١)، والأدب المفرد/ ١٥٥.

٧ ـ قوله ﷺ: «إن الله حيي كريم»[(١)].

٨ ـ قوله ﷺ: «إنك أنت الغفور الرحيم»[(٢)].

٩ ـ قوله ﷺ: «أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس بعدك شيء...»[(٣)].

١٠ ـ قوله ﷺ: «أنت المقدم وأنت المؤخر»[(٤)].

١١ ـ قوله ﷺ: «لا إله إلا الله العظيم الحليم»[(٥)].

المطلب الثاني

بيان الرسول ﷺ لصفات الله تعالى بالقول

وقد ثبت عنه ﷺ أحاديث كثيرة يبين فيها صفات الله تعالى، وبما أنه يطول حصرها في هذا المقام، ولا ذلك مقصود من هذا المبحث، فإني أكتفي بالتمثيل ببعض الصفات التي وردت في سنته ﷺ إثباتها لله تعالى وهي كافية إن شاء الله لإثبات بيانه ﷺ لهذا الباب العظيم، فمن ذلك:

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٨٨/٢)، والترمذي (٣٥٥٦/٥)، وقال: «هذا حديث حسن غريب»، وابن ماجه (٣٨٦٥/٢)، وأحمد (٤٣٨/٥)، وابن حبان (٣/ ٨٠٨)، والحاكم (٤٩٧/١)، وابن أبي شيبة: المصنف (٣٤٠/١٠)، وحسنه الترمذي، وجود الحافظ إسناده في الفتح (١٤٣/١١)، وصححه الألباني في مختصر العلو/ص٩٧.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٤/١)، ومسلم (٢٧٠٥/٤) عن أبي بكر الصديق.

(٣) مسلم (٢٧١٣/٤).

(٤) أخرجه البخاري (١١٢/٢) عن ابن عباس، وأخرج نحوه مسلم (٧٧١/١) عن علي.

(٥) أخرجه البخاري (٦٣٤٥/٥)، ومسلم (٢٧٣٠/٤) عن ابن عباس.

أولًا: صفة العلو لله تعالى:

وقد بين الرسول ﷺ اتصاف الله تعالى بهذه الصفة العظيمة في أحاديث كثيرة، وبألفاظ مختلفة، تدل دلالة قاطعة على أن الله تعالى في جهة العلو، ومن ذلك:

أ ـ الإخبار بأن الله تعالى في السماء.

عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**ألا تأمنوني وأنا أمين من في السماء**»(١).

ب ـ الإخبار بأن الله تعالى فوق عرشه.

عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «والله فوق العرش...»(٢).

ج ـ الإخبار بأنه تعالى الظاهر الذي ليس فوقه شيء.

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ كان يقول في دعائه: «... اللّهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء...» الحديث(٣).

د ـ الإخبار بنزوله سبحانه إلى السماء الدنيا كل ليلة(٤)، وكذا يوم عرفة، فالأول في قوله ﷺ: «**ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى الثلث الآخر، فيقول: «من يدعوني فأستجيب له؟...**» الحديث(٥).

---

(١) أخرجه البخاري (٥/ ٤٣٥١)، ومسلم (٢/ ١٠٦٤) عن أبي سعيد الخدري.

(٢) سبق تخريجه وأنه في حكم المرفوع/ ص٣٠٣.

(٣) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) ورد في هذا أحاديث كثيرة، ولذلك صرح بتواتره ابن تيمية في شرح حديث النزول/ ص١٧٠، وعزاه لأهل العلم بالحديث، وابن عبد الهادي في الصارم المنكي/ ص٢٢٩، وابن القيم في مختصر الصواعق (٢/ ٢٢١)، والذهبي في العلو (٢/ ٥٦١)، و(٢/ ٧٠٠)، وذكر أنه ألف فيه جزءًا، ويقطع بثبوت النزول، وانظر: السلسلة الصحيحة/ ١١٤٤.

(٥) أخرجه البخاري: (٢/ ١١٤٥)، ومسلم (١/ ٧٥٨) عن أبي هريرة.

والثاني في قوله ﷺ: «**ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه عبدًا من النار من يوم عرفة، وإنه ليدنو ثم يباهي بهم الملائكة، فيقول: «ما أراد هؤلاء»**»[(١)].

هـ - الإخبار برفع الأيدي إليه في الدعاء.

وفي ذلك حديثان:

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله تعالى أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين...**» الحديث، وفيه: «**ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يده إلى السماء: يا ربِّ، يا ربِّ...**»[(٢)].

وقد بيّن في الحديث الآخر أن الداعي الرافع يديه إلى السماء إنما يرفعهما إلى الله، فعن سلمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إن الله حيي كريم، يستحي من عبده، إذا رفع إليه يديه أن يردهما صفرًا**»[(٣)].

و - تخصيص بعض الأشياء بكونها عنده.

ومن ذلك، ما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**لما خلق الله الخلق كتب في كتابه، - فهو عنده فوق العرش - إن رحمتي تغلب غضبي**»[(٤)].

وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه[(٥)] قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم (٢/ ١٣٤٨) عن عائشة.

(٢) أخرجه مسلم (٢/ ١٠١٥).

(٣) سبق تخريجه/ ص٣٢٠.

(٤) أخرجه البخاري (٤/ ٣١٩٤)، ومسلم (٤/ ٢٧٥١).

(٥) جابر بن سمرة بن جنادة بن جندب أبو عبد الله، ويقال أبو خالد، ابن أخت سعد بن أبي وقاص، له ولأبيه صحبة، نزل الكوفة وابتنى بها دارًا، وتوفي في خلافة بشر على العراق، سنة ٧٤هـ، وقد خرج حديثه أصحاب الصحيح، انظر: الإصابة (٢/ ١٠١٤).

فقال: «**ألا تصفون كما تصف الملائكة عند ربها**»؟ فقلنا: «يا رسول الله، وكيف تصف الملائكة عند ربها؟ قال: «يتمون الصفوف الأول ويتراصون في الصف»(١).

ز ـ الإخبار بعروج الأشياء إليه.

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «**يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار، ويجتمعون في صلاة الفجر وصلاة العصر، ثم يعرج الذين باتوا فيكم فيسألهم ربهم ـ وهو أعلم بهم ـ كيف تركتم عبادي؟، فيقولون: تركناهم وهم يصلون، وأتيناهم وهم يصلون**»(٢).

ثانيًا: صفة اليد:

وقد بين الرسول ﷺ اتصاف الله تعالى بهذه الصفة في أحاديث كثيرة، بل ذلك متواتر عنه ﷺ، وقد ورد عنه في إثبات هذه الصفة ألفاظ كثيرة، تفيد القطع بأن مراده ﷺ منها إثبات يد حقيقية لله تعالى، وتفيد أيضًا القطع ببطلان تحريفات المعطلة لهذه الصفة، فإن ما يذكرونه من تأويلاتهم المزعومة، لا يمكن حمل النصوص عليه في جميع هذه الألفاظ، ومما ورد عنه ﷺ في بيان هذه الصفة من الطرق:

أ ـ إضافة اليد إلى الله تعالى:

قوله ﷺ: «**إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار...**»(٣) الحديث.

وقوله ﷺ: «**يد الله ملأى**»(٤).

(١) أخرجه مسلم (١/ ٤٣٠).
(٢) أخرجه البخاري (١/ ٥٥٥)، ومسلم (١/ ٦٣٢).
(٣) أخرجه مسلم (٤/ ٢٧٥٩).
(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٤٦٨٤)، و(٩/ ٧٤١١) عن أبي هريرة.

ب ـ الإخبار بأن لله تعالى يدين:

وذلك من وجوه:

* **تثنية اليد.**

كما في قوله ﷺ في استفتاح الصلاة: «والخير كلّه في يديك»(١).

وكذا قوله: «وكلتا يدي ربي يمين مباركة»(٢).

* **الإخبار عن إحداهما باليمين وعن الثانية بالأخرى.**

فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يمين الله ملأى، لا يغيضها نفقة سحاء الليل والنهار، أرأيتم ما أنفق مذ خلق السموات والأرض؟ فإنه لم يغض ما في يمينه. قال: وعرشه على الماء، وبيده الأخرى الميزان يخفض ويرفع**»(٣).

قال ابن التين: «قوله: «**وبيده الأخرى الميزان**» يبطل تأويل اليد بمعنى القدرة، وكذا في حديث ابن عباس رفعه «**أول ما خلق الله القلم، فأخذه بيمينه ـ وكلتا يديه يمين ـ**»»(٤).

ومما يدل على ذلك أيضًا، ما ورد عن أبي نضرة(٥) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «**إن الله قبض قبضة**

(١) أخرجه مسلم (١/ ٧٧١) عن علي.

(٢) أخرجه الترمذي (٥/ ٣٣٦٨)، والحاكم (١/ ١٢٢) وصححه على شرط مسلم، وابن حبان (١٤/ ٦١٦٧) عن أبي هريرة، وصححه الألباني في صحيح سنن الترمذي (٣/ ٣٨٠).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤١١) واللفظ له، ومسلم (٢/ ٩٩٣).

(٤) الفتح لابن حجر (١٣/ ٣٩٤).

(٥) المنذر بن مالك بن قطعة ـ بضم القاف بعدها مهملة مفتوحة ـ، العوقي أبو نضرة العبدي، مشهور بكنيته، ثقة من الثالثة، مات سنة ١٠٩هـ، انظر: التقريب/ ٦٩٣٨.

بيمينه، فقال: هذه لهذه ولا أبالي، وقبض قبضة بيده الأخرى، فقال: هذه لهذه ولا أبالي»[١].

وكذا عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن المقسطين عند الله على منابر من نور، عن يمين الرحمٰن** عز وجل، وكلتا يديه يمين...»[٢].

ج ـ إضافة بعض الأفعال إلى الله تعالى مع تعدية الفعل بالباء:

من ذلك:

١ ـ إضافة الأخذ إلى الله تعالى مع تعدية الفعل بالباء.

عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يأخذ الله** عز وجل سماواته وأَرَضِيه بِيَدَيْه...»[٣].

٢ ـ إضافة القبض إلى الله مع تعدية الفعل بالباء.

وقد تقدم ذكر حديث أبي نضرة عن رجل من الصحابة.

٣ ـ إضافة الطي إلى الله تعالى مع تعدية الفعل بالباء.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقبض الله الأرض، ويطوي السماء بيمينه**...»[٤].

٤ ـ إضافة الكتابة لله تعالى مع تعدية الفعل بالباء.

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**لما قضى الله الخلق كتب بيده في كتاب عنده، غلبت ـ أو قال: ـ سبقت رحمتي**

---

(١) أخرجه أحمد (٤/١٧٦ ـ ١٧٧)، و(٥/٦٨)، والبزار (٣/٢٠) مختصرًا، وصحح إسناده الشيخ الألباني في الصحيحة (١/٤٩).

(٢) أخرجه مسلم (٣/١٨٢٧).

(٣) أخرجه مسلم (٤/٢٧٨٨).

(٤) أخرجه البخاري (٨/٦٥١٩)، ومسلم (٤/٢٧٨٧).

غضبي»(١).

٥ - إضافة التكفؤ لله تعالى مع تعدية الفعل بالباء.

عن أبي سعيد الخدري ﷺ أن النبي ﷺ قال: «**تكون الأرض خبزة واحدة يوم القيامة يتكفؤها**(٢) **الجبار بيده، كما يتكفأ أحدكم خبزته في السفر**»(٣).

د - إثبات الكف:

ورد إثباتها فيما روي عن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما تصدق أحد بصدقة من طيِّب ولا يقبل الله إلا الطيِّب إلا أخذها الرحمٰن بيمينه وإن كانت تمرة، فتربو في كف الرحمٰن حتى تكون أعظم من الجبل...**»(٤).

وعن هشام بن حكيم(٥) أن رجلًا أتى النبي ﷺ، فقال: «يا رسول الله، أنبتدئ الأعمال، أم قد قضي القضاء»؟ فقال: «إن الله تعالى أخذ ذرية آدم من ظهورهم، وأشهدهم على أنفسهم، ثم أفاض بهم في كفيه، فقال: «هؤلاء في الجنة»...»(٦).

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم: السنة (١/ ٦٢١)، وأصله في الصحيحين، وقد سبق/ ص٣٢٢.

(٢) تكفؤ الشيء تقليبه بالأيدي، انظر النهاية لابن الأثير (٤/ ٣٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (٨/ ٦٥٢٠)، ومسلم (٤/ ٢٧٩٢).

(٤) أخرجه البخاري (٢/ ١٤١٠)، ومسلم (٢/ ١٠١٤)، واللفظ له.

(٥) هشام بن حكيم بن حزام القرشي الأسدي، من مسلمة الفتح، كان مهيبًا، وكان يأمر بالمعروف في رجال معه، وله فضل ولم يكن يتخذ أخلاء، ولا له ولد، مات قبل أبيه، انظر: الإصابة (١٠/ ٨٩٦٣)، والتهذيب (١١/ ٣٧)، ونقل في الإصابة أنه مات بأجنادين، ووهم ذلك في التهذيب (١١/ ٣٧) والتقريب/ ٧٣٤٠.

(٦) أخرجه ابن أبي عاصم: السنة (١/ ١٧٤ ـ ١٧٥)، وفي الآحاد والمثاني =

هـ - إثبات الأصابع:

وقد ثبت عن النبي ﷺ في هذا أكثر من حديث؛ منها:

قوله ﷺ: «**إن قلوب بني آدم كلَّها بين أصبعين من أصابع الرحمٰن، كقلب واحد يصرفه كيف يشاء...**»[1].

والأحاديث الواردة في هذا لها فائدتان:

الأولى: بطلان تحريف المعطلة لليد بالقدرة ونحوها.

والثانية: إثبات صفة الأصابع.

فهذه الألفاظ وغيرها ممّا لم أذكره تدل بوضوح على أن لله تعالى يدين كريمتين حقيقية، خلافًا لما يزعمه المحرفون للكلم عن مواضعه[2].

ثالثًا: صفة الكلام:

وهذه الصفة من أعظم مسائل الصفات، وقد ثبت عن الرسول ﷺ ما يفيد القطع باتصاف الله تعالى بها، ويبطل مذاهب المبتدعة فيها، ومما ورد عنه في ذلك:

أ - إضافة الكلام لله تعالى:

وذلك في أحاديث كثيرة منها:

١ - قوله ﷺ: «**أحسن الكلام كلام الله**»[3].

٢ - عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ يعرض نفسه

= (٥٩٩/١)، والآجري: الشريعة (٣٦٨/١)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٧١١ - ٧١٢/ ط: الحاشدي).

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٦٥٤).

(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ١٧١).

(٣) سبق تخريجه/ ص١٨٢.

بالموقف فقال: «ألا رجل يحملني إلى قومه؟ فإن قريشًا منعوني أن أبلغ كلام ربي»[(١)].

٣ ـ قوله ﷺ: «**إذا تكلم الله بالوحي...**»[(٢)].

٤ ـ قوله ﷺ لجابر بن عبد الله رضي الله عنه: «إن الله كلّم أباك كفاحًا...»[(٣)].

٥ ـ قوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيُكلّمه ربه، ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب يحجبه....»[(٤)].

ب ـ إضافة القول لله تعالى:

وفي ذلك أحاديث كثيرة منها:

١ ـ قوله ﷺ ـ غداة الحديبية ـ: «**أتدرون ماذا قال ربكم؟**»، قلنا: «الله ورسوله أعلم»، قال: «**أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر**»...»[(٥)].

٢ ـ قوله ﷺ: «إذا دخل أهل الجنة الجنة قال: يقول الله تبارك وتعالى: تريدون شيئًا أزيدكم؟...»[(٦)].

---

(١) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٧٣٤)، والترمذي (٥/ ٢٩٢٥)، والنسائي: الكبرى (٤/ ٧٧٢٧)، وابن ماجه (١/ ٢٠١)، وأحمد (٣/ ٣٩٠)، والحاكم (٢/ ٦١٢ ـ ٦١٣)، وغيرهم، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وفيه عثمان بن المغيرة، لم يخرج له مسلم.

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٨٠) معلقًا عن ابن مسعود.

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٣٠١٠)، وابن ماجه (١/ ١٩٠)، والحاكم: (٢/ ٢٦٧)، وابن أبي عاصم: السنة (١/ ٦١٥)، وصحح الحاكم سنده، وحسنه الألباني في صحيح ابن ماجه (١/ ٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٨/ ٦٥٣٩)، ومسلم (٣/ ١٠١٦) عن عدي بن حاتم.

(٥) أخرجه البخاري (١/ ٨٤٦)، ومسلم (١/ ٧١) عن زيد بن خالد الجهني.

(٦) أخرجه مسلم (١/ ١٨١) عن صهيب.

٣ ـ قوله ﷺ: قال الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت...»[١].

ج ـ إثبات الحرف[٢]:

عن ابن مسعود ﷺ مرفوعًا: «من قرأ حرفا من كتاب الله، فله به حسنة، والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول: ﴿الٓمٓ﴾ حرف، ولكن «ألف» حرف، و«لام» حرف، و«ميم» حرف»[٣].

د ـ إضافة النداء لله تعالى:

النداء في اللغة لا يكون إلا بصوت باتفاق أهل اللغة، فإذا انتفى الصوت، انتفى النداء قطعًا[٤]، وتقييده بالصوت إيضاح وتأكيد، كما قيد التكليم بالمصدر في قوله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ١٦٤﴾ [النساء][٥].

قال ابن تيمية: «النداء في لغة العرب هو صوت رفيع، لا يطلق النداء على ما ليس بصوت، لا حقيقة ولا مجازًا، وإذا كان النداء نوعًا

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٩٨)، ومسلم (٤/ ٢٨٢).

(٢) وقد أفرد جمع من أهل العلم مصنفات في أن كلام الله تعالى بحرف وصوت، منهم أبو بكر النجاد، والضياء المقدسي صاحب المختارة، وجمع ابن شكر المصري ـ وكان من فضلاء أهل الحديث ـ في ذلك أربعة عشر حديثًا، وذكر أنها ثابتة عند المحدثين كما في شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٨ ـ ١٩)، وابن عقيل وابن قدامة، والحافظ عبد الغني المقدسي كما في التحبير للمرداوي (٣/ ١٣٠١ ـ ١٣٠٢) وقد أورد المرداوي جملة مما ذكره الضياء في جزئه في شرح التحرير (٣/ ١٣٢٧ ـ ١٣٤٣).

(٣) أخرجه الترمذي (٥/ ٢٩١٠)، والدارمي: المسند (٢/ ٤٢٩)، والحاكم: المستدرك (١/ ٥٥٥)، وصححه الألباني: الصحيحة (٢/ ٦٦٠).

(٤) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٧٧).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٢٧٨)، و(٢/ ٣٤٤).

من الصوت، فالدال على النوع دال على الجنس بالضرورة، كما لو دل دليل على أن هنا إنسانًا؛ فإنه يعلم أن هذا حيوان»[١].

وقد ثبت عن النبي ﷺ إثبات النداء لله تعالى في غير حديث منها قوله ﷺ: «**إذا أحب الله العبد نادى جبريل: إن الله يحبّ فلانًا فأحببه...**» الحديث[٢].

هـ - إثبات الصوت لله تعالى.

تقدم أن النداء لا يكون في اللغة إلا بصوت مسموع، ومع هذا فقد ثبت عن الرسول ﷺ إثبات أن الله تعالى ينادي بصوت، وهذا تأكيد منه ﷺ، لبيان اتصاف الله تعالى بصفة الكلام، ومزيد إيضاح منه ﷺ لهذا الأمر، وقد صح عنه ﷺ جملة من الأحاديث في إثبات الصوت لله تعالى[٣].

١ - عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**يقول الله عز وجل يوم القيامة: يا آدم فيقول: «لبيك ربنا وسعديك»، فينادي بصوت: «إن الله يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثًا إلى النار»...**» الحديث[٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٦/ ٥٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٤/ ٣٢٠٩)، واللفظ له، ومسلم (٤/ ٢٦٣٧).

(٣) انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٤٥٨).

(٤) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٨٣)، وقد ذكر الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٦٠) أنه وقع في رواية أبي ذر للصحيح: «فينادى» بالبناء للذي لم يسم فاعله، ثم ذكر أنه لا محذور في رواية الجمهور؛ لأن قرينة: «إن الله يأمرك»، تدل على أن المنادي ملك، وقد اتكأ على كلامه السقاف في كتابه صحيح شرح الطحاوية/ ص٢٨٩ - ٢٩٠، فنفى إثبات صفة الصوت من هذا الحديث والجواب عليهما من عشرة أوجه، أكتفي بذكر ثلاثة منها:
الأول: ما ذكره الحافظ نفسه أن أكثر رواة البخاري رووه باللفظ المثبت =

٢ ـ عن عبد الله بن أنيس[١] ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يحشر الله العباد يوم القيامة فيناديهم بصوت، يسمعه من بعد كما يسمعه من قرب...**» الحديث[٢].

المطلب الثالث

بيان الرسول ﷺ لمسائل متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات

قد ثبت عن الرسول ﷺ عدة أحاديث، فيها بيان بعض أحكام

= أعلاه، ولم يروه باللفظ الثاني إلا أبو ذر، وزيادة الثقة عند الحافظ مقبولة، فكيف والزائد هنا هم الأكثر؟، وفيهم الفربري وقد سمع الصحيح من البخاري مرتين، الثانية منهما سنة ٢٥١هـ، أي قبل وفاة البخاري بأربع سنوات.

الثاني: أن رواية أبي ذر مبهمة، ورواية الآخرين مفصلة، فحمل المبهم على المفصل أولى من تقديمه عليه.

الثالث: أن الحافظ نفسه، صرح بتصحيح الحديث، وإثبات صفة الصوت في موضع آخر من الفتح (١٣/٤٥٨)، ويبدو أن السقاف اطلع على كلامه وكتمه، كما هي عادته.

(١) عبد الله بن أنيس الجهني أبو يحي المدني الأنصاري حليف بني سلمة، كان يكسر أصنام بني سلمة من الأنصار، شهد العقبة وما بعدها، وصلى إلى القبلتين ودخل مصر، وخرج إلى إفريقية، بعثه النبي ﷺ إلى خالد بن نبيح العنبري وحده فقتله، توفي بالشام سنة ٥٤هـ، انظر: الإصابة (٦/٤٥٤١).

(٢) أخرجه أحمد (٣/ ٤٩٥)، والبخاري: الأدب المفرد/ ٩٧٠، وفي الصحيح (٩/ ص١٤١) معلقًا، والحاكم (٢/ ٤٣٧)، و(٤/ ٥٧٤)، وغيرهم، وصححه الحاكم، وحسنه المنذري في الترغيب (٤/ ٤٠٤)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (٤/ ٦٤٩)، وابن حجر في الفتح (١/ ١٧٤)، وابن ناصر الدين الدمشقي في مجلس في حديث جابر ـ ضمن مجموع رسائل للحافظ ابن ناصر الدين/ ص٢١٣، والألباني في الصحيحة (١/ ص٣٠٢)، والأدب المفرد/ ص٣٤٩، وتطاول السقاف فضعفه في صحيح شرح الطحاوية/ ص٢٨٩.

التوحيد، وهذا مزيد منه ﷺ لبيان هذا الباب العظيم، وتفصيله لأمته ومن ذلك:

١ ـ بيانه لكثرة أسماء الله تعالى وصفاته:

وفي ذلك أحاديث منها:

١ ـ قوله ﷺ: **«إن لله تسعة وتسعين اسمًا، مائة إلا واحدًا، من أحصاها دخل الجنة»**[١].

وفي هذا جمعه ﷺ بين قوله: «تسعة وتسعين»، وبين قوله: «مائة إلا واحدًا»، وقد ذكر أهل العلم أن في ذلك فائدتين:

الأولى: تَقَرُّر ذلك في نفس السامع، جمعًا بين جهتي الإجمال والتفصيل[٢].

الثانية: دفع التصحيف[٣] الخطي والسمعي[٤].

٢ ـ بيانه ﷺ جواز الاستعاذة بأسماء الله تعالى وصفاته والحلف بها:

ومن ذلك:

ـ قوله ﷺ: **«من نزل منزلًا فقال: أعوذ بكلمات الله التامات، من شر ما خلق، لم يضره شيء»**[٥].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٣٩٢)، ومسلم (٤/ ٢٦٧٧) عن أبي هريرة.

(٢) انظر: الفتح لابن حجر (١١/ ٢١٩).

(٣) التصحيف هو تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها، كما في فتح المغيث للسخاوي (٤/ ٥٦).

(٤) انظر: الفتح لابن حجر (١١/ ٢١٩)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ١١٧).

(٥) أخرجه مسلم (٤/ ٢٧٠٨) عن خولة بنت حكيم.

- وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: «يا رسول الله! ما لقيتُ من عقرب لدغتني البارحة»، قال: «**أما لو قلت، حين أمسيت: «أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق، لم تضُرك**»»[(١)].

- وقوله ﷺ في دعائه: «**أعوذ بعزتك الذي لا إله إلا أنت، الذي لا يموت...**»[(٢)].

- وقوله ﷺ لمن شكا إليه وجعًا يجده في جسده: «**ضع يدك على الذي تألم من جسدك، وقل باسم الله ثلاثا، وقل سبع مرات: «أعوذ بالله وقدرته، من شر ما أجد وأحاذر**»»[(٣)].

- وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: «**أكثر ما كان النبي ﷺ يحلف: لا، ومقلب القلوب**»[(٤)].

إلى غير ذلك من الأحاديث الثابتة عنه ﷺ في الاستعاذة بأسماء الله تعالى وصفاته، وفيما ورد عنه في ذلك فائدتان:

الأولى: مشروعية الاستعاذة بأسماء الله تعالى وصفاته، والحلف بها.

الثانية: أن أسماء الله تعالى وصفاته غير مخلوقة، ومن ذلك كلامه تعالى، إذ لو كانت كذلك، لم تشرع الاستعاذة ولا الحلف بها؛ لأن ذلك لا يجوز بالمخلوق، وقد ورد النهي الصريح عن الحلف بغير الله تعالى[(٥)].

---

(١) الموضع السابق (٤/٢٧٠٩).
(٢) أخرجه البخاري (٧/٧٣٨٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما.
(٣) أخرجه مسلم (٤/٢٢٠٢)، عن عثمان بن أبي العاص الثقفي رضي الله عنه.
(٤) أخرجه البخاري (٩/٧٣٩١).
(٥) وقد ترجم الإمام البخاري في كتاب التوحيد من صحيحه: باب السؤال =

ولأن وصفها بالتامات يقتضي غاية التمام، ولا يكون ذلك للمخلوق لأنه ناقص(١).

٣ ـ تفسيره ﷺ بعض نصوص الأسماء والصفات:

وفي ذلك عدة أحاديث منها:

ـ قوله ﷺ: «**اللّهم أنت الأول فليس قبلك شيء، وأنت الآخر فليس بعدك شيء، وأنت الظاهر، فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء**»(٢).

ـ وقوله ﷺ: «**إذا دخل أهل الجنّة الجنّة، قال: يقول الله تبارك وتعالى: «تريدون شيئًا أزيدكم» فيقولون: «ألم تبيض وجوهنا؟، ألم تدخلنا الجنة، وتنجنا من النار؟»، قال: «فيكشف الحجاب، فما أعطوا شيئًا أحب إليهم من النظر إلى ربهم ﷻ، ثم تلا هذه الآية:** ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]»(٣).

ـ وقوله ﷺ: «**وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم، إلا رداء الكبرياء على وجهه في جنة عدن**»(٤)، فإنه مفسر لقوله ﷺ: «**حجابه النور، لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره**»(٥)، وفيه بيان للحجاب الذي يكشفه الرب سبحانه فيراه أهل الجنة، ولهذا أورده مسلم في صحيحه عقبه، وأعقبه بحديث صهيب(٦).

= بأسماء الله تعالى وصفاته.

(١) انظر: شرح مختصر الروضة للطوفي (٢/ ١٨).

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٢٠.

(٣) أخرجه مسلم (١/ ١٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٤٨٧٨)، ومسلم (١/ ١٨٢) عن صهيب.

(٥) أخرجه مسلم (١/ ١٧٩) عن أبي موسى الأشعري ﷺ.

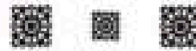
(٦) وقد عكس ابن حجر ذلك لتأثره بكلام النفاة، فجعل حديث صهيب مفسرًا =

والأحاديث الواردة في هذا الباب لها فائدتان:

الأولى: معرفة معاني تلك الأسماء والصفات.

الثانية: خطأ القائلين بأن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه إلا الله تعالى.

وفي حديث أبي موسى بيان بطلان كلام أهل التحريف في تفسير الحجاب[1].



= لحديث أبي موسى وزعم أن مسلمًا أعقبه به لتأويله به.

(١) انظر أقوالهم في فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٤٣١ ـ ٤٣٢).

المبحث الثاني

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإشارة

ثبت عن الرسول ﷺ بيانه لبعض أمر الدين بفعله، وكذا بالإشارة، والمقصود هنا ذكر ما ورد عنه ﷺ من الأحاديث، التي فيها بيانه ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإشارة، وقد ثبت ذلك عنه في بيان علو الله تعالى على خلقه، وأنه في السماء، وقد سلك في ذلك طرقًا تواترت بها الأحاديث(١)، وهي:

الطريقة الأولى: رفع اليدين إلى السماء:

وقد ورد ذلك عنه ﷺ في أحاديث كثيرة صحيحة(٢)، بلغت حد

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٣٩).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٢/ ٥١٩)، والفتح لابن حجر (٣/ ٦٠١)، و(١١/ ١٤٢)، وقد جمعها المنذري في جزء كما في الفتح (٢/ ٥٠٧)، و(١١/ ٤٢) وسرد منها النووي جملة في شرح المهذب (٣/ ٥٠٧ ـ ٥١١)، ثم أورد بعض الموقوفات عن الصحابة وصححها، وأن البخاري رواها في كتابه رفع اليدين، وقال: «هذه الأحاديث صحيحة عن رسول الله ﷺ وأصحابه».

وللسيوطي كتاب مفرد بعنوان: «فض الوعاء في أحاديث رفع اليدين في الدعاء»، وانظر الجمع بينها وبين حديث أنس: «لم يكن النبي ﷺ يرفع يديه في شيء من دعائه إلا في الاستسقاء» في الفتح لابن حجر (٢/ ٥١٧)، و(٦/ ٥٧٨)، و(١١/ ١٤٢)، وانظر بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥).

التواتر(١)، والغرض هنا ذكر بعض الأحاديث الواردة عنه، في رفع اليدين إلى السماء، وهي على حالتين:

الحالة الأولى: رفع النبي ﷺ يديه إلى السماء عند الدعاء:

فالأحاديث الواردة في ذلك دليل على أن الله في جهة العلو، بدليل ما سبق عنه ﷺ من إخباره برفع اليدين إلى الله تعالى في الدعاء.

١ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: «**رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه في الدعاء حتى يُرى بياض إبطيْه**»(٢).

٢ ـ عن عبد الله بن عمرو أن النبي ﷺ تلا قوله عز وجل في إبراهيم: ﴿رَبِّ إِنَّهُنَّ أَضْلَلْنَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ فَمَن تَبِعَنِي فَإِنَّهُۥ مِنِّي﴾، وقال عيسى عليه السلام: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾، فرفع يديه وقال: «**اللّهم أمتي، أمتي...**» الحديث(٣).

٣ ـ عن عبد الرحمٰن بن سمرة(٤) رضي الله عنه قال: «**بينما أنا أرمي بأسهمي في حياة رسول الله ﷺ، إذ انكسفت الشمس، فنبذتهن وقلت: «لأنظرن إلى ما يحدث لرسول الله ﷺ في انكساف الشمس اليوم»،**

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢٦٥)، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٣٩)، والفتح لابن حجر (١/ ٢٠٣)، وتدريب الراوي للسيوطي (٢/ ١٦٧)، **وفي جعل رفع اليدين من المتواتر المعنوي نظر كبير، بل هو من متواتر اللفظ.**

(٢) أخرجه البخاري: (٢/ ١٠٣١)، ومسلم: (٢/ ٨٩٥)، واللفظ له.

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٢٠٢).

(٤) عبد الرحمٰن بن سمرة بن حبيب العبشمي، كان إسلامه يوم الفتح وشهد غزوة تبوك، ثم شهد فتوح العراق، وهو الذي فتح سجستان وغيرها في خلافة عثمان، استعمله عبد الله بن عامر على سجستان وفتح بها فتوحًا، ثم رجع إلى البصرة فمات بها سنة ٥٠هـ، وإليه تنسب سكة ابن سمرة. انظر: الإصابة (٦/ ٥١٢٥).

فانتهيت إليه وهو رافع يديه يدعو ويكبر ويحمد...»[١].

وقد أورد عليها بعض النفاة أن رفع اليدين إلى السماء، ليس لأن الله تعالى في السماء، ولكن لأن السماء هي قبلة الدعاء، كما أن الكعبة قبلة الصلاة[٢]، وهذا الكلام باطل بما سبق في حديث سلمان رضي الله عنه، وكذا حديث أبي هريرة رضي الله عنه[٣]، وبأنه لا دليل على هذه الدعوى، وأيضا فإن قبلة الدعاء هي الكعبة وهي قبلة العبادات من الصلاة والذبح، ثم يقال لهذا الملبس: ما هو جوابك عن الأحاديث الصحيحة، التي فيها رفع الرسول ﷺ يديه، واستقبال القبلة حال دعائه؟ ومنها:

أ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «لما كان يوم بدر نظر رسول الله ﷺ إلى المشركين وهم ألف، وأصحابه ثلاثمائة وتسعة عشر رجلًا، فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة، ثم مد يديه فجعل يهتف بربه: «**اللّهم أنجز لي ما وعدتني، اللّهم آتني ما وعدتني**»...، فما زال يهتف بربه مادًا يديه مستقبل القبلة...»[٤].

ب ـ عن أسامة بن زيد[٥] رضي الله عنه قال: «كنت رديف النبي ﷺ

---

(١) أخرجه مسلم (٢/ ٩١٣).

(٢) انظر: كتاب التوحيد للماتريدي/ ص٧٥، وأصول الدين للبزدوي/ ص٣١، والإحياء للغزالي (١/ ١٠٧)، والاقتصاد له/ ص٣١، وأساس التقديس للرازي/ ص٧٧، وشرح المقاصد للتفتازاني (٢/ ٥٠)، والمفهم للقرطبي (٣/ ٣٣٥)، وشرح الإحياء للزبيدي (٢/ ١٠٤)، وأصول الدين للغزنوي/ ص٧١، وإشارات المرام للبياضي/ ص١٦٦، وانظر نقض هذه الدعوى في بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ٤٥٩)، و(٤/ ٥٤٤ ـ ٥٥٦/ ط المجمع).

(٣) تقدم ذكرهما مع تخريجهما ص٣٢٢ على التوالي.

(٤) أخرجه مسلم (٣/ ١٧٦٣).

(٥) أسامة بن زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي، يكنى أبا محمد ويقال أبو زيد، ولد في الإسلام، توفي النبي ﷺ وله ٢٠ سنة، كان أمّره على جيش عظيم، =

بعرفات، فرفع يديه يدعو فمالت به ناقته، فسقط خطامها، فتناول الخطام بإحدى يديه، وهو رافع اليد الأخرى»[(١)].

ج - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «قدم الطفيل بن عمرو[(٢)] على النبي ﷺ فقال: «إن دوسًا كفرت فادع الله عليها»، فاستقبل القبلة ورفع يديه، وقال: «**اللّهم اهد دوسًا**»»[(٣)].

ففي هذه الأحاديث وغيرها، تقصد النبي ﷺ استقبال القبلة عند الدعاء، ورفعه ﷺ يديه، ولو كانت السماء قبلة الدعاء ما تعمد استقبال القبلة، فصح بهذا أن رفعه ﷺ يديه إلى السماء؛ لكون الله تعالى في السماء، كما صرح هو بذلك في غير حديث، وقد صرح أيضًا أن الأيدي ترفع إلى الله، وأنها ترفع إلى السماء، ويضاف إلى ذلك:

الحالة الثانية: رفع اليدين إلى السماء مستشهداً الله تعالى:

وفي ذلك أحاديث منها:

١ - عن أبي حميد الساعدي[(٤)] رضي الله عنه قال: «استعمل رسول الله ﷺ

= فمات النبي قبل أن يتوجه، فأنفذه أبو بكر، اعتزل الفتن بعد قتل عثمان رضي الله عنه إلى أن مات في أواخر خلافة معاوية سنة ٥٤هـ بالمدينة بالجُرف، انظر: الإصابة (١/ ٨٩).

(١) النسائي (٥/ ٣٠١١)، وجوّد إسناده الحافظ: الفتح (١١/ ١٤٢)، وقد ثبت في حديث جابر الطويل أنه ﷺ كان واقفًا بعرفة، مستقبل القبلة.

(٢) الطفيل بن عمرو بن طريف بن العاص الدوسي، لقبه ذو النور، أسلم بمكة، واختلف في وفاته على ثلاثة أقوال، انظر: الإصابة (٦/ ٤٢٧٤).

(٣) أخرجه البخاري: الأدب المفرد/ ٦١١، وصححه الألباني على شرط الشيخين/ ص٢٩٠، وهو في (البخاري/ رقم ٢٩٣٧، ٤٣٩٢، ٦٣٩٧، ومسلم/ رقم ٢٥٢٤) دون ذكر رفع اليدين، وقد نبه على ذلك الحافظ في الفتح (١١/ ١٤٢).

(٤) عبد الرحمٰن بن سعد وقيل عمرو بن سعد بن المنذر أبو حميد الساعدي، روى =

رجلًا من الأسد. . . » الحديث، وفيه: «**والذي نفسي بيده، لا ينال أحد منها شيئًا، إلا جاء به يوم القيامة يحمله على عنقه**. . .»، ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي[(١)] إبطيه ثم قال: «**اللّهم هل بلغت**»[(٢)].

٢ ـ عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «**والله لو تعلمون ما أعلم لبكيتم كثيرًا، ولضحكتم قليلًا**»، ثم رفع يديه فقال: «اللّهم هل بلغت؟»[(٣)].

٣ ـ عن وابصة بن معبد الأسدي[(٤)] رضي الله عنه في خطبته يوم النحر، وفيه «**ألا هل بلغت؟**» فقال الناس: «نعم»، فرفع يديه إلى السماء، ثم قال: «**أيها الناس، ألا هل بلغت؟**» قالوا: «نعم»، فرفع يديه إلى السماء، ثم قال: «**اللّهم اشهد**. . .»[(٥)].

ففي هذه الأحاديث رفع النبي ﷺ يديه إلى السماء، وهو يستشهد الله تعالى، ولم يكن ﷺ داعيًا حتى يقال: إن السماء قبلة الدعاء، فيستفاد من هذه الأحاديث أمران:

= عن النبي ﷺ عدة أحاديث، شهد أحدًا وما بعدها، توفي في آخر خلافة معاوية أو أول خلافة يزيد بن معاوية. انظر: الإصابة (١١/ ٣٠٤).

(١) العفرة بياض ليس بالناصع، ولكن كلون عفر الأرض، وهو وجهها. النهاية (٣/ ٢٦١).

(٢) أخرجه البخاري (٩/ ٧١٧٤)، ومسلم: (٣/ ١٨٣٢).

تنبيه: عزا ابن تيمية رحمه الله هذا الحديث في مجموع الفتاوى للصحيحين، وفيه أن النبي ﷺ رفع يديه إلى السماء، ولم أجده فيهما كما ذكر، انظر: مجموع الفتاوى (٢٨/ ٨٢، ٢٨١)، و(٣٠/ ٣٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ٩٠١).

(٤) وابصة بن معبد بن عتبة بن الحارث بن قيس الأسدي، وفد على النبي ﷺ سنة تسع، روى عن النبي ﷺ، وابن مسعود، وأم قيس بنت محصن، وعنه زر بن حبيش وشداد بن عياض، انظر: الإصابة (١٠/ ٩٠٨٦).

(٥) رواه الطبراني: الأوسط (٤/ ٤١٥٦)، وعزاه الهيثمي في المجمع (٣/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠) لأبي يعلى، وقال: رجاله ثقات.

الأول: إثبات صفة العلو كما تقدم.

الثاني: بطلان دعوى أن رفع اليدين إلى السماء حال الدعاء؛ لكونها قبلة الدعاء.

الطريقة الثانية: الإشارة بالإصبع إلى السماء:

وقد صح في ذلك عن النبي ﷺ عدة أحاديث في الصحيحين، وغيرهما، وفيها بيان أن الله تعالى في السماء، كما سبق في أحاديث رفع اليدين، وإشارته ﷺ على حالتين:

الحالة الأولى: الإشارة بالإصبع إلى السماء عند الدعاء[١]:

١ ـ عن عمارة بن رؤيبة[٢] رضي الله عنه أنه رأى بشر بن مروان على المنبر رافعًا يديه، فقال: «قبح الله هاتين اليدين، لقد رأيت رسول الله ﷺ ما يزيد أن يقول بيده هكذا، وأشار بأصبعه المسبحة»[٣].

٢ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «كان رسول الله ﷺ إذا سافر فركب راحلته، قال بأصبعه ـ ومد شعبة[٤] بأصبعه ـ قال: «**اللّهم أنت الصاحب في السفر والخليفة**»[٥].

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٣٩)، و(٤/ ٤٩٧/ ط: المجمع).

(٢) عمارة بن رؤيبة أبو زهير الثقفي نزيل الكوفة، روى له مسلم وغيره، توفي بعد السبعين، انظر: الإصابة (٧/ ٧٥١٠).

(٣) أخرجه مسلم (٢/ ٨٧٤).

(٤) شعبة بن الحجاج الواسطي أبو بسطام البصري، أمير المؤمنين في الحديث، أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن الحديث وكان عابدًا، توفي سنة ١٦٠هـ، التقريب/ ٢٨٠٥.

(٥) أخرجه الترمذي (٥/ ٣٤٣٨)، والنسائي (٨/ ٥٥١٦)، وفي عمل اليوم والليلة/ ٣٠٥، والبيهقي: السنن الكبرى (٥/ ٢٤٩)، وصححه الألباني في صحيح الترمذي/ ٢٧٣٤.

ولعل بعض الجهمية، يعترض على هذا الحديث، بما سبق ذكره من أن الإشارة إلى السماء؛ لكونها قبلة الدعاء، وقد سبق الرد على هذه الشبهة، ويضاف إلى ذلك:

الحالة الثانية: الإشارة بالإصبع إلى السماء مستشهداً الله تعالى:

١ ـ عن جابر بن عبد الله ﷺ في حديث الحج الطويل أن النبي ﷺ قال يوم عرفة: «**وأنتم مسؤولون عني، فما أنتم قائلون؟**»، قالوا: «نشهد أنك قد بلغت، وأديت ونصحت»»، فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء، وينكتها إلى الناس: «**اللّهم اشهد**»»[١].

قال الإمام ابن القيم ﷺ: «وثبت عنه في الصحيح أنه جعل يشير بإصبعه إلى السماء في خطبته في حجة الوداع، وينكتها إلى الناس، ويقول: «**اللّهم اشهد**»، وكان مستشهدًا بالله حينئذ، ولم يكن داعيًا حتى يقال السماء قبلة الدعاء»[٢].

«وهذا من أقوى الأدلة على علوه تعالى وفوقيته؛ إذ لو كانت كل الأمكنة والجهات إليه متساوية، لما كان هناك معنى للإشارة إلى جهة العلو بالذات، بل لم يكن هناك حاجة إلى الإشارة أصلًا، فصلوات الله وسلامه، على من هو أعلم الخلق بربه، وبما ينبغي له من التنزيه، لقد أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، ونصح لأمته، فجزاه الله عنها خير ما يجزي به رسولًا كريمًا، وقائدًا برًا رحيمًا»[٣].

---

(١) قطعة من حديث جابر الطويل في الحج، وقد سبق تخريجه/ ص١٦٩.
(٢) تهذيب سنن أبي داود (١٣/١٦).
(٣) شرح النونية للهراس (٢١٨/١)، وفي الحديث أن نزول الله تعالى لا ينافي علوه، ومن فوائده أيضًا بطلان الأحاديث التي فيها أن الله تعالى ينزل إلى الأرض يوم عرفة، فيعانق المشاة ويصافح الركبان، تعالى الله عن ذلك.

الطريقة الثالثة: رفع الرأس إلى السماء:

وذلك في حالتين أيضًا:

الحالة الأولى: رفع الرأس إلى السماء عند الدعاء:

وفي ذلك عدة أحاديث منها:

١ ـ عن المقداد بن الأسود[١] رضي الله عنه عن النبي ﷺ وفيه: «فرفع رأسه إلى السماء، فقال: **اللّهم أطعم من أطعمني، واسق من سقاني**»[٢].

٢ ـ عن عائشة رضي الله عنها في قصة مجيء النبي ﷺ إلى البقيع وفيه: «فإذا هو في البقيع رافع رأسه إلى السماء...»[٣].

٣ ـ عن سهل بن سعد الساعدي[٤] رضي الله عنه عن النبي ﷺ وفيه: «فنظرت إلى رسول الله ﷺ من جانب الكساء ـ وهو رافع رأسه إلى السماء ـ، وهو يقول: «**اللّهم استر العباس وولده من النار**»»[٥].

---

(١) المقداد بن عمرو بن ثعلبة البهراني، وإنما غلبت عليه المقداد بن الأسود؛ لأنه كان تبناه الأسود، فاشتهر بذلك وأسلم قديمًا، وهاجر الهجرتين، وشهد بدرًا وما بعدها، لم يثبت أنه كان ببدر فارس غيره، اتفقوا على أنه مات سنة ٣٣٠هـ في خلافة عثمان، انظر: الإصابة (٩/رقم ٨١٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (٣/ ٢٠٥٥).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢/ ١٣٨٩)، وعبد بن حميد: المنتخب من المسند (١/ ٤٧٣)، واللالكائي (٣/ ٤٤٨/رقم ٧٦٤).

(٤) سهل بن سعد بن مالك بن ساعدة الأنصاري الساعدي من مشاهير الصحابة، يقال: كان اسمه حَزَنًا، فغيره النبي ﷺ، توفي النبي ﷺ وهو ابن خمسة عشرة سنة، وهو آخر من مات بالمدينة سنة ٩١هـ، وقيل بالإسكندرية، انظر (٤/ ٣٥٢٦).

(٥) أخرجه الحاكم: المستدرك (٣/ ٣٦٩)، وقال: هذا الحديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه.

٤ ـ عن عائشة ﵂ في قصة وفاة الرسول ﷺ وفيه: «فرفع رأسه إلى السماء، وقال: «**في الرفيق الأعلى**»»[(١)].

٥ ـ عن ابن عباس ﵄ قال: «كان أول ما نسخ من القرآن القبلة، وذلك أن رسول الله ﷺ لما هاجر إلى المدينة وكان أكثر أهلها اليهود، فأمره الله أن يستقبل بيت المقدس، ففرحت يهود... فكان يدعو الله وينظر إلى السماء، فأنزل الله ﴿قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٤٤]»[(٢)].

الحالة الثانية: رفع الرأس إلى السماء مستشهداً الله تعالى:

وقد ثبت ذلك عنه في خطبته ﷺ يوم النحر في حجة الوداع كما رواه عنه ابن عباس ﵄ في حديث طويل وفيه: ثم رفع رأسه إلى السماء، فقال: «اللّهم هل بلغت، اللّهم هل بلغت...»[(٣)].

الطريقة الرابعة: رفع الرأس واليدين إلى السماء:

ولم أقف على حديث فيه الجمع بين الأمرين، إلا أن ذلك مستفاد من روايات بعض الأحاديث المتقدمة، وبيانا لذلك أقول:

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٤٥١).

(٢) أخرجه البيهقي (٢/ ١٢).

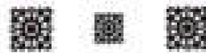
(٣) أخرجه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص٧٦ و٨٩، وإسناده صحيح، فهو الإسناد الذي خرج به البخاري الحديث في الصحيح برقم ١٧٣٩، و٧٠٧٩، وقد ذكر الحافظ في الفتح (٣/ ٥٧٥) أن الحافظ الإسماعيلي أخرج الحديث من الوجه الذي أخرجه منه البخاري، وفيه زيادة: (إلى السماء)، وهذا من فوائد المستخرجات كما هو مذكور في كتب المصطلح، انظر مثلًا: مقدمة ابن الصلاح/ ص١٩، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٣٢١) وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٤٥).

الحالة الأولى: رفع اليدين مع الرأس في الدعاء:

كما في قصة مجيء النبي ﷺ إلى البقيع، وقد تقدم ذكرها، ففي رواية أنه رفع يديه إلى السماء، وهي عند مسلم، وفي أخرى أنه ﷺ رفع رأسه، والجمع بينهما ممكن بأن يقال إن النبي ﷺ فعل الأمرين، وكل من الرواة ذكر شيئًا دون الآخر.

الحالة الثانية: رفع الرأس مع اليدين مستشهداً الله تعالى:

وهذا مستفاد من حديث ابن عباس، الذي سبق ذكره في الحالة الثانية، من الطريقة الثالثة، مع حديث وابصة بن معبد، ففي الأول ذكر رفع الرأس إلى السماء، وفي الثاني ذكر رفع اليدين إلى السماء، والواقعة واحدة، والجمع ممكن بأن يقال إن الرسول ﷺ فعل الأمرين معًا، وكل من الرواة روى ما حفظ، أضف إلى ذلك أن الصحابي هنا مختلف، وزيادة الصحابة بعضهم على بعض مقبولة بالاتفاق، لا يبحث العلماء في قبولها وعدمه، بل هي مقبولة قولًا واحدًا[١].



(١) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٦٥٣ ـ ٦٤٠)، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٦٩١ ـ ٦٩٢)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٥٣).

المبحث الثالث

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالجمع بين القول والإشارة

وهذا من حرصه على تعليم أمته، وحصول البيان بالقول والفعل المطابق له غاية في ذلك[1]، وقد ثبت عنه ﷺ الجمع بين القول والفعل، أو القول والإشارة، أثناء تعليمه أمته بعض أمور الدين في غير حديث، والمقصود هنا ذكر الأحاديث الثابتة عنه ﷺ في الجمع بين القول والإشارة، تحقيقًا لإثبات الصفة، وتأكيدًا للقول بالفعل، ومن فوائد ذلك بيان بطلان مذهب تحريف أهل الأهواء للنصوص القولية، الواردة في إثبات تلك الصفة، وقد وقفت على بعض الأحاديث من هذا النوع وهي:

الحديث الأول: عن عبيد الله بن مقسم[2] أنه نظر إلى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كيف يحكي رسول ﷺ قال: «**يأخذ الله عز وجل سماواته وأرضيه بيديه، فيقول: أنا الله، ـ ويقبض أصابعه ويبسطها ـ أنا الملك**»، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه، حتى أقول: «أساقط هو برسول الله ﷺ»؟[3].

الحديث الثاني: عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: «ذكر الدجال عند

---

(١) انظر: الموافقات للشاطبي (٤/ ٧٩).

(٢) عبيد الله بن مقسم المدني، ثقة مشهور، من الرابعة، التقريب/ ٤٣٧٥.

(٣) أخرجه مسلم (٤/ ٢٧٨٨)، وبعضهم يعزوه بهذا السياق للبخاري، وهو وهم.

النبي ﷺ، فقال: «**إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور**» ـ وأشار بيده إلى عينه ـ، «**وإن المسيح الدجال أعور عين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية**»»[(١)].

الحديث الثالث: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي ﷺ في ذكر الدجال وفيه: «فوضع يده على عينه ثم قال: «**أشهد أن الله تعالى ليس بأعور**»»[(٢)].

الحديث الرابع: عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا۟ ٱلْأَمَٰنَٰتِ إِلَىٰٓ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ ٱلنَّاسِ أَن تَحْكُمُوا۟ بِٱلْعَدْلِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾ [النساء]، رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه، والتي تليها على عينه»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/٧٤٠٧)، وبعض الباحثين يعزوه لمسلم، وهو وهم؛ إذ ليس عنده ذكر الإشارة.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد: (٣/ ٢٩٢) مطولاً، والحاكم: (٢/ ٥٧) مختصرًا، وعبد الله بن أحمد: السنة (٢/ ١٠٠٥) مختصرًا أيضًا، وصححه الحاكم على شرط مسلم، وهو وهم، فإن زيد بن أسلم الراوي عن جابر لم يسمع منه، وقد صححه شعيب الأرنؤوط بطرقه وشواهده، انظر: المسند (٢٢/ ١٤١١)، **ولم يعرج على شاهد وضع اليد على العين**، وهو حديث ابن عمر المتقدم، ويشهد له أيضًا الحديث الذي بعده.

(٣) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٧٢٨)، وابن خزيمة: التوحيد (١/ ٩٧، ٩٨)، وابن حبان: (١/ ٤٩٨ ـ الإحسان)، والحاكم: (٢/ ٧٥)، والدارمي: الرد على المريسي/ ٦٣، وابن أبي حاتم: التفسير (٣/ ٥٥٢٤)، وابن منده: التوحيد (٣/ ٤٠١، ٤١٩)، وابن بطة: الإبانة ـ مختاره (٣/ ٨٧)، وغيرهم من طرق، عن عبد الله بن يزيد المقرئ، عن حرملة بن عمران التجيبي المصري، عن أبي يونس سليم بن جبير، عن أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وصححه في (٢/ ٢٥٧) على شرط الشيخين، وصحح إسناده =

= اللالكائي (٢/ ٤١١)، والذهبي: تلخيص المستدرك (٢/ ٧٥)، وابن حجر: الفتح (١٣/ ٣٨٥) على شرط مسلم، وعزاه ابن كثير (٢/ ٣٤٢) لابن مردويه في تفسير إلا أن في رواية ابن أبي حاتم أنه وضع إبهامه على عينه وسبابته على أذنه، وقد ظننتها خطأً مطبعيًا ولكن ذكرها ابن كثير في تفسيره عنه كذلك، مع أنه عزا الحديث لأبي داود وابن حبان والحاكم، ويبدو أنها وهم من أحد الرواة؛ لأن فيها تكلفا، وهي مخالفة لما ورد في بقية المصادر المذكورة آنفا.

وقد تابع المقرئ رشدينُ بن سعد في الكامل لابن عدي (٣/ ١٥٣)، فرواه عن حرملة به، قال ابن عدي بعد حديثه من طريق عقبة بن عامر نحوه ولفظه في حديث عقبة: «وضع أصبعه على عينيه».

وللحديث شاهد عن عقبة بن عامر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن ربنا سميع بصير»، وأشار بيده إلى عينه، وفي لفظ: «قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية في خاتمة النور ـ وهو جاعل أصبعيه تحت أذنيه ـ يقول: بكل شيء بصير»، أخرجه الطبراني (١٧/ ٧٧٤ ـ ٧٧٥) ـ من طريق عثمان بن صالح، وسعيد بن أبي مريم ـ، وابن أبي حاتم (٣/ ٥٥٢٦)، و(٤/ ٦٠٧٦) ـ من طريق يحيى بن عبد الله بن بكير ـ، وابن بطة (٣/ ٩٧) ـ من طريق النضر بن عبد الجبار ـ، أربعتهم عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر، إلا أنه ليس عند ابن أبي حاتم ذكر الإشارة، وعنده أنه قرأ آية النساء ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ۝٥٨﴾.

وهذا إسناد ضعيف، لأجل ابن لهيعة، وبعض المحدثين يحسن له في الشواهد كالحافظ ابن حجر، ولذلك حسنه في الفتح (١٣/ ١٧٣) إلا أنه عزاه للبيهقي، ولم أقف عليه عنده، وما ورد في الحديث من أن الآية في خاتمة النور، ليس كذلك، وإنما ذلك موجود في آخر سورة الحج/الآية ٧٥، فلعله وهم في ذكر السورة، كما اضطرب في تعيين الآية.

وقد تابع ابنَ لهيعة عليه رشدينُ بن سعد عند ابن عدي: الكامل (٣/ ١٥٣) من طريق الحسن بن محمد المدني عن يحيى عن الحسن بن ثوبان عن يزيد به إلا أنه جعل الآية فيه آية النساء، كما في حديث أبي هريرة.

وعلى كل فهي روايات وطرق ضعيفة، وقد اضطرب فيها ابن لهيعة ورشدين، وإنما أوردتها لبيان حالها، لأجل تحسين ابن حجر لطريق ابن لهيعة.

ففي هذا الحديث إشارة النبي ﷺ إلى سمعه وبصره تحقيقًا لإثبات هاتين الصفتين[(١)]، وفي هذا إبطال القول بأن ذلك مجاز[(٢)]، وإبطال مذهب المعتزلة بأن المراد أنه مدرك للمدركات، كما هو قول البصريين منهم، أو أن المراد به العلم كما هو قول الكوفيين[(٣)]، إذ لو كان المراد ذلك، لم تصح الإشارة إلى السمع والبصر[(٤)]، وإنما تكون الإشارة إلى القلب؛ لأنه محل العلم[(٥)]، ولهذا قال عبد الله بن يزيد المقرئ[(٦)]: «يعني أن الله سميع بصير، يعني أن لله سمعًا وبصرًا»[(٧)].

وقال الإمام أبو داود: وهذا رد على الجهمية[(٨)]، وأورده ابن خزيمة تحت باب: إثبات العين لله ـ جل وعلا ـ[(٩)]، واحتج به أيضًا غيرهم من

---

(١) انظر: الأسماء والصفات للبيهقي (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣)، وشرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٤٤٦)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٩٧)، ومختصره (١/ ٧٣) و(١/ ١٤٢ ـ/ ٣٢/ط: أضواء: السلف)، وفي الطبعة القديمة العينين بدل الصفتين، وهو خلاف ما في أصله، وقد نبه على ذلك المحقق.

(٢) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ١٥٤)، و(٣/ ٩٤٨/ط: أضواء السلف)، وقد ذكر الآية: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ١٣٤﴾، وهي برقم ١٣٥ من سورة النساء، وحديث أبي هريرة فيه الآية المثبة أعلاه.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار/ ص١٦٨ ـ ١٦٩.

(٤) انظر: الأسماء والصفات (١/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣/ بتحقيق الحاشدي)، وشرح الأصبهانية (٢/ ٤٤٦).

(٥) انظر: الأسماء والصفات (١/ ٤٦٣).

(٦) عبد الله بن يزيد المقرئ إمام حافظ من كبار شيوخ البخاري، من مشايخ الإسلام، وكان ابن المبارك إذاسئل عنه يقول: كان ذهبًا خالصًا، أقرأ القرآن قرابة سبعين سنة بين البصرة ومكة، انظر: ترجمته في السير (١٠/ ١٦٦).

(٧) سنن أبي داود (٥/ ٩٧).

(٨) السنن (٥/ ٩٧).

(٩) التوحيد لابن خزيمة (١/ ٩٦)

الأئمة على إثبات صفتي السمع والبصر(١).

ومما يفيد الحديث أيضًا أن أسماء الله تعالى غير جامدة خلافًا للمعتزلة؛ لأن الوارد في الآية اسما السميع والبصير، فلو كان سبحانه سميع بلا سمع كما هو قولهم، وبصيرًا بلا بصر، لما صحت هذه الإشارة(٢).

الحديث الخامس: عن أنس بن مالك ﷺ عن النبي ﷺ قال: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، قال: «وضع إبهامه على قريب من طرف أنملته»، فساخ(٣) الجبل.

وفي رواية عن أنس عن النبي ﷺ قال: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ قال: هكذا يعني أنه أخرج طرف خنصره(٤).

---

(١) كابن ماجه، وابن منده، وأبو إسماعيل الأنصاري، واللالكائي، انظر: المواضع المحال عليها في تخريج الحديث.

(٢) وقد أخرج ابن أبي حاتم: التفسير (٣/٥٥٢٦) و(٤/٦٦٤٥) عن محمد بن إسحاق أنه قال: «أي سميع ما تقولون»، وأخرج عنه (٧/١١٥٨١) في قوله تعالى في سورة الأنفال: ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٦١﴾﴾ قال: «سميع بما يقولون، عليم بما يخفون».

(٣) يقال: ساخت الأرض بمعنى رسبت، انظر: القاموس المحيط/ص٣٢٤.

(٤) أخرجه الترمذي: (٥/ ٣٠٧٤)، وابن خزيمة: التوحيد (١/ ١٦٢ ـ ١٦٦)، وأحمد: المسند (٣/ ١٢٥)، وابن أبي عاصم: السنة (٢/ ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢)، وعبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٥٠٠)، وابن أبي حاتم: التفسير (٥/ ٨٩٣٦)، والطبري (١٣/ ٩٨)، وذكر ابن كثير في تفسيره (٣/ ٤٧٠): أن أبا محمد الخلال أخرجه من طريق أبي القاسم البغوي عن هدبة بن خالد به، وأن الخلال قال: «هذا إسناد صحيح لا علة فيه»، وقال السيوطي في اللآلي (١/ ٢٥): «هذا حديث صحيح، رواه خلق عن حماد، وأخرجه الأئمة من طرق عنه، وصححوه»، وصححه الألباني: صحيح الترمذي (٣/ ٢٣٨).

وقد وردت عدة روايات مفسرة لصفة الإشارة، وقد أخرجها ابن خزيمة في صحيحه (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٢).

المبحث الرابع

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بضرب الأمثال

وهذا الأسلوب من طرق التعليم العالي، ولذلك ضرب الله تعالى في القرآن(١) وكذا رسوله ﷺ، جملة من الأمثال، للأمور المهمة، تحصيلًا للبيان، وإزالة للإشكال(٢)، والمثل في الأصل الشبيه والنظير المشبه به(٣)، فالمراد به النظير الذي يقاس عليه، ويعتبر به مجموع القياس(٤).

قال ابن القيم معرفًا المثل بأنه «تشبيه شيء بشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس، أو أحد المحسوسين من الآخر،

---

(١) ذكر ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٤/٥٦) وابن القيم في النونية (١/١٣ ـ بشرح الهراس) أنها بضعة وأربعون مثلًا، ومرادهما الآيات التي صرح فيها بلفظ المثل.

(٢) انظر: توضيح الكافية للسعدي/ص٢٩٣، وقد قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الإسراء: ٨٩]، ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الكهف: ٥٤]، ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ [الروم: ٥٨].

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/١٥).

(٤) انظر: المصدر السابق (١٣/١٦)، وانظر (٢/٣٦١، ٨٩) منه، وتلخيص الاستغاثة له (١/٢٣٩).

واعتبار أحدهما بالآخر»[١].

وللأمثال فوائد مذكورة في كلام أهل العلم منها:

١ ـ تقريب المعاني المعقولة من الأمثال المحسوسة[٢]، بحيث يكون نسبة المعقول إلى العقل، كنسبة المحسوس إلى الحس[٣].

٢ ـ إيضاح المعاني المعقولة وأحكامها[٤].

٣ ـ زيادة الإفهام.

٤ ـ ترسيخ المعاني في الذهن[٥].

٥ ـ تأنيس النفس، وسرعة قبولها، وانقيادها لما ضرب لها مثله[٦].

وقد ثبت عن الرسول ﷺ أمثال كثيرة، أفردها بعض العلماء بالتصنيف[٧]، والمقصود منها هنا، ما كان واردًا في باب الأسماء والصفات، وهي كثيرة أيضًا؛ ولذلك أقتصر هنا على ذكر بعضها، لبيان أنه ﷺ ضرب الأمثال، لبيان هذا الباب لأمته، فمن ذلك:

---

(١) إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ١٥٠)، وانظر أنواع المثل في مجموع فتاوى ابن تيمية (١٤/ ٥٦ ـ ٥٨).

(٢) انظر: تفسير ابن كثير (٧/ ٩٦)، وبدائع الفوائد (٢/ ٣٠١)، والنونية (١/ ١٣ ـ بشرح الهراس) كلاهما لابن القيم، وتفسير السعدي (٤/ ١٣٩).

(٣) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (٢/ ٣٠١).

(٤) انظر: فتح الباري لابن حجر (٣/ ٥٧٦).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/ ١٤٧).

(٦) انظر: إعلام الموقعين لابن القيم (١/ ٢٣٩)، وانظر النونية له (١/ ١٣ ـ بشرح الهراس).

(٧) كالرامهرمزي، وأبي الشيخ الأصبهاني، وكتاباهما مطبوعان، وعقد الترمذي (٥/ ١٤٤ ـ ١٥٢): كتاب الأمثال النبوية.

أ ـ إثبات الرؤية:

ثبت عن الرسول ﷺ عدة أحاديث، في بيان أن المؤمنين يرون الله تعالى في الآخرة، بضرب الأمثال، ومن ذلك:

١ ـ قوله ﷺ ـ وقد سئل هل نرى ربنا يوم القيامة؟ ـ: «**هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر؟**» قالوا: «لا يا رسول الله»، قال: «**هل تضارون في الشمس صحوًا، ليس دونها سحاب**»؟ قالوا: «لا يا رسول الله»، قال: «**فإنكم ترونه كذلك**»[(١)].

٢ ـ عن جرير بن عبد الله البجلي[(٢)] رضي الله عنه قال: كنا جلوسا عند رسول الله ﷺ إذ نظر إلى القمر ليلة البدر، فقال: «**إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون**[(٣)] **في رؤيته**»[(٤)].

٣ ـ عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن ناسًا في زمن رسول الله ﷺ قالوا: «يا رسول الله، هل نرى ربنا يوم القيامة؟»، قال رسول الله ﷺ: «نعم»، قال: «**هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ليس معها سحاب؟ وهل تضارون**[(٥)] **في رؤية القمر ليلة البدر صحوًا ليس فيها سحاب؟**»

---

(١) أخرجه البخاري (٨/ ٧٤٣٧)، ومسلم (١/ ١٨٢)، عن أبي هريرة.

(٢) جرير بن عبد الله بن جابر أبو عمرو أو أبو عبد الله البجلي، صحابي مشهور، سكن قرقيسياء إلى أن مات بها سنة: ٥١هـ، وقيل: ٥٤هـ انظر: الإصابة (١/ ١١٣٨).

(٣) روي بتشديد الميم وتخفيفها، فمن شددها فتح التاء ومن خففها ضم التاء، والمعنى على التشديد هل تتضامون وتتلطفون في التوصل إلى رؤيته؟، وعلى المخفف هل تلحقكم المشقة؟ انظر شرح صحيح مسلم للنووي (٣/ ١٨/ ط: دار إحياء التراث العربي)

(٤) أخرجه البخاري (١/ ٥٥٤)، ومسلم (١/ ٦٣٣).

(٥) روى بتشديد الراء وبتخفيفها والتاء مضمومة فيهما، والمعنى على الأول هل تضارون غيركم في حالة الرؤية بزحمة أو مخالفة في الرؤية أو غيرها لخفائه =

قالوا: «لا يا رسول الله»، قال: «**ما تضارون في رؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة إلا كما تضارون في رؤية أحدهما**»[١].

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وإنما شبه الرؤية برؤية القمر لمعنيين:

أحدهما: أن رؤية القمر ليلة البدر لا يشك فيه، ولا يمترى.

والثاني: [أنه] يستوي فيه جميع الناس من غير مشقة»[٢].

٤ ـ قوله ﷺ ـ وقد سئل: «يا رسول الله، أكلنا يرى ربه مخليًا به يوم القيامة؟، وما آية ذلك في خلقه؟» ـ، قال: «**يا أبا رزين؛ أليس كلكم يرى القمر ليلة البدر مخليًا به؟**» قلت: «بلى»، قال: «**فإنما هو خلق من خلق الله، فالله أجلُّ وأعظم**»[٣].

= كما تفعلون أول ليلة من الشهر؟، وعلى الثاني: هل يلحقكم في رؤيته ضرر؟ انظر شرح مسلم للنووي (٣/ ١٨/ ط: دار إحياء التراث العربي).

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤٣٩)، مسلم (١/ ١٨٣)، واللفظ له.

(٢) فتح الباري له (٣/ ١٣٤)، وما بين معكوفتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) أخرجه أبو داود (٥/ ٤٧٣١)، وابن ماجه (١/ ١٨٠)، وأحمد (٤/ ١١، ١٢)، وابن أبي عاصم: السنة (١/ ٤٦٩)، وغيرهم، وإسناده حسن على أقل أحواله؛ فإن في إسناده وكيع بن عدس ويقال حدس، تفرد عنه يعلى بن أمية، وقال فيه الحافظ مقبول، وبه ضعف الألباني إسناده، وتبعه على ذلك غير واحد، والجواب:

١ ـ أن ابن حبان قد وثقه فقال في (مشاهير علماء الأمصار/ ٩٧٣): «من الأثبات»، وقد جعل العلامة المعلمي رحمه الله تصريح ابن حبان بتوثيق الرجل أرفع درجات توثيقه، وصرح أنها لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة إن لم تكن فوق توثيق كثير منهم، وقد جود الألباني كلامه هذا في التنكيل (١/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨)، وهذا منه.

٢ ـ أن الجورقاني قال فيه: «صدوق صالح الحديث» الصحاح والأباطيل (١/ ٢٣٢).

=

....

= ٣ ـ أن وكيع بن عدس من التابعين، وقد ذكر الحافظ الذهبي رحمه الله، أن المجهول من كبار التابعين وأوساطهم، يحتمل حديثه ويتلقى بحسن الظن، إذا سلم من مخالفة الأصول وركاكة الألفاظ، وهذا الحديث ليس فيه شيء من ذلك، والحمد لله، بل الأصول تشهد له، كما يشهد له حديث ابن مسعود الذي بعده.

ثم ذكر أن المجهول من صغار التابعين، تسوغ رواية خبره، وأن ذلك يختلف باختلاف جلالة الراوي عنه، وتحريه وعدم ذلك، انظر كتابه: ديوان الضعفاء والمتروكين/ ص٣٧٤.

وكلامه صريح في الفرق بين خبر الرجلين، فالأول يحتمل حديثه، ويتلقى بحسن الظن، بالشرطين المذكورين، وغاية ما للثاني، جواز رواية خبره، ولا يخفى أنه لا يلزم من مجرد الرواية، قبول حديثه فضلًا، عن العمل به كما هو معروف، ولم أقف على من نبه على هذا الفرق، الذي تضمنه كلامه، فمن وجده عند أحد من أهل العلم دلني عليه؛ لأن الكلام الصادر عن العالم، له من الوزن، ما ليس لكلامي كما لا يخفى.

وذكر الإمام ابن كثير رحمه الله أنه إذا كان المجهول من عصر التابعين والقرون المشهود لها بالخير، فإنه يستأنس بروايته، ويستضاء بها في مواضع، وأنه قد وقع في مسند الإمام أحمد وغيره من هذا القبيل كثير، انظر: الباعث الحثيث/ ص٩٢.

وقد سئل الإمام أبي عبيد عن هذا الحديث وأحاديث أخر، فقال: «هذه أحاديث صحاح، رواها الثقات بعضهم عن بعض...» وإسناده صحيح كما سيأتي/ ص....

وحسنه شيخ الإسلام ابن تيمية في الواسطية ضمن مجموع الفتاوى (٣/ ١٣٩)، وجوّد إسناده في (٦/ ٤٢٧) منه، وحسنه الذهبي: العلو (١/ ص٢٧٤)، ولعله بناء على كلامه السابق، وقد احتج به جمع من أئمة السنة، ولولا خشية الإطالة، لسردت أسماءهم، ومن عادة الشيخ الألباني اعتبار ذلك تصحيحًا من صاحبه، بل يعتبر شرح الحديث تصححًا له، وفيه نظر لا يخفى.

وأنبه هنا إلى أن الشيخ الألباني رحمه الله، قد حسن الحديث في الصحيحة ـ مع حكمه على وكيع بالجهالة ـ فتحسين الحديث ـ مع توثيق ابن حبان، وقول =

قال ابن تيمية رحمه الله: «وإثباته ﷺ جواز الرؤية لجميع الخلق في وقت واحد وكل منهم يكون مخليًا به، بالقياس على رؤية القمر، مع قوله والله أعظم وأجل، دليل واضح على أن الناس يرونه مواجهة عيانًا يكون بجهة منهم، وإذا أمكن في بعض مخلوقاته أنه يراه الناس في وقت واحد، كلهم يكون مخليًا به، فالله أولى أن يمكن ذلك فيه؛ فإنه أعظم وأجل»(١).

٥ ـ عن عبد الله بن عُكيم(٢) قال: سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول ـ وبدأ باليمين قبل أن يحدثنا ـ: «ما منكم من أحد إلا إن ربه سيخلو به كما يخلو بالقمر ليلة البدر، فيقول: «**ابن آدم ما غرك بي؟ ثلاث مرات، ثم يقول: ماذا أجبت المرسلين؟ كيف عملت فيما علمت**»»(٣).

= الجورقاني: صدوق صالح الحديث، وما قاله الذهبي، وابن كثير، في أمثاله ـ أولى وأحرى.

(١) بيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤١٤).

(٢) عبد الله بن عكيم، بالتصغير، الجهني أبو معبد الكوفي، مخضرم من الثانية، سمع كتاب النبي ﷺ إلى جهينة، مات في إمرة الحجاج، انظر: التقريب/ رقم ٣٥٠٦.

(٣) هذا الحديث يرويه عن عبد الله بن عكيم هلالُ الوزان، ورواه عنه اثنان:
أحدهما: أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري:
أخرجه المروزي: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٤٨٠) عن يحيى بن يحيى النيسابوري، وأبو بكر الآجري: أخلاق العلماء/ ١٥ عن جعفر الفريابي وشيبان بن فروخ، والطبراني (٩/ ٨٨٩٩)، وأبو نعيم من طريق بشر بن موسى، وأحمد: الزهد/ ٦٤ من طريق عبد الرحمن المحاربي، واللالكائي (٣/ ٨٦٠) من طريق أبي الربيع الزهراني ستتهم عن أبي عوانه به.
وأسانيدهم أغلبها صحاح وباقيها حسان، ولكن متابعة الراوي الثقة لمن حديثه في مرتبة الحسن تدل على أنه ضبط حديثه ذاك، وأنه من صحيح حديثه. =

ب ـ إثبات صفة الكلام:

١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «**إذا قضى الله الأمر في السماء، ضربت الملائكة بأجنحتها، خضعانًا لقوله كأنه سلسلة على صفوان، فإذا فزع عن قلوبهم، قالوا: ماذا قال ربكم؟ قالوا للذي قال: الحق، وهو العلي الكبير...**» الحديث[(١)].

ج ـ إثبات صفة السمع:

١ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت، يتغنى بالقرآن يجهر به**»[(٢)].

وفي لفظ لمسلم: «**ما أذن لشيء كأَذَنِه لنبيٍّ يتغنى بالقرآن يجهر به**».

د ـ إثبات صفة اليد:

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**يطوي الله السموات السبع بما فيها من**

= **ثانيهما**: شريك بن عبد الله النخعي:

أخرجه عنه ابن المبارك: الزهد/٨٣، ـ ومن طريقه عبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٤٧٥)، و(٢/ ١١٥٢)، وأبو بكر الدينوري: الإمتاع والمجالسة (١/ ٨) ـ، وأخرجه عبد الله: السنة (١/ ٤٧٤)، و(٢/ ١١٥٠) عن أحمد، و(٢/ ١١٥١) عثمان بن أبي شيبة كلاهما عن وكيع.

وأخرجه ابن خزيمة (٢/ ٤١٩)، والطبراني (٩/ ٨٩٠٠) من طريق أسد بن موسى، وابن بطة (٧/ ٣٢) من طريق محمد بن إسحاق، والطبري (١٧/ ١٥٠) من طريق أبي أحمد الزبيري خمستهم عن شريك به، وإسناده حسن من أجل شريك، قال ابن حجر: «صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه لما ولي القضاء»، ولكن كلام الأئمة عليه، يفيد أنه أرفع من ذلك، وعلى كل، لا يضره ذلك هنا؛ لكونه متابعًا من أبي عوانة بلفظه، وانظر تفصيل تخريج الحديث والكلام على أسانيده في الملحق الثالث.

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٧٠١)، و(٦/ ٤٨٠٠)، و(٩/ ٧٤٨١).

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٥٠٢٤)، ومسلم (٢/ ٧٩٢).

الخليقة، والأرضين السبع بما فيها من الخليقة، يطوي ذلك كله بيمينه، يكون ذلك كله في يده بمنزلة خردلة»[(١)].

وفي لفظ: «ما السماوات السبع، والأرضون السبع في يد الله، إلا كخردلة في يد أحدكم»[(٢)].

هـ - إثبات صفة الفرح:

١ - عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لله أشد فرحًا بتوبة عبده المؤمن من رجل في أرض دوية[(٣)] مهلكة، معه راحلته عليها طعامه وشرابه، فنام فاستيقظ وقد ذهبت فطلبها حتى أدركه العطش، ثم قال: أرجع إلى مكاني الذي كنت فيه فأنام حتى أموت، فوضع رأسه على ساعده ليموت، فاستيقظ وعنده راحلته وعليها زاده وطعامه وشرابه، فالله أشد فرحًا بتوبة العبد المؤمن، من هذا براحلته وزاده»[(٤)].

و - إثبات صفة الرحمة:

١ - عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «قدم على رسول الله سبي، فإذا امرأة من السبي تبتغي، إذا وجدت صبيًّا من السبي أخذته، فألصقته

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم: التفسير (٨/ ١٣٧٥٢) من طريق أبي الجوزاء عنه، بإسناد حسن إن شاء الله.

(٢) أخرجه الطبري (٢٤/ ٢٥) من طريق أبي الجوزاء كذلك عنه، بإسناد حسن كذلك، وانظر بيان إسناده والذي قبله في الملحق الثالث.

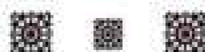
(٣) الدوية: القفر والمفازة، وهي الداوية بإشباع الدال، كما في رواية مسلم، وجمعها داوي، انظر: الفتح (١١/ ١٠٦).

(٤) أخرجه البخاري (٨/ ٦٣٠٨)، ومسلم (٤/ ٢٧٤٤)، وهو في الصحيحين أيضًا عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وعند مسلم عن غيره من الصحابة، انظر: البخاري/ رقم ٦٣٠٩، ومسلم (٤/ ٢١٠٢ - ٢١٠٥).

بطنها وأرضعته»، فقال لنا رسول الله ﷺ: «**أترون هذه طارحة ولدها في النار؟**»، قلنا: «لا والله وهي تقدر على أن لا تطرحه؟»، فقال رسول الله ﷺ: «**لله أرحم بعباده من هذه بولدها**»(١).

قال الإمام ابن القيم: «إن النبي ﷺ أقسم قسمًا بارًّا فقال: «**إن الله أرحم بعباده من الوالدة بولدها...**» وفي هذا إثبات كمال الرحمة وأنها حقيقية لا مجازية» ثم ذكر الحديث السابق ثم قال: «فإن كانت رحمة الوالدة حقيقة فرحمة الله أولى بأن تكون حقيقة منها، وإن كانت رحمة الله مجازًا فرحمة الوالدة لا حقيقة لها»(٢).

وقال الحافظ: «وفيه ضرب الأمثال بما يدرك بالحواس لما لا يدرك بها، لتحصيل معرفة الشيء على وجهه، وإن كان الذي ضرب به المثل لا يحاط بحقيقته؛ لأن رحمة الله لا تدرك بالعقل(٣)، ومع ذلك فقربها النبي ﷺ للسامعين بحال المرأة المذكورة»(٤).



(١) أخرجه البخاري (٨/ ٥٩٩٩)، ومسلم (٤/ ٢٧٥٤).

(٢) مختصر الصواعق (٢/ ١٢٧ ـ ١٢٨).

(٣) إن كان مراده أن رحمة الله لا تعرف بالعقل ففيه نظر؛ فإن دلالة العقل عليها أظهر من دلالة التخصيص على الإرادة، انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣٤، وما في الحديث زيادة في البيان من الرسول ﷺ، كما ذكره هو بعد؛ لأنه ثبت عنه ﷺ إثبات هذه الصفة في غير حديث، وهي ثابتة بالقرآن أيضًا.

(٤) الفتح (١١/ ٤٣١).

المبحث الخامس

بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات بالإقرار

المراد بالإقرار أن يفعل شيء فيطلع عليه الرسول ﷺ فلا ينكره وهو حجة شرعية بالاتفاق؛ لأن العصمة تنفي عنه ما يحتمل في حق غيره، مما يترتب على الإنكار، فلا يقر ﷺ على باطل(١)؛ ولذلك اعتبر أهل الحديث وغيرهم، إقراره ﷺ من المرفوع، وخصوا الموقوف على الصحابي بقوله وفعله.

وقد وردت عدة أحاديث، فيها إقرار من الرسول ﷺ لما يسمعه من الصحابة ﷺ، أو غيرهم، وهي داخلة في بيانه ﷺ لهذا الباب؛ إذ لو كان ما قالوه منكرًا، لشدد في الإنكار عليهم، كما عهد منه ﷺ ذلك في كل ما هو خطأ، وإن كان واقعًا فيما هو دون هذا الباب.

وهذه طائفة من الأحاديث، التي فيها بيان الرسول ﷺ أسماء الله وصفاته بالإقرار:

١ ـ عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: «جاء حبر إلى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، أو يا أبا القاسم، إن الله تعالى يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال والشجر على إصبع، والماء والثرى على إصبع، وسائر الخلق على إصبع، ثم يهزهن فيقول: «أنا الملك»؛ فضحك رسول الله ﷺ تعجبًا مما قال الحبر، ثم قرأ:

(١) انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٣٢٣)، وانظر: (١/ ١٨١) منه.

﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَـٰنَهُۥ وَتَعَـٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾ [الزمر]»[١].

ففي هذا الحديث إعجاب الرسول ﷺ بما حدث به الحبر عن كتابهم[٢] وقد «كان الرسول ﷺ، يعجبه موافقة أهل الكتاب، فيما لم ينزل عليه، فكيف بموافقتهم فيما أنزل عليه؟»[٣]، ولو كان كلامه منكرًا، لأنكره عليه الرسول ﷺ، كما وصفه الله تعالى بذلك في قوله: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِىَّ ٱلْأُمِّىَّ ٱلَّذِى يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، ولاشك أن القول في الله تعالى، وفي أسمائه وصفاته بالباطل من أعظم المنكر[٤]، فكيف يقره الرسول ﷺ عليه، ويضحك عند سماع مقالته، بدل أن يشتد غضبه عليه، وتظهر علامات ذلك على وجهه، كما هو ثابت عنه في مواضع، في ما هو دون ذلك بكثير؟[٥]، وهل ينسب ذلك إليه من قدره حق قدره[٦]؟.

٢ ـ عن عائشة ﵂ أن النبي ﷺ بعث رجلًا على سرية، وكان يقرأ

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٤١٤، ٧٤١٥)، ومسلم (٤/ ٢٧٨٦)، واللفظ له.

(٢) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٧٨) شرح مسلم للنووي (١٧/ ١٣٠ ـ ١٣١)، ودرء التعارض لابن تيمية (٣/ ٩)، والفتح لابن حجر (١٣/ ٣٩٩).

(٣) الفتح لابن حجر (١١/ ٣٧٤)، وانظر: شرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٦٠٣) ففيها فوائد موافقة ما في كتب أهل الكتاب، وما ينقلونه بالتواتر لما جاء به النبي ﷺ.

(٤) كما قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَـٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف: ٣٣].

(٥) انظر: البخاري: الأحاديث: رقم ٦١٠٩ إلى ٦١١٣.

(٦) انظر: كتاب التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٧٨).

لأصحابه في صلاتهم فيختم بـ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ①﴾، فلما رجعوا ذكر ذلك لرسول الله ﷺ؛ فقال: «**سلوه لأي شيء يصنع ذلك؟**»، فسألوه فقال: «لأنها صفة الرحمٰن، فأنا أحب أن أقرأ بها»؛ فقال رسول الله ﷺ: «**أخبروه أن الله يحبه**»[(١)].

٣ ـ عن معاوية بن الحكم السلمي[(٢)] رضي الله عنه أن النبي ﷺ سأل جارية: «أين الله؟ قالت: «في السماء»؛ فقال: «**أعتقها؛ فإنها مؤمنة**»[(٣)].

٤ ـ عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلًا أتى النبي ﷺ بجارية سوداء أعجمية، فقال: «إن علي رقبة مؤمنة»، فقال لها رسول الله ﷺ: «**أين الله؟**»، فأشارت إلى السماء بإصبعها السبابة، فقال لها: «من أنا؟»، فأشارت بإصبعها إلى رسول الله ﷺ وإلى السماء، أي: أنت رسول الله، فقال: «**أعتقها؛ فإنها مؤمنة**»[(٤)].

٥ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «إن الله إن شاء أدخل خلقه الجنة بكف واحدة»؛ فقال النبي ﷺ: «**صدق عمر**»[(٥)].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/ ٧٣٧٥)، ومسلم (١/ ٨١٣)، واللفظ له.

(٢) معاوية بن الحكم، قال ابن عبد البر: كان يسكن في بني سليم، وينزل المدينة، وقال البخاري: يعد في أهل الحجاز، وقال البغوي: سكن المدينة، وروى عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا. انظر: الإصابة (٩/ ٨٠٦٠).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٥٣٧).

(٤) أخرجه أبو داود: ٣/ ٣٢٨٤، وابن خزيمة: التوحيد (١/ ص٢٨٤)، والبيهقي: السنن (٧/ ٣٨٨)، وأحمد: المسند (٢/ ٢٩١)، وجود الألباني إسناده في الصحيحة (٧/ ١/ ص٤٥٨)، وهذا الحديث غير حديث الجارية، وقد نبه الألباني رحمه الله على ذلك.

(٥) أخرجه أحمد: المسند (٣/ ١٦٥) من طريق عبد الرزاق، و(٣/ ١٩٣) من طريق =

٦ ـ عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمع رجلًا يقول: «اللّهم إني أسألك بأن لك الحمد، لا إلٰه إلا أنت وحدك لا شريك لك، المنان، بديع السماوات والأرض، ذو الجلال والإكرام»؛ فقال النبي ﷺ: «**لقد سألت الله باسمه الأعظم، الذي إذا دعي به أجاب، وإذا سئل به أعطى**»[١].

٧ ـ عن بريدة[٢] رضي الله عنه قال: سمع النبي ﷺ رجلًا يقول: «اللّهم إني أسألك بأني أشهد أنك أنت الله لا إلٰه إلا أنت، الأحد الصمد، الذي لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفوًا أحد»؛ فقال رسول الله ﷺ: «**لقد سأل الله باسمه الأعظم، الذي إذا سئل به أعطى، وإذا دعي به أجاب**»[٣].

= غيره، وعبد الرزاق: المصنف (١١/٢٠٥٥٦)، ومن طريقه الطبراني: الأوسط (٣/ ٣٤٠٠)، وابن أبي عاصم: السنة (١/رقم ٦٠٣)، والبيهقي (٢/ ٧٢١ ـ ٧٢٢)، والبغوي: شرح السنة (١٥/ ٤٣٣٥)، وغيرهم، ولفظه عند الجميع: «بكف واحد» بالتذكير، وورد مؤنثًا عند البيهقي فقط.
قال الهيثمي: (رواه أحمد والطبراني في الأوسط وإسناده حسن: مجمع الزوائد (١٠/ ٤٠٤)، وجود الحافظ إسناده: الفتح (١١/ ٤١١)، وقال شعيب الأرنؤوط: «إسناده صحيح رجاله رجال ثقات رجال الشيخين»: المسند (٢٠/ ١٢٢/ ط: الرسالة).

(١) أخرجه أحمد: المسند (٣/ ١٥٨)، وأبو داود: السنن (٢/ ١٤٩٥)، والترمذي (٥/ ٣٥٤٤)، وابن ماجه (٢/ ٣٨٥٨)، وابن حبان (٣/ ٨٩٣)، والبغوي في شرح السنة (٥/ ١٢٥٨)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد/ ٥٤٣.

(٢) بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث الأسلمي، قال أبو علي الطوسي: اسمه عامر وبريدة لقبه، ذكر ابن السكن أنه أسلم حين مر به النبي ﷺ بالغميم مهاجرًا، فأقام في موضعه حتى مضت بدر وأحد، وقيل أسلم بعد وقعة بدر، وفي الصحيحين عنه أنه غزا مع النبي ﷺ ست عشرة غزوة، توفي بمرو في خلافة يزيد بن معاوية سنة: ٦٣هـ، انظر: الإصابة (٢/ ٦٢٩).

(٣) أخرجه أبوداود: (٢/ ١٤٩٣ و١٤٩٤)، والترمذي (٥/ ٣٤٧٥)، والنسائي: =

٩ ـ عن أبي رزين العقيلي أنه قال ـ وقد حدثه النبي ﷺ أن الله تعالى يضحك ـ: «لن نعدم من ربّ يضحك خيرًا»[١] ففهم من الحديث ظاهر ما يدل عليه، وأضاف الضحك إلى الله تعالى، ولم ينكر عليه الرسول ﷺ ذلك.

ففي هذه الأحاديث إقرار الرسول ﷺ، ما سمعه من أسماء الله تعالى وصفاته، وهي دليل على إثبات ما فيها من الأسماء والصفات لله تعالى؛ ولذلك كانت من أدلة أهل السنة في هذا الباب؛ لأنه ﷺ لا يقر على باطل.

١٠ ـ وعنه أنه سأل النبي ﷺ: «أين كان ربنا قبل أن يخلق خلقه؟؛ فقال النبي ﷺ «كان في عماء[٢]، ما تحته هواء، وما فوقه هواء، وخلق عرشه على الماء...».

= الكبرى (٤/٧٦٦٦)، وابن ماجه (٢/٣٨٥٧)، وابن حبان: (٣/٨٩١ ـ ٨٩٢)، ونقل المنذري عن شيخه أبي الحسن المقدسي أنه قال: «وهو إسناد لا مطعن فيه، ولا أعلم أنه روي في هذا الباب حديث أجود إسنادًا منه، وهو يدل على بطلان من ذهب إلى نفي القول بأن لله تعالى اسمًا هو الاسم الأعظم».اهـ. من مختصر أبي داود (٢/١٤٥)، والحديث صححه الألباني: سنن أبي داود (١/٤١٠).

(١) مضى تخريجه/ ص٣٥٤.

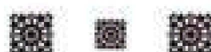
(٢) اختلف في ضبطها على مذهبين:
الأول: أنها ممدودة، وفي معناها قولان:
أحدهما: أنها السحاب الأبيض، وهو قول الأصمعي، وأبي عبيد، والأزهري.
والثاني: أن المراد أنه لم يكن مع الله شيء.
المذهب الثاني: أنها مقصورة، والمراد بها أنه كان حيث لا تدركه عقول بني آدم، ولا يبلغ كنهه وصف. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/٨ ـ ٩)، وتهذيب اللغة للأزهري (٣/٢٤٦)، وبيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/٥٩١).

١١ ـ وعنه أنه سأل النبي ﷺ: «أو يضحك ربنا؟» قال: «**نعم**»[١].

١٢ ـ عن أبي ذر رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ: «هل رأيت ربك؟» فقال: «**نور أنى أراه**»، وفي لفظ: «**رأيت نورًا**»[٢].

١٣ ـ ما سبق ذكره من الأحاديث الثابتة في سؤال الصحابة رضي الله عنهم عن رؤية المؤمنين ربهم يوم القيامة.

وفائدة هذه الأحاديث الثلاثة مشروعية هذه الأسئلة، وجواب السائل عنها بما ثبت في الشرع، وعدم الإنكار عليه، بخلاف سؤال السائل: «من خلق الله»، أو السؤال عن كيفية ذات الله تعالى وصفاته[٣]، ولذلك لما سأل عبد الله بن شقيق[٤] أبا ذر رضي الله عنه عن رؤية الرسول ﷺ الله تعالى، أجابه بما أجابه به النبي ﷺ، فعَلِم من عدم إنكار الرسول ﷺ عليه هذا السؤال، عدم بطلانه؛ ولذلك لم ينكر على السائل، ولو كان هذا السؤال منكرًا لأنكره الرسول ﷺ على أبي ذر، ولأنكره هو أيضًا اتباعًا للنبي ﷺ[٥].



(١) ورد هذان السؤالان في حديث أبي رزين، وقد تقدم تخريجه/ ص٣٥٤.

(٢) أخرجه مسلم (١/١٧٨)، وانظر معنى الحديث في مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ١٨٩ ـ ١٩٠)، و(٣/ ١٠٢٨ ـ ١٠٣١/ ط: أضواء السلف).

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٣/ ٣١٥).

(٤) عبد الله بن شقيق العقيلي البصري، ثقة من الثالثة، انظر: التقريب/ ٣٤٠٦.

(٥) أما قول عائشة رضي الله عنها لمسروق ـ وقد سألها هل رأى محمد ربه؟ ـ: «لقد قف شعري مما قلت»، فيحتمل أنها فهمت منه إثبات الرؤية، بدليل قوله لها: «يا أم المؤمنين أنظريني ولا تعجليني، ألم يقل الله ﷻ: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ بِٱلْأُفُقِ ٱلْمُبِينِ ۝٢٣﴾، ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾»، وفي رواية: «فأين قوله: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩﴾»، ولو قدر أنها أنكرت مجرد السؤال، فحديث أبي ذر المرفوع يرده.



الفصل الرابع

موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة

وفيه تمهيد ومبحثان:

- المبحث الأول: موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الثاني: أثر موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.



التمهيد

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: تعريف السنة لغة واصطلاحًا.
- المطلب الثاني: المراد بأهل السنة في هذا البحث.
- المطلب الثالث: تعريف الأثر.

المطلب الأول

تعريف السنة لغة واصطلاحًا

أولًا: تعريف السنة لغة واصطلاحًا:

الفرع الأول: معنى السنة لغة

السنة في اللغة: السيرة والطريقة، وهل هي عامة أو خاصة بالطريقة الحميدة فقط؟ قولان لعلماء اللغة، فمنهم من جعلها عامة للطريقة الحسنة والسيئة، وهو قول الجوهري وابن منظور وغيرهما[(١)]، ومنهم من خصها بالطريقة الحسنة وهو رأي الأزهري[(٢)]، وقد ورد في السنة النبوية ما يشهد للقول الأول وهو قوله ﷺ: «**من سن سنة حسنة. . ومن سن سنة**

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٥/٢١٣٨ ـ ٢١٣٩)، ولسان العرب لابن منظور (١٤/٢٢٥).

(٢) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١٢/٣٠١).

صيئة . . .»[١].

الفرع الثاني: معنى السنة في الاصطلاح

تطلق السنة اصطلاحًا على أكثر من معنى، بناء على اختلاف أهل العلم في تعريفها، والذي ورد عنهم في ذلك:

أولًا: الطريقة التي كان عليها النبي ﷺ في العلم والعمل والسلوك، فتكون بمعنى الدين، وهذا موافق للتعريف اللغوي، وهذه هي السنة الكاملة[٢]، وقد استعملها بهذا المعنى جمع من أهل السنة، ومن ذلك:

١ ـ قول الإمام أبي منصور معمر بن زياد[٣]:

«فأخذ رسول الله ﷺ السنة عن الله ﷻ، وأخذ الصحابة عن رسول الله ﷺ»[٤].

٢ ـ ما نقله الإمام أبو القاسم التيمي عن بعض أهل السنة «أن الدين إنما جاء من قبل الله تعالى، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم، قد بين الرسول ﷺ السنة لأمته وأوضحها لأصحابه، فمن خالف

---

(١) أخرجه مسلم (٤/١٠١٧) عن جرير البجلي ﷺ.

(٢) انظر: كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة لابن رجب الحنبلي ضمن مجموع رسائله (١/٣٢٠)، وجامع العلوم والحكم له (١/١١٠).

(٣) أبو منصور معمر بن أحمد بن زياد الأصبهاني الزاهد، شيخ الصوفية بأصبهان في وقته وكبيرهم، روى عن الطبراني، وأبي الشيخ الأصبهاني، من مؤلفاته: كتاب «الوصية» نقل عنه الأصبهاني في الحجة (١/٢٥٤ ـ ٢٦٠)، نقلًا طويلًا، ونقل عنه ابن تيمية في الحموية/ص٣٧٧، ووصفه بالإمام العارف، مات سنة ٤١٨هـ. انظر في ترجمته: العبر (٢/٢٣٥ ـ ٢٣٦)، وتاريخ الإسلام (٢٨/ ٤٥٤)، وشذرات الذهب (٣/٢١١).

(٤) نقله عنه أبو القاسم التيمي في الحجة (١/٢٥٤).

أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من الدين، فقد ضل»[١].

٣ ـ قول الإمام أبي الحسن الكرجي رحمه الله:

«اعلم أن السنة طريقة رسول الله ﷺ والتسنن بسلوكها وهي أقسام ثلاثة: أقوال، وأعمال، وعقائد»[٢].

٤ ـ قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

«السنة ما تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقاه عنهم التابعون، ثم تابعوهم»[٣].

٥ ـ وقوله رحمه الله:

«السنة كالشريعة، هي ما سنه الرسول وما شرعه، فقد يراد بها:

ـ ما سنه وشرعه من العقائد.

ـ وقد يراد بها ما سنه وشرعه من العمل.

ـ وقد يراد بها كلاهما.

فلفظ السنة يقع على معان كلفظ الشرعة، ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما وغيره في قوله تعالى: ﴿شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]: «سنة وسبيلًا»[٤]، ففسروا الشرعة بالسنة والمنهاج بالسبيل.

واسم السنة والشرعة قد يكون:

في العقائد والأقوال، وقد يكون في المقاصد والأعمال، فالأولى في طريقة العلم والكلام، والثانية في طريقة الحال والسماع، وقد تكون

---

(١) المصدر السابق (٢/ ٤٧٢).

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ١٨٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٥٨)، وانظر (٣/ ٣٦٩ ـ ٣٧٠).

(٤) علقه البخاري: (١/ ١٩٢) ـ بإسناد صحيح كما في الفتح لابن حجر (١/ ٤٨) ـ ورواه الطبري: التفسير (٦/ ٢٧١)، ورواه (٦/ ٢٦٩، ٢٧٢) عن قتادة.

في طريق العبادات الظاهرة، والسياسات السلطانية»[١].

٦ ـ وقال الإمام ابن رجب الحنبلي رحمه الله ـ **بعد إيراده بعض الآثار في مدح السنة وغربتها** ـ:

«ومراد هؤلاء الأئمة بالسنة طريقة النبي ﷺ، التي كان هو وأصحابه عليها، السالمة من الشبهات والشهوات»[٢].

٧ ـ وقال العلامة المعلمي رحمه الله:

«تطلق السنة لغة وشرعًا على وجهين:

الأول: الأمر يبتدئه الرجل، فيتبعه فيه غيره، ومنه ما في صحيح مسلم[٣] في قصة الرجل الذي تصدق بصُرَّة، فتبعه الناس، فتصدقوا فقال رسول الله ﷺ: «**من سن في الإسلام سنة حسنة...**» الحديث.

والوجه الثاني: السيرة العامة، وسنة النبي ﷺ بهذا المعنى، هي التي تقابل الكتاب، وتسمى الهدي، وفي صحيح مسلم أن النبي ﷺ كان يقول في خطبته: «**أما بعد، فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد، وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة**»[٤].

هذا، وكل شأن من شؤون النبي ﷺ الجزئية، المتعلقة بالدين، من قول، أو فعل، أو تقرير، سنة بالمعنى الأول، ومجموع ذلك هو السنة بالمعنى الثاني»[٥].

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، وانظر نحوه في: النبوات له (١/ ٣٢٩)، ومجموع فتاويه (٤/ ٤٣٦).

(٢) كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة ضمن مجموع رسائله (١/ ٣١٩)، وانظر: (٢/ ٣٢٠) منه، وانظر نحوه في كتابه جامع العلوم والحكم له (١/ ١١١)، وانظر: مجموع رسائل الجامي في العقيدة والسنة/ ص١٠٨.

(٣) (٢/ ١٠١٧).

(٤) تقدم تخريجه/ ص٢٥٢.

(٥) الأنوار الكاشفة/ ص٢٠.

ثانيًا: ما ثبت عن الرسول ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، وهو اصطلاح الأصوليين، وهي هنا ما يقابل القرآن[١].

ثالثًا: ما ثبت عن النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية، وهو اصلاح المحدثين[٢].

رابعًا: ما يقابل الواجب، وهو اصطلاح الفقهاء: فتكون بمعنى المستحب[٣].

خامسا: ما يقابل البدعة، وهذا هو المشهور[٤].

سادسا: طريقة الرسول ﷺ وأصحابه في الاعتقاد.

قال المروذي[٥]: سمعت أبا أمية[٦] يقول: «سمعت أحمد بن حنبل، يثني على الأصمعي[٧] في السنة»[٨].

---

(١) انظر: قواعد الأصول لعبد المؤمن الحنبلي (١/ ١٢٣ مع شرحه تسهيل الوصول)، والموافقات للشاطبي (٤/ ٢٨٩، ٣٤٥)، والتحبير في شرح التحرير للمرداوي (٣/ ١٤٢٣).

(٢) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ١٣).

(٣) انظر: الفقيه والمتفقه للخطيب (١/ ٢٤٥)، والفتح لابن حجر (١٣/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ١٨٦).

(٤) انظر: فتاوى ابن الصلاح (١/ ٢١٣)، والتحبير للمرداوي (٣/ ١٤٢٤).

(٥) أحمد بن محمد بن الحجاج، أبو بكر المروذي، مقدم أصحاب أحمد لورعه وفضله، كان أحمد يأنس به وينبسط إليه، وهو الذي تولى إغماض عينيه لما مات وتغسيله، وقد روى عن الإمام أحمد مسائل كثيرة، طبقات الحنابلة (١/ ٥٦).

(٦) محمد بن إبراهيم بن مسلم بن سالم، أبو أمية البغدادي ثم الطرسوسي، وثقه أبو داود، والخلال، وكان عنده مسائل صالحة، وغرائب عن أحمد، توفي سنة ٢٧٣هـ. طبقات الحنابلة (١/ ٢٦٥).

(٧) عبد الملك بن قريب الباهلي أبو سعيد الأصمعي البصري، صدوق سني من التاسعة، مات سنة ٢١٦هـ، وقد قارب التسعين، انظر: التقريب/ ٤٢٣٣.

(٨) العلل للمروذي/ ٥٣٧.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولفظ السنة في كلام السلف، يتناول السنة في العبادات وفي الاعتقادات، وإن كان كثير ممن صنف في السنة، يقصدون الكلام في الاعتقادات»[1].

قال الإمام ابن رجب: «ثم صار في عرف كثير من العلماء المتأخرين، من أهل الحديث وغيرهم[2]، السنة عبارة عما سلم من الشبهات في الاعتقادات، خاصة في مسائل الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وكذا مسائل القدر، وفضائل الصحابة، وصنفوا في هذا العلم مصنفات، سموها كتب السنة، وإنما خصوا هذا العلم باسم السنة؛ لأن خطره عظيم، والمخالف فيه على شفا هلكة»[3].

ولعل ما ذكره، من سبب تخصيص هذا العلم باسم السنة محل نظر، وكذا تعليله للتسمية؛ فإن شيخ الإسلام ابن تيمية ذكر ـ بعد أن أورد طائفة من المصنفات بهذا الاسم، وأن خلقًا كثيرًا صنفوا فيها ـ، أن

---

(١) الاستقامة (٢/ ٣١٠ ـ ٣١١)، وهو في مجموع فتاويه (٢٨/ ١٧٨)، والفصل المذكور هناك قطعة من الاستقامة.

(٢) بل الواقع أن أكثر من صنف في الاعتقاد باسم السنة، هم من الأئمة المتقدمين، كابن أبي عاصم، والأثرم، والخلال، والمزني، وحرب الكرماني، والطبراني، وابن أبي زيد وأبي الشيخ، وغيرهم، وقد عقد أبو داود في سننه كتاب السنة وهو في الاعتقاد، وانظر كتبًا أخرى باسم السنة لأمثال هؤلاء في الحجة للتيمي (١/ ٢٥٨).
ونحوها أصول السنة لأحمد، وأصول السنة لابن أبي زمنين، اللّهم إلا أن يكون ابن أبي زيد وابن أبي زمنين ونحوهما، عنده من المتأخرين، ومع ذلك يبقى الأمر خلاف ما ذكره.

(٣) كشف الكربة ضمن مجموع رسائله (٢/ ٣٢٠)، وانظر: جامع العلوم والحكم (٢/ ٧٧٣/ت: ماهر الفحل).

سبب التسمية بذلك، هو التمييز بين عقيدة أهل السنة، وعقيدة أهل البدعة[1]، نعم ما ذكره ابن رجب من أن خطر هذا العلم عظيم، وكون المخالف فيه على شفا هلكة أمر لا مرية فيه.

المطلب الثاني

المراد بأهل السنة في هذا البحث

لما كان هذا البحث معقودًا لبيان موقف أهل السنة ومخالفيهم، من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات، وكان لقب أهل السنة يطلق باعتبارات مختلفة، بعضها يشمل المخالفين لأهل السنة المعنيين هنا، وكان من أهل الأهواء من يطلق هذا اللقب على طائفته المخالفين لأهل السنة في هذا الباب وغيره، اقتضى الأمر بيان المراد بأهل السنة في هذا الموطن، حتى يكون القارئ على بينة من الأمر، أضف إلى ذلك أن بعض الكتب أو الموضوعات المطروقة بين أهل السنة ومخالفيهم، تنقل فيها بعض الأقوال ممن ليسوا منهم، وفي هذا إيهام للقارئ الذي لا يعرف المنقول عنه، بأنه من أهل السنة المقابلين لأهل الأهواء عمومًا، خاصة إذا لم ينص في ترجمته على مخالفته لمعتقد أهل السنة، ويزداد الأمر إيهامًا، إذا أثريت ترجمته بألقاب الثناء والمدح، كالحجة، والإمام، ونحوهما، والله المستعان.

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (١٩/٣٠٧)، وذكر في موطن آخر أن من شأن المصنفين في العقائد المختصرة على مذهب أهل السنة والجماعة ذكر ما يتميزون به عن الكفار والمبتدعة، ثم سرد الأصول التي يتميزون بها عن أهل البدع، ومن يخالف فيها من هؤلاء. انظر: شرح العقيدة الأصفهانية/ ص٤٣ ـ ٤٦/ ط: دار المنهاج.

وتوضيحا لما تقدم أقول:

أهل الشيء هم أخص الناس به، تقول لغة: أهل الرجل أخص الناس به، وأهل البيت سكانه، وأهل الأمر ولاته، وأهل المذهب من يدين به[(١)].

ويطلق لقب أهل السنة ـ عند أهلها ـ[(٢)] باعتبارين:

الأول: إطلاقه في مقابل الرافضة[(٣)]، وهو المشهور عند العامة حيث إنهم لا يعرفون ضد السني إلا الرافضي؛ فإذا أطلق اسم السني عندهم فمعناه أنك لست رافضيًا[(٤)].

وقد أطلق ابن تيمية هذا اللقب في مواضع، على بعض من ليسوا من الرافضة ـ لكن مع التنبيه على ذلك ـ[(٥)]، مع أنه يحكم عليهم في مواطن أخرى، بأنهم ليسوا على السنة المحضة[(٦)].

الثاني: إطلاقه على أهل السنة المجانبين لسائر البدع والأهواء،

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لابن فارس (١/ ١٥٠)، ولسان العرب لابن منظور (١١/ ٢٩).

(٢) وأما دعوى الأشاعرة والماتريدية أنهم هم أهل السنة، فلا التفات إليه، وانظر في الرد عليهم ومناقشتهم في ذلك كتاب وسطية أهل السنة بين الفرق للدكتور محمد باكريم با عبد الله/ ص٤٨ ـ ٨٩، وما سيأتي من أوجه اختصاص أهل السنة بهذا اللقب.

(٣) وهو مراد الرافضة بأهل السنة أيضًا، انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٢٢١).

(٤) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، والنبوات (١/ ٥٦٣)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٥٦)، و(٤/ ١٥٥) و(٢٨/ ٤٨٢) ثلاثتها لابن تيمية، وانظر سبب اشتهارهم بمخالفة السنة عند العامة في مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٥٥)، و(١٨/ ٤٨٢).

(٥) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٦/ ٣٧٩)، ومجموع فتاويه (٣/ ٢٨١).

(٦) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣)، و(٥/ ١٦٦ ـ ١٦٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٣٤٦)، و(٦/ ٥٣).

كالرافضة وغيرهم من المعتزلة، والأشاعرة، والماتريدية، وغيرهم ممن خرجوا عن السنة، في بعض أصولهم، فلا يدخل فيهم إلا من يثبت الصفات، ويعتقد أن القرآن غير مخلوق، ويثبت رؤية الله في الآخرة، ويؤمن بالقدر، وغير ذلك من المسائل المذكورة في كتب العقائد(١).

قال الإمام ابن خويز منداد المالكي(٢) رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مفسرًا قول الإمام مالك المانع من شهادة أهل البدع والأهواء(٣) ـ: «أهل الأهواء عند مالك، وسائر أصحابنا، هم أهل الكلام، فكل متكلم، فهو من أهل الأهواء والبدع، أشعريًا كان أو غير أشعري»(٤).

فالمتمسكون بالسنة، المجانبون لسائر البدع والأهواء، هم أهل السنة المحضة(٥)، وهم المرادون بأهل السنة عند

(١) انظر: منهاج السنة (٢/ ٢٢١)، والفتاوى السعدية (٧/ ٤٨) للسعدي ضمن مجموعة مؤلفاته، وراجع رسالة السجزي لأهل زبيد/ ص١٤٣.

(٢) محمد بن أحمد بن إسحاق المصري، أخذ عن الأبهري، وكان مجانبًا للكلام، ومنافرا لأهله، ويحكم عليهم بأنهم من أهل الأهواء، الذين منع مالك من مناكحتهم، وقبول شهادتهم، له كتاب في أحكام القرآن، وكتاب كبير في الخلاف، وكتاب في أصول الفقه، ذكره عياض أواخر القرن الرابع، انظر: ترتيب المدارك (٧/ ٧٧)، والديباج المذهب/ ص٢٦٨، وشجرة النور الزكية/ ص١٠٣.

(٣) انظر: النوادر والزيادات لابن أبي زيد القيرواني. (٨/ ٢٩٢)، والجامع لمسائل المدونة لأبي بكر محمد بن عبد الله الصقلي (١٧/ ٣٩٩).

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/ ٩٤٣). وأسند ابن عبد البر عنه في كتابه في الخلاف عند شرحه قول مالك: «لا تجوز الإجارة في شيء من كتب أهل الأهواء والبدع والتنجيم»، أنه قال: «وكتب أهل الأهواء والبدع عند أصحابنا، هي كتب أصحاب الكلام من المعتزلة وغيرهم، وتفسخ الإجارة في ذلك، وكذلك كتب القضاء بالنجوم، وعزائم الجن، وما أشبه ذلك». جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٢ ـ ٩٤٣).

(٥) ورد هذا اللقب في عدد من كتب أهل العلم منها: منهاج السنة لابن تيمية =

الإطلاق[1]، ويرجع تخصيصهم بأهل السنة لوجوه:

١ ـ من حيث الانتساب إلى الرسول ﷺ دون غيره[2].

٢ ـ من حيث الاتباع؛ فإنهم لم يتبعوا غير السنة، ولم يبتدعوا[3].

٣ ـ عدم انتصارهم لغير الرسول ﷺ[4].

٤ ـ من حيث الاعتناء بالسنة؛ فإنهم أشد الناس عناية بها، حفظًا ورواية، وكتابة وتدريسًا[5].

٥ ـ تركهم أقوال الناس للسنة بخلاف أهل البدع الذين يفعلون العكس.

٦ ـ جعلهم السنة حاكمة على أقوال الناس، والمرجع عند التنازع والاختلاف.

٧ ـ أنهم يعملون بالسنة، ويعتقدون موجَبها دون اشتراط موافقة موافق لها.

= (٢/ ٢٢١، ٢٢٤)، و(٣/ ٣٤٧)، و(٦/ ٤٢٧)، وشرح العقدية الأصبهانية/ ص٣٧٩/ ط: دار المنهاج، ومجموع فتاويه (١٦/ ٢٣٧)، وطريق الهجرتين لابن القيم/ ص١٩٩.

(١) انظر: الحجة للتيمي (٢/ ٤١١)، ومنهاج السنة لابن تيمية (٥/ ١٦٦، ١٨٢)، ومجموع فتاويه (٣/ ٣٤٧ و٣٦٩ ـ ٣٧٠)، والعواصم والقواصم لابن الوزير (٤/ ١٦)، والقول المفيد للعثيمين (١/ ١٩).

(٢) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ١٨٢)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٤/ ١٥٤٩).

(٣) انظر: رسالة السجزي لأهل زبيد/ ص٩٩، ومنهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٤٦٣)، والواسطية له ـ بشرح الهراس/ ص١٦٣.

(٤) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ١٨٢)، و(٦/ ٣٦٨)، ومجموع فتاويه (٣/ ٣٤٧)، وطريق الهجرتين لابن القيم/ ص١٩٩.

(٥) انظر: الحجة للتيمي (٢/ ٢٣٦ ـ ٢٣٧)، و(٢/ ٢٤٦ ـ ٢٤٨) نقلًا عن السمعاني، والعواصم والقواصم لابن الوزير (٤/ ١٨).

٨ ـ نصرتهم لها، وموالاتهم ومعاداتهم عليها، لا على أقوال الرجال وآرائهم.

٩ ـ أنهم يعملون بجميع ما صح من السنة، ولا يتخيرون منها اتباعا للهوى(١).

١٠ ـ اتباعهم للصحابة ﵃(٢).

إذا ثبت هذا، فإن المراد بأهل السنة هنا هم أهل السنة المحضة(٣)، فهؤلاء هم الذين خصص هذا البحث، لبيان موقفهم من هذه المسألة، وما ترتب على ذلك من آثار؛ لكونهم أهل السنة الخاصة الخالصة، دون غيرهم من أهل الأهواء، ممن لا يشملهم هذا اللقب في هذا المقام.

المطلب الثالث

تعريف الأثر

وردت كلمة أثر في اللغة مرادًا بها عدة معان يهمنا منها في هذا البحث، ما هو مناسب للمعنى الاصطلاحي ـ كما سيأتي ذكره ـ، ومن ذلك:

أثر يأثر أثرًا، والجمع آثار، ويقال فيه أَثْر وأُثُر، وهو البقية(٤).

---

(١) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢).

(٢) انظر: رسالة السجزي لأهل زبيد/ ص٩٩، ومختصر الانتصار للسمعاني/ ص١٥٨ ضمن صون المنطق للسيوطي، ومنهاج السنة لابن تيمية (٣/ ٤٦٣)، والواسطية له ـ بشرح الهراس/ ص١٦٣.

(٣) ويقال لهم أيضًا: أهل السنة الخاصة، انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٢٢٢)، و(٣/ ٣٧٤).

(٤) تهذيب اللغة للأزهري (١١/ ١١٩).

والأُثر بضم الهمزة: أثر الجراح يبقى بعد البرء[(١)].

والأثر بالتحريك: ما بقي من رسم الشيء[(٢)].

وأثارة من علم بقية منه، وكذلك الأثَرة بالتحريك[(٣)].

والتأثير: إبقاء الأثر في الشيء، وأثر في الشيء: ترك فيه أثرًا، والآثار: الأعلام.

والأثر: سمة في باطن خف البعير يقتفر بها أثره، والجمع أثور[(٤)].

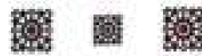
والأثيرة: الدابة العظيمة الأثر في الأرض بخفها أو حافرها[(٥)].

والمئثرة: حديدة يؤثر بها في خف البعير؛ ليعرف أثره في الأرض، تقول فيه: أثرت البعير، فهو مأثور[(٦)].

والأثرة والتؤثور والتأثور؛ كلها علامات تجعلها الأعراب في باطن خف البعير[(٧)].

وأما في الاصطلاح: فقد ذكرت له عدة معان منها:

النتيجة والأمر الحاصل من الشيء[(٨)]، وهذا هو المقصود في هذا البحث، وهو بيان ما ترتب من نتائج اعتقادية وعملية عند أهل السنة ومخالفيهم بناء على بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.



(١) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (١١/ ١١٩)، والصحاح للجوهري (٢/ ٥٧٥).

(٢) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٧٥)، ولسان العرب (١١/ ٥٧٦).

(٣) الصحاح للجوهري (٢/ ٥٧٥).

(٤) لسان العرب (/ ٥٧٦).

(٥) تهذيب اللغة (١١/ ١١٩)، والصحاح (٢/ ٥٧٦).

(٦) تهذيب اللغة (١١/ ١١٩)، والصحاح (٢/ ٥٧٦).

(٧) لسان العرب (١١/ ٥٧٦).

(٨) التعريفات للجرجاني/ ص٩.

المبحث الأول

موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

إن من عقائد أهل السنة، أن جميع ما يحتاجه المسلمون من أمور دينهم، قد بينه الله تعالى في كتابه، وبينه رسوله ﷺ في سنته، وقد سبق ذكر بعض الآيات والأحاديث الدالة على ذلك، وذكر بعض أقوال أهل السنة في هذا، من مفسرين وغيرهم.

والغرض هنا ذكر أقوالهم في هذه المسألة، ولا يخفى أن استيعاب أقوالهم جميعا يحتاج إلى دراسة خاصة، ولكنني سأذكر بعض تلك الأقوال، التي يتضح بها موقف هؤلاء الفضلاء، وأود قبل ذلك أن أنبه على أمرين:

أحدهما: أن الأقوال المنقولة عن بعضهم عامة، في أن الدين كلَّه قد بين في الكتاب والسنة، ولا شك أن ما نحن بصدده، داخل في ذلك دخولًا أوليًا؛ لما له من المنزلة التي سبق بيانها.

الثاني: أن جميع أهل السنة يعتقدون أن باب العلم بالله تعالى، وبما له من الأسماء الحسنى والصفات العلى، قد بين في الكتاب والسنة غاية البيان، بحيث لم يبق في ذلك لبس ولا إشكال؛ ولهذا كان من لازم ذلك إثباتهم ما ورد في الكتاب والسنة، من أسماء الله تعالى وصفاته، واعتقاد ما دلا عليه من المسائل المتعلقة بهذا الباب كما سيأتي

بيانه، وعلى هذا يمكن القول بأن كل من صرح بإثبات ما ورد في النصوص من الأسماء والصفات، يعتقد هذا الأمر وإن لم نقف له على قول في هذه المسألة على وجه الخصوص، وكذا من رد على من جعل نصوص الصفات، من المتشابه الذي لا يعلم معناه، وكذا من ألف منهم في الرد على الجهمية؛ إذ كان مذهبهم نفي أسماء الله تعالى وصفاته، فألف جمع من أهل السنة في الرد على ذلك مؤلفات كثيرة، باسم السنة، أو الرد على الجهمية، ذكروا فيها من الآيات والأحاديث الواردة في إثبات الأسماء والصفات ما يبطل دعوى الجهمية، ومن أهل السنة من عقد في كتابه فصولًا في الرد عليهم نحو:

١ - كتاب التوحيد ضمن صحيح البخاري، فقد ذكر ابن تيمية أنه ألفه للرد على الجهمية[١]، وذكر ابن حجر أن في بعض نسخ الصحيح: كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم[٢].

٢ - كتاب السنة للإمام أبي داود السجستاني ضمن مؤلفه السنن، فقد عقد فيه كتاب السنة، وضمنه أبوابًا في الرد عليهم، منها: باب في الرد على الجهمية.

٣ - كتاب السنن لابن ماجه، حيث عقد فيه «باب: فيما أنكرت الجهمية»، وأورد تحته أحاديث الصفات.

وأما المصنفات الخاصة بالاعتقاد، فهي كثيرة منها:

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣١٠).

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٤٤)، وهكذا هو في شرح ابن بطال (١٠/ ٥٥٩)، وإيثار الحق على الخلق لابن الوزير/ص١٢٢، وكذا سماه ابن تيمية في: التسعينية (١/ ١٣٠)، وسماه في الفتاوى الكبرى (٥/ ١٠١، ١١٤)، وكذا الذهبي في العلو (١/ ١٨٦): «كتاب الرد على الجهمية»، وفي الصواعق لابن القيم (٤/ ١٤٠٥): كتاب التوحيد والرد على الجهمية والزنادقة.

١ ـ السنة لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ).

٢ ـ نقض عثمان بن سعيد الدارمي على بشر المريسي (ت٢٨٠هـ).

٣ ـ الرد على الجهمية له.

٤ ـ السنة لحرب الكرماني (ت٢٨٠هـ)، أورده ابن القيم في آخر كتابه حادي الأرواح[(١)].

٥ ـ السنة لعبد الله بن أحمد (ت٢٩٠هـ).

٦ ـ السنة للخلال (ت٣١١هـ).

٧ ـ كتاب التوحيد ومعرفة صفات الله تعالى على الاتفاق والتفرد لابن منده (ت٣٩٥هـ).

٨ ـ كتاب الرد على الجهمية له.

٩ ـ أصول السنة لابن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ)[(٢)].

وهذه الآن أقوال أهل السنة التي وقفت عليها في هذه المسألة:

١ ـ الفضيل بن عياض[(٣)] في قوله: «ليس لنا أن نتوهم في الله كيف وكيف؛ لأن الله وصف فأبلغ؛ فقال: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢﴾، فلا صفة أبلغ مما وصف به نفسه...»[(٤)].

٢ ـ ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن[(٥)] ـ وقد سئل ـ: «كيف استوى على

---

(١) انظر/ ص٤٩٣ ـ ٤٩٩.

(٢) وهناك كتب أخرى، لم تطبع وهي بين مفقود، ومجهول مصيره.

(٣) فضيل بن عياض أبو علي التميمي، شيخ الحرم المكي، من العبّاد المشهورين، أخذ عنه الشافعي وغيره، ولد بسمرقند ثم استقر بمكة وتوفي بها عام ١٨٧هـ، انظر: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٥)، وشذرات الذهب (١/ ٣١٦).

(٤) عزاه ابن تيمية في دره التعارض (٢/ ٢٣ ـ ٢٤)، وشرح الأصبهانية (١/ ١٨٤)، وابن القيم: اجتماع الجيوش الإسلامية للأثرم في كتاب السنة، وزاد ابن تيمية في الدرء (٢/ ٢٣) أن الخلال رواه في السنة من طريقه.

(٥) ربيعة بن أبي عبد الرحمٰن اسمه فرّوخ، المدني المعروف بربيعة الرأي، مولى =

العرش؟»، فقال: «الاستواء **غير مجهول**، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، **وعلى رسوله البلاغ**، وعلينا التصديق»[(١)].

٣ ـ مالك بن أنس في قوله: «محال أن يظن بالنبي ﷺ أنه علم أمته الاستنجاء ولم يعلمهم التوحيد، التوحيد ما قاله النبي ﷺ: «**أمرت أن أقاتل الناس، حتى يقولوا: لا إله إلا الله؛ فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله**» فما عصم به الدم والمال فهو حقيقة التوحيد»[(٢)].

٤ ـ الأوزاعي[(٣)] ـ وكان إمام أهل الشام في العلم مع شدة عبادته وكثرة خشيته وخوفه من الله[(٤)] ـ قال رحمه الله: «كنا ـ والتابعون ـ متوافرون نقول، «إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات»»[(٥)].

= آل المنكدر، يكنى أبا عثمان كان فقيهًا عالمًا حافظًا للفقه والحديث، قال مالك: «ذهبت حلاوة الفقه منذ مات ربيعة»، مات سنة ١٣٦هـ بالمدينة، وقيل بالأنبار، انظر: تاريخ بغداد (١٨/ ٤٢٠)، وتذكرة الحفاظ (١/ ١٥٧).

(١) رواه اللالكائي: شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٣٩٨)، وابن قدامة: إثبات صفة العلو/ ص١٦٤، ومن طريقه الذهبي: العلو (٢/ ٩١١/رقم ٣٢٢) وصححه، وعزاه ابن تيمية: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠) للخلال وقال: بإسناد كلهم ثقات.

(٢) سبق تخريجه/ص....

(٣) عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد أبو عمرو الأوزاعي، عالم أهل الشام، ولد سنة ٨٨هـ، كان عالمًا مجاهدًا، قال الحاكم: «الأوزاعي إمام عصره وإمام أهل الشام خصوصًا»، توفي في بيروت عام ١٥٧هـ. انظر: الجرح والتعديل (١/ ١٨٤)، وحلية الأولياء (٦/ ١٣٥).

(٤) انظر: مجموع رسائل ابن رجب (١/ ٣٤)، وفي الحموية/ ص٣٠٤ أنه أحد الأئمة الأربعة في عهد أتباع التابعين.

(٥) أخرجه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/رقم ٨٦٥)، وصحح إسناده ابن تيمية: الحموية/ ص٢٩٩، والذهبي: تذكرة الحفاظ (١/ ١٨٢)، وابن القيم: اجتماع =

٥ ـ سفيان بن عيينة[1] في قوله: «كل شيء وصف الله به نفسه، فتفسيره قراءته[2] والسكوت عنه، ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله»[3].

٦ ـ وقال إسحاق بن راهويه: «إن الله ﷻ وصف نفسه في كتابه بصفات، **استغنى الخلق كلّهم** أن يصفوه بغير ما وصف به نفسه...»[4].

٧ ـ وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «فهذه الأشياء التي اقتصصنا في هذا الباب، قد **خلص علم كثير منها إلى النساء والصبيان، ونطق بكثير منها كتاب الله تعالى، وصدّقته الآثار عن رسول الله ﷺ، وعن أصحابه، والتابعين، وليس هذا من العلم الذي يشكل على أحد من العامة والخاصة**، إلا على هذه العصابة الملحدة في آيات الله، لم يزل العلماء يروون هذه الآثار، ويتناسخونها، ويصدّقون بها على ما جاءت...»[5].

= الجيوش الإسلامية/ ص١٣١، وقال في الصواعق (٢/ ٢١١ ـ مختصره): رواته كلهم أئمة ثقات، وجود ابن حجر إسناده: الفتح (١٣/ ٤٠٦).

(١) سفيان بن أبي عمران ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ولد سنة ١٠٧هـ، في الكوفة ثم سكن مكة، قال أحمد «ما رأيت أحدًا أعلم بالسنن من سفيان بن عيينة»، مات سنة ١٩٨هـ، انظر: تاريخ بغداد (٩/ ١٧٤)، والعبر (١/ ٢٥٤).

(٢) قال الذهبي في العلو/ ص٢٥١/ ط: أضواء السلف: «يعني أنها بينة واضحة في اللغة، لا يبتغى لها مضايق التأويل والتحريف، وهذا هو مذهب السلف».

(٣) أخرجه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص١٢٦، واللالكائي (٣/ ٤٣١)، والبغوي: شرح السنة (١/ ١٧١).

(٤) رواه أبو الشيخ الأصبهاني في السنة إجازة عن جده قال: قال إسحاق، فذكره مطولًا ـ كما في التسعينية لابن تيمية (٢/ ٤٢٢) ـ، وذكره التيمي في الحجة (٢/ ٤٨٤) من طريق أبي داود قال: سمعت إسحاق، فذكره باللفظ المثبت أعلاه.

(٥) الرد على الجهمية/ ص٦٧.

وقال رادًا على المريسي: «ومن يلتفت إلى تفسيرك، وتفسير صاحبك مع تفسير نبي الرحمة، ورسول رب العزة؛ **إذ فسّر نزوله مشروحًا منصوصًا، ووقّت لنزوله وقتًا مخصوصًا، لم يدع لك، ولا لأصحابك فيه لبسًا ولا عويصًا**»(١).

٨ ـ وقال ابن خزيمة: «**انشهد شهادة مقر بلسانه، مصدق بقلبه... والله جل وعلا لم يترك ولا رسوله بيان ما بالمسلمين إليه حاجة من أمر دينهم...**»(٢).

٩ ـ وقال أبو الحسين الآجري(٣) ـ بعد ذكره لقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل] ـ: «وقد بيّن ﷺ **لأمته جميع ما فرض الله ﷻ عليهم من جميع الأحكام، وبيّن لهم أمر الدنيا وأمر الآخرة، وجميع ما ينبغي أن يؤمنوا به**، ولم يدعهم جهلة لا يعلمون، حتى أعلمهم أمر الموت، والقبر، وما يلقى المؤمن، وما يلقى الكافر، وأمر المحشر والوقوف، وأمر الجنة والنار، حالًا بعد حال، يعرفه أهل الحق، وسنذكر كل باب في موضعه، إن شاء الله»(٤).

وقال بعد أن أورد الآية السابقة: «فكان مما بينه لأمته في هذه الآيات أنه أعلمهم في غير حديث أنكم ترون ربكم تعالى...»(٥).

---

(١) الرد على المريسي/ ص٥٢، وانظر/ ص١٦٧.

(٢) كتاب التوحيد (١/ ٢٩٠).

(٣) محمد بن الحسين بن عبد الله أبو بكر الآجري البغدادي، إمام محدث قدوة مصنف، كان مجاورًا بمكة، وكان عالمًا عاملًا، صاحب سنة واتباع، قال الخطيب: «كان دينًا ثقة، له تصانيف كثيرة»، منها أخلاق العلماء، ومسألة الطائفين، توفي بمكة سنة ٣٦٠هـ، انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٣٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٣٣).

(٤) الشريعة (٣/ ١٢٠٦).

(٥) المصدر السابق (٢/ ٩٨١)، وانظر (٢/ ١٠٤٧)، و(٣/ ١١١٠) منه.

ومن تبويباته في كتابه الشريعة: باب: ذكر السّنن التي دلّت العقلاء على أن الله ﷻ على عرشه، فوق سبع سمواته، وعلمه محيط بكل شيء...[(١)].

١٠ - ابن بطة في قوله: «فإن الله ﷻ بعث محمدًا ﷺ رحمة للعالمين ومهيمنًا على النبيين ونذيرًا بين يدي عذاب شديد، بكتاب أحكمت آياته، وفصلت بيناته، ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت]، وبيّن فيه منهاج حقوق افترضها، ومعالم حدود أوجبها، إيضاحًا لوظائف دينه، وإكمالًا لشرائع توحيده، كل ذلك في آيات أجملها، وبألفاظ اختصرها، أدرج فيها معانيها، ثم أمر نبيه ﷺ بتبيين ما أجمل، وتفصيل ما أدرج، فقال جل ثناؤه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾»[(٢)].

١١ - ابن منده[(٣)]: فقد بوب في كتاب التوحيد باب: (ذكر معرفة صفات الله ﷻ التي وصف بها نفسه، وأنزل بها كتابه، وأخبر بها الرسول ﷺ، على سبيل الوصف لربه ﷻ، مبينًا ذلك لأمته) ثم قال:

«إن الأخبار في صفات الله ﷻ جاءت متواترة عن نبي الله ﷺ، موافقة لكتاب الله ﷻ، نقلها الخلف عن السلف، قرنًا بعد قرن، من لدن الصحابة والتابعين، إلى عصرنا هذا، على سبيل إثبات

---

(١) المصدر نفسه (٣/ ١٠٨١).

(٢) الإبانة/ كتاب الرد على الجهمية (١/ ٢١٥).

(٣) محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده، أبو عبد الله الحافظ العَلم، ولد سنة ٣١٠ بأصبهان، ونشأ بها، ثم رحل في طلب العلم، وبقي في رحلته بضعًا وثلاثين سنة، فكتب ما لا ينحصر، وسمع من ألف وسبعمائة شيخ، من كتبه: كتاب الإيمان، والرد على الجهمية، ومعرفة الصحابة، وغيرها، توفي سنة ٣٩٥هـ. انظر: السير (١٧/ ٢٨)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٣/ ١٠٣١)، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/ ١٦٧).

الصفات لله ﷻ، والمعرفة، والإيمان به، والتسليم لما أخبر الله ﷻ به في تنزيله، وبينه الرسول ﷺ عن كتابه، مع اجتناب التأويل، والجحود، وترك التمثيل والتكييف، وأنه ﷻ أزلي بصفاته، التي وصف بها نفسه، ووصفه الرسول ﷺ، غير زائلة عنه، ولا كائنة دونه، فمن جحد صفة من صفاته ـ بعد الثبوت ـ كان بذلك جاحدًا، ومن زعم أنها محدثة، لم تكن ثم كانت، على أي معنى تأوله، دخل في حكم التشبيه. والصفات التي هي محدثة في المخلوق زائلة بفنائه، غير باقية، وذلك أن الله تعالى امتدح نفسه بصفاته تعالى، ودعا عباده إلى مدحه بذلك، وصدّق به المصطفى ﷺ، وبين مراد الله ﷻ فيما أظهر لعباده، من ذكر نفسه، وأسمائه وصفاته، وكان ذلك مفهومًا عند العرب، غير محتاج إلى تأويلها، فقال ﷻ: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ٥٤]، وقال النبي ﷺ: قال الله تعالى وتقدس: «إني حرّمت الظلم على نفسي»(١) وقال النبي ﷺ بيانًا لقوله: «**إن الله كتب كتابًا على نفسه ـ فهو عنده ـ، إن رحمتي تغلب غضبي**»(٢)، فبين مراد الله فيما أخبر عن نفسه، وبين أن نفسه قديم، غير فانٍ بفناء الخلق، وأن ذاته لا توصف إلا بما وصف، ووصفه النبي ﷺ؛ لأن المجاوز وصفهما يوجب المماثلة...»(٣).

١٢ ـ اللالكائي: حيث بوب في كتابه «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» بابًا قال فيه: «سياق ما دل من كتاب الله، وما روي عن النبي ﷺ، في أن الله عالم، وأن علمه غير مخلوق».

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٥٧٧).
(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٢٢.
(٣) كتاب التوحيد (٣/ ٧)، ونقله عنه أبو القاسم التيمي في الحجة (١/ ١٨٣)، وانظر أيضًا: كتاب التوحيد (٣/ ١١٠).

ـ باب: «سياق ما دل من كتاب الله تعالى، وسنة رسول الله ﷺ، بأن الله: سميع بسمع، بصير ببصر، قادر بقدره».

ـ باب: «سياق ما دل من كتاب الله ﷻ وسنة رسوله ﷺ، على أن من صفات الله، الوجه والعينين واليدين»(١).

١٣ ـ الحسن البربهاري(٢) حيث قال: «واعلم رحمك الله، أن الدين إنما جاء من قبل الله تبارك وتعالى، لم يوضع عل عقول الرجال وآرائهم، وعلمه عند الله وعند رسوله فلا تتّبع شيئا بهواك؛ فتمرق من الدين فتخرج من الإسلام؛ فإنه لا حجّة لك فقد بيّن رسول الله ﷺ لأمته السنّة، وأوضح السنّة، وأوضحها لأصحابه...»(٣).

١٤ ـ الخطيب البغدادي فقد قال ـ بعد كلام سبق حول أهمية الحديث النبوي ـ: «لأن الحديث يشتمل على معرفة أصول التوحيد، وبيان ما جاء من وجوه الوعد والوعيد، وصفات رب العالمين، تعالى عن مقالات الملحدين، والإخبار عن صفات الجنة والنار، وما أعد الله تعالى فيها للمتقين والفجار»(٤).

١٥ ـ وصرح ابن عبد البر بأن: «الدين الذي هو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت لليوم الآخر قد وصل إلى العذراء في خدرها، والحمد لله»(٥).

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣/ ٤١٢، ٤٠٧، ٤٠٣).

(٢) الحسن بن علي بن خلف، أبو محمد البربهاري، الفقيه القدوة، شيخ الحنابلة بالعراق قالًا وحالًا، وكان له صيتٌ عظيم، وحرمة تامة، كان قوالًا بالحق، داعية إلى الأثر، لا يخاف في الله لومة لائم، توفي سنة ٣٢٨هـ. انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٠ ـ ٩٢).

(٣) شرح السنة له/ ص٦٦.

(٤) شرف أصحاب الحديث/ ص٢٧ ـ تحقيق عمرو بن عبد المنعم.

(٥) جامع بيان العلم (٢/ ٩٣١).

١٦ ـ أبو المظفر السمعاني حيث قال: «وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴿٤٥﴾ وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا ﴿٤٦﴾﴾ [الأحزاب]، وقال أيضًا: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال ﷺ في خطبة الوداع، وفي مقامات له شتى، وبحضرته عامة أصحابه ﷺ «ألا هل بلغت»[(١)]، وكان مما أنزل إليه، وأمر بتبليغه أمر التوحيد، وبيانه بطريقته، فلم يترك النبي ﷺ شيئًا من أمور الدين، وقواعده، وأصوله، وشرائعه، [وفصوله]، إلا بينه وبلغه على تمامه؛ ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لو أخر [فيها البيان]، لكان قد كلفهم ما لا سبيل لهم إليه»[(٢)].

١٧ ـ وقال الإمام أبو عمرو سعيد بن القاسم البرذعي[(٣)]: «وقد أعلمنا ﷻ أنه قد أنزل في كتابه تبيان كل ما للعباد إليه حاجة ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [النحل]، وولى رسول الله ﷺ تبيين ما أنزل إليه في كتابه، خاصًا وعامًا فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

ثم أعلم أنه لم يجعل الحكم بينه وبين خلقه، إلا رسوله عليه الصلاة والسلام ونفى الإيمان عمن لم يحكمه فيما شجر بينهم.

---

(١) سبق تخريج عدة أحاديث في ذلك، انظر/ ص١٦٨.

(٢) نقله عنه التيمي في الحجة في بيان المحجة (٢/١٤٩)، وهو في مختصر الانتصار ضمن صون المنطق/ ص١٧٥، وما بين معقوفتين منه.

(٣) الإمام المحدّث العالم أبو عمرو سعيد بن القاسم بن العلاء البردعي ثم الطرازي، قال أبو نعيم كان أحد الحفاظ توفي سنة ٣٦٢هـ، انظر: تاريخ بغداد (٩/ ١١٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٩٣٦).

فبيَّن المصطفى ﷺ ما ولّاه الله تعالى بيانه للناس، وبلّغ أمته ما أمر، حتى قبضه الله ﷻ، بعد أن أكمل للمسلمين دينهم، وأتم عليهم نعمته به، فقال تبارك وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣]، فبين رسول الله ﷺ كل ما بإذن الله ﷻ ووحيه وتنزيله لا من تلقاء نفسه شهد له بذلك فقال جل ذكره: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ﴿٤﴾﴾ [النجم]»[(١)].

١٨ ـ الإمام أبو الفتح نصر بن إبراهيم المقدسي[(٢)]، فقد قال: «... فجلا[(٣)] الله تعالى بنبيه ﷺ ظلماء الكفر وضحياه، وأسبغ، ودعا إلى الله ﷻ كما أمره، وجاهد فيه حق جهاده ما فتر، وبلغ رسالات ربه، وفسر مجمل آياته، وشرح الدين بأمر الله ووحيه، وأبان عن حقيقة أمره ونهيه، لم يختزل عن أمته شيئًا من أمر دينهم، ولا استأثر به دونهم، ولم يترك مجملًا يُحتاج إلى غيره في تبيينه، ويُرجع إليه في تفسيره؛ لأن الله تعالى أكمل الشريعة على لسانه، وتمم الحق ببيانه، وأخبر بذلك في كتابه المنزل إليه، وأعظم به المنة وعليه، فقال: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَـٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فلم يبق بعد كماله غاية تطلب، ولا فريضة توجب»[(٤)].

١٩ ـ وقال أبو زكريا يحي بن إبراهيم السلماسي: «اعلم أن الله

---

(١) الحجة على تارك المحجة لأبي الفتح المقدسي (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤٣ ـ مختصره).

(٢) نصر بن إبراهيم المقدسي الشافعي، إمام فقيه محدث زاهد، صاحب تصانيف، منها الانتخاب والتهذيب، مات سنة ٤٩٠هـ، انظر: السير (١٩/ ١٣٦ ـ ١٤٣)، وطبقات الشافعية (٥/ ٣٥١ ـ ٣٥٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٩٥ ـ ٣٩٦).

(٣) جلوت الأمر، وجليته، وجليت عنه: كشفته وأظهرته، وأمر جلي: واضح، يقال فيه: انجلى وتجلى، وانجلى عنه الهمّ انكشف. انظر: المحكم لابن سيده (٤/ ٩١)، مختار الصحاح/ ١١٩.

(٤) الحجة على تارك المحجة (١/ ٥ ـ ٦ ـ مختصره).

أنزل كتابه على نبيه محمد ﷺ تبيانًا لكل شيء وقال تعالى: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ ۝٥٩﴾ [الأنعام] ثم أمره أن يبيّن لهم ما فيه مما يحتاجون إليه وتجب معرفته عليهم فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، ثم إنه ﷺ بيّن لأمته ما يحتاجون إليه من أمر دينهم ودنياهم، وبين لهم ما فيه صلاح أولاهم وأخراهم، أنزل الله تعالى عليه في حجة الوداع يوم الجمعة بعرفة: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ [المائدة: ٣]، وقال ﷺ في حجة الوداع: «ألا هل بلغت؟! اللّهم اشهد»[(١)]، وقال سلمان: «علمنا رسول الله ﷺ كل شيء حتى الخراءة»[(٢)]، فثبت أنه بيّن جميع الواجبات؛ إذ تأخر البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والكمال لا يقبل الزيادة.

وقيل لبعض علماء السلف[(٣)]: «ما التوحيد؟»، فقال: «من المحال أن تظن بالنبي ﷺ أنه بيّن الاستنجاء، وترك بيان التوحيد...»»[(٤)].

٢٠ ـ أبو القاسم التيمي، فقد قال: «إن الله ﷻ بفضله وكرمه أنزل كتابه فكشف به الحيرة، وأتم به الحجة علينا، ولم يفرط في شيء فيه حتى يحوجنا إلى استعمال الرأي، والعقل» ثم ذكر بعض الآيات وحديث ابن مسعود في الخط، وأثر عمر ﷺ: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى، ولا هدى يركبه حسبه ضلالة، فقد ثبتت الحجة، وانقطع العذر»[(٥)] ثم قال:

---

(١) سبق تخريج عدة أحاديث في ذلك انظر/ ص١٦٩.

(٢) سبق تخريجه/ ص١٩٢.

(٣) هو: الإمام مالك ﷺ، وقد سبق ذكره/ ص١٩٤.

(٤) منازل الأئمة الأربعة/ ص٩٩ ـ ١٠٠.

(٥) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧١).

«وذلك أنه تبين للناس أمر دينهم، فعلينا الاتباع؛ لأن الدين إنما جاء من قبل الله تعالى لم يوضع على عقول الرجال، وآرائهم قد بين الرسول ﷺ السنة لأمته، وأوضحها لأصحابه، فمن خالف أصحاب رسول الله ﷺ في شيء من الدين، فقد ضل»(١).

٢١ ـ وقال الإمام الحافظ عبد الغني المقدسي(٢): «. . .وأنه ﷻ موصوف بصفاته القديمة التي نطق بها كتابه العزيز الذي ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾ [فصلت]، وصح بها النقل عن نبيه وخيرته من خلقه محمد سيد البشر، الذي بلغ رسالة ربه، ونصح لأمته، وجاهد في الله حق جهاده، وأقام الملة، وأوضح المحجة، وأكمل الدين، وقمع الكافرين، ولم يدع لملحد مجالًا، ولا لقائل مقالًا»(٣).

٢٢ ـ إسحاق بن أحمد العلثي، فقد قال في معرض بيانه: «. . .ولا حرمنا الاهتداء باللفظات النبوية، وأعاذنا من الابتداع في الشريعة المحمدية؛ فلا حاجة إلى ذلك؛ فقد تركنا على بيضاء نقية، وأكمل الله لنا الدين، وأغنانا عن آراء المتنطعين، ففي كتاب الله وسنة رسوله، مقنع لكل من رغب أو رهب، ورزقنا الله الاعتقاد السليم. . .»(٤).

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧١ ـ ٤٧٢)، وانظر: (١/ ٩٣) منه.

(٢) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي أبو محمد المقدسي الحنبلي الإمام الحافظ، ولد سنة ٥٤١هـ، رحل وصنف التصانيف، وإليه انتهى حفظ الحديث متنًا وإسنادًا ومعرفة، من أبرز كتبه: الكمال في أسماء الرجال، توفي سنة ٦٠٠هـ، انظر: العبر (٣/ ١٢٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ١ ـ ٥٦)، وشذرات الذهب (٤/ ٣٤٥).

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص٧٨.

(٤) ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٣/ ٤٤٦)، وكلامه هذا ضمن رسالة منه =

٢٣ ـ العلامة عبد الله بن تيمية، فقد قال: «قد تطابقت نصوص الكتاب السنة والآثار، على إثبات الصفات لله وتنوعت دلالتها عليها أنواعًا توجب العلم الضروري بثبوتها، وإرادة المتكلم اعتقاد ما دلت عليه، والقرآن مملوء من ذكر الصفات، والسنة ناطقة بمثل ما نطق به القرآن، مقررة له، مصدقة له، مشتملة على زيادة في الإثبات:

فتارة بذكر الاسم المشتمل على الصفة، كالسميع، البصير، العليم، القدير، العزيز، الحكيم.

وتارة بذكر المصدر، وهو الوصف الذي اشتقت منه تلك الصفة، كقوله: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾ [النساء: ١٦٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات]، وقوله: ﴿إِنِّى ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِى وَبِكَلَٰمِى﴾ [الأعراف: ١٤٤]، وقوله: ﴿قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ۝٨٢﴾ [ص].

وقوله في الحديث الصحيح: «**حجابه النور لو كشفه لأحرقت سبحات وجهه ما انتهى إليه بصره من خلقه**»[1]، وقوله في دعاء الاستخارة[2]: «**اللّهم إني أستخيرك بعلمك**»، وقول عائشة رضي الله عنها: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات»[3]، ونحوه.

وتارة يكون بذكر حكم تلك الصفة كقوله: ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾ [المجادلة: ١]، و﴿إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ ۝٤٦﴾ [طه]، وقوله: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ ٱلْقَٰدِرُونَ ۝٢٣﴾ [المرسلات].

= لابن الجوزي ينكر عليه فيها ميله لطريق المتكلمين، ومسائل أخرى بعبارات قوية، وقد أورد ابن رجب قطعة كبيرة منها (٣/ ٤٤٦ ـ ٤٥٣).

(١) تقدم تخريجه/ ص٣٣٤.

(٢) أخرجه البخاري (٢/ ١١٦٦).

(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٠٥.

ومن أبين المحال، وأوضح الضلال، حمل ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه، والاستعارة، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص؛ إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة، لا بد منها، أو من بعضها، وهي القدح في علم المتكلم بها، أو في بيانه، أو في نصحه»[1].

٢٤ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية فقد قال: «فإن الله بعث محمدًا ﷺ بالهدى ودين الحق ليخرج الناس من الظلمات إلى النور بإذن ربهم إلى صراط العزيز الحميد، وشهد له بأنه بعثه داعيًا إليه بإذنه وسراجًا منيرًا، وأمره أن يقول: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨].

فمن المحال في العقل والدين، أن يكون السراج المنير، الذي أخرج الله به الناس من الظلمات إلى النور، وأنزل معه الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وأمرالناس أن يردوا ما تنازعوا فيه من دينهم، إلى ما بعث به من الكتاب والحكمة، وهو يدعو إلى الله، وإلى سبيله، بإذنه على بصيرة، وقد أخبر أنه أكمل له ولأمته دينهم، وأتم عليهم نعمته، محال ـ مع هذا وغيره ـ أن يكون قد ترك باب الإيمان بالله، والعلم به، ملتبسا مشتبها، فلم يميز ما يجب لله من الأسماء الحسنى، والصفات العليا، وما يجوز عليه وما يمتنع عليه.

فإن معرفة هذا أصل الدين، وأساس الهداية، وأفضل ما اكتسبته القلوب، وحصلته النفوس، وأدركته العقول، فكيف يكون ذلك الكتاب، وذلك الرسول وأفضل خلق الله بعد النبيين لم يحكموا هذا الباب اعتقادا وقولا؟.

---

(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٤).

ومن المحال أيضًا أن يكون النبي ﷺ قد علم أمته كل شيء حتى الخراءة، وقال: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»(١)، وقال فيما صح عنه أيضًا: «**ما بعث الله من نبي، إلا كان حقًّا عليه، أن يدل أمته على الخير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**»(٢).

وقال أبو ذر رضي الله عنه: «لقد توفي رسول الله ﷺ وما من طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»(٣).

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه»(٤).

محال مع تعليمهم كل شيء لهم فيه منفعة في الدين ـ وإن دقت ـ، أن يترك تعليمهم ما يقولونه بألسنتهم، ويعتقدونه بقلوبهم في ربهم ومعبودهم، رب العالمين، الذي معرفته غاية المعارف، وعبادته أشرف المقاصد، والوصول إليه غاية المطالب، بل هذا خلاصة الدعوة وزبدة الرسالة الإلهية، فكيف يتوهم من في قلبه أدنى مسكة من إيمان وحكمة، أن لا يكون بيان هذا الباب قد وقع من الرسول ﷺ على غاية التمام؟»(٥).

وسئل رحمه الله ـ وهو بمصر ـ: «هل يجوز الخوض فيما تكلم الناس

(١) قطعة من حديث العرباض بن سارية، وقد سبق تخريجه/ ص١٧٦.

(٢) تقدم تخريجه/ ص١٦٦.

(٣) سبق تخريجه/ ص١٩١.

(٤) أخرجه البخاري: (٤/ ٣١٩٢) معلقًا، ووصله الطبراني، كما في الفتح (٦/ ٢٩٠).

(٥) الفتوى الحموية الكبرى/ ص١٩٥ ـ ١٩٩.

فيه من أصول الدين، وإن لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام أم لا؟».

فأجاب أن هذا: «سؤال ورد حسب الأوضاع المبتدعة الباطلة؛ فإن المسائل التي هي من أصول الدين، التي تستحق أن تسمى أصول الدين ـ أعني الدين الذي أرسل الله به رسوله، وأنزل به كتابه ـ لا يجوز أن يقال لم ينقل عن النبي ﷺ فيها كلام، بل هذا كلام متناقض في نفسه؛ إذ كونها من أصول الدين يوجب أن تكون من أهم أمور الدين، وأنها مما يحتاج إليه [في][1] الدين، ثم نفي نقل الكلام فيها عن الرسول يوجب أحد أمرين:

إما أن الرسول أهمل الأمور المهمة التي يحتاج إليها الدين فلم يبينها.

أو أنه بينها فلم تنقلها الأمة، وكلا هذين باطل قطعًا.

وذلك أن أصول الدين إما أن تكون مسائل يجب اعتقادها، ويجب أن تذكر قولًا، أو تعمل عملًا، كمسائل التوحيد والصفات والقدر والنبوة والمعاد، أو دلائل هذه المسائل.

أما القسم الأول: فكل ما يحتاج الناس إلى معرفته، واعتقاده والتصديق به من هذه المسائل، فقد بينه الله ورسوله بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر؛ إذ هذا من أعظم ما بلَّغه الرسول البلاغ المبين وبينه للناس، وهو من أعظم ما أقام الله الحجة على عباده فيه بالرسل الذين بينوه وبلغوه، وكتاب الله الذي نقل الصحابة ثم التابعون عن الرسول لفظه ومعانيه، والحكمة التي هي سنة رسول الله ﷺ التي نقلوها أيضًا عن الرسول مشتملة من ذلك على غاية المراد، وتمام الواجب والمستحب.

والحمد لله الذي بعث فينا رسولًا من أنفسنا، يتلو علينا آياته

(١) ما بين معقوفتين زيادة يقتضيها السياق، والله أعلم.

ويزكينا، ويعلمنا الكتاب والحكمة، الذي أكمل لنا الدين، وأتم علينا النعمة، ورضي لنا الإسلام دينا، الذي أنزل الكتاب تفصيلًا لكل شيء، وهدى ورحمة وبشرى للمسلمين ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿١١١﴾﴾ [يوسف].

وإنما يظن عدم اشتمال الكتاب والحكمة على بيان ذلك من كان ناقصًا في عقله وسمعه، ومن له نصيب من قول أهل النار الذين قالوا: ﴿لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِىٓ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٠﴾﴾ [الملك]»(١).

٢٥ ـ ومنهم الإمام ابن القيم في قوله: «والمقصود أن الله سبحانه قد أخبر أنه أكمل له ولأمته به دينهم، وأتم عليهم به نعمته، ومحال مع هذا أن يدع أهم ما خلق له الخلق، وأرسلت به الرسل، وأنزلت به الكتب، ونصبت عليه القبلة، وأسست عليه الملة، وهو باب الإيمان به ومعرفته، ومعرفة أسمائه وصفاته وأفعاله، ملتبسًا مشتبهًا حقه بباطله، لم يتكلم فيه بما هو الحق، بل تكلم بما ظاهره الباطل والحق في إخراجه عن ظاهره، وكيف يكون أفضل الرسل وأجل الكتب غير واف بتعريف ذلك على أتم الوجوه، مبين له بأكمل البيان، موضح له غاية الإيضاح، مع شدة حاجة النفوس إلى معرفته، ومع كونه أفضل ما اكتسبته النفوس، وأجل ما حصلته القلوب؟.

ومن أبين المحال أن يكون أفضل الرسل قد علم أمته آداب البول قبله وبعده ومعه، وآداب الوطء وآداب الطعام والشراب، ويترك أن

---

(١) درء تعارض العقل والنقل (١/٢٦ ـ ٢٨)، والفتاوى الكبرى (١/١٢٧ ـ ١٢٩)، ومجموع فتاويه (٣/٢٩٤ ـ ٢٩٦)، وما بين معقوفين زيادة يقتضيها السياق، وقد أورد ابن تيمية نفسه السؤال والجواب عنه كاملًا في كتابه درء التعارض.

يعلمهم ما يقولونه بألسنتهم، وتعتقده قلوبهم في ربهم ومعبودهم، الذي معرفته غاية المعارف، والوصول إليه أجل المطالب، وعبادته وحده لا شريك له أقرب الوسائل، ويخبرهم فيه بما ظاهره باطل وإلحاد ويحيلهم في فهم ما أخبرهم به على مستكرهات التأويلات ومستنكرات المجازات ثم يحيلهم في معرفة الحق على ما تحكم به عقولهم وتوجبه آراؤهم.

هذا؛ وهو القائل: «**تركتكم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هالك**»[1]، وهو القائل: «**ما بعث الله من نبي إلا كان حقًّا عليه، أن يدل أمته على خير ما يعلمه لهم، وينهاهم عن شر ما يعلمه لهم**»[2].

وقال أبو ذر: «لقد توفي رسول الله وما طائر يقلب جناحيه في السماء إلا ذكر لنا منه علمًا»[3].

وقال عمر بن الخطاب: «قام فينا رسول الله مقاما فذكر بدء الخلق حتى دخل أهل الجنة منازلهم وأهل النار منازلهم حفظ ذلك من حفظه ونسيه من نسيه» ذكره البخاري[4].

وصلى بهم رسول الله صلاة الظهر، ثم خطبهم حتى حضرت العصر، فصلى ثم خطب بهم حتى غربت الشمس فلم يدع شيئًا كان ولا يكون من خلق آدم إلى قيام الساعة حتى أخبرهم به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه[5].

---

(١) قطعة من حديث العرباض وقد سبق تخريجه/ ص١٧٦.

(٢) سبق تخريجه/ ص١٦٦.

(٣) سبق تخريجه/ ص١٩١.

(٤) سبق تخريجه قريبًا/ ص....

(٥) لفق ابن القيم رحمه الله بين حديثين: ـ الأول رواه مسلم (٤/ ٢٨٩٢) عن عمرو بن =

فكيف يتوهم من لله ولرسوله ودينه في قلبه وقار أن يكون رسول الله قد أمسك عن بيان هذا الأمر العظيم ولم يتكلم فيه بالصواب بل تكلم بما ظاهره خلاف الصواب؟ بل لا يتم الإيمان، إلا باعتقاد أن بيان ذلك قد وقع من الرسول [ﷺ]، على أتم الوجوه، وأوضحه غاية الإيضاح، ولم يدع بعده لقائل مقالا، ولا لمتأول تأويلًا»[١].

٢٦ ـ الإمام ابن كثير، فقد قال: «فنحن نشهد أن الرسل قد بلغوا رسالات ربهم، ونصحوا الأمم، وأفصحوا لهم عن الحق المبين، الواضح الجليّ، الذي لا لبس فيه، ولا شك، ولا امتراء، وإن كذبهم من الجهلة، والمعاندين، والمارقين، والقاسطين، فما جاءت به الرسل هو الحق، ومن خالفهم فهو على ضلالة»[٢].

٢٧ ـ ابن أبي العز الحنفي[٣]، حيث قال: «وقد بيَّن الله به كل شيء، وأكمل له ولأمته الدين خبرًا وأمرًا...»[٤].

وقال ـ بعد أن ذكر بعض الآيات الدالة على بيان الكتاب والسنة

= أخطب ﷺ، وفيه أن النبي خطب من الفجر إلى المغرب، والثاني: أخرجه الترمذي (٤/ ٢١٩١)، وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها الحافظ في الفتح (٦/ ٢٩١).

(١) الصواعق المرسلة (١/ ١٥٧ ـ ١٦٠)، وانظر: مدارج السالكين (٣/ ٣٢٨)، وجلاء الأفهام/ ص٢٨٦، وإعلام الموقعين (٤/ ٣٧٥)، ومختصر الصواعق (٢/ ٣٣٩)، و(٤/ ١٤١٣ ـ ط: أضواء السلف).

(٢) تفسير ابن كثير (٦/ ٣٨٣)، وانظر (٦/ ٢٤٧) منه.

(٣) علي بن علي بن محمد أبو الحسن بن أبي العز الحنفي الدمشقي، ولد سنة ٧٣١هـ، في أسرة معروفة بالعلم، من مؤلفاته: التنبيه على مشكلات الهداية، ورسالة الاتباع، توفي سنة ٧٩٢هـ. انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٨٧)، وشذرات الذهب (٦/ ٣٦٢).

(٤) شرح العقيدة الطحاوية (/ ١٤ ـ ١٥).

لأمور الدين ـ «فأمر الإيمان بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما يدل على الحق أم لا، والثاني باطل، وإن كان تكلم على الحق بألفاظ مجملة محتملة؛ فما بلغ البلاغ المبين، وقد شهد له خير القرون بالبلاغ، وأشهد الله عليهم في الموقف الأعظم، فمن يدَّعي أنه في أصول الدين لم يبلغ البلاغ المبين، فقد افترى عليه ﷺ»[1].

٢٨ ـ العلامة عبد الرحمٰن السعدي فقد قال ـ بعد أن قرر اجتماع مقومات قبول الخبر[2] في الرسول ﷺ، وأنه لا يمكن أن ينازع فيها مسلم يعظم الرسول ﷺ ـ: «فإذا علم بالضرورة أن هذه الأمور الثلاثة قد كملت في حقه على أعظم وجه فمن المحال أن يكتم ما يجب لله من العلو والفوقية وصفات الكمال ويفصح بضد ذلك، بل... علمهم ﷺ ما لم يكونوا يعلمون، وقد بين للناس جميع ما يحتاجون إليه خصوصًا الأمور المهمة، والعقائد الدينية، والأصول الإيمانية... بل لما كان هذا الباب أنفع الأصول وأفرضها والناس مضطرون إليه صرح بأنواعه ﷺ وتفاصيله...»[3].

٢٩ ـ العلامة حافظ بن أحمد الحكمي[4] فقد قال في منظومته سلم

---

(١) المصدر السابق (١/ ٢٣٣)، وانظر نحوه لابن تيمية في درء التعارض (٥/ ٢١٣).

(٢) سبق الكلام عنها في مبحث مستقل/ ص٢٤٥.

(٣) توضيح الكافية الشافية/ ص٣٣٧ ـ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته، وانظر نحوه/ ص٣٥٨ ـ ٣٥٩.

(٤) حافظ بن أحمد حكمي ولد سنة ١٣٤٢هـ، لازم الشيخ عبد الله القرعاوي ودرس عليه، كان حافظًا ذكيًا، شاعرًا مجودًا، أثنى عليه شيخه، وطلب منه التأليف، فألف كتبًا منها: أعلام السنة المنشورة، دليل أرباب الفلاح لتحقيق فن الاصلاح. انظر ترجمة ولده له في: مقدمة معارج القبول (١/س ـ ظ/ المطبعة السلفية).

الوصول ـ بعد أن ذكر القسم الأول من أقسام التوحيد وبعض أسماء الله تعالى وصفاته:

وسم ذا النوع من التوحيد ... توحيد إثبات بلا ترديد
قد أفصح الوحي المبين عنه ... فالتمس الهدى المنير منه

ثم قال في شرحه:

««قد أفصح الوحي المبين» من الكتاب والسنة وكذلك الصحف الأولى «عنه» غاية الإفصاح وشرحه الله تبارك وتعالى أكثر من شرح بقية الأحكام لعظم شأن متعلقه «فالتمس» اطلب «الهدى المنير منه» أي من الوحي المبين؛ لأنه لا سبيل إلى معرفة ذلك إلا منه»[١].

وقال أيضًا:

نشهد بالحق بلا ارتياب ... بأنه المرسل بالكتاب
وأنه بلغ ما قد أرسلا ... به وكل ما إليه أنزلا

ثم قال في شرحه:

««ونشهد» أنه بلغ إلى الناس كافة «ما» أي الذي قد «أرسلا» بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، «به» من ربه «وكل ما إليه أنزلا»: من الكتاب والحكمة، وفي هذا البحث مسائل عظيمة الخطر جليلة القدر:

الأولى: أنه أي الرسول ﷺ مبلغ عن الله ﷻ، ولم يقل شيئًا من رأيه فيما يتعلق بالتبليغ، بل ليس عليه إلا بلاغ الرسالة من الله إلى الناس، وتلاوة آياته على الناس، وتعليمهم الحكمة والتبيان، وذلك معنى كونه ﷺ رسول الله فأمره ونهيه تبليغ لأمره ونهيه، وأخباره وقصصه تبليغ لما قصه الله وأخبر به»[٢].

---

(١) معارج القبول (١/ ٢٤٣).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٣٤٦).

ثم قال: «المسألة الثانية: أنه ﷺ بلغ جميع ما أرسل به، لم يكتم منه حرفًا واحدًا، ثم ذكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ الأدلة على ذلك من الكتاب والسنة وأقوال الصحابة رضي الله عنهم، ثم قال:

المسألة الثالثة: أن هذا الذي بلغه الرسول ﷺ عن ربه تعالى هو جميع دين الإسلام مكملًا محكمًا لم يبق فيه نقص بوجه من الوجوه فيحتاج إلى تكميل، ولم يبق فيه إشكال فيحتاج إلى حل، ولا إجمال فيفتقر إلى تفصيل، قال تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، فكما أن الإمام المبين قد أحصى كل ما هو كائن، كما علمه الله عز وجل، فكذلك هذا القرآن واف شاف كاف محيط بجميع أصول الشريعة وفروعها وأقوالها، وأعمالها وسرها وعلانيتها...

وكما وفى بتقرير الدين وتكميله وشرحه وتفصيله، كذلك هو واف بالذب عنه، وبرد كل شبهة ترد عليه، ويقمع كل ملحد ومعاند ومشاق ومحاد، ويدمغ كل باطل وإزهاقه»[1].

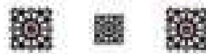
ثم استشهد على ما قاله ببعض الآيات ثم قال:

«وكذلك السنة من جوامع كلم الرسول ﷺ التي اختصه الله بها، هي روح المعاني والوحي الثاني، والحكمة والبيان وتبيان القرآن، والنور والبرهان، فلم يتوف ﷺ حتى بين الشريعة أكمل بيان، ولم يتوفاه الله تعالى قبل بيان ما بالناس إليه حاجة في دينهم ودنياهم وآخرتهم، والله تعالى يقول: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۙ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [النحل]، ويقول: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ [النحل]، ثم يخبر أنه ما أنزل عليه الكتاب إلا لذلك، فكيف يتوفاه قبل إنفاذ ذلك وإنجازه مع قوله:

(١) معارج القبول (٢/٣٤٩).

لأن الإيمان بأن الله أنزل القرآن على محمد عليه الصلاة والسلام، وأنه بلغه كما نزل، وأنه بين للناس وأوضح ما يحتاج إلى البيان والإيضاح، وأنه دعا الناس إلى معرفة الله بصفات الكمال، ولم يفتر عن الدعوة إلى الله وإلى تعريف العباد بربهم حتى التحق بالرفيق الأعلى إن هذا المقدار من الإيمان من أصول الدين وأساسه الذي ينبني عليه ما بعده من واجبات الدين وفروضه...»[1].

وبعد: فهذا ما تيسر لي الوقوف عليه، من أقوال أهل السنة في أن الرسول ﷺ بين لأمته أمر الإيمان بالله تعالى وبما له من الأسماء والصفات، وأنه وضح لهم ذلك وفصله على أحسن الوجوه وأفضلها[2]، وكما تقدم فإن هذا قول أهل السنة قاطبة، ليس بينهم فيه نزاع، ولا عندهم فيه أدنى شك.



(١) الصفات الإلهية في ضوء الكتاب والسنة/ ص٢٨ ـ ٢٩، وانظر نحوه في مجموع رسائله/ ص١٣٩.

(٢) ولا يعني هذا أنها لا تخفى على جميع المكلفين؛ لأنه ليس كل أحد قد بلغته النصوص كلها، ولا كل أحد يفهم ما تدل عليه؛ فإن العلم والفهم يختص به الله من يشاء من عباده، فمن توقف فيما اشتبه عليه من الأمور؛ لئلا يتكلم بلا علم، أو يتكلم بما يضر فقد أحسن، وأحسنُ منه من علم الحق؛ فبينه لمن يحتاج إليه، وينتفع به، انظر: درء التعارض (١٠٧/٨).
ويجدر التنبيه هنا إلى أن كثيرًا من نصوص الصفات، الصواب فيها القطع بالطريقة الثابتة كنصوص العلو، والطريق إلى العلم بالصواب في هذا وأمثاله، دلالة الكتاب والسنة والإجماع عليه على وجه غير محتمل للنقيض، وبعضها الغالب على الظن فيها الإثبات مع احتمال النقيض، والتردد الحاصل للمرء في هذا بحسب ما يؤتاه من العلم والإيمان، ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ۝٤٠﴾ [النور: ٤٠]. انظر: الحموية لابن تيمية/ ص٥٤٨ ـ ٥٤٩.

المبحث الثاني

أثر موقف أهل السنة من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه خمسة مطالب:

- المطلب الأول: إثبات ما وردت به النصوص من الأسماء والصفات.
- المطلب الثاني: التسليم لأقوال النبي ﷺ واحترامها وعدم معارضتها بالعقل.
- المطلب الثالث: سلوك طرق النبي ﷺ في بيانه توحيد الأسماء والصفات.
- المطلب الرابع: ثباتهم على عقيدتهم وبعدهم عن الحيرة والاضطراب.
- المطلب الخامس: احتجاجهم بالأحاديث النبوية على نفاة الصفات.

المطلب الأول

إثبات ما وردت به النصوص من الأسماء والصفات

بناء على ما سبق ذكره من اعتقاد أهل السنة أن الرسول ﷺ بين لأمته جميع ما يجب اعتقاده من أمور الدين، وفي مقدمة ذلك باب الإيمان بالله تعالى، وما له من الأسماء، والصفات، وأن ما ورد من

الآيات في ذلك في كتاب الله تعالى، وما صح عن رسول الله ﷺ المقصود منه بيان ما يجب لله تعلى من ذلك، وما يجوز عليه ويمتنع، وأن هذا الباب قد وضح في الكتاب والسنة غاية الإيضاح لما له من الأهمية من جهة، ولكونه من الغيب الذي لا سبيل إلى معرفته إلا عن طريق الوحي كما سبق تقريره، فإن أهل السنة أثبتوا جميع ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه وما أثبته له رسوله ﷺ في سنته من الأسماء والصفات، ولهم في ذلك من الأقوال ما لا يسع ذكره في هذا المقام، ولهذا أكتفي هنا بنقل بعض أقوالهم التي فيها تقرير أن هذا هو مذهب أهل السنة سلفًا وخلفًا إذ في ذلك كفاية والحمد لله.

أولًا: الصحابة:

فقد أجمع الصحابة رضي الله عنهم على الإيمان بأسماء الله تعالى وصفاته[(١)] ولم يثبت عن أحد منهم ما يوافق قول النفاة[(٢)]، بل ما ينقل عنهم في التفاسير الثابتة عنهم بالتواتر يدل على أنهم كانوا يفهمون منها الإثبات، وكذا ما ثبت عنهم من الأقوال في غير التفسير، فإنها صريحة في إثبات ما جاء في الكتاب والسنة من ذلك[(٣)]، بل إن كلامهم في ذلك كثير جدًا، حتى في الصفات الخبرية التي يرى النفاة إثباتها تجسيمًا[(٤)].

وإن الناظر في الكتب المؤلفة في السنة، يعلم ذلك بالاضطرار[(٥)]،

---

(١) منازل الأئمة الأربعة/ ص١٠٣، ودرء التعارض (١٩/٧)، وفتح الباري لابن رجب (٥/ ٩٧).

(٢) انظر: درء التعارض لابن تيمية (١٠٨/٧)، ومجموع فتاويه (١٦٨/٥).

(٣) درء التعارض (١٠٨/٧).

(٤) المصدر السابق (٨/ ٥٣).

(٥) المصدر نفسه (١٠٩/٧٨).

وقد سبق أن أوردت بعض الآثار الواردة عن الصحابة ﵃ في إثبات بعض الصفات لله تعالى، وكان منها بعض الصفات الخبرية التي يصرح بها النفاة بأن القول بها في حق الله تعالى تجسيم، وذكرت أيضًا أقوال بعض من حكى من أهل العلم اتفاق الصحابة ﵃ على الإثبات، فلا حاجة لإعادته هنا.

ثانيًا: التابعون:

وقد ساروا على نهج الصحابة ﵃، فكانوا يثبتون لله تعالى ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، وكلامهم صريح في أنهم لم يكونوا يثبتون ذاتا مجردة عن الصفات، والآثار عنهم في ذلك متواترة، بل ما صح عنهم في ذلك يجبن الكثير عن إثباته، سواء ما كان منهم واردًا في تفسير آيات الصفات، أو ما قالوه ابتداء[1]، ولا بأس أن أمثل هنا ببعض ما صح عن بعضهم في هذا حتى يكون القارئ على بينة من هذا الأمر.

- عن عكرمة[2] في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤]، قال: «يعني اليدين»[3].

- وعنه في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة] قال: «تنظر إلى ربها نظرًا»[4].

---

(١) انظر: درء التعارض (٧/ ١٠٨)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٧).

(٢) أبو عبد الله مولى ابن عباس، بربري الأصل، ثقة ثبت عالم بالتفسير من الثالثة، توفي سنة ١٠٤هـ، انظر: التقريب/ ٤٦٧٢٠.

(٣) نقض الدارمي/ ١٢٢.

(٤) أخرجه الطبري: التفسير (٢٩/ ١٩٢)، وصحح إسناده الحافظ في الفتح (١٣/ ٤٢٤)، ورواه الآجري: الشريعة (٣/ رقم ٥٨٦، ٥٨٧).

ـ عن عمر الجمحي[١] قال: سألت ابن أبي مليكة[٢] عن يد الله تعالى: «أواحدة أم اثنتان؟» قال: «بل اثنتان»[٣].

ـ عن عبيد بن عمير[٤] قال: «ينزل الرب ﷻ شطر الليل إلى السماء الدنيا فيقول من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له، حتى إذا كان الفجر صعد الرب ﷻ»[٥].

ثالثًا: أتباع التابعين:

إن الذين أدركوا التابعين من أعظم الناس قولًا بالإثبات وإنكارًا لقول النفاة، وقد ثبت عنهم في ذلك أقوال كثيرة، تفيد القطع بأنهم كانوا يثبتون ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله تعالى وصفاته، ومن ذلك:

ـ قول الإمام مالك بن أنس: «الله تعالى في السماء وعلمه في كل مكان»[٦].

---

(١) عمر بن حسين بن عبد الله الجمحي مولاهم، أبو قدامة المكي ثقة، من الرابعة، التقريب/ رقم ٤٨٧٦.

(٢) عبد الله بن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة، التيمي، المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الثالثة، ت ١١٧هـ. انظر: التقريب/ ٣٤٥٤.

(٣) نقض الدارمي/ ٥٨.

(٤) عبيد بن عمير بن قتادة الليثي أبو عاصم المكي، مجمع على ثقته، وكان قاص أهل مكة، مات قبل ابن عمر رضي الله عنه انظر: التقريب/ ٤٣٨٥.

(٥) رواه الدارمي/ ١٣٥.

(٦) رواه عبد الله بن أحمد: السنة (١/ ١١ ـ ٥٣٢)، ـ ومن طريقه اللالكائي (٣/ ٦٧٣) ـ وأبو داود: مسائل الإمام أحمد/ ص٢٦٣، ـ ومن طريقه الآجري: الشريعة (٣/ ٦٥٢) ـ، ورواه الآجري (٣/ ٦٥٣) من طريق الفضل بن زياد، وقد احتج به أحمد كما في الشريعة (٣/ ٦٥٣)، وذكره جمع من المالكية وغيرهم عن مالك ـ كما في مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٨١) وقد سمى بعضهم ـ، وصحح إسناده الألباني: مختصر العلو/ ص١٤٠.

ـ قول حماد بن زيد في رده على الجهمية: «إنما يدورون على أن يقولوا ليس في السماء إله»[١].

رابعًا: إجماع السلف على الإثبات:

إن ما سبق ذكره عن الصحابة ﷺ، وعن التابعين وأتباعهم يدل بجلاء على أن السلف الصالح ﷺ يؤمنون بما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، وكذا ما أثبته له رسوله ﷺ ولذلك حكى غير واحد من أهل العلم إجماعهم على ذلك، وفي ذلك أقوال كثيرة مذكورة في كتب أهل السنة ومنها:

١ ـ قول محمد بن الحسن الشيباني[٢]: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب، على الإيمان بالقرآن والأحاديث، التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ، في صفة الرب ﷻ، من غير تفسير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئًا من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة، فإنه قد وصفه بصفة لا شيء»[٣].

---

(١) رواه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص٣١، وعبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٤١)، والخلال: السنة (٥/ ١٧٧٦)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية كما في العلو (٢/ ٣٥٢)، وصحح إسناده ابن تيمية: الحموية/ ص٣٣٧، والألباني: مختصر العلو/ ص١٤٧/ رقم ١٢٢.

(٢) محمد بن الحسن بن فرقد أبو عبد الله الشيباني الكوفي صاحب أبي حنيفة العلامة فقيه العراق، ولد سنة ١٣٢هـ بواسط، ونشأ بالكوفة، أخذ عنه الشافعي فأكثر جدًا، ولي القضاء للرشيد بعد القاضي أبي يوسف، كان يضرب بذكائه المثل، له مصنفات منها الجامع الصغير، توفي سنة ١٨٩هـ بالري انظر: السير (٩/ ١٣٤).

(٣) رواه عنه اللالكائي: شرح أصول الاعتقاد (٢/ ٣/ ٤٣٢).

٢ ـ وممن حكى إجماع السلف على إثبات الصفات، أبو عبد الله محمد بن خفيف، وقد سبق ذكر كلامه(١).

٣ ـ ومن ذلك قول الخطيب البغدادي ـ عن أحاديث الصفات ـ: «أما الكلام في الصفات، فأما ما روي منها في السنن الصحاح، فمذهب السلف إثباتها، وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها.

والأصل في هذا، أن الكلام في الصفات، فرع على الكلام في الذات، ونحتذي في ذلك حذوه ومثاله، وإذا كان معلوم [أن] إثبات رب العالمين، إنما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فكذلك إثبات صفاته، إنما هو إثبات وجود لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يد، سمع، وبصر، فإنما هو إثبات صفات أثبتها الله لنفسه، ولا نقول: إن معنى اليد القدرة، ولا إن معنى السمع والبصر، العلم، ولا نقول: إنها جوارح وأدوات للفعل، ولا نشبهها بالأيدي، والأسماع، والأبصار، التي هي جوارح، وأدوات للفعل، ونقول: إنما وجب إثباتها؛ لأن التوقيف ورد بها، ووجب نفي التشبيه عنها لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾»(٢).

٤ ـ ومن ذلك أيضًا قول يحي بن إبراهيم السلماسي: «جمل الاعتقاد المجمع عليها نقلها الخلف عن السلف، أجمع عليها الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وأئمة الأمصار من الفقهاء، وأصحاب الحديث، وأرباب الورع والتقوى، المصنفين في علم الكتاب والسنة، حجازًا(٣).

---

(١) انظر/ ص٣٠٨.

(٢) أسنده الذهبي في العلو (٢/ ١٣٣٥)، والعرش (٢/ ٢٧٣).

(٣) الحجاز بكسر الحاء، واختلف في المراد به فقيل: إنه اثنتا عشرة دارًا، منها المدينة وخيبر وفدك، وقيل: هو من تخوم صنعا إلى العبلاء، وتبالة إلى تخوم الشام، وإنما سمي حجازًا لأنه حجز بين تهامة ونجد، فمكة تهامية والمدينة والطائف حجازيتان، =

ويمنًا[١]، وشامًا[٢]، وعراقًا[٣]، وفارس[٤]، وخرسان[٥]، وما وراء النهر[٦]، وثغور الشام[٧]، وأذربيجان[٨]، وأرّان[٩]، وديار

= وقيل: هو من معدن النقرة إلى المدينة. معجم البلدان (٢/ ٢١٨ ـ ٢١٩).

(١) اليمن هو ما بين عُمَان إلى نجران، ويشمل مدن كثيرة منها: صنعاء، وحضرموت، وعدن. المصدر نفسه (٥/ ٤٤٧).

(٢) الشام بالمد، ويقال الشأم، بهمزة ساكنة ومفتوحة، حدها من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وعرضها من جبل طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم، وما بشامة ذلك من البلاد من أمهات مدنه: حلب وحمص وحماة وبيت المقدس، ويشمل الثغور: طرسوس وأنطاكية، والمصيصة وغيرها. معجم البلدان (٣/ ٣١١ ـ ٣١٢).

(٣) اسم لبلد أكثر بلاده عرضًا من خط الاستواء عكبران على غربي دجلة، ويشمل عدة مدن منها البصرة والكوفة وحلوان والقادسية. المصدر السابق (٤/ ٩٤).

(٤) بلاد واسعة وإقليم فسيح، يمتد من حدود العراق إلى حدود كرمان، قصبته شيراز، من أمهات مدنه إصطخر وأردشير وسابور ودرابجد، وكان فتح فارس في عهد الخليفة الراشد عمر ﷺ، المصدر نفسه (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).

(٥) بلاد واسعة تمتد من حدود العراق إلى حدود الهند، وتشمل أمهات المدن منها نيسابور وهراة ومرو وبلخ، وقد فتحت أكثر هذه البلاد في عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ سنة ٣١هـ، المصدر نفسه (٢/ ٣٥٠).

(٦) المراد بالنهر، نهر جيحون بخرسان، فما كان في شرقيه يقال له بلاد الهياطلة، وإنما سمي بما وراء النهر في الإسلام، وما كان في غربيه فهو خرسان وولاية خوارزم، وهي بلاد خصبة كثيرة الخيرات. المصدر نفسه (٥/ ٤٦).

(٧) الثغر كل موضع قريب من العدو، وثغر الشام يشمل بلاد كثيرة، من أشهرها أنطاكية، وبغراس وبياس، ولا قصبة لها لأن أكثر مدنه متساوية. المصدر نفسه (٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٨) بالفتح ثم ذال ساكنة، وفتح الراء، وقيل بفتح الذال، وسكون الراء، وهي بلدة بالإقليم الخامس، حدها من الشرق بردعة ومن الغرب أرزنجان، ومن الشمال بلاد الديلم والجيل والطرم، الغالب عليها الجبال، وفيها قلاع كثيرة، وخيرات واسعة، وتشمل عدة مدن منها تبريز، وهي أكبرها، وخوي وسلماس. المصدر نفسه (١/ ١٢٨).

(٩) أرّان: بلاد واسعة واقعة بين أذربيجان وأرمينية والكرج، وجبال القوقاز، وبحر =

ربيعة[١]، ومضر[٢] ـ أجمعوا أن الواجب على المكلف، أن يعلم بقلبه ويقر بلسانه أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له[٣]، قال الله تعالى:

= الخزر، من أهم مدنها جنزه (كنجة)، وبردعة. المصدر نفسه (١/١٣٦).

(١) ديار ربيعة اسم قديم كانت العرب قبل الإسلام تُحِلّ بواديه، وهو ما بين الموصل إلى رأس عين نحو بقعاء الموصل ونصيبين، ورأس عين، ودنسير، والخابور جميعه، وما بين ذلك من المدن، والقرى، وربما جمع بين ديار بكر وديار ربيعة، وسميت كلها ديار ربيعة، لأنهم كلهم ربيعة. المصدر نفسه (٢/٤٩٤).

(٢) ديار مضر ما كان في السهل بقرب من شرقي الفرات نحو حران والرقة وشمساط وتل موزن. المصدر نفسه (٢/٤٩٤).

(٣) هذا هو المذهب الحق الذي دلت عليه النصوص، وتواتر في السيرة النبوية، وأجمع عليه السلف الصالح والأئمة، وليس أول واجب هو النظر العقلي لإثبات وجود الله فضلا عن القصد إلى النظر، أو الشك في وجود الرب سبحانه، ثم الاستدلال بعد ذلك لإثبات وجوده، كما هو قول المبتدعة من المعتزلة والأشاعرة والماتريدية؛ فإن معرفة الرب والإقرار بوجوده ضروري فطري، لا ينكره إلا معاند.

وقد انتقد القول بوجوب النظر بعض المتأثرين بهؤلاء المبتدعة في تأويل الصفات كأبي العباس القرطبي في كلام نفيس متين وحكم عليه بأنه بدعة في كتابه المفهم (٦/٦٩٣ ـ ٦٩٤)، وقرر أنه لو لم يكن في الكلام إلا القول بوجوب الشك وعدم تصحيح إيمان من لم يعرف الله ﷻ بالطرق التي قرروها لكان حقيقًا بالذم وجديرًا بالترك، وقد نقل كلامه الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، ونقل (١/٧١) عن أبي الوليد الباجي أنه سمع أبا جعفر السمناني ـ وهو من كبار الأشاعرة ـ أن هذه المسألة من بقايا الاعتزال عند الأشاعرة، وانظر للتوسع في المسألة: منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل وأثره في العقيدة لجابر إدريس (١/١٨٥) و(٢/٤٧٩)، ومنهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله (١/٣١٤)، ومسائل أصول الدين المبحوثة في أصول الفقه (١/٩١)، كلاهما لخالد عبد اللطيف نور، وقد ذكر القرطبي في المفهم (١/١٨٢) أنه لعله يفرد في هذه المسألة جزءًا لكونها حرية بذلك، فالله أعلم هل تم له ذلك أم لا؟.

﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [البقرة: ١٦٣]، وقال تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا ۝١ فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا ۝٢ فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا ۝٣ إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ ۝٤﴾ [الصافات].

وأنه تعالى لم يزل موصوفًا بصفاته، مسمى بأسمائه، لم يستفد صفة ولا اسمًا من بعد، بل كان بذاته، وصفاته، وأسمائه الحسنى، فيما لم يزل، كهو الآن فيما لا يزال.

وأن ما ورد من الأخبار الصحيحة بنقل العدول الثقات تجري على ظاهرها، ويؤمن بجميعها، ويوكل معانيها إلى الله تعالى[1]، من غير تمثيل ولا تكييف ويقال: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ ۝٥٣﴾ [آل عمران]»[2].

٥ ـ ذكر الإمام عبد الغني المقدسي: «أن صالح السلف، وخيار الخلف، وسادة الأئمة، وعلماء الأمة، اتفقت أقوالهم، وتطابقت آراؤهم على الإيمان بالله ﷻ، وأنه أحد صمد، حي قيوم، سميع بصير، ولا شريك له، ولا وزير، ولا شبيه له، ولا نظير، ولا عدل، ولا مثل.

وأنه ﷻ موصوف بصفاته القديمة، التي نطق بها كتابه العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾ [فصلت]، وصح بها النقل عن نبيه، وخيرته من خلقه، محمد سيد البشر، الذي بلغ رسالة ربه، ونصح لأمته، وجاهد في الله حق جهاده، وأقام الملة، وأوضح المحجة، وأكمل الدين، وقمع الكافرين، ولم يدع لملحد مجالًا، ولا لقائل مقالًا»[3].

٦ ـ وذكر ابن تيمية أن «مذهب سلف الأمة وأئمتها، أنهم

(١) سيأتي توجيه كلامه هذا/ ص٨٢٠.
(٢) منازل الأئمة الأربعة/ ص١٠٣ ـ ١٠٩.
(٣) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص٧٨ ـ ٧٩.

يصفون الله ﷻ بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، يثبتون له الأسماء والصفات، وينفون عنه مماثلة المخلوقات، إثبات[1] بلا تمثيل، وتنزيه[1] بلا تعطيل، كما قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، فقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ رد على أهل التمثيل، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ رد على أهل التعطيل»[2].

٧ ـ وقال الحافظ ابن رجب: «وكلمة السلف وأئمة الحديث، متفقة على أن آيات الصفات، وأحاديثها الصحيحة، كلها تمر كما جاءت، من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل»[3].

خامسًا: بقية أهل السنة:

وعلى ما سبق ذكره من إثبات أسماء الله تعالى وصفاته، عن السلف الصالح درج أتباعهم من أهل السنة، على مر العصور، ومختلف الأمصار، فاتفقوا على الإيمان بجميع ما وصف الله تعالى به نفسه في كتابه، وبما صح عن رسوله ﷺ في سنته، على الوجه اللائق بالله تعالى من غير تمثيل لصفاته بصفات المخلوقين، ومن غير بحث عن كيفية ذلك؛ لأن النصوص لم ترد بها، بل صح عن الرسول ﷺ النهي عنه، ولأنه لا مجال للعقل إلى تحصيلها، وإن لهم في ذلك من الأقوال والمؤلفات ما يبلغ المئين، وقد صرح مخالفوهم من أهل الأهواء والبدع بذلك، وإن كانوا قد رموهم بالتشبيه، بناء على ما توهموه هم في

---

(١) كذا، ولعله خطأ مطبعي، والصواب: إثباتًا، وتنزيهًا.

(٢) الصفدية (١/ ١٠٣)، وانظر: نحوه في شرح العقيدة الأصبهانية (١/ ٢٥)، ومجموع فتاويه (١١/ ٤٧٩ ـ ٤٨٠).

(٣) فتح الباري له (٥/ ١٠١)، وانظر نحوه في (٥/ ١٠٦).

نصوص الأسماء والصفات، كما سيأتي ذكره إن شاء الله تعالى وإن مما يدل على أن مذهبهم الإثبات أمور:

الأول: تكفيرهم الجهمية نفاة الأسماء والصفات(١).

الثاني: تضليلهم وتبديعهم من نفى الصفات كلّها، كالمعتزلة أو نفى بعضها، كالكلابية، والأشاعرة، والماتريدية، وحكمهم عليهم بأنهم خارجون عن السنة، بل إن منهم من أطلق عليهم لقب الجهمية(٢).

الثالث: تصريحهم بتكفير من أنكر شيئًا من الصفات، أو أنكر علو الله على خلقه، أو قال بخلق القرآن، وإن كان الأول غير لازم في أعيان من وقع منه ذلك، كما هو معروف في محله(٣).

وهذه الآن بعض أقوال متأخري أهل السنة المصرحة بأن من اعتقادهم(٤) الإيمان بما ثبت في القرآن وصحيح السنة من الأسماء والصفات، تدليلًا على ما سبق ذكره عنهم.

قال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني(٥): «طريقتنا طريقة المتبعين

---

(١) انظر: الرد على الجهمية للدارمي/١٩٦ ـ ٢٠٦، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢/١٢٦، ٣٥٢)، و(١٢/٥٣٣)، و(٢٣/٣٤٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٣٩٥)، والتسعينية له (١/٨٦، ٢٧٠)، (٢/٥١٥)، (٣/٩٥٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/٣٥٢)، و(٧/٥٠٧ ـ ٥٠٨)، و(١٢/٤٨٧ ـ ٤٨٩)، وقارن بما في (٦/١٧٠) منه، والتسعينية (١/٢٤٧، ٢٦٠، ٣٧٣، ٣٧٤)، (٢/٥٦٤).

(٤) اقتصرت على النقل عن بعض من نسب هذا إلى أهل السنة؛ إذ هو كاف في تقرير هذا الأمر، وأما أقوالهم في الإثبات عمومًا، فلا يمكن حصرها.

(٥) أحمد بن عبد الله بن أحمد المهراني، أبو نعيم الصبهاني، كان حافظًا مبرزًا، عالي الإسناد، وكان صدوقًا عالمًا بفن الحديث، إنما نقم عليه روايته للأحاديث الموضوعة من غير بيان وهائها، من مؤلفاته دلائل النبوة، وصفة الجنة، انظر: السير (١٧/٤٥٣).

للكتاب والسنة وإجماع الأمة... فمما اعتقدوه أن الأحاديث التي ثبتت عن النبي ﷺ في العرش، واستواء الله يقولون بها، ويثبتونها من غير تكييف، ولا تمثيل ولا تشبيه، وأن الله بائن من خلقه، والخلق بائنون منه، لا يحل فيهم، ولا يمتزج بهم، وهو مستو على عرشه في سمائه، دون أرضه وخلقه»[(١)].

وأملى أبو أحمد بن أبي أسامة القرشي الهروي ـ وكان من أفاضل علماء خرسان وفقهائها ـ[(٢)] اعتقادًا له جاء فيه: «ونؤمن بصفاته أنه كما وصف نفسه في كتابه المنزل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، ونؤمن بما ثبت عن رسول الله ﷺ من صفاته جلاله بنقل العدول، والأسانيد المتصلة التي اجتمع عليها أهل المعرفة بالنقل أنها ثابتة عن نبي الله ﷺ، ونطلقها بألفاظها كما أطلقها، ونعقد[(٣)] عليها ضمائرنا بصدق وإخلاص أنها كما قال ﷺ، ولا نكيف صفات الله عز وجل، ولا نفسرها تفسير أهل التكييف والتشبيه، ولا نضرب لها الأمثال، بل نتلقاها بحسن القبول تصديقًا، ونطلق ألفاظها تصريحًا، كما قال الله عز وجل في كتابه، وكما قال رسول الله ﷺ، ونقول: إن صفات الله عز وجل كلها غير مخلوقة، وليس من كلامه وعلمه وصفاته شيء مخلوق، جل الله تعالى عن صفات المخلوقين، والكيف عن صفات الله مرفوع»[(٤)].

وقال ابن سريج: «وقد صح عند جميع أهل الديانة والسنة إلى زماننا، أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول الله ﷺ، يجب على

---

(١) الحموية لابن تيمية/ص٣٧٢، وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ٤٠، ٥٢٨).
(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٥١١).
(٣) في الأصل: تعتقد، ولعل الصواب ما أثبته.
(٤) المصدر السابق (٢/ ٥١١ ـ ٥١٢).

المسلمين الإيمان بكل واحد منه، كما ورد، وأن السؤال عن معانيها بدعة»(١).

وذكر الإمام أبو منصور معمر بن أحمد الأصبهاني في مصنفه في العقيدة أن من معتقد أهل السنة «الإيمان بصفات الله ﷻ من غير تشبيه، ولا تمثيل، ولا تعطيل ولا تأويل، فجميع ما ورد من الأحاديث في الصفات: مثل: «**أن الله ﷻ خلق آدم على صورته**»(٢)، ويد الله على رأس المؤذنين(٣)، و«**قلوب العباد بين أصبعين من أصابع الرحمٰن**»(٤)، و«**أن الله ﷻ يضع السموات على إصبع، والأرضين على إصبع**»(٥)، وسائر أحاديث الصفات.

فما صحّ من أحاديث الصفات عن رسول الله ﷺ اجتمع الأئمة على أن تفسيرها قراءتها، قالوا: «أمروها كما جاءت»، وما ذكر الله في القرآن مثل قوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر] كل ذلك بلا كيف ولا تأويل، نؤمن بها إيمان أهل السلامة والتسليم لأهل السنة والسلامة واسع بحمد الله ومنّه... فإنه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، فـ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾ ينفي كل تشبيه وتمثيل، و﴿هُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ ينفي كل تعطيل وتأويل، فهذا مذهب

---

(١) انظر: العلو (٢/١٢١٦)، وانظر توجيه حكمه ببدعية السؤال عن معاني نصوص الصفات/ ص٨١٩ من هذا البحث.

(٢) أخرجه البخاري: (٧/٦٢٢٧)، ومسلم (٣/٢٦١٢) عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه الطبراني: المعجم الأوسط (٢/١٩٨٧) بلفظ: «يد الرحمٰن على رأس المؤذن ويغفر له مدى صوته أين بلغ»، وقال الألباني: «ضعيف جدًا»، ضعيف الترغيب والترهيب (١/١٥٨).

(٤) تقدم تخريجه/ ص٣٢٧.

(٥) تقدم تخريجه/ ص٣٦٠.

أهل السنة والجماعة والأثر»[١].

وقال أبو القاسم التيمي: «وأهل السنة يطلقون ما أطلق الله في كتابه وما أطلقه رسوله في سنته مثل السمع، والبصر، والوجه، والنفس، والقدم، والضحك، من غير تكييف ولا تشبيه، ولا ينفون صفاته كما نفت الجهمية»[٢].

وذكر السلماسي «أن ما ورد من الأخبار الصحيحة بنقل العدول الثقات تجري على ظاهرها، ويؤمن بجميعها، ويوكل معانيها إلى الله تعالى[٣]، من غير تمثيل ولا تكييف ويقال: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٥٣﴾ [آل عمران]، ولا يقال فيها كيف؟ ولِمَ؟، ولا يقاس شيء منها بصفات المخلوقين، ولا تضرب لها الأمثال، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧٤﴾ [النحل]، يكفي في جميع ذلك التصديق والتسليم، والتنزيه مع الإثبات، حسب مورده في الكتاب والسنة»[٤].

قال المقدسي: «وكل ما قال الله ﷻ في كتابه، وصح عن رسوله بنقل العدل عن العدل مثل المحبة، والمشيئة، والإرادة، والضحك[٥]، والفرح، والعجب[٦]، والبغض[٧]، والسخط، والكره، وسائر ما صح

(١) الحجة في بيان المحجة للتيمي (١/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠).
(٢) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٥٤٩)، وانظر كلامًا أوسع من هذا في (٢/ ٤٣٢ ـ ٤٣٤) منه.
(٣) انظر: توجيه كلامه هذا/ ص٨٥٠.
(٤) منازل الأئمة الأربعة/ ص١٠٨ ـ ١٠٩.
(٥) ورد في الضحك عدة أحاديث منها: «**يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخلان الجنة**»، أخرجه البخاري (٤/ ٢٨٢٦)، ومسلم (٣/ ١٨٩٠).
(٦) كحديث: «**قد عجب الله من صنيعكما بضيفكما الليلة**»، رواه البخاري: ٦/ ٤٨٩٩، ومسلم: ٣/ ٢٠٥٤ واللفظ له.
(٧) كحديث: «**إذا أبغض عبدًا دعا جبريل فيقول: إني أبغض فلانًا فأبغضه**». =

عن الله ورسوله، وإن نبت عنها أسماع بعض الجاهلين، واستوحشت منها نفوس المعطلين»(١).

ويؤكد ابن تيمية أن «من الإيمان بالله الإيمان بما وصف الله به نفسه في كتابه، وبما وصفه به رسوله في سنتة من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل»(٢).

وقال أيضًا: «وما وصف به الرسول ﷺ ربه ﷻ من الأحاديث الصحاح، التي تلقاها أهل المعرفة بالقبول، وجب الإيمان بها كذلك»(٣)، ثم مثل بجملة من أحاديث الصفات، ثم قال: «إلى أمثال هذه الأحاديث التي يخبر فيها الرسول ﷺ عن ربه بما يخبر به، فإن الفرقة الناجية، أهل السنة والجماعة، يؤمنون بذلك، كما يؤمنون بما أخبر الله به في كتابه، من غير تحريف، ولا تعطيل، ومن غير تكييف، ولا تمثيل»(٤).

وبهذه النقول التي سبق ذكرها يتضح جليًا، أن أهل السنة كلهم، سلفًا وخلفًا، مجمعون على إثبات ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه، وما أثبته له رسوله ﷺ من الأسماء الحسنى، والصفات العلى، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأنه سبحانه ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]، فقام معتقدهم على أربعة أصول، بناء على اعتقادهم أن المراد من النصوص، بيان ما يستحقه الله تعالى من الأسماء والصفات، وهذه الأصول هي:

= رواه مسلم/ رقم ٢٦٣٧.

(١) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص١١٨ ـ ١٢٣.

(٢) الواسطية/ ص٢٠ ـ ٢١.

(٣) المصدر السابق/ ص١٠٢.

(٤) المصدر نفسه/ ص١١٥.

الأصل الأول: إمرار النصوص على ظاهرها:

وذلك لاعتقادهم أن المقصود منها البيان والتوضيح لا الإبهام والإلغاز، وأن المراد منها ظاهرها، ولو كان لها معنى مراد غير ظاهرها لبينه الله تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، وهذا منهجهم في جميع النصوص، لا يعدلون عن الظاهر إلا لدليل شرعي يقتضي ذلك، قال العلامة الشنقيطي رحمه الله تعالى: «أجمع من يعتد به من أهل العلم، على أن النصوص من الكتاب والسنة، لا يجوز صرفها عن ظاهرها، إلا لدليل يجب الرجوع إليه»[(١)].

ولا يخفى أن نصوص الصفات أولى بذلك؛ لتعلقها بالله تعالى، فالخوض فيها بغير بينة شرعية من أعظم الكبائر، فإن الله تعالى حرم القول بغير علم عمومًا، والقول عليه بغير علم على وجه الخصوص، وقرنه بالشرك به فقال: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَأَن تُشْرِكُوا۟ بِٱللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِۦ سُلْطَٰنًا وَأَن تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف].

وأقوال أهل السنة في حمل نصوص الصفات على ظاهرها كثيرة منها:

قول أبي القاسم التيمي ـ وقد سئل عن صفات الرب ـ: «مذهب مالك والثوري، والأوزاعي، والشافعي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأحمد، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي[(٢)]،

---

(١) أضواء البيان (٦/٢٨٨ ـ ٢٨٩)، وانظر: (٧/٤٣٨، ٦١٣).

(٢) عبد الرحمٰن بن حسان أبو سيد العنبري مولاهم البصري، الإمام الناقد المجود سيد الحفاظ، ولد سنة ١٣٥هـ، طلب هذا الشأن وهو ابن بضع عشرة سنة، سمع من خلق، وكان حجة قدوة في العلم والعمل، قال الشافعي: «لا أعرف له نظيرًا في هذا الشأن»، وأثنى عليه الأئمة، مات سنة ١٩٨هـ، انظر: السير (٩/١٩٢ ـ ٢٠٩).

وإسحاق بن راهويه، أن صفات الله التي وصف بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، من السمع، والبصر، والوجه، واليدين، وسائر أوصافه، إنما هي على ظاهرها المعروف المشهور، من غير كيف يتوهم فيها، ولا تشبيه، ولا تأويل».

ثم أورد أثر سفيان بن عيينة: «كل شيء وصف الله به نفسه فقراءته تفسيره»(١)، ثم قال: «أي: هو على ظاهره، لا يجوز صرفه إلى المجاز، بنوع من التأويل»(٢).

وكذلك أبو إسماعيل الهروي، فقد ذكر أن الذي يجب في أخبار الصفات: «إجراء الخبر على ظاهره... ولا يتحمل البحث عنها تعسفًا، ولا يتكلف لها تأويلًا، ولا يتجاوز ظاهرها تمثيلًا...»(٣).

وفسر ابن القيم ذلك بقوله: «وهو اعتقاد مفهومها المتبادر إلى أذهان العامة، ولا يعني بالعامة الجهال، بل عامة الأمة»(٤).

ومن ذلك أيضًا قول الخطيب البغدادي؛ فقد تقدم في كلامه أن مذهب السلف إثباتها وإجراؤها على ظواهرها، ونفي الكيفية والتشبيه عنها.

وقد علق على عبارته هذه الإمام الذهبي رحمه الله بقوله: «وهذا الذي علمت من مذهب السلف، والمراد بظاهرها أن لا باطن لألفاظ الكتاب والسنة غير ما وضعت له، كما قال مالك وغيره الاستواء معلوم(٥)، وكذلك القول في السمع، والبصر، والكلام، والإرادة، والوجه، ونحو ذلك، هذه الأشياء معلومة، فلا تحتاج إلى بيان وتفسير، لكن الكيف في

(١) سيأتي تخريجه/ ص٧٨٦.
(٢) العلو للذهبي (٢/ ١٣٦٣).
(٣) مدارج السالكين (٢/ ٨٤).
(٤) المصدر السابق (٢/ ٨٤).
(٥) تقدم عن ربيعة شيخ مالك/ ص٣٨٢، وسيأتي تخريجه عن مالك/ ص٧٦٢.

جميعها مجهول عندنا، والله أعلم»[١].

الأصل الثاني: رد التحريف المسمى تأويلًا:

وهذا تأكيد منهم لإجراء النصوص على ظاهرها، والإيمان بما دلت عليه من المعاني اللائقة بالله تعالى، ولاعتقادهم أن الرسول ﷺ بين هذا الباب، بيانًا شافيًا كافيًا، ولم يثبت عن الرسول ﷺ الأمر بصرفها عن ظاهرها بالتأويل، ولو كان لها معنى غير ظاهرها، لدلهم عليه، خاصة وأن الموجبين لصرفها عن ظاهرها، يصرحون بأن ظاهرها، الكفر والتشبيه، وإيهام ما لا يليق بالله تعالى.

وفي هذا الأصل تمييز لمعتقد أهل السنة عن هؤلاء، وكلامهم فيه كثير جدًا، فقل أن يذكر أحد منهم، أن مذهبهم فيها الإثبات، وأن النصوص التي وردت بها، تمر على ظاهرها، إلا ويتبع ذلك بمنع تأويلها، وصرفها عن ظاهرها، ومن ذلك:

قول ابن سريج: «اعتقادنا فيه، وفي الآي المتشابهة في القرآن، أن نقبلها ولا نردها، **ولا نتأولها بتأويل المخالفين**، ولا نحملها على تشبيه المشبهين، ولا نترجم عن صفاته بلغة غير العربية، ونسلم الخبر لظاهره، والآية لظاهر تنزيلها»[٢].

وكذلك حكاية الإمام الصابوني عن السلف أهل الحديث أنهم «لا يحرفون الكلم عن مواضعه، بحمل اليدين على النعمتين، أو القوتين، تحريف المعتزلة الجهمية... وقد أعاذ الله تعالى أهل السنة من التحريف... وتركوا القول بالتعطيل...»[٣].

(١) كتاب العلو (٢/١٣٣٦).
(٢) العلو (٢/١٢١٧).
(٣) عقيدة السلف/ص١٦١ ـ ١٦٤.

وأكد كذلك، أن مذهب السلف الإيمان بجميع الصفات الواردة في الكتاب والسنة «من غير زيادة... ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، **وإزالة للفظ الخبر عما تعرفه العرب، وتضعه عليه، بتأويل منكر يستنكر...**»[١].

وذكر أبو منصور معمر بن أحمد بن زياد أن مذهب أهل السنة، عدم تأويل نصوص الصفات، وقد سبق ذكر كلامه في ذلك[٢].

وقال أيضًا عن حديث النزول: «فمن أنكر النزول، **أو تأول** فهو مبتدع ضال»[٣].

وقال أبو الحسين بن أبي يعلى[٤] بعد ذكره بطلان اعتقاد التشبيه في نصوص الصفات: «**وإن تأولها على مقتضى اللغة والمجاز، فهو جهمي**، وإن أمرها كما جاءت، **من غير تأويل ولا تفسير**[٥]، ولا تجسيم، ولا تشبيه كما فعلت الصحابة والتابعون، فهو الواجب عليه»[٦].

---

(١) المصدر السابق/ ص١٦٥.

(٢) انظر/ ص٤١٧.

(٣) الفتوى الحموية/ ص٣٧٨ والعلو للذهبي (١/ ٦٧٦)، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٢٧٦، وتقدم في كلامه السابق/ ص التصريح بمنع التأويل في صفات الله تعالى كلها.

(٤) محمد بن محمد بن الحسين، أبو الحسين بن القاضي أبي يعلى الحنبلي، إمام علامة فقيه، كان مفتيًا عالمًا بالمذهب ودقائقه، شديدًا في السنة صلبًا فيها، له مؤلفات كثيرة، منها: طبقات الحنابلة، المسائل التي حلف عليها أحمد، توفي مقتولًا في بيته سنة ٥٢٦هـ، انظر: السير (١٩/ ٦٠٢)، وذيل الحنابلة لابن رجب (١/ ٣٩١)

(٥) مراده تفسير الكيفية، كما هو واضح من سياق كلامه، وانظر ما سيأتي/ ص٨٠٧، وما بعدها.

(٦) كتاب الاعتقاد/ ص٣١.

وقال عبد القادر الجيلاني في صفة الاستواء: «بل يقال إنه في السماء على العرش، كما قال: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، وينبغي إطلاق ذلك من غير تأويل»(١).

وذكر الإمام عبد الغني المقدسي بعض ما صح في نزول الرب سبحانه إلى السماء الدنيا ثم قال: «فيجب الإيمان به، والتسليم له، وترك الاعتراض عليه، وإمراره من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تأويل، ولا تنزيه ينفي حقيقة النزول. . . ولا يصح حمله على نزول القدرة، ولا الرحمة، ولا نزول الملك»(٢).

وقال ـ بعد أن أثبت صفة اليد لله تعالى من الكتاب والسنة ـ: «. . . ولا نتأول اليدين على القدرتين كما يقول أهل التعطيل والتأويل، بل نؤمن بذلك، ونثبت له الصفة من غير تحديد، ولا تشبيه» ثم بين رحمه الله بطلان تأويل المعطلة لليدين بقوله: «ولا يصح حمل اليدين على القدرتين؛ فإن قدرة الله واحدة، ولا على النعمتين؛ فإن نعم الله عز وجل لا تحصى كما قال الله عز وجل: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحۡصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]»(٣).

الأصل الثالث: رد المجاز(٤) في أسماء الله تعالى وصفاته:

المقصود هنا بيان أن أهل السنة، يثبتون أسماء الله تعالى وصفاته،

(١) الغنية في أصول الدين (١/ ٢٦٣).
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص١٠٠ ـ ١٠١.
(٣) المصدر السابق/ ص١١٦ ـ ١١٨، وانظر/ ص٨٠ منه.
(٤) المجاز اصطلاحا: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له على وجه يصح، وقد اختلف فيه على أقوال:
ـ الأول: أن المجاز موجود في اللغة، وفي القرآن.
ـ الثاني: أن المجاز غير موجود لا في اللغة، ولا في القرآن.
=

الثابتة بالكتاب والسنة على حقائقها، ولا يحملونها على المجاز، فيكون لها معنى غير ما يتبادر منها، وتكون مصروفة عن ظاهرها إلى المجاز.

وقد صرح جمع من علماء السنة، برد المجاز في صفات الله تعالى، تأكيدًا منهم على أنها على ظاهرها، وأنه لا يجوز صرفها عن ظاهرها إلى المجاز، ومن أقوالهم في ذلك:

قول أبي عمر الطلمنكي(١): «أجمع المسلمون من أهل السنة على أن معنى قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ونحو ذلك من القرآن، أنه علمه، وأن الله تعالى فوق السموات بذاته(٢)، مستو على عرشه كيف شاء.

= ـ الثالث: أن المجاز موجود في اللغة، وفي القرآن، إلا آيات الصفات فليس فيها مجاز.

انظر: روضة الناظر مع شرح ابن بدران (١/ ١٨٢ ـ ١٨٤)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٨٧ ـ ١١٤)، و(٢٠/ ٤٠٠ ـ ٤٩٩)، ومختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٢ ـ ١٠٦)، وشرح مختصر الروضة للطوفي (١/ ٥٣٢ ـ ٥٣٨)، و(٢/ ٢٨ ـ ٣١)، وإرشاد الفحول للشوكاني (١/ ١٣٥ ـ ١٤٣)، ومذكرة أصول الفقه للشنقيطي/ ص٦٨ ـ ٧٤، ومعالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة للجيزاني/ ص١١٤ ـ ١١٩، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة لسليمان الغصن (١/ ٤٢١ ـ ٤٧٠)، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة لأحمد محمد لوح/ ص٧٥ ـ ١٣٧، وللعلامة الشنقيطي كتاب مطبوع في إنكار وقوع المجاز في القرآن عنوانه: «منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز»، وكتب في المسألة مصطفى عيد الصياصنة كتاب: بطلان المجاز وأثره في إفساد التصور وتعطيل نصوص الكتاب والسنة.

(١) أحمد بن محمد بن عبد الله المعافري أبو عمر الطلمنكي الأندلسي إمام مقرئ محدث مفسر، كان متبحرًا في علوم القرآن، أدخل الأندلس علمًا كثيرًا، وكان شديدًا في السنة، له مؤلفات تدل على حفظه وإمامته واتباعه للأثر منها الوصول إلى معرفة الأصول، والرد على الباطنية، مات سنة ٤٢٩هـ، انظر: السير (١٧/ ٥٦٦ ـ ٥٦٨).

(٢) هذه اللفظة تتابع أهل السنة على ذكرها في معتقداتهم، وقد جمعت بعض =

وقال أهل السنة في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه: ٥]: إن الاستواء من الله على عرشه، **على الحقيقة، لا على المجاز، فقد قال قوم من المعتزلة والجهمية: لا يجوز أن يسمى الله ﷻ بهذه الأسماء على الحقيقة، ويسمى بها المخلوق، فنفوا عن الله الحقائق من أسمائه، وأثبتوها لخلقه**»[1].

= أقوالهم فيها وفي عبارة: «بائن من خلقه»، ووجدت أن الذين أطلقوهما على ثلاثة أقسام: الأول: من ذكرها في معتقده، والثاني: من ذكرها في معتقد أهل السنة والجماعة، الثالث: من حكى إجماع السلف، أو إجماع أهل السنة عليها، وأكثر من أطلقها هم أئمة المالكية، كما في مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ١٣٤، ١٥٢)، و(٣/ ٩٠٢ ـ ٩٠٣، ٩٤٥/ط: أضواء السلف).

ولم يصب من أنكرها من أهل السنة كالذهبي في السير (١٩/ ٦٠٦ ـ ٦٠٧)، و(٢٠/ ٣٣١)، ولا من زعم أنهم أطلقوها في مقام الرد على النفاة، وليس في تأصيل الاعتقاد، كما فعل مشهور حسن في تعليقه على سبيل الرشاد في هدي خير العباد لتقي الدين الهلالي (٣/ ٥/ ١٥٣)، وقد أحال على كلام الألباني وابن باز وبكر أبوزيد، وليس عندهم ما ذكره من تخصيصها بمقام الرد، ولو قدر أن الأمر كما نسبه إليهم، فهو خلاف الواقع، حيث إن الأئمة أطلقوها في مقام بيان الاعتقاد وشرحه، وليس في مقام الرد فقط، وإن كان فعلهم يتضمن ذلك.

وقد ذكر ابن أبي زيد هذه العبارة في مقدمة رسالته لتلقن لجميع المسلمين؛ لكونها عند أئمة السنة من الاعتقادات التي يلقنها كل أحد، ولم ينكر عليه إلا أتباع الجهمية النفاة، لا لكونها بدعة، ولا لمخالفتها للكتاب والسنة، وإنما زاعمين مخالفتها للعقل، وعدم علم ابن أبي زيد بعلم الكلام الذي به يعرف ما يجوز على الله وما يمتنع عليه! انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٨٢)، وعليه فلا سلف للذهبي في إنكار ذلك، ولا لمشهور في تخصيصها بمقام الرد.

ثم وجدت الأخ الدكتور دغش العجمي، قد سبق لنشر كلام الأئمة الذين أطلقوا العبارتين، وكذا من أطلقهما من المتكلمين، وقد جمع في ذلك أقوالًا كثيرة، وذيل بها القاعدة المراكشية لابن تيمية بتحقيقه/ ص٨٧ وما بعدها.

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/ ٢٦٠ ـ ٢٦١)، والعلو للذهبي (٢/ ١٣١٥).

وقال ابن عبد البر: «أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآن والسنة، والإيمان بها، **وحملها على الحقيقة لا على المجاز**، إلا أنهم لا يكيفون شيئًا من ذلك، ولا يحدون فيه صفة محصورة»(١).

وقال الإمام أبو أحمد القصاب(٢): «كل صفة وصف الله بها نفسه، أو وصفه بها رسوله، **فليست صفة مجاز**، ولو كانت صفة مجاز لتحتم تأويلها، وليقل معنى البصر كذا، ومعنى السمع كذا، ولفسرت بغير السابق إلى الأفهام، فلما كان مذهب السلف إقرارها بلا تأويل علم أنها **غير محمولة على المجاز**، وإنما هي حق»(٣).

وصرح أبو القاسم التيمي أنه: «**لا يجوز إضافة المجاز إلى** صفات الله تعالى»(٤).

وحكى ابن موهب(٥) عن أهل السنة أنهم «أقروا بوصفه بالاستواء على عرشه، وأنه **على الحقيقة لا على المجاز**؛ لأنه الصادق في قيله، ووقفوا عن تكييف ذلك وتمثيله؛ إذ ليس كمثله شيء»(٦).

---

(١) التمهيد (٧/ ١٢٨ - ١٢٩).

(٢) محمد بن علي بن محمد أبو أحمد الكرجي، إمام عالم حافظ مجاهد، عرف بالقصاب لكثرة ما قتل في مغازيه، من مصنفاته كتاب السنة، وثواب الأعمال، عاش إلى حدود سنة ٣٦٠هـ، انظر: السير للذهبي (١٦/ ٢١٣).

(٣) السير للذهبي (١٦/ ٢١٣ - ٢١٤)، وانظر نصًا آخر عنه في العلو (٢/ ١٣٠٣).

(٤) الحجة (١/ ٤٨٢)، وانظر كلامًا آخر له في العلو للذهبي (٢/ ١٣٦٣).

(٥) محمد بن موهب بن محمد التجيبي أبو بكر القرطبي، روى عن أبي محمد الباجي وغيره، ورحل إلى المشرق فسمع من ابن أبي زيد القيرواني، وأبي الحسن القابسي بالقيروان، قال الحميدي كان فقيهًا عالمًا، توفي سنة ٤١٠هـ، انظر: الصلة لابن بشكوال (٢/ ٤٧١)، وترتيب المدارك للقاضي عياض (٣/ ٦٧٤).

(٦) العلو: (٢/ ٥٤٦).

وتقدم عن أبي الحسين بن أبي يعلى أن حمل الصفات على المجاز مذهب الجهمية(١).

وحكى السلماسي أن مما أجمع عليه أهل السنة أن الله: «موصوف بهذه الصفات على الحقيقة، **من غير مجاز**، من غير تكييف، ولا تمثيل»(٢).

الأصل الرابع: رد التكييف والتمثيل:

وهذا التزامًا منهم بقول الله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾، وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤].

وأما التكييف فيدل على بطلانه النقل والعقل.

أما الأول: فقد ورد النهي عن القول على الله بغير العلم، وعن قفو ما ليس للمرء به علم، ومعلوم أنه لم يرد في الكتاب ولا في السنة، بيان كيفية صفات الله تعالى، فلا يجوز لأحد الخوض في ذلك، وللحديث «تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله»(٣)، والتكييف لا يمكن القول به، إلا بعد التفكر في ذات الله تعالى.

وأما العقل فلأنه أمر غيبي لا مجال للعقل إلى تحصيله، فيكون التكلم فيه باطلًا عقلًا لأن الشيء لا تعلم كيفيته إلا بمشاهدته أو مشاهدة نظيره أو الخبر الصادق عنه، وكل هذه السبل منتفيه في ذات الله

---

(١) انظر/ ص٤٢٣.

(٢) منازل الأئمة الأربعة/ ص١٠٧.

(٣) روي موقوفًا على ابن عباس، وجود إسناده الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٨٣)، ورواه الديلمي في مسند الفردوس (٢/ ٥٦)، عن ابن عباس مرفوعًا وهو ضعيف، انظر: ضعيف الجامع للألباني/ ٢٤٧٢.

وصفاته[١]، وقد صرح أهل السنة بنفي التمثيل والتكييف في صفات الله تعالى، بل صرحوا بتكفير المشبهة والمجسمة، وهذا أشهر من نار على علم، عند من له أدنى اطلاع على كتبهم المصنفة في الاعتقاد، وقد سبق أن مذهب السلف، وأتباعهم من أهل السنة، إثبات أسماء الله تعالى وصفاته، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، وقد صح عن جمع من أعيانهم قولهم في نصوص الصفات: «أمروها كما جاءت، بلا كيف»، وقول بعضهم «أمضها بلا كيف»[٢]، وتقدم قول ربيعة: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول»[٣]، وسبق في بعض ما تقدم نقله عنهم، في الفرعين السابقين التصريح بمنع التمثيل، والتكييف، في صفات الله تعالى، فلا ضرورة للإطالة بنقل أقوال أخرى، وسيأتي عن بعضهم، بيان العجز عن معرفة كيفية صفات الله تعالى، بالعجز عن معرفة كيفية بعض المخلوقات[٤].

المطلب الثاني

التسليم لأقوال النبي ﷺ واحترامها وعدم معارضتها بالعقل

اتفق أهل السنة سلفًا وخلفًا، على وجوب التسليم لله، ولرسوله، ولكل ما ورد في الكتاب والسنة خبرًا وأمرًا، وعدم الاعتراض على ذلك بما يسمى المعقولات، وليس هذا ناشئًا عن جهلهم بالمعقول، وعدم

(١) انظر: القواعد المثلى لابن عثيمين/ ص٢٧.
(٢) سيأتي ذكر ألفاظهم ومرادهم منها/ ص٨٢٥، وما بعدها.
(٣) انظر/ ص٣٨٢، وسيأتي تخريجه عن الإمام مالك/ ص٧٦١.
(٤) انظر/ ص٤٣٥.

تبحرهم فيه، أو اعتقادهم أنه لا سبيل إلا معرفة مراد الله تعالى في هذا الباب، كما يزعمه أهل الكلام، من المحرفة المعطلة، والمجهلة المفوضة، فضلًا عن المخيلة المتفلسفة، وإنما ذلك كله قائم على ما سبق ذكره، من تيقنهم أن كل ما يحتاجه المؤمنون في أمور دينهم، قد بينه الله تعالى في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، على وجه التمام والكمال، وأن ذلك صادر عمن اجتمعت فيه الأمور الموجبة لقبول كلامه، والتسليم له، على أكمل الوجوه وأتمها، وما كان كذلك لا يمكن أن يقع في كلامه ما يعارض العقل الصريح.

وعلى هذا صرحوا بوجوب التسليم لله تعالى، ولرسوله ﷺ في هذا الباب وغيره، ومن منصوصهم في ذلك:

١ ـ ما تقدم عن ربيعة بن عبد الرحمٰن في قوله: «من الله الرسالة، وعلى الرسول البلاغ، وعلينا التسليم»[(١)].

٢ ـ قول وكيع بن سفيان: «نسلم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول: كيف كذا، ولا لم كذا، يعني مثل حديث: «يحمل السماوات على إصبع»[(٢)]»[(٣)].

٣ ـ قال أبو بكر المروذي: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تردها الجهمية في الصفات، والإسراء، والرؤية، وقمة العرش،

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٣٨٢.

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٦٠.

(٣) رواه عبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٤٩٥) قال: حدثني أحمد بن إبراهيم قال سمعت وكيعا يقول، وذكره، وأحمد هو أبو عبد الله النكري ـ بضم النون ـ الدورقي وصفه الذهبي بالإمام، الحافظ، المجود، الثقة، حسن التصنيف، وقال عنه ابن حجر في التقريب: ثقة حافظ، انظر السير (١٢/ ١٣٠)، والتقريب/ ٣.

فصححها، وقال: «قد تلقتها العلماء بالقبول، تسلم الأخبار كما جاءت»[(١)].

وقال المروذي أيضًا: أرسل أبو بكر وعثمان أبناء أبي شيبة إلى أبي عبد الله يستأذنانه في أن يحدثا بهذه الأحاديث التي تردها الجهمية؛ فقال أبو عبد الله: «حدثوا بها؛ فقد تلقتها العلماء بالقبول» وقال: «تسلم الأخبار كما جاءت»[(٢)].

وقال الإمام إسحاق بن راهويه: «لا يجوز الخوض في أمر الله كما يجوز الخوض في أمر المخلوقين؛ لقول الله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء]، ولا يجوز أن يتوهم على الله بصفاته وفعاله بفهم، كما يجوز التفكر والنظر فيه من أمر المخلوقين؛ وذلك أنه يمكن أن يكون الله موصوفًا بالنزول كل ليلة، إذا مضى ثلثها إلى السماء الدنيا كما شاء، ولا يسأل كيف نزوله؛ لأن الخالق يصنع ما شاء كما شاء»[(٣)].

وقال أيضًا: «إنما يلزم العباد الاستسلام، ولا يعرف ملك مقرب، ولا نبي مرسل تلك الصفات، إلا بالأسماء التي عرفهم الرب ﷻ، ولا يدرك بالعقول، والمقاييس منتهى صفات الله ﷻ، فسبيل ذلك إثبات معرفة صفاته بالاتباع والاستسلام»[(٤)].

وقال الإمام ابن بطة: «فمن علامات المؤمنين أن يصفوا الله بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله ﷺ، مما نقله العلماء، ورواه الثقات من أهل النقل، الذين هم الحجة فيما رووه من الحلال والحرام

---

(١) رواه الآجري: الشريعة (٣/ ٧٢٦)، وابن أبي يعلى: طبقات الحنابلة (١/ ٥٦).
(٢) الشريعة (٣/ ١١٥٥).
(٣) نقله ابن تيمية: الاستقامة (١/ ٧٨) عن حرب الكرماني عنه.
(٤) تقدم عزوه/ ص٢٨٧.

والسنن والآثار، ولا يقال فيما صح عن رسول الله ﷺ: كيف؟ ولا لِمَ؟ بل يتبعون، ولا يبتدعون، ويسلمون، ولا يعارضون، ويتيقنون، ولا يشكون، ولا يرتابون»[١].

وقال تحت باب: «الإيمان بأن الله خلق آدم على صورته بلا كيف»:

«وكل ما جاء من الأحاديث، وصحت عن رسول الله ﷺ ففرض على المسلمين: قبولها، والتصديق بها، والتسليم لها، وترك الاعتراض عليها، وواجب على من قَبلها، وصدّق بها أن لا يضرب لها المقاييس، ولا يتحمل لها المعاني والتفاسير، لكن تمر على ما جاءت ولا يقال فيها: لمَ؟ ولا كيف؟ إيمانًا بها وتصديقًا، وروايتها حيث وقف أئمتنا وشيوخنا، وننتهي منها حيث انتهي بنا، كما قال المصطفى نبينا ﷺ بلا معارضة، ولا تكذيب، ولا تنقير، ولا تفتيش، والله الموفق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

فإن الذين نقلوها إلينا، هم الذين نقلوا إلينا القرآن، وأصل الشريعة؛ فالطعن عليهم، والرد لما نقلوه من الأحاديث، طعن في الدين، ورد لشريعة المسلمين، ومن فعل ذلك فالله [حسيبه]، والمنتقم منه بما هو أهله»[٢].

وذكر الإمام أبو القاسم التيمي أن «من مذهب أهل السنة، أن كل ما سمعه المرء من الآثار مما لم يبلغه عقله نحو حديث النبي ﷺ: «**خلق الله آدم على صورته**»[٣] وأشباه[٤] ذلك فعليه التسليم والتصديق

(١) الإبانة ـ مختاره (٣/ ٣/ ٩١).

(٢) الابانة ـ مختاره (٣/ ٢٤٤).

(٣) مضى تخريجه/ ص٤١٧.

(٤) في الأصل: أضباه، وهو خطأ مطبعي.

والتفويض والرضا ولا يتصرف في شيء منها برأيه وهواه، فمن فسر من ذلك شيئًا برأيه وهواه، أخطأ وضل»[(١)].

ومما نقله تحت الفصول المستخرجة من كتب أهل السنة: «ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم، دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة، فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[(٢)].

وقال أبو جعفر الطحاوي ـ بعد تقرير الرؤية ـ: «فإنه ما سلم في دينه، إلا من سلم لله ﷻ ولرسوله ﷺ، ورد ما اشتبه عليه علمه إلى عالمه»[(٣)].

وقرر شيخ الإسلام ابن تيمية أنه «يجب على كل أحد تصديق الرسول ﷺ في جميع ما أخبر به، وطاعته في جميع ما أمر به، وليس لأحد أن يعارضه بضرب الأمثال، ولا بآراء الرجال، وكل ما عارضه، فهو خطأ وضلال»[(٤)].

وقال الإمام ابن أبي العز الحنفي رحمه الله تعالى: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يعارضه بخيال باطل يسميه معقولًا، أو يحمله شبهة أو شكًّا، أو يقدم عليه آراء الرجال، وزبالة الأذهان، فيوحده بالتحكيم والتسليم والانقياد والإذعان، كما وحد المرسِل بالعبادة»[(٥)].

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٦٦).
(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٤٩).
(٣) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز (١/ ٢٠٧).
(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٣١).
(٥) شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٢٨).

المطلب الثالث

سلوك طرق الرسول ﷺ في بيان توحيد الأسماء والصفات

سبق أن أهل السنة يعتمدون في تقرير توحيد الأسماء والصفات على الكتاب والسنة، وأنهم يقتصرون على ما جاءت به النصوص في هذا الباب، استغناء ببيان الله تعالى وبيان رسوله ﷺ وانطلاقًا من اعتقادهم أن الكتاب والسنة وافيان ببيان جميع الدين، وأن الدين قد كمل، فلو قدر عدم كفاية النصوص في هذا الباب، لزم كون الدين ناقصًا، كما هو لازم موقف أهل الكلام.

والذي أردت تقريره في هذا المطلب هو سلوك أهل السنة طريقين من طرق الرسول ﷺ في بيانه لباب الأسماء والصفات وهما:

الأول: ضرب الأمثال.

والثاني: استعمال الإشارة.

أما المسلك الأول، فقد سبق أنّ ضرب الأمثال من طرق التعليم العالي، وأن الله تعالى قد ضرب في القرآن من كل مثل، وأن الرسول ﷺ صح عنه في هذا الباب وغيره عدة أمثال، وقد قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ... ﴿٢١﴾﴾ الآية [الأحزاب: ٢١].

واتباعًا للكتاب والسنة، ضرب بعض علماء أهل السنة، بعض الأمثال[1] تقريرًا لهذا الباب[2]، وبعد التأمل فيها أمكن تصنيفها إلى تسعة أنواع:

---

(١) أما قوله تعالى: ﴿فَلَا تَضْرِبُوا۟ لِلَّهِ ٱلْأَمْثَالَ﴾ [النحل: ٧٤]، فالنهي عن الأمثال التي توجب الأشباه والنقائص، أي: لا تضربوا لله مثلًا يقتضي نقصًا وتشبيهًا بالخلق. انظر: تفسير القرطبي (١٠/١١٩).

(٢) وإن كان وقع تقريره في الكتاب والسنة، فهذا منهم مزيد إيضاح، وليس تقريرًا لما لم يرد به النص ابتداء.

النوع الأول: أمثال في بيان العجز عن معرفة كيفية صفات الله تعالى، بالعجز عن معرفة كيفية بعض المخلوقات.

النوع الثاني: أمثال في بيان صحة الإيمان بصفات الله تعالى مع الجهل بكيفيتها، كما أننا نؤمن بوجود أشياء مع جهلنا بكيفيتها.

النوع الثالث: أمثال في أن عدم العلم بكيفية صفات الله تعالى لا يمنع من معرفة معانيها، كما أن الجهل بكيفية تفاصيل يوم القيامة، وما في الجنة والنار لا يمنع من ذلك.

النوع الرابع: أمثال في نفي المماثلة بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين، بإثبات المباينة بين صفات المخلوقين أنفسهم.

النوع الخامس: أمثال مضروبة في نفي اللوازم الباطلة عن صفات الله تعالى، بنفي لزومها في المخلوق.

النوع السادس: أمثال في إلزام المخالفين بإثبات ما نفوه، كما أثبتوا غيره مع عدم الفرق.

النوع السابع: أمثال مضروبة في إثبات بعض الصفات كما أثبتت النصوص نظيرها.

النوع الثامن: أمثال مضروبة في بيان بطلان مذهب نفاة الصفات.

النوع التاسع: أمثال مضروبة لصحة الإيمان بالله مع الجهل ببعض أسمائه وصفاته.

والآن أذكر ما وقفت عليه من الأمثال التي ضربها بعض علماء أهل السنة تحت النوع المناسب لها، فأقول:

* النوع الأول: الأمثال المضروبة في بيان العجز عن معرفة كيفية صفات الله تعالى.

سبق أنه لا يمكن لأحد العلم بكيفية صفة من صفات الله تعالى،

وأن ذلك من الأصول التي قام عليها معتقد أهل السنة في هذا الباب، وقد ثبت عن بعض أهل العلم من أهل السنة بيان العجز عن إدراك ذلك بضربهم بعض الأمثال، ومن ذلك:

١ ـ ما ثبت عن الإمام عبد الرحمٰن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ:

عن عبد الرحمٰن بن عمر الأصبهاني[(١)] قال: «سمعت عبد الرحمٰن بن مهدي يقول لفتى من ولد جعفر بن سليمان: «مكانك»، فقعد حتى تفرق الناس، ثم قال: «تعرف ما في هذه الكورة[(٢)] من الأهواء والاختلاف، وكل ذلك يجري مني على بال رضي، إلا أمرك وما بلغني؛ فإن الأمر لا يزال هيِّنًا ما لم يصر إليكم، فإذا صار إليكم جلّ وعظم»، فقال: «يا أبا سعيد، وما ذاك»؟ قال: «بلغني أنك تتكلم في الرب تبارك وتعالى، وتصفه وتشبهه»، فقال الغلام: «نعم»، فأخذ يتكلم في الصفة، فقال: «رويدك يا بنيّ حتى نتكلم أوّل شيء في المخلوق، فإذا عجزنا عن المخلوقات، فنحن عن الخالق أعجز وأعجز، أخبرني عن حديث حدثنيه شعبة عن الشيباني[(٣)] قال: سمعت زِرًّا[(٤)] قال: قال عبد الله[(٥)] في قوله:

---

(١) عبد الرحمٰن بن عمر بن يزيد بن كثير الزهري، أبو الحسين الأصبهاني، الملقب برسته، كان راوية ابن القطان وابن مهدي، ثقة له غرائب ومصنفات، مات سنة ٢٥٠هـ، وله اثنتان وسبعون سنة، انظر: التهذيب (٦/ ٢١٣)، والتقريب/ ٣٩٨٧.

(٢) الكورة هي المدينة والصقع، وجمعها كور، انظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٨١٠).

(٣) سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الشيباني، الكوفي، ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين، التقريب/ ٢٥٨٣.

(٤) زِرّ ـ بكسر أوله وتشديد الراء ـ، ابن حبيش ـ مصغرًا ـ ابن حباشة، الأسدي، أبو مريم الكوفي، ثقة جليل مخضرم، مات سنة ٨١ أو ٨٣هـ، انظر: التقريب/ ٢٠١٩.

(٥) هو ابن مسعود رضي الله عنه.

﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ۝١٨﴾ [النجم] قال: «رأى جبريل له ستمائة جناح»[١] قال: «نعم» فعرف الحديث، فقال عبد الرحمٰن: «صف لي خلقًا من خلق الله له ستمائة جناح»، فبقي الغلام ينظر إليه، فقال عبد الرحمٰن: «يا بنيّ، فإني أهون عليك المسألة وأضع عنك خمس مائة وسبعة وتسعين، صف لي خلقًا بثلاثة أجنحة رُكِّب الجناح الثالث منه موضعًا غير الموضعين اللذين ركبهما الله حتى أعلم»، فقال: «يا أبا سعيد نحن قد عجزنا عن صفة المخلوق، ونحن عن صفة الخالق أعجز وأعجز، فأشهدك أنّي قد رجعت عن ذلك، وأستغفر الله»»[٢].

٢ ـ ما ثبت عن الإمام عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون[٣] رَحِمَهُ اللهُ، فقد قرر العجز عن معرفة حقيقة صفات الله تعالى بالعجز عن معرفة حقيقة صفات أصغر مخلوقاته، لا يكاد يرى، وهو مع ذلك يحول ويزول، ولا يرى له سمع ولا بصر[٤].

---

(١) أخرجه البخاري: ٦/ ٤٨٥٧

(٢) شرح أصول الاعتقاد للالكائي (٢/ ٣/ ٩٣٢)، وعزاه ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (٦/ ٤٩٨) لابن أبي حاتم.

(٣) عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة ميمون، أبو عبد الله التيمي مولاهم، المدني الفقيه، إمام مفتي كبير، صاحب مالك، كان فقيه النفس، فصيحًا كبير الشأن، فقيهًا ورعًا، متابعًا لمذاهب أهل الحرمين، مفرعًا على أصولهم، ذابًّا عنهم، قدم بغداد وأقام بها إلى أن توفي سنة ١٦٤هـ، وصلى عليه المهدي، انظر: السير (٧/ ٣٠٩ ـ ٣١١)، وفي مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٤٢) أنه أحد أئمة المدينة الثلاثة في عصره، وفي (٥/ ٦٠٠) أنه من أقران مالك، ونحوه في التسعينية له (٢/ ٤١٠).

(٤) انظر: الإبانة لابن بطة (٣/ ٣/ ٦٤)، واللالكائي: شرح الأصول (٣/ ٨٧٣)، والذهبي: السير (٧/ ٣١١ ـ ٣١٢) وزاد ابن تيمية في الحموية/ ص٣١٠، والتسعينية (٢/ ٤١٠) نسبته للأثرم وأبي عمرو الطلمنكي، وذكر أنه رواه غيرهم، وصحح إسناده في الحموية/ ص٣١٠ وبيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٦٦)، =

٣ ـ ما ثبت عن الإمام الشافعي رحمه الله:

قال المزني[١]: «قلت: «إن كان أحد يخرج ما في ضميري وما تعلق به خاطري من أمر التوحيد فالشافعي، فصرت إليه وهو في مسجد مصر، فلما جثوت بين يديه قلت: هجس[٢] في ضميري مسألة في التوحيد، فعلمت أن أحدًا لا يعلم علمك، فما الذي عندك»؟ فغضب ثم قال: «أتدري أين أنت»، قلت: «نعم»، قال: «هذا الموضع الذي أغرق الله فيه فرعون، أبلغك أن رسول الله ﷺ أمر بالسؤال عن ذلك»؟ قلت: «لا»، قال: «هل تكلم فيه الصحابة»؟ قلت: «لا»، قال: «تدري كم نجمًا في السماء»؟ قلت: «لا»، قال: «فكوكب منها تعرف جنسَه طلوعَه أفولَه[٣]، ممَّ خُلِق»؟ قلت: «لا»، قال: «فشيء تراه بعينك من

= وصححه الذهبي: العلو (٢/ ٣٥١).

(١) إسماعيل بن يحيى أبو إبراهيم المزني المصري، تلميذ الشافعي، الإمام العلامة الفقيه، ولد سنة ١٧٥هـ، قليل الرواية ولكنه رأس في الفقه، وصنف كتبًا كثيرة: كالجامع الكبير، والجامع الصغير، وبه انتشر مذهب الإمام الشافعي، مات سنة ٢٦٤هـ، انظر: السير (١٢/ ٤٩٢)، وله رسالة في معتقد أهل السنة وهي مطبوعة محققة.

(٢) يقال: هجس الشيء في النفس بمعنى وقع، معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٦/ ٣٦).

(٣) الأفول: الغياب يقال: أفلت الشمس وتأفل فهي آفلة أي: غائبة، وأفل القمر ويأفل أفولًا بمعنى غاب، انظر تهذيب اللغة (٥/ ١٨٦)، ولسان العرب (١١/ ١٨)، وذكر ابن تيمية في درء التعارض (١/ ١١٠) أن هذا معلوم بالاضطرار من لغة العرب، وأنه اتفاق أهل اللغة والمفسرين، وذكر في بغية المرتاد/ ص٣٥٩ أنه المغيب والاختفاء بالعلم القائم المتواتر الضروري في النفس واللغة، وقد حرف معناه أهل البدع النفاة؛ فجعلوه بمعنى الحركة والتغير ورتبوا عليه نفي صفات الأفعال، وآخرون جعلوه بمعنى الإمكان وهو ابن سينا كما في منهاج السنة (٢/ ١٩٧)، وهو أفسد من سابقه، وانظر الرد على الأولين في درء التعرض (١/ ١٠٩ ـ ١١٣)، وبغية المرتاد/ ص٣٥٨ ـ ٣٦٠، وعلى =

الخلق لست تعرفه تتكلم في علم خالقه؟»، ثم سألني عن مسألة في الوضوء فأخطأت فيها، ففرعها على أربعة أوجه، فلم أصب في شيء منه، فقال: «شيء تحتاج إليه في اليوم خمس مرات تدع علمه وتتكلف علم الخالق؟، إذا هجس في ضميرك ذلك، فارجع إلى الله، وإلى قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَّا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَٰنُ الرَّحِيمُ ﴿١٦٣﴾ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [البقرة]، فاستدِلَّ بالمخلوق على الخالق، ولا تتكلف علم ما لم يبلغه عقلك»، قال: «فتبت»»[١].

٤ ـ ما ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: وهو التمثيل بالروح، وهو أنها قد وصفت بعدة أوصاف ومع قطعنا بأنها في البدن، ولم يرد في النصوص بيان كيفيتها، فالعاقل يعتبر بها عن الكلام في كيفية الله تعالى[٢].

٥ ـ ومثل أيضًا بنعيم الجنة مع ما ثبت في النصوص من الإخبار عنه، فإذا كان لا يمكن معرفة كيفيته ـ وهو خلق من مخلوقات الله ـ فما الظن بالخالق جل جلاله؟[٣].

٦ ـ ومثل الذهبي رحمه الله بهيئات أهل الجنة ووصف الحور العين، والملائكة ثم قال: «فالله أعلى وأعظم وله المثل أعلى، والكمال المطلق، ولا مثل له أصلًا ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ وَاشْهَدْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران]»[٤].

= الآخرين في المصدر الأول (١/ ١١١)، ومنهاج السنة (٢/ ١٩٧).

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٣١ ـ ٣٢).

(٢) انظر: الفتوى الحموية الكبرى/ ص٥٤٣ ـ ٥٤٤، ومجموع فتاويه (٩/ ٢٩٨). ومثل به الذهبي في العلو/ ص٢٥١.

(٣) انظر: الفتوى الحموية الكبرى/ ص٥٤٢ ـ ٥٤٣، ومثل به ابن القيم أيضًا في مدارج السالكين (٣/ ٣٥٩).

(٤) انظر: العلو/ ص٢٥١.

٧ ـ ومثل بالعجز عن معرفة كيفة حياة الشهيد في قبره.

٨ ـ وكيفية حياة الأنبياء في قبورهم.

٩ ـ وكيف شاهد الرسول ﷺ أخاه موسى عليه السلام يصلي في قبره قائمًا[(١)]، ثم رآه في السماء السادسة، وحاوره وأشار إليه بمراجعة الله تعالى، وطلب التخفيف منه على أمته في أمر الصلاة[(٢)].

١٠ ـ وكيف ناظر موسى أباه آدم وحجه آدم بالقدر السابق[(٣)].

* النوع الثاني: أمثال مضروبة في صحة الإيمان بصفات الله تعالى مع الجهل بكيفياتها.

والغرض من هذه الأمثال بيان صحة إيمان المؤمن بصفات الله تعالى، مع عدم علمه بكيفية ذلك؛ لأن هذا مما لم تخبر به النصوص ولا ألزمت به، وقد ضرب أهل السنة أمثالًا للرد على من طعن في الإيمان بصفات الله تعالى على هذا الوجه، والظاهر أن مراده من ذلك نفي الصفات، إلا أنه لم يرد التصريح بذلك، فلجأ إلى التمويه موهمًا النصح والتوجيه.

وقد نقل أبو القاسم التيمي عن بعض أهل السنة تقرير هذا التمثيل بقوله:

«فإن قيل: فكيف يصح الإيمان بما لا يحيط علمنا بحقيقته؟ أو كيف يتعاطى وصف شيء لا درك له في عقولنا؟ فالجواب أن إيماننا صحيح بحق ما كلفنا منها، وعلمنا محيط بالأمر الذي ألزمناه، وإن لم

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٣٧٥).

(٢) ورد ذلك في حديث المعراج الطويل، وقد أخرجه البخاري (١/ ٣٤٩، ٣٣٤٢)، ومسلم (١/ ٢٦٢).

(٣) انظر المصدر السابق/ ص٢٥١، وتقدم تخريج الحديث/ ص. . . .

نعرف لما تحتها حقيقة كافية، كما قد أمرنا أن نؤمن بملائكة الله وكتبه ورسله واليوم الآخر، والجنة، ونعيمها، والنار وأليم عذابها، ومعلوم أنا لا نحيط علمًا بكل شيء منها على التفصيل، وإنما كلفنا الإيمان بها جملة واحدة، ألا ترى أنا لا نعرف أسماء عدة من الأنبياء وكثير من الملائكة، ولا يمكننا أن نحصي عددهم، ولا أن نحيط بصفاتهم، ولا نعلم خواص معانيهم، ثم لم يكن ذلك قادحًا في إيماننا بما أمرنا أن نؤمن به من أمرهم، وقد قال النبي ﷺ في صفة الجنة: يقول الله تعالى: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»[1]»[2].

ومثل الإمام ابن عبد البر أيضًا بالروح، فقال: «فإن قال ـ يقصد نافي الاستواء ـ إنه لا يكون مستويًا على مكان إلا مقرونًا بالتكييف، قيل: قد يكون الاستواء واجبا والتكييف مرتفع وليس رفع التكييف يوجب رفع الاستواء، ولو لزم هذا لزم التكييف في الأزل؛ لأنه لا يكون كائن في لا مكان إلا مقرونًا بالتكييف، وقد عقلنا وأدركنا بحواسنا أن لنا أرواحًا في أبداننا، ولا نعلم كيفية ذلك، وليس جهلنا بكيفية الأرواح يوجب أن ليس لنا أرواح، وكذلك ليس جهلنا بكيفية استوائه على عرشه، يوجب أنه ليس على عرشه»[3].

* النوع الثالث: أمثال في أن عدم العلم بكيفية صفات الله تعالى لا يمنع من معرفة معانيها، كما أن الجهل بكيفية تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار لا يمنع من ذلك.

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٢٦٧.
(٢) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣١٣).
(٣) التمهيد (٧/ ١٣٧)، وانظر الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٢٧).

فقد أخبرنا سبحانه عن تفاصيل يوم القيامة وما في الجنة والنار، فقامت حقائق ذلك في قلوب أهل الإيمان وشاهدته عقولهم ولم يعرفوا كيفيته وكنهه، فلا يشك المسلمون أن في الجنة أنهارًا من خمر وأنهارًا من عسل وأنهارًا من لبن، ولكن لا يعرفون كنه ذلك ومادته وكيفيته، وقد فهموا معاني ذلك، ولم يمنعهم عدم النظير في الدنيا من فهم ما أخبروا به من ذلك، فهكذا الأسماء والصفات، لم يمنعهم انتفاء نظيرها في الدنيا ومثالها من فهم حقائقها ومعانيها، بل قام بقلوبهم معرفة حقائقها، وانتفاء التمثيل والتشبيه عنها[1].

* النوع الرابع: الأمثال المضروبة في نفي المماثلة بين صفات الله، وصفات المخلوقين.

ثبت بالكتاب والسنة والعقل الصحيح، الفرق بين صفات الله تعالى وصفات المخلوقين، وقد تقدم أن من أصول أهل السنة في هذا الباب عدم تمثيل صفات الله بصفات غيره، وقد استدلوا على نفي المماثلة بالعقل والنقل، والمراد هنا ذكر بعض الأمثال التي ضربوها في تقرير ذلك، وأنه إذا ثبتت المباينة بين صفات المخلوقين، فثبوتها بين صفات الخالق وصفات المخلوق من باب أولى، وفي هذا رد على من يقول إن إثبات الصفات يقتضي تشبيه الخالق بالمخلوق، ومن تلك الأمثال:

١ ـ ما ذكره ابن خزيمة رَحِمَهُ اللهُ لنفي مماثلة يد الله عَزَّ وَجَلَّ ليد المخلوقين، بالتباين الحاصل بين أيدي المخلوقين أنفسهم، وعلى هذا فالتباين بين يد الله تعالى وأيدي المخلوقين أولى وأحرى، فلا يلزم من وصفه تعالى بصفة اليد أن يكون مشابهًا في ذلك لخلقه، فقال: «فإذا لم يجز إطلاق اسم التشبيه، إذا قال المرء: لابن آدم يدان، وللقرد يدان ـ وأيديهما مخلوقتان ـ، فكيف يجوز أن يسمى مشبهًا، من يقول: لله

(١) انظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٢/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

يدان على ما أعلم في كتابه، وعلى لسان نبيه ﷺ؟»[١].

٢ ـ ومثل شيخ الإسلام ابن تيمية لذلك بأربعة أمثلة:

الأول: الفرق بين نعيم الجنة من المطاعم والمشارب، والملابس والمساكن، وما فيها من اللبن والعسل، والخبز والماء، وغير ذلك وبين ما في الدنيا من ذلك، فإنه قد صح عن ابن عباس أنه ليس في الجنة مما في الدنيا إلا الأسماء، ولم يقل نفاة الصفات إن ما في الجنة من ذلك مماثل لما في الدنيا مع الاتفاق في الاسم، فإذا كانت المباينة بين هذه المخلوقات ثابتة من غير نزاع فثبوتها بين الخالق والمخلوق أظهر وأولى؛ فلا يستقيم للنفاة نفيهم الصفات الثابتة بالشرع بحجة نفي التمثيل[٢].

المثل الثاني: الروح؛ فإنها موصوفة بالسلب والإثبات، وجاء في النصوص أنها تعرج وتصعد من سماء إلى أخرى، وأنها تقبض من البدن، وتسل منه كما تسل الشعرة من العجين، ومع هذا فهي غير مماثلة لما يشاهد من المخلوقات، فالخالق أولى بمباينته لمخلوقاته بما يستحقه من أسمائه[٣].

المثل الثالث: الملائكة؛ فإنها توصف بالصعود والنزول والعروج والمجيء، وعروجها ونزولها من جنس عروج الروح، لا من جنس عروج البدن، فإن لها من ذلك ما يليق بها، وما يوصف به الرب من النزول ونحوه أكمل وأعلى وأتم[٤].

---

(١) كتاب التوحيد (١/ ١٩٦).

(٢) انظر: التدمرية/ص٤٧، ٥٠، ومجموع فتاويه (٩/ ٢٩٦)، وانظر أيضًا: جامع المسائل له/ المجموعة الثالثة/ ص٩٦.

(٣) انظر: التدمرية/ص٥٦، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٧مع ٣٥٤ و٤٥١ و٤٥٨).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٣٧مع ٤٥٨ و٤٥٩).

المثل الرابع: مثل دفعًا لدعوى بعضهم، أن نصوص الصفات لا يعقل منها إلا ما يعقل في المخلوقات المشهودة، بما أخبر به الرسول ﷺ من المخلوقات التي لم نشهدها كالملائكة، والجن والأرواح، ولا يلزم أن يكون ما أخبر به عن الله تعالى مماثلًا لها، فكيف يلزم أن يكون مماثلًا لما شاهدوه من المخلوقات؟[(١)].

* **النوع الخامس: الأمثال المضروبة في نفي اللوازم الباطلة عن صفات الله تعالى.**

من المتقرر عند أهل السنة أن كل ما أخبر الله به عن نفسه، وكل ما أخبر به عنه رسوله ﷺ حق وصدق، لا لبس فيه ولا إشكال ولا باطل، لا تضمنًا ولا لزومًا، ولما كان من شبهات المعطلة ما يوردونه من اللوازم الفاسدة التي توهموها في صفات الله تعالى، ضرب بعض أئمة السنة أمثلة تدل على امتناع تلك اللوازم المتوهمة في حق المخلوق، فيكون نفيها في حق الخالق أولى وأحرى، ومن تلك الأمثلة:

١ ـ الإمام نعيم بن حماد الخزاعي[(٢)]:

عن أحمد بن منصور الرمادي[(٣)] قال: «سألت نعيم بن حماد عن قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤] ما معناها؟، فقال:

---

(١) انظر: المصدر السابق (٥/ ٤٣٤).

(٢) نعيم بن حماد بن معاوية أبو عبد الله الخزاعي المروزي إمام علامة فرضي، كان صاحب سنة متصلبًا فيها، ألف ثلاثة عشر كتابًا في الرد على الجهمية، وكان من أعلم الناس بالفرائض، حمل إلى العراق في محنة القرآن مع البويطي مقيدين، فمات بالعسكر سنة ٢٢٩هـ، انظر: السير (١٠/ ٥٩٥ ـ ٦١١).

(٣) أحمد بن منصور الرمادي البغدادي، روى عن عبد الرزاق ويحيى بن بكير وعثمان بن عمر، قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه مع أبي وكان أبي يوثقه»، انظر: الجرح والتعديل (٢/ ٧٨).

معناها: «أنه لا يخفى عليه خافية بعلمه»؛ ألا ترى أنه قال في كتابه: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ﴾ [المجادلة: ٧]؟ أراد أنه تعالى لا يخفى عليه خافية...»، ثم ضرب له مثلًا فقال: «وإنك لتجد في الصغير من خلق الله إنه ليرى الشيء وليس هو فيه، وبينه وبينه حائل؛ فالله تعالى بعظمته وقدرته عل خلقه أعظم، ألا ترى أنه يأخذ الرّجل القدح بيده وفيه الشراب، أو الطعام؛ فينظر إليه الناظر؛ فيعلم ما في القدح، والله على عرشه، وهو محيط بخلقه بعلمه فيهم، ورؤيته إياهم، وقدرته عليهم؛ وإنما دلّ ربنا تعالى على فضل عظمته، وقدرته: أنه في أعلى عليين...»[1].

٢ ـ الإمام أحمد بن حنبل:

ـ فقد مثل لنفي كون إثبات الصفات لله تعالى يستلزم إثبات أكثر من إله ـ وهذا مناف للتوحيد ـ بأن المخلوق يوصف بعدة أوصاف وهو شخص واحد فقال:

«وضربنا لهم مثلًا، فقلنا: أخبرونا عن هذه النخلة: أليس لها جذع وكَرَب[2] وليف[3] وسعف[4] وخوص[5] وجمّار[6]، واسمها اسم شيء واحد، وسميت نخلة بجميع صفاتها؟ فكذلك الله ـ وله المثل الأعلى ـ

---

(١) الإبانة: مختارة (٣/ ١٠٦).

(٢) الكرب: أصول سعف النخلة؛ وهي الكرانيف، أساس البلاغة للزمخشري (٢/ ١٢٨).

(٣) الليف: قشر النخل الذي يجاور السعف، والقطعة منه ليفة، انظر العامي الفصيح (١٣/ ٢٣)، وتصنع منه الحبال.

(٤) أغصان النخلة، لسان العرب (٩/ ١٥١)، وأساس البلاغة (١/ ٤٥٥).

(٥) الخوص: ورق النخلة، أساس البلاغة (١/ ٢٦٩).

(٦) الجمار هو شحم النخلة، المصدر السابق (١/ ١٤٦).

بجميع صفاته إلٰه واحد»[١].

ومثل لنفي كون إحاطة الله تعالى بخلقه مستلزمة لاختلاطه بهم بمثلين:

الأول: قال رحمه الله: «لو أن رجلًا كان في يديه قدح من قوارير صاف، وفيه شراب صاف، كان بصر ابن آدم قد أحاط بالقدح من غير أن يكون ابن آدم في القدح، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع خلقه من غير أن يكون في شيء من خلقه».

الثاني: «وخصلة أخرى: لو أن رجلًا بنى دارًا بجميع مرافقها، ثم أغلق بابها، وخرج منها، كان ابن آدم لا يخفى عليه كم بيتًا في داره، وكم سعة كل بيت، من غير أن يكون صاحب الدار في جوف الدار، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ قد أحاط بجميع خلقه، وعلم كيف هو، وما هو، من غير أن يكون في شيء من خلقه»[٢].

٣ ـ الإمام ابن بطة:

ـ مثل لرؤية الله تعالى من غير إدراك، بالشمس، والسماء، والبحر، والجبل، فإن هذه الأشياء يراها المرء من غير أن يدركها، فالله أجل وأعلم[٣].

ـ ومثل أيضًا بأن القمر يرى، كما ترى الأرض، وليس مثلها، فكذلك يرى الله تعالى كما يرى القمر، ولا يلزم من ذلك أن يكون مشابها له[٤].

---

(١) الرد على الزنادقة والجهمية/ ص١٣٣.
(٢) المصدر السابق/ ص١٣٧.
(٣) انظر: الإبانة (٣/ ٣/ ٧٢).
(٤) انظر: المصدر نفسه (٣/ ٣٧٣).

٤ ـ الإمام ابن تيمية: مثل لنفي كون الله تعالى محتاجًا للعرش باستوائه عليه بالسماء، فإنها فوق الأرض، وليست محتاجة إليها مع كونها مخلوقة، فالله تعالى أولى أن لا يحتاج إلى العرش وإن كان عاليًا عليه[(١)].

٥ ـ ومثل بالهواء والسحاب فهما فوق الأرض وليسا محتاجين إليها، وكذلك السماوات فوق السحاب والهواء والأرض وليست محتاجة إلى ذلك، فكيف يكون العلي الأعلى خالق كل شيء محتاجًا إلى مخلوقاته لكونه فوقها عاليا عليها؟[(٢)].

٦ ـ ومثل لنفي كون رؤية الله تعالى تستلزم أن يكون مدركًا، بالعلم به تعالى فكما أنه تعالى يُعلم، ولا يحاط به علمًا، فكذلك يرى، ولا يحاط به رؤية[(٣)].

٧ ـ كما مثل أيضًا لنفي لزوم كون الله تعالى مختلطًا بخلقه إذا أثبتنا له صفة المعية، بالقمر والنجم، والمتاع، فإنه يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، أو: ما زلنا نسير والشمس معنا، ويقول الرجل: متاعي معي ـ وإن كان فوق رأسه ـ، ولا يقتضي ذلك ممازجة، ولا مشاركة في مكان، ولا مخالطة، وإذا أمكن هذا في المخلوق، فالله تعالى أعظم وأجل[(٤)].

٧ ـ وذكر أن مثبتة الصفات ردوا على المعتزلة نفيهم لها اعتمادًا على أنه يلزم من إثباتها تعدد القدماء، بأن النبي له صفات متعددة

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٢/ ١٤٤)، وجامع المسائل: المجموعة الثالثة/ ص١٩١.

(٢) انظر: منهاج السنة (٢/ ٣٨٣).

(٣) انظر: جامع المسائل: المجموعة الثالثة/ ص٢٠٧.

(٤) انظر: الفتوى الحموية/ ص٥١٩، وانظر: تعليق العلامة ابن عثيمين على كلامه في القواعد المثلى/ ص٦٤.

محدثة، ولا يلزم من ذلك أن تكون صفاته نبيًا[١].

٨ ـ مثل الإمام الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ نافيًا لزوم كون كلام الله تعالى محدثًا ـ إذا قلنا بأنه بدا منه ـ بالمقرئ، فهو يلقن الختمة مائة نفس، ومائتين فيحفظونه، وهو لا ينفصل عنه منه شيء.

ثم ذكر مثالًا آخر بقوله: «كسراج أوقدت منه سرجًا»[٢].

٩ ـ العلامة ابن أبي العز الحنفي: مثل لنفي كون الله تعالى مختلطًا بالخلق لإحاطته بهم بقوله: «ومن المعلوم ـ ولله المثل الأعلى ـ أن الواحد منا إذا كان عنده خردلة، إن شاء قبضها وأحاطت قبضته بها، وإن شاء جعلها تحته، وهو في الحالين مباين لها، عال عليها فوقها من جميع الوجوه، فكيف بالعظيم الذي لا يحيط بعظمته وصف واصف؟»[٣].

١٠ ـ العلامة ابن عثيمين: القواعد المثلى مثل لنفي لزوم مماسة قلوب بني آدم لأصابع الله عَزَّ وَجَلَّ، وكون الحديث موجبًا للحلول مما يوجب صرفه عن ظاهره، بالسحاب المسخر بين السماء والأرض من غير مماسة منه لهما، وبقولنا بدر بين مكة والمدينة مع تباعد ما بينها وبينهما[٤].

* النوع السادس: الأمثال المضروبة في إثبات بعض الصفات، بإثبات نظيرها.

ليس المقصود من هذا، أنه لا دليل على إثبات تلك الصفات في الكتاب والسنة، وإنما المراد ذكر بعض استدلالات أهل السنة، على

(١) انظر: التدمرية/ ص١١٨.
(٢) العلو للعلي العظيم (٢/ ١٠٧٧).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٣٧٤).
(٤) انظر: القواعد المثلى/ ص٥١/ ط: الجامعة الإسلامية.

إثبات بعض الصفات عن طريق ضرب المثل، وإن كان قد وردت بها النصوص، فهم لا يثبتون بهذه الطريق ولا بغيرها، ما لم يأت في النصوص؛ لأن هذا الباب توقيفي عندهم، كما تقدم، فما ورد عنهم هنا تابع للنص، فيكون من توارد الأدلة، ومنه ما هو من باب إلزام النفاة.

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل: كيف يكلمهم الله يوم القيامة، كلهم في ساعة واحدة؟ فقال: «كما يرزقهم في ساعة واحدة»(١).

٢ ـ عن أحمد بن سعيد الرباطي(٢) قال: حضرت مجلس الأمير عبد الله بن طاهر(٣) ذات يوم ـ وحضره إسحاق بن إبراهيم ـ(٤) فسئل عن حديث النزول: «صحيح هو؟»، قال: «نعم»، فقال له بعض قواد عبد الله، «أتزعم أن الله ينزل كل ليلة؟»، قال: «نعم»، قال: «كيف ينزل؟»، فقال له إسحاق: «أثبته فوق حتى أصف لك النزول»، فقال الرجل: «أثبته فوق»، فقال إسحاق: «قال الله عز وجل: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ۝٢٢﴾ [الفجر]»، فقال له الأمير: «يا أبا يعقوب، هذا يوم القيامة»، فقال إسحاق: «أعز الله الأمير، ومن يجيء يوم القيامة من يمنعه اليوم»؟»(٥).

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٣٣).

(٢) أبو عبد الله المروزي الأشقر، نزيل نيسابور أمير الرباط، قال الخليلي: ثقة حافظ عالم متقن، وقال أبو علي النيسابوي: كان والله من الأئمة المقتدي بهم، وقال الخطيب: ورد بغداد في أيام أحمد وجالس بها العلماء وذاكرهم، وكان ثقة فهمًا عالمًا فاضلًا، توفي سنة ٢٤٥ وقيل ٢٤٣هـ، انظر السير للذهبي (١٢/ ٢٠٧)، وتهذيب التهذيب (١/ ٣٠).

(٣) عبد الله بن طاهر بن الحسين، أبو العباس الخزاعي، كان أميرًا على خراسان، وكان جوادًا سخيًا، توفي سنة ٢٣٠هـ، وله ٤٨ سنة، انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (٩/ ٤٨٣)، والسير للذهبي (١٠/ ٦٨٤).

(٤) هو الإمام ابن راهويه.

(٥) رواه الصابوني: عقيدة السلف/ ص١٩٦ ـ ١٩٨، وفيه معرفة أئمة السلف =

٣ ـ ما ذكره الإمام الدارمي رحمه الله تعالى رادًا على من ينفي صفة النزول عن الله تعالى فقال: «لو قد آمنتم باستواء الرب على عرشه وارتفاعه فوق السماء السابعة بدءًا إذ خلقها، كإيمان المصلين به، لقلنا لكم: ليس نزوله من سماء إلى سماء بأشد عليه ولا بأعجب من استوائه عليها إذ خلقها بدءًا، فكما يقدر على الأولى منهما كيف يشاء، فكذلك يقدر على الأخرى كيف يشاء»(١).

٤ ـ إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة كما أثبتنا كلامه تعالى ونداءه ومناجاته، لموسى عليه السلام وسماع كلام موسى له، فرؤيته تعالى أولى بالجواز؛ ولهذا لم يتم لنفاة الرؤيا إنكار الرؤيا إلا بإنكار الكلام فجمعوا بين السوأتين(٢).

* النوع السابع: الأمثال المضروبة للجمع بين بعض النصوص المتوهم فيها التعارض.

وهذا لاعتقادهم أن كلام الله تعالى وكلام رسوله حق وصدق(٣)، وما كان كذلك لا يمكن أن يكون فيه ما يعارض بعضه بعضًا، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، ولقوله ﷺ لعبد الله بن عمرو عندما استأذنه في كتابة ما يسمع منه: «**اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما خرج منهما إلا الحق**»(٤)، ولقوله: «إذا

= لمعاني الصفات، وبراءتهم من أهل التجهيل ومذهبهم، وسيأتي الكلام على ذلك تفصيلًا/ ص. . . .

(١) الرد على الجهمية/ ص٩٤.

(٢) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢١٤).

(٣) لاجتماع مقومات قبول الخبر فيه، وقد تقدم تقرير ذلك/ ص٢٤٥.

(٤) أخرجه أبو داود (٤/ ٣٦٤٦)، وأحمد (٢/ ١٦٢ ـ ١٩٢)، وغيرهما، وصححه الألباني: الصحيحة (٤/ ١٥٣٢)، وصحيح أبي داود (٢/ ٤٠٨)

حدثتكم عن الله شيئًا فخذوا به؛ فإني لن أكذب على الله...»[١].

قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فيه دليل على امتناع أن يكذب على الله خطأ؛ لأن السياق في احتمال الخطأ، وامتناعه عمدًا معلوم من باب أولى، بل كان معلومًا عندهم قطعًا»[٢].

وقد ضرب أهل السنة أمثلة لبيان الجمع بين بعض النصوص التي قد يفهم منها من ساء فهمُه التعارض والتناقض، ومن ذلك:

١ ـ الجمع بين النصوص المثبتة لعلو الله تعالى على عرشه، وبين قوله ﷺ: «**إذا قام أحدكم إلى الصلاة، فإن الله قبل وجهه، فلا يتنخمنَّ أحدكم قبل وجهه**»[٣].

والمثل المضروب في ذلك: هو إنسان يناجي السماء، أو الشمس، أو القمر؛ فإن هذه الأشياء تكون فوقه وقبل وجهه، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ أولى بذلك[٤].

٢ ـ الجمع بين النصوص الدالة على معية الله تعالى لخلقه، مع النصوص الدالة على أنه فوق العرش.

والمثل المضروب في ذلك: هو أن القمر والنجم في السماء، وهما مع المسافر، وغير المسافر حيث كان، ولهذا يقال: ما زلنا نسير والقمر معنا، ونحو ذلك، فالله ـ وله المثل الأعلى ـ على عرشه حقيقة وهو مع خلقه[٥].

٣ ـ الجمع بين النصوص المثبة لرؤية الله تعالى وبين قوله

---

(١) أخرجه مسلم (٤/ ٢٣٦١).
(٢) الأنوار الكاشفة/ ص٢٩.
(٣) أخرجه البخاري: (١/ ٧٥٣)، ومسلم (١/ ٥٤٧).
(٤) انظر: الفتوى الحموية/ ص٥٢٥.
(٥) انظر: المصدر السابق/ ص٥١٩.

تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ... ﴿١٠٣﴾﴾ الآية [الأنعام: ١٠٣].

عن عكرمة أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ﴾، فقال: «ألست ترى السماء»؟ فقال السائل: «بلى»، فقال: «أفكلها ترى؟»[١]، فبين أنه لا يلزم من الرؤية الإدراك.

* النوع الثامن: الأمثال المضروبة لبيان بطلان مذهب النفاة.

ثبت عن بعض أئمة أهل السنة بيان بطلان مذهب النفاة في صفات الله تعالى بضربهم بعض الأمثال للدلالة على فساد قولهم، ومخالفته لصريح المعقول، وهذا يدل على جهل هؤلاء النفاة بالمعقول الصحيح خلاف ما يدعون، وأن أئمة السنة أعلم بالمعقول والمنقول منهم، خلافًا لما يرميهم به خصومهم من أنهم لا علم لهم بالمعقولات، وأنهم حشوية، لا يزيدون عل تلاوة النصوص من غير فهم، ومن تلك الأمثلة:

١ ـ ما نقل عن الإمام حماد بن زيد[٢] أنه قال: «مثل الجهمية كقوم قالوا: «في دارنا نخلة، قيل: «لها سعف؟»، قالوا: «لا»، قيل: «لها كرب؟»، قالوا: «لا»، قيل: «لها رطب وقنو[٣]؟»، قالوا: «لا»، قيل: «فلها ساق؟»، قالوا: «لا»، قيل: «فما في داركم نخلة»»[٤].

وقد علق على كلامه الذهبي مبينًا وجه التمثيل للجهمية بذلك فقال:

---

(١) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٣٦٣).

(٢) حماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي البصري، العلامة الثبت الحافظ محدث الوقت، ولد سنة ٩٨هـ، قال فيه ابن مهدي: «لم أر أحدًا قط أعلم بالسنة ولا بالحديث من حماد بن زيد»، توفي سنة ١٧٩هـ، انظر: السير (٧/ ٤٥٦ ـ ٤٦٢).

(٣) القنو: العذق ويجمع على قنوان وأقناء، لسان العرب (١٥/ ٢٠٤).

(٤) رواه ابن شاهين: الكتاب اللطيف/ ص٦٩/ رقم ٣٥.

«كذلك هؤلاء النفاة قالوا: إلهنا الله تعالى وهو لا في زمان، ولا في مكان، ولا يرى، ولا يسمع ولا يبصر، ولا يتكلم، ولا يرضى، ولا يغضب، ولا يريد، ولا، ولا... وقالوا سبحان المنزه عن الصفات»[(١)].

فيلزم على مذهب النفاة نفي وجود الله تعالى، وتشبيهه بالمعدومات، وهذا دليل على بطلان نفي صفات الله تعالى.

* **النوع التاسع: أمثال مضروبة لصحة الإيمان بالله مع الجهل ببعض أسمائه وصفاته**: مثل لذلك ابن تيمية رحمه الله بصفات الرسول ﷺ وخصائصه وفضائله، فليس كل أحد يعرفها، بل كثير من المؤمنين لا يسمع بكثير منها، وليس كل من جهل بعضها يكون كافرًا؛ فكذلك ليس كل من جهل بعض أسماء الله وصفاته يكون كافرًا؛ إذ كثير من المؤمنين لم يسمع بكثير مما أخبر به رسوله ﷺ عنه[(٢)].

وبهذا أنهي الكلام على هذا المسلك، والعذر في إطالة الكلام فيه هو جمع هذه الأمثال في موطن واحد، لتيسير الوقوف عليها لمن أرادها؛ لأنها لا توجد مجموعة في مصنف واحد، بل هي منثورة في كتب شتى، وليس لها مظان تراجع فيها مباشرة.

أما المسلك الثاني: وهو استعمال الإشارة عند ذكر الصفة.

فقد سبق ذكر بعض الأحاديث الثابتة عن الرسول ﷺ في الإشارة عند بيانه بعض صفات الله تعالى إما إشارة مفردة، أو مقرونة بالقول، وبناء على ذلك؛ فقد سلك بعض أهل السنة هذه الطريقة اقتداء بالرسول ﷺ، فاستعملوا الإشارة عند ذكر بعض الصفات، ومن هؤلاء:

---

(١) العلو (٢/١٣٢٦).

(٢) انظر: شرح حديث جبريل/ص٤٨١، وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٧٤).

أولًا: من الصحابة:

ويمكن تصنيفهم إلى قسمين[(١)]:

أ - من ثبتت عنه الإشارة دون رواية حديث عن النبي ﷺ فيه ذلك، وقد ورد ذلك عنهم في صفة العلو خاصة، وذلك بالإشارة إلى السماء، وقد ورد ذلك عن:

١ - عمر بن الخطاب ﷺ: فعن قيس بن أبي حازم قال: «لما قدم عمر ﷺ إلى الشام استقبله الناس وهو على بعيره فقالوا: «يا أمير المؤمنين: لو ركبت برذونًا[(٢)] يلقاك عظماء الناس ووجوههم»، فقال عمر: «ألا أراكم ههنا، إنما الأمر من ههنا»، وأشار بيده إلى السماء»[(٣)].

وقد احتج بهذا الأثر ابن قدامة والذهبي على علو الله تعالى[(٤)].

٢ - سمرة بن جندب ﷺ، فعن أبي العلاء عنه قال: كنا مع النبي ﷺ نتداول في قصعة عن غدوة حتى الليل يقوم عشرة ويقعد عشرة، فقيل: فما كانت تمد؟ قال: من أي شيء تعجبون؟ ما تمد إلى من ههنا،

---

(١) فائدة هذا التقسيم بيان أن منهم من استعمل الإشارة، وإن لم يكن راويًا للحديث الذي وردت فيه عن النبي ﷺ، فيستفاد من ذلك جوازها من غير اشتراط رواية الحديث.

(٢) البرذون: ما كان من الخيل خاصة، ومن غير نتاج العرب، لسان العرب (١٣/ ٥١) وتاج العروس (٣٤/ ٢٤٦)،

(٣) رواه ابن أبي شيبه: المصنف (١٣/ ٢٦٣)، والخلال (٢/ ٣٩٧)، وعمر بن شبة: تاريخ المدينة (٣/ ٣٨١)، ورواه أبو نعيم: الحلية (١/ ٤٧)، وابن قدامة: إثبات صفة العلو/ ص١٠٢، والذهبي: العلو (٢/ ١٥٢)، من طريق ابن أبي شيبة، وقال الذهبي: «إسناده كالشمس»، وصحح الألباني إسناده على شرط الشيخين: مختصر العلو/ ص١٠٣.

(٤) انظر: إثبات صفة العلو لابن قدامة/ ص١٤٩، والعلو للذهبي (١/ ٦٠٦).

وأشار بيده إلى السماء[١].

٣ ـ ابن عباس رضي الله عنهما: فعن عطاء[٢] عنه في قوله تعالى: ﴿وَٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ بِأَعۡيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] قال: أشار بيده إلى عينه[٣].

ويمكن أن يلحق بهؤلاء الصحابة:

٣ ـ عبد الله بن عمر رضي الله عنهما وذلك لإقراره راعي غنم على إشارته بأصبعه إلى السماء وإعادته لكلامه، وإعتاقه له ووهبه الغنم له، ولو كانت الإشارة عنده منكرة ـ كما يقوله النفاة ـ لأنكرها عليه، خاصة مع ماعلم من شدة إنكار ابن عمر للبدع:

عن نافع مولى عبد الله بن عمر[٤]، قال: «خرج ابن عمر في نواحي المدينة، فمر براعي غنم، فقال: «هل لك أن تبيعنا شاة من غنمك هذه فنعطيك ثمنها ونعطيك من لحمها فتفطر عليه»؟ فقال: «إنها ليست لي بغنم، إنها لسيدي». فقال له ابن عمر: «فما عسى سيدك فاعلًا، إذا فقدها فقلت: أكلها الذئب»؟ فولى الراعي عنه، وهو رافع إصبعه إلى السماء، وهو يقول: «فأين الله»؟ قال: فجعل ابن عمر يردد

---

(١) رواه ابن أبي شيبة (١١/ ٤٦٥ ـ ٤٦٦)، وأحمد: المسند (٥/ ١٨)، وأخرجه الترمذي (٥/ ٣٦٢٥)، والطبراني: الكبير (٧/ ٦٩٦٧)، وابن حبان: (١٤/ ٦٥٢ ـ الإحسان)، وصححه الألباني: صحيح الترمذي (٣/ ٤٨٩).

(٢) عطاء بن أبي رباح، أبو محمد القرشي مولاهم المكي، ثقة فقيه فاضل، مات سنة ١١٤هـ، انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ١٩٩)، التقريب/ ٤٦٢٣.

(٣) رواه اللالكائي: أصول الاعتقاد (٢/ ٣/ ٦٩١).

(٤) أبو عبد الله، مولى ابن عمر، وراويته، أصابه في بعض مغازيه، إمام، فقيه، ثبت، عالم المدينة، قال البخاري: أصح الأسانيد: مالك عن نافع عن ابن عمر، وذكر النسائي أنه اختلف مع سالم بن عبد الله في ثلاثة أحاديث، الصواب فيها معه، وإن كان سالم أجل منه، انظر السير (٥/ ٩٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤١٢).

قول الراعي، وهو يقول: «قال الراعي: فأين الله؟»، فلما قدم المدينة بعث إلى مولاه، فاشترى منه الغنم والراعي، فأعتق الراعي ووهب له الغنم»(١).

٤ ـ الحسن بن موسى الأشيب(٢)، فقد ذكر الجهمية فنال منهم، ثم قال: «أدخل رأس من رؤساء الزنادقة(٣) يقال له: شمغلة على

(١) أخرجه أبو نعيم: الأربعون على مذهب المحققين من الصوفية/ ١٤، وابن أبي الدنيا: قصر الأمل/ ١٨٧، والبيهقي: شعب الإيمان (٤/ ٥٢٩١).
ورواه الطبراني (١٢/ ١٣٠٥٤) والبيهقي: شعب الإيمان (٦/ ٨٦١٤)، عن زيد بن أسلم، قال الهيثمي عن إسناد الطبراني «ورجاله رجال الصحيح غير عبد الله بن الحارث الحاطبي، وهو ثقة» مجمع الزوائد (٩/ ٥٧٧)، وجود الألباني إسناده وذكر أن رجاله رجال الشيخين غير الحاطبي صدوق كما في التقريب/ مختصر العلو/ ص١٢٧.

(٢) الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، إمام، فقيه، حافظ، ولي قضاء حمص، ثم الموصل، كان من أوعية العلم، لا يقلد أحدًا، قال أحمد: «من متثبتي بغداد»، وذكر الحافظ ابن عمار الشهيد أن بيعة بالموصل خربت فاجتمع النصارى إليه، وجمعوا مائة ألف درهم، على أن يحكم لهم ببنائها، فطلب منهم دفع المال إلى بعض الشهود، فلما حضروا بالجامع، أشهد الناس على نفسه أنه حكم ألا تبنى، فنفر النصارى منه ورد عليهم المال، توفي بالري سنة ٢٠٩هـ. انظر الجرح والتعديل (٧/ ١٦٠) وسير الأعلام (٩/ ٥٥٩).

(٣) كلمة فارسية معربة، والزندقة هي القول ببقاء الدهر وبألوهية النور والظلمة، أو إظهار الإيمان وإبطان الكفر، ولهذا يطلق على الثنوي، زنديق، وذكر ابن تيمة أن الزنديق في عرف الفقهاء هو المنافق في عهد النبوة، وهو من يظهر الإيمان ويبطن الكفر سواء اعتقد غيره من الأديان أو لا، وأن الثاني هو اصطلاح العامة، وكثير من أهل الكلام، ومن تكلم في المقالات انظر: القاموس/ ص١١٥١، ولسان العرب (١٠/ ١٤٧) والإيمان الأوسط لابن تيمية/ ص٣٠٣، وضمن مجموع فتاويه (٧/ ٤٧١)، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي (١/ ٩١٣).

المهدي(١)، فقال: «دلني على أصحابك» فقال: «أصحابي أكثر من ذلك» فقال: «دلني عليهم» فقال: «صنفان ممن ينتحل القبلة، الجهمية والقدرية، الجهمي إذا غلا، قال ليس ثم شيء ـ وأشار الأشيب إلى السماء ـ، والقدري إذا غلا قال: هما اثنان خالق خير، وخالق شر»، فضرب عنقه وصلبه»(٢).

ب ـ الإشارة عند رواية حديث أشار فيه الرسول ﷺ، ولذلك صور:

الصورة الأولى: قبض اليد وبسطها: تحقيقا لصفة اليد:

وقد ثبتت الإشارة بها عن عبد الله بن عمر ﷺ(٣) عند روايته

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله أبي جعفر المنصور، ثالث الخلفاء العباسيين، بويع بيعة العامة ١٥٨هـ، كان جوادًا، ممدحًا، محببًا إلى الرعية، قصابًا للزنادقة، تتبعهم وأباد خلقًا منهم، وأوصى ولده الهادي بذلك وأخبره بخبث مذهبهم وطريقة دعوتهم الناس إليه، وأنهم يقولون بإلهية النور والظلمة وإباحة النساء المحارم، وذكر له أنه رأى العباس ﷺ في المنام قلده سيفين، وأمره بقتل هؤلاء. انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٢/ ط: دار الغرب الإسلامي) وتاريخ الإسلام (٤/ ٥٠٠/ ط: دار الغرب الإسلامي).

(٢) رواه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص٣٧، فقال: حدثني أبو جعفر، قال: سمعت الحسن بن موسى الأشيب وذكر الجهمية، وساقه، وإسناده كالشمس، أبو جعفر هو محمد بن عبد الله بن المبارك المخرمي الحافظ قاضي حلوان، قال الذهبي «من أئمة الأثر»، وأمر أحمد ابنه عبد الله أن يكتب عنه حديثًا لم يكتبه قبلُ، وثقه أئمة، وأثنوا عليه، انظر السير (١٣/ ٢٦٥)، والكاشف (٣/ ١٨٩).

(٣) رواه عنه عبيد الله بن مقسم عند مسلم: رقم ٢٧٨٨، وابن ماجه: السنن (١/ ٧١)، و(٢/ ١٤٩٢)، وابن حبان: الصحيح (١٦/ ٣٢٢ ـ الإحسان)، وأحمد: المسند (٢/ ٧٢)، والطبراني: الكبير (١٢/ ٣٥٥).

وتابعه عبيد بن عمير عند الطبراني: الكبير (١٢/ ٣٨٩)، وأبي نعيم: الحلية (٣/ ٢٧٧)، وسعيد بن منصور في السنن كما في السير (١٠/ ٥٨٩).

حديث: «يأخذ الله ﷻ سماواته وأرضيه بيديه...»، وقد تقدم/ ص...

الصورة الثانية: وضع إصبع على الأذن وأخرى على العين: كما في حديث أبي هريرة المتقدم/ ص....

وقد ثبتت الإشارة بهذه الصورة عن:

١ ـ أبو هريرة رضي الله عنه[١]، ٢ ـ عبد الله بن يزيد المقرئ، ٣ ـ يحيى بن عبدك القزويني[٢].

الصورة الثالثة: وضع الإبهام على طرف الخنصر: تحقيقا لتجلي الرب سبحانه للجبل، وتقريبًا للقدر الذي وقع به التجلي، كما في حديث أنس المتقدم/ ص....

وقد ثبتت الإشارة بهذه الصورة عن:

١ ـ أنس بن مالك رضي الله عنه[٣]، ٢ ـ ثابت بن أسلم البناني[٤].

---

(١) عند ابن خزيمة (١/رقم ٤٧)،).

(٢) عند ابن أبي حاتم (٣/٥٥٤٢) ويحيى بن عبدك، هو ابن عبد الأعظم إمام ثقة حافظ محدث قزوين، كبير القدر، من نظراء ابن ماجه، لكنه أسند وأسن قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو ثقة صدوق، وقال الخليلي: قال أبو يعلى الخليلي: ثقة، متفق عليه، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/١٧٣) والسير (١٢/٥٠٩).

(٣) وردت إشارته عند أغلب الذين خرجوا الحديث، وعنه تلقاها ثابت.

(٤) وردت إشارته عند ابن خزيمة (١/١٦٣)، والسنة لابن أبي عاصم/٤٨١، وهو أبو محمد البناني مولاهم، البصري، وصف بشيخ الإسلام الإمام القدوة، وأنه من أئمة العلم والعمل، حكى البخاري عنه أنه صحب أنسًا أربعين سنة، اختلف في وفاته فقيل: سنة ١٢٣هـ، وقيل: ١٢٧هـ. انظر: السير للذهبي (٥/ ٢٢٠)، وتهذيب التهذيب (٢/٣).

٣ ـ حماد بن سلمة[(١)]، ٤ ـ سليمان بن حرب[(٢)]، ٥ ـ عفان بن مسلم الباهلي[(٣)].

٦ ـ معاذ بن معاذ العنبري[(٤)].

---

(١) إشارته في جامع الترمذي حديث رقم ٣٠٤٧. وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٦٠) ومستدرك الحاكم (٢/ ٣١٧٦)، وهو أبو سلمة البصري النحوي، شيخ الإسلام القدوة، أثبت أصحاب ثابت البناني، كان إمامًا كبيرًا في العربية، فقيهًا، فصيحا، رأسًا في السنة، قال ابن المديني: من تكلم في حماد فاتهموه، وقال ابن مهدي: لو قيل لحماد بن سلمة إنك تموت غدًا ما قدر أن يزيد في العمل شيئًا، وذكر ابن تيمية في التسعينية (٢/ ٢٧٥) أنه كان مهتمًا بجمع أحاديث الصفات وإظهارها، ولذلك شنع عليه الجاحظ وعلى معاذ بن معاذ بما لم يشنع به على غيرهما، وفي (١/ ١٥٩) أنه صنف كتابًا في الصفات، وفي (٣/ ٩٣٢) أنه جمع أحاديثها، لما أظهرت الجهمية إنكارها انظر ترجمته في السير (٧/ ٤٤٧)، والتهذيب (٣/ ١١).

(٢) إشارته في جامع الترمذي حديث رقم ٣٠٤٧، ومستدرك الحاكم (٢/رقم ٣٢٤٩)، وهو أبو أيوب الواشحي الأزدي البصري قاضي مكة إمام، حافظ، قال أبو حاتم إمام من الأئمة، وأنه لا يروي إلا عن ثقة، ووصفه الذهبي بشيخ الإسلام، وله قصة مع ابن أبي دؤاد عند المأمون، توفي سنة ٢٢٤هـ، انظر السير (١٠/ ٣٣٠)، وتهذيب التهذيب (٤/ ١٥٨).

(٣) إشارته في التوحيد لابن خزيمة (١/ ١٦٥)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ٨٩٣٦).
وهو عفان بن مسلم بن عبد الله الصفار، أبو عثمان البصري البغدادي، ثقة ثبت قال العجلي: صاحب سنة، ذكر ابن عدي أن أحمد بن صالح المصري الحافظ رحل من مصر إلى بغداد لأجله خاصة، وذكر حنبل أنه دعي إلى القول بخلق القرآن، أو قطع رزقه، ـ وكان خمسمائة دينار في الشهر ـ، فتلا سورة الإخلاص وقال: أمخلوق هذا؟ وخرج ولم يجب، روى له الجماعة وهو شيخ للبخاري، انظر: تهذيب التهذيب (٧/ ٢٠٥).

(٤) إشارته في مسند أحمد (٣/ ١٢٥)، و(١٩/ ٢٨١ ـ ط الرسالة)، وابن خزيمة (١/ ١٦٣) والسنة لعبد الله (١/ ٥٠٠)، وتفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٥٥٩)، وهو معاذ بن معاذ أبو المثنى التميمي، ولي قضاء البصرة مرتين، كان مولده سنة =

٨ - إبراهيم بن الحجاج الناجي[١].

وقد وردت الإشارة أيضًا عن:

٩ - إسماعيل بن إبراهيم القطيعي[٢]، ولكن الحديث من روايته عن ابن عباس، وليس عن أنس، ووهم من نسب إليه الإشارة في حديث أنس[٣]، وإسناده ضعيف[٤].

= ١١٩هـ، قال أحمد: «إليه المنتهى بالبصرة في التثبت، وهو قرة عين في الحديث»، وقال الفلاس: «ما بالبصرة والكوفة أثبت من معاذ»، وقال ابن حبان: «كان على قضاة البصرة، وكان من عقلائهم وحفاظهم وفقهائهم»، توفي سنة ١٩٦هـ، انظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٨/ ١١٣٢)، مشاهير علماء الأمصار لابن حبان/ ص٢٥٣، والسير للذهبي (٩/ ٥٤).

(١) إشارته في السنة لعبد الله (١/ رقم ٥٠٢)، وهو إبراهيم بن الحجاج، أبو إسحاق الناجي البصري، وثقه الدارقطني وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن قانع: صالح، ووصفه الذهبي بالمحدث الحافظ، وقال عنه ابن حجر: ثقة يهم قليلًا، انظر ترجمته في السير (١١/ ٣٩)، وتهذيب التهذيب (١/ ٢٠٠)، والتقريب/ ١٦٢.

(٢) إشارته في السنة لعبد الله (١/ ٥٠٤)، و(٢/ ١١٤٩)، وهو أبو معمر الهذلي، الهروي ثم البغدادي القطيعي، كان ينزل القطيعة، ذكر أحمد أنه كان لا يكتب عمن أجاب في محنة القرآن، وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبا معمر الهذلي يقول: «من زعم أن الله لا يتكلم، ولا يسمع، ولا يبصر، ولا يرضى، ولا يغضب، فهو كافر، إن رأيتموه واقفًا على بئر، فألقوه فيها، بهذا أدين الله ﷻ»، وقيل: إنه كان شديد الإدلال بالسنة، فلما امتحن أجاب، فلما خرج قال: «كفرنا وخرجنا»، توفي سنة ٢٣٦هـ. انظر: السير (١١/ ٦٩).

(٣) انظر بحثه: الإشارة الواردة في الأحاديث الصحيحة في الصفات المنشور في مجلة الدراسات العقدية العدد٧/ سنة ١٤٣٣/ ص٣٤.

(٤) من أجل أسباط بن نصر ابن نصر الكوفي، قال الحافظ في التقريب/٣٢١: «صدوق كثير الخطأ يغرب»، والحديث أخرجه ابن أبي عاصم: السنة (١/ ٤٨٤)، وعبد الله: السنة (١/ ١٢١١)، وابن أبي حاتم: التفسير (٥/ ٨٩٣٧)، والطبري: التفسير (١٣/ ٩٧) من طريق عمرو بن محمد العنقزي عن أسباط بن =

وبعد أن ثبتت الإشارة عن الرسول ﷺ، وبعض الصحابة، وهؤلاء العلماء والأئمة[1] تأتي مسألة حكم الإشارة عند ذكر صفة من صفات الله

= نصر دون ذكر الإشارة، وشيخ عبد الله في هذا الموضع أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي ثقة أحد المجتهدين، انظر: الكاشف/ ١٣٤، والتقريب/ ١٧٢، وشيخ ابن أبي حاتم هو أبو سعيد أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان البصري، قال أبو حاتم صدوق كما في الجرح والتعديل (٢/ ١٤٧)، وكذلك قال الذهبي في الكاشف (١/ ٨٥)، وابن حجر في التقريب/ ١٠٦.

ورواه الطبري (١٣/ ٩٧) من طريق عمرو بن حماد الناقد عن أسباط به وليس فيه ذكر الإشارة كذلك، وعمرو بن حماد قال ابن معين: صدوق وكذا قال الذهبي، وابن حجر، وزاد الذهبي: يترفض، وابن حجر: رمي بالرفض. انظر الجرح والتعديل (٢/ ٤١٤٥)، والكاشف (٢/ ٤١٤٥)، والتقريب/ ٥٠١٤.

تنبيه: وردت الإشارة بالأصابع واحدًا واحدًا: وقد ثبت ذلك عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل في حديث الحبر من رواية ابن عباس بلفظ: «مر يهودي برسول الله ﷺ وهو جالس، قال: «كيف تقول يا أبا القاسم يوم يجعل الله السماء على ذه؟ ـ وأشار بالسبابة ـ والأرض على ذه؟، والماء على ذه؟ والجبال على ذه؟ وسائر الخلق على ذه؟ كل ذلك يشير بأصابعه»، قال: فأنزل الله ﷻ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الأنعام: ٩١]، فقد قال عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٤٨٩): «قال أبي ﵀: «جعل يحيى يشير بأصابعه، ـ وأراني أبي كيف جعل يشير بأصبعه ـ، يضع أصبعًا أصبعًا، حتى أتى على آخرها»».

والحديث أخرجه الترمذي (٥/ ٣٢٤٠)، وأحمد/ ٢٢٦٨، ٢٩٨٩/ ط: الرسالة، وإسناده ضعيف، فيه حسن بن حسن الأشقر، وهو ضعيف، وكذبه أبو معمر الهذلي، كما في الميزان (١/ ١٩٨٦)، وعطاء بن السائب، وهو صدوق اختلط كما في التقريب/ ٤٥٩٢، والحديث في الصحيحين وغيرهما عن ابن مسعود ليس فيه إشارة الحبر، وقد تقدم/ ص٣٦٠.

(١) ولم يرد أن أحدًا من الحاضرين أنكر على من أشار، لا من الصحابة ولا من بعدهم من الأئمة، ولو كانت الإشارة منكرة عند الصحابة ومن بعدهم من الأئمة لأنكروها، ولنقل إنكارهم، كما أنكروا ما هو دون ذلك، ونقل ذلك عنهم، كما نقل إنكار حميد، ولا يمكن أن يسكتوا عن مثل هذا؛ لتعلقه =

تعالى، على وجه التأكيد للصفة، وتحقيق ثبوتاه لله تعالى، وقبل ذلك أنبه إلى أمور:

أحدها: أن إشارة مَن أشار مِن الصحابة، ومن بعدهم من الأئمة والعلماء، إنما هو في الصفات التي استعمل النبي ﷺ الإشارة عند بيانها.

الثاني: أن منهم من أشار عند بعض الصفات، وإن لم يكن في صدد رواية الحديث الذي أشار فيه الرسول ﷺ، وهذا ثبت عنهم في الإشارة لعلو الله على خلقه خاصة.

الثالث: لا شك في منع الإشارة لمن قصد منها تشبيه صفة الله تعالى بصفة المخلوق؛ فإن ذلك كفر.

الرابع: أن الإشارة إلى السماء بالإصبع أو اليد أو الرأس جائزة مطلقًا لمن لم يقصد بها باطلًا، ولم ينكرها إلا أهل البدع النفاة، وسيأتي في كلام أبي القاسم التيمي أنها إجماع من أهل الملل.

وعلى هذا هل تجوز الإشارة تحقيقًا للصفة مطلقًا؛ أي: في غير المواطن التي ثبتت فيها عن النبي ﷺ أم لا يجوز استعمالها في غيرها؟.

وعلى كلا التقديرين، هل لذلك ضوابط وشروط، تنبغي مراعاتها عند الإشارة أم لا؟.

والجواب:

أنه لا يخفى بعد ثبوت الإشارة عن النبي ﷺ، أن الأصل فيها الجواز، وقد فهم الصحابة وغيرهم من الأئمة[1] ذلك من فعله ﷺ،

= بوصف الرب سبحانه، خاصة وأن الإشارة عند ذكر الصفة من مستشنع الفعل عند النفاة من الجهمية وأتباعهم، فكيف يفعلها هؤلاء أويقرون فاعلها؟

(١) أما ما حكي عن الإمام مالك وأحمد من إنكار الإشارة، فالجواب عنه أن يقال:
أما أثر مالك فرواه عنه ابن عبد البر قال: رُوي عن حرملة بن يحي التجيبي =

= قال: سمعت عبد الله بن وهب يقول: سمعت مالك بن أنس يقول: «من وصف شيئًا من ذات الله مثل قوله: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ﴾، وأشار بيده إلى عنقه ومثل قوله وهو السميع البصير فأشار إلى عينيه أو أذنه أو شيئًا من بدنه قطع ذلك منه؛ لأنه شبه الله بنفسه، ثم قال مالك: «أما سمعت قول البراء حين حدث أن النبي ﷺ قال: «لا يضحى بأربع من الضحايا»، وأشار البراء بيده كما أشار النبي ﷺ بيده، قال البراء: «ويدي أقصر من يد رسول الله ﷺ»، فكره البراء أن يصف رسول الله ﷺ إجلالًا له، وهو مخلوق، فكيف الخالق الذي ليس كمثله شيء»؟»، والجواب عنه من وجوه أربعة:
الأول: أن إسناده منقطع بين ابن عبد البر وحرملة، فإن بينهما مفاوز تنقطع دونها أعناق المطيّ، ومما يشكك في صحتها أن حرملة المذكور روى إشارة أبي هريرة عند رواية الحديث الذي فيه إشارة الرسول ﷺ، فلو كانت الإشارة عنده غير جائزة، لأسقط ذكرها اختصارا؛ لأن فعل أبي هريرة ليس بحجة.
وعلى فرض صحتها فجوابه:
الوجه الثاني: وهو أن الإمام مالك لم تبلغه الأحاديث الثابتة عن النبي ﷺ في الإشارة، وفيه بعد، وعلى فرض أنها بلغته فالجواب:
الوجه الثالث: أن كلامه محمول على من قصد التشبيه.
وعلى فرض أنه يرى المنع من الإشارة مطلقًا، فالجواب:
الوجه الرابع: أن ثبوت الإشارة عن الرسول ﷺ يرد القول بالمنع، وقد عمل بها جمع من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الأئمة، كما سبق ذكره عنهم، وهم أسعد بالدليل.
وأما أثر أحمد، فرواه اللالكائي (٣/ ٧٣٩) عن الحسن بن عثمان بن جابر، عن أبي نصر أحمد بن يعقوب بن زاذان، قال: «بلغني أن أحمد بن حنبل قرأ عليه رجل: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ ثم أومأ بيده، فقال أحمد: «قطعها الله قطعها الله»، ثم حرد وقام».
والجواب عنه من وجوه:
الأول: انقطاع إسناده بين أبي نصر وأحمد.
الثاني: أنه على ترجيح عدم ثبوته من وجه آخر، فما ثبت عن الإمام أحمد من الإشارة، وحكاية ذلك عن القطان يدل على نكارة القصة وعدم ثبوتها. =

فأشاروا اقتداء به كما تقدم عنهم، ولكن المأثور عنهم الإشارة فيما ورد فيه النص فقط، وهذا يعني أنهم يرون الاقتصار على ذلك فقط.

وقد كان يستعمل الإشارة بعض أهل العلم المعاصرين في دروسه(١)، وذهب بعضهم(٢) إلى أن المسألة صعبة، ففصل القول في ذلك على النحو الآتي:

١ ـ استعمال الإشارة إذا كان في المجلس من ينفي الصفة ويتأولها.

٢ ـ عدم الإشارة إذا خيف توهم التشبيه عند بعض الحاضرين.

والحق أن ما ثبت عن الأئمة الذين سبق ذكرهم ليس فيه هذا التفصيل فلا جرم أن مال إلى الجواز بعض العلماء، فكانوا يشيرون في مجالسهم مع أنه كان يحضرهم عوام الناس، ويقوي مذهب هؤلاء أن الرسول ﷺ أشار في مواطن كان يحضره فيها العالم والعامي، وأبرز ذلك إشارته ﷺ إلى السماء، يوم عرفة، ويوم النحر، كما تقدم عنه.

ويرد على مذهب الآخرين أن لا يخاطب الناس بآيات الصفات وأحاديثها، خشية توَهُم التشبيه كما قرره أهل الكلام، فما كان جوابهم لهم، فهو جواب من أجاز الإشارة، فكما يجوز التحديث بأحاديث الصفات ـ عند الجميع ـ مع الإنكار على من اعتقد فيها معنى فاسدًا،

= وعلى فرض صحتها عن أحمد، فالجواب هو:

الوجه الثالث: وهو أن الإمام أحمد فهم من الرجل التشبيه، وهذا الجواب في النفس منه شيء، فإنه لو كان الأمر كذلك، ما اقتصر الإمام أحمد على مجرد ما ذكر؛ فإن التشبيه كفر، فكيف يكتفي الإمام أحمد بما ذكر فقط، وهذا يقوي القول بنكارة القصة، والله أعلم.

(١) الشيخ محمد أمان الجامي رحمه الله تعالى.

(٢) العلامة محمد بن صالح العثيمين: القول المفيد (٢/ ٥٣١ ـ ٥٣٢).

جاز أن يشار كما أشار النبي ﷺ، مع الإنكار على من توهم فيها معنى فاسدا، وبهذا يسلم مذهب الفريق الأول، مما يرد على الفريق الثاني، والله تعالى أعلم[١].

تنبيه:

صرح بعض أهل العلم بجواز استعمال الإشارة عند ذكر الصفة[٢]، إلا أنهم ليسوا على شرط هذا البحث، وأود التنبيه هنا إلى أن بعض الباحثين الأفاضل فهم من كلام ابن حجر رحمه الله، جواز الإشارة عند ذكر الصفة تحقيقًا للإثبات، فساق كلامه مع كلام الشيخ ابن عثيمين مقررًا ذلك، والحق أن بين كلاميهما فرقًا كبيرًا وذلك من وجوه، ومن المناسب نقل كلام الحافظ بلفظه حتى يتبين ذلك للقارئ:

قال الحافظ في شرحه لحديث ابن عمر رضي الله عنه في الدجال وفيه إشارة الرسول ﷺ إلى عينه:

«وقد سئلت هل يجوز لقارئ هذا الحديث أن يصنع كما صنع رسول الله ﷺ فأجبت وبالله التوفيق: إنه إن حضر عنده من يوافقه على معتقده، وكان يعتقد تنزيه الله تعالى عن صفات الحدوث، وأراد التأسي محضًا جاز، والأولى به الترك خشية أن يدخل على من يراه شبهة التشبيه، تعالى الله عن ذلك»[٣].

الأول: أن في كلام الحافظ، اشتراط أن يكون الشخص موافقًا

---

(١) هذا ما تيسر لي حتى الساعة في خصوص هذه المسألة، ومن كان عنده فيها علم أرشدني إليه، وأنا شاكر له صنيعه، والمقصود الوصول إلى الحق، ونصرة معتقد أهل السنة.

(٢) كالقاضي أبي يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٣٣٩)، والحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٣٩٠).

(٣) الفتح (١٣/ ٣٩٠).

لاعتقاد المشير، والشيخ ابن عثيمين يجوز الإشارة عند من ينكر الصفة تحقيقًا لها، وبيانًا لبطلان التأويل.

الثاني: أن الحافظ يشترط أن تكون الإشارة لمجرد التأسي محضًا، أي لا لبيان الصفة وتحقيقها[١]، والشيخ ابن عثيمين يجيز الإشارة للغرضين.

الثالث: أنه مع توفر الشرطين المذكورين عند الحافظ، فالأولى عنده الترك، وعند الشيخ ابن عثيمين الترك أولى إذا خشي على الحاضر أن يفهم التشبيه، أما إذا لم يخش ذلك، فيجوز عنده الإشارة تحقيقًا للإثبات.

ومما يؤكد أن الإشارة عند الحافظ ليست لتحقيق الصفة ما حمل عليه إشارة النبي ﷺ بعد كلامه السابق[٢]، وهو مع بعده[٣]، لا يمكن أن يقال مثله في حديث أبي هريرة الذي تقدم ذكره[٤].

وأختم الكلام على هذه المسألة بما ذكره الإمام أبو القاسم التيمي مقررًا جواز الإشارة إلى الله إلى السماء، بالرؤوس والأصابع، ورادًا على من أنكر ذلك:

«وزعم هؤلاء أنه لا يجوز الإشارة إلى الله سبحانه، بالرؤوس والأصابع إلى فوق؛ فإن ذلك يوجب التحديد.

---

(١) وفي الشرط الأول المعنى نفسه؛ لأنه إذا كان الحاضر، موافقًا لاعتقاد المشير، لم تكن في الإشارة فائدة زائدة.

(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٩٠).

(٣) انظر الرد عليه في كتاب البيهقي وموقفه من الإلهيات، لشيخنا الأستاذ أحمد بن عطية الغامدي/ ص٢٤٣.

(٤) وفيه وضع النبي ﷺ إبهامه على أذنه والوسطى على عينه وقراءته لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴿٥٨﴾﴾، وقد تقدم.

وقد أجمع المسلمون أن الله سبحانه العلي الأعلى، ونطق بذلك القرآن، فزعم هؤلاء أن ذلك بمعنى علو الغلبة، لا علو الذات. وعند المسلمين أن لله ﷻ علو الغلبة والعلو من سائر وجوه العلو؛ لأن العلو صفة مدح فنثبت أن لله تعالى علو الذات، وعلو الصفات، وعلو القهر والغلبة.

وفي منعهم الإشارة إلى الله ﷻ من جهة الفوق، خلاف منهم لسائر الملل؛ لأن جماهير المسلمين وسائر الملل، قد وقع منهم الإجماع على الإشارة إلى الله ﷻ من جهة الفوق، في الدعاء والسؤال، واتفاقهم بأجمعهم على ذلك حجة، ولم يستجز أحد الإشارة إليه من جهة الأسفل، ولا من سائر الجهات سوى جهة الفوق»[١].

المطلب الرابع

ثباتهم على عقيدتهم وبعدهم عن الحيرة والاضطراب

وجه ذلك هو أنهم لما اعتقدوا أن الرسول ﷺ بين لهم هذا العلم ولم يكتمه عنهم، ولا أحالهم في معرفته على العقول والهواجس والخطرات؛ لكون هذا الباب أمر غيبي لا يدرك تفصيله إلا عن طريق الخبر، فلما اعتقدوا ذلك، ارتاحت قلوبهم؛ لتيقنهم بأن الرسول ﷺ قد كفاهم مؤنة هذا الباب، وبينه بأحسن لفظ وأوضح خطاب، فأقبلوا على بيانه بنفوس منشرحة، إقبال تائه دله على طريق مقصوده خريت[٢]، فآمنوا بما جاء في الكتاب والسنة، من غير شك ولا ارتياب، بل إيمان مصدق موقن لعلمه بأن هذا البيان، صادر عن كمال العلم، وكمال الصدق،

---

(١) الحجة (٢/١١٦ - ١١٧).

(٢) الخريت هو الدليل الحاذق، القاموس/ص١٩٣.

وكمال النصح، وقد قال رجل للإمام عبد الله بن المبارك: «يا أبا عبد الرحمٰن إني أكره الحديث في الصفة» عنى صفة الرب جل وعز؛ فقال له عبد الله بن المبارك: «أنا أشد الناس كراهة لذلك، ولكن اذا نطق الكتاب بشيء، وإذا جاءت الآثار بشيء، جسرنا[1] عليه «ونحو هذا»[2]، فلم تتزعزع عن اليقين قلوبهم، ولم تنخدع بشبه المضلين نفوسهم، فسلمت لهم عقيدتهم المستمدة من الوحي، من الحيرة والاضطراب جزاء لاعتقادهم أنه لا تعارض بين ما جاءهم به الرسول ﷺ، بل كله حق وصدق لا ريب فيه ولا شك، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء]، وقوله ﷺ: «**لقد تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها**»[3]، وقال تعالى: ﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ ۝٦﴾ [سبأ]، وقال تعالى: ﴿أَفَمَن يَعْلَمُ أَنَّمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ٱلْحَقُّ كَمَنْ هُوَ أَعْمَىٰٓ﴾ [الرعد: ١٩].

والمقصود أن اعتقاد أهل السنة، أن الرسول ﷺ بين لهم كل ما يحتاجون إليه، في أمر دينهم، وفي مقدمة ذلك أصل أصول الإيمان، وهو الإيمان بالله تعالى، منعهم من الحيرة التي أصابت غيرهم من أهل الكلام، الذين جعلوا أول واجب على العبد النظر لإثبات وجود الله سبحانه، أو القصد إلى النظر، أو الشك[4]، ثم كان نهاية أمر رؤوسهم

---

(١) جسر على العدو وعلى الشيء جسورًا وجسارة، أيضًا من باب قعد أي اجترأ، ورجل جسور شجاع مقدام، وامرأة جسرة وجسور أيضًا، وقيل: جسورة، وناقة جسورة مقدمة على سلوك الأوعار وقطعها. انظر: المحكم لابن سيدة، والقاموس المحيط/ ٤٦٦، و(٧/ ٢٦٤) المصباح المنير للفيومي (١/ ١٠١).

(٢) أخرجه اللالكائي (٣/ ٧٣٧)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٧٢٧) نحوه.

(٣) تقدم تخريجه/ ص١٧٦.

(٤) تقدمت الإشارة لبطلان هذه الأقوال، وانظر شيئًا منها في: منهج السلف =

الحيرة والشكوك، وأحسن حالهم الوقف، ولهم في ذلك حكايات، لا حاجة للتطويل بذكرها، فمن شاء طلبها من مظانها[(١)].

المطلب الخامس:

الاحتجاج بالأحاديث النبوية على نفاة الصفات

سبق في المطلب الأول بيان إثبات أهل السنة لما ورد في النصوص من أسماء الله تعالى وصفاته، والمراد هنا بيان أنهم يستندون إلى الأحاديث النبوية احتجاجًا على نفاة الصفات بيانًا لمخالفتهم للأدلة الشرعية، وإيضاحا لعدم مخالفة تلك الأحاديث للآيات القرآنية التي يستند إليها أهل الباطل، في نفي ما لم تقبله عقولهم المنحرفة، عن المنهج الحق من الأسماء والصفات.

والناظر في الكتب التي صنفها أهل السنة في هذا الباب يجدها مليئة بالأحاديث الواردة في إثبات الأسماء والصفات، كما هو مشهور عنهم[(٢)]، ولكني أردت التمثيل هنا ببعض الوقائع التي فيها احتجاج بعض أهل السنة بالأحاديث النبوية على من ينفي صفات الله تعالى، ومن ذلك:

١ ـ عن عباد بن العوام[(٣)] قال: «قدم علينا شريك بن عبد الله[(٤)]

= والمتكلمين في موافقة العقل للنقل لجابر إدريس (٢/ ٤٨١ ـ ٤٨٢، ٤٩٧، ٥٠٠، ٥٠٢).

(١) انظر مثلًا: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٧).

(٢) وقد ألفت كتب في الأحاديث الواردة في بعض الصفات مثل: كتاب النزول للدارقطني.

(٣) عباد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل الواسطي، ثقة، مات سنة ٨٥هـ، أو بعدها، التقريب/ ٣١٥٥.

(٤) شريك بن عبد الله النخعي أبو عبد الله الكوفي قاضي واسط ثم الكوفة، صدوق =

منذ نحو من خمسين سنة، فقلت له: يا أبا عبد الله، إن عندنا قومًا من المعتزلة ينكرون هذه الأحاديث، فحدثني بنحو عشرة أحاديث في هذا، وقال: أما نحن فأخذنا ديننا هذا عن التابعين عن أصحاب رسول الله ﷺ، فهم عمن أخذوا؟»(١).

٢ ـ قصة أحمد بن نصر المروزي(٢) فقد أخذه الواثق(٣) فقال له: ما تقول في القرآن؟ فقال: كلام الله قال: أفترى ربك يوم القيامة؟ قال: كذا جاءت الرواية به، ثم قام إليه فقتله(٤).

٣ ـ قصة الإمام إسحاق بن راهويه فقد روى البيهقي بإسناده عنه أنه قال: «جمعني وهذا المبتدع ـ يعني ابن أبي صالح(٥) ـ مجلس الأمير

= يخطئ، كان عادلًا، فاضلًا، عابدًا، شديدًا على أهل البدع، مات سنة ١٧٧ أو ١٨٧هـ، انظر: التقريب/ ٢٨٠٢.

(١) أخرجه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٩٤٩ ـ ط: الحاشدي)، وصححه المحقق.

(٢) أحمد بن نصر بن مالك أبو عبد الله الخزاعي، امتنع من القول بخلق القرآن، فقتله الواثق سنة ٢٣١هـ، انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٨٠).

(٣) هارون ابن المعتصم بالله محمد بن هارون الرشيد ابن المهدي محمد بن المنصور، أبو القاسم العباسي، بويع بعد أبيه المعتصم، ذكر الخطيب أن أحمد بن أبي دؤاد استولى عليه وحمله على الدعوة إلى القول بخلق القرآن والتشديد في المحنة، أمر بامتحان الأئمة والمؤذنين سنة ٢٣١هـ، وافتك من أسر الروم أربعة آلاف وست مائة نفس، فطلب ابن أبي دؤاد بأن لا يفك من لم يقل بخلق القرآن، وقد قيل الواثق رجع عن قوله قبل موته، توفي سنة ٢٣٢هـ، وخلفه أخوه المتوكل. انظر تاريخ بغداد (١٦/ ٢٢)، والسير للذهبي (١٠/ ٣٠٦).

(٤) انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٨١)، وكان ذلك سنة ٢٣١هـ، كما في السير للذهبي (١٠/ ٣١٢).

(٥) إبراهيم بن هاشم ـ على ما قاله الحاكم، كما في لسان الميزان ـ، قال مسلم: جهمي لا يكتب حديثه، كما في ميزان الاعتدال (١/ ١١٣)، والمغني في =

عبد الله بن طاهر؛ فسألني الأمير عن أخبار النزول فثبتها، فقال إبراهيم: كفرت برب ينزل من سماء إلى سماء، فقلت: آمنت برب يفعل ما يشاء، فرضي عبد الله كلامي، وأنكر على إبراهيم»[١].

٤ ـ قول أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ وقد سأله ابنه عبد الله عن قوم يقولون: «لما كلم الله موسى لم يتكلم بصوت، فقال أحمد: بل تكلم الله تبارك وتعالى بصوت، وهذه الأحاديث نرويها كما جاءت، وقال أبي: حديث ابن مسعود: «إذا تكلم الله بالوحي سمع له صوت كجر سلسلة على الصفوان»[٢]، قال أبي: والجهمية تنكره، وقال أبي: هؤلاء كفار، يريدون أن يموهوا على الناس، من زعم أن الله لم يتكلم فهو كافر، وإنما نروي هذه الأحاديث كما جاءت»[٣].

٥ ـ وقد احتج الإمام البخاري على إثبات صفة الصوت بالأحاديث الواردة في ذلك[٤]، وأوردها في صحيحه[٥].

٦ ـ مناظرة أبي بكر بن شاقلا مع بعض أهل الكلام، وكان مما قاله هذا المتكلم: «والأصابع في حديث ابن مسعود[٦] تقول به؟ فقلت له: حديث ابن مسعود صحيح من جهة النقل رواه الناس، ورواه

= الضعفاء/ ٩٩، وذكر ابن حجر في لسان الميزان (١/ ١٦٦/ ط: دار البشائر الإسلامية)، أن إسحاق بن راهويه كذبه في مجلس الأمير عبد الله بن طاهر.

(١) أخرجه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٣٧٥/ رقم ٥١٩)، وقال الذهبي في العلو (٢/ ١١٢٣)، بعد أن ساق إسنادها: «فكأن إسحاق الإمام يخاطبك بها».

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٥٧.

(٣) السنة لعبد الله (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨١).

(٤) انظر: خلق أفعال العباد/ ص٤٠، ٩٨ ـ ٩٩.

(٥) وقد تقدم عزوها إليه/ ص٣٣٠.

(٦) تقدم تخريجه/ ص٣٦٠.

الأعمش[١] عن إبراهيم[٢] عن علقمة[٣] عن عبد الله، فقال لي: هذا قاله اليهودي، فقلت له: لم ينكر رسول الله ﷺ قوله، قد ضحك رسول الله ﷺ حتى بدت نواجذه تصديقًا لقوله، فأنكر أن يكون هذا اللفظ مرويًا من أخبار ابن مسعود، فقلت له: بلى هذا رواه منصور[٤] والأعمش جميعا عن إبراهيم عن عبيدة[٥] أن يهوديًا أتى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، إن الله ﷻ يمسك السماوات على إصبع، والأرضين على إصبع، والجبال على إصبع، والخلائق على إصبع، والشجر على إصبع، وروي - «والثرى على إصبع» -، ثم يقول: أنا الملك. فضحك رسول الله ﷺ تصديقًا لما قال الحبر»، هكذا رواه الثوري وفضيل بن عياض، فقال لي: «قد نزل القرآن بالتكذيب لا بالتصديق، فقال الله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]»، فقلت له: «قد نزل القرآن بالتصديق لا بالتكذيب بدلالة قوله تعالى في سياق الآية: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ...﴾ ثم نزه نفسه ﷻ عما يشرك به من كذب بصفاته فقال: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٦٧﴾، وقوله: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟

---

(١) سليمان بن مهران السدي أبو محمد الكاهلي الكوفي، ثقة حافظ ورع، من الخامسة، مات سنة ٤٧ أو ٤٨هـ، انظر: التقريب/ ٢٦٣٠.

(٢) إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران الكوفي، ثقة فقيه من الخامسة مات سنة ٩٦هـ، انظر: التقريب/ ٢٧.

(٣) علقمة بن قيس بن عبد الله أبو شبيل النخعي الكوفي، ولد في حياة النبي ﷺ، من أعلم أصحاب ابن مسعود ﷺ، ثقة ثبت فقيه عابد من الثانية، مات سنة ٦٢هـ. انظر: التهذيب (٧/ ٢٧٦)، والتقريب/ ٤٧١٥.

(٤) منصور بن المعتمر بن عبد الله، أبو عتاب السلمي، الكوفي، ثقة ثبت، من طبقة الأعمش، مات سنة ١٣٢هـ، انظر: التقريب/ ٦٩٥٦.

(٥) كذا، وهو خطأ مطبعي، والصواب عبيدة، وهو ابن عمرو السلماني أبو عمرو المرادي، الكوفي، مخضرم فقيه، ثبت، من الثانية، مات قبل السبعين على الصحيح، انظر: التقريب/ ٤٤٤٤.

ﱡﭐ ﭐﱠ ﴿ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦٓ﴾ لا يمنع من إثبات الأصابع صفة له، كما ثبتت صفاته التي لا أختلف أنا وأنت فيها، كذلك أيضًا نثبت الأصابع صفة لذاته تبارك وتعالى»، فلما رأى ما لزمه قال: «هذا ظن من ابن مسعود أخطأ فيه»؛ فقلت له: «هذا قول من يروم هدم الإسلام والطعن على الشرع؛ لأن من زعم أن ابن مسعود ظن ولم يستيقن؛ فحكى عن النبي ﷺ على ظنه؛ فقد جعل إلى هدم الإسلام مقالته هذه، بأن يتجاهل أهل الزيغ، فيتهجموا على كل خبر جاء عن النبي ﷺ لا يوافق مذهبهم، فيسقطونه بأن يقولوا هذا ظن من الصحابة على رسول الله ﷺ؛ إذ لا فرق بين ابن مسعود وسائر الصحابة ﷺ، وهذا ضد ما أجمع عليه المسلمون، وقد أكذب القرآن مقالة هذا القائل، في الآية التي شهد فيها لابن مسعود بالصدق في جملة الصحابة»...»[1].

٧ ـ ما وقع للإمام ابن القيم رحمه الله، فقد ذكر أنه جرت بينه وبين بعض رؤساء أهل الكلام مناظرة في مسألة الكلام، فقال هذا المتكلم: «نحن وسائر الأمة نقول القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحد ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه متكلمًا ولا أنه يتكلم فمن أين لكم ذلك؟»، فقال له بعض من كان معي من أصحابنا قد قال النبي: «إذا تكلم الله بالوحي»[2]، وقالت عائشة: «ولشأني كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحي يتلى»[3]، فرأيت الجهمي قد عبس، وبسر، وكلح[4] وزوى وجهه عنه، كالذي شم رائحة كريهة، أعرض عنها بوجهه، أو ذاق طعامًا

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ١٣٠ ـ ١٣١).

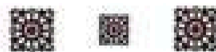
(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٥٧.

(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٠٤.

(٤) كلح الرجل كلوحًا: بدت أسنانه من العبوس، وكلّح وجهه عبّسه. أساس البلاغة (١/ ١٤٤).

كريهًا، مرًّا مذاقه، وهذا أمر لم يزل عليه كل مبطل، إذا واجهته بالحق المخالف له، وصدمته به، وقلَّ من يتبصر منهم عند الصدمة الأولى؛ ولهذا قال بعض السلف[1]: «ما ابتدع أحد بدعة إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه»[2]...»[3].

وقد عقد ابن القيم في كتابه «الصواعق المرسلة» فصلًا بعنوان: «فصل في الاحتجاج بالأحاديث النبوية على الصفات المقدسة العلية، وكسر طاغوت أهل التعطيل، الذين قالوا: لا يحتج بكلام رسول الله ﷺ، على شيء من صفات ذي الجلال والإكرام»[4].



(١) أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، أبو جعفر القطان الواسطي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ٢٥٩هـ، التقريب/ ٤٤.

(٢) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث/ ص٤.

(٣) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨).

(٤) مختصر الصواعق (٢/ ٣٣٢).

الباب الثاني

موقف الطوائف المخالفة لأهل السنة من بيان الرسول لتوحيد الأسماء والصفات وأثر ذلك في العقيدة والرد عليهم

وفيه ثلاثة فصول:

- الفصل الأول: موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.
- الفصل الثاني: موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.
- الفصل الثالث: موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.

الفصل الأول

موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم.
- المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التخييل موقفهم والرد عليها.
- المبحث الثالث: أثر موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.

التمهيد

وفيه خمسة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف التخييل.
- المبحث الثاني: تعريف أهل التخييل وأقسامهم.
- المبحث الثالث: مفهوم النبوة عند أهل التخييل.
- المبحث الرابع: خصائص النبوة عند أهل التخييل.
- المبحث الخامس: منزلة الأنبياء عند أهل التخييل.

المبحث الأول

تعريف التخييل

التخييل مصدر: خيل يخيل، تخييلًا.

قال ابن فارس: «الخاء والياء واللام أصل واحد يدل على حركة في تلون، فمن ذلك الخيال وهو الشخص وأصله ما يتخيله الإنسان في منامه لأنه يتشبه ويتلون.

ويقال: «خيلت للناقة»: إذا وضعت لولدها خيالًا يفزع منه الذئب فلا يقربه.

ويقال: «تخيلت السماء»: إذا تهيأت للمطر»[1].

وقال الليث: خيلت السحابة إذا أغامت ولم تمطر.

وقال الكسائي: السحابة المخيلة التي إذا رأيتها حسبتها ماطرة.

وقال أبو عبيد: خيلت علينا السماء إذا رعدت وبرقت قبل المطر فإذا وقع المطر ذهب اسم التخييل.

وقال الليث: كل شيء اشتبه عليك فهو مخيل.

وأنشد:

والصدق أبلج لا يُخيل سبيله   والصدق يعرفه ذوو الألباب

وقال أيضًا: الخيال: كل شيء تراه كالظل، وكذلك خيال الإنسان

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٢٣٥).

في المرآة وخياله في المنام صورة تمثاله، وربما مرَّ بك الشيء شبه ظل فهو خيال.

وقال الأصمعي: الخيال خشبة توضع فيلقى عليها الثوب للغنم، إذا رآها الذئب ظن أنه إنسان.

وأنشد:

أخ لا أخا لي غيره غير أنني كراعي الخيال يستطيف بلا فكر

والخيال: خيال الطائر يرتفع في السماء، فينظر إلى ظل نفسه، فيرى أنه صيد؛ فينقض ولا يجد شيئًا، وهو خاطف ظله[(١)].

تعريف التخييل اصطلاحًا:

قال الفارابي[(٢)]: «التخييل والمحاكاة بالمثالات، هو ضرب من ضروب تعليم الجمهور والعامة، لكثير من الأشياء النظرية الصعبة، لتحصل في نفوسهم رسومها بمثالاتها، ويجتزأ منهم ألا يتصوروها ويفهموها كما هي في الوجود، ولكن يفهمونها ويعقلونها بمناسباتها؛ إذ كان فهمها ذواتها على ما هي عليه في الوجود عسر جدًا، إلا على من

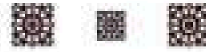
---

(١) تهذيب اللغة (٧/ ٥٦٦).

(٢) الحكيم محمد بن محمد بن طرخان بن أوزلغ التركي، أبو نصر الفارابي المنطقي، شيخ الفلسفة، أحكم العربية بالعراق، ولقي متى بن يونس صاحب المنطق، فأخذ عنه وسار إلى حران، فلزم بها يوحنا بن جيلان النصراني، وسار إلى مصر، ثم سكن دمشق، وكان يتزهد زهد الفلاسفة، له مصنفات كثيرة أغلبها في الفلسفة، وكثير منها شروح على كتب أرسطاطاليس منها: شرح كتاب المقولات، كتاب الجدل، هلك سنة ٣٣٩هـ عن٨٠سنة، قال الذهبي: «له تصانيف مشهورة من ابتغى الهدى منها ضل وحار، منها تخرج ابن سينا»، انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء/ ص٦٠٣ ـ ٦١٠، والسير (١٥/ ٤١٦ ـ ٤١٨)، وانظر ما ذكره ابن تيمية عنه في درء التعارض (١/ ١٠)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٦٧، ٨٦).

سبيله أن يفرد بالعلوم النظرية فقط»[١].

وذكر ابن سينا[٢] أن «المخيَّلات ليست تقال ليصدق بها، بل لتخيل شيئًا على أنه شيء آخر، وعلى سبيل المحاكاة، ويتبعه على الأكثر تنفير للنفس عن شيء، أو ترغيبها فيه، وبالجملة قبض أو بسط، مثل تشبيهنا العسل بالمرة فينفر عنه الطبع، وكتشبيهنا التهور بالشجاعة أو الجبن بالاحتياط، فيرغب فيه الطبع»[٣].



(١) فلسفة أرسطو للفارابي/ ص٥٨، بواسطة موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب/ ص١٦٢.

(٢) الحسين بن عبد الله بن سينا أبو علي الفيلسوف المشهور الملقب بالشيخ الرئيس ولد بقرية أفشدنة البخارية سنة ٣٥٣هـ، ثم انتقل مع أسرته إلى بخارى وتنقل بعد ذلك في البلاد، وكان شغوفًا بعلوم الأوائل، وصنف كتبًا في الفلسفة منها: الشفاء والنجاة والإشارات والقانون، أصيب بحبس في بطنه فهلك بسببه سنة ٤٢٨هـ، فأنشد فيه كمال الدين ابن يونس:

رأيت ابن سينا يعادي الرجال ... وفي السجن مات أخس الممات

فلم يشف ما نابه بالشفا ... ولم ينج من موته بالنجاة

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ١٥٧ ـ ١٦٢)، وعيون الأنباء/ ص٤٣٧ ـ ٤٤٥.

(٣) النجاة/ ص١٠٠.

المبحث الثاني

التعريف بأهل التخييل وأقسامهم

الغرض من هذا المبحث، التعريف بالطوائف التي تدَّعي أن ما ورد في الكتب الإلهية، وعلى ألسنة الرسل من أمر التوحيد والمعاد، مجرد تخييلات، الغرض منها انتفاع الجمهور لتصلح حياتهم الدنيوية، وإن كان لا حقيقة لما أخبروا به في الواقع، وقد أطلق عليهم ابن تيمية رحمه الله تعالى هذا اللقب في مواطن كثيرة من كتبه، وذكر في بعضها الطوائف التي تعتقد هذا الاعتقاد، ولعله استعمل هذا الإطلاق؛ لكونه أدل على ما هم عليه من جهة، ولأن بعض ما يلقبون به مستعمل في غير هذا المعنى المقتضي للذم، كالباطنية فإنه نسبة للباطن، وهذا الاسم يستعمل في عرف الناس على وجهين:

الأول: لقب على الطائفة الباطنية الضالة الملحدة التي سيأتي التعريف بها.

الثاني: أهل العلوم والمعارف الباطنة المتعلقة بالقلب مع قولهم بموافقتها للظاهر[1].

وبناء على ما ورد في كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى؛ فإن أهل التخييل ثلاثة أصناف[2]:

---

(١) انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٢٦٠).

(٢) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٢، ودرء التعارض (١/ ١٠ ـ ١١)، (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، (٨/ ٦٩، ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والرد على المنطقيين/ ص٥٠٩، ومجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٨) جميعها لابن تيمية.

الصنف الأول: الباطنية.

الصنف الثاني: المتفلسفة، والمقصود بهم من انتسب إلى الإسلام من الفلاسفة تمييزًا لهم عن الفلاسفة اليونانيين القدماء.

الصنف الثالث: الاتحادية، القائلون بوحدة الوجود.

وعلى هذا سيكون الكلام في هذا المبحث على ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: التعريف بالباطنية.
- المطلب الثاني: التعريف بالمتفلسفة.
- المطلب الثالث: التعرف بالاتحادية.

المطلب الأول

التعريف بالباطنية

وهذا أشهر ألقابهم، وهي فرقة كبيرة تنتمي إليها عدة فرق، ويرجع السبب إلى تلقيبهم بذلك «لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنًا، ولكل تنزيل تأويلًا»[(١)]، والظاهر عندهم بمنزلة القشور والباطن بمنزلة اللب، وقد ذكر أهل العلم أنهم يظهرون الرفض وباطنهم الكفر المحض[(٢)]، فتظاهروا بالتشيع وموالاة أهل البيت لنشر مذهبهم في صفوف المسلمين، وغرضهم من ذلك سلخهم من الدين.

وللباطنية ألقاب أخرى سوى ما تقدم ذكرها أهل العلم مع بيان سبب كل واحد منها، أشهرها[(٣)]:

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٩٢).

(٢) انظر: فضائح الباطنية للغزالي/ ص٣٧، والرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٤٢، ومجموع فتاويه (١٣/ ٢٣٧).

(٣) انظر: فضائح الباطنية للغزالي/ ص١٢ ـ ١٧، وبيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي/ ص٢١ ـ ٢٥، وتلبيس إبليس لابن الجوزي/ ص١٠٢ ـ ١٠٦.

الإسماعيلية: نسبة إلى إسماعيل بن جعفر[1]، أحد الأئمة السبعة عندهم، وذلك أن أدوار الأئمة عندهم سبعة سبعة.

القرامطة: وسبب تلقيبهم بذلك نسبة إلى أحد دعاتهم في أول أمرهم اسمه قرمط، فلقب من استجاب له حينها قرامطة وقرمطية.

البابكية: سمي بذلك طائفة منهم لمبايعتهم لرجل اسمه بابك الخرمي الذي خرج على الدولة العباسية أيام المأمون، وكان في ناحية من جبال أذربيجان[2]، وقد قتل أيام المعتصم سنة (٢٢٣هـ).

الخرمية: وهو مأخوذ من خُرَّم، وهو اسم أعجمي، يدل على الشيء المستطاب المستلذ، الذي يرتاح إليه المرء، فلقبوا الخرمية، نسبة إلى فحوى مذهبهم، وحقيقته؛ فإن حاصله الانسلاخ من الدين، وطرح التكاليف الشرعية، والانجرار وراء الملذات، والشهوات بغير وازع.

السبعية: ويرجع تلقيبهم بهذا اللقب لأحد سببين:

- **أحدهما**: لاعتقادهم أن أدوار الإمامة سبعة سبعة، وأن انتهاءها إلى السابع آخر أدوارها، وهو القيامة، وأن تعاقب هذه الأدوار السبعة إلى ما لا حد له.

- **والثاني**: لقولهم تدبير العالم العلوي والسفلي منوط بالكواكب السبعة، وهي زحل والمشتري، والمريخ، والشمس، والزهرة، وعطارد، والقمر[3].

المحمرة: لقبوا به لصبغهم ثيابهم بالحمرة أيام بابك، ولبسهم إياها، واتخاذهم ذلك شعارًا لهم.

---

(١) إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر الهاشمي القرشي، مات في حياة أبيه بالمدينة سنة ١٤٣هـ، وأنكر ذلك الإمامية، انظر: الأعلام (١/٣١١).

(٢) الملل والنحل للشهرستاني (١/١٩٢).

(٣) انظر: الافتخار لأبي يعقوب السجستاني/ ص٦٠.

التعليمية: لقبوا به بناء على مبدئهم في طرح النقل والعقل، ودعوة الخلق إلى تلقي العلم عن الإمام المعصوم.

فرق الباطنية:

سبق أن ذكرت أن الباطنية تضم فرقًا كثيرة، حتى ذكر بعضهم أنه من الصعب عدها وإحصاؤها، ولهذا أكتفي هنا بذكر أبرز تلك الفرق وأشهرها:

الإسماعيلية: وهم الذين ساقوا الإمامة بعد وفاة جعفر بن محمد الصادق إلى إسماعيل بن جعفر[١]، لأن أباه نص على إمامته، وإن كان قد حصل نزاع بينهم في وفاة إسماعيل في حياة أبيه، فجمهورهم على أنه لم يمت، وإنما أخفاه أبوه تقية خوف من الخلفاء العباسيين، وذهب بقيتهم إلى أنه مات حقيقة، ولكن النص على إمامته لا يمكن نسخه، فهو الإمام بعده[٢].

وتذكر كتب التاريخ والفرق، أن أول دعاة الإسماعيلية محمد بن أبي زينب، مولى بني أسد المشهور بأبي الخطاب، وأنه لما ظهر لجعفر الصادق غُلُوُّه الباطل فيه تبرأ منه ولعنه، وبالغ في ذلك، وأمر أصحابه بالبراءة منه، فلما اعتزله، ادعى نبوة الأئمة ثم إلهيتهم، ثم ادعى إلهية جعفر وآبائه[٣].

كما ذكرت كتب التاريخ أن من أوائل دعاة هذه النحلة، أبو شاكر ميمون بن ديصان القداح وولده عبد الله[٤].

---

(١) والفرقة الثانية ساقت الإمامة إلى موسى بن جعفر الكاظم، فلقبوا الموسوية، انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١٦٨).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ١٦٧).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١/ ١٧٩).

(٤) انظر: الكامل في التاريخ لابن الأثير (٦/ ١٢٥)، وقد ذكر أن لميمون كتابًا =

وهذه المعلومات تفيد أن الإسماعيلية أقدم طوائف الباطنية، وأنها هي التي بذرت بذرتها الأولى، مما جعل بعض المؤرخين يربط نشأة الباطنية بها[١].

القرامطة: ونسبتها إلى رجل اسمه حمدان بن الأشعث الأهوازي، الملقب قرمط لقصر في خطوه، بسبب قصر رجليه، بشكل ملفت للانتباه، وقد ورد في بعض المصادر التاريخية أن قرمط هذا، ممن استجاب لدعوة عبد الله بن ميمون الذي تقدم، والذي نصب له أحد ولده لمراسلته[٢]، وقد كان دخول قرمط هذا في مذهب القرامطة، على يد رجل اسمه حسين الأهوازي، أحد دعاتهم الذي كان يظهر التشيع، وينقم على بني العباس، فارتاح له قرمط، وبعد وفاة حسين هذا، خلفه في الدعوة، وكان نشاطه فيها كبيرًا، مما دفع بعض المؤرخين، إلى احتمال كونه داعية من الأصل، وإن لم يكن معروفًا[٣].

وقد لقي المسلمون من هذه الفرقة الويلات، حيث إنها حاربت الدولة

= باسم: «الميزان في نصرة الزندقة».

(١) وقد نازع بعض الباحثين في هذا؛ لما يكتنف هذه النحل من التكتم، ولوجود بعض المحاولات الفردية الدعوية على منهج الباطنية قبل إسماعيل بن جعفر، ثم اعتبر أن ما ذكروه بالنظر إلى كونها فرقة منظمة تنظيمًا مكشوفًا، انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية/ ص٣٣٨، ولا يستبعد أن ما مال إليه أخيرًا هو الذي جعل أهل العلم يقولون بما استشكله؛ لأن الكلام حول وجود الفرقة بعقائدها ودعاتها وتميزها عن غيرها من الفرق، وهذا لا وجود له في الأفراد، والله أعلم، وانظر للتوسع حول هذه الطائفة طائفة: الإسماعيلية تاريخها نظمها وعقائدها لمحمد حسين كامل، والإسماعيلية تاريخ وعقائد لإحسان إلهي ظهير، والحركات الباطنية في العالم الإسلامي وموقف الإسلام لأحمد محمد الخطيب.

(٢) انظر: الفهرست لابن النديم/ ص٢٣٣.

(٣) انظر: القرامطة لمحمود شاكر/ ص١٤٣.

العباسية، وهزمتها في بعض المواطن، كما أن جماعة منهم دخلوا مكة في أيام الحج، فقتلوا الحجيج، وألقوهم في بئر زمزم، وأخذوا الحجر الأسود إلى عاصمتهم هجر[١]، وبقي عندهم أكثر من عشرين عامًا[٢].

الفاطميون: وهم ينتسبون إلى فاطمة رضي الله عنها بنت الرسول ﷺ، وهم في ذلك كاذبون، والذي مكنهم من ذلك أن عبد الله بن ميمون وولده، لما صاروا إلى البصرة نزلوا على قوم من ولد عقيل بن أبي طالب، فأحكموا نسب أولاد عقيل، ثم انتشرت دعوتهم من عبد الله، وقدم عليه دعاة من مختلف الأماكن، وخرج من ولد عبد الله سعيد بن ميمون إلى مصر، فادعى أنه علوي فاطمي، وتسمى بعبيد الله[٣].

وبعد وقعة وقعت له سجن على إثرها، واستطاع أحد الدعاة الباطنية[٤] إخراجه من السجن، فتسمى بعبيد الله وتكنى بأبي محمد، وتلقب بالمهدي، وصار إمامًا علويًا، واشتهر بأنه من ولد محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق، وقد سبق بيان نسبه الحقيقي[٥].

---

(١) بفتح أوله وثانيه قاعدة البحرين، وقيل ناحية البحرين كله هجر، وهو الصواب، وقد فتحت في أيام النبي ﷺ، في سنة ثمان، أو سنة عشر على يد العلاء بن الحضرمي، معجم البلدان (٥/ ٣٩٣).

(٢) انظر: عقائد الباطنية لصابر طعيمة/ ص١٧٦، وقد ذكر خبر الحجيج والحجر الأسود ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٢٧/ ٤٦٧)، وابن كثير في البداية والنهاية (١١/ ٦٣، ٢٠٩).

(٣) انظر: الفهرست للنديم/ ص٢٣٣، وقال الذهبي في العبر (٢/ ١٦): «كان يظهر الرفض، ويبطن الزندقة».

(٤) وهو أبو عبد الله الشيعي مبعوث أبي الشعاع بن أحمد بن عبد الله بن ميمون إلى المغرب للدعوة إلى الباطنية، انظر: الخطط للمقريزي (١/ ٣٤٨).

(٥) انظر: الخطط للمقريزي (١/ ٣٤٨)، وراجع الفرق بين الفرق للبغدادي/ ص٢٨٨.

واستطاع بعد ذلك تأسيس دولتهم في المغرب سنة (٢٩٦هـ)، وكانت نهايتها بمصر سنة (٥٦٧هـ).

الدروز: طائفة من الباطنية أسسها حمزة بن علي الزوزني، نسبة لمدينة مولده زوزن بخرسان سنة (٣٧٥هـ)، رحل إلى مصر أيام الحاكم بأمر الله، ولقب بالفاطمي بدل الزوزني، كان مقربًا لدى الحاكم ومن حاشيته، والوصلة بين دعاة الفرس والحاكم، وبظهوره ظهرت دعوة الدروز المسماة الدعوة التوحيدية، وكان من دعوته تأليه الحاكم بأمر الله، وقد جمع حوله عددًا من الدعاة لتنفيذ هذه المهمة[1]، ولما أعلن ألوهية الحاكم قرر العلماء قتله، فهرب إلى وادي التيم بلبنان، فبدأ يدعو إلى فكرته هناك وأنشأ المذهب الدرزي[2]، وكان لقب أتباعه الموحدين، ثم ترك ولقبوا بالدروز، ويقال لهم أيضًا: بنو معروف، وهم يفضلون هذا اللقب على سابقه[3].

النصيرية: من غلاة الطوائف الباطنية، نسبتها لمحمد بن نصير

---

(١) انظر: الحركات الباطنية في الإسلام لمصطفى غالب/ص٢٤١ ـ ٢٤٢.

(٢) انظر: القرامطة لمحمود شاكر/ص٦٥.

(٣) انظر: مذهب الدروز والتوحيد لعبد الله النجار (درزي)/ص٢٦، وزعم مصطفى غالب الباطني الإسماعيلي أن إطلاق لقب الدروز عليه خطأ، انظر الحركات الباطنية في الإسلام/ص٢٤٠، وانظر دراسة عن هذه الطائفة في كتاب: عقيدة الدروز لمحمد أحمد الخطيب، ولمحمد حسين كامل كتاب بعنوان طائفة الدروز تاريخها وعقائدها، إلا أن صاحبه حاول نفي اعتقادهم تأليه الحاكم العبيدي، وكذا مصطفى غالب الباطني بعد أن سود صفحات بكلامهم في نفي أسماء الله وصفاته وفي ألوهية الحاكم بأمر الله، وزعم أنهم لا يختلفون في توحيدهم عن جمهور السنة والشيعة، وأنهم لا يخرجون عن توحيد المسلمين! انظر كتابه السابق/ص٢٣٨ ـ ٢٣٩، ثم حصر الخلاف بين الدروز والاسماعيلية في اعتقاد الأولين توقف الإمامة في الحاكم بأمر الله، وقول الآخرين باستمرارها. انظر/ص٢٤١.

البصري الذي ادعى أنه واسطة[١] بين الإمام ولد[٢] الحسن العسكري (ت: ٢٦٠هـ)[٣] ـ المختفي في السرداب بمنزل أبيه في سامراء ـ وبين الشيعة، وكان من المبالغين حيث إنه ادعى النبوة، وأن الذي أرسله هو علي بن أبي طالب الإله المعبود، فصار له أتباع ينسبون إليه فلقبوا النميرية، ثم عرفوا بعد ذلك بالنصيرية، وكانوا يتسمون: «المؤمنين»، واشتهروا أيضًا بالعلوية، إلا أن هذا اللقب لم يطلقه عليهم إلا رجل[٤] منهم متأخر جدًّا، حيث ألف كتابًا سماه: «تاريخ العلويين»، وهذه التسمية باطلة من حيث اللغة والواقع[٥].

المطلب الثاني

التعريف بالمتفلسفة[٦]

المقصود بالمتفلسفة في هذا المقام من انتسب إلى الإسلام منهم،

---

(١) وقد زعم ذلك غير واحد.

(٢) هذا الولد من زعمهم وافترائهم.

(٣) الحسن بن علي الهادي بن محمد الحسيني الهاشمي العسكري، انتقل مع والده الهادي إلى سامراء، وكانت تسمى آنذاك مدينة العسكر، فصار ينسب إليها كوالده، كان تقيًا عابدًا جوادًا، انظر: الأعلام (٢/ ٢٠٠).

(٤) وهو محمد أمين غالب الطويل سنة ١٩٢٤م.

(٥) انظر: الإسلام في مواجهة الباطنية لأبي الهيثم/ص٣٧، وقد بين وجه بطلانها من الناحيتين، وانظر للتوسع فيما يتعلق بالنصيرية كتاب الحركات الباطنية في العالم الإسلامي، عقائدها وحكم الإسلام فيها، لأحمد محمد الخطيب/ ص٣٢١ وما بعدها، ولابن تيمية فتوى فيهم في مجموع فتاويه (٣٥/ ١٤٥ ـ ١٦٠)، وقد طبعت مستقلة عن دار الإفتاء بالرياض.

(٦) نسبة إلى الفلسفة، وهي لفظ يوناني، ومعناها محبة الحكمة، والفيلسوف عندهم هو محب الحكمة، انظر: منهاج السنة (٣/ ٣٥٩)، والصفدية =

تمييزا لهم عن قدماء الفلاسفة اليونان، ولست بحاجة إلى بيان أنه لا صلة للفلسفة بالدين الإسلامي الحنيف، وليس للإسلام فلاسفة، كما ذكر عن بعض أعيان القضاة العلماء أنه سئل: «ابن سينا من فلاسفة الإسلام؟»، فقال: «ليس للإسلام فلاسفة»[(١)]، وذكر ابن تيمية أن بعض شيوخه الأفاضل سئل: «ما بين الأنبياء والفلاسفة؟» فقال: «السيف الأحمر»[(٢)].

وليس لأسلاف هؤلاء في الإلهيات سوى كلام يسير أكثره خطأ[(٣)]، وإنما صار لهم فيها كلام ـ مع ما فيه من كثرة الخطأ والضلال ـ[(٤)] بعد

= (١/ ٣٢٣)، ولهذا يقولون: سوفستيا أي: حكمة مموهة، ثم كثرت في الألسنة؛ فقيل: سفسطة، أي: حكمة مموهة، انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٣٢٣).

وقد عرفها الجرجاني في التعريفات/ ص١٦٩بأنها «التشبه بالإله، بحسب الطاقة البشرية»، وقيل: «العلم بحقائق الأشياء» كما في المعجم الفلسفي لجميل صليبا (٢/ ١٦)، وانظر تعريفين آخرين في شرح نونية ابن القيم للهراس (١/ ١٤٥)، والموسوعة العربية الميسرة (٢/ ١٣١٠).

والجدير بالذكر أن الفلاسفة عمومًا قسمان:

ـ الأول: طبائعيون، لا يقرون بوجود موجود وراء الفلك، وحقيقة قولهم أن العالم واجب الوجود بنفسه.

ـ الثاني: إلهيون دهريون، يقولون بقدم العالم وصدوره عن علة قديمة كابن سينا وأمثاله، فمع إقرارهم بمبدع للعالم، فقولهم مستلزم لقول الأولين المعطلة، وإن كانوا لا يلتزمونه. انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٢) وانظر حكم من بلغته دعوة الأنبياء منهم في (٢/ ٢٤٧) منه.

(١) الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٩٩.

(٢) الصفدية (٢/ ٢٢٧).

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٩/ ٣٩٩)، والرد على المنطقيين له/ ص٢٧٨، وانظر: الإيمان الأوسط/ ص٤٩٨ ـ ٤٩٩، وزاد فيه أنه «لحم جمل غث على رأس جبل وعر.....»، وانظر كذلك: شرح الأصبهانية (١/ ٢٧٢).

(٤) انظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (١/ ٢٧٢).

ما أخذ ابن سينا ما استفاده من أهل الكلام المسلمين[١]، فصار أفضل ما عنده في الإلهايات ما استفاده من المتكلمين[٢]، فضمَّه إلى مباحث هؤلاء، وما ذكره من ذلك لم يتكلم فيه سلفه، ولا وصلت إليه عقولهم، ولا بلغته علومهم[٣]؛ فإن عامة علم القوم في الطبيعيات[٤].

وكان ابن سينا قد أخذ أيضًا عن الملاحدة الإسماعيلية أتباع الحاكم العبيدي[٥]، فإن أسرته كانت منهم كما صرح هو بذلك[٦]، ولو أنه مشى على طريقة أسلافه الفلاسفة، وأعرض عما أخذه عن المسلمين لكان عقله ولسانه مشابهًا لهم، ومن وجد منهم له فصاحة أو بلاغة؛ فلما استفاده من المسلمين[٧]، ولكل من هؤلاء المتفلسفة قول في الإلهيات لا ينقله عن سلفه المتقدمين، وهم أصح عقلًا ونظرًا في العلم الإلهي من المشائين كأرسطو[٨]

(١) فإنه أخذ عن المعتزلة والرافضة والملاحدة، انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٤٣.

(٢) انظر الصفدية لابن تيمية (٢/ ١٧٨).

(٣) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٤١، ومجموع فتاويه (٩/ ١٣٣)، وانظر: شرح الأصبهانية (١/ ٢٧٢).

(٤) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (١/ ٣٥٨).

(٥) هو منصور بن المعز لدين الله، ولد بالقاهرة سنة ٣٧٥هـ، وتولى الخلافة بعد وفاة أبيه سنة ٣٨٦هـ، وعمره إحدى عشرة سنة، ولقب بالحاكم، واستمر حكمه خمسة وعشرين سنة، هلك سنة ٤٠٠هـ، انظر: أعلام الإسماعيلية لمصطفى غالب (باطني)/ ص٥٤٨ ـ ٥٥٤.

(٦) انظر: عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة/ ٤٣٧، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٣٧٤)، وشرح الأصبهانية (٢/ ٦٣٤)، وبغية المرتاد/ ص١٨٣، والرد على المنطقيين/ ص١٤١، ١٤٣ لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ١٠٧٥).

(٧) انظر: الرد على المنطقيين/ ص١٩٩.

(٨) فيلسوف يوناني تتلمذ على أفلاطون، كان يمشي مع طلابه أثناء إلقاء دروسه عليهم فسموا المشائين، مات سنة ٢٢٢ قبل الميلاد. انظر: الموسوعة العربية =

وأتباعه[١]، فإنهم وسعوا القول في الإلهيات، وكان صوابهم فيها أكثر من صواب سلفهم؛ لما استفادوه من أهل الملل، وأتباع الرسل؛ فصار بين كلامهم فيها وكلام أسلافهم، تفاوت كبير[٢]؛ فإن أولئك في هذه العلوم أجهل وأضل[٣]، ونظرًا للتغيير الذي قام به ابن سينا، راجت على بعض من لم يعرف دين الإسلام، من الطلبة النظار، وكان هو قد أظهر شيئًا من تناقضًا[٤].

والمتفلسفة المتظاهرون بالإسلام، يدعون متابعة الرسول ﷺ، لكن إذا كشفت حقيقة ما يعتقدون في أصول الإيمان[٥]، تبين لكل من عرف ما جاء به الرسول ﷺ أن قولهم مناقض لقول المؤمنين بالله ورسوله، بل إن فيه كثيرًا من أقوال الكفار والمنافقين[٦].

المطلب الثالث

التعريف بالاتحادية

وهم القائلون بوحدة الوجود، وأن الموجودات عين واحدة، ليس هناك فرق بين الخالق والمخلوق، كما سيأتي في عباراتهم المصرحة بذلك، وسبب تلقيبهم بالاتحادية[٧] أمران[٨]:

= الميسرة (١/ ١١٧).

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (١/ ٣٥٨).

(٢) انظر: الصفدية لابن تيمية (٢/ ٢١٩)، ومنهاج السنة له (١/ ٢٤٨).

(٣) انظر: منهاج السنة (٣/ ٢٨٧).

(٤) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٤٤.

(٥) سيأتي بعض ذلك/ص وما بعدها، وص وما بعدها.

(٦) انظر: الصفدية لابن تيمية (٢/ ٣٢٦).

(٧) وهم لا يحبون هذا اللقب.

(٨) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٤١)

ـ الأول: وهو لا يرضيهم؛ لأن الاتحاد[1] على وزن الاقتران، والاقتران يقتضي شيئين اتحد أحدهما بالآخر، وهم لا يقرون بوجودين أصلًا.

ولهذا قال أبو أمامة محمد بن علي النقاش المصري[2]: «وقد لا يرضى هؤلاء بالاتحاد، ويرضون بالوحدة؛ لأن الاتحاد يكون افتعالًا بين شيئين، وهم يقولون: الوجود واحد لا تعدد فيه»[3].

ـ الثاني: أن ذلك صحيح[4]، بناء على أن الكثرة صارت وحدة، وهذا من اضطرابهم.

وأما سبب تلقيبهم بالباطنية؛ فلأنهم يقولون ـ كما هو مذهب الباطنية ـ: إن للنصوص ظاهرًا وباطنًا، وهذا من أوجه الشبه بينهم وبين الباطنية؛ ولهذا حكم أهل العلم على أن كلامهم من جنس كلام الباطنية، ومن ذلك قول الشوكاني رحمه الله:

«لا شك أن كثيرًا من كلام الصوفية على الكتاب العزيز، هو بالتحريف أشبه منه بالتفسير، بل غالب ذلك من جنس تفاسير الباطنية وتحريفاتهم»[5].

---

(١) الاتحاد امتزاج شيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئًا واحدًا، التعريفات/ ص٩.

(٢) محمد بن علي بن عبد الواحد أبو أمامة ابن النقاش الدكالي ثم المصري، ولد سنة ٧٢٠هـ، متقدم في فنون شتى، صنف كتبًا منها: شرح العمدة، وشرح التسهيل والألفية، توفي سنة ٧٦٣هـ. انظر: الدرر الكامنة (٥/ ٣٢٥ ـ ٣٢٨)، وشذرات الذهب (٣/ ١٩٣).

(٣) نقله عنه البقاعي في مصرع التصوف/ ص١٤٧، من تفسيره السابق واللاحق، وقد ذكر قبلُ أن النقاش أجاد جدًا في تقرير مذهبهم، وكشف عواره.

(٤) وفي السير للذهبي (١٧/ ١٢١) أنهم يسمون أنفسهم بأهل الوحدة وبالاتحادية.

(٥) الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة/ ص٣١٦.

وهناك أوجه أخرى ستأتي منها موقفهم من وجود الله تعالى[١]، وأسمائه وصفاته، ومن الأنبياء.

ولهذا ذكر ابن تيمية أنهم من جنس القرامطة الباطنية[٢]، ومن جنس النصيرية الإسماعيلية[٣].

وأود التنبيه هنا إلى أن أهل التخييل أصولهم واحدة، وجميعهم باطنية متفلسفة، ويدل على ذلك:

١ ـ ما ذكره البغدادي: «الذي يصح عندي من دين الباطنية أنهم دهرية زنادقة، يقولون بقدم العالم، وينكرون الرسل والشرائع كلها؛ لميلها إلى استباحة كل ما يميل إليه الطبع، والدليل على أنهم كما ذكرناه ما قرأته في كتابهم المترجم «السياسة والبلاغ الأكبر والناموس الأعظم»[٤]، وهي رسالة عبيد الله بن الحسن القيرواني[٥] إلى سليمان بن

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٦٠).

(٢) انظر: منهاج السنة (٨/ ٢٣)، ومجموع فتاويه (٢/ ١٩٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ١٩٦).

(٤) قال ابن كثير في البداية (١٠/ ٢٧٧): «وهو كتاب ينتهي به إلى أكفر الكفر»، وذكر في (١١/ ٣١١) أنه من المحتمل أن يكون من تأليف القاضي عبد العزيز بن النعمان صهر عبيد الله، وأن لأبي بكر الباقلاني ردًا عليه، وفي الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٤٢ أن للباقلاني كتاب كشف الأسرار وهتك الأستار، في الرد على الباطنية، فلعله المقصود، وقد يكون مقصود ابن كثير كتابًا في الرد على السياسة والبلاغ المذكور خاصة، والله أعلم.

(٥) عبيد الله أبو عبد الله المدعي أنه فاطمي، وهو أول من قام من أمراء الباطنية الذين قلبوا الإسلام وأعلنوا الرفض، وأبطنوا مذهب الإسماعيلية وبثوا الدعاة، وقد ذكر المحققون أن نسبه مكذوب، وأنه يهودي الأصل، لما رأى أن ما يرومه من الملك، لا يمكن تحصيله في الشام والعراق، أرسل داعيين أخوين داهيتين، أبا عبد الله الشيعي، وأبا العباس، فظهر أحدهما باليمن والآخر بأفريقية، وأظهر كل منهما الزهد والتأله، وأدبا أولاد الناس، وشوّقا =

الحسن بن سعيد الجنَّابي[1] أوصاه فيها بأن قال له: «ادع الناس بأن تتقرب إليهم بما يميلون إليه، وأوهم كل واحد منهم بأنك منهم، فمن آنست منه رشدًا؛ فاكشف له الغطاء، **وإذا ظفرت بالفلسفي فاحتفظ به، فعلى الفلاسفة معوّلنا، وإنّا وإياهم مجمعون على رد نواميس الأنبياء وعلى القول بقدم العالم لولا ما يخالفنا فيه بعضهم من أن للعالم مدبرًا لا يعرفه وذكر في هذا الكتاب إبطال القول بالمعاد والعقاب**»[2].

ونحوه كلام ابن تيمية حيث يقول: «فلما كان منتهى الفلاسفة الصابئة وأعلى علمهم هو الوجود المطلق، وكان أصل التجهم وتعطيل صفات الرب، إنما هو مأخوذ عن الصابئة، وكان هؤلاء الاتحادية في الأصل جهمية، وأنه بما فيهم من النصرانية المشاركة للصابئة، صار بينهم وبين الصائبة نسب، صار معبودهم وإلههم هو الوجود المطلق، وزعموا أن ذلك هو الله مضاهاة لما عليه خلق من قدماء الفلاسفة، من تعطيل الصانع وإثبات الوجود المطلق حتى يصح قول فرعون: ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، وإن كان الفلاسفة المسلمون لا يوافقون على ذلك، بل

= إلى الإمام المهدي، ولهم البلاغات السبعة، فالأول للعوام وهو الرفض، ثم البلاغ الثاني للخواص، ثم البلاغ الثالث لمن تمكن، ثم الرابع لمن استمر سنتين، ثم الخامس لمن ثبت في المذهب ثلاث سنين، ثم السادس لمن أقام أربعة أعوام، ثم الخطاب بالبلاغ السابع، وهو الناموس الأعظم، فدخل معهم الكثير من البربر، وبايعوا عبيد الله، هلك سنة ٣٢٢هـ، انظر: السير للذهبي (١٥/ ١٤١ ـ ١٤٩)، والبداية والنهاية لابن كثير (١١/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(١) سليمان بن حسن الجنابي، أبو طاهر الأعرابي القرمطي الزنديق، ملك البحرين، عدو الله، استباح مكة في الموسم فقتل الحجيج، وقلع الحجر الأسود، وردم بئر زمزم بالقتلى، هلك ـ لا رحمه الله ـ بالجدري سنة ٣٣٢هـ، انظر: السير للذهبي (١٥/ ٣٢٠ ـ ٣٢٥).

(٢) الفرق بين الفرق/ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥.

يقرون بالرب الذي صدر عنه العالم، لكنهم بتعظيمهم للوجود المطلق، صاروا متفقين متقاربين، ومن تأمل كلام النصير الطوسي[(١)] الصابئ الفيلسوف، وكلام الصدر القونوي[(٢)] النصراني الاتحادي الفيلسوف، وكلام الإسماعيلية في البلاغ الأكبر والناموس الأعظم، الذي يقول فيه أقرب الناس إلينا الفلاسفة، ليس بيننا وبينهم خلاف إلا في واجب الوجود؛ فانهم يقرون به ونحن ننكره، **عرف ما بين هؤلاء من المناسبة**.

وكذلك المراسلة التي بين الصدر والنصير، في إثبات النصير لواجب الوجود، على طريقة الصابئة الفلاسفة، وجعل الصدر ذلك هو الوجود المطلق لا المعين، وأنه هو الله، علم حقيقة ما قلته، وعلم وجه اتفاقهم على الضلال والكفر، وأن النصير أقرب من حيث اعترافه بالرب الصانع المتميز عن الخلق، لكنه أكفر من جهة بعده عن النبوة والشرائع والعبادات، وأن الصدر أقرب من جهة تعظيمه للعبادات والنبوات والتأله على طريقة النصارى، لكنه أكفر من حيث أن معبوده لا حقيقة له، وإنما يعبد الوجود المطلق، الذي لا حقيقة له في الخارج»[(٣)].

---

(١) محمد بن محمد أبو عبد الله نصير الدين (نصير الشرك)، ويقال له أيضًا: **الخواجا**، كان رأسًا في علم الأوائل، وله مخاز كثيرة منها: تحريضه هولاكو على غزو بغداد وقتل الخليفة، وتقريب الفلاسفة والسحرة والمنجمين، ونصر القول بقدم العالم وإنكار الصفات، شرح إشارات ابن سينا، ورام جعلها بدل القرآن فلم يتم له ذلك، احترق في بيته سنة ٦٧٢هـ، انظر: البداية والنهاية (١٢/ ٧١)، و(١٣/ ٢٦٧)، والشذرات (٣/ ٣٣٩).

(٢) محمد بن إسحاق بن محمد القونوي الرومي، ربيب ابن عربي الاتحادي وتلميذه، اتحادي غال، متعصب لمذهب شيخه، له تفسير سورة الفاتحة في مجلد، هلك سنة ٦٧٢هـ، انظر: طبقات الشعراني (١/ ١٩٧)، ومعجم المؤلفين (٩/ ٤٣).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٩٢).

٣ ـ قول ابن تيمية رحمه الله: «مذهب هؤلاء الاتحادية كابن عربي[١]، والقونوي، وابن سبعين والتلمساني[٢] مركب من ثلاث مواد[٣]:

ـ سلب الجهمية وتعطيلهم.

ـ ومجملات الصوفية: وهو ما يوجد في كلام بعضهم من الألفاظ المجملة المتشابهة... فيتبعون المتشابه ويتركون المحكم.

ـ ومن الزندقة الفلسفية التي هي أصل التجهم»[٤].

٤ ـ قوله رحمه الله تعالى: «والفلسفة هي باطن الباطنية»[٥].

---

(١) محمد بن علي الحاتمي الطائي الأندلسي، حامل راية الاتحاد، كفره جمع من أهل العلم من المالكية والشافعية والحنابلة، ساق التقي الفاسي طائفة من كلامهم في العقد الثمين (٢/ ٢٧٩ ـ ٣٢٣) ابتداء بابن تيمية، له مؤلفات من ابتغى الهدى فيها أضله الله، منها: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، هلك سنة ٦٣٨هـ، انظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٢٦٩)، والبداية لابن كثير (١٣/ ١٥٦)، وتنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي للبقاعي/ ص١٣٧ ـ ١٨٢، والعقد الثمين في تاريخ البلد الأمين لتقي الدين الفاسي (٢/ ٢٧٧)، ولابن تيمية رد على فصوص كفره، ضمن مجموع الفتاوى (٢/ ٣٦٢ ـ ٤٥١)، قرر في أوله أن ما تضمنه كفر باطنًا وظاهرًا؛ وأن باطنه أقبح من ظاهره، فالعجب ممن يتوقف في تكفيره وتكفير أمثاله، أو يشك في ذلك، وفي العقد الثمين (٢/ ٣٠٠) أنه أفرد فيه ترجمة مختصرة مما ذكره فيه، فيها زيادات قليلة، وأن لبعض أهل عصره تأليفًا في ترجمة ابن عربي جاء فيه بأشياء ساقطة، بينها في كتابه المفرد فيه، وكأنه يعرض بالسخاوي وكتابه القول المنبي في ترجمة ابن عربي، والله أعلم.

(٢) سليمان بن على العابدي الكومي، أبو الربيع عفيف الدين التلمساني، أديب شاعر، فقيه، أحد زنادقة الصوفية، له عدة مصنفات منها: شرح المواقف للنفري، شرح أسماء الله الحسنى، وديوان في الشعر، هلك سنة ٦٩٠هـ. انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٣٢٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٤١٢)، والعبر (٥/ ٣٦٧).

(٣) وهي ظلمات ثلاث بعضها فوق بعض.

(٤) الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٤)، ونحوه في مجموع فتاويه (٢/ ١٧٥).

(٥) درء التعارض (٣/ ٢٦٩).

٥ ـ قول التلمساني عن شيخيه ابن عربي والصدر القونوي: «أحدهما روحاني متفلسف ـ يعني ابن عربي ـ والآخر فيلسوف متروحن، يعني القونوي»(١).

٦ ـ أن مراد ابن رشد(٢) بالباطنية في كتبه باطنية الصوفية وباطنية الفلاسفة(٣).

٧ ـ قول ابن تيمية أن السهروردي(٤) سلك نحوًا من مسلك الباطنية، وجمع بين فلسفة الفرس، واليونان، وقرب دين المجوس الأول، وهما نسخة الباطنية الإسماعيلية(٥).

٨ ـ تصريح ابن تيمية أن القرامطة الباطنية فلاسفة(٦).

٩ ـ قوله: «ولهذا يوجد فضلاء القرامطة في الباطن فلاسفة»(٧).

---

(١) الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٤)، ونحوه في مجموع فتاويه (٢/ ٤٧١).

(٢) محمد بن أحمد أبو الوليد القرطبي المشهور بابن رشد الحفيد، فيلسوف فقيه مالكي، اشتغل بالفقه ثم أقبل على علوم الأوائل حتى صار يضرب به المثل فيها، غالب مؤلفاته في الفلسفة والمنطق، وأشهرها: «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، في الفقه، مات محبوسًا مهجورًا سنة ٥٩٥هـ. انظر: السير (٢١/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٢٠).

(٣) انظر: النبوات (١/ ١٦٠).

(٤) يحيى بن حبش شهاب الدين السهروردي، الفيلسوف، السيماوي، المنطقي، كان يتوقد ذكاء، إلا أنه قليل الدين، صنف كتاب التلويحات اللوحية والعرشية، وكتاب اللمحة، وكتاب هياكل النور، وكتاب المعارج والمطارحات، وكتاب حكمة الإشراق، وسائرها ليست من علوم الإسلام، قتل بحلب في أوائل سنة ٥٨٧هـ، وقد عاش ستًّا وثلاثين سنة. انظر: السير (٢١/ ٢٠٧ ـ ٢١١)، ولسان الميزان (٣/ ١٥٦ ـ ١٥٨).

(٥) انظر: منهاج السنة (٨/ ٢٤).

(٦) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٦٣٤).

(٧) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٤٢)

المبحث الثالث

مفهوم النبوة عند أهل التخييل

يختلف مفهوم النبوة عند أهل التخييل، عن مفهومها عند جميع أهل الملل، فضلًا عن المسلمين، وهذا المفهوم قائم على معتقدهم في الله تعالى وفي صفاته، خاصة صفة الكلام، وفي الملائكة، وبناء على ذلك فقد عرفوا النبوة بما يتفق مع مذهبهم الفاسد في ذلك، ولا يخفى على المتأمل صلة الكلام عن مفهوم النبوة عند أهل التخييل، وكذا ما سيأتي من خصائصها عندهم، بموقفهم من بيانه ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات، وذلك أن كلامهم في هذا الأخير، قائم على اعتقادهم الفاسد في الأمرين المذكورين، فإن مذهبهم فيما ورد عنه في باب الأسماء والصفات وكذا المعاد، كله تخييلات لا حقيقة لها، إذ خاصة النبوة عندهم وجودتها قوة التخيل والتخييل.

ولما كان هؤلاء ثلاثة أقسام كما تقدم، لزم بيان مفهوم النبوة عند كل قسم منهم فاقتضى الحال أن يكون الكلام في ثلاثة فروع:

الفرع الأول: مفهوم النبوة عند المتفلسفة.

الفرع الثاني: مفهوم النبوة عند الباطنية.

الفرع الثالث: مفهوم النبوة عند المتصوفة، فأقول:

الفرع الأول: مفهوم النبوة عند المتفلسفة

قبل بيان مفهوم النبوة عند المتفلسفة، أعرج على بيان مفهوم الوحي، وكلام الله تعالى عندهم، كما سبق مع الباطنية، فأقول:

المسألة الأولى: تعريف الوحي عند المتفلسفة:

ـ قال ابن سينا معرّفًا الوحي: «إفاضة العقل الكلي[١] على نفس النبي، الذي ينتهي إليه التفاضل في الصور المادية، وفيضان العلوم منه على لوح قلب النبي، بواسطة العقل الفعال[٢]»[٣].

ونقل الرازي عنهم تعريف الوحي بأنه «زوال الحجب الجسمانية، عن روح محمد ﷺ، حتى يظهر في روحه من المكاشفات والمشاهدات، بعض ما كان حاضرا متجليا في ذات جبريل ﷺ»[٤].

المسألة الثانية موقفهم من كلام الله تعالى:

مذهبهم أن كلام الله تعالى فيض يفيض على النفس، من العقل

---

(١) هو الذي ليس بينه وبين الواجب واسطة، كما في الحدائق من المطالب العالية/ ص١١٧، والكليات للكفوي/ ص١٩، ومما يهذون به أن البارئ تعالى لما أبدع العقل الكلي، أفاض عليه صورة الأشياء التي شاء إيجادها دفعة بلا زمان ولا حركة، وأفاضها العقل الكلي على النفس الكلية على دفعة أيضًا بلا زمان، وأفاضتها النفس الكلية على الهيولى بالزمان ووساطته حركة الفلك؛ إذ لم تكن في قوة الهيولى أن تقبلها كلها دفعة؛ وإنما تقبلها على المعاقبة. الحدائق في المطالب العالية/ ص٦٨ ـ ٦٩.

(٢) هو عند الفلاسفة أول شيء فاض عن الله تعالى، وهو جوهر بسيط روحاني، ليس بجسم، وهو في غاية التمام والكمال والفضل، وفيه صور جميع الأشياء، وهو الواسطة بين الله تعالى، وبين أنبيائه في الوحي، وهو واهب العقل الإنساني، ومنه فاض جوهر آخر يسمى الهيولى الأولى، وهو المبدع لما تحت السماء، ويسمى في الشريعة ملكًا، ومنهم من يزعم أنه جبريل ﷺ، أو اللوح المحفوظ، انظر: الصفدية (١/ ٩)، و(١/ ٢٠١)، وبغية المرتاد/ ص٣٢٦، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٣٦) ثلاثتها لابن تيمية، وموسوعة مصطلحات الفلسفة/ ص٤٨٢ و٤٨٤، وانظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٦٣).

(٣) رسالة إثبات النبوات وتأويل رموزهم/ ص٨٤.

(٤) مفاتيح الغيب (٢/ ١٤٨).

الفعال[١].

فليس لكلام الله ـ عندهم ـ وجود إلا في نفوس الأنبياء، فإن المعاني تفيض عليهم من العقل الفعال، فيصير في نفوسهم حروفًا[٢].

ويجوز أن يسمى كلام الله، وإن كان نزل على قلوبهم من الروح ـ الذي هو العقل الفعال في السماء الدنيا ـ لا من عند الله، وليس هو بكلام الله في الحقيقة[٣]، ولا حقيقة له في الخارج، وإنما هو بمنزلة ما يراه النائم، وما يقع للممرورين[٤] وأصحاب الرياضة، حيث يتخيل أحدهم في نفسه أشكالًا نورانية[٥]، ويسمع في نفسه أصواتًا، فليس كلامه تعالى شيئًا منفصلا عن النبي[٦]؛ ولهذا زعموا بأن كلام الله لموسى ﷺ، من هذا النمط، وأن الصوت الذي سمعه كان في نفسه، وأنه سمع المعنى فائضًا من العقل الفعال[٧].

وبناء على هذا تجد أحدهم يدعي أن الله تعالى كلمه كما كلم موسى ﷺ، بل كلمهم على وجه أعظم مما حصل لموسى؛ فإن موسى كُلِّم بحروف وأصوات في نفسه، وهم يُكَلَّمون بالمعاني العقلية المجردة[٨].

---

(١) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ص٣٨٤ و٣٨٦، ومجموع فتاويه (١٢/ ١٤، ٥٥٢، ٥٥٦)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٤٠٢).
(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٢٤٤).
(٣) انظر المصدر السابق (١٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥).
(٤) الممرور: هو الذي غلبت عليه المرّة. انظر: القاموس/ص٦١٠، ولسان العرب (٥/ ١٦٨).
(٥) وهي الملائكة على زعمهم.
(٦) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٢١).
(٧) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٣٩٩).
(٨) انظر: منهاج السنة (٨/ ٢١)، والصفدية (١/ ٢٥٠) كلاهما لابن تيمية.

وقد بيَّن ابن رشد اتصاف الله تعالى بالكلام، وحاصل كلامه إثبات الكلام النفسي، الذي هو ليس بحرف ولا صوت، وأن الله يتكلم والتصريح بأن الحرف والصوت مخلوقان، وهذا هو مذهب الكلابية، والأشاعرة، والماتريدية[(١)]، ـ وقد كان هو نشأ بين الأولين[(٢)] ـ، ثم بين أنواع تكليم الله تعالى لعباده، ـ وهو بيت القصيد هنا ـ، فذكر أنه ثلاثة أنواع[(٣)]:

الأول: ما كان بواسطة الملك.

الثاني: ما كان وحيًا بغير واسطة لفظ يخلقه، بل يفعل فعلًا في السامع ينكشف له به ذلك المعنى، فهو وقوع المعنى في نفس الموحى إليه بغير توسط لفظ مخلوق، بل المعنى ينكشف بفعل يفعله الله في نفس المخاطب[(٤)].

الثالث: ما كان بواسطة لفظ يخلقه الله في سمع من اختصه بكلامه، وهذا هو الكلام الحقيقي.

ثم قرر أن من كلام الله ما يلقيه على العلماء الذين هم ورثة

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١) حول الكلابية، وتحفة المريد (أشعري)/ ص٤٥، ٥٨، وشرح العقائد النسفية/ ص٥٨، وبحر الكلام/ ص٢٩، وإشارات المرام/ ص١٣٩، ومقالات الكوثري/ ص٢٧، جميعها للماتريدية.

(٢) انظر: منهاج السنة (١/ ٣٥٤).

(٣) انظر: الكشف عن منهاج الأدلة/ ص٧٢ ـ ٧٣.

(٤) وقد استدل له بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ۝٨ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ۝٩ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ۝١٠﴾ [النجم: ٨ ـ ١٠]، وهو منتقد من وجهين:
الأول: أن الضمير عائد على جبريل ﷺ، وعلى هذا يكون من النوع الثاني.
الثاني: أن قوله فعل يفعله في السامع، يعني أنه لم يتكلم به حقيقة، فعاد إلى المعنى النفسي القائم به، ولازمه أن النبي يسمع كلام الله النفسي، وهو عنده ليس بحرف ولا صوت، فكيف يسمعه؟.

الأنبياء، بواسطة البراهين[١]، فصارت الأنواع عنده أربعة، والآية لم تثبت إلا ثلاثة أنواع، ولعل هذا هروب منه من التصريح بأن كلام الله تعالى ليس خاصًا بالأنبياء، حتى لا ينكشف رأيه في النبوة، وأنها مكتسبة، ولم تختم.

وبناء على ما سبق ذكره عنهم من تعريفهم لكلام الله تعالى ووحيه، عرّفوا النبوة بأنها: «ما قُبِل من الأمور المفاضة على نفس النبي المسمّاة وحيًا، على أيِّ عبارة استصوبت لصلاح عالمي البقاء والفساد، علمًا وسياسة»[٢].

وهذا ظنًا منهم أن شرائع الأنبياء من جنس نواميسهم[٣]، والمقصود منها مصلحة الدنيا بوضع قانون عدلي، ولهذا أوجبوا النبوة،ـ ووجود النبي؛ لأجل وضع هذا الناموس[٤].

---

(١) ثم قرر أن كلام الله قديم، وأن اللفظ الدال عليه مخلوق، وأن التعظيم وجب للألفاظ؛ لأنها دالة على اللفظ المخلوق لله، وعلى المعنى القائم به، ويرد عليه تعظيم كل ما هو مخلوق لله، وهذا باطل.
وقد حاول الخروج عما استشكلته الأشاعرة من أن المتكلم هو من قام به الكلام؛ فيلزم أن يكون الله محلًا للحوادث، بما لا ينفعهُ، فانظر: الكشف/ ص٧٣ ـ ٧٤.

(٢) الرسالة العرشية/ ص٨ ـ ٩، وانظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٥٤٥).

(٣) الناموس عند الفلاسفة ما وضع لصلاح الدين والدنيا جميعًا، وهو موجود في هذا العالم منذ كان الناس، وله أحكام وحدود يعلمها أهل الشريعة، وعلماء أحكامها من الخاص والعام، انظر: رسائل إخوان الصفا (١/ ٢٥٥)، ويطلق الناموس على صاحب سر الشخص الذي يطلعه على باطن أمره ويخصه بما يستره عن غيره، انظر: صحيح البخاري (٦/ ٤٢٢ ـ فتح)، والفتح لابن حجر (١/ ٢٦) والنهاية لابن الأثير (٥/ ١١٩)، ويطلق على ما ينمس به الرجل من الاحتيال، انظر: النهاية: الموضع السابق.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٢٣٠).

وليست النبوة عندهم سوى مجرد صفة قائمة بنفس النبي[١]، ولا هي أمر يحدثه الله بمشيئته وقدرته، وإنما حصول الفيض على هذا الشخص المستعد، كما يحصل شعاع الشمس على الجسم الصقيل[٢]، وهي فيض من جنس المنامات[٣].

فلم يدركوا من النبوة إلا ما أعطتهم موادهم الفلسفية، التي علموا بها أن النبي يكون له ثلاث خصائص[٤] سيأتي ذكرها[٥]، وأن حاصلها يرجع إلى المصلحة والحكمة، والمقصود من تعبداتها ضبط عوام الخلق[٦]، وهي عندهم نوع من قوى النفوس، وأن الأنبياء وضعوا للناس قانونًا من العدل يعيش به الناس في الدنيا، لا يجوز لأحد الخروج عنه، وعلى هذا فهم آمنوا ببعض صفات الأنبياء وكفروا ببعض[٧]، فكانوا أجهل الناس بالنبوة[٨]، وما قرروه منها لا وجود له في الحقيقة[٩].

الفرع الثاني: مفهوم النبوة عند الباطنية

قبل بيان مفهوم النبوة عنده لا بد من بيان موقفهم من كلام الله تعالى ووحيه لارتباط مفهوم النبوة بهما:

---

(١) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٢٥).
(٢) انظر: المصدر السابق (١/ ٢٢٩).
(٣) انظر: النبوات لابن تيمية (١/ ١٩٦، ٣٨٨).
(٤) انظر: شرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٥٠٢).
(٥) انظر: المبحث الآتي/ ص٥٠٨.
(٦) انظر: المنقذ من الضلال للغزالي/ ص٧٩، ومنهاج السنة لابن تيمية (١/ ٦).
(٧) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ١٣٥)، وشرح العقيدة الأصبهانية له (٢/ ٥٤٥).
(٨) انظر: النبوات لابن تيمية (١/ ١٩٧) وانظر أيضًا: الإيمان الأوسط له/ ص٥٠٠.
(٩) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص٥٠٠.

المسألة الأولى: مفهوم الوحي عند الباطنية:

مذهب الباطنية أن القرآن كلام الرسول ﷺ، وأن تركيبه ومعانيه حصلت من النفس الكلية، على نفس النبي الجزئية، فصاغ هذا الكلام، وليس هو كلام الله تعالى على الحقيقة[1].

المسألة الثانية: مفهوم النبوة:

النبوة عندهم مادة ترد عن السابق[2] على قلب من وقعت به للتالي[3] عناية[4].

فالنبي عندهم، من فاضت عليه قوة قدسية من السابق، بواسطة التالي، مهيأة لانتقاش المعارف فيها، كما يحصل لبعض النفوس الزكية في المنام، إلا أن النبي إنما يحصل له ذلك يقظة[5].

الفرع الثالث: مفهوم النبوة عند باطنية الصوفية

قبل ذكر مفهوم النبوة عندهم أذكر موقفهم من كلام الله تعالى، ووحيه على نحو ما سبق في الفرعين السابقين.

---

(١) انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي/ ص٣٦، وانظر تفصيل هذا الهراء في كتاب: الافتخار لأبي يعقوب السجستاني الباطني/ ص٥٧ ـ ٥٨، وكلامه وكلام الفلاسفة من مشكاة واحدة، وهذا يدل على أن القوم فلاسفة

(٢) السابق والتالي اسمان لما يعتقده الباطنية وغيرهم من وجود إلهين، لا أول لوجودهما من حيث الزمان، إلا أن أحدهما علة لوجود الثاني، واسم العلة السابق، واسم المعلول هو التالي، ويقولون: إن السابق خلق العالم بواسطة التالي لا بنفسه، وقد يسمون الأول: عقلًا، والثاني: نفسًا. انظر: فضائح الباطنية للغزالي/ ص٣٨.

(٣) انظر: المبحث الآتي/ ص٥٠٨.

(٤) انظر: بيان مذهب الباطنية/ ص٣٦ ـ ٣٧.

(٥) انظر: المصدر السابق/ ص٤٠.

أولًا: مفهوم كلام الله عند باطنية الصوفية:

لما كان مقررًا عند هؤلاء أن الوجود واحد، وأنه ليس هناك خالق ولا مخلوق بل الكل عين واحدة؛ فلا اثنينية في الكون، وما يظهر من المخلوقات، إنما هي مظاهر ومجالي يظهر فيها الرب ويتجلى، فقد عرفوا كلام الله تعالى بأنه «كل ما يظهر من الكلام من الموجودات»[1].

كما قال ابن عربي:

وكل كلام في الوجود كلامه ... سواء علينا نثره ونظامه[2]

وعلى هذا قرروا أمورًا باطلة منها[3]:

١ ـ تصريح بعضهم بأن ما يسمعه من بشر مثله، أعظم من تكليم الله موسى، وعلل ذلك بأن ما سمعه من موسى من كلام الله، كان من الشجرة وهي جماد، وأما ما يسمعهُ هو من بشر، فهذا من حيوان، وهو أفضل من الجماد.

٢ ـ تصريح بعضهم بأن الإلهام المجرد ـ وهو ما ينزل على قلوبهم من المعاني ـ أعظم من تكليم الله موسى؛ لأن هذا خطاب محض بلا واسطة، وما حصل لموسى كان بواسطة حجاب الحرف والصوت[4].

٣ ـ ترفع بعضهم عما وقع لموسى عليه السلام، مع أنه قد علم بالاضطرار من دين المسلمين واليهود والنصارى، أنه أعظم من خطابه تعالى وإيحائه لسائر الأنبياء ورسله[5].

---

(١) بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٨٦.

(٢) الفتوحات المكية (٤/ ١٤١).

(٣) انظر: بغية المرتاد/ ص٣٨٦.

(٤) وهذا باطل؛ لأن الإلهام ليس بكلام لا لغة ولا عقلًا.

(٥) كما ورد ذلك في القرآن والسنة: ـ فمن القرآن قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ =

المسألة الثانية: مفهوم النبوة عندهم:

إن مفهوم النبوة عند هؤلاء المتصوفة الاتحادية، لا يختلف عن مفهومه عند الباطنية المتفلسفة، وهذا يؤكد الاتفاق بينهم، وأن أصولهم واحدة فقد عرفوا النبوة بأنها: «الأخذ عن القوة المتَخَيِّلة[1]، التي صورت المعاني العقلية، في المثل الخيالية[2]، فالنبي يأخذ من الخيالات، التي تتمثل في نفسه لما صورت له المعاني العقلية في الصور الخيالية، وتلك الصور هي الملائكة[3].

وبناء على ما تقدم من مفهوم الوحي والنبوة عندهم، قرروا أن لها ثلاثة خصائص، وهو موضوع المبحث الآتي.



= ﴿إِلَيْكَ﴾، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ١٦٤﴾، ففرق الله تعالى بين الوحي والتكليم، وقوله لموسى: ﴿إِنِّي ٱصْطَفَيْتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾.

- ومن السنة حديث احتجاج آدم وموسى ﷺ وفيه: «**أنت موسى اصطفاك الله بكلامه...**»، أخرجه البخاري (٣٤٠٩/٤)، ومسلم (٢٦٥٢/٤)، وما ورد في حديث الشفاعة من قول أهل الموقف لموسى ﷺ: «**يا موسى أنت رسول الله فضلك الله برسالته وبتكليمه على الناس**»، أخرجه مسلم (٣٢٧/١)، ولو كان ما ذكروه حقًّا، لم يكن هناك وجه لمدحه باختصاصه بذلك، واحتجاج آدم عليه به؛ لأنه دون الإلهام على زعمهم.

(١) هي عندهم قوة متوسطة بين الحاسة والناطقة، وظيفتها تركيب المحسوسات بعضها إلى بعض تركيبات مختلفة، وتفصيل بعضها عن بعض تفصيلات مختلفة، بعضها صادقة، وبعضها كاذبة، ويقترن بها نزوع نحو ما يتخيله الإنسان. انظر: آراء المدينة الفاضلة للفارابي/ ص٧١ ـ ٧٢، ٨٨.

(٢) منهاج السنة لابن تيمية (٢٣/٨).

(٣) المصدر نفسه (٢٢/٨).

المبحث الرابع

خصائص النبوة عند أهل التخييل

اتفق أهل التخييل من باطنية، ومتفلسفة ومتصوفة على أن للنبوة خصائص ثلاثة بناء على اعتقادهم أن النبي لا بد أن يكون له كمال القدرة العلمية، وكمال قوة السمع والبصر، وكمال قوة النفس، وبهذا يمكنه أن يعلم ويسمع ويبصر ما يقصر غيره عنه(١)، وعلى هذا قرروا أن للنبوة ثلاث خصائص، من وجدت فيه كان نبيًّا(٢):

الأولى: قوة عقلية يسمونها قدسية(٣) ينال بها العلم من غير تعلم(٤).

الثانية: أن تكون له قوة خيالية، يتخيل بها الحقائق العقلية موجودة من نحو منام النائم فيرى في نفسه ضوءًا، وهو الرسالة، ويسمع في نفسه صوتًا وهو كلام الله.

---

(١) انظر: شرح العقيدة الأصيهانية لابن تيمية (٢/ ٥٠٢).

(٢) انظر: الصفدية (١/ ٢٢٩)، والرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص٣٠٢، وفي تهافت الفلاسفة لعلاء الدين الطوسي/ ص٢٩٥ أن النبي من كانت فيه هذه الثلاث في أعلى درجات الكمال، انظر: موسوعة مصطحات الفلسفة/ ص٨٩٩.

(٣) هي النفس التي تكون شديدة القوة على الانتقال من المبادئ إلى المطالب بحسب الكمية وبحسب الكيفية، موسوعة مصطلحات الفلسفة/ ص٦٤٨، عن المباحث المشرقية للرازي/ ص٣٦٧، وانظر: الموسوعة نفسها/ ص٦٤٧ - ٦٤٨، نقلًا عن لباب الإشارات للرازي/ ص٧٣.

(٤) انظر: درء التعارض (١/ ١٧٩).

الثالثة: أن تكون لنفسه قوة يستطيع بها التأثير في العالم[١].

وهذه بعض أقوالهم في ذلك[٢]:

ـ قول أبي نصر الفارابي «والقوة المتخيلة متوسطة بين الحاسة وبين الناطقة... ولا يمتنع أن يكون الإنسان إذا بلغت قوته المتخيلة نهاية الكمال، فيقبل في يقظته عن العقل الفعال الجزئيات الحاضرة والمستقبلة... فيكون له بما قبله من المعقولات نبوة بالأشياء الإلهية... وإنما يكون ذلك الإنسان إنسانًا قد استكمل، فصار عقلًا معقولًا بالفعل، قد استكملت قوته المتخيلة بالطبع غاية الكمال على ذلك الوجه الذي قلنا... وأن يكون عقله المنفعل قد استكمل بالمعقولات كلها حتى لا يكون ينفي عنه منها شيء... فيكون الله ﷻ يوحي إليه بتوسط العقل الفعال، فيكون ما يفيض من الله تبارك وتعالى إلى العقل الفعال، يفيضه العقل الفعال إلى عقله المنفعل، بتوسط العقل المستفاد، ثم إلى قوته المتخلية، فيكون بما يفيض منه إلى عقله المنفعل، حكيمًا فيلسوفًا ومتعقلًا على التمام، وبما يفيض منه إلى قوته المتخيلة، نبيًا منذرًا بما سيكون، ومخبرًا بما هو الآن..»[٣].

وقال ابن سينا: «اعلم أن التعلم سواء حصل من غير المتعلم،

---

(١) انظر: شرح الأصبهانية (٢/ ٥٠٣)، ومنهاج السنة (٨/ ٢٤) كلاهما لابن تيمية.

(٢) اقتصرت هنا على النقل من كتبهم؛ لأن الكتب التي نقل فيها عنهم نحو هذا كثيرة، فانظر مثلا: الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ١٩٩)، والنبوات (١/ ٥٠٤)، وشرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٥٠٥)، ودرء التعارض (٥/ ٣٥٥)، والرد على المنطقيين/ ص٣٠٢، ومنهاج السنة (٨/ ٢٤)، والإيمان الأوسط/ ص٥٠٢، وضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٢٢٩)، و(١٢/ ٣٥٤) جميعها لابن تيمية، والصواعق المرسلة (٣/ ٨٨٠)، وإغاثة اللهفان (٢/ ٢٦٢) كلاهما لابن القيم، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣).

(٣) آراء المدينة الفاضلة/ ص١٠٢ ـ ١٠٤.

أو حصل من نفس المتعلم؛ فإن من المتعلمين من يكون أقرب إلى التصور؛ لأن استعداده الذي قبل الاستعداد الذي ذكرناه أقوى، فإن كان ذلك الإنسان مستعدًا للاستكمال فيما بينه وبين نفسه، سمي هذا الاستعداد القوي حدسًا، وهذا الاستعداد قد يشتد في بعض الناس، حتى لا يحتاج في أن يتصل بالعقل الفعال إلى كبير شيء، وإلى تخريج وتعليم، بل يكون شديد الاستعداد لذلك، كأن الاستعداد الثاني حاصل له، بل كأنه يعرف كل شيء من نفسه، وهذه الدرجة أعلى درجات هذا الاستعداد، ويجب أن تسمى هذه الحال من العقل الهيولاني[1] عقلًا قدسيًا، وهو من جنس العقل بالملكة، إلا أنه رفيع جدًا، ليس مما يشترك فيه الناس كلهم... وهذا ضرب من النبوة، بل أعلى قوى النبوة، والأولى أن تسمى هذه القوة قوة قدسية، وهي أعلى مراتب الإنسانية»[2].

ـ وقال الغزالي: «للنبوة ثلاث خواص:

ـ إحداها: تابعة لقوة التخيل[3] ....

(١) العقل الإنساني الذي يحصل له بالطبع في أول مرة، وهو هيئة ما في مادة معدة لأن تقبل رسوم المعقولات، فهي بالقوة عقل وعقل هيولاني، وهي أيضًا بالقوة معقولة، ويسمى أيضًا العقل المنفعل. آراء المدينة الفاضلة/ ص٨٢ ـ ٨٣، وذكر الجرجاني أنه «نسب إلى الهيولى؛ لأن النفس في هذه المرتبة تشبه الهيولى الأولى الخالية في حد ذاتها من الصور كلها» التعريفات/ ص١٥٢، وفي المعجم الفلسفي (١/ ٨٥) ـ زيادة على ما في التعريفات ـ أنه الاستعداد المحض لإدراك المعقولات، وهو مرادف للعقل بالقوة، ويشبه الصفحة البيضاء التي لم ينقش عليها شيء بالفعل.

(٢) كتاب النجاة/ ص٢٣٦ ـ ٢٣٧، وقد ذكر ابن تيمية في منهاج السنة (٨/ ٢٤) أن الغزالي أخذها عنه في الكتب المضنون بها على غير أهلها.

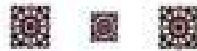
(٣) هي عندهم قوة مغايرة للقوة الحسية وذلك أنهما متفقتان في أنهما يدركان المحسوس وهما مختلفتان في أن هذه القوة تحكم على المحسوسات بعد غيبتها؛ ولذلك كانت أتم فعلًا عند سكون فعل الحواس، كالحال في النوم، =

والعقل العملي[١].

ـ والثانية: تابعة لقوة العقل النظري[٢].

ـ والثالثة: تابعة لقوة النفس»[٣].

ثم تكلم عن كل واحدة منها، فأطال بما لا طائل من ورائه[٤]، ثم ختمها بأن من جمع الثلاثة، هو أفضل النوع البشري[٥].



= وأما في حال الإحساس، فلا يكاد يظهر لقوة التخيل وجود، انظر: موسوعة مصطلحات الفلسفة نقلًا عن رسالة النفس لابن رشد/ ص٧٥.

(١) هو عند الفلاسفة الذي يتم به جوهر النفس ويصير جوهرًا عقليًا بالفعل؛ ولهذا العقل مراتب، فيكون مرة عقلًا هيولانيًا، ومرة عقلًا بالملكة، ومرة عقلًا مستفادًا. انظر: موسوعة المصطلحات الفلسفية/ ص٤٧٧ عن عيون المسائل في المنطق ومبادئ الفلسفة للفارابي/ ص١٧.

(٢) هو الذي تحصل له المعقولات معقولات لا ينتفع بها في إيجاد شيء منها في الأشياء الطبيعية موسوعة المصطلحات الفلسفية/ ص٤٩١ عن فلسفة أرسطو للفارابي/ ص١٢٤.

(٣) معارج القدس في معرفة مراتب النفس/ ص١٣٥.

(٤) وقد استغرق ذلك عشر صفحات، وكلامه في مقاصد الفلاسفة أوضح فليراجعه من شاء هناك، وما ذكره في آخره من أنه حكى أقوالهم وعلومهم دون اشتغال بتمييز حقها من باطلها، وغثها من سمينها، لا يجديه شيئًا، مع تبنيه لكثير من آرائهم، ثم إن في صنيعه هذا نشرًا للباطل دون الرد عليه، وهذا غير مقبول لأن الكتاب عرضة للوقوع في يد من لا تمييز له من المسلمين، وقد نسب إليه ابن رشد تقرير مذهب الفلاسفة بتأليفه هذا الكتاب.

(٥) المصدر السابق/ ص١٥٤.

المبحث الخامس

منزلة الأنبياء عند أهل التخييل

من المتقرر عند المسلمين أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام أفضل البشر بإطلاق(١)، وأنهم متفاوتون في الفضل كما قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج: ٧٥] وقوله بعد ذكر جملة من الأنبياء ﴿وَٱجۡتَبَيۡنَٰهُمۡ وَهَدَيۡنَٰهُمۡ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ٨٧﴾ [الأنعام]، وقال تعالى: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على رفعتهم على غيرهم من البشر، وقد ورد في السنة ما يدل على ذلك أيضًا فقد سئل النبي ﷺ: «أي الناس أشد بلاء؟»، فأجاب: «أشد الناس بلاء الأنبياء ثم الأمثل فالأمثل»(٢).

ولكن ما هي منزلة الأنبياء عند هؤلاء الباطنية والمتفلسفة والمتصوفة؟، قبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بد من بيان موقفهم من مسألتين لارتباطهما به، فأقول:

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٤١٧)، ومجموع فتاويه (١١/ ٢٢١، ٣٦٣، ٣٦٤)، وانظر للتوسع كتاب مباحث المفاضلة في العقيدة للأستاذ الدكتور محمد بن عبد الرحمٰن أبو سيف الجهني/ ص١٧٧ ـ ١٨٥.

(٢) أخرجه الترمذي (٤/ ٢٣٨٩)، وابن ماجه (٢/ ٤٠٢٣)، وأحمد: المسند (١/ ١٨٥)، وغيرهم عن سعد بن أبي وقاص، وصححه الشيخ الألباني في الصحيحة (١/ ١٤٤).

المسألة: الأولى موقفهم من معجزات الأنبياء:

يعتقد هؤلاء أن معجزات الأنبياء قوى نفسانية[١]، أو طبيعية، أو فلكية من جنس السحر[٢]، ويجعلونها سبب ما أحدثه الله من الآيات[٣]، كما أنهم يجعلون هذه الثلاثة أسباب خرق العادة لغير الأنبياء، وينسبون معجزات الأنبياء إليها[٤]، ولهذا لم يفرقوا بين النبي والساحر إلا في القصد، فقالوا إن النبي قصده الخير، والساحر قصده الشر[٥]، فالأول يكذب لمصلحة الخلق؛ إذ لم يكمنه إقامة العدل بين الناس إلا بذلك، والثاني يكذب لأجل العلو والفساد[٦].

المسألة: الثانية هل النبوة عندهم اصطفاء من الله تعالى أم هي أمر مكتسب؟:

مما سبق يتضح أن النبوة عند هؤلاء المتفلسفة والمتصوفة مكتسبة[٧]،

---

(١) انظر: النبوات (٢/ ١٠٤٣)، والصفدية (١/ ١، ١١٨، ٢١٨) كلاهما لابن تيمية.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص١٨٣.

(٣) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٣١٤).

(٤) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٠١).

(٥) انظر: النبوات (١/ ١٤٠)، و(٢/ ١٠٤٢ ـ ١٠٤٣)، والجواب الصحيح (٢/ ٣٢٨)، و(٦/ ٢٤)، وشرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٥٠٤)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٣٣٧)، و(١٩/ ١٥٨) جميعها لابن تيمية.

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/ ١٥٨).

(٧) انظر: رسائل إخوان الصفا (٤/ ١، ١٢٩ ـ ١٣٠، ١٣٥)، ومنهاج السنة (٤/ ٥٢٠)، و(٨/ ٢٤)، وشرح العقيدة الأصبهانية (٢/ ٥٠٣)، والنبوات (٢/ ٧٠٢)، والرد على المنطقيين/ ص٣٠٢، والإيمان الأوسط/ ص٥٠٢ ـ وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٨٨) ـ، ومجموع الفتاوى (٩/ ١٤)، و(١١/ ٦٠٧)، و(١٢/ ٣٥٤، ٣٩٩) ثمانيتها لابن تيمية، والبداية والنهاية لابن كثير (١٣ ـ ٢٦١).

وهي عندهم من جنس فضيلة العلماء العباد[(١)]؛ لأن الأمور التي يشترطونها في الرسول، يمكن توفرها بل يحصل ما هو أعلى منها لآحاد الناس، ممن فيهم فضيلة علمية وعملية[(٢)]، وعلى هذا كان لهم ثلاثة مواقف:

ـ الأول: دعوى بعضهم النبوة، فمنهم من صرح بذلك، ومنهم من اكتفى بالتلميح دون التصريح خشية السيف، ومنهم من ظن ذلك في نفسه[(٣)]، ومنهم من شكك في ختم النبوة[(٤)].

ـ الثاني: طلب كثير منهم، من متقدميهم ومتأخريهم أن يصير نبيًا[(٥)]، ومن أمثلة ذلك[(٦)]:

١ ـ ابن سبعين[(٧)]:

حيث جاور بمكة مدة، وكان يأتي غار حراء الذي نزل فيه الوحي

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٢٤).

(٢) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٣٤)، وانظر (١/ ٢٠٠) منه.

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٢)، و(١٠/ ٢٠٤).

(٤) كما فعل الغزالي، وقد اعتبر ابن عطية ذلك إلحادًا، وتطرقًا خبيثًا إلى تشويش عقيدة المسلمين، في ختم محمد ﷺ النبوة، ثم قال: «فالحذر الحذر» المحرر الوجيز (١٣/ ٨٠).

(٥) ذكر ابن تيمية أنه قد حكي ذلك عن طائفة من قدماء اليونان، وعرض كذلك لطائفة من الناس في أيام الإسلام، انظر: الصفدية لابن تيمية (٢/ ٢٢٩).

(٦) انظر: النبوات (٢/ ٧٠٢) والرد على المنطقيين/ ص٣٠٢، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٣٥٤)، ومنهاج السنة (٥/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) جميعها لابن تيمية.

(٧) عبد الحق بن إبراهيم أبو محمد المقدسي الرقوطي نسبة إلى رقوطة بلدة قريبة من مرسية، نزيل بجاية ثم مكة، ولد سنة ٦١٤هـ، اشتغل بعلوم الأوائل والفلسفة، فتولد له من ذلك نوع من الإلحاد، وصنف فيه، كان يعرف السيميا، فيلبس بذلك على الأغبياء من الأمراء والأغنياء، زاعمًا أنه حال من أحوال القوم، له من المصنفات: كتاب البدو، وكتاب الهو، هلك سنة ٦٦٩هـ. انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٦١)، ولسان الميزان (٣/ ٣٩٢).

على الرسول ﷺ، وكان يطلب أن يكون نبيًا، وحكي عنه أنه كان يقول: «القد زرب[1] ابن آمنة[2] حيث قال: «لا نبي بعدي»[3]، وكان يقول:

---

(١) كذا وقع في درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٢)، و(١٠/ ٢٠٤)، والمراد أنه منع غيره من الدخول في سلك النبوة بقوله هذا، ووقع في منهاج السنة (٨/ ٢٥): «ذرّب»، وعليه اضطرب تفسير المحقق له في الموضعين، مع أنه ذكر أنه وقع في ثلاث نسخ من المخطوط: «القد زرب غير منقطة»، وفي م: «القد يردب» غير منقوطة، وقال: «وهو تحريف»، ثم استصوب ما أثبته في المتن، ونقل عن اللسان: «وقيل: الذرِّب اللسان: الشتَّام الفاحش»، وكذا فعل في الدرء (١٠/ ٢٠٤) مع أنه لم يجد خلاف ما في المتن في نسخة أخرى، ثم حكم بأنها تصحيف، وأن الصواب ذرب، وأما في الدرء (١٠/ ٢٠٤) فاحتمل أنها مصحفة من ذرب، ولم يجزم.
قلت: والصواب ما وقع في الدرء ونسخ: (ن، س، ب) من المنهاج، فالزرب والزريبة حظيرة الغنم، تقول زربت الغنم أزربها زربًا، والزرب أيضًا بناء الزريبة، وانزرب في الزرب انزرابًا، دخل فيه، انظر: الصحاح (١/ ١٤٢)، واللسان (١٥/ ٤٤٧)، والقاموس/ ص١٢٠، وتاج العروس (٣/ ١١).
فهذا الرجل، أعني ابن سبعين، كان يطلب النبوة، فمراده أن الرسول ﷺ لما قال: «لا نبي بعدي»، منع من وجود النبوة بعده، فلا أحد يمكنه الدخول في صف الأنبياء، والله أعلم، فانتفى التحريف المتوهم، والحمد لله، وذكر الحافظ في لسان الميزان (٣/ ٣٩٢) أنه اشتهر عنه مقالة ردية، وهي قوله: «القد كذب ابن أبي كبشة على نفسه، حيث قال: «لا نبي بعدي»»، فإن لم تكن مصحفة، فإما أنها منقولة بالمعنى، أو صح عنه العبارتان، والله أعلم.
(٢) استنكاف من ذكر الرسول ﷺ باسمه ووصفه بالرسالة، وهذا يدل على بغضهم له كما ذكره بعض من كان منهم ثم تاب من طريقتهم، انظر مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ١٨٩).
(٣) درء التعارض (١/ ٣١٨)، و(٥/ ٢٢)، و(١٠/ ٢٠٤)، ومنهاج السنة (٨/ ٢٥)، والإيمان الأوسط/ ٥٠٣، ـ وضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨) ـ جميعها لابن تيمية، والبداية لابن كثير (١٣/ ٢٦١)، ولسان الميزان لابن حجر (٣/ ٣٩٢).

«لقد زدت في حديث: ـ «لا نبي بعدي»[(١)] ـ: نبي عربي»[(٢)].

٢ ـ الشهاب السهروردي المقتول: فقد كان يقول: «لا أموت حتى يقال لي: «قم فأنذر»»[(٣)].

وصار كل منهما وغيرهما يسعى بأنواع السيمياء[(٤)]، التي هي من السحر؛ لتحصيل النبوة؛ لتوهمه أن معجزات الأنبياء، كانت من جنس هذا السحر[(٥)].

ـ **الثالث**: ومن لم يمكنه التصريح بدعوى النبوة[(٦)]؛ لعلمه

---

(١) ختم النبوة متواتر في السنة النبوية تواترًا لفظيًا، ومن الأحاديث في ذلك ما أخرجه البخاري: (٤/ ٣٤٥٥)، ومسلم (٤/ ٢٤٠٤).

(٢) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية (٢/ ٥٠٣)، وانظر: منهاج السنة له (٥/ ٣٣٤).

(٣) انظر: درء التعارض (١/ ٣١٨)، و(٥/ ٢٢)، والإيمان الأوسط/ ص٥٠٣ ـ وضمن مجموع الفتاوى (٧/ ٥٨٨) ـ كلاهما لابن تيمية، وانظر كتابيه: شرح الأصبهانية (٢/ ٥٠٣)، ومنهاج السنة (٥/ ٣٣٤).

(٤) لقب في المشهور على ما هو غير الحقيقي من السحر، وحاصله إحداث مثالات خيالية في الجو لا وجود لها في الحس، وقد يطلق على إيجاد تلك المثالات بصورها في الحس، فيظهر بعض الصور في جوهر الهواء، فتزول سريعة لسرعة تغير جوهر الهواء، ولا مجال لحفظ ما يقبل من الصورة في زمان طويل لرطوبته، وأما كيفية ذلك، فهو أن يركب الساحر أشياء من الخواص، والأدهان، أو المائعات، أو كلمات خاصة، توجب بعض تخيلات خاصة، كإدراك الحس ببعض المأكول والمشروب وأمثاله ولا حقيقة له، وفي هذا الباب حكايات كثيرة عن ابن سينا، والسهروردي، انظر: كشف الظنون (٢/ ١٠٢٠).

(٥) انظر: الإيمان الأوسط لابن تيمية/ ص٥٠٤ ـ ٥٠٥، وضمن مجموع فتاويه (٧/ ٥٨٨).

(٦) وقد أطلق عبارات يفهم منها عدم ختم النبوة ومن ذلك قوله في الفتوحات: «إنما ارتفعت نبوة التشريع»، وقوله: «وختم بمحمد ﷺ جميع الرسل ﷺ، =

بالأحاديث التي تدل على أنه ﷺ خاتم الأنبياء، ادعى أنه خاتم الأولياء[١]، وأن خاتم الأولياء أفضل من جميع الأنبياء؛ لأنهم جميعًا يستفيدون العلم منه[٢]، وبنوا ذلك على شبهات واهية، بعضها تخرص محض، لا تستدعي الجواب عنها، فإن فسادها ظاهر، وهي[٣]:

ـ **الأولى**: أن خاتم الأولياء أفضلهم، كما كان خاتم الأنبياء أفضلهم.

ـ **الثانية**: أن ولاية النبي أفضل من نبوته، وعلل ذلك بما هو مجرد ظن، وتخمين، وقول بلا علم ولا حجة، وما كان كذلك، فما أحراه بالرد على قائله والضرب على وجهه.

ـ **الثالثة**: أن النبوة والرسالة انقطعت، والولاية لا تنقطع.

ـ **الرابعة**: أن الله تعالى تسمى بالولي، دون النبي والرسول.

ويكفي في ردها النصوص الكثيرة، من الكتاب والسنة، الدالة على تفضيل الأنبياء على سائر البشر، وأن نبينا ﷺ أفضل الأنبياء، فضلًا عن غيرهم.

= وختم بشرعه جميع الشرائع، **فلا رسول بعده يشرع**، ولا شريعة بعد شريعته تنزل من عند الله»، وقوله في الفصوص/ ص١٣٥: «إن حديث: «**لا نبي بعدي**» **قد قصم ظهور الأولياء**»، وقوله/ ص١٣: «واعلم أن الولاية هي الفلك المحيط العام؛ ولهذا لم تنقطع، ولها الإنباء العام، **أما نبوة التشريع والرسالة فمنقطعة**»، وانظر/ ص٣٨، والإنسان الكامل للجيلي/ ص٦.

(١) انظر: الإيمان الأوسط لابن تيمية/ ص٥٠٥ ـ ٥٠٦، وضمن مجموع فتاويه (٧/ ٥٨٨).

(٢) انظر: فصوص الحكم لابن عربي/ ص٦٣/ تحقيق أبي العلا. (انظر: بغية المرتاد).

(٣) انظر: المصدر السابق بشرح القاشاني/ ص٤١ ـ ٤٤.

المسألة الثالثة: منزلة الأنبياء عند أهل التخييل:

بناء على ما سبق من مفهوم النبوة، وخصائصها، ومعجزاتها عندهم، افترقوا في هذه المسألة على خمسة أقوال، مرجعها إلى أربعة[(١)]:

ـ **الأول**: أن النبي أفضل من الولي ومن الفيلسوف[(٢)]، وهذه طريقة ابن سينا وأمثاله، بناء على أن ما ذكر من خصائص النبوة يحصل لهما، على قدر دون ما هو للأنبياء[(٣)].

ـ **الثاني**: أن الفيلسوف والولي أفضل[(٤)]، وهذا قول غلاتهم[(٥)] كالفارابي، ومبشر بن فاتك[(٦)] من المتفلسفة[(٧)]، وابن عربي من

---

(١) لأني جمعت بين قولي المتصوفة والفلاسفة.

(٢) انظر: الرد على المنطقيين لابن تيمية/ ص٢٨١، وانظر شرح الأصبهانية له (٢/ ٦٣٢).

(٣) انظر: شرح الأصبهانية (٢/ ٥٠٤)، ودرء التعارض (١/ ١٠)، ومجموع الفتاوى (١١/ ٦٠٧)، و(١٢/ ٣٩٩) ثلاثتها لابن تيمية، وزاد في (١١/ ٦٠٧) منه أن هذه طريقة الغزالي في مشكاة أنواره، وابن قسي صاحب «خلع النعلين».

(٤) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٩)، ومجموع فتاويه (١١/ ٢٤٤، ٢٦٣، ٢٦٤)، والرد على المنطقيين له/ ص١٨٣، وانظر: ص/ ٢٨١، ٤٤٢ منه.

(٥) انظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٦٣٢).

(٦) مبشر بن فاتك أبو الوفاء المدعو بالأمي، دمشقي الأصل، واستوطن مصر أيام الظاهر والمستنصر، أخذ عن ابن الهيثم، وأبي الحسين المعروف بابن الآمدي، مات حوالي سنة ٦٠٠هـ، انظر: تاريخ الحكماء لابن القفطي/ ص٢٦٩.

(٧) المصدر السابق (٢/ ٦٧، ٥٠٥)، والإيمان الأوسط/ ص٥٠٧ ـ وضمن مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٥٨٩) ـ، وانظر: منهاج السنة (٨/ ٥٩)، ودرء التعارض (١/ ١٠)، و(٥/ ٣٦١)، ومجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٠)، و(١٩/ ١٥٦)، والنبوات (٢/ ٦٩٥) أربعتها لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ١١٥٧).

المتصوفة[١]، وعلل ذلك بأن الولي يأخذ من المعدن الذي يأخذ منه الملك، والنبي يأخذ عن الملك، فالأول يأخذ من غير واسطة، والآخر يأخذ بها، فكان الولي أعلى من الرسول بدرجتين[٢]، ولهذا قرروا أن الولاية أفضل من النبوة[٣]، وأنشد في ذلك ابن عربي الملحد:

سماء النبوة في برزخ   فويق الرسول ودون الولي[٤]

وقال أيضًا:

بين الولاية والرسالة برزخ   فيه النبوة حكمها لا يجهل[٥]

ـ الثالث: المساواة بينهما، وهذا مذهب من يقول ـ من المتفلسفة والمتصوفة ـ إن الله يُكلمه كما كلم موسى ﷺ ـ، بناء على أن كلام الله فيض فاض من العقل الفعال، وأن النبوة مكتسبة[٦].

ـ الرابع: أن الإمام أفضل من النبي، وهذا قول الإسماعيلية ومن

---

(١) وزاد هذا تفضيل خاتم الأولياء على خاتم الأنبياء، كما في فصوص حكمه/ ص٤٣ بشرح القاشاني.

(٢) انظر: إغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ٢٥٣)، وانظر الصواعق المرسلة له (٣/ ١١٥٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٢٢٨).

(٣) انظر: فصوص الحكم بشرح القاشاني/ ص٤٣، وانظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٨٧، وشرح الأصبهانية له (٢/ ٥٠٥)، وفي مجموع فتاويه (٢/ ٢٣٢) أن أحد شيوخهم ـ وهو من أجهل الناس ـ ادعى أنه أكمل من النبي ﷺ.

(٤) لطائف الأسرار لابن عربي/ ص٤٩.

(٥) الفتوحات المكية (٢/ ٢٥٢). وهذان البيتان دليل على جهلهم بالدين الإسلامي، فإن من المتقرر عند أهل السنة عمومًا، أن الرسول أفضل من النبي ـ وإن كان قد حصل بينهم نزاع في الفرق بينهما ـ، وهذا الملحد جعل الرسالة دون النبوة، فاعجب لدعواه التحقيق، مع جهله بما لا يخفى على صغار الطلبة، وهذا من كشف الله تعالى لعوارهم، كما هي سنته في الكذابين.

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٦٠٧ ـ ٦٠٨).

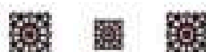
نحا نحوهم من الباطنية[١].

وليعلم أنه ترتب على قولهم في المنزلة عند كل فريق آثار، ليس هذا مقام ذكرها، سبق ذكر بعضها، ومما لم يسبق ذكره:

١ ـ أن النبوة إنما هي لضبط العوام، وأما الخواص فلا يلزمهم التقيد بها[٢].

٢ ـ أن من الأولياء من يمكنه الاستغناء عن الأنبياء، فيكون الولي مع النبي، كما كان الخضر مع موسى ﷺ[٣].

٣ ـ أن الأنبياء يستفيدون العلم من الأولياء، حتى خاتم هؤلاء يستفيد من علم خاتم أولئك، وهذا مذهب ابن عربي[٤].



(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٢٣).

(٢) انظر: المصدر السابق (٤/ ٥٢٠)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٠١، ٤١٥)، وشرح الأصبهانية له (٢/ ٥٢٨)، وانظر أيضًا: منهاج السنة له (١/ ٦)، والإيمان الأوسط/ ص٥٠٨ ـ وضمن مجموع فتاويه (٧/ ٥٨٩) ـ، ومجموع فتاويه (١٩/ ١٥٨).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٢٢).

(٤) انظر: المصدر السابق (١١/ ٢٢٤).

المبحث الأول

موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

سبق في التمهيد بيان المراد بأهل التخييل، وأنهم ثلاث طوائف، وإن كانوا جميعًا فلاسفة، والغرض من التفريق بينهم مزيد تمييز، ومعرفة قول كل طائفة منهم على وجه التفصيل، ولهذا كان من الأنسب ذكر أقوالهم في المسألة كلًّا على حدة، للغرض المنشود فيما سبق من التعريف بهم، فأقول:

بناء على موقف هؤلاء الملاحدة، من علم الرسول ﷺ بحقيقة التوحيد، وما يستحقه الرب سبحانه من الأسماء والصفات، اختلف معتقدهم في بيانه لباب أسماء الله تعالى وصفاته وأمر المعاد وغيرهما من الأمور العلمية، وإن كان الجميع متفقين على أنه في هذه المسائل لم يبين الحق ولا هدى الخلق، وكلامهم يدور على أمور:

١ ـ أن ما ورد عنه في ذلك مجرد تخييل، لأشياء لا حقيقة لها.

٢ ـ أنه لم يقصد بتلك الألفاظ، بيان الحق في هذا الباب وغيره.

٣ ـ أنه خاطب الناس بما هو باطل، وأوهمهم ما الحق في خلافه.

٤ ـ أن خطابه كان تخييلًا وتمثيلًا للمعقول بصورة المحسوس، وخاطب الناس بضرب الأمثال، وأظهر لهم الحقائق العقلية في القوالب الحسية.

٥ ـ أنه كان على مذهبهم في الباطن، ولكنه لم يمكنه التصريح بذلك وإظهاره للعامة؛ لأنه لو أظهر لهم ذلك، لم تقبله عقولهم، بل يتركونه وينفرون منه.

٦ ـ أن الرسول ﷺ كذب على الجمهور؛ لأن المصلحة تقتضي ذلك.

وهذا بيان موقف هؤلاء في بيان الرسول ﷺ، لهذا الأصل العظيم، توحيد الأسماء والصفات.

أولًا: موقف الباطنية في المسألة:

١ ـ قال صاحب البلاغ[1]: «ونسب لهم ما كُلفوا ـ يعني النبي ﷺ ـ إلى إله لا يعرفونه، ولا يعقلونه، ولا يحصلون منه إلى شيء، أكثر من اسم بلا جسم[2]، ....

---

(١) عبيد الله بن الحسين القيرواني والد الخلفاء العبيديين، ومؤسس دولتهم الفاطمية العبيدية، وقد تقدم ذكره.

(٢) الجسم في اللغة الجسد كما حكاه الأصمعي وأبو زيد كما في الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٨٧)، وجاء في القرآن بمعنى البدن، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ﴾، و﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾، واستعماله في حق الله ﷻ بدعة لعدم وروده في النصوص، ولم يستعمله السلف والأئمة، إنما أطلقه إثباتًا طوائف من الشيعة وغيرهم، ونفاه المعتزلة وغيرهم مع اختلاف الطائفتين في المرد به اختلافًا كثيرًا ضل به كثير منهم، وقدستعملوه فيما هو أعم من معناه اللغوي، وحكمه حكم غيره من الألفاظ المجملة لا يستعمل في حق الله في موطن التقرير، لا إثباتًا ولا نفيًا، ويستفسر من مثبته ونافيه عن مراده به، فإن أراد به مثبته حقًّا كأن يقصد به أن الله ﷻ قائم بنفسه، أو تقوم به صفاته، أو أنه يشار إليه ونحو ذلك، قبل منه المعنى دون اللفظ، وإن أراد به معنى باطلًا مثل كون الله مركبًا من الأجزاء المفردة، أو من المادة والصورة، أو أنه يقبل التفرق والانقسام رد منه اللفظ والمعنى جميعًا.

وكذلك من نفاه إن قصد به معنى حقًّا، وهو نفي المعاني الباطلة التي يقصدها =

ولا معنى»[١].

وقال: «وما العجب من شيء، كالعجب من رجل يدعي العقل، ثم يكون له أخت، أو بنت حسناء، فيحرمها على نفسه ويُنكِحُها من أجنبي، ولو عقل الجاهل لعلم أنه أحق بأخته وبنته من الأجنبي، وما وجه ذلك إلا أن صاحبهم[٢] حرم عليهم الطيبات، وخوفهم بغائب لا يعقل، وهو الإله الذي يزعمونه، وأخبرهم بكون ما لا يرونه أبدًا، من القبور، والحساب، والجنة، والنار، حتى استعبدهم بذلك عاجلًا... وقد استعجل منهم بذل أرواحهم، وأموالهم، على انتظار موعود لا يكون، وهل الجنة إلا هذه الدنيا، ونعيمها؟»[٣].

وقال أصحاب[٤] رسائل إخوان الصفا[٥] ـ بعد أن ذكروا أنواع

= من يطلقه في الإثبات مما تقدم ذكره، قبل مراده دون اللفظ، وإن أراد بنفيه معنى باطلًا، وهو نفي المعاني الصحيحة التي قد يطلقها من يثبت كونه قائمًا بنفسه أو تقوم به صفاته، أو أنه تصح الإشارة إليه، فهذا يرد عليه اللفظ والمعنى جميعًا، انظر: التدمرية/ ص٥٣ ـ ٥٤، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٣١٩، ٣٧٢)، و(٣/ ٣٩٨)، ومنهاج السنة (٢/ ٣٤، ٢٢٤ ـ ٢٢٥)، و(٢/ ٥٤٧ ـ ٥٤٩، و٥٥٤ ـ ٥٥٥، ٥٦٠)، والفتاوى الكبرى (٦/ ٥٤٧)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٤١٩ ـ ٤٣٤)، و(١٧/ ٣١٤ ـ ٣١٧) جميعها لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٩٣٠ ـ ٩٤٠).

(١) بيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي/ ص٧٣.

(٢) مقصوده: الرسول ﷺ.

(٣) الفرق بين الفرق للبغدادي/ ص٢٩٧.

(٤) وهم جماعة من الإسماعيلية ألفوا هذه الرسائل وستروا أسماءهم ودفعوها إلى الوراقين فانتشرت في العالم الإسلام. انظر عنهم: كتاب إخوان الصفا للدسوقي، وتاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب لمحمد لطفي جمعه/ ص٢٥٣ ـ ٢٥٤.

(٥) سيأتي نبذة عنها/ ص٥٨٧.

الاختلاف[1] الواقعة بين أهل الملل ـ: «وعلة اختلاف القراء، هي من أجل الألفاظ المشتركة المعاني[2]، والمترادفة[3] والمتباينة[4]، والمتواطئة[5]، والمشتقة[6] ـ كما بينا معاني هذه الخمسة الأنواع، في رسالة المنطق ـ، وإنما يستعمل صاحب النواميس هذه الألفاظ في تنزيله وخطبه؛ لأن كلامه على العموم للناس: الخاص والعام.

وفي المخاطبين نساء، وصبيان، وعلماء، وجهال، وغفلاء،

---

(١) وجعلوها خمسة أنواع.

(٢) اللفظ المشترك: هو الدال على أكثر من معنى، كالعين تطلق على الباصرة والجارية، وغيرهما، انظر: الكوكب المنير لابن النجار (١/ ١٣٩)، وتقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤.

(٣) ما تعدد لفظها واتحد معناها، كالقمح والبر والحنطة. تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤، وفي وقوعه في اللغة خلاف، والذي رجحه ابن القيم أن الترادف باعتبار الدلالة على الذات فقط، وإن دلت على الذات باعتبار صفاتها؛ فهو ترداف من جهة الدلالة على الذات مع التباين من جهة الدلالة على الصفات، كأسماء الله، وأسماء نبيه وأسماء القرآن. انظر: تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤، وروضة المحبين/ ص٥٤، والكوكب المنير لابن النجار (١/ ١٤١).

(٤) الألفاظ المتباينة: ما اختلف لفظها ومعناها، كالإنسان والفرس والطير، تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤.

(٥) اللفظ المتواطئ ما كان معناه مستويًا في محاله كالرجل والإنسان بالنسبة لأفرادهما، سمي بذلك من التواطؤ وهو التوافق/ شرح الكوكب المنير لابن النجار (١/ ١٣٤)، وتقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤، وانظر: معيار العلم للغزالي/ ص٨١.

(٦) لقب دخيل على الشيء، مأخوذ من حالة فيه مخالف لها في التصريف المشتق له الاسم، وهو الذي كانت له نسبة ما إلى معنى من المعاني، سواء كان المعنى موجودًا فيه، كالفصاحة أو له، كالملك، شرح المصطلحات الفلسفية/ ص٢٠ ـ ٢١، والذي يفهم من هذا التعريف كون اللفظ المشتق ما أفاد نسبة الشيء لغيره وصفًا أو ملكًا.

وأغبياء، ما بيّن ذلك إلا لكي يعقل، ويكّمل كلُّ إنسان منهم، معاني ألفاظه، بحسب فهمه وذكائه، وصفاء جوهره، فلا يخلو أحدهم من فائدة، إذا سمعوا قراءة التنزيل، وهذا من أجل المعجزات في كتب الأنبياء، وخاصة القرآن منها، ومن أجل هذا قال النبي ﷺ: «**نزل القرآن على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، كل آية لها ظاهر وباطن**»[(١)][(٢)].

٤ ـ وقد ذكر عبد القاهر البغدادي[(٣)] عن بعض من كان دخل في دعوتهم، ثم تاب من ذلك، لما وثقوا منه بإيمانه قالوا له: «إن المسلمين بالأنبياء كنوح، وإبراهيم، وموسى، وعيسى، ومحمد، وكل من ادعى النبوة، كانوا أصحاب نواميس، ومخارق، أحبوا الزعامة على العامة، فخدعوهم بنيرنجات[(٤)]، واستعبدوهم بشرائع»[(٥)].

٤ ـ وحكى الغزالي عن الباطنية عمومًا أن «كل ما ورد من الظواهر في التكاليف، والحشر، والنشر، والأمور الإلهية، فكلها أمثلة ورموز، إلى بواطن»[(٦)].

٥ ـ قال ابن الجوزي: «وقالوا ـ يعني القرامطة من الباطنية ـ: قد ثبت عندنا أن جميع الأنبياء كذبوا، ومخرقوا[(٧)] على أممهم، وأعظم كل

---

(١) سيأتي الكلام عليه عند ذكر شبههم/ ص٥٦٩.

(٢) رسائل إخوان الصفا (٣/ ٤٨٨).

(٣) عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميمي، أبو منصور البغدادي الشافعي، فقيه أصولي، أشعري، له مصنفات منها: فضائح المعتزلة، والملل والنحل، مات سنة ٤٢٩هـ، انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٠٣).

(٤) النيرنج بكسر النون، ويقال: النيرجن أخذ كالسحر وليس به، أي: ليس بسحر حقيقة، وإنما هو تشبيه وتلبيس. انظر: تاج العروس (٦/ ٢٣٦).

(٥) الفرق بين الفرق للبغدادي/ ص٣٠٢.

(٦) فضائح الباطنية/ ص٥٥.

(٧) كلمة مولدة، كما في مختار الصحاح/ ص١٥٢، وهي بمعنى الكذب.

بلية علينا محمد؛ فإنه نبغ من العرب الطغام، فخدعهم بناموسه، فبذلوا أموالهم، وأنفسهم، ونصروه...»[١].

٦ ـ وذكر يحي بن حمزة العلوي[٢] عنهم أن «كل ما ورد من التكاليف، والحشر والنشر، وضمائر النصوص، والظواهر، وجميع المعجزات، فهي بأجمعها أمثلة ورسوم، إلى بواطن مكذوبة، وأمور موهومة»[٣].

ثانيًا: موقف المتفلسفة:

وهؤلاء المتفلسفة على قسمين[٤] وبناء على ذلك، كان لهم في المسألة قولان:

ـ القسم الأول: من يزعم أن الرسول ﷺ لم يكن يعلم حقيقة التوحيد والمسائل العلمية، فخيل للناس ما تخيله في نفسه فالتخيل عندهم في علمه[٥].

---

(١) القرامطة/ ص٣٢ ـ ٣٣.

(٢) يحي بن حمزة بن علي بن إبراهيم الزيدي، ولد سنة ٦٦٩هـ، واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي، فأخذها عن أكابر علماء الديار اليمنية، وتبحر في العلوم، من مصنفاته: الشامل في أربع مجلدات، ونهاية الوصول إلى علم الأصول، والحاوي في أصول الفقه، مات سنة ٧٠٥هـ، انظر: البدر الطالع للشوكاني (٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٣).

(٣) الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام/ ص٧١.

(٤) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٣، ودرء التعارض (١/ ١١)، ومنهاج السنة (١/ ٣٢٢)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٦٠)، و(١٦/ ٤٤٠)، و(١٧/ ٣٥٦)، و(١٩/ ١٥٦) جميعها لابن تيمية.

(٥) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٣، ومجموع الفتاوى (٤/ ٩٠، ٩٨، ١٦٠)، و(٩/ ١٣٢)، و(١٦/ ٤٤٠)، و(١٧/ ٣٥٦)، و(١٩/ ١٥٦)، ومنهاج السنة (١/ ٣٢٢)، ودرء التعارض (١/ ٩) جميعها لابن تيمية.

قال الفارابي: «لولا ما أنقذ الله به أهل العقول والأذهان، بهذين الحكيمين، أفلاطون[١] وأرسطو، ومن سلك سبيلهما، لكان الناس في حيرة ولبس»[٢].

وقد نقل عنه ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ، أن ما جاء عن الرسول ﷺ مجرد تخيُّل وتخييل[٣].

ـ **القسم الثاني**: من يزعم أن الرسول ﷺ كان يعلم حقيقة التوحيد، وأنه ليس لله تعالى اسم ولا صفة، وأنه ليس في جهة من الجهات ولا يشار إليه، فخاطب الناس بنقيض ذلك، وصرح لهم بإثبات الصفات، وما يقتضي أنه جسم؛ لأن عقول الجمهور لا تحتمل الأمر على ما هو عليه في الواقع، فالتخييل عند هؤلاء في عمله[٤].

وهذه بعض أقوالهم في بيان ذلك:

قال ابن سينا ـ بناء على أن التوحيد الحق هو نفي الصفات ـ:

«أما أمر الشرع فينبغي أن يعلم فيه قانون واحد وهو أن الشرع والملة الآتية على لسان نبي من الأنبياء يرام بها **خطاب الجمهور كافة**، ثم من المعلوم الواضح أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة

---

(١) أفلاطون بن أرسطن فيلسوف يوناني من أهل ملطية، تتلمذ على الفيلسوف «طاليس»، وخالفه في بعض المسائل، أفنى حياته في الفلسفة تعلمًا وتعليمًا، مات سنة ٣٤٧ ق م، انظر: أخبار الحكماء للقفطي/ص١٣، والملل والنحل للشهرستاني (٢/ ٦٤)، وتعليقات المحقق عليه.

(٢) الجمع بين رأي الحكيمين/ص٢٩، والله تعالى أمر نبيه ﷺ أن يقول: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾ [سبأ: ٥٠].

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٦/ ٤٤٠).

(٤) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٣، ودرء التعارض (١/ ٩)، ومنهاج السنة (١/ ٣٢٢)، ومجموع الفتاوى (٤/ ١٦١)، و(١٧/ ٣٥٦)، و(١٩/ ١٥٦) جميعها لابن تيمية.

التوحيد[(١)] من الإقرار بالصانع، موحدًا مقدسًا عن الكم[(٢)]، والكيف[(٣)]، والأين[(٤)]، والمتى[(٥)]، والوضع[(٦)]، والتغير[(٧)]، حتى يصير الاعتقاد به أنه ذات واحدة[(٨)] لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع، أو يكون لها جزء[(٩)] وجودي كمي[(١٠)] أو معنوي[(١١)] ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم ولا داخلة فيه، ولا حيث تصح الإشارة إليه بأنه هنا أو هناك[(١٢)]،

---

(١) هذا هو التوحيد الحق عنده.

(٢) الكم هو العرض الذي يقتضي الانقسام لذاته، التعريفات للجرجاني/ ص٢٣٩، مراده نفي الصفات الخبرية؛ لأن إثباتها يقتضي تعدد الواجب، وهو باطل، فإثباتها باطل.

(٣) الكيف هيئة قارة في الشيء لا تقتضي قسمة، ولا نسبة لذاته، التعريفات للجرجاني/ ص٢٤١.

(٤) الأين حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان، التعريفات/ ص٦٠، كصفة العلو.

(٥) المتى حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في الزمان، تسهيل المنطق لعبد الكريم مراد/ ص٣١.

(٦) الوضع هيئة عارضة للشيء بسبب نسبتين: نسبة أجزاء بعضها إلى بعض، ونسبة أجزائه إلى الأمور الخارجية، كالقيام والقعود، التعريفات/ ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(٧) التغير انتقال شيء من حالة إلى حالة أخرى، التعريفات/ ص٨٧، وهذا اللفظ مجمل، فينبغي الاستفسار من قائله، والظاهر أن مراده نفي الصفات الفعلية كالاستواء، ونحوه.

(٨) أي مجردة عن جميع الصفات.

(٩) الجزء بضم الجيم، ما يتركب الشيء منه ومن غيره، التعريفات/ ص٢٣٩.

(١٠) الجزء الوجودي الكمي هو جزء من أجزاء الكم المتصل القار الذات، كالخط والسطح، التعريفات/ ص٢٣٩، ومراده الصفات الخبرية كاليد والوجه ونحوها.

(١١) الجزء الوجودي المعنوي جزء من أجزاء الماهيات الجوهرية المركبة من الجنس والفصل، التعريفات/ ص٢٣٩، ومراده الصفات المعنوية كالعلم والإرادة والقدرة، ونحوها.

(١٢) مراده نفي صفة العلو عن الله تعالى ومباينته لمخلوقاته كما هو الحق الثابت =

ممتنع إلقاؤه إلى الجمهور(١)، ولو ألقى هذا على هذه الصورة إلى العرب العاربة، أو العبرانيين والأجلاف، لتسارعوا إلى العناد، واتفقوا على أن الإيمان المدعو إليه إيمان بمعدوم أصلًا(٢).

ولهذا ورد ما في التوراة(٣) تشبيهًا كله، ثم إنه لم يرد في القرآن من **الإشارة إلى هذا الأمر الأهم شيء، ولا أتى بصريح ما يحتاج إليه في التوحيد(٤) بيان مفصل، بل أتى بعضه على سبيل التشبيه في الظاهر، وبعضه جاء تنزيهًا مطلقًا، عامًا جدًا، لا تخصيص ولا تفسير له، وأما الأخبار التشبيهية فأكثر من أن تحصى**، ولكن لقوم أن لا يقبلوه، فإذا كان الأمر في التوحيد هكذا، فكيف بما هو بعده من الأمور الاعتقادية؟.

ثم هب أن هذه كلها موجودة على الاستعارة(٥)، فأين النصوص

= نقلًا وعقلًا وفطرة.

(١) وغيرهم من العلماء وغيرهم ممن لم تتغير فطرتهم، فإنهم مفطورون على أن الله تعالى موصوف بصفات الكمال

(٢) وهذا هو الحق، ولذلك لم يرد به الشرع؛ لأنه باطل.

(٣) في الأصل: التوحيد، وذكر المحقق أن الأصلين اتفقا على رسم الكلمة: التورية، وأنه أثبت ما رآه صوابًا، وما أثبته أنا من درء التعارض لابن تيمية (٥/ ١١)، والصواعق لابن القيم (١٠٩٨/٣)، وهو الصواب كما يدل عليه السياق، وقد ثبت بهذا أن الإمامين ابن تيمية وابن القيم، قد اطلعا على هذا الكتاب، وأن الأول منهما كان مصيبًا في أن الغزالي استقى مواده الفلسفية من ابن سينا، وقد صرح بهذا في غير موطن من كتبه، وانظر كلام المحقق/ ص١٥، وبه تعلم أن الرجل لا علم عنده بكتب أهل السنة وعقيدتهم، وأن بضاعته الفلسفة، ثم اعجب كيف يشرف في بلد التوحيد، على رسائل علمية في علم التوحيد، ومنها رسالة بعنوان: «التوحيد في الإسلام»، وفيها تقرير أن مذهب السلف في نصوص الصفات، هو التفويض، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ خُذُواْ حِذۡرَكُمۡ﴾.

(٤) توحيد الفلاسفة والنفاة.

(٥) الاستعارة من أقسام المجاز، عند القائلين به، ولها عدة تعريفات منها: =

المشيرة بالتصريح إلى التوحيد المحض، الذي تدعو إليه حقيقة هذا الدين[1]، المعترف بجلالته على لسان حكماء العالم قاطبة؟.

فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة بخطاب الجمهور بما يفهمون، مقربًا مالا يفهمون إلى أفهامهم بالتمثيل والتشبيه، ولو كان غير ذلك، لما أغنت الشرائع البتة»[2].

وقال ابن رشد: «الكلام في علم الباري ﷻ بذاته وبغيره، مما يحرم على طريق الجدل في حال المناظرة فضلًا عن أن يثبت في كتاب، فإنه لا تنتهي أفهام الجمهور إلى مثل هذه الدقائق.

وإذا خيض معهم في هذا، بطل معنى الإلهية عندهم، فلذلك كان الخوض في هذا العلم محرمًا عليهم؛ إذ كان الكافيء في سعادتهم أن يفهموا من ذلك ما أطاقته أفهامهم، **ولذلك لم يقتصر الشرع الذي قصدُه الأول تعليم الجمهور، في تفهيم هذه الأشياء في الباري ﷻ بوجودها في الإنسان، كما قال الله ﷻ:** ﴿لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِى عَنكَ شَيْـًٔا ﴿٤٢﴾﴾ [مريم]، **بل واضطر إلى تفهيم معان كثرة في الباري ﷻ بتمثيلها بالجوارح الإنسانية،** مثل قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا خَلَقْنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾﴾ [يس]، وقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، فهذه مسألة هي خاصة بالعلماء الراسخين، الذين أطلعهم الله على الحقائق، ولذلك لا يجب أن تثبت في كتاب إلا في

= «استعمال العبارة في غير ما وضعت له في أصل اللغة»، وقيل: هي ادعاء معنى الحقيقة في الشيء للمبالغة في التشبيه مع طرح المشبه»، انظر: أسرار البلاغة/ ص٣٠، ونهاية الإيجاز/ ص٢٣١ ـ ٢٣٣، ومفتاح العلوم للسكاكي/ ص٣٦٩.

(١) حقيقة هذا الدين دعت إلى إثبات الصفات.

(٢) رسالة أضحوية في أمر المعاد/ ص٤٤ ـ ٥٠.

الكتب الموضوعة على الطريق البرهاني... فالكلام في هذه الأشياء مع الجمهور، هو بمنزلة من يسقي السموم، أبدان كثير من الحيوانات، التي تلك الأشياء سموم لها»[١].

وقال: «وإنما وصف نفسه في الشرع بالسمع والبصر، تنبيهًا على أنه لا يفوته نوع من أنواع العلوم والمعرفة، ولم يمكن تعريف هذا المعنى للجمهور إلا بالسمع والبصر»[٢].

فالله تعالى عنده ليس له سمع ولا صفة، ولكن لما كان إلقاء هذا إلى الجمهور خاطبهم بما يفيد اتصافه تعالى بذلك في الظاهر والمقصود منه إثبات صفة العلم[٣].

وذكر في كتابه الكشف عن مناهج الأدلة أن سبب حيرة المتكلمين، التي أوقعتهم في تأويلات مستهجنة[٤] ـ «هو التصريح في الشرع بما لم يأذن الله ورسوله به، وهو التصريح بنفي الجسمية للجمهور، وذلك أنه من العسير أن يجتمع في اعتقاد واحد أن ههنا ليس بجسم، وأنه مرئي بالأبصار؛ لأن مدارك الحواس هي في الأجسام، أو أجسام؛ ولذلك رأى قوم أن هذه الرؤية، هي مزيد علم في ذلك الوقت، وهذا أيضًا لا يليق الإفصاح به للجمهور وأنه لما كان العقل من الجمهور لا ينفك من التخيل، بل ما لا يتخيلون هو عندهم عدم، وكان تخيل ما ليس بجسم لا يمكن، والتصديق بوجود ما ليس بمتخيل، غير ممكن عندهم؛ عدل

---

(١) تهافت التهافت (٢/ ٥٥٠ ـ ٥٥٢).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٦٨٨).

(٣) وهذا هو مذهب المعتزلة حيث إنهم يرجعون هاتين الصفتين إلى العلم، ويلزمهم فيها نظير ما فروا منه في السمع والبصر، فالباب واحد.

(٤) الهجنة من الكلام ما يعيبك، والتهجين التقبيح، انظر: اللسان (١٣/ ٤٣١)، والقاموس/ ص١٥٩٩ ـ ١٦٠٠.

الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى، فوصفه سبحانه لهم بأوصاف تقرب من قوة التخيل، مثل ما وصفه به السمع، والبصر، والوجه، وغير ذلك، مع تعريفهم، أنه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيلة ولا يشبهه.

ولو كان القصد تعريف الجمهور أنه ليس بجسم، لما صرح لهم بشيء من هذا، بل لما كان أرفع الموجودات المتخيلة هو النور، ضرب لهم المثال به؛ إذ[1] كان النور هو أشهر الموجودات عند الحس والتخيل، وبهذا النحو من التصور، أمكن أن يفهموا المعاني الموجودات في المعاد، أعني أن تلك المعاني مثلت لهم بأمور متخلية محسوسة.

فإذًا متى أخذ الشرع في أوصاف الله تبارك وتعالى على ظاهره، لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها؛ لأنه إذا قيل: له نور، وأن له حجابًا من نور، كما جاء في القرآن والسنن الثابتة؛ ثم قيل: إن المؤمنين يرونه في الآخرة كما ترى الشمس؛ لم يعرض في هذا كله شك، ولا شبهة، في حق الجمهور، ولا في حق العلماء، وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم، لكن متى صرح لهم به ـ أعني للجمهور ـ بطلت عندهم الشريعة كلها، أو كفَّروا المصرح لهم بها؛ فمن خرج عن منهاج الشرع في هذه الأشياء، فقد ضل عن سواء السبيل»[2].

وذكر ابن الطفيل[3] في قصته المختلقة المتخيَّلة[4]، أن جزيرة نشأ

---

(١) في الأصل: إذا.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة/ ص٩٨ ـ ٩٩.

(٣) محمد بن عبد الملك بن محمد، أبو بكر القيسي الأندلسي، فيلسوف، ولد سنة ٤٩٤هـ بغرناطة، كانت علاقته قوية مع أمير البلاد، استطاع من خلالها تقريب فلاسفة عصره من الأمير العبيدي، له مؤلفات فلسفية وأخرى في علم النفس، مات بمراكش سنة ٥٨١هـ، انظر: الأعلام (٦/ ٢٤٩)، تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب/ ص٩٧ ـ ٩٨.

(٤) هذه القصة فيها ما يدل على بطلانها من أوجه كثيرة، وإن كان بطلانها ظاهر =

بها رجل يدعى «أسال» كانت قد «انتقلت إليها ملة من الملل الصحيحة المأخوذة عن الأنبياء المتقدمين، صلوات الله عليهم، وكانت ملة محاكية لجميع الموجودات الحقيقية بالأمثلة المضروبة التي تعطي خيالات تلك الأشياء، وتثبت رسومها في النفوس، حسبما جرت به العادة في مخاطبة الجمهور»[(١)].

وذكر بعدها قصة ملخصها أن امرأة جميلة عضلها أخوها من الزواج، فتزوجها قريب لها ـ يدعى يقظان ـ خفية، على وجه جائز في مذهبهم المشهور في زمنه، ثم إن المرأة حملت فخافت من الفضيحة، فوضعت الولد في تابوت وألقته في اليم، فحملته المياه إلى جزيرة مقابلة خصبة، أشجارها مثمرة. . . وكانت ترضعه ظبية! فنشأ وهو رضيع في هذه الجزيرة المهجورة، التي ليس فيها من البشر أحد، واستطاع أن يصل إلى معرفة الله تعالى، وغير ذلك من الأمور الإلهية، من غير تلقي ذلك عن شريعة نبي من الأنبياء[(٢)].

وكان أسال قد سمع بهذه الجزيرة التي نشأ بها حي بن يقظان، فرغب في الذهاب إليها والعزلة عن الناس، فانتقل إليها وجلس أياما، وهو يبحث عن حي بن يقظان[(٣)]، فلم يجده إلا بعد مدة، وبعد أن حصل بينهما تعارف، وتعلم حي الكلام من أسال، شرح أمره وحاله لأسال، ووصف له شأنه كله، وكيف ترقى في المعرفة حتى انتهى إلى درجة الوصول[(٤)]،

= بداهة، ومنها تعرف أن هؤلاء المتفلسفة هم الذين يتخيلون ويخيلون فهم أهل التخييل حقًّا.

(١) من غير كشف للحق لهم.

(٢) قارن بما سبق ذكره من مفهوم النبوة ومنزلتها عندهم.

(٣) وكيف علم به؟.

(٤) من غير أخذ عن الأنبياء.

فوجد أسال ما عند يقظان من الحقائق ووصف الذوات المفارقة للحس العارفة بذات الحق ﷻ، ووصف ذات الله تعالى بصفاته الحسنى موافقًا لما يعلمه من شريعتهم، فعلم أنه من أولياء الله، الذين لا خوف عليهم، ولا هم يحزنون! فالتزم خدمته، والأخذ بإشاراته فيما تعارض عنده من الأعمال الشرعية التي تعلمها في ملته، وأن «حي» وجد كل ما في تلك الشريعة مطابقًا لما شاهده في مقامه الكريم، فالتزم جميع ما في تلك الشريعة، **إلا أنه أشكل عليه أمران:**

«**الأول**: لم ضرب هذا الرسول الأمثال للناس، في أكثر ما وصفه من أمر العلم الإلهي، وأضرب عن المكاشفة[1]، حتى وقع الناس في أمر عظيم من التجسيم، واعتقاد أشياء في ذات الحق، هو منزه عنها، وبريء منها؟، وكذلك في أمر الثواب والعقاب!.

الثاني: لم اقتصر على هذه الفرائض، ووظائف العبادات، وأباح الاقتناء للأموال، والتوسع في المآكل، حتى يفرغ الناس للاشتغال بالباطل، والإعراض عن الحق؟»[2].

والذي أوقعه في هذا، ظنه أن الناس كلهم ذوو فطر فائقة، وأذهان ثاقبة، ونفوس عازمة، ولم يكن يدري ما هم عليه من البلادة[3] والنقص، وسوء الرأي وضعف العزم، وأنهم كالأنعام بل هم أضل سبيلا.

فأشفق على الناس، وأراد إنقاذهم مما هم فيه ومكاشفتهم

---

(١) بنفي الصفات ونفي المعاد الجسماني.

(٢) حي بن يقظان/ ص١٢٧.

(٣) بلُد ـ على وزن كرُم ـ، بلادة، فهو بليد وأبلد، وهو الذي لا ينشطه التحريك، وفرس بليد، إذا تأخر عن السوابق، وبلد الإنسان بمعنى لم يُجِدّ. انظر: لسان العرب (٣/ ٩٦)، والقاموس المحيط/ ص٣٤٣.

بالحقيقة[١]، فاستشار صاحبه أسال في ذلك، فأشار عليه بعدم الإقبال على ذلك؛ لما سبق من حالهم. . . ثم إنهما عبرا إلى جزيرة أخرى، فقدما على قوم هم أقرب إلى الفهم من جميع الناس، وأخبره أسال أنه إن عجز عن تعليمهم، فهو عن تعليم الجمهور أعجز.

فبدأ حي بن يقظان يعلمهم، ويبث أسرار الحكمة[٢] فيهم، وما أن ترقى عن الظاهر قليلًا، وأخذ في وصف ما سبق إلى فهمهم خلافه[٣]، جعلوا ينقبضون منه من غير إظهار ذلك له، لغربته بينهم، ومكان صديقه أسال فيهم، مع أنهم كانوا محبين للخير، راغبين في الحق، إلا أن نقص فطرتهم يمنعهم من طلب الحق من طريقه، ولا يأخذون بجهة تحقيقه، ولا يلتمسونه من بابه، ولا يريدون معرفته من طريق أربابه، فانقطع رجاؤه من قبولهم. . . فبان له أن مكاشفتهم بالحق لا تمكن، وأن تكليفهم من العمل فوق هذا القدر لا يتفق، وأن حظ الجمهور من الانتفاع بالشريعة، إنما هو حياتهم الدنيا؛ ليستقيم لهم معاشهم، وأنه لا يفوز منهم بالسعادة الأبدية إلا الشاذ النادر. . . وأن الحكمة كلها، والهداية والتوفيق، فيما نطقت به الرسل، ووردت به الشريعة، لا يمكن غير ذلك، ولا يمكن المزيد عليه، فلكل عمل رجال، وكل ميسر لما خلق له. . . فانصرف إلى هؤلاء المدعوين، واعتذر عما تكلم به عندهم، وتبرأ منه، وأعلمهم أنه قد رأى رأيهم، واهتدى بمثل هديهم، وأوصاهم بملازمة ما كانوا عليه من حدود الشرع، والأعمال الظاهرة، وعلم هو وصاحبه أسال، أن لا نجاة لهذه الطائفة المريدة، القاصرة، إلا بهذه الطريق، وأنها إن ارتفعت عنه إلى

---

(١) نفي الصفات وإنكار المعاد.

(٢) الفلسفية لا النبوية.

(٣) من ظواهر الشرع كإثبات الصفات.

يفاع[1] الاستبصار، اختل ما هي عليه، ولم يمكن أن تلحق بدرجة السعداء، وتذبذبت، وانتكست، وساءت عاقبتها...»[2].

وقد ختم ابن الطفيل هذه الخرافة بقوله: «هذا ـ أيدنا الله وإياك بروح منه ـ ما كان من نبإ حي بن يقظان وأسال وسلامان، وقد اشتمل على حظ من الكلام لا يوجد في كتاب، ولا يسمع في معتاد خطاب[3]، وهو من العلم المكنون، الذي لا يقبله إلا أهل المعرفة بالله، ولا يجهله إلا أهل الغرَّة بالله»[4].

وقال أحد المتفلسفين المعاصرين: «الفلسفة والدين يعبران عن حقيقة واحدة من وجهين مختلفين!!، وكل ما في الأمر، أن الفلسفة في سعيها للوصول إلى الحقيقة، تستعمل وسائل غير الوسائل التي يعمد إليها الدين؛ **ففي حين أن الدين يلجأ إلى طرق التخييل، والإقناع النفسي،** تلجأ الفلسفة إلى المعقولات، والبرهان المنطقي، وبينما الفلسفة بطبيعتها تتجه إلى الخاصة، وأصحاب الأذهان الصافية!!، نجد الدين إنما يتجه إلى الكافة، والجمهور على حسب ما يطيقون!»[5].

ثالثًا: موقف الاتحادية:

صرح بعض هؤلاء بما يدل على خبثهم، وسوء طويتهم، وبغضهم لكلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، وهذا يدل على أن ما يوجد

---

(١) اليافعات من الأمور ما علا وغلب فلم يطق، ومن الجبال الشمخ، واليفاع أيضًا ما ارتفع من الأرض، انظر: القاموس/ ص١٠٠٤، والصحاح (٣/ ١٣١٠).

(٢) انظر: المصدر السابق/ ص١٢٧ ـ ١٣٠.

(٣) لأنها من تخيلاته وأكاذيبه.

(٤) المصدر نفسه/ ص١٣٠.

(٥) شخصيات ومذاهب فلسفية لعثمان أمين/ ص٥٦.

عندهم، من استدلال بالقرآن والسنة، ما هو إلا مجرد تلبيس وتدليس، على الذين لا يعرفون حقيقتهم، وما هو إلا وسيلة لنشر باطلهم، وترويج بضاعتهم الموبوءة، شأنهم في ذلك، شأن سائر الأهواء والبدع[(١)].

ولما كان مذهب هؤلاء، أن الوجود واحد، فليس هناك خالق ومخلوق، وكانت النصوص من الكتاب والسنة صريحة في ضد ذلك، مع إقرار العقول والفطر السليمة بذلك، وكانت الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، المثبتة لمباينة الله تعالى لخلقه شجًا[(٢)] في حلوق هؤلاء الملاحدة، وكانت لها منزلة عند جمهور المسلمين، تكلم هؤلاء الاتحادية فيها، بنظير ما قاله الباطنية والمتفلسفة قبلهم، وهذا بعض ما نقل عن بعضهم في ذلك:

قال ابن تيمية: «حدثني كمال الدين المراغي[(٣)]، أنه لما تحدث مع التلمساني في هذا المذهب، قال: «وكنت أقرأ عليه في ذلك، فإنهم كانوا قد عظموه عندنا، ونحن مشتاقون إلى معرفة (فصوص الحكم)، فلما صار يشرحه لي، أقول: «هذا خلاف القرآن، والأحاديث»؛ فقال: «ارْمِ هذا كلَّه خلف الباب، واحضر بقلب صاف، حتى تتلقى هذا

---

(١) قال الإمام أحمد بن سنان القطان: «لا تجد مبتدعًا إلا وهو يبغض الحديث»، وقد سبق/ ص٤٧٤.

(٢) الشجا ما اعترض في الحلق من عظم ونحوه، القاموس المحيط/ ص١٦٧٥.

(٣) لعله محمود بن عبد الله بن عبد الرحمٰن أبو الثناء المراغي، ولد سنة ٦٠٥هـ، كان مدرس المدرسة الفلكية، كان فقيهًا صالحًا زاهدًا متعبدًا، وكان ممن عليه مدار الفتوى بدمشق، أخذ عنه الذهبي والمزي وغيرهما، مات سنة ٦٨١هـ، انظر: البداية والنهاية (١٣/ ٢٨٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٧٤)، وطبقات الشافعية (١٠/ ٣٦٩).
انظر: الرد الوافر/ ص١١٩، فقد ذكر شخصًا آخر لعله المذكور فوق وذكر أنه مترجم في البداية والنهاية.

التوحيد»، أو كما قال، ثم خاف أن أشيع ذلك عنه، فجاء إليَّ باكيًا، وقال: «استُر عنِّي ما سمعته منِّي»»(١).

وقال ابن تيمية: «وحدثني الشيخ، العالم، العارف، كمال الدين المراغي شيخ زمانه، أنه لما قدم وبلغه كلام هؤلاء في التوحيد قال: «قرأت على العفيف التلمساني من كلامهم شيئًا، فرأيته مخالفًا للكتاب والسنة، فلما ذكرت ذلك له قال: «**القرآن ليس فيه توحيد، بل القرآن كله شرك، ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد**»، قال: «فقلت له: ما الفرق عندكم بين الزوجة، والأجنبية، والأخت، الكل واحد»؟ قال: «لا فرق بين ذلك عندنا، وإنما هؤلاء المحجوبون اعتقدوه حرامًا، فقلنا: هو حرام عليهم عندهم، وأما عندنا فما ثم حرام»»(٢).

وقال المراغي: «لما قرأت عليه ـ أي: العفيف التلمساني ـ «مواقف النِّفَّري»(٣)، جعلت أتأول موضعًا بعد موضع، إلى أن تبين مراده، الذي لا يمكن تغطيته، وأنه يقول بالوحدة، فقلت: «هذا يخالف الكتاب، والسنة، والإجماع»، فقال: «إن أردت هذا التحقيق، فدع الكتاب، والسنة، والإجماع»»(٤).

---

(١) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، والصفدية (١/ ٢٤٤).

(٢) مجموع الفتاوى (٢/ ٢٤٤)، و(١١/ ٢٤١)، والجواب الصحيح (٤/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، وذكره (٢/ ٢٧)، و(٢/ ١٢٧)، و(٢/ ٣٦٥) ولم يسمه، ونحوه في مجموع الفتاوى (١٣/ ١٨٦)، وبغية المرتاد/ ص٤٩١ مختصرًا.

(٣) المواقف طبع بتحقيق أرثر يوحنا اربري، ط: دار الكتب المصرية، القاهرة سنة ١٩٣٤، أفاده د/ محمد رشاد سالم، انظر: الصفدية (١/ ٢٤٥) تعليق: رقم (١).
والنفري هو محمد بن عبد الجبار بن الحسن النفري نسبة إلى بلدة النفر من أعمال الكوفة، من غلاة المتصوفة، مات سنة ٣٥٤هـ، مترجم في الأعلام للزركلي (٧/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٤) الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٤٥).

وقال ابن عربي الملحد عن قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ مَكْرًا كُبَّارًا ﴿٢٢﴾﴾ [نوح]: «لأن الدعوة إلى الله تعالى مكر بالمدعو؛ لأنه ما عدم من البداية فيدعى إلى الغاية، ﴿أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، فهذا عين المكر»(١).

قال القاشاني(٢) في شرحه: «معناه أن الدعوة إلى الله دعوة منه إليه، لأن الله عين الداعي والمدعو، والبداية والغاية؛ لكونه عين كل شيء فهو مكر بالمدعو؛ لأن المدعو هو الله فكيف يدعى إلى الله؟»(٣).

قال البقاعي(٤) رحمه الله تعالى: «فهذا وأشكال من قوله ـ كما سيأتي في الفص اليوسفي ـ يدندن به على تصحيح قول الكفار: إن القرآن سحر، ولا يقدر على التصريح به»(٥).

وقال البقاعي أيضًا: «ولقد أخبرني من أثق به، أن بعض أتباعهم قال له: «القرآن أساطير الأولين»(٥).

ومن خلال هذه النقول، يتبين لكل أحد، أن أهل التخييل جميعًا، يعتقدون أن الرسول ﷺ لم يبين للأمة حقيقة توحيد الله تعالى بأسمائه وصفاته، وأن ما ورد عنه في هذا الباب لا يفيد العلم الحق بالله تعالى،

---

(١) فصوص الحكم بشرح القاشاني/ص٦٦.

(٢) عبد الرزاق بن أحمد جمال الدين القاشاني، له شرح على ديوان ابن الفارض توفي سنة ٧٣٠هـ، انظر: الأعلام (٣/ ٣٥٠).

(٣) شرح الفصوص/ ص٦٦.

(٤) إبراهيم بن عمر أبو الحسن برهان الدين البقاعي الشافعي، محدث مفسر علامة مؤرخ ولد سنة ٨٠٩هـ، جمع القراءات واشتغل بالنحو والفقه والحديث، من مصنفاته: الجواهر والدرر في تناسب الآيات والسور، وعنوان الزمان بتراجم الشيوخ والأقران، مات سنة ٨٨٥هـ، انظر: الضوء اللامع (١/ ١٠١)، والشذرات (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠).

(٥) تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي/ ص٥٠.

وإنما هو مجرد تخييل، وأمثال، ورموز، وأن المعتقد الحق في هذا الباب لم يصرح لهم به، ولم يدلهم عليه، فلا جرم، أن نسب إليهم بعض أهل العلم، هذه المقالة، وصرحوا أن هذا هو اعتقادهم، ومن ذلك:

١ ـ قول القاضي عياض[١] رحمه الله تعالى ـ تحت فصل: بيان ما هو من المقالات كفر ـ: «وكذلك من أقر بالوحدانية، وصحة نبوة نبينا ﷺ، ولكن جوز على الأنبياء الكذب فيما أتوا به ـ ادعى في ذلك المصلحة بزعمه، أولم يدعها ـ فهو كافر بإجماع، كالمتفلسفين، وبعض الباطنية، والروافض، وغلاة المتصوفة، وأصحاب الإباحة، فإن هؤلاء زعموا أن ظواهر الشريعة، وأكثر ما جاءت به الرسل من الأخبار عما كان، ويكون من أمور الآخرة، والحشر، والقيامة، والجنة، والنار، ليس منها شيء على مقتضى لفظها، ومفهوم خطابها، وإنما خاطبوا بها الخلق على جهة المصلحة؛ إذ لم يمكنهم التصريح لقصور أفهامهم، فمضمَّن مقالاتهم إبطال الشرائع، وتعطيل الأوامر والنواهي، وتكذيب الرسل، والارتياب فيما أتوا به»[٢].

٢ ـ وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن مذهبهم في هذا: «أن الرسل لم يبينوا ما هو الحق في نفسه، من معرفة توحيد الله تعالى، ومعرفة اليوم الآخر، ولم يذكروا ما هو الذي يصلح، أو يجب على خاصة بني آدم، وأولو الألباب منهم، أن يفهموه ويعقلوه، ويعلموه من هذا الباب، وأن

(١) عياض بن موسى أبو الفضل اليحصبي الأندلسي، ثم السبتي المالكي، ولد سنة ٤٧٦هـ، جمع وألف، واستقضي بسبتة مدة طويلة حمدت سيرته فيها، ثم نقل عنها إلى قضاء غرناطة، من مصنفاته: ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك، توفي سنة ٥٢٠هـ، انظر: السير (٢٠/٢١٣ ـ ٢١٧).

(٢) الشفا (٢/١٠٦٨).

الكتاب، والسنة، والإجماع، لا يحتج بها في باب الإيمان بالله واليوم الآخر، لا في الخلق، ولا البعث، لا المبدأ ولا المعاد، وأن الكتب الإلهية، إنما أفادت تخييلًا تنتفع به العامة، لا تحقيقًا يفيد العلم والمعرفة، وأن أعظم العلوم وأجلها وأشرفها ـ وهو العلم بالله ـ لم تبينه الرسل أصلًا، ولم تنطق به، ولم تهد إليه الخلق، بل ما بينت لا معرفة الله، ولا معرفة المعاد، لا ما هو الحق في الإيمان بالله، ولا ما هو الحق في الإيمان باليوم الآخر، بل ليس عندهم في كلام الله ورسوله من هذا الباب، علم ينتفع به أولو الألباب، وإنما فيه تخييل، وإيهام، ينتفع به جهال العوام»[1].

٣ ـ وقال الإمام ابن القيم مبينًا تفصيل قولهم على حقيقته: «اعتقدوا أن الرسل لم تفصح للخلق بالحقائق؛ إذ ليس في قواهم إدراكها، وإنما خيلت لهم وأبرزت المعقول في صورة المحسوس، قالوا ولو دعت الرسل أممهم إلى الإقرار برب لا داخل العالم، ولا خارجه، ولا محايثًا له، ولا مباينًا له، ولا متصلًا به، ولا منفصلًا عنه، ولا فوقه ولا تحته، ولا عن يمينه، ولا عن يساره، لنفرت عقولهم من ذلك، ولم تصدق بإمكان وجود هذا الموجود، فضلًا عن وجوب وجوده، وكذلك لو أخبروهم بحقيقة كلامه، وأنه فيض فاض من المبدأ الأول على العقل الفعال، ثم فاض من ذلك العقل على النفس الناطقة الزكية المستعدة، لم يفهموا ذلك، ولو أخبروهم عن المعاد الروحاني بما هو عليه لم يفهموه،

---

(١) درء التعارض (٥/ ٢١)، وانظر من كتبه: (١/ ٨ ـ ١١)، و(١/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، و(٢/ ١٣٩) و(٧/ ١٠٨، ٣٣٣)، و(٨/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، والفتوى الحموية/ ص٢٨٢ ـ ٢٨٤، ومنهاج السنة (١/ ٣٢٢)، والصفدية (١/ ٧)، و(١/ ٢٣٧)، و(٢/ ١٣٩)، ومجموع الفتاوى (٤/ ٦٧ ـ ٧٠)، (٩/ ١٣٢)، و(١٢/ ٣٣٧)، و(١٣/ ٢٦٤)، و(١٦/ ٤٤٠)، و(١٧/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

فقربوا لهم الحقائق المعقولة بإبرازها[1] في الصور المحسوسة، وضربوا لهم الأمثال بقيام الأجساد من القبور في يوم العرض والنشور، ومصيرها إلى جنة فيها أكل، وشرب، ولحم، وخمر، وجوار حسان، أو نار فيها أنواع العذاب، تفهيمًا للذة الروحانية بهذه الصورة، والألم الروحاني بهذه الصورة، وهكذا فعلوا في وجود الرب وصفاته وأفعاله، ضربوا لهم الأمثال بموجود عظيم جدًا، أكبر من كل موجود، وله سرير عظيم، وهو مستو فوق سريره، يسمع، ويبصر، ويتكلم، ويأمر وينهى، ويرضى ويغضب، ويأتي، ويجيء، وينزل، وله يدان، ووجه، ويفعل بمشيئته وإرادته، وإذا تكلم العباد سمع كلامهم، وإذا تحركوا رأى حركاتهم، وإذا هجس في قلب أحد منهم هاجس علمه، وأنه ينزل كل ليلة إليهم إلى سمائهم هذه، فيقول: من يسألني فأعطيه، ومن يستغفرني فأغفر له، إلى غير ذلك، مما نطقت به الكتب الإلهية.

قالوا: ولا يحل لأحد أن يتأول ذلك على خلاف ظاهره للجمهور؛ لأنه يفسد ما وضعت له الشرائع والكتب الإلهية.

وأما الخاصة، فهم يعلمون أن هذه أمثال مضروبة، لأمور عقلية، تعجز عن إدراكها عقول الجمهور، فتأويلها جناية على الشريعة والحكمة، وإقرارها إقرار للشريعة والحكمة.

قالوا: وعقول الجمهور بالنسبة إلى هذه الحقائق، أضعف من عقول الصبيان بالنسبة إلى ما يدركه عقلاء الرجال وأهل الحكمة منهم، والحكيم إذا أراد أن يخوف الصغير، أو يبسط أمله، خوفه ورجاه بما يناسب فهمه وطبعه.

---

(١) في الأصل والمختصر (١/ ١٥٧/ط أضواء السلف): في إبرازها، والمثبت من الطبعة القديمة للمختصر/ ص٨١ وهو الصواب كما لا يخفى.

وحقيقة الأمر عند هذه الطائفة، أن الذي أخبرت به الرسل عن الله، وصفاته وأفعاله، وعن اليوم الآخر، لا حقيقة له تطابق ما أخبروا به، ولكنه أمثال وتخييل وتفهيم بضرب الأمثال»[1].

ولا شك أن هذا القول الباطل لم يصرحوا به عن فراغ، وإنما لهم في ذلك شبهات استندوا إليها للتدليل ـ في زعمهم ـ على ما اعتقدوه في هذا الأمر العظيم، وهو ما سيأتي الكلام عليه في المبحث الآتي.



(١) الصواعق المرسلة (٢/٤١٨ ـ ٤٢١).

المبحث الثاني

الأصول التي بنى عليها أهل التخييل موقفهم والرد عليها

وفيه تمهيد وأربعة مطالب:

- المطلب الأول: الأصل الأول: قولهم إن الحق هو نفي الصفات، والرد على ذلك.
- المطلب الثاني: الأصل الثاني: تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن والرد على ذلك.
- المطلب الثالث: الأصل الثالث: دعواهم تخصيص آل البيت بالعلم الباطن والرد على ذلك.
- المطلب الرابع: الأصل الرابع: دعواهم عدم تمكن الرسول ﷺ من بيان الحق والرد على ذلك.

تمهيد

من عادة أهل الباطل في كل عصر ومصر، إيهام الناس أن لهم على ما هم عليه من البدع والضلال، أدلة لترويج باطلهم، وتزيين بدعهم، خاصة في الأوساط التي أصابها نور النبوة، ومرجع ما يستدل به جميع أهل الباطل إلى أربعة أشياء:

«**أحدها**: ألفاظ متشابهة مجملة مشكلة منقولة عن الأنبياء، وعدلوا عن الألفاظ الصريحة المحكمة وتمسكوا بها، وكلما سمعوا لفظًا لهم فيه

شبهة، تمسكوا به وحملوه على مذهبهم، وإن لم يكن دليلًا على ذلك، والألفاظ الصريحة المخالفة لذلك، إما أن يفوضوها، وإما أن يتأولوها كما يصنع أهل الضلال يتبعون المتشابه من الأدلة العقلية والسمعية ويعدلون عن المحكم الصريح من القسمين.

والثاني: خوارق ظنوها آيات، وهي من أحوال الشياطين، وهذا مما ضل به كثير من الضلال، المشركين وغيرهم، مثل دخول الشياطين في الأصنام وتكليمها للناس، ومثل إخبار الشياطين للكهان بأمور غائبة، ولا بد لهم مع ذلك من كذب، ومثل تصرفات تقع من الشياطين.

والثالث: أخبار منقولة إليهم ظنوها صدقًا وهي كذب، وإلا فليس مع النصارى، ولا غيرهم من أهل الضلال، على باطلهم لا معقول صريح، ولا منقول صحيح، ولا آية من آيات الأنبياء، بل إن تكلموا بمعقول، تكلموا بألفاظ متشابهة مجملة؛ فإذا استفسروا عن معاني تلك الكلمات، وفرق بين حقها وباطلها، تبين ما فيها من التلبيس، والاشتباه، وإن تكلموا بمنقول، فإما أن يكون صحيحًا لكن لا يدل على باطلهم، وإما أن يكون غير صحيح ثابت، بل مكذوب»[1].

قال ابن تيمية رحمه الله: «وهم[2] لا يعتمدون في أدلتهم، إلا على أحد ثلاثة أشياء: إما نقل كاذب، وإما دلالة مجملة مشبهة، وإما قياس فاسد، وهذا حال كل من احتج بحجة فاسدة نسبها إلى الشريعة؛ فإن عمدته إما نص، وإما قياس، والنص يحتاج إلى صحة الإسناد، ودلالة المتن؛ فلابد أن يكون النص ثابتًا عن الرسول، ولا بد أن يكون دالًّا على المطلوب.

---

(١) الجواب الصحيح (٢/ ٣١٥ ـ ٣١٦).

(٢) يعني: الرافضة، وليس هذا خاصًا بهم كما هو صريح كلامه.

والحجج الباطلة السمعية: إما نقل كاذب، وإما نقل صحيح لا يدل، وإما قياس فاسد، **وليس للرافضة وغيرهم من أهل الباطل حجة سمعية إلا من هذا الجنس**، وقولنا نقل يدخل فيه كلام الله ورسوله، وكلام أهل الإجماع عند من يحتج به»[(١)].

والرابع: وهو مستفاد من كلامه الثاني هو القياس الفاسد، وقد ذكره في مواطن أخرى من كتبه[(٢)]، وضابطه التسوية بين المختلفين والتفريق بين المتماثلين[(٣)].

المطلب الأول

الأصل الأول: قولهم إن الحق هو نفي الأسماء الصفات، والرد على ذلك

اتفق أهل التخييل من باطنية ومتفلسفة واتحادية على أن الله تعالى لا يسمى باسم ولا صفة، وأن إثبات الأسماء والصفات له تشبيه بالمخلوقات، ولذلك حملوا ما ورد من النصوص من ذلك على أنها رموز وأمثال وتخييلات، لا وجود لها في الواقع.

وأسوق الآن بعض أقوالهم في تقرير التوحيد الحق المزعوم عندهم على ترتيبهم السابق:

---

(١) منهاج السنة (٧/ ٤١٩)، وراجع للفائدة: تلخيص الاستغاثة له (٢/ ٦٨٠) وروضة المحبين لابن القيم/ ص١٢١.

(٢) انظر تلخيص الاستغاثة (٢/ ٦٨٠)، والفرقان بين الحق والباطل ضمن مجموع فتاويه (/ ١٣/ ٦٧ ـ ٦٨)، ومجموع فتاويه (١٩/ ٧٤).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٠/ ٥٣٩)، وشفاء العليل لابن القيم/ ص٢٧.

أولًا: أقوال الباطنية[١]:

١ ـ قال هبة الله الشيرازي الملقب بداعي الدعاة المؤيد في الدين[٢]: «فهو سبحانه لا يدخل تحت اسم ولا صفة، ولا يومأ إليه بالإشارة مكيفة، فلا يقال عليه حي، ولا قادر، ولا عالم، ولا عاقل، ولا كامل، ولا تام، ولا فاعل؛ لأنه مبدع الحي القادر العالم التام الكامل الفاعل، ولا يقال ذات لأن كل ذات حاملة للصفات...»[٣].

٢ ـ وعقد الكرماني أحمد حميد الدين[٤] في كتابه «راحة العقل»[٥] ـ عنوانًا في كتابه ـ «في أن أصدق قول في التوحيد والتسبيح والتحميد والإثبات، ما يكون من قبل نفي الصفات الموجودة في الموجودات وسلبها عنه تعالى»، ثم قال: «نقول لما كانت العقول مشتاقة إلى توحيد الله تعالى وتقديسه وتحميده وتمجيده بما هو أهله، وكان لذلك

---

(١) انظر مجموعة من أقوالهم في تقرير نفي الأسماء والصفات عن الرب سبحانه في كتاب كنز الولد للحامدي/ ص١١ ـ ٢٧.

(٢) هبة الله الشيرازي قدم من فارس إلى مصر فأقام بها زهاء ثلاثين عامًا، فنشر خلالها عقائد الإسماعيلية، وعقد مجالس بلغت ثمانمائة مجلس عرفت بالمجالس المؤيدية، هلك سنة ٤٧٠هـ، انظر أعلام الباطنية/ ص٥٩٦ ـ ٥٩٨.

(٣) كنز الولد لإبراهيم بن الحسن الحامدي/ ص١٣ ـ ١٤.

(٤) أحمد بن عبد الله، حميد الدين الكرماني، فارسي الأصل، فيلسوف كبير من دعاة الإسماعيلية في عهد الحاكم بأمر الله، ولد بكرمان وارتحل إلى القاهرة، ولي رئاسة دار الحكمة، ومزج تعاليم الإسماعيلية بالفلسفة، وكان من كبار دعاتهم بجزيرة العراق، فلقب بحجة العراقيين، له مؤلفات كثيرة منها: كتاب المصابيح في إثبات الإمامة، الرسالة الدرية في معنى التوحيد، هلك بعد٤١١هـ، انظر: أعلام الإسماعيلية/ ص٩٩ ـ ١٠٢.

(٥) هذا الكتاب لا يطلع عليه إلا القلة من الناس، انظر: الإسماعيلية تاريخ وعقائد لإحسان إلهي/ ص٢٧٨.

طريقان: طريق من جهة إلحاق الصفات التي لا يكون أشرف منها وإثباتها له[١]، وطريق من جهة نفي الصفات وسلبها عنه، وكان طريق التوحيد والتمجيد من جهة إثبات الصفات له مؤديًا إلى الكذب على الله تعالى، والافتراء عليه بنسب ما لا يليق به إليه، وإجرائه مجرى ما دونه من مخترعاته، كان أصدق ما يعتمد عليه في التوحيد والتمجيد، ضد إثبات الصفات وهو نفيها عنه، فأخذنا معاشر الدعاة الموحدين المتبعين للأئمة الطاهرين، في التوحيد والتسبيح طريق نفي الصفات بكونه حقًّا وصدقًا، وذلك أنه لما كان الصدق هو إثبات شيء لما هو موجود له، ونفي شيء عما هو ليس موجود له، رأينا أننا إن أثبتنا له تعالى صفة، وكانت الصفة لا له بل لغيره بكونها مختصة بالموجودات عنه التي هي غيره تعالى الله، كنا فيه كاذبين؛ إذ الكذب هو إثبات شيء لما هو ليس له، أو نفي شيء عما هو له، وإننا إن نفينا عنه صفة ـ وكانت تلك الصفة ليست له ـ بل لغيره كنا في ذلك صادقين، فلزمنا هذه الطريقة على ما رسمت الأدلة المنصوبون للهداية[٢] إلى طريق الحق في التوحيد صلوات الله عليهم»[٣].

٣ ـ وقال الداعي الإسماعيلي السليماني ضياء الدين[٤]: «الحمد لله المتعالي عن السماء والأسماء، والمتقدس أن يكون له تعالى حد أو رسم»[٥].

---

(١) إذا كانت تلك الصفات لا أشرف منها، وهو أحق بكل كمال، فلماذا لا تثبت له على وجه لا يماثل المخلوق؟.

(٢) مراده بهم أئمتهم المزعومون.

(٣) راحة العقل/١٤٧ ـ ١٤٨، وهكذا كل كلامه سابقًا ولاحقًا في تقرير النفي المحض/ص١٣٥ ـ ١٤٠.

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) مزاج التسنيم (٣/١/٤).

٤ ـ وذكر الحامدي «أن الغيب سبحانه وتعلى ﷻ لا يقال عليه باسم من الأسماء، ولا يوصف بما به مبتدعاته تدعى، ولكن لا بد من استعارة الأسماء الحسنى كما قال تعالى: ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها... فتوحيده معرفة حدوده، وسلب الإلهية عنهم تجريده، وسلب الأسماء والصفات عنه لهم تنزيهه»[١].

٥ ـ نقل عبد الله النجار الباطني الدرزي[٢] في كتابه «مذهب الدروز والتوحيد» ما ورد في الرسالة الثالثة عشر وهو قول صاحبها: «ولا أقول: إنه شيء فيقع به الهلاك، ولا أقول: إنه لا شيء فيكون معدومًا مفقودًا، ولا هو على شيء فيكون محمولًا عليه، ولا هو في شيء فيكون محاطًا به، ولا متعلق بشيء فيكون قد التجأ إليه»[٣].

وقال الحسين بن علي الوليد[٣]: «اعلم أن غيب الغيوب الذي لا تجاسر نحوه الخواطر، ولا يدرك بعقد ضمير، ولا بإحاطة تفكير، ولا يقع عليه اسم ولا صفة»[٤].

ثانيًا: أقوال المتفلسفة:

ومذهبهم أيضًا نفي الصفات عن الله تعالى، لأن إثباتها له يقتضي أن يكون مركبًا، والواجب ـ عندهم ـ بسيط غير مركب؛ لأن التركيب من خصائص الممكنات.

١ ـ قال الفارابي: «ولا يجوز أن يكون لواجب الوجود لذاته ـ الذي

---

(١) كنز الولد/ ص١١.

(٢) باطني درزي معاصر هلك سنة ١٣٩٦هـ، من مؤلفاته بنو معروف في جبل حوران، وإمامة العقل عند الموحدين الدروز، انظر ترجمته في: معجم أعلام الدروز في لبنان (٢/ ٤٤٠ ـ ٤٤١).

(٣) مذهب الدروز والتوحيد/ ص٤ ـ ٨٥.

(٤) رسالة المبدأ والمعاد: بواسطة الإسماعيلية تاريخ وعقائد/ ص٢٨١.

هو تام ـ أمر يجعله على صفة لم يكن عليها؛ فإنه يكون ناقصًا من تلك الجهة، فقد عرفت إرادة الواجب لذاته، وأنها علمه، وهي بعينها عنايته ورضاه»[(١)].

ويقول أيضًا: «علمه هو قدرته العظمى»[(٢)].

وقال: «لا ينقسم بالحمل على كثيرين مختلفين بالعدد، وإلا كان معلولًا له... ولا ينقسم بأجزاء القوام، مقداريًا كان أو معنويًا، وإلا كان كل جزء من أجزائه إما واجب الوجود فكثر واجب الوجود، وإما غير واجب الوجود، فهو أقدم بالذات من الجملة، فيكون أبعد من الجزء في الوجود»[(٣)].

٢ ـ وقال ابن سينا أيضًا: «فصل: في تحقيق وحدانية الأول، بأن علمه لا يخالف قدرته وإرادته، وحياته في المفهوم، بل ذلك كله واحد»[(٤)].

ويقول عن الله تعالى: «هو ذات، هو الوجود المحض، والحق المحض، والخير المحض، والعلم المحض، والقدرة المحضة، والحياة المحضة، من غير أن يدل بكل واحد من هذه الألفاظ على معنى منفرد على حدة، بل المفهوم منها عند الحكاية معنى واحد وذات واحدة»[(٥)].

وقال أيضًا: «لو التأم ذات واجب الوجود من شيئين أو أشياء تجتمع لوجب بها، ولكان الواحد منها أو كل واحد منها قبل واجب الوجود، ومقوِّمًا لواجب الوجود، فواجب الوجود لا ينقسم في المعنى

(١) التعليقات/ ص٣٧.
(٢) التعليقات/ ص٦.
(٣) فصوص الحكم/ ص١٣٢.
(٤) النجاة/ ص٢٤٩.
(٥) الرسالة الفيروزية ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات/ ص٣.

ولا في الكم»[١] ووصف الله أيضًا بأنه: «لا ند، ولا ضد له، ولا جنس له، ولا فصل له، فلا حد له ولا إشارة إليه»[٢].

ولهذا قال: «من المعلوم الواضح: أنّ التحقيق الذي ينبغي أن يُرجع إليه في أن التوحيد، هو الإقرار بالصانع موحَّدًا، مقدَّسًا عن الكم، والكيف، والأين، والمتى، والوضع، والتغيّر، حتى يصير الاعتقاد به أنه: ذات واحدة، لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع، أو يكون لها جزء وجوديّ، كمّي أو معنوي، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم، ولا داخلةً فيه، ولا حيث تصح الإشارة إليها أنها هنا، أو هناك»[٣].

٣ ـ وقال أبو الوليد ابن رشد ملزمًا الأشعرية بالتجسيم؛ لإثباتهم سبع صفات، وهي زائدة عن الذات «ويلزمهم على هذا أن يكون الخالق جسمًا؛ لأنه يكون هناك صفة وموصوف، وحامل ومحمول، وهذه هي حال الجسم، ذلك لأن الذات لا بد أن يقولوا إنها قائمة بذاتها، والصفات قائمة بها، أو يقولوا إن كل واحد منها قائم بنفسه، فالآلهة كثيرة، وهذا قول النصارى، الذين زعموا أن الأقانيم[٤] ثلاثة أقانيم،

---

(١) الإشارات (٣/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٢) الإشارات (٣/ ٥٣).

(٣) رسالة أضحوية في أمر المعاد/ ص٤٤.

(٤) الأقنوم لفظ مبتدع لم ترد به الكتب الإلهية، ولا نطق به أحد من النبياء، ولا من الحواريين باتفاق النصارى، وقيل إنه رومي ومعناه الأصل، وتفسير النصارى له بطال وهو من أعظم ما تناقضوا فيه، وهو عند حذاقهم الذات مع الصفة، فالمتحد بالمسيح ـ عندهم ـ هو أقنوم الكلمة، وكل واحد من الأقانيم الثلاثة عندهم يعبد، مع قولهم إنهم إله واحد، ويقولون: الإله جوهر واحد بثلاثة أقانيم، يجعلونها تارة جواهر وتارة صفات وتارة خواص، فالوجود هو الأب والعلم هو الابن، والحياة هي روح القدس عند متقدميهم، وعند متأخريهم القدرة بدل الحياة. =

الوجود والحياة والعلم...»[١].

ثالثًا: أقوال الاتحادية:

فإن مذهب الاتحادية قائم على نفي صفات الله تعالى[٢]، بل نفي وجوده تعالى، وذلك أنهم لا يثبتون ربًّا متميزًا عن خلقه بذاته وصفاته، وهم يتظاهرون بقول معتزلة الأشعرية النافين للصفات الخبرية وغيرها، وقول متفلسفة الأشعرية نفاة الصفات مطلقًا[٣]، وأول أمرهم نفي صفات الله تعالى[٤]، وهم يجمعون بين النفي العام والإثبات العام؛ فعندهم أن ذاته لا يمكن أن ترى بحال، وليس لها اسم، ولا صفة، ولا نعت؛ إذ هو الوجود المطلق الذي لا يتعين، وهو من هذه الجهة لا يرى، ولا اسم له، ويصرحون بأنه سبحانه موصوف بكل عيب ونقص[٥]، وفي هذا يقول ابن عربي الملحد:

«فالعلي بنفسه هو الذي يكون له الكمال الذي يستقصي به جميع الأمور الوجودية والنسب العدمية، بحيث لا يمكن أن يفوته نعت منها، وسواء كانت محمودة عرفًا وعقلًا وشرعًا، أو مذمومة عرفًا وعقلًا وشرعًا، وليس ذلك إلا لمسمى الله خاصة»[٦].

= انظر: الجواب الصحيح (٣/ ٢٠٠، ٤٢٧، ٤٧٠)، وبيان تلبيس الجهمية (٣/ ١٢٨)، والتسعينية (٣/ ٨٥٧، ٨٥٩) ـ وضمن الفتاوى الكبرى (٦/ ٥٨٨، ٥٩٠) ـ، ومجموع الفتاوى (٩/ ٥٦)، و(١٠/ ٢٣٧) جميعها لابن تيمية.

(١) الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة/ ص٧٥.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٣٧٦).

(٣) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٨٥).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٣٧٦).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٢٥٠).

(٦) الفصوص بشرح القاشاني/ ص٨٤.

وقال: «ألا ترى الحق يظهر بصفات المحدثات؟ وأخبر بذلك عن نفسه، وبصفات النقص، وبصفات الذم؟ ألا ترى المخلوق يظهر بصفات الحق من أولها إلى آخرها، وكلها حق له كما هي صفات المحدثات حق للحق؟»(١).

وقد بيّن ابن الوزير اليماني أن مذهبهم نفي الصفات كقول الملاحدة سواء فقال:

«وكثيرًا ما يكررون الفرق بين الحضرة الأحدية، والحضرة الواحدية، ويعنون بالأحدية الوجود المطلق، وهو عندهم الحق الذي لا نعت له، ولا وصف، كقول الملاحدة سواء في نفي أسمائه تعالى، لكنهم يثبتون الأسماء الحسنى للواحد لا للأحد، وهذا يلزمهم قول الثبوتية(٢)، لكنهم يعتذرون عنه بأن الله وأسماءه الحسنى كلها، خيالية لا حقيقة لها، ولا لشيء بعدها، ولا وجود لها، فكل ما عدا الوجود المطلق، عندهم خيال، كطيف الخيال في الأحلام، من الأنبياء، والجنة والنار، ومن صح هذا منه، فهو كفر بين، وجهل فاحش»(٣).

وقد تقدم كلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أن إحدى مواد هؤلاء سلب الجهمية(٤)، وقد وصفهم في غير موضع من كتبه بأنهم جهمية اتحادية(٥).

الـرد:

بعد هذه الأقوال التي سبقت عن أهل التخييل المعطلة، أذكر هنا

---

(١) المصدر السابق/ ص٨٨.

(٢) مقصوده مثبتة الصفات؛ فإن إثبات الصفات يستلزم إثبات الذات، وهم لا يثبتونها.

(٣) إيثار الحق على الخلق/ ص١٠١.

(٤) انظر/ ص٤٩٧.

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢/ ٢٢٩).

ملخص تقرير ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ لمذهبهم مع رده عليهم[(١)].

الأول: أنهم يصفون الله تعالى بالصفات السلبية على وجه التفصيل.

الثاني: أنهم لا يثبتون لله إلا وجودًا ذهنيًا لا حقيقة له.

الثالث: أن قولهم هذا يستلزم غاية التعطيل، والتمثيل، فجمعوا بين النقيضين[(٢)].

الرابع: أنهم يعطلون الله تعالى عن أسمائه وصفاته تعطيلًا يستلزم نفي ذاته تعالى[(٣)].

وبيان ذلك:

أولًا: أن غلاتهم يسلبون عن الله تعالى النقيضين فيقولون عن الله تعالى: هو لا موجود ولا معدوم، ولا حي ولا ميت، ولا عالم ولا جاهل، وعللوا ذلك بأمرين:

١ ـ أن وصفه بالإثبات تشبيهه بالموجودات.

٢ ـ أن وصفه بالنفي تشبيه له بالمعدومات.

وبطلان هذا ظاهر بداهة، وذلك:

١ ـ أنهم سلبوا عنه النقيضين وهذا ممتنع بداهة.

٢ ـ تحريفهم نصوص الكتاب والسنة التي جاءت بالإثبات المفصل.

٣ ـ وقوعهم في شر مما فروا منه، وهو تشبيهه تعالى بالممتنعات

---

(١) لم أتوسع في الرد عليهم لظهور بطلان مذهبهم.

(٢) النقيضان: ما لزم من وجود أحدهما ارتفاع الآخر، فلا يجتمعان معًا ولا يرتفعان معًا. انظر: التدمرية/ ص١٦.

(٣) انظر التدمرية لابن تيمية/ ص١٥.

لأن سلب النقيضين ممتنع كجمعهما[١].

٤ ـ أنه قد علم بالاضطرار، أن الوجود لابد له من موجد، واجب بذاته، غني عما سواه، قديم أزلي، ممتنع الحدوث والعدم، وهم وصفوه بما يمتنع وجوده، فضلًا عن كونه واجب الوجود، أو موجودًا أو قديمًا[٢].

ثانيًا: وأما الفلاسفة وأتباعهم، فمذهبهم وصف الله تعالى بالسلوب، والإضافات دون صفات الإثبات، فجعلوه الوجود المطلق بشرط الإطلاق، وبطلان مذهبهم يظهر من وجوه:

١ ـ أن هذا الوجود الذي يذكرونه، لا وجود له إلا في الأذهان.

٢ ـ أنهم جعلوا الصفة هي الموصوف، فالعلم عندهم عين العالم، وفي هذا مكابرة للقضايا البديهية.

٣ ـ أنهم يجعلون كل صفة عين الصفة الأخرى، فلا تمييز عندهم بين العلم والقدرة والمشيئة، وهذا جحد للضروريات[٣].

وبهذا يتبين بطلان مذهب هؤلاء في صفات الله تعالى، ومما يدل على بطلانه أيضًا أمران:

الأول: أنه مصادم لآلاف النصوص من الكتاب والسنة، المثبتة لأسماء الله تعالى وصفاته على وجه التفصيل[٤]، وليس في حرف واحد منها ما يدل على مذهبهم.

الثاني: أنهم معترفون بأن التوحيد الذي يقررونه لم يرد في الكتاب

---

(١) انظر: المصدر السابق/ ص١٦.

(٢) انظر: المصدر نفسه/ ص١٧.

(٣) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص١٧.

(٤) تقدم التمثيل لبعض ذلك من الكتاب والسنة/ ص، وانظر: التدمرية/ ص١٠ ـ ١٢، ومدارج السالكين (٣/ ٤١٧).

والسنة ـ كما سبق نقل كلامهم في ذلك ـ[1] فلا جرم أن صرحوا بأن النصوص الواردة في ذلك، مجرد تخييلات وأمثال ورموز لا حقيقة لها، وحكاية هذا كاف في الرد عليه.

المطلب الثاني

الأصل الثاني: تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، والرد على ذلك

اتفق أهل البدع في هذا الباب على دعوى أن للدين ظاهرًا وباطنًا، وأن نصوص الكتاب والسنة لها باطن يخالف ظاهرها، وعلى هذا فظاهرها غير مراد قطعًا؛ لأن الباطن بمنزلة اللب، والظاهر بمنزلة القشور، والذي دفعهم إلى ذلك أمور:

١ ـ أنهم لم يجدوا في ظاهر النصوص الشرعية ما يوافق موقفهم من هذه المسألة، وكذا سائر بدعهم، بل كل النصوص تدل على بطلان مذهبهم، وهي ما بين صريح وظاهر.

٢ ـ أن التصريح برد النصوص سبب لنفرة المسلمين عنهم.

٣ ـ أن هذه الدعوى تمكنهم من حمل النصوص على مذهبهم.

٤ ـ أن في هذا سدًا لباب الاحتجاج عليهم بالنصوص[2].

وإليك بعض أقوالهم في تقرير هذا الأصل:

أولًا: أقوال الباطنية:

يعتبر هذا المبدأ والأصل أهم ما يقوم عليه دين الباطنية، لأنه طريق

---

(١) ولا يخفى بطلان أي معتقد لم يدل عليه الوحيان.

(٢) انظر: فضائح الباطنية للغزالي/ص٥٥، والإفحام لأفئدة الباطنية الطغام ليحي العلوي/ص٧١.

إلى هدم الدين كما هو مذهبهم لأن القول بأن لكل ظاهر باطنًا لا يدل عليه اللفظ، يفتح الباب لكل أحد إلى تأويل كلام الله وكلام رسوله ﷺ على ما يهوى، وهذا بالتالي يؤدي إلى إبطال الشريعة بالكلية كما هو مقصودهم[(١)].

ومما يدل على أهمية هذا الأصل عند الباطنية ما ذكر أبو فراس الباطني أن الذي دفعه إلى تأليف رسالته «مطالع الشموس في معرفة النفوس» ما رآه من ميل أبناء دعوتهم إلى التمسك بظاهر العقيدة دون باطنها، ودراسة فروعها دون أصولها[(٢)].

قال أبو يعقوب السجستاني[(٣)]: «إن الظاهر هو الشريعة، والباطن هو الحقيقة»[(٤)].

وقد نقل عن النصير الطوسي أن من أراد الدخول في دينهم يلقن أن يقول: «وأعترف أن لا ظاهر إلا وله باطن، ولا صورة إلا ولها معنى كامل، ولا قشر إلا وله لب، ولا مدينة إلا ولها باب، ولا نور إلا وله حجاب، ولا شريعة إلا ولها طرقة، ولا طريقة إلا ولها حقيقة، ولا حقيقة إلا ولها تنزيل، ولا تنزيل إلا وله تأويل إلى العلماء الراسخين، ولا راسخ في العلم إلا المتأوّلين من الأئمة»[(٥)].

---

(١) انظر: بيان مذهب الباطنية وبطلانه للديلمي/ ص٦٣.
(٢) انظر: مطالع الشموس/ ص٣٠ ضمن أربع رسائل إسماعيلية.
(٣) إسحاق بن أحمد أبو يعقوب السجستاني، من كبار دعاة الباطنية الإسماعيلية، كان اليد اليمنى لأبي عبد الله محمد بن أحمد النسفي، داعية أهل ما وراء النهر، له مصنفات كثيرة منها «تأويل الشرائع»، «أساس الدعوة»، أعلام الإسماعيلية لمصطفى غالب/ ص. . . .
(٤) الافتخار/ ص٧١.
(٥) الدستور ودعوة المؤمنين للحضور/ ص٩٢ ضمن أربع رسائل إسماعيلية.

وقال الكرماني: «إن أهل الظاهر العابدون بالعمل فقط، وإن أهل الباطن هم العالمون بالعلم»[١].

ويقول إخوان الصفا: «واعلم أن للكتب الإلهية تنزيلات ظاهرة، وهي الألفاظ المقروءة المسموعة، ولها تأويلات خفية باطنة، وهي المعاني المفهومة المعقولة»[٢].

ثانيًا: أقوال المتفلسفة:

قال أبو الوليد ابن رشد: «وأما الأشياء التي لخفائها لا تعلم إلا بالبرهان، فقد تلطف الله فيها لعباده، الذين لا سبيل لهم إلى البرهان، إما من قبل فطرهم، وإما من قبل عادتهم، وإما من قبل عدمهم أسباب التعلم، بأن ضرب لهم أمثالها وأشباهها، ودعاهم إلى التصديق بتلك الأمثال، إذ كانت تلك الأمثال يمكن أن يقع التصديق بها بالأدلة المشتركة للجميع ـ أعني الجدلية والخطابية ـ، وهذا هو السبب في أن انقسم الشرع، إلى ظاهر وباطن؛ فإن الظاهر هو تلك الأمثال المضروبة لتلك المعاني، والباطن هو تلك المعاني، التي لا تنجلي إلا لأهل البرهان[٣]»[٤].

ثالثًا: أقوال الاتحادية:

قال ابن الفارض[٥] في التائية:

---

(١) راحة العقل/ص٢٧٥ بواسطة الإسماعيلية/ص٤٧٧.

(٢) رسائل إخوان الصفا (٤/ ١٣٨).

(٣) مراده بهم الفلاسفة كما ذكر ابن تيمية في درء التعارض (٩/ ١٢٣)، وانظر: بيان تلبيس الجهمية له (١/ ٢٣٤).

(٤) فصل المقال/ص٤٥، وانظر الرد عليه من ثمانية أوجه في: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٢٨ ـ ٢٣١).

(٥) عمر بن علي بن مرشد شرف الدين الحموي ثم المصري، المعروف بابن الفارض، ولد سنة ٥٧٦هـ، بالقاهرة، روى عن القاسم بن عساكر، وحدث عنه =

منحتك علمًا، إن تُرِد كشفه فَرِد سبيلي، واشرع في اتباع شريعتي
فنبع صدي من شراب نقيعة[(١)] لدي، فدعني من سراب[(٢)] بقيعة[(٣)]

قال الفرغاني[(٤)] في شرحه: «صدا ماء للعرب يضرب المثل به لعذوبته، والنقيع: البئر الكثيرة الماء، يقول: معللًا البيت السابق - الذي

= المنذري، كان ينعق بالاتحاد الصريح في شعره له قصيدة سماها نظم السلوك، مليئة بالكفر والزندقة، وقد عمل البقاعي عليها كتابين الأول: تحذير العباد من أهل العناد وهو مطبوع مع كتابه مصرع التصوف، والثاني: صواب الجواب في كفر المرتاب: حقق رسالة جامعية ضمن البقاعي وجهوده في محاربة الاتحادية والبدع العملية، بالجامعة الإسلامية، هلك سنة ٦٣٢هـ، انظر ترجمته في: السير (٢٢/٣٦٨ - ٣٦٩)، ميزان الاعتدال (٥/٢٥٨ - ٢٥٩)، لسان الميزان (٤/٣١٧ - ٣١٩).

(١) النقع: الأرض الحرة الطيبة الطين، ليست فيها حزونة ولا ارتفاع، ولا انهباط، وجمعها نقاع، وأنقع، انظر مثله: المخصص لابن سيده (٣/ ٧٥)، والمنتخب من كلام العرب (٢/ ٤٣٨).

(٢) السراب الذي يجري نصف النهار على وجه الأرض لاصقًا بها، سمي كذلك لأنه كالماء الجاري، ويقال للذي يكون بالضحى، ويرفع الشخوص الآل. انظر: المحكم لابن سيده (٨/ ٤٨٥)، وتهذيب اللغة للأزهري (٥/ ٢٠١).

(٣) ديوان ابن الفارض/ ص٧٢، والبيتان من تائيته الاتحادية التي سماها نظم السلوك، وقد أثبت المحقق: فمنبع.
والقيعة والقاع المكان المستوي الواسع في وطأة من الأرض، لا حزونة فيها ولا ارتفاع، وما حواليها أرفع منها، وهي مصب المياه، ولا تنبت الشجر، ويكون فيها السراب نصف النهار، انظر النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٢٥)، لسان العرب لابن منظور (٨/ ٣٠٤)، والمصابح المنير للفيومي (٢/ ٥١٩).

(٤) سعيد الكاساني - بالسين المهملة - نسبة إلى كاسان بلد وراء الشاش، الفرغاني، شيخ خانقاه الطاحون، وتلميذ الصدر القونوي، قال الذهبي: كان أحد من يقول بالوحدة، شرح تائية ابن الفارض في مجلدتين، هلك سنة ٦٩٩هـ، انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٩٠٩) وشذرات الذهب لابن العماد (٣/ ٤٤٨).

حاصله: أمره باتباع شريعته، والرود في سبيل هداه وطريقته، ونهى عن متابعة غيره، ممّن يدعي التحقيق في العلم والمعرفة الحقيقية، نحو علماء الظاهر من الأصوليين والفلاسفة ـ: إن المورد العذب، الهنيء، النافع، عندي، ويختص بمشربي، وهو المفهوم المطابق من الكتاب والسنة، وإشاراتهما الغامضة، بلا تأويل عقلي وتقليد، بل على ما هو الأمر عليه؛ فإن استطعت أن تخوض فيه، وتشرب منه، وإلا فدعني من سراب علوم علماء الظاهر، وتأويلاتهم ومفهوماتهم، التي ظاهرها لأجل الفصاحة وتركيب الدلائل، تظهر وتغر السامع الغرّ[1]، فيحسبها شيئًا نافعًا له، فإذا فتش عن حقيقتها لم يجد شيئًا، ولا تحقيق، ولا معرفة فيها، ولا طائل تحتها، وكذلك دلائل الفلسفة في المسائل الإلهية، تغر، ولا تقر، ولا تذكر عندي مذاهبهم ومقالاتهم ودلائلهم، ولا تلتفت إلى ذلك تفز فوزًا عظيمًا»[2].

وقد ذكر عنهم العلامة أبو أمامة محمد بن علي النقاش «أن للقرآن باطنًا غير ظاهر، بل وللشرائع باطنًا وظاهرها، ومن ذلك تدرجوا إلى وحدة الوجود، وهو مذهب الملحدين، كابن عربي، وابن سبعين وابن الفارض، ممن يجعل وجود الخالق، هو وجود المخلوق»[3].

النصوص التي زعموا أنها دالة على التقسيم المزعوم:

استند أهل التخييل من باطنية ومتفلسفة واتحادية في تقسيم الدين

(١) رجل غر، ـ بكسر الغين وراء مشددة ـ وغرير، بمعنى غير مجرب، والغرة الغفلة، وغره خدعه، انظر: القاموس/ ص٥٧٧، ومختار الصحاح/ ص٤١٤ ـ ٤١٥.

(٢) تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي للبقاعي/ ص٨٣.

(٣) المصدر السابق/ ص١٤٧.

إلى ظاهر وباطن على بعض الأدلة النقلية وهي على نوعين:

النوع الأول: أحاديث مرفوعة إلى النبي ﷺ.

النوع الثاني: آثار موقوفة على بعض الصحابة ﵃.

ومجموع ما وقفت عليه مما زعموه دليلًا على التقسيم المزعوم من الأحاديث مرفوعها وموقوفها تسعة، ستة منها مرفوعة وبقيتها موقوفة، وإليك بيان ذلك:

النوع الأول: الأحاديث المرفوعة:

الأول: عن أبي هريرة ﵁ قال: «حفظت من رسول الله ﷺ وعاءين، فأمّا أحدهما فبثثته، وأما الآخر فلو بثثته قطع هذا البلعوم»[(١)].

الثاني: ما ثبت في حق حذيفة أنه صاحب السر الذي لا يعرفه غيره.

الثالث: حديث: **«أنزل القرآن على سبعة أحرف لكل آية منه ظاهر وباطن وحد ومطلع»**.

الرابع: حديث عن النبي ﷺ أنه قال: **«إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغرة بالله ﷻ»**[(٢)].

الخامس: عن عمر بن الخطاب ﵁ أنه قال: «كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجي بينهما»[(٣)].

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ١٢٠).

(٢) رواه الديلمي: مسند الفردوس (١/رقم ٨٠٢)، وقد ذكر ابن تيمية ﷺ أن أبا إسماعيل الهروي ذكره في كتابه: «الفاروق بين المثبتة والمعطلة»، انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٠)، وهو حديث موضوع، وسيأتي الكلام عنه/ ص٤٣٨.

السادس: حديث فيه أن عائشة ﵂ سألت النبي ﷺ: «هل رأيت ربك؟، فقال: **لا**، وسأله أبو بكر فقال: **نعم**»[(١)].

النوع الثاني: الآثار الموقوفة: وهي ثلاثة:

الأول: عن ابن مسعود ﵁ قال: «ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة»[(٢)].

الثاني: عن علي ﵁ قال: «حدثوا الناس بما يعرفون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله؟»[(٣)].

الثالث: أثر عمر بن الخطاب أنه تزوج بامرأة أبي بكر بعد وفاته ليسأل عن عمله في السر، وأنها قالت له: «كنت أشم من فيه رائحة الكبد المحترقة»[(٤)].

الـرد:

لما كانت النصوص الشرعية هي المرجع الأساس في أمور الدين، وكانت لهما المنزلة والمكانة في نفوس المسلمين، إلا من انحرف عن المنهج الحق من أهل البدع، وكان المحتج بهما قوي الحجة والسلطان، لجأ أهل البدع ـ بما فيهم أهل التخييل ـ إلى البحث عما يؤيدون به باطلهم، ويلبسون به على الجهال، من نصوص الكتاب والسنة، إلا أن سعيهم في ذلك خاب، ولم تنطل شبههم إلا على من أعمى الله بصيرته، وذلك أن حاصل ما يستدل به أهل البدع عمومًا،

---

(١) لم أقف على من أخرجه، وقد ذكره ابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٣/٢٤٨) ضمن ما استدلوا به.

(٢) أخرجه مسلم: الصحيح ـ المقدمة ١/١١.

(٣) أخرجه البخاري (١/١٢٧).

(٤) لم أقف على من أخرجه، وقد ذكره ابن تيمية عنهم في منهاج السنة (٨/٤٢) ضمن ما استدلوا به.

على باطلهم لا يخلو ـ كما ذكر أهل العلم ـ من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون النقل صحيحًا، ولكنه غير دال على المراد.

الثانية: أن يكون ضعيفًا وغير دال على المراد.

الثالثة: أن يكون دالًا على المراد، ولكنه ضعيف.

وقبل بيان تحقق هذا الأمر في الأدلة التي أوردها هؤلاء المتخيلة، مستدلين بها على قولهم الباطل، أنبه إلى أن كلَّ من احتج على شيء من أمور الدين، بنقل عن النبي ﷺ يلزمه أمران اثنان، هما مقدمتان لاستدلاله:

الأول: ثبوت ذلك اللفظ(١)، فيجب عليه العلم بصحته قبل اعتقاد موجبه، وبيان ذلك عند احتجاجه به على غيره(٢).

الثاني: ثبوت معناه(١) أي: ثبوت دلالة النص على المعنى المدعى.

والمتأمل فيما استدل به هؤلاء المدعون، لتقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، يجد أنه لا يتوفر فيه الشرطان المذكوران قبل، والأحاديث التي أوردوها على ثلاثة أنواع:

ـ الأول: أحاديث وآثار صحيحة، لكنها غير دالة على دعواهم.

ـ الثاني: أحاديث وآثار ضعيفة غير دالة على دعواهم.

ـ الثالث: آثار صريحة لكنها ضعيفة.

وبيانًا لذلك أقول:

---

(١) انظر: الجواب الصحيح لابن تيمية (٥/ ١٢٤)، ومنهاج السنة له (٨/ ٤٢)، ومختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٣١٣).

(٢) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٧/ ٦١).

الفرع الأول: الرد على استدلالهم بالأحاديث المرفوعة

أولًا: الأحاديث الصحيحة:

من رحمة الله تعالى بعباده ونعمه عليهم أن جميع ما جاء في القرآن، وصح عن النبي ﷺ، ليس فيه ما يوافق قول أهل الباطل، سوى ألفاظ مجملة متشابهة، الواجب فيها ردها إلى المحكم، كما هو منهج أهل السنة رحمهم الله، خلافًا لأهل البدع الذين يتبعون المتشابه، ويدعون المحكم المعلوم، والأحاديث التي استدل بها الباطنية تأييدًا لباطلهم من هذا القبيل، بل إن في بعضها ما يبطل دعواهم بحمد الله تعالى، وإليك بيان ذلك:

١ ـ حديث أبي هريرة: «حفظت من رسول الله ﷺ...».

قال ابن المنير[١]: «جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم، حيث اعتقدوا أن للشريعة ظاهرًا وباطنًا، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين»[٢].

والرد عليهم من تسعة أوجه:

الوجه الأول: أن الحديث مجمل[٣].

الوجه الثاني: أنه قد جاء مفسرًا، وأن المراد بما في ذلك

---

(١) أحمد بن محمد أبو العباس ناصر الدين الجروي، الجذامي، المعروف بابن المنير ـ بضم الميم وفتح النون وياء مثناة من تحت مشددة مكسورة ـ الإسكندري، برع في الفقه ورسخ فيه، وفي الأصلين والعربية وغيرها، وولي القضاء، له تآليف حسنة مفيدة منها تفسير القرآن سماه البحر الكبير في نخب التفسير، كتاب الانتصاف من الكشاف، توفي سنة ٦٨٣هـ. الديباج المذهب/ ص٧١ ـ ٧٣.

(٢) الفتح لابن حجر (١/ ٢١٦).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٠).

الجراب، الفتن التي تقع بين المسلمين، والملاحم التي تقع بينهم وبين الكفار[١]، ويدل على[٢] هذا قول ابن عمر: «لو حدثكم أبو هريرة، أنكم تقتلون خليفتكم، وتهدمون البيت، لقلتم كذب أبو هريرة..»[٣]، وإظهار مثل هذا، مما تكرهه الملوك وأعوانهم؛ لتضمنه تغير دولهم[٤].

الوجه الثالث: أن الجراب الآخر، لم يكن فيه شيء من علم الدين، ومعرفة الله وتوحيده، الذي يختص به أولياؤه[٥].

الوجه الرابع: أنه لو كان ما في الوعاء الآخر، ما يتعلق بالأحكام الشرعية، لم يجز كتمانه لقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ وَأَصْلَحُوا۟ وَبَيَّنُوا۟ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنَا ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ﴿١٦٠﴾﴾[٦] [البقرة: ١٥٩ ـ ١٦٠]، وقد كان ﷺ يحتج على من ينكر عليه الإكثار من الرواية بهاتين الآيتين[٧]، فكيف يكتم الحق خاصة مع هذا الوعيد الشديد؟.

الوجه الخامس: أنه لم يكن فيه ما يدعيه هؤلاء من النفي باتفاق العلماء[٨].

الوجه السادس: أنه لو قدر أن فيه ما يتعلق بما يدعونه، فلا بد

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٧٠)، و(١٣/ ٢٥٥)، ومنهاج السنة (٨/ ١٣٨)، وبغية المرتاد/ ص٣٢٢ ـ ٣٢٣، جميعها لابن تيمية.

(٢) انظر: منهاج السنة (٨/ ١٣٨)، وبغية المرتاد/ ص٣٢٣، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢١٩)، و(١٣/ ٢٥٦)، جميعها لابن تيمية.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٥٦).

(٥) منهاج السنة (٨/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٥٥) كلاهما لابن تيمية.

(٦) انظر: فتح الباري (١/ ٢١٧)، وقد نقله عن ابن المنير.

(٧) أخرجه البخاري (١/ ١١٨)، وانظر كلام الحافظ عليه (١/ ٢٥٩).

(٨) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٢٣، وانظر: مجموع فتاويه (٥/ ١٧٠).

وأن ينقل عنه شيء من هذا، ولم ينقل عنه شيء يوافق النفاة[(١)]، وقد كان أبو هريرة رضي الله عنه يقول: «إن الناس يقولون أكثر أبو هريرة، ولولا آيتان من كتاب الله ما تكلمت»[(٢)].

الوجه السابع: أن المنقول عنه بالتواتر كله يوافق ما ظهر من الدين، وقد روى من أحاديث الصفات، واليوم الآخر، والعبادات ما يوافق أصول أهل الإيمان[(٣)]، وهذا خلاف قول أهل البهتان، كحديث مجيء الله يوم القيامة[(٤)]، وحديث النزول[(٥)]، والضحك[(٦)] وغيرها[(٧)].

الوجه الثامن[(٨)]: أن أبا هريرة رضي الله عنه ـ على فضله وعلمه ـ ليس من أكابر الصحابة، ولا من الخواص الذين ينفردون بعلم الأسرار والحقائق، والذي ذكر أنه صاحب السر الذي لا يعلمه غيره هو حذيفة، وكان ذلك السر معرفته بأعيان المنافقين، وكان أحفظهم لأحاديث الفتن لاعتنائه بها، لا لأنه خص بها[(٩)].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٠).
(٢) أخرجه البخاري: (١/ ١١٨).
(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٥٦).
(٤) ورد هذا في حديث الرؤية، وقد تقدم تخريجه/ ص٣٢١.
(٥) تقدم تخريجه/ ص٣٢١.
(٦) تقدم تخريجه/ ص٤١٨.
(٧) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٠).
(٨) ليس في هذا الوجه تنقص لأبي هريرة رضي الله عنه؛ لأن تفاضل الصحابة مما لا خلاف فيه عند أهل السنة، للأدلة الكثيرة الدالة على ذلك، وإن كانوا جميعًا كما قال الله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد: ١٠]، وله فضائل كثيرة، وهو أكثر الصحابة رواية للحديث، وإنما المقصود أنه ليس في مرتبة الخلفاء الأربعة الذين هم أخص الناس برسول الله ﷺ، فكيف يُدَّعَى انفرادُه عنهم بشيء من أصول الدين؟.
(٩) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٢٣.

الوجه التاسع: أنه ﷺ أسلم عام خيبر، فليس هو من السابقين الأولين، ولا من أهل بيعة الرضوان، وغيره من الصحابة أعلم بحقائق الدين منه[١].

٢ ـ حديث حذيفة ﷺ أن النبي ﷺ خصه ببعض السر دون غيره[٢].

والجواب عليه من ستة أوجه:

الوجه الأول: أن السر الذي كان يعلمه حذيفة، هو معرفته بأعيان المنافقين الذين كانوا في غزوة تبوك[٣]، وليس هذا من حقائق الدين، ولا من الباطن المخالف للظاهر، بل هو موافق له[٤]، ولم يثبت عن حذيفة ما يؤيد قول النفاة.

الوجه الثاني[٥]: أنه قد ثبت في الصحيح عن حذيفة أنه ذكر الفتن وأنه أعلم الناس بها، وبين فيه أن النبي ﷺ لم يخصه بذلك[٦]، وإنما كان عنده مزيد اعتناء بها كما ثبت ذلك عنه[٧].

الوجه الثالث: أن معرفة الصحابة والصالحين، ببعض المستقبلات لا توجب أن يكون عالمًا بها كلها[٨].

الوجه الرابع: أنه لو كان المراد بالسر ما يتعلق بأمور الدين، لكان

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/٢٥٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٣٠).
(٣) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/١٣٨ ـ ١٣٩)، ومجموع فتاويه (١٣/ ٢٥٣).
(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٥٣، ٢٥٥).
(٥) انظر: المصدر السابق (٢/٢١٨ ـ ٢١٩).
(٦) أخرجه مسلم (٤/ ٢٩٨٠).
(٧) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٢٢٣.
(٨) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ١٣٩).

كبار الصحابة وخواص الرسول ﷺ وعلى رأسهم الخلفاء الأربعة أعلم به من غيرهم ولنقل ذلك عنهم خواصهم، ولم يأت هؤلاء الباطنية بحمد الله بأي حديث عن هؤلاء يؤيد دعواهم[١].

الوجه الخامس: أنه لو كان السر الذي أودعه عنده الرسول ﷺ ما يتعلق بأمور الدين، لحدث به ضرورة بعض من يراه أهلًا لذلك، ولم ينقل عنه أنه كان منه شيء من ذلك، لا على قول أهل السنة، ولا على قول الباطنية.

الوجه السادس: أنه منهي عن كتمان العلم، فيجب عليه تبليغه لأهله ولم يفعل هو ذلك في هذا.

خاتمة الرد على نسبتهم الباطن للرسل عمومًا: وهو كاف لإبطال ما يزعمه هؤلاء من العلم الباطن فيقال لهم: «إذا كانت الرسل تبطن خلاف ما تظهر، فإما أن يكون العلم بهذا الاختلاف ممكنًا لغيرهم، وإما أن لا يكون. فإن لم يكن ممكنًا كان مدعي ذلك كذابًا مفتريًا؛ فبطل قول هؤلاء الملاحدة الفلاسفة والقرامطة وأمثالهم، وإن كان العلم بذلك ممكنًا علم بعض الناس مخالفة الباطن للظاهر، وليس لمن يعلم ذلك حد محدود؛ بل إذا علمه هذا علمه هذا وعلمه هذا فيشيع هذا ويظهر»[٢].

ثانيًا: الرد على ما استدلوا به من الأحاديث الضعيفة:

لَمّا لم يحظ أهل الأهواء عمومًا، والباطنية خصوصًا بشيء من النصوص القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة، ينفقون به بدعهم، لجؤوا إلى وادي الأحاديث الضعيفة المنكرة والموضوعة، فهي مرتعهم الخصب الذي يلتقطون منه ما يلبسون به على الناس، بعد أن يئسوا من

---

(١) سيأتي الرد على استدلالهم بقول علي رضي الله عنه: «حدثوا الناس بما يعرفون»/ ص٥٧٧.
(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٥١).

تأييد كفرهم وضلالهم بصحيح المنقول[(١)]، وقد ذكر الشاطبي رحمه الله أن من مسالك أهل البدع في الاستدلال على بدعهم، «اعتمادهم على الأحاديث الواهية...»[(٢)].

وهذا أوان بيان بطلان ما أوردوه من ذلك زاعميه دالًا على هذه الدعوى:

١ ـ حديث: **«أنزل القرآن على سبعة أحرف ـ كلها شاف كاف ـ لكل آية منه ظاهر وباطن وحد ومطلع»**[(٣)].

وفي لفظ: «ما أنزلت علي آية من القرآن، إلا ولها ظهر وبطن، ولكل حرف حد، ولكل حد مطلع».

وبعضهم يذكره بلفظ: «ما أنزلت علي آية من القرآن، إلا ولها ظهر وبطن».

فهذا الحديث استدل به الباطنية على تقسم الدين إلى ظاهر وباطن[(٤)].

والجواب عنه: أنه حديث ضعيف[(٥)]، بل ذكر ابن تيمية أنه «من

---

(١) وفي مقابل ذلك لا يقبلون احتجاج أهل السنة عليهم بالنصوص إما لأنها لا تفيد اليقين وإما لأنها آحاد، وهذا تناقض ظاهر، وكيف يجوز لهم ذلك ولا يجوز لغيرهم؟ وقد قيل: «لا تنه عن خلق وتأتي مثله».

(٢) الاعتصام (٢/ ١٢).

(٣) رسائل إخوان الصفا (٣/ ٤٨٨).

(٤) انظر: أساس التأويل للنعمان/ ص٢٩، والمجالس المؤيدية للشيرازي (١/ ٣٤٩)، ورسائل إخوان الصفا (٣/ ٤٨٨) ومشكاة الأنوار للغزالي/ ص٧٣.

(٥) أخرجه أبو عبيد: فضائل القرآن/ ص٤٣ عن الحسن البصري مرسلًا، وفيه أيضًا علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف كما في التقريب/ ٤٧٦٨.

ورواه ابن حبان: الصحيح (١/ ٧٥ ـ الإحسان)، والطبراني: الكبير/ ١٠٠٩٠ والبزار: المسند/ ٢٣١٢ عن ابن مسعود، وفيه إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو =

الأحاديث المختلقة، التي لم يروها أحد من أهل العلم، ولا يوجد في شيء من كتب الحديث، ولكن يروى عن الحسن البصري موقوفًا أو مرسلًا»[١].

٢ ـ حديث: «**إن من العلم كهيئة المكنون**»[٢].

حمله الغزالي على أقواله التي يوافق فيها مذهب الفلاسفة النفاة[٣].

والرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: أنه غير ثابت باتفاق أهل المعرفة[٤]، وليس له إسناد صحيح[٥] ولم يرو في كتب الحديث المعتمدة، فلا حاجة إلى الكلام في تفسيره[٦].

الوجه الثاني: أنه على فرض صحته، فهو حديث مجمل، فكل من ادعى فيه شيئًا، كان لخصمه مناقضته، فالأولى حمله على مذهب أهل الإثبات، الموافق لما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه، كما فعل الإمامان يحيى بن عمار السجستاني[٧][٨]، وأبو إسماعيل الهروي

= ضعيف، انظر: التهذيب (١/ ١٦٤ ـ ١٦٦)، وانظر: التقريب/ص١١٦، تعليق رقم (٢).

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٣٠ ـ ٢٣١).

(٢) تقدم عزوه/ ص٥٦١.

(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٨٦)، ومجموع فتاويه (١٣/ ٢٥٩).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٦٠).

(٥) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٨٥)، وقال الألباني: ضعيف جدًا، انظر: السلسلة الضعيفة (٢/ ٨٠٢).

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٦٠).

(٧) انظر: المصدر السابق (٥/ ٦٩)، و(١٣/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠)، ودرء التعارض (٥/ ٥٦).

(٨) يحيى بن عمار أبو زكريا الشيباني السجستاني ثم الهروي، الإمام الواعظ، كان =

الأنصاري[(١)][(٢)].

الوجه الثالث: أنه لم يثبت عن الرسول ﷺ، ولا عن أحد من الصحابة ﷺ حرف واحد لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف يوافق قول النفاة، حتى يحمل هذا الحديث على مذهبهم[(٣)].

٣ ـ حديث عمر: «كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان، وكنت كالزنجي بينهما».

والرد عليه من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنه حديث كذب مختلق باتفاق أهل العلم والمعرفة[(٤)]، لم يروه أحد من أهل العلم لا بإسناد صحيح، ولا ضعيف، ولا يذكره إلا من هو أجهل خلق الله بأقوال الصحابة[(٥)].

= رأسًا في التفسير والسنة فصيحًا حسن الموعظة، أكمل تفسير القرآن على المنبر سنة ٣٦٢هـ، ثم افتتح ختمة ثانية، فمات وهو يفسر سورة القيامة، وبه تخرج أبو إسماعيل الأنصاري، مات سنة ٤٢٠هـ وله ٩٠ سنة. انظر: السير (١٧/ ٤٨١ ـ ٤٨٢)، والعبر (٣/ ١٥٣)، والشذرات (٢/ ٢٢٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٦٩).

(٢) عبد الله بن محمد أبو إسماعيل الهروي، شيخ الإسلام الحافظ المفسر الواعظ الكبير الأنصاري ولد سنة ٣٩٦هـ، أثري قح، امتحن مرات، وعرض على السيف خمس مرات، طلب منه فيها السكوت عن أهل البدع فامتنع من إجابتهم، من مصنفاته: الأربعين في التوحيد، وذم الكلام، توفي سنة ٤٨١هـ، انظر: السير (١٨/ ٥٠٣ ـ ٥١٥)، والذيل على طبقات الحنابلة (١/ ٥٠ ـ ٦٨).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٦٩)، و(١٣/ ٢٦٠).

(٤) انظر: بغية المرتاد/ ص٣٢٢، ودرء التعارض (٥/ ٢٧)، ومنهاج السنة (٨/ ٢٤)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥٧٩) و(٥/ ١٧٠)، و(١١/ ٥٤) جميعها لابن تيمية، وانظر: مجموع فتاويه (١٣/ ٢٥٥)، و(٤/ ٨٣)، والصواعق المرسلة (٣/ ١١٠٧ ـ ١١٠٨)، والمنار المنيف/ ص١١٥ كلاهما لابن القيم.

(٥) انظر: بغية المرتاد/ ص٣٢٢.

الوجه الثاني: أنه على فرض صحته فهو حديث مجمل، فحمله على مذهب أهل الإثبات لموافقته ما نقل عن النبي ﷺ وأبي بكر، أولى من قول النفاة[١]، وزعم النفاة أن تلك المعاني، هي ما يوافق مذهبهم مجرد دعوى؛ فلا تقبل، فكيف مع قيام البينة على كذب مدّعيها؟[٢].

الوجه الثالث: أنه لم يأت عن الرسول ﷺ وأبي بكر حرف واحد يوافق مذهب هؤلاء، ولو ثبت عنهم لنقل ضرورة، ولما ورد من النهي عن كتم العلم عن أهله.

الوجه الرابع: أن عمر بن الخطاب أخص الناس بالرسول ﷺ بعد أبي بكر[٣] وهو أفضل المخاطبين المحدثين من هذه الأمة[٤] فكيف يتصور أن لا يفهم ما سمعه من الرسول ﷺ، وكيف يكون غيره أفهم منه لذلك.

الوجه الخامس: أنه إذا كان عمر رضي الله عنه لا يفهم مراد الرسول ﷺ ـ مع أن هذه حالته ـ، فكيف يتصور أن يكون أفهم منه من لم يسمع

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٧٠)، وقد تقدم أثران عن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما في إثبات صفة العلو لله ﷻ/ص٣٠٢، وفي/ص٤٥٤ أثر آخر لعمر وفيه الإشارة باليد إلى السماء.

(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٥٥).

(٣) وهذا أمر مشهور ومما يدل عليه قول علي رضي الله عنه: «ما خلفت أحدًا أحب إلي أن ألقى الله بمثل عمله منك وأيم الله إن كنت لأظن أن يجعلك الله مع صاحبيك وذاك أني كنت أكثر أسمع رسول الله ﷺ يقول: «جئت أنا وأبو بكر وعمر ودخلت أنا وأبو بكر وعمر، وخرجت أنا وأبو بكر وعمر»، فإن كنت لأرجو أو لأظن أن يجعلك الله معهما» أخرجه: البخاري: (٥/ ٣٦٨٥)، ومسلم: (٤/ ٢٣٨٩).

(٤) تقدم تخريج الحديث الوارد في ذلك/ص١٨٦، أضف إلى ذلك استشارة الرسول ﷺ له، ونزول القرآن بموافقته في عدة قضايا كما سيأتي/ص....

ألفاظ الرسول ﷺ، وهو في دعواه لمعاني النصوص ليس له إلا مجرد الدعوى، التي لا تقبل بغير دليل، فكيف وقد قام الدليل على كذبه في ذلك(١)؟.

٤ ـ حديث أن عائشة سألت النبي ﷺ «هل رأيت ربك؟ فقال: «لا»، وسأله أبو بكر فقال: «نعم»».

استدل به هؤلاء على أن الرسول ﷺ أجاب بجوابين متناقضين، على حسب حال السائل(٢).

الرد عليه من ستة أوجه:

الوجه الأول: أن هذا من كلام الكذابين المفترين، بل هو من كلام الملاحدة المنافقين(٣)، وذلك يتبين بالوجه الثاني.

الوجه الثاني(٤): عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال: لما كان يوم فتح مكة اختبأ عبد الله بن سعد بن أبي سرح(٥) عند عثمان بن عفان، فجاء به حتى أوقفه على النبي ﷺ، فقال: «يا رسول الله، بايع عبد الله»، فرفع رأسه فنظر إليه ثلاثًا، كل ذلك يأبى، فبايعه بعد ثلاث، ثم أقبل

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٥٥).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٢٤٩).
(٣) انظر: المصدر نفسه (١٣/ ٢٤٨).
(٤) المصدر نفسه (١٣/ ٢٤٩).
(٥) عبد الله بن أبي سرح أبو يحي العامري القرشي، أخو عثمان بن عفان من الرضاعة، كان يكتب الوحي، ثم ارتد بعد ذلك؛ فأمر النبي ﷺ بقتله، ثم رجع إلى الإسلام يوم فتح مكة، شارك في فتح مصر مع عمرو بن العاص، وكان على الميمنة، وله مواقف محمودة في الفتوح، فتح إفريقية، وولي مصر، ومات بعسقلان سنة ٥٩هـ، في آخر عهد معاوية رضي الله عنه إثر سلامه الأول من صلاة الصبح، وكان قد دعا الله قبل وضوئه أن يجعل آخر عمله الصبح. انظر: الإصابة (٦/ ٤٧٠٢).

على أصحابه فقال: «أما رجل رشيد يقوم إلى هذا، حيث رآني كففت يدي عن بيعته فيقتله»؛ فقالوا: «ما ندري يا رسول الله ما في نفسك، ألا أومأت إلينا بعينك؟»، فقال: «إنه لا ينبغي لنبي أن تكون له خائنة الأعين»[(١)].

وهذا مبالغة منه ﷺ، في استواء ظاهره وباطنه، وسره وعلانيته، وأنه لا يبطن خلاف ما يظهر[(٢)].

الوجه الثالث: أنه ثبت عن الرسول ﷺ أنه أجاب أبا ذر بأنه لم ير ربه[(٣)]، وهذا يبين بطلان حديث أبي بكر.

الوجه الرابع: أن عائشة رضي الله عنها من علماء الصحابة رضي الله عنهم، ومن أصحاب الفتيا، ومن المكثرين من الرواية، فكيف لا يمكنها فهم أصول الدين، وهل هذا القدح يصدر من غير أهل الزندقة والإلحاد؟.

الوجه الخامس: أنه لم ينقل عن أبي بكر رضي الله عنه، أن النبي ﷺ رأى ربه ليلة المعراج، وإنما نقل عن غيره، والتحقيق عنهم أنها رؤيا قلبية[(٤)]، وهذا يدل على بطلان هذا الحديث.

الوجه السادس: أنه سبق في حديث عمر: «كان النبي ﷺ وأبو بكر يتحدثان...»، وهذا يفيد أن أبا بكر من خواص أصحابه، الذين يسر

---

(١) أخرجه أبو داود (٤/٤٣٥٩).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/٢٤٩)، ونحوه في (٢/٢١٩) منه، وانظر: زاد المعاد لابن القيم (٣/٣٦٥).

(٣) تقدم تخريجه/ص....

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/٥٠٩ ـ ٥١٠)، وللدكتور محمد بن خليفة التميمي بحث مستقل في هذه المسألة، وهو مطبوع، وعلى فرض أن منهم من اعتقد أنها رؤية عين، فلم تكن عندهم من العلم الباطن، حيث إنهم حدثوا بذلك، وذكرها بعضهم في مؤلفاتهم، فليست من العلم الباطن.

لهم الرسول ﷺ ما لا يظهره لغيرهم، فكيف يسأله عن رؤية ربه ﷻ، ومذهب الباطنية هو النفي المحض؟، فماذا رأى الرسول ﷺ؟، وإلى من عرج به؟ كيف تسأله عائشة وهي من خواصه هل رأى ربه، وهو عندهم عدم محض لا تقع عليه الرؤية ولا يشار إليه ولا نحو ذلك[(١)]؟.

الوجه السابع: أن الرسول ﷺ منزه عن الكذب ومعصوم من ذلك، بل هو معصوم عن الخطأ فيما يبلغه عن الله خبرًا وشرعًا، كسائر الأنبياء[(٢)]، فكيف يتصور أن يكذب في جوابه عن هذا السؤال أو غيره أو يقع في خبره عن الله ما هو خطأ؟.

الوجه الثامن: أن الرسول ﷺ مأمور بالبلاغ المبين، والبيان لدين الله خبرًا وأمرًا، والنصوص كثيرة في النهي عن كتمان العلم، فلو قدر أن السائل لا يحتمل ذهنه الجواب، فالواجب إرشاده إلى عدم الخوض في ذلك، لا إجابته بما هو باطل، وأي ضرر يحصل لعائشة أو غيرها إذا أخبرها الرسول ﷺ أنه رأى ربه لو وقع ذلك؟، وهل هذا من العلم الذي يخص به قوم دون قوم؟.

الفرع الثاني: الرد على استدلالهم بالآثار الموقوفة

وما استدل به هؤلاء الباطنية من الآثار، على ما ذهبوا إليه من تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن على نوعين:

- **النوع الأول:** آثار صحيحة، ولكنها غير دالة على دعواهم.

---

(١) تقدم ذكر مذهبهم في أسماء الله وصفاته وأنهم من غلاة المعطلة، وتصريحهم بأن الله لا يشار إليه/ص. . . ، وذكر أبو يعقوب السجستاني أن الله لا تراه العيون، انظر: إثبات النبوات/ ص٣.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٠/ ٢٨٩)، وانظر: الجواب الصحيح (٢/ ٣٨٧).

ـ النوع الثاني: آثار ضعيفة.

وبيانًا لذلك أقول:

أولًا: الآثار الصحيحة:

وقد استدلوا على ذلك بأثرين:

١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «ما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم، إلا كان لبعضهم فتنة»[١].

فهذا الحديث تحمله الباطنية على مذهب النفاة المعطلة[٢].

والجواب عنه من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن الحديث مجمل، فالأولى حمله على مذهب أهل الإثبات؛ لأن مذهب النفاة لم يصح فيه حديث عن الرسول ﷺ.

الوجه الثاني: أن ابن مسعود من أعظم الناس إثباتًا للصفات، وأكثرهم رواية لأحاديثها[٣]، وقد تقدم ذكر بعض الأحاديث من روايته منها ما هو شجًا في حلوق النفاة، كحديث الحبر اليهودي[٤]، ولذلك حاموا حول الطعن في ثبوته، والتشكيك في صحة فهم ابن مسعود إقرار الرسول ﷺ الحبر على كلامه، ـ وقد سبق نقض ما أرادوه من ذلك من كلام بعض الأئمة[٥].

الوجه الثالث: أن أصحابه من أجل التابعين وأبلغهم في هذا الباب، وكذلك ابن عباس وأصحابه، فكل من كان من الصحابة والتابعين

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٥٦٢.

(٢) انظر: الصفدية لابن تيمية (١/ ٢٩٢).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٦٩) و(١٣/ ٢٦١).

(٤) تقدم تخريجه/ ص٣٦٠.

(٥) انظر: ص/ ٤٧١.

أعلم، كان إثباته أبلغ[١].

الوجه الرابع: وهذا يدل على أن الصحابة لم يكونوا يبطنون شيئًا، ويظهرون خلافه لا في هذا الباب، ولا في غيره[٢].

الوجه الخامس: أنه لو كان مذهب ابن مسعود النفي، لما حدث بالإثبات خواص أصحابه وغيرهم، ولحدثهم بالنفي ولنقل خواص أصحابه ذلك عنه لخواصهم، ولانتشر بعد ذلك؛ لأنه لا يمكن إخفاؤه عن كل الناس مع مرور الأزمنة كما هي العادة في مثل ذلك[٣].

٢ ـ عن علي ﷺ أنه قال: «حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكذَّب الله ورسوله؟»[٤].

حمله ابن رشد وأمثاله، على علوم الفلاسفة الباطنية النفاة[٥].

والجواب من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أنه مجمل، فيحمل على مذهب أهل الإثبات.

الوجه الثاني: أن هذا تحريف ظاهر؛ لأن قوله ﷺ: «أتحبون...»، دليل على أن ذلك القول مما قاله الله ورسوله ﷺ، فإذا حدث المحدث بها من لا يحتملها عقله، خيف عليه تكذيب الله ورسوله ﷺ[٦]، فتكذيب من أول الحديث على خلاف ظاهره، أو خالف قوله قول الله ورسوله غير داخل في هذا الأثر[٧].

---

(١) مجموع فتاوى (١٣/ ٢٦١).
(٢) المصدر السابق.
(٣) كما قيل في الرد عليهم في نسبتهم العلم الباطن للرسل عمومًا/ ص٥٦٨.
(٤) تقدم تخريجه/ ص٥٦٢.
(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٦٠).
(٦) انظر: الصفدية (١/ ٢٩٢)، بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) كلاهما لابن تيمية، ومجموع فتاويه (١٣/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).
(٧) انظر: بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٤٠).

الوجه الثالث: أن أقوال النفاة، لا توجد لا في كتاب الله، ولا في سنة رسوله باعترافهم، فكيف يُكذب الله ورسوله في شيء، لم ينقله أحد عنهما؟[١].

ثانيًا: الآثار الضعيفة:

١ ـ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه تزوج بامرأة أبي بكر بعد وفاته؛ ليسأل عن عمله في السر، وأنها قالت له: «كنت أشم من فيه رائحة الكبد المحترقة»[٢].

والجواب عنه من أوجه:

الوجه الأول: المطالبة بصحة إسناده، كما يقال: «أثبت العرش ثم انقش».

الوجه الثاني: أن هذا كذب[٣]، ويدل على كذبه:

الوجه الثالث: وهو أن الذي تزوج امرأة أبي بكر، هو علي رضي الله عنه وكان معها ربيبه محمد بن أبي بكر، فتربى عنده[٤].

وبهذا أكون قد انتهيت من الجواب عن الأدلة، التي أوردوها للدلالة على أن للدين ظاهرًا وباطنًا، وبهذا سقطت هذه الدعوى المكذوبة، ولا يبقى لديهم سوى دعوى مجردة، عارية عن الدليل الشرعي، ومثل ذلك لا قبول له في البحث العلمي، فكيف إذا كانت الأدلة على خلافه، وما زعموه من الباطن، ترده مئات النصوص بل الآلاف؟، وهذا مما يجعل الباحث والقارئ في غنى عن الجواب عن الدعوى من أصلها، والحمد لله الذي قطع دابر الذين كفروا.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

(٢) تقدم عزوه/ ص٥٦٢.

(٣) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٨/ ٤٢).

(٤) المصدر السابق.

وأختم الكلام على هذا الأصل وشبهه والرد عليها، بما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية ـ بعد بيانه ما في لفظ الباطن من الإجمال، وأنه يحتمل حقًّا وباطلًا ـ:

«وأما إذا أريد بالعلم الباطن، العلم الذي يبطن عن أكثر الناس، أو عن بعضهم، فهذا على نوعين:

أحدهما: باطن يخالف العلم الظاهر، والثاني لا يخالفه، فأما الأول فباطل، فمن ادعى علمًا باطنًا، أو علمًا بباطن، وذلك يخالف العلم الظاهر كان مخطئًا، إما ملحدًا زنديقًا، وأما جاهلًا ضالًّا.

وأما الثاني: فهو بمنزلة الكلام في العلم الظاهر، قد يكون حقًّا، وقد يكون باطلًا؛ فإن الباطن إذا لم يخالف الظاهر، لم يعلم بطلانه من جهة مخالفته للظاهر المعلوم، فإن علم أنه حق قبل، وإن علم أنه باطل رد، وإلا أمسك عنه.

وأما الباطن المخالف للظاهر المعلوم، فمثل ما يدعيه الباطنية القرامطة، من الإسماعيلية، والنصيرية وأمثالهم، ممن وافقهم من الفلاسفة، وغلاة المتصوفة، والمتكلمين، وشر هؤلاء القرامطة...»[1].

المطلب الثالث

الأصل الثالث: دعوى تخصيص آل البيت بالعلم الباطن، والرد على ذلك

سبق أن مذهب الباطنية، قائم على إظهار الرفض، ودعوى موالاة آل البيت ومحبتهم، وأن هذا بابهم الذي يدخلون منه على الناس.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ثم ذكر كثيرًا من تحريفاتهم، التي يزعمون أنها تأويلات.

وبعد أن ادعى هؤلاء، أن للدين ظاهرًا وباطنًا، ولم يجدوا من النصوص الصحيحة ما يؤيد هذه الدعوى، لجؤوا إلى خطوة ثانية، وهي ادعاء أن أهل البيت هم المخصصون بعلم الباطن، دون من سواهم، وأن التأويل الباطن يؤخذ عن الأئمة، ومن سار على نهجهم، وسبب ذلك أنه «لما كان لآل رسول الله ﷺ به اتصال النسب والقرابة، وللأولياء الصالحين ـ منهم ومن غيرهم ـ به اتصال الموالاة والمتابعة، صار كثير ممن يخالف دينه وشريعته وسنته، يموه باطله ويزخرفه بما يفتريه على أهل بيته، وأهل موالاته ومتابعته، وصار كثير من الناس يغلو إما في قوم من هؤلاء، أو من هؤلاء، حتى يتخذهم آلهة، أو يقدم ما يضاف إليهم على شريعة النبي ﷺ وسنته، وحتى يخالف كتاب الله وسنة رسوله، وما اتفق عليه السلف الطيب من أهل بيته، ومن أهل الموالاة له والمتابعة، وهذا كثير في أهل الضلال»[(١)].

ومن أقوال هؤلاء الباطنية التي يقررون فيها هذا الأصل:

قول علي بن الوليد الداعي: «كانت الدعوة الظاهرة قسط الرسول صلوات الله عليه، والدعوة الباطنة قسط وصيه، الذي فاض منه عليه جزيل الإنعام»[(٢)].

وقال بعضهم: «إن الظاهر هو الشرعة، والباطن هو الحقيقة، وصاحب الشريعة هو الرسول محمد صلوات الله عليه، وصاحب الحقيقة هو الوصيّ عليّ بن أبي طالب»[(٣)].

وزادوا على ذلك أن الرسول ﷺ لم يبلغ هذا الباطن، وإنما أوكل

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٥٥).

(٢) الذخيرة في الحقيقة/ ص١١٣.

(٣) الافتخار/ ص٧١.

بيانه لعلي بن أبي طالب وذريته؛ فقالوا: «إن علي بن أبي طالب هو مثل الليل؛ لكونه صاحب التأويل، ومنزلة الرسول منزلة النهار؛ لأنه صاحب التنزيل الظاهر، ولما كان الدين ظاهرًا وباطنًا، قام النبي ﷺ وآله بتبليغ الظاهر، وصرف إلى وصيه نصف الدين وهو الباطن»(١).

وقال أحدهم: «الناطق نطق بالظاهر، وأحجم الباطن فلم يفصح به»(٢).

بل صرح المؤيد في الدين بأنه كان ظاهر القرآن معجزًا للرسول ﷺ، وتحقيق معناه وتفسيره معجزا لأهل بيته، لا يدعيه سواهم إلا كاذب(٣).

ويذكر مصطفى غالب الباطني(٤)، أن حفدة النبي [ﷺ]، أحق الناس بأن يعرفوا رسالة جدهم، فهم وحدهم ورثة علم النبي ﷺ، خصهم به؛ ليكونوا حجة على المسلمين من بعده(٥).

ولهم في ذلك أقوال كثيرة، لا ضرورة للإكثار بسردها، وهي مذكورة في بعض الكتب التي تولت الرد عليهم(٦).

النصوص التي استند إليها الباطنية في دعواهم تخصيص آل البيت بعلم الباطن:

وقد أوردوا لذلك أحاديث وآثارًا، كلها كذب، ولم يستندوا في

---

(١) مسائل مجموعة من الحقائق العالية/ ص٢٩ ـ ٣٠، بواسطة الإسماعيلية/ ص٤٧٥.

(٢) كتاب الشواهد والبيان/ ص٥١ مخطوط، بواسطة الإسماعيلية/ ص٤٧٩.

(٣) انظر: سيرة المؤيد في الدين/ ص١٧.

(٤) باطني معاصر نشر عدة كتب باطنية، وله مؤلفات منها: أعلام الإسماعيلية، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية.

(٥) الحركات الباطنية في الإسلام/ ص٤٩، وجعل هذا معتقد الشيعة كذلك.

(٦) انظر مثلًا: الإسماعيلية تاريخ وعقائد لإحسان إلهي/ ص٤٧٥ ـ ٤٧٩.

هذه الدعوى على أي دليل صحيح، خلاف ما صنعوا في دعوى تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، حيث أوردوا لذلك بعض الأحاديث الصحيحة المجملة، وقد سبق الرد عليهم في ذلك، وإليك الآن ما زعموه دليلًا على دعواهم هذه، مع الرد عليهم في ذلك:

وقبل ذلك أذكر ما يدل على بطلان ما يستندون إليه في هذا، حتى لا يعاد ذكره تحت كل حديث أو أثر:

روى البخاري وغيره عن أبي جحيفة السوائي قال: «سألت عليًا: «هل عندكم شيء ممّا ليس في القرآن»؟ فقال: «والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهمًا يعطى رجل في كتابه، وما في هذه الصحيفة»، قلت: «وما في الصحيفة»؟ قال: «العقل[1]، وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر»»[2].

قال الحافظ: «وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة، كانوا يزعمون أن عند أهل البيت ـ لا سيما عليًا ـ أشياء من الوحي، خصهم النبي ﷺ بها، لم يطلع غيرهم عليها»[3].

وقد سأل عليًا رضي الله عنه هذا السؤال أيضًا، قيس بن عباد[4]، والأشتر النخعي[5]، فأجابهما بالجواب نفسه.

---

(١) المراد به دية القتل، وسميت عقلًا تسمية بالمصدر لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولي القتيل، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية ولو لم تكن إبلًا. انظر: فتح الباري (١٢/٢٤٦).

(٢) تقدم تخريجه/ ص١٩٣.

(٣) الفتح (١/ ٢٠٤).

(٤) قيس بن عباد ـ بضم المهملة وتخفيف الوحدة ـ الضبعي، أبو عبد الله البصري، ثقة مخضرم من الثانية، عده بعضهم في الصحابة وهو وهم مات بعد الثمانين. التقريب/ ٥٦١٧.

(٥) مالك بن الحارث بن عبد يغوث النخعي والأشتر لقبه ثقة مخضرم من الثانية، =

ولفظ الأول منهما: «انطلقت أنا والأشتر النخعي إلى علي، فقلنا: «هل عهد إليك رسول الله ﷺ شيئًا لم يعهده إلى الناس عامة؟»، قال: «لا، إلا ما في كتابي هذا...»...»[١] ولفظ الثاني: «ما عهد إلي شيئًا دون الناس إلا شيئًا سمعته منه فهو في صحيفة...»[٢].

وفي حديث آخر قال: «قلت لعلي: «أرأيت مسيرك هذا، عهد عهده إليك رسول الله ﷺ، أم رأي رأيته؟»، قال: «ما تريد إلى هذا»؟ قلت: «ديننا، ديننا»، قال: «ما عهد إلي رسول الله ﷺ فيه شيئًا، ولكن رأي رأيته»»[٣].

فهؤلاء ثلاثة من أصحاب علي رضي الله عنه يخبرهم بذلك، ويضاف إليهم رابع وهو أبو الطفيل ابن عمرو[٤]، وهو من أصحابه أيضًا، بل ذكر ابن عبد البر أنه كان يقدم عليًا[٥].

وقد ورد في بعض طرقه أنه خطب بذلك على المنبر[٦]، فالظاهر

= ولاه عليًا على مصر، فمات قبل أن يدخلها سنة ٣٧هـ، انظر: التقريب/ ٦٤٦٩.

(١) أخرجه أبو داود: (٩٤/ ٤٥٣٠)، والنسائي (٨/ ٤٧٤٥)، وأحمد: المسند (١/ ١٤٢)، وله شاهد عند أحمد (١/ ١١٩)، وأخرجه أبو داود (٢/ ٢٠٣٥)، والنسائي (٨/ ٤٢) مختصرًا.

(٢) أخرجه أحمد: المسند (١/ ٢٢).

(٣) أخرجه أحمد: المسند (١/ ١٤٨)، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط (٢/ ١٢٧١).

(٤) عامر بن واثلة بن عبد الله أبو الطفيل الليثي، ويقال الكناني، ولد عام أحد ورأى النبي ﷺ وأدرك من حياته ثمان سنين، روى عن أبي بكر فمن بعده، وكان فاضلًا عاقلًا، عمّر إلى أن مات سنة ١١٠هـ على الصحيح، وهو آخر الصحابة موتًا، قاله الإمام مسلم وغيره. انظر: الاستيعاب (٢/ ٧٩٨)، و(٤/ ١٦٩٧)، والإصابة (١١/ ٦٧١).

(٥) انظر: الاستيعاب (٢/ ٧٩٨)، و(٤/ ١٦٩٧).

(٦) انظر مثلًا: صحيح البخاري (٤/ ٣١٧٢) و(٩/ ٧٣٠٠) من طريق إبراهيم التيمي عن أبيه عن علي.

أن عليًا ﷺ لما رأى تكرار هذا السؤال وشيوع هذا الكلام بين الناس(١) غضب من ذلك(٢)، كما ثبت في حديث أبي الطفيل(٣)، فخطب بذلك على المنبر، حتى يسمعهُ الحاضرون، وينتشر ذلك عنه، ردًا على من يزعم أن الرسول ﷺ خصه بشيء من أمور الدين دون سائر الناس.

والجدير بالذكر أن ما كان في الصحيفة ليس من أصول الدين، ولا هو من علم الباطن المخالف للظاهر، الذي يدعي هؤلاء الباطنية الكاذبون تخصيص علي ﷺ به.

وإذا كان علي ﷺ الذي هو أفضل آل البيت، وأول الأئمة المزعومين عند هؤلاء، قد أنكر ما ينسب إليه من تخصيصه بشيء من أمور الدين دون سائر الناس(٤) في وقائع مختلفة(٥)، ويخطب به على رؤوس الأشهاد، علم أن كل ما يهذي به هؤلاء هراء وافتراء، لمخالفته صحيح المنقول عنه، مع مخالفته لصريح المعقول، وعدم وجوده في دواوين السنة المشهورة، وهذه أمارات الحديث الموضوع ـ كما ذكره ابن الجوزي عن بعض العلماء واستحسنه(٦) ـ وقد وجدت فيما ينسب إلى

(١) كما يدل على ذلك قول الأشتر: «إن الناس قد تفشغ فيهم ما يسمعون»، وهي عند النسائي برقم ٤٧٤٦.

(٢) ولهذا أخرجه البخاري (٩/ ٧٣٠٠) تحت باب: ما يكره من التعمق والتنازع في العلم، والغلو في الدين والبدع.

(٣) مسلم (٣/ ١٩٧٨).

(٤) وجاء رجل لابن عباس فقال له: «إن أناسًا يأتوننا، فيخبروننا أن عندكم شيئًا، لم يبده رسول الله ﷺ للناس»، فقال ابن عباس: «ألم تعلم أن الله قال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، والله ما ورّثنا رسول الله سوداء في بيضاء»، أخرجه ابن أبي حاتم: التفسير (٤/ ٦٦١١) وجود إسناده ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٥٠).

(٥) وفي بعضها كان السائل من شيعته وخواصه، وكذلك بعض الرواة من جماعته.

(٦) انظر: الموضوعات (١/ ٢٥٠)، ونظمها السيوطي في ألفيته: (١/ ٣٠٢ ـ شرح =

أهل البيت مجتمعة، مع أن وجود واحدة منها، تكفي في الحكم عليها بالوضع.

وبعد أن تبين بطلان دعواهم تخصيص علي بن أبي طالب ﷺ وأهل بيته، بعلم الباطن على وجه الإجمال، أنتقل إلى الرد التفصيلي على ما أوردوه زاعمينه دليلًا على دعواهم، فأقول:

أولًا: الأحاديث المرفوعة:

* **الحديث الأول:** حديث: «**أنا صاحب التنزيل، وعلي صاحب التأويل**»[(١)].

والرد عليه من وجوه:

الوجه الأول: أن الحديث من وضعهم وكذبهم، وإلا فأين إسناده.

الوجه الثاني: أن هذا الحديث وضعوه، بناء على ما تقدم من تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، وقد تبين بطلانه فيما سبق.

الوجه الثالث: أن متنه منكر، حيث جعل قسط الرسول ﷺ هو الظاهر، وقسط علي ﷺ هو الباطن الذي هو أشرف من جهة، ولمخالفته للصحيح عن علي ﷺ في ذلك.

الوجه الرابع: أن فيه تشريك علي ﷺ مع النبي ﷺ في تبليغ الرسالة، ولازم ذلك دعوى نبوته، وهذا كفر.

= محمد آدم)، وانظر في معنى مخالفة العقل: الوضع في الحديث لعمر بن حسن فلاته (١/ ٣٠٠ ـ ٣٠٢)، وشرح ألفية السيوطي للشيخ محمد آدم (١/ ٣١٢).

(١) سيرة المؤيد في الدين/ ص١٧، وجعفر بن منصور اليمن/ ص٦٥، ومذكرات داعي الدعاة/ ص٣٥، كلاهما بواسطة الإسماعيلية لإحسان إلهي ظهير/ ص٤٧٤.

* **الحديث الثاني**: حديث: «**أنا مدينة العلم وعلي بابها**»(١)، وقد أورد الكرماني زاعمًا أن الرسول ﷺ نص عليه، وسلم أمر أمته إليه، وأن مرتبته بعده مرتبة الخلافة والقيام مقامه فيما يتعلق به من **الدعوة العملية**، وإتمام ما فوض إليه من **الدعوة العلمية**(٢).

والجواب عنه من وجهين:

الوجه الأول: أن الحديث موضوع(٣).

الوجه الثاني: أن متنه منكر، ولذلك قال القرطبي بأنه: «باطل، النبي ﷺ مدينة العلم، وأصحابه أبوابها، فمنهم الباب المنفسح، ومنهم المتوسط، على قدر منازلهم في العلوم»(٤).

وقال ابن تيمية رحمه الله: «والكذب يعرف من نفس متنه؛ لا يحتاج إلى النظر في إسناده؛ فإن النبي ﷺ إذا كان «مدينة العلم»، لم يكن لهذه المدينة إلا باب واحد، ولا يجوز أن يكون المبلغ عنه واحدًا، بل يجب أن يكون المبلغ عنه أهل التواتر، الذين يحصل العلم بخبرهم للغائب، ورواية الواحد لا تفيد العلم إلا مع قرائن. . . وهذا الحديث إنما افتراه زنديق، أو جاهل، ظنه مدحًا؛ وهو مطرق الزنادقة إلى القدح في علم الدين؛ إذ لم يبلغه إلا واحد من الصحابة»(٥).

---

(١) أخرجه الترمذي: ٥/٣٧٢٣، والحاكم: المستدرك (٣/١٢٦)، وابن الجوزي: الموضوعات (١/٣٤٩ ـ ٣٥٥)، ولفظ الترمذي: «أنا مدينة الحكمة. . .».

(٢) انظر: راحة العقل/ص٥٧٥.

(٣) انظر: الجامع للترمذي فقد قال فيه: «غريب منكر»، والموضوعات لابن الجوزي (١/٣٤٩)، ومجموع الفتاوى (٤/٤١٠)، وانظر بحثًا محققًا للمعلمي في بيان عدم ثبوته، وقد قال في أوله: «كنت من قبل أميل إلى اعتقاد ثبوته حتى تدبرته»، تعليقه على الفوائد المجموعة للشوكاني/ ص٣٤٩ ـ ٣٥٢.

(٤) تفسير القرطبي (٩/٣٣٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٤/٤١٠)، وانظر: تتمة كلامه في (٤/٤١١ ـ ٤١٣)، =

ثانيًا: الآثار الموقوفة:

وهذه بعض الآثار الموضوعة على آل البيت، ألصقها بهم هؤلاء الباطنية، وغالبها منسوب إلى جعفر الصادق، وقد كذب عليه ما لم يكذب على غيره[(١)]، وأعجب ذلك نسبة بعضهم كتاب رسائل إخوان الصفا إليه، مع أن فيها ما يدل على أنها كتبت بعده كما بين ذلك بعض أهل العلم، بل إن بعضهم ناظر بعض هؤلاء الباطنية في هذا، فاعترف وأذعن، وسلم أنها ليست من تأليف جعفر بن محمد[(٢)].

ومما وضعه هؤلاء الزنادقة:

١ ـ نسبة كتاب رسائل إخوان الصفا[(٣)] «الذي هو أصل مذهب القرامطة الفلاسفة»[(٤)] إلى جعفر الصادق[(٥)].

٢ ـ نسبة كتب أخرى إليه وهي الجفر، والجدول في الهلال، والبطاقة، والهفت واختلاج الأعضاء، والرعود، والبروق، ونحو ذلك

= ولولا طوله لنقلته لقوته.

(١) انظر: المصدر السابق (١١/ ٥٨١)، وقد بين سبب ذلك، و(٢/ ٢١٧)، و(٤/ ٧٨)، و(٣٥/ ١٨٣)، ومنهاج السنة (٢/ ٤٦٤).

(٢) انظر: بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٢٩ ـ ٣٣٠، وقد ذكر بعض من ناظرهم في ذلك، وانظر في بطلان هذه النسبة منهاج السنة لابن تيمية (٤/ ٥٤ ـ ٥٥)، و(٨/ ١١)، ودرء التعارض له (٥/ ٢٦ ـ ٢٧)، ومجموع فتاويه (٣٥/ ١٣٤). وفي إخوان الصفا للدسوقي/ ص٦٣ أن الإسماعيلية مجمعون على أن مؤلفها شخص اسمه أحمد بن عبد يزعمون أنه من نسل جعفر الصادق.

(٣) قال الذهبي في السير (١٦/ ٣٢٩): «وهو داء عضال وجرب مرد وسم قاتل».

(٤) بغية المرتاد لابن تيمية/ ص٣٢.

(٥) انظر: المصدر السابق/ ص٣٢٩، ومنهاج السنة له (٨/ ١١)، ومجموع فتاويه (١١/ ٥٨١)، و(٣٥/ ١٣٤).

مما هو من كلام أهل النجوم والفلسفة[١]، وقد لفقوا في إثبات نسبة بعضها إليه بعض الروايات[٢].

الـرد: وجوابًا عن ذلك أن يقال:

١ ـ أن هذه الدعوى مبنية على تقسيم الدين إلى ظاهر وباطن، وقد تقدم أن هذا الكلام باطل لا دليل عليه.

٢ ـ أن جميع ما نسبوه إلى أهل البيت، ـ خصوصًا جعفر الصادق ـ رحمه الله تعالى ـ مما يعلم أهل العلم بطلانه بالضرورة، وقد اعترف بعضهم ببعض ذلك كما تقدم.

٣ ـ أنه قد ثبت أخذُ أهل البيت ـ ومنهم بعض من يدعون إمامته ـ العلمَ عن غيرهم من المسلمين، وذلك كثير جدًا، أكتفي هنا بمثال واحد من باب الفائدة فقط، وإلا فإن هؤلاء لم ينتفعوا بالقرآن والسنة الذين ضمن الله لمن اتبعهما الهداية، وأخبر أن القرآن يهدي للتي هي أقوم وأنه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، إلى غير ذلك من أوصاف الثناء التي وصف بها القرآن، ولكن كما قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور]، ﴿وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِنْ هَادٍ ﴿٢٣﴾﴾ [الزمر].

أخرج البخاري في صحيحه عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين[٣]، أنه كان هو وأبوه علي بن الحسين ـ وهو زين العابدين ـ عند

---

(١) انظر: بغية المرتاد/ ص٣١٨، ومنهاج السنة (٤/ ٥٤)، ومجموع الفتاوى (٢/ ٢١٧)، ودرء التعارض (٥/ ٢٦) جميعها لابن تيمية، وهذا وما سبق عن كتاب رسائل إخوان الصفا، من الأدلة على أن هؤلاء الباطنية فلاسفة.

(٢) كما فعل الكليني بالنسبة لكتاب الجفر، انظر: أصول الكافي (١/ ٣٠٤).

(٣) وهو الملقب بالباقر، ولد سنة ٥٦هـ، في حياة عائشة وأبي هريرة جمع بين العلم والعمل، والسؤدد والشرف، والثقة والرزانة، وكان أهلًا للخلافة، وهو أحد الأئمة الاثني عشر، الذين تبجلهم الشيعة الإمامية، وتقول بعصمتهم، =

جابر بن عبد الله الأنصاري ﷺ ـ وعنده قوم ـ فسألوه عن الغسل؛ فقال: «يكفيك صاع»؛ فقال رجل: «ما يكفيني»، فقال جابر: «قد كان يكفي من هو أوفى منك شعرًا وخيرًا منك»»[١].

فهل يعقل أن يحتاج من خُصَّ بعلم الباطن، إلى من يعلمه مقدار ما يكفي من الغسل؟، وكيف خفي عليه حال جَدِّهم في ذلك، حتى يسأل عنه غيره؟.

ونظير ذلك، سؤال محمدِ بن علي أيضًا، جابرَ بن عبد الله، عن حجة النبي ﷺ، والحديث من رواية جعفر بن محمد عن أبيه محمد[٢].

ولهذا قال الإمام ابن رجب ﷺ معلقًا على الحديث الأول: «وفي هذا دلالة على أن سادات أهل البيت كانوا يطلبون العلم من أصحاب النبي ﷺ، كما يطلبه غيرهم، فدلَّ على كذب ما تزعمه الشيعة، أنهم غير محتاجين إلى أخذ العلم عن غيرهم، وأنهم مختصون بعلم يحتاج الناس كلهم إليهم، ولا يحتاجون هم إلى أحد، وقد كذبهم في ذلك جعفر بن محمد وغيره من علماء أهل البيت ﷺ»[٣].

ومما يدل على ذلك أيضًا أن هؤلاء الأئمة، وغيرهم من آل البيت، كانوا يتعلمون من علماء زمانهم ويرجعون إليهم[٤] وقد رووا كثيرًا من السنن عن غيرهم من المسلمين، فانظر تراجمهم في كتب الرجال، كتهذيب الكمال وفروعه.

= وبمعرفتهم بجميع الدين، عدّه النسائي في فقهاء التابعين بالمدينة، مات سنة ١١٤، وقيل١١٧هـ، انظر: السير (٤/ ٤٠١ ـ ٤٠٩).

(١) صحيح البخاري (١/ ٢٥١).

(٢) تقدم تخريجه/ ص١٦٩.

(٣) فتح الباري له (١/ ٢٥٠).

(٤) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٤٧٢).

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ: «كل من له عقل يعلم أن العسكريين[١] بمنزلة أمثالهما ممن كان في زمانهما من الهاشميين، ليس عندهم من العلم ما يمتازون به عن غيرهم، ويحتاج إليهم فيه أهل العلم، ولا كان أهل العلم يأخذون عنهم، كما يأخذون عن علماء زمانهم. وكما كان أهل العلم في زمن علي بن الحسين، وابنه أبي جعفر، وابن ابنه جعفر بن محمد؛ فإن هؤلاء الثلاثة رضي الله عنهم قد أخذ أهل العلم عنهم، كما كانوا يأخذون عن أمثالهم، بخلاف العسكريين ونحوهما؛ فإنه لم يأخذ أهل العلم المعروفون بالعلم عنهم شيئًا»[٢].

وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة، ليس في شيء منها ذكر علي. وهو يروي عن غير واحد من الصحابة من المهاجرين والأنصار كعمر، وأبي هريرة، وعبد الرحمٰن بن عوف، وزيد بن ثابت، وأبي بن كعب، وأسامة بن زيد، وروايته عن علي قليلة جدًّا، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئًا من حديثه عن علي، وخرجوا حديثه عن عمر، وعبد الرحمٰن بن عوف، وأبي هريرة، وغيرهم.

والتفسير أخذ عن غير ابن عباس، كابن مسعود وغيره من الصحابة، الذين لم يأخذوا عن علي شيئًا، وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عنه، وكتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي فيها عن علي قليل جدًّا[٣].

---

(١) المراد بهما علي بن محمد العسكري، وابنه الحسن بن علي، وهما من الأئمة الاثني عشر، الذين تزعمهم الشيعة الإمامية، وقد تقدمت ترجمة الحسن/ص، وأما والده فهو أبو الحسن العسكري السيد الشريف، الحسيني العلوي الفقيه، الذي تلقبه الإمامية بالهادي، توفي سنة ٢٥٤هـ، انظر تاريخ بغداد (١٣/ ٥١٨/ ط دار الغرب الإسلامي)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ١٣٠).

(٢) منهاج السنة (٥/ ١٦٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٨/ ٤٢ ـ ٤٣).

المطلب الرابع

الأصل الرابع: دعوى عدم تمكن الرسول ﷺ من بيان الحق والرد على ذلك

الحق أن هذا قائم على مقدمتين:

الأولى: انشغال الصحابة بالجهاد عن تحصيل العلم.

الثانية: أنهم ليسوا مؤهلين لفهم التوحيد.

هذه الدعوى تستدعي العجب، ولعلها أظهر الدعاوى بطلانًا، لما ثبت في الكتاب والسنة من فضائلهم على وجه العموم، وللأحاديث الدالة على رسوخ قدم بعضهم في العلم، ولما ورد من حرصهم على تعلم أمور الدين على وجه الخصوص.

وقد زعم أهل التخييل أن هذه العلة، هي التي منعت الرسول ﷺ من التصريح بالحق [نفي الصفات] للصحابة؛ لأن عقولهم لا تحتمل ذلك، فخاطبهم بالإثبات، وخيل لهم أن معبودهم موصوف بصفات الكمال، ومباين لمخلوقاته، لقصورهم عن فهم الحق على ما هو عليه، وزعم بعضهم أن سبب ذلك، هو انشغالهم بالجهاد، فلم يمكنهم معه إقامة أصول الدين(١).

وهذه بعض الأقوال التي قرر فيها هؤلاء هذه العلة الواهية:

قال ابن سينا: «فإن المبرزين المنفقين لياليهم وأيامهم وساعات عمرهم، على تمرين أذهانهم وتذكية أفهامهم، وترشيح نفوسهم لسرعة الوقوف على المعاني الغامضة، يحتاجون في فهم هذه المعاني إلى فضل

---

(١) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٣٥).

إيضاح، وشرح عبارة؛ فكيف غتم[١] العبرانيين، وأهل الوبر من العرب؟.

ولعمري لو كلف الله تعالى رسولًا من الرسل، أن يلقي حقائق هذه الأمور إلى الجمهور من العامة الغليظة طباعُهم، المتعلقة بالمحسوسات الصرفة أفهامُهم، ثم سَامَه[٢] أن يكون منجزا لعامتهم الإيمان والإجابة، وغيرَ مهمل فيه، ثم سامه أن يتولى رياضة نفوس الناس قاطبة، حتى تستعد للوقوف عليها؛ لكلفه شططًا، وأن يفعل ما ليس في قوة البشر، اللّهم إلا أن يدركه خاصة إلهية، وقوة علوية، وإلهام سماوي، فتكون حينئذ وساطة الرسول مستغنى عنها، وتبليغه غير محتاج إليه»[٣].

وذكر في موطن آخر ما يجب على النبي تعليمه أمته من التوحيد فقال:

«ولا ينبغي له أن يشغلهم بشيء من معرفة الله تعالى، فوق معرفة أنه واحد حق لا شبيه له، فأما أن يتعدى بهم إلى تكليفهم أن يصدقوا بوجوده، وهو غير مشار إليه في مكان؛ فلا ينقسم بالقول، ولا هو خارج العالم ولا داخله، ولا شيء من هذا الجنس، فقد عظّم عليهم الشغل، وشوش فيما بين أيديهم الدين، وأوقعهم فيما لا يخلص عنه إلا من كان الموفق الذي يشذ وجوده ويندر كونه؛ فإنه لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكد»[٤].

---

(١) الغتم جمع أغتم، ويجمع أيضًا على أغتام، تقول: غتم غتمًا من باب تعب، أي: لا يفصح شيئًا لعجمة في منطقه، انظر: القاموس المحيط/ ص١٤٧٤، ومختار الصحاح/ ص٤١٢.

(٢) سامه الأمر، أي: كلفه إياه، أو أولاه إياه، انظر: القاموس المحيط/ ص١٤٥٢.

(٣) الرسالة الأضحوية/ ص٥٠.

(٤) النجاة/ ص١٩.

وقد ذكر ابن رشد أن السبب في التصريح بإثبات السمع والبصر لله تعالى ـ مع أن المراد من ذلك إثبات العلم ـ هو أنه لم يمكن تعريف هذا المعنى للجمهور إلا بمخاطبتهم بما يقتضي أنه متصف بالسمع والبصر[١].

وذكر أيضًا «أنه لما كان العقل من الجمهور لا ينفك من التخيل، بل ما لا يتخيلون هو عندهم عدم، وكان تخيل ما ليس بجسم لا يمكن، والتصديق بوجود ما ليس بمتخيل غير ممكن عندهم؛ عدل الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى فوصفه سبحانه لهم بأوصاف تقرب من قوة التخيل، مثل ما وصفه به[٢] السمع والبصر والوجه وغير ذلك، مع تعريفهم أنه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيلة ولا يشبهه.

ولو كان القصد تعريف الجمهور أنه ليس بجسم لما صرح لهم بشيء من هذا، بل لما كان أرفع الموجودات المتخيلة هو النور ضرب لهم به؛ إذ[٣] كان النور هو أشهر الموجودات عند الحس والتخيل، وبهذا النحو من التصور أمكن أن يفهموا المعاني الموجودات في المعاد، أعني أن تلك المعاني مثلت لهم بأمور متخيلة محسوسة»[٤].

وذكر ابن تيمية رحمه الله أن التلمساني كان «مرة مريضًا، فدخل عليه شخص ومعه بعض طلبة الحديث، فأخذ يتكلم على قاعدته في الفكر، أنه حجاب، وأن الأمر مداره على الكشف، وغرضه كشف الوجود المطلق؛ فقال ذلك الطالب: «فما معنى قول أم الدرداء: «أفضل عمل

---

(١) تهافت التهافت (٢/٦٨٨)، وأي: صعوبة في فهم أنه تعالى متصف بصفة العلم حتى يعدل إلى ما ذكرت؟
(٢) كذا، ويبدو أنه سقط لفظ: من، وأن الصواب: مثل ما وصفه به من السمع.
(٣) في الأصل: إذا.
(٤) الكشف عن مناهج الأدلة/ ص٩٨.

أبي الدرداء التفكر»»[١]؛ فتبرم بدخول مثل هذا عليه، وقال للذي جاء به: «كيف يدخل عليّ مثل هذا؟»، ثم قال: «أتدري يا بني، ما مثل أبي الدرداء وأمثاله؟، مثلهم مثل أقوام سمعوا كلامًا وحفظوه لنا، حتى نكون نحن الذين نفهمه، ونعرف مراد صاحبه، ومثل بريد حمل كتابًا من السلطان إلى نائبه»، أو نحو ذلك، فقد طال عهدي بالحكاية، حدثني بها الذي دخل عليه، وهو ثقة يعرف ما يقول في هذا، وكان له في هذه الفنون جولان كثير»[٢].

وبناء عليه أبين في هذا المقام بطلان كل واحد منهما على حدة فأقول:

الرد على المقدمة الأولى: دعوى انشغال الصحابة بالجهاد عن تحصيل العلم:

إن دعوى انشغال الصحابة رضي الله عنهم عن تحصيل العلم من أوهى الشبه، ومن أعظم الطعن في أولئك الذين حملوا الرسالة، وبلغوها إلى الأمة، ولا يصدر مثل هذا الكلام إلا من زنديق أو جاهل بحال القوم[٣] وما تنطوي عليه هذه المقالة من القدح فيهم المستلزم للقدح في الدين، ونظرًا لظهور بطلان هذه الفرية أكتفي بذكر بعض ما يدل على كون الصحابة أولى الناس بالفهم، وأحرصهم على تعلم الحق وتعليمه على وجه الاختصار على الوجه الآتي:

١ ـ أن الصحابة أعلم الناس بلغة العرب، وقد نزل القرآن بلغتهم،

---

(١) لم أقف عليه بعد بحث كثير.

(٢) مجموع الفتاوى (٤/١٠٣).

(٣) كما وقع للجويني حيث اعتذر عن الصحابة بانشغالهم بالجهاد، انظر: الدرء (٢/١٤) والتسعينية (٣/٩٤١) كلاهما لابن تيمية.

والرسول ﷺ منهم فكيف لا يمكنه تعليمهم ما ينفعهم ولا يمكنهم الفهم عنه؟ وهل يقول هذا إلا زنديق أو جاهل؟.

٢ ـ معلوم أن هذا الباب أشرف العلوم كما تقدم ذكره، وأن القلوب أشد شوقًا إلى معرفته وتحصيله لتعلقه بأشرف معلوم والمعبود الحق، كما تقدم، فكيف لا يحرص الصحابة على تعلمه؟.

٣ ـ أن الصحابة ﷺ جاءهم الرسول ﷺ وهم في جاهلية وشر وظلم وكفر، وحالهم في ذلك حال قوم قصدوا مكانًا، فساروا في الاتجاه المعاكس له تمامًا، وفي هذا الاتجاه هلاكهم أبعد هلاك متصور، فيسر الله لهم في وسط طريقهم رجلًا خبيرًا بطريق المكان الذي يقصدونه، فأخبرهم بحالهم وأن نجاتهم على يده مشروطة بتعلم هذا الطريق والسير معه، فكيف يكون حالهم يا ترى؟.

٤ ـ أنه قد ثبت في أحاديث كثيرة ما يدل على حرص الصحابة ﷺ على العلم ومن ذلك:

أولًا: ما ثبت في الصحيح من خطبة الرسول ﷺ بهم من الفجر إلى المغرب[1].

ثانيًا: ما ثبت عن رحلة بعضهم المسافات الطويلة لسماع حديث واحد[2].

ثالثًا: قصة عمر بن الخطاب ﷺ في تناوبه مع جاره الأنصاري النزول على الرسول ﷺ، وإخبار كل منهما صاحبه بما فاته[3].

---

(١) سبق تخريجه/ ص٣٩٨/ هامش (٥).

(٢) تقدم تخريج حديث عبد الله بن أنيس، وقد رحل إليه جابر، ورحل أيضًا أبو أيوب الأنصاري في حديث واحد.

(٣) سبق تخريج الحديث/ ص٧٥.

رابعًا: ما ثبت في أحاديث كثيرة جدًا سؤال الصحابة ﷺ عن أمور الدين، ولا يمكن سردها هنا، ولكني أمثل بما له علاقة بهذا الباب وهو:

أ ـ عن عمران بن حصين ﷺ قال: «إني عند النبي ﷺ، إذ جاءه قوم من بني تميم، فقال: «**اقبلوا البشرى يا بني تميم**»، قالوا: بشَّرتنا فأعطنا، فدخل ناس من أهل اليمن، فقال: «**اقبلوا البشرى يا أهل اليمن، إذ لم يقبلها بنو تميم**»، قالوا: «قبلنا، جئناك لنتفقه في الدين، ولنسألك عن أول هذا الأمر ما كان»، قال: «**كان الله ولم يكن شيء قبله، وكان عرشه على الماء...**» الحديث[(١)].

ب ـ سؤال أبي ذر ﷺ عن رؤية النبي ﷺ ربه[(٢)].

ج ـ سؤال الصحابة ﷺ: «هل نرى ربنا يوم القيامة؟»[(٣)].

د ـ سؤال أبي رزين: «أين كان ربنا...»، وقوله: «كيف نراه جميعًا وهو واحد»[(٤)].

هـ ـ سؤال عائشة ﷺ الرسول ﷺ عن قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ ۝١٣﴾ [النجم]، وأنها أول من سأله عن ذلك[(٥)].

٥ ـ أنه قد بلغ من حرصهم سؤالهم ﷺ عن أفضل الأمور، ومن ذلك:

أ ـ سؤالهم النبي ﷺ: «أي الإسلام أفضل؟..»[(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٩/٧٤١٨).

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٦٥.

(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٥٣.

(٤) قطعة من حديثه الطويل الذي تقدم تخريجه/ ص٣٥٤.

(٥) قطعة من حديث تقدم تخريجه/ ص١٩٣.

(٦) أخرجه البخاري (١/١١)، ومسلم (١/٣٩) عن أبي موسى ﷺ.

ب - سؤالهم النبي ﷺ: «أي العمل أفضل؟»[١].

ج - سؤال ابن مسعود ﷺ: «أي الأعمال أحب إلى الله؟»[٢].

د - وعن عائشة ﷺ أن رسول الله ﷺ سئل: أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «أدومه وإن قَلَّ»[٣]، وهناك أمثلة كثيرة على هذا.

٦ - ومن صور حرصهم على العلم:

أ - قول ابن عباس ﷺ: «وجدت عامة علم الرسول ﷺ عند هذا الحي من الأنصار، إن كنت لأقيل بباب أحدهم ولو شئت أن يؤذن لي، لأذن عليه، ولكن أبتغي بذلك طيب نفسه»[٤].

ب - ما رواه مسلم عن النواس بن سمعان ﷺ قال: «أقمت مع رسول الله ﷺ سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله ﷺ»[٥].

قال الحافظ: «ومراده أنه قدم وافدًا فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد إلى استمرار الإقامة فيصير مهاجرًا فيمتنع عليه السؤال»[٦].

ج - قول ابن مسعود ﷺ: «والذي لا إله غيره، ما من كتاب الله سورة، إلا أنا أعلم حيث نزلت، وما من آية إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو

---

(١) أخرجه البخاري (١/ ٢٦)، ومسلم (١/ ٣٦) عن أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (١/ ٥٢٧)، ومسلم (١/ ٨٥).

(٣) أخرجه مسلم (١/ ٧٨٢).

(٤) أخرجه أبو خيثمة: العلم/ ٣١، - وجود إسناده الألباني في تعليقه عليه -، والدارمي: المسند (١/ ١٤١)، والخطيب البغدادي: الفقيه والمتفقه (٢/ ٢٩٦).

(٥) أخرجه مسلم (٤/ ٢٥٥٣).

(٦) الفتح (١٣/ ٢٨).

أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل، لركبت إليه»[(١)].

د ـ قول أبي سعيد رضي الله عنه: «كان أصحاب النبي ﷺ إذا جلسوا، كان حديثهم الفقه، إلا أن يقرأ رجل سورة، أو يأمر رجلًا بقراءة سورة»[(٢)].

هـ ـ حديث حذيفة رضي الله عنه في سؤاله النبي ﷺ عن الفتن، ولولا طوله لسقته بتمامه[(٣)].

و ـ وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه: «المجلس أجلسه مع عبد الله ـ يعني ابن مسعود أوثق في نفسي من عمل سنة»[(٤)].

٧ ـ ومن صور حرصهم على العلم: سؤالهم عن كل ما أشكل عليهم والحرص على معرفة وجه الصواب فيه ومن ذلك:

أ ـ عن ابن أبي مليكة أن عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ كانت لا تسمع شيئًا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبي ﷺ قال: «من حوسب عذِّب»، قالت عائشة فقلت: «أوليس يقول الله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا ﴿٨﴾﴾، قالت: فقال: إنّما ذلك العرض، ولكن من نوقش الحساب يهلك»[(٥)].

ب ـ سؤال حفصة رضي الله عنها عن الجمع بين قوله ﷺ: «لا يدخل النار أحد بايع تحت الشجرة»، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١][(٦)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٥٠٠٢)، ومسلم (٤/ ٢٤٦٣)، وانظر تعليق ابن كثير عليه في: فضائل القرآن/ ص١٥٥.

(٢) الحاكم: المستدرك (١/ ٩٤)، وصححه، والخطيب: الفقيه والمتفقه (٢/رقم ٩٤٨).

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٧٠٨٤).

(٤) السير للذهبي (١/ ٤٣٩)، وصححه ابن رجب الحنبلي: شرح حديث أبي الدرداء، ضمن مجموع رسائله (١/ ٣٦).

(٥) تقدم تخريجه/ ص٣٥.

(٦) أخرجه مسلم (٤/ ٢٤٩٦).

٣ ـ سؤال عمر ﷺ: «ما بالنا نقصر وقد أمنّا..»[١].

وبعد فهذه أمثلة من أفراد كثيرة جدًا[٢]، وهي تبطل هذه الدعوى وتدل على أن قائلها من أجهل الناس بالصحابة وأحوالهم وسيرهم، أو أنه من الزنادقة الملحدين الذين قصدوا الطعن في الدين فلما لم يمكنهم ذلك طعنوا في نقلته وحملته ليبطلوا بذلك الكتاب والسنة.

وإذ قد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك عند مسلم، عظيم حرص الصحابة ﷺ على تعلم أمور الدين، فكيف يتصور أن لا يحرصوا على تعلم أشرف العلوم، وأحبها للنفوس، وأصلحها للقلوب، وفي هذا يقول ابن تيمية رَحِمَهُ اللهُ:

«من المحال أيضًا أن تكون القرون الفاضلة، القرن الذي بعث فيهم رسول الله ﷺ، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، كانوا غير عالمين وغير قائلين في هذا الباب بالحق المبين؛ لأن ضد ذلك إما عدم العلم والقول، وإما اعتقاد نقيض الحق، وقول خلاف الصدق، وكلاهما ممتنع، أما الأول: فلأن من في قلبه أدنى حياة وطلب للعلم، أو نهمة في العبادة يكون البحث عن هذا الباب، والسؤال عنه، ومعرفة الحق فيه أكبر مقاصده، وأعظم مطالبه ـ أعني: بيان ما ينبغي اعتقاده، لا معرفة كيفية الرب وصفاته ـ، وليست النفوس الصحيحة إلى شيء أشوق منها إلى معرفة هذا الأمر، وهذا أمر معلوم بالفطرة الوجدية؛ فكيف يتصور ـ مع قيام هذا المقتضي ـ الذي هو من أقوى المقتضيات، أن يتخلف عنه مقتضاه في أولئك السادة في مجموع عصورهم؟، هذا لا يكاد يقع في أبلد الخلق،

---

(١) أخرجه مسلم (١/ ٦٨٥).

(٢) انظر آثارًا أخرى في رسالة: الآثار الواردة عن الصحابة في التمسك بالسنة/ ص٩٥، وما بعده.

وأشدهم إعرضًا عن الله وأعظمهم إكبابًا على طلب الدنيا والغفلة عن ذكر الله [تعالى]، فكيف يقع من أولئك؟، وأما كونهم كانوا معتقدين فيه غير الحق أو قائليه فهذا لا يعتقده مسلم ولا عاقل عرف حال القوم»(١).

الرد على المقدمة الثانية: عدم تأهل الصحابة ﷺ للفهم:

وهذه هي المقدمة الثانية التي اعتمدها هؤلاء في عدم تصريح الرسول ﷺ لأصحابه، ومضمونها الطعن في خيار الأمة، وفي الدين الإسلامي، بل الطعن في الرسول ﷺ، وبيان ذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن قولهم أن الصحابة ليسوا أهلًا لفهم الحقائق على ما هي عليه، قول باطل، وذلك أن القرآن نزل بلغتهم، والرسول ﷺ من جلدتهم، ويتكلم بألسنتهم فكيف لا يمكنهم الفهم عنه؟كما يزعم المتخيلة، نعم لا يمكنهم فهم موجود، غير متصف بأي صفة؛ لأن هذا هو العدم، فكيف يوصف بالوجود؟، فإنكارهم لهذا الهذيان؛ لأن الفطر السليمة تأباه وتنفر منه، ولا يمكنها قبوله.

الوجه الثاني: أن من الصحابة ﷺ من بلغ من العلم مبلغًا لا يصله من بعدهم، وقد شهد الله لهم بذلك في مواطن من كتابه، وكذا شهد لهم رسوله ﷺ، وشهد بعضهم لبعض بذلك، وعليه فكان بإمكان الرسول ﷺ أن يكاشف هؤلاء بالتوحيد الحق الذي تزعمونه، وعلى رأس هؤلاء الصحابة، الخلفاء الأربعة وغيرهم، ولم ينقل عن أحد من هؤلاء حرف واحد يوافق مذهبكم في نفي الصفات، بل الثابت عنهم بالتواتر مذهب أهل الإثبات، وعلى هذا، فإما أن يكون الرسول لم يعلم الحق، كما هو قول بعضكم، وإما أن يكون علمه، فإذا كان علمه امتنع أن لا يبلغه لأمته، وأن لا يوجد فيهم من يفهمه.

---

(١) الفتوى الحموية/ص١٩٩ ـ ٢٠٢، وما بين معقوفتين من مجموع فتاويه (٨/٥).

الوجه الثالث: أن كل عالم له أصحاب، فإن عنايتهم بفهم كلامه وتدبر معانيه وما يشتمل عليه من الحكم والفوائد، أكثر من عنايتهم بالألفاظ؛ لأن المعنى هو المقصود الأول، واللفظ وسيلة إليه، ومعلوم أن الرسول ﷺ أفصح الخلق وأعلمهم وأنصحهم للأمة، وأصحابه أفضل الأمة فكيف لا يمكنهم الفهم عنه، ولا يمكن ذلك حتى لخاصة أصحابه[(١)]؟.

الوجه الرابع: أنه قد علم أنَّ من الصحابة ﷺ من كان من العلماء وهم كثرة، ولهم وقائع تدل على سعة علمهم، وقد فهموا من النصوص ما لا سبيل لأهل التخييل إلى فهمه أبدًا إلا عن طريقهم، ومن ذلك:

١ ـ قصة ابن عباس مع عمر في سؤاله عن تفسير سورة النصر، واتفاقهما على المراد منها، وأنه قرب أجل الرسول ﷺ[(٢)].

٢ ـ قصة أبي بكر ﷺ، في خطبة النبي ﷺ على المنبر وقوله: «**إن الله خير عبدًا بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله**»، فبكى أبو بكر ﷺ، قال أبو سعيد: فقلت: ما يبكي هذا الشيخ؟... فكان رسول الله ﷺ هو العبد، وكان أبو بكر أعلمنا[(٣)].

ومنهم من نزل القرآن بموافقته كما حصل لعمر ﷺ[(٤)].

وأنّى لابن سينا وأسلافه وأذنابه أن يفهموا من قول الرسول ﷺ: «**إن عبدًا خيره الله..**»، أن المخير هو الرسول ﷺ، ومن سورة النصر دنو أجل الرسول ﷺ، ومن قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٠١).

(٢) أخرجه البخاري: (٦/ ٤٩٧٠).

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٤٦٦).

(٤) أخرجه البخاري (٦/ ٤٤٨٣)، ومسلم (٤/ ٢٣٩٩)، وانظر: صحيح مسلم (٤/ ٢٤٠٠).

ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍۚ﴾ [القصص: ٨٥] أن المراد به فتح مكة(١)، ومن قوله تعالى: ﴿لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِيۚ﴾ [الأعراف: ١٤٣] جواز رؤية الله تعالى في الدنيا(٢)، ومن قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] إثبات رؤية الله تعالى في الآخرة، كما فهمه بعض علماء أهل السنة(٣)؟ هيهات أن يصلوا إلى ذلك.

الوجه الخامس: أنكم معاشر المتخيلة تتكلمون في توحيدكم هذا وتسودون فيه الكتب وتخاطبون به أتباعكم، وتوصلون إليهم مرادكم، وهم يفهمون منكم مع تأخر زمنكم عن زمن النبوة، وضعف اللغة والعلم، فكيف لا يمكن ذلك للرسول ﷺ، الذي جعله الله تعالى خاتم رسله، وحجة الله على عباده، وآتاه من العلم والفصاحة ما لا يصل إليه أحد بعده؟.

فإذا قلتم إنه عجز عن ذلك فأنتم أعجز، وإذا قلتم إن ذلك ممكن لنا مع الخواص فقط، قيل فقد كان ذلك ممكنًا للرسول ﷺ مع خواصه(٤).

الوجه السادس: أن الصحابة ﷺ تمكنوا من كثير من العلوم الشرعية كالفقه وأصوله، وعلم الفرائض، والقضاء، وغيرها مما يحتاج

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٧٧٣).

(٢) سيأتي عن الإمام مالك الاستدلال بها على إثبات الرؤية/ ص٦٩٧، وانظر وجوه الدلالة منها في: شرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢١٣).

(٣) انظر: درء التعارض (١/ ٣٧٤) ـ ونقل نحوه عنه ابن القيم: حادي الأرواح/ ص٢٠٢ ـ، ومنهاج السنة (٢/ ٣١٨، ٣١٩)، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢١٤).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٠١).

التمكن فيه إلى العلم بالأدلة الشرعية، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ودلالات الألفاظ من الأمر والنهي والإباحة... ووجه الجمع بين ما يتوهم فيه التعارض[١]، وهذا أنتم تسلمون به، فكيف لا يمكنهم فهم التوحيد الذي لا يشترط فيه سوى العلم بالمعنى الصحيح للفظ؟ وهذا ما لا يمكن أن يتنازع اثنان في توفره في الصحابة ﷺ؛ لما كانوا عليه من الفصاحة والعلم باللغة العربية، ولهذا اعتبر إجماعهم حجة[٢]، والأخذ ببيانهم لمعاني القرآن محجة، قال الشاطبي رحمه الله معللًا ذلك: «فإنهم عرب فصحاء، لم تتغير ألسنتُهم، ولم تنزل عن رتبتها العليا فصاحَتُهم، فهم أعرف في فهم الكتاب والسنة من غيرهم»[٣].

ولما كان الصحابة ﷺ أعلم الأمة، كان كبار أهل العلم، لا يقدمون على مخالفة أحدهم إلا إن خالفه غيره من الصحابة ﷺ[٤]، ويرون أن أفضل علومهم ما كانوا مقتدين بهم فيه[٥]، وقد صرحوا بتقدمهم على جميع من بعدهم في العلوم الدينية، وأنه لا يمكن لمن بعدهم أن يفوقهم في ذلك[٦]، ولهم في ذلك أقوال كثيرة، منها:

---

(١) وعلى سبيل المثال فقد استعمل الرسولُ ﷺ أبا بكر ﷺ على أول حجة حجت في الإسلام، وعلم المناسك من أدق العبادات، ولولا سعة علمه بها لم يستعمله عليها، وكذلك استخلفه في الصلاة لعلمه بها، وهذا ابن عباس وهو أعلم الصحابة في زمانه كان يفتي بقول أبي بكر وعمر مع دعاء النبي ﷺ له بقوله: «اللّهم فقهه في الدين». انظر: منهاج السنة (٥/ ٤٩٧) و(٧/ ٥٠٣)، وانظر (٧/ ٥١٧) منه.

(٢) انظر: المبحث الخامس من الفصل الثاني/ ص٢٩٣.

(٣) الموافقات (٤/ ١٢٨).

(٤) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٧٢)، والموافقات للشاطبي (٤/ ٤٥٧).

(٥) انظر: شرح الأصبهانية لابن تيمية (٢/ ٥٥٢).

(٦) مع أنه لا وجه للمقارنة بين هؤلاء العلماء وبين ابن سينا وأضرابه، بل إن =

١ ـ قول الإمام الشافعي: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل، وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا، والله أعلم، ومن أدركنا ممن أرضى أو حكي لنا عنه ببلدنا، صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة، إلى قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا، فهكذا نقول إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم، ولم نخرج من أقاويلهم كلهم»[(١)].

٢ ـ قول ابن أبي حاتم: «فأما أصحاب الرسول ﷺ، فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله ﷻ لصحبة نبيه ﷺ، ونصرته، وإقامه دينه، وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلامًا وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله ﷻ، وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدين، وعلموا أمر الله ونهيه، ومراده بمعاينة رسول الله ﷺ، ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله، وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرفهم الله ﷻ بما منَّ عليهم وأكرمهم به، من وضعه إياهم موضع القدوة فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز وسماهم عدول الأمة فقال ـ عز ذِكْرُه ـ في محكم كتابه: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. . . فكانوا عدول الأمة وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة، وندب الله ﷻ إلى التمسك بهديهم، والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم»[(٢)].

= العاقل يستحي من طلب الموازنة بينهم.

(١) نقله عنه البيهقي في المدخل/ص١٠٩، عن الرسالة القديمة، وذكر أنه قاله بعد ثنائه على الصحابة بما هم أهله.

(٢) الجرح والتعديل (١/ ٧).

٣ ـ قول ابن القيم: «الصحابة أعلم الأمة على الإطلاق، وبينهم وبين من بعدهم في العلم واليقين، كما بينهم في الفضل والدين؛ ولهذا كان ما فهمه الصحابة من القرآن أولى أن يصار إليه، مما فهمه من بعدهم، فانضاف حسن قصدهم إلى حسن فهمهم»(١).

٤ ـ قول الشاطبي في كتابه العجاب الموافقات في أصول الشريعة ـ الذي لا قبل لأهل التخييل بتأليفه ـ: «الذين عرفوا مقاصد الشريعة فحصَّلوها، وأسسوا قواعدها وأصَّلوها، وجالت أفكارهم في آياتها، وأعملوا الجدَّ في تحقيق مبادئها وغايتها، وعنوا بعد ذلك باطّراح الآمال، وشفّعوا العلم بإصلاح الأعمال، وسابقوا إلى الخيرات فسبقوا، وسارعوا إلى الصالحات فما لُحقوا، إلى أن طلع في آفاق بصائرهم شمسُ الفرقان، وأشرق في قلوبهم نورُ الإيقان، فظهرت ينابيعُ الحكَم منها على اللسان، فهم أهل الإسلام والإيمان والإحسان، وكيف لا، وقد كانوا أوَّل من قرع ذلك الباب، فصاروا خاصةَ الخاصة ولُباب اللباب، ونجومًا يهتدي بأنوارهم أولو الألباب؟»(٢).

الرد على دعوى أهل التخييل أن الرسول ﷺ لم يمكنه التصريح بالحق للجمهور:

سبق بيان تهافت المقدمتين الأوليين، وفي ذلك كفاية للرد على هذه الكلمة المنكرة إلا أن في الرد عليها مزيدًا من البيان لوهاء شبه القوم، وبعد قولهم في المسألة عن التحقيق العلمي، والنظر العقلي، والشعور الفطري، وفي هذه الردود إلقام للحجر في أفواههم، وكشف لسوء طويتهم، وبيان عوارهم، وإن كان مجرد حكاية موقفهم من بيان

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٥٠٩).
(٢) (١/ ٧).

الرسول ﷺ لهذا الأمر العظيم، وما اعتمدوه في ذلك، يجعل القوم أضحوكة عند العوام فضلًا عن الخواص.

ومما يزيد بطلان هذه الدعوى بيانًا علاوة على مجرد ذكرها وجوه:

الوجه الأول: أن الرسول ﷺ رسول من رب العالمين، وواجب الرسول تبليغ رسالة ربه ودعوة الناس إلى الحق من غير محاباة كما قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۖ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُۥ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقال: ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، وقال: ﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ... ﴿٤٨﴾﴾ [الشورى]، وقال: ﴿وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿٥٤﴾﴾ [النور]، وقوله: ﴿مَّا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ﴾ [المائدة: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿لَّيْسَ عَلَيْكَ هُدَىٰهُمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وعندكم معشر المتخيلة أن الحق الواجب اعتقاده في الله تعالى، والإيمان الصحيح به هو تعطيل الرب عن صفات كماله ونعوت جلاله، فكيف يقصر في ذلك الرسول ﷺ ويخالف أمر ربه الذي توعده بالعقوبة على ذلك!، وأخبر أنه يسأله والأنبياء قبله يوم القيامة عن أدائهم المهمة الرسالية في قوله: ﴿فَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْـَٔلَنَّ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٦﴾﴾ [الأعراف]، وتقدم ذكر أحاديث في سؤال الرب تعالى الأنبياء عن تبليغ الرسالة لأممهم[(١)].

وقد قال ﷺ: «**أتتني رسالة من ربي، فضقت بها ذرعًا، ورأيت أن الناس سيكذبونني، فقيل لي: «لتفعلن وليفعلن بك»**»[(٢)].

---

(١) انظر/ ص١٦٨.

(٢) أخرجه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص٧٦، والحميدي: المسند (٢/ ٣٩١)، =

الوجه الثاني: أن الله تعالى عاتب رسوله ﷺ في بعض المواطن، منها لما أعلمه بأن يتزوج امرأة زيد بن ثابت وكان الرسول ﷺ قد تبناه من قبل، فلم يقع من الرسول ﷺ معارضة لهذا الأمر ولا نفور منه ـ وحاشاه من ذلك ـ وغاية ما حصل منه إخفاء إخبار الله تعالى أنها ستكون زوجته خشية قول الناس إنه نكح ابنة من تبناه؛ لأن ذلك كان منكرًا عندهم؛ فأمره الله أن يصدع بهذا الحكم الذي كانوا ينكرونه وإبطال ما كان عليه أهل الجاهلية من أحكام التبني بأبلغ شيء في ذلك وهو تزوج إمام المسلمين امرأة الذي يدعى ابنًا؛ ليكون ذلك أدعى للقبول[1]، فإذا كان هذا في حكم شرعي، فكيف بأمر التوحيد الذي لا نجاة للعبد من العذاب بدونه؟.

الوجه الثالث: أن الرسول ﷺ أرسل إلى قوم مشركين يعبدون الأصنام ويعتقدون أن ذلك هو الحق، فأنكر عليهم ذلك وسفه أحلامهم وبين بطلان ما هم عليه، وكان ذلك أكبر سبب لنفورهم عنه إلا من شرح الله صدره للإيمان، فلم يكن نفورهم عنه وهو أمر متحقق الوقوع سابقًا مانعًا من التصريح لهم بالحق والصدع به في وجوههم، وقد قال تعالى: ﴿فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ وَأَعۡرِضۡ عَنِ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ۝٩٤﴾ [الحجر]، وما نحن فيه كذلك، فليس نفرة الناس مانعة من بيان الرسول ﷺ الحق لأمته.

الوجه الرابع: أن قولكم لم يمكنه دعوة الناس للحق من أعظم الطعون فيه، وهذا كفر لا خفاء فيه.

الوجه الخامس: أن قولكم إنه لا يمكنه دعوة الناس إلا بالتخييل،

= وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (١٣/ ٥٠٤): أصله في السنن وصححه ابن حبان والحاكم. وأخرجه إسحاق: المسند (١/ ٤٠٢)، والطبراني مسند الشاميين (٣/ ٢٣٧٦).

(١) انظر: الفتح لابن حجر (٨/ ٥٢٤).

وخطابهم بما يقتضي التجسيم والتشبيه ـ مع أنه باطل عندكم ـ يعني أن غالب الناس إن لم يُقل: كلهم يستجيبون لدعوته، ويدخلون في دينه، إذ كانت هذه هي الطريقة المثلى عندكم، التي لا ينفع معهم غيرها، ولكن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، والواقع يكذب دعواكم فإن أكثر الناس إن لم يقل أغلبهم، لم يستجيبوا للرسل فمن الآيات المصرحة بذلك:

١ ـ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴿٨٩﴾﴾ [الإسراء].

٢ ـ وقوله تعالى عن نوح ﷺ: ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٤٠﴾﴾ [هود].

٣ ـ وقوله: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [غافر].

• ومن الأحاديث:

١ ـ حديث ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «**عرضت علي الأمم فرأيت النبي ومعه الرهط، والنبي ومعه الرجل والرجلان، والنبي وليس معه أحد**»(١).

٢ ـ حديث بعث النار: وفيه أنه يبعث إلى النار، من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون(٢).

الوجه السادس: أن منكم من صرح بأن الرسول ﷺ أحكم الأمور العملية، وأن حكماء العالم اتفقوا على أنه لم يقرع العالم مثل هذا الناموس(٣)، فإذا كان الأمر كذلك ـ وهو الحق ـ فكيف يمكن

---

(١) أخرجه البخاري (٧/ ٥٧٠٥)، ومسلم (١/ ٢٢٠).

(٢) سبق تخريجه/ص١٧١.

(٣) نقله ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٠)، (٤/ ٢٠٣)، و(١٢/ ٢٢)، ومنهاج السنة (١/ ٣١٧) عن ابن سينا، وزاد في منهاج السنة (١/ ٣١٧)، =

للرسول ﷺ أن يحكم العمليات المتضمنة آلاف الجزئيات الفقهية، ولا يمكنه إحكام باب العلم بالله تعالى وما له من الأسماء والصفات، مع أنه ليس فيه من التفاصيل والتفريعات عشر ما في العمليات، بل أقل من ذلك بكثير، وكيف لا يمكنه إحكام أقل ما يجب على العباد اعتقاده في ذلك؛ إذ إنه يكفي في ذلك الجملة دون التفصيل لمن لم يقدر عليه، أضف إلى ذلك أن تعطيلكم الذي تسمونه توحيدًا، لا يحتاج تعلمه إلا برهة يسيرة من الزمن، وخلاصته: «الإيمان بموجود لا صفة له»، فإن عوام المسلمين لا يحتاجون إلى كبير عناء لتفهم ذلك لو كان حقًّا، فهذا تناقض واضح، ـ أعني الإقرار بإحكام الرسول العمليات، دون العلميات ـ؛ فإن من أتقن القسم الأول سهل عليه تفهم الثاني، اللّهم إلا أن يكون ممن تغيرت فطرته وتمكن التعطيل من قلبه، فلا تمر عليه آية أو حديث في ذلك إلا وفهم منها التشبيه؛ فإن هذا من أثر منهجكم عليهم.

الوجه السابع: أن ابن سينا وغيره صرحوا بأنه لو صرح الرسول ﷺ للصحابة بأن التوحيد الحق، هو نفي جميع الصفات لله تعالى، مع مطالبته لهم بإثبات وجوده لنفرت من ذلك قلوبهم، ولأيقنوا أن ما يدعوهم إليه معدوم، والأمر كذلك ولا شك؛ فإن النفي المحض عدم محض، ولا يمكن لرسول شرفه الله بالوحي والعلم والرسالة أن يقع في هذا، فعلم بهذا أن الرسول ﷺ لم يدع أمته إلى توحيدهم؛ لكونه مخالفًا لصريح المعقول، والفطر السليمة، وجميع الكتب المنزلة من عند الله سبحانه.

= ومجموع الفتاوى (٤/٢٠٣) نسبته إلى غيره، وذكر في الجواب الصحيح (٣/٧) أن حذاقهم معترفون بذلك، ونقله في منهاج السنة (١/٣١٧) عن ابن سينا، وانظر رسالة أضحوية في أمر المعاد لابن سينا/ص٥٠، وقد سبق نقله في هذا البحث/ ص٥٢٧.

المبحث الثالث

أثر موقف أهل التخييل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

- المطلب الأول: إيجاب بعضهم التأويل [الباطني] لعامة الناس.
- المطلب الثاني: إيجاب بعضهم التأويل للعلماء، وإقرار الجمهور على الظاهر.
- المطلب الثالث: عدم الاحتجاج بالنصوص الشرعية في هذا الباب.

المطلب الأول

إيجاب بعضهم التأويل الباطني لعامة الناس

سبق في المبحث الأول أن أهل التخييل يعتقدون أن كل ما ورد في هذا الباب وغيره هو رموز وإشارات إلى حقائق باطنة، هي المقصود من الخطاب ولبُّه، وأن الظاهر بمنزلة القشور، وبناء على ذلك، فإنهم يؤولون كل النصوص الواردة في باب الأسماء والصفات على ما يوافق اعتقادهم الباطني، ولا أدل على إثبات أن هذا هو الواجب عندهم أظهر مما هو موجود في كتبهم، من التأويلات الباطنية لأسماء الله تعالى وصفاته، ولذلك أكتفي هنا بذكر بعض أقوالهم في وجوب التأويل الباطني لكل النصوص الشرعية وعدم الأخذ بظواهرها، فمن ذلك:

قول أحدهم: «من عمل بالباطن والظاهر فهو منا، ومن عمل بالظاهر دون الباطن فالكلب خير منه، وليس منا»[١].

ويقول النعمان القاضي[٢]: «ومن أقام الظاهر وحده دون الباطن، كان كمن قال رسول الله ﷺ: «إنه لا خلاق له»، وممن قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُو۟لَٰٓئِكَ لَا خَلَٰقَ لَهُمْ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝٧٧﴾ [آل عمران]، والخلاق في اللغة: النصيب من الحظ الصالح فمن اقتصر على الظاهر وحده دون الباطن، لم يكن له نصيب من الحظ الصالح في الدنيا، ولا في الآخرة، والشري الذي ذكره الله ﷻ أنه اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم هو البيعة للرسول في وقته، ولإمام كل زمان بعده، كما نص على ذلك سبحانه في هذه الآيات بقوله: ﴿فَٱسْتَبْشِرُوا۟ بِبَيْعِكُمُ ٱلَّذِى بَايَعْتُم بِهِۦ﴾ [التوبة: ١١١]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ ٱللَّهِ وَأَيْمَٰنِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو العهد المأخوذ في البيعة، فمن اشترى به ثمنا قليلًا من أعراض الدنيا بمخالفة ما أخذ عليه فيه لم يكن له نصيب من الحظ الصالح في الآخرة، كما أخبر الله سبحانه بذلك فيما تلوناه من كتابه، وبيناه فيما تقدم من كتابنا هذا من وجوب إقامة الظاهر والباطن، وأنه لا يجزي إقامة أحدهما

---

(١) الفترات والقراءات لجعفر بن منصور اليمن/ ص٦٦ (مخطوط) بواسطة الإسماعيلية/ ص٤٧٧.

(٢) النعمان بن محمد بن منصور أبو حنيفة التميمي المغربي، يلقب بالقاضي النعمان تمييزًا بينه وبين أبي حنيفة الفقيه المشهور، ويلقب أيضًا بقاضي القضاة وداعي الدعاة، عين قاضيًا على طرابلس ثم على مدن أفريقيا، له مؤلفات كثيرة تعتبر دعائم الإسماعيلية منها: دعائم الإسلام، تأويل الشريعة، هلك سنة ٣٦٣هـ بالقاهرة. انظر: أعلام الإسماعيلية لمصطفى غالب/ ص...، ومقدمة محقق كتابه تأويل الدعائم/ ص١٢ ـ ١٣.

دون الآخر»[1].

وقال أحدهم في قول الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ﴾ [الحج: ١١]: «من عبد الله تعالى بظاهر دون باطن، أو باطن دون ظاهر فهو ممن يعبده على حرف»[2].

ولأهمية هذا التأويل الباطني ووجوبه عندهم فقد ألف أحدهم رسالة لأتباع نحلته يحذرهم فيها من التمسك بظاهر العقيدة دون باطنها[3]، وصرح بعضهم بأن منكر التأويل كافر[4].

ويقول إخوان الصفا معللين عدم بيان الرسول ﷺ للحق لأصحابه الذين بعث فيهم، وعدم مكاشفتهم بذلك، وأن هذه العلة لا توجد في غيرهم، فلا جرم أن صرحوا هم بالحق، وكاشفوا الناس به: «فأما سيد الأنبياء، وخاتم المرسلين ﷺ وآله، فقد اتفق مبعثه في قوم أميين من أهل البوادي، غير مرتاضين بالعلوم، ولا مقرين بالبعث والنشور، ولا عارفين بنعيم ملكوت الدنيا، فضلًا عن معرفة نعيم أهل السماوات، الذين هم ملكوت الأفلاك والآخرة وأهل الجنان، فجعل أكثر صفة الجنان في كتابه جسمانية، ليقربها من فهم القوم، ويسهل تصورها عليهم، وترغب نفوسهم بها، ونحن قد جعلنا بحثنا عن أسرار الكتب الإلهية، وبينا في أكثر رسائلنا معنى أسرار التنزيلات النبوية، وكشفنا عن

(١) تأويل الدعائم للنعمان القاضي (٣/ ٢٧١).

(٢) المجالس المستنصرية للقاضي النعمان/ ص٣٨ ـ ضمن خمس رسائل إسماعيلية بواسطة الإسماعيلية/ ص٤٧٨.

(٣) انظر: كتاب الكشف لجعفر بن منصور اليمن/ ص٦٦بواسطة الإسماعيلية/ ص٤٧٦.

(٤) جعفر بن منصور اليمن في كتابه: الكشف/ ص٦٨، والفترات والقراءات له/ ص٦٦ (مخطوط) بواسطة الإسماعيلية لإحسان إلهي/ ص٤٧٧.

أكثر الرموزات والإشارات وعن الموضوعات الناموسية، وذلك لأن خطابنا لا يكون إلا مع أقوام علماء فضلاء، مارسوا إخوان الصفا، ورسخوا في العلم، وارتاضوا بالرياضات الحكمية، المقرونة بالأسرار الإلهية، وإشارات الأنبياء»(١).

ويقول ناصر خسرو(٢): «فأعط التأويل للحكماء، وأعط التنزيل للغوغاء، فاطلب المعنى الحقيقي لظاهر التنزيل، وكن كالرجال الأصفياء، ولا تكن كالحمير فتقنع بالنهيق والقول الهراء»(٣).

وقد بين مصطفى غالب مرادهم بالتأويل الباطني، والفرق بينه وبين التفسير، الذي هو بيان معنى الكلمة وشرحها فقال: «والتأويل حسب المفهوم الإسماعيلي، يختلف تمام الاختلاف عن التفسير كما يفهمه عامة الفرق الإسلامية الأخرى؛ لأن التفسير يقصد به شرح أو ترجمة المعنى لكل كلمة، أو جملة عامة، لا يفهم معناها، أما التأويل يقصد به باطن المعنى، أو رموزه وإشارته، أو الجوهر الخفي، وراء الكلمة التي لا تدل عليه»(٤).

وعلى المسار نفسه أصحاب وحدة الوجود، فإنهم يؤولون النصوص

---

(١) رسائل إخوان الصفا (٣/ ٧٨).

(٢) خسرو بن حارب بن عيسى، ناصر الدين الأصبهاني، وقيل اسمه ناصر بن خسرو، رحل من فارس إلى الحجاز ومصر والعراق والشام من تصانيف الإكسير الأعظم في الفلسفة تفسير للقرآن على مذهب الملاحدة، سفر نامة، هلكسنة ٤٣١هـ، انظر هدية العارفين (١/ ٣٤٥)، وسفر نامة هو رحلته المذكورة التي كانت بين ٤٣٧ ـ ٤٤٤هـ وهو من أقدم كتب الرحلات دون فيه ما شاهده، وقد طبع مترجما في مصر عن الهيئة المصرية العامة سنة ١٩٤٣.

(٣) أعلام الإسماعيلية لمصطفى غالب/ ص٥٦٩، وما أحق صاحب هذا الكلام وأتباع نحلته بما نبز به غيره، بل هم أحط من ذلك بكثير.

(٤) الحركات الباطنية في الإسلام/ ص٩٣.

تأويلًا باطنيًا «ولهم تواليف كثيرة مشحونه بصريح الكفر، ومستهجن البدع، وتأويل الظاهر لذلك على أبعد الوجوه وأقبحها، مما يستغرب الناظر فيها من نسبتها إلى الملة، أو عدها في الشريعة»[(١)].

وهكذا المتفلسفة يوجبون تأويل ما ورد من أسماء الله تعالى وصفاته لأن إثباتها تجسيم كما سبق نقله عنهم إلا أنهم فارقوا إخوانهم الباطنية والاتحادية بناء على تقسيمهم الناس إلى عوام ويلقبونهم الجمهور وخواص، فقرروا أمرين:

الأول: أن التأويل واجب في حق العلماء فقط.

الثاني: أنه لا يجوز الإفصاح بالتأويل للجمهور، بل الواجب في حقهم الأخذ بظاهر النصوص، ونظرًا لما بين المذهبين من المخالفة في المبدأ والنتيجة، أفردت هؤلاء بمطلب خاص، وهو ما سيأتي الكلام عليه.

المطلب الثاني

إيجاب بعضهم التأويل للعلماء وإقرار الجمهور على الظاهر

سبق أن ذكرت أن الدافع إلى هذا المذهب هو تقسيم الناس إلى عامة وخاصة، وذلك بناء على تنزيههم الرسول ﷺ عن الكذب، وتفضيلهم إياه على الفيلسوف، حاولوا الجمع بين ما ورد من النصوص

---

(١) ابن خلدون، رواه عنه تقي الدين الفاسي إجازة في العقد الثمين (٢/ ٢٨٨)، ونقله البقاعي في تنبيه الغبي/ ص١٥١، وذكر محققه الشيخ عبد الرحمٰن الوكيل/ ص١٦٣ أنه وجد في هامش الأصل بأن كلام ابن خلدون موجود في كتابه عيون العبر وديوان المبتدأ والخبر، ولم أقف عليه فيه، وانظر حكم ابن خلدون على كتبه، وما يماثلها، ومن لا يمكن ولي الأمر منها لإتلافها في العقد الثمين للفاسي.

التشبيهية[١] ـ على زعمهم ـ وبين أصولهم الفلسفية التي منها نفي الصفات، وكانت قد بهرتهم هذه الشريعة المحمدية التي اعترفوا بأنه لم يقرع العالم مثلها ـ فقالوا إن النصوص الواردة في هذا الباب المراد منها مخاطبة الجمهور وتفهيمهم ما لا يفهمونه في الخارج، لما رأوها صريحة لا تحتمل التأويل، وبناء على هذا قرروا ـ كما أسلفت ـ أمرين:

الأول: إيجاب التأويل للعلماء[٢].

الثاني: إقرار الجمهور على الظاهر، وعدم التصريح لهم بالتأويل، ولهم في ذلك عدة أقوال، ومن ذلك:

قول ابن سينا في كتاب النجاة تحت فصل «في إثبات النبوة وكيفية دعوة النبي إلى المعاد»: «. . . ولا ينبغي له ـ أي للنبي ـ أن يشغلهم بشيء من معرفة الله تعالى، فوق معرفة أنه واحد حق، لا شبيه له، فأما أن يتعدى بهم إلى تكليفهم أن يصدقوا بوجوده، وهو غير مشار إليه في مكان، فلا ينقسم بالقول، ولا هو خارج العالم ولا داخله، ولا شيء من هذا الجنس، فقد عظم عليهم الشغل، وشوش فيما بين أيديهم الدين، وأوقعهم فيما لا يخلص منه إلا من كان الموقف الذي يشذ وجوده، ويندر كونه؛ فإنه لا يمكنهم أن يتصوروا هذه الأحوال على وجهها إلا بكد. . . فلا يلبثوا أن يكذبوا بمثل هذا الوجود، أو يقعوا في الشارع. . . ولا يصح بحال أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن العامة، بل لا يجب أن يرخص في التعريض بشيء من ذلك، بل يجب أن يعرفهم

---

(١) سبق عن ابن سينا أن القرآن والتوراة كلها تشبيه، وهكذا رأيهم في نصوص المعاد أنها أمثال ورموز لأمور لا حقيقة لها في واقع الأمر.

(٢) وأما ما يوجد في كلام ابن تيمية كَلَّلهُ، أن مذهب ابن سينا وأمثاله أن النصوص لا تؤول، فيحمل على أن المراد عدم تأويلها أمام الجمهور؛ لأنها ليست على ظاهرها عنده لمنافاتها للتوحيد الحق ـ عنده ـ وهو نفي الصفات.

جلالة الله وعظمته، برموز وأمثلة من الأشياء التي هي عندهم عظيمة وجليلة ويجب أن يلقي إليهم منه هذا القدر، أعني أنه: لا نظير له، ولا شبيه ولا شريك»(١).

وقال في الشفا: «بل يجب أن يعرفهم جلالة الله تعالى وعظمته، برموز وأمثلة من الأشياء، التي هي عندهم جليلة وعظيمة، ويلقي إليهم مع هذا القدر أعني أنه لا نظير له ولا شريك له ولا شبيه... ولا يصح له أن يظهر أن عنده حقيقة يكتمها عن العامة، بل يجب أن لا يرخص في تعرض شيء من ذلك، واعلم أن الله تعالى يعلم أن وجه الخير في هذا؛ فيجب أن يوجد معلوم الله تعالى على وجهه على ما علمت، ولا بأس أن يشمل خطابه على رموز وإشارات، تستدعي المستعدين بالجبلة للنظر إلى البحث الحكمي»(٢).

وقال أيضًا: «ثم من المعلوم الواضح، أن التحقيق الذي ينبغي أن يرجع إليه في صحة التوحيد، من الإقرار بالصانع موحدًا، مقدسًا عن الكم، والكيف، والأين، والمتى، والوضع، والتغير، حتى يصير الاعتقاد به أنها ذات واحدة، لا يمكن أن يكون لها شريك في النوع، أو يكون لها جزء وجودي كمي أو معنوي، ولا يمكن أن تكون خارجة عن العالم، ولا داخلة، ولا بحيث تصح الإشارة إليه أنه هناك، ممتنع **إلقاؤه إلى الجمهور**»(٣).

فصرح بأن خطاب الرسول ﷺ لا بد أن يكون على وجهين:

- فظاهره لعامة الناس.
- وباطنه لخاصتهم.

---

(١) النجاة/ ص٤٩٩.

(٢) كتاب الشفا/ ص٤٤٣.

(٣) رسالة أضحوية/ ص٤٤ ـ ٤٥.

وبناء على هذا؛ فإن كتب هذا الرجل كانت على حسب حال المخاطبين، فيقرر في بعضها نقيض ما في الأخرى، وقد صرح هو بذلك في بعض كلامه، حيث ذكر أنه ألف كتبًا للعاميين من المتفلسفة، وأنه أودع لهم فيها ما هو اللائق بهم، وأنه أعطاهم في كتاب الشفا كثيرًا مما هو فوق حاجتهم، وصرح في بعض كتبه بأنه ألفها لخواصه الذين يقومون منه مقام نفسه(١)، وقد صرح كما سبق نقله عنه في كتابه: «رسالة أضحوية في أمر المعاد» بأن القرآن كله تشبيه، وأنه لم يرد فيه إشارة إلى التوحيد الحق؛ لأن الغرض منه خطاب الجمهور بما يصلح لهم تمشيًا مع أذهانهم، وهذا يعني أن كتابه هذا، مما ألفه لهؤلاء الخواص الذين يكاشفهم بباطن أمره وخبيئة اعتقاده؛ لأن هذا مما لا يجوز عنده التصريح به للجمهور.

وهكذا تجد ابن رشد يقرر هذا الأمر على ما قرره ابن سينا؛ فيجعل الناس تجاه النصوص الشرعية قسمين:

ـ الأول: العامة وهم الذين يسميهم الجمهور، فهؤلاء الواجب في حقهم الأخذ بظاهر النصوص، واعتقاد ما دلت عليه من إثبات الأسماء والصفات، والإيمان بذلك دون البحث عن تأويل يصرف النص عن ظاهره.

ـ الثاني: وهم العلماء أصحاب البرهان، فهؤلاء لا يجوز لهم الأخذ بالظاهر؛ لأنه باطل، بل الواجب في حقهم صرف النصوص عن ظاهرها، وقد صرح بذلك في كتبه «فصل المقال»، و«الكشف عن مناهج الأدلة»، و«تهافت التهافت».

ومن ذلك قوله في كتابه الأول ـ بعد أن ذكر أصناف الناس ـ:

---

(١) انظر منطق الإشراقيين كما في: مقدمة رسالة أضحوية في أمر المعاد/ ص١٥.

«وإذا تقرر هذا، فقد ظهر لك من قولنا: إن ههنا ظاهرًا من الشرع لا يجوز تأويله، فإن كان تأويله في المبادئ، فهو كفر، وإن كان فيما بعد المبادئ، فهو بدعة، وههنا أيضًا ظاهر يجب على أهل البرهان تأويله، وحملهم إياه على ظاهره كفر، وتأويل غير أهل البرهان له وإخراجه عن ظاهره كفر في حقهم أو بدعة، ومن هذا الصنف آية الاستواء، وحديث النزول؛ ولذلك قال عليه الصلاة والسلام في السوداء؛ إذ أخبرته أن الله في السماء «**أعتقها فإنها مؤمنة**»[(١)]؛ إذ كانت ليست من أهل البرهان[(٢)].

والسبب في ذلك أن الصنف من الناس الذين لا يقع لهم التصديق إلا من قبل التخيل، أعني أنهم لا يصدقون بالشيء، إلا من جهة ما يتخيلونه، يعسر وقوع التصديق لهم بموجود ليس منسوبًا إلى شيء متخيل، ويدخل أيضًا على من لا يفهم من هذه النسبة إلا المكان، وهم الذين شذوا عن[(٣)] رتبة الصنف الأول قليلًا في النظر باعتقاد الجسمية، ولذلك كان الجواب لهؤلاء في أمثال هذه أنها من المتشابهة، وأن الوقف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وأهل البرهان مع أنهم مجمعون في هذا الصنف أنه من المؤول، فقد يختلفون في تأويله، وذلك بحسب مرتبة كل واحد من معرفة البرهان»[(٤)].

وقال أيضًا: «إن الشريعة قسمان: ظاهر، ومؤول، وإن الظاهر منها فرض الجمهور، وإن المؤول هو فرض العلماء، وأما الجمهور ففرضهم

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٣٦٢.
(٢) يعني أنه أقرها على الكفر والباطل؛ لأن عقلها لا يحتمل إلا ذلك.
(٣) في الأصل: على وهو خطأ مطبعي.
(٤) فصل المقال/ ص٢٧، وانظر الرد عليه في: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (١/ ٢٣٢ ـ ٢٣٥).

فيه حمله على ظاهره وترك تأويله، وإنه لا يحل للعلماء أن يفصحوا بتأويله للجمهور، كما قال علي ﷺ: «حدثوا الناس بما يفهمون، أتريدون أن يكذب الله ورسوله»[١]، فقد أردت أن أفحص في هذا الكتاب عن الظاهر من العقائد، التي قصد[٢] الشرع حمل الجمهور عليها»[٣].

وقال في موطن آخر ـ بعد أن ذكر تأويل أهل الكلام للرؤية بأنها مزيد علم في ذلك الوقت ـ: «وهذا أيضًا لا يليق الإفصاح به للجمهور، وأنه لما كان العقل من الجمهور لا ينفك من التخيل، بل ما لا يتخيلون هو عندهم عدم، وكان تخيل ما ليس بجسم لا يمكن، والتصديق بوجود ما ليس بمتخيل غير ممكن عندهم، عدل الشرع عن التصريح لهم بهذا المعنى، فوصفه سبحانه لهم بأوصاف تقرب من قوة التخيل، مثل ما وصفه به السمع والبصر والوجه وغير ذلك، مع تعرفهم أنه لا يجانسه شيء من الموجودات المتخيلة ولا يشبهه، ولو كان القصد تعريف الجمهور أنه ليس بجسم، لما صرح لهم بشيء من هذا، فإذًا متى أخذ الشرع في أوصاف الله تبارك وتعالى على ظاهره، لم تعرض فيه هذه الشبهة ولا غيرها؛ لأنه إذا قيل: له نور، وأن له حجابًا من نور، كما جاء في القرآن والسنن الثابتة، ثم قيل إن المؤمنين يرونه في الآخرة كما ترى الشمس، لم يعرض في هذا كله، شك ولا شبهة في حق الجمهور، ولا في حق العلماء، وذلك أنه قد تبرهن عند العلماء أن تلك الحال مزيد علم؛ لكن متى صرح لهم به ـ أعني للجمهور ـ بطلت عندهم الشريعة كلها، أو كفَّروا المصرِّح لهم بها، فمن خرج عن منهاج الشرع في هذه الأشياء، فقد ضل عن سواء السبيل.

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٥٦٣، وتقدم الرد على استدلال أهل التخييل به/ ص٥٧٧.

(٢) في الأصل: تصد، بالتاء وهو خطأ مطبعي.

(٣) الكشف عن مناهج الأدلة/ ص٤٣ ـ ٤٤.

وأنت إذا تأملت الشرع، وجدته مع أنه قد ضرب للجمهور في هذه المعاني المثالات التي لم يمكن تصورهم إياها دونها؛ فقد نبه العلماء على تلك المعاني أنفسها، التي ضرب مثالاتها للجمهور، فيجب أن يوقف عند حد الشرع في نحو التعليم الذي خص به صنفًا صنفًا من الناس، وإلا يخلط التعليمان كلاهما، فتفسد الحكمة الشرعية النبوية؛ ولذلك قال ﷺ: «**إنا معشر الأنبياء أمرنا أن ننزل الناس منازلهم، وأن نخاطبهم على قدر عقولهم**»(١)، ومن جعل الناس شرعًا واحدًا في التعليم، فهو كمن جعلهم شرعًا واحدًا في عمل من الأعمال، وهذا كله خلاف المحسوس والمعقول، فقد تبين لك من هذا أن الرؤية معنى ظاهر، وأنه ليس يعرض فيه شبهة، إذا أخذ الشرع على ظاهره في حق الله تبارك وتعالى، أعني إذا لم يصرح فيه بنفي الجسمية، ولا بإثباتها»(٢).

وقد تقدم عن ابن الطفيل أن حي بن يقظان بان له في آخر أمره، أن مكاشفة الناس كلهم بالحق لا تمكن، وأن تكليف الجمهور من العمل فوق القدر لا يتفق، وأن حظ الجمهور من الانتفاع بالشريعة، إنما هو حياتهم الدنيا؛ ليستقيم لهم معاشهم، وأنه لا يفوز منهم بالسعادة الأبدية إلا الشاذ النادر... وأن الحكمة كلها، والهداية

---

(١) لم أقف عليه بهذا التمام، وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «أنزلوا الناس منازلهم»، أخرجه أبو داود، وقال: «ميمون لم يدرك عائشة»، وقد ذكره مسلم في مقدمة صحيحه: (١/٦) ممرضًا، فقال: «ويذكر عن عائشة قالت: «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم»»، ووصله أبو عوانه: المستخرج (١/٨٩)، وفيه ميمون بن أبي شبيب أيضًا، وأما الشق الثاني؛ فقد ثبت عن ابن مسعود وعلي موقوفًا عليهما، وقد تقدم الرد على استدلال أهل التخييل بهما على مذهبهم/ ص٥٧٦.

(٢) الكشف عن مناهج الأدلة/ ص٩٨ ـ ٩٩.

والتوفيق فيما نطقت به الرسل ووردت به الشريعة، لا يمكن غير ذلك، ولا يمكن المزيد عليه فلكل عمل رجال، وكل ميسر لما خلق له... فانصرف إلى هؤلاء المدعوين، واعتذر عمّا تكلم به عندهم، وتبرأ منه، وأعلمهم أنه قد رأى رأيهم، واهتدى بمثل هديهم، وأوصاهم بملازمة ما كانوا عليه من حدود الشرع، والأعمال الظاهرة... وعلم هو وصاحبه أسال، أن لا نجاة لهذه الطائفة المريدة القاصرة، إلا بهذه الطريق، وأنها إن ارتفعت عنه إلى يفاع(١) الاستبصار، اختل ما هي عليه، ولم يمكن أن تلحق بدرجة السعداء، وتذبذبت، وانتكست، وساءت عاقبتها...(٢).

ونظرًا لهذا المنهج الذي هو مطرد عند هؤلاء المتفلسفة في كتبهم؛ فقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، أنهم يوجبون على الرسول ﷺ دعوة الناس إلى اعتقاد التشبيه والتجسيم مع أنه باطل؛ لأن عقولهم لا تحتمل إلا ذلك، ومضمون هذه المقالة نسبة الرسول ﷺ إلى التضليل والتلبيس؛ لأنه دعاهم إلى التصديق والإيمان بما لا حقيقة له، بل بما هو كفر عند غير الجمهور(٣)، وأما الباطنية، فلا يرون هذا التفريق، بل الواجب عندهم هو صرف النصوص عن ظاهرها في حق الجميع، العوام وغيرهم؛ لأن ظاهر النصوص غير مراد، وإنما المراد باطنها الذي لم يصرح به، فالأول بمنزلة القشر، والثاني بمنزلة اللب، فلا يجوز التشاغل بالأول عن الثاني.

---

(١) اليافعات من الأمور ما علا وغلب فلم يطق، ومن الجبال الشمخ، ويطلق اليفاع أيضًا على ما ارتفع من الأرض، انظر: الصحاح (٣/ ١٣١٠)، والقاموس المحيط/ ص١٠٠٤.

(٢) انظر: حي بن يقظان لابن الطفيل/ ص١٢٩.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (٤/ ٦٤).

المطلب الثالث

عدم الاحتجاج بالنصوص الشرعية

بناء على ما سبق من معتقد أهل التخييل، في النصوص الشرعية عمومًا، وما كان منها في باب أسماء الله تعالى وصفاته على وجه الخصوص، قرر هؤلاء أن النصوص الشرعية لا يحتج بها في هذا الباب، ولا عبرة بها، وهذه نتيجة حتمية لاعتقادهم أن ظاهرها أمثال ورموز وتخييلات، الحقُّ في خلافها، والأخذ بظاهرها كفر كما سبق.

وقد سبق ذكر أقوالهم في وجوب صرف النصوص عن ظاهرها، إلى الباطن الذي يزعمونه، وإضافة إلى ذلك، فقد صرحوا بأنه لا يجوز الاحتجاج بالظاهر على شيء من المطالب الإلهية؛ لأن ظاهرها إثبات الصفات لله تعالى، والحق خلافه كما سبق نقله عنهم، فكيف تكون حجة وهي تدل على الباطل؟.

وفيما سبق يقول ابن سينا ـ بعد تقرير عدم وجود توحيدهم في النصوص الشرعية ـ «فظاهر من هذا كله أن الشرائع واردة لخطاب الجمهور بما يفهمون، مقربًا ما لا يفهمون إلى أفهامهم، بالتشبيه والتمثيل، ولو كان غير ذلك لما أغنت الشرائع ألبتة، **وكيف يكون ظاهر الشرع حجة في هذا الباب؟**»[1].

وبنحو هذا قرر الباطنية الاتحادية، عدم الاعتماد على النصوص الشرعية، فقد سبق نقل أقوالهم في القرآن، وأنه أساطير الأولين، وأن الحجة والتوحيد في كلامهم، وتشبيه ابن فارض لعلوم الشريعة بسراب بقيعة في قوله:

(١) رسالة أضحوية في أمر المعاد/ ص٥٠.

منحتك علمًا إن ترد نيله فرد   سبيلي واشرع في اتباع شريعتي
فنبع صداي[١] من شراب نقية   لديّ، فدعني من شراب بقيعة

وقد شرحه الفرغاني بقوله: «يقول معللًا البيت السابق، الذي حاصله أمره باتباع شريعته، والورود في سبيل هداه، وطريقته، ونهي عن متابعة غيره ممن يدعي التحقيق في العلم والمعرفة الحقيقية نحو علماء الظاهر من الأصوليين والفلاسفة ـ: إن المورد العذب الهنيء النافع عندي، ويختص بمشربي، وهو المفهوم المطابق للكتاب والسنة!، وإشاراتهما الغامضة بلا تأويل عقلي وتقليد، بل على ما هو الأمر عليه، فإن استطعت أن تخوض فيه، وتشرب منه، وإلا فدعني من سراب علوم علماء الظاهر، وتأويلاتهم ومفهوماتهم التي ظاهرها؛ لأجل الفصاحة، وتركيب الدلائل، تظهر وتغر السامع الغِرَّ، فيحسبها شيئًا نافعا له، فإذا فتش عن حقيقتها لم يجد شيئًا، ولا تحقيق، ولا معرفة فيها، ولا طائل تحتها، وكذلك دلائل الفلسفة في المسائل الإلهية، تغر ولا تقر، ولا تذكر عندي مذاهبهم ومقالاتهم ودلائلهم، ولا تلتفت إلى ذلك تفز فوزًا عظيمًا»[٢].

وقال عائبًا على المتمسكين بالمنقول من الكتاب والسنة الرادين لكل ما لم يرد فيها:

ولا تك ممن طيّشته[٣] دروسه   بحيث استقلت عقله واستفزت

---

(١) صداء بالتشديد، بئر للعرب، ماؤها أعذب المياه، ومنه قولهم: ماء ولا كصداء، انظر: القاموس المحيط/ ص٥٧.

(٢) نقله عنه البقاعي في تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي/ ص٨٣.

(٣) طاش السهم عن الهدف بمعنى عدل عنه، والطيش أيضًا النَّزق والخفة، وذهاب العقل، وأطاشه أماله عن الهدف، والطيَّاش: الذي لا يقصد وجهًا واحدًا. انظر: القاموس/ ص٧٧٠، ومختار الصحاح/ ص٣٥٣.

فثم وراء النقل علم يدِقُّ عن مدارك غايات العقول السليمة[(١)]

فهو ينهى عن سلوك طريق أهل النقل، الذي سلموا للمنقول، وجعلوا عقولهم تابعة له، ولم يقدموا آراءهم عليها، بل جعلوها هي السلطان الحاكم لما يخطر ببالهم، وعلل ذلك بأن الحق وراء تلك النصوص، وهو علم دقيق، لا يدركه حتى أصحاب العقول السليمة، التي بلغت الغاية في ذلك، فلا يستخفنك كثرة دروس العلوم النقلية، فإن من ورائها علم مكنون لا يحصل بمجرد ذلك[(٢)].

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وقد صرح أحدهم، بأنه لا يقبل من الرسول ﷺ، ما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم»[(٣)].

ومما ينبغي التنبيه عليه، أن أهل التخييل بعد اتفاقهم على كون النصوص غير حجة، إلا أنهم اختلفوا في التصريح بهذا الأمر على فريقين:

الفريق الأول: الباطنية والاتحادية، فإنهم يصرحون بعدم التقيد بالنصوص الشرعية في المطالب الإلهية؛ لأن ظاهرها لا يدل على الاعتقاد الصحيح والمذهب الحق.

الفريق الثاني: المتفلسفة، وهؤلاء لا يصرحون بعدم حجية النقل، إلا لخواصهم وفي الكتب المؤلفة لهم.

وعلى هذا، فكل ما يوجد في أقوالهم من الاحتجاج ببعض الآيات والأحاديث، فهو مجرد تلبيس وتدليس على من لا يعرف حقيقة مذهبهم، وكل ما يوردونه من ذلك لا يخرج عن حالتين:

---

(١) ديوان ابن الفارض/ ص١٠٩.

(٢) انظر: تحذير العباد من أهل العناد للبقاعي/ ص٢٠٠ ـ ٢٠١.

(٣) مجوع الفتاوى (٣/ ٢١٨).

الأول: أحاديث ضعيفة كما سبق ذكرها.

الثاني: آيات قرآنية مع أحاديث صحيحة لكنهم يحملونها على مذهبهم الباطل، الذي لا يدل عليه اللفظ، لا من قريب ولا من بعيد، فكلامهم كله تحريف صرف.

وبهذا الأصل الذي أصله هؤلاء وهو أن الأدلة النقلية لا حجة فيها ولا اعتماد عليها في هذا الباب، تخلصوا من احتجاج مخالفيهم عليهم بها، ولا شك أن في هذا هدمًا للدين الإسلامي، وفتح الباب لكل من أراد أن يعتقد شيئًا أو يقول رأيا، إذ ليس في القرآن والسنة، ما يدل على بطلان مذهبه في ذلك؛ لكونهما غير حجة.





الفصل الثاني

موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التأويل موقفهم والرد عليها.
- المبحث الثالث: أثر موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.

التمهيد

وفيه ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: تعريف التأويل لغة واصطلاحًا.
- المبحث الثاني: التعريف بأهل التأويل وأقسامهم.
- المبحث الثالث: بيان خطورة أهل التأويل.

المبحث الأول

تعريف التأويل لغة واصطلاحًا

لما كان هذا الفصل متعلقًا بأهل التأويل وموقفهم من بيان الرسول ﷺ وتكرر لفظ التأويل في هذا البحث أكثر من مرة، وكونه يستعمل عند أهل العلم قديمًا وحديثًا في أكثر من معنى، فصار مشتركًا بحسب الاصطلاحات، عقدت هذا المبحث لبيان معنى هذا اللفظ في اللغة والاصطلاح على وجه الاختصار، وعلى هذا فالكلام فيه على فرعين: الأول منهما في معنى التأويل في اللغة، والثاني: في معنى التأويل في الاصطلاح.

الفرع الأول: معنى التأويل لغة

التأويل مصدر أَوَّلَ، يُؤَوِّل، تأويلًا، وأصله: أول مصدر آل يؤول أولًا، وهذه المادة تأتي في اللغة لمعان منها:

الأول: العاقبة والمرجع والمصير.

الثاني: التفسير والبيان.

ـ قال أبو عبيدة[(١)]:

---

(١) معمر بن المثنى التميمي مولاهم أبو عبيدة البصري إمام علامة نحوي صاحب مصنفات، ولد سنة ١١٠هـ، له علم بلسان العرب وأيام الناس، له ما يقارب مائتي مصنف منها: غريب الحديث، مقتل عثمان، مات سنة ٢٠٩ أو ٢١٠هـ، انظر: السير (٩/ ٤٤٥ ـ ٤٤٧).

«التأويل التفسير، والمرجع مصيره»[١].

- وقال ابن جرير:

«وأما معنى التأويل في كلام العرب فإنه التفسير والمرجع والمصير»[٢].

- وقال الأزهري: وأما التأويل فهو تفعيل من أوَّل يُؤوِّل تَأويلًا وثُلاثِيُّه آل يَؤُول أي رجع وأولت الشيء جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معان مشكلة بلفظ واحد لا إشكال فيه»[٣].

- قال الجوهري: «التأويل تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوّلته تأويلًا وتأوَّلته بمعنى.

وآل: أي رجع، يقال طبخت الشراب فآل إلى قدر كذا وكذا، أي: رجع»[٤].

- وقال ابن فارس: «آل يؤول أولًا: رجع...

فأما التأويل فهو انتهاء الشيء ومصيره وعاقبته وآخره»[٥].

«وأول الحكم إلى أهله، أي أرجعه ورده إليهم».

وآل جسم الرجل إذا نحف وهو من الباب لأن يحور ويحرى أي: يرجع إلى تلك الحالة»[٦].

- وقال الراغب[٧]: «التأويل من الأول: أي الرجوع إلى الأصل،

---

(١) مجاز القرآن (١/ ٨٦).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ١٨٤).

(٣) تهذيب اللغة (١٥/ ٤٨٥).

(٤) الصحاح (٤/ ١٦٢٧).

(٥) مجمل اللغة (١/ ١٠٧).

(٦) معجم مقاييس اللغة (١/ ١٥٩).

(٧) الحسين بن محمد المفضل أبو القاسم الأصبهاني، والراغب لقب له، صاحب =

ومنه الموئل للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علمًا كان أو فعلًا»[(١)].

ـ وقال ابن منظور[(٢)]: «الأول: الرجوع، آل الشيء يؤول أولًا ومآلًا رجع.

وأول إليه الشيء رجعه... وأوله وتأوله: خسره»[(٣)].

ـ قال الليث: التأوُّل والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلّا ببيان غير لفظه»[(٤)].

فمن خلال ما سبق نقله من كلام أهل اللغة تجد أن التأويل يرجع إلى معنيين:

الأول: العاقبة والمرجع والمصير.

الثاني: التفسير والتعبير والبيان.

معنى التأويل في القرآن والسنة:

وقد وردت كلمة التأويل في الكتاب والسنة في مواطن كثيرة، لا تخرج عن المعاني المذكورة في اللغة:

= تصانيف منها الاعتقاد، توفي سنة ٥٠٢هـ، انظر: السير للذهبي (١٨/ ١٢٠ ـ ١٢١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٢/ ٢٩٧)، والأعلام للزركلي (٢/ ٢٧٩).

(١) المفردات في اللغة/ ص٣١.

(٢) محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل جمال الدين الأنصاري، الإفريقي ثم المصري، ولد سنة ٦٣٠هـ، كان مغرى باختصار كتب الأدب المطولة، فاختصر الأغاني، والعقد، والتواريخ الكبار، وغيرها، خدم في ديوان الإنشاء طول عمره، وولي قضاء طرابلس، قال الذهبي: كان عنده تشيع بلا رفض، عمي في آخر عمره، وكان صاحب نكت ونوادر، مات سنة ٧١١هـ، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٦/ ١٥ ـ ١٦).

(٣) لسان العرب (١١/ ٣٢ ـ ٣٣).

(٤) لسان العرب (١١/ ٣٢ ـ ٣٣).

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴿٥٩﴾﴾ [النساء].

قال مجاهد: أحسن جزاء[1].

وقال السدي[2]: عاقبة[3].

ونسبه ابن تيمية إلى عامة السلف، واعتبر أقوالهم متقاربة وصححها جميعًا[4].

وقال الله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُۥ يَوْمَ يَأْتِى تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٣].

قال الطبري: «أي ما يؤول إليه أمرهم من ورودهم على عذاب الله وصليهم جحيمه، وأشباه هذا مما أوعدهم الله به»[5].

ومن السنة: قوله ﷺ: «**بينا أنا نائم رأيت الناس يعرضون وعليهم قمص منها ما يبلغ الثديّ، ومنها ما يبغ دون ذلك، ومر عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره**»، قالوا: ماذا أولت ذلك يا رسول الله؟، قال: «**الدين**»[6].

فقد ذكر ابن تيمية أن تأويل الرؤيا هو عاقبتها وما تؤول إليه[7].

---

(١) انظر: تفسير ابن أبي حاتم (٣/ ٥٥٤٥).

(٢) إسماعيل بن عبد الرحمٰن بن أبي كريمة، السدي ـ بضم المهملة ثم دال مشددة ـ أبو محمد الكوفي، صدوق يهم، ورمي بالتشيع من الرابعة، مات سنة ١٢٧هـ، التقريب/ ٤٦٧.

(٣) المصدر نفسه/ ٥٥٤٦.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٧).

(٥) تفسير الطبري (٨/ ٢٠٣).

(٦) أخرجه البخاري: ١/ ٢٣، ومسلم: ٤/ ٢٣٩٠.

(٧) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦).

ومن الثاني:

١ ـ قوله تعالى: ﴿نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِۦٓ﴾ [يوسف: ٣٦]، وقوله: ﴿إِلَّا نَبَّأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِۦ﴾ [يوسف: ٣٧] أي: تفسيره[(١)].

وقال البغوي: أخبرنا بتفسيره وتعبيره وما يؤول إليه أمر هذه الرؤيا[(٢)].

٢ ـ ومن السنة:

دعاءه ﷺ لابن عباس: «**اللّهم فقهه في الدين وعلمه التأويل**»[(٣)].

وفي رواية لابن ماجه: «**اللّهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب**»[(٤)].

وهذا يدل على أن المراد بتأويل الكتاب تفسيره.

وقد ذكر ابن تيمية في عدة مواطن من كتبه أن التأويل في القرآن يراد به: «الحقيقة التي يؤول إليها الخطاب، وهي نفس الحقائق التي أخبر الله عنها، فتأويل ما أخبر عن اليوم الآخر...»[(٥)].

وذكر أن التأويل على قسمين:

ـ فإن كان الكلام خبرًا، فتأويله وقوع المخبر به في وقته الخاص.

---

(١) انظر: تفسير ابن كثير (٤/ ٣٨٨).

(٢) معالم التنزيل (٢/ ٤٢٥)، ونحوه (١/ ٢٨٠) في قوله تعالى: ﴿سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِع عَّلَيْهِ صَبْرًا ۝٧٨﴾.

(٣) أخرجه ابن حبان: الصحيح (١٥/ ٧٠٥٥) وأحمد: المسند (١/ ٢٦٦، ٣١٤)، والحاكم: المستدرك (٣/ ٥٣٤)، والطبراني: الكبير (١٠/ ٢٦٣) و(١١/ ٢١٠)، و(٢١/ ٧٠) وغيرهم، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وكذا صححه الألباني، انظر: مشكاة المصابيح/ ٦١٣٩، والتنكيل للمعلمي (٢/ ٣٣٩)، وشرح العقيدة الطحاوية/ ص٢٣٤/ ط: المكتب الإسلامي.

(٤) ابن ماجه: السنن ـ المقدمة ـ ١/ ١٦٦.

(٥) انظر مثلًا: درء التعارض (٥/ ٣٨٢).

- وإن كان الكلام أمرًا أو نهيًا، فتأويله هو امتثاله وإيقاع مطلوبه بفعل المأمور وترك المحظور، وكلاهما راجع إلى العاقبة والمصير[١].

معنى التأويل عند السلف:

الغرض من هذا بيان أن ما سيأتي ذكره من تعريف التأويل في الاصطلاح هو أمر محدث لم يرد لا في الكتاب ولا في السنة، ولا جرى عليه عمل السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

وقد وردت كلمة التأويل عند السلف الصالح، قاصدين بها أحد المعاني التي سبق بيانها في اللغة وكذا القرآن والسنة، ومن ذلك:

١ - استعمال لفظ التأويل بمعنى حقيقة ما يؤول إليه الشيء.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «جاء تأويل هذه الآية على رأس ستين سنة ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا﴾ [الأحزاب: ١٤]»[٢]، فهذا في الكلام الخبري.

وقالت عائشة رضي الله عنها: «كان رسول الله ﷺ يكثر أن يقول في ركوعه وسجوده: «**سبحانك اللّهم وبحمدك، اللّهم اغفر لي**»، يتأول القرآن»[٣]، وهذا في الكلام الإنشائي الطلبي.

قال الحافظ: «يتأول القرآن أي: يفعل ما أمر به فيه، من التسبيح، والتحميد والاستغفار، في أشرف الأوقات والأحوال»[٤].

وقد ورد عن عائشة رضي الله عنها بيان المقصود بما كان يتأوله الرسول ﷺ

---

(١) انظر: التدمرية/ ص٩٢، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٩).
(٢) أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ بإسناد صحيح، كما في فتح الباري لابن حجر (١٣/ ٧٦).
(٣) أخرجه البخاري (١/ ٨١٧)، ومسلم (١/ ٤٨٤).
(٤) الفتح (٨/ ٧٣٤)، وانظر (٢/ ٢٩٩) منه.

من القرآن بفعله ذلك، في قولها: «ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن أنزلت عليه ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ۝١﴾ إلا يقول فيها: «**سبحانك اللّهم وبحمدك اللّهم اغفر لي**»»[(١)].

٢ ـ استعمال كلمة تأويل بمعنى التفسير.

وهذا كثير في استعمال السلف ﷺ[(٢)]، وهو الغالب في إطلاقاتهم[(٣)]، فإنهم كانوا يستعملون التأويل والتفسير بمعنى واحد[(٤)]، ومن ذلك:

١ ـ قول جابر بن عبد الله ﷺ في حديث الحج الطويل: «ورسول الله ﷺ بين أظهرنا، وهو ينزل عليه القرآن، وهو يعلم تأويله فما عمل به عملنا»[(٥)].

قال ابن القيم: «فعلمه صلوات الله وسلامه عليه بتأويله، هو علمه بتفسيره وما يدل عليه، وعمله به هو تأويل ما أمر به ونهى عنه»[(٦)].

٢ ـ قول جابر ﷺ لمن استدل على نفي الشفاعة في المؤمنين من أهل النار بقوله تعالى: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥۖ﴾ [آل عمران: ١٩٢]، وقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَخۡرُجُواْ مِنَ ٱلنَّارِ وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَاۖ﴾،

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٩٦٧)، مسلم (١/ ٤٨٤)، واللفظ للبخاري.
(٢) انظر: زاد المسير لابن الجوزي (١/ ٤).
(٣) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٩٢.
(٤) انظر: درء التعارض (٥/ ٣٨١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (١٧/ ٣٦٧)، وفي درء التعارض (١/ ١٤) أنه اصطلاح مجاهد وغيره من المفسرين المتقدمين، إلا أن قوله: «اصطلاح» فيه تجوز فإن هؤلاء لم يخرجوا عن المعنى اللغوي، وغالب تعبير ابن تيمية عن هذا بقوله: التأويل عند السلف، أو في عرف السلف ونحو ذلك.
(٥) تقدم تخريج الحديث/ ص١٦٩.
(٦) الصواعق المرسلة (١/ ١٨١).

قال ﷺ: «والله لقد شهدت تنزيل هذا على رسول الله ﷺ، ولقد شهدت تأويله من رسول الله ﷺ...»[(١)].

٣ ـ قول ابن عباس ﷺ في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ «أنا ممن يعلم تأويله»[(٢)].

وعن ابن عباس أنه لما ناظر الخواج قال لهم: «جئتكم من أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ، وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله»[(٣)].

٤ ـ وقال مجاهد في الآية نفسها: «والراسخون في العلم يعلمون تأويله»[(٤)].

٥ ـ وقد سمى الإمام أحمد كتابه: «الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن، وتأولته على غير تأويله».

٦ ـ وقال البخاري: «وليس أحد يزيل لفظ كتاب من كتب الله ﷻ، ولكنهم يحرفونه: **يتأولونه عن**[(٥)] **غير تأويله**»[(٦)].

٧ ـ وبوّب النسائي ﷺ في سننه، باب: تأويل قول الله ﷻ:

---

(١) أخرجه الآجري: الشريعة (٣/ ١٣٠٢/ رقم ٧٧٣).

(٢) أخرجه الطبري: التفسير (٣/ ١٢٣).

(٣) أخرجه الطبراني (١٠/ ١٠٥٩٨)، ومن طريقه أبو نعيم: الحلية (١/ ٣١٩)، وابن عبد البر: جامع بيان العلم (٢/ رقم ٩٦٢)، واللفظ له، وصحح ابن تيمية إسناد الطبراني: منهاج السنة (٨/ ٥٣٠).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٢٢).

(٥) في رواية الكشميهني: «على»، كما في الفتح (١٣/ ٥٢٣)، ولعلها الصواب.

(٦) الصحيح (٩/ ص١٦٠) احتمال أن يكون هذا من تمام كلام ابن عباس الذي علقه البخاري عنه، وهو احتمال ظاهر لكونه عقبه مباشرة، وما بعده أيضًا من كلام ابن عباس ﷺ عند ابن أبي حاتم كما في الفتح (١٣/ ٥٢٦).

﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِي وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ ﴿٨٧﴾﴾ [الحجر](١)، ثم أورد أحاديث تدل على أن السبع المثاني هي فاتحة الكتاب(٢).

٨ ـ وقد أكثر الإمام ابن جرير الطبري في تفسيره من إطلاق كلمة التأويل مرادًا بها التفسير، فإنه رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «القول في تأويل قول الله تعالى...»، ثم يذكر تفسير الآية، ويؤكد ذلك أنه لم يتعرض لآيات الصفات بتأويل، بل هو على معتقد السلف، وكتابه التبصير في الدين شاهد على ذلك، حيث صرح فيه بإثبات الصفات(٣).

وبهذه النقول يتبين أن السلف الصالح رحمهم الله أطلقوا كلمة التأويل مريدين بها معناها في اللغة العربية أو ما أريد بها في القرآن والسنة، فلم يخرجوا عن ذلك إلى اصطلاح جديد، ولذلك لم أذكر استعمالهم في المعنى الاصطلاحي، وإن كان قد أطلقه بعض العلماء، فيبدو أنه من باب التجوز.

الفرع الثاني: معنى التأويل اصطلاحًا

وهذا الاصطلاح لم يكن معروفًا عند السلف، وإنما اصطلح عليه المتأخرون من أهل الكلام(٤)، وهو الذي عناه أكثر المتكلمين في تأويل نصوص الصفات من المتأخرين(٥)، وبما أنه صار لفظًا شائعًا في كلام المتأخرين، حتى غلب استعماله في المعنى الذي أراده المتكلمون، فقد استعمله أهل السنة أيضًا بهذا المعنى المحدث، وقد سبق نقل بعض

---

(١) السنن (٢/ ٤٧٦).
(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).
(٣) انظر/ص١٣٢ وما بعدها.
(٤) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية/ص٢٩٠، ومجموع فتاويه (١٦/ ٤٠٨).
(٥) انظر: التدمرية لابن تيمية/ص٩١، وانظر أيضًا: درء التعارض له (٥/ ٢٣٥).

أقوالهم في رد التأويل في نصوص الصفات[١]، ولما كانت هذه اللفظة قد دخلها الاشتراك والاشتباه، ذكرت أن الذي يردُّه هؤلاء الأئمة، هو التحريف الذي اصطُلِح على تسميته تأويلًا، وإن كان الأولى هو استعمال لفظ التحريف، كما هو صنيع ابن تيمية رحمه الله[٢]، أو بيان أن التأويل المراد نفيه في باب الأسماء والصفات، هو تأويل المعطلة دفعًا للاشتباه.

وقد عُرِّف هذا التأويل المصطلح عليه بين المتأخرين بعدة تعريفات منها:

١ ـ قول ابن حزم بأنه: «نقل اللفظ عما اقتضاه ظاهره، وعما وضع له في اللغة إلى معنى آخر»[٣].

٢ ـ وعرفه الغزالي بقوله: «التأويل عبارة عن احتمال يعضده دليل، يصير به أغلب على الظن، من المعنى الذي يدل عليه الظاهر»[٤].

٣ ـ وعرفه ابن قدامة بأنه: «صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر، إلى احتمال مرجوح به؛ لاعتضاده بدليل يصير به أغلب على الظن، من المعنى الذي دل عليه الظاهر»[٥].

٤ ـ وقيل: صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح، إلى الاحتمال المرجوح لدليل يقترن به[٦].

---

(١) انظر/ص٤٢٢ وما بعدها.

(٢) حيث ذكر في الواسطية أن عقيدة أهل السنة والجماعة إثبات الأسماء والصفات من غير تحريف ولا تعطيل، وانظر بيانه لعدوله عن لفظ التأويل في مناظرته لأهل الكلام حول كتابه العقيدة الواسطية في مجموع الفتاوى (٣/ ١٦٥ ـ ١٦٦).

(٣) الإحكام لابن حزم (١/ ٤٢).

(٤) المستصفى (١/ ٤٩).

(٥) روضة الناظر (٢/ ٣٠ ـ ٣٢).

(٦) الفتوى الحموية/ص٢٩٠، ودرء التعارض (١/ ١٤)، والجواب الصحيح =

٥ ـ وقيل: إبداء احتمال لفظ معتضد بدليل خارج عنه[١].

٦ ـ قول الآمدي: «أما التأويل، من حيث هو تأويل ـ مع قطع النظر عن الصحة والبطلان ـ هو: حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر منه، مع احتماله له»[٢].

ويظهر أن هذا التعريف الأخير، هو أقرب التعريفات المذكورة كما ذهب إليه بعض الباحثين[٣]؛ لكونه شاملًا لجميع التأويلات صحيحها وباطلها.

وقد ورد استعمال كلمة التأويل بهذا المعنى الذي أحدثه أهل الكلام في كلام بعض أهل السنة، نظرًا لشيوع هذا الاصطلاح، وقد سبق نقل بعض عباراتهم في ذلك، ولا يلزم من هذا موافقتهم لأهل الكلام على هذا الاصطلاح، وإنما سبب ذلك هو اشتهار هذا الاستعمال، وإن كانوا يعتبرونه تحريفًا، ولذلك أطلق بعضهم رد التحريف في باب الأسماء والصفات مرادًا به تأويل المتكلمين.



= (٤/ ٧٣١)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٨٨)، و(١٦/ ٤٠٨)، جميعها لابن تيمية، وبعض أهل العلم لا يذكر اقتران الدليل، ولعلهم تركوه اختصارًا، انظر مثلًا: درء التعارض لابن تيمية (٥/ ٢٣٥، ٣٨٢)، و(٩/ ٢٤).

(١) الفتح لابن حجر (١٣/ ٥٢٦).

(٢) الإحكام في أصول الأحكام (٣/ ٥٠)، واختار الأرموي التعبير بصرف اللفظ بدل حمل اللفظ وعرفه بأنه «صرف اللفظ عما دل عليه بظاهره إلى ما يحتمله»، وبين وجه ذلك في نهاية الوصول في دراية الأصول (٥/ ١٩٨١).

(٣) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة لسليمان بن صالح الغصن (١/ ٤٩٨ ـ ٤٩٩).

المبحث الثاني

التعريف بأهل التأويل وأقسامهم

المقصود بأهل التأويل، الفرق التي اتخذت التأويل منهجًا للتعامل مع ما ورد في النصوص الشرعية من أسماء الله تعالى وصفاته، حيث إنهم يؤولون كل ما توهموا فيه التشبيه والتمثيل من ذلك، وإطلاق اسم أهل التأويل عليهم فيه شيء من التجوز؛ لأن الذي هم عليه تحريف للكلم عن مواضعه، وأما لفظ التأويل فلم يرد في الكتاب والسنة ذمه، إنما ورد فيهما ذم التحريف[1].

وعلى كل، فإطلاق هذا اللقب عليهم باعتبار ما يدعونه من جهة، وباعتبار اشتهارهم عند أهل العلم بذلك، إضافة إلى استعمال بعض أهل السنة للفظ التأويل بناء على اصطلاح المتأخرين عليه، وهو الذي عليه أهل الكلام.

وإذا أطلق أهل التأويل في هذا الباب فالمراد بهم:

١ ـ الجهمية.

٢ ـ المعتزلة.

٣ ـ الكلابية.

---

(١) وبهذا أجاب ابن تيمية ﷺ عن سبب قوله في الواسطية: «من غير تحريف ولا تعطيل»، كما في مناظرته مع أهل الكلام حول كتابه العقيدة الواسطية ضمن مجموع فتاويه (٣/ ١٦٥) بحكايته، و(٣/ ١٩٣) من نقل الحافظ البرزالي.

٤ ـ الأشاعرة.

٥ ـ الماتريدية.

وفيما يلي نبذة مختصرة عن كل فرقة بما يميز بعضها عن بعض، ومن أراد التوسع يجد بغيته في كتب الفرق والمقالات.

أولًا: الجهمية:

وهم أتباع الجهم بن صفوان الترمذي الذي نشر مقالة التعطيل[١] فنسبت إليه المقالة[٢] ونسب إليه أتباعه فقيل الجهمية، وهم أكثر أهل الكلام تعطيلًا، فإنهم ينفون أسماء الله تعالى وصفاته، وقد ذكر ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ، أن الجهم بن صفوان كان ينكر أسماء الله تعالى، فلا يسميه بشيء من أسمائه تعالى، إلا على سبيل المجاز[٣].

وقد اجتمع في هؤلاء الجهمية أربع بدع غليظة:

الأولى: نفي الأسماء والصفات.

الثانية: القول بخلق القرآن.

الثالثة: القول بالجبر.

الرابعة: الإرجاء.

ومذهبهم في الإيمان أخبث مذهب، وهم غلاة المرجئة، حيث إنهم يجعلون الإيمان مجرد المعرفة، فكل من عرف الله فهو مؤمن عندهم[٤].

---

(١) لأنه أخذها في الأصل عن الجعد بن درهم، كما في الحموية/ ص٢٤٣.

(٢) وقد تقدم كلام محمد بن الحسن الشيباني، وفي آخرها «فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة...»، فأضاف القول إليه، وإن كان هو أخذه عن شيخه الجعد بن درهم، وانظر: الفتوى الحموية/ ص٢٤٣.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣١١).

(٤) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٣٨)، مجموع الفتاوى (٧/ ٥٠٨)، وشرح =

ثانيًا: المعتزلة:

وهم عمرو بن عبيد[١] وواصل بن عطاء[٢] وأتباعهما، وقد ذُكر أن سبب تلقيبهم بذلك اعتزالهم الحسن البصري وأصحابه، بسبب مسألة صاحب الكبيرة؛ فإنهم قالوا إنه في منزلة بين المنزلتين، لا هو كافر، ولا هو مؤمن، واعتزلوا حلقة الحسن البصري، فكان قتادة يقول فيهم: أولئك المعتزلة[٣].

وذكر بعضهم أن واصلًا، لما اختلف مع الحسن البصري في هذه المسألة، قام واعتزل إلى إحدى إسطوانات المسجد، يقرر فيها رأيه على جماعة من أصحاب الحسن، فقال الحسن: «اعتزل عنا واصل، فسمي هو وأصحابه معتزلة»[٤].

وللمعتزلة أصول خمسة، لا يصدق اسم المعتزلي إلا لمن اجتمعت فيه كلها، وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٥]، وهم يوالون من

= العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٦٠ ـ ٤٦١).

(١) عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري القدري من كبار المعتزلة ورؤوسهم، نقلت عنه مقالات سيئة، مات في طريق مكة سنة ١٤٣هـ، وقيل ١٤٤هـ، انظر: السير (٦/ ١٠٤ ـ ١٠٥).

(٢) واصل بن عطاء الغزّال البصري المتكلم، ولد سنة ٨٠هـ، سمع من الحسن البصري وغيره، وهو أول من أظهر القول بالمنزلة بين المنزلتين، وهو من أجلاد المعتزلة، له مؤلفات منها: كتاب أصناف المرجئة، وكتاب التوبة، مات سنة ١٣١هـ، انظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٣)، ولسان الميزان (٦/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وتصحفت فيه أجلاد إلى أجلاء.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٨/ ٢٢٨)، و(١٣/ ٣٧).

(٤) انظر: الملل والنحل للشهرستاني (١/ ٤٥).

(٥) انظر: الانتصار والرد على ابن الراوندي/ ص١٢٣، وانظر: مجموع فتاوى =

وافقهم عليها، ويتبرؤون ممن خالفهم فيها[١]، ومرادهم بها:

- **التوحيد**: ومرادهم به نفي الصفات[٢].

- **العدل**: والمقصود به نفي القدر، وهو أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد[٣]، إذ لو كان هو الذي خلقها ثم عذبهم على ما يوجب العذاب منها لكان هذا جورًا، والله منزه عنه[٤].

- **الوعد والوعيد**: وهو وجوب إنفاذ الوعيد في حق العاصي، وأنه لا يجوز أن يعفو الله عنه[٥]، ولذلك يلقبون بالوعيدية[٦].

- **المنزلة بين المنزلتين**[٧]: والمراد به أن صاحب الكبيرة خرج من الإيمان ولم يدخل في الكفر فهو بين منزلتين[٨]، وإن كانوا يحكمون عليه بأنه مخلد في النار[٩]، وقد تقدم أن هذه المسألة، كانت سبب اعتزال شيخهم، ومن ثم لزمهم لقب المعتزلة.

= ابن تيمية (١٣/ ٣٨٦).

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ١٢٦).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١١/ ٤٨٨)، و(١٣/ ٩٨، ٣٨٦) و(١٧/ ٣٥٢).

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة/ ص٣٥٤ ـ ٣٥٥، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٨٧) (١٧/ ٣٥٢)، وشرح الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٢).

(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٢).

(٥) انظر: المصدر السابق (٢/ ٧٩٣).

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٣/ ١٤١).

(٧) وهي خاصة المعتزلة انفردوا بها دون غيرهم، كما في النبوات لابن تيمية (١/ ٥٨٢) ومجموع فتاويه (٨/ ٢٢٨)، و(١٣/ ٣٨)، و(١٤/ ٣٤٩).

(٨) انظر: شرح الأصول الخمسة/ ص٦٩٧، والمقالات للأشعري (١/ ٢٣١)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٨٧).

(٩) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١/ ٣١٨)، (٤/ ٤٧٥)، (١٠/ ٣٢١)، (١٥/ ٢٩٤)، (٣٤/ ١٣٧)، (٣٥/ ٦٨).

ـ **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** وهو وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، باليد واللسان والسيف مهما أمكن ذلك(١) كما أنهم التزموا بناء على هذا، وجوب قتال الحاكم الجائر، والخروج عليه(٢) مخالفين ما ثبت في السنة من النهي عن ذلك.

ثالثًا: الكلابية:

فرقة تنسب لعبد الله بن سعيد ابن كلاب، المتكلم المشهور، قيل لقب بابن كلاب لقوته في المناظرة، حيث إنه كان يجذب خصمه، كما يجذب الكلاب الشيء، وله مصنفات منها: كتاب الصفات، والرد على المعتزلة(٣).

وكان قد انتدب للرد على المعتزلة، وهو رأس المتكلمين في البصرة، فصنف مصنفات بين فيها تناقضهم، وكشف فيها كثيرًا من عوارهم، ولكنه لم تكن له خبرة بمنهج السلف، وسلم للمعتزلة بعض أصولهم(٤)، وحاول الجمع بين المنهجين، فخلص إلى منهج وسط بين المثبتة وهم السلف وأتباعهم، وبين النفاة من الجهمية والمعتزلة(٥)، فأثبت الصفات الذاتية ونفى الصفات الاختيارية المتعلقة بالمشيئة(٦)،

---

(١) انظر: مقالات الإسلاميين للأشعري (١/ ٢٧٨)، وذكر أنه خالفهم في ذلك الأصم.

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٨٧)، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (٢/ ٧٩٣).

(٣) انظر: السير للذهبي (١١/ ١٧٤)، وطباقات الشافعية للسبكي (٢/ ٢٩٩).

(٤) انظر: رسالة السجزي لأهل زبيد/ ص٨٢، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٥٥)، وانظر: (١٢/ ٣٦٦) منه.

(٥) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٢/ ١).

(٦) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٣٧٦).

وعنه أخذ الأشعري وغيره من قدماء الأشاعرة[١]، فكان هو ومن سلك مسلكه أقرب إلى السلف من غيرهم[٢].

ومما خالف فيه السلف زيادة على نفي الصفات الاختيارية، قوله بالكلام النفسي، ونفي الحرف والصوت في كلام الله تعالى، وهو أول من أحدث ذلك، فكلام الله عندهم هو المعنى القائم في النفس، لا يتعلق بالقدرة ولا المشيئة، وهو لازم للرب كلزوم الحياة والعلم، والحروف والأصوات حكاية له، ودالة عليه، وهي مخلوقة، وهو أربعة أنواع: أمر، ونهي، وخبر، واستفهام[٣]، وإطلاق الكلام على اللفظ مجاز لدلالته عليه[٤].

رابعًا: الأشاعرة:

نسبة لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري البصري، المشهور صاحب كتاب «مقالات الإسلاميين» وغيره[٥]، وقد ذكر بعض أهل العلم أنه مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: مرحلة الاعتزال، وقد أجمعت عليها مصادر ترجمته[٦]، حيث إنه كان ملازمًا لأبي علي الجبائي[٧] المعتزلي

---

(١) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٢٢٧).
(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٢/ ٢٠٢).
(٣) انظر: مختصر الصواعق لابن القيم (٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).
(٤) انظر: شرح العقيدة الطحاوية (٢/ ١٩٩).
(٥) انظر في ترجمته تاريخ بغداد (١١/ ٣٤٦) للخطيب البغدادي، والسير للذهبي (١٥/ ٨٥).
(٦) انظر: جناية التأويل الفاسد على العقيدة لأحمد محمد لوح/ ص٢٥١.
(٧) محمد بن عبد الوهاب أبو علي الجبائي البصري، شيخ المعتزلة، صاحب تصانيف منها: الأصول، وكتاب النهي عن المنكر، وكتاب التعديل والتجوير، =

المشهور، الذي كان زوجًا لأمه، واستمرت ملازمته له إلى الأربعين من عمره، ثم تخلى عنه وعن مذهبه(١)؛ لعدم وجود الجواب الشافي عن الإشكلات التي كان يوردها على شيوخه المعتزلة(٢).

المرحلة الثانية: المرحلة الكلابية، وذلك أنه بعد رجوعه عن الاعتزال، سلك طريقة ابن كلاب(٣)، وكان قد أخذ عن بعض أصحابه(٤)، وتأثر بها فترة طويلة، وكأن السبب في ذلك ما عرف عن ابن كلاب من رده على المعتزلة والجهمية، فوجد في ذلك أجوبة ما كان يستشكله(٥)، فقرر هذه العقيدة؛ لعدم معرفته بغيرها، وعدم خبرته بالحديث والسنة، ومذهب السلف وأتباعهم(٦).

المرحلة الثالثة: وهي مدار خلاف بين العلماء والباحثين قديمًا وحديثًا، فمنهم من يثبتها ومنهم من ينفيها، وليس هذا موضع التفصيل في هذه القضية، وقد ألفت في ذلك بعض الكتب(٧)، إلا أنه مما لا جدال فيه، أن الأشعري رحمه الله، أظهر الانتساب إلى السلف، وصرح

= مات بالبصرة سنة ٣٠٣هـ، انظر: السير للذهبي (١٤/ ١٨٣ ـ ١٨٤).

(١) انظر: منهاج السنة (٥/ ٢٧٧)، ودرء التعارض (٧/ ٤٦١) ومجموع الفتاوى (١٣/ ٩٩) ثلاثتها لابن تيمية.

(٢) انظر: تبيين كذب المفتري لابن عساكر/ ص٣٩ ـ ٤٠.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ٥٥٦)، ومنهاج السنة له (٨/ ٩)، وانظر: الاستقامة له (١/ ٢١٢).

(٤) انظر: السير للذهبي (١١/ ١٧٤).

(٥) انظر: مقالة التعطيل والجعد بن درهم، للدكتور محمد بن خليفة التميمي/ ص٩٤.

(٦) انظر: منهاج السنة لابن تيمية (٥/ ٢٧٧)، وانظر النبوات له (٢/ ٦٣١).

(٧) منها كتاب: «أبو الحسن الأشعري» للعلامة المحدث حماد بن محمد الأنصاري رحمه الله.

بأنه يقول بمقالاتهم[(١)]، وأثنى على إمام السنة أحمد بن حنبل رحمه الله، وانتسب إليه[(٢)].

والذي قرره ابن تيمية رحمه الله، أنه من أهل السنة في الجملة، وذلك أنه بقيت عنده رواسب[(٣)] من مذهب الجهمية والمعتزلة؛ ولهذا قال ابن تيمية بأنه في أصل مقالته ليس على السنة المحضة[(٤)].

والغرض مما سبق هو بيان أن فرقة الأشاعرة، هم أتباع أبي الحسن الأشعري في الأصول التي كان عليها في طوره الثاني، وإن كان قد حصل عندهم انحراف عما كان عليه إمامهم، فإطلاق الأشاعرة عليهم بناء على ما تقدم، مع انتسابهم إليه، وتمسكهم بأصول مرحلته الثانية، بغض النظر عما أحدثوه بعده، مما لم يكن من مقالته[(٥)].

والذي تميز به هؤلاء الأشاعرة أمور:

- **الأول**: الاقتصار على إثبات سبع صفات فقط وهي: القدرة، والعلم، والإرادة والحياة، والسمع، والبصر، والكلام[(٦)].

- **الثاني**: إثبات الكلام النفسي لله تعالى، وقالوا: إنه معنى واحد، وهو أمر، ونهي، وخبر، واستخبار، واللفظ حكاية للمعنى النفسي، والقرآن عندهم مخلوق على رأي محققيهم.

---

(١) انظر: الإبانة عن أصول الديانة/ ص٢٠، والمقالات (١/ ٣٥٠).
(٢) انظر: الإبانة/ ص٢٠.
(٣) انظر: درء التعارض لابن تيمية (٢/ ٩٧)، و(٧/ ٤٦٢).
(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٥٣).
(٥) انظر ما وقع عندهم من انحراف في باب الأسماء والصفات في كتاب شيخنا الدكتور محمد بن خليفة التميمي «مقالة التعطيل والجعد بن درهم»/ ص٩٦ - ١٠٠، فقد فصل القول في ذلك، ونقل ما يدل على ذلك من كلام أهل العلم.
(٦) مع العلم أن إثباتهم لها وكذا الماتريدية، ليس موافقًا لطريقة أهل السنة، لا في دليل الإثبات، ولا في أحكام الصفة.

ـ الثالث: إثبات رؤية الله يوم القيامة، لكن لا في جهة كما يقولون، فيقيدونها بما ينفي حقيقتها، ومنهم من يحرفها تحريفًا ظاهرًا بأنها مزيد علم فقط.

خامسًا: الماتريدية:

فرقة كلامية تنسب إلى أبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي نسبة إلى محل ولادته، وهي قرية ماتريد، ويقال: ماتريت، وهي إحدى قرى بلاد ما وراء النهر[١]، وقد أجمعت مصادر ترجمته على أن وفاته كانت سنة ٣٣٣هـ[٢]، وله مؤلفات اشتهر منها: «كتاب التوحيد» وكتابه في التفسير «تأويلات أهل السنة».

وتتفق عقيدة الماتريدية مع عقيدة الأشاعرة، في إثبات الصفات السبع التي مر ذكرها، ولكن الماتريدية زادوا صفة ثامنة[٣]، وهي صفة التكوين[٤]، ونظرًا للتقارب بين الطائفتين، فقد اعتبرهم بعض أهل الكلام فرقة واحدة؛ لأن الخلاف بينهم في الفروع، وهذا لا يوجب تفرقًا[٥]، وقد قام عدد من علماء الطائفتين، ببيان المسائل المختلف فيها بينهم، وأدلى كل منهم بدلوه، وذكر ما يرى فيه اختلافًا بينهم، إلا أن الجميع

---

(١) انظر: الفوائد البهية في تراجم الحنفية للكنوي/ ص١٩٥.

(٢) انظر: إشارات المرام من عبارات الإمام للبياضي/ ص١٠٧.

(٣) انظر: المصدر السابق/ ص١٠٧.

(٤) وهي عندهم صفة أزلية وهي مبدأ الإخراج من العدم إلى الوجود، فبها الإيجاد والإعدام، وإليها ترجع صفات الأفعال، فإذا تعلقت بالوجود تسمى إيجادًا، وإذا تعلقت بالعدم تسمى إعدامًا، وهكذا، انظر: كتاب التوحيد للماتريدي/ ص٤٧ ـ ٤٩، والبداية للصابوني/ ص٦٧ ـ ٧٣، وشرح العقائد النسفية للتفتازاني/ ص٣٢ ـ ٣٣.

(٥) انظر: المصدر نفسه/ ص٢٤، ومقدمة كتاب التوحيد للماتريدي/ ص١٨.

اتفقوا على جعل النزاع لفظيًا[١]، وقد مال أحد الباحثين من أهل السنة إلى هذا القول، فاعتبر الطائفتين فرقة واحدة، أو كادتا أن تكون كذلك، وأن الخلاف الواقع بينهما يسير غالبه لفظي، وأنهما وسط بين أهل السنة والمعتزلة[٢].

وهناك دراستان حول العقيدة الماتريدية وتقويمها، على ضوء الكتاب والسنة واعتقاد سلف الأمة، فمن رام التوسع في هذه الفرقة رجع إليهما وهما:

- الماتريدية دراسة وتقويمًا[٣].
- الماتريدية وموقفهم من توحيد الأسماء والصفات[٤].



---

(١) انظر: تفصيل ذلك في «موقف الماتريدية من توحيد الأسماء والصفات» للشمس الأفغاني (١/ ٤١٧ ـ ٤٣٢).

(٢) انظر: المصدر السابق (٢/ ٤٣٠ ـ ٤٣١).

(٣) تأليف: أحمد بن عوض الله الحربي، وهي رسالة ماجستير مقدمة في جامعة أم القرى ـ بمكة ـ وهي مطبوعة.

(٤) وهي رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية للشمس الأفغاني، وهي مطبوعة في ثلاثة مجلدات.

المبحث الثالث

بيان خطورة أهل التأويل

ليس المراد من هذا العنوان التهويل، ولا المبالغة في الطعن في المسلمين، وإنما المراد بيان ضرر هؤلاء الطوائف على المسلمين، وإن لم يكن ذلك مقصودًا لهم[١] كما قيل:

رام نفعًا فضر من غير قصد ... ومن البر ما يكون عقوقا[٢]

وليس الكلام في هذا بدعًا من القول، فإني إنما أنقل كلام أهل السنة الذين ثبتت عدالتهم، واشتهر عند أهل العلم أمانتهم وورعهم، وتحريهم للعدل والإنصاف في أحكامهم على موافقيهم ومخالفيهم[٣]، وقد وقفت على تصريح أئمة كبار، بأن لأهل التأويل خطرًا على المسلمين في دينهم[٤]،

---

(١) وبيان ذلك أن هؤلاء قصدوا نصرة الدين، والذب عنه، وإن كانوا بنوا ذلك على أصول فاسدة.

(٢) البيت للشافعي كَلَلهُ وهو في ديوانه/ ص٨١، وقد عزاه إليه الشنقيطي في الأسماء والصفات/ ٤٧.

(٣) انظر مثلًا: في بغية المرتاد/ ص٤٩٣، تصويب ابن تيمية لكلام رجل مع أنه كان قد اعتدى عليه قبل ذلك، وقوله: «الصواب مع هذا الراد كائنًا من كان؛ فإن الحق يجب اتباعه من كل أحد، والباطل يجب رده على كل أحد».

(٤) وانظر في خطر أهل البدع عمومًا على المسلمين: الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٥٠)، والكلام لأبي الفضل الهمداني، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ١٣١ ـ ١٣٢)، وفتح القدير للشوكاني (١/ ١٥٤)، وفي مجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٢٨٤): «وأئمة أهل البدع أضر على الأمة من أهل الذنوب».

فهذا الإمام الحافظ أبو محمد المقدسي المشهور، نبه أن الإسلام وأهله أتوا من طوائف ثلاث:

الأولى: التي ردت أحاديث الصفات، وكذبت رواتها، وضررها على الإسلام والمسلمين أشد من ضرر الكفار.

الثانية: التي قالت بصحة الأحاديث وقبلتها ثم تأولتها، وهي أعظم ضررًا من الطائفة الأولى.

ثم ذكر الطائفة الثالثة، وهم أهل التجهيل الذين سيأتي الكلام عنهم[1].

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن أهل التأويل هم الذين قصدهم بالرد في الفتوى الحموية معللًا ذلك بأمرين:

ـ **أحدهما**: شهرة نفور الناس عن أهل التخييل لشناعة قولهم؛ فلا يتأثر بهم إلا القليل.

ـ **ثانيهما**: أن أهل التأويل تظاهروا بنصرة السنة في مواضع[2]، وإن كان في ذلك من الفساد والباطل ما هو معروف عند أهل العلم[3]، فهذه المواضع منها ما وافقوا فيه أهل السنة، كمسألة الصحابة ﵃، عند الأشاعرة والماتريدية، بخلاف ما يعتقده الباطنية ومن وافقهم، في سوء معتقدهم في سادات الأمة وخيارها؛ فإنك لو أتيت واحدًا من عوام أهل السنة، فصرحت له بتكفير الصحابة، وغير ذلك من الطعون، التي يقولونها هم وغيرهم فيهم، لكانت عاقبتك في بعض البلدان، الكفن والحنوط.

---

(١) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص٢٢٢ ـ ٢٢٣/ تحقيق شيخنا الأستاذ أحمد بن عطية الغامدي.

(٢) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٦.

(٣) ولهذا أعقب ابن تيمية كلامه السابق بقوله: «وهم في الحقيقة لا الإسلام، نصروا ولا الفلاسفة كسروا».

وفرّق ابن قيم الجوزية بين ضرر طائفتي التخييل والتأويل؛ وصرح بأن ضرر الأخيرين على الإسلام وأهله أعظم من ضرر أعدائه المنابذين له معللًا ذلك بأمور أربعة:

ـ **أحدها**: دعوة هؤلاء لمذهبهم من باب القرآن والسنة.

ـ **ثانيها**: إظهارهم تعظيم القرآن والسنة.

ـ **ثالثها**: زعمهم أن للنصوص تأويلًا لا يعرفه إلا خواص أهل العلم والتحقيق.

ـ **رابعها**: زعمهم أن عامة الناس سوى هؤلاء الخواص المحققين في عمى عن ذلك التأويل.

ثم ذكر أن مثل المسلمين وهؤلاء كمثل قوم في حصن حاربهم عدو لهم، فلم يطمع في فتحه، فعمد جماعة من أهل الحصن إلى فتحه للعدو وتسليطه على الدخول إليه، فكان مصاب أهل الحصن من قبلهم(١).

ويمكن أن يضاف إلى ما سبق أسباب أخرى موافقة لما ذكره هؤلاء الأئمة:

أ ـ أن أهل التأويل إذا ذكروا موقفهم في هذه المسألة، أتوا بشبهات قد يغتر بظاهرها بعض الناس، وهي في الوقت نفسه تقلل من شناعة قولهم، أضف إلى ذلك إيرادهم ببعض الأدلة النقلية، والأقوال المأثورة عن السلف على ما يدعون، فيلتبس أمرهم على من لا يعرف حقيقة الأمر.

ب ـ أنهم يعتذرون عن عدم بيان الرسول ﷺ لهذا الأمر، وعدم

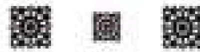
---

(١) انظر: الصواعق المرسلة (١/ ٣٥٠)، وانظر: رسالة السجزي لأهل زبيد/ ص١٩٩ ـ ٢٠١، وصيد الخاطر لابن الجوزي/ ص١٠١ ـ ١٠٢، والأنوار الكاشفة للمعلمي/ ص١٨.

إتقان الصحابة له بتلك الشبهات، فلا يصرحون بالطعن، وإن كان ذلك لازم قولهم.

ج ـ دعواهم أنهم أهل السنة[1]، وناصروها، والذابون عن حياضها.

د ـ ما يوجد عند بعضهم من التضلع في بعض العلوم الشرعية، وإنكار البدع والحث على الاتباع، ولبعضهم في ذلك مؤلفات نفيسة في بابها.



(١) سبق ذكر دعوى الأشاعرة والماتريدية أنهم هم أهل السنة دون من سواهم.

المبحث الأول

موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

قبل الشروع في بيان موقف أهل التأويل من هذه المسألة، أنبه إلى أن الأقوال الواردة عنهم في هذا الموضوع على قسمين:

- **القسم الأول**: أقوال صريحة في أن هذا الباب لم يرد بيانه فيما جاء به الرسول ﷺ.

- **القسم الثاني**: أقوال مضمونها عدم وقوع بيان هذا الباب في الكتاب والسنة.

وأود أن أنبه أيضًا أن هذا القسم الثاني، ليس هو لازم قولهم، كما فهمه بعض الأفاضل، ونسبه إلى ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ويعرف ذلك بمعرفة الفرق بين مضمون[1] القول ولازمه[2]، ثم إن لهم أقوالًا من القسم الأول، كما أشرت آنفًا[3]، وعليها بنى ابن تيمية نسبة هذا المذهب

---

(١) المقصود دلالة التضمن، وهي دلالة اللفظ على بعض معناه، كدلالة البيت على سقفه انظر: تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٤، والتعريفات للجرجاني/ ص١٢١.

(٢) المقصود دلالة الالتزام، وهي دلالة اللفظ على لازم مسماه، كدلالة السقف على الجدار. تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٤٥.
وانظر: التعريفات للجرجاني/ ص١٢١.

(٣) وقد صرح بذلك شيخ الإسلام وابن القيم والمعلمي كما سيأتي/ ص٥١٧ ـ ٥١٩.

إليهم، فليكن البدء بها أولاً؛ لكونها أدل على المقصود، وأبعد عن الاحتمال.

القسم الأول: أقوال أهل التأويل الصريحة في المسألة:

قال الزمخشري المعتزلي[(١)] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]:

«ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريق التخييل فقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾، والغرض من هذا الكلام إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه، تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من **غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز**، وكذلك حكم ما يروى أن جبريل[(٢)] جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: «يا أبا القاسم إن الله يمسك السماوات يوم القيامة على إصبع...»، وإنما ضحك أفصح العرب ﷺ، وتعجب لأنه لم يفهم منه، إلا ما يفهمه علماء البيان، من غير تصور إمساك، ولا إصبع، ولا هزّ، ولا شيء من غير ذلك، ولكن فهمه وقع أول شيء وآخره، على الزبدة، والخلاصة، التي هي الدلالة على القدرة الباهرة، وأن الأفعال العظام التي تتحير فيها الأفهام والأذهان، ولا تكتنهها[(٣)] الأوهام، هينة عليه هوانًا لا يوصل

---

(١) محمود بن عمر بن محمد الزمخشري الخوارزمي، أحد رؤوس المعتزلة، ودعاتهم، من تصانيفه: أساس البلاغة، والفائق في غريب الحديث، توفي سنة ٥٨٣هـ، عن إحدى وسبعين سنة، انظر ترجمته في وفيات الأعيان لابن خلكان (٤/ ٢٥٤ ـ ٢٦٠)، وميزان الاعتدال للذهبي (٥/ ٢٠٣)، ولسان الميزان لابن حجر (٦/ ٤).

(٢) كذا، وقد ذكر في حاشيته أنه هكذا في جميع النسخ، والصواب: «حبرًا».

(٣) كنه الأمر حقيقته، النهاية لابن الأثير (٤/ ٢٠٦)، فمراده أنه لا تعرف حقيقتها.

السامع إلى الوقوف عليه، إلا إجراء العبارة في مثل هذه الطريقة من التخييل، ولا ترى بابًا في علم البيان أدق، ولا أرق ولا ألطف من هذا الباب، ولا أنفع وأعون، على تعاطي تأويل المتشابهات من كلام الله تعالى، في القرآن، وسائر الكتب السماوية؛ وكلام الأنبياء، فإن أكثره وعليته تخييلات، قد زلت فيها الأقدام قديمًا»[(١)].

وكلامه صريح في أنه ليس في الآية إثبات اليد لله تعالى، ولا القبض، ولا اليمين، ولا الطي، **لا حقيقة ولا مجازًا**، إنما المراد بيان عظمة الله تعالى.

ـ وكذلك حديث ابن مسعود في قصة الحبر، لم يفهم منه الرسول ﷺ إلا ما فهمه علماء البيان ـ من المعتزلة ونحوهم من نفاة الصفات ـ وهو بيان سهولة الأمور عليه، من غير أن يكون المراد، إثبات الإمساك، والأصابع، والهز.

ـ أن بيان هذا الأمر ـ وهو عظمة الله تعالى وسهولة الأمور عليه ـ لا يمكن بيانه للسامعين من الصحابة، إلا بهذه الطريقة من التخييل.

ـ أن أكثر الكتب السماوية، وكلام الأنبياء تخييلات، قد زلت فيها الأفهام قديمًا، حيث فهمت منها إثبات الصفات، ونحو ذلك، والواقع خلاف ذلك، وأنها ليس المراد منها ما يدل عليه ظاهرها[(٢)].

وبمثل قول الزمخشري، قال أبو المعين النسفي (الماتريدي)[(٣)] في تفسير الآية:

---

(١) الكشاف (٣/٤٠٩)، وقال ابن المنير المالكي: «إنما عنى بما أجراه هاهنا من لفظ التخييل التمثيل، **وإنما العبارة موهمة منكرة**» الانتصاف من الكشاف (٣/٤٠٨) المطبوع مع الكشاف.

(٢) وهذا هو مذهب أهل التخييل كما تقدم ذكره.

(٣) ميمون بن محمد المكحولي، أبو المعين النسفي، الملقب بـ «أوحد الأئمة»، =

«ثم نبههم على عظمته وجلالة شأنه على طريقة **التخييل** فقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾، والمراد بهذا الكلام ـ إذا أخذته كما هو بجملته ومجموعه ـ **تصوير عظمته والتوقيف على كنه جلاله لا غير، من غير ذهاب بالقبضة ولا باليمين إلى جهة حقيقة أو جهة مجاز**»(١).

وذكر نحوه أبو السعود الماتريدي(٢) في تفسيره للآية(٣).

ويقول الرازي الأشعري(٤) عن آيات الصفات المذكورة في القرآن:

«اعلم أن ذكر هذه المتشابهات(٥)، **صارت شبهة عظيمة للخلق في الإلهيات، وفي النبوّات، وفي الشرائع**.

= من كبار الماتريدية، وهو بينهم كالباقلاني، والغزالي عند الأشاعرة، له عدة مصنفات في نصرة المذهب الماتريدي منها: التمهيد، وتبصرة الأدلة، توفي سنة ٥٠٨هـ، انظر ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية لعبد القادر القرشي (٣/ ٥٢٧).

(١) مدارك التنزيل وأسرار التأويل (٣/ ٣٣٢).

(٢) محمد بن محمد أبو السعود العمادي، ولد سنة ٨٩٦هـ، قرأ على والده حاشية التجريد، وشرح المفتاح، وشرح المواقف، وكان في مسند المشيخة قريبًا من ثلاثين سنة، له حاشية على تفسير الكشاف، سماها معاقد النظر، مات سنة ٩٨٢هـ، انظر: شذرات الذهب (٨/ ٣٩٨)، وطبقات المفسرين للأدنري/ ص٣٨٩ ـ ٣٩٩.

(٣) انظر: (٧/ ٢٦٢).

(٤) محمد بن عمر البكري التيمي أبو عبد الله، فخر الدين الرازي، المعروف بابن الخطيب، وبابن خطيب الري، ولد سنة ٥٤٤هـ، أشعري المعتقد، وقد خلط ذلك بالفلسفة؛ لكونه متأثرًا بابن سينا ونحوه، صاحب مصنفات كثيرة منها: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين، المطالب العالية من العلم الإلهي، توفي سنة ٦٠٦هـ، انظر ترجمته في السير (٢١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٥)، ولسان الميزان (٤/ ٤٤٦ ـ ٤٤٩).

(٥) مقصوده نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة.

أما في الإلهيات؛ فلأن المصدقين بالقرآن، اعتقدوا في الله تعالى اعتقادات باطلة، صاروا جاهلين بالله تعالى، واصفين له ﷻ بما ينافي الإلهية والقِدَم.

وأما في النبوّات؛ فلأن العارفين لوجوب تنزيه الله عن هذه الصفات؛ جعلوا هذا طعنًا في نبوّة محمد ﷺ، وقالوا: لو كان رسولًا حقًّا من عند الله تعالى، لكان أولى المراتب أن يكون عارفًا بربه؛ فحيث لم يعرف به، بل وصفه بصفات المحدثات، امتنع كونه رسولًا حقًّا.

وأما في الشرائع؛ فلأن فيهم من لو سئل لانساق بذلك إلى الطعن في القرآن، وقالوا إن القرآن قد غير وبدّل، والقرآن الذي أنزل على محمد ﷺ، كان خاليًا عن هذه الشبهات، واحتجوا عليه بأن هذا القرآن مملوء من وصف القرآن، بكونه هدى، وتبيانًا، وحكمة، وشفاء، ونورًا، **ومن المعلوم بالضرورة أن هذه الآيات المتشابهات، سبب عظيم لضلال الخلق، ووقوعهم في التجسيم والتشبيه، فإما أن تكون الآيات الدالة على كون القرآن نورًا أو شفاء، كاذبة، وإما أن تكون الآيات الدّالة على التجسيم والتشبيه باطلة كاذبة، وعلى التقديرين، ففي القرآن طعن لازم.**

فثبت أنا نحمل هذه الآيات المتشابهة على الكلام بالمجاز، ولكن من الكلام مجاز موهوم لقول باطل، واعتقاد فاسد، فإنه يجب أن نتكلم بذلك الحق على وجه التصريح به؛ ليصير ذلك سببًا لزوال ذلك الإيهام الباطل، **ولم يوجد في القرآن ألفاظ دالة على التنزيه والتوحيد على سبيل التصريح؛ فإن قوله:** ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾، **وقوله:** ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى] **لا يدل على التنزيه، إلا دلالة ضعيفة تعلّ، وكل ذلك يوجب الطعن في القرآن**»[(١)].

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام/ ص١١٩ ـ ١٢٠.

ثم ذكر الحكمة من وجود الآيات المتشابهة في القرآن، فأورد بعض الأقوال في ذلك، ثم قال:

«الخامس: وهو السبب الأقوى، أن القرآن مشتمل على دعوة الخواص، والعوام تنبو في أكثر الأمور عن إدراك الحقائق العقلية المحضة.

فمن سمع من العوام في أوّل الأمر، إثبات موجود ليس بجسم، ولا متحيز، ولا مشار إليه، ظنّ أن هذا عدم محض، فوقع في التعطيل، فكان الأصلح أن يخاطبوا بألفاظ دالة على بعض ما يناسب ما تخيلوه وتوهموه، ويكون مخلوطًا بما يدلّ على الحق الصريح.

فالقسم الأول: وهو الذي يخاطبون به في أول الأمر، يكون من باب المتشابهات.

والقسم الثاني: وهو الذي يكشف لهم في آخر الأمر، هو من المحكمات، فهذا ما لخصناه في هذا الباب، وبالله التوفيق»[١].

ويقول مجيبًا عن حديث الجارية[٢]: إن لفظ أين كما يجعل سؤالًا عن المكان فقد يجعل سؤالًا عن المنزلة والدرجة، يقال أين فلان من فلان فلعل[٣] السؤال كان عن المنزلة وأشار بها إلى السماء[٤]، أي هو

---

(١) أساس التقديس/ ص١٩٢، وانظر تفسيره المسمى مفاتيح الغيب (٧/ ١٧٢)، ونقله توفيق الواعي في كتابه: «أقوال العلماء الأثبات في آيات وأحاديث الصفات»/ ص١٨، وقال: «وهذه الحكمة ظاهرة في متشابه الصفات».

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٦٢.

(٣) وهكذا أهل الكلام لا يتحرجون من التكلم في الأحاديث بالظن والتخمين، بناء على قدرها عندهم.

(٤) كذا قال، وليس في شيء من طرق الحديث الصحيحة أن الرسول ﷺ هو الذي أشار، كما نبه عليه الألباني.

رفيع القدر جدًا، **وإنما اكتفى منها بتلك الإشارة[١] لقصور عقلها وقلة فهمها[٢]**.

ـ وقرر التفتازاني (الماتريدي)[٣] أن المذهب الحق هو نفي صفة العلو عن الله تعالى، وأنه ليس في جهة من الجهات، ثم أورد السؤال الآتي: «**فإن قيل: إذا كان الدين الحق نفي الحيز[٤]**

---

(١) اختلف كلامه في المشير في سطر واحد، وهذا أحد الأمثلة على جهله بالسنة.

(٢) فأقرها على الباطل والكفر، وأين أنت من قوله تعالى في وصفه ﷺ: ﴿يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾، وأي منكر أعظم من الكفر بجميع أنواعه سواء كان تشبيهًا أو غيره، والإجماع منعقد على أنه ﷺ لا يقر على باطل؟.

(٣) مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، له مصنفات في المنطق والفلسفة والكلام، من مؤلفاته شرح مقاصد الطالبين، توفي سنة ٧٩٣هـ، انظر: الدرر الكامنة لابن حجر (٤/ ٣٥٠)، والشذرات لابن العماد (٦/ ٣٢٠)، والأعلام للزركلي (٧/ ٢١٩).

(٤) الحيز لغة ما يحوز الشيء ويحيطه، يقال: حازه يحوزه إذا جمعه، وأما عند المتكلمين فكل جسم عندهم متحيز والجسم هو ما يشار إليه وتارة يريدون به معنى موجودًا، وتارة معنى معدومًا، فهو عندهم أعم من المكان؛ لأن المكان خاص بالجسم، والحيز يكون للجسم وللجوهر الفرد، ومنهم من يتناقض فيجعل الحيز تارة موجودًا وتارة معدومًا، كالرازي وغيره.

فمن تكلم باصطلاحهم، وقال: إن الله متحيز بمعنى أنه أحاط به شيء من الموجودات فهذا مخطئ، فهو سبحانه بائن من خلقه، وما ثم موجود إلا الخالق والمخلوق، وإذا كان الخالق بائنًا عن المخلوق امتنع أن يكون في المخلوق، وامتنع أن يكون متحيزًا بهذا الاعتبار.

وإن أراد بالحيز أمرًا عدميًا، فالأمر العدمي لا شيء، وهو سبحانه بائن عن خلقه، فإذا سمى العدم الذي فوق العالم حيزًا، وقال: يمتنع أن يكون فوق العالم لئلا يكون متحيزًا، فهذا معنى باطل لأنه ليس هناك موجود غيره حتى يكون فيه، وقد علم بالعقل والشرع أنه بائن عن خلقه.

انظر: الصحاح للجوهري (٣/ ٨٧٥ ـ ٨٧٦)، والقاموس المحيط للفيروزآبادي/ ص٦٥٥، ومنهاج السنة لابن تيمية (٢/ ٣٥٠ ـ ٣٥٣، ٥٥٥)، ودرء التعارض =

والجهة[(١)]؟ فما بال الكتب السماوية والأحاديث النبوية مشعرة[(٢)] في مواضع لا تحصى بثبوت ذلك، من غير أن يقع في موضع واحد منها، تصريح بنفي ذلك[(٣)]، وتحقيق، كما كررت الدلالة على وجود الصانع، ووحدته، وعلمه، وقدرته، وحقيقة المعاد، وحشر الأجساد، في عدة مواضع، وأكدت غاية التأكيد، مع أن هذا أيضًا حقيق بغاية التأكيد

= لابن تيمية (٤/ ٧٩ ـ ٨٠) والتدمرية/ ٦٧ ـ ٦٨ ثلاثتها لابن تيمية.

وهكذا لفظ المتحيز: إن أريد به أن الله تحوزه المخلوقات؛ فالله أعظم وأكبر.

وإن أريد به أنه منحاز عن المخلوقات، أي مباين لها، منفصل عنها، ليس حالًا فيها، فهو سبحانه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه، كما قاله أئمة السنة، انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٦٧ ـ ٦٨.

(١) لفظ الجهة: لم يرد في النصوص إثباته ولا نفيه وهو من الألفاظ المجملة التي تحتمل أكثر من معنى، فمن أطلقها نفيًا أو إثباتًا وأراد معنى باطلًا رد ذلك منه جميعًا، ومن أراد بذلك معنى حقًّا قبل منه المعنى دون اللفظ لعدم وروده في النصوص، وطلب منه التعبير عن ذلك المعنى الحق بما جاء في النصوص.

ولفظ الجهة: قد يراد به شيء موجود غير الله فيكون مخلوقًا، كما إذا أريد به العرش أو السموات، وقد يراد به ما ليس بموجود غير الله تعالى، كما إذا أريد بالجهة ما فوق العالم.

وعلى هذا يقال لمن نفى الجهة عن الله: إن أردت أنها شيء موجود مخلوق؛ فالله ليس داخلًا في المخلوقات، وإن أردت بها ما وراء العالم؛ فلا ريب أن الله فوق العالَم، بائن من المخلوقات.

وكذلك يقال لمن قال: إن الله في جهة: إن أردت بذلك أن الله فوق العالم؛ فهو حق، وإن أردت به أن الله داخل في شيء من المخلوقات؛ فهو باطل. انظر: التدمرية/ ص٦٦ ـ ٦٧، ومنهاج السنة (٢/ ٤٥٤، ٥٥٨).

(٢) هذا تمويه، فإن نصوص العلو ما بين صريح وظاهر كما قرره أهل السنة، ولعله أراد بذلك التخفيف من شناعة ما سيأتي في جوابه.

(٣) هذا إقرار منه بأن النصوص لم تنص على النفي الذي يعتقدون أنه هو الحق، وعليه فليس في النصوص بيان للتوحيد حتى على مفهومهم.

والتحقيق؛ لما تقرر في فطرة العقلاء ـ مع اختلاف الأديان والآراء ـ من التوجه إلى العلو عند الدعاء، ومد الأيدي إلى السماء؟».

وبعد أن أتى بهذه البواقع تبرع بالجواب، فأتى فيه بأشد مما في السؤال فقال:

«أجيب: بأنه لما كان التنزيه عن الجهة، تقصر عنه عقول العامة، حتى تكاد تجزم بنفي ما ليس في الجهة، **كان الأنسب في خطاباتهم، والأقرب إلى إصلاحهم، والأليق بدعوتهم إلى الحق، ما يكون ظاهرًا في التشبيه، وكون الصانع في أشرف الجهات**، مع تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق، عما هو من سمة الحدوث»[1].

ولا بد من تحليل كلامه حتى يكون القارئ على بينة من حقيقة مذهب القوم وإن لم يقع التصريح به من بعضهم:

١ ـ المذهب الحق هو نفي صفة العلو.

٢ ـ أن الكتاب والسنة جاءا بخلاف هذا الحق.

٣ ـ أن النصوص جاءت مقررة لما في فطر العقلاء من التوجه نحو جهة العلو عند الدعاء[2].

٤ ـ ليس في النصوص تقرير المذهب الحق المزعوم وهو نفي الصفات[3].

---

(١) شرح المقاصد (٢/ ٥٠)، و(٣/ ٣٦ ـ ٣٧/ ط: دار الكتب العلمية)، وقد نقله التباني في براءة الأشعريين/ ص٨٠ ـ ٨١ مقرًا له مستشهدًا به! ونقله مختصرًا البياضي في إشارات المرام/ ص١٩٨، ووقد علق المعلمي رحمه الله على عبارته بقوله: «**تدبر عبارة هذا الرجل، وانظر ما فيها من التلبيس والتدليس!**»، القائد إلى تصحيح العقائد ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٣٥٧).

(٢) وفي هذا تصريح منه بأن الذي هم عليه من نفي هذه الصفة مخالف لفطر العقلاء.

(٣) وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله بأن المتكلمين النفاة يعترفون بأنه ليس في النصوص =

٥ ـ أن النصوص جاءت لاستدراج العوام ودعوتهم إلى الحق.

٦ ـ أن النصوص خاطبت العوام بما يوافق اعتقادهم الباطل إرضاء لهم، واجتنابًا لنفرتهم فأقرهم على الكفر.

٧ ـ أنه لا وجود في النصوص للأدلة الصريحة على التوحيد الحق.

٨ ـ أن التوحيد الحق، لم يرد فيه إلا تنبيهات دقيقة على التنزيه المطلق عن صفات الحدوث[١].

وقال ابن الجوزي: «**فإن قال قائل: ما الذي دعا رسول الله ﷺ أن يتكلم بألفاظ موهمة للتشبيه؟**.

قلنا: إن الخلق غلب عليهم الحس، فلا يكادون يعرفون غيره، وسببه المجانسة لهم في الحدس[٢]، فعبد قوم النجوم وأضافوا إليها المنافع والمضار، وعبد قوم النور وأضافوا إليه الخير، وأضافوا الشر إلى الظلمة، وعبد قوم الملائكة، وقوم الشمس وقوم عيسى، وقوم عزير، وعبد قوم البقر، والأكثرون الأصنام، فآنست نفوسهم بالحس المقطوع بوجوده؛ ولذلك قال قوم موسى ﷺ: ﴿ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا﴾ [الأعراف: ١٣٧]، فلو جاءت الشرائع بالتنزيه المحض جاءت بما يطابق النفي، فلما قالوا: «صف لنا ربك» نزلت ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾[٣]، ولو قال لهم

= ما يزعمونه من النفي، وعلى هذا فليس في الكتاب والسنة بيان التوحيد لا على ما يفهمه المثبتة، ولا على ما يعتقده النفاة.

(١) وبأدنى تأمل يظهر لكل عاقل أن كلامه موافق تمامًا لما سبق نقله عن ابن سينا، ولا يستبعد أنه أخذه منه.

(٢) الحدس: الظن والتخمين والتوهم في معاني الكلام من باب ضرب، يقال هو يحدس أي يقول شيئًا برأي. القاموس المحيط/ص٦٩٢، ومختار الصحاح/ ص٧٠٥.

(٣) الحديث مروي من طرق مرفوعًا وموقوفًا، وليس فيه صف لنا ربك، وإنما: «انسب لنا ربك»، انظر تخريجه في الملحق الخامس.

ليس بجسم، ولا جوهر[١]، ولا عرض[٢] ولا طويل، ولا عريض، ولا يشغل الأمكنة، ولا يحويه مكان، ولا جهة من الجهات الست، وليس بمتحرك ولا ساكن، ولا يدركه الإحساس[٣]، لقالوا: حُدَّ لنا النفي، بأن تميز ما تدعونا إلى عبادته عن النفي، وإلا فأنت تدعو إلى عدم[٤]، فلما علم الحق سبحانه ذلك، جاءهم بأسماء يعقلونها من السمع، والبصر، والحلم، والغضب[٥]، وبنى البيت، وجعل الحجر بمثابة اليمين المصافحة، وجاء بذكر الوجه، واليدين، والقدم، والاستواء، والنزول؛ لأن المقصود الإثبات، فهو أهم عند الشرع من التنزيه، وإن كان التنزيه منها، ولهذا قال للجارية: «**أين الله؟**»، وقيل: «**أيضحك ربنا**»؟ قال: «**نعم**»، فلما أثبت وجوده بذكر صور الحسيات، نفى خيال التشبيه بقوله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١][٦].

---

(١) الجوهر عرفه الفلاسفة والمتكلمون عدة تعريفات حاصلها أنه ما كان قائمًا بنفسه، وتقوم به الصفات، انظر: الرد على المنطقيين/ص١٢٣ ـ ١٢٤، وانظر: موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب/ص٢١٦ ـ ٢٢٦.

(٢) العرض في اللغة ما يعرض للإنسان من مرض ونحوه، كما في الصحاح للجوهري (١٠٣٨/٣)، وعند أهل الكلام ما قام بغيره، كالعلم والحياة والقدرة، وقال بعضهم هو ما لا يبقى زمانين، انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، ودرء التعارض (١/ ٣٠٢)، والتعريفات للجرجاني/ ص١٩٢.

(٣) وهذا هو الحق، عند ابن الجوزي وبقية النفاة في صفة الرب سبحانه، وأما قوله: «لا يدركه الإحساس»، فهي عبارة مجملة موهمة، يستعملها الجهمية يريدون بها نفي وجود الرب سبحانه، ونفي رؤيته وسماع كلامه، انظر تفصيل الحق فيها في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٢٦، ٢٢٩)، (٢/ ٣٤٢)، (٣/ ١٦١ ـ ١٦٣)، (٤/ ٤٢٠ ـ ٤٢٤)/ ط: المجمع.

(٤) انظر نحوه في إشارات المرام للبياضي/ ص١٩٨، وإلجام العوام للغزالي/ ص١٠٢ ـ ١٠٤، وأساس التقديس للرازي/ ص١٩٢.

(٥) هل هذه هي علة الإخبار عن الله تعالى بذلك؟.

(٦) دفع شبه التشبيه/ ص١٠٧ ـ ١٠٨، وكلامه قريب من كلام التفتازاني الذي =

وقال الآمدي: «وأما ما قيل بثبوته من باقي الصفات، فالمستند فيها ليس إلا المسموع المنقول، دون قضيات العقول»[١]، فذكر بعض الصفات ودليلها من القرآن أو السنة ثم قال: «**واعلم أن هذه الظواهر وإن وقع الاغترار بها**[٢]، **بحيث يقال بمدلولاتها ظاهر من جهة الوضع اللغوي، والعرف الاصطلاحي، فذلك لا محالة، انخراط في سلك نظام التجسيم، ودخول في طرف دائرة التشبيه، وسنبين ما في ذلك من الضلال، وفي طيِّه من المحال**[٣] **إن شاء الله**، بل الواجب أن يقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾.

فإن قيل بأن ما دلت عليه هذه الظواهر من المدلولات، وأثبتناه بها من الصفات، ليست على نحو صفاتنا، ولا على ما نتخيل من أحوال ذواتنا، بل مخالفة لصفاتنا، كما أن ذاته مخالفة لذواتنا، وهذا مما لا يقود إلى التشبيه، ولا يسوق إلى التجسيم.

فهذا وإن كان في نفسه جائزًا، لكن القول بإثباته من جملة الصفات، يستدعي دليلًا قطعيًا، وهذه الظواهر ـ وإن أمكن حملها على مثل هذه المدلولات ـ، فقد أمكن حملها على غيرها أيضًا، **ومع تعارض الاحتمالات، وتعدد المدلولات، فلا قطع**[٤]، وما لا قطع عليه من

= سبق ذكره/ ص٦٦٠.

(١) عبارته مشعرة بأن التعويل على الثاني دون الأول، كما أن رتبته كذلك، وهذه هي منزلة النصوص عندهم.

(٢) الاغترار إنما يطلق على ما لا يستحق التعويل عليه كما هو معلوم، وفي مختار الصحاح: اغتر بالشيء خدع به.

(٣) قارن بما ورد في القرآن والسنة من وصف القرآن بأنه هدى، وبيان، ونور، وغير ذلك مما سبق ذكره في الفصل الأول، وكذا الحال بالنسبة للسنة، واحمد الله على العافية.

(٤) هكذا نصوص الصفات تحتمل عدة مدلولات ومعان، من غير بيان للمراد =

الصفات، لا يصح إثباته للذات»[(١)].

وقال محمد عبده الأشعري[(٢)]:

«وحالهم عليهم الصلاة والسلام في مخاطبة أممهم، لا يجوز أن تكون فوق ما يفهمون، وإلا ضاعت الحكمة في إرسالهم؛ ولهذا قد يأتي التعبير الذي سيق إلى العامة، بما يحتاج إلى التأويل والتفسير عند الخاصة.

وكذلك ما وجه إلى الخاصة، يحتاج إلى الزمان الطويل حتى يفهمه العامة، وهذا القسم أقل ما ورد في كلامهم»[(٣)].

ومما تقدم يظهر أنه ليس في نصوص الكتاب والسنة، بيان الحق في باب صفات الله تعالى، لا على مذهب المثبتة؛ لأن المقصود من النصوص استدراج العوام، الذين ذاك هو اعتقادهم، ولا على مذهب النفاة؛ لأن النصوص لم تصرح بالقول الحق في ذلك؛ لأن عقول العامة لا تحتمله، وفي هذا موافقة لأهل التخييل الذين سبق بيان موقفهم.

القسم الثاني: أقوال أهل التأويل التي مضمونها عدم بيان توحيد الأسماء والصفات في النصوص:

توطئة: إن ما سبق نقله من الأقوال المصرحة بعدم بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات كافية كل الكفاية، في بيان أن المتكلمين

= منها، وهذا إنما هو شأن من يريد التعمية والتلبيس بكلامه، وأما من كان قصده البيان والتوضيح؛ فإنما يتكلم بما يدل على مقصوده كما هو معلوم.

(١) غاية المرام في علم الكلام/ ص١٣٦ ـ ١٣٨.

(٢) محمد عبده بن حسن بن خير الله من آل التركماني، جامع بين الفلسفة والكلام، كان مفتي مصر، من مؤلفاته: الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، مات سنة ١٣٢٣هـ، انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣).

(٣) رسالة التوحيد/ ص٩٤.

النفاة، يعتقدون أنه لم يرد في الكتاب، ولا في السنة، بيان ما يجب اعتقاده في أسماء الله تعالى وصفاته، إلا أن نقل الأقوال الأخرى الثابتة عنهم في نصوص الصفات، تدل على أن هذا هو معتقد القوم جميعًا، وإن كانوا لم يصرحوا به كلهم لسبب أو آخر، ويدل على ذلك ما لتلك الكتب، التي ورد التصريح فيها بهذه الأقوال الشنيعة، من المكانة والمنزلة عند هؤلاء القوم، ولا يعرف عنهم انتقاد أو اعتراض على تلك الأقوال، التي فيها هذا الباطل، وهذا يعني أن موقفهم من مسألتنا هذه، كموقفهم من مسألة القرآن، فإن لهم في التصريح بكونه مخلوقًا موقفين:

ـ الأول: التصريح بذلك مطلقًا.

ـ الثاني: عدم التصريح إلا في مقام التعليم ـ وإن كان هذا هو الحق عندهم خشية الشناعة ـ والمقصود أن ما سيأتي ذكره من موقفهم من نصوص الصفات، يؤيد الأقوال التي سبق ذكرها، وأن هذا هو مذهب القوم واعتقادهم جميعًا، والذي يدور عليه كلامهم في هذا:

١ ـ تسمية نصوص الصفات بنصوص التشبيه.

٢ ـ إن نصوص الصفات توهم التشبيه والتجسيم.

٣ ـ إن نصوص الصفات فيها نسبة ما لا يليق بالله لله تعالى.

٤ ـ إن نصوص الصفات مخالفة العقل.

٥ ـ إن الأخذ بظاهر نصوص الصفات من أصول الكفر.

وهذه بعض أقوالهم في ذلك:

ـ تسمية نصوص الصفات بنصوص التشبيه.

ـ قال الغزالي: «**وأحاديث التشبيه أكثرها غير صحيح**»(١).

---

(١) نصوص التشبيه كلها موضوعة، لا كما يدعي الغزالي، وكيف تمكن من معرفة ذلك، مع تصريحه بأنه مزجى البضاعة في الحديث؟ فإن قيل بأن هذا أمر ظاهر =

ويذكر الرازي أن «**آيات التشبيه كثيرة**»[(١)]، وأنها سبب للطعن في القرآن، ويوجب بناء على ذلك تأويلها فيقول:

«إن المصير إلى التأويل أمر لا بد منه لكل عاقل[(٢)]، وعند هذا قال المتكلمون ـ لما ثبت بالدليل[(٣)] أنه سبحانه منزه عن الجهة والجسمية ـ، وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار، محملا صحيحا[(٤)]، لئلا يصير ذلك سببا للطعن فيها»[(٥)].

نصوص الصفات تقتضي التشبيه والتجسيم:

ذكر ابن فورك[(٦)] في مقدمة كتابه تأويل مشكل الحديث أنه يذكر فيه

= لمخالفتها لصحيح المنقول وصريح المعقول، فالجواب هو ما سبق بأنها كلها موضوعة، وكلامه هذا صريح في أن فيما صح منها ما هو تشبيه، والله المستعان.

(١) المطالب العالية (١/٣٣٧).

(٢) ما قولك في السلف الذين تصرح أنت وأمثالك أنه لم يقولوا به، فهل هم عقلاء أم لا؟.

(٣) ليس الكتاب والسنة، وإنما هو ما ظنه دليلًا عقليًا.

(٤) لأن حملها على ظاهرها غير صحيح، وهو سبب للطعن فيها، والله تعالى يقول عن كتابه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾، وقال الرسول ﷺ: «**لقد جئتكم بها بيضاء نقية**».

(٥) أساس التقديس/ ص٨٢ ـ ٨٣.

(٦) محمد بن الحسن بن فورك، أبو بكر الأصبهاني الأشعري، من رؤوس المتكلمين، صاحب تصانيف، توفي سنة ٤٠٦هـ، انظر: السير للذهبي (١٧/ ٢١٤ ـ ٢١٥)، وذكر ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/٨٨ ـ ٨٩) أن على كتابه اعتمد الرازي وغيره. فيما ذكروه من تأويلات في كتبهم، وفي (١/٨١، ١٤٥ ـ ١٤٦) منه أنه تصرف في نقل كلام ابن كلاب والأشعري ـ لأن هواه في النفي ـ زيادة ونقصًا، خطأ وعمدًا، اعتقادًا منه أن الصواب هو ما ذكره.

الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلق الملحدون على الطعن في الدين[(١)]، وطريقته في كتابه أن يعقد فصلًا بعنوان: «ذكر حديث مما يقتضي التأويل، ويوهم ظاهره التشبيه»[(٢)]، ثم يورد تحته ذلك الحديث، ويذكر له تأويلًا مصدرًا ذلك بقوله: «بيان تأويل ذلك».

ويقول أبو حامد الغزالي: «الحشوية أثبتوا الجهة تحرزًا من التعطيل، فشبهوا، فوفق الله سبحانه أهل السنة للقيام بالحق، فتفطنوا للمسلك القصد، **وعرفوا أن الجهة منفية لأنها؛ للجسمية تابعة وتتمة**»[(٣)].

وقال عن حديث الأصابع «قلوب بني آدم بين أصبعين...»[(٤)]: **«فتشنا عن قلوب المؤمنين فلم نجد فيها أصابع فعلم أنها كناية»**[(٥)].

ويقول الإيجي[(٦)] ذاكرًا أدلة القائلين بعلو الله تعالى على خلقه:

«الخامس: الاستدلال بالظواهر الموهمة للتجسيم من الآيات والأحاديث نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]» ثم أورد آيات أخرى في هذا المعنى[(٧)].

---

(١) انظر: تأويل مشكل الحديث لابن فورك/ ص١٠.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في الصفحات/ .

(٣) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص٤٨.

(٤) تقدم تخريجه/ ص٣٢٧.

(٥) قواعد العقائد/ ص١٢٧ ـ ١٢٨.

(٦) عبد الرحمٰن بن أحمد عضد الدين الشيرازي، ولد سنة ٧٠٨هـ له مؤلفات منها: شرح مختصر ابن الحاجب، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان توفي سنة ٧٥٦هـ، طبقات الشافعية (١٠/ ٤٧)، والدرر الكامنة (٣/ ١١٠)، وشذرات الذهب (٣/ ١٧٤).

(٧) المواقف في علم الكلام (٣/ ١٥١).

وقال الجرجاني[١] في صدد كلامه عن الاستواء:

«لا يجوز التعويل في إثباته على **الظواهر من الآيات والأحاديث**، مع قيام الاحتمال المذكور، وهو أن المراد به الاستلاء...»[٢].

وقال المازري[٣] حول حديث: «**وبيده الأخرى**»[٤]: «أشار بقوله: «بيده الأخرى» إلى عادة المخاطبين في تعاطي الأشياء باليدين معًا، **فعبر عن قدرته بذكر اليدين لتفهيم المعنى المراد بما اعتادوه**»[٥].

ويقول أبو المعين النسفي عن نصوص الصفات الذاتية: «إن هذه الألفاظ الواردة في الكتاب والسنن المروية، **التي يوهم ظاهرها التشبيه، وكون الباري تعالى جسمًا متجزئًا**، كلها محتملة لمعان وراء الظاهر والحجج المعقولة..»[٦].

---

(١) علي بن محمد بن علي الحنفي، المعروف بالشريف الجرجاني، له مؤلفات منها: التعريفات، ومقاليد العلوم، وتحقيق الكليات، وشرح السراجية، في الفرائض، ورسالة في تقسيم العلوم توفي سنة ٨١٦هـ. انظر: الضوء اللامع (٥/ ٣٢٨)، والأعلام للزركلي (٥/ ٧).

(٢) شرح المواقف (٨/ ١١٠ ـ ١١١) وانظر (٢/ ٥٦ ـ ٥٧).

(٣) محمد بن علي التميمي، أبو عبد الله المازري، يعرف بالإمام، من مازر مدينة في جزيرة صقلية نزل المهدية، اشتغل بالفقه، وسمع الحديث، واطلع على علوم كثيرة، وألف في الفقه والأصول، وشرح مسلم، والتلقين للقاضي عبد الوهاب ولم يكمله، توفي سنة ٥٣٦هـ. انظر: الديباج المذهب/ ص٢٧٩ ـ ٢٨١.

(٤) تقدم تخريجه/ ص٣٢٤.

(٥) المعلم (١/ ٢٧٧)، وهل كان عاجزًا عن تفهيمهم القدرة بغير هذا؟ أم أنه كان قادرًا، ولكن الصحابة لا يمكنهم الفهم إلا بأن يخاطبهم بما هو باطل، وانظر نحو كلامه هذا في (٢/ ٣٩٤).

(٦) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ـ مخطوط ـ ق٧٧/ ب، بواسطة الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ١٥٩).

وقال البيجوري: «والحاصل: أنه إذا ورد في القرآن والسنة ما يُشعر بإثبات الجهة، أو الجسمية، أو الصورة، أوالجوارح، اتفق أهل الحق وغيرهم على تأويل ذلك، لوجوب تنزيهه تعالى، عما دل عليه ما ذكر بحسب ظاهره»[(١)].

ويرى الرازي: «أنه يجب تأويل نصوص الصفات، **التي توهم الجهة والجسمية؛ لئلا يصير ذلك سببًا للطعن فيها**»[(٢)].

واستدل على وجوب صرف النصوص بأدلة منها: «الأول هو أنه ورد في القرآن ذكر الوجه، وذكر العين، وذكر الجنب الواحد وذكر الأيدي وذكر الساق الواحدة، فلو أخذنا بالظاهر يلزمنا إثبات شخص له وجه واحد، وعلى ذلك الوجه أعين كثيرة، وله جنب واحد، وعليه أيد كثيرة، وله ساق واحدة، ولا نرى في الدنيا شخصًا أقبح من هذه الصورة المتخيلة، ولا أعتقد أن عاقلًا يرضى بأن يصف ربه بهذه الصفة»[(٣)].

وقال مجيبًا عن أدلة العلو من الكتاب والسنة: «واعلم أن لنا في الجواب عن هذه الكلمات نوعان من الجواب:

النوع الأول: أن نقول للكرامية[(٤)] أنتم ساعدتمونا **على أن ظواهر**

---

(١) شرح جوهرة التوحيد/ ص٩٢.

(٢) أساس التقديس/ ص٨٣.

(٣) أساس التقديس/ ص٧٩.

(٤) أتباع محمد بن كرام السجستاني، من غلاة المثبتة قالوا: إن الله سبحانه جسم، ولكن المشهور عن نظارهم تفسيره بأنه القائم بنفسه أو الموجود، وسموا الصفات أعراضًا، ومن عقيدتهم أن الله كان لا يتكلم، ولا يفعل، ثم حدث له الأمران، ويقولون بالوجوب والمنع العقليين، وهم مرجئة في الإيمان، حيث إنهم جعلوه قول اللسان من غير تصديق القلب، وهذا قول محدث ولم يقل به غيرهم، وكذلك جعلهم المنافق مؤمنًا، مع قولهم إنه مخلد في النار، وقد غلط عليهم بعض الناس فزعم أنهم يقولون إنه في الجنة. =

القرآن، **وإن دلت على إثبات الأعضاء والجوارح لله تعالى**، فإنه يجب القطع بنفيها عن الله تعالى، والجزم بأنه منزه عنها، وما ذاك إلا أنه لما قامت الدلائل القطعية، على استحالة الأعضاء، والجوارح على الله، وجب القطع بتنزيه الله تعالى عنها، والجزم بأن مراد الله تعالى من تلك الظواهر شيء آخر، فكذا في هذه المسألة»[(١)].

ومما نظموه في هذا المعنى:

قول المقري[(٢)]:

والنص إن أوهم غير اللائق ... بالله كالتشبيه بالخلائق

فاصرفه عن ظاهره إجماعا[(٣)] ... واقطع عن الممتنع الأطماعا[(٤)]

وقول اللقاني[(٥)]:

= انظر عنهم الفرق بين الفرق للبغدادي/ ٢٠٢ ـ ٢١٤، والتبصير في الدين للإسفراييني/ ص١١١ ـ ١١٦، وشرح العقيدة الأصبهانية لابن تيمية/ ص٣٧٨ ـ ٣٧٩/ ط: دار المنهاج، منهاج السنة (٢/ ٥٤٨)، والنبوات (١/ ٥٨٢)، وانظر عن ابن كرام ميزان الاعتدال (٤/ ٢١ ـ ٢٢)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٦/ ١٨٨).

(١) المصدر السابق/ ص١٥٢ ـ ١٥٣.

(٢) أحمد بن محمد بن أحمد بن يحي المقّري، أبو عبد الله القرشي التلمساني، ولد سنة ٩٩٢هـ، مؤلف كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، مات سنة ١٠٤١هـ، انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٧٨).

(٣) هذا الإجماع المزعوم إنما هو إجماع طائفة من المتكلمين، وليس هو إجماع الأمة المقصود عند الإطلاق، وقد رد عليه الشيخ الشنقيطي ردًا قويًا في أضواء البيان (٧/ ٤٤٣ ـ ٤٥٧)، وكيف يصح دعوى الإجماع، وقد حكى كثير من الأئمة المتقدمين وغيرهم إجماع السلف على إثبات الصفات؟، وقد سبق ذكر كلام بعضهم في ذلك/ ص. . . .

(٤) إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة/ ص١٥١/ مع شرحه رائحة الجنة، وانظر كلام الشارح عليه.

(٥) إبراهيم بن إبراهيم بن حسن أبو الإمداد اللقاني المصري، المتكلم الصوفي من =

وكل نص أوهم التشبيها أوله أو فوض ورم تنزيها[١]

قولهم: نصوص الصفات ظواهر ظنية:

يقول أبو المعالي الجويني[٢]: «قد اختلفت مسالك العلماء، **في الظواهر** التي وردت في الكتاب والسنة، **وامتنع على أهل الحق اعتقاد فحواها، وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها**، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى، والذي نرتضيه رأيًا، وندين الله به عقدًا اتباع سلف الأمة، فالأولى الاتباع وترك الابتداع»[٣].

وقال الرازي: «**الأدلة النقلية كلها لفظية**، ولا يمكن أن يوجد فيها دليل قطعي»[٤].

ويقول متكلم الماتريدية الهندية، الشيخ عبد العزيز الفريهاري[٥] في

= مؤلفاته: «جوهرة التوحيد»، وله حاشية على «مختصر خليل»، توفي سنة ١٠٤١هـ، انظر: شجرة النور الزكية/ص٢٩١، والأعلام (١/ ٩١).

(١) جوهرة التوحيد مع شرحها تحفة المريد/ص٩١.

(٢) عبد الملك بن عبد الله بن يوسف أبو المعالي الجويني النيسابوري، ولد في ٤١٩هـ، سمع الحديث وتفقه على والده الشيخ أبي محمد الجويني وغيره، أصولي متكلم، من مصنفاته: نهاية المطلب في دراية المذهب، والبرهان في أصول الفقه، توفي سنة ٤٧٦هـ. البداية والنهاية (١٢/ ١٢٨)، والعبر (٣/ ٢٩٣)، وطبقات الشافعية (٥/ ١٦٥).

(٣) العقيدة النظامية/ص٢٣، وهذا النص يدل على أنه لم يتخلص من موقف النفاة من نصوص الصفات حتى بعد رجوعه عن مذهبهم، فإن أهل التفويض الذين يقولون لا تُعرف معاني تلك النصوص، لا يقولون بهذا.

(٤) أساس التقديس/ص١٨١ ـ ١٨٢.

(٥) عبد العزيز بن أحمد القرشي الملتاني الفريهاري الهندي، من كبار علماء =

صدد إثبات نعيم القبر وعذابه، وسؤال منكر ونكير: «ثابت كل من هذه الأمور بالدلائل السمعية، أي المسموعة من الشارع، وهي الآيات والأحاديث؛ لأنها أمور ممكنة، غير مستحيلة أخبر بها الصادق، وهو النبي ﷺ، وقد تقرر أن الأمر الممكن الذي أخبر به الشارع يجب الإيمان به من غير تأويل، **وأما الأمر المحال** ـ [يعني علو الله تعالى واستواءه ووجهه ويديه، وغيرها من الصفات] ـ فالنص الوارد مؤول مصروف عن الظاهر، **كالنصوص الموهمة لإثبات جسمية، أو جهة للواجب تعالى**، نحو قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، فإنها مؤولة بالقدرة، وقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، فإن الاستواء مؤول بالعظمة التامة، والقدرة القاهرة»(١).

ويقول أبو المعين النسفي عن نصوص الصفات الذاتية: «إن هذه الألفاظ الواردة في الكتاب والسنن المروية، **التي يوهم ظاهرها التشبيه، وكون الباري تعالى جسمًا، متبعّضًا، متجزئًا**، كلها محتملة لمعان وراء الظاهر والحجج المعقولة»(٢).

قولهم: إن نصوص الصفات معارضة للعقل:

قال الرازي: «اعلم أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يشعر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

= الماتريدية بالهند، من مصنفاته: مرام الكلام في عقائد الإسلام، كان حيًا سنة ١٢٣٩هـ، انظر: نزهة الخواطر لعبد الحي الندوي (٧/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥).

(١) النبراس/ ص٣١٦ ـ ٣١٧.

(٢) تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي ـ مخطوط ـ ق٧٧/ بواسطة الأصول لعبد القادر عطا صوفي (١/ ١٥٩)، ثم وقفت عليه ص/ ١٧١/ ط: رئاسة الشؤون الدينية بأنقرة/ ١٩٩٣.

إما أن يصدق مقتضى العقل والنقل، فيلزم تصديق النقيضين، وهو محال.

وإما أن تكذب الظواهر النقلية، وتصدق الظواهر العقلية.

وإما أن تصدق الظواهر النقلية، وتكذب الظواهر العقلية، وذلك باطل؛ لأنه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقلية إلا إذا عرفنا بالدلائل العقلية إثبات الصانع، وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على يد محمد ﷺ.

ولو صار القدح في الدلائل العقلية القطعية، صار العقل متهما، غير مقبول، ولو كان كذلك، لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة.

فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معا، وأنه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة بأن هذه الدلائل النقلية:

إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، إلا أن المراد منها غير ظواهرها، ثم إن جوزنا التأويل، اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوّضنا العلم بها إلى الله تعالى.

فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله التوفيق»[1].

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام للرازي/ص١٧٢ ـ ١٧٣، وانظر من كتبه: المطالب العالية (١/ ٣٣٧)، ولباب الأربعين/ ص٣٦.

وقال أيضًا: «إن آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقلية لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها...»[(١)].

نصوص الصفات توهم ما لا يليق بالله:

قال أبو المعين النسفي بعد نفيه صفة العلو والاستواء: «وتعلق الخصوم بالدلائل السمعية من نحو قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، وقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِى ٱلسَّمَآءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ ٱلْأَرْضَ﴾ [الملك: ١٦]، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ ۚ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْعَلِيمُ ۝٨٤﴾ [الزخرف]، باطل؛ لأنهم لو تمسكوا بظاهر كل آية منها لزم المحال.

فإنه تعالى يكون على العرش حسب كون الملك على السرير، ويكون في السماء حسب **كون المظروف في الظرف**[(٢)]، ويكون في الأرض مع كونه في السماء محال.

والمحال مندفع، فالشرع لا يرد به، فعلم أن الآيات كلها معدولة عن ظواهرها لئلا يتمكن التناقض والتدافع في كلام الحكيم الخبير، فيجب صرف كل آية إلى ما يليق بالربوبية ويناقض حجة الله تعالى ـ العقل ولا يعارض قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]»[(٣)].

---

(١) المطالب العالية للرازي (١/ ٣٣٧).

(٢) هذا كلام جاهل بلغة العرب، وإنما أتي من عجمته، ويكفي في بيان رده قوله تعالى عن فرعون: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، وقوله تعالى: ﴿فَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [آل عمران: ١٣٧].

(٣) التمهيد لقواعد التوحيد/ ص١٦٠ ـ ١٦١.

ـ يقول ابن جماعة[١] عن حديث لا تزال جهنم[٢]: «اعلم أن إجراء الحديث على ظاهره محال على الله لأدلة عقلية ونقلية تقتضي رده وضعفه أو تأويله لا محالة»[٣].

وقال عن حديث الساق[٤]: «اعلم أن نسبة الساق المعروف إلى الله تعالى مُحال، تعالى عن نسبة الأعضاء والتجزي إليه، وإذا ثبت استحالته في حق الله تعالى وجب تأويله بما يستعمله فيه أهل اللغة بما يليق بجلال الرب تعالى»[٥].

وقال أبو العباس القرطبي: «فإن قيل: قد صح حديث «إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمٰن»[٦]، فالجواب أنه إذا جاءنا مثل هذا في الكلام الصادق تأولناه، أو توقفنا فيه إلى أن يتبين وجهه، مع القطع باستحالة ظاهره»[٧].

ومن الأقوال التي سبق نقلها في القسم الأول والثاني نخلص إلى أمور:

الأول: تصريح بعض أئمة أهل الكلام، بأن النصوص الواردة في باب الأسماء والصفات من باب التخييل، وهذا موافق لكلام أهل التخييل الملاحدة، الذين سبق بيان موقفهم في الفصل السابق.

---

(١) محمد بن إبراهيم بن سعد بن جماعة الشهير ببدر الدين، ولد بحماة سنة ٦٣٩هـ، من كبار علماء الأشعرية، مات سنة ٧٣٣هـ، انظر: الدرر الكامنة (٣/ ٣٦٨ ـ ٣٦٩)، وطبقات الشافعية (٩/ ١٣٩ ـ ١٤٠).

(٢) أخرجه البخاري (٨/ ٤٨٤٨)، ومسلم (٤/ ٢٨٤٦).

(٣) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل/ ص١٦٠.

(٤) قطعة من حديث أبي سعيد الخدري الطويل في الرؤية، وقد سبق تخريجه/ ص. . . .

(٥) المصدر السابق/ ص١٣٤.

(٦) سبق تخريجه/ ص٣٢٧.

(٧) المفهم (٧/ ٣٩٠).

الثاني: اتفاق أهل التأويل على أن باب الأسماء والصفات، لم يقع بيانه في الكتاب والسنة، على الوجه الشافي، الكافي القاطع للعذر.

الثالث: اتفاقهم على أن ظاهر نصوص الصفات، هو الكفر والتشبيه ونسبة ما لا يليق بالله تعالى إليه.

الرابع: تصريح بعضهم بأن النصوص خاطبت الناس بالتجسيم، وأقرتهم على ما يتخيلونه من الاعتقاد الباطل في الله تعالى.

الخامس: أن التوحيد الحق الذي يقولون به لم يرد بيانه في الكتاب والسنة، وعلى هذا فلم يبين التوحيد في النصوص لا على مذهب أهل السنة ولا على مذهبهم.

وفي هذا يقول ابن تيمية: «والنفاة للعلو ونحوه من الصفات **معترفون** بأنه ليس مستندهم خبر الأنبياء لا الكتاب، ولا السنة، ولا أقوال السلف، ولا مستندهم فطرة العقل وضرورته، ولكن يقولون معنا النظر العقلي، وأما أهل السنة المثبتون للعلو، فيقولون إن ذلك ثابت بالكتاب، والسنة، والإجماع، مع فطرة الله التي فطر العباد عليها، وضرورة العقل، ومع نظر العقل واستدلاله»[1].

وبناء على ما سبق نقله من الأقوال، وغيرها مما لم أقف عليه، صرح أهل العلم بأن أهل التأويل يعتقدون أنه ليس في الكتاب والسنة، بيان ما يجب اعتقاده في الله تعالى، وما يثبت له من الأسماء والصفات والأفعال، وما يمتنع عليه من ذلك، وممن نسب إليهم ذلك:

الإمام ابن تيمية رحمه الله، وقد ذكر[2] ذلك عنهم في أكثر من موطن في كتبه، وفي بعضها صرح بنسبة هذا الكلام، ومن أقواله في ذلك:

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ١١٠).

(٢) ناسبًا ذلك إليهم على أنه قولهم لا لازمه.

«وكثير من **أهل الكلام الجهمية، يوافق أولئك** على أنه ما كان يمكنه أن يبوح بالحق في باب التوحيد، **فخاطب الجمهور بما يخيل** لهم، كما **يقولون**: إنه لو قال إن ربكم ليس بداخل العالم، ولا خارجه، ولا يشار إليه، ولا هو فوق العالم، ولا كذا ولا كذا، لنفرت قلوبهم عنه، وقالوا هذا لا يعرف، قالوا **فخاطبهم بالتجسيم**، حتى يثبت لهم ربًّا يعبدونه، وإن كان يعرف أن التجسيم باطل، **وهذا يقوله طوائف من** أعيان **الفقهاء المتأخرين المشهورين، الذين ظنوا أن مذهب النفاة هو الصحيح، واحتاجوا أن يعتذروا عما جاء به الرسول ﷺ من الإثبات، كما يوجد في كلام غير واحد.**

وتارة يقولون إنما عدل الرسول ﷺ عن بيان الحق؛ ليجتهدوا في معرفة الحق **من غير تعريفه؛ ويجتهدوا في تأويل ألفاظه، فتعظم أجورهم** على ذلك، **وهو اجتهادهم في عقلياتهم وتأويلاتهم، ولا يقولون إنه قصد** به إفهام العامة الباطل، **كما يقول أولئك المتفلسفة، وهذا قول أكثر** المتكلمين النفاة **من الجهمية والمعتزلة ومن سلك مسلكهم حتى** ابن عقيل، **وأمثاله وأبوحامد، وابن رشد الحفيد، وأمثالهما يوجد في** كلامهم **المعنى الأول**[1]، وأبو حامد إنما ذم التأويل في آخر عمره، وصنف إلجام العوام عن علم الكلام محافظة على هذا الأصل؛ لأنه رأى مصلحة الجمهور لا تقوم إلا بإبقاء الظواهر على ما هي عليه، وإن كان هو يرى ما ذكره في كتبه المضنون بها، أن النفي هو الثابت في نفس الأمر[2]»[3].

---

(١) مقصوده قول أهل التخييل.

(٢) وهذا هو قول المتفلسفة، كابن سينا وأمثاله، وقد سبق نقل كلامهم/ ص٥٢٧.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧).

وقال أيضًا:

«وأما أهل التأويل فيقولون: إن النصوص الواردة في الصفات لم يقصد بها الرسول أن يعتقد الناس الباطل، **ولكن قصد بها معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها**، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم، وتكليفهم إتعاب أذهانهم وعقولهم، في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه، ويعرف الحق من غير جهته، وهذا قول المتكلمة، والجهمية، والمعتزلة، ومن دخل معهم في شيء من ذلك»[1].

وكان قد ذكر قبل ذلك، أن من هؤلاء من صرح بعدم بيان الرسول ﷺ لهذا الباب وذلك في قوله:

«**فإن حقيقة الأمر على ما يقوله هؤلاء**، إنكم يا معشر العباد، لا تطلبوا معرفة الله ﷻ، وما يستحقه من الصفات، نفيًا وإثباتًا، لا من الكتاب ولا من السنة، ولا من طريق سلف الأمة، ولكن انظروا أنتم، فما وجدتموه مستحقًا له من الصفات فصفوه به، سواء كان موجودًا في الكتاب والسنة، أو لم يكن، وما لم تجدوه مستحقًا له في عقولكم، فلا تصفوه به، ثم هم ههنا فريقان:

- أكثرهم يقولون: ما لم تثبته عقولكم فانفوه.

- ومنهم من يقول: بل توقفوا فيه، وما نفاه قياس عقولكم - الذي أنتم فيه مختلفون ومضطربون اختلافًا أكثر من جميع من على وجه الأرض - فانفوه، وإليه عند التنازع فارجعوا؛ فإنه الحق الذي تعبدتكم به، وما كان مذكورًا في الكتاب والسنة، مما يخالف قياسكم هذا، أو يثبت ما لم تدركه عقولكم، - على طريقة أكثرهم - فاعلموا أني امتحنتكم

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى/ص٢٨٥ - ٢٨٦.

بتنزيله، لا لتأخذوا الهدى منه، لكن لتجتهدوا في تخريجه على شواذ اللغة، ووحشي الألفاظ، وغرائب الكلام، أو أن تسكتوا عنه مفوضين علمه إلى الله مع نفى دلالته على شيء من الصفات، هذا حقيقة الأمر على رأى هؤلاء المتكلمين، **وهذا الكلام قد رأيته صرح بمعناه طائفة منهم**، وهو لازم لجماعتهم لزوما لا محيد عنه»[(١)].

وقال الإمام ابن القيم بعد ذكره لموقف أهل التخييل، وكذا موقف أهل التأويل من نصوص الصفات:

«**والطائفتان اتفقتا على أن الرسول [ﷺ] لم يبين الحق للأمة في خطابه لهم، ولا أوضحه، بل خاطبهم بما ظاهره باطل ومحال**، ثم اختلفوا، فقال أصحاب التخييل أراد منهم اعتقاد خلاف الحق والصواب، وإن كان في ذلك مفسدة، فالمصلحة المترتبة عليه أعظم من المفسدة التي فيه.

وقال أصحاب التأويل: بل أراد منا أن نعتقد خلاف ظاهره، وحقيقته، **ولم يبين لنا المراد**، تعريضًا لنا إلى حصول الثواب بالاجتهاد، والبحث، والنظر، وإعمال الفكر في معرفة الحق بعقولنا، وصرف تلك الألفاظ عن حقائقها وظواهرها؛ لننال ثواب الاجتهاد، والسعي في ذلك، **فالطائفتان متفقتان على أن ظاهر خطاب الرسول، ضلال وكفر وباطل، وأنه لم يبين الحق، ولا هدى إليه الخلق**»[(٢)].

وقال أيضًا ـ بعد ذكره مذهب أهل التخييل في نصوص الصفات والمعاد ـ:

«وقد ساعدهم أرباب التأويل على هذا المقصد في باب **معرفة الله**

---

(١) المصدر السابق/ص٢٣٥ ـ ٢٣٦.

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٠).

وأسمائه وصفاته وصرحوا في ذلك بمعنى ما صرح به هؤلاء في باب المعاد وحشر الأجساد، بل نقلوا كلماتهم بعينها إلى نصوص الاستواء والفوقية[١]، **ونصوص الصفات الخبرية**، لكن هؤلاء أوجبوا أو سوغوا تأويلها بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها، وظنوا أن الرسل قصدت ذلك من المخاطبين، تعريضًا لهم إلى الثواب الجزيل، ببذل الجهد في تأويلها أو استخراج معان تليق بها، وحملها عليها، وأولئك حرموا التأويل ورأوه عائدًا على ما قصدته الأنبياء بالإبطال **والطائفتان متفقتان على انتفاء حقائقها المفهومة منها في نفس الأمر**»[٢].

وقال المعلمي رحمه الله تعالى ـ بعد أن ذكر شبهة المتكلمين في خوضهم في الكلام المحدث[٣]، وأنها قد تنفع من حافظ على العقيدة الإسلامية التي دلت عليها النصوص ـ[٤]: «وأما من خاض فغير وبدل فهؤلاء هم المبتدعة وأتباعهم، فهب أن منهم من يعذر في خوضه، فما عذره في تغييره وتبديله؟ **ولاسيما من بلغ به التغيير والتبديل، إلى القول بأن النصوص الشرعية لا تصلح حجة في العقائد!، حتى صرح بعضهم بزعم أن الله تبارك وتعالى أقر الأمم التي بعث فيها أنبياء على العقائد الباطلة، وقررها في كتبه، وعلى ألسنة رسله، وثبتها وأكدها، وزادهم عليها أضعافها، مما هو في زعم هؤلاء باطل!!فهل هذا هو الذب عن الإسلام وعقائده، الذي يمتن به عليه أولئك الخائضون؟**»[٥].

---

(١) قارن بكلام التفتازاني المذكور/ ص٦٦٠.

(٢) المصدر السابق (٢/ ٤٢١ ـ ٤٢٢)، وانظر: مختصر الصواعق (٢/ ٣٣٨)، و(٣/ ١٤١٢ ـ ط: أضواء السلف).

(٣) **وهي دعواهم الاضطرار إلى رد شبهات الملاحدة والزنادقة بالكلام المحدث!**.

(٤) مع العلم بكفاية المأخذ السلفي في ذلك كما ذكر المعلمي.

(٥) القائد إلى تصحيح العقائد ضمن التنكيل (٢/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨).

فذكر أن منهم من صرح بأن النصوص جاءت مقررة لما يعتقده الناس من الباطل، مؤكدة لذلك، بل زادت عليها أضعافها؛ لأن المصلحة اقتضت ذلك، وهذا معنى كلام الرازي، والتفتازاني وغيرهما، كما سبق نقله عنهم.

تنبيه في الفرق بين أهل التخييل وأهل التأويل

قد يتبادر إلى ذهن بعض القراء من خلال ما سبق نقله عن أهل التأويل، أنهم هم وأهل التخييل سواء، والحق أن بينهم فرقًا كبيرًا، يبدأ من مفهوم النبوة وخصائصها، وينتهي بمقصود الرسول ﷺ من خطابه، وذلك من وجوه:

١ ـ النبوة عند أهل التخييل مكتسبة بخلاف أهل التأويل، فهي عندهم اصطفاء من الله تعالى، كما هو قول أهل السنة.

٢ ـ النبوة عند أهل التخييل لها ثلاث خصائص: القوة التعليمية، والقوة التخييلية، والقوة التأثيرية، وليست هذه خصائص النبوة عند أهل التأويل.

٣ ـ النبوة عند أهل التخييل من جنس السحر والفرق عندهم بين النبي والساحر في القصد فقط، فالأول قصده الخير، والثاني قصده الشر، ولا يقول بهذا أهل التأويل.

٤ ـ بعض أهل التخييل يفضلون الفيلسوف، والإمام، والولي على النبي، وأهل التأويل لا يقولون بهذا، بل هم يكفرون قائله[١].

---

(١) ذكرت في ص٤٩٩ من البحث أن مفهوم النبوة عند أهل التخييل يختلف عن مفهومها عند سائر فرق الأمة، بل عند سائر أهل الملل، نعم عند بعض أهل التأويل مخالفات في هذا الباب بينها أهل العلم، كابن تيمية في كتابه النبوات.

وأما من حيث مراد الرسول ﷺ من خطابه، فالفرق بينهم من وجوه[١]:

١ ـ بعض أهل التخييل يقولون إن الرسول ﷺ لم يكن يعلم الحق، في هذا الباب، وهذا لا يقول به أهل التأويل.

٢ ـ أهل التخييل يقولون بأن الرسول ﷺ خيل لأمته ما لا حقيقة له، وأهل التأويل[٢] لا يقولون بهذا.

٣ ـ أهل التخييل يقولون إنه قصد أن يعتقد الناس الباطل، وخاطبهم بما يفهمون منه ما هو باطل، وأنه كذب عليهم؛ لأن مصلحتهم لا تتم إلا بذلك[٣].

أما أهل التأويل فلا يقولون بهذا كله، وإنما يقولون إنه قصد من خطابه أن يعتقد الناس الحق، ولكن بألفاظ لا تدل وحدها عليه، وعدم إفصاحه بمراده في هذا الباب، سببه تحريضهم على الاجتهاد في صرف خطابه عن ظاهره؛ ليحصلوا بذلك الثواب العظيم[٤].

٤ ـ أهل التخييل يعتقدون في نصوص المعاد، والجنة، والنار، معتقدهم في نصوص الصفات، من أنها أمثال، ورموز، وتخييل لأمور لا حقيقة لها، فلا يؤمنون ببعث ولا حساب، ويثبتون معاد الأرواح فقط مع ما فيه من كفر وباطل، ويؤولون جميع ما ورد في ذلك تأويلًا باطنيًا،

---

(١) علمًا بأن بعض أهل التأويل وافقوا أهل التخييل في مذهبهم فتنبه.

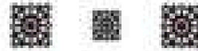
(٢) من أهل التأويل من وافق أهل التخييل، وقد ذكرت كلامهم في ذلك، وقد نسب ذلك إليهم شيخ الإسلام.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٩/١٥٨ ـ ١٥٩)، ودرء التعارض له (١/١٩٧ ـ ١٨٠).

(٤) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية/ص٢٨٥، ومجموع فتاويه (٤/٦)، و(١٦/٤٤١)، و(١٧/٣٥٧)، و(١٩/١٥٩).

بخلاف أهل التأويل فإنهم يؤمنون بالبعث، وأن الأجساد تبعث، ويؤمنون بالحساب وما في الجنة من النعيم الروحي والجسمي، وما في النار من العذاب الروحي والجسمي.

٥ ـ أهل التخييل يوجبون على الرسول ﷺ دعوة الناس إلى اعتقاد التجسيم مع أنه باطل، وإلى اعتقاد معاد الأجسام مع أنه باطل؛ لأن مصلحة الخلق لا تتم إلا بذلك[1]، وأهل التأويل لا يقولون بهذا، إضافة إلى أن معاد الأجسام عندهم حق، والنصوص فيه لا تقبل التأويل.



---

(١) انظر: الفتوى الحموية/ ص٢٨٤.

المبحث الثاني

الأصول التي بنى عليها أهل التأويل موقفهم والرد عليها

وفيه ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الأصل الأول: إثبات الصفات يقتضي التشبيه والرد على ذلك.
- المطلب الثاني: الأصل الثاني: ثبوت التأويل عن بعض السلف والرد على ذلك.
- المطلب الثالث: الأصل الثالث: دعواهم أن الرسول ﷺ أراد من الأمة الاجتهاد في البحث عن الحق بالعقل تعظيمًا للثواب والرد على ذلك.

المطلب الأول

الأصل الأول: قولهم إثبات الصفات يقتضي التشبيه والرد على ذلك

صرح أهل التأويل بأن إثبات ما ورد بيانه في الكتاب والسنة، من أسماء الله تعالى وصفاته يقتضي التشبيه والتجسيم، وكتبهم مشحونة بمثل هذه العبارات، ولهم في هذا أقوال تقرر صحة ما ذكره أهل السنة عنهم، من أنهم لم يفهموا من نصوص الصفات إلا ما هو لائق بالمخلوق،

وهذا الذي أوقعهم في رمي النصوص بهذه الفرية، وأوجبوا تأويلها كما سيأتي ذكره، فجمعوا بين التشبيه والتعطيل، وقد تقدم بعض أقوالهم في أن آيات الصفات وأحاديثها، إنما هي نصوص تشبيه، أو موهمة لذلك مقتضية له، فلا حاجة للإعادة هنا، لكني أكتفي بنقل واحد، يبين أن القوم لم يفهموا من النصوص، إلا ما هو من خصائص صفات المخلوقين:

قال الرازي: «اعلم أن نصوص الصفات لا يمكن إجراؤها على ظاهرها لوجوه:

ـ **الأول**: أن ظاهر قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ۝٣٩﴾ [طه] يقتضي أن يكون موسى مستقرًا على تلك العين ملتصقًا بها، مستعليًا عليها، وذلك لا يقوله عاقل.

ـ **الثاني**: أن قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] يقتضي أن يكون آلة الصنعة تلك العين.

ـ **الثالث**: أن إثبات الأعين في الوجه الواحد قبيح، فثبت أنه لا بد من المصير إلى التأويل، وذلك أن تحمل هذه الألفاظ على شدة العناية والحراسة»(١).

الـرد:

من خلال ما تقدم نقله عن بعض أهل الكلام، يظهر صدق ما قاله فيهم بعض الأئمة أنهم لم يفهموا من النصوص إلا ما يليق بالمخلوق، ولذلك اعتبروا أن ظاهرها تشبيه ونحوه، وقد بين أهل العلم وهاء هذه الشبة من وجوه:

---

(١) أساس التقديس/ ص١٢١ ـ ١٢٢، وانظر ما تقدم عنه وعن غيره من المتكلمين/ ص٦٥٤، وما بعدها.

ـ الأول: أن كثيرًا من هذه النصوص واردة في مقام المدح والثناء على الله تعالى بها، ولو كان ظاهرها ذلك لكان معنى ذلك أن الله يتمدح بما هو كفر وباطل، وهذا طعن عظيم وضلال مبين[(١)].

ـ الثاني: أنه لو كان ظاهر النصوص التشبيه، لكان في هذا أكبر فرصة للمشركين للطعن في القرآن، وفي رسول الله ﷺ، فإنه ورد في القرآن عيب آلهة المشركين، بما فيها من النقص المستلزم لعدم استحقاقها للعبادة، ولو كانت الصفات التي وصف بها الرب، ظاهرها التشبيه؛ لكان ذلك نقصا؛ لاستلزامها تشبيه الخالق بالمخلوق، ويلزم من ذلك عدم استحقاق الرب تعالى للعبادة، والعياذ بالله.

ـ الثالث: الإلزام فيما أثبتموه من الأسماء والصفات نظير ما فررتم منه بزعمكم فيما نفيتموه، وبيان ذلك أنكم في هذا على أقسام:

القسم الأول: من ينفي الأسماء والصفات.

القسم الثاني: من ينفي الصفات فقط.

القسم الثالث: من ينفي بعض الصفات.

فيلزم من نفى منكم الأسماء والصفات، تشبيه الله تعالى بالمعدومات[(٢)]، وهذا يستلزم نفي وجوده تعالى، وهو باطل بلا شك[(٣)]، ثم إنهم يثبتون لله تعالى ذاتًا ووجودًا، فيلزمه التشبيه؛ لأن المخلوق أيضًا له ذاته ووجوده فما كان جوابه فهو جواب المثبتة.

---

(١) انظر: العواصم لابن الوزير (٥/ ٧٤) باختصار شديد، وانظر أيضًا كتابه إيثار الحق على الخلق/ ص١٢٤ ـ ١٢٦.

(٢) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣٦.

(٣) ولذلك كفر السلف الجهمية نفاة الأسماء والصفات؛ لأن قولهم يستلزم نفي وجود الله تعالى.

وأما الآخرون فيجاب عنهم بجوابين: **أحدهما**: عام، **والثاني**: خاص:

فأما الجواب العام: فيقال لهم إنكم تثبتون لله ذاتًا لا تشبه الذوات، فأثبتوا له صفات لا تشبه الصفات؛ فإن الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، فإذا كان إثبات ذات الله تعالى لا يلزم منه تشبيهها بذوات المخلوقين فكذلك صفاته[1].

وأما الجواب الخاص: فهو بالنظر إلى مقدار ما يثبته كل فريق منكم.

١ - فمن أثبت الأسماء دون الصفات، يقال له: الكلام في الأسماء كالكلام في الصفات، فإذا كان إثبات الصفات يقتضي التشبيه، فكذلك إثبات الأسماء.

فإن قال: أنا أثبت لله تعالى الأسماء من غير تشبيه له فيها بالمخلوقات.

فالجواب أن يقال: فأثبت له الصفات من غير تشبيه له بالمخلوقات[2].

٢ - ومن أثبت منكم بعض الصفات دون بعض، قيل له: الكلام في بعض الصفات كالكلام في بعضها الآخر، فإذا كان إثبات ما نفيته يقتضي التشبيه لزمك نفي ما أثبته للعلة نفسها.

فإن قال: إثباتي لهذه الصفات على وجه لا يقتضي التمثيل، قيل له: فأثبت ما نفيته على وجه لا يقتضي التمثيل كذلك[3]، فلا يجوز

---

(١) انظر: التدمرية/ ص٤٣.

(٢) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣٥.

(٣) مثال ذلك: (صفة الغضب) فإن قال النافي: الغضب غليان دم القلب لطلب =

التفريق بين المتماثلات، ولا الجمع بين المفترقات[١].

فإن قال: أنا أثبت هذه الصفات لدلالة العقل عليها؛ كان الجواب من وجوه:

الأول: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب خلاف العقل لأنه باب غيبي كما تقدم.

الثاني: أن الرجوع إلى العقل في هذا الباب مخالف لما كان عليه السلف الصالح[٢].

الثالث: أن الصفات التي نفيتها لعدم دلالة العقل عليها، مردود من وجهين:

ـ أحدهما: أن عدم الدليل المعين لا يستلزم عدم المدلول المعين، فعلى فرض أن ما سلكته من الدليل العقلي لا يثبت ذلك ـ وهذا حق لقصور العقل عن إدراكه ـ لكنه لا ينفيه، وليس لك أن تنفيه بغير دليل؛ لأن النافي يلزمه الدليل على ما نفاه كما يلزم المثبت الدليل على ما أثبته.

وقد دلّ السمع على إثبات ما نفيت من الصفات، ولا يوجد ما يعارض ذلك سمعًا وعقلًا، فوجب إثبات ما أثبته الدليل السالم عن

= الانتقام وهذا تشبيه فلا بد من تأويلها بصفة الإرادة، قيل له: الإرادة ميل النفس إلى جلب منفعة أو دفع مضرة، فإن قال: هذه إرادة المخلوق، قيل له: والغضب الذي ذكرته هو غضب المخلوق... انظر: التدمرية/ص٣٢، وشرح العقيدة الأصبهانية (٣/ ٣٨٤)، ومجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٩) ثلاثتها لابن تيمية، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٢٣).

(١) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣١ ـ ٣٣، وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٢٢).

(٢) انظر: تقريب التدمرية للعثيمين/ ص٢٥.

المعارض المقاوم[١].

- ثانيهما[٢]: أن العقل دال على إثبات ما نفيته من الصفات، كدلالته على ما أثبته بل هي في بعضها أظهر، ومثال ذلك:

١ - أن نفع العباد بالإحسان إليهم، دليل على الرحمة كدلالة التخصيص على المشيئة.

٢ - أن إكرام الطائعين دليل على محبتهم، وعقاب الكفار دليل على بغضهم، كما ثبت بالخبر، والواقع المشاهد، من إكرام الله تعالى لأوليائه، وعقابه لأعدائه.

٣ - أن الغايات المحمودة وهي العواقب الحميدة، في مفعولات الله تعالى ومأموراته، تدل على حكمته البالغة، كما يدل التخصيص على المشيئة وأولى؛ لقوة العلة الغائية[٣].

ولهذا كان بيان ما في المخلوقات من النعم والحكم أكثر ورودًا في القرآن، من بيان ما فيها من الدلالة على محض المشيئة.

المطلب الثاني

الأصل الثاني: دعواهم ثبوت التأويل عن بعض السلف

لقد صرح جمع من أئمة السنة، وكثير من أهل الكلام بأنه لا يعرف

---

(١) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣٣ - ٣٤، وانظر نحوه في شرح الأصبهانية له (١/ ٢٨)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٢٤).

(٢) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٣٤ - ٣٥، وانظر أيضًا: شرح العقيدة الأصبهانية له (١/ ٢٨)، ومجموع فتاويه (١٣/ ٢٩٩)، والصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٢٢ - ٢٢٥).

(٣) عرفها الجرجاني بأنها: «ما يوجد الشيء لأجله» التعريفات/ ص٨٢، وانظر: المعجم الفلسفي (٢/ ٩٦).

عن السلف تأويل آيات الصفات وأحاديثها، وقد سبق ذكر بعض أقوال أهل العلم في حكاية إجماع السلف على إثبات الصفات من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، إلا أن بعض أهل الكلام حكوا عن بعض الأئمة تأويل بعض الصفات بناء على رواية ضعيفة، أو فهم خاطيء، أو سوء نية(١).

ثم إنه قد ظهر من متأخري هؤلاء من ادعى شيوع التأويل عند السلف، وأن من نقل عن السلف كلهم عدم تعيين المعنى المراد من النصوص، فما دقق البحث، ولا وسع الاطلاع(٢)، ويبدو أن الذي دفع هؤلاء إلى هذه الدعوى الباطلة أمران(٣):

١ ـ ما أورده أهل السنة على أسلافهم، من اللوازم الباطلة التي تلزم من يقول بأن السلف، لم يكونوا يتعرضون لمعاني هذه النصوص، وإنما كانوا يؤمنون بألفاظها مجردة، ويفوضون معانيها لله تعالى.

٢ ـ أن القول بامتناع السلف عن التأويل، واجتماعهم على ذلك،

---

(١) سيأتي أمثلة على ذلك في هذا المطلب.

(٢) فرقان القرآن لسلامة القضاعي/ ص١٠٤، وصحيح شرح الطحاوية للسقاف/ ص٤٩، ومقدمته على كتاب: دفع شبه التشبيه لابن الجوزي/ ص٧.
ولا شك أن ما ذكروه إنما يرد على أسلافهم الذين لم يمارسوا كتب السلف، والكتب التي تنقل أقوالهم مسندة، أو استروحوا إلى كلام غيرهم في ذلك ممن أرعبتهم شقاشقهم، وأما أهل السنة، فهم أعرف الناس بمذهب السلف، وقد قرروا أنه الإثبات مع فهم المعنى المراد، ولهم في ذلك المتون من آثار السلف، ولسان حال هؤلاء المعاصرين ممن يدعي الظفر بما لم يسبق إليه يقول:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

ومن تأمل كتب السقاف تبين له ذلك جليًا، انظر مثلًا تطاوله على ابن معين وابن القيم وابن حجر! في تحريفه للطحاوية/ ص٥٨٦، وقارن بما في تعليقه على دفع الشبه لابن الجوزي/ ص١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣) وقد تكون أكثر بعد التدبر، فلينظر في ذلك.

يعني أن الخوض فيه بدعة؛ لأن الحاجة كانت داعية إلى ذلك، حيث ظهرت الجهمية نفاة الصفات، فلو كان التأويل حقًا، لما تركه هؤلاء، ولبينوا المراد من هذه النصوص، التي يدعي الجهمية أنها تقتضي التشبيه والتجسيم(١)؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة(٢).

وهذه بعض الأمثلة التي ذكرها أهل الكلام، مستندين إليها في نسبة تأويل نصوص الصفات إلى السلف الصالح، مع بيان بطلانها، وإن كان يكفي في ذلك الآثار الصحيحة عنهم في إثبات الصفات، وتكفير من نفى بعضها، مع ما تقدم عن الأئمة الذين حكوا إجماعهم على الإيمان بأسماء الله وصفاته، أضف إلى ذلك نسبة أسلاف أهل الكلام ترك التأويل للسلف ـ وهو الحق ـ، لكن مع إثبات معاني الصفات خلافًا لما توهموه(٣).

المثال الأول: مجاهد وأبو صالح السمان(٤):

ـ أخرج الطبري عن مجاهد في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢﴾

---

(١) ويلزم على ذلك تجهيل السلف الصالح حيث إنهم ـ على زعم أهل التأويل ـ لم يمكنهم الرد على أهل الباطل، فلجؤوا إلى التفويض واختاروا طريق السلامة، وأما دعوى بعضهم أن التأويل لجأ إليه المتأخرون للضرورة للرد على الخصوم فباطل، فإن الخصوم كانوا قد ظهروا قديمًا في عصر السلف بدءًا بالجعد بن درهم وتلميذه الجهم بن صفوان، ومرورًا بالمعتزلة خصوم أهل السنة في المحنة، وقد رد عليهم السلف بما يكفي ويشفي نقلًا وعقلًا.

(٢) انظر/ص٢٩٣ من هذا البحث.

(٣) ومن رام الوقوف على الأمثلة الأخرى، فلينظر: كتاب فرقان القرآن لسلامة القضاعي، وشرح العقيدة الطحاوية للسقاف/ص١٥٣ ـ ١٧٣، ومقدمته على كتاب دفع شبه التشبيه لابن الجوزي.

(٤) ذكوان، أبو صالح الزيات المدني، ثقة ثبت من الثالثة، مات سنة (١٠١هـ)، انظر: التقريب/رقم ١٨٥٠.

[القيامة] قال: «ناظرة تنتظر الثواب من ربها»(١).

وأخرج عن أبي صالح نحوه(٢).

وقد استدل به حسن السقاف على إثبات التأويل عند السلف(٣).

الجواب عنه:

١ ـ أنه قول شاذ مخالف لتفاسير السلف للآية(٤).

٢ ـ أنه ليس فيه دليل على أن مجاهدًا وأبا صالح، يريان تأويل الآية، وإنما هو محمول على أنهما لم يريا الآية، دليلًا في رؤية الله تعالى، ولا إشكال في ذلك.

٣ ـ المعارضة بالمثل، وهو المطالبة بإثباته عنهما بالتواتر.

٤ ـ أنهم لا يثبتون العقائد بما لم يتواتر من السنة، وإن تعددت طرقها بالأسانيد الصحاح، وصححها أئمة الحديث، ثم يثبتون ما يوافق هواهم، بآثار موقوفة عن أشخاص غير معصومين، وهي فوق ذلك، مخالفة لصريح الكتاب والسنة ومذهب السلف(٥).

٥ ـ أن بعض المعتزلة تمسكوا به في نفي رؤية الله في الآخرة(٦)،

---

(١) تفسير الطبري (٢٩/ ١٩٢)، وصحح إسناده الحافظ في الفتح (٨/ ٤٢٥).

(٢) المصدر السابق (٢٩/ ١٩٣).

(٣) انظر كتابه: صحيح شرح العقيدة الطحاوية/ ص٥٨٤.

(٤) انظر: التمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٤٧)، ونقله الحافظ في الفتح (١٣/ ٣٢٥)، وانظر: تفسير ابن كثير (٨/ ٢٨٠).

(٥) الغريب أن السقاف يشترط أن يكون الدليل الذي تثبت به العقيدة قطعيًا (١٠٠٪) كما في ص١٢١، فهل قول مجاهد عنده كذلك، وهو بشر عرضة للسهو والخطأ مع أن هذا من باب الرأي لا من باب الرواية، واحتمال هذه الأمور فيه أقوى، فهل هو ثابت عنده (١٠٠٪) رواية ودراية؟.

(٦) انظر: الفتح لابن حجر (٨/ ٤٢٥).

فما كان جواب السقاف في إثبات الرؤية، فهو جواب أهل السنة في إثبات سائر الصفات؛ لأن الباب واحد.

٦ ـ أنه ثبت عن مجاهد التصريح بإثبات صفة العلو[1]، وهذا عندكم تجسيم، ولو كان التأويل واجبًا عنده، لما صرح بإثبات هذه الصفة ولصرح بتأويلها لأن الباب واحد، فكيف يسكت عن تأويل ما يوهم التجسيم، ويؤول ما لا يقتضي التشبيه عندكم وهو ثبوت رؤية الله تعالى في الآخرة؟.

المثال الثاني: الإمام مالك:

تأويل مالك النزول: بنزول الرحمة، حيث نقل عنه قوله: «ينزل ربنا تبارك وتعالى أمره، فأما هو فدائم لا يزول»[2].

وقد نسبه إليه واستدل به على أنه يؤول النزول كل من ابن فورك، وابن العربي، والنووي، وسلامة القضاعي[3]، والسقاف[4].

الـرد:

١ ـ أن هذا لا يصح عن مالك، فقد ضعفه شيخ الإسلام بحبيب بن

---

(١) أخرجه عنه البخاري: ٩/ ٧٤٩٤، ووصله الفريابي في تفسيره كما في الفتح لابن حجر (١٣/ ٤٠٥) وتغليق التعليق له (٥/ ٣٤٥).

(٢) رواه ابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٣).

(٣) سلامة الهندي العزامي القضاعي متكلم صوفي، تولى مشيخة الطريقة النقشبندية، وكان مدرسًا بالأزهر، من مصنفاته البراهين الساطعة في الرد على بعض البدع الشائعة، توفي سنة ١٣٧٦هـ، انظر: معجم المؤلفين (١٣/ ٣٩٠).

(٤) انظر: مشكل الحديث وبيانه/ ص٧٦، وشرح صحيح مسلم للنووي (٦/ ٣٧)، والبراهين الساطعة: لسلامة القضاعي/ ص٢٣١، وفرقان القرآن له/ ص١٠٤، وصحيح شرح الطحاوية للسقاف/ ص١٦٢.

أبي حبيب[١]، فإنه كذاب باتفاق أهل العلم بالنقل وكان يضع الحديث، ولا يقبل أحد منهم ما ينقله عن مالك.

وله طريق أخرى ذكرها ابن عبد البر، فيها مجاهيل[٢]، وضعفاء[٣].

ولذلك قال الحافظ ابن رجب رحمه الله: «وفي صحته عنه نظر»[٤].

٢ ـ أن الإمام مالك عندكم من المفوضين في الصفات، كما سيأتي ذكره.

٣ ـ أن أحاديث الآحاد عندكم وإن تعددت طرقها، فلا تفيد إلا الظن، فكيف تثبتون هذا عن مالك، وليس له إسناد ضعيف فضلًا عن إسناد صحيح؟ ولو صح فإنه يكون آحادًا، وليس هو من قول الرسول ﷺ، فاحتمال الوهم والخطأ قائم في قائله، فضلًا عن رواته.

---

(١) حبيب بن أبي حبيب، واسم أبيه زريق، أبو محمد المصري، وقيل المدني، كاتب مالك رماه جمع من الأئمة أبو حاتم وابن معين وأبو داود، وغيرهم بالوضع، انظر: الميزان للذهبي (١/رقم ١١٩٤).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥/٤٠١)، ومختصر الصواعق (٢/٢٦١).

(٣) انظر: عقيدة ابن عبد البر في التوحيد والإيمان/ص٣١١، وقد كتم السقاف هذه الأمور التي تدل على كذب هذه الرواية، وذكر أن ابن عبد البر رواها من طريق أخرى، ثم قال: وهذا التأويل مشهور عن الإمام مالك، غني عن الإسناد فيه؛ ولذلك نقله الإمام النووي في شرح مسلم (٦/٣٧) عنه، فاعجب لهذا الاستدلال، فهل كل ما هو مشهور يعني أنه صحيح؟، وأين الأمانة العلمية التي تتبجح بها، وترمي أهل السنة بعدم الالتزام بها في كثير من كتبك؟، فلماذا كتمت حال هذه الرواية عن القراء؟ فصدق ما قاله أهل السنة أن أهل الأهواء يكتمون ما عليهم، وينقلون ما هو لهم، وقد أسنده الهروي بمعناه عن وكيع في ذم الكلام (٤/رقم ١٠٨٠).

(٤) فتح الباري له (٦/٥٣٤).

٤ ـ أن الإمام مالك من الأئمة المصرحين بالإثبات، ومن ذلك صفة العلو(١)، فلو كان التأويل عنده حقًّا لأوله بعلو القدر والقهر ـ كما هو قولكم تنزيها لله عن التجسيم ـ ومن ذلك أيضًا ما رواه عمر بن أبي سلمة قال: سمعت مالك بن أنس وقيل له: «يا أبا عبد الله، قول الله تعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾، يقول قوم إلى ثوابه، فقال: كذبوا، فأين هم عن قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين]؟»(٢).

وفي رواية أشهب: سئل مالك عن قوله ﷻ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ أتنظر إلى الله ﷻ؟ قال: نعم، فقلت: إن أقوامًا يقولون تنظر ما عنده، قال: بل تنظر إليه نظرًا، وقد قال موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] فقال له: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾ [الأعراف: ١٤٣] وقال: الله ﷻ: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ۝١٥﴾ [المطففين](٣).

فلو كان التأويل عنده سائغًا كيف يستجيز أن يكذب من أول هذه الآية(٤)، ثم يقال لكم: ما الضابط فيما يجوز تأويله وما لا يجوز عند مالك؟ وما جواب السقاف عن الجهمية والمعتزلة نفاة الصفات بحجة نفي التشبيه والتجسيم؟ فما كان جوابه فهو جواب أهل السنة، اللّهم إلا

---

(١) تقدم قوله: «الله في السماء»/ ص٤٠٨.

(٢) رواه أبو العباس السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجروي ـ أحد شيوخ البخاري ـ، قال: سمعت عمرو بن أبي سلمة: فذكره، انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٤٢٦).

(٣) رواه اللالكائي: شرح أصول الاعتقاد (٣/ ٨٧١).

(٤) خاصة وأن السقاف/ ص٥٨٨ من تحريفه للطحاوية يرى أن كلًا من المثبتين للرؤية والنافين لها على هدى! فلا يضلل من نفى الرؤية؛ لأنه اجتهد في فهم الكتاب والسنة!، وهذا منه إرضاء للإباضية، ونفاة الرؤية من المعتزلة والروافض، ومن العجب أنه جعل هذه المسألة من فروع العقائد مع تصريح السلف بتكفير من نفاها.

أن يجعل إثبات الصفات أو نفيها من فروع العقائد، فلا ينكر على النفاة؛ لأن كلًا منهم مجتهد في فهم الكتاب والسنة، حتى لا يغضب المعتزلة والإباضية.

المثال الثالث: الإمام أحمد:

وهذا من أعجب الأشياء لما ثبت عن هذا الإمام من الرسائل والأقوال التي فيها إثبات الأسماء والصفات[1]، والرد على الجهمية النفاة والمنقول عنه في هذا أكثر مما نقل عن مالك والشافعي، وقد نسب له التأويل في موضعين:

الموضع الأول:

ما ذكره الغزالي عن بعض أصحاب الإمام أحمد أنه قال: «إنه ـ يعني الإمام أحمد ـ حسم باب التأويل إلا لثلاثة ألفاظ:

قوله ﷺ: «**الحجر الأسود يمين الله في أرضه**»[2]، وقوله ﷺ: «**قلب المؤمن بين أصبعين من أصابع الرحمٰن**»[3]، وقوله ﷺ: «**إني لأجد نَفَس الرحمٰن من جانب اليمن**»[4].

وقد نقل الرازي عن الغزالي هذه الحكاية[5]، إلا أنه جعل بدل

---

(١) وهناك رسالة جامعية بعنوان: المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد في العقيدة، للدكتور عبد الإله بن سليمان الأحمدي، وهي أطروحته للدكتوراه بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، وقد طبعت في مجلدين.

(٢) رواه ابن عدي: الكامل (١/ ٣٤٢) عن جابر مرفوعًا، وأبو الشيخ: طبقات المحدثين (٢/ ٣٦٦) والخطيب البغدادي: التاريخ (٦/ ٣٢٨) وفيه إسحاق بن بشر الكاهلي، رماه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٤٢) بالوضع.

(٣) تقدم نحوه/ ص٣٢٧.

(٤) أخرجه أحمد: المسند (٢/ ٥٤١).

(٥) أساس التقديس/ ص٨١، وكذا نقلها البياضي/ ص٢٠٠، ناسبًا لأحمد تخصيص =

الحديث الثاني حديث: «**أنا جليس من ذكرني**»(١)(٢).

والجواب عن هذا من وجوه: مجمل ومفصل.

الأول: أن الإمام أحمد كَلَّهُ من أئمة السلف المثبتين للصفات المنكرين على النفاة من الجهمية والمعتزلة، وهو من المنكرين للتأويل المذموم الذي أحدثه هؤلاء(٣)، والنقول الثابتة عنه أكبر شاهد على ذلك، ومن ذلك:

١ ـ إنكاره على الجهمية الذين زعموا أن الله تعالى لم يكلم موسى بصوت، وقد تقدم ذكر كلامه في ذلك(٤)، وفيه أنه قال عنهم: «يريدون أن يموهوا على الناس».

وسئل عمن زعم أن الله لم يتكلم بصوت؟ قال: «بلى، تكلم بصوت؛ وهذه الأحاديث كما جاءت نرويها؛ لكل حديث وجه، يريدون أن يموهوا على الناس؛ من زعم أن الله لم يكلم موسى فهو كافر»(٥).

= التأويل بالأحاديث الثلاثة فقط.

(١) رواه الديلمي عن عائشة مرفوعًا معلقًا، كما في كشف الخفا (١/٢٣٢)، ورواه ابن أبي شيبة: المصنف (١/١٠٨)، وأحمد: الزهد (١/٦٨)، و(٧/٧٣) أبو نعيم: الحلية (٦/٤٢)، والبيهقي: شعب الإيمان (١/٤٥١) عن كعب الأحبار أن موسى ﷺ قال: «يا رب أقريب أنت فأناجيك... فقال: أنا جليس من ذكرني»، وهو من الإسرائيليات.

(٢) ولا يخلو هذا من أمرين:
الأول: أن يكون الرازي مخطئًا في نقله.
الثاني: أن يكون الغزالي ذكر ما نقله الرازي في بعض كتبه الأخرى، وهذا دليل على عدم ضبطهم النقل، انظر: بيان تلبيس الجهمية (٣/٩٤).

(٣) وقد اعترف بعض المتكلمين بذلك، انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (٣/٢٢٩)، ومجموع الفتاوى (٥/١٦٩).

(٤) انظر/ص٤٧١.

(٥) رواه الخلال عن محمد بن علي بن بحر عن يعقوب بن بختان كما في درء =

٢ ـ ما ثبت من إنكاره على من أوّل الضحك المضاف لله تعالى؛ فقد حكى المروذي أنه سأل الإمام أحمد عن عبد الله التيمي[١] فقال: «صدوق لكن حكي عنه أنه ذكر حديث الضحك[٢] فقال: «مثل الزرع»، وهذا كلام الجهمية»[٣].

٣ ـ وقال أيضًا: «يضحك الله تعالى ولا يعلم كيف ذلك...»[٤].

٤ ـ وقال أيضًا: «من قال: إن الله لا يرى في الآخرة فهو كافر»[٥].

٥ ـ وعن إسحاق بن منصور الكوسج[٦] أنه سأل الإمام أحمد: ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلة حين يبقى ثلث الآخر إلى السماء الدنيا، أليس تقول بهذا الحديث؟ قال أحمد صحيح[٧]، فهذه النقول وغيرها كثير تدل على أن الإمام أحمد رحمه الله يثبت ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته من غير تأويل كما هو معتقد السلف[٨].

= التعارض (٢/٣٨)، وشرح الأصبهانية/ ص٦٨/ ط: دار المنهاج، وأورد المرداوي في التحبير (٣/١٣١٧) الجملة الأولى منه، وصحح إسناده.

(١) لم أعرفه.

(٢) ورد في الضحك عدة أحاديث منها «يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر كلاهما يدخلان الجنة»، وقد سبق تخريجه/ ص٤١٨.

(٣) الإبانة: الرد على الجهمية (٣/١١١)، وإبطال التأويلات لأبي يعلى (١/٢١٧ ـ ٢١٨)، والحجة للتيمي (١/ ٣٨٤).

(٤) الإبانة لابن بطة: الكتاب الثالث: المجلد الثالث/ ص١١١، وإبطال التأويلات (١/ ٢١٧).

(٥) إبطال التأويلات (٢/ ٢٥٥).

(٦) إسحاق بن منصور بن بهرام أبو يعقوب التميمي المروزي، ثقة ثبت، مات سنة ٢٥١هـ، التقريب/ رقم ٣٨٨.

(٧) إبطال التأويلات (١/ ٢٦٠).

(٨) ومن أراد الاستزادة فيما يخص الإمام أحمد فعليه بكتاب: «المسائل والرسائل» الذي سبق ذكره.

والجواب عن هذا النقل من وجوه:

ـ **الأول**: جهالة هذا الرجل الذي نقل عنه الغزالي، فهو مجهول العين فضلًا عن حاله في العلم والنقل[(١)].

ـ **الثاني**: الانقطاع الظاهر بين هذا المجهول وبين الإمام أحمد[(٢)]، فإن الغزالي صرح بسماعه منه والغزالي توفي سنة ٥٠٥هـ، فبين هذا المنقول عنه وبين أحمد قرون.

ـ **الثالث**: أن هذا النقل لا يوجد إلا عند هذا المجهول[(٣)]، ولا ينقله خواص أصحاب الإمام أحمد الذين رووا عنه، وهم معروفون، ومنهم الذين رووا عنه مسائل الاعتقاد، ولا ذكر لهذا عندهم، كابنه عبد الله في السنة.

وهذا النقل لا يتنازع من يعرف أحمد وكلامه أنه كذب مفترى عليه[(٤)].

ـ **الرابع**: أن معرفة الغزالي والرازي بالسنة وعلومها ضعيفة، فليس عندهم تمييز بين صحيح السنة وضعيفها، ولا يعرفون أحاديث الصحيحين إلا سماعًا، بل لا تمييز عندهم بين المتواتر والآحاد[(٥)]، فكيف الحال فيما هو مروي عن الصحابة ومن بعدهم[(٦)]؟.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٣٩٨).

(٢) انظر: بيان تلبيس الجهمية (٦/١٢٦/ط: المجمع).

(٣) انظر: المصدر السابق (٦/١٢٦).

(٤) انظر المصدر نفسه (٦/١٢٦).

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/٧١)، وزاد أنهم لا يعدون من عوام أهل الصنعة فضلًا عن خواصها، وانظر كذلك بيان تلبيس الجهمية (٦/١٢٦/ط: المجمع)، والسير للذهبي (١٩/٣٢٨).

(٦) والأمثلة على ذلك كثيرة، وهي دليل على جهلهم بما كان عليه السلف الصالح، وأنى لهم معرفة ذلك ولم يمارسوا كتبهم، أو الكتب التي تنقل =

ـ **الخامس**: أن الأحاديث المذكورة لا تحتاج إلى تأويل لظهور معانيها وبيان ذلك:

١ ـ أن حديث: «**الحجر الأسود يمين الله في الأرض**» لا يصح مرفوعًا[1]، وفي صحته موقوفًا نظر، وما كان كذلك فلا حاجة إلى تأويله؛ لأنه غير ثابت أصلًا، ومثل هذا لا يخفى على إمام السنة أحمد رحمه الله.

٢ ـ على فرض صحة الحديث مرفوعًا أو موقوفًا، فإنه نص صريح ليس بحاجة إلى تأويل، وإنما يشكل على من لم يتدبره، وذلك أن تقييد الحجر بأنه يمين الله في الأرض مبين للمعنى المراد؛ إذ فيه النص على أنه ليس يمين الله التي هي صفة له، فقد قيده بقوله: «في الأرض»، من غير إطلاق.

٣ ـ وأمر آخر وهو أن قوله: «فمنْ استلمه وقبله، فكأنما صافح الله وقبل يمينه»، فيه جعلُ المسَلِّم للحجر، كأنما صافح الله تعالى، ومن المعلوم أن المشبه ليس هو المشبه به، فهذا نص صريح في المغايرة بينهما، وأن المسَلم لم يصافح يمين الله تعالى أصلًا.

وعلى هذا، ففي أول الحديث وآخره، بيان أن الحجر ليس من صفات الله، وهذا معلوم عند كل عاقل، فكيف يكون الحديث محتاجًا إلى تأويل، وينسب للإمام أحمد تأويله؟[2]، فليس في كلام الله تعالى

= أقوالهم في الاعتقاد، وإنما أفنوا أعمارهم في كتب الفلاسفة وأسلافهم المتكلمين، ومن رجع منهم عن ذلك، فلم يتيسر له من الوقت ما يمارس فيه كتب السنة، كالغزالي والجويني.

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٧)، ودرء التعارض (٥/ ٢٣٦) كلاهما لابن تيمية، وبيان تلبيس الجهمية (٦/ ١٣٧/ ط: المجمع)، وانظر: تلخيص الاستغاثة له (٢/ ٦٨٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٧ ـ ٣٩٨ و٥٨٠ ـ ٥٨١)، ودرء التعارض =

الحديث على ظاهره، والنفس المذكور فيه هو اسم مصدر من نفس ينفس تنفيسًا، نحو فرّج يفرج تفريجا، كما في كتب اللغة.

قال ابن فارس:

«النفس كل شيء يفرج به عن مكروب، فيكون معنى الحديث أن تنفيس الله على المؤمنين يكون من جهة اليمن»[١].

وقال الأزهري:

«النفس اسم وضع موضع المصدر الحقيقي، من نفس ينفس تنفيسًا ونفسًا، كما يقال: فرج تفريجًا وفرجًا، كأنه قال: أجد تنفيس ربكم من قبل اليمن»[٢].

فقوله ﷺ من اليمن بين المقصود؛ إذ لا اختصاص لليمن بصفات الله تعالى حتى يظن ذلك، وإنما المراد أن منها جاء الذين أحبهم الله تعالى والذين قال فيهم: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة في فضل اليمن، وقد ثبت أن هؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الفتوحات، فبهم نفَّس الله الكربات عن المؤمنين[٣].

وبهذا يتبين أن الأحاديث المذكورة ظاهرة المعنى لا تحتاج إلى تأويل، فكيف ينسب إلى الإمام أحمد أنه أولها؟ولا شك أن بطلان ذلك ظاهر.

الموضع الثاني:

وهو ما نقله عنه حنبل[٤] أنه قال: «احتجوا عليّ يوم المناظرة،

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٤٦٠).

(٢) تهذيب اللغة (١٣/ ٩).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٦/ ٣٩٨).

(٤) حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال أبو علي الشيباني إمام حافظ، مصنف، =

فقالوا: «تجيء يوم القيامة سورة البقرة، وتجيء سورة تبارك»، قال: «فقلت: إنما هو الثواب، قال الله جل ذكره: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر]، وإنما تأتي قدرته، القرآن أمثال ومواعظ، وأمر ونهي، وكذا وكذا»[1].

وفي رواية أنه احتج عليهم بقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقال: «فهل يجيء الله؟ إنما يجيء أمره، كذلك هنا، إنما يجيء ثواب القرآن»[2].

وقد افترق علماء الحنابلة في هذه الرواية على ثلاثة أقوال[3]:

ـ **الأول**: أن هذه الرواية غلط من حنبل، فلم يقل أحمد ذلك، وحنبل له غلطات معروفة هذه منها[4]، ويؤيد ذلك أن الذين رووا مناظرة

= وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل وتلميذه، وله عنه مسائل كثيرة فيها مفاريد وغرائب، توفي سنة ٢٧٣ انظر: طبقات الحنابلة (١/١٤٣ ـ ١٤٥).

(١) إبطال التأويلات (١/٦١)، وانظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٣٩٨).

(٢) الاستقامة لابن تيمية (١/٧٤)، وعزاه لحنبل في كتاب المحنة، وانظر: فتح الباري لابن رجب (٥/٩٧).

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٣٩٩ ـ ٤٠٠)، ومختصر الصواعق لابن القيم (٢/٢٦٠)، وفتح الباري لابن رجب (٥/٩٧).

تنبيه ذكر ابن تيمية في الاستقامة (١/٧٥ ـ ٧٦) أن المسالك خمسة، ولكن بالتأمل يتبين أنها أربعة ترجع إلى ثلاثة لأن الذين قالوا بالتأويل اختلفوا هل هو عام في سائر الصفات أم هو خاص بالصفات الفعلية التي هي من جنس الحركة كالنزول والإتيان؟.

(٤) وقد ذكر ابن تيمية في الاستقامة (١/٧٥) وابن القيم في مختصر الصواعق (٢/٢٦٠) الخلاف عن بعض أئمة الحنابلة، في إثبات الرواية عن أحمد بما ينفرد بروايته عنه حنبل، وأن الخلال وصاحبه عبد العزيز لا يثبتونها بذلك، وزاد ابن القيم أن «التحقيق أنها رواية شاذة مخالفة لجادة مذهبه، هذا إذا كان ذلك من مسائل الفروع، فكيف في هذه المسألة؟»، مختصر الصواعق (٢/٢٦٠).

أحمد لخصومه لم يذكروا هذا، كابنيه صالح[١]، وعبد الله[٢]، والمروذي.

ـ الثاني: أنها رواية صحيحة، وهذا قول متأخري الحنابلة، وهي رواية بتأويل كل ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما من الصفات الاختيارية.

ـ الثالث: أن الإمام أحمد قال ذلك على وجه الإلزام؛ فإنهم كما استدلوا على خلقه بمجيء القرآن، فقال إنما يجيء ثوابه، كقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾ أي كما تقولون أنتم في مجيء الله، أنه مجيء أمره.

قال الحافظ ابن رجب: «وهذا أصح المسالك في هذا المروي»[٣].

ثم ذكر أن الصحيح عن أحمد[٤]، وغيره من الأئمة إثبات الإتيان والمجيء ونحوهما من الصفات على ما يليق بجلال الله تعالى وعظمته، وأن السلف كانوا ينسبون تأويل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة إلى الجهمية؛ لأن جهمًا أول من اشتهر عنه تنزيه الله تعالى عما دلت عليه هذه النصوص[٥]، وعلى هذا فمن نسب إلى أحمد التأويل بناء على هذه

---

(١) صالح بن الإمام أحمد أبو الفضل الشيباني، وهو أكبر أولاده، حافظ إمام فقيه، كان قاضي أصبهان روى عن أبيه مسائل طبعت، مات سنة ٢٦٦هـ، انظر ترجمته في: طبقات الحنابلة (١/ ١٧٣ ـ ١٧٦).

(٢) عبد الله بن أحمد أبو عبد الرحمٰن الشيباني، إمام حافظ، راوي المسند عن أبيه، وصاحب كتاب السنة، مات سنة ٢٩٠هـ. انظر ترجمته في: طبقات الحنابة (١/ ١٨٠ ـ ١٨٨).

(٣) فتح الباري له (٥/ ٩٧)، وانظر الاستقامة لابن تيمية (١/ ٧٧)، وهذا بناء على صحة الرواية، وقد تقدم في حاشية الصفحة السابقة عن ابن القيم حكم ما ينفرد به حنبل عن أحمد، والله أعلم.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٤٠١).

(٥) انظر: فتح الباري لابن رجب (٥/ ٩٧ ـ ٩٨).

الرواية المشكوك في صحتها، ودلالتها، ويترك المتواتر عنه إنما يتبع ـ على فرض صحة الرواية ـ المتشابه ويترك المحكم، ثم إنه كيف يثبتون للإمام مذهبًا، برواية مخالفة للغالب والمتواتر عنه؟.

المثال الرابع: الإمام البخاري:

نسب إليه الخطابي والبيهقي أنه تأول الضحك بالرحمة، فقالا: «قال البخاري معنى الضحك الرحمة»(١)، ونقله البيهقي في موضع آخر عن الفربري(٢) عن البخاري(٣).

واستدل به السقاف على إثبات التأويل عند السلف ومنهم البخاري(٤).

الـرد: الجواب عما ذكروه عن البخاري من وجوه:

ـ **الأول**: الانقطاع بين الخطابي والبيهقي وبين البخاري، وهو ظاهر لا يحتاج إلى تقرير، وإنما أذكر ما بينهما للفائدة، فقد توفي البخاري سنة ٢٥٦هـ، والخطابي ولد سنة: بضع عشرة وثلاثمائة.

والبيهقي ولد سنة: ٣٨٤هـ.

وكذا الحال بالنسبة للفربري فقد توفي سنة: ٣٢٠هـ.

---

(١) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/٤٠٣/ت: الحاشدي)، وص: ٢٩، ٤٧٠، ط: القديمة. ونقله الحافظ في الفتح (٦/٤٠).

(٢) محمد بن يوسف بن مطر بن صالح بن بشر أبو عبد الله الفربري، نسبة إلى فربر من قرى بخارى ولد سنة ٢٣١، محدث ثقة عالم، راوي الصحيح عن البخاري، وقد سمعه منه بفربر مرتين سنة ٢٤٨هـ، والثانية سنة ٢٥٢هـ، قال أبو بكر السمعاني: «كان ثقة ورعًا»، مات سنة ٣٢٠هـ، وقد أشرف على التسعين، انظر: السير (١٥/١٠ ـ ١٣).

(٣) الأسماء والصفات/ص٢٩٨ بتعليقات الكوثري.

(٤) انظر: صحيح شرح العقيدة الطحاوية له/ص١٥٩.

وبهذا السند المنقطع يثبت هؤلاء هذا القول عن البخاري، وينسبونه إليه ويمنعون من إثبات الحديث المتصل بنقل العدل الضابط عن مثله من غير شذوذ[1]، ولا علة[2]، بل لا يثبتون ما تعددت طرقه، وإن قطع به أهل الصنعة، ما لم يتواتر[3].

ـ **الثاني**: ما ذكره الحافظ ابن حجر حيث قال: «لم أر ذلك في النسخ، التي وقعت لنا من البخاري»[4]. اهـ.

ـ **الثالث**: أنكم تزعمون أن البخاري أوّل الحديث بالرحمة، وهي صفة نقص عندكم فماذا أفادكم تأويله؟، وهل تثبتون صفة الرحمة كما أثبتها البخاري؟، ثم إن هذا يلزم منه القدح في علم البخاري حيث إنه فر من صفة إلى نظيرها.

---

(١) الشذوذ عند أئمة الحديث يشمل:
١ ـ تفرد الراوي بما لا يحتمل تفرده به، ولو كان ثقة.
٢ ـ مخالفة الرواي لمن هو أحفظ منه إما لمزيد ضبط أو كثرة عدد.
انظر مقدمة ابن الصلاح/ص٧٩، والموقظة للذهبي/ص٤٢، وشرح علل الترمذي لابن رجب (٢/ ٥٨٢، ٦٥٩).
٣ ـ مخالفة الحديث الفرد لأحاديث الباب حيث لا يمكن الجمع، وليس هناك نسخ، انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ٧٣ ـ ٧٥)، وشرح علل الترمذي (٢/ ٦٢٤).

(٢) العلة سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة منها انظر: المصدر السابق (١/ ٢٦١).

(٣) انظر: أعلام الحديث للخطابي (٣/ ١٩١١)، وصحيح شرح الطحاوية للسقاف/ ص١٢٤ ـ ١٢٦، وقد سوّد في صفحاته تلك بالتدليس والكذب، وليس هذا مجال تفصيل ذلك، إلا أني أمثل بأمثلة تدليلًا على ذلك:
١ ـ نسبته إلى الإمام البخاري (ص: ١٤١) عدم الأخذ بخبر الآحاد في الاعتقاد، وقارن بما في هذا البحث/ ص٧٧.
٢ ـ نسبته ذلك لابن عبد البر/ص١٤٠، وقارن ذلك بما تقدم/ ص٩٤.

(٤) الفتح (٨/ ٦٣٢).

ـ **الرابع**: أن البخاري صرح بأن الله تعالى يتكلم بصوت، وقرر ذلك في كتابه الصحيح وفي «خلق أفعال العباد»[١].

ـ **الخامس**: على فرض ـ صحة ذلك عن البخاري ـ وذلك بعيد جدًّا، فالجواب من أوجه:

الأول: أنه خلاف ما عليه السلف الصالح من ترك التأويل، وقد حكى الخطابي نفسه ذلك عنهم[٢]، ولم يستثن أحدًا لا البخاري ولا غيره، بل حكاه إجماعًا، وسبق كلام الخطيب البغدادي وغيره في حكاية إجماع السلف على ذلك أيضًا[٣]، فلا يصح جعله مذهبًا لعامة السلف.

الثاني: أن يقال على سبيل التنزل ـ إن صح هذا عن البخاري ـ فهو خاص بهذه الصفة فقط، وإلا فكتابه التوحيد من صحيحه قائم على مذهب الإثبات[٤].

قال الذهبي رحمه الله: «ثم إنه بوب على أكثر ما تنكره الجهمية من العلو، والكلام واليدين والعينين، محتجًّا بالآيات والأحاديث فمن ذلك قوله: باب قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]، وباب: قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وباب قوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ [طه].

---

(١) انظر/ص٤٧١ حاشية ٤.

(٢) انظر: الحجة للتيمي (١/ ٣٨٤)، ودره التعارض (٧/ ٢٨٧)، ونقض التأسيس (١/ ٢٥١)، والفتوى الحموية/ص٣٦٥ ـ ٣٦٩، والتسعينية (٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠) جميعها لابن تيمية، والعلو للذهبي (٢/ ١٢٩٤)، وصون المنطق للسيوطي/ ص٩١ ـ ١٠١.

(٣) انظر/ص٤١٠، وما بعدها من هذا البحث.

(٤) من الأمثلة على ذلك إيراده تحت ب: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي ﴿٣٩﴾﴾ حديث ابن عمر في إشارة النبي ﷺ إلى عينه لما وصف الدجال، مستدلًا به على إثبات صفة العين لله تعالى، وهذا عندكم أشد من إثبات صفة الضحك.

وباب كلام الرب ﷻ مع الأنبياء، ونحو ذلك...»[١].

وبهذه الأمثلة التي سبق ذكرها يتبين بطلان ما ينسب إلى السلف الصالح من تأويل بعض نصوص الصفات، وأن ما يزعمونه من ذلك دائر بين نقل ضعيف أو تفسير للآية بما يدل عليه ظاهرها، وما ثبت عن السلف بالتواتر من إثبات الصفات وترك التأويل يدل على نكارة ما يروى عنهم في ذلك، وفي هذا يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى:

«ولهذا لا يقدر أحد أن يحكي عن أحد من الصحابة، والتابعين، وغيرهم من سلف الأمة، بنقل صحيح، أنه تأول الاستواء بالاستلاء، أو نحوه من معاني أهل التحريف، بل ينقل عنهم أنهم فسروا الآية بما يقتضي أنه سبحانه فوق عرشه، ويمكنه أن ينقل بالإسناد الصحيح أنهم قالوا في قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] أنهم قالوا: «بعلمه»»[٢].

المطلب الثالث

الأصل الثالث: دعواهم أن الرسول ﷺ أراد من الأمة الاجتهاد في البحث عن الحق بالعقل تعظيمًا للثواب والرد على ذلك

وهذه رابع شبهة للمتكلمين النفاة، اعتذروا بها سترًا لشناعة قولهم في المسألة، وتلطيفًا لبشاعته، في كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، مصدر الهدى، ومنبع اليقين، الذي جعله الله تعالى حجة على عباده أجمعين، وقطع به حجج المبطلين، فقال ـ وهو أصدق القائلين ـ: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ قَدْ جَآءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِّنَ ٱلرُّسُلِ أَن تَقُولُوا۟ مَا

(١) العلو (٢/ ١١٥٠ ـ ١١٥١).

(٢) جامع المسائل: المجموعة الرابعة/ ص١٥٨، ت: محمد عزير شمس.

جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١٩﴾﴾ [المائدة]، وقال تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾﴾ [المائدة]، وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُم بُرْهَٰنٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا ﴿١٧٤﴾﴾ [النساء].

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وأما أكثر المتكلمين **فيقولون بل لم يقصد أن يخبر إلا بالحق**، لكن بعبارات لا تدل وحدها عليه، بل تحتاج إلى التأويل؛ ليبعث الهمم على معرفته بالنظر والعقل، ويبعثها على تأويل كلامه؛ ليعظم أجرها»[(١)].

وذكر عنهم أنهم يقولون: «ولكن قصد بها ـ أي: نصوص الصفات ـ معاني ولم يبين لهم تلك المعاني، ولا دلهم عليها، ولكن أراد أن ينظروا فيعرفوا الحق بعقولهم، ثم يجتهدوا في صرف تلك النصوص عن مدلولها، ومقصوده امتحانهم وتكليفهم وإتعاب أذهانهم وعقولهم في أن يصرفوا كلامه عن مدلوله ومقتضاه ويعرفوا الحق من غير جهته[(٢)]».

وقال أيضًا: يقولون إن الرسول ﷺ إنما لم يبين الحق بخطابه؛ ليجتهد الناس في معرفة الحق من غير جهته؛ بعقولهم وأذهانهم؛ ويجتهدوا في تخريج ألفاظه على اللغات العربية، فيجتهدون في معرفة غرائب اللغات، التي يتمكنون بها من التأويل، وهذا إن قالوا إنه قصد بالقرآن والحديث معنى حقًّا في نفس الأمر[(٣)]». اهـ.

وحكى ابن القيم عنهم قولهم: «لم يبين لينال الكادحون ثواب كدحهم في استنباط معانيها واستخراج تأويلاتها من وحشي اللغات وغرائب

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤١).

(٢) الفتوى الحموية الكبرى/ ص٢٨٥.

(٣) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦١)، وانظر أيضًا: درء التعارض له (١/ ١٩ ـ ٢٠، ١٠٤)، ومجموع فتاويه (١٧/ ٣٥٧).

الأشعار، ويغوصون بأفكارهم الدقيقة على صرفها عن حقائقها ما أمكن»[١].

وقال حاكيًا عنهم أن الرسول ﷺ «لم يبين لنا المراد تعريضًا لنا إلى حصول الثواب بالاجتهاد والبحث والنظر وإعمال الفكر في معرفة الحق بعقولنا وصرف تلك الألفاظ عن حقائقها وظواهرها لننال ثواب الاجتهاد والسعي في ذلك»[٢].

الـرد:

لا يخفى على كل عاقل يعرف قدر كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، الذي جعله حجة قاطعة على جميع المعاندين، على اختلاف أصنافهم، وتفاوت شبههم، أن مجرد ذكر قول هؤلاء المتكلمين في نصوص الأسماء والصفات، المتعلقة بأشرف معلوم، كاف في بيانه بطلانه وشناعته، ولكن نظرًا لاغترار كثير من أتباع هؤلاء بمثل هذا الكلام، أذكر ما يبين بطلان هذه الدعوى؛ لما في ذلك من النصيحة لأمثال هؤلاء المخدوعين، وتثبيت قلوب المؤمنين.

وحاصل ما يجاب به عن هؤلاء في هذه العجالة ثمانية أوجه:

الوجه الأول: أن هذه الدعوى مبنية على أن معرفة الله تعالى الواجبة بما له من الأسماء والصفات تحصل بالعقل وحده، وهذا القول باطل، وقد تقدم بيان أن توحيد الأسماء والصفات أمر غيبي لا يعرف إلا عن طريق الوحي.

الوجه الثاني: أن يقال لهؤلاء، بأي اجتهاد يأخذ المسلمون مع ما أنتم عليه من اختلاف وتكفير بعضكم لبعض، وكل منكم يدعي أن الحجة العقلية معه دون الآخر؟.

(١) مختصر الصواعق (٢/ ٣٣٨)، و(٤/ ١٤١٢ ـ ط: أضواء السلف).

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٠).

الوجه الثالث: أن هذا القول، وهو دعوى ترك الناس من غير تعريف لربهم فيه تعريض للأمة للاختلاف في أصل أصول الإيمان، وذلك أمر محتوم لابد منه؛ لاختلاف أنظارهم وأفهامهم، فكيف نجمع بين هذا وبين النصوص الكثيرة التي تأمر بالاجتماع وتنهى عن الاختلاف، حتى في صغار المسائل؟ أضف إلى ذلك ما ورد من الوعيد الشديد على التفرق في الدين الوارد في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [الأنعام].

الوجه الرابع: أن مضمون هذه المقالة أن دعوة الرسل محصورة في فروع الدين فقط، وأما أصول الدين ـ التي لا تقوم فروعه إلا بها ـ، فلا حظ للرسل في الدعوة إليها، فصارت العقول أشرف من الرسل لما بين الدعوتين من الفرق البين[1].

الوجه الخامس: أن في هذا القول استغناء عن الرسل؛ لإمكان معرفة التوحيد من غير طريقهم، والنصوص القرآنية والنبوية، صرحت بأن أساس دعوة الرسل هو توحيد الله تعالى بأنواعه الثلاثة، فما محل تلك النصوص عندكم؟.

الوجه السادس: أن لازم هذا القول ـ إن لم يكن صريحه ـ هو أن الرسول ﷺ لم يبين الدين كاملًا، وإنما بين فروعه دون أصوله، وهذا من أعظم القدح في الدين، وفي الرسول ﷺ، ثم ما تقولون في النصوص، التي فيها الشهادة للرسول الله ﷺ بتبليغ ما أرسل به؟.

وما تقولون في شهادة أصحابه له بذلك، هل تقولون إنهم لم يعرفوا

---

(١) انظر: الحجة للتيمي (١/ ٣٤٣) نقلًا عن السمعاني، وكذا في الفتح لابن حجر مختصرًا (١٣/ ٣٥٣).

حقيقة الأمر، وأنه ﷺ لم يبين لهم الحق الواجب اعتقاده في الله تعالى، وإنما شهدوا له بناء على ما ظنوه من قيامه بأداء رسالة ربه؟.

ويقال لكم أيضًا: ما قولكم في قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ [المائدة: ٣]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ ٱلَّذِى ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤]، ونحو ذلك، وما تقولون فيما ورد في معناها من الأحاديث النبوية المصرحة بأنه ﷺ، بين للأمة جميع ما تحتاج إليه في أمور دينها، وأنه تركهم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، وأنه لا حجة لأحد في ابتداع ما لم يدلهم عليه؛ لأنه وفى ببيان الدين كله؟.

هل تقولون إن تلك النصوص خاصة بالفروع دون الأصول؟، أم تقولون: إن مدلول تلك الأدلة غير صحيح فتلتحقون بأهل التخيل كما فعله طائفة منكم؟، فيكون حكمكم حكم الكفار الطاعنين في الرسالة، الناسبين الأنبياء إلى الكذب، فيكون الكلام معكم في تقرير النبوة والرسالة.

الوجه السابع: أنه «لا خلاف بين فرق الأمة، أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحال[(١)]، ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع، لا تزال الحاجة ماسة إليه أبدًا في كل وقت وزمان، ولو أخر عنه البيان، لكان التكليف واقعًا بما لا سبيل للناس إليه، وذلك فاسد غير جائز»[(٢)].

---

(١) انظر: قواطع الأدلة للسمعاني (٢/ ٧٤)، وروضة الناظر لابن قدامة (٢/ ٧٤ ـ ٧٥)، والمفهم للقرطبي (٣/ ٢٥٧)، والعواصم والقواصم (٥/ ٤٣٠)، وإيثار الحق على الخلق/ ص١٠٥ كلاهما لابن الوزير، والبحر المحيط للزركشي (٣/ ٤٩٤)، وغير ذلك من كتب الأصول.

(٢) الخطابي كما في الحجة للتيمي (١/ ٤٠٧)، ودرء التعارض (٧/ ٢٩٦)، وبيان =

قال العلامة المعلمي ﷺ: «فأما تأخيره عن وقت الحاجة، فممتنع باتفاق الشرائع، كما نقل عن القاضي أبي بكر الباقلاني، ووقت الحاجة إلى العقائد المطلوب اعتقادها في الشرع، لا يمكن تأخره عن حياة النبي ﷺ، ووقت الحاجة في النصوص المتعلقة بالعقائد هو وقت الخطاب؛ لأن المكلف يسمع فيعتقد»(١).

ولو كان الحق في خلاف ما دلت عليه هذه النصوص، لوجد الصواب ولو مرة واحدة حتى يرد المتشابه إليه(٢)، ولم يثبت عن النبي ﷺ ولو مرة، أنه أمر بعدم اعتقاد ما تدل عليه النصوص الشرعية، ولا قال للأمة اعتقدوا ما تدل عليه مقاييس عقولكم فإن ذلك هو الحق وما خالف ظاهره ذلك، فلا تعتقدوه، ولكن اعتبروها فما وافق عقولكم فاعتقدوه، وما لا فإما أن تتوقفوا فيه وإما أن تنفوه(٣).

الوجه الثامن: لو كان تأويل نصوص الصفات هو المقصود لكونه أكثر ثوابًا، وأعظم أجرًا لكان الرسول ﷺ وأصحابه أولى الناس بذلك، وكذا التابعون وأتباعهم من السلف الصالح الذين هم خير هذه الأمة، وأحرص الناس على الحق وأسبقهم إلى كل خير(٤)، وأنتم تقرون أن

= تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٥) مع اختلاف يسير، وصرح ابن تيمية بأنه في كتابه الغنية عن الكلام وأهله، وهو كتاب مفقود يوجد ملخص منه في صون المنطق للسيوطي، وفي الحجة للتيمي (١/ ١٤٩) كلامًا لأبي المظفر السمعاني قريب من هذا، والظاهر أنه أخذه عن الخطابي.

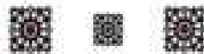
(١) القائد إلى تصحيح العقائد ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٢٠٨).

(٢) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٥/ ٩٠).

(٣) انظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية/ ص٢٤٠ ـ ٢٤١، ولهذا قال الحسن البصري ﷺ: «لو كان ما يقول الجعد حقًّا، لبلغه الرسول ﷺ» كما في الفتح لابن حجر (١٣/ ٥٠٤).

(٤) انظر: العواصم والقواصم لابن الوزير (٥/ ٩٠).

الصحابة ﷺ، وغيرهم من السلف الصالح، لم يتعرضوا لهذه التأويلات[(١)]، مع أنها الحق عندكم، وهذا يعني أنكم أفضل منهم حيث إنكم قررتم الحق في هذه النصوص، ولم يفعلوا هم ذلك، ولهذا زعمتم أن طريقتكم أعلم وأحكم، ولازم ذلك أنكم أعلم منهم وأحكم، وأنكم علمتم من الحق ما لا يعلموه، وهذا يعني أنكم أفضل منهم؛ ولذلك ادّخر لكم هذا الخير دونهم، وهذا باطل لا يشك فيه عاقل، وقد قال إبراهيم النخعي مبينًا أن الرسول ﷺ بيّن لأصحابه كل علم نافع: «لم يُدَّخر لكم شيء خبيء عن القوم لفضل عندكم»[(٢)].



(١) انظر ما سيأتي/ص٧٨٢، وما بعدها.

(٢) أخرجه ابن عبد البر: جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر (٢/١٨٠٨)، وصحح إسناده المحقق.

المبحث الثالث

أثر موقف أهل التأويل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: إيجاب تأويل نصوص الصفات.
- المطلب الثاني: عدم الاحتجاج بالنصوص الشرعية على المطالب الإلهية.
- المطلب الثالث: تقديم العقل على النقل عند توهم المعارضة.
- المطلب الرابع: كراهة النصوص المخالفة لمذهبهم، وانزعاجهم منها.
- المطلب الخامس: المنع من نشر آيات الصفات والتحديث بأحاديثها.
- المطلب السادس: فتح الباب لأهل التخييل لتمكين مذهبهم.
- المطلب السابع: في بعض اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التأويل.

المطلب الأول

إيجاب تأويل نصوص الصفات

سبق أن أهل التأويل يعتقدون أن ظاهر نصوص الصفات غير مراد، وأن حملها على ظاهرها يقتضي التشبيه والتجسيم، وإضافة ما لا يليق بالله تعالى إليه، وعلى هذا فإنهم يوجبون صرف النصوص عن ظاهرها

وتأويلها إلى معان أخرى تدل عليه للتنزيه بزعمهم، ولهم في ذلك أقوال كثيرة في تقرير هذا الأمر مع التنبيه إلى أن لهم في التأويل مسلكين:

الأول: أن التأويل واجب؛ لأنه لا بد للنص من معنى.

الثاني: أن التأويل جائز، وليس بواجب.

والمسلكان متفقان على صرف اللفظ عن ظاهره[1]، وإنما الخلاف في تعيين المعنى المراد من النص فمنهم من أوجبه، ومنهم من أجازه، وهذا الأخير بناء على أن التفويض هو مذهب السلف، وهو الطريق الأسلم، وأما التأويل فهو الطريق الأحكم والأعلم.

وهذه بعض الأقوال المصرحة بوجوب تأويل نصوص الصفات التي يرون أن إثباتها يقتضي التشبيه والتجسيم.

قال الخطابي ـ بعد ذكره حديث: «**يكشف ربنا عن ساقه**»[2] ـ: «وهذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه[3]، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه[4] من هذا الباب»[5].

---

(١) سيأتي كلام اللقاني أنه إجماع/ ص....

(٢) قطعة من حديث أبي سعيد الخدري في الرؤية، وقد سبق تخريجه/ ص٣٥٣.

(٣) من هم شيوخه هؤلاء يا ترى، إن كان يقصد علماء السلف من أهل السنة، فهيهات أن يأتي عنهم بحرف واحد، يؤيد كلامه هذا، وقد تقدم أثران عن ابن عباس وأبي موسى في إثبات القدم/ ص٣٠٥، وتقدم ذكر إثبات السلف وأهل السنة للصفات/ ص٤٠٥، وسيأتي الرد على ما نسبه لأبي عبيد/ ص٨٠٨.

(٤) لا شك أنه لا يمكن العلم بكنه الصفة فضلًا عن الإحاطة به، وليس ذلك من العلم بالمعنى، إنما هو العلم بكيفية الصفة، وكيفية قيامها بذات الله تعالى، وأما العلم بمعنى الصفة ولو إجمالًا فذلك ممكن؛ لأنه موقوف على معرفة معنى اللفظ في لغة العرب، وانظر لتفصيل أكثر/ ص٨٤٦.

(٥) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨).

وذكر في موطن آخر أن مذاهب الناس في نصوص الصفات ثلاثة:

الأول: مذهب أبي عبيد وغيره من علماء السلف، ـ وهو عنده ـ الإيمان بها من غير خوض في المعنى المراد منها.

الثاني: إنكارها وتكذيبها.

الثالث: القول بظاهرها على وجه يكاد يفضي إلى التشبيه.

ثم ذكر المذهب المختار عنده ـ بعد بيانه رغبته عن المذهبين الأخيرين وعدم رضاه بهما ـ وهو:

الرابع: البحث عن تأويلات تتوافق مع معاني أصول الدين[1].

وعقد ابن فورك في كتابه مشكل الحديث فصلًا قال فيه: «فصل آخر في الكلام على من قال: إن ما روينا من هذه الأخبار، وذكرنا في أمثال هذه السنن والآثار، مما لا يجب الاشتغال بتأويله وتخريجه، وتبيين معانيه، وتفسيره.

اعلم أن أول ما في ذلك أنا قد علمنا أن النبي ﷺ إنما خاطبنا بذلك؛ ليفيدنا أنه خاطبنا على لغة العرب، بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابها، فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معان صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى، وهذا مما يجل عنه أن يكون كلامه يخلو من فائدة صحيحة ومعنى معقول، فإذا كان كذلك، فلا بد أن يكون لهذه الألفاظ معان صحيحة، ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق، أو لا يكون إلى معرفتها طريق، فإن لم يكن إلى معرفتها طريق، وجب أن يكون تعذر ذلك لأجل أن اللغة التي خاطبنا بها غير مفهومة المعنى، ولا معقولة المراد، والأمر بخلاف ذلك.

---

(١) انظر: أعلام الحديث (٣/١٩٠٧ ـ ١٩٠٨).

ثم ذكر مذاهب الناس ـ بعد أن قرر أن خطاب الرسول ﷺ لابد وأن يكون له معنى وفائدة ـ في أخبار الصفات من حيث القبول والرد، ومن حيث العلم بالمعنى المراد منه، فانحصرت الأقسام عنده في أربع، مرجعها إلى قسمين رئيسين:

الأول: من أبطل هذه الأخبار.

الثاني: من قبل هذه الأخبار.

ثم اختلفوا على ثلاثة مسالك:

أحدها: من فهم منها التشبيه، فأوجب القول به.

الثاني: من اعتقد أنها لا تدل على معان، وهذا باطل عنده.

الثالث: من ذهب إلى تأويل هذه الأخبار، وتفسيرها، وهو المسلك الحق الذي رضيه[١]، وألف كتابه من أجله، ولهذا كانت فصول كتابه: بعنوان ذكر خبر مما يقتضي التأويل، ويوهم ظاهره التشبيه، فيورد الخبر، ثم يذكر له تأويلًا بقوله: بيان تأويل ذلك[٢].

وقال الرازي: «إن المصير إلى التأويل أمر لابد منه لكل عاقل[٣]، وعند هذا قال المتكلمون لما ثبت بالدليل[٤] أنه سبحانه منزه عن الجهة والجسمية، وجب علينا أن نضع لهذه الألفاظ الواردة في القرآن والأخبار

---

(١) انظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك/ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٢) انظر: مشكل الحديث وبيانه/ ص٤٤، ٤٨، وقد ذكر الكوثري أن في تأويلات ابن فورك ما هو من جنس تأويلات الباطنية، انظر: تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي/ ص٢٥٩.

(٣) ما قولك في السلف الذين تصرح أنت وأمثالك أنهم لم يقولوا به، هل هم عقلاء أم لا؟.

(٤) ليس الكتاب والسنة، وإنما هو ما ظنه دليلًا عقليًا.

محملًا صحيحًا[١]، لئلا يصير ذلك سببًا للطعن فيها»[٢].

وذكر في موطن آخر أن مذهب جمهور المتكلمين هو وجوب الخوض في تأويل النصوص المتشابهات[٣].

وهذا ابن جماعة أوجب تأويل «العين» ورد على من أثبتها صفة لا يعرف المراد منها إلا الله، ولا معنى لها في اللغة وقال: «لا يعول عليه»[٤].

وقال عن حديث القدم: «لا يزال جهنم يلقى فيها»[٥] «اعلم أن إجراء هذا الحديث ونحوه على ظاهره محال على الله لأدلة عقلية ونقلية **تقتضي ردّه وضعفه، أو تأويله لا محالة**، فإذا امتنع رده للاتفاق على صحته **تعين وجوب تأويله** بما يليق بجلال الله تعالى، وبصدق الرسول ﷺ، وصدق الرواة»[٦].

وحكى المَقَّري الإجماع على صرف النصوص عن ظاهرها بقوله:

والنص إن أوهم غير اللائق ... بالله كالتشبيه بالخلائق

فاصرفه عن ظاهره إجماعا[٧].

ومما يقتضي التنبيه عليه هو أن بعض هؤلاء يجيز ترك التأويل بناء

---

(١) لأن حملها على ظاهرها غير صحيح، وهو سبب للطعن فيها، والله تعالى يقول عن كتابه ﴿وَإِنَّهُۥ لَكِتَٰبٌ عَزِيزٌ ۝٤١ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾، ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ۝٣٣﴾، وقال ﷺ: «لقد جئتكم بها بيضاء نقية».

(٢) أساس التقديس في علم الكلام/ ص٨٢.

(٣) انظر: المصدر السابق/ ص٨٣.

(٤) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل/ ص١٣٠.

(٥) تقدم تخريجه/ ص....

(٦) المصدر السابق/ ص١٦٠، وانظر/ ص١٣٤ منه.

(٧) إضاءة الدجنة/ ص١٥١ مع شرحه رائحة الجنة.

على أن التفويض مذهب السلف الصالح، وإن كان الأفضل هو الخوض في تعيين المعنى المراد، لكونه سببًا للثواب لما في ذلك من الاجتهاد في معرفة المعنى الذي يحتمله اللفظ، وأما من يوجب منهم التأويل، فلا يرضى بمذهب التفويض كما سبق في كلام ابن جماعة، إلا أن الغريب تصريح من أوجب منهم التأويل بجواز تركه والأخذ بالتفويض ـ الذي هو مذهب السلف عنده ـ مع قوله في مواطن أخرى بوجوبه سدًّا لطعن الملحدين في النصوص؛ فإن تقريره لجواز ترك التأويل ـ والحالة هذه ـ لا يتصور صدوره عن قناعة تامة، لما في هذا من هروب من منازلة الملحدين، الطاعنين في الوحي، وهذا لا يرضى به من بانت له الوجوه الصحيحة التي يصح حمل اللفظ عليها في زعمه، والله أعلم[1].

ومن كلامهم في التخيير بين التفويض والتأويل ما يلي:

١ ـ قول الرازي مبينًا القانون الكلي المرجوع إليه في نصوص الصفات التي هي عنده من المتشابهات: «ثم إن جوزنا التأويل، اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوّضنا العلم بها إلى الله تعالى»[2].

٢ ـ قول الكرماني[3] عن حديث النزول: «الحديث من المتشابهات، ولا بد من التأويل؛ إذ البراهين القاطعة دلت على تنزيه

(١) ولأن في هذا الرضا بالجهل، والإقرار بالعجز عن مواجهة الخصوم.

(٢) أساس التقديس في علم الكلام للرازي/ ص١٧٢ ـ ١٧٣، وانظر من كتبه: المطالب العالية (١/ ٣٣٧)، ولباب الأربعين/ ص٣٦.

(٣) محمد بن يوسف الكرماني ثم البغدادي، ولد سنة ٧١٧هـ وأخذ عن أبيه بهاء الدين وجماعة، ثم ارتحل إلى شيراز فأخذ عن الإيجي ولازمه اثنتي عشرة سنة، له: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، وشرح مختصر ابن الحاجب، توفي راجعًا من الحج سنة ٧٨٦هـ. الدرر الكامنة لابن حجر (٦/ ٦٦ ـ ٦٧).

عنه، فالمراد نزول ملك الرحمة ونحوه، أو من التفويض»[١].

٣ ـ وقد ذكر التفتازاني جملة من آيات الصفات، وأتبعها بقانون كلي في الجواب عنها فقال: «والجواب أنها ظنيات سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها، ويفوض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيتها جريًا على الطريق الأسلم...، أو تُؤول تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذكر في كتب التفاسير، وشروح الأحاديث، سلوكا للطريق الأحكم»[٢].

٥ ـ وقال السيوطي[٣]:

فوض أحاديث الصفات ... ولا تشبه أو تعطل
وإن رمت إلا الخوضَ في ... تحقيق معضله فأوِّل
إن المفوض سالم ... مما تكلفه المؤوِّل[٤]

٦ ـ وقال اللقاني في منظومته: «جوهرة التوحيد»:

وكل نص أوهم التشبيها ... أوله أو فوض ورم تنزيها

قال شارحها البيجوري[٥]:

---

(١) الكواكب الدراري (٢٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، وانظر (٢٥/ ١٢٠)، وانظر حصره المذاهب في الصفات في مذهبين: التأويل، أو التفويض في (٢٥/ ١٢٦)، فلم يعرف مذهب السلف وأتباعهم فيها.

(٢) شرح المقاصد (٢/ ٥٠)، و(٣/ ٣٦/ط: دار الكتب العلمية)، ونحوه في شرح العقائد النسفية/ ص٥٦.

(٣) عبد الرحمٰن بن أبي بكر، أبو الفضل جلال الدين السيوطي، ولد سنة ٨٤٩هـ، محدث أشعري، ادعى رؤية النبي ﷺ يقظة، له مؤلفات كثيرة، منها الدر المنثور، وتاريخ الخلفاء، مات سنة ٩١١هـ، انظر: شذرات الذهب (٨/ ٥١)، والبدر الطالع (١/ ٣٣٢).

(٤) شذرات الذهب لابن العماد (٨/ ٥٤).

(٥) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري، نسبة إلى باجور، إحدى قرى المنوفية =

«والمراد بالنص هو ما قابل القياس، والاستنباط، والإجماع، وهو الدليل من الكتاب أو السنة، سواء كان صريحًا أو ظاهرًا» وذكر أن قوله: «أوهم التشبيها»: أوقع في الوهم صحة القول به بحسب ظاهره، وقوله: «أوِّله»: احمله على خلاف ظاهره مع بيان المعنى المراد، فيؤول تأويلًا تفصيليًا كما هو مذهب الخلف أو يفوض المراد من النص الموهم إليه تعالى على طريقة السلف.

وقوله: «ورم تنزيها» أي: واقصد تنزيهًا له تعالى عما لا يليق به، مع تفويض علم المعنى المراد، أو تأويله.

فظهر مما قررناه اتفاق السلف والخلف على التأويل الإجمالي؛ لأنهم يصرفون **النص الموهم للتشبيه، عن ظاهره المحال لله تعالى**»(١).

٦ ـ ومنهم من أوجب التأويل للعلماء، ومنعه عن العوام، بناء على أن النفي هو الحق في نفس الأمر، ولكن لا يصلح التصريح به للعوام، كما هي طريقة الغزالي، وفي هذا يقول: «والذي نراه اللائق بعوام الخلق أن لا يخاض بهم في هذه التأويلات، بل ننزع عن عقائدهم كل ما يوجب التشبيه ويدل على الحدوث، ونحقق عندهم أنه موجود ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، وإذا سألوا عن معاني هذه الآيات زجروا عنها، وقيل: ليس هذا بعشكم فادرجوا، فلكل علم رجال... وهذا لأن عقول العوام لا تتسع لقبول المعقولات، ولا إحاطتهم باللغات، ولا تتسع لفهم توسيعات العرب في الاستعارات، وأما العلماء؛ فاللائق بهم تعريف ذلك وتفهمه»(٢).

= بمصر متكلم شافعي أشعري، من مؤلفاته: «حاشية على مختصر السنوسي»، و«تحفة المريد على جوهرة التوحيد»، توفي سنة ١٢٧٧هـ، انظر: الأعلام (١/ ٧١).

(١) تحفة المريد على جوهرة التوحيد/ ص٩١.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد/ ص٨٤٢ ـ ٨٤٣.

وقرر نحو هذا في كتابه «إلجام العوام»، فحرم على العامي الاشتغال بالتأويل وشبهه بخوض البحر المغرق ممن لا يحسن السباحة[١]، وأجاز الخوض في ذلك للعلماء[٢].

وذكر ابن الجوزي: أن كلام المتأولين والنفاة للصفات من أضر الأشياء على العامة، وأن التصريح بالتأويل للعوام فيه جناية عظيمة على الأنبياء، موجبة لنقض ما تعب في إثباته، فيمنع التصريح بالتأويل للعوام، ثم قال:

«فأما العالم فإنّا قد أمِنَّاه؛ فإنه لا يخفى عليه استحالة تجدُّد صفةٍ لله، وأنه لا يجوز أن يكون استوى كما يعلم، ولا يجوز أن يكون سبحانه محمولًا ولا أن يوصف بملاصقة ومماسّة، ولا أن ينتقل، ولا يخفى عليه أن المراد بتقليب القلوب بين إصبعين، إنما هو الإعلام بالتحكُّم في القلوب، فإن ما يديره الإنسان بين إصبعيه هو متحكم فيه إلى الغاية، ولا يحتاج إلى تأويل من قال: الإصبع: الأثر الحسن، ولا إلى تأويل من قال: يداه نعمتاه، لأنه إذا فهم أن المقصود الإثبات، وقد حُدِّثنا بما نعقل، وضربت لنا الأمثال بما نعلم، وقد ثبت عندنا بالأصل المقطوع به أنه لا يجوز عليه تعالى ما يعرفه الحسُّ، فهمنا المقصود بذكر ذلك.

قال: فأصلح ما نقول للعوام: أمروا هذه الأشياء كما جاءت، ولا تتعرضوا لتأويلها، كل ذلك لقصد حفظ الإثبات الذي جاء به الأنبياء، وهذا هو الذي قصده السلف»[٣].

---

(١) انظر: إلجام العوام عن علم الكلام/ ص٦٣.

(٢) انظر: المصدر السابق/ ص٥٤ ـ ٥٥.

(٣) صيد الخاطر/ ص١٠٤.

وقال: في كتابه «دفع شبه التشبيه» معللًا سكوت السلف عن تفسير[(١)] أحاديث الصفات وقولهم فيها: «أمروها كما جاءت».

«الثالث: أنهم لو أطلقوا في التأويل اتسع الخرق فخلط المتأول، فإذا سأل العامي عن قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٣] قيل له: الاستواء معلوم، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، وإنما فعلنا هذا لأن العوامَّ لا يدركون الغوامض»[(٢)].

وقرر قاسم ابن قطلوبغا[(٣)] أن التفويض أليق بالعوام، وأن التأويل أليق بأهل النظر والاستدلال، فقال: «فاللائق بالعوام سلوك طريق التسليم، واللائق بأهل النظر طريق التأويل لدفع تمسكات المبتدعة»[(٤)].

ومن كلامه وكلام ابن الجوزي قبله، يظهر أن التفريق بين العوام وأهل العلم في مسألة التأويل، لم ينفرد به الغزالي كما ذهب إليه بعض الأفاضل.

---

(١) مراده التأويل المذموم الذي ذكره في كتابه، وأما التفسير المعروف فقد ثبت عن السلف، وكيف لا يفسر السلف ما هو بلسانهم وهم أعلم به من المتأخرين، ويفضلهم الخلف في ذلك؟.

(٢) دفع شبه التشبيه/ ص١١٠.

(٣) قاسم بن قطلوبغا أبو العدل السودوني، الزين وربما لقب الشرف، ويعرف بقاسم الحنفي، نشأ يتيمًا، وتكسب بالخياطة حتى برع فيها، أخذ العلم عن جمع من أهل عصره، ولازم ابن الهمام، فسمع عليه غالب ما كان يقرأ عنده، له مؤلفات كثيرة خاصة في تخريج أحاديث بعض المصنفات، من كتبه حاشيته على النخبة وشرحها لابن حجر، ومختصر المنار في أصول الفقه، وقد ذكر البقاعي أنه أظهر التعصب للاتحادية في فتنة ابن الفارض، ونفى ذلك السخاوي؛ فالله أعلم، توفي سنة ٨٧٩هـ، انظر ترجمته موسعة في الضوء اللامع للسخاوي (٦/ ١٨٤).

(٤) حاشيته على المسايرة/ ص٣٤.

المطلب الثاني

عدم الاحتجاج بالنصوص الشرعية على المطالب الإلهية

وهذا أمر مشهور عن أهل الأهواء من النفاة وغيرهم، منذ زمن بعيد فقد ذكر ابن جرير كَلَللهُ أن منكري الرؤية «**لا يرجعون في قولهم** إلى آية من التنزيل محكمة، ولا رواية عن رسول الله ﷺ صحيحة ولا سقيمة، فهم في الظلمات يتخبطون، وفي العمياء يترددون نعوذ بالله من الحيرة والضلالة»[١].

وقال الإمام ابن عبد البر: «أهل البدع أجمع، أضربوا عن السنة، وتأولوا الكتاب على غير ما بينت السنة، فضلوا وأضلوا»[٢].

وقال الجويني: «وكنا **على الإضراب عن الكلام على الظواهر**، فإذا عرض فسنشير إلى جمل منها في الكتاب والسنة، **وقد صرح بالاسترواح إليها** الحشوية الرعاع المجسمة»[٣].

وقال الآمدي بعد نفيه صفة العلو عن الله تعالى: «ولعل الخصم قد يتمسك بظواهر من الكتاب والسنة، وأقوال الأئمة، وهي بأسرها ظنية، لا يسوغ استعمالها في المسائل القطعية، **فلهذا آثرنا الإعراض عنها، ولم نشغل الزمان بإيرادها**»[٤].

---

(١) تفسير الطبري (٧/ ٣٠٤).

(٢) جامع بيان العلم (٢/ ١١٩٩).

(٣) الإرشاد/ ص١٥٨.

(٤) غاية المرام في علم الكلام/ ص٢٠٠، وقد علق على كلامه هذا الأستاذان: أحمد بن عطية الغامدي، وناصر بن علي فقيهي، بقولهما:
«وهذه طريقة أصحاب علم الكلام في الإعراض عن هدى الوحي الذي لا يريدون إشغال الزمان بنصوصه الواضحة الجلية، وندعوك أيها القارئ =

فنصوص الكتاب والسنة عنده لا تستحق أن تورد، ولو للرد عليها، فضلًا عن الاعتماد عليها في تقرير العقيدة.

ويقول الجرجاني عند كلامه عن الاستواء: «**لا يجوز التعويل في إثباته على الظواهر من الآيات والأحاديث**، مع قيام الاحتمال المذكور، وهو أن المراد به الاستيلاء»[١].

وقد بالغ بعضهم في هذا حتى جعل الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر، وفي هذا يقول الصاوي[٢]: «الأخذ بظواهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»[٣].

وعزاه في موطن آخر للعلماء فقال: «فإن العلماء ذكروا أن من أصول الكفر، الأخذ بظواهر الكتاب والسنة»[٤].

وذكر المعلمي المراحل التي مرت بها مسألة عدم الاحتجاج بالسنة في أمور الدين، ثم قال: «ثم اشتهر بين المتكلمين أن النصوص الشرعية، لا تصلح حجة في صفات الله ﷻ، ونحوها من الاعتقادات، وصرحوا بذلك في كتب الكلام والعقائد كالمواقف وشرحها، كما سيأتي

= الكريم أن تقرأ صفحات في كتابه المشار إليه؛ لتعرف بأي شيء أشغل الزمان في هذا الكتاب، سبحانك اللّهم وبحمدك»، الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٢٤٦) تعليق رقم (٢)/ ط: الجامعة الإسلامية.

(١) شرح المواقف (١١٠ ـ ١١١).

(٢) أحمد بن محمد الصاوي الخلوتي المصري المالكي، له مصنفات كثيرة منها: الأسرار الربانية والفيوضات الرحمٰنية، وبلغة السالك لأقرب المسالك في الفقه المالكي مات سنة ١٢٤١هـ، انظر: الأعلام (١/ ٢٣٣)، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٦٩).

(٣) حاشيته على تفسير الجلالين (٣/ ٩).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٤٠)، وانظر رد العلامة الشنقيطي عليه في كتابه أضواء البيان (٧/ ٤٣٧ ـ ٤٤٣).

في الاعتقاديات إن شاء الله تعالى»[١].

قال ابن تيمية: «والمقصود أن كثيرًا من المتأخرين، لم يصيروا يعتمدون في دينهم، لا على القرآن، ولا على الإيمان الذي جاء به الرسول»[٢].

وقال: «والمقصود هنا أن المعطلة نفاة الصفات، أو نفاة بعضها، لا يعتمدون في ذلك على ما جاء به الرسول؛ إذ كان ما جاء به الرسول إنما يتضمن الإثبات لا النفي، لكن يعتمدون في ذلك على ما يظنونه أدلة عقلية، ويعارضون بذلك ما جاء به الرسول»[٣].

وقال: «وهذه الطريقة هي التي سلكها من وافق المعتزلة في ذلك، كصاحب الإرشاد[٤] وأتباعه، وهؤلاء يردون دلالة الكتاب والسنة، تارة يصرحون بأنا ـ وإن علمنا مراد الرسول ـ **فليس قوله مما يجوز أن يحتج به في مسائل الصفات؛ لأن قوله إنما يدل بعد ثبوت صدقه الموقوف على مسائل الصفات**، وتارة يقولون إنما لم يدل؛ لأنا لا نعلم مراده لتطرق الاحتمالات إلى الأدلة السمعية، وتارة يطعنون في الأخبار فهذه الطرق الثلاث التي وافقوا فيها الجهمية ونحوهم من المبتدعة، أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان، حتى يقولون إنهم لم يحققوا أصول الدين كما حققناها، وربما اعتذروا عنهم بأنهم كانوا مشتغلين بالجهاد، ولهم من جنس هذا الكلام الذي يوافقون به الرافضة ونحوهم من أهل البدع، ويخالفون به الكتاب والسنة والإجماع، مما ليس هذا موضع بسطه،

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٢٦).
(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٦٠).
(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٧٥).
(٤) المراد أبو المعالي الجويني.

وإنما نبهنا على أصول دينهم، وحقائق أقوالهم وغايتهم أنهم يدعون في أصول الدين المخالفة للكتاب والسنة المعقول والكلام، وكلامهم فيه من التناقض والفساد ما ضارعوا[١] به أهل الإلحاد، فهم من جنس الرافضة، لا عقل صريح، ولا نقل صحيح، بل منتهاهم السفسطة[٢] في العقليات، والقرمطة[٣] في السمعيات، وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئًا من الكتاب والسنة، حتى في المسائل العملية، والقضايا الفقهية»[٤].

وزاد في موطن آخر:

«والمفترقة من أهل الضلال، تجعل لها دينا، وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث، فإن وافقه احتجوا به اعتضادًا، لا اعتمادًا، وإن خالفه:

- فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه، ويتأولونه على غير تأويله، وهذا فعل أئمتهم.

- وتارة يعرضون عنه، ويقولون نفوض معناه إلى الله، وهذا فعل عامتهم.

وعمدة الطائفتين في الباطن غير ما جاء به الرسول، يجعلون أقوالهم البدعية محكمة يجب اتباعها، واعتقاد موجبها، والمخالف إما كافر، وإما جاهل لا يعرف هذا الباب، وليس له علم بالمعقول ولا بالأصول، ويجعلون كلام الله ورسوله الذي يخالفها من المتشابه الذي

---

(١) ضارع: أي شابه، القاموس المحيط/ ص٩٥٨.
(٢) قياس مركب من الوهميات، والغرض منه إفحام الخصم وإسكاته، التعريفات للجرجاني/ ص١١٨ ـ ١١٩.
(٣) القرمطة: دقة في الكتابة ومقاربة في الخطو، القاموس المحيط/ ص٨٨١.
(٤) درء التعارض (٢/ ١٤ ـ ١٥).

لا يعرف معناه إلا الله، أو لا يعرف معناه إلا الراسخون في العلم، والراسخون عندهم من كان موافقًا لهم على ذلك القول، وهؤلاء أضل ممن تمسك بما تشابه عليه من آيات الكتاب وترك المحكم، كالنصارى والخوارج وغيرهم؛ إذ كان هؤلاء أخذوا بالمتشابه من كلام الله، وجعلوه محكمًا، وجعلوا المحكم متشابهًا، وأما أولئك كنفاة الصفات من الجهمية ومن وافقهم، من المعتزلة وغيرهم وكالفلاسفة، فيجعلون ما ابتدعوه هم برأيهم هو المحكم الذي يجب اتباعه، **وإن لم يكن معهم من الأنبياء والكتاب والسنة ما يوافقه**، ويجعلون ما جاءت به الأنبياء ـ وإن كان صريحًا قد يعلم معناه بالضرورة ـ، يجعلونه من المتشابه؛ ولهذا كان هؤلاء أعظم مخالفة للأنبياء، من جميع أهل البدع»[١].

فهؤلاء اكتفوا من خبره عن الله وأسمائه وصفاته بخبر من عظموه من المتكلمين، الذين أجمع الأئمة والسلف على ذمهم والتحذير منهم، وتضليلهم وتبديعهم، وجعلوا أخبارهم قواطع عقلية، وأخبار الرسول ﷺ ظواهر لفظية، لا تفيد اليقين، ولا يجوز تقديمها على أقوال المتكلمين[٢].

إذا علم هذا؛ فلا يستغرب المرء إذا طالع في كتب القوم، فيقلب صفحات كثيرة، فلا يعثر على آية أو حديث، إلا في مواطن يسيرة، يوردونها اعتضادًا لا اعتمادًا، هذا إذا ما كانت تلك الأحاديث صحيحة، وسلمت مع ما ذكر معها من الآيات من التحريف، وتحميلها ما لا تحتمل، والاستدلال بها على باطلهم، كما هو حالهم.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، وانظر: (١٣/ ٥٨ ـ ٥٩).

(٢) انظر: الصارم المنكي لابن عبد الهادي/ ص٣٤٦.

المطلب الثالث

تقديم العقل على النقل عند توهم المعارضة

بناء على اعتقاد أهل التأويل النفاة، التعارض بين النصوص الشرعية، والأدلة العقلية، قرروا وجوب تقديم الدليل العقلي، على الدليل النقلي عند التعارض، والعلة في ذلك أن النصوص الشرعية، وإن كان فيها ما هو قطعي الثبوت، إلا أنها جميعا ظنية الدلالة، فلا يجوز تقديمها على القواطع العقلية، ومما قالوه تأصيلًا لهذا الأصل:

- ما قاله القاضي عبد الجبار أثناء كلامه على صفة الاستواء:

«إن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة غير ممكن؛ لأن صحة السمع موقوفة عليها، لأنا ما لم نعلم القديم تعالى عدلًا حكيمًا لا نعلم صحة السمع، وما لم نعلم أنه غني لا تجوز عليه الحاجة لا نعلمه عدلًا، وما لم نعلم أنه ليس بجسم... وهل هذا الاستدلال بالفرع على الأصل؟»[(١)].

وقال الجويني: «وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالف لقضية العقل، فهو مردود قطعًا بأن الشرع لا يخالف العقل، ولا يتصور في هذا القسم ثبوت سمع قاطع، ولا خفاء به»[(٢)].

وكذلك الغزالي سلك المسلك نفسه مقررًا أن من كذب العقل فقد كذب الشرع، لأن بالعقل عرف صدق الشرع، ولولا صدق الدليل العقلي ما عرف الفرق بين النبي والمتنبي، والصادق والكاذب، وكيف يجوز تكذيب العقل بالشرع وما ثبت الثاني إلا بالأول؟[(٣)].

---

(١) شرح الأصول الخمسة/ ص٢٢٦.

(٢) الإرشاد/ ص٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٣) انظر: قانون التأويل/ ص٢٣٨ ـ ٢٣٩.

وقرر الإيجي القطع بتقديم الدليل العقلي على النقل، فقال في بيان اشتراط عدم وجود المعارض العقلي، لصحة العمل بالنقل «لا بد من العلم بعدم المعارض العقلي إذ لو وجد لقدم على الدليل النقلي قطعًا؛ إذ لا يمكن العمل بهما، ولا بنقيضهما، وتقديم النقل على العقل إبطال للأصل بالفرع، وفيه إبطال للفرع، وإذا أدى إثبات الشيء إلى إبطاله كان مناقضًا لنفسه، فكان باطلًا...»[١].

وتابعه في ذلك الجرجاني، فقرر وجوب تأويل نصوص الكتاب والسنة إذا عارضها الدليل العقلي ـ ولو تواترت ـ بحجة كونها ظنية الدلالة، بخلاف العقلي فإن دلالته قطعية[٢].

وقال الزبيدي معقبًا على طائفة من النصوص المثبتة لصفتي الاستواء والنزول والتي اعتبرها ظواهر: «وأجيب عنه بجواب إجمالي هو كالمقدمة للأجوبة التفصيلية:

وهو أن الشرع إنما ثبت بالعقل، فإن ثبوته يتوقف على دلالة المعجزة على صدق المبلغ، وإنما تثبت هذه الدلالة بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذبه العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معًا.

إذا تقرر هذا، فنقول: كل لفظ يرد في الشرع مما يستند إلى الذات المقدسة بأن يطلق اسمًا، أو صفة لها، وهو مخالف للعقل، ويسمى المتشابه، لا يخلو إما أن يتواتر، أو ينقل آحادًا، والآحاد إن كان نصًا لا يحتمل التأويل قطعنا بافتراء ناقله، أو سهوه، أو غلطه، وإن كان ظاهرا فظاهره غير مراد، وإن كان متواترًا، فلا يتصور أن يكون نصًا لا يحتمل التأويل، بل لا بد وأن يكون ظاهرًا، وحينئذ الاحتمال الذي

---

(١) المواقف في علم الكلام/ص٤٠.

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني (٢/٥٦ ـ ٥٧).

ينفيه العقل ليس مرادًا منه»[١].

ولم يقتصر الأمر عند هؤلاء على تقديم العقل على النقل عند التعارض، بل جعلوا مصدر التلقي ـ عندهم ـ هو العقل، وقد سبق كلامهم في عدم الاعتماد على الدليل النقلي، وإذا كان العقل عندهم هو الأصل والأساس، فما يذكرونه من الأدلة النقلية إنما هو من باب الاعتضاد لا الاعتماد، ولو أُضرب عنها لكان ذلك سائغًا، ولذلك كانت عندهم أدلة الكتاب والسنة ثم الإجماع متأخرة في الرتبة عن العقل، وفي هذا أقوال كثيرة عنهم منها:

قول الجاحظ[٢]: «فما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل»[٣].

وأغرب من ذلك ما ذكره الزمخشري عند تفسير قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَىٰ وَلَٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [يوسف: ١١١]، حيث يقول: «وتفصيل كل شيء: يحتاج إليه في الدين؛ لأن القانون الذي يستند إليه السنة والإجماع والقياس، بعد أدلة العقل»[٤].

وهذا هو منهج أسلافه كأبي الهذيل العلاف[٥]، الذي قرر أن

---

(١) شرح الإحياء (٢/١٠٥ ـ ١٠٦).

(٢) عمرو بن بحر بن محبوب البصري، من رؤوس الاعتزال، وأئمة البدع، أخذ عن النظام، وكان فيه مجون وقلة دين، له مؤلفات في مختلف الفنون منها: البيان والتبيين، مات بعد الخمسين ومائتين، قال الذهبي: «كان من أئمة البدع» انظر: السير (١١/٥٢٦ ـ ٥٣٠)، وميزان الاعتدال (٤/١٧٦)، ولسان الميزان (٤/٣٥٥ ـ ٣٥٧).

(٣) رسالة التربيع والتدوير/ضمن رسائل الجاحظ/ص١٩١.

(٤) الكشاف (٢/٢٧٨).

(٥) محمد بن الهذيل بن عبد الله، أبو الهذيل العبدي، المعروف بالعلاف متكلم، =

الرواية ريبة والحجة في المقاييس العقلية[(١)]، ونحوه أبو الحسين البصري، الذي يرى أن التوحيد إنما يثبت بالأدلة العقلية، دون الرجوع إلى النقل[(٢)].

وصرح القاضي عبد الجبار[(٣)] بأنه لا يمكن الاستدلال في مسائل الاعتقاد، خاصة باب التوحيد بالأدلة النقلية؛ لأن ذلك استدلال بفرع الشيء عن أصله، وهو غير جائز[(٤)].

وقد سبق في كلام بعض الأشاعرة والماتريدية، التصريح بتقديم العقل على النقل عند التعارض، واشتراط عدم وجود المعارض العقلي، عند الاستدلال بالدليل النقلي؛ لوجوب تقديم هذا المعارض إن وجد، وهذا يدل على أن المعتمد عندهم أصالة هو الأدلة العقلية، لأنها قطعية، وأما الأدلة النقلية فإنما تذكر على سبيل الاعتضاد[(٥)]، وصرح بعضهم بجواز الإعراض عنها كما تقدم، وعدم التشاغل بذكرها؛ لأنها ـ عندهم ـ ظواهر لا تبلغ تلك المنزلة.

= شيخ معتزلة البصرة، ومن كبار علمائهم، وصاحب مقالات مذهبهم، ولد سنة ١٣١ أو ١٣٤، أخذ المذهب عن عثمان بن خالد الطويل تلميذ واصل بن عطاء الغزال، مات سنة ٢٣٥هـ، انظر: السير (١٠/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣)، ولسان الميزان (٥/ ٤١٣ ـ ٤١٤).

(١) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار/ ص٢٣٤.

(٢) انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري (٢/ ٦٠).

(٣) عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار، أبو الحسن الهمذاني، الأسد آبادي، من كبار رؤوس المعتزلة وأشهرهم تصنيفًا، في المذهب، من مصنفاته: «المغني في أبواب التوحيد والعدل»، «فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة»، مات سنة ٤١٥هـ، انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥٣٣٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٠٣).

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة/ ص٨٨.

(٥) انظر: النبوات لابن تيمية (٢/ ٤٢٢، ٤٧٧).

المطلب الرابع

كراهة النصوص المخالفة لمذهبهم وانزعاجهم منها

وهذه سمة معروفة عن أهل البدع وقد روى الخطيب البغدادي عن بقية بن الوليد[١] أنه قال: «قال لي الأوزاعي: «يا أبا يحمد، ما تقول في قوم يبغضون سنة نبيهم»؟ قلت: «قوم سوء»، فقال: «ليس من صاحب بدعة، تحدثه عن رسول الله ﷺ، بخلاف بدعته إلا أبغض الحديث»»[٢].

وقد وقع هذا الذي ذكره هذا الإمام لأهل التأويل النفاة، ونسب لهم ذلك غيره من أهل العلم، وهناك وقائع تدل على صحة ما نسب إليهم، وأنه ليس رجمًا بالغيب، ولا قولًا بالظن، كما هو صنيع أهل البدع فيما ينسبونه إلى أهل السنة من التشبيه والتجسيم، وغير ذلك.

فقد روي أن رجلا «من أهل مرو صديقا للجهم، ثم قطعه وجفاه، فقيل له: «لم جفوته»؟ فقال: «جاء منه ما لا يحتمل، قرأت يومًا آية كذا وكذا»، فقال: «ما كان أظرف محمدًا»، فاحتملتها، ثم قرأ سورة طه، فلما قال: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] قال: «أما والله لو وجدت سبيلًا إلى حكها لحككتها من المصحف» فاحتملتها، ثم قرأ سورة القصص فلما انتهى إلى ذكر موسى قال: ما هذا؟ ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكرها ههنا فلم يتمها»، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه، فوثبت عليه»[٣].

---

(١) بقية بن الوليد بن صائد بن كعب، أبو يحمد ـ بضم أوله ـ الكلاعي صدوق كثير التدليس من الثامنة مات سنة ١٩٧هـ. انظر: التقريب/ ٧٤١.

(٢) شرف أصحاب الحديث/ ١٤٤.

(٣) رواه البخاري: خلق أفعال العباد/ ص٣٨ وهذا لفظه، وعبد الله بن أحمد: السنة (١/ ١٩٠)، وصححه العلامة الألباني: مختصر العلو/ ص١٦٣.

وجاء رجل إلى أبي بكر بن عياش[١] فقال: «سمعت رجلًا يقرأ ﴿وَكَلَّمَ اللهَ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾»، فقال أبو بكر: «ما قرأ هذا إلا كافر»[٢].

قال ابن كثير: «وإنما اشتد غضب أبي بكر بن عياش رحمه الله، على من قرأ كذلك؛ لأنه حرّف لفظ القرآن ومعناه، وكان هذا من المعتزلة الذين ينكرون أن يكون اللهُ كلم موسى عليه السلام، أو يكلم أحدًا من خلقه، كما روينا عن بعض المعتزلة أنه قرأ على بعض المشايخ «وكلم اللهَ موسى تكليما»، فقال له: «يا ابن اللخناء[٣]، كيف تصنع بقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف: ١٤٣]»؟ يعني أن هذا لا يحتمل التحريف، ولا التأويل»[٤].

وقال ابن تيمية مبينًا أن ممن يشمله قول الله عز وجل لرسوله ﷺ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]: «من شنأ آيات الصفات، وأحاديث الصفات، وتأولها على غير مراد الله ورسوله منها، أو حملها

(١) أبو بكر بن عياش الأسدي الكوفي مولى واصل الأحدب، اختلف في اسمه على عشرة أقوال أصحها: شعبة، وأبو بكر مقرئ، فقيه، محدث، ثقة عابد، قال ابن المبارك: «ما رأيت أحدًا أسرع إلى السنة من أبي بكر بن عياش»، ومن قوله في السنة: القرآن كلام الله، ألقاه إلى جبريل، وألقاه جبريل إلى محمد ﷺ منه بدأ، وإليه يعود، قال أبو داود: حدثنا حمزة بن سعيد المروزي ـ وكان ثقة ـ قال: «سألت أبا بكر بن عياش، فقلت: «قد بلغك ما كان من أمر ابن علية في القرآن»؟ قال: «ويلك! من زعم أن القرآن مخلوق، فهو عندنا كافر زنديق، عدو الله، لا نجالسه، ولا نكلمه»». توفي سنة ١٤٩هـ، انظر السير للذهبي (٨/ ٤٩٥).

(٢) أخرجه ابن مردويه في تفسيره كما في تفسير ابن كثير (٢/ ٥٨٩).

(٣) اللخن بسكون الخاء، بياض في قلفة الصبي، وبفتحها قبح الكلام، وأمة لخناء غير مختونة، انظر: القاموس/ ص١٥٨٧.

(٤) تفسير ابن كثير (٣/ ٥٨٩)، وانظر: الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ١٠٣٧).

على ما يوافق مذهبه ومذهب طائفته، أو تمنى أن لا تكون آيات الصفات أنزلت، ولا أحاديث الصفات قالها رسول الله ﷺ.

ومن أقوى علامات شناءته لها، وكراهته لها، أنه إذا سمعها حين يستدل بها أهل السنة على ما دلت عليه من الحق، اشمأز من ذلك وحاد، ونفر عن ذلك، لما فى قلبه من البغض لها، والنفرة عنها، فأي شانئ للرسول أعظم من هذا؟»[١].

ونقل ابن تيمية أن أحدهم صرح له «بأنه لا يقبل من الرسول ﷺما يقوله في هذا الباب مما يخالفهم»[٢].

وهناك قصة ذكرها ابن القيم رحمه الله تعالى، تؤكد صحة ما ذكره ابن تيمية رحمه الله، وهي أنه جرت بينه وبين بعض رؤساء أهل الكلام مناظرة في مسألة الكلام، فقال هذا المتكلم: «نحن وسائر الأمة نقول القرآن كلام الله لا ينازع في هذه الإضافة أحد، ولكن لا يلزم منها أن يكون الله بنفسه متكلمًا، ولا أنه يتكلم، فمن أين لكم ذلك؟»، فقال له بعض من كان معي من أصحابنا قد قال النبي: «إذا تكلم الله بالوحي»[٣]، وقالت عائشة: «ولشأني كان أحقر من أن يتكلم الله في بوحي يتلى»[٤]، **فرأيت الجهمي قد عبس وبسر وكلح[٥] وزوى وجهه عنه، كالذي شم رائحة كريهة أعرض عنها بوجهه، أو ذاق طعامًا كريها مرًّا مذاقه، وهذا أمر لم يزل عليه كل مبطل، إذا واجهته بالحق المخالف**

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/٥٢٦ ـ ٥٢٧)، وانظر: النبوات له (١/٢٩٧).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣/٢١٨).

(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٢٨.

(٤) تقدم تخريجه/ ص٣٠٤.

(٥) كلح الرجل كلوحًا: بدت أسنانه من العبوس، وكلح وجهه: عبسه. أساس البلاغة للزمخشري (١/١٤٤).

له وصدمته به، وقل من يتبصر منهم عند الصدمة الأولى، ولهذا قال بعض السلف: «ما ابتدع أحد بدعة، إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه»[١]. . .»[٢].

وقد ذكر ابن الجوزي عن الخطابي أنه انزعج من بعض أحاديث الصفات[٣]، وما ذلك إلا لأنها تخالف ما يراه حقًّا.

المطلب الخامس:

المنع من نشر آيات الصفات والتحديث بأحاديثها

وهذا في الحقيقة تأكيد لما سبق ذكره عنهم من موقفهم المشؤوم من نصوص الصفات، فبلغ بهم بغضهم لها إلى كراهة نشرها، بل المنع من ذلك، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«لهذا تجد الواحد من هؤلاء، لا يحب تبليغ النصوص النبوية، بل قد يختار كتمان ذلك، والنهي عن إشاعته وتبليغه، خلافًا لما أمر الله به ورسوله من التبليغ عنه، كما قال: «**ليبلغ الشاهد الغائب**»، وقال: «**بلغوا عني ولو آية**» وقال: «**نضر الله امرأ سمع منا حديثًا فبلغه إلى من لم يسمعه، فربّ حامل فقه غير فقيه ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»[٤].

وقد ذم الله في كتابه الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى، وهؤلاء يختارون كتمان ما أنزله الله؛ لأنه معارض لما يقولونه،

---

(١) تقدم تخريجه ص/ ٤٧٤.

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٧ ـ ١٠٣٨).

(٣) انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٤٥٠).

(٤) تقدم تخريجها، انظر/ ص٧٩، ٧٨، ٧٧ على التوالي.

وفيهم جاء الأثر المعروف عن عمر قال: «إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيتهم السنن أن يحفظوها وتفلتت منهم أن يعوها وسئلوا فقالوا في الدين برأيهم»(١) فذكر أنهم أعداء السنن، وبالجملة فكل من أبغض شيئًا من الكتاب والسنة، ففيه من عداوة النبي [ﷺ] بحسب ذلك، وكذلك من أحب ذلك، ففيه من الولاية بحسب ذلك»(٢).

ومنهم من كان يشترط عدم قراءة أحاديث الصفات فيما يقفونه من مدارس كما قال ابن القيم:

«ولهذا تجد كثيرًا من هؤلاء لا يحب تبليغ النصوص النبوية، أو إظهارها وإشاعتها، وقد يشترطون في أماكن يقفونها، أن لا يقرأ فيها أحاديث الصفات، وكان بعض متأخريهم ـ وهو أفضلهم عندهم ـ كلفًا بإعدام كتب السنة المصنفة في الصفات، وكتمانها وإخفائها»(٣).

وهذه صورة ما طلب من شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ وهو مسجون بمصر ـ، تدليلًا على ما سبق، وحتى لا يبادر من حسن ظنه، إلى تكذيب ما نسب إليهم أهل العلم: «الذي نطلب منه أن يعتقده، أن ينفي الجهة عن الله، والتحيز، وأن لا يقول أن كلام الله حرف وصوت قائم به، بل هو معنى قائم بذاته، وأنه سبحانه لا يشار إليه بالأصابع إشارة حسية، **ويطلب منه أن لا يتعرض لأحاديث الصفات، وآياتها عند العوام، ولا يكتب بها إلى البلاد، ولا في الفتاوى المتعلقة بها**»(٤).

---

(١) أخرجه ابن عبد البر: الجامع (٢/رقم ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥).

(٢) درء التعارض (٥/٢١٨)، وانظر: النبوات له (١/٢٩٧).

(٣) الصواعق (٣/١٠٣٩)، وانظر: إعلام الموقعين له (٣/١٨٢ ـ ١٨٣)، و(١/١٥١).

(٤) التسعينية (١/١١٣)، ولا يخفى أن كل ما طلب منه عدم اعتقاده، قد ثبت بالكتاب والسنة، فما ذنب الرجل؟ وانظر بطلان ما يتعلق بالمنع من الإخبار =

ويبدو أن هذه القضية ليست وليدة عصر ابن تيمية رحمه الله تعالى، فقد عقد الإمام الهروي في كتابه الأربعين في صفات رب العالمين بابين:

الأول: باب إيجاب قبول صفات الله تعالى من كافة الخلق(١).

والثاني: باب الرد على من رأى كتمان أحاديث الصفات(٢)، وأورد تحته حديث أنس بن مالك في تجلي الرب تعالى للجبل، وقد سبق ذكره(٣).

وفي رسالة إسحاق بن محمد العلثي لابن الجوزي قوله له: «قد نصبتم حربًا للأحاديث الصحيحة»(٤).

وقد ذُكر في مصنفات القاضي أبي الحسين بن أبي يعلى، مؤلف بعنوان الرد على زائغي الاعتقادات في منعهم من سماع الآيات(٥).

المطلب السادس

فتح الباب لأهل التخييل لتمكين مذهبهم

بناء على اعتقاد المتكلمين النفاة أهل التأويل، أن الرسول ﷺ لم يبين لأمته أمر التوحيد، وأن النصوص الواردة في ذلك ليس المقصود منها اعتقاد ما دلت عليه لدلالة العقل على نقيضها، وأن الواجب حملها على خلاف مقتضاها اللغوي، وصرفها إلى معان أخرى، فقد فتحوا

= بآيات الصفات وأحاديثها في المصدر نفسه (١/ ١١٣ ـ ١٨٦).

(١) ص٤٥.

(٢) ص٤٦.

(٣) انظر/ص٣٥٠.

(٤) الذيل على طبقات الحنابلة (٣/ ٤٥٠).

(٥) انظر: المصدر السابق (١/ ١٧٧).

الباب لأهل التخييل الملاحدة لتأويل نصوص المعاد، وإلزامهم تأويل ذلك، بحجة أن العقل يمنع من حملها على ظاهرها كما قال أولئك في نصوص الصفات.

ولم يقتصر الأمر على هذا فقط، بل إن كلام أهل التأويل كان حجة لأولئك الباطنية في إلزامهم بنفي جميع الأسماء والصفات، معتمدين على ما ذكره أهل الكلام من الحجج على نفي الصفات، التي امتنعوا من إثباتها، فألزموهم بأن مقصود الرسول ﷺ من خطابه، هو التخييل وضرب الأمثال؛ لأن التفاصيل التي يقررها أهل الكلام، في باب الإيمان بالله تعالى، لم ترد أدنى إشارة إليها، لا في الكتاب، ولا في السنة، وفي هذا يقول ابن سينا:

«فإنه لا يخلو أن تكون هذه المعاني واجبًا تحقيقها، وإتقان المذهب الحق فيها، أو يسع الصدوف عنها، وإغفال البحث والروية فيها، فإن كان البحث عنها معفوًّا عنه، وغلط الاعتقاد الواقع فيها غير مؤاخذ به، فجل مذاهب هؤلاء القوم المخاطبين بهذه الجملة تكلف، وعنه غنية، وإن كان فرضًا لازمًا محتومًا محكومًا، فواجب أن يكون مما صرح به في الشريعة، وليس التصريح المعمى، أو الملتبس، أو المقتصر فيه على الإشارة والإيماء؛ بل التصريح المتقصى فيه والمنبه عليه والموفى حق البيان والإيضاح والتفهيم والتعريف لمعانيه»[1].

والذي يقوي تسلط هؤلاء الملاحدة على المتكلمين بإلزامهم تأويل نصوص المعاد، أن الآيات والأحاديث الواردة في أسماء الله وصفاته، أضعاف أضعاف ما ورد في المعاد من ذلك، فكيف يجوز تأويل تلك

---

(١) رسالة أضحوية في أمر المعاد/ ص٤٨، ونقله عنه ابن تيمية في درء التعارض (٥/ ١٥).

دون الأخرى، والحالة هذه، وقد علم أن ما في التواتر من نصوص الأمرين على نحو ما ورد في القرآن.

وقد ذكر العلامة المعلمي أنه وجد في نسخة من شرح المقاصد تعليقًا على كلام السعد التفتازاني ـ الذي سبق ذكره، وفيه جوابه عن النصوص الكثيرة المقررة لصفة العلو، من غير تصريح في موضع واحد بما يناقض ذلك ـ بأن في هذا الكلام فتح الباب للباطنية، فإنه إذا جاز إظهار الباطل في صورة الحق في نصوص كثيرة، وتقريره وتأكيده في باب الأسماء والصفات، جاز نحوه في سائر الأحكام الدينية كالمعاد الجسماني، وما إلى ذلك من العذاب والنعيم الجسميين[1].

وقد ذكر ابن القيم رحمه الله تعالى، كلامًا في بيان تسلط هؤلاء الباطنية على أهل التأويل النفاة، على شكل مناظرة بينهم، رأيت من المناسب سوقه هنا مع طوله لما فيه من الفائدة والعبرة، قال رحمه الله:

«وإذا علم أن ضرورة العبد إلى معرفة ربه ومحبته وعبادته والتقرب إليه فوق كل ضرورة كانت الطرق المعرفة لهم ذلك أيسر طرق العلم على الإطلاق وأسهلها وأهداها وأقربها وبيان الرب تعالى لها فوق كل بيان.

فإذا سلط التأويل على النصوص المشتملة عليها فتسليطه على النصوص التي ذكرت فيها الملائكة أقرب بكثير.

يوضحه أن الرب تعالى لم يذكر للعباد من صفات ملائكته وشأنهم وأفعالهم وأسمائهم، عشر معشار ما ذكر لهم من نعوت جلاله وصفات كماله وأسمائه وأفعاله، فإذا كانت هذه قابلة للتأويل، فالآيات التي ذكرت فيها الملائكة أولى بقبوله، ولذلك تأولها الملاحدة كما تأولوا نصوص المعاد واليوم الآخر، وأبدوا له تأويلات، ليست بدون تأويلات

(١) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد/ ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٣٥٩).

الجهمية لنصوص الصفات، وأولت هذه الطائفة عامة نصوص الأخبار الماضية والآتية، وقالوا للمتأولين من الجهمية: بيننا وبينكم حاكم العقل؛ فإن القرآن، بل الكتب المنزلة مملوءة بذكر الفوقية، وعلو الله على عرشه، وأنه تكلم ويتكلم، وأنه موصوف بالصفات، وأن له أفعالًا تقوم به هو بها فاعل، وأنه يرى بالأبصار، إلى غير ذلك من نصوص الصفات، التي إذا قيس إليها نصوص حشر هذه الأجساد، وخراب هذا العالم وإعدامه، وإنشاء عالم آخر، وجدت نصوص الصفات أضعاف أضعافها، فهذه الآيات والأخبار الدالة على علو الرب تعالى على خلقه وفوقيته واستوائه على عرشه، قد قيل إنها تقارب الألف، وقد أجمعت عليها الرسل من أولهم إلى آخرهم، فما الذي سوغ لكم تأويلها، وحرم علينا تأويل نصوص حشر الأجساد وخراب العالم؟.

فإن قلتم: الرسل أجمعوا على المجيء به فلا يمكن تأويله.

قيل: وقد أجمعوا على أن الله فوق عرشه، وأنه متكلم مكلم فاعل حقيقة موصوف بالصفات، فإن منع إجماعهم هناك من التأويل، وجب أن يمنع هاهنا.

فإن قلتم: العقل أوجب تأويل نصوص الصفات ولم يوجب تأويل نصوص المعاد.

قلنا: هاتوا أدلة العقول التي تأولتم بها الصفات، ونحضر نحن أدلة العقول التي تأولنا بها المعاد وحشر الأجساد، ونوازن بينها ليتبين أيها أقوى.

فإن قلتم: إنكار المعاد تكذيب لما علم من دين الرسل بالضرورة.

قلنا: وإنكار صفات الرب، وأنه متكلم آمر ناه فوق سمواته، وأن الأمر ينزل من عنده ويصعد إليه، تكذيب لما علم أنهم جاءوا به ضرورة.

فإن قلتم: تأويلنا للنصوص التي جاءوا بها لا يستلزم تكذيبهم ورد أخبارهم.

قلنا: فمن أين صار تأويلنا للنصوص، التي جاءوا بها في المعاد، يستلزم تكذيبهم، ورد أخبارهم دون تأويلكم، إلا لمجرد التحكم والتشهي؟.

فصاحت القرامطة والملاحدة والباطنية، وقالت: ما الذي سوغ لكم تأويل الأخبار، وحرم علينا تأويل الأمر والنهي، والتحريم والإيجاب، ومورد الجميع من مشكاة واحدة؟، فنحن سلكنا في تأويل الشرائع العملية نظير ما سلكتم في تأويل النصوص الخبرية.

قالوا: وأين تقع نصوص الأمر والنهي من نصوص الخبر؟.

قالوا: وكثير منكم قد فتحوا لنا باب التأويل في الأمر، فأولوا أوامر ونواهي كثيرة صريحة الدلالة، أو ظاهرة الدلالة في معناها، بما يخرجها عن حقائقها وظواهرها، فهلم نضعها في كفة، ونضع تأويلاتنا في كفة، ونوازن بينهما، ونحن لا ننكر أنا أكثر تأويلًا منهم وأوسع، لكنَّا وجدنا بابًا مفتوحًا فدخلناه، وطريقًا مسلوكًا فسلكناه، فإن كان التأويل حقًّا فنحن أسعد الناس به، وإن كان باطلًا فنحن وأنتم مشتركون فيه، فمستقل ومستكثر، فهذا من شؤم جناية التأويل على أصول الإيمان والإسلام»[(١)].

وقال ابن تيمية رحمه الله:

«وينبغي أن يعلم أن الذي سلط هؤلاء الدهرية على الجهمية شيئان:

أحدهما: ابتداعهم لدلائل ومسائل في أصول الدين، تخالف

---

(١) الصواعق المرسلة (١/ ٣٦٦ و٣٧٠)، وانظر: (١/ ٣٨٤)، و(٢/ ٤٠٤)، و(٣/ ٣١٩) منه.

الكتاب والسنة، ويخالفون بها المعقولات الصحيحة التي يسلم[١] بها خصومهم أو غيرهم.

والثاني: مشاركتهم لهم في العقليات الفاسدة، من المذاهب والأقيسة، ومشاركتهم لهم في تحريف الكلم عن مواضعه، فإنهم لما شاركوهم فيه بعد تأويل نصوص الصفات، بالتأويلات المخالفة لما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها، كان هذا حجة لهم في تأويل نصوص المعاد وغيرها، كما احتج به هذا الفيلسوف، وكما يذكره أبو عبد الله الرازي ومن قبله، حتى أن الدهرية قالوا لهم القول في آيات المعاد، كالقول في آيات الصفات، فكان من حجتهم عليهم، وضموا ذلك إلى ما قد يطلقونه من أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين، فقالوا له: أنت تقول الظواهر لا تفيد القطع أيضًا، والآيات المتشابهات في القرآن الدالة على المشيئة والقدر، ليست أقل ولا أضعف دلالة من الآيات الدالة على المعاد الجسماني، ثم إنكم تجوزون تأويل تلك الآيات، فلم لا تجوّزون تأويل الآيات الواردة ها هنا؟.

فقال: نحن لم نتمسك بآية معينة، ولا بحديث معين، ولكن نعلم باضطرار إجماع الأنبياء من أولهم إلى آخرهم على إثبات المعاد البدني، ولم يقل أحد إنه علم من دينهم بالضرورة التشبيه والقدر، فظهر الفرق.

فلينظر العاقل في هذا الجواب، حيث قال لهم هؤلاء المتكلمون، نحن نعلم الأخبار بمعاد الأبدان أن الرسل أخبرت به بالضرورة، فلم يجعلوا مستند العلم بذلك دلالة القرآن، والحديث، والإجماع عليه؛ لأنهم عارضوهم بمثل ذلك، وبأبلغ منه في أمر الصفات، والقدر، فعدلوا إلى ما ذكروه من أنا نعلم بالاضطرار إخبارهم بالمعاد الجسماني؛

---

(١) في الأصل: ينسر، ويبدو أن الصواب ما أثبته.

فإن هذا الذي قالوه صحيح، وحجة صحيحة، على إثبات المعاد البدني، لكن قصروا في عدم الاحتجاج على ذلك بالقرآن، وبالأخبار، وإجماع السلف، وأيضا فأهل الإثبات من سلف الأمة وأئمتها يقولون للطائفتين، نحن نعلم أيضًا إخبارهم بما أخبروا به من الصفات، والقدر بالضرورة، وقول بعضهم إنه لم يقل أحد أن هذا معلوم بالضرورة في دينهم، ليس كذلك، بل أهل الحديث وغيرهم يعلمون ذلك من دينهم ضرورة، وكلا الطائفتين مخالف للفطرة العقلية، ومخالف لما نعلم نحن بالضرورة من دين الرسول، ومخالف للأقيسة العقلية البرهانية، والنصوص الإلهية القرآنية والإيمانية.

فإن قال المتكلمون من الجهمية وغيرهم: فمن خالف ما علم بالضرورة من الدين فهو كافر، قيل لهم: لهذا السلف والأئمة مطبقون على تكفير الجهمية، حين كان ظهور مخالفتهم للرسول [ﷺ] مشهورًا معلومًا بالاضطرار لعموم المسلمين، حتى قلّ[1] العلم بالإيمان فيما بعد، وصار يشتبه بعض ذلك على كثير ممن ليس بزنديق.

ويقال لهم: قول أهل الأثبات لكم هو قولكم أنتم للدهرية في معاد الأبدان، ودعواكم تعارض الأدلة في ذلك أو خفاء ذلك، كدعوى الدهرية ذلك؛ فإن أبا عبد الله الرازي قال في كتابه الكبير: «نهاية العقول» في مسألة التكفير لما حدّ الكفر بحد أبي حامد الغزالي وهو: تكذيب الرسول في شيء مما جاء به[2]، قال:

«ونعني بالتكذيب إما نفس التكذيب، أو ما علم من الدين ضرورة

---

(١) تحرفت في الأصل إلى: «قيل»، وهو خطأ ظاهر، وقد حاول المصحح تفسيرها، ولكن العبارة لا تحتمل ما ذكره، ثم وجدتها في الطبعة الجديدة: «قبل»، وهو خطأ كذلك.

(٢) انظر: فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة/ ص٦٢.

دلالته على التكذيب، فلو ورد على هذا أن صاحب التأويل[(١)]، إما أن لا يجعل من المكذبين، بل يجعل المكذب من يرد قوله ﷺ، من غير تأويل، وإما أن يجعل من المكذبين، فإن كان الأول، لزمنا أن لا يكون الفلاسفة في قولهم بقدم العالم، وإنكارهم علمه تعالى بالجزئيات، وإنكار الحشر والنشر كفارًا[(٢)]؛ لأنهم يجعلون[(٣)] للنصوص الواردة في هذه المسألة تأويلات، **ليست بأبعد من تأويلاتكم للنصوص في التشبيه**[(٤)]؛ لأنهم يحملون النصوص الواردة في خلقه[(٥)] تعالى العالم، على تأثيره في العالم، واحتياج العالم في وجوده إليه، ويحملون النصوص الواردة في علمه بالجزئيات، على أنه تعالى يعلم كل الجزئيات على وجه كلي، ويحملون النصوص الواردة في الحشر والنشر، على أحوال النفس الناطقة في سعادتها، وشقاوتها بعد المفارقة.

قالوا: إذا جاز لكم حمل الآيات والأخبار **المحتملة** للتشبيه؛ فلم لا يجوز حملها في الحشر والنشر، على أمور روحانية، بصرفها عن ظواهرها، التي هي أمور جسمانية؟ فثبت أن لو أردنا بالتكذيب رد النصوص لا على وجه التأويل، لزمنا أن لا نجعل الفلاسفة من

---

(١) اختصر شيخ الإسلام كلام الرازي والذي في نهايته بعد نقله عن الغزال تعريف الكفر بالتكذيب فإن قيل: هذا فيه نظر من وجوه ثلاثة: فذكر الأول ثم الثاني الذي حكاه ابن تيمية مع جوابه عنه، ثم ذكر الثالث وأجاب عنه كذلك انظر: نهاية العقول (٤/ ٢٧٤ ـ ٢٧٦).

(٢) في نهاية عقل الرازي (٤/ ٢٧٦): فإن كان الأول لزمنا ألا نكفر الفلاسفة....

(٣) في نهاية الرازي: يوردون.

(٤) هكذا يقر الرازي وصف هؤلاء الملاحدة لنصوص الصفات بنصوص التشبيه؛ لأن هذا هو اعتقاده واعتقاد غيره من المتكلمين النفاة فيها، ولذلك لم ينكر وصفهم لها بذاك، ولا رد عليهم فيه، بل قرره هو نفسه في تتمة كلامه.

(٥) في نهاية العقول: في خلق الله تعالى.

المكذبين، وإن لم يكونوا من المكذبين، وجب أن لا يكونوا كفرة؛ لأن العكس واجب في الحد، فأما إن جعلنا صاحب التأويل من المكذبين، فمعلوم أنه ليس كل متأول مكذب، وإلا لزم إجراء كل الأخبار والآيات على ظواهرها، **وذلك يوجب التشبيه والقدر والمذاهب المتناقضة، وكل ذلك باطل**[١]، بل يجب أن تجعل بعض التأويلات غير موجب للتكذيب وبعضها موجب، وعند ذلك لا نعلم حقيقة التكذيب، إلا عند الضابط الذي به يصير التأويل تكذيبًا، وما لم يذكروا ذلك، كان التعريف غير مفيد»[٢].

وقال في الجواب عن هذا: «إنا نعلم بالضرورة إجماع الأمة على أن دينه، هو القول بحدوث العالم، وإثبات العلم بالجزئيات، وإثبات الحشر والنشر، وأن إنكار هذه الأشياء مخالف لدينه، ثم علمنا بالضرورة أنه ﷺ كان يحكم أن كل ما يخالف دينه فهو كفر، فعلمنا بهاتين المقدمتين حكمه ﷺ بكون هذه الأشياء كفرًا، فمن اعتقدها كان مكذبًا له ﷺ فكان كافرًا، **ومثل هذه الطريق لم توجد في التشبيه والقدر**؛ لأن الأمة غير مجمعة على أن القول بهما مخالف لدينه ﷺ، فالحاصل أنا لا نكفرهم لأجل مخالفتهم للظواهر، بل للإجماع على الوجه المذكور، ومثله غير حاصل في الاختلاف الحاصل بين الأمة، فلا يلزمنا تكفير الداخلين في الأمة»[٣]»[٤]. اهـ.

---

(١) هذا الذي توجبه نصوص الكتاب والسنة عنده، إذا حملت على ظاهرها، فهي تدل على الباطل ليس في باب الصفات فقط، بل فيها وفي غيرها من مسائل الاعتقاد الكبار.

(٢) نهاية العقول (٤/ ٢٧٦ ـ ٢٧٧).

(٣) نهاية العقول (٤/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٤) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٢٤ ـ ٢٢٦)، و(٢/ ٧١ ـ ٧٩/ ط: المجمع)، وانظر: التسعينية (٣/ ٩٥٣ ـ ٩٥٤)، ودرء التعارض (٥/ ٥٥، ٥٩ ـ ٦١، ٣٠١)، =

وزادهـم جـورا أهـل الـتـأويـل بـقـولـهـم الـنـص ذو تـمـثـيـل
وإن تـر الـنـقـل والـعـقـل اختلفا فـقـدِّمـن ثـانـيـهـمـا بـلا خـفـا
فـألـزمـوهـم تـأويـل الـمـعـاد وأن الـحـشـر لـيـس لـلأجـسـاد
ومـنـهـم مـن أوَّل الأعـمـالا والـبـنـتُ عـنـدهـم صـارت حـلالا
إذ كـيـف ذات الـحـسـن يَـنـعـم بـهـا الـبـعـيـد والـقـريـب يُـحـرم؟.

المطلب السابع

في بعض اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التأويل

أكتفي في هذا المقام بذكر مناظرة جمعت بين أحد أعلام السنة ـ وهو العلامة عبد الله ابن تيمية رحمه الله ـ مع أحد النفاة، وفيها تسليم هذا النافي بما يلزم[1] مذهبهم من الطعن في الله تعالى وفي رسوله ﷺ، وعدم تمكنه من رد ذلك، ونفي كون ذلك لازمًا لهم، قال رحمه الله تعالى ـ بعد أن قرر تطابق نصوص الكتاب والسنة على إثبات الصفات وتنوع دلالاتها في ذلك ـ: «ومن أبين المحال، وأوضح الضلال، حمل

= و(٨/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٠)، والصفدية (١/ ٣٠١) جميعها لابن تيمية.

(١) لازم القول نوعان: **أحدهما**: لازم قوله الحق، فهذا يجب التزامه، لأن لازم الحق حق، ويجوز إضافته إلى صاحب القول إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره له، **والثاني**: لازم قوله الباطل، فهذا لا يجب التزامه، ولا يضاف إلى صاحب القول إلا إذا عرف من حاله التزامه بعد ظهوره، وهذا التفصيل أولى من إطلاق القول في هذه المسألة فما كان من اللوازم يرضاه القائل بعد وضوحه فهو قوله، وما لا فلا. انظر: القواعد النورانية الفقهية لابن تيمية/ ص١٢٨ ـ ١٢٩، وانظر: مجموع فتاويه (٢٠/ ٢١٧ ـ ٢٧٩)، والقواعد المثلى لابن عثيمين/ ص١٢ ـ ١٣.

ذلك كله على خلاف حقيقته وظاهره، ودعوى المجاز فيه، والاستعارة، وأن الحق في أقوال النفاة المعطلين، وأن تأويلاتهم هي المرادة من هذه النصوص؛ إذ يلزم من ذلك أحد محاذير ثلاثة لابد منها، أو من بعضها، وهي القدح في علم المتكلم بها، أو في بيانه، أو في نصحه.

وتقرير ذلك أن يقال: إما أن يكون المتكلم بهذه النصوص، عالمًا أن الحق في تأويلات النفاة المعطلين، أو لا يعلم ذلك.

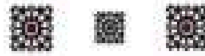
فإن لم يعلم ذلك والحق فيها كان ذلك قدحًا في علمه، وإن كان عالما أن الحق فيها، فلا يخلو إما أن يكون قادرًا على التعبير بعباراتهم، التي هي تنزيه لله بزعمهم عن التشبيه والتمثيل والتجسيم، وأنه لا يعرف الله من لا ينزهه بها، أو لا يكون قادرًا على تلك العبارات، فإن لم يكن قاردا على التعبير بذلك، لزم القدح في فصاحته، وكان ورثة الصابئة[1] وأفراخ الفلاسفة، وأوقاح[2] المعتزلة والجهمية، وتلامذة الملاحدة أفصح منه، وأحسن بيانًا وتعبيرًا عن الحق، وهذا مما يعلم بطلانه بالضرورة أولياؤه وأعداؤه، موافقوه ومخالفوه؛ فإن مخالفيه لم يشكوا في أنه أفصح الخلق، وأقدرهم على حسن التعبير بما يطابق المعنى، ويخلصه من اللبس والإشكال.

---

(١) الصابئة هم الذين بعث فيهم إبراهيم ﷺ، كانوا يسكنون حران، ويعظمون الكواكب السبعة، ويعتقدون أنها مدبرة للعالم، وعلماؤهم فلاسفة، وقد ورد في القرآن ما يدل على أن منهم المسلمين والكفار، انظر: الملل والنحل للشهرستاني (٢/ ٣٠٧)، والرد على المنطقيين لابن تيمية (ص٢٨٧ ـ ٢٨٩، ٤٥٦)، والفتوى الحموية له/ ص٢٤٨ ـ ٢٤٩، وإغاثة اللهفان لابن القيم (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٥).

(٢) يقال: وقح الحافر إذا صلب، وتوقيح الحوض تصليبه حتى لا ينشف فيه الماء، ووقح الرجل إذا صلب وجهه، وقلَّ حياؤه، انظر: تهذيب اللغة (٢/ ١٤٤)، والقاموس المحيط/ ص٣١٦.

وإن كان قادرًا على ذلك ولم يتكلم به، وتكلم دائمًا بخلافه وما يناقضه، كان ذلك قدحًا في نصحه، وقد وصف الله رسله بكمال النصح والبيان، فقال تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾ [إبراهيم: ٤]، وأخبر عن رسله بأنهم أنصح الناس لأممهم، فمع النصح والبيان والمعرفة التامة، كيف يكون مذهب النفاة المعطلة أصحاب التحريف هو الصواب، وقول أهل الإثبات، أتباع القرآن والسنة باطلًا؟»[(١)]، فكان جواب الجهمي: «انزل بنا إلى الوطاة[(٢)]»، ومراده أن هذا الكلام لا يمكن دفعه ولا الرد عليه، فليكن البحث في قواعد المتكلمين، ومباحثهم الكلامية»[(٣)].



(١) الصواعق المرسلة لابن القيم (١/ ٣٢٤ ـ ٣٢٦).

(٢) الوطء، والوطاء، والميطأ: ما انخفض من الأرض بين النشاز والإشراف، القاموس المحيط/ ص٧٠ ـ ٧١.

(٣) انظر: المصدر السابق (١/ ٣٢٦).

الفصل الثالث

موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات وأثره في العقيدة والرد عليهم

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.
- المبحث الثاني: الأصول التي بنى عليها أهل التجهيل موقفهم والرد عليها.
- المبحث الثالث: أثر موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة.



التمهيد

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: تعريف التجهيل.
- المطلب الثاني: التعريف بأهل التجهيل وأقسامهم.

المطلب الأول

تعريف التجهيل

التجهيل: مصدر جهل يجهل تجهيلًا.

قال ابن فارس: الجيم والهاء واللام أصلان:

أحدهما: خلاف العلم.

والآخر: الخفة وخلاف الطمأنينة.

فالأول: الجهل نقيض العلم، ويقال للمفازة التي لا علم بها مجهل[١].

وقال الليث: الجهل نقيض العلم، نقول جهل فلان، وجهل حق فلان، وجهل عليّ، وجهل بهذا الأمر.

وقال شمر: المعروف في كلام العرب جهلت الشيء إذ لم تعرفه، وجهلته نسبته إلى الجهل، واستجهلته وجدته جاهلا، وأجهلته:

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١/ ٤٨٩).

جعله جاهلًا[١].

وقال الجوهري: الجهل خلاف العلم، واستجهله عده جاهلًا، والتجهيل أن تنسبه إلى الجهل[٢].

وفي القاموس: جهله كسمعه جهلًا وجهالة، ضد علمه، وجهله تجهيلًا: نسبه إليه[٣].

ولما كان هؤلاء مشهورين عند العامة وغيرهم بأهل التفويض، ويسمون مذهبهم في نصوص الصفات التفويض، ولورود هذا اللقب في كلام أهل العلم، وفي هذا الفصل ناسب بيان معنى ذلك على وجه الاختصار، فأقول:

التفويض مصدر فوض يفوض تفويضًا، بمعنى رده إليه[٤]، وصيره إليه وجعله الحاكم فيه[٥]، والمراد به هنا تفويض العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله تعالى، وعدم البحث في ذلك.

المطلب الثاني

التعريف بأهل التجهيل وأقسامهم

لما كان القائلون بالتفويض أفرادًا من مختلف الفرق، ولم تكن لهم أصول عقدية معلومة تميزهم عن غيرهم ـ سوى تفويض نصوص الصفات ـ

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري (٦/ ٥٦ ـ ٥٧).
(٢) الصحاح (٤/ ١٦٦٣).
(٣) القاموس المحيط/ ص١٢٦٧.
(٤) انظر: الصحاح للجوهري (٣/ ١٠٩٩)، والقاموس المحيط/ ص٨٣٩، ولسان العرب (٧/ ٢١٠)، وتاج العروس (١٨/ ٤٩٦).
(٥) انظر: لسان العرب (٧/ ٢١٠).

ولا هو رأي فرقة متميزة بأقوالها، وأصحابها، وكتبها، لم يمكن التعريف بهم على نحو ما سبق في أهل التخييل، وأهل التأويل، إلا أنه يمكن تعريفهم بأنهم من يفوض العلم بمعاني نصوص الصفات إلى الله تعالى ويعتقد عدم البحث فيها.

وأما بالنسبة لأقسامهم فيمكن تقسيمهم بناء على اعتبارين:

* **الاعتبار الأول**: باعتبار انتسابهم إلى فرقة معينة وهم على قسمين:

القسم الأول: جماعة من العلماء منتسبون للسلف واتباع السنة[(١)]، وقد كثرت في المتأخرين منهم[(٢)].

وهؤلاء انتسبوا إلى السنة بغير خبرة تامة بها، وبما يخالفها[(٣)]، ويدعون أنهم هم أهل السنة مع زعمهم أن الرسول ﷺ لم يكن يعلم معاني نصوص الصفات، وأن ما هم عليه هو مذهب أهل السنة[(٤)].

القسم الثاني: جماعة من أهل الكلام، وهم من الفرق القائلة بالتأويل.

* **الاعتبار الثاني**: باعتبار موقفهم من التفويض، وقد ظهر أن هؤلاء على قسمين:

- **القسم الأول**: من اختار القول بالتفويض قولًا واحدًا، ونسب ذلك إلى السلف الصالح.

- **القسم الثاني**: من كان مترددًا بين القول بالتأويل، والقول

---

(١) انظر: الفتوى الحموية لابن تيمية/ ص٢٨٩، ودرء التعارض له (١/١٩)، ومجموع فتاويه (٤/٦٧).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/٣٥٨).

(٣) انظر: المصدر السابق (١٧/٤١٢).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٥/٤٧٨).

بالتفويض، وقد ظهر أن هذا القسم الأخير أنواع أيضًا، بحسب اختلاف منهجهم في التفويض، ويمكن القول بأنهم على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من يفوض في بعض الصفات، كالخطابي، والبيهقي[1].

القسم الثاني: من يخير بين التفويض والتأويل، وإن كان الأفضل عنده هو الثاني[2].

القسم الثالث: من هو مضطرب بين الإثبات، والتأويل، والتفويض، فتارة يثبت، وتارة يؤول، وتارة يفوض، من غير بيان لضابط ذلك عنده كابن الجوزي[3]، وابن حجر[4]، والغريب أن هؤلاء جميعًا ـ مع تباين طرقهم في التفويض ـ، كلهم ينسبون ما هم عليه، إلى السلف الصالح رحمهم الله، فكل من ذكر منهم القول بالتفويض، إما مطلقًا، وإما مقيدًا، فإنه يعلل ذلك بكونه منهج السلف الصالح كما سيأتي.

---

(١) ينظر للتوسع كتاب البيهقي وموقفه من الإلهيات لأحمد بن عطية الغامدي، والإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة لأبي عبد الرحمٰن العلوي، وقد ذكر الكوثري أن طريقة الخطابي بين تفويض السلف وتأويل الخلف، فيفوض في المتواتر، ويؤول فيما دونه، انظر: تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي/ ص٤٤٦.

(٢) وهم جماعة كبيرة من أهل التأويل، وقد سبقت أقوال لبعضهم في ذلك، وهم الذين يفضلون طريقة الخلف على طريقة السلف، بجعل الأولى أعلم وأحكم، والثانية أسلم.

(٣) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٤/ ١٦٩)، وذيل طبقات الحنابلة لابن رجب (٢/ ٤٨٧) نقلًا عن ابن القادسي، و(٣/ ٤٥٠)، نقلًا عن العلامة إسحاق بن أحمد العلثي.

(٤) والقول بالتفويض إنما يلجؤون إليه إذا ضاق عليهم التأويل، ورأوا النصوص صريحة في الإثبات لكنهم لا يمكنهم القول به لتأثرهم بشبه المؤولين كما وقع للحافظ في «صفة الصوت» انظر: الفتح (١٣/ ٤٥٨).

المبحث الأول

موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات

بناء على موقف أهل التجهيل من نصوص الصفات الواردة في الكتاب والسنة ـ كما سيأتي بيانه ـ، فإنهم يعتقدون أن الرسول ﷺ لم يبين لأمته باب معرفة الله تعالى لا بما بلغه من القرآن، ولا بما تكلم به من أحاديث الصفات، وقد صرح بنسبة هذا الأمر إليهم أهل العلم، وذكروا أن من معتقد القوم أنه لا سبيل إلى العلم بالمراد من تلك النصوص؛ لأنه لم يرد في الشرع بيانها.

قال ابن تيمية رحمه الله بعد بيانه بعض اللوازم الفاسدة التي تلزمهم:

«١ ـ إذ قالوا إن الرسول كان يعلم معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة، **ولكن لم يبين للناس مراده بها، ولا أوضحه إيضاحًا يقطع به النزاع.**

٢ ـ وأما على قول أكابرهم إن معنى[1] هذه النصوص المشكلة المتشابهة لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة،

(١) في الأصل: معاني.

ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه»[١].

وقال أيضًا:

«**وأهل التجهيل: الذين يقولون ذلك الكلام ليس له معنى يعلمه الرسل ولا غيره وإنما يعلمه الله وحده وهذان القولان يقول بكل منها طوائف معظمين للرسل وقد تبين فسادهما في غير هذا الموضع**»[٢].

وقال أيضًا:

«والمدعون للسنة والشريعة واتباع السلف من الجهال بمعاني نصوص الأنبياء يقولون:

١ - إن الأنبياء والسلف الذين اتبعوا الأنبياء، لم يعرفوا معاني هذه النصوص التي قالوها، والتي بلغوها عن الله، أو إن الأنبياء عرفوا معانيها **ولم يبينوا مرادهم للناس**.

٢ - أو يقولون بل هذه الأمور **لا تعرف بعقل ولا نقل**، بل نحن منهيون عن معرفة العقليات، وعن فهم السمعيات وإن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات ولا يفهمون السمعيات»[٣].

وقال بعد ذكره لموقف أهل التخييل وأهل التأويل من هذه المسألة:

«والقسم الثالث الذين يقولون هذا لا يعلم معناه إلا الله، أو له

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٠٤).

(٢) الجواب الصحيح (٦/ ٥٢٠).

(٣) درء التعارض (١/ ١٩).

تأويل يخالف ظاهره لا يعلمه إلا الله، فهؤلاء يجعلون الرسول وغيره غير عالمين بما أنزل الله فلا يسوغون التأويل، **لأن العلم بالمراد عندهم ممتنع**، ولا يستجيزون القول بطريقة التخييل لما فيها من التصريح بكذب الرسول، **بل يقولون: خوطبوا بما لا يفهمونه ليثابوا على تلاوته والإيمان بألفاظه، وإن لم يفهموا. معناه يجعلون ذلك تعبدًا محضًا**، على رأي المجبرة الذين يجوزون التعبد بما لا نفع فيه للعامل بل يؤجر عليه»(١).

وصرح في موطن آخر بعد ذكره لهؤلاء جميعًا بأنهم «مشتركون في القول بأن الرسول لم يبين المراد بالنصوص التي يجعلونها مشكلة أو متشابهة»(٢).

ومصداق ما ذكره ابن تيمية عن هؤلاء ما صرح به ابن قدامة رحمه الله تعالى:

«وأما إيماننا بالآيات وأخبار الصفات، فإنما هو إيمان **بمجرد الألفاظ** التي لا شك في صحتها، ولا ريب في صدقها وقائلها أعلم بمعناها، فآمنا بها على المعنى الذي أراد ربنا تبارك وتعالى، فجمعنا بين الإيمان الواجب ونفي التشبيه المحرم، وهذا أسد وأحسن من قول من جعل الآيات والأخبار تجسيمًا وتشبيهًا، وتحيل على إبطالها وردها فحملها على معنى صفات المخلوقين بسوء رأيه، وقبح عقيدته، ونعوذ بالله من الضلال البعيد.

وكم قد شرح هو(٣) مقالة أهل السنة في هذه المسألة، وبين

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٢).

(٢) درء التعارض (١/ ١٥).

(٣) المراد به: ابن عقيل الحنبلي رحمه الله.

الحق فيها بعد توبته من هذه المقالة[1]، وبين أنه إذا سألنا سائل عن معنى هذه الألفاظ، قلنا لا نزيدك على ألفاظها زيادة تفيد معنى، بل قراءتها تفسيرها، من غير معنى بعينه، ولا تفسير بنفسه ولكن قد علمنا أن لها معنى في الجملة، يعلمه المتكلم بها، فنحن نؤمن بها بذلك المعنى، ومن كان كذلك كيف يسأل عن معنى، وهو يقول لا أعلمه، وكيف يسأل عن كيفية ما يرى أن السؤال عنه بدعة والكلام في تفسيره خطأ، والبحث عنه تكلف وتعمق، أوما سمع حكاية مالك بن أنس رحمه الله تعالى وﷺ حين سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] كيف استوى فأطرق حتى علاه الرحضاء، ثم رفع رأسه فقال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، ثم أمر الرجل فأخرج[2]»[3].

وفي هذا الكلام أمور:

١ ـ أن إيمان أهل السنة بنصوص الصفات هو الإيمان بألفاظ مجردة عن المعاني.

٢ ـ أنه لا يتكلم فيها بمعنى بعينه، ولا تفسير.

---

(١) مقالة نفي الصفات.

(٢) رواه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/رقم ٨٦٧ ـ ط: الحاشدي)، وفي الاعتقاد/ص١١٩، وصححه الذهبي في العلو (٢/رقم ٣٤٤)، وهو مشهوركما في مجموع الفتاوى (٥/ ٣٦٥)، و(٦/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩)، وذكر ابن تيمية أن أهل السنة تلقوه وكذا كلام شيخه ربيعة بالقبول، وليس فيهم من ينكره، انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٩)، وقد أوصل الدكتور عبد الرزاق العباد رواته عن مالك إلى تسعة، وذكر مصادر روايتهم في بحث مستقل مطبوع، طبع في مجلة الجامعة/العدد: ١١١ ـ ١١٢، ثم طبع مستقلاً.

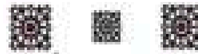
(٣) تحريم النظر في كتب الكلام/ص٥٩، وانظر/ص٥٣ ـ ٥٤ منه.

٣ ـ اعتقاد أن لها معنى في الجملة، ولكن لا يدرى ما هو، فيؤمن بها على ذلك المعنى المجهول.

٤ ـ أنه لا يسأل عن معاني تلك النصوص ولا عن كيفياتها.

٥ ـ أن هذا هو مذهب السلف الصالح.

ويكفي في بيان أن هذا هو معتقد القوم، أنهم يعتقدون أنه لا يعلم أحد معاني هذه النصوص، وصرح بعضهم أنه لا يعلمها لا الرسول ﷺ[1]، ولا جبريل ﷺ، وإذ الأمر كذلك، فكيف يمكن للرسول ﷺ أن يبين لأمته المراد منها، وهو لا يعلم معناها؟.



(١) سيأتي الكلام عن ذلك في المبحث الآتي إن شاء الله تعالى.

المبحث الثاني

الأصول التي بنى عليها أهل التجهيل موقفهم والرد عليها

وفيه مطلبان:

- المطلب الأول: الأصل الأول: دعوى أهل التجهيل أن نصوص الصفات من المتشابه، والرد على ذلك.
- المطلب الثاني: الأصل الثاني دعوى أهل التجهيل أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، والرد على ذلك.

تمهيد

مذهب أهل التجهيل قائم على أصلين اثنين، يرجع إليهما جميع ما يذكرونه من أدلة على صحة معتقدهم في نصوص الصفات.

الأول: أن نصوص الصفات من المتشابه.

الثاني: أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله.

قال ابن القيم رحمه الله:

«وبنوا هذا المذهب على أصلين:

أحدهما: أن هذه النصوص من المتشابه.

والثاني: أن للمتشابه تأويلًا لا يعلمه إلا الله»[1].

---

(١) الصواعق المرسلة (٢/ ٤٢٣).

وقال بعضهم إن المتشابه هو الذي يشتبه المراد به بغيره، وهو آيات الصفات، فلو أفادت اليقين لم تكن متشابهة، وهذا مبني على ثلاث مقدمات:

إحداها: أن القرآن متضمن للمتشابه.

الثانية: أن المتشابه هو آيات الصفات.

الثالثة: أن المتشابه لا يمكن حصول العلم واليقين بمعناه[١].

وعلى هذا فالكلام في هذا المبحث يكون في مطلبين:

المطلب الأول: الأصل الأول: دعوى أهل التجهيل أن نصوص الصفات من المتشابه، والرد على ذلك.

المطلب الثاني: الأصل الثاني: دعوى أهل التجهيل أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله والرد على ذلك.

المطلب الأول

دعوى أهل التجهيل أن نصوص الصفات من المتشابه، والرد على ذلك

تمهيد

قبل ذكر أقوال أهل التجهيل المصرحة بأن نصوص الصفات من المتشابه، أعرج على تعريف المحكم والمتشابه في اللغة والاصطلاح، فأقول:

---

(١) المصدر السابق (٣/ ٧٩٥).

أولًا: تعريف المحكم والمتشابه لغة:

أ ـ تعريف المحكم لغة:

المحكم اسم مفعول من أحكم يحكم إحكامًا.

قال ابن فارس: الحاء والكاف والميم أصل واحد، وهو المنع.

وأول ذلك الحكم، وهو المنع من الظلم، وسميت حكمة الدابة لأنها تمنعها.

يقال: حكمت الدابة وأحكمتها.

ويقال: حكمت السفيه وأحكمته، إذا أخذت على يديه.

وتقول: حكمت فلانًا تحكيمًا إذا منعته عما يريد[(١)].

وقال الجوهري: «أحكمت الشيء فاستحكم، أي: صار محكمًا.

وحكمت الرجل تحكيمًا: إذا منعته مما أراد».

وقال أبو عبيد: «حكّم اليتيم، أي: أمنعه من الفساد، وأصلحه كما تصلح ولدك، وكما تمنعه من الفساد»[(٢)].

وقال الفيروزآبادي: «أحكمه أتقنه فاستحكم، ومنعه من الفساد»[(٣)].

ب ـ معنى المتشابه في اللغة:

المتشابه اسم فاعل من تشابه يتشابه.

قال ابن فارس: الشين والباء والهاء أصل واحد، يدل على تشابه الشيء، وتشاكله لونًا ووصفًا، والمتشبهات من الأمور المشكلات، واشتبه الأمران إذا أشكلا[(٤)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٢/ ٩١).

(٢) الصحاح (٥/ ١٩٠٢).

(٣) القاموس المحيط/ ص١٤١٥.

(٤) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٤٣).

وشبه الشيء إذا أشكل.

وقال الليث: المشتبهات من الأمور المشكلات، وتقول: شبهت علي يا فلان: إذا خلط عليك، واشتبه الأمر: اختلط[1].

وقال الجوهري: شِبهٌ وشَبَهٌ لغتان، وهذا شبهه أي شبيهه، وبينهما شبه بالتحريك والجمع مشابه على غير قياس.

والشبهة: الالتباس، والمشتبهات من الأمور المشكلات، والمتشابهات المتماثلات[2].

وقال ابن قتيبة: «وأصل التشابه: أن يشبه اللفظ اللفظ في الظاهر، والمعنيان مختلفان، قال الله ﷻ في وصف ثمر الجنة: ﴿وَأُتُوا۟ بِهِۦ مُتَشَٰبِهًا﴾ [البقرة: ٢٥] أي: متفق المناظر مختلف الطعوم، وقال: ﴿تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨] أي: يشبه بعضها بعضًا في الكُفر والقسوة.

ومنه يقال: اشتبه عليّ الأمر إذا أشبه غيره فلم تكد تفرق بينهما، وشبهت عليّ إذا لبست الحق بالباطل، ومنه قيل لأصحاب المخاريق، أصحاب الشبه لأنهم يشبهون الحق بالباطل.

ثم يقال: لكل ما غمض ودق متشابه، وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره، ألا ترى أنه يقال للحروف المقطعة في أوائل السور متشابه، وليس الشك فيها والوقوف عندها لمشاكلتها غيرها، والتباسها بها.

ومثل المتشابه: المشكل، وسمي مشكلًا؛ لأنه أشكل أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله.

---

(١) تهذيب اللغة (٦/ ٩٢).

(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٣٦).

ثم قد يقال غمض ـ وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة ـ مشكل»(١).

ج ـ المحكم والمتشابه في القرآن:

المحكم أطلق في القرآن على وجهين:

أحدهما: مقابل المتشابه.

والثاني: مقابل المنسوخ(٢).

ويطلق على ما نسخه الله مما ألقاه الشيطان(٣).

وعلى هذا، فالإحكام يكون في ثلاثة أمور:

الأول: إبقاء التنزيل.

الثاني: إبقاء التأويل.

الثالث: التأويل والمعنى(٤).

قال ابن القيم رحمه الله: «التشابه والإحكام نوعان:

تشابه وإحكام يعم الكتاب كله.

وتشابه وإحكام يخص بعضه دون بعض.

فالأول: كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا﴾ [الزمر: ٢٣]، وقوله: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١]، وقوله: ﴿يس ۝١ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ۝٢﴾ [يس]، **والثاني**: كقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ [آل عمران: ٧]»(٥).

---

(١) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة/ص١٠١ ـ ١٠٢.

(٢) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٢)، وذكر أن المنسوخ عند السلف: يدخل فيه كل ظاهر ترك ظاهره لمعارض راجح.

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧٣)، وشفاء العليل لابن القيم/ص١٩٣.

(٥) الصواعق المرسلة (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، وانظر: التدمرية لابن تيمية/ص١٠٢، =

قال ابن تيمية:

«والحكم هو الفصل بين الشيئين، فالحاكم يفصل بين الخصمين، والحكم فصل بين المتشابهات علمًا وعملًا، إذا ميز بين الحق والباطل والصدق والكذب والنافع والضار وذلك يتضمن فعل النافع وترك الضار فيقال حكمت السفيه وأحكمته إذا أخذت على يديه، وحكمت الدابة، وأحكمتها إذا جعلت لها حكمة، وهو ما أحاط بالحنك من اللجام، وإحكام الشيء إتقانه، فإحكام الكلام إتقانه بتمييز الصدق من الكذب في أخباره، وتمييز الرشد من الغي في أوامره، والقرآن كله محكم بمعنى الإتقان، فقد سماه الله حكيما بقوله: ﴿الٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢﴾ [لقمان]، فالحكيم بمعنى الحاكم، كما جعله يقص بقوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَقُصُّ عَلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ أَكْثَرَ ٱلَّذِى هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۝٧٦﴾ [القصص]، وجعله مفتيًا في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النساء: ١٢٧]، أي ما يتلى عليكم يفتيكم فيهن، وجعله هاديًا ومبشرًا في قوله: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الإسراء: ٩]»(١).

وأما التشابه الذي يعم القرآن، فقد ذكر العلماء فيه أقوالًا منها:

قال ابن جرير: «يشبه بعضه بعضًا لا اختلاف ولا تضاد»(٢).

وقال السلماسي: «يعني يشبه بعضه بعضًا في الجزالة والفصاحة»(٣).

وقال الشاطبي: «يشبه بعضه بعضًا، ويصدق أوله آخره، وآخره

= وفتح القدير للشوكاني (١/ ٢٨٧).

(١) التدمرية/ ص١٠٢ ـ ١٠٣.

(٢) تفسيرالطبري (٢٣/ ٢١٠).

(٣) منازل الأئمة الأربعة/ ص٦٣، ونحوه عند الشوكاني (١/ ٢٨٧).

أوله، أعني أوله وآخره في النزول»(١).

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وأما التشابه الذى يعمه فهو ضد الاختلاف المنفي عنه في قوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ۝٨٢﴾ [النساء]، وهو الاختلاف في قوله: ﴿إِنَّكُمْ لَفِى قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ۝٨ يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ ۝٩﴾ [الذاريات]، فالتشابه هنا هو تماثل الكلام وتناسبه، بحيث يصدق بعضه بعضًا، فاذا أمر بأمر، لم يأمر بنقيضه في موضع آخر، بل يأمر به، أو بنظيره، أو بملزوماته، وإذا نهى عن شيء، لم يأمر به في موضع آخر، بل ينهى عنه، أو عن نظيره، أو عن ملزوماته إذا لم يكن هناك نسخ، وكذلك إذا أخبر بثبوت شيء، لم يخبر بنقيض ذلك، بل يخبر بثبوته، أو بثبوت ملزوماته، وإذا أخبر بنفي شيء لم يثبته، بل ينفيه، أو ينفي لوازمه، بخلاف القول المختلف الذي ينقض بعضه بعضًا، فيثبت الشيء تارة وينفيه أخرى، أو يأمر به وينهى عنه فى وقت واحد، ويفرق بين المتماثلين، فيمدح أحدهما ويذم الآخر»(٢).

ثم ذكر أن هذا التشابه يكون في المعنى، وإن اختلف اللفظ، وأنه غير مناف للإحكام العام، بخلاف التشابه الخاص، فإنه في مقابل الإحكام الخاص، وهو أن يشبه الشيء غيره من وجه دون وجه، بحيث يلتبس على بعض الناس، فيظنه هو أو مثله، وليس كذلك، لوجود فاصل بين الأمرين.

والمراد بالمتشابه هنا هو الخاص، الذي وصف به بعض القرآن في مقابل المحكم، وهو ما سيأتي نقل كلام العلماء فيه، ومعرفة معناه في اصطلاحهم، فأقول:

---

(١) الموافقات (٣/ ٣٠٤).

(٢) التدمرية/ ص١٠٤.

ثانيًا: المحكم والمتشابه في الاصطلاح:

اختلف أهل العلم في المحكم والمتشابه على أقوال كثيرة[١]، أشهرها أربعة[٢] والمنقول عن السلف في ذلك أشهره قولان[٣]، إلا أن الكلام هنا باعتبار أقوال السلف وغيرهم.

القول الأول: المحكم ما عرف معناه والمراد منه، والمتشابه ما استأثر الله ﷻ بعلمه كوقت قيام الساعة، وخروج الدجال، ونزول عيسى عليه السلام، ووقت طلوع الشمس من مغربها[٤].

ويضاف إلى ذلك ما ذكر من أن المتشابه، هو الحروف المقطعة، الواردة في أوائل بعض سور القرآن[٥].

وهذا مذهب جابر بن عبد الله، ومقتضى قول الشعبي، والثوري، وغيره[٦] ومال إليه ابن جرير، واختاره السمعاني[٧]، ورجحه القرطبي واعتبره أحسن الأقوال[٨].

---

(١) انظر: تفسير القرطبي (٤/ ٩)، والصواعق (١/ ٢١٣)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٧)، والفتح لابن حجر (٨/ ٢١٠)، وفتح القدير (١/ ٣١٥).

(٢) انظر: موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة للغصن (١/ ٣٧١).

(٣) انظر: القائد إلى تصحيح العقائد للمعلمي ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٢٣٥).

(٤) زاد المسير (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، ومعالم التنزيل (١/ ١٧٩)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٧)، وشرح الكوكب المنير: (١٢/ ١٤٢)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٩)، والتنكيل (٢/ ٣٣٤).

(٥) أسنده ابن أبي حاتم في تفسيره (٢/ ٥٩٤) عن مقاتل بن حيان.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ١٧)، والجامع للقرطبي (٤/ ٩).

(٧) انظر: قواطع الأدلة له (٢/ ٧٤).

(٨) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٤/ ٩).

القول الثاني: أن المحكم ما استقل بنفسه وظهر معناه، ولم يحتج إلى بيان، والمتشابه ما احتاج إلى بيان.

قال محمد بن جعفر بن الزبير[(١)]: «هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات فيهن حجة الرب وعصمة العباد ودفع الخصوم والباطل، ليس لها تصريف ولا تحريف عما وضعت عليه، وأخر متشابهات في الصدق، لهن تصريف وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد، كما ابتلاهم في الحلال والحرام، لا يصرفن إلى الباطل، ولا يحرفن عن الحق»[(٢)].

وقال محمد بن إسحاق[(٣)]:

«﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ لم يفصل فيهن القول كفصله في المحكمات، تتشابه في عقول الرجال يتخالجها التأويل فابتلى الله فيها العباد كابتلائهم في الحلال والحرام»[(٤)].

وقال أيضًا: «﴿مُتَشَٰبِهَٰتٌ﴾ في الصدق لهن تصريف، وتحريف وتأويل، ابتلى الله فيهن العباد كما ابتلاهم في الحلال والحرام، ألا يصرفن إلى الباطل ولا يحرفن عن الحق»[(٥)].

قال ابن فورك: «الصحيح عندنا أن المحكم ما أحكم بيانه، وبلغ الغاية التي يفهم بها المراد من غير إشكال والتباس، والمتشابه هو الذي

---

(١) محمد بن جعفر بن الزبير بن العوام الأسدي، المدني، ثقة من السادسة مات سنة بضع عشر ومائة، انظر: التقريب/ ٥٨١٩.

(٢) أخرجه الطبري: التفسير (٣/ ١٧٤).

(٣) محمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المطلبي مولاهم المدني، إمام المغازي صدوق من صغار الخامسة، مات سنة ١٥٠هـ، انظر: التقريب/ ٥٧٦٢.

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم: التفسير (٢/ ٣١٧٧).

(٥) أخرجه ابن أبي حاتم: المصدر السابق (٢/ ٣١٧٨).

يحتمل معنيين أو معاني مختلفة يشبه بعضها بعضًا عند السامع في أول وهلة، حتى يميز، ويتبين، وينظر، ويعلم الحق من الباطل فيه، كسائر الألفاظ المحتملة، التي يتعلق بها المخالفون للحق، وذهبوا عن وجه الصواب فيه»(١) وصححه الغزالي، وقال أبو العباس القرطبي: «هو أشبه ما قيل في ذلك»(٢) وذكر ابن عطية(٣)، وابن كثير، والطوفي، والمرداوي(٤)، أنه أحسن الأقوال في الآية(٥).

القول الثالث: أن المحكم هو الناسخ، والمتشابه هو المنسوخ(٦).

---

(١) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (١/ ٢٠٩ ـ ٢١٠).

(٢) المفهم (٦/ ٦٩٦)، وانظر تعليله هناك.

(٣) عبد الحق بن غالب المحاربي، أبو محمد الغرناطي، شيخ المفسرين، علامة حدث عن أبيه، وأبي علي الغساني، كان ذكيًا فطنًا، بارعًا في الفقه، والتفسير، والعربية، روى عنه أولاده وآخرون، مات سنة ٥٤٢هـ، انظر: السير (١٩/ ٥٨٧ ـ ٥٨٨)، والصلة لابن بشكوال (٢/ ٣٦٧ ـ ٣٦٨)، وانظر ثناء ابن تيمية على تفسيره في مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٦١)، ومقدمة في أصول التفسير ضمن مجموع فتاوى ابن تيمية أيضًا (١٣/ ٣٨٨).

(٤) علي بن سليمان أبو الحسن المرداوي السعدي ثم الصالحي، شيخ المذهب الحنبلي وإمامه ومصححه ومنقحه، ولد سنة ٨٧٤هـ، انتهت إليه رئاسة المذهب، وباشر نيابة الحكم طويلًا فحسنت سيرته، أعظم مؤلفاته الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، مات سنة ٨٨٥هـ، انظر: الضوء اللامع (٥/ ٢٢٥)، وشذرات الذهب (/ ٣٤٠ ـ ٣٤١)، والمنهج الأحمد (٢/ ١٥١).

(٥) انظر: المستصفى (١/ ٢٠٢)، والمحرر الوجيز (٣/ ١٦)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٧)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٣)، والتحبير للمرداوي (٣/ ١٣٩٦) على الترتيب.

(٦) انظر: جامع البيان للطبري (٦/ ١٧٤)، والمحرر الوجيز لابن عطية (٣/ ١٥ ـ ١٦)، والفقيه والمتفقه (١/ ٢٠٣)، وقواطع الأدلة (٢/ ٧٣)، ومعالم التنزيل للبغوي (١/ ٢٧٩)، والعدة لأبي يعلى (٢/ ٦٨٦ ـ ٦٨٧) وزاد المسير (٩/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، وتفسير القرطبي (٤/ ١٠)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤١٨)، وشرح =

وهذا قول ابن مسعود، وابن عباس، وقتادة[١]، والسدي، والضحاك[٢].

القول الرابع: المحكم هو الوعد والوعيد، والحرام والحلال، والمتشابه القصص والأمثال[٣]، قال بعض العلماء المتشابه الأمثال والوعد والوعيد والمحكم الأمر والنهي[٤]، وبه قال عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم[٥].

وقال الشوكاني بعد إيراده للمذاهب في ذلك: «والأولى أن يقال إن المحكم هو الواضح المعنى، الظاهر الدلالة، إما باعتبار نفسه، أو باعتبار غيره.

والمتشابه ما لا يتضح معناه، أو لا تظهر دلالته، لا باعتبار نفسه، ولا باعتبار غيره، وإذا عرفت هذا عرفت أن هذا الاختلاف الذي قدمناه، ليس كما ينبغي، وذلك لأن أهل كل قول عرفوا المحكم ببعض

= مختصر الروضة للطوفي (٢/ ٤٨)، والبرهان للزركشي (٢/ ٦٩)، والإتقان للسيوطي (٢/ ٣٠٢)، والتنكيل للمعلمي (٢/ ٣٣٤).

(١) قتادة بن دعامة السدوسي، أبو الخطاب البصري، ثقة ثبت، مات سنة بضع عشرة ومائة، التقريب/ ٥٥٥٣.

(٢) الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم الخرساني، صدوق كثير الإرسال، مات بعد المائة، التقريب/ ٢٩٥٩.

(٣) جامع البيان للطبري (٦/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، وزاد المسير (١/ ٣٥٠ ـ ٣٥١)، والمحرر لابن عطية (٣/ ١٧)، والعدة لأبي يعلى (٢/ ٦٧٦)، ومجموع الفتاوى (١٧/ ٤٢٢)، والبرهان للزركشي (٢/ ٦٩)، وشرح الكوكب المنير (٢/ ١٤٢ ـ ١٤٣)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٠).

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٢٨١).

(٥) عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العمري المدني، كان صاحب قرآن وتفسير وجمع كتابًا في الناسخ والمنسوخ، مات سنة ٨٢هـ، انظر: السير (٨/ ٣٤٩).

صفاته، وعرفوا المتشابه بما يقابلها»[١].

وقد ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى أن الصواب في المراد بالمتشابه في الآية هو التشابه النسبي[٢]، فقد يتشابه عند هذا ما لا يتشابه عند غيره، ولكن ثم آيات محكمات لا تشابه فيها على أحد، وتلك المتشابهات إذا عرف معناها صارت غير متشابهة، بل القول كله محكم كما قال تعالى: ﴿أُحْكِمَتْ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ [هود: ١] وهذا كقوله: «الحلال بين والحرام بين وبين ذلك أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس»[٣]، وكذلك قولهم: ﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠][٤].

ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام أحمد عن الجهمية أنهم احتجوا بثلاث آيات من المتشابه[٥] ثم تكلم عليها وبين معناها، وهذا يعني أنه يرى أن المتشابه يعلم الراسخون معناه[٦]، وعامة تلك الآيات التي احتج بها الجهمية قد تكلم العلماء في تفسيرها[٧].

أقوال أهل التجهيل في أن نصوص الصفات من المتشابه:

قال أبو القاسم السمرقندي[٨]: «والأخبار المتشابهات كما في

---

(١) فتح القدير للشوكاني (١/ ٣١٤).

(٢) وضابطه ما يشتبه على بعض الناس دون بعض، وعلى هذا فلا يكون خاصًا بنصوص الصفات فقط.

(٣) أخرجه البخاري (١/ ٥٢)، ومسلم (٣/ ١٥٩٩).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٣/ ١٤٣ ـ ١٤٤)، وانظر الفتح لابن حجر (١/ ١٢٧).

(٥) الرد على الزنادقة/ ص١٠٤ ـ ١٠٥.

(٦) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ١٤٤، ٣٨١).

(٧) انظر: المصدر السابق (١٣/ ١٤٤).

(٨) إسحاق بن محمد بن إسماعيل أبو القاسم السمرقندي، تولى قضاء سمرقند أيامًا طويلة، وحمدت سيرته ولقب بالحكيم لكثرة حكمته ومواعظه، مات سنة =

﴿الٓمٓ﴾، و﴿الٓرۚ﴾، و﴿حمٓ﴾، و﴿يَدُ ٱللَّهِ﴾، و﴿وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ و﴿قٓۚ﴾، و﴿نٓۚ﴾ وغيرها من المتشابهات»(١).

قال أبو البركات النسفي(٢): «وأما المتشابه: فهو اسم انقطع رجاء معرفة المراد منه».

قال شارحه: «أي في الدنيا، كالصفات في نحو اليد، والعين، والأفعال كالنزول»(٣).

وذكر ابن تيمية رحمه الله ضمن الأقوال في المتشابه، أنه آيات الصفات وأحاديثها وعزاه لبعض المتأخرين(٤).

وهذه بعض أقوالهم في نسبة التفويض إلى السلف:

١ ـ قال الخطابي رحمه الله: «وكان أبو عبيد ـ هو أحد أئمة أهل العلم ـ يقول: نحن نروي هذه الأحاديث ولا نُريغ(٥) لها المعاني، ونحن أحرياء بأن لا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علمًا وأقدم زمنًا وسنًا»(٦)، ثم ذكر السبب الداعي إلى التأويل في عصره، وقد تقدم ذكره.

= ٣٤٢هـ، بسمرقند ودفن بمقبرة جاكرديز، طبقات الحنفية/ ص١٣٩.

(١) سلام الأحكم/ ص١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) عبد الله بن أحمد بن محمود، أبو البركات، حافظ الدين النسفي، الحنفي، تفقه على شمس الأئمة الكردي، وروى الزيادات عن أحمد ابن محمد العتابي، له تصانيف في الفقه والأصول منها المستصفى في شرح المنظومة، والوافي وشرحه الكافي، وكنز الدقائق، والمنار في أصول الدين، والمنار في أصول الفقه، توفي سنة ٧٠١هـ، انظر: طبقات الحنفية/ ص٢٧٠.

(٣) فتح الغفار (١/ ١١٦)، وستأتي أقوال أخرى في هذا، لم أذكرها هنا تجنبًا للتكرار.

(٤) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٢٤).

(٥) أراغ، وارتاغ، بمعنى طلب وأراد. الصحاح للجوهري (٤/ ١٣٢٠).

(٦) أعلام الحديث (٣/ ١٩٣٠).

وقال بعد ذكره حديث: «**يكشف ربنا عن ساقه**» «وهذا الحديث مما تهيب القول فيه شيوخنا، فأجروه على ظاهر لفظه[1]، ولم يكشفوا عن باطن معناه، على نحو مذهبهم في التوقف، عن تفسير كل ما لا يحيط العلم بكنهه، من هذا الباب»[2].

٢ ـ وذكر نحوه البيهقي فقال: «وأما المتقدمون من أصحابنا، فإنهم لم يفسروا أمثال هذه، ولم يشتغلوا بتأويلها»[3].

وقال بعد ذكره بعض آيات الاستواء، وحديث أبي رزين، الذي تقدم ذكره[4].

«فأما الاستواء، فالمتقدمون من أصحابنا رضي الله عنهم كانوا لا يفسرونه، ولا يتكلمون فيه كنحو مذهبهم في أمثال ذلك»[5].

٣ ـ وقال أبو حامد الغزالي: «اعلم أن الحق الصريح، الذي لا مراء فيه عند أهل البصائر هو مذهب السلف، أعني مذهب الصحابة والتابعين، وها أنا أورد بيانه وأبين برهانه، فأقول: حقيقة مذهب السلف ـ وهو الحق عندنا ـ أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه فيه سبعة أمور: التقديس، ثم التصديق، ثم الاعتراف بالعجز، ثم السكوت، ثم الإمساك، ثم الكف، ثم التسليم لأهل المعرفة... وأما (الاعتراف بالعجز) فهو أن يقر بأن معرفة مراده

---

(١) من هم شيوخه هؤلاء يا ترى، إن كان يقصد علماء السلف من أهل السنة، فهيهات أن يأتي عنهم بحرف واحد، يؤيد كلامه هذا.

(٢) أعلام الحديث (٣/١٩٠٧ ـ ١٩٠٨).

(٣) الأسماء والصفات/ص٤٢٣، و٤٤٧/الطبعة القديمة، و(٢/٣٠٢/ط: الحاشدي)، وانظر نحوه في نصوص أخرى (٢/١٩٦/ط: الحاشدي).

(٤) انظر: ص٣٥٤.

(٥) المصدر السابق/ص٥١٤ ـ ٥١٥، وقد علق عليه الكوثري بقوله: «تفويضًا وتهيبًا».

ليست على قدر طاقته، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته.

وأما (السكوت) فأن لا يسأل عن معناه، ولا يخوض فيه، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة، وأنه في خوضه فيه مخاطر بدينه، وأنه يوشك أن يكفر لو خاض فيه من حيث لا يشعر.

وأما (الكف) فأن يكف باطنه عن البحث عنه والتفكر فيه»[(١)].

وقال في وظيفة السكوت: «... وكذلك العوام إذا طلبوا بالسؤال هذه المعاني يجب زجرهم ومنعهم وضربهم بالدرة...»[(٢)] ثم قرر «أن للعلاج طريقين:

ـ أحدهما: الخوض في البيان والبرهان إلى أن يصلح به واحد يفسد به اثنان، فإن صلاحه بالإضافة إلى الأكياس، وفساده بالإضافة إلى البله، وما أقل الأكياس، وما أكثر البله، والعناية بالأكثرين أولى.

ـ والطريق الثاني: طريق السلف في الكف والسكوت، والعدول إلى الدرة والسوط والسيف، وذلك مما يقنع الأكثرين، وإن كان لا يقنع الأقلين...»[(٣)].

٤ ـ وقال ابن الجوزي رحمه الله عند قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، «وكان جماعة من السلف يمسكون عن الكلام في مثل هذا، وقد ذكر القاضي أبو يعلى عن أحمد أنه قال: المراد به قدرته وأمره»[(٤)]. وحكى في موطن آخر إجماع السلف على ذلك، عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤][(٥)].

---

(١) إلجام العوام/ ص٥١ ـ ٥٢.
(٢) المصدر السابق/ ص٦٣.
(٣) المصدر السابق/ ص٨٣.
(٤) زاد المسير (١/ ٢٢٥).
(٥) انظر: المصدر السابق (٣/ ٢١٣).

٥ ـ وقال الجويني: «قد اختلف مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنة، وامتنع على أهل الحق فحواها وإجراؤها على موجب ما تبرزه أفهام أرباب اللسان منها، فرأى بعضهم تأويلها، والتزم هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صح من سنن النبي ﷺ، وذهبت أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب سبحانه... وقد درج صحب رسول الله ﷺ على ترك التعرض لمعانيها، ودرك ما فيها... فإذا تصرم[1] عصرهم، وعصر التابعين، على الإضراب عن التأويل...»[2].

٦ ـ وهذا النووي رحمه الله يصرح بأن التفويض، مذهب معظم السلف، أو كلهم فيقول: «اعلم أن لأهل العلم في آيات الصفات وأحاديث الصفات قولين:

ـ أحدهما: وهو مذهب معظم السلف، أو كلهم، أنه لا يتكلم في معناها، بل يقولون: يجب علينا أن نؤمن بها، ونعتقد لها معنى يليق بجلال الله تعالى وعظمته، مع اعتقادنا الجازم أن الله تعالى ليس كمثله شيء، وأنه منزه عن التجسيم، والانتقال والتحيز في جهة، وعن سائر صفات المخلوق، وهذا القول هو مذهب جماعة من المتكلمين، واختاره جماعة من محققيهم وهو أسلم...»[3].

٧ ـ وهذا الرازي يذكر أن حاصل مذهب السلف أنه: «يجب القطع فيها بأن مراد الله تعالى منها شيء غير ظاهرها، ثم يجب تفويض معناها

(١) الانْصِرامُ الانقطاع، والتصارُمُ التقاطع، والتَّصَرُّم التَّقَطُّع، لسان العرب (١٢/ ٣٣٥)، وانظر: القاموس/ ص١٤٥٧

(٢) الرسالة النظامية للجويني/ ص٢٣.

(٣) شرح صحيح مسلم (٣/ ١٩).

إلى الله تعالى، ولا يجوز الخوض في تفسيرها»[١].

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] اختلف أهل الكلام في الآية وذكروا فيها وجوهًا:

ـ الوجه الأول: وهو مذهب السلف الصالح: ـ لما ثبت بالدلائل القاطعة[٢] أن المجيء والذهاب على الله تعالى محال ـ، علمنا قطعًا أنه ليس مراد الله تعالى من هذه الآية هو المجيء والذهاب، وأن مراده بعد ذلك شيء آخر، فإن عينا ذلك المراد لم نأمن الخطأ، فالأولى السكوت عن التأويل بما روي عن ابن عباس أنه قال: «نزل القرآن على أربعة أوجه: وجه لا يعرفه أحد لجهالته، ووجه يعرفه العلماء ويفسرونه، ووجه نعرفه من قبل العربية فقط، ووجه لا يعلمه إلا الله...»[٣].

٨ ـ وقال الشهرستاني[٤]: «اعلم أن السلف من أصحاب الحديث، لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام، ومخالفة السنة التي عهدوها من أئمة الراشدين، ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية على قولهم بالقدر، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن، **تحيروا**[٥] **في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات**

---

(١) أساس التقديس/ص١٨٢ ـ ١٨٣.

(٢) وهي شبهاتهم التي يسمونها أدلة عقلية.

(٣) التفسير الكبير (٥/ ٢٣١).

(٤) محمد بن عبد الكريم أبو الفتح الشهرستاني متكلم فقيه، ولد سنة ٤٦٧هـ، برع في الفقه، صنف نهاية الإقدام في علم الكلام، وتكلم فيه أبو سعد ابن السمعاني، ومحمود الخوارزمي وقال: إنه كان يميل إلى أهل البدع والإلحاد، ويبالغ في نصرة الفلاسفة والذب عنهم، توفي سنة ٥٤٨هـ، انظر: طبقات الشافعية (٢/ ٣٢٣ ـ ٣٢٤).

(٥) لا تستغرب بعد هذا من تفضيل أهل الكلام طريقة الخلف على طريقة السلف؛ =

الكتاب الحكيم، وأخبار النبي الأمي ﷺ، فأما أحمد بن حنبل، وداود بن علي الأصفهاني(١)، وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث، مثل: مالك بن أنس، ومقاتل بن سليمان، وسلكوا طريق السلامة، فقالوا: نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعًا أن الله ﷻ لا يشبه شيئًا من المخلوقات، وأن كل ما تمثل في الوهم، فإنه خالقه ومقدره. . . وقالوا: وإنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين:

ـ أحدهما: المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ الآية [آل عمران: ٧]، فنحن نتحرز عن الزيغ.

ـ والثاني: أن التأويل أمرٌ مظنون بالاتفاق، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز، فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزيغ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم: ﴿كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾، آمنا بظاهره، وصدقنا بباطنه، ووكلنا علمه إلى الله تعالى، ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه. . .»(٢).

٩ ـ وقال السيوطي: «وجمهور أهل السنة ـ منهم السلف وأهل الحديث ـ على الإيمان بها وتفويض معناها المراد منها إلى الله تعالى،

= فإن السلف حيارى، لا يدرون ماذا يصنعون أمام أهل البدع، ولازم ذلك نقص علمهم بالدلائل وتقريرها، بخلاف الخلف، وعلى هذا قيل: طريقة السلف أسلم.

(١) داود بن علي بن خلف أبو سليمان البغدادي المعروف بالأصبهاني، مولى أمير المؤمنين المهدي، رئيس أهل الظاهر، مولده سنة ٢٠٠هـ، سمع من سليمان بن حرب وطبقته، وارتحل إلى إسحاق بن راهويه وسمع منه المسند والتفسير، وجمع وصنف، أنكر عليه مسألة الفظ بالقرآن، مات سنة ٢٧٠هـ. انظر: السير (١٣/٩٧ ـ ١٠٨).

(٢) الملل والنحل (١/١٠٣ ـ ١٠٤).

ولا نفسرها مع تنزيهنا له عن حقيقتها. . . وذهبت طائفة من أهل السنة، إلى أننا نؤولها على ما يليق بجلاله تعالى، وهذا مذهب الخلف»(١).

١٠ ـ وقال الزرقاني(٢): «إن السلف وإن وافقوا الخلف في التأويل، فقد خالفوهم في تعيين المراد باللفظ، بعد صرفه عن ظاهره، وذهبوا إلى التفويض المحض بالنسبة إلى التعيين»(٣).

١١ ـ وقال الكوثري(٤): «والحاصل أن التفويض مع التنزيه مذهب السلف؛ لانتفاء الضرورة في عهدهم، والتأويل مع التنزيه مذهب جمهور الخلق، حيث عنَّ لهم ضرورة التأويل لكثرة الساعين في الإضلال في زمنهم، وليس بين الفريقين خلاف حقيقي؛ لأن كليهما منزه»(٥).

وبعد سرد هذه الطائفة من أقوالهم المتضمنة دعوى أن مذهب السلف في نصوص الصفات هو التفويض، أذكر ما استدلوا به من الآثار على نحو ما سبقت الإشارة إليه.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/٦).

(٢) محمد بن عبد العظيم الزرقاني، من علماء الأزهر، تخرج بكلية أصول الدين، وعمل بها مدرسًا لعلوم القرآن واستمر فيها مدرسًا لعلوم القرآن، والحديث، توفي بالقاهرة سنة ١٣٧٦هـ، انظر: الأعلام (٦/ ٢١٠).

(٣) مناهل العرفان (٢/ ١٩٧).

(٤) محمد زاهد بن حسن بن علي الكوثري، الجركسي الحنفي المتكلم، حنفي متعصب، جهمي معطل، شديد العداء لأئمة السنة وأهلها، له مؤلفات منها، التأنيب، والمقالات، مات سنة ١٣٧١هـ، انظر: الأعلام للزركلي (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، وانظر طليعة التنكيل للمعلمي ضمن التنكيل (١/ ١٨ ـ ٧٢)، والماتريدية للشمس الأفغاني (١/ ٣٤٠ ـ ٣٦٠، ٥٤٥ ـ ٥٥٠)، و(٢/ ١١٠ ـ ١١٩)، و(٣/ ٤٩١ ـ ٥٢٥).

(٥) تعليقه على السيف الصقيل للرد على ابن زفيل/ ص١٣٣، وانظر تعليقه على الأسماء والصفات للبيهقي/ ص٣١٤.

وقد وردت عدة آثار عن بعض أئمة السلف فهم منها أهل التجهيل وغيرهم ـ خطأ ـ أنهم لا يرون البحث في معاني أسماء الله تعالى وصفاته، وأن هذا من المتشابه الذي لا يعلم أحد معناه، والواجب في ذلك تفويض العلم به لله تعالى؛ لأن الرسول ﷺ لم يبين ذلك لأمته، وأذكر في هذا الموطن ما وقفت عليه من تلك الآثار مع ذكر من احتج بها إن تيسر، ثم أعقب ذلك ببيان خطأ الاستدلال بها، على دعوى أن مذهب السلف الصالح هو التفويض، وعلى هذا فالكلام هنا على فرعين: الأول منهما في ذكر العبارات المنقولة عن السلف التي فهم منها التفويض، وأما الثاني: ففي الرد على استدلالهم بتلك العبارات على هذه الدعوى.

الفرع الأول: في ذكر العبارات التي استدل بها على أن السلف مفوضة

المنقول عن السلف في ذلك ما يلي:

أولًا: آثار في الأمر بإمرار نصوص الصفات كما جاءت:

١، ٢ ـ مكحول[١] والزهري:

قال الأوزاعي: كان الزهري ومكحول يقولان: «أمروا الأحاديث كما جاءت»[٢].

٣، ٤، ٥، ٦ ـ مالك، والأوزاعي، وسفيان الثوري،

---

(١) مكحول، أبو عبد الله الشامي، ثقة فقيه مشهور، كثير الإرسال من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة، انظر: التقريب/٦٩٢٣.

(٢) رواه اللالكائي: شرح الأصول (٣/ ٧٣٥)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٩٥٤).

والليث بن سعد[(١)].

عن الوليد بن مسلم[(٢)] قال: سألت الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس، والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها ذكر الرؤية، فقالوا: «أمروها كما جاءت بلا كيف»[(٣)].

٧ ـ سفيان بن عيينة:

سئل: «ما تقول في هذه الأحاديث التي رويت، نحو: القلوب بين أصبعين، وأن الله يعجب أو يضحك ممن يذكره في الأسواق؟ قال: «أمروها كما جاءت بلا كيف»[(٤)].

وسئل عن الأحاديث التي تروى في الرؤية، فقال: «حق نرويها كما

---

(١) الليث بن سعد بن عبد الرحمٰن الفهمي، أبوالحارث المصري، الإمام المشهور ثقة ثبت فقيه، مات سنة ١٧٥هـ، انظر: التقريب/ ٥٧٢٠.

(٢) الوليد بن مسلم مولى بني أمية أبو العباس الدمشقي حافظ إمام عالم أهل الشام قرأ القرآن، وارتحل في الحديث وصنف التصانيف وتصدى للإمامة واشتهر اسمه وكان من أوعية العلم ثقة حافظ مات سنة ١٩٥هـ، انظر ترجمته في السير (٩/ ٢١١ ـ ٢٢٠).

(٣) رواه الخلال: السنة (١/ ٣١٣)، والأجري: الشريعة (٣/ ٧٢٠)، واللالكائي (٣/ ٨٧٥)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٩٥٥)، والاعتقاد/ ص١٢٣، والصابوني: عقيدة السلف/ ص٢٤٩، ولفظه عند البيهقي في الاعتقاد: «بلا كيفية»، ولفظ الخلال: «أمروها كما جاءت»، وصححه الذهبي: الأربعين في صفات رب العالمين/ ص٨٢، وقال الألباني في مختصر العلو: «إسناده صحيح، رجاله كلهم ثقات»، ورواه ابن منده: التوحيد (٣/ ٥٢٠)، و(٣/ ٨٩٤) بلفظ آخر سيأتي ذكره/ ص٧٨٩.

(٤) رواه أبو داود: المراسيل/ ص١١٢/ رقم ٧٥، ومن طريقه الدارقطني: الصفات/ رقم ٤٣، وابن عبد البر: التمهيد (٧/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، وانظر: العلو للذهبي (٢/ ٣٨٤)، ومختصره للألباني/ ص١٦٦.

سمعناها»[١].

٨، ٩ ـ معمر بن راشد[٢] وعبد الله بن المبارك:

فأما معمر بن راشد فعزاه إليه ابن عبد البر[٣]، وأما ابن المبارك، فقد قال الإمام الترمذي رحمه الله تعالى عقب حديث: «**إن الله يقبل الصدقة ويأخذها بيمينه**»[٤]:

«وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه من الروايات من الصفات قد ثبتت الروايات في هذا، ويؤمن بها ولا تتوهم[٥]، ولا يقال كيف؟ هكذا روي عن مالك، وسفيان بن عيينة، وعبد الله بن المبارك، أنهم قالوا في هذه الأحاديث: أمروها كما جاءت، وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة»[٦].

وقد استدل بهذه العبارات على أن السلف لم يتعرضوا لمعاني نصوص الصفات ابن الجوزي[٧] وابن جماعة[٨]، وسلامة

---

(١) رواه ابن منده: التوحيد (٣/ ٨٩٦).

(٢) معمر بن راشد الأزدي أبو عروة البصري، نزيل اليمن، إمام حافظ، طلب العلم وهو حدث، كان من أوعية العلم مع صدقه وتحريه وورعه وحسن تصنيفه، صنف الجامع، مات سنة ١٥٤هـ، انظر ترجمته في السير (٧/ ٥ ـ ١٨).

(٣) انظر: جامع بيان العلم (٢/ ٩٤٣)

(٤) أخرجه البخاري (٣/ ١٤١٠)، ومسلم (٢/ ١٠١٤).

(٥) أي لا يتكلم فيها بالوهم والظن، أو لا يتوهم كيفيتها، كما هو واضح، وأما تفسير السقاف لها فتحريف، وذلك أنه زعم أن المراد «يصرف ظاهرها الذي يوهم مشابهة الله لخلقه مع تفويض المعنى الحقيقي لله تعالى»اهـ. من شرحه المحرف للطحاوية/ ص١٦٨.

(٦) الجامع للترمذي (٣/ ٤١ ـ ٤٢)، وفي هذا الكلام أن هذا قول علماء أهل السنة بعامة.

(٧) انظر: دفع شبه التشبيه/ ص١٠٩، ١١٠ و١٩٥ ـ ١٩٦.

(٨) إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل/ ص٦١.

القضاعي[١].

ثانيًا: آثار في عدم تفسير نصوص الصفات:

١ - محمد بن الحسن الشيباني:

قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتفق الفقهاء كلهم من المشرق إلى المغرب على الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله ﷺ في صفة الرب عَزَّوَجَلَّ، من غير تغيير ولا وصف ولا تشبيه، فمن فسر اليوم شيئًا من ذلك، فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ، وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا، فمن قال بقول جهم فقد فارق الجماعة؛ لأنه قد وصفه بصفة لا شيء»[٢].

وعنه أنه قال عن حديث النزول ونحوه «إن هذه الأحاديث قد روتها الثقات، فنحن نرويها، ونؤمن بها، ولا نفسرها»[٣].

وقد استدل به على أن مذهب السلف في نصوص الصفات، هو التفويض أبو المعين النسفي[٤]، والكوثري، ولفظه: «وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء، يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح»[٥].

٢، ٣، ٤ - مسعر بن كدام[٦] وسفيان الثوري وإسماعيل بن

---

(١) انظر: فرقان القرآن/ ص٨١، ٩٤، والبراهين الساطعة/ ص٢٦١.
(٢) رواه اللالكائي: شرح الأصول (٣/ ٧٤٠)، وثبته ابن تيمية في مجموع فتاويه (٤/ ٤).
(٣) رواه اللالكائي: المصدر السابق (٣/ ٤٧١).
(٤) انظر: بحر الكلام/ ص٢٦.
(٥) تعليقاته على الأسماء والصفات للبيهقي/ ص٣١٤.
(٦) مسعر بن كدام الهلالي، أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل، مات سنة ٥٣ =

أبي خالد[١]:

قال الإمام يحيى بن معين: سمعت زكريا بن عدي يسأل وكيعا[٢] عن هذه الأحاديث يعني أحاديث الصفات فقال: «رأيت إسماعيل بن أبي خالد، ومسعرًا، وسفيان، يروونها ولا يفسرون»[٣].

واحتج به على دعوى تفويض السلف البيهقي[٤].

٥ ـ سفيان بن عيينة:

ثبت عنه من عدة أوجه أنه قال: «كل شيء وصف الله به نفسه في كتابه، فقراءته تفسيره، وليس لأحد أن يفسره»[٥].

واحتج به البيهقي[٦]، وسلامة القضاعي[٧] على تفويض السلف.

وعنه: «هذه الأحاديث التي جاءت عن رسول الله ﷺ في الصفات، والنزول، والرؤية، حق نؤمن بها، ولا نفسرها، إلا ما فسر لنا من

= أو ٥٥هـ، التقريب/٦٦٤٩.

(١) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، ثقة ثبت، من الرابعة، مات سنة ١٤٦هـ، التقريب/٤٤٢.

(٢) وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة، توفي سنة ٩٦ أو ٩٧، وعمره سبعون سنة، التقريب/٧٤٦٤.

(٣) رواه ابن معين: التاريخ برواية الدوري (٣/٢٥٤٣)، ومن طريقه الخلال: السنة (١/٣١١)، وابن منده: التوحيد (٣/٥٢١)، و(٣/٥٢٢)، والدارقطني: الصفات/رقم ٥٨، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/٧٥٩ ـ ط: الحاشدي)، وابن قدامة: ذم التأويل/ص٢١، والذهبي: العلو (٢/٣٥٩).

(٤) انظر: الأسماء والصفات (٢/١٩٧).

(٥) أخرجه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/٦٨٣)، و(٢/٩٠٦) بنحوه.

(٦) انظر: الأسماء والصفات (٢/١٥٧ ـ ١٥٨، ٣٠٣ ـ ٣٠٧، ٣٣٨ ـ ٣٣٩/ط/ الحاشدي).

(٧) انظر: فرقان القرآن/ص٩٤.

فوق»[١].

٦ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام[٢]:

قال عباس بن محمد الدوري[٣]: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام يقول: «هذه الأحاديث التي تروى: «**ضحك ربنا من قنوط عباده**»[٤] و«**إن جهنم لا تمتلئ حتى يضع ربك قدمه فيها**»[٥]، و«**الكرسي موضع القدمين**»[٦]، وهذه الأحاديث التي في الرؤية، هي عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض، ونحن إذا سئلنا عن تفسيرها لا نفسرها وما أدركنا أحدًا يفسرها»[٧].

واحتج به على أن السلف مفوضة البيهقي[٨].

---

(١) رواه ابن منده: التوحيد (٣/ ٨٩٧).

(٢) الإمام الحافظ المجتهد ذو الفنون أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، ولد سنة ١٥٧هـ وهو من أئمة الاجتهاد له تصانيف مؤنقة سارت بها الركبان منها: كتاب الأموال، كتاب الغريب، فضائل القرآن، كتاب الطهور، الناسخ والمنسوخ، توفي بمكة بعد الحج سنة ٢٢٤هـ، انظر: السير (١٠/ ٤٩٨ ـ ٥٠٧) وتذكرة الحفاظ (٢/ ٤١٧).

(٣) العباس بن محمد بن حاتم، أبو الفضل الهاشمي مولاهم، الدوري البغدادي انظر: وطبقات الحنابلة (١/ ٢٣٦ ـ ٢٣٩).

(٤) قطعة من حديث أبي رزين المتقدم تخريجه/ ص٣٥٤.

(٥) تقدم تخريجه/ ص....

(٦) صح عن ابن عباس وأبي موسى موقوفًا عليهما، وهو في حكم المرفوع كما تقدم/ ص٣٠٥.

(٧) رواه الخلال: السنة (١/ ٣١١)، وابن منده: التوحيد (٣/ ٥٢٢)، والآجري: الشريعة (٢/ ٥٨١)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٧٦٠)، والدارقطني: الصفات/ ص٤٧ ـ ٤٨/ رقم ٥٧، ومن طريقه الذهبي: العلو (٢/ ٤٣١) ـ، واللالكائي (٣/ ٩٢٨)، وهو في الإبانة لابن بطة (٣/ ٥٦) بغير إسناد.

(٨) انظر: الأسماء والصفات (٢/ ١٩٧ ـ ١٩٨/ ط: الحاشدي).
وقد اعترض عليه محقق كتاب اللالكائي بثلاثة أمور: =

....

= **الأول**: ضعف حديث أبي رزين: «عجب ربنا».
الثاني: أن حديث: «**الكرسي موضع القدمين**» موقوف، فليس هو بحديث، فالقول بأنه حديث خطأ.
الثالث: أن هذه الأحاديث، منها ما هو آثار عن الصحابة والتابعين، ولا حجة إلا في المرفوع.
والجواب: أما الاعتراض الأول فجوابه:
ـ أن حديث أبي رزين، لا ينزل عن رتبة الحسن كما تقدم بيانه.
ـ أن المعترض اعتمد في تضعيفه على الشيخ الألباني، وقد سبق أنه قد حسّن الحديث، وأورده في السلسة الصحيحة.
وأما الاعتراض الثاني: فجوابه:
ـ أن تخصيص لفظ الحديث بالمرفوع، إنما استقر عليه الاصطلاح أخيرا، وأما المتقدمون فكانوا يطلقون لفظ الحديث على الموقوف على الصحابة، بل أطلقه أحمد وغيره على الموقوف على التابعين، وفي ذلك أمثلة كثيرة، انظر: مقدمة ابن الصلاح/ص١٥، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر (١/ ٢٩٧)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٦) وتهذيب الكمال للمزي (١٩/ ٩٦ ـ ٩٧)، والسير للذهبي (١١/ ٨٥)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (٧/ ٤١٦)، وكتاب الإيمان لأبي عبيد/ ص١٧، ٢١، وقد أطلق فيه كلمة الأثر على المرفوع/ص٢٩، ٣٦، ٤٣.
ـ أنه على فرض تخصيص الحديث بالمرفوع ـ وهو في غاية البعد ـ، فإن هذا الكلام، مما لا مجال للرأي فيه، فهو في حكم المرفوع، كما تقدم، أضف إلى ذلك أن ابن عباس ﷺ كان ينهى عن سؤال أهل الكتاب، فهو مرفوع قطعًا.
وأما الاعتراض الثالث فهو خطأ ظاهر، فإن ما سئل عنه أبو عبيد ما بين مرفوع وموقوف، والموقوف منه في حكم المرفوع، والذي أوقع المعترض في هذا الخطأ أن اللالكائي أورد عدة آثار عن التابعين في الرؤية في باب مستقل ثم عقد بابًا آخر أورد فيه أثر أبي عبيد، ففهم منه المعترض أنه يقصد بالأحاديث ما تقدم من الآثار في الباب المتقدم، وليس ذلك مقصود أبي عبيد، وليس في كلامه شيء من الآثار عن التابعين.
وأما قول المعترض: لا حجة إلا في المرفوع، فقد تقدم أن الموقوف على =

٧ ـ عثمان بن سعيد الدارمي:

فقد قال: «لا نكيف هذه الصفات، ولا نكذب بها، ولا نفسرها»[(١)].

٨ ـ أبو زرعة الرازي[(٢)]:

سئل: أيجوز أن يقال للرب ﷻ يدين ورجلين؟ قال: «يقال كما جاء في الخبر، وهكذا»، وسئل عن حديث ابن عباس الكرسي: «موضع القدمين» فقال: «صحيح، ولا نفسر، نقول كما جاء في الحديث»[(٣)].

٩ ـ ويضاف إلى هؤلاء مالك والثوري والليث والأوزاعي، فقد ورد في رواية أخرى عن الوليد بن مسلم، أنه سألهم عن أحاديث الرؤية وأمثالها، فقالوا: «نؤمن بها وتمضي على ما جاءت، ولا نفسرها»[(٤)].

وقد حكى الترمذي هذا عن أهل الحديث، وسمى بعضهم فقال: «وقد روي عن النبي ﷺ روايات كثيرة مثل هذا، [مثل][(٥)] ما يذكر فيه أمر الرؤية، وأن الناس يرون ربَّهم، وذكر القدم[(٦)]، وما أشبه هذه الأشياء.

= الصحابة في هذا الباب ونحوه حجة؛ لأنه في حكم المرفوع قطعًا.

(١) رواه أبو إسماعيل الأنصاري: ذم الكلام (٤/ ١٢١٣).

(٢) عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، الإمام الحافظ، العلم المشهور من كبار أئمة الحديث، وعلماء العلل، وأعيان الجرح والتعديل، انظر ترجمته في الجرح والتعديل (٥/ ٣٢٥)، والسير (١٣/ ٦٥ ـ ٨٦).

(٣) رواه ابن منده: التوحيد (٣/ ٩٠٢).

(٤) رواه ابن منده: التوحيد (٣/ ٥٢٠)، و(٣/ ٥٩٤)، ولا يخفى أن الثابت عنهم هو إحدى الروايتين لاتحاد مخرجهما، وعلى كل؛ فهي مما يستند إليه أهل التجهيل في نسبة التفويض إلى السلف.

(٥) زيادة يقتضيها السياق، والله أعلم.

(٦) تقدم تخريج الحديث الوارد في ذلك، وكذا أثري ابن عباس وأبي موسى/ =

والمذهب في هذا عند أهل العلم من الأئمة، مثل سفيان الثوري، ومالك بن أنس، وابن المبارك، وابن عيينة، ووكيع، وغيرهم أنهم رووا هذه الأشياء، ثم قالوا: تروى هذه الأحاديث، ونؤمن بها، ولا يقال: كيف؟، وهذا الذي اختاره أهل الحديث، أن تروى هذه الأشياء كما جاءت، ويؤمن بها، ولا تفسر، ولا تتوهم، ولا يقال: كيف؟ وهذا أمر أهل العلم الذي اختاروه، وذهبوا إليه»[(١)].

وقد استدل بهذا الأثر السقاف، فنسب مذهب التفويض إلى السلف[(٢)].

١٠ ـ أبو بكر الحميدي[(٣)]:

ذكر أن من أصول السنة: «وما نطق به القرآن والحديث مثل: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، ومثل قوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧]، وما أشبه هذا من القرآن والحديث لا نزيد فيه، ولا نفسره، ونقف على ما وقف عليه القرآن والسنة، ونقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، ومن زعم غير هذا فهو معطل جهمي»[(٤)].

= ص٣٠٥ وهما في حكم المرفوع، كما تقدم.

(١) الجامع للترمذي (٤/ ٦١١)، وانظر نحوه في (٥/ ٢٥٠).

(٢) انظر: صحيح شرح الطحاوية للسقاف/ ص١٦١.

(٣) عبد الله بن الزبير الحميدي، أبو بكر القرشي الأسدي المكي، إمام حافظ فقيه، شيخ الحرم، أثنى عليه كبار الأئمة، وكان أجل أصحاب ابن عيينة، وراوية حديثه، ألف المسند، وكان يقول: «والله لأن أغزو هؤلاء الذين يردون حديث رسول الله ﷺ، أحب إلي من أن أغزو عدتهم من الأتراك»، مات سنة ٢١٩، وقيل: ٢٢٠هـ، انظر: السير (٥/ ٦١٦ ـ ٦٢٠).

(٤) مسند الحميدي (٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

ثالثًا: آثار في نفي المعنى عن نصوص الصفات، أو المنع من السؤال عن ذلك:

١ ـ أحمد بن حنبل:

روى الخلال عن حنبل أنه قال: «سألت أبا عبد الله عن الأحاديث التي تروى: «**إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة إلى السماء الدنيا**[(١)]»، و«**أن الله يرى في الآخرة**»[(٢)]، و«**إن الله يضع قدمه**»[(٣)]، وما أشبهه؟ فقال: «نؤمن بها ونصدق بها، ولا كيف ولا معنى...»»[(٤)].

وقد احتج به الكوثري فقال: «وأنت ترى هؤلاء وغير هؤلاء من السلف يأبون الخوض في معاني أحاديث الصفات، وذلك هو مذهب السلف الصالح، وأما من خاض وسلك مسلك المشبهة فليس من السلف في شيء، واتفق السلف والخلف على تنزيه الله سبحانه عن مشابهة صفات الخلق، وليس هناك إلا التنزيه مع التفويض، أو التنزيه مع التأويل عند أهل الحق سلفًا وخلفًا»[(٥)].

وكذلك اعتمده السقاف في تقرير أن من السلف من فوض في نصوص الصفات[(٦)].

وقال ابن تيمية: «والمنتسبون إلى السنة من الحنابلة وغيرهم، الذين جعلوا لفظ التأويل يعم القسمين[(٧)]، يتمسكون بما يجدونه في كلام

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٣٢١.
(٢) تقدم تخريج ثلاثة أحاديث في ذلك/ ص٣٥٣.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) ذكره ابن قدامة في ذم التأويل/ ص٢٢.
(٥) التعليق على الأسماء والصفات/ ص٣٧٦، وانظر/ ص٤٤٦.
(٦) انظر: صحيح شرح الطحاوية/ ص١٦٨ ـ ١٦٩.
(٧) يعني التفسير، والاصطلاح المحدث، وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل.

الأئمة في المتشابه، مثل قول أحمد في رواية حنبل: «ولا كيف، ولا معنى»، ظنوا أن مراده أنا لا نعرف معناها»[١].

٢ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام:

ذكر عنه الخطابي رحمه الله تعالى أنه كان يقول: «نحن نروي هذه الأحاديث، ولا نريغ[٢] لها المعاني»[٣].

وقد احتج به على هذه الدعوى الخطابي[٤]، ونقله عنه البيهقي[٥].

٣ ـ يزيد بن هارون[٦]: روي عنه أنه حدث بحديث جرير بن عبد الله البجلي في الرؤية[٧]، فقال له رجل: «يا أبا خالد ما معنى هذا الحديث؟»، فغضب وحرد[٨]، وقال: «ما أشبهك بصبيغ[٩] وأحوجك إلى مثل ما فعل به»...»[١٠].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٦٣).

(٢) أراغ يروغ بمعنى طلب وأراد، انظر: الصحاح (٤/ ١٣٢٠).

(٣) أعلام الحديث للخطابي (٣/ ١٩٣٠).

(٤) المصدر السابق (٣/ ١٩٣٠).

(٥) في الأسماء والصفات/ ص٣٥٠/ ط: القديمة، و(٢/ ١٩٢/ ط: الحاشدي).

(٦) يزيد بن هارون بن زاذان، أبو خالد السلمي مولاهم الواسطي، الإمام القدوة شيخ الإسلام الحافظ، ولد سنة ١١٨هـ، كان رأسًا في العلم والعمل، أثنى عليه كبار الأئمة، وكان معاديًا للجهمية، يقال إن المأمون امتنع من إظهار المحنة حتى مات، توفي سنة ٢٠٦هـ، انظر: السير (٩/ ٣٥٢ ـ ٣٦٥).

(٧) تقدم تخريجه/ ص٣٥٣.

(٨) أي اشتد غضبه، يقال فيه حرد وحارد، أي غضبان، ويقال فيمن اشتد غضبه فتحرش بمن أغضبه وهم به الحرد بالتحريك، انظر: لسان العرب (٣/ ١٤٣)، وانظر القاموس/ ص٣٥٣، ومختار الصحاح/ ص١١٣.

(٩) انظر قصته في عقيدة السلف للصابوني/ ص٢٣٧ ـ ٢٣٩، وهي أنه كان مكثرًا من السؤال عن متشابه القرآن، فأدبه عمر بن الخطاب ﷺ على ذلك.

(١٠) ذكره الصابوني: عقيدة السلف/ ص٢٣٧، ونقله عنه التيمي: الحجة (١/ ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

وقد ورد النهي عن البحث عن معاني صفات الله، ومنع السؤال عن ذلك في كلام بعض علماء السنة ـ سوى من تقدم ـ مما قد يفهم منه أنهم يقررون أن تفويض معاني نصوص الصفات من أصول السلف، ومن هؤلاء:

٣ ـ العلامة ابن سريج[(١)]:

سئل عن صفات الله تعالى فقال: «وقد صح عند جميع أهل الديانة والسنة إلى زماننا أن جميع الآي والأخبار الصادقة عن رسول الله ﷺ يجب على المسلمين الإيمان بكل واحد منها كما ورد، وأن السؤال عن معانيها بدعة، والجواب كفر وزندقة»[(٢)].

٤ ـ الإمام أبو عثمان الصابوني:

ذكر أن من عقيدة أصحاب الحديث إثبات «نزول الرب ﷻ كل ليلة إلى السماء الدنيا، من غير تشبيه له بنزول المخلوقين، ولا تمثيل، ولا تكييف، بل يثبتون ما أثبته رسول الله ﷺ، وينتهون فيه إليه، ويمرون الخبر الصحيح الوارد بذكره على ظاهره، ويكلون علمه إلى الله»[(٣)].

٥ ـ الإمام يحيى بن إبراهيم السلماسي:

ورد في كلامه في جمل اعتقاد أهل السنة سلفًا وخلفًا قوله: «وأن ما ورد من الأخبار الصحيحة بنقل العدول الثقات تجرى على ظاهرها،

(١) الإمام شيخ الإسلام فقيه العراقيين أحمد بن عمر بن سريج، أبو العباس البغدادي القاضي الشافعي، صاحب المصنفات، ولد سنة بضع وأربعين ومئتين وسمع في الحداثة، ولي القضاء بشيراز، وكان يفضل على جميع أصحاب الشافعي، حتى على المزني، وكان فهرست كتبه يشتمل على أربع مئة مصنف، توفي سنة ٣٠٣هـ، انظر: السير للذهبي (١٤/٢٠١ ـ ٢٠٢).

(٢) العلو للذهبي (٢/١١١٦).

(٣) عقيدة السلف وأصحاب الحديث/ ص١٩١.

ويؤمن بجميعها، ويوكل معانيها إلى الله تعالى، من غير تمثيل ولا تكييف ويقال: ﴿رَبَّنَآ ءَامَنَّا بِمَآ أَنزَلْتَ وَٱتَّبَعْنَا ٱلرَّسُولَ فَٱكْتُبْنَا مَعَ ٱلشَّٰهِدِينَ ۝٥٣﴾ [آل عمران]»[١].

٦ ـ وقال أبو الحسن الكرجي مبينًا اعتقاد أئمة السلف: «إلى غيرها من الأحاديث هالتنا أو لم تهلنا، بلغتنا أو لم تبلغنا، اعتقادنا فيها وفي الآي الواردة في الصفات: أنا نقبلها ولا نحرفها ولا نكيفها ولا نعطلها ولا نتأولها، وعلى العقول لا نحملها، وبصفات الخلق لا نشبهها، ولا نعمل رأينا وفكرنا فيها، ولا نزيد عليها ولا ننقص منها، بل نؤمن بها **ونكل علمها إلى عالمها** كما فعل ذلك السلف الصالح وهم القدوة لنا في كل علم»[٢].

وقال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا منهج السلف في الاعتقاد:

«فمن سبيلهم في الاعتقاد، الإيمان بصفات الله تعالى وأسمائه، التي وصف بها نفسه، وسمى بها نفسه، في كتابه وتنزيله، أو على لسان رسوله، من غير زيادة عليها، ولا نقص منها، ولا تجاوز لها، ولا تفسير لها، ولا تأويل لها بما يخالف ظاهرها، ولا تشبيه لها بصفات المخلوقين ولا سمات المحدثين، بل أمروها كما جاءت، **وردوا علمها إلى قائلها، ومعناها إلى المتكلم بها**»[٣].

رابعًا: آثار في السكوت عن الكلام في نصوص الصفات:

وقد ورد في ذلك عدة آثار منها:

١ ـ الإمام مالك:

---

(١) كتاب منازل الأئمة الأربعة/ ص١٠٨ ـ ١٠٩.

(٢) نقله عنه ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٤/ ١٨٥).

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٢).

عن أشهب بن عبد العزيز[١] قال سمعت مالك بن أنس يقول: «إياكم وأهل البدع، فقيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، وكلامه وعلمه وقدرته، ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون»[٢].

٢ ـ سفيان ين عيينة:

قال رَحِمَهُ اللهُ: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته والسكوت عليه»[٣].

٣ ـ أثر محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وقد سبق ذكره[٤]، وفيه أن أهل السنة «أفتوا بما في الكتاب والسنة ثم سكتوا».

٤ ـ وسئل ابن خزيمة عن الكلام في الأسماء والصفات فقال: «بدعة ابتدعوها، ولم يكن أئمة المسلمين، وأرباب المذاهب، وأئمة الدين، مثل مالك، وسفيان، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، ويحيى بن يحيى[٥]، وابن المبارك، ومحمد بن يحيى[٦]، وأبي حنيفة،

---

(١) أشهب بن عبد العزيز بن داود أبو عمرو المصري، علامة، إمام، مفتي مصر، أخذ عن مالك والليث بن سعد توفي سنة ٢٠٤هـ، انظر: السير (٩/ ٥٠٠ ـ ٥٠٢).

(٢) رواه السلمي في ذم الكلام ـ كما في منتخبه لأبي الفضل المقرئ/ ص٨٢ ـ ٨٣، والتسعينية لابن تيمية (٣/ ٧٨٥)، والفتح لابن رجب (٥/ ١٠١) ـ، ومن طريقه أبو إسماعيل الهروي: ذم الكلام (٤/ ٨٧٢)، وأبو القاسم التيمي: الحجة (١/ ١٤٤).

(٣) أخرجه البيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٧٢٥)، و(٢/ ٨٦٩).

(٤) ص٤٠٩.

(٥) يحيى بن يحيى التميمي أبو زكريا النيسابوري، ريحانة نيسابور ثقة ثبت إمام، من العاشرة، مات سنة ٢٢٦هـ، انظر: التقريب/ رقم ٧٧١٨.

(٦) محمد بن يحيى بن عبد الله أبو عبد الله الذهلي مولاهم النيسابوري، الإمام العلامة الحافظ البارع شيخ الإسلام وعالم أهل المشرق، وإمام أهل الحديث =

ومحمد بن الحسن، وأبي يوسف، يتكلمون في ذلك، بل كانوا ينهون عن الخوض فيه، ويدلون أصحابهم على الكتاب والسنة، فإياك والخوض فيه، والنظر في كتبهم بحال»(١).

خامسًا: آثار في الجهل بالكيفية والمنع من السؤال عن ذلك:

وقد ورد ذلك عن:

١، ٢ ـ ربيعة الرأي، ومالك بن أنس.

عن سفيان بن عيينة قال سئل ربيعة بن أبى عبد الرحمٰن عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] كيف استوى؟ قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ومن الله الرسالة، ومن الرسول البلاغ، وعلينا التصديق»(٢).

وعن يحيى بن يحيى قال: «كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل فقال: «يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ فكيف استوى؟»، قال: فأطرق مالك رأسه حتى علاه الرحضاء، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال

= بخراسان، مولده سنة بضع وسبعين، كان بحرًا لا تكدره الدلاء، جمع علم الزهري وصنفه وجوده، فلقب الزهري، وانتهت إليه رئاسة العلم ببلده، كان شديد التمسك بالسنة، وكان أحمد بن حنبل يثني عليه، وينشر فضله، صنف كتاب: علل أحاديث الزهري، قال فيه الدارقطني: «من أحب أن ينظر، ويعرف قصور علمه عن علم السلف، فلينظر في علل حديث الزهري لمحمد بن يحيى»، مات سنة ٢٥٨هـ، انظر: السير (١٢/ ٢٧٤ ـ ٢٨٤).

(١) ذكره السلمي في ذم الكلام/ ص٩٩ ـ منتخبه، وكما في التسعينية لابن تيمية (٣/ ٧٨٨)، والاستقامة له (١/ ١٠٩ ـ ١١٠) ـ، ونقله عنه الهروي: ذم الكلام (٤/ ١٢٦٣).

(٢) انظر تخريجه/ ص٣٨٢.

عنه بدعة»»[١].

وقد استدل بهذين الأثرين بعض المدعين أن مذهب السلف التفويض، وإن كان هذا بناء على فهم خاطئ عند بعضهم، وهم الذين فهموا منهما أن السائل إنما سأل عن معنى الاستواء، فكان جواب مالك وشيخه ربيعة بنفي العلم به، فمن ذلك:

ما ذكره مرعي الكرمي[٢] أن السائل سأل الإمام مالك عن معنى الاستواء[٣].

وقد استدل به الغزالي على منع العوام من السؤال، عن معاني نصوص الصفات، وهذا يعني أنه فهم أن السائل سأل الإمام مالك عن معنى الاستواء، كما ذكره أبو الليث السمرقندي[٤]، مستدلًا به على أن مذهب السلف في نصوص الصفات هو التفويض، فقال ـ عند قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ٢٩] ـ: «هذه الآية من المشكلات، والناس في هذه الآية وما شاكلها على ثلاثة أوجه:

قال بعضهم: نقرؤها ونؤمن بها ولا نفسرها، وهذا كما روي عن مالك بن أنس، وقوله مشهور...»[٥].

---

(١) انظر تخريجه/ ص٧٦١.

(٢) مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، فقيه مؤرخ أديب من كبار الحنابلة في القاهرة، له مؤلفات كثيرة منها: دليل الطالب لنيل المطالب، الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة، مات سنة ١٠٣٣هـ، انظر: الأعلام (٨/ ٨٨ ـ ٨٩).

(٣) انظر: أقاويل الثقات/ ص٤٦.

(٤) نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الليث السمرقندي، الفقيه، يعرف بإمام الهدى، تفقه على أبي جعفر الهندواني له مؤلفات كثيرة منها تنبيه الغافلين، مات سنة ٣٧٥هـ، انظر: طبقات الحنفية/ ص١٩٦.

(٥) تفسير السمرقندي المسمى بحر العلوم (١/ ١٠٧).

وقد استند إلى هذا الأثر ملا علي القاري[١]، والقضاعي، في نسبة التفويض إلى السلف[٢]، واستدل به البياضي[٣] لنسبة التأويل لمالك[٤]، وأورده السقاف أيضًا، مستدلًا به على ثبوت التفويض عن بعض السلف[٥].

الفرع الثاني: الرد على استدلال أهل التجهيل بالعبارات السابقة على أن نصوص الصفات من المتشابه

إن ما قرره أهل التجهيل، من أن مذهب السلف في نصوص الصفات، هو تفويض معناها إلى الله تعالى وعدم البحث فيه، مجرد دعوى باطلة، عارية عن الدليل، والسلف الصالح بريئون مما نسبه إليهم هؤلاء المجهلة، براءة الذئب من دم ابن يعقوب ـ كما يقولون ـ، والأدلة على بطلانها شرعًا وعقلًا، كثيرة جدًّا، وما استندوا إليه من الآثار المنقولة عنهم لا تدل على ما زعم أولئك وبيان ذلك كما يأتي:

---

(١) علي بن سلطان بن محمد أبو الحسن الهروي المكي، المعروف بملا علي القاري، من كابر علماء الماتريدية، له عدة مؤلفات منها مرقاة المفاتيح، وشرح نخبة الفكر، توفي سنة ١٠١٤هـ، انظر: الأعلام للزركلي (٥/ ١٣).

(٢) انظر: شرح الفقه الأكبر/ ص١٧٢، وضوء المعالي/ ص٣١، وفرقان القرآن/ ص٨١، والعجيب أنه نسب إلى مالك تأويل النزول كما تقدم عنه/ ص هامش.

(٣) أحمد بن الحسن بن سنان الدين البياضي الرومي الحنفي قاضي العسكر، حج مع والده وحضر دروس الشمس البابلي بمكة، وأجازه في عموم طلبته، ولي قضاء حلب، وبورسة، ومكة، ثم عزل، وقدم دمشق، ثم ولي قضاء قسطنطينية وقضاء العسكر بروم ايل، من مصنفاته شرح كتاب الوصايا، والفقه الأبسط، توفي سنة ١٠٩٨هـ. ينظر: خلاصة الأثر للخزرجي (١/ ١٨١ ـ ١٨٢)، وهدية العارفين لإسماعيل باشا (١/ ١٦٤).

(٤) انظر: إشارات المرام من عبارات الإمام/ ص١٨٨

(٥) انظر: صحيح شرح الطحاوية/ ص١٦٨.

أولًا: الرد على استدلالهم بالأمر بإمرار النصوص على ظاهرها:

والجواب عن زعم أن هذه العبارة تدل على أن السلف كانوا يفوضون معاني نصوص الصفات، ولا يفهمون له معنى أن ذلك زعم باطل، وبيانه من خمسة أوجه:

الوجه الأول: أن جُل[١] من ثبتت عنه هذه العبارة، فقد ثبت عنه القول بإثبات الصفات لله تعالى، وهذا يعني أنهم فهموا من نصوص الصفات الإثبات، وأن مرادهم بقولهم أمروها كما جاءت، الرد على أهل التعطيل نفاة الصفات، الذين يصرفون النصوص عن ظاهرها[٢].

ومن الآثار الثابتة عنهم في الإثبات:

١ - مالك رحمه الله تعالى:

قال: «الله تعالى في السماء وعلمه في كل مكان لا يخلو من علمه مكان»[٣].

وقال أيضًا: «الناظرون ينظرون إلى الله ﷻ يوم القيامة بأعينهم»[٤].

وقد تقدم عنه إنكار من أول رؤية الله بأن المراد رؤية الثواب،

---

(١) المقصود هنا النقل الصريح عن كل واحد من هؤلاء، وأرجو الله أن يوفق للوقوف على نقول عن البقية، وهذا الوجه أقوى من الرد بأن الإثبات مذهب السلف؛ لأنه رد بنصوص هؤلاء الأئمة أنفسهم الذين استُدِلَّ بأقوالهم، ولو وجدت نقول أخرى عن بقية الأئمة، لكان في ذلك قاصمة ظهر لمن يستدل بتلك العبارات المنقولة عنهم، وإنما عبرت بالجل لأني لم أقف على نصوص للآخرين، فاللّهم يسر.

(٢) وقد سبق كلام بعض العلماء في حكاية إجماع السلف على إثبات الصفات.

(٣) مضى تخريجه/ ص٤٠٨.

(٤) الآجري: الشريعة (٣/ ٥٧٤)، واللالكائي (٣/ ٨٧٠) من طريق ابن وهب عنه.

واحتج على ذلك، بقوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين]، وهذا من دقيق الفهم، وهو استدلال بمفهوم المخالفة(١)، وفي رواية أخرى من طريق آخر أنه قال: بل تنظر إليه نظرًا، وقد قال موسى: ﴿أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣](٢)، فقال له: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾، فانظر كيف فهم من سؤال موسى عليه السلام الرؤية وجواب الله تعالى له، جواز رؤية الله تعالى في الآخرة، وهل يقول هذا من يعتقد أنه لا يمكن العلم بمعاني نصوص الصفات، كما ينسبه إليه المجهلة، وكثير من أهل الكلام؟.

٢ ـ الأوزاعي:

قال رحمه الله: «إني لأرجو الله، أن يحجب الله عز وجل جهمًا وأصحابه، أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة]، فجحد جهم وأصحابه، أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه»(٣).

---

(١) هو نقيض مفهوم الموافقة، ويسمى دليل الخطاب وتنبيه الخطاب، وهو الذي يطلق عليه اسم المفهوم في الأكثر، وهو إثبات نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه إثباتًا ونفيًا، وهو حجة عند الجمهور خلافًا لأبي حنيفة وجمهور أصحابه، والباجي من المالكية، وهو تسعة أنواع أضعفها مفهوم اللقب؛ فليس حجة عند الجمهور، انظر: تقريب الوصول لابن جزي/ ص١٦٣، ومفتاح الوصول للتلمساني/ ٥٥٥ ـ ٥٥٦، وشرح معالم أصول الفقه للتلمساني (١/ ٣٢٣)، وأصول الفقه لابن مفلح (٣/ ١٠٦٥)، وإرشاد الفحول للشوكاني (٢/ ٣٨ط/ دار الكتاب العربي)، ومذكرة الأصول للشنقيطي/ ص٢٨٥، وانظر شرح أنواعه في شرح معالم أصول الفقه للتلمساني (١/ ٢٨٢ ـ ٣٢٢)، ومذكرة الأصول للشنقيطي/ ص٢٨٥ ـ ٢٨٨، وانظر موانع اعتباره في مفتاح الوصول/ ص٥٥٦ ـ ٥٦١، والكوكب المنير (٣/ ٤٨٩ ـ ٤٩٦) والمذكرة/ ص٢٨٨ ـ ٢٨٩.

(٢) انظر/ ص٦٩٧.

(٣) رواه ابن أبي حاتم كما في شرح الأصول للالكائي (٣/رقم ٨٧٤).

تنبيه مهم: من الموافقات الطريفة العجيبة أن في أثر الوليد التصريح بأنه سأل عن أحاديث الرؤية وغيرها، وكذا فيما نقله الترمذي عن هؤلاء الأئمة، وفي هذه الآثار عن مالك والأوزاعي التصريح بإثبات الرؤية، والاستدلال عليها في قول مالك بمفهوم المخالفة من قول الله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين]، ومن سؤال موسى ﷺ ربه رؤيته[1]، وهذا من دقيق الفقه، فهل يقال مع هذا إنهم لا يعلمون المراد من نصوص الرؤية، ويفوضون معناها إلى الله؟!، وكيف يقول الأوزاعي ومالك بالإثبات والتفويض في صفة واحدة؟، وهل هما عند من ينسب إليهما ذلك التفويض أهل لهذا التناقض، الذي لا يرضى به عاقل، فضلًا عن عالم[2]؟.

٣ ـ عبد الله بن المبارك:

سئل: «كيف نعرف ربنا ﷻ؟ ـ قال: «بأنه على العرش، بائن من خلقه»، قيل: «بحد[3]؟»، ....

---

(١) انظر: أوجه الاستدلال من قول موسى: ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾، وقوله تعالى لموسى: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾، في حادي الأرواح/ص٣٦٢ ـ ٣٦٣، وشرح العقيدة الطحاوية (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، وتأمل دقة ذلك، يظهر لك بعد فقه السلف، وبراءتهم من التفويض المزعوم، وقد صح عن الشافعي أيضًا الاستدلال بآية المطففين، رواه البيهقي: مناقب الشافعي/٤١٩ ـ ٤٢٠ من طريق الربيع وابن هرم عنه، ورواه الحاكم عن الأصم عن الربيع كما في حادي الأرواح/ ص٣٦٨، وشرح الطحاوية (١/ ٢١١ ـ ٢١٢)، وهوعند اللالكائي من طريق الأصم عن الربيع (٣/ ٨٨٣) كذلك، وكذا صح عن أحمد كما في الشريعة للآجري (٣/ ٥٧٧ ـ ٥٧٨).

(٢) وانظر قولًا آخر عن مالك في الإنكار على نفاة الرؤية عند اللالكائي (٣/ ٨٧٢).

(٣) الحد في اللغة: الحاجز بين الشيئين المميز بينهما، وقد ورد إطلاقه عند السلف على معنيين: =

قال: بحد»»[١].

وفي رواية: أنه بلغ ذلك أحمد بن حنبل فقال: «هكذا هو عندنا»[٢].

٤ ـ سفيان الثوري:

فقد سئل عن قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾ [الحديد: ٤]، فقال: علمه[٣].

وقال أيضًا: «القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ، وإليه يعود من قال غير هذا فهو كافر»[٤].

= أحدهما: الإحاطة بالله تعالى علمًا، وهذا الذي أراده من نفى الحد عن الله تعالى من السلف

والثاني: مباينة الله تعالى لخلقه وتميزه عنهم وعلوه على جميع مخلوقاته، وهذا الذي أراده من أثبت الحد لله تعالى، انظر: الصحاح للجوهري (٢/ ٤٦٢)، ولسان العرب (٣/ ١٤٠)، ودرء التعارض (٢/ ٣٠ ـ ٣٥)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٢٨ ـ ٤٣٣، ٤٤٢ ـ ٤٤٣)، ونقض الدارمي على المريسي/ ص٥٧ ـ ٦٢.

(١) رواه الدارمي: الرد على المريسي/ ص٥٧/ رقم ٣٣، وص٢٩٦/ رقم ١٣٠، وفي الرد على الجهمية/ رقم ١٦٢، وعبد الله بن أحمد: السنة (١/ رقم ٢١٦)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٩٠٢) من طرق عن علي بن حسن بن شقيق، وقد صححه ابن تيمية في الفتوى الحموية/ ص٣٦٦، والذهبي في العلو (٢/ ٩٨٦)، وابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص١٣٤.

(٢) رواه الخلال في السنة ـ كما في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٢٨)، ودرء التعارض (٢/ ٣٤)، والعلو للذهبي (٢/ ص٩٨٦) ـ، ورواه عبد الله بن أحمد (١/ ٢١٦) بنحوه، وانظر أثرًا آخر عن ابن المبارك في السنة لعبد الله (١/ ٨٩٥).

(٣) رواه عبد الله: السنة (١/ ٥٩٧)، والآجري: الشريعة (٣/ ٦٥٤)، والبيهقي: الأسماء والصفات (٢/ ٩٠٨)، واللالكائي: شرح الأصول (٣/ ٦٧٢)، وصححه الذهبي: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٦) ونقل الألباني عن مختصر الذهبي للعلو أن هذا الأثر ثابت، انظر: مختصر العلو للألباني/ ص١٣٩.

(٤) رواه اللالكائي (١/ ص١٥١)، وثبته الذهبي في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٠٧).

٥ ـ سفيان بن عيينة:

فقد سأله رجل: يا أبا محمد: ما تقول في القرآن؟، فقال: «كلام الله، منه خرج وإليه يعود»(١).

٦ ـ يزيد بن هارون:

فقد قيل له: من الجهمية؟ قال: «من زعم أن ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]، على خلاف ما يَقِرّ في قلوب العامة؛ فهو جهمي»(٢).

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية ـ كما في العلو للذهبي (٢/ ٣٨١) ـ، بإسناد صحيح ـ كما في مختصر العلو/ ص١٦٤ ـ، ورواه البيهقي: الأسماء والصفات/ ص٢٤٥/ ط: القديمة من طرق عن ابن عيينة، فهو أثر مشهور عن سفيان.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٥٤)، وابن أبي حاتم في الرد على الجهمية ـ كما في العلو للذهبي (٢/ ٣٩٠) ـ عن عباس بن عبد العظيم العنبري، وأبو داود في المسائل/ ص٢٦٨ عن أحمد بن سنان كلاهما عن شاذ بن يحي عن يزيد، وجزم به البخاري في خلق أفعال العباد/ ص٣٦، فقال: «وحذر يزيد بن هارون من الجهمية فقال...» فذكره.

قال ابن تيمية ﷺ: «والذي تقرر في قلوب العامة، هو ما فطر الله تعالى عليه الخليقة، من توجهها إلى ربها تعالى، عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات إليه تعالى: نحو العلو، لا يلتفت يمنة ولا يسرة، من غير موقف وقفهم عليه، ولكن ﴿فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ﴾ [الروم: ٣٠]»، وما من مولود إلا وهو يولد على هذه الفطرة، حتى يجهمه وينقله إلى التعطيل، من يقيض له». نقله عنه ابن القيم في اجتماع الجيوش/ ص٢١٤.

وعلق الذهبي ﷺ على أثر يزيد بن هارون بقوله: «يقر: مخفف، والعامة مراده بهم جمهور الأمة وأهل العلم، والذي وقر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء، هذا الذي وقر في فطرهم السليمة، وأذهانهم الصحيحة، ولو كان له معنى وراء ذلك تفوهوا به ولما أهملوه، ولو تأول أحد منهم الاستواء لتوفرت الهمم على نقله، ولو نقل لاشتهر...» العلو (٢/ ١٠٣١).

٧ ـ عبد الله بن مسلمة القعنبي[١]:

فقد سمع رجلا من الجهمية يقول: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه]: استولى[٢] فقال: «من لا يوقن أن ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] كما تقرر في قلوب العامة؛ فهو جهمي»[٣].

٨ ـ أبو زرعة الرازي:

قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة رحمهما الله تعالى عن مذهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؟ فقالا:

«أدركنا العلماء في جميع الأمصار ـ حجازا وعراقا وشاما ويمنا ـ فكان من مذهبهم: . . . وأن الله على عرشه بائن من خلقه، كما وصف نفسه في كتابه، وعلى لسان رسوله، بلا كيف، أحاط بكل شيء علما، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى]»[٤].

---

(١) عبد الله بن مسلم بن مسلمة القعنبي، أبو عبد الرحمٰن المدني، قال الذهبي في العلو: ذاك الإمام، وذكر أنه كان من أئمة الهدى، وأكبر شيخ للإمام مسلم مطلقًا، وأن بعض الأئمة فضله على مالك ـ يعني في الحفظ ـ، وقدمه أبو حاتم وابن المديني على غيره من رواة الموطأ، توفي سنة ٢٢١هـ عن بضع وثمانين سنة، انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (١/ ٢٨١)، والسير (١٠/ ٢٦٣).

(٢) هذا يبين أن الجهمية هم سلف الأشاعرة والماتريدية وغيرهم ممن يحرف الاستواء بالاستيلاء.

(٣) أورده ابن القيم في اجتماع الجيوش/ص٢١٦، والذهبي: العلو (٢/ ٤١٢)، والعرش (١/ ٢١٣)، وعزاه الذهبي لعبد العزيز القُحَيْطي، وانظر عن القحيطي ما كتبه عبد الرحمٰن العثيمين في تعليقه على ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ١١٣).

(٤) رواه اللالكائي (١/ ١٧٧) ومن طريقه الذهبي: العلو (٢/رقم ٤٦٦)، ورواه أيضًا من طريقين آخرين عن ابن أبي حاتم (٢/ص١١٥٧ ـ ١١٥٨)، وقد صحح الألباني إسناد اللالكائي في مختصر العلو/ص٢٠٤، وذكر أن رسالة ابن أبي حاتم موجودة في الظاهرية.

وفي هذا الكلام بيان أن مراد السلف بقولهم كما جاءت أي: بإثبات ما دلت عليه من الصفات، وأن قولهم بلا كيف أي: من غير تكييف خلاف ما فهمه المجهلة، ويوهمه أهل الأهواء، وقد نسب ذانك الإمامان هذا الكلام إلى جميع أهل العلم، فمن سلف المجهلة، والمؤولة إذن؟.

الوجه الثاني(١): أن قول هؤلاء الأئمة، موافق لقول الإمام مالك وشيخه ربيعة، أن الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول؛ فإنهم إنما نفوا العلم بكيفية الصفات، لا حقيقة الصفة.

الوجه الثالث: أنه لو كان السلف آمنوا باللفظ المجرد من غير فهم لمعناه على ما يليق بالله لما صح أن يقال: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، ولما صح قولهم أمروها كما جاءت بلا كيف؛ لأن الاستواء حينئذ لا يكون معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم.

الوجه الرابع: أنه لا حاجة إلى نفي العلم بالكيفية، لمن لا يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى ذلك من يثبت الصفة.

الوجه الخامس: أن قولهم أمروها كما جاءت، يقتضي إبقاء دلالتها على ما هي عليه، وقد جاءت ألفاظًا دالة على معاني؛ فلو كانت دلالتها منتفية لوجب أن يقال فيها أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن المعنى المفهوم منها غير مراد، أو يقال: أمروا ألفاظها مع اعتقاد أن الله غير موصوف بما دلت عليه حقيقة، وحينئذ تكون قد أمرت كما جاءت(٢)، ولا حاجة حينئذ إلى قول: «بلا كيف»؛ لأن نفي الكيفية

(١) هذا الوجه وما بعده ذكرها ابن تيمية وهي مستفادة من تلك الألفاظ المستدل بها على أن هؤلاء الأئمة مفوضة.

(٢) في الحموية: «وحينئذ فلا تكون قد أمرت كما جاءت»، والظاهر أن لفظ: «فلا» زائد، كما يفهم من سياق الكلام، والله أعلم.

عما ليس بثابت لغو من القول[١].

قال ابن القيم: «ومراد السلف بقولهم بلا كيف، هو نفي التأويل فإنه التكييف الذي يزعمه أهل التأويل؛ فإنهم هم الذين يثبتون كيفية تخالف الحقيقة، فيقعون في ثلاثة محاذير:

- نفي الحقيقة.

- وإثبات التكييف بالتأويل.

- وتعطيل الرب تعالى عن صفته التي أثبتها لنفسه.

وأما أهل الإثبات فليس أحد منهم يكيف ما أثبته الله تعالى لنفسه، ويقول كيفية كذا وكذا حتى يكون قول السلف بلا كيف ردًا عليه، وإنما ردوا على أهل التأويل، الذي يتضمن التحريف والتعطيل، تحريف اللفظ وتعطيل معناه»[٢].

ويدل على أن مرادهم إمرارها مع إثبات ما دلت عليه من الصفات ما روى أبو إسماعيل الأنصاري عن إسحاق بن راهويه أنه قال: «قال لي عبد الله بن طاهر: "يا أبا يعقوب، هذه الأحاديث التي تروونها، في النزول ما هي"؟ قال: "قلت: أيها الأمير، هذه الأحاديث جاءت مجيء الأحكام الحلال والحرام، ونقلها العلماء، ولا يجوز أن ترد، **هي كما جاءت بلا كيف**"، فقال عبد الله بن طاهر: "صدقت، ما كنت أعرف وجوهها حتى الآن"»[٣].

وقد قال الإمام الترمذي رحمه الله ـ عقب حديث النزول[٤] ـ: «وهو

---

(١) انظر: الفتوى الحموية الكبرى/ ص٣٠٩ ـ ٣١٠.

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية/ ص١٢٢.

(٣) بيان تلبيس الجهمية (١/ ٤٣٩).

(٤) سبق تخريجه/ ص٣٢١.

على العرش كما وصف نفسه في كتابه، كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث، وما يشبهه من الصفات»[١].

ثانيًا: الرد على استدلالهم بالعبارات التي فيها نفي التفسير:

والجواب عن استدلال أهل التجهيل، بما ورد عن بعض الأئمة من نفي التفسير عن نصوص الصفات، من أربعة أوجه:

الوجه الأول: أنه قد صح عن بعض من نقل عنه ذلك، التصريح بأن المراد من ذلك عدم تفسير كيفية الصفات؛ لأن هذا مما لا سبيل إليه، ولم تفسره النصوص الشرعية؛ فلا يجوز الخوض فيه:

١ ـ فقد ثبت عن الإمام وكيع:

أ ـ أنه قال: «نسلم هذه الأحاديث كما جاءت، ولا نقول كيف؟ ولا لَمَ؟؟ يعني مثل حديث ابن مسعود: «**إن الله ﷻ يحمل السماوات على إصبع والجبال على إصبع**»[٢]، وحديث أن النبي ﷺ قال: «**قلب ابن آدم بين أصبعين من أصابع الرحمٰن**»[٣]»[٤].

فبين أن مذهب أهل السنة في ذلك، هو التسليم بما جاء في الأحاديث، دون بحث عن الكيفية.

ب ـ وقد صرح رحمه الله بإثبات رؤية المؤمنين لربهم يوم القيامة فقال: «يراه المؤمنون في الجنة ولا يراه إلا المؤمنون»[٥].

ج ـ وذكر الترمذي عنه أنه حدث بحديث عدي بن حاتم: «ما منكم

---

(١) الجامع للترمذي (٣/ ٤٣)، وانظر: (٥/ ٤٠٣) منه.
(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٦٠.
(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٢٧.
(٤) السنة لعبد الله (١/ ٤٩٥)، وصححه الألباني: مختصر العلو/ ص١٦٩.
(٥) رواه ابن أبي حاتم ـ كما في شرح الأصول للالكائي ـ (٣/ ٨٨٢).

من أحد إلا سيكلمه ربه»[(١)]، فلما فرغ من روايته قال: «من كان هاهنا من أهل خرسان، فليحتسب في إظهار هذا الحديث بخرسان؛ لأن الجهمية ينكرون هذا»[(٢)].

د ـ وقال عن حديث الرؤية: «من رد هذا الحديث؛ فاحسبوه من الجهمية»[(٣)].

٢ ـ وثبت عن سفيان بن عيينة في رواية أخرى أنه قال: «كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فقراءته تفسيره لا كيف ولا مثل»[(٤)].

فهذه الرواية تبين أن مراده بنفي التفسير، هو نفي تفسير الكيفية، وتمثيل صفات الله تعالى بصفات الخلق.

٣ ـ وثبت عن أبي عبيد في رواية أخرى، أنه قال في جواب من سأله: «هذه الأحاديث صحاح حملها أصحاب الحديث، والفقهاء بعضهم عن بعض، وهي عندنا حق لا نشك فيها، ولكن إذا قيل: «كيف وضع قدمه، وكيف ضحك»؟ قلنا: «لا نفسر هذا، ولا سمعنا أحدًا يفسره»»[(٥)].

وسأله رجل: «ما ترى في رأي أصحاب الكلام»؟، فقال أبو عبيد: «لقد دلّك ربك على سبيل الرشد وطريق الحق، فقال ﷻ: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ

---

(١) تقدم تخريجه/ ص٣٢٨.
(٢) الجامع للترمذي (٤/ ٦١١)، وفيه الحث على إظهار السنة عند ظهور من ينكرها، أو يدعو إلى ما يخالفها.
(٣) الفتح لابن رجب (٢/ ١٣٤)، ولم أظفر به مسندًا حتى الساعة، وانظر: الرد على البكري لابن تيمية (١/ ٧٩).
(٤) رواه الدارقطني: الصفات/ ص٤١، واللالكائي: شرح الأصول (٣٧٣٦).
(٥) الصفات للدارقطني/ ص٦٨ ـ ٦٩، وانظر تعليق الذهبي عليه في العلو (٢/ ١٠٩٩ ـ ١١٠٠)، وقارن بما ذكره في السير (١٠/ ٥٠٦)، و(٨/ ١٦٢).

﴿فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، **أما لك فيما دلّك عليه ربك من كلامه، وسنة نبيه ﷺ، ما يغنيك عن الرجوع إلى رأيك فتهلك؟، فقد نهاك الله عن الكلام في ذاته وصفاته إلا حسب ما أطلقه لك**، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام: ٦٨]، وقال: ﴿الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ﴾ [الأعراف: ١٨٠]»[١].

٤ ـ وقال أبو أحمد بن أبي أسامة ـ بعد ذكره أن مذهب أهل السنة، إثبات ما ورد في الكتاب والسنة من الصفات ـ «ولا نكيف صفات الله ﷻ، ولا نفسرها تفسير أهل التكييف، ولا نضرب لها الأمثال، بل نتلقاها بحسن القبول تصديقًا، ونطلق ألفاظها...»[٢].

فبين أن أهل السنة لا يفسرون الكيفية.

وقال القاضي أبو الحسين بن أبي يعلى: «**وإن تأولها على مقتضى اللغة والمجاز، فهو جهمي**، وإن أمرها كما جاءت، **من غير تأويل ولا تفسير**[٣]، ولا تجسيم، ولا تشبيه كما فعلت الصحابة والتابعون، فهو الواجب عليه»[٤].

٥ ـ وأما أثر أبي زرعة ففيه ما يدل على أن المراد، عدم تفسير الكيفية وذلك من وجهين:

---

(١) رواه السلمي: ذم الكلام/ ص٩١ ـ بانتخاب المقرئ ـ، والهروي: ذم الكلام (٤/ رقم ١١٨٦)، وفي مجموع كلاميه خمس قواعد متعلقة بباب الصفات، **الأولى**: الاحتجاج بالسنة في باب الصفات، **والثانية**: اعتقاد أن ما دلت عليه النصوص حق، **والثالثة**: إثبات الصفات وعدم تعطيلها أو تحريف معناها، **والرابعة**: عدم تكييف الصفات، **والخامسة**: أن الصفات توقيفية.

(٢) الحجة في بيان المحجة للتيمي (٢/ ٥١٢).

(٣) مراده تفسير الكيفية، كما هو واضح من سياق كلامه، وقد صرح قبل كلامه هذا بإثبات الصفات/ ص٢٨ ـ ٣٤

(٤) الاعتقاد/ ص٣١.

ـ أحدهما: أن السؤال كان عن جواز القول بأن لله يدين لا عن رواية الخبر فقط.

ـ الثاني: أن جوابه كان بجواز القول بما جاء في الأحاديث، أي وصف الله تعالى بذلك.

٦ ـ وأما أثر الإمام الدارمي، فلا حجة فيه قطعًا، ولا شك في أن مراده نفي تفسير الكيفية أيضًا، ويكفي في ذلك معرفة أنه صاحب كتابين عظيمين(١)، في الرد على الجهمية ونفاة الصفات، وتقرير مذهب الإثبات، وقد صرح رحمه الله فيهما بما يقطع دابر المعطلة والمجهلة، حيث عقد فيهما أبوابًا في إثبات الصفات، واستدل لها بالقرآن والسنة وكلام الصحابة: ومن تبويباته في نقضه على المريسي: «باب في سماع كلام الله تعالى ورؤيته» (ص: ٣٠)، «باب النزول» (ص: ٤٧)، «باب إثبات اليدين» (ص: ٦٣)، «باب إثبات الأصابع» (ص: ١٧٥)، فهل يقول عاقل بعد هذا، أنه يقول بالتفويض اعتمادًا على العبارة التي سبق نقلها عنه، مع أنها غير صريحة في ذلك، وسياق كلامه يدل على أن مقصوده نفي التكييف، وعلى فرض كونها محتملة، فصريح كلامه في ذينك الكتابين يقضي على مجمله(٢).

٧ ـ وأما أثر الحميدي، فقد ذكر قبل كلامه السابق، أن من معتقد

---

(١) انظر ثناء ابن تيمية وابن القيم على هاذين الكتابين في اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٢٣١.

(٢) وهذا يدل على أن من نسب له ذلك وكذا لغيره من الأئمة، إنما يتبعون المتشابه من كلامهم ويدعون المحكم كما فعلوا ذلك في نصوص الكتاب والسنة، حيث إنهم أخذوا بما اشتبه عليهم من قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، وتركوا آلاف النصوص المصرحة بالإثبات، مع أن فيها ما اقترن به ما يؤكد المراد، كما سبق التمثيل لبعضه.

أهل السنة «الإقرار بالرؤية بعد الموت»[(١)]، فهل يقول أحد أنه ينسب إليهم التفويض في الرؤية؟.

٨ ـ وقد بوب الإمام ابن منده في كتاب التوحيد بقوله: «باب ذكر أحاديث جاءت عن رسول الله ﷺ بأسانيد مقبولة، رضيتها الأمة، ورووها **على سبيل الوصف** على ما جاءت، وامتنعوا من تأويلها وتفسيرها»[(٢)]، وأورد تحته بعض الآثار عن السلف في نفي التفسير، ثم أعقبها ببعض أحاديث الصفات[(٣)]، وفي هذا فوائد:

الأولى: أن أهل العلم رووا تلك الأحاديث، على أنها صفات لله تعالى، لا رواية مجردة.

الثانية: أن مذهب السلف الإثبات لا التحريف المسمى تأويلًا[(٤)].

الثالثة: أن مراد السلف بعدم تفسير تلك الأحاديث هو الكلام في الكيفية.

٩ ـ وقال الترمذي ـ عقب حديث: «**لو دليتم رجلًا بحبل إلى الأرض السفلى، لهبط على الله**»[(٥)] ـ: «**وفسر أهل العلم** هذا الحديث فقالوا: إنما هبط على علم الله وقدرته، وسلطانه وعلم الله وقدرته وسلطانه في كل مكان، **وهو على العرش كما وصف في كتابه**»[(٦)].

---

(١) المسند (٢/ ٢٦٠).

(٢) كتاب التوحيد (٣/ ١١٥).

(٣) انظر: المصدر السابق (٣/ ١١٥ ـ ١٢٤).

(٤) وقد نقل ابن رجب عن أبي القاسم ابن منده ابن الحافظ ابن منده المذكور أعلاه قوله: «التأويل عند أهل الحديث نوع من التكذيب»، ذيل طبقات الحنابلة (١/ ٦٤).

(٥) أخرجه الترمذي (٥/ ٢٨٩٣)، وقال: «حديث غريب».

(٦) الجامع للترمذي (٥/ ٤٠٣).

فصرح رَحِمَهُ اللهُ بأن أهل العلم فسروا هذا الحديث، وهذا ينقض مذهب أهل التفويض، ويبين خطأ من ينسب ذلك إلى السلف[١].

١٠ ـ وقال عقب كلامه الذي استدل به المفوضة: «وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة...

وأما الجهمية، فأنكرت هذه الروايات، وقالوا هذا تشبيه، وقد ذكر الله في غير موضع من كتابه اليد، والسمع، والبصر؛ فتأولت الجهمية هذه الروايات، ففسروها على غير ما فسر أهل العلم، وقالوا: إن الله لم يخلق آدم بيده، وقالوا: **إن معنى اليد ههنا القوة**.

وقال إسحاق بن إبراهيم[٢]: «إنما يكون التشبيه، إذا قال: يد كيد أو مثل يد، أو سمع كسمع، أو مثل سمع، فإذا قال سمع كسمع، أو مثل سمع فهذا التشبيه، وأما إذا قال كما قال الله تعالى: يد، وسمع، وبصر، **ولا يقول كيف، ولا يقول مثل سمع، ولا كسمع** فهذا لا يكون تشبيهًا، وهو كما قال الله تعالى في كتابه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى]»»[٣].

وفي هذا الكلام فوائد:

ـ **الأولى**: أن الجهمية أنكرت هذه الروايات، فأولتها، كما يؤولها الأشاعرة وغيرهم سواء[٤].

---

(١) وماذا يقول السقاف في هذا النص الصريح؟.

(٢) هو الإمام ابن راهويه وقد سبقت ترجمته/ ص٢٨٧.

(٣) الجامع للترمذي (٣/ ٤٢).

(٤) وهذا يفيد أن الجهمية هم سلف الأشاعرة والماتريدية المحرفين لليد بالقدرة، وقد ذكر ابن تيمية أن كثير من التأويلات التي ذكرها جمع من هؤلاء هي بعينها التأويلات التي نقلها الدارمي عن بشر المريسي، وأن كلامه فيها يقتضي أنه أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول منهم. انظر: الفتوى الحموية الكبرى/ ص٢٤٧ ـ ٢٥١، وضمن مجموع فتاويه (٥/ ٢٣).

ـ الثانية: تصريح الإمام إسحاق بن راهويه، أن إثبات الصفات لا يقتضي التشبيه[١]، وأن الممنوع هو الخوض في الكيفية، أو تشبيه صفات الله تعالى بصفات خلقه، فهذا هو التفسير المحذور الذي نهى عنه الأئمة.

ـ الثالثة: أن أهل العلم من أهل السنة والجماعة، قد فسروا هذه الصفات، ففيه رد على أهل التفويض، ومن ينسب ذلك إلى السلف، أو يستدل بهذه العبارات المأثورة عن السلف على ذلك[٢].

ـ الرابعة: أن الجهمية فسروا هذه الروايات بغير تفسيرات أهل العلم، وهو التأويل المذموم، وهذا يبين لنا المراد بما ثبت عن بعض الأئمة من نفي التفسير، وقد أحسن الإمام الترمذي رحمه الله، في تقييده إطلاق لفظ التفسير على تأويلات الجهمية، في مقابل التفسير الصحيح، وهو نظير صنيع الإمام أحمد رحمه الله في تأولات الجهمية، حيث ذكر عنهم أنهم تأولوا القرآن على غير تأويله، فسماه تأويلا مع بيان فساده، وهذا أولى من إطلاق لفظ التفسير والتأويل على تحريفات الجهمية، من غير تقييد، وهو:

الوجه الثاني: وهو أن مراد من أطلق نفي التفسير من الأئمة، هو التحريف الذي سماه أصحابه من الجهمية وغيرهم تأويلا، وفي هذا يقول ابن تيمية رحمه الله تعالى معلقا على كلام محمد بن الحسن الشيباني:

«وقوله: «من غير تفسير»، أراد به تفسير الجهمية المعطلة، الذين

---

(١) وأهل التأويل كالكوثري والسقاف وغيرهم يصرحون بأن إثبات اليدين لله تعالى تشبيه، ويزعمون أن السلف مفوضة، فما موقفهم من الإمام إسحاق؟، بل والترمذي الذي يستند إليه السقاف، في نسبة التفويض إلى السلف، والترمذي نفسه ينقل عنهم إثبات الصفات، التي يرى هو أنها تقتضي تجسيمًا وتشبيهًا؟.

(٢) والعجب ممن يفعل ذلك مع علمه بصريح كلام هؤلاء الأئمة.

ابتدعوا تفسير الصفات، بخلاف ما كان عليه الصحابة والتابعون من الإثبات»[1].

الوجه الثالث: ثبوت عبارة نفي التفسير عن الأئمة في غير أحاديث الصفات.

أطلق بعض أئمة أهل السنة نفي التفسير، عن بعض النصوص الشرعية الواردة في غير صفات الله تعالى، ومرادهم بذلك عدم تحريف النص، وصرفه عن ظاهره، كما تقوله المرجئة، ونحوهم في بعض نصوص الوعيد، ولا يظن بعاقل أن يقول إن مرادهم بذلك أنهم يمرون لفظ الحديث، من غير علم بمعناه ومدلوله، ومن ذلك:

١ ـ قول الإمام أحمد رحمه الله تعالى:

«وهذه الأحاديث التي جاءت: «ثلاث من كن فيه فهو منافق»[2] **هذا على التغليظ، نرويها كما جاءت، ولا نفسرها**، وقوله: «**لا ترجعوا بعدي كفارا ضلالا، يضرب بعضكم رقاب بعض**»[3]، ومثل: «**إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار**»[4]، ومثل: «**سباب المسلم فسوق وقتاله كفر**»[5]، ومثل: «من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى/ ص٣٣٣، والظاهر أن المراد تفسير الكيفية، نعم ورد عن الإمام الدارمي إنكار تفاسير الجهمية لأحاديث الصفات، إلا أن كلامه ﷺ مقيد ببيان أنها تفسيرات المحرفين، وأنها خلاف التفسير الحق، ولذلك فليس في كلامه نفي مطلق التفسير قاصدًا به التفسير المبتدع، انظر: نقض الدارمي/ ص٥، ٥٢، ٥٣، ٧١.

(٢) أخرجه أحمد: المسند (٢/ ٥٣٦)، وقال شعيب الأرناؤوط في تحقيقه له (١٦/ ٥٣٩): إسناده على شرط مسلم.

(٣) أخرجه البخاري: ١/ ٤٨، ومسلم ١/ ٦٤.

(٤) أخرجه البخاري: ١/ ٣١، ومسلم ١/ ٦٥.

(٥) تقدم تخريجه/ ص٧٧.

أحدهما»[١]، ومثل: «كفر بالله تبرؤ من نسب وإن دق»[٢] ونحوه من الأحاديث، مما قد صح وحفظ، فإنا نسلم له، وإن لم يعلم تفسيرها، ولا يتكلم فيه، ولا يجادل فيه، ولا تفسر هذه الأحاديث، إلا مثل ما جاءت، ولا نردها إلا بالحق منها»[٣].

٢ ـ قول الإمام علي بن المديني رحمه الله تعالى: وهو مثل قول أحمد سواء[٤].

---

(١) أخرجه البخاري: ٨/ ٦١٠٤، ومسلم: ١/ ٦٠ عن ابن عمر، وقد ثبت عن غيره من الصحابة.

(٢) أخرجه ابن ماجه: ٢/ ٢٧٤٤، وأحمد: المسند (٣/ ٢١٥) عن عبد الله بن عمرو، وقال البوصيري: «هذا الحديث في بعض النسخ دون بعض، ولم يذكره المزي في الأطراف، وإسناده صحيح، وأظنه من زيادات ابن القطان».

(٣) أصول السنة للإمام أحمد ضمن طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٥).

(٤) رواه اللالكائي: شرح الأصول (٣/ ١٦٩ ـ ١٧٠)، وهذا الوجه والذي قبله بحاجة إلى تحرير أوسع؛ لأن إطلاق التفسير على التحريف غير صحيح لغة وشرعًا، لأن التفسير هو بيان المراد من الكلام وتوضيحه، وأما ما يقوله النفاة والمحرفون؛ فلا يسمى تفسيرًا بناء على ذلك، نعم أطلق عليه بعض الأئمة ذلك، ولكن مقيدًا بكونه خلاف مراد الله تعالى، ومراد رسوله ﷺ، أو مضيفين له لأصحابه، وهو صنيع الترمذي والدارمي وأبي أحمد بن أبي أسامة القرشي الهروي حيث قال ـ بعد تقريره إثبات الصفات، وأنه مذهب أئمة الأثر ـ «ولا نفسرها تفسير أهل التكيف والتمثيل» وقد تقدم نقل كلامه كاملًا/ ص...، وهذا لا يخفى على هؤلاء الأئمة، الذين نفوا التفسير في نصوص الصفات، وهذا يؤكد أن المراد من تلك العبارات نفي تفسير الكيفية، وقد سبق النقل عن الإمام أبي عبيد/ ص، بيان مراده بنفي التفسير، وأنه يقصد الكيفية، ومع هذا ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى في الحموية/ ص٣٣٦ أن مراده «تفسير الجهمية»، وهذا يدل على أنه لم يستحضر كلامه في ذلك، ولا يخفى أن أولى ما يفسر به كلام العالم كلامه نفسه، أضف إلى ذلك أن الرواية التي لم يرد فيها بيان المراد، مختصرة من الرواية الأخرى، فهذا قول واحد للإمام وليسا قولين مختلفين، وذلك ينفي مثل هذا الاحتمال.

فكلامهم رحمهم الله في هذا الباب، لا يعني أنهم لم يكونوا يفهمون معاني تلك النصوص، وإنما مرادهم إبقاءها على ظاهرها، لما في ذلك من الترهيب والزجر(١)، وقول أحمد: «ولا تفسر هذه الأحاديث إلا مثل ما جاءت»، رد على من يفسرها على غير وجهها، وإثبات التفسير الحق لها.

الوجه الرابع: أن في رواية للوليد بن مسلم أن سؤاله مالكا والثوري والليث والأوزاعي كان عن أحاديث الرؤيا وأمثالها فقالوا: «نؤمن بها، وتمضي على ما جاءت، ولا نفسرها»(٢)، فهل عاقل يعرف قدر هؤلاء الأئمة: إنهم لا يعرفون معنى الرؤية وتفسيره، أم أن المقطوع به هو أن مرادهم عدم تفسير الكيفية التي تكون عليها الرؤية أو كيفية سائر الصفات، وأماالمعنى فهو عندهم معلوم مفهوم لا يخفى؟.

ثالثا الرد على استدلالهم بالعبارات التي فيها نفي المعنى:

أ ـ ما ورد عن يزيد بن هارون في إنكاره على من سأله عن حديث النزول، فالجواب أن في الأثر نفسه، ما يدل على أن مراده، النهي عن السؤال عن الكيفية، فإنه قال: «ويلك من يدري **كيف هذا**؟ ومن يجوز له أن يجاوز هذا القول الذي جاء به الحديث، أو يتكلم فيه بشيء من تلقاء نفسه، إلا من سفه نفسه، واستخف بدينه...».

وهذا صريح في نفي الكيفية وكأن السائل أراد السؤال عنها، ففطن له يزيد، وفي كلامه أيضًا نفي الكلام في الأحاديث بغير علم، وبغير ما تدل عليه النصوص الشرعية، وهذا لا ينفي بيان المعنى الحق المستند للشرع.

---

(١) انظر: الفتح لابن حجر (١٣/ ٢٤)، وانظر: الفتح لابن رجب (١/ ١٣٠).
(٢) تقدمت/ ص٧٨٣.

ب ـ ما ورد عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى[1]، فالجواب أنه قد صح عنه من الإثبات ما يبطل هذه الدعوى، ومن ذلك إثباته لصفة الصوت[2]، واحتجاجه بقول مالك: «الله في السماء وعلمه في كل مكان»[3]، وكذا موافقته لقول ابن المبارك: «إن الله في السماء على عرشه بائن من خلقه»، وصح ذلك عنه من قوله أيضًا، حيث سئل: «الله فوق السماء السابعة على عرشه بائن من خلقه، وقدرته وعلمه بكل مكان؟»، قال: «نعم هو على عرشه، ولا يخلو شيء من علمه»[4]، وله أقوال أخرى غير ذلك[5].

وقال الذهبي رحمه الله: «المنقول عن هذا الإمام في هذا الباب، طيب كثير مبارك فيه. . . فقد تواتر عنه تكفير من قال بخلق القرآن العظيم ـ جلّ منزله ـ، وإثبات الرؤية، والصفات، والعلو، والقدر. . .»[6].

---

(١) وسبق أنها من رواية حنبل عنه، وهذا ما يستدعي مزيد تحقيق في ثبوتها عن الإمام أحمد، فقد سبق أن له أغلاطًا فيما ينفرد به عن الإمام أحمد، وقد تقدم/ ص٥٣٧/ هامش (٥) كلام ابن القيم في شذوذ ما ينفرد به حنبل عن أحمد في الفروع فضلًا عن الأصول، أضف إلى ذلك ما عرف عن الإمام أحمد رحمه الله من تمسكه بالألفاظ الشرعية ونهيه عن استعمال الألفاظ المجملة ولا يخفى أن هذه العبارة منها، انظر مثلًا إنكار أحمد لفظ الجبر، وحثه على استعمال لفظ الجبل بدلًا منه في السنة للخلال (٣/رقم ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٥).

(٢) انظر: السنة لعبد الله (١/ص٢٨٠)، وقد تقدم لفظه/ ص من هذا البحث.

(٣) انظر/ ص٤٠٨.

(٤) رواه الخلال في السنة، انظر: بيان تلبيس الجهمية لابن تيمية (٢/ ١٦٣)، ومختصر العلو للذهبي/ ص١٨٩، واجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيم/ ص٢٠٠، وصحح إسناده الألباني: مختصر العلو/ ص١٩٠.

(٥) انظر: العلو للذهبي (٢/ ١١١١ ـ ١١٢١)، ومختصره للألباني/ ص١٩٠ ـ ١٩١، وفي بعضها كلام صريح في العلم بالمراد من بعض نصوص الصفات.

(٦) العلو (٢/ ١١١١)، ومختصره للألباني/ ص١٨٩.

وورد عنه ما يثبت التفسير الصحيح للنصوص، وأنه يجب على من خفي عليه المراد منه[١] التسليم له، وذلك في قوله: «ومن لم يعرف تفسير الحديث، ويبلغه عقله فقد كفي ذلك، وأحكم له، فعليه بالتسليم له، مثل حديث الصادق المصدوق[٢]، ومثل ما كان في القدر، ومثل أحاديث الرؤية كلها...»[٣].

قال ابن تيمية رحمه الله: «وأحمد قد قال في غير أحاديث الصفات، تمر كما جاءت وفى أحاديث الوعيد مثل قوله: «من غشنا فليس منا»[٤]، وأحاديث الفضائل، ومقصوده بذلك أن الحديث لا يحرف كلمه عن مواضعه، كما يفعله من يحرفه، ويسمى تحريفه تأويلا بالعرف المتأخر، فتأويل هؤلاء المتأخرين عند الأئمة تحريف باطل»[٥].

فإذا صحت عنه هذه الرواية، فهي محمولة على المعاني الباطلة التي ابتدعها الجهمية نفاة الصفات، وقد ورد فيها ذكر أحاديث الرؤية، فهل يقول الكوثري ومن قلده ـ كالسقاف ـ إن الإمام أحمد يفوض ما ثبت في الرؤية معنى وكيفا، مع تصريحه بإثبات الرؤية في مواطن أخرى؟[٦]، وهل بلغ الجهل بالإمام أحمد إلى هذا الحد الذي ينزه عنه آحاد العلماء؟.

---

(١) وهذا هو التشابه النسبي، ومعلوم أنه لا يلزم من ذلك أن يشتبه على غيره، وليس هو خاصًا بنصوص الصفات.

(٢) أخرجه البخاري (٦/ ٢٣٠٨)، ومسلم (٤/ ٢٦٤٣).

(٣) أصول السنة للإمام أحمد ضمن طبقات الحنابلة (١/ ٢٤١).

(٤) أخرجه مسلم (١/ ١٠١ ـ ١٠٢).

(٥) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٩٥)، وانظر (٧/ ٦٧٤) منه، وقد سبق/ ص٦٢٠/ هامش (٦) عن أبي القاسم ابن منده قوله: «التأويل عند أهل الحديث نوع من التكذيب».

(٦) انظر: أصول السنة للإمام أحمد ضمن طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٢).

ج - وأما ما ذكره الخطابي عن أبي عبيد، فالجواب أن بينهما مفاوز تنقطع دونها أعناق المطي، فلم يسنده الخطابي حتى بإسناد ضعيف، وقد صرح هو رَحِمَهُ ٱللَّهُ، أنه لم يرد في الأصابع حديث مقطوع به، مع صحة الأسانيد بذلك، فهل يريد منا أن نقطع بهذا النقل المنقطع عن أبي عبيد؟، ولا يستبعد أن يكون ما ذكره عنه، هو معنى كلامه الذي سبق في حديث الضحك وغيره، وسواء كان هذا أو ذاك، فقد صرح أبو عبيد هناك، أن الذي لا يبحث أهل السنة عن تفسيره هو الكيفية، ولا أدري كيف يجهل هذا الإمام اللغوي المصنف في غريب الحديث، معاني الألفاظ المشهورة، التي لا تخفى على صغار الطلبة؟ وهل يقول الخطابي إن أبا عبيد[١] كان لا يفهم معنى العلم، والسمع، والبصر، والحياة، والقدرة والإرادة، والرؤية، وغيرها؟ سبحانك هذا بهتان عظيم.

رابعًا: الرد على استدلالهم بالعبارات التي فيها تفويض المعنى:

١ - كلام ابن سريج رحمه الله تعالى: قد صرح فيه بإثبات الصفات الواردة في الكتاب والسنة، فيحمل كلامه على أن المراد السؤال عن الكيفية، وليته صرح بذلك، والله غالب على أمره.

٢ - كلام أبي الحسن الكرجي، والجواب عنه أنه قد صرح بإثبات الصفات قبل كلامه المذكور، ومنها الصفات الخبرية، كالوجه والعين، والقدم واليدين[٢].

---

(١) وقد اعترف الخطابي بأن أبا عبيد وغيره من السلف، الممتنعين عن البحث في معنى نصوص الصفات، أكبر منه علمًا، وأقدم منه سنًا وزمنًا، فكيف يستقيم له هذا الكلام؟، انظر: أعلام الحديث (٣/١٩٠٧).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٤/ ١٨١ - ١٨٥)، وإثبات هذا الجنس من الصفات تجسيم عند النفاة كما تقدم/ ص٦٦٨.

وله قصيدة طويلة في اعتقاد أهل الحديث صرح فيها بإثبات الصفات، ومما قال فيها:

عقائدهم أن الإله بذاته على عرشه مع علمه بالغوائب[١]

وفي هذه القصيدة التصريح بإثبات الصفات أيضا[٢].

٣ ـ كلام الصابوني.

٤ ـ كلام السلماسي:

الجواب عن ذلك من وجوه:

ـ **الأول**: تصريحه رحمه الله تعالى بإثبات الصفات لله تعالى، وأن ذلك هو اعتقاد أهل السنة[٣].

ـ **الثاني**: قوله بعد العبارة السابقة: «لا يقال فيها كيف؟، ولم؟، ولا يقاس شيء منها بصفات المخلوقين... يكفي في جميع ذلك، التصديق والتسليم **والتنزيه مع الإثبات**، حسب مورده في الكتاب والسنة»[٤]، فبين أن الذي لا يسأل عنه هو الكيفية.

ـ **الثالث**: قوله بعد ذكره بعض الصفات وأدلتها «وأنه موصوف بهذه الصفة **على الحقيقة من غير مجاز**، من غير تكييف ولا تمثيل»[٥].

---

(١) انظر: العلو للذهبي (٢/ ١٣٦١)، وذكر أنه مكتوب عليها بخط الحافظ أبي عمرو بن الصلاح: «هذه عقيدة أهل السنة وأصحاب الحديث».

(٢) انظر: طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ١٤٣)، وقد أورد طائفة من قصيدته (٦/ ١٤١ فما بعدها)، ورماه بسببها بالتجسيم، كما هي عادته في كتابه مع علماء أهل السنة.

(٣) انظر/ ص١٠٥ ـ ١١٢، ومما ورد فيه التصريح، بأن القرآن كلام الله، وأن الله تعالى تكلم به حقيقة، وتكفير من قال بخلق القرآن.

(٤) ص: ١٠٩، فصرح بإثبات الصفات.

(٥) ص: ١٠٧، وانظر/ ص١٠٨.

ـ **الرابع**: تصريحه رحمه الله بإثبات رؤية الله تعالى يوم القيامة، وقد استدل على ذلك بالكتاب والسنة، وذكر أن التشبيه الوارد في حديث الرؤية، هو تشبيه الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي[1]، ولا يخفى أن هذا الإثبات والتفسير، لا يتفق مع مذهب أهل التجهيل، ولا مع مذهب النفاة.

ـ **الخامس**: قوله: «فلتجر آيات القرآن، والأخبار الصحيحة، الواردة في الصفات على ما ذكرنا، ونقتصر منها على التصديق، والتسليم مع التنزيه، فهو الطريق الأسلم، والمنهج الأقوم»[2].

٦ ـ وأما ابن تيمية رحمه الله، فإن صحت عنه تلك العبارة[3]، فمراده أن معاني هذه النصوص تؤخذ عن المتكلم بها، ولا تحدث لها معاني لم يدل عليها كلامه[4]، والله أعلم.

---

(١) انظر/ ص١٢٥.

(٢) ص١٥٧، وكلامه هذا وإن كان فيه نوع إجمال، فإنه يفسر بما ذُكِر قبلُ من التصريح بإثبات الصفات، والحملِ على الحقيقة من غير مجاز، وأيضًا إنما قاله في صدد منع تأويل نصوص الصفات، فليس هو في تقرير التفويض؛ لأن المفوضة لا يثبتون الصفات، وإنما يقرون باللفظ المجرد فقط من غير بحث عن معناه، لاعتقادهم أنه مما لايعلم.

(٣) سبب الشك في صدور هذه العبارة عنه أمران:
أحدهما: ما عرف عنه من تمسكه بالألفاظ الشرعية، وترك الألفاظ المجملة، والحث على ذلك.
الثاني: أنه من أكبر المبطلين لمذهب أهل التجهيل، وبيان خطأ فهم من استند إلى العبارات الثابتة عن السلف في نسبة التفويض إليهم، ومنها عبارة نفي المعنى، فكيف يستعملها بعد ذلك مع ما فيها من إجمال؟.

(٤) وهو نظير قول ابن عيينة الذي تقدم: «كل شيء وصف الله به نفسه فتفسيره قراءته، والسكوت عنه، **ليس لأحد أن يفسره إلا الله ورسوله**»، فأثبت لها تفسيرًا، وهو ما كان مأخوذًا من كلام الله تعالى وكلام رسوله.

ولا يخفى على طلاب العلم، فضلا عن العلماء، ما لهذا العلم المشهور، من الكتب المؤلفة في إثبات الصفات، والرد على النفاة، وقد وقع له بسبب ذلك عدة محن، كما هو مشهور، ورماه جمع من النفاة بالتجسيم والتشبيه، فهل يعقل أن يقول مع هذا كله، بمذهب أهل التجهيل[١]؟.

خامسًا: الرد على استدلالهم بآثار المنع من الكلام في الصفات:

والجواب عن ذلك أن الذي أنكره هؤلاء الأئمة، هو ما أحدثه أهل البدع من النفي الذي سموه توحيدا[٢]، وقد ورد عنهم في ذلك عدة أقوال منها:

عن عبد الرحمٰن بن مهدي يقول: دخلت على مالك، وعنده رجل يسأله عن القرآن، فقال: «لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد، لعن الله عمرا؛ فإنه ابتدع هذه من الكلام، ولو كان الكلام علما، لتكلم فيه الصحابة والتابعون، كما تكلموا في الأحكام والشرائع، ولكنه باطل، يدل على باطل»[٣].

قال ابن تيمية: «وهذا صريح في رد الكلام والتوحيد، الذي كانت تقوله المعتزلة والجهمية، وليس له أصل عن الصحابة، والتابعين، بخلاف ما روي من الآثار الصحيحة في الصفات، والتوحيد، عن الصحابة والتابعين؛ فإن ذلك لم ينكروه، إنما أنكروا الكلام والتوحيد المبتدع في أسماء الله، وصفاته، وكلامه»[٤].

---

(١) وسيأتي عنه أن مذهب أهل التفويض شر أقوال أهل البدع/ ص٨٦٥.
(٢) انظر: التسعينية لابن تيمية (٣/ ٧٨٢).
(٣) رواه السلمي: ذم الكلام/ منتخب المقرئ/ ص٩٦ ـ ٩٧، والهروي: ذم الكلام (٤/ ٨٧٤)، ونصر المقدسي: الحجة على تارك المحجة (١/ ٢١٢ ـ مختصره).
(٤) المصدر السابق (٣/ ٧٨٦).

وروى محمد بن الحسن عن أبي حنيفة أنه قال: «لعن الله عمرو بن عبيد؛ فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام، فيما لا يعنيهم من الكلام»، قال محمد: «وكان أبو حنيفة يحثنا على الفقه، وينهانا عن الكلام»[1].

وهذا الإمام الشافعي دخل عليه بشر المريسي[2]، فقال لبشر: «أخبرني عما تدعو إليه، أكتاب ناطق، وفرض مفترض، وسنة قائمة، ووجدت عن السلف البحث فيه، والسؤال عنه؟ فقال بشر: «لا، إلا أنه لا يسعنا خلافه»، فقال الشافعي: «أقررت على نفسك بالخطأ، فأين أنت من الكلام في الفقه والأخبار؟ يواليك الناس عليه، وتترك هذا»، قال: «لنا نهمة فيه»، فلما خرج بشر قال الشافعي: «لا يفلح»»[3].

وعن المزني والربيع[4] قال المزني: «سمعت الشافعي يقول للربيع: «يا ربيع، اقبل مني ثلاثة أشياء: لا تخض في أصحاب رسول الله ﷺ؛ فإن خصمك النبي ﷺ يوم القيامة، ولا تشتغل بالكلام؛ فإني قد اطلعت من أهل الكلام عن التعطيل» زاد المزني: «ولا تشتغل بالنجوم؛ فإنه

---

(١) رواه السلمي: ذم الكلام/ منتخب المقرئ/ ص٨٧ ـ ٨٨، وكما في التسعينية لابن تيمية (٣/ ٧٨٦) ـ والهروي: ذم الكلام (٤/ ١٠٢٩)، ونصر المقدسي: الحجة على تارك المحجة (١/ ٢٢١).

(٢) بشر بن غياث بن أبي كريمة المريسي أبو عبد الرحمٰن العدوي، مولاهم البغدادي، من موالي آل زيد بن الخطاب، المتكلم، حامل راية التعطيل، والداعي إلى القول بخلق القرآن، وكان عين الجهيمة، كفره عدد من الأئمة، وله مؤلفات، وقد رد عليه الإمام عثمان الدارمي، في كتابه المشهور، هلك سنة ٢١٨هـ، انظر: السير (١٠/ ١٩٩ ـ ٢٠٢)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٩٣ ـ ٢٠٠).

(٣) رواه الهروي: ذم الكلام (٤/ ١١٢٩).

(٤) الربيع بن سليمان أبو محمد المرادي، مولاهم المصري، إمام محدث فقيه كبير، صاحب الإمام الشافعي، وناقل علمه، ومستملي مشايخ وقته، ولد سنة ١٧٤هـ، أو قبلها مات سنة ٢٧٠هـ، انظر: السير (١٢/ ٥٨٧).

يجر إلى التعطيل»[١].

قال ابن تيمية: «وهذا التوحيد الذي يذكره هؤلاء، مأخوذ من قول بشر المريسي وذويه، وهذا التوحيد الذي ذكروه، هو التعطيل بعينه؛ فإنه لا يصلح أن يكون إلا صفة للمعدوم»[٢].

وسئل ابن سريج: «ما التوحيد؟»، فقال: «توحيد أهل العلم وجماعة المسلمين، أشهد أن لا إلٰه إلا الله، وأن محمدا رسول الله، وتوحيد أهل الباطل، الخوض في الأعراض والأجسام، وإنما بعث النبي ﷺ بإنكار ذلك»[٣].

قال ابن تيمة: «هذا موافق لما تقدم، فبين أن الخوض في الجسم والعرض، ونفي ذلك وجعل ذلك من التوحيد، هو من قول أهل الباطل، فكيف بمن جعله أصل الدين؟»[٤].

وسئل أبو بكر بن سيار[٥] عن الخوض في الكلام، فنهى عنه أشد النهي، وقال: «عليك بالكتاب والسنة، وما كان عليه الصدر الأول، من الصحابة والتابعين وتابعي التابعين، فإني رأيت المسلمين في أقطار الأرض ينهون عن ذلك وينكرونه، ويأمرون بالكتاب والسنة»[٦].

---

(١) رواه الهروي: المصدر السابق (٤/ ١١٣٤).

(٢) التسعينية (٣/ ٧٨٨).

(٣) رواه السلمي: ذم الكلام/ انتخاب المقرئ/ ص٨٦ ـ ٨٧، ومن طريقه الهروي: ذم الكلام (٤/ ١٢٦٠)، وقد بين ابن تيمية أن مراده جنس هذا الكلام، وليس هذه الألفاظ بالخصوص؛ لأنها لم تكن حدثت في عصر النبي ﷺ، انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٥).

(٤) التسعينية (/ ٧٨٩ ـ ٧٩٠).

(٥) لم أقف على ترجمته.

(٦) رواه السلمي في ذم الكلام ـ كما في الاستقامة (١/ ١٠٨ ـ ١٠٩) ـ ومن طريقه الهروي: ذم الكلام (٤/ ١٢٦٥).

قال ابن تيمية: «وقول ابن خزيمة الملقب بإمام الأئمة: الكلام في الأسماء والصفات، هو نظير ما نهى عنه مالك، من الكلام في الأسماء والصفات، وهو هذا التوحيد الذي ابتدعته الجهمية وأتباعها؛ فإن ابن خزيمة له كتاب مشهور في التوحيد، يذكر فيه صفات الله، التي نطق بها كتابه، وسنة رسوله»[١].

ومما يبين ذلك قول ابن خزيمة: «من نظر في كتبي المصنفة في العلم، ظهر له وبان، بأن الكلابية لعنهم الله كذبة فيما يحكون عني مما هو خلاف أصلي وديانتي، قد عرف أهل الشرق والغرب، أنه لم يصنف أحد في التوحيد، وفي أصول العلم مثل تصنيفي، فالحاكي عني خلاف ما في كتبي المصنفة، التي حملت إلى الآفاق شرقا وغربا، كذبة فسقة»[٢].

سادسًا: الرد على استدلالهم بآثار الجهل بالكيفية والمنع من السؤال عن ذلك:

وقد ورد ذلك في أثر مالك بن أنس وكذا شيخه ربيعة[٣]، وقول مالك أكثر اشتهارا[٤] كما هو معلوم، ولذلك استدل به بعض المدعين أن مذهب السلف التفويض.

والجواب أن يقال:

إن جواب مالك في ذلك صريح في الإثبات؛ فإن السائل قال له: يا أبا عبد الله، ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾ كيف استوى؟، فقال

---

(١) التسعينية (٣/ ٧٨٩).

(٢) رواه الهروي: ذم الكلام (٤/ ١٢٦٥)، وذكره الذهبي بلفظ أطول في السير (١٤/ ٣٧٩).

(٣) تقدم تخريجه/ ص٣٨٢.

(٤) انظر ما تقدم/ ص٧٦١.

مالك: الاستواء معلوم والكيف مجهول وفى لفظ: استواؤه معلوم أو معقول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة، فقد أخبر ﷺ بأن نفس الاستواء معلوم، وأن كيفية الاستواء مجهولة، وهذا بعينه قول أهل الإثبات[١].

وكذلك كلام شيخه ربيعة، صريح في إثبات الاستواء وأنه معلوم، وأن له كيفية، لكن تلك الكيفية مجهولة لنا، لا نعلمها نحن.

ولهذا بدّع مالك السائل الذي سأله عن هذه الكيفية، فان السؤال إنما يكون عن أمر معلوم لنا، ونحن لا نعلم كيفية استوائه، وليس كل ما كان معلوما وله كيفية، تكون تلك الكيفية معلومة لنا[٢].

وقد بينا أن الاستواء معلوم، كما أن سائر ما أخبر به معلوم، ولكن الكيفية لا تعلم، ولا يجوز السؤال عنها فلا يقال كيف استوى، ولم يقل مالك الكيف معدوم وإنما قال الكيف مجهول[٣]، ولو كان مالك من الواقفة، أو النفاة لم ينقل هذا الاثبات[٤].

شبهة حول جواب مالك والرد عليها:

فإن قيل معنى قوله الاستواء معلوم أن ورود هذا، اللفظ في القرآن معلوم، كما قاله الذين يجعلون معرفة معانيها، من التأويل الذي استأثر الله بعلمه.

قيل هذا ضعيف فان هذا من باب تحصيل الحاصل، وذلك من وجوه:

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٨٢).
(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٨١).
(٣) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٠٩).
(٤) المصدر نفسه (٥/ ١٨٢).

ـ **الأول**: أن السائل قد علم أن هذا موجود في القرآن[١] «إذ السؤال عن كيفية الشيء، يكون بعد العلم بأصله»[٢].

ـ **الثاني**: أنه تلا الآية التي فيها لفظ الاستواء، فكيف يكون عنده مجهولاً[٣]؟.

ـ **الثالث**: أن مالكا لم يقل ذكر الاستواء في القرآن معلوم، ولا إخبار الله بالاستواء معلوم، وإنما قال الاستواء معلوم، فأخبر عن الاسم المفرد أنه معلوم، لم يخبر عن الجملة[٤].

ـ **الرابع**: أنه قال: «والكيف مجهول»، ولو أراد نفي العلم بالمعنى لقال معنى الاستواء مجهول، أو تفسير الاستواء مجهول، أو بيان الاستواء غير معلوم، فلم ينف إلا العلم بكيفية الاستواء، لا العلم بنفس الاستواء[٥].

ـ وإذا كان الاستواء مجهولاً، لا حاجة لقول: الكيف مجهول، لا سيما إذا كان منتفيا؛ لأن المنتفي المعدوم، لا كيفية له، فيقال عنها هي مجهولة أو معلومة[٦].

ـ **الخامس**[٧]: ما ثبت عن الإمام مالك من التصريح بإثبات الصفات وقد سبق التمثيل لبعض ذلك، وقد نقل عنه المالكية وغيرهم كثير، أنه قال: «الله فى السماء وعلمه فى كل مكان»[٨].

---

(١) المصدر نفسه (١٣/ ٣٠٩).

(٢) إحكام الأحكام لابن دقيق العيد (٣/ ٦٩)، وانظر نحوه في مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٤٤).

(٣) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٠٩).

(٤) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠).

(٥) المصدر السابق (١٣/ ٣١٠).

(٦) انظر: المصدر السابق (٥/ ١٨١).

(٧) المصدر السابق (٥/ ٢١٨).

(٨) تقدم قريبًا/ ص٨١٧.

ولفظ الاستواء ليس بدعة، ولا الكلام فيه كذلك، فقد تكلم فيه الصحابة والتابعون، وإنما البدعة السؤال عن الكيفية(١).

وأما النفاة فما يثبتون استواء حتى تجهل كيفيته، بل عند هذا القائل الشاك وأمثاله، أن الاستواء مجهول غير معلوم(٢).

ـ السادس: اتفاق السلف على تفسيره بما هو مذهب أهل السنة، فبعضهم قال ارتفع على العرش(٣)، ومنهم من قال: علا على العرش(٤) وقال بعضهم عبارات أخرى، ذكر البخاري في صحيحه(٥) بعضها في آخر كتاب الرد على الجهمية(٦).

وإن مما يرد به على دعوى تفويض السلف معاني نصوص الصفات على وجه العموم أمور:

---

(١) انظر: المصدر السابق (٥/ ١٤٩).

(٢) وهذا نظم ما تقدم ذكره عن مالك، وذمه أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته، وكذا استدلال النفاة بما في الضعفاء للعقيلي (٢/ ٢٥١) من نهيه عن التحديث بأحاديث الصفات، وما حكي عنه من المنع من الإشارة عند ذكر الصفات ـ وقد تقدم بيان ضعف إسنادها والرد عليها ص... ـ:

وما رُوِي عن عالم المدينة ... من نهيه التحديث غير ثابت
وكم حديثٍ عنه جا منقولا ... وفي الموطأ روى النزولا
وما ورد من منعه السؤالا ... أراد الكيف، فافهم المقالا
وما أتى من ذم أهل البدع ... فذو التكييف، والتحريف فاسمع
وما حكي من ذمه الإشارة ... فغير ثابت وذو نكارة

وانظر الرد على استدلال النفاة ـ كالجويني وغيره ـ بما حكي عنه من النهي عن التحديث ببعض أحاديث الصفات في التسعينية لابن تيمية (٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٦).

(٣) وهو قول أبي العالية، وهو رفيع بن مهران تقدمت ترجمته/ ص٢٠١.

(٤) وهو قول مجاهد، وقد سبق تخريجه/ ص٦٩٥.

(٥) (٩/ ٤٠٤).

(٦) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣١٠)، ومراده كتاب التوحيد من صحيح البخاري.

ـ الأول: الآثار الواردة في إثبات الصفات عن غير من سبق النقل عنهم.

ـ الثاني: ما تقدم من حكاية جمع من الأئمة إجماع السلف على إثبات الصفات[(١)].

ـ الثالث: الكتب المصنفة في الاعتقاد أو في السنة عمومًا، وقد اشتملت على أبواب متضمنة لإثبات الصفات، وهذا أمر أشهر من أن يمثل له.

ـ الرابع: وهو من أوضح الأدلة على أن السلف كانوا يفهمون معاني النصوص، وهو تفسير نصوص الصفات بعضها ببعض واعتقاد التوافق بينها، ومن أمثلة ذلك، إيراد البخاري لحديث ابن عمر في إشارة الرسول ﷺ إلى عينه، عند ذكر الدجال تحت باب قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ ٣٩﴾ [طه]، وحديث احتجاج آدم وموسى ﷺ تحت باب: قوله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، وأحاديث الرؤية تحت باب قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ٢٣﴾ [القيامة].

وتقدم النقل عن الحافظ أن الإمام مسلمًا فسر حديثًا في الصفات بحديث آخر[(٢)]، ولا يخفى أن كل ذلك فرع عن فهم المعنى المراد من النصوص.

وعن سلام بن أبي مطيع[(٣)] أنه قال: «ويلهم ماذا ينكرون من هذه

---

(١) وقد حكى ذلك عنهم الخطابي أيضًا، في كلام قيم رزين، نقله عنه ابن تيمية في مواطن من كتبه، منها الحموية/ ص٣٦٥ ـ ٣٦٨، فكيف يحكي عنهم التفويض؟

(٢) انظر/ ص....

(٣) سلام بن أبي مطيع، أبو سعيد الخزاعي مولاهم البصري، إمام ثقة قدوة صاحب سنة، روى عن قتادة وأيوب وهشام بن عروة وغيرهم، وعنه =

الأحاديث، والله ما في الحديث شيء إلا وفي القرآن أبين منه، إنه ﴿سَمِيعٌ بَصِيرٌ ۝٧٥﴾، و﴿إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝٢٠٠﴾، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ۝١٦٤﴾ [النساء]، وقال: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فما زال يقول حتى غربت الشمس»(١).

والمقصود أن أئمة السلف كانوا يعتقدون توافق نصوص الصفات وغيرها، ويسعون للجمع بين ما يتوهم في ظاهره التعارض(٢)، وقد سبق نقل بعض الأمثلة التي ضربوها في ذلك، وكذا في توضيح بعض مسائل الصفات والرد على النفاة، وأنّى لمن يجهل معاني تلك النصوص أن يفعل ذلك؟.

ـ الخامس: التفاسير الثابتة عن السلف في بيان معاني بعض الصفات.

ـ السادس: تصريح الأئمة بأنهم يعلمون معاني نصوص الصفات كما قال عبد العزيز الماجشون وأحمد وغيرهما من السلف: «إنا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن كنا نعلم تفسيره ومعناه»(٣).

= ابن المبارك وابن مهدي وسليمان بن حرب وغيرهم، كان يعد من خطباء البصرة وعقلائها، وكان كثير الحج، مات مقبلًا من مكة سنة ١٧٣هـ، انظر: السير (٧/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩).

(١) رواه ابن أبي حاتم في الرد على الجهمية ـ كما في الفتح (١٣/ ٣٥٩) ـ، عن أبي زرعة عن هدبة بن خالد عن سلام ـ كما في العلو للذهبي (٢/ ٩٦٢) رقم (٣٤٩) ـ، وابن منده: التوحيد (٢/ ٣٠٨) رقم (٨٩٨) عن محمد بن أبي عمرو عن محمد بن المنذر عن أبي زرعة به نحوه، وصحح إسنادَ ابن أبي حاتم الحافظُ: الفتح (١٣/ ٣٥٩)، والألباني: مختصر العلو/ص١٤٤، واللفظُ في التوحيد لابن منده: «متى ينكرون...» والظاهر أنها مصحفة، والله أعلم.

(٢) وهذا خلافًا لأهل الأهواء الذين يضربون النصوص بعضها ببعض، سدًا لباب الاحتجاج بها عليهم، وعلى ذلك أمثلة.

(٣) درء التعارض لابن تيمية (١/ ٢٠٧)، والصواعق المرسلة لابن القيم (٣/ ٩٢٤).

ـ السابع: ما سبق ذكره من إجماع الصحابة في باب الأسماء والصفات، وأنه تواتر عنهم إثبات الصفات، مع التمثيل لذلك، واستدلال ابن تيمية وابن القيم بذلك، على أنها قد بينت في الكتاب والسنة أعظم بيان من غيرها[١].

وبعد: فهذه بعض الردود على ما استدل به أهل التجهيل وغيرهم ممن نسب تفويض معاني نصوص الصفات للسلف الصالح، بناء على أنه من المتشابه، الذي لا يعلم أحد معناه، ولعل في هذا كفاية لرد هذه الفرية، وكيف يتمسك بتلك الأقوال لتقرير هذه الدعوى، ويترك ما تواتر عنهم من الإثبات الصريح، وهل هذا إلا اتباع من يفعل ذلك لما تشابه عليه، وترك منه للمحكم الواضح؟.

المطلب الثاني

دعوى أهل التجهيل أن المتشابه لا يعلم معناه إلا الله، والرد على ذلك

استند أهل التجهيل في زعمهم أن المتشابه مما تفرد الله تعالى بعلم معناه إلى آيات من الكتاب وأحاديث من السنة وبعض أقوال السلف، وهذا أوان ذكرها مع بيان بطلان استدلالهم بها على ما زعموه:

أولاً: الأدلة من القرآن:

قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ

(١) انظر/ص٢٩٣.

وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ [آل عمران].

وقد احتجوا بهذه الآية من أربعة أوجه:

- أنه قرن ابتغاء الفتنة بابتغاء تأويله.

- أن النبي ﷺ ذم مبتغي المتشابه.

- أنه تعالى قال: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ﴾ ولو كانت الواو واو عطف مفرد على مفرد لا واو الاستئناف التي تعطف جملة على جملة، لقال: ويقولون[1].

- قراءة الوقف: وهو «أن السلف كان أكثرهم يقفون عند قوله: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾»[2].

فجمهور سلف الأمة وخلفها على هذا، وهو المأثور عن أبي بن كعب، وابن مسعود وابن عباس، وغيرهم[3].

قالوا: وهذا هو الوقف التام عند جمهور السلف، وغيرهم من الخلف[4].

قال الرازي:

«فهؤلاء الراسخون لو كانوا عالمين بتأويل ذلك المتشابه على التفصيل، لما كان لهم في الإيمان به مزيد مدح، لأن كل من عرف شيئًا على سبيل التفصيل آمن به، أما الراسخون في العلم فهم الذين علموا

---

(١) انظر: روضة الناظر لابن قدامة (١/١٨٦)، ومجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/٣٩٣).

(٢) الصفدية لابن تيمية (١/٢٩١).

(٣) انظر: التدمرية لابن تيمية/ ص٩٠.

(٤) الصواعق المرسلة لابن القيم (٣/٩٢١)، وانظر: درء التعارض لابن تيمية (١/٢٠٥).

بالدلائل القطعية العقلية أنه تعالى عالم بما لا نهاية له من المعلومات، وعلموا أن القرآن كلام الله تعالى، وعلموا أنه لا يتكلم بالباطل ولا بالعبث، فإذا سمعوا آية دلَّت القواطع على أنه لا يجوز أن يكون ظاهرها مرادا لله تعالى، بل مراد الله تعالى منها غير ذلك الظاهر، ثم فوضوا تعيين ذلك المراد إلى علمه، وقطعوا بأن ذلك المعنى ـ أي: معنى كان ـ هو الحق والصواب، فهؤلاء هم الراسخون في العلم، حيث يدركون أمثال هذه المتشابهات عن الإيمان والجزم بصحة القرآن»[١].

وذكر أن من حجج أهل التفويض «التمسك بوجوب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾»[٢].

قال ابن تيمية رحمه الله تعالى:

«وآخرون لما رأوا ابتداع هؤلاء، وأن الصحابة والتابعين، لم يكونوا يقولون مثل قولهم، ظنوا أنهم كانوا كالعامة، الذين لا يعرفون الأدلة والحجج، وأنهم كانوا لا يفهمون ما في القرآن، مما تشابه على من تشابه عليه، وأنه إذا كان الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، كان المراد أنه لا يفهم معناه إلا الله، لا الرسول، ولا الصحابة، فصاروا ينسبون الصحابة، بل والرسول إلى عدم العلم بالسمع والعقل، وجعلوهم مثل أنفسهم، لا يسمعون، ولا يعقلون، وظنوا أن هذه طريقة السلف، وهي الجهل البسيط، التي لا يعقل صاحبها، ولا يسمع»[٣].

والجواب عن ذلك من وجوه:

الأول: أن دعوى وجوب الوقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ

---

(١) أساس التقديس/ ص١٨٤.

(٢) المصدر السابق/ ص١٨٣.

(٣) النبوات لابن تيمية (٢/ ٦٣٦).

تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾، ليس متفقًا عليها بين السلف فقد وصل بعضهم وجعل الوقف على قوله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾.

الثاني: أن التأويل المذكور في الآية ليس هو التأويل المصطلح عليه بين المتأخرين وهو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل؛ فإن هذا اصطلاح متأخر محدث لم يرد في النصوص ولم يكن مستعملًا عند السلف(١).

الثالث: أن ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، ـ وهما ممن نقل عنهم الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱللَّهُۗ﴾ ـ، قد ثبت عنهما التصريح بالعلم بمعنى القرآن كما سيأتي.

الرابع: أنه على فرض التسليم بأن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله تعالى، فليس ذلك نصوص الصفات؛ لثبوت إثبات الصفات عن عدد من الصحابة، الذين نقل عنهم الوقف، كابن مسعود، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم(٢).

الخامس: أن ما نقل عن ابن عباس رضي الله عنهما يجمع بين القراءتين، ويكون المراد بالتأويل على قراءة الوقف ما استأثر الله تعالى بعلمه، كحقائق ذاته وصفاته، وما أخبر عنه من أمور اليوم الآخر، وحقائق ما في الجنة والنار.

والمراد على قراءة الوصل، التفسير ومعرفة معنى الكلام، وعلى هذا فالقراءتان كالآيتين ولا تعارض بين الفريقين، وما سبق ذكره من قول بعض الصحابة بالقولين يدل على ذلك(٣).

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/٣٤٩).

(٢) تقدم بعض الآثار عنهم/ص، وذكر ابن تيمية أن ابن مسعود وابن عباس من أكثر الصحابة إثباتًا للصفات ورواية لأحاديثها، انظر: درء التعارض (٨/٥٣)، ومجموع فتاويه (٥/١٦٩)، و(١٣/١٦١).

(٣) انظر: المصدر السابق (٥/٣٤٧ ـ ٣٤٨).

ثانيًا: الأدلة من السنة:

١ ـ عن عائشة رضي الله عنها قالت: تلا رسول الله ﷺ ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ قالت: قال رسول الله ﷺ: **«إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى الله فاحذروهم»**[١].

٢ ـ حديث[٢]: «إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا أهل العلم بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغرة بالله عز وجل»[٣].

والجواب:

أما الحديث الأول فليس فيه أن المتشابه هو آيات الصفات، فهي دعوى بغير دليل.

وأما الحديث الثاني فالجواب عنه من وجهين:

الأول: أنه ضعيف كما تقدم.

الثاني: أن فيه أن أهل العلم بالله يعلمون ذلك العلم، فهو خلاف ما أوردوه من أجله.

ثالثًا: الآثار الموقوفة:

١ ـ عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠] الآية، فقال: «هذا من المكتوم، الذي لا يفسر»[٤].

---

(١) أخرجه البخاري (٦/ ٤٥٧٤)، ومسلم (٤/ ٢٦٦٥).

(٢) ذكره الرازي ضمن أدلة المفوضة، انظر: أساس التقديس/ ص١٧٦.

(٣) تقدم تخريجه/ ص٥٧٠، وأنه ضعيف جدًا.

(٤) لم أقف على من أخرجه، وقد استدل به على أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لا يعلم معناه، كل من الرازي: التفسير الكبير (٥/ ٢٣١)، وأبي حيان الأندلسي: البحر المحيط (٢/ ١٢٤)، والسفاريني: لوامع الأنوار (١/ ٩٧)، =

والجواب:

ـ أنه لم يصح عن ابن عباس ﷺ.

ـ أن ابن عباس من أكثر الصحابة إثباتًا للصفات كما تقدم.

ـ أن ابن عباس ﷺ فسر كثيرًا من آيات الصفات «فالنقول متواترة عن ابن عباس ﷺ أنه تكلم في جميع معاني القرآن من الأمر والخبر، فله من الكلام في الأسماء والصفات، والوعد والوعيد، والقصص، ومن الكلام في الأمر والنهي، والأحكام، ما يبين أنه كان يتكلم في جميع معاني القرآن»[(١)].

ـ ما سيأتي عنه من أنه من الراسخين في العلم الذين يعلمون التأويل.

ـ أنه لم يقل هذا من المكتوم الذي لا يعلم، أو لا يدرى معناه، وإنما قال هذا من المكتوم الذي لا يفسر، فأثبت له تفسيرًا.

قال ابن تيمية:

«وابن عباس ﷺ جاء عنه أنه قال: «أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله»، وجاء عنه أن الراسخين لا يعلمون تأويله، وجاء عنه أنه قال: «التفسير على أربعة أوجه تفسير تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله من ادعى علمه فهو كاذب»[(٢)]، وهذا القول يجمع القولين، ويبين أن العلماء

= ومرعي الكرمي: أقاويل الثقات/ ص٦٢.

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٠٤).

(٢) رواه ابن جرير (١/ ٤٠)، وفيه مؤمل بن إسماعيل، صدوق سيء الحفظ، كما في التقريب/ ٧٨٧٠، ورواه من طريق أخرى مرفوعًا، وقال: «في إسناده نظر»، وذلك أن فيه محمد بن السائب الكلبي، وهو متهم بالكذب، كما في التقريب/ رقم ٥٩٣٨.

يعلمون من تفسيره، ما لا يعلمه غيرهم، وأن فيه ما لا يعلمه إلا الله، فأما من جعل الصواب قول من جعل الوقف عند قوله: «إلا الله»، وجعل التأويل بمعنى التفسير فهذا خطأ قطعًا»(١).

٢ ـ وعنه قال: إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، ولكنهم يقولون آمنا به كل من عند ربنا»(٢).

٣ ـ قراءة ابن عباس ﵄: «وما يعلم تأويله إلا الله، ويقول الراسخون في العلم آمنا به»(٣).

قال الحافظ: «فهذا يدل على أن الواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة، لكن أقل درجاتها أن تكون خبرا بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن، فيقدم كلامه في ذلك على من دونه»(٤).

٤ ـ قراءة ابن مسعود ﵁: «إن تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به».

وفي لفظ: «إن حقيقة تأويله إلا عند الله والراسخون في العلم يقولون آمنا به»(٥).

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠٠).

(٢) عزاه الحافظ في إتحاف المهرة (٧/ ٣٠١ ـ ٣٠٢) لسعيد بن منصور وإسماعيل القاضي في أحكام القرآن، وصححه على شرط الشيخين.

(٣) أخرجه الحاكم: المستدرك (٢/ ٢٨٩)، والطبري (٣/ ١٨١)، وصححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي، وصححه المعلمي: القائد ضمن التنكيل (٢/ ٣٣٨)، وعزاه الحافظ في الفتح (٨/ ١١٠) لعبد الرزاق، وصحح إسناده.

(٤) فتح الباري (٨/ ١١٠)، ونقله السيوطي في الإتقان (٢/ ٣) بنصه، ولم يعزه إليه.

(٥) أخرجه ابن أبي داود: كتاب المصاحف/ ص٦٧، ٦٩.

٣ ـ قراءة أبي بن كعب رضي الله عنه:

أ ـ «ويقول الراسخون في العلم» نحو ابن عباس رضي الله عنهما[(١)].

ب ـ «إن تأويله...» نحو قراءة ابن مسعود رضي الله عنه[(٢)].

٥ ـ وعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان من رسوخهم أن آمنوا بمحكمه ومتشابهه، ولم يعلموا تأويله»[(٣)].

٦ ـ قول عروة بن الزبير: «إن الراسخين في العلم لا يعلمون تأويله، ولكنهم يقولون آمنا به كل من عند ربنا»[(٤)].

٧ ـ قتادة: روي عنه أن الراسخين في العلم لا يعلمون المتشابه[(٥)].

٨ ـ وقول أبي نهيك الأسدي[(٦)]: «إنكم تصلون هذه الآية وإنها مقطوعة ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ...﴾، فانتهى علمهم إلى قولهم الذي قالوا»[(٧)].

٩ ـ عمر بن عبد العزيز: «انتهى علم الراسخين في العلم بتأويل القرآن، إلى أن قالوا آمنا به كل من عند ربنا»[(٨)].

---

(١) ذكرها الطبري: التفسير (٣/ ١٨٤)، والفراء: معاني القرآن (١/ ١٩١)، والبغوي: معالم التنزيل (١/ ٢٨٠).

(٢) تفسير الطبري (٣/ ١٨٤)، ومعالم التنزيل للبغوي (١/ ٢٨٠).

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ١٨٢).

(٤) رواه الطبري (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠٦).

(٦) القاسم بن محمد أبو نهيك الأسدي أو الضبي، مقبول من السادسة، انظر: التقريب/ رقم ٨٤٨٧.

(٧) رواه الطبري (٣/ ١٨٣).

(٨) أخرجه الطبري (٣/ ١٨٣)، والهروي: ذم الكلام (٣/ ٥٦).

١٠ ـ وعن مالك في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾، قال: «ثم ابتدأ فقال: والراسخون في العلم يقولون آمنا به، كل من عند ربنا، وليس يعلمون تأويله»(١).

١١ ـ قول الفراء(٢) وأبي عبيدة: «الراسخون مستأنفون، والله هو المنفرد»(٣).

والرد عليهم أن يقال: ما يبين أن المتشابه مما يمكن العلم به من حيث معناه، وأن ما ورد عن الصحابة ومن بعدهم من السلف من نفي العلم به، هو ما استأثر الله تعالى بعلمه، كوقت الساعة، ونحوها من أمور الغيب، ومن ذلك حقائق أسمائه وصفاته، وكيفية ذاته وصفاته ما يلي:

١ ـ عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «كان الرجل منا إذا تعلم عشر آيات، لم يتجاوزهن حتى يعرف معانيهن والعمل بهن»(٤).

٢ ـ وعن أبي عبد الرحمٰن السلمي أنه قال: «حدثنا من كانوا يقرؤوننا أنهم كانوا يقرؤون من النبي ﷺ فكانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يخلفوها، حتى يعملوا بما فيها من العمل، فتعلمنا القرآن والعمل جميعًا»(٥).

---

(١) أخرجه الطبري (٣/ ١٨٣).

(٢) يحي بن زياد بن عبد الله الديلمي المعروف بالفراء كان أبرع الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب من مؤلفاته معاني القرآن والحدود مات سنة ٢٠٧هـ، انظر: بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٧٦).

(٣) العدة لأبي يعلى (٢/ ٦٩٠).

(٤) أخرجه الطبري (١/ ٣٥)، وصحح إسناده شعيب الأرنؤوط في المسند (٣٨/ ٤٦٧).

(٥) رواه أحمد: المسند (٥/ ٤١٠)، وابن أبي شيبة (١٠/ ٤٦٠ ـ ٤٦١)، والطبري (١/ ٣٦)، والحاكم: المستدرك (١/ ٥٥٧)، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

٣ ـ قول ابن عباس رضي الله عنه: «أنا ممن يعلم تأويله»[١].

وهذا ابن عباس رضي الله عنه الذي استدل بقراءته، صح عنه أنه كان يقول: «سلوني عن التفسير؛ فإني حفظت القرآن وأنا صغير»[٢].

وقوله هذا يؤكد أن مراده بالتأويل، الذي لا يعلمه إلا الله، ليس هو تفسير الكلام ومعرفة معناه، وإنما هو ما استأثر الله تعالى به، من حقيقة ذاته وصفاته، ووقت الساعة، وغير ذلك.

وعلى هذا، فقول من قال: «إن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله» حق، وقول من قال: «إن الراسخين في العلم يعلمون تأويله» حق، وكلا القولين مأثور عن السلف، من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، فالذين قالوا إنهم يعلمون تأويله، مرادهم بذلك أنهم يعلمون تفسيره ومعناه، وإلا فهل يحل لمسلم أن يقول: إن النبي ﷺ ما كان يعرف معنى ما يقوله ويبلغه من الآيات والأحاديث، بل كان يتكلم بألفاظ لها معان، لا يعرفها؟.

ومن قال منهم إن الراسخين لا يعلمون تأويله، أراد به الكيفية الثابتة، التي اختص الله بعلمها[٣].

ـ وقال مجاهد: «عرضت المصحف على ابن عباس من فاتحته إلى خاتمته، أقفه عند كل آية منه أسأله عنها»[٤].

---

(١) أخرجه الطبري (٣/ ١٨٤)، وصححه المعلمي: القائد ضمن التنكيل (٢/ ٣٣٨).

(٢) أخرجه ابن سعد وغيره بإسناد صحيح عنه، كما في الفتح لابن حجر (٩/ ٨٤)، وعند الحاكم (٢/ ٣٠٠): «سلوني عن سورة النساء؛ فإني قرأت القرآن وأنا صغير».

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٥/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٤) أخرجه الطبري: التفسير (١/ ٩٠) و(٤/ ٤٠٩)، وأبو نعيم: الحلية (٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، ومن طريقه الذهبي: تذكرة الحفاظ (٢/ ٧٠٦)، والسير (٤/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧)، وحسن إسناده في تذكرة الحفاظ، وصححه في معرفة القراء الكبار (١/ ٦٦)، وعند الطبري: «ثلاث عرضات».

وقال ابن أبي مليكة: «رأيت مجاهدا يسأل ابن عباس عن تفسير القرآن ومعه ألواحه، فيقول ابن عباس: «اكتب»، قال: حتى سأله عن التفسير كله»[(١)].

- وقال ابن مسعود: «والذي لا إله غيره ما من كتاب الله سورة، إلا أنا أعلم حيث نزلت وما من آية، إلا أنا أعلم فيما أنزلت، ولو أعلم أحدًا هو أعلم بكتاب الله مني، تبلغه الإبل، لركبت إليه»[(٢)].

- وقد مكث ابن عمر رضي الله عنه على سورة البقرة ثماني سنوات[(٣)] أي في التفقه في أحكامها وعلومها ووعدها ووعيدها[(٤)]، «وإنما ذلك لأجل الفهم والمعرفة»[(٥)].

وروى مالك أن رجلًا من العراق كتب إلى عمر بن الخطاب يخبره أن رجالًا قد جمعوا كتاب الله تعالى، فكتب عمر أن افرض لهم في الديوان[(٦)]، قال: فكثر من يطلب القرآن، فكتب إليه من قابل أنه جمع القرآن سبعمائة رجل، فقال عمر: «إني لأخشى أن يسرعوا إلى القرآن قبل أن يتفقهوا في الدين، فكتب أن لا يعطيهم شيئا»[(٧)].

---

(١) أخرجه الطبري: التفسير (١/ ٤٠).

(٢) تقدم تخريجه/ ص٥٩٧.

(٣) أخرجه مالك: الموطأ/ ٤٧٩/ ط: عبد الباقي، وذكر السيوطي في تنوير الحوالك (١/ ١٦٢) أن ابن سعد روى في طبقاته عن عبد الله بن جعفر عن أبي المليح عن ميمون أن ابن عمر تعلم سورة البقرة في أربع سنين.

(٤) انظر: المنتقى للباجي (١/ ٣٤٩)، والحوادث والبدع للطرطوشي/ ص٩٧، وعزاه لعلماء المالكية.

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/ ١٥٦).

(٦) المقصود به ديوان العطاء الذي يفرض منه للمقاتلة وغيرهم، وأول من أنشأها عمر بن الخطاب رضي الله عنه وكان للمسلمين ديوان الفيء وديوان الخراج وغيرهما، انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (٢٨/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨).

(٧) ذكره أبو عبد الله العتبي في العتبية وهي التي شرحها ابن رشد في البيان =

قال مالك: «وإنما ذلك مخافة أن يتأولوه على غير تأويله»[١].

وقال مجاهد أيضًا: «والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويؤمنون به»[٢].

وقال الربيع بن أنس: «والراسخون في العلم يعلمون تأويله، ويقولون آمنا به»[٣].

وأما ما نقل عن أبي بن كعب، فجوابه من وجهين:

ـ الأول: أنهم لم يذكروا لما نقل عنه من القراءة سندًا صحيحًا.

ـ الثاني: أن الثابت عنه تفسير المتشابه من القرآن بأسانيد أثبت من هذه القراءة التي لا إسناد لها[٤].

ـ وأما ما نقل عن عائشة، فقد روى البخاري عن ابن أبي مليكة عن القاسم[٥] عن عائشة رضي الله عنها الحديث المرفوع في هذا، وليس فيه هذه

= والتحصيل لابن رشد وهو فيه (١٨/ ١٥٢) وذكره الباجي في المنتقى (١/ ٣٤٩)، والطرطوشي في الحوادث والبدع/ ص٩٧، وانظر عن العتبي وكتابه العتبية ترتيب المدارك (٤/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، وإنما نقموا عليه مسائل شاذة عن مالك، وليست هذه منها.

(١) ذكره أبو الوليد الباجي في المنتقى (١/ ٣٤٩)، وأبو بكر الطرطوشي في الحوادث والبدع/ ص٩٧.

(٢) أخرجه الطبري: التفسير (٣/ ١٨٣).

(٣) أخرجه الطبري (٣/ ١٨٣).

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٧/ ٤٠٩).

(٥) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أحد الفقهاء السبعة في المدينة في عهد التابعين، إمام قدوة، ولد في خلافة علي رضي الله عنه، تفقه على عمته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأكثر عنها، وأخذ عن ابن عباس، وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم، أثنى عليه كبار أهل عصره ومن بعدهم، مات سنة ١٠٦هـ على الصحيح. انظر: السير (٥/ ٥٣ ـ ٦٣)، والتقريب/ رقم ٥٥٢٤.

الزيادة، ولم يذكر أنه سمعها من القاسم[١].

- وأما ما نقل عن عروة، فالجواب من وجهين:

- **الأول**: أنه قد عرف من طريقه، أنه كان لا يفسر عامة آي القرآن، إلا آيات قليلة روى تفسيرها عن عائشة.

- **الثاني**: أنه إذا لم يعرف عروة التفسير، لم يلزم أن لا يعرفه غيره من كبار علماء الصحابة، كالخلفاء الراشدين وغيرهم، كابن مسعود وأبي بن كعب، وابن عباس وغيرهم[٢].

- وأما ما روي عن قتادة، «فكتابه في التفسير من أشهر الكتب، ونقله ثابت عنه، من رواية معمر عنه، ورواية سعيد بن أبي عروبة[٣] عنه؛ ولهذا كان المصنفون في التفسير، عامتهم يذكرون قوله؛ لصحة النقل عنه، ومع هذا يفسر القرآن كله، محكمه ومتشابهه»[٤].

وقد ثبت عنه أنه قال: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا»[٥].

- ويدل على بطلان دعوى أن نصوص الصفات، من المتشابه الذي لا يعلم معناه، وجوه كثيرة منها:

الوجه الأول: أن هذه دعوى ليس عليها دليل صحيح صريح، ولا غير صريح.

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤٠٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (١٧/ ٤١٠).

(٣) سعيد بن أبي عروبة، مهران اليشكري مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ، صاحب تصانيف كان أثبت أصحاب قتادة، من السادسة، مات سنة ١٥٦ أو ١٥٧هـ. انظر: التقريب/ رقم ٢٣٧٨.

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤١١ ـ ٤١٢).

(٥) أخرجه الترمذي (٥/ ص٢٠٠)، بإسناد حسن.

الوجه الثاني: أنه لو كان لا يعلم معاني آيات الصفات إلا الله سبحانه، لأخبر الله بذلك في كتابه حتى تستثنى من الأمر بتدبر القرآن[1]، أو لأخبر بذلك الرسول ﷺ، كما جاء الخبر باختصاص الله سبحانه بعلم الساعة وغير ذلك في الكتاب والسنة، خاصة مع شغف القلوب بمعرفة معاني تلك النصوص؛ لتعلقها بمحبوبها ومعبودها، وقد تقدم تقرير منزلة هذا العلم وعظيم شرفه، وتقرير حرص الرسول ﷺ على تعليم أمته ما ينفعها، وتحذيرهم مما يضرها، فكيف سكتت النصوص عن التحذير من هذا الأمر، وبيان أنه مما لا يمكن العلم به؟.

الوجه الثالث: أن النقول عن السلف في تفسير نصوص الصفات كثيرة[2].

الوجه الرابع: أنه لا يعرف عن أحد من السلف، التصريح بأن نصوص الصفات لا يعلم أحد معناها[3].

الوجه الخامس: أن نصوص الصفات أشرف من غيرها، لتعلقها بأشرف معلوم، فعلى هذا فأشرف ما في القرآن والسنة من النصوص لا يعلم أحد معناه.

الوجه السادس: أن آيات الصفات في القرآن أكثر من غيرها، فإذا كان معناها غير معلوم لزم من ذلك أن أكثر القرآن لا يعلم معناه وهذه مكابرة ظاهرة[4].

وقد ذكر الشاطبي أن قوله تعالى: ﴿مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ

---

(١) ومن طريقة القرآن دفع توهم الباطل، ولو كان احتماله ضعيفًا، انظر أمثلة لذلك في الصواعق المرسلة (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩٥).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٠٧).
(٣) انظر: المصدر نفسه (٤/ ٧٠)، و(١٣/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥)، وانظر (٣/ ٤٢٩).
(٤) انظر: المصدر نفسه (١٧/ ٣٠٤).

﴿وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌۖ﴾ [آل عمران: ٧] صريح في أن المتشابه في القرآن قليل وليس بكثير، وذلك من وجوه:

أحدها: أن قوله تعالى: ﴿هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ﴾ يدل أنها المعظم والجمهور، فأم الشيء معظمه وعامته: كما يقال: أم الطريق، وأم الدماغ بمعنى الجلدة الحاوية له الجامعة لأجزائه ونواحيه(١).

ثانيها: أن كثرة المتشابه تقتضي أن يكون الالتباس والإشكال كثيرًا، وعند ذلك لا يطلق على القرآن أنه بيان وهدى.

ثالثها: أن القرآن أنزل لرفع الاختلاف الواقع بين الناس، والمشكل الملتبس إنما هو إشكال وحيرة، لا بيان وهدى، والشريعة إنما هي بيان وهدى، فدل على أنه قليل(٢).

ـ الرد الثاني: على فرض أن المتشابه لا يعلم معناه، فإن ذلك ليس نصوص الصفات قطعًا؛ لما ثبت عن بعض من نقل عنهم عدم العلم بتأويل المتشابه، من إثبات الصفات ومن ذلك:

ـ أن ابن مسعود وابن عباس من أكثر الصحابة إثباتًا للصفات، وأرواهم لأحاديثها كما تقدم، وكذلك عائشة، وكذلك أصحابهما من أكثر الناس إثباتًا للصفات، فكيف يقولان إن المتشابه لا يعلم معناه، وهو عند أهل التجهيل نصوص الصفات، ثم يصح عنهم عشرات الأقوال في الصفات، ومنها الصفات الخبرية، التي يعتبر النفاة إثباتها تجسيما؟(٣).

---

(١) انظر: الصحاح للجوهري (٥/ ١٨٦٤).
(٢) انظر: الموافقات (٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨)، وكل ما ذكره من تقريرات يدل على خطأ جعل نصوص الصفات من المتشابه، وقد وقع هو في ذلك.
(٣) انظر: ص/ ٢٩٣ من هذا البحث.

- وقد صح عن عائشة كما تقدم أنها قالت: «ولشأني في نفسي أحقر من أن يتكلم الله في بوحي يتلى»، وقولها: «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات»[١]، ففهمت من الآية التي في أول سورة المجادلة، أن الله تعالى سمع مناجاة المرأة للنبي ﷺ، وعند هؤلاء فعائشة لا تدري ما المراد من نصوص الصفات، حتى هذه الآية!.

وصح عن الإمام مالك أن الاستواء معلوم[٢]، وقوله: «إن الله في السماء»[٣]، وإثباته الرؤية، والاستدلال عليها من القرآن بمفهوم المخالفة[٤].

ويدل على بطلان زعم أن في القرآن ما لا يعلم معناه أحدَ عشرَ وجهًا:

«أحدها: أن العادة المطردة التي جبل الله عليها بني آدم توجب اعتناءهم بالقرآن المنزل عليهم لفظًا ومعنى، بل أن يكون اعتناؤهم بالمعنى أوكد؛ فإنه قد علم أنه من قرأ كتابًا في الطب، أو الحساب، أو النحو، أو الفقه، أو غير ذلك؛ فإنه لابد أن يكون راغبًا في فهمه، وتصور معانيه، فكيف بمن قرءوا كتاب الله تعالى المنزل إليهم الذي به هداهم الله، وبه عرفهم الحق والباطل، والخير والشر، والهدى والضلال، والرشاد والغي؟ فمن المعلوم أن رغبتهم في فهمه، وتصور معانيه، أعظم الرغبات، بل إذا سمع المتعلم من العالم حديثًا فإنه يرغب في فهمه، فكيف بمن يسمعون كلام الله من المبلغ عنه؟، بل ومن المعلوم أن رغبة الرسول في تعريفهم معاني القرآن أعظم من رغبته في

(١) تقدم تخريجهما/ ص٣٠٤.
(٢) تقدم تخريجه/ ٧٦١.
(٣) تقدم تخريجه/ ص٤٠٨.
(٤) انظر/ ص٧٦١.

تعريفهم حروفه؛ فإن معرفة الحروف بدون المعاني لا تحصل المقصود؛ إذ اللفظ إنما يراد للمعنى»(١).

الوجه الثاني: أن الله ﷻ قد حضهم على تدبره وتعقله واتباعه في غير موضع كما قال تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَٰتِهِۦ﴾ [ص: ٢٩] وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا۟ ٱلْقَوْلَ أَمْ جَآءَهُم مَّا لَمْ يَأْتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [المؤمنون: ٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، فإذا كان قد حض الكفار والمنافقين على تدبره، علم أن معانيه مما يمكن الكفار والمنافقين فهمها ومعرفتها فكيف لا يكون ذلك ممكنًا للمؤمنين وهذا يبين أن معانيه كانت معروفة بينة لهم؟»(٢).

الوجه الثالث: أنه قال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف] وقال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [الزخرف]، فبين أنه أنزله عربيًّا لأن يعقلوا والعقل لا يكون إلا مع العلم بمعانيه.

الوجه الرابع: أن الله ذم من لا يفهم القرآن فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ ٱلْقُرْءَانَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ حِجَابًا مَّسْتُورًا ﴿٤٥﴾ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا﴾ [الإسراء]، وقال تعالى: ﴿فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا ﴿٧٨﴾﴾ [النساء]، فلو كان المؤمنون لا يفقهونه أيضًا لكانوا مشاركين للكفار والمنافقين فيما ذمهم الله تعالى به.

---

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية (٥/١٥٧).

(٢) انظر: المصدر السابق (٥/١٥٨).

الوجه الخامس: أن الله تعالى ذم من لم يكن حظه من السماع، إلا سماع الصوت، دون فهم المعنى واتباعه، فقال تعالى: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴿١٧١﴾﴾ [البقرة]، وقال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ أَوْ يَعْقِلُونَ ۚ إِنْ هُمْ إِلَّا كَٱلْأَنْعَٰمِ ۖ بَلْ هُمْ أَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٤٤﴾﴾ [الفرقان]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُوا۟ مِنْ عِندِكَ قَالُوا۟ لِلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ مَاذَا قَالَ ءَانِفًا ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [محمد]، وأمثال ذلك[١].

وهؤلاء المنافقون سمعوا صوت الرسول ﷺ، ولم يفهموا، وقالوا ماذا قال آنفا؟ أي: الساعة، وهذا كلام من لم يفقه قوله، فقال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَٱتَّبَعُوٓا۟ أَهْوَآءَهُمْ ﴿١٦﴾﴾ [محمد]، فمن جعل السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار والتابعين لهم بإحسان، غير عالمين بمعاني القرآن، جعلهم بمنزلة الكفار والمنافقين، فيما ذمهم الله تعالى عليه[٢].

الوجه السادس: «أن الصحابة ﷺ فسروا للتابعين القرآن، كما قال مجاهد عرضت المصحف على ابن عباس من أوله إلى آخره، أقف عند كل آية منه وأسأله عنها، ولهذا قال سفيان الثوري إذا جاءك التفسير عن مجاهد فحسبك به، وكان ابن مسعود يقول: «لو أعلم أحدًا أعلم بكتاب الله مني تبلغه الإبل لأتيته»[٣]، وكل واحد من أصحاب ابن مسعود وابن عباس، نقل عنه من التفسير ما لا يحصيه إلا الله، والنقول بذلك عن الصحابة والتابعين ثابتة معروفة عند أهل العلم بها»[٤].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥٨/٥).
(٢) انظر: المصدر السابق (١٥٨/٥ ـ ١٥٩).
(٣) تقدم تخريجه/ ٥٩٧.
(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية (١٥٩/٥).

وكذلك سائر الأمة بعدهم، ولا يعرف أن في القرآن آية اتفقوا على أنها لا تفسر، أو لا يعلم معناها، فالسلف من الصحابة والتابعين وسائر الأمة، قد تكلموا في جميع نصوص القرآن، آيات الصفات وغيرها، وفسروها بما يوافق دلالتها وبيانها، ورووا عن النبي ﷺ أحاديث كثيرة توافق القرآن[١].

قال ابن عون[٢]: «ثلاث أحبهن لنفسي ولإخواني، هذه السنة أن يتعلموها ويسألوا عنها، والقرآن أن يتفهموه ويسألوا الناس عنه، ويدعوا الناس إلا من خير»[٣].

قال الكرماني: «قال في القرآن يتفهموه، وفي السنة يتعلموها؛ لأن الغالب أن المسلم يتعلم القرآن في أول أمره، فلا يحتاج إلى الوصية بتعلمه؛ فلهذا أوصى بتفهم معناه، وإدراك منطوقه»[٤].

وقال الحافظ:

«ويحتمل أن يكون السبب أن القرآن قد جمع بين دفتي المصحف، ولم تكن السنة يومئذ جمعت، فأراد بتعلمها جمعها، ليتمكن من تفهمها بخلاف القرآن؛ فإنه مجموع؛ **فليبادر لتفهمه**»[٥].

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٣/ ٣٠٧).

(٢) عبد الله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل، من أقران أيوب السختياني في العلم والعمل والسن، مات سنة ١٥٠هـ على الصحيح. التقريب/ رقم ٣٥٤٣.

(٣) أخرجه البخاري (٩/ ٩٢) معلقًا، ووصله ابن نصر: السنة/١٠٨، عن يحي بن يحي عن سليم بن أخضر، واللالكائي (١/ ٣٦) من طريق حماد بن زيد كلاهما عنه، وإسناد المروزي صحيح، يحي بن يحي إمام ريحانة نيسابور، وسليم ثقة ضابط، كما في التقريب/ ٧٧١٨، ٢٥٣٨، على التوالي.

(٤) الكواكب الدراري (٢٥/ ٣١).

(٥) الفتح (١٣/ ٢٥٢).

وقال الوزير ابن هبيرة[١]: «ما أنزل الله من آية إلا والعلماء فسروها»[٢].

الوجه السابع: «أن الله تعالى إنما أنزل القرآن ليهتدى به، لا ليختلف فيه، والهدى إنما يكون إذا عرفت معانيه، فإذا حصل الاختلاف المضاد لتلك المعاني التي لا يمكن الجمع بينه وبينها، ولم يعرف الحق، ولم تفهم الآية ومعناها، لم يحصل به الهدى والعلم، الذي هو المراد بإنزال الكتاب»[٣].

الوجه الثامن: ما ثبت عن ابن عباس أن النبي ﷺ دعا له وقال: «اللّهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[٤] فقد دعا له بعلم التأويل مطلقًا[٥].

---

(١) يحيى بن محمد بن هبيرة، أبو المظفر الشيباني الدوري ثم البغدادي، العالم الوزير العدل، ولد سنة ٤٩٩هـ، قرأ القرآن والحديث والفقه على عدة مشايخ، وله عدة مؤلفات، منها: الإفصاح عن معاني الصحاح، شرح به البخاري ومسلم، نال إعجاب علماء عصره، و«العبادات الخمس على مذهب أحمد»، ولأبي بكر بن التيمي ابن المرستانية كتاب في مناقبه، توفي سنة ٥٦٠هـ، انظر: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ١٠٧ ـ ١٨٤).

(٢) نقله عنه ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة (٢/ ١٥٤)، وتمام كلامه «إلا أنه يكون للآية وجوه محتملات، فلا يعلم المراد من تلك الوجوه المحتملات إلا الله تعالى»، وكان ينشد:

لا قول عند آيه المتشابه ... للراسخين غير آمنا به

وكلامه هذا باطل؛ لأنه إذا كان لا يعلم تلك الوجوه المتشابهات إلا الله، فكيف يتكلم العلماء في تفسير القرآن؟ فإن هذا من القول على الله بغير علم، ومن الخوض فيما لا يعلم معناه، ومعلوم أن الذين فسروا القرآن إنما أرادوا بيان معنى الآية، والمراد منها بغض النظر، هل كلامهم حق عند غيرهم أم لا.

(٣) مجموع الفتاوى (٤/ ٧٠).

(٤) تقدم تخريجه/ ص٦٣٣، وأن في إحدى رواياته: «وعلمه تأويل الكتاب».

(٥) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٤٠٣).

الوجه التاسع: أن التأويل يكون للمحكم كما يكون للمتشابه، كما دل على ذلك القرآن والسنة وأقوال الصحابة، وهم يعلمون معنى المحكم، فكذلك معنى المتشابه، وأي فضيلة في المتشابه حتى ينفرد الله بعلم معناه ويستأثر بذلك، والمحكم أفضل منه وقد بين معناه لعباده، وما استأثر الله بعلمه كوقت الساعة لم ينزل به خطابًا، ولم يذكر في القرآن آية تدل على وقت الساعة(١).

الوجه العاشر: ما وصف الله تعالى به كتابه من كونه بيانًا، وبينات وهدى وبصائر ونورًا، وغير ذلك، وكلها تدل على أنه قد بين فيه ما فيه من الخطاب.

الوجه الحادي عشر: النصوص التي فيها الأمر بالبيان كقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقوله: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وغيرها كثير، وقد تقدم الاستدلال بها على بيان الرسول ﷺ لهذا الباب(٢).

قال ابن القيم رحمه الله:

«إن الله سبحانه وصف نفسه بأنه بين لعباده غاية البيان، وأمر رسوله بالبيان وأخبر أنه أنزل عليه كتابه ليبين للناس، ولهذا قال الزهري: «من الله البيان وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم»(٣).

فهذا البيان الذي تكفل به سبحانه وأمر به رسوله، إما أن يكون المراد به بيان اللفظ وحده، أو المعنى وحده، أو اللفظ والمعنى جميعًا، ولا يجوز أن يكون المراد به بيان اللفظ دون المعنى، فإن هذا

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٧/ ٣٩٧).

(٢) انظر/ ص١٣٦.

(٣) علقه البخاري في الصحيح (٩/ ٥٤).

لا فائدة فيه، ولا يحصل به مقصود الرسالة، وبيان المعنى وحده بدون دليله وهو اللفظ الدال عليه ممتنع، فعلم قطعا أن المراد بيان اللفظ والمعنى، والله تعالى أنزل كتابه ألفاظه ومعانيه وأرسل رسوله ليبين اللفظ والمعنى، فكما أنا نقطع ونتيقن أنه بين اللفظ، فكذلك نقطع ونتيقن أنه بين المعنى، بل كانت عنايته ببيان المعنى أشد من عنايته ببيان اللفظ، وهذا هو الذي ينبغي؛ فإن المعنى هو المقصود، وأما اللفظ فوسيلة إليه، ودليل عليه، فكيف تكون عنايته بالوسيلة أهم من عنايته بالمقصود؟ وكيف نتيقن بيانه للوسيلة ولا نتيقن بيانه للمقصود؟ وهل هذا إلا من أبين المحال؟ فإن جاز عليه أن لا يبين المراد من ألفاظ القرآن، جاز عليه أن لا يبين بعض ألفاظه، فلو كان المراد منها خلاف حقائقها وظواهرها ومدلولاتها، وقد كتمه عن الأمة، ولم يبينه لها؛ كان ذلك قدحًا في رسالته وعصمته، وفتحًا للزنادقة والملاحدة من الرافضة، وإخوانهم باب كتمان بعض ما أنزل عليه، وهذا مناف للإيمان به وبرسالته»[1].

وبالجملة فهناك دلائل كثيرة توجب القطع، ببطلان دعوى أن في القرآن آيات لا يعلم معناها الرسول ﷺ ولا غيره[2].

وقد اطلعتِ على بحث محرر، للعلامة المعلمي اليماني، حول المحكم والمتشابه، وبيان المراد بهما في آية آل عمران، ووجه اتباع أهل الزيغ له؛ فأحببت نقل كلامه هنا مع شيء من التصرف والاختصار.

ذكر رحمه الله أن: أشهر ما روي عن السلف في ذلك قولان:

- **الأول**: أن المحكم ما لم ينسخ، والمتشابه المنسوخ.

---

(١) الصواعق المرسلة (٣/ ٧٣٧ ـ ٧٣٨).

(٢) انظر: مجموع فتاوى ابن تيمية (١٧/ ٣٩٩).

ـ **الثاني**: أن المحكم ما للناس سبيل إلى معرفة تأويله كآيات الحلال والحرام.

والمتشابه ما لا يعلم تأويله إلا الله كوقت قيام الساعة...، ويمكن أن يشرح القولان هكذا:

القول الأول: أن المحكمات هي كل آية بينة بنفسها، والمتشابهات ما يحتاج إلى أن يبينها غيرها، كالمنسوخ والمجمل بنوعيه.

القول الثاني: أن المحكمات: كل آية تهيأ للسامع ـ مع معرفة معناها الذي سيقت لبيانه ـ أن يعرف ما تتوق إليه نفسه، مما يتعلق بما اشتملت عليه.

والمتشابهات ما عدا ذلك[1].

وذكر أنه يدخل فيه على القول الثاني آيات الصفات[2]، وأمور الغيب، وأن وجه تسميتها بالمتشابه من حيث أن كل آية منها متشابهة أي يمكن أن تحمل على معان متشابهة في أنه لا يترجح بعضها على بعض رجحانًا بينًا[3].

---

(١) القائد إلى تصحيح العقائد ضمن كتابه التنكيل (٢/ ٣٣٥).

(٢) مراده بذلك التشابه النسبي، وقد صح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه حدث عنده رجل بحديث: «لا يزال جهنم يلقى فيها...» الحديث، وفيه: «حتى يضع رب العزة فيها قدمه»، فانتفض عنده رجل فقال ابن عباس: «ما فرق هؤلاء يجدون عند محكمه، ويهلكون عند متشابهه»، أخرجه معمر: الجامع (١١/ ٤٢٣) بإسناد صحيح، وقد ذكر عنده الخوارج وما يلقون عند القرآن فقال: «يؤمنون بمحكمه ويهلكون عند متشابهه»، أخرجه الطبري (٣/ ١٧٣)، وعزاه الحافظ: الإتحاف (٧/ ٣٠١ ـ ٣٠٢) لإسماعيل القاضي، وصححه على شرط الشيخين، وهذا يدلك على أنه قد يتشابه على الجاهل ما لا يتشابه على العالم، وهو التشابه النسبي، ولا ضابط له؛ لكونه يختلف من شخص إلا آخر، بل قد يشتبه بعض النصوص على من هو عالم حتى يبينها له غيره.

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٣٦).

- ثم ذكر حديث الحلال بين والحرام بين ثم قال: «فالأمر الذي بين الحلال والحرام متشابه الحرمة في الاحتمال، يحتمل كلًا منهما كما يحتمل الآخر، لا يترجح فيه هذا، ولا ذاك، فهكذا والله أعلم تكون الآية المتشابهة يتشابه فيها معنيان فأكثر.

وانطباق هذا على المجمل الذي لا ظاهر له واضح.

فأما الذي له ظاهر، فإنما يقع حيث تكون هناك قرينة تقاوم ظهوره»[(١)].

ثم بعد الصحابة، علم أن في النصوص ناسخًا ومنسوخًا، وعامًا مخصوصًا، ومطلقًا مقيَّدًا، فمن وقف على الحكم المنسوخ ولم يعلم بناسخه، كان في حقه محتملًا للبقاء، وأن يكون منسوخًا، وهكذا الأمر في المخصص والمقيد؛ فثبت التشابه.

- وأما ما لا سبيل إلى علم تأويله، أو كنهه وكيفيته فكقوله تعالى: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، فإنه لا يبقى إلا التخرص الذي لا حد له.

فقد يتخرص الإنسان وجهين أو أكثر، ومعلوم أنه لا يتبين واحد من ذلك بيانًا واضحًا؛ فثبت التشابه[(٢)].

- ثم بين إمكانية تطبيق القولين المأثورين عن السلف، في المتشابه على النحو الآتي:

- بالنسبة للقول الأول ـ وهو أن المتشابه هو المنسوخ والمجمل ـ فاتباع أهل الزيغ له من وجوه:

الأول: تارة يعيبون القرآن بالتناقض، وبعدم البيان.

الثاني: التشبث به (المتشابه) لتقوية أهوائهم، ومن أمثلة ذلك:

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٣٣٦).

(٢) انظر: التنكيل (٢/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧).

أ ـ النصارى حيث تشبثوا بما ورد فيه من إطلاق الكلمة والروح(١) على عيسى عليه السلام.

ب ـ تشبث المشركين بقوله تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨].

الثالث: وتارة بابتغاء تأويله مع عدم التأهل لذلك، وعدم الرجوع إلى الراسخين في العلم.

ومثاله: صنيع الخوارج في قوله تعالى: ﴿إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ﴾ [الأنعام: ٥٧]، وقوله: ﴿لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ﴾ [يس: ٦٠]، ونحو ذلك.

ـ وأما على القول الثاني ـ وهو المتشابه ما لا سبيل إلى معرفة تأويله ـ فاتباع أهل الزيغ له من وجوه:

الأول: تارة بابتغاء الفتنة، وذلك بعيب القرآن والإسلام.

مثال ذلك: الزعم بأنه جاء بالباطل، كزعمهم أن لفظ ﴿يَدَىَّ﴾ معناه: أن اليدين مماثلتين ليدي الإنسان، ويجوز عليهما ما يجوز على يدي الإنسان، ويقولون: هذا باطل ويوجه كل منهم ذلك بهواه.

ـ فبعضهم يستدل بذلك على نفي كون القرآن من عند الله، وأن محمدًا ﷺ ليس نبيًّا.

ـ وبعضهم يستدل بذلك على أن القرآن جاء بالباطل، مجاراة لعقول الجمهور، وهكذا(٢).

الثاني: وتارة يتبعون المتشابه ابتغاء تأويله وذلك:

---

(١) في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ ٱللَّهِ وَكَلِمَتُهُۥٓ أَلْقَىٰهَآ إِلَىٰ مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١].

(٢) كما يقوله أهل التخييل من المتفلسفة ومن تأثر بهم من المتكلمين، وقد سبق شيء من أقوالهم في ذلك.

أ ـ بالقول فيه بالتخرص[١] كما فعل هشام بن الحكم[٢]، وغيره من المشبهة الضالة.

ب ـ بتحريف النصوص بحملها على معان بعيدة كقول بعضهم: اليدان هما القدرة أو الإرادة، وغير ذلك.

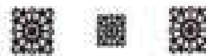
ثم ذكر أن قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ ينطبق على كل من القولين، إلا أنه على القول الأول يكون قوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ معطوف، ومعناه أن الراسخين يعلمون تأويله أيضًا.

وعلى القول الثاني: يكون ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ﴾ مستأنف، فهم لا يعلمون تأويله، وإنما امتازوا بأنهم لا يتبعونه اتباع الزائغين، بل يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ الآية.

ثم استدل على تصحيح القولين بما أثر عن السلف من الوقفين في الآية وبما صح عن ابن عباس من تصريحه بعلم تأويله، وما صح عنه من قراءة «ويقول الراسخون».

وعلى هذا فالتأويل على القول الأول بمعنى التفسير.

وعلى القول الثاني: فهو الحقيقة التي يؤول إليها اللفظ كما في قوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، فتأويلها حقيقتهما وكنههما على ما هما عليه[٣].



(١) التخرص: الافتراء، والاختلاق، انظر: القاموس المحيط/ ص٧٩٦.

(٢) هشام بن الحكم، أبو محمد الشيباني الكوفي ثم البغدادي، من كبار الرافضة ومشاهيرهم، ومن غلاة المجسمة، وكان يزعم أن علم الله محدث، ويقول بالجبر، وذكر النديم أن له مصنفات، هلك بعد نكبة البرامكة بيسير، وقيل عاش إلى خلافة المأمون، انظر: لسان الميزان لابن حجر (٦/ ١٩٤).

(٣) انظر: القائد ضمن التنكيل (٢/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨).

المبحث الثالث

أثر موقف أهل التجهيل من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات في العقيدة

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تفويض معاني نصوص الصفات والمنع من تفسيرها وتأويلها.
- المطلب الثاني: الجهل بأشرف العلوم، وأصل الإيمان.
- المطلب الثالث: فتح الباب للزنادقة وأهل الإلحاد للطعن في الرسالة.
- المطلب الرابع: في اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التجهيل.

المطلب الأول

تفويض معاني نصوص الصفات والمنع من تفسيرها وتأويلها

بناء على اعتقاد أهل التجهيل أن نصوص الصفات من المتشابه الذي لم يأت في الكتاب والسنة بيان المراد منه، ولا يمكن معرفة معناه؛ فإنهم يوجبون تفويض العلم بمعاني أسماء الله تعالى وصفاته، إلى الله تعالى ولا يجيزون تفسير معناها، ولا البحث في ذلك، ولهم في ذلك أقوال كثيرة منها:

ما قاله البيهقي مبينًا الموقف الحق من حديث النزول: «وأسلمها

الإيمان بلا كيف، والسكوت عن المراد، إلا أن يرد ذلك عن الصادق»[١].

وقال الجويني:

«وإذا انصرم عصرهم[٢]، وعصر التابعين لهم على الإضراب عن التأويل، كان ذلك قاطعًا بأنه الوجه المتبع، فحق على ذي الدين أن يعتقد تنزيه الباري عن صفات المحدثين، **ولا يخوض في تأويل المشكلات، ويكل معناها** إلى الرب تعالى، وعند إمام القراء[٣] وسيدهم، الوقوف على قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ من العزائم[٤]، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾.

ومما استحسن من كلام مالك أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ [طه] كيف استوى، فقال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، فلتُجرَ آية الاستواء والمجيء وقوله: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَىَّ﴾ [ص: ٧٥]، وقوله: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ [الرحمٰن: ٢٧]، وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وما صح من أخبار الرسول، كخبر النزول وغيره، على ما ذكرنا»[٥].

وقال أبو حامد الغزالي: «الصواب للخلف سلوك مسلك السلف، في الإيمان المرسل، والتصديق المجمل، وما قاله الله ورسوله، بلا بحث وتفتيش»[٦].

وقال: «الحق الاتباع، والكف عن تغيير الظاهر رأسًا، والحذر عن

---

(١) ذكره الحافظ في الفتح (٣/ ٣٠)، ولم أقف عليه، في مظانه في كتابيه: الاعتقاد، والأسماء والصفات.

(٢) مراده الصحابة ﷺ.

(٣) مقصوده أبي بن كعب ﷺ.

(٤) تقدم أنه ليس لها إسناد ثابت، وأنه ثبت عنه تفسير متشابه القرآن.

(٥) العقيدة النظامية/ ص٣٢.

(٦) نقله عنه ابن القيم في إعلام الموقعين (٤/ ٢٤٧).

اتباع تأويلات لم يصرح بها الصحابة، وحسم باب السؤال رأسا، والزجر عن الخوض في الكلام والبحث... ومن الناس من يبادر إلى التأويل ظنًا لا قطعًا، فإن كان فتح هذا الباب والتصريح به يؤدي إلى تشويش قلوب العوام، بدع صاحبه، وكل ما لم يؤثر عن السلف ذكره، وما يتعلق من هذا الجنس بأصول العقائد المهمة، فيجب تكفير من يغير الظواهر بغير برهان قاطع»[1].

وقال أيضًا: «كل ما لم يحتمل التأويل في نفسه، وتواتر نقله، ولم يتصور أن يقوم على خلافه برهان، فمخالفته تكذيب محض، وما تطرق إليه احتمال تأويل، ولو بمجاز بعيد، فإن كان برهانه قاطعًا، وجب القول به، وإن كان البرهان يفيد ظنًا غالبًا، ولا يعظم ضرره في الدين، فهو بدعة، وإن عظم ضرره في الدين، فهو كفر»[2].

قال ابن الجوزي: «والصواب: قراءة الآيات والأحاديث من غير تفسير، ولا كلام فيها»، ثم حكى بعض الصفات، وتأويلات المتكلمين[3] لها، ثم قال: «والذي أراه السكوت عن هذا أيضًا، إلا أنه يجوز أنه يكون مرادًا»[4].

ثم ذكر أن الطريق السليم في هذا هو «ما كان عليه الرسول ﷺ، وأصحابه، وتابعوهم بإحسان، من إثبات الخالق سبحانه، وإثبات صفاته، على ما وردت به الآيات والأخبار، من غير تفسير، ولا بحث عما ليس في قوة البشر إدراكه»[5].

---

(١) نقله ابن القيم: المصدر السابق (٤/ ٢٤٧).
(٢) المصدر نفسه (٤/ ٢٤٧).
(٣) وقد وصفهم بالمحققين.
(٤) تلبيس إبليس/ ص١٠٨.
(٥) وكيف يجوز أن يكون المراد من النصوص ما نقله عن المتكلمين، مع تصريحه =

وأورد أبو القاسم الحكيم السمرقندي جملة من نصوص الصفات الخبرية ثم بين الواجب على المؤمن تجاهها بقوله:

«فينبغي له أن يعتقده يؤمن بها، ولا يفسرها؛ لأن تفسيرها يدخل في التعطيل، . . . وإذا رأيت آية المتشابه، فدع ذلك إلى الله تعالى، ولا تفسره حتى تنجو؛ لأنه ليس فرضًا عليك أن تعرف تفسيره، بل الفرض عليك أن تؤمن به»(١).

ومال إلى هذا المذهب الناصري(٢)، وحكاه عن شيوخ الماتريدية(٣)، فقال: «من أراد أن يعرف الحق فعليه التمسك بالأدلة الموجبة للعلم قطعًا. . . وما اشتبه عليه من متشابهات الكتاب والخبر المتواتر، فيؤمن بمراد الله تعالى ومراد رسوله منها، وينفي عن الله مشابهة الخلق عملا بالنص المحكم، وهو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ويصفه بما وصف نفسه في سورة التوحيد والإخلاص، ويعتقد أن الله قديم حكيم، لم ينزل في كتابه متناقضًا، ولا بعث رسوله ﷺ بدين متناقض. . .»(٤).

= بأنه ليس في قوة البشر إدراك المراد؟.

(١) السواد الأعظم/ ص٢٧، وكذا سلام الأحكم/ ص١٥٣ ـ ١٥٤.

(٢) بكترس بن يلتفقلج، أبو الفضائل، وأبو شجاع نجم الدين الحنفي التركي الأصل الناصري، مولى الإمام الناصر لدين الله، فقيه أصولي، ألف الحاوي في الفروع مختصر في الفقه، وشرح العقيدة الطحاوية النور اللامع والبرهان الساطع، سمع منه الحافظ الدمياطي ببغداد، وذكره في معجم شيوخه توفي سنة ٦٥٢هـ، انظر: الجواهر المضية للقرشي (٢/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣)، والفوائد البهية للكنوي/ ص٥٦.

(٣) ولا يخفى ما في هذه النسبة؛ فإن كثيرًا من الماتريدية يقولون بالتأويل ومنهم من يوجبه، كما تقدم.

(٤) النور اللامع: ل٧٠، بواسطة الماتريدية للهيبي/ ص١٦٥.

وقال أيضًا: «والمذهب عند أصحابنا رحمهم الله، أن كل ما ثبت بالكتاب والسنة الواضحة ولا يتعلق به العمل، فإنه لا يجب الاشتغال بتأويله، بل يجب الاعتقاد بثبوته وحقية المراد بذكره وروده»(١).

وحكى أبو المعين النسفي(٢)، والبزدوي(٣) هذا المذهب عن جماعة من شيوخ الماترية(٤).

وقال ابن الهمام: «كل لفظ في الكتاب والسنة ورد مما ظاهره الجسمية في الشاهد، كالإصبع، والقدم، واليد... وغيره، صفة له تعالى لا بمعنى الجارحة، بل على وجه يليق به، وهو سبحانه أعلم به، وقد تؤول اليد، والإصبع، بالقدرة، والقهر...، **ولا يجزم بإرادته**، خصوصًا على قول أصحابنا يعني الماتريدية أنها من المتشابهات، وحكم المتشابه، انقطاع رجاء معرفة المراد منه في هذه الدار»(٥).

وقد حكى ابن تيمية رحمه الله أنهم «يقولون هذا لا يعلم معناه إلا الله، أو له تأويل يخالف ظاهره، لا يعلمه إلا الله، فهؤلاء يجعلون الرسول وغيره غير عالمين بما أنزل الله، **فلا يسوغون التأويل**؛ لأن العلم بالمراد عندهم ممتنع، ولا يستجيزون القول بطريقة التخييل؛ لما فيها من التصريح بكذب الرسول، **بل يقولون خوطبوا بما لا يفهمونه؛ ليثابوا على تلاوته والإيمان بألفاظه، وإن لم يفهموا معناه، يجعلون ذلك تعبدًا**

---

(١) المصدر السابق: ل٩٠، بواسطة اللهيبي أيضا/ص١٦٥.
(٢) في تبصرة الأدلة: ل١١٠، كما في الماتريدية للهيبي/ص١٦٤.
(٣) محمد بن محمد بن الحسين النسفي، أبو اليسر البزدوي، يلقب بالقاضي الصدر، شيخ الحنفية بعد أخيه الكبير، ولد سنة ٤٢١هـ، ولي قضاء سمرقند، وأملى الحديث مدة، له تصانيف في الأصول والفروع، توفي ببخارى سنة ٤٩٣هـ، انظر: سير الأعلام للذهبي (١٩/ ٤٩)، الأعلام للزركلي (٧/ ٢٢).
(٤) انظر: أصول الدين للبزدوي/ ص٢٥ ـ ٢٦.
(٥) المسايرة/ ص٣٥ ـ ٣٦.

محضًا، على رأي المجبرة، الذين يجوزون التعبد بما لا نفع فيه للعامل، بل يؤجر عليه»(١).

وقال الحافظ ابن حجر:

«والصواب الإمساك عن أمثال هذه المباحث، والتفويض إلى الله، والاكتفاء بالإيمان بكل ما أوجب الله في كتابه، أو على لسان نبيه، إثباته له أو تنزيهه عنه، على طريق الإجمال، وبالله التوفيق، ولو لم يمكن في ترجيح التفويض على التأويل، إلا أن صاحب التأويل ليس جازمًا بتأويله، بخلاف صاحب التفويض»(٢).

وعقب على كلام البيهقي الذي سبق نقله قريبًا بقوله: «ومن الأدلة على ذلك اتفاقهم على أن التأويل غير واجب؛ فالتفويض حينئذ أسلم»(٣).

المطلب الثاني

الجهل بأشرف العلوم وأصل الإيمان

ولا يخفى أنه على القول بأن ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله على وصفاته، مما لا يعرف معناه، والمراد به، لا يمكن معه تحقيق الإيمان بالله تعالى على الوجه الصحيح؛ لأن ذلك معناه الإيمان بألفاظ مجردة عن المعاني، بمنزلة حروف الهجاء.

كما أن من أثر مذهب أهل التجهيل، الجهل بهذا الباب العظيم، وحرمان النفس من أشرف العلوم، وما تتضمنه تلك النعوت والأسماء من

---

(١) مجموع الفتاوى (١٦/ ٤٤٢).

(٢) الفتح (١٣/ ٣٨٣).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٣٠).

المعاني العظيمة، وعدم التدبر فيها وفيما تشتمل عليه من الفوائد.

أضف إلى ذلك عدم تحقيق التعبد لله تعالى بتلك الأسماء ودعائه بها على الوجه المشروع، إذ كانت معانيها مجهولة، فلا يدري الداعي على هذا الزعم ما يناجي به ربه، ولا يستشعر بقلبه ما تدل عليه تلك الأسماء والصفات من المعاني المقتضية لآثارها.

ومن المعلوم أن أعظم أنواع التوسل، هو التوسل لله تعالى بأسمائه وصفاته[(١)]، وقد ذكر أهل العلم بأن من آداب الدعاء أن يتوسل بالاسم المناسب لحاجته، كالرزاق عند سؤال الرزق، والرحيم عند سؤال الرحمة[(٢)]، فإذا كانت الأسماء والصفات لا يعرف معناها، وليس المراد منها ظاهرها، فكيف يتوسل الإنسان بها لله تعالى ذاكرًا عند كل مسألة ما يتناسب معها من ذلك؟.

وكذلك من أفضل أنواع الذكر ذكر الله تعالى بأسمائه وصفاته[(٣)]، وأفضل حالاته ما تواطأ عليه القلب واللسان، مع استحضار المرء ما ينطق به من ذلك، وهذه الأمور لا تتحقق مع القول بأنه لا علم للمرء بمعاني تلك الألفاظ، فيكون تسبيحه وتحميده وتكبيره وغير ذلك، بألفاظ مجردة عن المعاني لا تعمل في القلب أثرها ولا يشعر معها العبد بحلاوة العبادة، كما لا يخفى.

قال الإمام أبو عمر الطلمنكي: «من تمام المعرفة بأسماء الله تعالى

---

(١) انظر: زاد المعاد (٤/ ٢٠١)، شفاء العليل/ ص٢٧٧، والفوائد/ ص٣٤، جميعها لابن القيم.

(٢) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٨٠).

(٣) بل هو أفضل الذكر بعد القرآن، فقد صح عن النبي ﷺ قوله: «**أحب الكلام إلى الله أربع، سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر**»، أخرجه مسلم (٤/ رقم ٢١٣٧).

وصفاته التي يستحق بها الداعي والحافظ ما قال رسول الله ﷺ المعرفة بالأسماء والصفات، وما تتضمن من المعاني، وتدل عليه من الحقائق، ومن لم يعلم ذلك لم يكن عالمًا لمعاني الأسماء، ولا مستفيدا بذكرها ما تدل عليه من المعاني»(١).

المطلب الثالث

فتح الباب للزنادقة وأهل الإلحاد للطعن في الرسالة

قال الإمام ابن تيمية مبينًا كيف كان قول أهل التجهيل بابًا للزنادقة والملحدين يدخلون منه للطعن في الرسالة:

«وما ذكرناه من لوازم قول أهل التفويض، هو لازم لقولهم الظاهر المعروف بينهم؛ إذ قالوا إن الرسول كان يعلم معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة، ولكن لم يبين للناس مراده بها، ولا أوضحه إيضاحًا يقطع به النزاع.

وأما على قول أكابرهم إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة، لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها، هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون، لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

(١) نقله عنه الحافظ في الفتح (١١/ ٢٢٦).

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه، وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر، لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير، فيقول كل ملحد ومبتدع، الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه، لا يجوز أن يستدل به، فيبقى هذا الكلام سدًّا لباب الهدى والبيان من جهة الأنبياء، وفتحًا لباب من يعارضهم، ويقول إن الهدى والبيان في طريقنا لا في طريق الأنبياء؛ لأنا نحن نعلم ما نقول ونبينه بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا ما يقولون، فضلًا عن أن يبينوا مرادهم، فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف، من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»[1].

وقال أيضًا:

«وأيضًا فالكلام إنما المقصود به الإفهام، فإذا لم يقصد به ذلك، كان عبثًا وباطلًا، والله تعالى قد نزَّه نفسه عن فعل الباطل والعبث، فكيف يقول الباطل والعبث؟ ويتكلم بكلام ينزله على خلقه لا يريد به إفهامهم؟ وهذا من أقوى حجج الملحدين»[2].

---

(١) درء التعارض (١/ ٢٠٤ ـ ٢٠٥).

(٢) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩٧).

وقال ابن القيم:

«فسدّ هؤلاء[(١)] باب الهدى والرشاد، وفتح أولئك باب الزندقة والبدعة والإلحاد، وقالوا قد أقررتم بأن ما جاءت به الرسل في هذا الباب، لا يحصل منه علم بالحق، ولا يهدي إليه، فهو في طريقتنا، لا في طريقة الأنبياء؛ فإنا نحن نعلم ما نقوله، ونثبته بالأدلة العقلية، والأنبياء لم يعلموا تأويل ما قالوه، ولا بينوا مراد المتكلم به، وأصاب هؤلاء من الغلط على السمع، ما أصاب أولئك، من الخطأ في العقل»[(٢)].

المطلب الرابع

في اللوازم الفاسدة التي تلزم أهل التجهيل

يلزم أهل التجهيل بناء على موقفهم من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات، لوازم فاسدة ذكرها أهل العلم منها:

القدح في القرآن وفي الرسول ﷺ:

قال ابن تيمية مبينًا وجه كون ذلك لازمًا لهم:

«وما ذكرناه من لوازم قول أهل التفويض، هو لازم لقولهم الظاهر المعروف بينهم؛ إذ قالوا إن الرسول كان يعلم معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة، ولكن لم يبين للناس مراده بها ولا أوضحه إيضاحًا يقطع به النزاع.

وأما على قول أكابرهم، إن معاني هذه النصوص المشكلة المتشابهة

---

(١) مقصوده أهل التجهيل.

(٢) الصواعق المرسلة (٣/ ٩٢٢).

لا يعلمه إلا الله، وأن معناها الذي أراده الله بها، هو ما يوجب صرفها عن ظواهرها، فعلى قول هؤلاء يكون الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني، ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحينئذ فيكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثير مما وصف الله به نفسه، لا يعلم الأنبياء معناه، بل يقولون كلامًا لا يعقلون معناه، وكذلك نصوص المثبتة للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي، والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة.

ومعلوم أن هذا قدح في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن، وأخبر أنه جعله هدى، وبيانًا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله، ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحد معناه، فلا يعقل، ولا يتدبر، ولا يكون الرسول بين للناس ما نزل إليهم، ولا بلَّغ البلاغ المبين»[(١)].

وقال أيضًا:

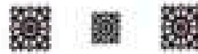
«فيلزمهم أن يكون الرسول الذي تكلم بحديث النزول[(٢)] لم يدر هو ما يقول، ولا ما عنى بكلامه، وهو المتكلم به ابتداء، فهل يجوز لعاقل أن يظن هذا بأحد من عقلاء بني آدم فضلًا عن الأنبياء؟ فضلًا عن أفضل الأولين والآخرين، وأعلم الخلق، وأفصح الخلق، وأنصح الخلق

(١) درء التعارض (١/ ٢٠٤).

(٢) تقدم تخريجه/ ص٣٢١.

للخلق؟ وهم مع ذلك يدعون أنهم أهل السنة، وأن هذا القول الذي يصفون به الرسول [ﷺ] وأمته، هو قول أهل السنة.

ولا ريب أنهم لم يتصوروا حقيقة ما قالوه ولوازمه، ولو تصوروا ذلك، لعلموا أنه يلزمهم ما هو من أقبح أقوال الكفار في الأنبياء، وهم لا يرتضون مقالة من ينتقص النبي ﷺ، ولو تنقصه أحد لاستحلوا قتله، وهم مصيبون في استحلال قتل من يقدح في الأنبياء ﷺ، وقولهم يتضمن أعظم القدح، لكن لم يعرفوا ذلك، ولازم القول ليس بقول، فإنهم لو عرفوا أن هذا يلزمهم ما التزموه»[1].



(١) مجموع الفتاوى (٥/ ٤٧٧).



الخاتمة

وفي نهاية هذا المطاف، أحمد الله تعالى على توفيقه لإتمام هذا الموضوع، وأختم الكلام عليه بتسجيل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلاله، على الوجه الآتي:

ـ **أولًا**: ثبوت بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات.

ـ **ثانيًا**: أن بيانه ثابت بالكتاب والسنة وإجماع السلف الصالح والعقل.

ـ **ثالثًا**: أهمية توحيد الأسماء والصفات، وأنه من مقاصد دعوة الأنبياء.

ـ **رابعًا**: استعمال الرسول ﷺ في بيانه لهذا الباب عدة طرق وهي:

القول، الإشارة، الجمع بين القول والإشارة، ضرب الأمثال، الإقرار.

ـ **خامسًا**: ثبتت عن النبي ﷺ الإشارة عند ذكر بعض صفات الله، في عدة أحاديث مفردة، أو مقرونة مع القول تأكيدًا لإثبات الصفة.

ـ **سادسًا**: اعتقاد أهل السنة المحضة سلفًا وخلفًا، أن الرسول ﷺ بين توحيد الأسماء والصفات بيانًا شافيًا.

ـ **سابعًا**: ترتب عند أهل السنة ـ بناء على موقفهم من المسألة ـ عدة آثار منها:

١ ـ إثبات ما ورد في الكتاب والسنة من أسماء الله تعالى وصفاته.

٢ ـ المنع من تحريف[1] نصوص الصفات لفظًا ومعنًى، ودعوى المجاز فيها.

٣ ـ الاحتجاج بالأحاديث النبوية على نفاة الصفات.

٤ ـ استعمال طرق الرسول ﷺ في بيان أسماء الله تعالى وصفاته، ومن ذلك الإشارة عند ذكر الصفة.

ـ **ثامنًا**: اتفاق مخالفي أهل السنة في المسألة على أن الرسول ﷺ لم يبين لأمته باب الأسماء والصفات.

ـ **تاسعًا**: تصريح بعض أهل الكلام بعدم بيان الرسول ﷺ لهذا الأمر العظيم.

ـ **عاشرًا**: أن جميع ما يستدل به المخالفون لأهل السنة في هذه المسألة هو مجرد شبهات باطلة، وليس لهم على ذلك أي دليل شرعي.

ـ **حادي عشر**: بطلان مذاهب المخالفين لأهل السنة في هذه المسألة.

ـ **ثاني عشر**: ترتب آثار سيئة بناء على موقف المخالفين لأهل السنة في هذه المسألة.

ـ **ثالث عشر**: فتح أهل التأويل، وكذا أهل التجهيل بسبب موقفهم من بيان الرسول ﷺ لتوحيد الأسماء والصفات، الباب لأهل التخييل لتمكين موقفهم، والطعن في الرسل.

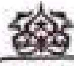
ثم إلى هنا انتهى مقصودي ... وتم ما انقاد له مجهودي
واللّهَ أرجو أن يكون خالصا ... لوجهه من الريا مخلّصا
وإن ترى الخلل والتقصيرا ... فيه فأصلح يا أخي مشكورا
ولست عاتبا ولو أغلظتا ... في ذاك قولا، إن غنا قصدتا

---

(١) المراد التحريف الذي سماه النفاة: تأويلًا.

ومن يرد إظهار العيب والزلل فالله يخلي نيته من الدغل
فلن ترى مؤلَّفا يُسلَّم من الخطا، بذا الكبارُ سلّموا
والحمد لله على ما أنعما ثم الصلاة والسلام دائما
على النبي وآله الأطهار وصحبه البررة الأخيار





الملاحق

الملحق الأول

حديث جابر

قال الطحاوي: حدثنا حدثنا محمد بن إبراهيم بن يحيى بن جناد البغدادي، قال: ثنا يحيى بن معين، قال: ثنا يحيى بن عبد الله بن يزيد بن عبد الله بن أنيس الأنصاري، قال: سمعت طلحة بن خراش يحدث عن جابر بن عبد الله أن رجلا قام فركع ركعتي الفجر، فقرأ في الأولى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْكَٰفِرُونَ ۝١﴾ حتى انقضت السورة، فقال النبي ﷺ: «**هذا عبد آمن بربه**»، ثم قام فقرأ في الآخرة: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ حتى انقضت السورة، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا عبد عرف ربه**»، **فقال طلحة: «فإنا أستحب أن أقرأ هاتين السورتين في هاتين الركعتين»**[1].

وهذا إسناد حسن، وجوده الألباني[2].

محمد بن إبراهيم شيخ الطحاوي، وثقه ابن خراش[3]، والذهبي[4]، وذكره قاسم بن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة[5]، وقد روى عن جمع من الثقات بعضهم حفاظ مشهورون،

(١) شرح معاني الآثار (١/ ٢٩٨).
(٢) في أصل صفة الصلاة (٢/ ٤٥٦).
(٣) انظر: تاريخ بغداد (١/ ٣٦٧)، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٢/ ١٨٢٧).
(٤) تاريخ الإسلام (٦/ ٣٤٦).
(٥) (٨/ ٩٢٦٠).

وروى عنه سوى الطحاوي الحافظان موسى بن هارون الحمال وأبو القاسم البغوي صاحب معجم الصحابة وغيرهما.

ويحيى بن عبد الله بن يزيد الأنصاري أبو زكريا المدني، قال أحمد: «كتبنا عن أبي زكريا ولم نر به بأسا» وأثنى عليه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر عنه «صدوق»[(١)].

وطلحة بن خراش قال النسائي: «صالح»[(٢)]، وقال ابن حبان: «من جلة أهل المدينة»[(٣)]، وذكره في الثقات[(٤)]، وقال ابن عبد البر مدني ثقة[(٥)]، وقال ابن حجر: «صدوق»[(٦)]، وذكر ابن معين أنه صحابي[(٧)].

وتابع محمد بن إبراهيم أحمد بن عبد الجبار الصوفي[(٨)] عن يحيى بن معين بإسناده إلا أنه قال عند قراءة الكافرون: «**هذا عبد عرف ربه**»، وقال عند قراءة سورة الإخلاص: «**هذا عبد آمن بربه**»[(٩)].

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٩/ ٦٧٦)، والثقات لابن حبان (٧/ ٦١٣)، والتقريب/ ٧٥٩٠، على الترتيب، وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/ ٤٠٥) أن ابن معين قال: «لم يكن به بأس»، ويبدو أنه سبق نظر منه، فلم ينقل هذا غيره عنه، وإنما نقل عن أحمد.

(٢) تهذيب الكمال للمزي (١٣/ ٢٩٦٧)، وتاريخ الإسلام للذهبي (٣/ ١٦٠)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٤).

(٣) مشاهير علماء الأمصار/ ٥٥٧.

(٤) (٣/ ٣٩٤).

(٥) الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٣/ ٩٦٥)

(٦) تقريب التهذيب/ ٣٠١٩.

(٧) انظر: تاريخ ابن معين برواية الدوري (٣/ ٦٥٣).

(٨) وهو ثقة مترجم في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا (١/ ١٤٩)، وانظر: بلغة القاصي والداني في تراجم شيوخ الطبراني/ ٨٢.

(٩) أخرجه ابن حبان (٦/ ٢٤٦٠ ـ الإحسان)، وابن بشران: الأمالي (١/ ٣٨٩)، وأبو عبد الله الدقاق: مجلس إملاء في رؤية الله تبارك وتعالى/ ٣٩٠، =

وهذا إسناد حسن، حسنه ابن حجر، وقواه شعيب الأرنؤوط(١).

ولكن هذه رواية ـ إن كانت وقعت على هذا الوجه ولم يكن هناك تصحيف من قديم ـ، شاذة منكرة، فسورة الكافرون ليس فيها ذكر لأسماء الرب ﷻ ولا صفاته ولا أفعاله، وإنما فيها البراءة من معبودات الكفار والمشركين ومعبوداتهم، وقد ذكر ذلك المفسرون(٢)، ولهذا ذكر جمع من أهل العلم أن سورة الكافرون فيها التوحيد العملي وتوحيد العبادة وتوحيد الألوهية، ونحو ذلك من العبارات الدالة على هذا المعنى(٣).

وأما سورة الإخلاص فهي التي فيها تعريف بالرب ﷻ، وإثبات ذات الرب بأسمائه وصفاته، وبذلك يتميز من يثبت الخالق الأحد الصمد من المعطلة نفاة الأسماء والصفات،(٤)، وقد صح إقرار الرسول ﷺ الصحابي الذي قال عنها «إنها صفة الرحمٰن»(٥)، وإنما خصت بذكر أسماء الله وصفاته وبيان تفرده بها وتفرده بذاته وأفعاله كذلك، ولهذا سميت سورة الإخلاص(٦)، وذكر جمع من أهل العلم أن فيها التوحيد العلمي، وتوحيد

= والذهبي: السير (١١/ ٧٣ ـ ٧٣)، وتاريخ الإسلام (٣/ ٤٣٤ ـ ٤٣٥).

(١) انظر: الإمتاع بالأحاديث المتباينة بالسماع/ ص٣٢، والإحسان بترتيب صحيح ابن بلبان (٦/ ٢١٤).

(٢) انظر مثلا: تفسير ابن كثير (٨/ ٥٠٧ ـ ٥٠٨).

(٣) كلام أهل العلم في هذا كثير فانظر على سبيل المثال: الصفدية (٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، ومنهاج السنة (٣/ ١٧٢)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٣٤) و(١/ ٤٣٠ ـ ط: المجمع)، ومجموع الفتاوى (١٥/ ١٦٤) و(١٩/ ١٧١) جميعها لابن تيمية، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١)، ومدارج السالكين (٣/ ٤٥٠)، كلاهما لابن القيم، وشرح العقيدة الطحاوي لابن أبي العز (١/ ٤٢)، وراجع ما تقدم من المصادر المذكورة ص/ من هذا البحث، فقد ذكر أغلب مؤلفيها نحو هذا.

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم لابن تيمية (٢/ ٨٦٢ ـ ٨٦٣).

(٥) تقدم تخريجه/ ص.

(٦) انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ١٤٠ ط: دار الكتاب العربي).

المعرفة، وتوحيد العلم، ونحو ذلك من العبارات التي فيها هذا المعنى(١).

ومما هو متقرر معلوم أن الإيمان والعبادة لا يثبتان بالمعرفة والاعتقاد فقط، بل لا بد فيه من إقرار تفرد الرب ﷻ بالعبادة، وإفراده بها، والبراءة من عبادة غيره وعابديه، فكيف يقول الرسول ﷺ عند قراءتها: «هذا عبد عرف ربه»، ويقول عند قراءة سورة الإخلاص: «هذا عبد آمن بربه»، أو «عبد ربه»؟.

تنبيهان:

ـ أحدهما: عزا الحديث الألباني في صفة الصلاة/ ص١١٢ وأصله (٢/ ٤٥٧) بلفظ الطحاوي لابن حبان، وصحح الحديث، وكذا ذكر العيني في نخب الأفكار (٥/ ١٣٣) أن ابن حبان أخرج الحديث بنحو لفظ الطحاوي، وهو وهم منهما لما تقدم من اختلاف اللفظين.

ـ الثاني: تبين من تخريج الحديث وبيان اختلاف روايتيه أنه بلفظ ابن حبان وابن بشران من أمثلة الحديث المقلوب، وهو من مقلوب المتن، فليلحق بما ذكره أهل العلم من أمثلته في كتب علوم الحديث وغيرها لقلتها وندرتها(٢).

---

(١) كلام أهل العلم في هذا كثير فانظر على سبيل المثال: الصفدية (٢/ ٢٢٨)، ومنهاج السنة (٣/ ١٧٢)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ١٣٤) و(١/ ٤٣٠ ـ ط: المجمع)، ومجموع الفتاوى (١٥/ ١٦٤)، و(١٩/ ١٧١) جميعها لابن تيمية، والصواعق المرسلة (٢/ ٤٠١)، ومدارج السالكين (٣/ ٤٥٠)، وزاد المعاد (٤/ ١٨٠) ثلاثتها لابن القيم، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز (١/ ٤٢)، وراجع ما تقدم من المصادر المذكورة ص/من هذا البحث، فقد ذكر أغلب مؤلفيها نحو هذا.

(٢) انظر: فتح المغيث (١/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦) والغاية في شرح الهداية كلاهما للسخاوي (١/ ٢٠٩)، وتدريب الراوي للسيوطي (١/ ٣ ـ ٢٤٤)، وراجع النكت على ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٧٧ ـ ٨٨٦).

الملحق الثاني

أثر ابن مسعود

عن عبد الله بن عُكيم قال: سمعت عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يقول ـ ويدأ باليمين قبل أن يحدثنا ـ: «ما منكم من أحد إلا إن ربه سيخلو به كما يخلو بالقمر ليلة البدر، فيقول: «**ابن آدم ما غرك بي؟ ثلاث مرات، ثم يقول: ماذا أجبت المرسلين؟ كيف عملت فيما علمت**»».

الحديث صحيح، وهو في حكم المرفوع قطعا.

رواه هلال الوزان عن عبد الله بن عكيم عن عبد الله بن مسعود.

وعن هلال الوزان رواه اثنان:

* **أحدهما: أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري.**

ورواه عنه ستة:

١ ـ **يحيى بن يحيى النيسابوري**: أخرجه عنه المروزي: تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٤٨٠)، وإسناده صحيح: يحيى بن يحيى النيسابوري إمام ثبت ريحانة نيسابور، وأبو عوانة وهلال وابن عكيم ثقات، انظر التقريب: الأرقام ٧٧١٨، ٧٤٥٧، ٧٣٨٣، ٣٥٠٦ على التوالي.

٢ ـ **قتيبة بن سعيد**: أخرجه الآجري: أخلاق العلماء/ رقم ٥٩: ثنا الفريابي ثنا قتيبة بن سعيد ثنا أبو عوانة به، وإسناده صحيح، الفريابي هو جعفر بن محمد ثقة حافظ ثبت مرتجم في السير (١٤/ ٩٦) وتاريخ بغداد (٧/ ٣٥٦٥) وغيرهما، وقتيبة بن سعيد هو البغلاني، ثقة ثبت كما في التقريب/ رقم ٥٥٢٢.

٣ ـ **شيبان بن فروخ**: أخرجه الآجري: أخلاق العلماء/ رقم ٥٩: ثنا الفريابي ثنا شيبان بن فروخ ثنا أبو عوانة به، وإسناده حسن من أجل شيبان بن فروخ، وهو صدوق كما في الكاشف (١/ ٢٣١٧)، والتقريب/ ٢٨٣٣، وزاد ابن حجر أنه يهم، ولكن لا يضره ذلك هنا، لكونه متابعا من الثقات، بل متابعته له يدل على أنه ضبط حديث هذا، وأنه من صحيح حديثه.

٤ ـ **يحيى بن إسحاق**: رواه الطبراني (٩/ ٨٨٩٩) عن بشر بن موسى، وأبو نعيم: الحلية (١/ ١٣١) عن محمد بن أحمد بن الحسن، ثنا بشر بن موسى به.

وإسناده صحيح، بشر بن موسى ثقة مترجم في طبقات الحنابلة (١/ ١٢٢)، والسير (١٣/ ١٥٢) وقد كان الإمام أحمد يكرمه، وكتب له إلى أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي المكي؛ فكتب عنه مسائل، وحديثا كثيرا.

ويحيى بن إسحاق هو السيلحيني، قال عنه الذهبي في الكاشف (٢/ ٦١٢٧) «ثقة حافظ»، وفي السير (٩/ ٥٠٥، ٥٠٧): حافظ إمام ثبت، وزاد «صدوق إن شاء الله، لا ينزل حديثه عن رتبة الحسن»، وقال ابن حجر في التقريب/ ٧٤٩٩: «صدوق من كبار العاشرة».

٥ ـ **عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي**: أخرجه عنه أحمد: الزهد (١/ ٦٤/ ط: دار النهضة)، ورقم ٩٠٧ط: دار الكتب، وإسناده حسن على أقل تقدير عبد الرحمٰن هذا وثقه الذهبي في السير (٩/ ١٣٦)، وقال في الكاشف (١/ ٣٣٠٥): «ثقة يغرب»، وفي من تكلم فيه وهو موثق/ رقم ٢١٣، والرواة الثقات/ رقم ٥١: «ثقة، لكنه يروي المناكير عن المجاهيل»، وقال ابن حجر في التقريب: «لا بأس به، وكان يدلس قاله أحمد»، وشيخه هنا ثقة، وقد صرح بالتحديث، ومتابعة يحيى وإسحاق

له تدل على أنه ضبط هذا الحديث، وأنه من صحيح حديثه.

٦ - **أبو الربيع الزهراني**: أخرجه اللالكائي: الاعتقاد (٣/ ٨٦٠): أخبرنا جعفر بن عبد الله أخبرنا محمد بن هارون ـ هو الروياني ـ، عن أبي الربيع به.

وإسناده صحيح، جعفر بن عبد الله بن يعقوب التنوخي: قال الخليلي في الإرشاد (٢/ ٦٩١): «موصوف بالعدالة وحسن الديانة»، وذكر في (٢/ ٨٠١) أنه آخر من روى عن الروياني.

ومحمد بن هارون الروياني صاحب مسند، وثقه الخليلي في الإرشاد (٢/ ٨٠١)، ومغلطاي في الإكمال (٢/ ٢٦٥٣) ووصفه بالإمام، ووصفه الذهبي في السير(١٦/ ٣١٩) بالحافظ.

أبو الربيع هو سليمان بن داود العتكي الزهراني، قال عنه ابن حجر في التقريب/ ٢٥٥٦: «ثقة، لم يتكلم فيه أحد بحجة».

* ثانيهما: **شريك بن عبد الله النخعي**:

ورواه عنه خمسة: وقبل الكلام على أسانيد طريقه، فالذي يبدو من ترجمة شريك أنه حسن الحديث عند المتابعة[1]، فقد وثقه جمع من الأئمة، كما في ترجمته من التهذيب وغيره وقال ابن المبارك كما في الكاشف للذهبي (١/ ٤٥)، والتهذيب لابن حجر (٤/ ٢٩٥): «هو أعلم بحديث الكوفيين من الثوري»، وهذا الحديث كوفي.

١ - **ابن المبارك**: أخرجه في الزهد/رقم ٣٨، ومن طريقه عبد الله: السنة (١/ ٤٧٥) و(٢/ ١١٥٢) عن قطن بن نسير عن جعفر بن سليمان، وأبو بكر الدينوري: الإمتاع والمجالسة (٨/١) عن أحمد بن محمد

---

(١) وقال ابن حجر في التقريب/ ٢٧٨٧: «صدوق، يخطئ كثيرا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة».

الآجري، وابن عبد البر: جامع بيان العلم (٢/ ٦٤٦) من طريق محمد بن إسماعيل عن نعيم بن حماد، كلاهما عنه به.

وإسناد ابن المبارك إلى شريك حسن، قطن بن نسير قال ابن حجر في التقريب/ ٥٥٥٦: «صدوق يخطئ».

وجعفر بن سليمان هو الضبعي، قال ابن حجر في التقريب/ ٩٢٤: «صدوق زاهد إلا أنه كان يتشيع».

وأما إسناد أبي بكر الدينوري وابن عد البر، فهو ضعيف لضعف نعيم بن حماد أبو عبد الله الخزاعي، قال ابن حجر في التقريب/ ٧١٦٦: «صدوق يخطئ كثيرا»، وانظر جامع العلوم والحكم لابن رجب (٢/ ٣٩٤ ـ ط: مؤسسة الرسالة)، ولكنه يتقوى بالطريق الأخرى.

٢ ـ وكيع بن الجراح: أخرجه عبد الله بن أحمد: السنة (١/ ٤٧٤) و(٢/ ١١٥٠) عن أحمد، و(١/ ٤٧٥) و(٢/ ١١٥١) عن عثمان بن أبي شيبة عنه به.

وإسناده صحيح لشريك، عثمان ابن أبي شيبة الحافظ كما في الكاشف (٢/ ٣٧٣٥)، وقال ابن حجر في التقريب/ ٤٥١٣: «ثقة حافظ شهير وله أوهام».

٣ ـ أسد بن موسى أخرجه ابن خزيمة عن بحر بن نصر (٢/ ٤١٩)، والطبراني (٩/ ٨٩٠٠) عن أبي يزيد القراطيسي كلاهما عنه به.

وإسناده صحيح لشريك أو حسن على أقل أحواله، أسد بن موسى قال النسائي: «ثقة لو لم يؤلف لكان خيرا له» كما في الكاشف للذهبي (١/ ٣٣٤)، وقال ابن حجر: صدوق «يغرب وفيه نصب»/ التقريب/ ٣٩٩، وفيه نظر، فقد وثقه جمع من الأئمة ذكرهم صاحب تحرير التقريب (١/ ٣٩٩)، وقال عنه الذهبي: «وما علمت به بأسا»، ورد تضعيف ابن حزم له/ ميزان الاعتدال (١/ ٢٠٧).

وأبو يزيد القراطسي هو يوسف ين يزيد بن كامل مولى بني أمية، قال ابن حجر في التقريب/ ٧٨٩٣: «ثقة».

٤ ـ **إسحاق بن عيسى**: أخرجه ابن بطة: الإبانة (٧/ ٣٢) عن جعفر القافلائي عن محمد بن إسحاق عنه.

وإسناده إلى شريك حسن على أقل الأحوال، إسحاق بن عيسى هو الطباع، وثقه الذهبي في الكاشف (١/ ٣١٤)، وقال ابن حجر في التقريب/ ٣٧٥: «صدوق».

وجعفر القافلائي هو جعفر بن محمد بن أحمد أبو الفضل القافلائي وثقه يوسف بن عمر القواس كما في تاريخ بغداد للخطيب (٧/ ٣٦٩٥)[1]، وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلي (٢/ ١٧).

ومحمد بن إسحاق هو الصاغاني، ثقة ثبت كما في التقريب/ ٥٧٢١.

٥ ـ **أبو أحمد الزبيري**: أخرجه الطبري: التفسير (١٧/ ١٥٠ ـ ط: الرسالة): حدثني أحمد حدثنا أبو أحمد الزبيري حدثنا شريك به.

وإسناده حسن إلى شريك، أبو أحمد هو: محمد بن عبد الله الأسدي، أبو أحمد الزبيري الكوفي، قال الحافظ في التقريب/ ٦٠١٧: «ثقة ثبت إلا أنه قد يخطىء في حديث الثوري».

وأحمد هو ابن إسحاق بن عيسى أبو إسحاق الأهوازي البزاز[2]، قال عنه الذهبي في الكاشف (١/ ٩): «صدوق»، وكذا قال الحافظ ابن حجر في التقريب/ ٨.

---

(١) ووهم أحد المعاصرين فنسب توثيقه للخطيب، وإنما ساق الخطيب إسنادا ليوسف بن عمر ونقل عنه توثيقه إياه.

(٢) انظر معجم شيوخ الطبري لأكرم بن محمد آل زيادة الفالوجي/ رقم ٩.

وبهذا التخريج يتبين أن الحديث حسن من طريق شريك، وهو متابع من طرف أبي عوانة، وبهذا يرتقي حديثه إلى الصحيح، خاصة وهو من حديث الكوفيين، وقد تقدم عن ابن المبارك أنه أعلم بحديثهم من الثوري.

تنبيه:

أخرج الحديث الطبراني في المعجم الأوسط (١/ ١٤٢) من طريق شريك النخعي بلفظ:

«ما منكم من أحد إلا وسيسأله ربه تبارك وتعالى، فيقول: «**عبدي ما غرك بي؟ ماذا أجبت المرسلين؟**»»، ثم قال: «لم يرو هذا الحديث عن هلال الوزان إلا شريك، تفرد به: إسحاق بن عبد الله».

وظاهر أنه يريد بهذا اللفظ المختصر وإلا، فإنه قد رواه كما تبين من تخريجه أبو عوانة، ورواه عنه جمع من الثقات بأسانيد بعضها صحاح وبعضها حسان، وقد أخرجه هو في المعجم الكبير (٩/ ٨٨٩٩) من طريق أبي عوانة عن هلال كما تقدم، ولا يمكن حمله كلامه على الصحة كما هي عادته في مواطن[١]، لما تقدم ذكره من طرق الحديث الصحيحة والحسنة.



(١) انظر: النكت على ابن الصلاح (٢/ ٧٠٨ ـ ٧٠٩)، وفتح المغيث للسخاوي (١/ ٢٧٢).

الملحق الثالث

أثر ابن عباس

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «يطوي الله السماوات السبع بما فيها من الخليقة، والأرضين السبع بما فيها من الخليقة، يطوي ذلك كله بيمينه، يكون ذلك كله في يده بمنزلة خردلة»[(١)].

وفي لفظ: «ما السماوات السبع، والأرضون السبع في يد الله، إلا كخردلة في يد أحدكم»[(٢)].

أولًا: إسناد اللفظ الأول:

قال ابن أبي حاتم: حدثنا أبي حدثنا محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي، حدثنا محمد بن سلمة عن أبى الواصل عن أبى المليح الأزدي عن أبى الجوزاء الأزدي عن ابن عباس.

ـ أبو حاتم محمد بن إدريس التميمي الإمام الحافظ.

محمد بن أحمد بن الحجاج: هو أبو يوسف الصيدلاني، قال عنه أبو حاتم: «صدوق»[(٣)]، وقال فيه أبو علي النيسابوري: «هو من حفاظ أهل الجزيرة ومتقنيهم»[(٤)]، ووصفه الذهبي

(١) أخرجه ابن أبي حاتم: التفسير (٨/ ١٣٧٥٢).
(٢) أخرجه الطبري (٢٤/ ٢٥).
(٣) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٠٧٣).
(٤) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٧/ ٢٠٢)، وجامع التحصيل للعلائي/ ص٦٢.

بالحافظ[١]، ووثقه العلائي[٢]، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»[٣].

محمد بن سلمة: أبو عبد الله الباهلي مولاهم الحراني، قال عنه أبو حاتم: «صدوق»[٤]، وقال ابن سعد: «كان صدوقا ثقة إن شاء الله، وكان له فضل ورواية وفتوى فتوى»[٥]، ووثقه النسائي وابن حجر[٦].

أبو الواصل: عبد الحميد بن واصل الباهلي، ذكره البخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٥)، ومسلم في الكنى والأسماء (٢/ ٣٥١٦)، وابن أبي حاتم في الجرح (٦/ ١٨)، وابن حبان في الثقات (٥/ ١٢٦) وقد روى عنه شعبة وعبد الكريم الجزري وهو أكبر منه وعتاب بن بشر، وذكره ابن قطلوبغا في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/ ٦٤٢٣).

أبو المليح: هو الحسن عمرو وثقه أبو زرعة وابن حجر[٧]، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»[٨].

أبو الجوزاء: أوس بن عبد الله الربعي البصري، قال ابن حجر: «ثقة يرسل كثيرا»[٩].

ثانيًا: إسناد اللفظ الثاني:

قال الطبري: حدثنا ابن بشار، قال. ثنا معاذ بن هشام. قال: ثني

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة (٢/ ٤٧٠٧).
(٢) جامع التحصيل/ ص٩٢.
(٣) تقريب التهذيب/ ٥٧١٣.
(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٧/ ١٤٩٩).
(٥) طبقات ابن سعد (٧/ ٤٨٥).
(٦) انظر تهذيب التهذيب (٩/ ٢٩٨)، وتقريب التهذيب/ ٥٩٩٢ على الترتيب.
(٧) انظر الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٠١)، والتقريب لابن حجر/ ١٢٦٦.
(٨) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٣/ ١٠١).
(٩) تقريب التهذيب/ ٥٧٧.

أبي عن عمرو بن مالك، عن أبي الجوزاء، عن ابن عباس فذكره.

محمد بن بشار هو الملقب بندار، وهو أحد شيوخ أصحاب الكتب الستة قال ابن حجر ثقة كما في التقريب/ ٥٧٥٤.

معاذ بن هشام بن أبي عبد الله الدستوائي، صدوق ربما وهم كما في التقريب/ ٦٧٤٢.

وأبوه هو هشام بن أبي عبد الله سنبر أبو بكر الدستوائي ثقة ثبت كما في التقريب/ ٧٢٩٩.

عمرو بن مالك النكري بضم النون أبو يحيى أو أبو مالك البصري قال ابن حجر: «صدوق له أوهام»[(١)]، ولكن قد روى عنه جمع ووثقه الذهبي في الميزان (٣/ ٢٨٦)، وذكره ابن حبان في الثقات (٧/ ٢٢٨) وقال: «يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه»، ولهذا ذكر صاحب تحرير التقريب أنه صدوق حسن الحديث، وأن قول ابن حجر «له أوهام»، كأنه أخذه من قول ذكر أن ابن حبان قاله، وهو: «يخطئ ويغرب»، وأفاد لم يجده في المطبوع من «ثقات ابن حبان»، ولا في المخطوطات التي وقف عليها، ولا نقله المزي في «تهذيب الكمال»، فكأنه اشتبه عليه بآخر، والله أعلم[(٢)].

وبدراسة إسنادي الأثر تبين أن الأول منهما صحيح، وأن الثاني حسن.

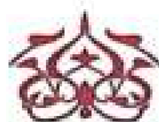


(١) تقريب التهذيب/ ٥١٠٤.

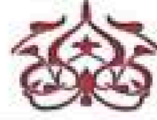
(٢) انظر تحرير التقريب (٣/ ٥١٠٤).

الفهارس العلمية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية.
- فهرس الآثار.
- فهرس الأعلام المترجمين.
- فهرس الفرق والطوائف.
- فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس المواضيع.



فهرس الآيات القرآنية



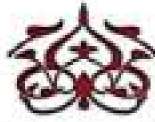
فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة

طرف الحديث	الصفحة
- اللهم علمه الحكمة وتأويل الكتاب	٦٣٣
- اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل	٦٣٣
- لو دليتم رجلا بحبل إلى الأرض السفلى لهبط على الله	٨١١
- ما أذن الله لشيء ما أذن لنبي حسن الصوت	٣٥٧
- ما السماوات السبع والأرضون السبع في يد الله	٣٥٨
- ما تركت شيئًا مما أمركم الله به إلا وقد أمرتكم به	١٦٥
- ما تصدق أحد بصدقة من طيِّب ولا يقبل الله إلا الطيِّب	٣٢٦
- ما صلى النبي ﷺ صلاة بعد أن أنزلت عليه ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ﴾	٦٣٥
- ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه	٣٢٢
- ما منكم من أحد إلا سيُكلّمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان	٣٢٨
- محمد بن الحسين الفقيه	٣٠٢
- من أحدث في أمرنا هذا	١٨١
- من حوسب عذِّب	٥٩٨
- من سن سنة حسنة	٣٦٨
- من عمل عملا ليس عليه	١٨٢
- من غشنا فليس منا	٨١٨
- من قال لا إله إلا الله دخل الجنة	٩٦
- من قرأ حرفا من كتاب الله، فله به حسنة	٣٢٩
- من نزل منزلا فقال: أعوذ بكلمات الله	٣٣٢
- نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شاف كاف كل آية لها ظاهر وباطن	٥٢٥
- نضر الله امرأ سمع مقالتي فحفظها ووعاها	٧٧
- نضر الله امرأ سمع منا حديثا	٧٧
- نعم السورتان هما يقرآن في ركعتي الفجر	٢١١
- نور أنى أراه	٣٦٥
- هذا عبد آمن بربه	٦، ١١٥
- هل تدرون ما الإيمان بالله وحده	٧٦
- هل تضارون في رؤية القمر ليلة البدر	٣٥٣
- هو الطهور ماؤه، الحل ميته	٢٦٨

طرف الحديث	الصفحة

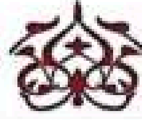


فهرس الآثار الموقوفة

طرف الأثر	الصفحة

طرف الأثر	الصفحة
ـ القرآن كلام الله غير مخلوق منه بدأ، وإليه يعود	٨٠٢
ـ كان أصحاب النبي ﷺ إذا جلسوا كان حديثهم الفقه إلا	٥٩٧
ـ كان أهل الكتاب يقرؤون التوراة بالعبرانية	١٨٣
ـ كان رسول الله ﷺ عبدا مأمورا بلغ	١٩٢
ـ كان من رسوخهم أن آمنوا بمحكمه	٨٣٨
ـ كذبوا، فأين هم عن قوله تعالى: كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون	٦٩٦
ـ الكرسي موضع القدمين	٣٠٥
ـ الكرسي موضع القدمين، وله أطيط	٣٠٦
ـ كل شيء وصف الله به نفسه في كتابه، فقراءته تفسيره، وليس لأحد أن يفسره	٧٨٦
ـ كل ما وصف الله به نفسه في كتابه، فتفسيره تلاوته	٧٩٥
ـ كلا؛ والله لا يخزيك الله أبدا	٢٦١
ـ كلام الله منه خرج وإليه يعود	٨٠٣
ـ كنا ـ والتابعون ـ متوافرون نقول: إن الله تعالى فوق عرشه، ونؤمن بما وردت به السنة من الصفات	٣٨٣
ـ كنت أشم من فيه رائحة الكبد	٥٦١
ـ كنت ساقي القوم في منزل أبي طلحة	٦٦
ـ كنت وجار لي من الأنصار في بني أمية بن زيد	٧٥
ـ لا أماريك بعدها أبدا	٩٠
ـ لا نكيف هذه الصفات، ولا نكذب بها، ولا نفسرها	٧٨٩
ـ لا يجوز الخوض في أمر الله كما يجوز الخوض في أمر المخلوقين	٤٣٠
ـ لعلك من أصحاب عمرو بن عبيد	٨٢٢
ـ لعن الله عمرو بن عبيد فإنه فتح للناس الطريق إلى الكلام	٨٢٣
ـ لقد دلّك ربك على سبيل الرشد وطريق الحق	٨٠٨
ـ لم يدخر لكم شيء خبيء عن القوم لفضل عندكم	٧١٦
ـ لم يفصل فيهن القول كفصله في المحكمات	٧٧١
ـ لمجلس أجلسه مع عبد الله ـ يعني: ابن مسعود	٥٩٧
ـ الله في السماء وعلمه في كل مكان	٤٠٨
ـ لو حدثكم أبو هريرة أنكم تقتلون خليفتكم وتهدمون البيت	٥٦٥

طرف الأثر	الصفحة

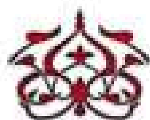


فهرس الأعلام المترجمين

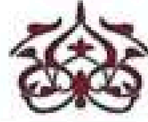
- الأسماء والألقاب -

- الكنى -

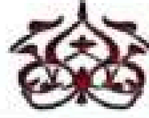
- الأبناء -



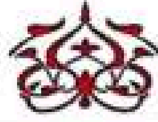
فهرس الفرق والطوائف



فهرس المصطلحات والكلمات الغريبة



فهرس الأماكن والبلدان



فهرس المصادر والمراجع

١ ـ **الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير**: للحافظ الجورقاني، ت: عبد الرحمن الفريوائي/ إدارة البحوث الإسلامية بجامعة بنارس/ بومباي/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٢ ـ **الإبانة عن أصول الديانة**: لأبي الحسن الأشعري، ت: فوقية محمد/ دار الأنصار القاهرة/ ط١/ ١٣٩٧هـ.

٣ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية**: لأبي عبيد الله بن بطة العكبري/ دار الراية/ الرياض/ ط٢/ ١٤١٥هـ.

٤ ـ **إبطال التأويلات في أخبار الصفات**، ت: محمد بن حمد التويجري/ دار إيلاف/ الكويت/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٥ ـ **إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة**: لأحمد بن أبي بكر البوصيري/ ت: دار المشكاة للبحث العلمي/ دار الوطن للنشر/ الرياض ط١/ ١٤٢٠هـ.

٦ ـ **إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين**: للزبيدي/ دار إحياء التراث/ بيروت.

٧ ـ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة**: لأحمد بن علي ابن حجر (ت: ٨٥٢)، من مطبوعات مجمع الملك فهد، ت: مجموعة من الباحثين/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٨ ـ **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**: أحمد بن محمد البنا (ت: ١١١٧هـ)، ت: سفيان محمد إسماعيل/ عالم الكتب/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٩ ـ **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطي/ دار الفكر/ بيروت.

١٠ ـ **إثبات صفة العلو**: لابن قدامة/ ت: أحمد عطية الغامدي/ مكتبة العلوم والحكم/ المدينة/ ط٢.

١١ ـ **الأثر المشهور عن مالك في الاستواء**/ عبد الرزاق بن عبد لمحسن البدر/ مطبوع في مجلة الجامعة الإسلامية/ عدد ١١١ ـ ١١٢.

١٢ ـ **إجابة السائل شرح بغية الآمل:** للإمام محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني/ ت: القاضي العلامة حسين بن أحمد السياغي، والدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٨هـ.

١٣ ـ **إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام:** لتقي الدين أبي الفتح الشهير بابن دقيق العيد/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ بدون تاريخ الطبعة ورقمها.

١٤ ـ **الإحكام في أصول الأحكام:** لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي الآمدي/ ط الحلبي/ ١٣٨٧هـ.

١٥ ـ **إحياء علوم الدين:** لأبي حامد الغزالي/ الحلبي/ ط٣/ ١٣٥٨هـ.

١٦ ـ **إخوان الصفا:** لعمر الدسوقي، دار نهضة مصر للطبع والنشر/ ط٣، بدون تاريخ.

١٧ ـ **الأدب المفرد:** لمحمد بن إسماعيل البخاري، تخريج وتعليق: أبي عبد الرحمٰن محمد ناصر الدين الألباني، دار الصديق/ الطائف/ ط١/ ١٤١٩هـ.

١٨ ـ **آراء أهل المدينة الفاضلة:** لأبي نصر الفارابي، (فيلسوف) ت: ألبير نصر نادر، المطبعة الكاثوليكية، لبنان/ ط١/ ١٩٥٩م.

١٩ ـ **الأربعون في دلائل التوحيد، لأبي إسماعيل الهروي، ت: علي ناصر فقيهي/ ط١/ ١٤٠٤هـ.**

٢٠ ـ **الأربعين في صفات رب العالمين:** للذهبي، ت: عبد القادر عطا صوفي/ مكتبة العلوم والحكم المدينة.

٢١ ـ **الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد** والرد على أهل الشرك والإلحاد: للدكتور صالح الفوزان/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ط٢/ ١٤١٦هـ.

٢٢ ـ **الإرشاد إلى قواطع الأدلة في** أصول الاعتقاد: لإمام الحرمين أبي المعالي الجويني، ت: أسعد تميم/ مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٢٣ ـ **إرشاد العقل السلم إلى مزايا القرآن الكريم:** لأبي السعود/ بيروت/ دار إحياء التراث العربي.

٢٤ ـ **إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول:** لمحمد بن علي الشوكاني/ ت: وتعليق: أبي حفص سامي بن العربي الأثري/ دار الفضيلة/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٢٥ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل:** للعلامة الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٥هـ.

٢٦ ـ **الأسئلة والأجوبة الأصولية على العقيدة الواسطية**: لعبد العزيز المحمد السلمان/ دار الحياة/ ط١/ ١٣٨٦هـ.

٢٧ ـ **أساس البلاغة للزمخشري (ت٥٣٨)، ت: محمد باسل عيون السود/دار الكتب العلمية/بيروت/ط١/١٤١٩هـ.**

٢٨ ـ **أساس التقديس في علم الكلام**: لأبي عبد الله محمد فخر الدين الرازي (ت٦٠٦)، تصحيح أحمد سعد علي/مكتبة مصطفى البابي الحلبي/مصر/ ١٣٥٤هـ.

٢٩ ـ **الإسلام في مواجهة الباطنية لأبي الهيثم/جدة/ط٢/١٤٠٨هـ.**

٣٠ ـ **الأسماء والصفات**: للبيهقي (ت٤٨٥)، ت: عبد الله الحاشدي/مكتبة السوادي/ جدة/ ط١/ ١٤١٣هـ.

٣١ ـ **الأسماء والصفات**: للبيهقي، تعليق/محمد زاهد ابن الحسن الكوثري/دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٣٢ ـ **الإسماعيلية تاريخ وعقائد**: إحسان إلٰهي ظهير/إدارة ترجمان السنة/ لاهور/ باكستان.

٣٣ ـ **إشارات المرام من عبارات الإمام**: لكمال الدين أحمد بياضي، ت: يوسف عبد الرزاق/ شركة الحلبي/ ط١/ ١٣٦٨هـ.

٣٤ ـ **الإشارات والتنبيهات** مع شرح الطوسي: لأبي علي ابن سينا (فيلسوف)، ت: سليمان دنيا، دار المعارف/ مصر/ ط٢/ بدون تاريخ..

٣٥ ـ **الإصابة في معرفة الصحابة**: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني/ت: طه محمد الزيني/ القاهرة/ مكتبة ابن تيمية/ ١٤١٤هـ.

٣٦ ـ **الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات، والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية**: تأليف عبد القادر بن محمد عطا صوفي/مكتبة الغرباء الأثرية/ المدينة/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٣٧ ـ **أصول الدين الإسلامي**: لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي/دار الكتب العلمية/ بيروت.

٣٨ ـ **أصول الدين**: لجمال الدين الغزنوي (ت: ٥٩٣)، ت: عمر الداعوق/دار البشائر/ بيروت/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٣٩ ـ **أصول السرخسي**: لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (ت: ٤٩٠)، ت: أبو الوفا الأفغاني/ دار المعرفة/ بيروت.

٤٠ ـ **أصول السنة**: للإمام أحمد ضمن طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى/ دار المعرفة/ بيروت.

٤١ ـ **أصول السنة**: لان أبي زمنين، ت: عبد الله البخاري/ المدينة/ مكتبة الغرباء الأثرية/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٤٢ ـ **أصول الفقه**: محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي (ت: ٧٦٣)، ت: فهد بن محمد السدحان/ مكتبة العبيكان/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

٤٣ ـ **إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة**: لأحمد المقري المالكي/ مطبعة محمد عاطف/ مصر/ ١٤٧٤هـ.

٤٤ ـ **أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن**: لمحمد الأمين الشنقيطي (ت: ١٣٩٣)/ مكتبة ابن تيمية، القاهرة/ ١٤١٣هـ.

٤٥ ـ **إعانة المستفيد بشرح كتاب التوحيد**: لصالح بن فوزان الفوزان/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٤٦ ـ **أعلام الإسماعيلية**: لمصطفى غالب (باطني)، / بيروت/ دار اليقظة العربية/ ط١/ ١٩٦٤م.

٤٧ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، ت: د/ محمد بن سعد بن عبد الرحمٰن آل سعود/ ط مركز إحياء التراث الإسلامي/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة.

٤٨ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: للإمام ابن القيم الجوزية، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد/ دار الجيل/ بيروت.

٤٩ ـ **الأعلام**: لخير الدين الزركلي/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط١١/ ١٩٩٥م.

٥٠ ـ **إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان**: للإمام ابن القيم الجوزية/ دار المعرفة/ بيروت/ بدون تاريخ.

٥١ ـ **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**: للشيخ المرعي بن يوسف الكرمي الحنبلي، ت: شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٥٢ ـ **أقوال العلماء الأثبات في آيات وأحاديث الصفات**: للدكتور توفيق الواعي/ مكتبة المنار الإسلامية/ الكويت/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٥٣ ـ **إلجام العوام عن علم الكلام**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٥٤ ـ **الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة**: لأبي عبد الرحمٰن العلوي/ الرياض/ دار الوطن/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٥٥ ـ **الأمثال**: لأبي الشيخ الأصبهاني، ت: عبد العلي عبد الحميد/ الدار السلفية/ بومباي ـ الهند/ ط١/ ١٤٠٢هـ.

٥٦ ـ **الأمثال**: للرامهرمزي/ ت: عبد العلي عبد الحميد/ الدار السلفية/ بومباي ـ الهند.

٥٧ ـ **إيثار الحق على الخلق**: لابن الوزير اليماني/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٥٨ ـ **إيضاح الدليل في قطع حجج أهل التعطيل**: لمحمد بن إبراهيم ابن جماعة، ت: وهبي سليمان الغاوجي/ دار السلام/ مصر/ ط١/ ١٩٩٠م.

٥٩ ـ **اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية**: لابن قيم الجوزية، ت: عواد عبد الله المعتق/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٢/ ١٤١٥هـ.

٦٠ ـ **الاستقامة**: لابن تيمية (ت: ٧٦٢هـ)، ت: محمد رشاد سالم/ جامعة الإمام محمد بن سعود/ ط٢/ ١٤١١هـ.

٦١ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لابن عبد البر، ت: علي محمد البجاوي/ دار الجيل/ بيروت/ ١٤١٢هـ.

٦٢ ـ **الاعتصام**: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللّخمي الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)/ ت: مشهور بن حسن آل سلمان/ مكتبة التوحيد/ البحرين/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٦٣ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد**: عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي، ت: أحمد بن عطية بن علي الغامدي/ مكتبة العلوم والحكم/ المدينة المنورة/ ط٢/ ١٤٢٢هـ.

٦٤ ـ **الاقتصاد في الاعتقاد**: لأبي حامد الغزالي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٦٥ ـ **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**: لشيخ الإسلام ابن تيمية/ ت: ٧٢٨، ت: ناصر بن عبد الكريم العقل/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٥/ ١٤١٧هـ.

٦٦ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**: للحافظ ابن كثير/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٦٧ ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**: لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت: ٧٩٤)، ت: عبد القادر بن عبد الله العاني/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية/ الكويت/ ط٢/ ١٤١٣هـ.

٦٨ ـ **البحر المحيط**: لأبي حيان التوحدي/ دار الفكر/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٦هـ.

٦٩ ـ **بدائع الفوائد**: للإمام بن القيم الجوزية، ت: بشير محمد عيون/ مكتبة المؤيد/ الرياض/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٧٠ ـ **البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين**: لنور لدين الصابوني/ ت: فتح الله خليف/ دار المعارف/ مصر/ ١٩٦٩م.

٧١ ـ **البداية والنهاية**: لابن كثير/ بيروت/ مكتبة المعارف/ دون تاريخ.

٧٢ ـ **البدر الطالع لأعيان القرن التاسع**: للشوكاني/ دار المعرفة/ بيروت.

٧٣ ـ **البدع والنهي عنها**: لابن وضاح، ت: عمرو عبد المنعم/ مكتبة ابن تيمية ـ القاهرة، مكتبة الخراز ـ جدة/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٧٤ ـ **البرهان في أصول الفقه**: لأبي المعالي الجويني (ت: ٤٧٨)، ت: عبد العظيم ذيب/ دار الأنصار/ القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٠هـ.

٧٥ ـ **بهجة قلوب الأبرار في شرح جوامع الأخبار**: للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مركز صالح بن الصالح الثقافي/ عنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

٧٦ ـ **بيان الدليل في إبطال التحليل**: لابن تيمية ت: فيحان بن شالي المطيري/ مكتبة لينة/ دمنهور ـ مصر/ ط١.

٧٧ ـ **بيان المختصر**: أبو الثناء الأصفهاني (ت: ٧٤٩)، ت: محمد مظهر بقا/ مركز البحث العلمي/ جامعة أم القرى/ مكة/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٧٨ ـ **بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام**: لأبي الحسن ابن القطان الفاسي/ ت: الحسين آيت سعيد/ دار طيبة/ الرياض/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٧٩ ـ **بيان ما هو مجمل من مسائل الإجمال والمجمل**: لعبد الله عمر الشنقيطي/ المكتبة السلفية.

٨٠ ـ **بيان مذهب الباطنية وبطلانه**: لمحمد بن الحسن الديلمي/ إدارة ترجمان السنة/ باكستان/ ط٢/ ١٤٠١هـ.

٨١ ـ **البيهقي وموقفه من الإلهيات**: لأحمد عطية الغامدي/ مطابع الجامعة الإسلامية/ ط٢/ ١٤٠٢هـ.

٨٢ ـ **تأويل الدعائم**: للقاضي النعمان بن محمد (باطني)، ت: محمد حسن الأعظمي/ دار المعارف/ مصر.

٨٣ ـ **تأويل مشكل القرآن**: عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرح أحمد صقر/ المكتبة العلمية/ بيروت.

٨٤ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس:** محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، ت: إبراهيم الترزي/ دار إحياء التراث/ بيروت/ ١٣٩٩هـ.

٨٥ ـ **تاريخ بغداد:** للخطيب البغدادي/ بيروت/ دار الكتاب العربي.

٨٦ ـ **تاريخ فلاسفة الإسلام في المشرق والمغرب:** لمحمد لطفي جمعة (فيلسوف)/ المكتبة العلمية.

٨٧ ـ **تبصرة الأدلة في أصول الدين:** لأبي المعين ميمون بن محمد النسفي، ت: وتعليق: كلو وسلامة ـ المعهد العلمي الفرنسي للدراسات العربية/ دمشق/ ١٩٩٠م.

٨٨ ـ **التبصير في معالم الدين:** لأبي جعفر الطبري، ت: علي بن عبد العزيز بن علي الشبل/ دار العاصمة للنشر والتوزيع/ الرياض/ ط١/ ١٣١٦هـ.

٨٩ ـ **التبيان في أقسام القرآن:** لابن القيم الجوزية، تصحيح وتعليق: محمد حامد الفقي/ دار المعرفة/ بيروت/ لبنان/ دون رقم الطبعة وتاريخها.

٩٠ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري:** لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر الدمشقي/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط٣/ ١٤٠٤هـ.

٩١ ـ **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه:** لعلاء الدين أبي الحسن المرداوي الحنبلي/ ت: عبد الرحمٰن بن عبد الله الجبرين/ الرشد/ الرياض/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٩٢ ـ **تحذير العباد من أهل العناد:** لبرهان الدين البقاعي، ت: عبد الرحمٰن الوكيل/ رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء/ الرياض/ ١٤٥١هـ.

٩٣ ـ **تحريم النظر في كتب الكلام:** لابن قدامة، ت: عبد الرحمٰن دمشقية/ دار عالم الكتب/ الرياض/ ١٩٩٠م.

٩٤ ـ **تحفة المريد على جوهرة التوحيد:** لإبراهيم الباجوري/ ط الحلبي/ ١٣٥٨هـ.

٩٥ ـ **تدريب الراوي في شرح تقريب النووي:** للحافظ جلال الدين السيوطي، ت: نظر محمد الفاريابي/ مكتبة الكوثر/ الرياض/ ط١/ ١٤١٤هـ.

٩٦ ـ **التسعينية:** لابن تيمية ت (٧٢٨هـ)/ ت: محمد العجلان/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

٩٧ ـ **التعريفات:** لعلي بن محمد الجرجاني/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط٣/ ١٤٠٨هـ.

٩٨ ـ **تعظيم قدر الصلاة**: للمروزي، ت: عبد الرحمٰن الفريوائي/ مكتبة الدار/ المدينة/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٩٩ ـ **التعليقات المختصرة على متن الطحاوية**: صالح الفوزان/ دار العاصمة/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

١٠٠ ـ **التعليقات لابن سينا**: ت: عبد الرحمٰن بدوي/ القاهرة/ نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب/ ١٣٩٢هـ.

١٠١ ـ **تغليق التعليق**: لابن حجر/ المكتب افلامي/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

١٠٢ ـ **تفسير ابن أبي حاتم**: لابن أبي حاتم، ت: أسعد أحمد الطيب/ مكتبة نزار الباز/ مكة/ ط١/ ١٤١٧هـ.

١٠٣ ـ **تفسير ابن كثير**: ت: سامي بن محمد السلامة/ الرياض/ دار طيبة/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

١٠٤ ـ **التفسير الكبير (المسمى مفاتيح الغيب)**: للرازي/ دار الفكر/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٧هـ.

١٠٥ ـ **تفسير الكشاف**: للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)/ مطبعة مصطفى الباب/ ١٣٨٥هـ.

١٠٦ ـ **تفسير النسفي**: المسمى (مدارك التنزيل وحقائق التأويل): لأبي بركات النسفي (ت: ٧١٠هـ)، ت: يوسف علي بديوي/ دار الكلم الطيب/ بيروت/ ط١/ ١٤١٩هـ.

١٠٧ ـ **تفسير سورة الإخلاص**: لابن رجب الحنبلي، ت: طلعة الحلواني ـ ضمن مجموع رسائل ابن رجب/ دار الفروق الحديثة/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

١٠٨ ـ **تقريب التدمرية**: محمد الصالح العثيمين/ دار الفتح/ الشارقة/ ط١/ ١٤١٤هـ.

١٠٩ ـ **تقريب التهذيب**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: أبي الأشبال صغير أحمد شاغف الباكستاني/ دار العاصمة/ ط١/ ١٤١٦هـ.

١١٠ ـ **التقريب والإرشاد الصغير**: لأبي بكر الباقلاني (ت: ٤٠٣)، ت: عبد المجيد بن علي أبو زنيد/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٢/ ١٤١٨هـ.

١١١ ـ **تلبيس إبليس**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن ابن الجوزي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

١١٢ ـ **التلخيص الحبير**: لابن حجر، ت: عبد الله هاشم المدني/ المدينة/ ط١/ ١٣٨٤هـ.

١١٣ ـ **تلخيص المستدرك**: للذهبي مطبوع مع المستدرك على الصحيحين للحاكم.

١١٤ ـ **تلخيص كتاب الاستغاثة المعروف بالرد على البكري**: لابن تيمية، ت: أبو عبد الرحمٰن محمد بن علي عجال/ المدينة/ مكتبة الغرباء الأثرية/ ط١/ ١٤١٧هـ.

١١٥ ـ **التمهيد في أصول الدين**: لأبي المعين النسفي، ت: عبد الحي قابيل/ القاهرة/ دار الثقافة/ ١٤٠٧هـ.

١١٦ ـ **التمهيد في أصول الفقه**: لأبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوذاني (ت: ٥١٠هـ)، ت: مفيد محمد أبو عمشة/ مركز البحث العلمي جامعة أم القرى/ مكة/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

١١٧ ـ **التمهيد لما في موطأ مالك من المعاني والأسانيد**: لأبي عمر يوسف بن عبد البر، ت: عبد الله بن صديق وآخرون/ وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية/ ١٣٩٩هـ.

١١٨ ـ **التنبيهات السنية**: لعبد العزيز الناصر الرشيد/ دار الرشد/ الرياض/ ط٣/ ١٤٢١هـ.

١١٩ ـ **تنزيه القرآن عن المطاعن**: للقاضي عبد الجبار الهمذاني/ دار النهضة الحديثة/ بيروت/ بدون تاريخ.

١٢٠ ـ **التنكيل بما في تانيب الكوثري من الأباطيل**: للشيخ عبد الرحمٰن بن يحي المعلمي اليماني، ت: محمد ناصر الدين الألباني/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ط١/ ١٣٨٦هـ.

١٢١ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: لجمال الدين أبي الحجاج المزي، ت: بشار عواد/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٢/ ١٤١٣هـ.

١٢٢ ـ **تهذيب اللغة**: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري، ت: عبد السلام محمد هارون/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر/ ودار القومية العربية للطباعة/ القاهرة/ ١٣٨٤هـ.

١٢٣ ـ **التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**: للإمام أبي بكر محمد ابن إسحاق (ابن خزيمة)، ت: ودراسة: الدكتور عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٢/ ١٤١١هـ.

١٢٤ ـ **التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد**: للإمام أبي عبد الله بن يحي (ابن منده)، ت: د/ علي بن محمد ناصر فقيهي/ مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة/ ط٢.

١٢٥ ـ **توضيح الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية**: للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مكز صالح بن صالح الثقافي/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

١٢٦ ـ **توضيح المقاصد وتصحيح القواعد في شرح قصيدة الإمام ابن القيم**: أحمد بن إبراهيم بن عيسى/ المكتب الإسلامي/ ط٣/ ١٤٠٦هـ.

١٢٧ ـ **التوضيح والبيان لشجرة الإيمان**: لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مركز صالح بن صالح الثقافي/ عنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

١٢٨ ـ **تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد**: لسليمان بن عبد الله بن عبد الوهاب/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ط٧/ ١٤٠٨هـ.

١٢٩ ـ **تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان**: للشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي/ طبع ونشر الرآسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد/ الرياض/ ١٤١٠هـ.

١٣٠ ـ **تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن**: للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مركز صالح بن صالح الثقافي/ عنيزة/ ١٤١٢هـ.

١٣١ ـ **جامع البيان في تاويل القرآن**: للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤١٢هـ.

١٣٢ ـ **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثا من جوامع الكلم**: للإمام أبي الفرج عبد الرحمٰن بن رجب، ت: طارق بن محمد/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ؟؟١٤هـ.

١٣٣ ـ **جامع بيان العلم وفضله**: لابن عبد البر (ت٤٦١)، ت: أبي الأشبال الزهيري/ الدمام/ دار ابن الجوزي/ ط١/ ١٤١٤هـ.

١٣٤ ـ **الجامع لأحكام القرآن**: للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي/ دار الكتب المصرية للطباعة والنشر/ القاهرة/ ط٢/ ١٣٧٢هـ.

١٣٥ ـ **الجامع للرسائل والأطاريح بالجامعات العراقية**: ابتسام مرهون الصفار/ دار الحكمة/ ليدز ـ بريطانيا/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

١٣٦ ـ **الجامع**: لمعمر بن راشد، مطبوع مع مصنف عبد الرزاق/ ت: حبيب الرحمٰن الأعظمي/ بيروت/ المكتب الإسلامي/ ط٢/ ١٤٠٣هـ.

١٣٧ ـ **الجرح والتعديل**: للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٣٧٢هـ.

١٣٨ ـ **جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام**: لابن القيم، ت: مشهور حسن/ طار ابن الجوزي/ ط٤/ ١٤٢٣هـ.

١٣٩ ـ **الجمع بين رأي الحكيمين**: للفارابي (فيلسوف)/ القاهرة/ مطبعة السعادة/ ١٩٠٧م.

١٤٠ ـ **جمهرة اللغة**: لابن دريد أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي (ت: ٣٢١)/ دار صادر/ بيروت.

١٤١ ـ **جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية**: لمحمد أحمد لوح/ دار ابن عفان للنشر والتوزيع/ الخبر/ ط١/ ١٤١٨هـ.

١٤٢ ـ **الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**: لابن تيمية، ت: علي حسن ناصر، وعبد العزيز العسكر، وحمدان بن محمد الحمدان/ الرياض/ دار العاصمة/ ط٢/ ١٤١٩هـ.

١٤٣ ـ **جوهرة التوحيد**: مطبوع مع شرحه تحفة المريد/ القاهرة/ مطبعة الحلبي/ ١٣٥٨هـ.

١٤٤ ـ **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين**: لأحمد الصاوي/ إحياء التراث العربي/ بيروت.

١٤٥ ـ **الحجة على تارك المحجة**: لأبي الفتح المقدسي نصر بن إبراهيم المقدسي (ت٤٩٠هـ)/ ت: محمد بن إبراهيم هارون/ رسالة دكتوراه في العقيدة بالجامعة الإسلامية ١٤٠٩هـ/ غير منشور.

١٤٦ ـ **حجية السنة**: لعبد الغني عبد الخالق/ دار الوفاء/ ط٢/ ١٤١٣هـ.

١٤٧ ـ **الحدائق من المطالب العاليق الفلسفية العويصة**: لبعد الله بن محمد البطليوسي/ دار الفكر/ دمشق/ ط١/ ١٩٨٨م.

١٤٨ ـ **الحركات الباطنية في الإسلام**: لمصطفى غالب (باطني)/ بيروت/ دار الكتاب العربي/ ط٢/ ١٤٠٢هـ.

١٤٩ ـ **حصول المامول من كلام شيخ الإسلام ابن تيمة من علم الأصول**/ عبد الرحمن بن محمد/ دار الوطن/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

١٥٠ ـ **الحق الواضح المبين في شرح توحيد الأنبياء والمُرسلين من الكافية الشافية**: للشيخ عبد الرحمٰن بن صالح السعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمجموعة مؤلفاته/ مركز صالح بن صالح الثقافي/ عنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

١٥١ ـ **حكم الاحتجاج بخبر الواحد إذا عمل الراوي بخلافه**: عبد الله بن عويض المطرفي/ الرياض/ أضواء السلف/ ط١/ ١٤٢١هـ.

١٥٢ ـ **الحكم الجديرة بالإشاعة**: لابن رجب، ت: طلعت الحلواني/ ضمن المجموع رسائل ابن رجب/ دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

١٥٣ ـ **حلية الأولياء**: لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت: ٤٣٠)/ مطبعو السعادة/ القاهرة/ ١٤١٢هـ.

١٥٤ ـ **حي بن يقظان**: لابن الطفيل (فيلسوف)، تقديم إبراهيم مدكور.

١٥٥ ـ **خبر الواحد إذا خالف عمل أهل المدينة**: لحسان بن محمد حسين فلمبان/ دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث/ دبي/ ط٤/ ١٤٢١هـ.

١٥٦ ـ **خبر الواحد في التشريع الإسلامي وحجيته**: لأبي عبد الرحمٰن القاضي برهون/ مكتبة التراث/ نشر أضواء السلف/ ط١/ ١٤١٩هـ.

١٥٧ ـ **خبر الواحد وحجيته**: لأحمد محمود عبد الوهاب/ المجلس العمي بالجامعة الإسلامية/ المدينة/ ط١/ ١٤١٣هـ.

١٥٨ ـ **خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل**: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، ت: د/ عبد الرحمٰن عميرة/ دار المعارف السعودية/ الرياض/ ١٣٩٨هـ.

١٥٩ ـ **الداء والدواء**: لابن القيم، ت: علي بن حسن بن عبد الحميد الحلبي/ دار ابن الجوزي/

١٦٠ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: للسيوطي/ بيروت/ دار الفكر/ ١٤٠٣هـ.

١٦١ ـ **درء تعارض العقل والنقل**: لشيخ الإسلام ابن تيمية، ت: الدكتور: محمد رشاد سالم/ طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض/ ط١/ ١٤٠٠هـ.

١٦٢ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر، ت: محمد عبد المعيد خان/ الهند/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية/ ط٢/ ١٩٧٢م.

١٦٣ ـ **الدستور ودعوة المؤمنين للحضور**: لشمس الدين الطيبي (باطني) ضمن أربع رسائل إسماعيلية.

١٦٤ ـ **دعوة التوحيد**: لمحمد خليل هراس/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

١٦٥ ـ **دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه**: لأبي الفرج عبد الرحمٰن بن الجوزي، ت: حسن السقاف/ دار الإمام النووي/ الأردن/ عمان/ ط٣/ ١٤١٣هـ.

١٦٦ ـ **دلائل النبوة**: للبيهقي، ت: عبد المعطي قلعجي/ دار الكتب العمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

١٦٧ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: لابن فرحون اليعمري المالكي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ دون رقم الطبعة وتاريخها.

١٦٨ ـ **ديوان ابن الفارض**: لابن الفارض جمع وت: كرم البستاني/ ببروت/ دار صادر/ ١٣٨٢هـ.

١٦٩ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**: للذهبي، ت: الشيخ حماد الأنصاري/ مكة/ مطبعة النهضة الحديثة/ ط١/ ١٣٨٧هـ.

١٧٠ ـ **الذل والانكسار**: للعزيز الجبار لابن رجب الحنبلي/ ت: طلعت الحلواني/ دار الفاروق الحديثة/ القاهرة/ ضمن مجموع رسائل ابن رجب/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

١٧١ ـ **ذم التأويل**: لابن قدامة المقدسي، ت: بدر البدر.

١٧٢ ـ **ذم الكلام وأهله**: لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، ت: أبو جابر الأنصاري/ مكتبةالغرباء/ المدينة المنورة/ ط١.

١٧٣ ـ **الذيل على طبقات الحنابلة**: للإمام ابن رجب الحنبلي/ دار المعرفة/ بيروت/ بدون تاريخ.

١٧٤ ـ **الرد على الجهمية**: عثمان بن سعيد الدارمي، ت: بدر البدر/ الدار السلفية/ الكويت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

١٧٥ ـ **الرد على الزنادقة والجهمية**: للإمام أحمد بن حنبل، ت: عبد الرحمٰن عميرة/ الرياض/ دار اللواء/ ١٣٩٧هـ.

١٧٦ ـ **الرد على المنطقيين**: لابن تيمية/ إدارة ترجمان السنة/ إيبك رود/ لاهور (باكستان)/ ط١/ ١٣٩٦هـ.

١٧٧ ـ **الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة**: لابن رجب، ت: طلعت الحلواني/ ضمن مجموع رسائل ابن رجب/ دار الفاروق الحديثة/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

١٧٨ ـ **رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا**: لجماعة من الإسماعلية الباطنية، تقديم بطروس البستاني/ دار صادر/ بيروت.

١٧٩ ـ **الرسالة التدمرية في تحقيق الإثبات لأسماء الله وصفاته، وبيان حقيقة الجمع بين الشرع والقدر**: لابن تيمية، ت: محمد عودة السعوي/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

١٨٠ ـ **رسالة التربيع ةالتدوير للجاحظ** ـ ضمن رسائل الجاحظ ـ، ت: عبد السلام هارون/ مكتبة الخانجي/ مصر/ ط١/ ١٣٩٩هـ.

١٨١ ـ **رسالة التوحيد**: لمحمد عبده، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد/ القاهرة/ مكتبة محمد علي صبيح/ ١٣٨٦هـ.

١٨٢ ـ **رسالة السجزي إلى أهل زيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت**: عبيد الله بن سعيد بن حاتم السجزي، ت: محمد باكريم/ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي/ المدينة المنورة/ ط١/ ١٤١٣هـ.

١٨٣ ـ **الرسالة العرشية في توحيد الله تعالى**: لابن سينا (فيلسوف)/ الهند/ دائرة المعارف العثمانية ـ حيدر آباد الدكن/ ١٣٥٣هـ.

١٨٤ ـ **الرسالة الفيروزية لابن سينا ضمن تسع رسائل في الحكمة والطبيعيات**/ القاهرة/ المطبعة الهندية/ ١٩٠٨م.

١٨٥ ـ **رسالة في إثبات النبوات وتأويل رموزهم**: لابن سينا (فيلسوف)، ضمن تسع رسائل لابن سينا.

١٨٦ ـ **الرسالة للإمام الشافعي**: ت: أحمد محمد شاكر/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٨٧ ـ **روضة الناظر وجنة المناظرة**: لابن قدامة المقدسي، ومعها شرحها نزهة الخاطر العاطر: لعبد القادر بن أحمد بدران الدومي/ مكتبة الكليات الأزهرية/ الأزهر/ القاهرة.

١٨٨ ـ **زاد المعاد في هدي خير العباد**: لابن القيم، ت: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ مكتبة المنازل الإسلامية/ ط٢٥/ ١٤١٢هـ.

١٨٩ ـ **الزهد**: للإمام أحمد، ت: جلال شرف/ دار النهضة العربية/ ١٩٨١م.

١٩٠ ـ **سؤال وجواب في أهم المهمات**: ضمن الجموعة الكاملة لمؤلفات الشيخ عبد الرحمٰن بن ناصر السعدي/ مركز صالح بن صالح الثقافي بعنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

١٩١ ـ **سبل السلام شرح بلوغ المرام**: محمد بن إسماعيل الصنعاني (ت: ١١٨٢)، قدم له: محمد عبد القادر أحمد عطا/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

١٩٢ ـ **سبل الهدى والرشاد في بيان حقيقة توحيد رب العباد**: لمحمد بن عبد الرحمٰن الخميس/ مكتبة الصحابة/ الشارقة.

١٩٣ ـ **سلسلة الأحاديث الصحيحة**: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ١٤١٥هـ.

١٩٤ ـ **سلسلة الأحاديث الضعيفة**: لمحمد ناصر الدين الألباني/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ط٥/ ١٤١٢هـ.

١٩٥ ـ **السنة**: لأبي بكر الخلال/ ت: عطية الزهران ي/ دار الراية/ الرياض/ ط١/ ١٤١٠هـ.

١٩٦ ـ **السنة**: لابن أبي عاصم (ت: ٢٨٧)، ت: باسم الجوابرة/ دار الصميعي/ ط١/ ١٤١٩هـ.

١٩٧ ـ **السنة**: لابن نصر المروزي (ت: ٢٩٤)، ت: عبد البصري/ الرياض/ دار العاصمة/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

١٩٨ ـ **السنة**: لعبد الله بن الإمام أحمد (ت: ٢٩٠)، ت: محمد سعيد القحطاني/ دار عالم الكتب/ ط٤/ ١٤١٦هـ.

١٩٩ ـ **سنن أبي داود**: (ت: ٢٧٥) ت: عزت عبيد دعاس، وعادل السيد/ دار الحديث/ حمص/ ط١/ ١٩٩٣م.

٢٠٠ ـ **سنن ابن ماجه**: لان ماجه، ت: خليل مأمون شيحا/ الرياض/ المؤيد/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٢٠١ ـ **سنن ابن ماجه**: لأبي عبد الله ابن ماجه، ت: محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء الكتب العربية.

٢٠٢ ـ **سنن الترمذي**: (ت: ٢٧٩) ت: أحمد شاكر وآخرون/ مصر/ شركة مصطفى الباب الحلبي/ ط٢/ ١٣٩٨هـ.

٢٠٣ ـ **سنن الدارمي** عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، ت: فواز أحمد زمرلي، وخالد السبع العلمي/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٢٠٤ ـ **سنن النسائي**: لأبي عبد الرحمٰن النسائي (ت: ٣٠٣)/ التراث الإسلامي/ دار المعرفة/ بيروت/ ط٣/ ١٤١٤هـ.

٢٠٥ ـ **سير أعلام النبلاء**: للذهبي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٢٠٦ ـ **السيف الحاد في الرد على من أخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد**: لسعيد بن مبروك القنوبي الإباضي/ مطابع النهضة/ عمان/ ط٣/ ١٤١٨هـ.

٢٠٧ ـ **شجرة النور الزكية في طبقات المالكية**: لمحمد بن محمد المخلوف (ت: ١٣٦٠)/ دار الفكر للطباعة والنشر/ بيروت.

٢٠٨ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩)/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت.

٢٠٩ ـ **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**: لأبي القاسم اللالكائي (٤١٨)، ت: أحمد بن سعد الغامدي/ دار طيبة/ الرياض/ ط٥/ ١٤١٨هـ.

٢١٠ ـ **شرح ألفية السيوطي في الحديث**: محمد بن الشيخ علي بن آدم ابن موسى الإثيوبي الولَّوِيّ/ مكتبة ابن تيمية/ القاهرة/ ط٢/ ١٤١٦هـ.

٢١١ ـ **شرح أم البراهين**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن يوسف السنوسي/ مطبعة الاستقامة/ القاهرة/ ط١/ ١٣٥٣هـ.

٢١٢ ـ **شرح الأصول الخمسة للقاضي** عبد الجبار المعتزلي، ت: عبد الكريم عثمان/ مكتبة وهبة/ مصر/ ط٢/ ١٤٠٨.

٢١٣ ـ **شرح الأصول الخمسة**: للقاضي عبد الجبار المعتزلي (ت: ٤١٥هـ)، تعليق أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، ت: عبد الكريم عثمان/ مكتبة وهبة/ القاهرة/ ط١/ ١٣٨٤هـ.

٢١٤ ـ **شرح السنة**: للبربهاري، ت: خالد الردادي/ مكتبة الغرباء/ المدينة/ ط٢.

٢١٥ ـ **شرح السنة**: للبربهاري، ت: أبي ياسر الردادي/ المدينة/ مكتبة الغرباء.

٢١٦ ـ **شرح السنة**: للبغوي الحسين بن مسعود، ت: شعيب الأرنؤوط/ بيروت/ المكتب الإسلامي/ ١٤٠٣هـ.

٢١٧ ـ **شرح العقائد النسفية**: لسعد الدين التفتازاني، ت: أحمد حجازي السقا/ مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٢١٨ ـ **شرح العقيدة الأصفهانية**: لابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: محمد عودة السعوي/ رسالة دكتوراه بجامعة الإمام مطبوع على الآلة الكاتبة.

٢١٩ ـ **شرح العقيدة الطحاوية**: محمد بن أبي العز الدمشقي (ت: ٧٩٢هـ)، ت: عبد الله بن المحسن التركي، وشعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٢٠ ـ **شرح العقيدة الواسطية**: لمحمد خليل هراس/ الجامعة الإسلامية/ المدينة المنورة/ ط٨.

٢٢١ ـ **شرح العقيدة الواسطية**: للشيخ محمد بن صالح العثيمين، خرج أحاديثه وعلق عليه: سعد بن فواز الصميل/ دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع/ الدمام/ ط٣/ ١٤١٦هـ.

٢٢٢ ـ **شرح الفقه الأكبر**: لعلي القاري/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٣٩٨هـ.

٢٢٣ ـ **شرح القصيدة النونية**: لمحمد خليل الهراس/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ١٤٠٦هـ.

٢٢٤ ـ **شرح الكوكب المنير**: لابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي (ت: ٩٧٢هـ)، ت: د/نزيه حماد، د/محمد الزحيلي/مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى/دار الفكر/دمشق/١٤٠٠هـ.

٢٢٥ ـ **شرح اللمع في أصول الفقه**: لأبي إسحاق الشيرازي/ت: عبد المجيد التركي/دار الغرب الإسلامي/ط١/١٤٠٨هـ.

٢٢٦ ـ **شرح المقاصد**: لمسعود بن عبد الله التفتازاني، ت: عبد الرحمٰن عميرة/عالم الكتب/بيروت/ط١/١٤٠٩هـ

٢٢٧ ـ **شرح المواقف في علم الكلام**: لأبي الحسن الشريف الجرجاني/مطبعة السعادة/القاهرة/ط١/ ١٣٢٥هـ.

٢٢٨ ـ **شرح جوهرة التوحيد**: للباجوري، ت: محمد أديب الكيلاني، وعبد الكريم تتلن/مكتبة الغزالي/حماة/بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٢٢٩ ـ **شرح صحيح البخاري**: لابن بطال، ت: أبو تميم ياسر إبراهيم/مكتبة الرشد/الرياض/ط١/ ١٤٢٠هـ.

٢٣٠ ـ **شرح عقيدة أهل التوحيد الكبرى**: لمحمد بن يوسف الحسيني السنوسي/ط الحلبي/ ١٣٥٤هـ.

٢٣١ ـ **شرح كتاب الصيام من العمدة**: لابن تيمية، ت: زائد بن أحمد النشيري/دار الأنصاري/ط١/ ١٤١٧هـ.

٢٣٢ ـ **شرح مشكاة المصابيح** المسمى (الكاشف عن حقائق السنن) للطيبي، ت: عبد الحميد هنداوي مكة/مكتبة نزار مصطفى الباز/ط١/ ١٤١٧هـ.

٢٣٣ ـ **شرح معاني الآثار**: للطحاوي/ ، ت: محمد زهري النجار/دار الكتب العلمية/بيروت/ط١/ ١٣٩٩هـ.

٢٣٤ ـ **شرح نهج البلاغة**: لابن أبي الحديد/دار إحياء التراث العربي/ودار المعرفة/ بيروت/بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٢٣٥ ـ **شرف أصحاب الحديث**: لأبي بكر بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت: ٤٦٣)، عمرو عبد المنعم/مكتبة ابن تيمية/القاهرة/ط١.

٢٣٦ ـ **الشريعة**: للإمام أبي بكر بن الحسين الآجري (ت: ٣٦٠هـ)، ت: عبد الله بن عمر الدميجي/دار الوطن/الرياض.

٢٣٧ ـ **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: للقاضي عياض، ت: علي محمد البجاوي/دار الكتاب العربي/بيروت/ط١/ ١٤٠٤هـ.

٢٣٨ ـ **الشفا لابن سينا**: ت: الأب قنواتي، آخرون/ القاهرة/ المطبعة الأميرية/ ١٣٨٠هـ.

٢٣٩ ـ **شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل**: للإمام ابن القيم الجوزية/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٢٤٠ ـ **الصحاح**: للجوهري (ت: ٣٩٣)، ت: أحمد عبد الغفور عطار/ دار العلم للملايين/ بيروت/ ط١/ ١٣٧٦هـ.

٢٤١ ـ **صحيح البخاري**: محمد بن إسماعيل البخاري مع شرحه فتح الباري/ المطبعة السلفية/ القاهرة.

٢٤٢ ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٩هـ.

٢٤٣ ـ **صحيح سنن أبي داود**: لمحمد ناصر الدين الألباني (ت: ١٤٢٠)/ المكتب الإسلامي/ بيرةت/ ط١/ ١٤٠٩هـ.

٢٤٤ ـ **صحيح سنن الترمذي**: لمحمد ناصر الدين لألباني/ مكتبة التربية العربي لدول الخليج العربية/ الرياض/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٤٥ ـ **صحيح شرح العقيدة الطحاوية**: لحسن بن علي السقاف/ دار الإمام النووي/ عمان/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٢٤٦ ـ **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج (ت: ٢٦١)، ت: محمد فؤاد عبد الباقي/ دار إحياء التراث العربي/ ط٢/ ١٩٧٢م.

٢٤٧ ـ **الصفات الإلهية في الكتاب والسنة النبوية في ضوء الإثبات والتنزيه**: لمحمد أمان بن علي الجامي/ دار ابن رجب.

٢٤٨ ـ **الصفدية**: لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم/ مكتبة ابن تيمية/ القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٦هـ.

٢٤٩ ـ **الصلة**: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك المعروف بابن بشكوال (ت٥٧٨)، ت: عزت العطار الحسيني/ القاهرة/ مكتبة الخانجي/ ط٢/ ١٣٧٤هـ.

٢٥٠ ـ **الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: للإمام ابن القيم الجوزية، ت: د/ علي بن محمدالدخيل الله/ دار العاصمة/ الرياض/ ط٣/ ١٤١٢هـ.

٢٥١ ـ **صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام**: للسيوطي/ ت: علي سامي النشار/ دار الكتب العلمية.

٢٥٢ ـ **صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام**: للسيوطي (ت: ٩١١)، تعليق سامي النشار/ مكتبة الخانجي/ مصر.

٢٥٣ ـ **صيد الخاطر**: لابن الجوزي (ت: ٥٩٧)، ت: عبد الرحمٰن البر/ دار اليقين/ مصر/ ط١/ ١٤١٣هـ.

٢٥٤ ـ **الضعفاء الكبير للعقيلي**، ت: عبد المعطي أمين قلعجي/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٢٥٥ ـ **ضعيف الجامع الصغير**: للألباني، المكتب الإسلامي/ بيروت/ ط٣/ ١٤١٠هـ.

٢٥٦ ـ **الضوء اللامع**: لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت: ٩٠٢هـ)/ دار مكتبة الحياة/ بيروت/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٢٥٧ ـ **ضوء المعالي**: لعلي القاري/ تركيا/ دار السعادة.

٢٥٨ ـ **طائفة الدروز تاريخها وعقائدها**: محمد كامل حسن/ دار المعارف/ مصر/ ط٢.

٢٥٩ ـ **طبقات الحفاظ**: للسيوطي عبد الرحمٰن بن أبي بكر/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٢٦٠ ـ **طبقات الحنابلة**: للقاضي أبي الحسن محمد بن أبي يعلى/ دار المعرفة/ بيروت/ بدون رقم وتاريخ.

٢٦١ ـ **طبقات الحنفية** (الجواهر المضية) للقرشي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو/ دار هجر/ ط٢/ ١٤١٣هـ.

٢٦٢ ـ **طبقات الحنفية**: لعبد القادر القرشي/ كراتشي/ مير محمد كتب خانة./ دون تاريخ.

٢٦٣ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: لأبي النصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، ت: عبد الفتاح محمد الحلو، ومحمود محمد الطناحي/ دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة.

٢٦٤ ـ **الطبقات الكبرى**: لابن سعد/ نشر دار صادر/ بيروت.

٢٦٥ ـ **الطبقات الكبرى**: للشعراني/ بيروت/ دار الفكر/ دون تاريخ الطبعة ورقمها.

٢٦٦ ـ **طبقات المفسرين**: لأحمد بن محمد الداودي/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٢٦٧ ـ **طبقات المفسرين**: لأحمد بن محمد الأدنري، ت: سليمان بن صالح الخزي/ مكتبةالعلوم والحكم/ المدينة/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٢٦٨ ـ **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية**: لابن القيم الجوزية (ت: ٧٥١)، ت: محمد حامد الفقي/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٢٦٩ ـ **طريق الهجرتين وباب السعادتين**: لابن قيم الجوزية، ت: أبي حفص سيد بن إبراهيم بن عمران/ دار الحديث.

٢٧٠ ـ **العبر**: للذهبي، ت: صلاح الدين المنجد/ مطبعة حكومة الكويت/ ط٢/ ١٩٨٤م.

٢٧١ ـ **العجاب في بيان الأسباب**: لابن حجر العسقلاني/ ت: فواز أحمد زمرلي/ بيروت/ دار ابن حزم/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٢٧٢ ـ **العدة في أصول الفقه**: للقاضي أبي يعلى الحنبلي، ت: د/ أحمد بن علي سير المباركي/ ط٢/ ١٤١٠هـ.

٢٧٣ ـ **العظمة**: لأبي الشيخ الأصبهاني، ت: رضا الله المباركفوري/ الرياض/ دار العاصمة/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٧٤ ـ **العقائد الباطنية وحكم الإسلام فيها**: لصابر طعيمة/ المكتبة الثقافية/ ط٢/ ١٤٤١هـ.

٢٧٥ ـ **عقيدة الدروز**: محمد أحمد الخطيب/ دار عالم الكتب/ الرياض/ ط٤/ ١٤٠٩هـ.

٢٧٦ ـ **عقيدة السلف وأصحاب الحديث**: للصابوني (ت: ٤٤٩)، ت: ناصر الجديع/ دار العاصمة/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٢٧٧ ـ **علماء نجد خلال ستة قرون**: لبعد الله بن عبد الرحمٰن البسام/ مطبعة النهضة الحديثة/ مكة/ ط١/ ١٣٩٨هـ.

٢٧٨ ـ **العلو للعلي الغفار وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها**: محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الشافعي (ت: ٧٤٨هـ)، ت: عبد الله بن صالح البرّاك/ دار الوطن للنشر/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

٢٧٩ ـ **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**: للإمام محمد بن إبراهيم ابن الوزير اليماني، ت: شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

٢٨٠ ـ **عون المعبود في حل سنن أبي داود** للعظيم آبادي/ دار الكتب العلمية/ بيرةت/ ط٢/ ١٤١٥هـ.

٢٨١ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: لأبي العباس أحمد بن خليفة بن أصيبعة، ت: د/ نزار رضا/ منشورات دار مكتبة الحياة/ بيروت/ ١٩٦٥م.

٢٨٢ ـ **عيون الأنباء في طبقات الأطباء**: لأبي العباس أحمد بن القاسم، ت: نزار عباس/ بيروت/ مكتبة الحياة.

٢٨٣ ـ **غاية المرام في علم الكلام**: لسيف الدين الآمدي، ت: حسن محمود عبد اللطيف/ مطابع الأهرام/ القاهرة/ ١٣٩١هـ.

٢٨٤ ـ **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٢٨٥ ـ **الغريبين في القرآن والحديث**: لأبي عبد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١)، ت: أحمد فريد المزيد/ مكة/ مكتبة نزار مصطفى الباز/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٢٨٦ ـ **الغنية لطالبي الحق والطريق**: لعبد القادر الجيلاني/ مصر/ شركة البابي الحلبي/ ط٣/ ١٣٧٥هـ.

٢٨٧ ـ **فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه**: لابن الصلاح (ت: ٦٤٣)، ت: القلعجي/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ط١/ ١٤٠٦هـ.

٢٨٨ ـ **الفتاوى السعدية**: لعبد الرحمٰن السعدي ـ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مكز صالح بن صالح الثقافي/ عنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

٢٨٩ ـ **الفتاوى الكبرى لابن تيمية**، ت: محمد عبد القادر عطا ومصطفى عبد القادر عطا/ دار الراين للتراث/ القاهرة/ ودار الكتب العليمة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٩٠ ـ **الفتاوى الكبرى**: لابن تيمية، ت: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا/ دار الريان للتراث/ القاهرة/ ودار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٢٩١ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)/ القاهرة/ المطبعة السلفية.

٢٩٢ ـ **فتح الباري في شرح صحيح البخاري**: لابن رجب الحنبلي/ ت: طارق بن محمد عوض الله/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٢٩٣ ـ **فتح البيان عن مقاصد القرآن**: صديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧)، ت: عبد الله إبراهيم الأنصاري/ المكتبة العصرية/ بيروت/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٢٩٤ ـ **فتح الرحيم الملك العلام في علم العقائد والتوحيد والأخلاق والأحكام المستنبطة من القرآن**: لعبد الرحمٰن بن ناصر السعدي، اعتنى به: عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر/ دار ابن الجوزي/ ط٢/ ١٤٢٢هـ.

٢٩٥ ـ **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**: للشوكاني (ت: ١٢٥٥)، ت: سيد إبراهيم/ دار زمزم/ الرياض/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٢٩٦ ـ **فتح المجيد شرح كتاب التوحيد**: عبد الرحمٰن بن حسن آل الشيخ، ت: الوليد بن عبد الرحمٰن آل الفريان: بيروت، دار عالم الكتب/ ط٤/ ١٤١٩هـ.

٢٩٧ ـ **فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**: لمحمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، ت: الشيخ علي حسين علي/ إدارة البحوث الإسلامية بالجامعة السلفية بباريس/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٢٩٨ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: لأبي الفضل العراقي، ت: محمود ربيع/ دار الكتب السلفية/ القاهرة.

٢٩٩ ـ **الفتوى الحموية الكبرى**: لابن تيمية (ت: ٧٢٨)، ت: حمد بن عبد المحسن التويجري/ دار الصميعي/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٣٠٠ ـ **فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها**: د/ غالب العواجي/ مكتبة لينة للنشر والتوزيع/ ومكتبة أضواء المنار/ المدينة/ ط١/ ١٤١٤هـ.

٣٠١ ـ **فرقان القرآن بين صفات الخالق وصفات الأكوان**: سلامة القاضي العزامي الشافعي/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت.

٣٠٢ ـ **فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال**: لأبي الوليد محمد بن محمد بن رشد الحفيد (ت: ٥٩٥).

٣٠٣ ـ **فصوص الحكم**: لابن عربي ت: مصطفى أبو العلاء/ مطبعة العلوم/ ط٢/ ١٤٠٠هـ.

٣٠٤ ـ **فصوص الحكم**: للفارابي، ت: محمد حسن آل ياسين/ بغداد/ مطبعة المعارف/ ١٣٩٦هـ.

٣٠٥ ـ **فصوص الحكم**: لابن عربي مع شرح القاشاني (ت: ٦٣٨)/ مطبعة الحلبي/ القاهرة/ ط٢/ ١٩٦٦م.

٣٠٦ ـ **فض الوعاء في تخريج أحاديث رفع اليدين في الدعاء**: للسيوطي، ت: محمد شكور الميادني/ مكتبة المنار/ الأردن/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٣٠٧ ـ **فضائح الباطنية**: لأبي حامد الغزالي، ت: عبد الرحمٰن بدوي/ دار الكتب الثقافية/ الكويت.

٣٠٨ ـ **فضائل القرآن وآدابه**: لأبي عبيد القاسم بن سلام، ت: أحمد الخياطي/ وزارة الأوقاف/ المغرب/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٣٠٩ ـ **الفقيه والمتفقه**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: خالد بن يوسف العزازي/ دار ابن الجوزي/ ط٢/ ١٤٢١هـ.

٣١٠ ـ **الفهرست**: لابن النديم (ت: ٤٣٨)، نشرته دار المعرفة للطباعة والنشر/ بيروت.

٣١١ ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**: لعبد الحي اللكنوي/اعتنى به محمد بدر الدين النعساني/بيروت/دون رقم الطبعة وتاريخها.

٣١٢ ـ **الفوائد البهية**: للكنوي/ دار المعرفة/ بيروت/بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣١٣ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٠هـ)، ت: عبد الرحمٰن بن يحي المعلمي اليماني/مطبعة السنة المحمدية/١٣٩٨هـ.

٣١٤ ـ **الفوائد**: لابن القيم، ت: عبد السلام شاهين/ دار الكتب العلمية/بيروت/ لبنان/ ط٤/ ١٤٠٧هـ.

٣١٥ ـ **القائد إلى تصحيح العقائد**: العلامة المعلمي اليماني ضمن كتابه التنكيل/ت: الألباني/ دار المعارف/ الرياض/ ط١/ ١٣٨٦هـ.

٣١٦ ـ **قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة**: لابن تيمية، ت: ربيع بن هادي المدخلي/ مكتبة لينة/ دمنهور/ ط١/ ١٤١٢هـ.

٣١٧ ـ **قاعدة عظيمة في الفرق بين عبادات أهل الإسلام والإيمان وعبادات أهل الشرك والنفاق**: لابن تيمية، تحقيق سليمان بن صالح الغصن/ دار العاصمة/ الرياض/ ط٢/ ١٤١٨هـ.

٣١٨ ـ **القاموس المحيط**: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت: ٨١٧)/ مؤسسة الرسالة/ بيروت.

٣١٩ ـ **القرامطة**: لمحمود شاكر/ بيروت/ المكتب الإسلامي/ ط٢/ ١٤٠٩هـ.

٣٢٠ ـ **القصيدة النونية**: لابن القيم/مطبوع مع شرح القصيد محمد خليل هراس (تقدم).

٣٢١ ـ **قواطع الأدلة في أصول الفقه**: لأبي المظفر السمعاني، ت: عبد الله بن حافظ بن أحمد الحكمي.

٣٢٢ ـ **قواعد الأصول ومعاقد الفصول**: لعبد المؤمن بن خلف الحنبلي مع شرح تيسير الوصول لعبد الله الفوزان/ دار الفضيلة/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٣٢٣ ـ **القواعد الحسان لتفسير القرآن**: للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته.

٣٢٤ ـ **قواعد العقائد**: للغزالي، ت: موسى محمد علي/ عالم الكتب/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٥هـ.

٣٢٥ ـ **القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى**: محمد صالح العثيمين/ مكتبة المعارف/ الرياض/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٣٢٦ ـ **القواعد النورانية الفقهية**: لابن تيمية، ت: محمد حامد الفقي/ القاهرة/ ط١/ ١٣٧٠هـ.

٣٢٧ ـ **القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم التوحيد**: للدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر/ دار ابن القيم/ دار ابن عفان/ ط٣/ ١٤٢٢هـ.

٣٢٨ ـ **القول السديد في مقاصد التوحيد**: للسعدي/ ضمن المجموعة الكاملة لمؤلفاته/ مركز صالح بن صالح الثقافي/ عنيزة/ ط٢/ ١٤١٢هـ.

٣٢٩ ـ **القول المفيد على كتاب التوحيد**: لمحمد بن صالح العثيمين، جمعه وخرج أحاديثه: د/ سليمان بن عبد الله أبا الخيل، وخالد بن علي مشيقح/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٣٣٠ ـ **الكافي**: لمحمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٨)، تعليق علي أكبر الغفاري/ دار الكتب الإسلامية/ طهران/ ١٣٨٨هـ.

٣٣١ ـ **الكامل في التاريخ**: لابن الأثير، ت: عبد الله القاضي/ بيروت/ دار الكتب العليمة/ ط٢/ ١٤١٥هـ.

٣٣٢ ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: لابن عدي الجرجاني (ت: ٣٦٥)/ دار الفكر/ بيروت/ ط٢/ ١٤٠٩هـ.

٣٣٣ ـ **كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد**: لأبي المعالي عبد الملك الجويني (ت: ٤٧٨هـ)، ت: أسعد تميم/ مؤسسة الكتب الثقافية/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٣٣٤ ـ **كتاب الافتخار**: لأبي يعقوب السجستاني، (ت: ٣٥٣هـ)، ت: مصطفى غالب/ دار الأندلس/ ط١/ ١٩٨٠م.

٣٣٥ ـ **كتاب التوحيد**: لأبي منصور الماتريدي، ت: فتح الله خلف/ بيروت/ دار المشرق/ دون تاريخ.

٣٣٦ ـ **كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ**: محمد بن إسحاق بن خزيمة، ت: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان/ مكتبة الرشد/ الرياض/ ط٢/ ١٤١١هـ.

٣٣٧ ـ **كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله ﷻ وصفاته على الاتفاق والتفرد**: لابن منده، ت: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي/ مكتبة الغرباء الأثرية.

٣٣٨ ـ **كتاب العين**: للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥)، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي.

٣٣٩ ـ **كتاب الفقيه والمتفقه**: للحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، ت: عادل بن يوسف الغرازي/ دار ابن الجوزي/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٣٤٠ ـ **كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لعبد الرحمٰن بن الجوزي، ت: نور الدين بن شكري بيوجلار/ مكتبة أضواء السلف/ الرياض/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٣٤١ ـ **كتاب الوافي بالوفيات**: لصالح الدين خليل بن أبيك الصفدي/ انتشارات جهان/ طهران/ إيران/ ط٢/ ١٣٨١هـ.

٣٤٢ ـ **كتاب منازل الأئمة الأربعة**: لأبي زكريا يحي بن إبراهيم السلماسي/ ت: الدكتور محمود قدح/ الجامعة الإسلامية/ عمادة البحث العلمي/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٣٤٣ ـ **كشاف اصطلاحات الفنون**: للتهانوي، مطبوع بتصحيح المولوي محمد وجيه الحق، وغلام قادر، استنبول، / ١٤٠٤/ دون رقم الطبعة.

٣٤٤ ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**: لجار الله الزمخشري/ دار المعرفة/ بيروت/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣٤٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**/ حاجي خليفة/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ١٤١٣هـ.

٣٤٦ ـ **كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة**: للحافظ ابن رجب، ت: يسري عبد الغني البشرى/ مكتبة القرآن للطبع والنشر/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣٤٧ ـ **الكشف المبدي تكملة الصارم المنكي**: لمحمد حسين بن سليمان بن إبراهيم الفقيه، ت: صالح بن علي المحسن، وأبو بكر بن سالم شهال/ دار الفضيلة/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٣٤٨ ـ **الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة**: لابن رشد (فيلسوف)/ بيروت/ دار مكتبة التربية/ ١٩٨٧م.

٣٤٩ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ لبنان/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣٥٠ ـ **الكلام على مسألة السماع**: لابن القيم/ ت: راشد بن عبد العزيز المحمد/ دار العاصمة/ الرياض/ ط١/ ١٤٠٩هـ.

٣٥١ ـ **الكليات**: لأبي البقاء الكفوي، ت: عدنان درويش/ دار إحياء التراث العربي.

٣٥٢ ـ **الكنى والألقاب لمسلم**: ت: عبد الرحيم القشقري، مطابع الجامعة الإسلامية/ ط١/ ١٤٠٤هـ.

٣٥٣ ـ الكواشف الجلية عن معاني الواسطية: لعبد العزيز المحمد السلمان/ ١٤١٠هـ.

٣٥٤ ـ الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري: للكرماني/ بيروت/ دار إحياء التراث/ ط٢/ ١٤٠١هـ.

٣٥٥ ـ لسان العرب: لأبي الفضل محمد بن مكرم بن منظور/ دار صادر/ بيروت.

٣٥٦ ـ لسان الميزان: لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢)/ دائرة المعارف النظامية/ حيدر آباد الدكن/ ط١/ ١٣٣٠هـ.

٣٥٧ ـ لطائف الأسرار: لابن عربي (إتحادي)/ ضمن مجموعة كتب لابن عربي، ت: أيمن زكي عطية، وطه عبد الباقي سرور/ دار الفكر العربي/ ط١/ ١٣٨٠هـ.

٣٥٨ ـ لوامع الأنوار البهية: لمحمد السفاريني/ مطبعة المدني.

٣٥٩ ـ الماتريدية دراسة وتقويمًا: لأحمد عوض الله بن داخل الله اللهيبي/ دار العاصمة/ الرياض/ ط١/ ١٤١٣هـ.

٣٦٠ ـ الماتريدية: للشمس السلفي الأفغاني/ مكتبة الصديق/ الطائف/ ط٢/ ١٤١٩هـ.

٣٦١ ـ مباحث المفاضلة في العقيدة: لمحمد بن عبد الرحمٰن الشظيفي/ الخبر/ دار ابن عفان/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٣٦٢ ـ مباحث في عقيدة أهل السنة والجماعة وموقف الحركات الإسلامية منها: لعبد الكريم بن ناصر العقل/ الرياض/ دار العاصمة/ ط٢/ ١٤١٩هـ.

٣٦٣ ـ مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنى، ت: محمد فؤاد سزكين/ القاهرة/ مكتبة الخانجي.

٣٦٤ ـ مجمع الأمثال: لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد/ دار السعادة/ مصر.

٣٦٥ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: لعلي بن أبي بكر الهيثمي/ دار الكتاب العربي/ بيروت/ ١٤٠٧هـ.

٣٦٦ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية (ت: ٧٢٨)، جمع وترتيب ابن قاسم النجدي/ طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف/ ١٤١٦هـ.

٣٦٧ ـ محاسن التأويل: لجمال الدين القاسمي، صححه محمد عبد الباقي/ دارالفكر/ بيروت/ ط٢/ ١٣٩٨هـ.

٣٦٨ ـ محاضرات في العقيدة والدعوة: صالح الفوزان/ دار العاصمة/ الرياض/ ط١/ ١٤١٣هـ.

٣٦٩ ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لابن عطية الأندلسي (ت: ٥٤٦)، ت: المجلس العلمي بفاس/وزارة الأوقاف وشؤون الإسلامية/المغرب/ ط٢/ ١٣٩٥هـ.

٣٧٠ ـ **المحرر في الحديث**: لابن عبد الهادي، ت: يوسف المرعشلي وغيره/ دار المعرفة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٥هـ.

٣٧١ ـ **المحكم والمحيط الأعظم**: لابن سيده، ت: عبد الستار فرّاج/ المكتبة التجارية/ مكة/ ط١/ ١٣٧٧هـ.

٣٧٢ ـ **مختار الصحاح**: للشيخ محمد بن أبي بكر الرازي/ إخراج دائرة المعاجم في مكتبة لبنان/ ١٩٨٩م.

٣٧٣ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة**: لابن القيم/ اختصار محمد بن عمر الموصلي/ ت: حامد الفقي/ مكتبة المتنبي/ القاهرة/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣٧٤ ـ **مختصر العلو**: للذهبي/ اختصار العلامة الألباني/ المكتب الإسلامي/ بيروت/ ط: ٢/ ١٤١٣هـ.

٣٧٥ ـ **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**: لابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١)، ت: محمد المعتصم بالله البغدادي/ دار الكتاب العربي/ ط٦/ ١٤٢١هـ.

٣٧٦ ـ **مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات**: أحمد بن عبد الرحمٰن بن عثمان القاضي/ دار العاصمة للنشر والتوزيع/ الرياض/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٣٧٧ ـ **المراسيل**: لأبي داود السجستاني، ت: شعيب الأرنؤوط/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٨هـ.

٣٧٨ ـ **مسائل أبي داود للإمام أحمد**: تصحيح محمد رشيد رضا/ دار المعرفة/ بيروت.

٣٧٩ ـ **المسائل والرسائل المروية عن الإمام أحمد بن حنبل في العقيدة**: جمع وت: د/ عبد الإله بن سالم الأحمدي/ دارطيبة/ الرياض/ ط١/ ١٤١٢هـ.

٣٨٠ ـ **المسامرة بشرح المسايرة**: لكمال الدين بن محمد بن أبي شريف/ مطبعة السعادة/ القاهرة.

٣٨١ ـ **المستدرك على الصحيحين**: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري/ بيروت/ دار الفكر/ ١٣٩٨هـ.

٣٨٢ ـ **المستصفى من علم الأصول**: للغزالي، ت: محمد سليمان الأشقر/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٣٨٣ ـ **مسند الإمام أحمد بن حنبل**: المكتب الإسلامي/ بيروت/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٣٨٤ ـ **مسند الإمام أحمد**/ ت: شعيب الأرنؤوط وغيره/ مؤسسة الرسالة/ بيروت/ ط١/ ١٤٢١هـ.

٣٨٥ ـ **مسند البزار (البحر الزخار)**: للبزار (ت: ٢٩٢هـ)، ت: محفوظ الرحمٰن زين الله/ مؤسسة علوم القرآن/ ط١/ ١٤٠٩هـ.

٣٨٦ ـ **مسند الحميدي**: لأبي بكر الحميدي، ت: حسين سليم أسد/ دار السقا/ دمشق/ ط١/ ١٩٩٦م.

٣٨٧ ـ **مسند الطيالسي**: لأبي داود الطيالسي/ دار المعرفة/ بيروت.

٣٨٨ ـ **مسند الفردوس**: للديلمي، ت: سعيد بن بسيوني زغلول/ دار الكتب العلمية/ بيروت/ ط١/ ١٤٠٦.

٣٨٩ ـ **المسودة في أصول الفقه**: لآل تيمية، ت: أحمد بن إبراهيم الذروي/ دار الفضيلة/ القصيم/ ط١/ ١٤٢٢هـ.

٣٩٠ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لابن حبان، ت: م فلايشهمر/ بيروت/ دار الكتب العلمية.

٣٩١ ـ **مشكل الحديث وبيانه** لأبي بكر محمد بن الحسن بن فورك، ت: عبد المعطي أمين قلعجي/ دار الوعي/ حلب/ ط١/ ١٤٠٢هـ.

٣٩٢ ـ **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: للفيومي/ بيروت/ دار الكتب العليمة.

٣٩٣ ـ **مصرع التصوف**: لبرهان الدين البقاعي، ت: عبد الرحمٰن الوكيل/ رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء/ الرياض/ ١٤١٥هـ.

٣٩٤ ـ **مصنف ابن أبي شيبة**: لابن أبي شيبة، اعتنى به مختار أحمد الندوي/ بومباي/ الدار السلفية/ ط١/ ١٤٠٣هـ.

٣٩٥ ـ **المطالب العالية من العلم الإلهي**: لمحمد بن عمر الرازي، ت: أحمد حجازي السقا/ بيروت/ دار الكتاب العربي/ ط١/ ١٤٠٧هـ.

٣٩٦ ـ **مطالع الشموس في معرفة النفوس**: لشهاب الدين أبي فراس (باطني)، ضمن أربع رسائل إسماعيلية ت: عارف تامر/ سورية/ ١٩٥٢م.

٣٩٧ ـ **معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد**: لحافظ بن أحمد الحكمي/ قدم له: أحمد بن حافظ الحكمي/ دار المطبعة السلفية/ ط٣/ ١٤٠٤هـ.

٣٩٨ ـ **معارج القدس**: لأبي حامد الغزالي (ت: ٥٠٥)/ دار الآفاق الجديدة/ بيروت/ ط٢/ ١٩٧٥م.

٣٩٩ ـ **معالم أصول الدين**: لفخر الدين الرازي، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف/ مكتبة الكليات الأزهرية/ القاهرة/ بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٤٠٠ ـ **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**: لحسن جيزاني/ الدمام/ دار ابن الجوزي/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٤٠١ ـ **معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة**: لمحمد حسين الجيزاني/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٤٠٢ ـ **معالم التنزيل**: للإمام أبي الحسين بن مسعود البغوي/ الرياض/ دار طيبة/ ط١/ ١٤٠٩هـ.

٤٠٣ ـ **معاني القرآن للفراء** (ت: ٢٠٧)، ت: محمد علي النجار/ بيروت/ دار السرور.

٤٠٤ ـ **المعتبر في تخريج أحاديث المختصر**: للزركشي، ت: حمدي السلفي/ دار الأرقم/ ط١/ ١٤٠٤هـ.

٤٠٥ ـ **معتقد أهل السنة والجماعة في توحيد الأسماء والصفات**: للدكتور محمد بن خليفة التميمي/ دار الحريري للطباعة/ القاهرة/ ط١/ بدون تاريخ.

٤٠٦ ـ **المعتمد في أصول الفقه**: لأبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي (ت: ٤٣٦)، ت: محمد حميد الله وغيره/ دمشق/ ط١/ ١٣٨٤هـ.

٤٠٧ ـ **المعجم الأوسط للطبراني**، ت: قسم التحقيق بدار الحرمين/ القاهرة/ دار الحرمين/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٤٠٨ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي (ت: ٦٢٦)/ دار الفكر/ بيروت.

٤٠٩ ـ **المعجم الفلسفي**: لجميل صليبا/ دار الكتاب اللبناني/ ١٩٨٢م.

٤١٠ ـ **المعجم الكبير**: للطبراني، ت: حمدي السلفي/ بغداد/ وزراة الأوقاف/ ط١/ ١٤٠٠هـ.

٤١١ ـ **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة/ دار إحياء التراث العربي/ بيروت/ لبنان/ ١٣٧٦هـ.

٤١٢ ـ **معجم مقاييس اللغة العربية**: لابن فارس (ت: ٣٩٥)، ت: عبد السلام هارون/ دار الجيل/ بيروت/ ١٤٢٠هـ.

٤١٣ ـ **معرفة علوم الحديث**: للحاكم (ت: ٤٠٥)، تصحيح معظم حسين/ دار الكتب العلمية/ بيروت.

٤١٤ ـ **المعلم بفوائد مسلم**: للمازري، ت: محمد الشاذلي النيفر/ تونس/ الدار التونسية/ ط١/ ١٩٨٨م.

٤١٥ ـ **المعلم بفوائد مسلم**: للمازري، ت: متولي خليل، وموسى السيد شريف/ القاهرة/ وزارة الأوقاف/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٤١٦ ـ **معنى لا إله إلا الله**: لصالح الفوزان/ جامعة الإمام محمد بن سعود/ الرياض/ ١٤٠٨هـ.

٤١٧ ـ **معيار العلم**: لأبي حامد الغزالي، ت: سليمان دنيا/ مصر/ دار المعارف/ ط٢.

٤١٨ ـ **مفتاح العلوم**: لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي (ت٦٢٦هـ)، ت: نعيم زرزور/ بيروت/ دار الكتب العلمية/ ط٢/ ١٤٠٧هـ.

٤١٩ ـ **مفتاح دار السعادة**: لابن القيم، ت: علي بن حسن الحلبي/ دار ابن عفان/ ط١/ ١٤١٥هـ.

٤٢٠ ـ **المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم**: لأبي العباس القرطبي (ت٦٥٦)/ ت: محيي الدين ديب مستو وغيره/ دار ابن كثير/ دمشق/ ط١/ ١٤١٧هـ.

٤٢١ ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، ت: محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/ ١٤١١هـ.

٤٢٢ ـ **مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها**، جابر إدريس علي أمير/ أضواء الشلف/ الرياض/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

٤٢٣ ـ **مقالة التعطيل والجعد بن درهم**: لمحمد خليفة التميمي/ أضواء السلف/ ط١/ ١٤١٨هـ.

٤٢٤ ـ **مقدمة ابن الصلاح**: لأبي عمرو ابن الصلاح، ومعه التقييد والإيضاح للعراقي/ بيرت/ دار الحديث/ ط٢/ ١٤٠٥هـ.

٤٢٥ ـ **مقدمة ابن خلدون**: المكتبة التجارية/ القاهرة.

٤٢٦ ـ **مقدمة في أن جميع الرسل كان دينهم التوحيد**: لابن رجب، ت: طلعت الحلواني/ ضمن مجموع رسائل ابن رجب/ دار الفاروق الحديثة/ ط١/ ١٤٢٣هـ.

٤٢٧ ـ **الملل والنحل**: للشهرستاني (ت: ٥٤٨)، ت: محمد سيد الكيلاني/ دار المعرفة/ بيروت.

٤٢٨ ـ **المناظرة في العقيدة الواسطية**: لابن تيمية ضمن مجموع الفتاوى.

٤٢٩ ـ **مناقب الشافعي**: للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، ت: السيد أحمد صقر/ مكتبة دار التراث/ القاهرة/ ط١/ ١٣٩١هـ.

٤٣٠ ـ **مناهل العرفان في علوم القرآن**: لمحمد عبد العظيم الزرقاني/ مكتبة الحلبي.

٤٣١ ـ **منع جواز المجاز في المنزل للتعبد والإعجاز**: لمحمد الأمين الشنقيطي/ مكتبة ابن تيمية/ مصر.

٤٣٢ ـ **المنقذ من الضلال**: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (٥٠٥)/ بيروت/ مؤسسة الكتب الثقافية.

٤٣٣ ـ **منهاج السنة النبوية**: لابن تيمية، ت: محمد رشاد سالم/ مكتبة ابن تيمية/ القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٩هـ.

٤٣٤ ـ **منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى**: خالد عبد اللطيف نور/ المدينة/ مكتبة الغرباء/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٤٣٥ ـ **منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل**: جابر إدريس/ أضواء السلف/ الرياض/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٤٣٦ ـ **منهج ودراسات لآيات الأسماء والصفات**: للشيخ محمد الأمين الشنقيطي/ مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة/ ط٣/ ١٤١٠هـ.

٤٣٧ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**: لأحمد بن علي المقريزي/ دار التحرير/ القاهرة/ ١٢٧٠هـ.

٤٣٨ ـ **الموافقات في أصول الشريعة**: للإمام أبي إسحاق الشاطبي/ الخبر/ دار ابن عفان، ت: مشهور حسن سلمان/ ط١/ ١٤١٧.

٤٣٩ ـ **موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر**: لابن حجر العسقلاني، ت: حمدي السلفي، وصبحي السامرائي/ الرياض/ مكتبة الرشد/ ط٢/ ١٤١٤هـ.

٤٤٠ ـ **المواقف في علم الكلام**: لعبد الله بن أحمد الإيجي/ دار عالم الكتب/ دون رقم الطبعة وتاريخها.

٤٤١ ـ **موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب**/ بيروت/ مكتبة لبنان ناشرون/ ط١.

٤٤٢ ـ **الموضوعات من الأحاديث المرفوعات**: لابن الجوزي/ ت: عبد الرحمٰن محمد عثمان/ المكتبة السلفية/ المدينة/ ط١/ ١٣٨٦هـ.

٤٤٣ ـ **الموطأ**: للإمام مالك، تصحيح وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي/ ط الحلبي/ ١٣٧٠هـ.

٤٤٤ ـ **موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة**: سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن/ دار العاصمة/ الرياض/ ط١/ ١٤١٦هـ.

٤٤٥ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، ت: علي محمد البجاوي/ دار الفكر للطباعة والنشر/ القاهرة/ ط٢/ ١٤٠٧هـ.

٤٤٦ ـ **النبوات**: لابن تيمية، ت: عبد العزيز الطويان/ أضواء السلف/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

٤٤٧ ـ **النجاة**: لابن سينا (فيسلسوف باطني)/ القاهرة/ مطبعة محيي الدين صبري الكردي/ ط٢/ ١٣٥٧هـ.

٤٤٨ ـ **نزهة الأسماع في مسألة السماع**: لابن رجب الحنبلي، ت: طلعت الحلواني، ضمن مجموعة رسائل ابن رجب/ دار الفارق الحديثة/ ط١/ ١٢٤٣هـ.

٤٤٩ ـ **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**: للحافظ ابن حجر، ت: علي حسن عبد الحميد الأثري/ دار ابن الجوزي/ الدمام/ ط٢/ ١٤١٧هـ.

٤٥٠ ـ **النصيحة بالتحذير من تخريب (ابن عبد المنان) لكتب الأئمة الرجيحة وتضعيفه لمئات الأحاديث الصحيحة**: للألباني/ دار ابن عفان/ القاهرة/ ط١/ ١٤٢٠هـ.

٤٥١ ـ **نظم الفرائد لما في حديث ذي اليدين من الفوائد**: لصالح الدين خليل بن كيكلدي العلائي، ت: بدر بن عبد الله البدر/ دار ابن الجوزي/ ط١/ ١٤١٦هـ.

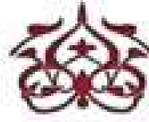
٤٥٢ ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لأحمد بن محمد المقري، ت: إحسان عباس/ بيروت/ دار صادر/ ١٤٠٨هـ.

٤٥٣ ـ **نقض عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد فيما افترى على الله في** التوحيد: للإمام عثمان بن سعيد الدارمي، ت: منصور السماري/ الرياض/ أضواء السلف/ ط١/ ١٤١٩هـ.

٤٥٤ ـ **النكت على كتاب ابن الصلاح**: للحافظ ابن حجر العسقلاني، ت: ربيع بن هادي المدخلي/ المجلس العلمي بالجامعة/ ط١/ ١٤٠٤هـ.

٤٥٥ ـ **نهاية الوصول إلى دراية الأصول**: محمد بن عبد الرحيم الأرموي (ت: ٧١٥)، ت: صالح بن سليمان اليوسف، وسعد بن سالم السويح/ مكتبة التجارية/ مكة/ ط١.

٤٥٦ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لابن الأثير (ت: ٦٠٦)، ت: طاهر الزاوي، والطناحي/ دار إحياء الكتب العربية/ القاهرة.
٤٥٧ ـ **هجر العلم ومعاقله باليمن**: لإسماعيل بن علي الأطوع/ بيروت/ دار الفكر المعاصر/ ط١/ ١٤١٤هـ.
٤٥٨ ـ **الواضح في أصول الفقه**: لأبي الوفاء ابن عقيل الحنبلي، ت: عبد الله بن عبد المحسن التركي/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ١٤٢٠هـ.
٤٥٩ ـ **وسطية أهل السنة بين الفرق**: للدكتور: محمد باكريم/ دار الراية للنشر والتوزيع/ الرياض/ ط٢/ ١٤١٥هـ.
٤٦٠ ـ **الوضع في الحديث**: لعمر بن حسن فلاتة/ مؤسسة مناهل العرفان/ دمشق/ ط١/ ١٤٠١هـ.
٤٦١ ـ **وفيات الأعيان وأنباء الزمان**: لابن خلكان (ت: ٦٨١)، ت: إحسان عباس/ دار صادر/ بيروت.



فهرس المواضيع

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

